
محاكمة
فؤاد سراج الدين باشا
صلاح عيسى
www.kotobarabia.com

محاكمة

فؤاد سراج الدين باشا

الجزء الأول

تحقيق ودراسة

صلاح عيسى

فهرس

* إلى الصحفي الكبير الأستاذ محسن محمد

* الذي كان أول ما أنجزه – حين تولى رئاسة تحرير جريدة الجمهورية في مارس ١٩٧٥ – أن انتهز فرصة غبت فيها وراء أسوار السجون – بتهمة أنني أفكر – فألغي "**هوامش المقريزي**" التي كنت أكتبها كل صباح – صلاة في معبد مصر، الأمه الشجاعة التي علمتنا العطاء والصبر والكبرياء.

* ثم كان آخر ما فعله، أن انتهز فرصة مطاردة أجهزة الأمن لي طول عام ١٩٧٧ – **لأنني لم أكف عن التفكير** – ففصلني من عملي الصحفي، محققا بذلك – كما قال لي فيما بعد – واحدة من أمنيات عمره!

* ذلك أمر يستحق معه أن أهدي إليه هذا الكتاب، الذي بدأته وأنا **مطارد**، وواصلت العمل فيه وأنا سجين، وأتممته وأنا أواجه حرب تجويع..

* ربما يقتنع أن هناك من البشر من يفضلون الموت واقفين على أن يعيشوا راكعين.

"صلاح عيسى"

٦ فبراير ١٩٧٨

* "**الدفاتر العربية**" مجموعة من سلاسل الكتب غير الدورية، تسـعى **لإحيـاء العقلية العملية العربية**، بطرح كل الظواهر العربية في التاريخ والاقتصاد والثقافة والسياسة **للحوار العلمي**، الخصب والبناء والديمقراطي، بما يتيح لنا أن نفهم واقعنا في شموله، بعيدا عن "**السطحية**" التي لا تؤصل الواقع بالنفاذ إلى جذوره، وبعيـدا عن "**الجزئية**" التي لا تربط بين كل الظواهر في آنيتها كما تربط بينها في منشـئها وبعيدا عن "**التعصب**" الذي يقدس ما لا يقدس.

* ونحن نبدأ بـ "**دفاتر التاريخ العربـي**" لأن أمة لم تعان من النقص في الوعي بتواصل ووحدة تاريخها كما عانت الأمة العربية، ولأننا ممن يقولون بأن التـاريخ هو علم فهم الماضي من أجل السيطرة على المستقبل.

* ونحن نثق أن القارئ العربي سيقف في صف طموحنا المشروع للدفاع عـن الثقافة الوطنية ضد عمليات التخريب المعنوي للجماهير، وضد الثقافـات المعاديـة للإنسان، فيتيح لنا بتشجيعه ومساندته أن نحقق حلمنا في إصـدار "دفـاتر الفكـر العربي" و"دفاتر الثقافة العربية".. إلخ.

* إن أمة تسعى إلى الاستقلال السياسي والتقدم الاجتماعي والوحدة القوميـة، لا تستطيع أن تحقق ذلك دون "**عصر تنوير عربي جديد**" نتخذه شعارا، نجاهـد فـي سبيله، وندعو الآخرين لكي يجاهدوا معنا من أجله.

*** المحرر المسئول ـ صلاح عيسى**

البرجوازية المصرية
ولعبة الطرد خارج الحلبة

البرجوازية المصرية
ولعبة الطرد خارج الحلبة

دراسة بقلم - صلاح عيسى

لم يكن المأزق الذي وقع فيه عيسى الدباغ – بطل رواية السمان والخريف – لنجيب محفوظ، نادر الحدوث بالنسبة لجيله، إن العكس قد يكون صحيحا تماما، فلا شك أن الجيل الذي تكونت رؤاه الأيديولوجية وأهدافه السياسة في الفترة التي شهدت ثورة ١٩١٩ وما تلاها، جيل قد عانى كثيرا – على الصعيد الفكري والنفسي والحركي – بعد ثورة ١٩٥٢.

وكانت وطنية "عيسى الدباغ" قد استقت جذورها من ثورة ١٩١٩، وحين آن له أن ينتمي لحزب يمارس من خلاله دوره السياسي، اختار الوفد المصري، حزب الوطنية المصرية المعادي للاستعمار، وحزب النضال الديمقراطي المتصدي للديكتاتورية، تقلب بين صفوف، من شباب رومانسي يناضل ويسجن ويضحي، إلى شخصية عملية، تحسب الحياة بمقاييس الربح والخسارة، وحين صعد حزبه إلى السلطة، انتفع وارتزق وتلوث وباع المناصب واستغل النفوذ، فانتقل من خانة الثوار إلى صفوف التجار.

وفي الفترة بين حريق القاهرة – ٢٦ يناير (ك ٢) ١٩٥٢ – وبين استيلاء الضباط الأحرار على السلطة في ٢٣ يوليو – تموز – ١٩٥٢، تفرغ "عيسى الدباغ" لهمومه الشخصية، فتزوج زواجا فخما – لم يراع فيه المبادئ ولا السياسة – في انتظار أن يعود حزبه إلى الحكم، ولكنه فوجئ بالتغيرات السياسية العنيفة والمتلاحقة التي شهدتها مصر في صيف ١٩٥٢، وقد قابلها بترحاب بعد أن أزالت من الطريق خصومه السياسيين التقليديين، فأجبر الملك فاروق على التنازل عن

العرش، وظن الوفديون – وعيسى من بينهم – أن الطريق أصبح ممهدا لعـودتهم إلى الحكم، بعد أن أطاح بهم انقلاب ٢٧ يناير ١٩٥٢ الذي تلا حريق القاهرة.

ولكن تلك الآمال العريضة ما لبثت أن انهارت. ففـي الشـهور التاليـة بـدأت المطارق تتهاوى على رأس "عيسى" فأُوقف عن العمل وحول للجنة التطهير لكـي تحاسبه على استغلال نفوذه، ثم فصل بقرار تلك اللجنة من وظيفته. وأصبح واضحا أن "العهد الجديد" – كما كان يوصف حينذاك – قد فتح النار على "العهـد القـديم"، وأنه اختار "الوفد المصري" رمزا لذلك الثأر.

وعاش عيسى الدباغ الأزمة بكل كيانه، ذلك أنها لم تقتصر على العصف بحزبه واعتقال قادته وتهشيم نفوذه السياسي، ولكنها طالته هو نفسه بشكل مباشـر، فمـع نفوذه المفقود فقد خطيبته التي كانت تراهن على ذلك النفوذ، ووصلت أزمته إلـى ذروتها عندما ضبط نفسه متلبسا إبان العدوان الثلاثي على مصر في عـام ١٩٥٦ وهو يتمنى أن ينتصر الغزاه، فيحتلون مصر، ويزيحون الضباط الأحـرار الـذين أفقدوه نفوذه وقضوا على مستقبله.

على أن عيسى لم يكن متفردا في مشاعره تلك، كما أن الشكل الذي تفاعل بـه (الوفديون) مع ثورة يوليو ١٩٥٢، لم يكن كله على هذا النمط، ولعل نجيب محفوظ باعتباره شاهدا على المرحلتين، لا نزاع في انتمائه العاطفي والسياسي للوفد، كـان مؤهلاً – أكثر من غيره – على رسم خريطة (نفسية – سياسية) للصراع الضاري الذي عاشه الوفديون، وهم يرون ثورة يوليو ١٩٥٢ تحقق مطـامحهم الوطنيـة – ربما بأفضل مما كانوا يحلمون – ولكنها تفعل ذلك دونهـم، بـل وهـي تعـتقلهم وتحتقرهم وتزدري بهم.

عصر السباب البرجوازي

وحين نتأمل اليوم ذلك الركام الهائل من الخطب والمقالات والتصريحات التـي أدلى بها قادة ثورة يوليو ضد الوفديين – وخاصة في الفترة بين ١٩٥٢ و١٩٥٦ – والتي تُشْتَهر في معظمها بافتقاد حكمهم للنزاهة واسـتغلالهم لنفـوذهم، وسـرقتهم لأقوات الشعب، وثرائهم على حسابه مع التركيز في ذلك على نفوذ السـيدة **زينـب الوكيل** – حرم الرئيس الراحل **مصطفى النحاس** – التي تتهم أنها وأشـقائها كـانوا وراء كل فساد في الوفد، نستطيع أن نفهم ذلك السـرور العصـبي الـذي شـمل الوفديين، حين ذاعت واستطارت أنباء عن تورط بعض "**الضـباط الأحـرار**" فـي فضائح تتعلق بنزاهة الحكم وسرقة الأموال العامة واستغلال النفوذ، حتى لقد علـق عليها الأستاذ محمد الوكيل – شقيق حرم زعيم الوفد – قائلاً لصديق له ـ

- أولاد الكلب.. إن كل ما سرقناه بالنسبة لما سرقوه لا يجعل قدرنا يزيد عـن نشالي الترام [1] .

وبعد ربع قرن كامل وقف **فؤاد سراج الدين –** سكرتير عام الوفـد المصـري حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ – ليعلن بأعلى صوته أنه يتحدى رجال القـانون أن يـدلوه على جريمة واحدة وردت في قانون العقوبات لم ترتكبها ثـورة ١٩٥٢ [2]، وفـي موازنته بين الثورتين (١٩١٩ – ١٩٥٢) اعترض من حيث الشكل علـى **إطـلاق مصطلح الثورة على انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ العسكري**، لأن الثورة "تبـدأ مـن القاعدة لا من القمة" أما في الموضوع فإن ثورة ١٩١٩ – كما يرى **فـؤاد سـراج**

---

(١) هوامش المقدمة مجمعة في نهايتها.. أما تعليقاتنا على جلسات المحاكمة فهي مجمعـة فـي نهاية الكتاب ابتداء من ص٢٧٤.

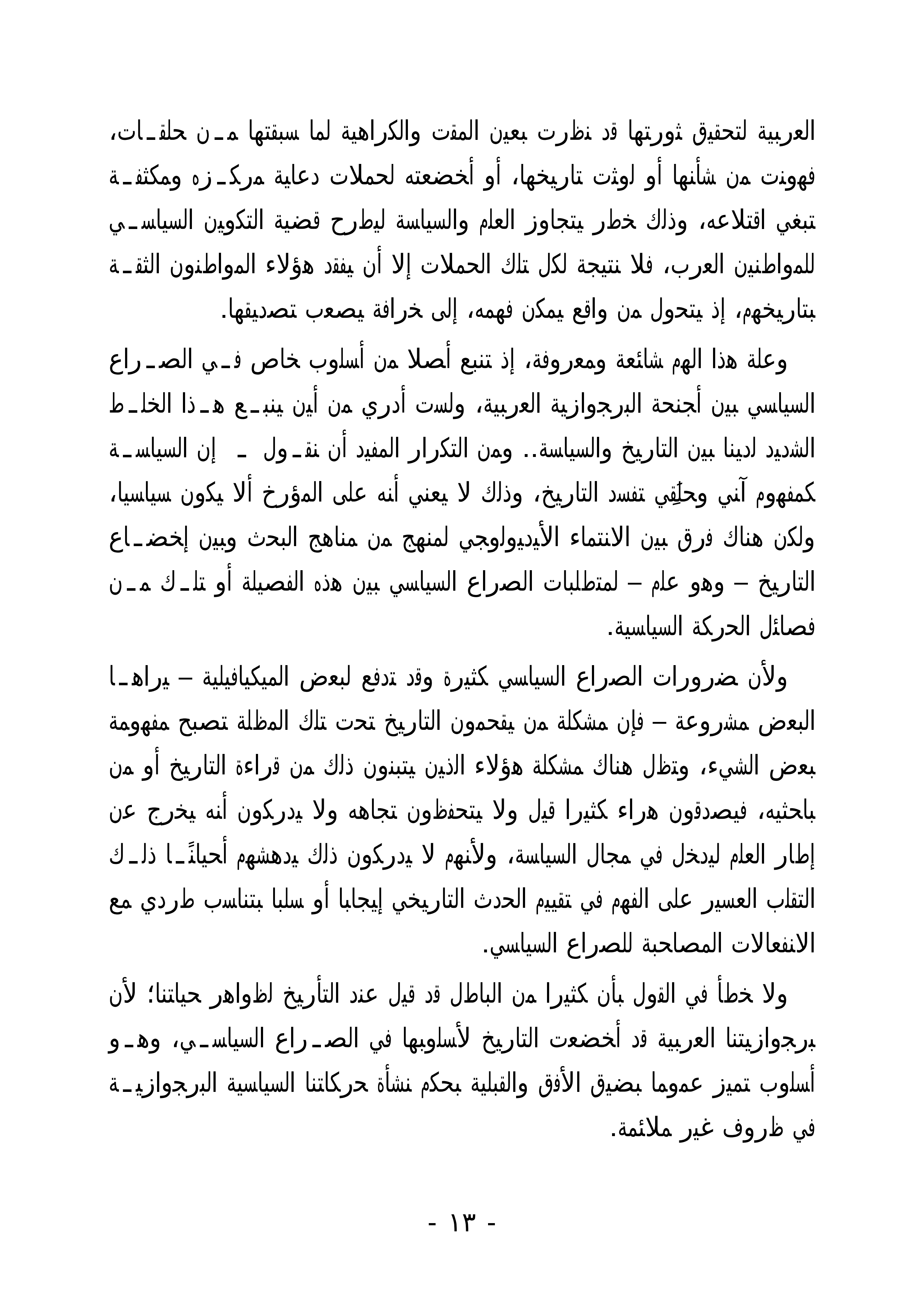
الدين – "خلقت الإنسان المصري، أيقظته من سبات عظيم، وثورة ١٩٥٢ قتلت الإنسان المصري وأهدرت كرامته". واستطرادا يقول - "ثورة ١٩١٩ أيقظت الشعور الوطني في النفوس، وثورة ١٩٥٢ أشاعت في النفوس الهزيمة والاستسلام، ثورة ١٩١٩ قامت لتحقيق جلاء الإنجليز، وثورة ١٩٥٢ أدت إلى احتلال إسرائيل لمصر مرتين، ثورة ١٩١٩ لقي أبطالها وقادتها ألوانا من صنوف التعذيب والتنكيل والنفي والترشيد، وثورة ١٩٥٢ عاش رجالها وأبطالها عيشة الملوك والقياصرة.. ثورة ١٩١٩ كان أبطالها – وعلى رأسهم الرجل المسن المريض سعد زغلول – يقضون جانبا كبيرا من حياتهم في المنفى يلقون من أصناف التعذيب والترشيد والبعد عن الوطن ما يلقون، وأبطال ثورة سنة ١٩٥٢ عاشوا في القصور.. وأية قصور. قصور اغتصبوها من أصحابها أو قصور شيدوها بمال غير معروف مصدره، ثورة ١٩١٩ لم يعرف عن أحد من أبطالها أنه استغل موقعه، أو أنه بنى قصرا أو كون شركة أو أقام مصنعا، وثورة ١٩٥٢ بنى أبطالها الفيللات، والقصور فوق الروابي والتلال [٣]، ثورة ١٩١٩ يا إخوتي كانت السيدات يسرن في الطرقات يلقين الجند البريطاني وصدورهن معرضة للرصاص، وثورة ١٩٥٢ كانت السيدات تهتك أعراضهن في السجون.. وكان الرجال يعاملون معاملة النساء ويؤمرون بتلبية النداء إذا ما نودوا بأسماء النساء كما هو ثابت في قضايا التعذيب وقضية كمشيش، ثورة ١٩١٩ وقف نائب في مجلس النواب الوفدي يصرخ بأعلى صوته - إننا نحطم أكبر رأس في البلد إذا اعتدى على الدستور، وفي ثورة ١٩٥٢ وقف نائب آخر في مجلس الأمة يرقص طربا على أشلاء آلاف القتلى في سيناء لأن رئيسه ومولاه تنازل وتفضل وعدل عن التخلي عن الحكم [٤]، هذا نائب وهذا نائب.. وهذا عهد وهذا عهد.. وهذا مجلس وهذا مجلس.. وهذا وفد وهذا اتحاد اشتراكي.. ثورة ١٩١٩ كانت مبعث النهضة الاقتصادية وثورة ١٩٥٢ خربت اقتصادنا إلى ما تحت الصفر [٥]".

إن هذا التوصيف يبدو قاسيا **وبعيدا عن الموضوعية** بنفس الدرجة التي كأنهـا هجوم ثوار يوليو (تموز) ١٩٥٢ على الوفد، وخاصة في السنوات الأولى للثـورة، ولو حاولنا أن نستشهد على ذلك بنصوص رسمية أو شـبه رسـمية، لوجـدنا أن الضباط الأحرار قد وجهوا لثوار ١٩١٩ ولحزب الوفد – ول**فؤاد سـراج الـدين** بالذات – من التهم ما يتطابق بألفاظه مع ما قاله **فؤاد سراج الدين** عنهم بعد ربـع قرن من الزمان.

وربما يذهب البعض إلى القول بأن اللصين قد اختلفا فظهر المسروق، فحـين تتصارع حلقتين متتاليتين من حلقات الثورة البرجوازية يظهر المختبـئ ويبـرح الخفاء، فنكتشف – نحن الكادحين – حقيقة البرجوازية، أنه صراع بين شريحتين من اللصوص، أهدرا كرامتنا، ونكلا بنا، وأجاعانا وأضاعا حرية وطننا، ولم تنجزا شيئا يستحق أن يبقى، اللهم إلا تلك الحسرة المتشفية على لسان محمـد الوكيـل لأنه خسر في سباق استغلال النفوذ، وخرج من الصفقة بنصيب (نشـال التـرام) بينما خرج منها منافسوه بنصيب الأسد.

ومع أن هذا القول ليس استخلاصا خاطئًا، إلا أنه يتضمن تبسيطًا قد تختل معـه كثير من الموازين عند النظر إلى ظواهر تاريخنا الحديث والمعاصر، كما أنه قـد يغري بتناول الجانب الفكه من الموضوع مما يؤدي إلى تسطيح وعينـا بالظـاهرة وفهمنا لها.. ثم إن انتماء هذا الاستخلاص إلى نقـاط الظـل فـي الظـاهرتين – الزغلولية والناصرية – يبعد بنا شوطا عن الموضوعية التي يتطلبها العلم وتنشدها السياسة. وذلك لا يعني بالقطع أن تكون الموضوعية مشجبا يخفـي عجزنـا عـن الإدلاء برأي، أو عزوفنا عن اتخاذ موقف، أو تقييم الظاهرة تقييمـا تختـل معـه الموازين بالغرض أو بالجهل.

وليس ثمة جديد في ظاهرة السباب البرجوازي ذاتها.. فالانطباع العام الذي سبق لنا – ولغيرنا – أن سجلناه، يقول بأن موقف الحركات السياسية العربية من التاريخ موقف ينبغي أن نأخذه بحذر، ذلك أن الحلقات المتتالية من محاولات البرجوازيـة



العربية لتحقيق ثورتها قد نظرت بعين المقت والكراهية لما سبقتها من حلقات، فهونت من شأنها أو لوثت تاريخها، أو أخضعته لحملات دعاية مركزه ومكثفة تبغي اقتلاعه، وذلك خطر يتجاوز العلم والسياسة ليطرح قضية التكوين السياسي للمواطنين العرب، فلا نتيجة لكل تلك الحملات إلا أن يفقد هؤلاء المواطنون الثقة بتاريخهم، إذ يتحول من واقع يمكن فهمه، إلى خرافة يصعب تصديقها.

وعلة هذا الهم شائعة ومعروفة، إذ تنبع أصلا من أسلوب خاص في الصراع السياسي بين أجنحة البرجوازية العربية، ولست أدري من أين ينبع هذا الخلط الشديد لدينا بين التاريخ والسياسة.. ومن التكرار المفيد أن نقول - إن السياسة كمفهوم آني وحلِّقي تفسد التاريخ، وذلك لا يعني أنه على المؤرخ ألا يكون سياسيا، ولكن هناك فرق بين الانتماء الأيديولوجي لمنهج من مناهج البحث وبين إخضاع التاريخ – وهو علم – لمتطلبات الصراع السياسي بين هذه الفصيلة أو تلك من فصائل الحركة السياسية.

ولأن ضرورات الصراع السياسي كثيرة وقد تدفع لبعض الميكيافيلية – يراها البعض مشروعة – فإن مشكلة من يقحمون التاريخ تحت تلك المظلة تصبح مفهومة بعض الشيء، وتظل هناك مشكلة هؤلاء الذين يتبنون ذلك من قراءة التاريخ أو من باحثيه، فيصدقون هراء كثيرا قيل ولا يتحفظون تجاهه ولا يدركون أنه يخرج عن إطار العلم ليدخل في مجال السياسة، ولأنهم لا يدركون ذلك يدهشهم أحياناً ذلك التقلب العسير على الفهم في تقييم الحدث التاريخي إيجابا أو سلبا بتناسب طردي مع الانفعالات المصاحبة للصراع السياسي.

ولا خطأ في القول بأن كثيرا من الباطل قد قيل عند التأريخ لظواهر حياتنا؛ لأن برجوازيتنا العربية قد أخضعت التاريخ لأسلوبها في الصراع السياسي، وهو أسلوب تميز عموما بضيق الأفق والقبلية بحكم نشأة حركاتنا السياسية البرجوازية في ظروف غير ملائمة.

وبالنظرة السريعة والعابرة في تاريخ برجوازية عربية كالبرجوازية المصرية ـ أسبقها جميعها تبلورا وأسبقها في التحرك السياسي ـ سنلاحظ على الفور أن كل حلقة من حلقات حركتها السياسية قد نظرت إلى ما سبقها نظرة مقت وكراهية، فحاولت أن تقلل من قيمتها وربما أن تمحوها.. فما قاله "**مصطفى كامل**" عن "**عرابي**" لا يختلف كثيرا عن ذلك الذي قاله "**سعد زغلول**" عن "**محمد فريد**".. وفي مذكرات الأخير بعض ضيق **بمصطفى كامل** نفسه، وبعض ميل لتلويثه، أو على الأقل عدم حماس للدفاع عنه. وفيما بعد قال "الوفديون" – الحزب الذي قاد ثورة ١٩١٩ – في **مصطفى كامل كلاما** تتواضع أمامه مقولات مالك في الخمر.. ثم قبضوا نفس الثمن البرجوازي من خلفائهم ـ جاءت ثورة يوليو (تموز) المصرية لترد الثمن للوفديين فمحت بالهجوم والدعاية وببعض مؤلفات التاريخ الغثه كل إنجازات فترة ما بين الثورتين (١٩١٩ – ١٩٥٢)، حتى **سعد زغلول** نفسه، وصفه الميثاق – مانيفستو العسكريتاريا البرجوازية – بأنه مجرد إنتهازي ركب موجة الثورة.

وكثيرون يدهشون أو يذهلون تفعله البرجوازية المصرية الآن تجاه ذكرى **عبد الناصر** – أمجد وأعظم أبناء البرجوازية العربية وأكثرهم استنارة وتقدما – ولو وعوا بعض القوانين النوعية لحركة التاريخ العربي لأدركوا أن ذلك كله هو تطبيق لقانون البرجوازية العربية في فهم التاريخ وفي صياغة أحداثه.

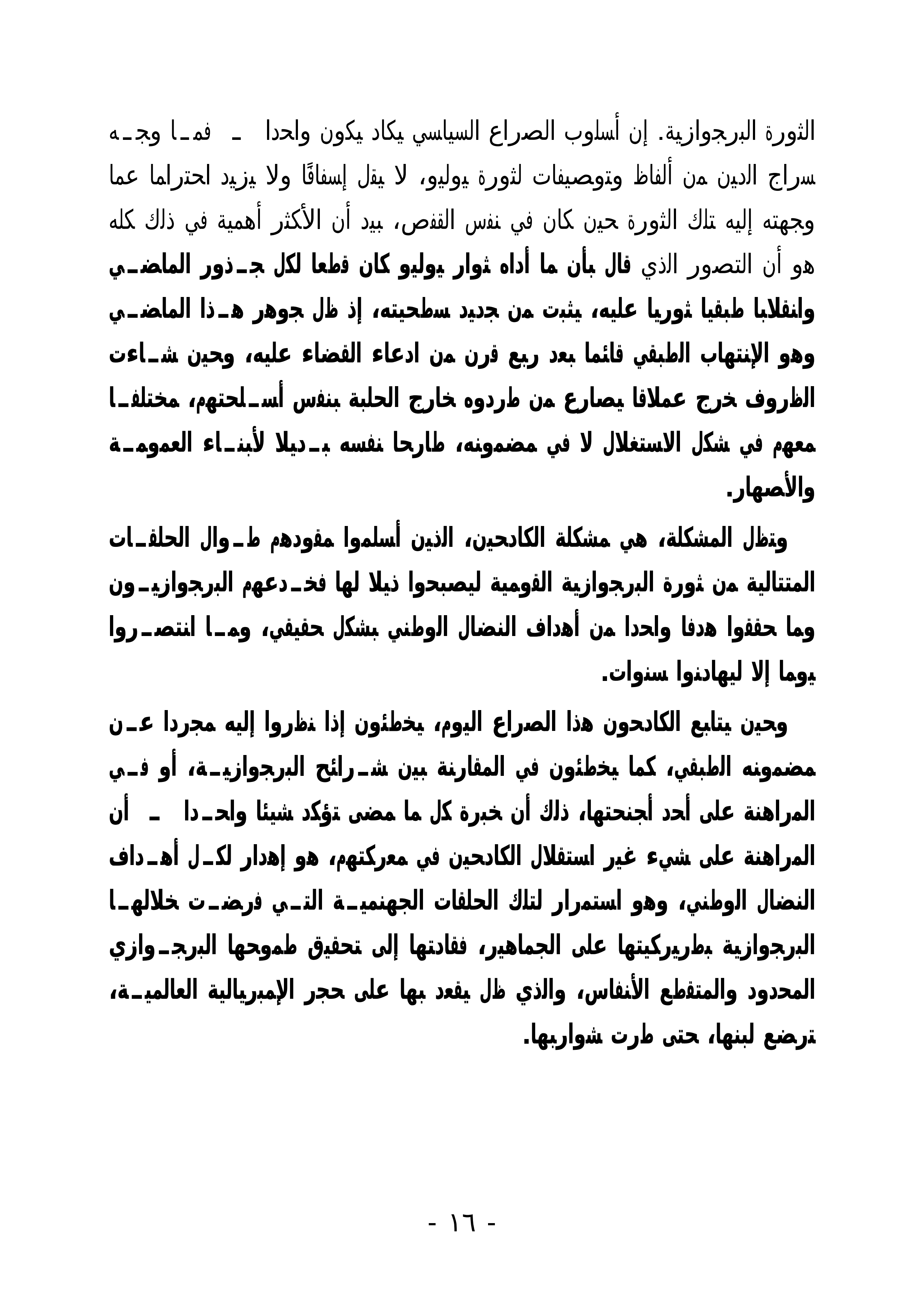
ذلك داء برجوازي قديم وجديد ولا برء منه بالبرء منها ـ البرجوازية العربية، رجلنا المريض، والعصي على الشفاء والمتشبث بعدم الرحيل.. وذلك هو فهمها لقانون "المنافسة" أعتى قوانين البرجوازية وأقدمها. بهذا القانون – وعندما كانت البرجوازية الأوربية في زمن بكارتها الثورية – استنار العالم الأوربي ـ تقدمت مباحث العلوم، واستقلت وتحطمت كل الحواجز التي قدمت "جاليليو" متهما أمام محاكم التفتيش. وفي التطبيق العملي كانت المنافسة تعني في بعض وجوهها ـ الصراع الضاري بين العقلانية الزاحفة واللاهوتية المندحرة كما كانت تعني حرية

الفكر والضمير والرأي والعقيدة والاجتهاد السياسي، لكننا عرفنا قوانين البرجوازية كلها بعد أن فقدت الطبقة نفسها على الصعيد العالمي – بكارتها، وجاءنـا قـانون المنافسة الحرة في عصر تتوجه فيه البنية الاقتصادية للبرجوازية نحو الاحتكـار.. وهكذا حمل القانون ترابا كثيرا من العقلية القبلية والزراعية، فاختلطت الخصـومة الشخصية بالخلاف في الرأي، وتركز الإحساس بالذات – وهو إحساس برجـوازي المنشأ – بالصراع على الزعامة، وذلك – جميعه – كان وراء ميل كل حلقة مـن حلقات الثورة البرجوازية للتهوين من شأن سابقاتها، تهوينًا يصل إلى حـد المسـخ والتشويه أحيانًا، هنا انحط الصراع حول التاريخ ليأخذ طابعا خاصا، وصلت إليـه البرجوازية الأوربية بعد أن فقدت بكارتها الثورية وبدأت به برجوازيتنا حياتها [٦]. إن المسألة في هذا الضوء تأخذ أبعادا أهم بكثير من جانبها الفكه الذي يحلو للبعض أن يقصرها عليه، ثم إنها أيضا تتطلب نفاذا لعمقها تنتظم به تفاصيلها مع القـوانين العامة التي يمكن استخلاصها من تلك التفاصيل.

وفي هذا الضوء فإن محاكمة ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢، لـ **فؤاد سراج الدين** – سكرتير عام حزب الوفد المصري أنذاك – في الفترة بين ٨ ديسـمبر (كـانون الأول) ١٩٥٣.. ومارس (آذار) ١٩٥٤، هي جزء من ذلك الصراع الرهيب بـين حلقتين من حلقات الثورة الوطنية الديموقراطية في أفقها البرجوازي.

وهو جزء يتميز بدرجة عالية من "اللا أخلاقية" أهين بهـا التـاريخ، وزورت بعض صفحاته، واستخدمت أكثر أساليب الصراع السياسي دناءة وأقلها احترامـا كالتشهير الجنسي، واستخدام كل ما هو خـاص وشخصـي، لتلويـث الخصـوم السياسيين.

وحين يعود حزب الوفد للنشاط السياسي بعد ربع قرن من التوقف عن العمـل، ومن محاولات التحطيم والتدمير، بذلك الهجوم العنيف وغير الموضوعي الذي شنه **فؤاد سراج الدين** على ثورة ٢٣ يوليو وزعيمها جمال عبد الناصر، فـإن الأمـر يصبح أبعد مدى وأكثر عمقا من مجرد مناظرة تاريخية بين حلقتين مـن حلقـات



الثورة البرجوازية. إن أسلوب الصراع السياسي يكاد يكون واحدا – فما وجه سراج الدين من ألفاظ وتوصيفات لثورة يوليو، لا يقل إسفافًا ولا يزيد احتراما عما وجهته إليه تلك الثورة حين كان في نفس القفص، بيد أن الأكثر أهمية في ذلك كله هو أن التصور الذي **قال بأن ما أداه ثوار يوليو كان قطعا لكل جذور الماضي وانقلابا طبقيا ثوريا عليه، يثبت من جديد سطحيته، إذ ظل جوهر هذا الماضي وهو الإنتهاب الطبقي قائما بعد ربع قرن من ادعاء القضاء عليه، وحين شاءت الظروف خرج عملاقا يصارع من طردوه خارج الحلبة بنفس أسلحتهم، مختلفا معهم في شكل الاستغلال لا في مضمونه، طارحا نفسه بديلا لأبناء العمومة والأصهار.**

وتظل المشكلة، هي مشكلة الكادحين، الذين أسلموا مقودهم طوال الحلقات المتتالية من ثورة البرجوازية القومية ليصبحوا ذيلا لها فخدعهم البرجوازيون وما حققوا هدفا واحدا من أهداف النضال الوطني بشكل حقيقي، وما انتصروا يوما إلا ليهادنوا سنوات.

وحين يتابع الكادحون هذا الصراع اليوم، يخطئون إذا نظروا إليه مجردا عن مضمونه الطبقي، كما يخطئون في المقارنة بين شرائح البرجوازية، أو في المراهنة على أحد أجنحتها، ذلك أن خبرة كل ما مضى تؤكد شيئا واحدا – أن المراهنة على شيء غير استقلال الكادحين في معركتهم، هو إهدار لكل أهداف النضال الوطني، وهو استمرار لتلك الحلقات الجهنمية التي فرضت خلالها البرجوازية بطريركيتها على الجماهير، فقادتها إلى تحقيق طموحها البرجوازي المحدود والمتقطع الأنفاس، والذي ظل يقعد بها على حجر الإمبريالية العالمية، ترضع لبنها، حتى طرت شواربها.

العودة إلى الجذور

وحقيقة الأمر، أننا لا نستطيع أن نفهم طبيعة الصراع بين ثورة مـارس (آذار) ١٩١٩ وثورة يوليو دون أن نفهم الطبيعة النوعيـة والخاصـة للثـورة الوطنيـة الديموقراطية على النمط المصري، ونرصد السمات المعينـة للحركـة السياسـية للبرجوازية القومية التي قادت هذه الثورة على امتداد حلقاتها المتتابعـة، وبالتأكيـد فإن ثورة يوليو تعبر عن أكثر شرائح البرجوازية القومية المصرية ثورية، ووطنية، برغم كل ما أحاط بها من ظروف معقدة. سواء في التحديات التي واجهتها أو فـي المطامح التي قادتها، أو في الأخطاء التي كان لا بد لها أن ترتكبها. وإلا كانت شيئا آخر تماما.

وحين نقول إن شرائح متنامية من البرجوازية المصرية القومية، هي التي قادت المراحل المتتابعة من ثورة التحرر الوطني المصرية، فإن هذا يفـرض علينـا أن نؤكد في كل هذه المراحل، أن الجماهير الشعبية كانت أداة الثورة الرئيسية، وقوتها الضاربة، تحملت تضحيات بالغة، وأعطت بغير حد، وأخذت من الحقوق ما سمحت به موازين القوى الاجتماعية ومن المكاسب.. ما يتناسب مع افتقادها دائما للـوعي والتنظيم.

وهذا التوصيف الاجتماعي يؤكد أن أسلوب "التحالف الشعبي" بقيادة شرائح مـن البرجوازية القومية، كان أسلوبا رئيسيا من أساليب نضالها. وبالطبع فإن قيادة هـذا التحالف كانت تنمو تدريجيا من شرائح تجارية وحرفية فـي أول حلقـات الثـورة البرجوازية إلى شرائح صناعية – أكثر تقدما بالقطع – في آخر مراحلها..

وفي نفس الوقت فإن التحالف الشعبي كان يتطور تدريجيا من تجمع بضم فقراء الفلاحين وأشباه الأقنان وصعاليك المدن، في أول هذه الحلقات إلـى تجمـع أكثـر

رحابة، بحيث اتسع التبلور الطبقي لضم العمـال الـزراعيين وفقـراء الفلاحـين والشرائح الصغرى من البرجوازية ثم الطبقة العاملة الصناعية.

وطوال المراحل المتتابعة من الثورة القومية، فإن الهدف الرئيسي ظل ثابتًا، مع تغيير في شكل الصراع وليس في مضمونه.. فمنذ البداية كان الشعار المطروح هو تحقيق **الهدف المزدوج لأية ثورة قومية تقودها برجوازية محلية**، أي:

* الاستقلال بالسوق الوطنية والانفراد بها بعد انتزاعها من براثن الاحتكـارات الأجنبية.

* إقامة نظام ديمقراطي يسمح للطبقات الاجتماعيـة الجديـدة بـالتعبير عـن مصالحها، وبناء سلطتها الوطنية مع محاولة تفتيت أشكال العلاقات الإنتاجية السابقة على الرأسمالية.

وبينما كان العدو الرئيسي في أول مراحل الثورة الوطنية هو الاستعمار التركي والاحتلال الفرنسي، أصبح في مراحل تالية هو الاستعمار الأمريكي باعتباره ممثلا لقيادة المعسكر الإمبريالي على النطاق العالمي وأداته الفعالة.

ومن البديهي أن عمق العداء للاستعمار، وطبيعة التعبير عن هذا العداء عمليـا وتنظيميا كانا يرتبطان في كل مرحلة من المراحل، بنمو البرجوازية القومية وشدة حاجتها إلى سوقها الوطنية. وتبلور مصالحها، وتطور الفئات الاجتماعية الأخـرى التي شكلت التحالف الشعبي التابع لها.

وعلى امتداد القرن ونصف القرن الأخير، فإن الثورة القومية المصرية، قد مرت بأربع مراحل متتابعة، شملت كل واحدة منها، محاولة البرجوازية المحلية لتحقيـق ثورتها وبناء سلطتها ـ

* كانت المرحلة الأولى هي **حرب التحرير التي واجهت الغزو الفرنسي لمصر (١٧٩٩)** وقد تصدت للقيادة خلالها، عناصر من البرجوازية التجارية والحـرفيين

ومثقفي الأزهر المنتمين فكريا واجتماعيا لهذه الطبقة، وكان التحالف الشعبي الـذي ساند هذه القيادة يضم صعاليك المدن وأشباه الأقنان في الريف والعربان.

وبرغم البداية المتواضعة، وسذاجة الشعارات السياسية وارتباكها، والافتقار شبه الكامل للقدرة على تنظيم الجماهير فإن ما حققته هذه المرحلة من أهداف كان مكسبا طيبا يتناسب مع إمكانيات تلك الشرائح وطبيعة تكوينها.

لقد بدأت الحرب ضد الغزو الفرنسي بشعارات أهمها انسحاب الغـزاة وعـودة الحكم التركي المملوكي، بيد أن موقف المماليك والعثمانيين خـلال الحـرب ضـد الغزو الفرنسي كشفهم تماما أمام الشعب كطبقة غريبة وطفيلية وفاقدة لأي انتمـاء قومي لمصر، ما أسهل ما باعت أهداف المقاومة وساومت المستعمر.

وترتب على هذا الموقف، أن وعت القوى القومية وحلفاؤهـا مـن الجمـاهير الشعبية هدفا أفضل، فرفعت شعار إسقاط الحكم المملوكي، وهو ما حدث بالفعل من انتفاضة مارس (آذار) ١٨٠٤، ثم سقط الحكم العثماني نفسه في ثورة مايو (آيـار) ١٨٠٥، وبهذا حدث انقلاب فعلي في شكل السلطة السياسية فـي مصـر، وتـولى **محمد علي** الحكم بإدارة التجار والحرفيين كطليعة نشطة للبرجوازيـة المصـرية المحلية التي كانت مفوضة وقائدة للتحالف الشعبي.

وعلى امتداد ٤٣ عاما متصلة حكم **محمد علي** مصر خلالها، تأكـدت **سـلطة تحالف المالك مع التجار**، وهي إحدى الصيغ التي عرفتها الثورات القومية الأوربية في بعض مراحلها، لكنها بسبب الظروف المصرية الخاصة – أخذت طابعا نوعيـا مميزا.

وبرغم كل أخطائه وخطاياه، فإن **محمد علي** قد وضع اللبنات الأولى في بنـاء مصر الحديثة، معتمدا على نظام أوتوقراطي تكنوقراطي يحتقر الشـعب، وسـلطة فردية ترفض ديموقراطية الغوغاء، وهو ما خلق له المشاكل مع حلفائه التجار، لكن أهم ما أنجزه بالفعل، هو أنه اتبع سياسة "**الباب المغلق**". باحتكاره التجارة الخارجية

وسيطرته على الأرض، وبذلك حمى مصر من الوقوع فـي بـراثن الرأسـماليات الأوربية التي كانت تتلمظ لأسواق العالم في ذلك الوقت، وتسعى لتصـدير فـائض إنتاجها السلعي إليها.

ومن ناحية أخرى فإن الرأسماليات الأوربية كانت تمر آنذاك، بمرحلة التنـافس السلمي حول الأسواق، وتسعى كل منها للحصول عليها معتمدة على جهاز الـثمن، أي على رخص الأسعار نسبيا، ومن هنا فإنها لم تكن في حاجة ملحـة للاسـتيلاء على السوق المصرية.

بيد أنه لظروف متعلقة بمغامراته العسكرية، وطموحه للاسـتيلاء علـى قيـادة الإمبراطورية العثمانية، وإحياء رجل أوربا المريض، مما يبعث أخطار العسـكرية التركية من جديد، ويعرض الأمن الأوربي للخطر، ولأن سياسة "**الباب المغلق**" قـد استفزت الرأسماليات الأوربية، خاصة أن **محمد علي** كان يطبقها على البلاد التـي فتحها وضمها لإمبراطوريته؛ مما خلق أسواقًا واسعة تحول دون التصرف السلعي لمنتجات الرأسمالية الأوربية.

بسبب هذا كله، تحالفت الاحتكارات الأوربية ضد **محمد علي**، وحطمت الجـيش المصري وفرضت عليه ـ من بين ما فرضت من شروط ـ ـ أن يلغـي سياسـة "**الانغلاق**"، و"**يفتح**" السوق المصرية لكل المنتجات.

* وتمثلت المرحلة الثانية من محاولات البرجوازية المصرية تحقيق ثورتها، في **الثورة العرابية**، التي كانت في جوهرها محاولة من البرجوازية المصرية لإيقاف الغزو الاستعماري الأوربي.

فمنذ خمسينات القرن الماضي – وإلى ثمانيناته – كانت الرأسماليات الأوربيـة تتشكل في كيانات احتكارية. وبينما كانت السمة الأساسية للمرحلة الرأسمالية هـي تصدير الفائض من الإنتاج السلعي من كمية محدودة من رأس المال، فـإن السـمة الأساسية للمرحلة الاحتكارية، هي تصدير الفائض من رأس المال. وهـذه السـمة

تغير طبيعة الصراع بين الدول الرأسمالية، فشعار "التنافس السلمي على الأسواق"، هو شعار المرحلة الرأسمالية. أما المرحلة الاحتكارية فشعارها الأساسي هو "الاستيلاء على الأسواق والانفراد بها".

وعلى امتداد ثلاثة عقود من القرن الماضي، فإن سياسة "الباب المفتوح" قد أدت إلى **تسلل رءوس الأموال الأوربية إلى مصر،** فتمكنت من الاستيلاء على السوق المصرية، وتحويلها إلى سوق تابعة. وهو ما انعكس على السلطة السياسية التي أصبحت "مختلطة" بكل معنى الكلمة، فقد كان هناك وزيران أوربيان في الوزارة، وقضاء مختلط له وحده حق النظر في قضاياهم، كما كانت هناك جمعية عمومية للقضاء المختلط تعرض عليها كل القوانين التي تطبق على الأجانب - وهكذا انقسمت السلطات الثلاث التقليدية [التشريعية.. التنفيذية.. القضائية] بين المصريين والأجانب.

وفي نفس الوقت فإن شرائح جدية من البرجوازية القومية كانت قد نمت، ففي العقود الثلاثة بين خمسينات وثمانينات القرن الماضي – بين أواخر عهد محمد علي وأواخر حكم إسماعيل – تبلورت شرائح البرجوازية المصرية الزراعية نتيجة لسيادة أسلوب الإنتاج الرأسمالي في الزراعة؛ إذ تحولت الأرض كوسيلة إنتاج إلى "سلعة" بإقرار حق الملكية الفردية فيها، وإباحة حق التصرف والاستغلال، ونشأ العمل المأجور ليحل محل السخرة، واتجه الإنتاج في مجمله إلى الزراعة الرأسمالية الكثيفة للتصدير، ومظهره الأساسي التوسع في زراعة القطن.. كما أن هذا الإنتاج قد اعتمد بشكل أساسي على التمويل المصرفي بانتشار البنوك العقارية.

وقد وجدت تلك الشرائح النامية من البرجوازية المحلية أن سقوط السوق المصرية في يد الاحتكارات الأوربية يضر بمصالحها ويحول دون نموها، بل ويفقرها، وجاءت **الثورة العربية** تعبيرا عن ذلك كله. فتصدت للاحتكارات الأوربية، وعلى امتداد عشرين شهرا – هي كل عمر الثورة – حاولت البرجوازية المصرية طرد المتسللين الذين احتلوا مصر سلميا، ورفعت شعارات الثورة القومية

بعد أن بلورتها بصورة أكثر دقة، لكنها لم تكن تستطيع شيئًا من في بلد احتل سلميا بالفعل، خاصة إن إمكانياتها الذاتية ووعيها، وقد قعدا بها عن طرح برنامج فلاحي يكفل حشد أوسع الجماهير الشعبية في جبهة واحدة [٧].

بيد أن هزيمة **الثورة العرابية** لم تكن تعني أن البرجوازية المصرية قد كفت عن محاولات تحقيق ثورتها، وكان لا بد أن يمر وقت قبل أن تنمو شرائح جديدة، من تلك الطبقة تدريجيا، فتزداد حاجتها إلى السوق القومية، ويتزايد تناقضها مع الاستعمار، وبولادة تلك الشرائح تصدت طلائعها السياسية لقيادة حلقة جديدة من محاولاتها لبناء سلطتها، وكان طبيعيا أن تكون تلك الشرائح من البرجوازية أكثر ثورية وأكثر صلابة، **وإن ظلت ثوريتها وصلابتها في الإطار الذي لا تستطيع أن تخرج عنه".**

وبين ظلام الهزيمة التي وقعت في خريف ١٨٨٢.. ووهج الانتصار الذي بدا في ربيع ١٩١٩، مضت أربعة عقود من الزمن، تطورت خلالها أطراف الصراع وتغيرت مواقع بعضها..

* فقد تطور **الصراع بين الاحتكارات الأوربية**، إلى أن انفجر بالفعل بين ألمانيا والحلفاء في الحرب العالمية الأولى لتقسيم الأسواق، واجتمع المنتصرون في مؤتمر الصلح لإعادة توزيع الأسواق. لتظل مصر – بموافقتهم – في حوزة الاحتكارات البريطانية. تنفرد بها. وتنقضي – إلى زمن محدود – فترة المناوشات بين الدول الأوربية حول مصر.

وشهد المؤتمر قوة دولية جديدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، التي دخلت الحرب في مرحلة متأخرة، وكان عليها وقد كسرت ستار العزلة أن تغلف مطامحها الاستعمارية بأحلام براقة تلائم العصر الذي كانت المطالبة بالاستقلال والتحرر أعلى شعاراته صوتًا.

من هنا جاءت شروط **الرئيس الأمريكي** "**ولسن**" لدخول بلاده الحرب في صـف الحلفاء، ومنها حق تقرير المصير، وقد كشفت "**ولسن**" بهذا عـن ذكـاء أمريكـي مبكر، فقد فضل أن يقدم كتكتيك مرحلي ما يمكنه من تنازلات شكلية، لم تتجاوز – كما ثبت فيما بعد – الكلام، لضمان تأييد شعوب المستعمرات ضد العدو الألمـاني، ولكسب مواقع ولاء للولايات المتحدة الأمريكية في مستعمرات حلفائها، وقد تمخض هذا كله عن نحت أسماء شاعرية لنفس الظواهر، فأصبح "الانتداب" و"الوصاية" بدلا من "الاحتلال" و"الحماية"..

وبرغم كل الطنطنة الأمريكية حول حق تقرير المصير، فإن الرئيس الأمريكـي الرومانتيكي "**تيودور ولسن**" قد اعترف بالحماية الإنجليزية على مصر وأقر انفراد بريطانيا بالسوق المصرية دون شريك أو منافس، فعل ذلك بينما كان **سعد زغلـول** – زعيم ثورة ١٩١٩ – يشد الرحال إليه ليستعين به، ويستجزه وعده بإعطاء مصر حق تقرير المصير.. وبذلك أجهضت – قبـل الأوان – أول أحـلام البرجوازيـة المصرية في الولايات المتحدة الأمريكية كقطب منافس لدول الاستعمار التقليدية.

وغابت روسيا عن مؤتمر الصلح فقد انفجرت ثورتها الاشتراكية الكبرى أثنـاء الحرب فانسحبت منها ووقعت صلح "**بريست ليتوفسك**" المنفرد مع الألمـان. ثـم دخلت مرحلة الحرب الأهلية الاستعمارية التي استهدفت القضاء على الثورة.

وبرغم الظرف التعس الذي كانت الثورة السوفيتية تمر به آنذاك، فإن اهتمامهـا بثورة الشعب المصري وتأييدها لها لم يغب فـي دوامـات الهجـوم الاسـتعماري الشرس على الشعب السوفيتي.

وكان **الأساس النظري للسياسة السوفيتية** حول المسألة المصرية واضحا. ففي المرحلة السابقة للحرب الأولى كان الفكر الماركسي يعتبر المسألة الوطنية جـزءا من المسألة العامة للثورة الديموقراطية البرجوازية.

أي أن الاستقلال القومي لا يمكن أن يتحقق إلا بقيادة الطبقة العاملة.. لأن قيادة البرجوازية لهذه الثورات تؤدي إلى وقوعها في قبضة الاستعمار العالمي.

وبعد الحرب العالمية الأولى تكشفت تناقضات النظام الإمبريالي فأصبحت المسألة الوطنية بهذا جزءا من الثورة الاشتراكية العالمية؛ لأنها تسعى لتقويض المعسكر الإمبريالي.. ومن هنا أشاد **ستالين** بثورة ١٩١٩، فأشار إلى أنها برغم عدائها للاشتراكية إلا أنها حركة ثورية من الناحية الموضوعية.

* وخلال المرحلة بين الثورتين ١٨٨٢ – ١٩١٩، حاولت الاحتكارات الإنجليزية أن **تطوع الاقتصاد المصري والسلطة السياسية في مصر لخدمة أهدافها**. فبعد الاحتلال مباشرة مع الجيش المصري ألغي الدستور ومجلس النواب، أما الإدارة فإن اللورد "**دوفرين**" – الذي أنيط به وضع تقرير عن السياسة الإنجليزية في مصر المحتلة – قد أشار إلى ضرورة وجود صفوة من الموظفين الأوربيين ذوي العقول الراجحة لتنظيم المالية والأشغال العامة.

وكان الهدف الرئيسي للاحتكارات الأوربية هو تطويع اقتصاد مصر للقانون الاقتصادي للمستعمرة، **أي أن تصبح سوقا يصدر المواد الخام ويتسورد السلع المصنعة وتصدر إليها رؤوس الأموال** – وخلال الثلاثين عاما الأولى من الاحتلال زاد رأس المال المستثمر في مصر من ٦,٦ مليون جنيه إلى حوالي مائة مليون، وبلغت نسبة رأس المال المملوك خارج البلاد ٨١% من الاستثمارات وفي نفس الوقت تزايدت السيطرة الأوربية على جهاز الإدارة.

وكان اللورد دوفرين قد رسم في تقريره الخطوط العامة للسياسة التي نفذها "كرومر" – أول ممثلي الاحتلال – باقتدار.. وقد أوصى "**دوفرين**" بالانطلاق من ثلاثة محاور متداخلة ـ

* سيطرة أجنبية سياسية على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

* المحافظة على امتيازات الفئات العليا من البرجوازية الزراعيـة، ومحاولـة استغلال وضعيتها المسيطرة اجتماعيا – في مجتمع ذي سـمة أبويـة – لتطويـع المجتمع كله للسيطرة الاستعمارية.

* تطبيق سياسة زراعية تهدف إلى خلق طبقة من صغار الملاك ومتوسـطيهم، ويتمشى وجودها مع سياسة الاستغلال الاستعماري، إذ تلعـب هـذه الطبقـة دور المستهلك للسلع المصنعة في إنجلترا، والمنتج النشط للمادة الخام المصـدرة إليهـا، وسياسيا فإنها ستقوم بدور الموازنة مع كبار الملاك الذين قد يطمحون في المستقبل إلى تكرار محاولتهم للمشاركة في السلطة.

وحول هذه المحاور الثلاثة نمت المقاومة تدريجيا، فقد أدى تطبيق هذه السياسـة إلى تدعيم مواقع البرجوازية التجارية، ودخول فصائل صناعية إلى الطبقة ككل.

وتكشف التقارير التي كتبها ممثلو الاحتلال في مصر، عن طبيعة الدور الـذي لعبه الإنتاج الزراعي وخاصة القطن في تدعيم نمو شرائح جديدة من البرجوازيـة المحلية في الزراعة والتجارة، والواقع أن هذا النشاط التجاري الزائد كان ضرورة حتمية لشكل الاستغلال الاستعماري ـ تصدير السلع واستيراد المواد الخام.

وتقول الأرقام إنه بينما كانت قيمة الصادرات والواردات في العشـر سـنوات التالية للاحتلال ١٩,٧ مليون جنيه. وصلت في سنوات الحرب الأولى وحدها إلـى ٦٦,٥ مليون جنيه. وقد أدى هذا النشاط التجاري إلى نمو فئة مـن مـلاك السـفن وأصحاب منشآت الغزل. كما أدى إلى دخول المصريين إلى عمليات تجارة القطـن بشكل واسع. واستتبع التوسع في تجارة القطن انتشار وسائل النقـل والمواصـلات وتطوير وسائل الري، كما أنه قاد أيضا إلى وفرة نشاط العاملين بالوساطة، وقضى على العديد من السمات الإقطاعية، إذ تجاوز الفلاح المصـري مرحلـة الاكتفـاء الذاتي. وبدأ الاقتصاد الزراعي يعتمد بشكل أكبر على المنتج المقـاول.. والمـالي الممول.

وبينما كانت الصناعة المصرية تعتمد قبيل الحرب الأولى على الصناعة اليدوية. فإن الصناعة الآلية قد ظهرت بصورة أوسـع خـلال الحـرب نتيجـة لانقطـاع الواردات، إذ بدا بعض من يحوزون فائضا نقديا من الزراعة أو التجارة ينشـئون فابريكات للإنتاج الصناعي.

وبالإضافة إلى هذا فإن سنوات الحرب قد أثرت في اقتصاديات مصـر تـأثيرا كبيرا. فبينما كان الميزان التجاري يمثل زيادة قدرها ٤,٦ مليون جنيه في السنوات العشر السابقة على الحرب، أي بمتوسط ٤٦ ألف جنيه سنويا. إذ بهذه الزيادة ترتفع إلى ٦,٥ مليون جنيه، أي بمتوسط مليونين من الجنيهات سنويا. وهذه الزيادة فـي الميزان التجاري بقدر ما تكشف عن نمو التجارة تكشف أيضا عن أن الواردات – التي قلت نتجية الحرب – قد نشطت الصناعات المصرية التي رأى المحتل نفسـه مرغما على السماح بها لكي يشبع احتياجات جيوشه المتحاربة.

وأدى تطبيق وصايا "دوفرين" بشأن تكوين طبقة من صغار الملاك لاسـتغلالها واستخدامها كقوة في مواجهة الطبقات الأخرى، أدى إلى نمو هذه الطبقة وتكوينهـا لبرجوازية زراعية متحررة، وفي نهاية الحرب فإن من يملكون بين ٥ – و٥٠ فدانا كانوا يشكلون ٣٨,٨% من الملاك.. ويملكون ٣١% من الملكيات الزراعية، وكانت هذه الطبقة تعاني ضغوط كبار الملاك من ناحية، كما كان تحديـد سـعر القطـن وتثبيته يضر مصالحها.

وبالإضافة إلى هذا كله فقد أدى انتشار التعليم إلى زيادة أعداد العناصر المنتمية إلى الشرائح الصغرى من البرجوازية المحلية والمتمثلة لفكرها من طلبة وموظفين وحرفيين وملاك صغار..

وتكتلات كل تلك الشرائح، لتقود محاولة جديدة من محاولات الثورة البرجوازية، بدأت هادئة بما يتناسب مع وقار قيادتهـا ومصـالح الشـرائح القائـدة لهـا مـن

البرجوازية، ثم دخلتها الجماهير العريضة من (الغوغاء) و(الصعاليك) ـ دخلهـا العمال وفقراء الفلاحين ليحيلوها إلى ثورة متوهجة.

وحققت ثورة ١٩١٩ مكسبين ـ

* الاستقلال الذاتي الذي نالته مصر بمقتضى تصريح فبراير الشهير.

* ودستور ١٩٢٣ الذي مكن البرجوازية المحلية من مشاركة الاستعمار سلطته والتعبير من خلال هذه المشاركة عن بعض مصالحها.

ومن المؤكد أن السنوات الواقعة بين ثورتي ١٩١٩ و١٩٥٢ قد شهدت أعمـق التغييرات في الواقع الاجتماعي المصري وأسرعها أيضا، بحكم التـراكم السـريع للتقدم، فيما يتعلق بتطور ونمو الشرائح الصناعية من البرجوازية القوميـة، وفيمـا يتعلق بالعوامل التي أحاطت بحركتها السياسية، وفي هذا الصدد فإننا نسـتطيع أن نرصد الملاحظات الآتية:

* إن الوضع العالمي في فترة ما بين الحربين كان ينذر بأزمة جديـدة للنظـام الإمبريالي فرغم أن إنجلترا كانت قد خرجت من الحرب الأولى بمستعمراتها كاملة، وبقدرتها على التصريف السلعي، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت متفوقـة في تصدير رأس المال وفي التجارة الخارجية.

ومن ناحية أخرى كان ميزان القوى يتغير لكي يقضي على التقسيم الذي حـدث للمستعمرات عقب هزيمة ألمانيا في الحرب الأولى.

وفي نفس الوقت فإن الثورة الاشتراكية التي تفجرت في الاتحاد السوفيتي سـنة ١٩١٧ كانت تحقق إنجازات رائعة في المجال الإنتاجي، نقلت الاتحاد السوفيتي من دولة متخلفة إلى دولة صناعية كبرى..

وتزايدت الرغبة لدى بريطانيا في تصفية ما كانت تعتبره مشاكل داخلية بالنسبة لإمبراطوريتها وأملاكها ومستعمراتها فبدأت بمعاهدة العراق (١٩٣٠)، ثم المعاهدة المصرية (١٩٣٦)، وهي كلها معاهدات تعطي فرصة محدودة للبرجوازية المحلية

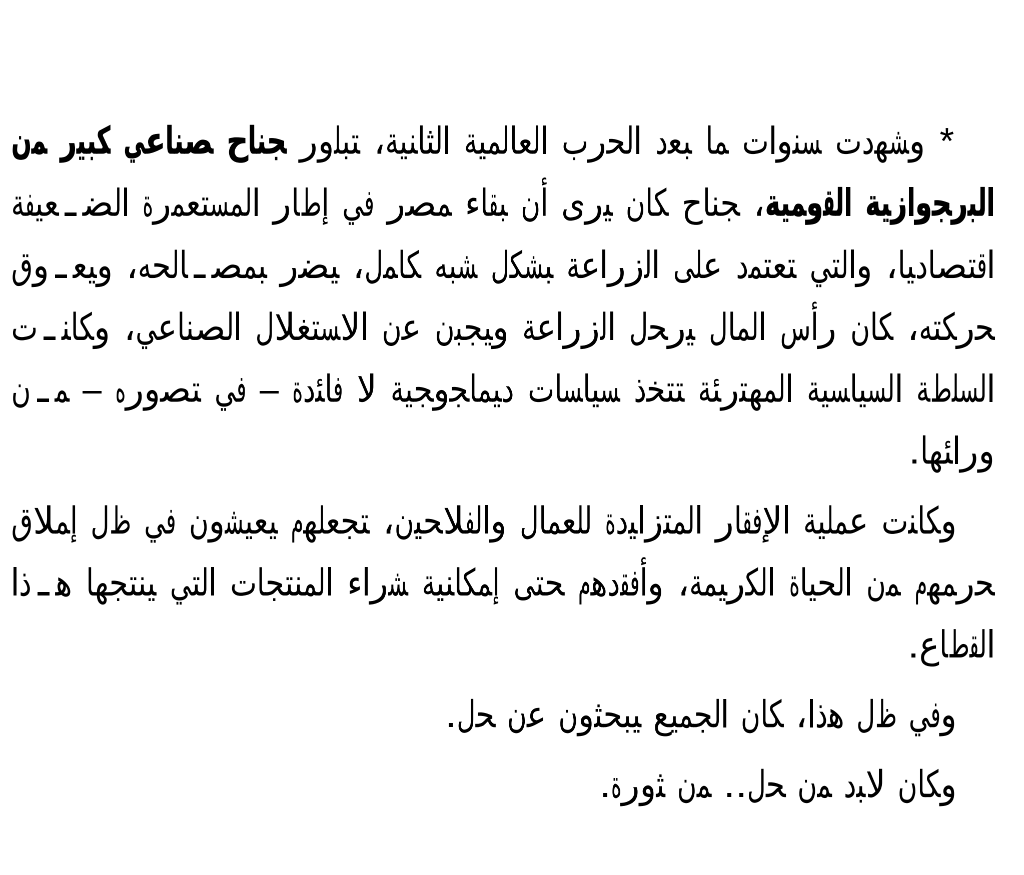
لمشاركة الاستعمار في السلطة دون أن تقطـع الحبـل السـري الـذي يربطهـا بالاحتكارات الدولية التي لم تكن البرجوازيات القومية في البلاد المستعمرة قـادرة – أو راغبة – في قطعه بحكم نموها في أحضان الاستعمار.

وشهدت نفس تلك السنوات أقصى مد ثوري لشرائح البرجوازية المصرية التـي قادت الثورة الوطنية عام ١٩١٩ والتي وقعت شهادة تسليمها بمعاهدة ١٩٣٦، بعـد أن أدركت أن تطرفها المستمر يقصيها عن السلطة مما يضر بمصـالحها، وبينمـا حاول الاستعمار أن يحتضن الجناح المعتدل من هذه الطبقة (الأحرار الدستوريين)، ليضرب به الجناح المتطرف (الوفد) فإن ذلك أدى إلى تزايد تطرف الوفد بارتمائه في أحضان الجماهير الشعبية.

وسعى الاستعمار إلى تجميع أجنحة الطبقة الواحدة فيما عرف بالجبهة الوطنيـة التي وقعت معاهدة ١٩٣٦.

*** وأخطر ما حدث في تلك السنوات أن الشرائح الصـغرى مـن البرجوازيـة القومية، أو ما يعرف (بالبرجوازية الصغيرة)، قد بدأت منذ ثلاثينات القرن رحلـة خروجها عن قيادة الوفد؛ وقد حدث هذا نتيجة للمواقف المتهادنة التـي اتخـذتها قيادة هذا الحزب البرجوازي العتيد بعد أن فت في عضـدها المقاومـة الضـارية لديكتاتورية محمد محمود، ثم ديكتاتورية إسماعيل صدقي، فهادنت حكـم توفيـق نسيم، وقال النحاس عبارته المشهورة (نحن مبسوطون من هذه الوزارة)، لكـن الطلبة والعمال لم يعجبهم هذا الانبساط، فخرجوا في مظـاهرات نـوفمبر ١٩٣٥ دون إذن من قيادة الوفد واستطاعوا أن يفرضوا مطالبهم على قيادته.**

وبدأت هذه الشرائح تبحث عن أوعية تنظيمية لها فظهـرت حركـة (**الإخـوان المسلمين**) وحركة (**مصر الفتاة**)، واضطربت خطوات الحركتين، لكن البرجوازية الصغيرة كانت قد خرجت بالفعل وبدأت تتخذ لها مسارا مختلفا ولكن في إطار أنها جناح من البرجوازية القومية، وشريحة من شرائحها.



* وشهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، تبلور **جناح صناعي كبير من البرجوازية القومية**، جناح كان يرى أن بقاء مصر في إطار المستعمرة الضـعيفة اقتصاديا، والتي تعتمد على الزراعة بشكل شبه كامل، يضر بمصـالحه، ويعـوق حركته، كان رأس المال يرحل الزراعة ويجبن عن الاستغلال الصناعي، وكانـت السلطة السياسية المهترئة تتخذ سياسات ديماجوجية لا فائدة – في تصوره – مـن ورائها.

وكانت عملية الإفقار المتزايدة للعمال والفلاحين، تجعلهم يعيشون في ظل إملاق حرمهم من الحياة الكريمة، وأفقدهم حتى إمكانية شراء المنتجات التي ينتجها هـذا القطاع.

وفي ظل هذا، كان الجميع يبحثون عن حل.

وكان لابد من حل.. من ثورة.

نحو أيديولوجية جديدة

كان **المهاتما غاندي** – زعيم الثورة الهندية – يشيد دائما بثورة ١٩١٩. وفـي أكثر من مرة اعترف "**غاندي**" بأنه تعلم كثيرا من أساليب تلك الثورة وتأثر بحركة الشعب المصري المتوهجة أيامها، بيد أنه كان يقر دائما بأن "**حزب المؤتمر**" – قـد فشل في بعض ما نجح فيه "**الوفد**" المصري.

وكان غاندي يضرب لذلك مثلا واحدا لقد نجح الوفـد فـي تنظـيم إضـراب للموظفين خلال الثورة.. ولكن حزب المؤتمر فشل في ذلك.

و"**إضراب الموظفين**" واحد من أعجب حوادث الثورة البرجوازية علـى الـنمط المصري؛ ذلك أنه – في حدود ما نعلم – لم يسـبقه مثيـل، ولـم يتلـه شـبيه.. فالموظفون معروفون لدى مهندسي الثورات بأنهم مثقلون بالأعباء، مغلولون بالأسر والأبناء، ينتظمون في سلك ترقية متصاعد في المكانة، وعلاوات دورية في الأجر، ومعاش بعد التقاعد، بما يجعلهم دائما حريصين على رزقهم المضمون، مهما قـل شأنه أو تفهت قيمته.

وليس كذلك العمال مثلا، إنهم في المجتمع الرأسمالي "أبناء سبيل" بلا ضـمان، يعمل الواحد منهم شهرا ويتعطل شهرين، وينتقل من "فابريكة" إلى "مصـنع" إلـى "الطريق"، ويأخذ شجاعته من وجوده وسط كتل كثيفة من "العفريتات الزرقاء" ومن أنه عادة لا يخسر إلا القيود.

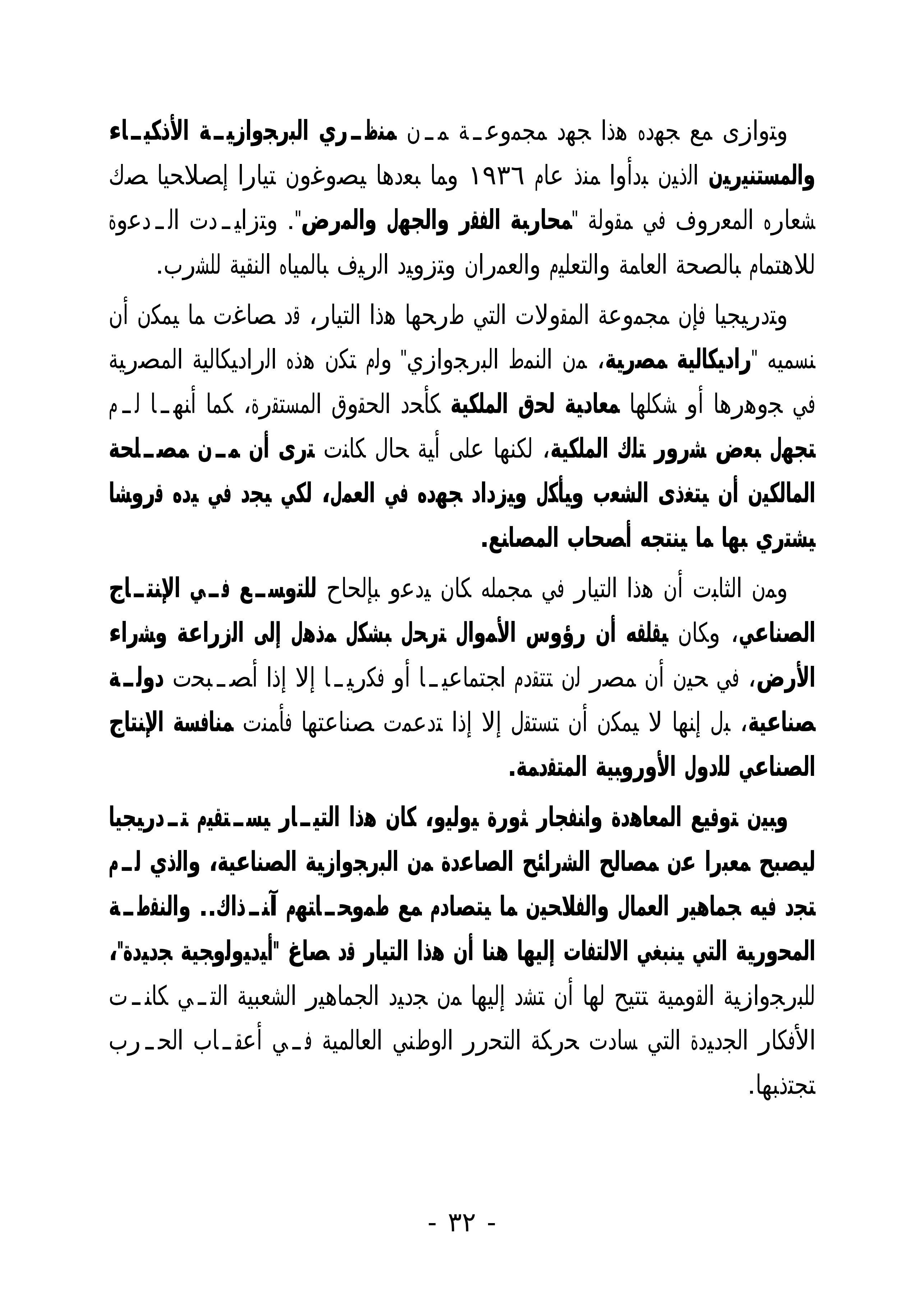
بيد أن ما أدهش الزعيم الهندي غاندي، يصوغ حقيقة من أهم حقـائق الثـورة الوطنية الديموقراطية، تلك أن الشرائح الصغرى من البرجوازية المصرية قد لعبت دورا مميزا في الثورة القومية، وكانت من أنشط عناصرها.

وفي كل حلقات تلك الثورة لعب الحرفيون والطلبة وصغار الملاك في الريـف والمهنيين وصغار التجار أدوارا مؤثرة في تحقيق أهـداف النضـال المصـري، وشكلوا القيادات الوسيطة التي تحرك الشارع، وتقوده، وتوجهه، وأحيانا تطوعه إلى ما تريد، بأن تستل مخالبه وتهدئ من غضبه إذا فار هذا الغضب فطال حـق الملكية المقدس برجوازيا أو هدده أدنى تهديد، فعلوا ذلـك فـي الثـورات التـي واجهت الغزو الفرنسي، وفي الثورة العرابية، وفعلوه أيضا في ثورة ١٩١٩ إلى الدرجة التي جعلت أدنى فصائلهم رغبة في المخاطرة – وهم موظفوا الحكومة – يضربون عن العمل ويقفون موقفا تضرب به الأمثال.

وقد تزايد هذا الدور في فترة ما بين ثورتي ١٩١٩ و١٩٥٢ بصورة ملحوظة.. فمنذ بدأت هذه الشرائح رحلة خروجها عن قيادة الوفد فـي منتصـف الثلاثينـات، وجهت كل جهودها المنظمة والتلقائية نحو صياغة **حلم طوباوي بتحرر مصر مـن الاستعمار لتصبح دولة قوية تتمتع بالرخاء والرفاهية.**

وكان الوفد قد أعلن بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ أن **القضية الوطنية قـد إنتهـت،** وأن مصر قد تحررت، بموجب "**معاهدة الشرف والاستقلال**" التي دافع عنها **مكرم عبيد** – وهو من أعظم المحامين – دفاعا شديد الحرارة يتميز بالحكمـة والمرونـة ويبعد تماما عن التطرف الذي أصبح في تلك السنوات "**تهورا**" و"**مزايدة**"، وتبع هذا أن بدأ الاهتمام بما سمي في هذا الوقت **بالقضية الاجتماعية.**

وكان "**سعد زغلول**" يقول دائما إن **الوفد ليس حزبا** ولكنه "**وفد موكل من الأمة في قضية بعينها**"، وأنه ليس مطالبا بأن يعِد الناخبين "**بماذا سيفعل في الصـحة أو في التعليم، وهل سيجفف البرك والمستنقعات أم لا.. ولكنـه يعـدهم – فقـط – بالاستقلال التام**"، وقبل أن يوقع المعاهدة عقد "الوفد" أول مؤتمراته العامة في عـام ١٩٣٥ وهو المؤتمر الذي صاغ فيه برنامجا اجتماعيا جديـدا لمرحلـة مـا بعـد الاستقلال.

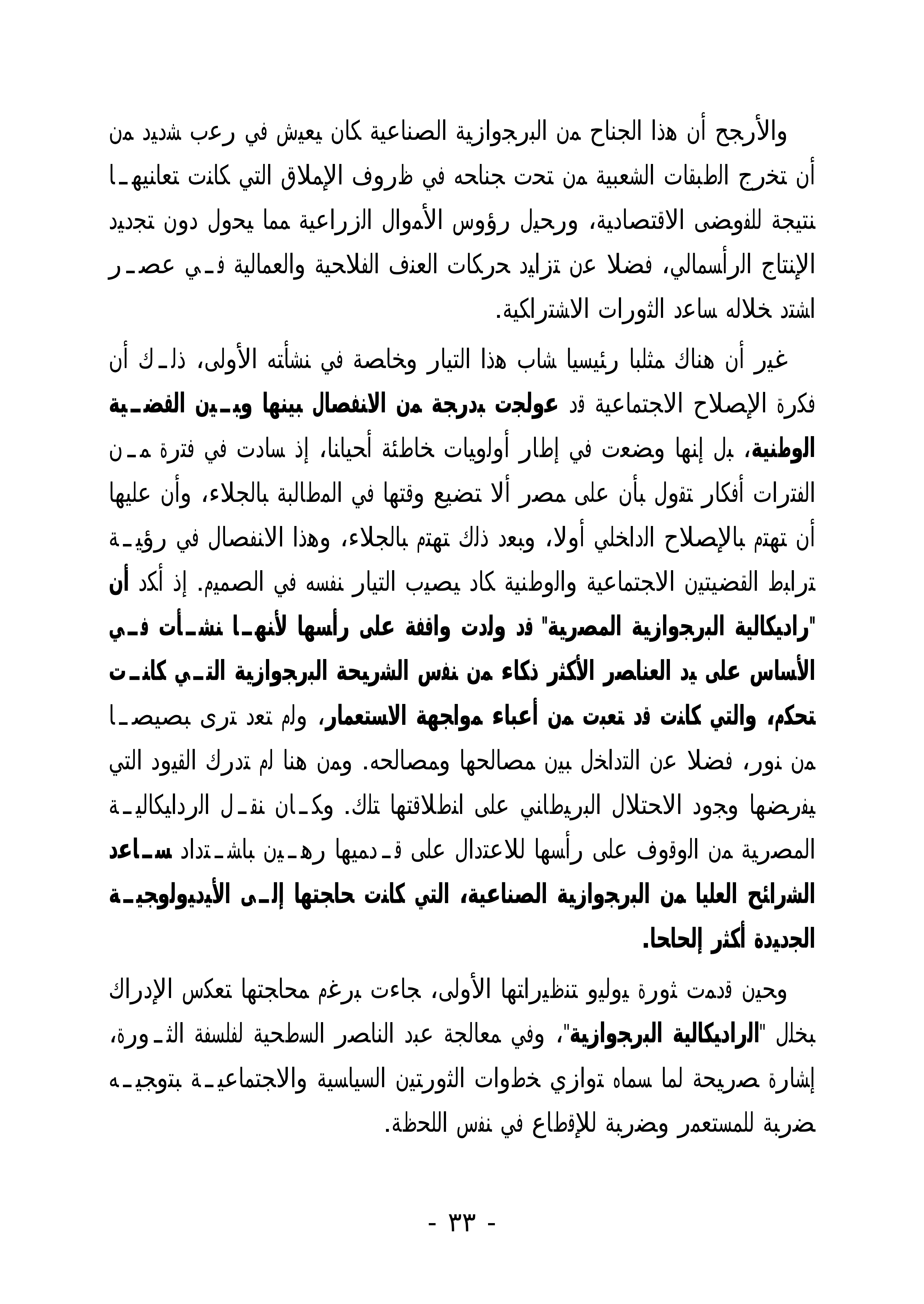


وتوازى مع جهده هذا جهد مجموعة من **منظري البرجوازية الأذكياء والمستنيرين** الذين بدأوا منذ عام ١٩٣٦ وما بعدها يصوغون تيارا إصلاحيا صك شعاره المعروف في مقولة "**محاربة الفقر والجهل والمرض**". وتزايدت الدعوة للاهتمام بالصحة العامة والتعليم والعمران وتزويد الريف بالمياه النقية للشرب.

وتدريجيا فإن مجموعة المقولات التي طرحها هذا التيار، قد صاغت ما يمكن أن نسميه "**راديكالية مصرية**، من النمط البرجوازي" ولم تكن هذه الراديكالية المصرية في جوهرها أو شكلها **معادية لحق الملكية** كأحد الحقوق المستقرة، كما أنها لم **تجهل بعض شرور تلك الملكية**، لكنها على أية حال كانت **ترى أن من مصلحة المالكين أن يتغذى الشعب ويأكل ويزداد جهده في العمل، لكي يجد في يده قروشا يشتري بها ما ينتجه أصحاب المصانع.**

ومن الثابت أن هذا التيار في مجمله كان يدعو بإلحاح **للتوسع في الإنتاج الصناعي**، وكان **يقلقه أن رؤوس الأموال ترحل بشكل مذهل إلى الزراعة وشراء الأرض**، في حين أن مصر لن تتقدم اجتماعيا أو فكريا إلا إذا أصبحت **دولة صناعية**، بل إنها لا يمكن أن تستقل إلا إذا تدعمت صناعتها فأمنت **منافسة الإنتاج الصناعي للدول الأوروبية المتقدمة.**

وبين توقيع المعاهدة وانفجار ثورة يوليو، كان هذا التيار يستقيم تدريجيا ليصبح معبرا عن مصالح الشرائح الصاعدة من البرجوازية الصناعية، والذي لم تجد فيه جماهير العمال والفلاحين ما يتصادم مع طموحاتهم آنذاك.. والنقطة المحورية التي ينبغي الالتفات إليها هنا أن هذا التيار قد صاغ "أيديولوجية جديدة"، للبرجوازية القومية تتيح لها أن تشد إليها من جديد الجماهير الشعبية التي كانت الأفكار الجديدة التي سادت حركة التحرر الوطني العالمية في أعقاب الحرب تجتذبها.



والأرجح أن هذا الجناح من البرجوازية الصناعية كان يعيش في رعب شديد من أن تخرج الطبقات الشعبية من تحت جناحه في ظروف الإملاق التي كانت تعانيها نتيجة للفوضى الاقتصادية، ورحيل رؤوس الأموال الزراعية مما يحول دون تجديد الإنتاج الرأسمالي، فضلا عن تزايد حركات العنف الفلاحية والعمالية في عصر اشتد خلاله ساعد الثورات الاشتراكية.

غير أن هناك مثلبا رئيسيا شاب هذا التيار وخاصة في نشأته الأولى، ذلك أن فكرة الإصلاح الاجتماعية قد **عولجت بدرجة من الانفصال بينها وبين القضية الوطنية**، بل إنها وضعت في إطار أولويات خاطئة أحيانا، إذ سادت في فترة من الفترات أفكار تقول بأن على مصر ألا تضيع وقتها في المطالبة بالجلاء، وأن عليها أن تهتم بالإصلاح الداخلي أولا، وبعد ذلك تهتم بالجلاء، وهذا الانفصال في رؤية ترابط القضيتين الاجتماعية والوطنية كاد يصيب التيار نفسه في الصميم. إذ أكد **أن "راديكالية البرجوازية المصرية" قد ولدت واقفة على رأسها لأنها نشأت في الأساس على يد العناصر الأكثر ذكاء من نفس الشريحة البرجوازية التي كانت تحكم، والتي كانت قد تعبت من أعباء مواجهة الاستعمار**، ولم تعد ترى بصيصا من نور، فضلا عن التداخل بين مصالحها ومصالحه. ومن هنا لم تدرك القيود التي يفرضها وجود الاحتلال البريطاني على انطلاقتها تلك. وكان نقل الردايكالية المصرية من الوقوف على رأسها للاعتدال على قدميها رهين باشتداد **ساعد الشرائح العليا من البرجوازية الصناعية، التي كانت حاجتها إلى الأيديولوجية الجديدة أكثر إلحاحا.**

وحين قدمت ثورة يوليو تنظيراتها الأولى، جاءت برغم محاجتها تعكس الإدراك بخلال "**الراديكالية البرجوازية**"، وفي معالجة عبد الناصر السطحية لفلسفة الثورة، إشارة صريحة لما سماه توازي خطوات الثورتين السياسية والاجتماعية بتوجيه ضربة للمستعمر وضربة للإقطاع في نفس اللحظة.

ومن المؤكد أن سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية قد شهدت **بلـورة جديـدة لفكر الصناعيين المصريين،** فيما يتعلق بموضعية الثورة الوطنيـة مـن الصـراع الدولي، وأكثر من أي وقت مضى فإن تلك السنوات قـد أكـدت وجـود الثـورة الاشتراكية كواقع فعلي وعملي، لم يتأكد بفشل محاولات إجهاض الثورة السـوفيتية فقط، بل تأكد أيضا بانتصار الاتحاد السوفيتي في الحرب ونشأة المعسكر الاشتراكي كقوة دولية مؤثرة ومختلفة كيفيا عن الدول العظمى التقليدية، وإضافة إلى ذلك فـإن انتشار حركات التحرر الوطني بعد الحرب وانتفاض شعوب المستعمرات لمقاومـة الإمبريالية كل هذا قد زود **برجوازية ما بعد الحرب بفكر عصر ما بعد الحرب.**

والعناصر التي قادت **ثورة يوليو هم ممن ينتمون للبرجوازية المصرية منشـأ ومصالحا،** فطبقا لنتائج بحث يقول **أحمد حمروش** أنه أجراه مع كافة الضباط الذين تحركوا ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فإن أحدا منهم لم يكن والده ليلة الثورة يملك ما يزيد على خمسين فدانا، كما أن أصولهم لم تكن تنحدر من عائلات عسكرية أي يتوارث الأبناء فيها مهنة الأباء إذا استثنينا **محمد نجيب،** وهو يؤكد أن الضـباط الأحـرار كانوا من الطبقة البرجوازية المتوسطة، عدا قلة منهم كانت من أبناء فقـراء هـذه الطبقة، أبناء صغار الموظفين الذين تثقل أعباء الحياة كـاهلهم ويضـطرون إلـى الاستدانة لدفع مصروفات أبنائهم في الكلية الحربية التي كانت تتصل في مجموعها إلى ٨٠ جنيها (٨).

وكما فرضت طبيعة عصر انتصار الثورات الاشتراكية والمد التحرري تجديـدا برجوازيا يستطيع أن يواجه التحدي بما لا يعصف بقانون النهـب الطبقـي، فقـد فرضته أيضا طبيعة العناصر التي قادت ثورة يوليو، والتي كانت تنتمي شخصـيا لأوفر عناصر البرجوازية المصرية الصغيرة ثورية، **وهكذا ندبت (سلطة يوليـو) نفسها للعمل لصالح تجديد برجوازي كان لا بد منـه لتـرميم بنـاء البرجوازيـة المنهار.**

وبعكس ما كان متواترا فإن النظرة إلى **الخطر الشيوعي** كانت قد باتت نظرة أكثر ذكاء وأكثر وعيا، فالشرائح العليا من البرجوازية الصناعية كانت ترى أن **الملك فاروق هو أخطر شيوعي في مصر،** وهي نفس الفكرة التي كانت وراء قلق الولايات المتحدة وأصدقائها وعملائها في مصر من تردي الأوضاع الاجتماعية نتيجة لفساد الحكم؛ مما يجعل المناخ مهيئا لانتشار الشيوعية.

وبديهي أن رديكالية البرجوازية المصرية كانت تسعى بذكاء مقتدر لإطالة عمر الاستغلال البرجوازي للجماهير الشعبية. إنها فكرة قد تبدو عصية على الفهم، ولكن علينا ألا ننسى أن الأمير المملوكي محمد بك الألفي قد زار إنجلترا في عام ١٨٠٧ وعاد ليعد بأن ا إذا فتح عليه بحكم مصر فسوف يعمل على راحة أهلها، قياسا على أن مالك البقرة لو غذاها ورعاها لمنحته خيرا وفيرا بينما لو أجاعها وأساء معاملتها لماتت جوعا وحرمته من خيرها.

ومانيفستو رديكالية البرجوازية المصرية هو "ميثاق العمل الوطني" الذي قدمه عبد الناصر للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية عام ١٩٦٢، والذي ظل إنجيلا للنظام إلى أن أعلن رسميا خلال عام ١٩٧٦ فك الارتباط به، وهو يتضمن إشارة واضحة وصريحة إلى أن صياغة فكر ثوري في مرحلة انتصار الثورات الاشتراكية يتطلب رؤية جديدة للعالم.

ومع تدهور الوعي النظري بالفكر العالمي فإن كثيرين قالوا بأن "الميثاق" وثيقة "ماركسية" وهو ما لا يمكن أن يقول به أي إنسان له إلمام بسيط سواء بالماركسية أو بالميثاق، حتى إذا صرفنا النظر عن النصوص الكثيرة التي ظلت منذ ولادة الميثاق حتى وفاته مجرد كلام إنشائي لا يطبق، فإن "التميع" المقصود للمصطلحات الأساسية للميثاق مثل "الاستغلال" الذي كان يعرف رسميا بأنه "**ما تراه القيادة السياسية استغلالا**" في مواجهة التعريف الماركسي الذي يراه "**الاستيلاء على فائض قيمة العمل المأجور**" "**والاشتراكية العلمية**" التي عرفها عبد الناصر نفسه بأنها استخدام العلم في التطبيق كما يستخدم في كرة القدم، "والعمال والفلاحين"، وقد

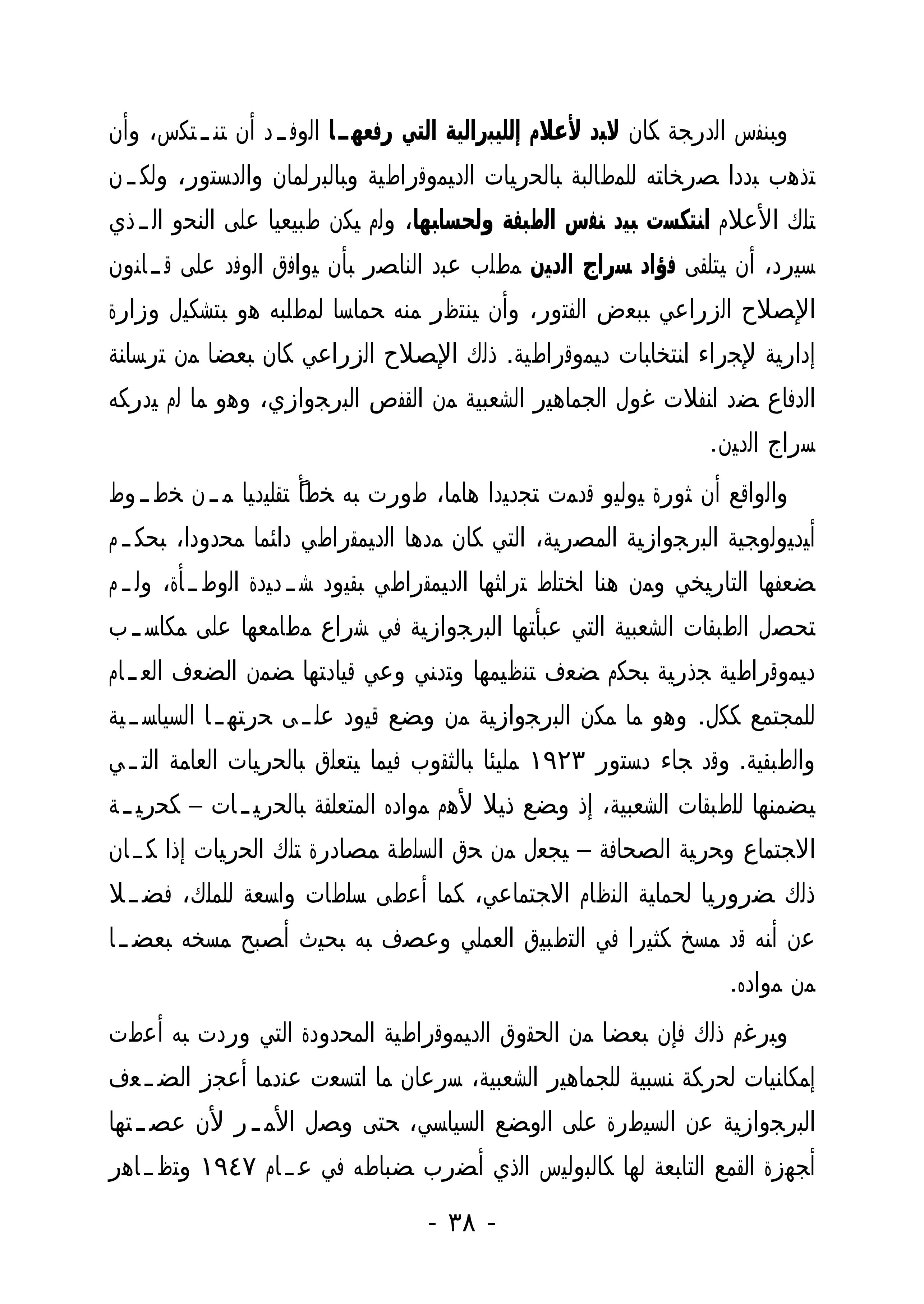
شمل تعريفهم الفئات العليا من التكنـوقراطيين والبيروقـراطيين، هـذا "التميـع" المستهدف للمفاهيم، ليس صدفة، من هنا تبدو اشتراكية الميثـاق نموذجـا **لأذكـى التنظيرات البرجوازية من حيث تخليقها، لأفضل شروط، الاستغلال الطبقي نظريـا وعمليا بما يتواءم مع ظروف العصر.**

وقد كان محتما أن تصطدم تلك الأيديولوجية بمـا هـو تقليـدي مـن أفكـار البرجوازية المصرية التي قادت ثورة ١٩١٩ وهي أفكار كانت تـدور فـي أفـق المصالح المحدودة التي تتواءم مع نموها آنذاك، فهي لم تسع فحسب إلـى محاولـة الاستيلاء على سوقها القومية من الاستعمار، ولكنها – وفق ظـروف عصـرها – كانت تضع شرائط الاستغلال الطبقي وتنظمه، وفي هذا الصدد أطلقت حرية التملك وحمتها، ونظمت العلاقة بين مشتري قوة العمل وبائعها وفقا لمصـالح المسـتغِلين (بكسر الغين)، وهو وضع تململت الطبقات الشعبية منه بشدة وخاصة في أعقـاب الحرب العالمية الثانية، وحين قررت تلك الشرائح أن تعدل بعض شروط الاستغلال الطبقي لم تفعل ذلك بحماسٍ كافٍ، وفيما عدا الوفد الذي كان يقدم خدمات اجتماعية واصطلاحية ذات ثقل إلا أنها بمجملهـا ظلـت محـدودة؛ لأن التمسـك بشـروط الاستغلال الطبقي القديمة كان شديدا لدى العناصر الأقل ذكاء من البرجوازية، وهذا ما دفع الأمريكيين الذين كانوا يطرحون أيامها أفكارا من نوع "**الرأسمالية الشعبية**" والذين كانوا ينظرون بقلق لاحتمال انفجار ثورات شيوعية في المنطقة، إلى التدخل والاتصال بعناصر سياسية مصرية – كان منهم الضباط الأحرار – محاولين دفعها لكي تحاول القيام بانقلاب سلمي من داخل النظام القديم، وقـد اتصـلوا **بمصـطفى مرعي** ثلاث مرات على أسس رفضها منها أنه ضد الملك وليس ضد النظام، وأنـه مع الديموقراطية وضد الحكم الفردي كما رفض اقتراحهم بتطبيق قانون الإصـلاح الزراعي، وأبلغهم أنه يفضل تطوير قانون عضو الشيوخ السعدي ـ محمد خطاب بحيث يضطر كل من يملك أكثر من ٣٠٠ فدان إلى بيعها [٩].

وكان **أحمد حسين** وزير الشئون الاجتماعية في وزارة الوفد والذي استقال منها في صيف ١٩٥١ من أصفياء السياسة الأمريكية الذين يتزعمون الـدعوة لسياسـة إصلاح اجتماعي يتفادى خطر الثورة، وهو صاحب مشروع المراكز الاجتماعيـة التي تقدم خدمات للريف. وقد اقترح على رئيس الوزراء "**علي ماهر**" أن يطالب إلى الملك – مكافحة للشيوعية وتصفية للسخط الشعبي – إعلان تنازله عن أملاكـه أو عن نصفها للشعب مثلما فعل شاه إيران، فيما بعد أثناء معركة البترول. وقد اعتذر عن عدم الاشتراك في وزارة **علي ماهر** عندما عارض في رفع شعار ـ التطهير قبل التحرير [١٠].

ومع أن الوفد كان معروفا طيلة عمره بأنه الحزب الأكثر ذكاء في تناول علاقة حكومة البرجوازية بالطبقات الخاضعة لاستغلالها، إلا أن ما قدمه مـن خطـوات على درب تحسين شروط الاستغلال – كمجانية التعليم والضمان الاجتماعي – كان أدنى مما هو مطلوب لتفادي الثورة الشعبية، وربما لو كانت الظروف قد تركـت قيادته لجناحه اليساري "الطليعة الوفدية" لاستطاع أن يفلت من المشنقة.

والواقع إنه لم يكن غريبا أن يتردد الوفد بعد الثورة في قبول مشروع الإصلاح الزراعي، وأن يكون تردده ذلك مبررا لتركه الساحة السياسية، ذلك أنه كان يفتقـد لذكاء الخبير الاقتصادي الألماني الغربي الدكتور ـ "**شاخت**" الذي قال **لـمحمد نجيب** تعليقا على غضب بعض الملاك من قانون الإصلاح الزراعي ـ "**إن هؤلاء الأفراد الغاضبين سوف يجيئون بعد ثلاث سنوات ليشكروك إذ أن مشروع تحديـد الملكية سوف يفيدهم كما يفيد أي إنسـان آخـر، وإذا كـانوا غاضـبين اليـوم فسيعرفون غدا مقدار فائدة هذا المشروع لهم.. فإن الطريقة التي كانوا يسـيرون عليها كانت ستفقدهم كل شيء، والآن سـيوجهون أمـوالهم إلـى مشـروعات اقتصادية أكثر فائدة لهم، وسيتفادون ثورة شيوعية تقضي عليهم تماما**"[١١].



وبنفس الدرجة كان **لابد لأعلام إلليبرالية التي رفعها** الوفد أن تنتكس، وأن تذهب بددا صرخاته للمطالبة بالحريات الديموقراطية وبالبرلمان والدستور، ولكن تلك الأعلام **انتكست بيد نفس الطبقة ولحسابها**، ولم يكن طبيعيا على النحو الذي سيرد، أن يتلقى **فؤاد سراج الدين** مطالب عبد الناصر بأن يوافق الوفد على قانون الإصلاح الزراعي ببعض الفتور، وأن ينتظر منه حماسا لمطلبه هو بتشكيل وزارة إدارية لإجراء انتخابات ديموقراطية. ذلك الإصلاح الزراعي كان بعضا من ترسانة الدفاع ضد انفلات غول الجماهير الشعبية من القفص البرجوازي، وهو ما لم يدركه سراج الدين.

والواقع أن ثورة يوليو قدمت تجديدا هاما، طورت به خطأً تقليديا من خطوط أيديولوجية البرجوازية المصرية، التي كان مدها الديمقراطي دائما محدودا، بحكم ضعفها التاريخي ومن هنا اختلط تراثها الديمقراطي بقيود شديدة الوطأة، ولم تحصل الطبقات الشعبية التي عبأتها البرجوازية في شراع مطامعها على مكاسب ديموقراطية جذرية بحكم ضعف تنظيمها وتدني وعي قيادتها ضمن الضعف العام للمجتمع ككل. وهو ما مكن البرجوازية من وضع قيود على حرتها السياسية والطبقية. وقد جاء دستور ١٩٢٣ مليئا بالثقوب فيما يتعلق بالحريات العامة التي يضمنها للطبقات الشعبية، إذ وضع ذيلا لأهم مواده المتعلقة بالحريات – كحرية الاجتماع وحرية الصحافة – يجعل من حق السلطة مصادرة تلك الحريات إذا كان ذلك ضروريا لحماية النظام الاجتماعي، كما أعطى سلطات واسعة للملك، فضلا عن أنه قد مسخ كثيرا في التطبيق العملي وعصف به بحيث أصبح مسخه بعضا من مواده.

وبرغم ذلك فإن بعضا من الحقوق الديموقراطية المحدودة التي وردت به أعطت إمكانيات لحركة نسبية للجماهير الشعبية، سرعان ما اتسعت عندما أعجز الضعف البرجوازية عن السيطرة على الوضع السياسي، حتى وصل الأمر لأن عصتها أجهزة القمع التابعة لها كالبوليس الذي أضرب ضباطه في عام ١٩٤٧ وتظاهر

جنوده في ٢٦ يناير ١٩٥٢، ثم الجيش الذي تصاعد التمرد داخله في حركة لولبية إنتت باستيلاء الضباط الأحرار على السلطة في ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢.

والملاحظ أن تعامل البرجوازية المصرية مع حركة الجماهير الشعبية قد خضع دائما لتناقضها مع الاستعمار، ذلك أن خشيتها من الاستعمار لم تقل لحظة عن خشيتها من تلك الجماهير، وقد كان شباب المحامين في أثناء ثورة ١٩١٩ هم الذين حموا ملكية الباشوات من غضبة الجوعى الذين كانوا يطالبون بالقوت، وبرغم ضعفها نجحت البرجوازية المصرية في تأطير حركة الجماهير الشعبية ضمن مصالحها بحيث أصبحت حركة تابعة لها، ولم تسمح لها أبدا أن تدفع بالحركة المعادية للاستعمار إلى أفق ينتهي بتقوية تلك الجماهير واستقلالها تنظيميا وأيديولجيا، ولأن **تناقض البرجوازية مع الاستعمار كان محدودا بضعفها وحاجتها إلى السوق المحلية، فقد كانت دائما قادرة على إرهاب الاستعمار بإطلاق الجماهير الشعبية في الشوارع، فإذا ما خضع المستعمرين للابتزاز وقدموا تنازلا للبرجوازية سارعت تتفق معهم، ويكون الثمن دائما إعادة الشعب إلى القفص بالقوانين الاستثنائية وبالسجون والمعتقلات.**

وكان الوفد الذي صبت الجحافل الشعبية في أشرعته، هو **أكثر أحزاب البرجوازية ديموقراطية** لكن ذلك لم يحل دون أن تكون بنيته الداخلية غير ديموقراطية، فقد كان أعضاء هيئة الوفد يتم تعيينهم بالاختيار من قبل أعضاء نفس الهيئة وليس بالانتخاب من قبل القاعدة الوفدية، وكانت هيئة الوفد العامة تعين من قبل هيئة الوفد باختيارها لهم أولا كمرشحين في الانتخابات، ثم يكتسبون عضوية الهيئة الوفدية العامة بعد ذلك سواء نجحوا أو لم ينجحوا، وكان عضو لجنة الوفد المركزية أو العامة يعين كذلك بالاختيار وليس بالانتخاب [١٢].

وحين كرز **مكرم عبيد** بنظرية "الزعامة المقدسة" معلنا أن الحركة الوطنية قد إنتت إلى (وفد)، وأن الوفد إنتى إلى زعامة، وأن الزعامة تقدست في شخص **مصطفى النحاس**، كان يبشر في الحقيقة بنظرية "المستبد العادل" أو "البطريرك

البرجوازي" الذي يلائم طبيعة البرجوازية المصرية. وهي فكرة كانت تطوف آنذاك في الساحة، وقد عبرت عن نفسها على لسان كتاب مصريين برجوازيين منذ الثلاثينيات، **كتوفيق الحكيم** صاحب عودة الروح، وعلى مشارف ثورة ١٩٥٢ كتب **إحسان عبد القدوس** في روز اليوسف مقالا بعنوان - إن مصر في حاجة إلى ديكتاتورية.. فهل هو **علي ماهر**؟ مطالبا برجل يكون "**ديكتاتورا للشعب لا على الشعب، ديكتاتورا للحرية لا على الحرية، ديكتاتورا يدفعها إلى الأمام ولا يشدها إلى الوراء".** وفي نفس الوقت تقريبا ظهرت عدة مقالات كتبها الكاتب الأمريكي - "**جوزيف السوب**" قال فيها إن الحديث عن إنعاش الديموقراطية في بلد كمصر يعيش فيه أغلبية الشعب عيشة أحط من عيشة الحيوانات هو لغز فارغ، إن مصر لا تحتاج إلى ديموقراطية بل تحتاج إلى رجل فرد، **إلى رجل ككمال أتاتورك ليقوم بالإصلاحات الضرورية اللازمة للبلاد، لكن مشكلة مصر في كيفية العثور على الديكتاتورية فليس بين رجالها من لديه المؤهلات اللازمة للديكتاتور (١٣)".**

والواقع أن الأبنية الديموقراطية التقليدية للبرجوازية المصرية كانت قد أصبحت **أضيق من أن تتحمل مطامح البرجوازية العليا الصناعية التي كانت صاعدة آنذاك،** إنها لا تحول دون سياسات ترشد الاستغلال الطبقي فتمنع انفجار السخط الشعبي فحسب، ولكنها تقف أيضا حائلا دون تغيير نمط الاستثمار السائد في المجتمع بما يساعدها على النمو، فرحيل الاستثمارات إلى الأراضي الزراعية والصناعات التقليدية، ومنافسة المنتجات الأجنبية نتيجة للنفوذ الاستعماري وفوضى الجهاز السياسي الذي يخلق عدم استقرار يهز السوق، فضلا عن أن تلك الأبنية كانت عاجزة عن سد الرتق الذي أخذت الجماهير الشعبية في توسيعه منتزعة حقوق ديموقراطية كل يوم.

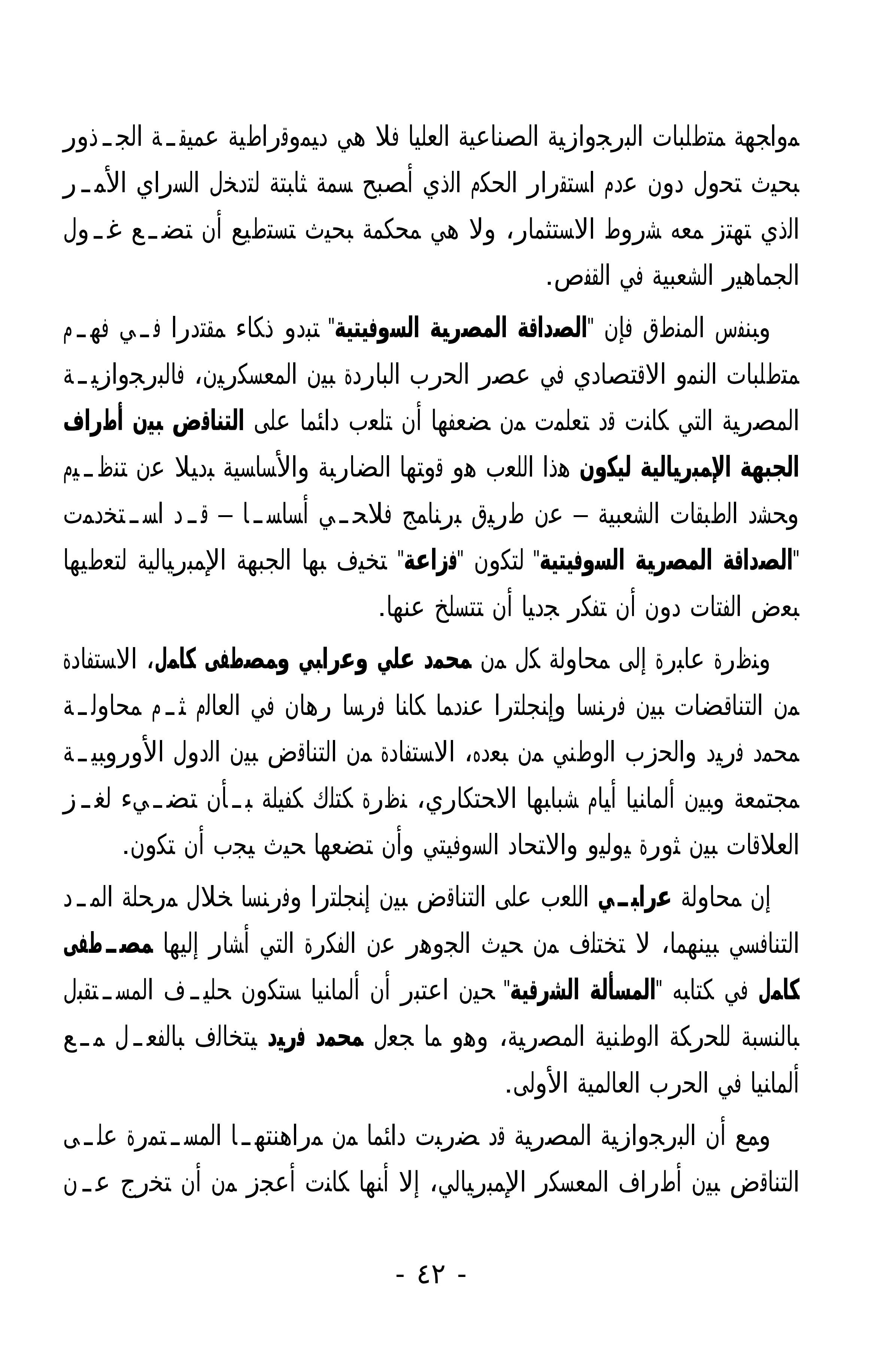
وحين جاءت ثورة يوليو بفرسان البرجوازية المدججين بالسلاح، **آن الأوان لحكم حازم توضع فيه الجماهير الشعبية في القفص بثمن بسيط هو الإصلاحات الاجتماعية التي تحسن شروط الاستغلال الطبقي وتمنع شرور الحركة الطليقة**

للطبقات المقهورة بما يحقق مكسبا مزدوجا لها فهي تستغل بشكل أفضل وأكثر أمنًا في نفس الوقت.

وكان الصراع بين الطليعة المدنية للبرجوازية القديمة، وبين الطليعة العسكرية للبرجوازية الصاعدة، صراعا بين حزب الوفد وبين مجلس قيادة الثورة، استخدمت في كل الأسلحة، وإنتهى بتصفية مؤقتة للوفد، أخلى بمقتضاها الساحة لديموقراطية العسكريتاريا التي تختلف أبنيتها التنظيمية وفكرها السياسي عن الوفد من حيث الدرجة لا النوع. فالزعامة مقدسة، والاتحاد الاشتراكي تنظيم قمي، لكن مزيدا من دمج السلطات يتقدم كسمة جديدة ونوعية لرؤية القيادة الجديدة، وحين تنتصر فكرة كفكرة الوطن الواحد فتحل محل فكرة وطن الطبقات والأحزاب، فإنها تعكس إدراكا بأهمية صف الكادحين ودمجهم في البني الطبقية والأيديولوجية للبرجوازية، وبدرجة أخص بطليعتها من العسكريتاريا، ولذلك لم يكن غريبا أن حماس نقابة البرجوازيين الصناعيين – أو اتحاد الصناعات – للدفاع عن الأحزاب عندما حلت، والدستور عندما ألغي، أو للاحتجاج على المعتقلات حين فتحت، لم يكن متوهجا أبدا، بعكس القلق الشديد الذي أحسوا به حين تعرضوا هم أنفسهم لضربات موجعة بقرارات ١٩٦١.

ويبدو الذكاء القادر في تجديد الفكر البرجوازي المصري لمقولاته الديموقراطية لمصلحة بطريركية الإنتاب الطبقي واضحا في نظرية الميثاق الديموقراطية التي تتقدم بمواجهات من الفكر الماركسي تتحدث عن طبقة الديموقراطية، لتنتقل فتفترض تعسفا أن نظامها هو المعبر عن ديموقراطية الطبقات الكادحة، بينما كانت أبسط الحريات السياسية والعامة والشخصية للكادحين تنتهك كل يوم.

وحين واجهت ديموقراطية الوفد ذلك بأفكارها التقليدية ـ نظام برلماني قائم على تعدد الأحزاب ودرجة من حريات الرأي والعقيدة، وسلطات ثلاث منفصلة مصدرها الأمة. كان لا بد أن تخسر الرهان؛ لأن تلك الأفكار كانت أعجز من



مواجهة متطلبات البرجوازية الصناعية العليا فلا هي ديموقراطية عميقة الجذور بحيث تحول دون عدم استقرار الحكم الذي أصبح سمة ثابتة لتدخل السراي الأمر الذي تهتز معه شروط الاستثمار، ولا هي محكمة بحيث تستطيع أن تضع غول الجماهير الشعبية في القفص.

وبنفس المنطق فإن "**الصداقة المصرية السوفيتية**" تبدو ذكاء مقتدرا في فهم متطلبات النمو الاقتصادي في عصر الحرب الباردة بين المعسكرين، فالبرجوازية المصرية التي كانت قد تعلمت من ضعفها أن تلعب دائما على **التناقض بين أطراف الجبهة الإمبريالية ليكون** هذا اللعب هو قوتها الضاربة والأساسية بديلا عن تنظيم وحشد الطبقات الشعبية – عن طريق برنامج فلاحي أساسا – قد استخدمت "**الصداقة المصرية السوفيتية**" لتكون "**فزاعة**" تخيف بها الجبهة الإمبريالية لتعطيها بعض الفتات دون أن تفكر جديا أن تنسلخ عنها.

ونظرة عابرة إلى محاولة كل من **محمد علي وعرابي ومصطفى كامل**، الاستفادة من التناقضات بين فرنسا وإنجلترا عندما كانا فرسا رهان في العالم ثم محاولة محمد فريد والحزب الوطني من بعده، الاستفادة من التناقض بين الدول الأوروبية مجتمعة وبين ألمانيا أيام شبابها الاحتكاري، نظرة كتلك كفيلة بأن تضيء لغز العلاقات بين ثورة يوليو والاتحاد السوفيتي وأن تضعها حيث يجب أن تكون.

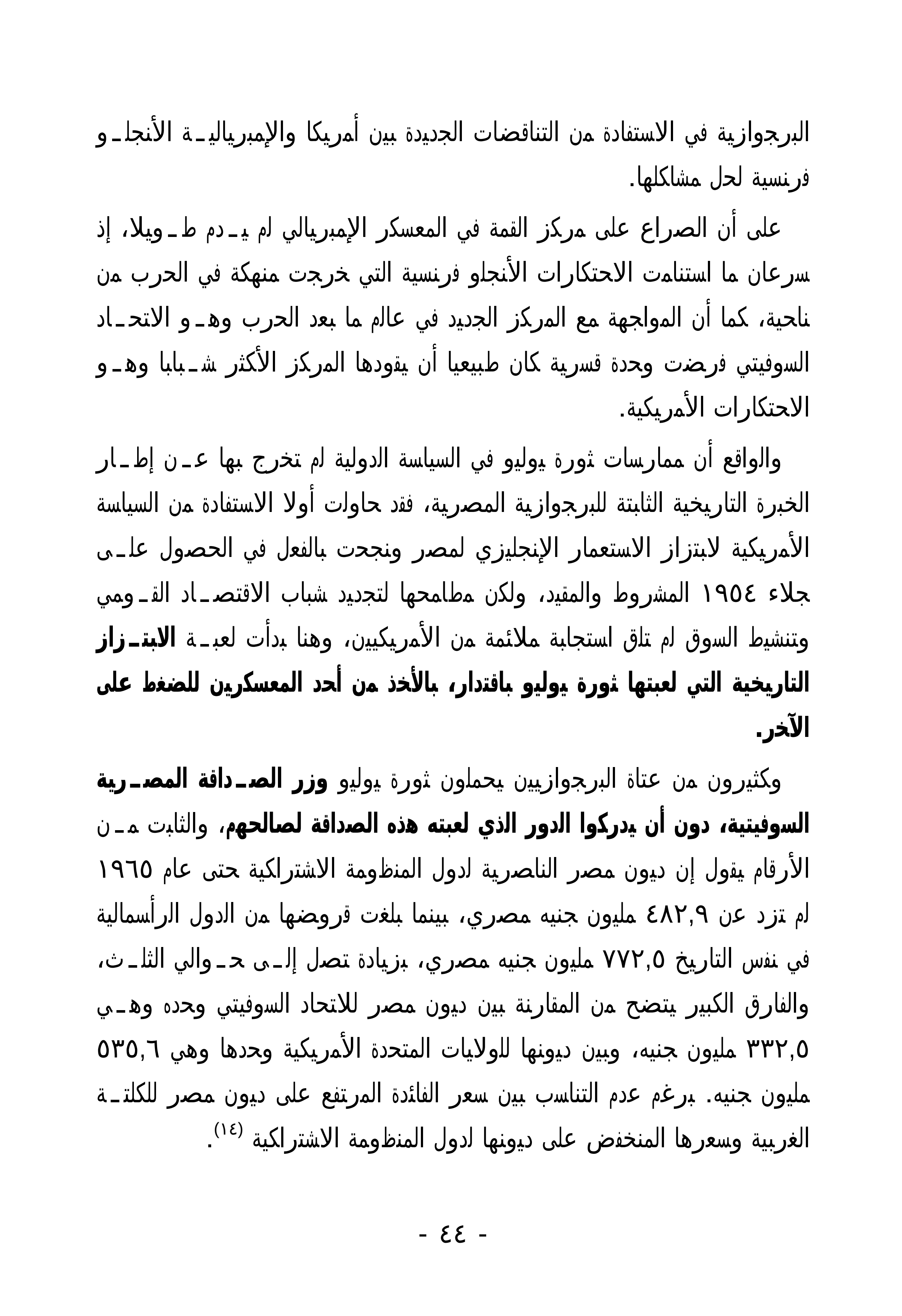
إن محاولة **عرابي** اللعب على التناقض بين إنجلترا وفرنسا خلال مرحلة المد التنافسي بينهما، لا تختلف من حيث الجوهر عن الفكرة التي أشار إليها **مصطفى كامل** في كتابه "**المسألة الشرقية**" حين اعتبر أن ألمانيا ستكون حليف المستقبل بالنسبة للحركة الوطنية المصرية، وهو ما جعل **محمد فريد** يتحالف بالفعل مع ألمانيا في الحرب العالمية الأولى.

ومع أن البرجوازية المصرية قد ضربت دائما من مراهنتها المستمرة على التناقض بين أطراف المعسكر الإمبريالي، إلا أنها كانت أعجز من أن تخرج عن

مجاله المغناطيسي، فخيانة فرنسا "**لعرابي**"، التي جعلت وزارة "**دي فريسييه**" ترسم سياسة لا تقوم على التصادم مع إنجلترا؛ مما أدى إلى إجهاض ثـورة ١٨٨٢، قـد تكررت حين وقعت فرنسا وإنجلترا الاتفاق الودي الذي أطلقت فيه فرنسا يد إنجلترا في مصر عام ١٩٥٤ طاعنة بذلك أحلام **مصطفى كامل** في "منع البلايا عن شعوب تهزها ذكرى الثورة الفرنسية"، كما ذكر في قصيدته الركيكه التي تسول بها تأييـد فرنسا الاستعمارية لمطلب استقلال مصر – وكانت مراهنة **سـعد زغلـول** علـى رومانتيكيات الرئيس الأمريكي ولسن أقصر من أن تعيش.

وكان طبيعيا وقد إنتت الحرب بحل التناقضات داخل المعسكر الاسـتعماري أن تغير البرجوازية المصرية من استراتيجيتها في الاعتماد على تناقضـات الجبهـة الإمبريالية، وأن تذعن لحكم الضرورة – إذ البديل لذلك هـو إطـلاق الجمـاهير الشعبية من القفص البرجوازي فقبلت المفاوضة المباشرة مع إنجلترا. وتقدم **سـعد زغلول** رافعا شعار "ثنائية المسألة المصرية"، وفي واحدة من رسائله التـي كـان يكتبهـا مـن بـاريس قـال "**إن القضـية المصـرية تحـل إمـا بالتقاضـي أو بالتراضي، فأما الأول فيحتاج إلى قوى دولية مساندة**" أما وقد ثبت له "**انعـدام الصديق والنصير**" فلم يعد ثمة أمل إلا بالتراضي أي بالمفاوضـة المباشـرة مـع إنجلترا.

وقد ظل هذا هو الخط الثابت للوفد المصري منذ نشأته حتـى حلـه فـي عـام ١٩٥٣، ولكن أقساما أخرى من الطلائع السياسية للبرجوازية القومية فـي مصـر بدأت تتجاوز هذا الخط في خلال الحرب العالمية الثانية لتطرح من جديد أسـلوب اللعب على التناقضات داخل المعسكر الإمبريالي، ومن هنا سعت لتأييد "المحـور" قلبيا وعمليا، ولم ينته هذا الأسلوب بهزيمة هؤلاء في الحـرب، ذلـك أن هزيمـة المحور لم تؤدِ إلى هبوط التناقضات داخل المعسكر الإمبريـالي بعـد أن تقـدمت الولايات المتحدة الأمريكية لتصارع على مركز القمة فيه، وهو ما ساعد المطـامح



البرجوازية في الاستفادة من التناقضات الجديدة بين أمريكا والإمبريالية الأنجلو فرنسية لحل مشاكلها.

على أن الصراع على مركز القمة في المعسكر الإمبريالي لم يدم طويلا، إذ سرعان ما استنامت الاحتكارات الأنجلو فرنسية التي خرجت منهكة في الحرب من ناحية، كما أن المواجهة مع المركز الجديد في عالم ما بعد الحرب وهو الاتحاد السوفيتي فرضت وحدة قسرية كان طبيعيا أن يقودها المركز الأكثر شبابا وهو الاحتكارات الأمريكية.

والواقع أن ممارسات ثورة يوليو في السياسة الدولية لم تخرج بها عن إطار الخبرة التاريخية الثابتة للبرجوازية المصرية، فقد حاولت أولا الاستفادة من السياسة الأمريكية لابتزاز الاستعمار الإنجليزي لمصر ونجحت بالفعل في الحصول على جلاء ١٩٥٤ المشروط والمقيد، ولكن مطامحها لتجديد شباب الاقتصاد القومي وتنشيط السوق لم تلق استجابة ملائمة من الأمريكيين، وهنا بدأت لعبة **الابتزاز التاريخية التي لعبتها ثورة يوليو باقتدار، بالأخذ من أحد المعسكرين للضغط على الآخر.**

وكثيرون من عتاة البرجوازيين يحملون ثورة يوليو **وزر الصداقة المصرية السوفيتية، دون أن يدركوا الدور الذي لعبته هذه الصداقة لصالحهم**، والثابت من الأرقام يقول إن ديون مصر الناصرية لدول المنظومة الاشتراكية حتى عام ١٩٦٥ لم تزد عن ٤٨٢,٩ مليون جنيه مصري، بينما بلغت قروضها من الدول الرأسمالية في نفس التاريخ ٧٧٢,٥ مليون جنيه مصري، بزيادة تصل إلى حوالي الثلث، والفارق الكبير يتضح من المقارنة بين ديون مصر للاتحاد السوفيتي وحده وهي ٣٣٢,٥ مليون جنيه، وبين ديونها للولايات المتحدة الأمريكية وحدها وهي ٥٣٥,٦ مليون جنيه. برغم عدم التناسب بين سعر الفائدة المرتفع على ديون مصر للكتلة الغربية وسعرها المنخفض على ديونها لدول المنظومة الاشتراكية [١٤].

وواقع الأمر أن الشرائح الصناعية العليا من البرجوازية المصرية كانت تنمو في أعقاب الحرب العالمية الثانية في إطار ظروف غير ملائمة من كـل النـواحي، إذ كانت **السمة الزراعية الغالبة على علاقات الإنتاج** تحد مـن انطلاقهـا، كمـا أن ظروف المد الديمقراطي الجماهيري التي تولدت من التقاليد الديموقراطية المحدودة التي أرستها ثورة ١٩١٩ – وبالذات الوفد المصري – ونمت بمبادرات الجمـاهير بعد الحرب، كانت تهدد بأوخم العواقب، خاصة مع ضعف السلطة السياسية، وتهرؤ نظام الحكم واستمرار الاحتلال العسكري البريطاني الذي يغذي نوازع التمرد لدى الجماهير، وهو ما قد يقود جميعه إلى ظروف ثورية تعصف بكل شيء، فضلا عن أنه كان يعوق نمو تلك الشرائح التي كانت عاجزة نسبيا عن طرح رؤاها السياسية من خلال السلطة القائمة بكل مؤسساتها.

وهذه الشرائح التي كانت وراء المراهنة على **الجواد المحوري** خـلال الحـرب العالمية الثانية نقلت طموحها بعد الحرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ بحكم أن خروج أمريكا من الحرب بفتوتها الاقتصادية كفيل بتعاون يسمح بتجديد الاقتصـاد المصري، على أن درجة النمو التي بلغتها كانت تنشد **اسـتقلالا حقيقيـا وتعاونـًا مخلصا**، وهو ما لم تفهمه السياسة الأمريكية، وخاصة في عهـد "**جـون فوسـتر دالاس**"، بينما أدركت أبعاده مؤسسة أخرى من مؤسسات السياسة الأمريكية وهـي **وكالة المخابرات الأمريكية المركزية**، وبسبب محاولات التطويع الجامح، بالضغوط التي تحول موضوعيا دون تجديد الاقتصاد المصري، جاءت صدامات "سلطة يوليو" مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهي صدامات دفعتهـا إلـى ممارسـة الأسـلوب التقليدي الذي اعتمدت عليه البرجوازية المصرية منـذ نشـأتها – ابتـزاز أحـد المعسكرين بالآخر، لكن هذا التغير في الدرجة لم يكن ينسجم مع الوعي المحـدود الذي كان يسود شرائح برجوازية ثورة ١٩١٩، وطلائعها السياسية.

ومع أن (الوفد) كان – كشأنه دائمـا – أكثـر أحـزاب البرجوازيـة إدراكـا لضرورات السياسة الدولية عقب الحرب، وهو ما دفعه مثلا لاتخاذ موقف **الحيـاد**

في حرب كوريا، كما دفعه **لرفض الدخول في حزام الأحلاف**، التي كانـت الكتلـة الغربية تسعى لإحاطة الاتحاد السوفيتي بها أبان محادثات (النحاس – سليم)، فـي عامي ١٩٥٠ – ١٩٥١، **لكن اجتهاد الوفد كان أعجز من أن يواجه متطلبات رسم سياسية دولية تلعب باقتدار على التناقض بين المعسكرين بما يخلق شرائط أفضل للنمو الاقتصادي، ولهذا كان لابد له من أن يخلي الطريق وأن يغادر الحلبة تاركا إياها لفرسان البرجوازية الأكثر فتوة".**

وهكذا أصبح متحتما أن تقود العسكريتاريا تلك الحلقـة مـن حلقـات الثـورة البرجوازية، وأن تندب نفسها لقيادة حركة تجديد وبعث برجوازيين، تعتمـد علـى أسلحة أقوى، وعلى تنظيرات أذكى، لتخوض عباب عالم كان الصـراع الطبقـي العنيف قانونه في الداخل والخارج.

* * *

وحين شغل "**جمال عبد الناصر**" – قائد تلك الحقبة ومهندسها ومنظرها – نفسـه في كتابه (فلسفة الثورة) بالإجابة على سؤال نصه ـ

* لماذا كان يجب أن نقوم نحن الجيش دون غيرنا بالذي قمنا به في ٢٣ يوليو؟

جاءت إجابته كاشفة تقول: إن الجيش كلتة واحدة لا يفرق بينه أبنائه طبقـات أو تيارات سياسية، وقدرته على اتخاذ القرار الحاسم قدرة لا تخضع لما يحـدث فـي الحياة المدنية، **كما أن الصداقة** بين أفراده كفيلة بوحدة الإرادة، وهي نقطـة سـبق لأنور السادات أن تحدث عن تأثيرها العميق على حركة الضباط الأحرار.. وتلـك إجابة تنظر – ببعض فجاجة – لسلطة أوليجاركية عسكرية كانت منذ البداية تحتقر الأخذ والرد، والحوار والنقاش، وترى أن دعم الجميع في كل واحد هو سبيل التقدم.

وبعكس ما يتصور كثيرون، فإنه حين آن لثورة يوليو أن تتقدم لتشق الطريق، لم تكن تهتم بمقاومة الملك فاروق ولم تشغل نفسها كثيرا بأحزاب الأقليات السياسـية كالسعديين والدستوريين والكتليين، كانت تدرك منذ البداية أنهـا مجـرد جثـث لا

تستحق عناء الصدام، وربما لم تنتبه كثيرا لخطورة الأحزاب ذات المنحى الانقلابي والثوري **كالإخوان المسلمين** والشيوعيين، **لكنها أدركت بوعي أن عدوها الفعلي هو الوفد، فهو برصيده الشعبي وبتقاليده الديموقراطية وبرؤاه السياسية التي سادت مصر طوال ربع قرن، فزاعة تخيف وتقلق فرسان البرجوازية الجدد، إن إطاراته أضيق من أن تتحمل التجديد الذي جاءوا به، وأضعف من أن تواجه تحدياته، لذلك صرخ" ضميرهم آنذاك" سليمان حافظ:**

- إن **مصطفى النحاس** دمل في قلب الوطن يجب أن يفقع.

معبرا بذلك عن رأيه في قيادة تقيحت ولم يعد ثمة آمل إلا أن تستأصل.. ذلك أمر لم يكن ينكره الوفد ذاته، فحين خرجت مجلة (روزاليوسف) على خط الوفد بمهادنة توفيق نسيم عام ١٩٣٥ وأخذت تهاجمه، استدعى **مصطفى النحاس** صاحبة المجلة وعنفها بشدة لمهاجمتها الوزارة التي كان **النحاس** قد صرح بأن الوفد مبسوط منها، وصرخ في وجهها:

- إنتِ عايزه محمد محمود وصدقي يرجعوا؟.. **إحنا تعبنا.**

كان الوفد قد تعب منذ معركته الضارية ضد ديكتاتورية إسماعيل صدقي.. ولكنه لم يكن قد وجد بعد من يدفنه.. وتقدم لحادوا البرجوازية بأرديتهم العسكرية يدفنون أخاهم وحين قاوم في حشرجة الاحتضار فتحوا عليه النار.

ودخلت مصر عصرا جديدا من عصور البرجوازية.

٤ فبراير بين تهمة الخيانة.. وعقدة الذنب

يمكن القول بأن مشاعر العداء التي حملها الضباط الأحرار للوفد، تسبق بكثير استيلاؤهم على السلطة في ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢. فمنذ حكومة الوفد التي جاءت في أعقاب حادث ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢، اتخذ الضباط موقف العداء للوفد، ولم يكونوا آنذاك يشكلون كيانا تنظيميا واحدا، ولكنهم كانوا ينتظمون في مجموعات تشتغل بالسياسة، وترى أن الوفد قد وصل الحكم فوق أسنة حراب المستعمرين. وكان رد الفعل المباشر للحادث في الجيش عنيفا فقد "قدم اللواء **محمد نجيب** استقالته، ولكن الياور **عبد ا النجومي** السوداني الأصل أقنعه بسحبها [١٥]" واجتمع ضباط سلاح الطيران وقرروا تسجيل أسماءهم في سجل التشريفات، وذهب **عبد اللطيف البغدادي** و**عبد الحميد الدغيدي** – من ضباط الطيران – إلى **أحمد حسنين باشا** رئيس الديوان ليحصلوا منه على تقييم لموقف **مصطفى النحاس**، حتى إذا كان خائنا يقتل على حد تعبيرهم، ولكن **أحمد حسنين** أبلغهم أنه سيرفع الأمر إلى مولاه ليتصرف بحكمته، وأوقف **مجدي حسنين** حفلا في نادي الضباط بالإسكندرية أقيم بمناسبة عيد ميلاد الملك فاروق في ١١ فبراير ١٩٤٢ – أي بعد الحادث بأسبوع – وقام البكباشي **محمد كامل الرحماني** بحركة نشطة في الجيش تأييدا للملك، وإنتت بتشكيل مجموعة متعاطفة معه كان **أحمد حمروش** واحدا من أعضائها، وكان هدفها منع البريطانيين عند انسحابهم أمام الألمان من تدمير المنشآت مثل الكباري والجسور، وإنتهى الأمر إلى اعتقاله هو والقائمقام **فؤاد صادق** – الذي أصبح قائدا للقوات المصرية المقاتلة في حرب فلسطين بعد ذلك ، وبلغت الإثارة بين الضباط حدا جعل ضابطا في مصلحة خفر السواحل **اسمه شبانه** يلقي حذاءه على رئيس الوزارء مطصفى **النحاس** عند خروجه من مسجد الرفاعي بعد

الصلاة فيصيب **عبد الحميد عبد الحق** أحد الوزراء الوفديين وتطوع عدد من الضباط للشهادة معه رغم عدم وجودهم في مكان الحادث (١٦).

ويذكر **أنور السادات** في مذكراته أن صواب الضباط قد طاش على أثر حادث ٤ فبراير لأنهم كعسكريين شعروا بأنها ضربة عسكرية لا يردها سواهم.. وفي فورة الحماسة وعنف الشباب بدأت الاجتماعات تعقد علنا في نادي ضباط الجيش لمناقشة الموقف، وتقرير الخطة بصورة مفتوحة لا يمكن أن تؤدي إلى خير.. وهو يضيف أن التشكيل السري الذي كان يعمل من خلاله آنذاك قرر أن يرد الضربة للإنجليز، ولكنه أجل موعد الرد؛ لأن ذلك الجو المفتوح الذي نوقشت فيه المسائل بنادي الضباط كان يوجب عدم القيام بأي شيء من خلاله، وحين وصل القائد الألماني **روميل** إلى (العلمين) كان التشكيل قد وصل في استعداداته إلى تجهيز مائة ألف زجاجة من الزجاجة المعروفة بكوكتيل مولوتوف، كما تمكن من إنشاء ورشة كاملة لصنع المسدسات، وبدأت تخرج السلاح فعلا، وكان قد استورد من ريف مصر كميات كبيرة من البارود الذي يصنعه الفلاحون من زمن بعيد، وتمكن من تحضيره تحضيرا علميا بحيث يمكن الاعتماد عليه، إلا أن الظروف لم تسمح لهم بالقيام بضربتهم التي حددوا موعدا لها لحظة المواجهة الساخنة بين الإنجليز والألمان في صحراء مصر الغربية؛ بسبب اعتقال السادات وحسن عزت بتهمة الاتصال بالجواسيس الألمان (١٧).

والحقيقة أنه لا وعي الضباط آنذاك، ولا الحقائق التي كانت في متناول أيديهم كانت تسمح لهم بتكوين وجهة نظر سليمة حول هذا الحادث (١٨) الذي استخدم فيما بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ليكون وقود حملة إعلامية هجومية ضارية ضد حزب الوفد. وبعد ثلاثين عاما كاملة من وقوعه، وعشرين عاما من انتصار الضباط الأحرار على خصومهم الوفديين، ذكر **كمال الدين حسين** عضو مجلس قيادة الثورة، أنه بعد أن قرأ مذكرات كيلرن ووثائق وزارة الخارجية البريطانية **اكتشف أن النحاس كان بريئا في ٤ فبراير**. ويعلق **أحمد حمروش** – عضو تنظيم الضباط الأحرار – على

ذلك بأنه قد تأثر من كلمات **كمال الدين حسين**، ولعله على حق فـي قولـه إن ـ **البراءة بعد ٣٠ عاما تصبح كلمة في التاريخ، ولكن إدراك حقيقتها في حينها كان كفيلا بتغيير كثر من الأمور**[١٩].

ومما يلفت النظر أن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ لم يكن **أول تدخل بريطاني عنيـف في السياسة الداخلية** لمصر بين صدور تحفظات فبراير ١٩٢٢ وحادث ٤ فبراير ١٩٤٢. وقد استندت السياسة الإنجليزية في تدخلها في شئون مصر الداخلية علـى النقاط الأربع التي احتفظت لنفسها بحق التصرف فيها حين منحت مصر إعلان ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بالاستقلال الذاتي الموورد والمشروط، ذلك الاستقلال الـذي قبلتـه البرجوازية المصرية وعملت في ظله، لأنها لم تكن تملـك "تجريـده"، أو حملـه عسكريا كما قال **سعد زغلول**، وهذه المسائل الأربعة هـي ـ مسـائل السـودان، وحماية الأقليات، والدفاع عن مصر بالذات، والواسطة والامتيازات الأجنبية، وفـي الفترة بين صدور تحفظات فبراير ١٩٢٢ وتوقيـع معاهـدة ١٩٣٦ التـي نقلـت العلاقات بين مصر وبريطانيا إلى مرحلة جديدة نسبيا تدخلت بريطانيا – على سبيل الحصر – ثلاث مرات تدخلا عنيفا – أي مصحوبا بتهديد عسكري – في سياسـة مصر الداخلية.

* **التدخل** الأول في ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٤ عقب مقتـل السـيرلي ستاك – سردار الجيش المصري وحاكم السودان – وقد صيغ في إنذارين قـدمهما اللورد (**اللنبي**) المندوب البريطاني إلى **سعد زغلول** رئيس الوزراء، وقـد تضـمنا سبعة مطالب هدد **اللنبي** بأنه "إذا لم تلب هذه الطلبات في الحـال تتخـذ حكومـة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فـي مصـر والسودان" وعندما رفضـت الـوزارة الزغلوليـة أربعـا مـن تلـك المطالـب لم يقم **اللنبي** وزنا لرفضها، وأمر حكومة السودان مباشرة بتنفيـذها ثـم صـدرت التعليمات في الحال إلى جنود صـاحبة الجلالـة البريطانيـة بـاحتلال جمـارك

الإسكندرية، كمظهر من مظاهر التهديد العسكري للشعب إذ بـدرت منـه بـادرة مقاومة.

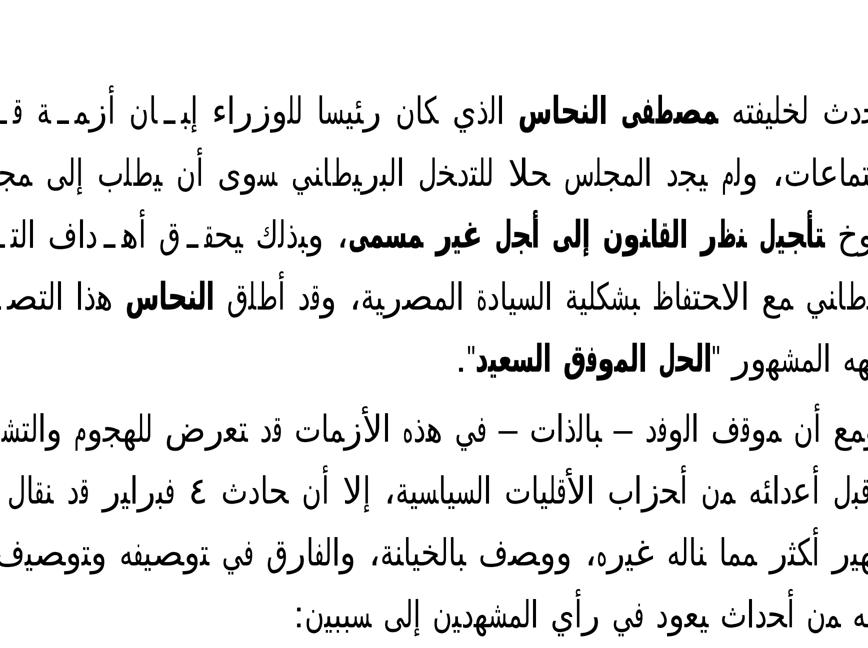
* **وجاء التدخل الثاني** في ٢٩ مايو (أيار) ١٩٢٧ على عهد حكومة **عبد الخالق ثروت** الائتلافية وقد عرف بـ: **أزمة الجيش،** إذ قدمت الحكومة البريطانية مذكرة عن طريق دار المندوب السامي تعترض فيها على محاولة مجلس النواب تمصـير المناصب الكبرى في الجيش المصري، وإقصاء السيطرة البريطانية عنـه، ورأت المذكرة البريطانية أنه "يجب على مصر أن تساعد بريطانيا العظمى على صـيانة مصر من الاعتداء الأجنبي، وعلى حماية المواصلات الإمبراطورية"، وأكدت بـأن دولة الاحتلال "ترغب في أن يكون جيش مصر صحالاً مستعدا للاشتراك في الدفاع عن البلاد، ولذلك فهي على استعداد لأن تقدم لمصر كل مساعدة للعمل على إيجـاد هذه القوة بشرط أن تكون مدربة طبقا للقواعد البريطانية".. وقد صـحب المـذكرة تحرك ثلاث بوارج بريطانية وصلت مـن مالطـة واسـتقرت فـي الإسـكندرية وبورسعيد.

* وارتبط **التدخل الثالث** ببعض الأعمال التشريعية التي استهدفت إعطاء حقوق ديموقراطية للجماهير، فقد لاحظت الحكومة البريطانية "بعين القلق بعض الأعمـال التشريعية التي أقرها البرلمان، والتي إذا عمل بها أضعفت إضعافا جديا من سـلطة الهيئات الإدارية والمسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال"، وانطلاقًا من هذا القلق "فإنها تحتفظ لنفسها بالحق في اتخاذ أي إجراء ترى فـي نظرهـا أن الحالة تقتضيه". وقد انفجرت هذه الأزمة تعبيرا عن اعتراض الحكومة البريطانيـة على نظر **قانون الاجتماعات** أمام مجلس النواب، وطلبت مذكرة المندوب السـامي البريطاني في ٤ مارس (آذار) ١٩٢٨ من **مصطفى النحاس** رئـيس الـوزراء أن يتخذ في الحال الإجراءات **اللازمة لمنع القـانون المـنظم للاجتماعـات العامـة والمظاهرات من أن يصبح قانونـا.** وقال المندوب السامي إنه مكلف بأن يطلب من **النحاس** "إعطائه تأكيدا كتابيا قاطعا بأنه لن يستمر في نظر المشـروع المـذكور"

وهدد بأنه في حالة عدم وصول هذا التأكيد فإن حكومة حضرة صـاحب الجلالـة البريطانية "تعد نفسها حرة في أن تقوم بأي عمل ترى أن الحالة تسـتدعيه". وقـد ارتكن هذا التدخل على **التحفظ الخاص بحماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات،** فقد رأت الحكومة البريطانية "أن السماح بالتجمعات والمظاهرات السياسية يمكن أن يؤدي إلى اختلال الأمن العام"، مما دفعها إلى تذكير الحكومة المصـرية "بأنه ليس في وسعها أن تسمح بأن تتعرض مسئولياتها الناشئة عـن تصـريح ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٢٢ للخطر".

أما بالنسبة للأشكال الأخرى من التدخل فإن بعضها قد وقع قبـل تـولي **سـعد زغلول** الحكم (١٩٢٤)، إذ طلبت الحكومة البريطانية **إلغاء النص الـذي وضـعته لجنة الدستور والخاص بأن يلقب الملك بلقب "ملك مصر والسودان" على أسـاس أن (السودان) من المسائل المتحفظ عليها بنص تصريح فبراير،** وإجابتها حكومـة توفيق نسيم إلى طلبها، كذلك اتضح خـلال الأزمـة الدسـتورية عـام ١٩٣٥ أن لبريطانيا **يدا في منع دستور ١٩٢٣ من العودة،** هذا فضـلا عـن لفـت النظـر المستمر الذي كان المندوبون الساميون البريطانيون يقـدمون عبـره مـا عـرف بالنصائح الملزمة للوزارات المصرية المتعاقبة.

ومن الثابت أن التدخلات البريطانية العنيفة في سياسة مصر الداخليـة لفـرض تحفظات فبراير قد أدت إلى إحداث تأثيرات شديدة في المبادرات السياسية لزعمـاء البرجوازية، وخاصة زعماء الوفد، بحيث تشكلت بعض مواقفهم – بعد ذلك – على ضوء تلك التدخلات وما نتج عنها، وقد طرحت نتائج التدخل العنيف الذي أعقـب مقتل السردار نتائجها في موقف **سعد زغلول** السياسي الذي تعتبر السنوات التاليـة لعام ١٩٢٤ هي سنوات جزره النضالية، حيـث غلـب الطـابع التهـادني علـى ممارساته، وقد نقل عنه أنه قال عقب تدخل نوفمبر ١٩٢٤ "كانـت غلطتنـا أننـا صدقنا أننا مستقلون" كما أنه – في عام ١٩٢٧ – لم يعترض – وكان رئيسا لمجلس النواب – على تهادن حكومة ثروت وتراجعها في موضوع أزمة الجيش، وهو نفس



ما حدث لخليفته **مصطفى النحاس** الذي كان رئيسا للوزراء إبان أزمة قانون الاجتماعات، ولم يجد المجلس حلا للتدخل البريطاني سوى أن يطلب إلى مجلس الشيوخ **تأجيل نظر القانون إلى أجل غير مسمى،** وبذلك يحقق أهداف التدخل البريطاني مع الاحتفاظ بشكلية السيادة المصرية، وقد أطلق **النحاس** هذا التصرف تشبيهه المشهور "**الحل الموفق السعيد**".

ومع أن موقف الوفد – بالذات – في هذه الأزمات قد تعرض للهجوم والتشهير من قبل أعدائه من أحزاب الأقليات السياسية، إلا أن حادث ٤ فبراير قد نقال من التشهير أكثر مما ناله غيره، ووصف بالخيانة، والفارق في توصيفه وتوصيف ما شابهه من أحداث يعود في رأي المشهدين إلى سببين:

* الأول – أنه أول تدخل يعقب توقيع معاهدة ١٩٣٦، التي كان ينظر إليها على وجه العموم باعتبارها قد **أكدت استقلال مصر،** إذ جاءت لتحل محل تحفظات فبراير التي كانت بريطانيا تتدخل استنادا إليها في السياسة المصرية الداخلية.

* الثاني – أن **النحاس** لم يفاجأ بتدخل بريطانيا العنيف في ٤ فبراير ١٩٤٢، كما فوجئ **سعد وثروت والنحاس ذاته** بتدخلاتها السابقة، ولم يأت التدخل ضده أو على غير رغبته، ولكنه جاء **بتواطؤ** مسبق بينه وبين "**السير مايلز لامبسون**" السفير البريطاني.

وقد انضم الضباط الأحرار على وجه العموم إلى وجهة نظر الأقليات السياسة في تقديم موقف الوفد – و**مصطفى النحاس** بالذات – فوصفوا الحادث بأنه خيانة وطنية لا تحتاج إلى شك وكان هذا سببا رئيسيا في التنافر بينهم وبينه، حتى أنهم شنوا على الوفد – بعد استيلائهم على السلطة – حملة دعائية ضارية، واستدعت صحافة الضباط كل ما نشر في صحافة أحزاب الأقليات السياسية المعادية للوفد والممالئة للسراي في السنوات العشر السابقة على الثورة لتجعلها وقود الحملة. وتبدو الرغبة في التلويث واضحة من الإصرار على طرح موضوع ٤ فبراير

(شباط) للنقاش والمحاسبة إبان محاكمة **فؤاد سراج الدين** أمام محكمة الثورة، ذلك أنه لم يكن عضوا مؤثرا في الوفد حين وقع الحادث، ولم يشارك فيه بأية صورة من الصور، ومع ذلك فقد فرض الموضوع نفسه على الضباط – الذين احتلوا مقاعد القضاة – كتعبير عن الثقة بحكم الإدانة.

والواقع فالسببان اللذان اعتمد عليهما منظرو **دعوى الخيانة** مرتبطان بشكل لا يمكن معه النظر لأحدهما دون الآخر. ذلك أن تحفظات فبراير – كمعاهدة ١٩٣٦ – كانت تنظم ارتباطا بين البرجوازية المصرية والاستعمار البريطاني، **والفارق بين الرباطين فارق في الدرجة لا في الكيف**، فتحفظات فبراير ١٩٢٨ الأربع كان مطلقة بينما كانت الارتباطات في معاهدة ١٩٣٦ تتعلق بحالة الحرب، وهي حالة كانت قائمة وقت وقوع الحادث. ومعنى هذا أن أساس التدخل من ناحية الحقوق التعاقدية كان مقبولا من الأحزاب المصرية كلها، وقد جاء الاختلاف تعبيرا عن الرغبة في الكسب السياسي الداخلي وليس تعبيرا عن رفض معاهدة ١٩٣٦ ذاتها.

فإذا نحينا جانبا وجهة النظر التي ترى أن معاهدة ١٩٣٦ قد أعطت مصر استقلالا كاملا لا يجوز في ظله قبول أي تدخل إنجليزي عنيف في السياسة الداخلية المصرية، باعتبار أنها وجهة نظر تنطلق من كذبة أطلقتها الأحزاب السياسية المصرية لتخدع بها الجماهير المصرية ثم صدقتها، إذا نحينا وجهة النظر تلك فإن تحقيق دعوى خيانة **مصطفى النحاس** وتواطؤه مع **السير مايلز لامبسون** لتدبير ٤ فبراير ١٩٤٢ ضرورة لا محيص عنها، ليس لأن **الصراع حول تقييم الحادث قد لعب دورا هاما في تغذية الصراع بين حلقتين متتاليتين من حلقات الثورة البرجوازية فحسب**، ولكن لأن التعبير عن (تهمة خيانة **مصطفى النحاس**) قد أخذ فرصته بينما لم يأخذ الإحساس بالذنب تجاه الإعلان ببراءته – وهو ما عبر عنه **كمال الدين حسين لأحمد حمروش** – أي فرصة يعبر بها عن نفسه.

ودون تكرار لما يعرفه الكل من تفاصيل الحادث، نركز في روايته هنا على أهم الجوانب التي تم التركيز عليها في اتهام **مصطفى النحاس** – والوفد – بالخيانة

الوطنية، وخاصة في ضوء الوثائق البريطانية التي أذيعت نصوصها في عام ١٩٧٢.

في ٢ فبراير ١٩٤٢ استقالت وزارة حسين سري وقابل السفير البريطاني مايلز لامبسون الملك فاروق وطلب منه استدعاء **مصطفى النحاس** – رئيس الوفد المصري – لتأليف الوزارة، وقدم توضيحات أخرى لأحمد حسنين – رئيس ديوان الملك – منها أنه في **كل الأحوال لا بد أن يوافق النحاس تماما – باعتباره ممثل الأغلبية في البلاد – على أي شيء يتقرر عمله سواء كان حكومة انتقالية أو ائتلافية[٢٠].**

وقابل الملك زعماء الأحزاب لاستشارتهم في الموقف. ومن بينهم **مصطفى النحاس** الذي استدعى يوم ٣ فبراير لمقابلة الملك، وكان **النحاس** أنذاك في جولة بالصعيد وبلغته الدعوة وهو في قنا فتوجه إلى الأقصر ومنها إلى القاهرة حيث استقر أولا في منزل الدكتور **أحمد حسين** حتى يتمكن من تدبير ملابس رسمية تصلح لمقابلة الملك – إذ كان قد نسي مفاتيح منزله – وتمت المقابلة بينهما في الساعة الثالثة بعد ظهر ذلك اليوم، وفيها **رفض النحاس فكرة طرحها الملك للاشتراك مع أحزاب أخرى في تشكيل حكومة، وأصر على أنه لا يقبل تشكيل أي وزارة ائتلافية برئاسته لسببين هما: افتقاد الشعب للثقة في عناصر الأقليات السياسية التي كانت تحكم، وأنه لا يستطيع الارتباط بعناصر مفتقدة لثقة الشعب، ومن ناحية أخرى فإن هذه العناصر كثيرة التآمر والدس، وسيتعرض الحكم لمتاعب لا تمكنه من إجابة المطالب الملحة للشعب خاصة وأن الناس يتضورون جوعا [٢١].**

وعقب ذلك كرر السفير – في لقاء مع رئيس الديوان الملكي – طلبه باستدعاء **النحاس** بشروطه، ولكن السراي التي كانت تصر على ألا يعود الوفد للحكم منفردا تعللت بأن أمامها فرصة للمناورة [٢٢].

ونتج عن هذا أن قدم السفير إنذاره الشهير ظهر يوم ٤ فبراير الذي نص علـى أنه "**إذا لم أسمع قبل الساعة السادسة مساء بأن النحاس باشا قد دعـي لتشـكيل وزارة، فإن جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث".**

ودعى الملك إلى اجتماع سياسي عالٍ مؤلف من رئيسي الشيوخ والنواب، ومـن رؤساء الوزراء السابقين، ومن ممثلي الأحزاب، وأعضاء هيئـة المفاوضـة فـي معاهدة ١٩٣٦ وكان عددهم ١٧ [٢٣].

وتدارس المجتمعون الإنذار. ورفض **النحاس** كل الحلول التي اقترحت لمواجهة الموقف والتي تقدم بها ممثلو الأحزاب، ومنها **فكرة الوزارة المحايدة أو المؤتلفة، وأصر** ألا يشكل **إلا وزارة وفدية، وقبل فقط التوقيع على قـرار بـرفض الإنـذار باعتباره تدخلا في الشئون الداخلية لبلد مسـتقل وتجـاوزا لنصـوص معاهـدة ١٩٣٦**، بعد أن أبدى تحفظا **بأنه كمجرب وخبير بأعمال الإنجليز يعتقد بأن الإنذار تنفيذي لا تهديدي، وبناء على ذلك يجب الاحتجاج ولكن يجب النظر فـي طريقـة تتخذ لتفادي التنفيذ [٢٤]**. وحمل رئيس الديوان الملكي **أحمد حسنين** القرار – الذي إنتى إليه المجتمعون – إلى السفير وبعودته انصرف الزعماء إلى بيـوتهم بعـد أن أبلغم رئيس الديوان ما قاله السفير من أنه سيأتي إلى القصر في التاسـعة مسـاء. واستدعى القصر الزعماء في نفس إلليلة بعد أن نفذ الإنجليز تهديدهم، فحاصـروا سراي عابدين في نفس إلليلة بعد أن نفذ الإنجليز تهديدهم، فحاصروا سراي عابدين وتوجه **مايلز لامبسون** إلى مكتب الملك حاملا وثيقة تنازله عن العرش، طالبا منـه التوقيع عليها، ولكن فاروق أبدى استعداده لتنفيذه الإنذار واستدعاء **النحاس** لتشكيل الوزارة فعدل السفير عن طلبه بالتنازل عن العرش.

ومن المتفق عليه لدى كل الذين تناولوا الحادث بالتحليل أن **مصـطفى النحـاس** ليس مسئولا عن تصور الإنجليز بأنه يجب أن يكون رئيسا للـوزارة فقـد انطلـق الإنجليز في ذلك ضيق شديد بالنشاط الممالئ للمحور، والذي **كانت السراي بؤرتـه** وهو ما كان يعرقل نشاط الحلفاء العسكري أو يعرضـه للخطـر، وبالتـالي فـإن

المسئولية السياسية عن الحادث تقع على عاتق الذين ظاهروا الفاشيست متصورين أنهم سيمنحون مصر استقلالها وعلى رأس هؤلاء الملك فاروق من ناحية، وحكومات الأقليات التي كانت تترك للملك – وضد الدستور – فرصة الحكم المباشر وخاصة ما يتعلق منه بإطلاق العنان لنشاط عملاء المحور في السراي، وحدود مسئولية مصطفى النحاس – كما يصورها خصومه – تتحدد بأنه تواطأ مع لامبسون في يومي ٣ و٤ فبراير إذ كان يعمل أن الإنجليز سيحاصرون القصر في حالة رفض الملك الموافقة على فكرة تشكيل وزارة وفدية، وسيفرضونه بالقوة المسلحة على فاروق، وبسبب علمه وتواطؤه ذاك فقد تعنت وأصر على رفض جميع الحلول التي عرضت عليه، والتي كانت في رأيهم صالحة للتخلص من مطلب الإنذار البريطاني. وهناك آخرون يرجعون بزمن تواطؤ النحاس إلى شهر يسبق الحادث وبأنه علم بما يدبره الإنجليز وهو في الصعيد، فعاد إلى القاهرة من قنا وهو عالم بالمؤامرة التي أُخْطِر بها وهو في الأقصر أو أسوان في بعض الأقوال، وعلى رصيف محطة قنا ذاتها في روايات أخرى.

وعبر هذا التصور لمقولة خيانة **النحاس** في ٤ فبراير، يقدم خصوم الوفد بعض التعميقات الأخرى وردت في بعض الروايات عبرت عن مواقفهم ومنها:

* **موقف السراي** الذي تمثل في رواية **أحمد حسنين باشا** رئيس الديوان من أن الملك فاروق عندما رأى إصرار **النحاس** على رفض كل اقتراح لا يتضمن انفراد الوفد بالحكم قال لحسنين بالإنجليزية:

- يظهر أن **النحاس** باشا واثق من الأرض التي يقف عليها [٢٥].

* موقف الأقليات السياسية يوم الحادث، وقد بلوره **أحمد ماهر باشا** – زعيم الحزب السعدي الذي انشق عن الوفد عام ١٩٣٧ – في اجتماع ما بعد حصار القصر عندما قال **للنحاس**:

- إنك تؤلف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية.

وهو ما كرره أحمد ماهر بعد ذلك في الرسالة الشهيرة التـي أرسـلها للسـفير احتجاجا على الإنذار البريطاني، وقد قال فيها مخاطبة لامبسون:

- إنكم لا تستطيعون أن تقنعونا بحال أن **النحاس باشا** لم يكن على علم بالنيات الخفية التي اعتزمتموها، وإلا فهل كان من المعقول أن تحتموا تشكيل وزارة وفدية بذلك الإلحاح البالغ وتجازفوا في هذا السبيل بتقديم إنذار تؤيدونه بالقوة المسلحة لو لم تكونوا على يقين سابق وتأكيد صريح باتفاق **النحاس** باشا معكم اتفاقا تاما علـى تلك الخطة المبيتة [٢٦].

وكان هذا الظن متوافرا لدى كل الذين حضروا اجتماع القصـر الـذي أعقـب الإنذار، وكلهم من أقطاب الأقليات السياسية التي عاشت تعادي الوفـد، ويـذكر د. هيكل – وكان وقتها ممثلا للأحرار الدستوريين في الاجتماع – فـي مذكراتـه أن **النحاس** قد طلب الكلمة بعد أن تلا رئيس الديوان نص الإنذار فقال، إنه يذكر ساعة أن حضر هذا الاجتماع لم يكن يعرف شيئا مما حدث، وجاء ذكره في كلمة الملك، وأنه لا يعرف بالإنذار البريطاني. ويضيف الدكتور هيكل أن الحاضـرين سـمعوا عبارة **النحاس** "وعلى فم بعضهم ابتسامة ذات مغزى معناها يكاد المريـب يقـول خذوني".

وفي مذكرات هيكل يتناثر الشك بأن **النحاس كان متواطئا وعلى اتصـال دائـم بالسفير**، حتى أنه – هيكل – قد عبر عن قلقه بعد إنتهاء الاجتمـاع الأول بـرفض الإنذار؛ لأن الزعماء انصرفوا، إذ كان يفضل "أن نبقـى جميعـا بالقصـر حتـى لا تتاح للسفير فرصة جديدة للاتصال بالنحاس باشا بطريق مباشرة أو غير مباشرة" [٢٧]. ويصل الدكتور هيكل إلى شك أقرب إلى اليقين فيذكر أن "أمين عثمان" كـان في استقبال **النحاس** في محطة العاصمة حين عودته من الأقصر صـباح يـوم ٣ فبراير، وقبل مقابلة **النحاس** للملك، ثم يتساءل شاكا **عما إذا كان أمين عثمان قـد أبلغ النحاس رسالة من السفير، هي التي دفعت النحاس للتشـدد ورفـض فكـرة**

الوزارة القومية، وهو يتشكك أيضا في أن يكون النحاس علم بخطة السفارة وهو في الأقصر [٢٨].

* موقف الأقليات التي كانت في الوفد يوم الحادث ثم خرجت على الوفـد بعـد شهور قليلة منه، ويمثلها **مكرم عبيد** ومجموعته التي انشقت عن الوفد بعد شـهور قليلة من الحادث، وقد عبرت عن وجهة نظرها عبر الحملة التـي شـنتها جريـدة "**الكتلة**" في نوفمبر ١٩٤٥ مؤكدة أن **النحاس** كان على علم بما سـيفعله السـفير، واستندت على شهادة أدلى بها لها زكي **ميخائيل بشارة** عضو مجلس الشيوخ، الذي كان وفديا ثم انشق مع **مكرم عبيد،** ذكر فيها أنه رأى **النحاس** في الأقصر في يناير ١٩٤٢ يقابل بعض كبار الإنجليز، ثم ذكر **مكرم عبيد** نفسه أن **النحاس** كان بأسوان في نفس الوقت الذي كان يزور فيه الجنرال ستون – قائد القوات البريطانيـة فـي مصر آنذاك – أسوان وأن ثمة اتصالا تم بينهما.

ويبلور **جلال الحمامصي** في كتابه "**معركة في نزاهة الحكم**" موقف هذا الجناح – وكان من بين النواب الوفديين الذين انشقوا مع **مكرم عبيـد** – فيؤكـد أن تعنـت **النحاس** يعود إلى أنه كان يعلم مقدما بما سيحدث [٢٩] وأنه كان من عناصر التآمر التي صاغت الحادث، ولذلك رفض أن يشترك في أي **إجماع على إحباط مـؤامرة الإنجليز** بقبول فكرة الوزارة الائتلافية أو الإدارية؛ لأنه كان قد وعد بالاشتراك في تنفيذها حتى النهاية، ولم يكن توقيعه برفض الإنذار لبدل من مواقيت المؤامرة [٣٠]، ويجزم الأستاذ الحمامصي – الذي كان نائبا وفديا وسكرتيرا لتحرير المصـري ـ كبرى صحف الوفد الصباحية أيام الحادث – بأن **مكرم عبيد** لم يكن يعلم شيئا عـن هذه المؤامرة النحاسية البريطانية.

ذلك هو البناء المنطقي الذي تقوم عليه – بالوقائع والاستنتاجات – دعوى خيانة **مصطفى النحاس،** فمن ناحية الوقائع ـ **فإنه كان يعلم مباشرة أو بالوساطة بمـا**

يعتزم الإنجليز فعله من حصار للقصر وإنذار للملك، وأنه كان ينسق مع السـفير، وذلك ما يفسر تعنته، الذي يصبح استنتاجا – واقعة مادية على الخيانة.

وأظن أن مواجهة ذلك تصبح أيسر في ضوء الوثائق البريطانية التي نشرت في عام ١٩٧٢ وفي ضوء **أوراق كيلرن** التي نشرت في نفس العام، والتـي تبلـورت مجموعة من الحقائق الهامة يمكن عرضها على النحو التالي:

* إن الإنجليز كانوا يريدون وزارة وفدية منذ نشوب الحـرب وبالتحديـد منـذ استقالة وزارة **علي ماهر** وكان هذا – كما يقول الدكتور ـ محمد أنيس – معروفا للوفد ولخصومه وللسراي، **ولم يكن هذا حبا في الوفد ولا رضاء عـن النحـاس، ولكن لشعورهم أن حكومات الأقليات السياسية مكروهة من الشعب مـن جانـب، وهذا لا يكفل هدوء الجبهة الداخلية في مصر بما يهدد الخطوط الخلفية لجبهـات القتال، ولحاجتهم – من جانب أخر – إلى الرجل الأول الذي وقع معاهـدة ١٩٣٦ ليلتزم بتنفيذها**، والأهم من هذا، لمجابهة الميول الواضحة لـدى الملـك فـاروق وبعض وزرائه وبعض الشخصيات السياسية للمحور وللفاشيست عن اقتراب الخطر الإيطالي من مصر.

* إنه منذ ذلك الحين وحتى استقالة وزارة حسين سري فإن **الإنجليز لم يكونـوا على علم باتجاهات النحاس نحوهم**، وكان الذي اقترح دعـوة **النحـاس** لرئاسـة الوزارة وإرغام الملك على قبوله هو **حسين سري** نفسه الذي قال للسفير قبـل أن يستقيل "أرغموا الملك فاروق على أن يرسل في طلب الوفد. وهو ما إنتـى إليـه السفير [٣١]، وقد نصح **السيرانتوني ايدن** – وزير الخارجية البريطانيـة آنـذاك – السفير البريطاني ألا يطالب بالنحاس إلا بعد الاتصال به والاتفاق معه على شروط توليه لرئاسة الوزارة، وبنى الوزير رأيه ذلك بناء على تعليقات السـير "**مـوريس بيرتسون**" – رئيس القسم المصري بوزارة الخارجية البريطانية – التي قال فيهـا:

"إن تولي حكومة وفدية السلطة في غمار الحرب ليس حدثا يمكن أن ننظر إليـه بغير تخوف".

وقد عارض **إيدن** في دعوة **النحاس** دون شروط واقترح فـي برقيـة أرسـلها للامبسون [٣٢] أن يتصل أولا **بالنحاس**، وقبل إعلان استقالة **حسـين سـري**، وأن يطلب منه إيضاحات وتوكيدات عما إذا كان **النحاس** يوافق على **تنفيـذ المعاهـدة بروح طيبة، وأن يتخلص من العناصر الموالية للمحور وخاصة في السراي، فإذا رفض النحاس ذلك فإنه يتيح لنا أسبابا قوية لرده وإزاحته.**

ولم يكن ايدن على ثقة من أن النحاس سينفذ أي تعهد يقطعـه علـى نفسـه، ولكنه كان يريد أي مبرر لإزاحة النحاس. وفي هذه الحالة فعلى السفير "أن يعمـل على إبقاء وزارة حسين سري في مكانها – ولم تكن قد قدمت استقالتها بعـد – أو يقبل شروط الملك والإتيان بأي وزارة يرأسها أحد رجاله". ومعنى هذا أن الإنجليز وحتى مساء ٢ فبراير ١٩٤٢ **لم يكونوا قد اتصلوا بالنحاس بتاتا، ولم يكن لـديهم أي علم بنياته واتجاهاته لدرجة أن إيدن طلب من لامبسون أنه في حالـة مـا إذا استدعى الملك النحاس من تلقاء نفسه أن يشترط على الملك ألا يكلـف النحـاس بتشكيل الوزارة ما لم يعط التعهدين المطلوبين.**

وما حدث أن برقية **إيدن** رقم ٥٧٢ وصلت متأخرة **للامبسون**، وقد وصلت معها برقية أخرى من **إيدن** أيضا برقم ٦٠٢ وفي هذه البرقية الأخيرة **عدل إيـدن عـن فكرته بقبول أي وزارة** يرأسها رجل من رجال الملك، وكانت فكـرة إبقـاء وزارة سري قد أصبحت غير ذات معنى إذ قدم سري استقالته، قبل وصول رسالة **إيـدن** رقم ٥٧٢. وقد رفض لامبسون نصيحة إيدن بالاتصال بالنحاس قبل لقائه بالملـك، لأن ذلك قد يحرجه – يقصد **النحاس** – بل إنه قد **يمنعه من الذهاب للقاء الملك إذا عرف أننا ندفعه مقدما للاتفاق معنا.**

ومن الواضح حتى مساء ٢ فبراير أن الموقف كان كما يلي:

* لم تكن وزارة الخارجية البريطانية **تثق بالنحاس أو الوفديين عموما** وكانـت تفضل الحصول على تأكيدات من **النحاس** تتعلق باستعداده لتنفيـذ معاهـدة ١٩٣٦ بروح طيبة، وطرد المحوريين من السراي.

* إن السفير كان يعلمه طبيعة شخصية **النحاس** الذي **ينفرد من الإحساس بـأن هناك من يريد أن يحوله إلى عميل أو يتفق معه اتفاقات خاصة لدرجة خشي معها لامبسون أن الاتصال بالنحاس قد يدفعه لعدم لقاء الملك أصلا.**

وهذا كله **يهدم تهمة أن النحاس قد جاء من قنا ولديه علم بالموضوع فيما عدا العلم العام لدى الكل من أن الإنجليز يفضلون تولية حكومة وفدية.**

ولكي يكون الأمر واضحا تمامه فإن علينا أن نحصـر الاتهـام الموجـه إلـى **مصطفى النحاس** في زاويتيه التي حددها كل الذين اتهموه بالخيانة. من هنا تصـبح مهمتنا محدودة بتهمة الخيانة التي تمثلت – كما يقول الذي وجهوا الاتهام –**فـي أن الرجل كان يعلم بأن الإنجليز سيوجهون إنذارا يطلبون بمقتضاه لرئاسة الـوزارة، وأنه كان على اتصال بالسفير البريطاني في هذا الشأن، وأن هذا هو الذي دفعه – أي النحاس – إلى التشدد والتعنت ورفض قبول أي حل آخر فساعد بذلك السـفير البريطاني على تحقيق أهدافه.**

أما وقد إنتينا إلى بلورة حقيقة هامة من خلال الوثائق البريطانية نفسها، تلك هي أن **مصطفى النحاس الذي كان خارج القاهرة وفي مدينة قنا حتى مسـاء يـوم ٢ فبراير، لم يكن بينه وبين الإنجليز أي اتصال قبل هذا التاريخ، فإن هذا يهدم تماما كل اتهام للرجل بأنه جاء إلى القاهرة ولديه علم بالمؤامرة، أو أن الإنجليـز قـد اتصلوا به في أثناء رحلته الصعيدية..**

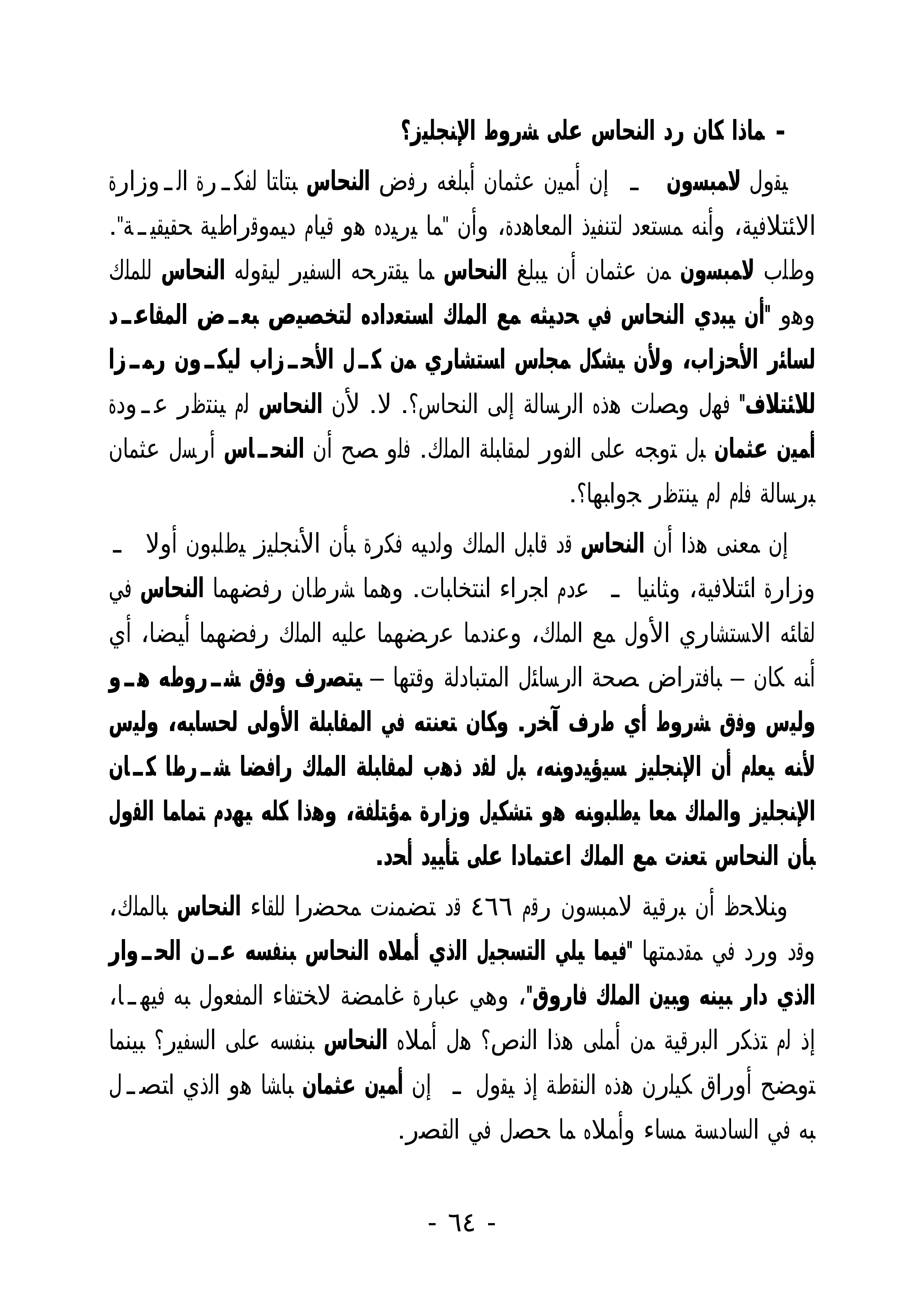
ولا يبقـى سـوى أن يكـون هـذا **التواطـؤ** قـد حـدث فـي وقـت ما بين **صباح ٣ فبراير وبين الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم ٤ فبرايـر ١٩٤٢ وهي الساعة التي كانت ختام هذا اليوم العاصف.**

في صباح ٣ فبراير ١٩٤٢ ظهر **أمين عثمان** على مسرح الحـوادث، وقابـل **لامبسون** في الحادية عشر صباحا، وهذا يعني أنه – أي أمين – لم يخطر **النحاس** بشيء عندما التقى به على رصيف محطة القاهرة كما يشكك الدكتور هيكـل فـي مذكراته، هذا بالإضافة إلى ما ذكره **لامبسون** من أن مقابلته مع **أمين عثمان** كانت الأولى بعد انقطاع طال إلى ثلاثة شهور؛ "**لأمنع أي أساس لشائعات التـآمر مـع السفارة**"[٣٣]، وهذا تأكيد آخر بأن **النحاس** قد جاء من الصعيد ولم يحدث بينه وبين الإنجليز أي اتصال لا بالذات ولا حتى بواسطة **أمين عثمـان**، ويلفـت النظـر أن **كيلرن** يذكر في أوراقه أن **أمين عثمان** أوضح له أنه قادم بموافقة **النحاس** باشا، في حين أن كيلرن لم يذكر ذلك في برقيته عن المقابلـة التـي أرسـلها إلـى وزارة الخارجية برغم **علمه بإلحاح الوزارة عليه في الحصول على تعهدات من النحاس قبل المغامرة بفرضه على الملك.**

ويذكر **لامبسون** في برقيته أنه شرح الموقف البريطاني لعثمان. بينما يتخبط في مذكراته فيقول – **إن عثمان أخطره أن النحاس مستعد لتولي الحكم إذا سـاندته السفارة**. وهو تخبط يبدو غريبا فلو كان أمين عثمان قد أبلغه استعداد **النحاس** لأبلغ وزارة الخارجية في حينه بهذا ليواجه إلحاحها بالحصول على تعهدات من **النحاس** وتخوفها من عودة الوفد للحكم، والرواية المتفق عليها بـين الأوراق والبرقيـة أن **لامبسون طلب من عثمان إبلاغ النحاس رأيه بأنه يفضل تشكيل وزارة ائتلافية ولا يجري انتخابات جديدة لمجلس النواب.**

ويقول **لامبسون** في برقيته رقم ٤٦٢ أن **أمين عثمـان** عـاد إليـه حـاملا رد **النحاس**. وسنفرض جدلا أن **أمين عثمان** كان أمينا في نقل كلام كلا الطرفين. وأنه كان ينقل ما يعلمه إلى **النحاس** باعتباره رسولا معتمدا ينقل إلى **لامبسون** رسـائل شفهية من **النحاس** ويتلقى ردودا شفهية عليها.

*** في ضوء هذا الافتراض الجدلي**



- ماذا كان رد النحاس على شروط الإنجليز؟

يقول **لامبسون** - إن أمين عثمان أبلغه رفض **النحاس** بتاتا لفكرة الوزارة الائتلافية، وأنه مستعد لتنفيذ المعاهدة، وأن "ما يريده هو قيام ديموقراطية حقيقية". وطلب **لامبسون** من عثمان أن يبلغ **النحاس** ما يقترحه السفير ليقوله **النحاس** للملك وهو "**أن يبدي النحاس في حديثه مع الملك استعداده لتخصيص بعض المقاعد لسائر الأحزاب، ولأن يشكل مجلس استشاري من كل الأحزاب ليكون رمزا للائتلاف**" فهل وصلت هذه الرسالة إلى النحاس؟. لا. لأن **النحاس** لم ينتظر عودة **أمين عثمان** بل توجه على الفور لمقابلة الملك. فلو صح أن **النحاس** أرسل عثمان برسالة فلم لم ينتظر جوابها؟.

إن معنى هذا أن **النحاس** قد قابل الملك ولديه فكرة بأن الأنجليز يطلبون أولا - وزارة ائتلافية، وثانيا - عدم اجراء انتخابات. وهما شرطان رفضهما **النحاس** في لقائه الاستشاري الأول مع الملك، وعندما عرضهما عليه الملك رفضهما أيضا، أي أنه كان – بافتراض صحة الرسائل المتبادلة وقتها – **يتصرف وفق شروطه هو وليس وفق شروط أي طرف آخر. وكان تعنته في المقابلة الأولى لحسابه، وليس لأنه يعلم أن الإنجليز سيؤيدونه، بل لقد ذهب لمقابلة الملك رافضا شرطا كان الإنجليز والملك معا يطلبونه هو تشكيل وزارة مؤتلفة، وهذا كله يهدم تماما القول بأن النحاس تعنت مع الملك اعتمادا على تأييد أحد.**

ونلاحظ أن برقية لامبسون رقم ٤٦٦ قد تضمنت محضرا للقاء **النحاس** بالملك، وقد ورد في مقدمتها "**فيما يلي التسجيل الذي أملاه النحاس بنفسه عن الحوار الذي دار بينه وبين الملك فاروق**"، وهي عبارة غامضة لاختفاء المفعول به فيها، إذ لم تذكر البرقية من أملى هذا النص؟ هل أملاه **النحاس** بنفسه على السفير؟ بينما توضح أوراق كيلرن هذه النقطة إذ يقول - إن **أمين عثمان** باشا هو الذي اتصل به في السادسة مساء وأملاه ما حصل في القصر.

وإذن فإن الوضع حتى مساء ٣ فبراير كان محددا فالنحـاس **يـرفض شـروط الإنجليز، وهي نفسها شروط الملك**، بأن يؤلف وزارة مؤتلفة ويصر على **ألا يؤلف وزارة وفدية لحما ودما**، ليس هذا فقط بل إن **النحاس** طلب من الملك أثناء لقائه به أن يسمح له بالعودة إلى قنا حيث كان قد ترك أسرته، ولكن الملك طلب منه البقـاء لاحتمال استدعائه مرة أخرى للمشاورة، ولو **كان هناك تواطؤ لما تعجـل الرجـل بطلب الإذن بالسفر.**

وأدى تمسك **النحاس** بشروطه إلى أن عدل **لامبسون** طلباته. ففي المقابلة التـي جرت بين لامبسون والملك في **أول فبراير**، وصل الاثنان إلى تصور مشترك هـو دعوة **النحاس** لرئاسة وزارة مؤتلفة، **كان الإنجليز يريدون النحـاس ولكـن دون إغضاب السراي التي كانت تخشى دائما من عودة الوفد إلى الحكم لأنـه يقلـص نفوذها الاستبدادي**، ومن هنا تحالفوا مع الملك لدعوة **النحاس** بشروطهما معا. وما حدث أن **رفض النحاس لفكرة الوزارة المؤتلفة هو الذي دفع لامبسون** لاسـتدعاء **أحمد حسنين** – رئيس الديوان الملكي – مساء ٣ فبراير وطلب منه دعوة **النحاس** لرئاسة الوزارة بأي شروط يراها [٣٤]، ومن النقاش الذي دار بين الاثنين اكتشـف **لامبسون** أن السراي مصرة على المناورة، وقد هدد لامبسون حسنين من طـرف خفي ولكن هذا لم يتنبه للتهديد.

* وفي صباح ٤ فبراير بدأ **مايلز لامبسون** بإرسال الإنذار الشهير، وقد تسرب خبرة لدرجة أن الدكتور هيكل يقول في مذكراته أنه **علم بمضمونه من نادي محمد على في الساعة العاشرة صباحا**، ومعنى هذا أن **النحاس كان على علم به** كما كان الزعماء الآخرين على علم أيضا به [٣٥]، لكن الوثائق البريطانية لا يوجد بهـا مـا يدل على أن **النحاس** – أو حتى **أمين عثمان** – كان على علم بالإنذار. وقـد علـم **النحاس** بالإنذار من الدكتور النقيب الذي أوفد إليه من السراي الملكية ليدعوه إلـى حضور اجتماع للزعماء للمشاورة في أمر الإنذار. ومعنى هذا أن **النحاس** قد علمه

بأمر الإنذار كما علم به كل الزعماء عن **طريق السراي الملكية وليس عن طريق الإنجليز**.

* لا يوجد بالوثائق البريطانية ولا بأوراق كيلرن ما يثبت أن **النحاس كان على علم بما سيحدث في التاسعة من حصار القصر بالدبابات، وتثبت برقيـات كليـرن وأوراقه أن التفكير في استخدام القوة يعود إلى يوم ٢ من فبراير – وكان النحاس ما زال بقنا – وأن النحاس لم يعرف في أي وقت من الأوقات أن الإنجليز سـوف يستخدمون القوة لفرضه على الملك.**

وعندما حضر **النحاس** اجتماع الساعة الرابعة يوم ٤ فبراير، وهـو الاجتمـاع السياسي العالي الذي دعا إليه الملك لتدارس الإنذار لم تكن لديه – ولا لدى أمـين عثمان – أي معلومات عن الإنذار من أي مصدر إنجليزي.

وما جرى في اجتماع الزعماء من نقاش حول رفض الإنذار يكشف عن ضحالة وتفاهة ممثلي الأقليات، الذين كانوا مسئولين عن الحادث موضوعيا بحكم أنهم هـم الذين تركوا العنان لأنصار الفاشيست والنازيين، ومع ذلك فإن كل ما طلبـوه فـي الاجتماع **هو أن يرفض النحاس تشكل وزارة وفدية ويقبل تشكيل وزارة مؤتلفـة**، وقد سألهم **النحاس** عن الحكمة في هذا فقالوا إن تشكيل الوزارة الوفدية هو انصياع للإنذار.. وسألهم **النحاس** ساخرا:

- هل لو شكلتها وحدي يكون هذا انصياعا للإنذار، أما إذا شـاركتموني فهـذا يعني رفض الإنذار؟..

وإنتهى الاجتماع بقرار برفض الإنذار وتعاهد المجتمعون على عدم قبول تشكيل الوزارة تحت الضغط البريطاني حتى ولو جاء الطلب من الملك شخصـيا. وكـان **النحاس** من أوائل الذين وقعوا على قرار الرفض برغم أنه حذر المجتمعين ونبههم إلى أن الإنذار تنفيذي لا تهديدي.. وطالبهم باتخاذ الإجراءات لمواجهة التنفيذ.

وعندما قرر **لامبسون** – بعد وصول قرار الزعماء برفض الإنذار إليه – التدخل عسكريا أخطر **أمين عثمان** بما سيحدث. وكان **النحاس** وقتها في القصر، وقد أكـد أمين عثمان للسفير بأغلظ الأيمان بأن **النحاس** سيتولى الحكم في حالة إرغام الملك على التنازل أو عزله، وهو **تأكيد يلزم أمين عثمان ولا يلزم النحاس بشيء.**

ويلاحظ أن **كيلارن** في روايته لوقائع يوم ٤ فبراير قد ذكر أنه بعد أن أعد عدته ورسم خطة محاصرة القصر واجهته مشكلة **التأكد من المكان الذي سيتواجد فيـه النحاس بعد ظهر ذلك اليوم. ويذكر أنه كان من الصـعب عـادة العثـور علـى النحاس، وأنه عثر فقط على أمين عثمان وطلب منـه أن يكـون علـى اتصـال بالنحاس باشا طول اليوم. وهو أمر غريب إذ:**

* كيف يخفي مكان المتآمر على شركائه.

* ولماذا لا يبدو **النحاس** في الصورة أبدا سـواء بمكالمـة تليفونيـة أو لقـاء شخصي؟

* ولماذا دهش لامبسون عندما رأى توقيع **النحاس** على قرار الزعماء بـرفض الإنذار، أن الدكتور هيكل يفسر هذه الدهشة بتواطؤ **النحاس** في حين أنهـا كانـت تشكك في أمين عثمان الذي سارع فقدم تفسيرا لهذا بأن **النحاس** وقع متورطا مـع الزعماء الآخرين.

والنقطة الهامة في كل هذا هي:

* هل كان أمين عثمان ممثلا للنحاس فيما يعرض من أفكار؟ هل كان ينقل إليه الصورة كاملة أم مخففة؟ وهل كان فيما ينقله إلى السفير رسولا مـن **النحـاس** أم جاسوسا عليه؟.

الذي لا شك فيه أن **النحـاس** كان يعلم بصلة أمين بالسفارة. وأنه كان يعتقـد – كما ذكر في شهادته في قضية الاغتيالات – أن أمين عثمان برغم صداقته للإنجليز كان يقدم الصالح الوطني على الصداقة. وفي ضوء هذا فإن عثمان **كان مصدرا من**

مصادر المعلومات عن نيات الإنجليز لم يكن بوسع النحاس تجاهلها. إما أن ينقل عن لسانه إلى الإنجليز شيء فهذه نقطة تحتاج إلى بعض التأمل. فعندما سئل **النحاس** في شهادته في قضية الاغتيالات عما إذا كان في الفترة بين اجتماع بعد الظهر الذي رفض فيه الإنذار واجتماع إلليل الذي أعقب حصار القصر قد ذكر لأمين باشا بأنه عرض عليه وزارة قومية فرفضها قال:

- كنت أقول ذلك **لكل إنسان** ولا أعرف إن كان منهم أمين باشا أم لا؟.

ومعنى هذا أن **أفكار النحاس وشروطه كانت شائعة وقبل وقت طويل** – كانت فكرة الوزارة الائتلافية قد عرضت عليه في كفر عشما عام ١٩٤٠ ولكنه رفضها – ولم يكن فيها جديد ليبلغه للإنجليز، والملاحظة العامة على ما نقله **أمين عثمان** على لسانه للسفير أن بعضه يمكن أن يندرج تحت **دائرة التجسس على النحاس**، ومنه مثلا نص الحديث الذي دار بين **النحاس** والملك في مقابلة ٣ فبراير. كما أن بعضه الآخر يندرج تحت **دائرة التوقع والاستنتاج مثل** تأكيد أمين عثمان بأن **النحاس** سيقبل الوزارة في حالة عزل الملك وهو تأكيد لم يكن – وقت قوله – قد خاطب **النحاس** بشأنه إطلاقا.

والملفت للنظر بعد هذا أن بعض **ما أرسله الإنجليز لمصطفى النحاس عن طريق أمين عثمان لم يصله أو بمعنى آخر لم يؤثر في تصرفاته العملية، ومن ذلك سماحه للأحزاب الأخرى ببعض المقاعد في مجلس النواب، وتشكيل المجلس الاستشاري، فقد رفض النحاس الاحتفاظ للمعارضة بمقاعد في المجلس تزيد عن ٢٠% لحرصه على كل الأغلبيات في الدستور، وكان زعماء المعارضة هم الذين طلبوا هذا الطلب بعد تشكيل الحكومة من لامبسون.**

فإذا ما رصدنا موقف أمين عثمان خلال علاقته بلامبسون أدركنا أنه كان يعمل لحسابه ضد النحاس. فلامبسون يذكر أنه التقى به صباح ٥ فبراير وطلب منه أن يوحي للنحاس بشيئين هما تعيين حسين سري رئيسا للديوان ونقل أحمد حسنين

إلى منصب كبير الأمناء. ومن الواضح أن كلا الأمرين لم يتحقق في عهـد وزارة ٤ فبراير. وقبل مرور خمسة أسابيع على تشكيل الوزارة أخطـر أمـين عثمـان السفير البريطاني بأن النحاس يسعى لتحسين علاقته بالسري وأنه يتردد في تنفيذ مطالب الإنجليز.

وفي رواية **مصطفى النحاس** لما حدث عقب حصار السراي يتأكد أنه تردد بشدة في قبول الوزارة، وأعلن التزامه بقرار رفض الإنذار وبتعهد الزعماء بعدم تشكيلها حتى ولو جاء أمر التشكيل من الملك نفسه، وهي رواية قالها لكيلارن في نفس الليلة، كما أنه رفض المرور على السفير لطمإنت إلا بعد إلحاح شديد من الملك وهو يقول خطبته في ٢٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٥، وشهادته في المحكمة، أنه احتج لدى السفير بشدة وصاح فيه:

- "إنك أسأت إلي في غيابي وما كان يصح أن تفعل ذلك".

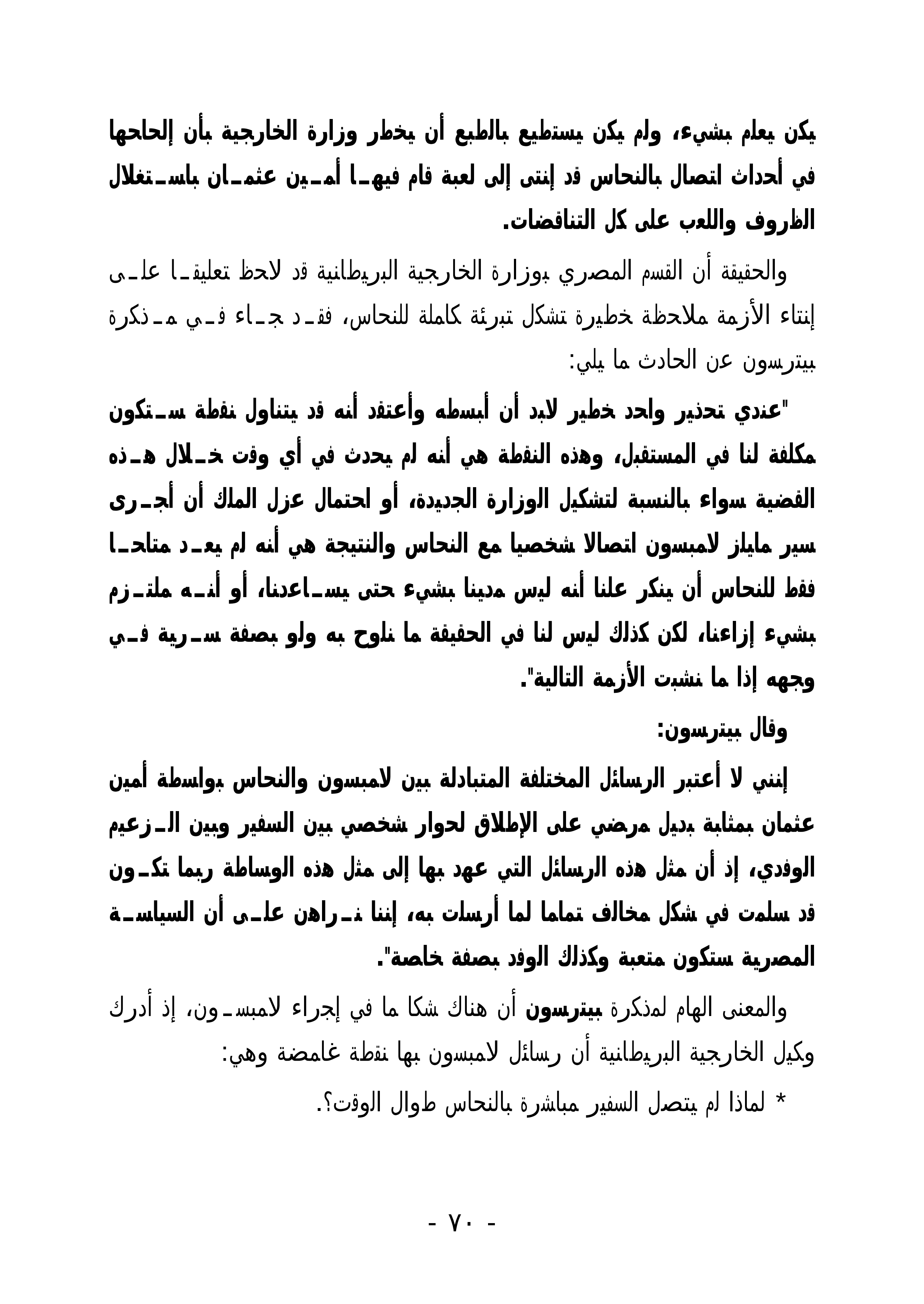
وسأله ـ

- "كيف تصر على أن أشكل الوزارة دون إذن مني أو برضائي وماذا يضـمن لك موافقتي على ذلك [٣٦]".

وبرغم أن **كيلارن** يتجاهل هذا الجزء في مذكراته فإنه يؤيد أجزاء أخـرى مـن وقائع نفس الليلة ومنها **تردد النحاس الشديد في قبول الوزارة، ومنها أن النحـاس حدثه عن ضرورة تسهيل الأمور المعايشة للشعب، وعلى حد رواية النحاس فإنه قال للسفير:**

- ماذا فعل الشعب حتى أوصلتموه إلى هذه الحالة؟ وماذا أقول له؟.. هل أقـول إن الإنجليز جابوني وأنتم جعانين وكيف أستطيع أن أطعمهم؟..

وطالب **النحاس** وزير الدولة البريطاني بأن يفتح الخزانة ويدفع كل مـا أخـذه الإنجليز من البلاد. وليس ثمة ما يمنع من قبول رواية **النحاس** برمتها طالمـا أيـد كيلارن أجزاء هامة منها، إذ من البديهي **أن كيلارن قد أذهله قول النحاس بأنه لـم**



يكن يعلم بشيء، ولم يكن يستطيع بالطبع أن يخطر وزارة الخارجية بأن إلحاحها في أحداث اتصال بالنحاس قد إنتى إلى لعبة قام فيها أمين عثمان باستغلال الظروف واللعب على كل التناقضات.

والحقيقة أن القسم المصري بوزارة الخارجية البريطانية قد لاحظ تعليقا على إنتاء الأزمة ملاحظة خطيرة تشكل تبرئة كاملة للنحاس، فقد جاء في مذكرة بيترسون عن الحادث ما يلي:

"عندي تحذير واحد خطير لابد أن أبسطه وأعتقد أنه قد يتناول نقطة ستكون مكلفة لنا في المستقبل، وهذه النقطة هي أنه لم يحدث في أي وقت خلال هذه القضية سواء بالنسبة لتشكيل الوزارة الجديدة، أو احتمال عزل الملك أن أجرى سير مايلز لامبسون اتصالا شخصيا مع النحاس والنتيجة هي أنه لم يعد متاحا فقط للنحاس أن ينكر علنا أنه ليس مدينا بشيء حتى يساعدنا، أو أنه ملتزم بشيء إزاءنا، لكن كذلك ليس لنا في الحقيقة ما نلوح به ولو بصفة سرية في وجهه إذا ما نشبت الأزمة التالية".

وقال بيترسون:

إنني لا أعتبر الرسائل المختلفة المتبادلة بين لامبسون والنحاس بواسطة أمين عثمان بمثابة بديل مرضي على الإطلاق لحوار شخصي بين السفير وبين الزعيم الوفدي، إذ أن مثل هذه الرسائل التي عهد بها إلى مثل هذه الوساطة ربما تكون قد سلمت في شكل مخالف تماما لما أرسلت به، إننا نراهن على أن السياسة المصرية ستكون متعبة وكذلك الوفد بصفة خاصة".

والمعنى الهام لمذكرة **بيترسون** أن هناك شكا ما في إجراء لامبسون، إذ أدرك وكيل الخارجية البريطانية أن رسائل لامبسون بها نقطة غامضة وهي:

* لماذا لم يتصل السفير مباشرة بالنحاس طوال الوقت؟.

وينبغي أن ننتبه هنا إلى أن الوثائق – أي وثائق – هي مجرد مصدر واحد مـن مصادر المعلومات التي يبني عليها المـؤرخ اسـتنتاجاته، والبيروقراطيـون مـن المؤرخين فقط هم الذين يتصورون دائما – كما يقول روزشتين صاحب كتـاب ـ خراب مصر – إن الملفات الحكومية تحوي دائما الحقائق وأن السجلات الرسمية لا تكذب، وبالنسبة للتاريخ المصري بالذات فإن هناك عشرات الدلائل على أن سفراء إنجلترا ووكلائها في مصر كانوا دائما يكذبون فيما يرسـلونه مـن تقـارير إلـى وزاراتهم لتغطية سوء تصـرفهم، أو حماقـاتهم، أو فهمهـم القاصـر للظـروف المصرية، وفي أيام الثورة ال**عرابي**ة مثلا زكمت أكاذيب القنصل الإنجليزي العـام ماليت والرقيب المالي الإنجليزي كولفن أنوف كل المؤرخين المنصفين والمحايدين.

وأكاذيب لامبسون واضحة في مذكراته وفي رسائله لوزارة الخارجية البريطانية التي كلفته بالاتصال بالنحاس – لأنها كانت تتخوف منه – فلم يتصل به، وحاول أن يوحي في كل ما أرسله أن أمين عثمان كان رسولا معتمدا مـن **النحـاس** دون أن يتأكد من ذلك، معتمدا في كل تصرفاته على استغلاله أزمـة الحكـم فـي مصـر ومعرفته بنقاط الضعف في مؤسساته السياسية، من هنا فـإن أي قـراءة للوثـائق البريطانية عن الحادث لابد وأن تكشف على الفور مجموعة من التناقضات الغريبة والمريبة، ومفتاح فهم حادث ٤ فبراير ليس في التسليم بما جاء في هـذه الوثـائق، ولكن في اكتشاف التناقض فيها. وجوهر هذا التناقض تصوغه هذه الأسئلة ـ

* لماذا حرص لامبسون وأمين عثمان على عدم الاتصال بالنحاس في شيء؟.

* وكيف يكون من رأي لامبسون أن **النحاس** حساس لدرجـة أن أي اتصـال إنجليزي به سيشعره بأن هناك من يستخدمه أو يدفعه لما لا يريد، ومع ذلك يتصور لامبسون ببساطة أنه موافق على التآمر معه؟.

* لماذا يجهل أحد قطبي المؤامرة مكان الآخر؟.

* ولماذا تردد **النحاس** – بل ورفض – قبول الوزارة في التاسعة والنصف مساء ٤ فبراير وبعد انصراف الدبابات من حول القصر التزاما بقرار الزعماء، وما السبب الذي من أجله لم يلفت هذا الرفض نظر لامبسون عندما أخطره به **النحاس** في لقائه معه في نفس الليلة بتكليف من الملك؟.

* ألا يعني هذا أن أمين عثمان فيما ينقل لم يكن معبرا عن رأي النحاس؟.

* وإذن فلماذا لم يتنبه لامبسون إلى هذه الحقيقة فيذكر **النحاس** بأن بينهما رسائل متبادلة؟. الأرجح أن لامبسون كان يعلم أن أمين عثمان لم يكن رسولا بينه وبين النحاس، سواء من بداية اتصاله به في الحادية عشر صباح يوم ٣ فبراير، أو في وقت لاحق، وأنه كان مجرد جاسوس أو صديق ينقل له أخبار النحاس..

أسئلة قليلة تؤكد كلها براءة **مصطفى النحاس** نهائيا من تهمة التواطؤ.. وتبقى بعد ذلك براءته سياسيا منه، وهي البراءة التي أعلنها أستاذنا الدكتور محمد أنيس قبل سنوات من خلال تحليل للاتجاهات الوطنية في هذه الفترة خلص منه إلى أن الوقوف في المعسكر الديمقراطي ضد النازية الزاحفة كان هو الموقف الذي ينسجم مع مصالح الشعب المصري في تلك المرحلة، برغم محاذير هذا الموقف وقسوته على النفس.

* * *

على أن وعي الضباط آنذاك كان أضحل من أن يقودهم إلى مفهوم سليم للحادث، كما أن الحقائق المتوفرة لم تكن كافية بالدرجة التي تواجه شكوكهم، والأثر الخطير لذلك المفهوم غير الواعي الذي تكون لديهم عن الحادث يتجاوز ردود الفعل العصبية المباشرة إلى تعميق إحساس العناصر التي قدر لها بعد ذلك أن تقود ثورة ٢٣ يوليو بالعداء للوفد ولكل ما يمثله.

ويقدم **أنور السادات** تفسيرا للحادث قد يصعب قبوله لكنه يوصف توصيفا صحيحا أثار الحادث على الجبهة الداخلية في مصر، فهو يذهب إلى أن إنجلترا

كانت ترى – قبل الحادث – أن هناك تقاربا بين الملك والشعب من ناحيـة، وبـين الملك والجيش من الناحية الأخرى "فقد كان الملك في نظر الشعب وفي نظر الجيش شابا وطنيا وكان محبوبا.. ورأت إنجلترا أن هذا التقارب سيوحد جبهة متحدة مـن الجيش والشعب، فأرادت أن تحطم هذه الجبهة وأن تعزل الجيش عن الشعب، وكان يوم ٤ فبراير هو الوسيلة لذلك فقد صممت إنجلترا فيه على تكليف **النحاس** زعـيم الشعب – بتشكيل الوزارة فأصبح الشعب بذلك في ناحية والملك والجيش في الناحية الأخرى وبدأت إنجلترا بعد هذا تقيم سياستها على أساس عزل الجيش عزلا كـاملا عن الشعب بتبغيضه إليه وإشعار الشعب بأن جيشه هو الوسيط الذي سيلهب ظهره باسم الملك [٣٧].

ويعيب هذا التفسير أنه **يتجاهل الدور الذي لعبته السراي وأحزاب الأقليات منـذ نشوب الحرب العالمية الثانية في المراهنة على المحور بظـن أنهـم سـيحققون لمصر مطالبها الوطنية، وهي رؤية كانت تجتذب ضباط الجيش الذي كانوا بحكـم تربيتهم العسكرية يميلون إلى النموذج الذي صاغته العسكرية الألمانية والإيطالية واليابانية، وكانوا في ذلك مجرد شريحة من شـرائح كثيـرة مـن البرجوازيـة المصرية، كانت كلها ترى أن حل مسألة الاحتلال البريطاني لمصر، يكمـن فـي الاستفادة من التناقضات الجديدة في صفوف الجبهة الإمبرياليـة بـين المحـور والحلفاء، والمراهنة على الجبهة التي ظنوا آنذاك أنها منتصرة في الحرب.**

ومع خطأ هذا التفسير فإنه يقدم توصيفا حقيقيا لأثر الحادث على موقف الجـيش من الصراع السياسي في الداخل، إذ قاد الحادث ضباط الجيش للاحتفاظ بمشـاعر عدائية شديدة للوفد، أدت إلى ارتمائهم بين أحضان العناصر المعادية لـه، والتـي كانت تطرح نفسها بديلة عنه **كالإخوان المسلمين** والحزب الوطني و**مصـر الفتـاة** والجمعيات الإرهابية، وهي عناصر تجاوز عداؤها للوفد الحـدود ليصـبح عـداء للفكرة الحزبية ذاتها.

وأخطر الآثار التي تركها حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ علـى مجموعـات الضـباط المشتغلين بالسياسة آنذاك هو تعاطفهم مع الملك فاروق، الذي نظروا إليه كضـحية لخيانة **مصطفى النحاس** وتواطؤه مع الاحتلال البريطاني، فانضم عدد منهم لـ ذلك الحزب غير المعلن وغير الرسمي والذي سعى لتشكيله **أحمد حسنين باشا** رئـيس ديوان الملك آنذاك، ليكون "حزب ٤ فبراير" والذي ضم المتعاطفين مع السراي من الصحفيين – دار أخبار اليوم مثلا – ومن أحزاب الأقليات وأيضا من ضباط الجيش الذين استدرج بعضهم للعمل في تنظيم إرهابي مهمته اغتيال خصوم السراي هـو "**الحرس الحديدي**" الذي كان يشرف عليه **الدكتور البكباشي يوسف رشـاد طبيـب الملك**، فضلا عن الجمعيات الإرهابية المدنية التي كانت تتحرك في اتجاه تصـفية الخونة الذين ارتكبوا حادث ٤ فبراير.

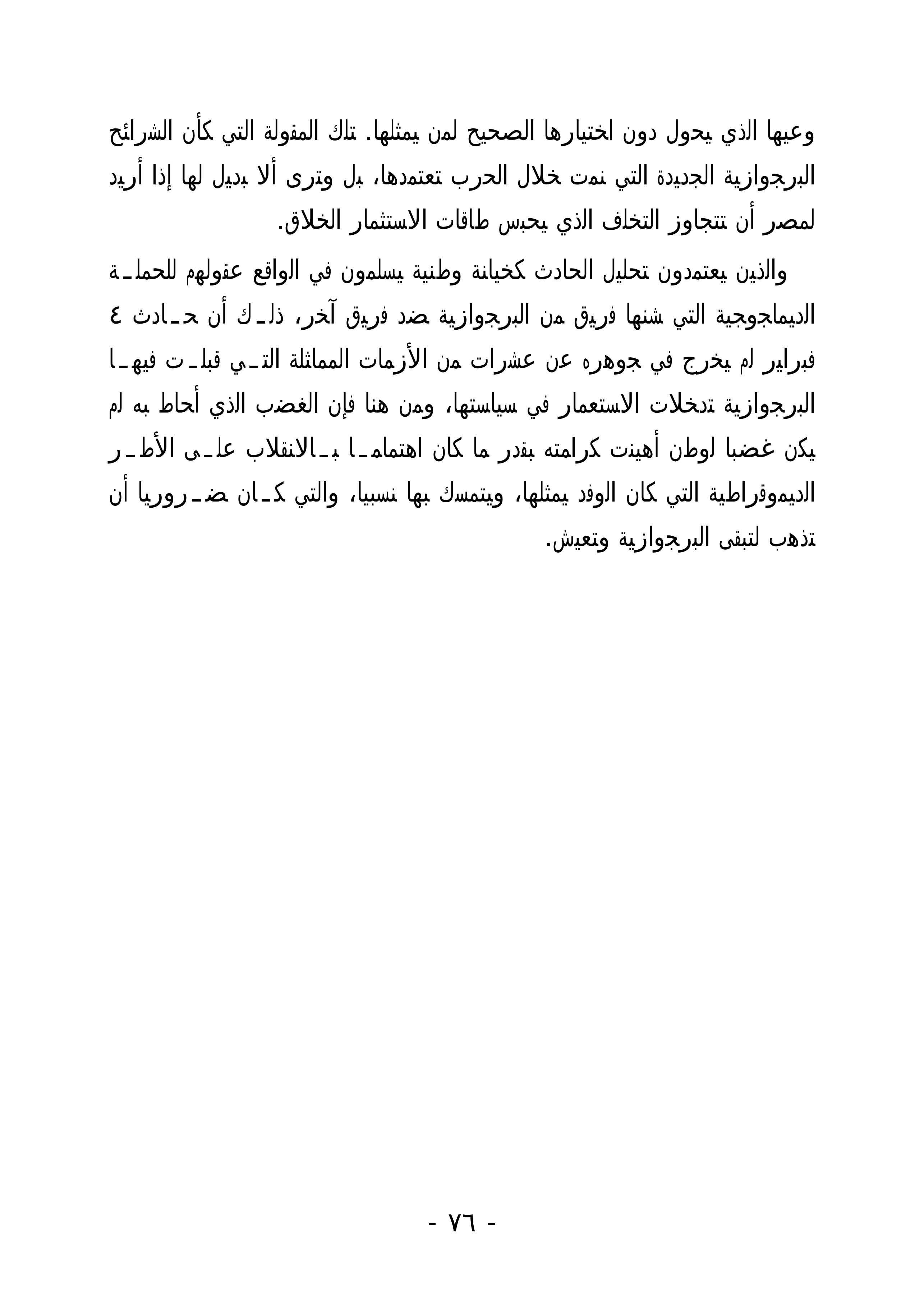
وفضلا عن حادث ٤ فبراير يضيف **أحمد حمروش** [٣٨] إلى مبـررات تباعـد الضباط عموما عن الوفد، عوامل أخرى منها أن فرص الوفد في التسلل إلى الجيش عن طريق دفع مؤيديه وأنصاره إلى صفوف الكليات العسكرية كانت فرصا محدود جدا، فبين معاهدة ١٩٣٦ – وهو التاريخ الذي أعطى مصر فرصة لبنـاء الجـيش بعيدا عن سيطرة الاحتلال – وثورة ١٩٥٢، لم يتول الوفد الحكم إلا فترة قليلة جدا بالنسبة لأحزاب الأقليات، وفضلا عن ذلك فإن القيادة الوفدية قد تشبثت دائما بمبـدأ فصل السلطات وإبعاد الجيش عن السياسة، وحرص الوفد على تنفيذ ذلك لإدراكـه أن الجيش كان آنذاك يتحرك بأوامر السراي الخاضعة للنفوذ الاستعماري، ولذا لـم تكن هناك صلات أو محاولة عقد صلات بين الوفد ورجال الجيش.

وثمة عامل آخر له أهميته القصوى، وهو تـأثير **الإخـوان المسـلمين** علـى الضباط، الذين كان اتصالهم بهم "عريضا ومنتشرا"، وفيما يـذكر حمـروش فـإن "ضباط الطيران كانوا على اتصال بالإخوان **وأنور السـادات** كـان علـى صـلة شخصية بحسن البنا الذي كان أول من أتاح له التعرف **بعزيز المصري**، ولعب **عبد المنعم عبد الرءوف** قائد السرب الذي حاول الهرب مع عزيز المصـري – ١٩٤١

– إلى خطوط الألمان دورا نشطا في هذا المجال استمر إلى مـا بعـد ٢٣ يوليـو ١٩٥٢، وخالد محيي الدين – عضو مجلس قيادة الثورة فيما بعد – كان عضوا في الإخوان ضمن مجموعة من الضباط انضموا معه إلى الجهاز السـري العسـكري لهم، وهم جمال عبد الناصر وكما الدين حسين".. ويلفت حمروش النظـر إلـى أن الضباط المتصلين أو المنتمين **للإخوان** كانوا **يعادون الحزبية بأشكالها القائمة على اختلاف اتجاهاتها وأفكارها الاجتماعية مما رسب في نفوسـهم روحـا معاديـة للديموقراطية.**

وقد ظل الوفد بعيدا عن الحكم بين ٨ أكتوبر (تشرين الأول) و١٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٥٠ وهي الفترة التي طرحت خلالها الحرب العالمية الثانية آثارها الهامة والخطيرة على المجتمع المصري، إذ كشف تحالف أحـزاب الأقليـات السياسـية (الأحرار الدستوريين – السعديين – المستقلين) الذي ظل يحكم طوال تلـك الفتـرة عن فشل سياسته الأكثر عداء للجماهير الشعبية في الوقت الذي اشتد فيـه سـاعد الحركة الجماهيرية ممثلة في قيادات بدأت تصعد آنذاك، وتطـرح رؤى جديـدة أو تجدد رؤاها القديمة، ومع أن الوفد كان يحاول تجديد ذاته، وطرح مفـاهيم جديـدة لحركته السياسية حتى لقد برز بين صفوفه أيامها جناح يساري عـرف "بالطليعـة الوفدية"، إلا أنه ظل قاصرا عن أن يفرض رؤاه على الحزب العتيد، فضلا عن أن "عقدة ٤ فبراير" كانت ما تزال تحكم العلاقة بينه وبين الضباط، إذ استمر "الحرس الحديدي" في العمل لتصفية خصوم السراي – وخاصة الوفديين – بأساليب إرهابية، واشتد تأثير **الإخوان المسلمين** على جناح من الضباط، ومع أن جناحا آخر قد جدد رؤاه السياسية بتفاعله مع الصراع الاجتماعي – الذي كان حادا في أعقاب الحرب العالمية الثانية – إلا أن تأثيره ظل محدودا.

والخطورة الحقيقية لتأثير الفهم المخلوط لحادث ٤ فبراير، هي أنه قد خلق أساس رواج فكرة "المستبد العادل" وهي فكرة كانت قد أخذت دفعات قوية قبل ذلـك مـن الأوضاع التي سيدتها أحزاب الأقليات السياسية عن غوغائيـة الجمـاهير وتـدني


وعيها الذي يحول دون اختيارها الصحيح لمن يمثلها. تلك المقولة التي كأن الشرائح البرجوازية الجديدة التي نمت خلال الحرب تعتمدها، بل وترى ألا بديل لها إذا أريد لمصر أن تتجاوز التخلف الذي يحبس طاقات الاستثمار الخلاق.

والذين يعتمدون تحليل الحادث كخيانة وطنية يسلمون في الواقع عقولهم للحملة الديماجوجية التي شنها فريق من البرجوازية ضد فريق آخر، ذلك أن حادث ٤ فبراير لم يخرج في جوهره عن عشرات من الأزمات المماثلة التي قبلت فيها البرجوازية تدخلات الاستعمار في سياستها، ومن هنا فإن الغضب الذي أحاط به لم يكن غضبا لوطن أهينت كرامته بقدر ما كان اهتمامها بالانقلاب على الأطر الديموقراطية التي كان الوفد يمثلها، ويتمسك بها نسبيا، والتي كان ضروريا أن تذهب لتبقى البرجوازية وتعيش.



الوفد والضباط – آخر الآمال

تحولت مجموعات الضباط المتناثرة – والتي كانت تعمل بالسياسة منذ بداية الحرب الثانية – إلى تنظيم واحد هو "حركة الضباط الأحرار" التي شكلها جمال عبد الناصر من الشخصيات والقوى السياسية بين ضباط القوات المسلحة في نهاية عام ١٩٤٩. وبعد أسابيع قليلة من ذلك التاريخ وصل الوفد إلى الحكم بحصوله على الأغلبية في الانتخابات النيابية التي جرت في خريف ١٩٤٩.

ومع أن عقدة ٤ فبراير كانت ما تزال مؤثرة، إلا أن ابتعاد الوفد عن السلطة طوال السنوات التي تلت الحرب كان عامل تهدئة لمشاعر الضباط المعادية له، وقد ساعد على ذلك أن المؤسسة البديلة التي كان الرهان يجري عليها، وهي القصر الملكي – في ظل حكم الملك فاروق – كانت قد تكشفت عن فساد لا يجعلها صالحة لتحقيق الآمال التي تعلقت بها. فمنذ تولي فاروق للعرش وآمال البرجوازية في إصلاح عن غير الطريق البرلماني – تأثرا بصعود النازية والفاشية – ترتبط بشخصه، وهي آمال غذاها منذ البداية خوارج البرجوازية الصغيرة من **الإخوان المسلمين** و**مصر الفتاة**، ثم انضم إليها – إبان الحرب الصناعيين المصريين الذين بدأوا بالرهان على الجواد المحوري، ثم انتقلوا للمراهنة على الجواد الأمريكي بعد هزيمة المحور.

وفي وهج المد الجماهيري الذي صاحب نضالات مرحلة ما بعد الحرب، كشفت السراي – كمؤسسة سياسية – عن فساد يجلعها غير صالحة لأداء دور القائد لمرحلة تجديد برجوازي، إذ لم تصحب نزعاتها الديكتاتورية أي نزعات إصلاحية يمكن أن تقلل من حدة الصراع الطبقي.

وخلال الفترة بين عودة الوفد للحكم في ١٢ يناير (كانون الأول) ١٩٥٠، وبـين نشوب الثورة في ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢، كان التفاعل بين الضباط الأحرار وبين الوفد لا يوشي بصدام عنيف – كذلك الذي حدث فيما بعد – نتيجة لبروز محورين فاسدين في رأي الضباط – الوفد والقصر. بل إننا لا نجاوز الصواب إذا قلنـا إن حركة الضباط الأحرار قد تكونت ونشطت عبر ظروف إتاحتها لهـا وزارة الوفـد الأخيرة، التي أطلقت المد الديمقراطي إلى ذرى غير مسبوقة في تاريخ البرجوازية المصرية، وهي ما أتاح لكل القوى السياسية الراغبة في هدم النظام القديم الفرصـة لتدعيم صفوفها ونشر دعاويها وإعداد خططها.

وقد استفاد الضباط الأحرار من ذلك المناخ في توجيه هجومهم إلى القصر، الذي كان قد تحدد كبؤرة للفساد من وجهة نظرهم، إلا أن عقدة ٤ فبرايـر حالـت دون سعيهم للتحالف مع الوفد تحالفا جديا يواجه فساد القصر. وليس الوفد بريئـا مـن مسئولية موقف الضباط الأحرار منه، ذلك أنه قد جاء إلى الحكم فـي عـام ١٩٥٠ برغبة في تجنب الإقالة كلما كان ذلك ممكنا، والإعـلان – اللفظـي والعملـي – المتكرر عن أن الوفد قد تعب، وأنه في حاجة لالتقاط أنفاسه وأنه سـوف يهـادن القصر ما استطاع إلى ذلك سبيلا، كان مؤشرا على أن جواد البرجوازية التقليدي قد شاخ، ولم يعد قادرا على مواجهة ظروف المرحلة.

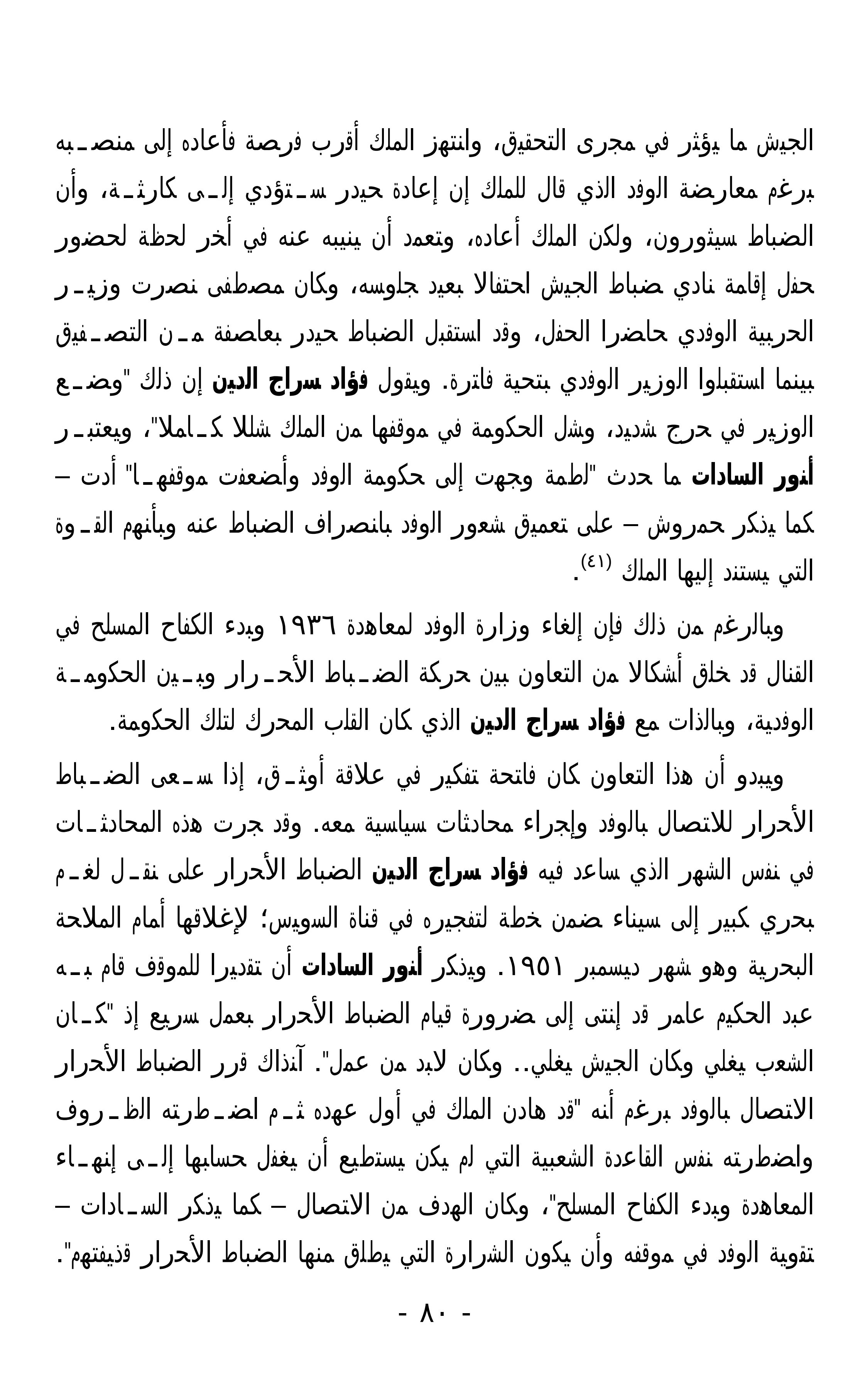
وعند تحليل هذا الموقف، لن نخطئ الدور الذي لعبته أحزاب الأقليات السياسـية في تفتيت صلابة الوفد، إذ استطاع القصر دائما أن يجد من تلك الأحزاب حماسـا لمشاركته في انقلابات دستورية تطيح بالأغلبية الوفدية، أو تنقلـب علـى الأطـر الدستورية، أو تزور الانتخابات، بما يجعل الوفد بعيدا عن الحكم. وهو ما إنتهى إلى تنازله عن تشدده المعروف أمام السراي أملا في أن يحول تهادنـه بـين تحـالف القصر مع أحزاب الأقليات السياسية ضده.

وبرغم أن الضباط الأحرار لم يتحالفوا مع الوفد تحالفا سياسيا معلنا فـي بدايـة عهد وزارته الأخيرة، إلا أنه أتاح لهم فرصة نادرة لفضح القصر والنظام بمجمله،

حين شنوا "حملة الأسلحة الفاسدة" وهو ما خلق رأيا عاما معاديا للنظام القديم داخل الجيش، ومع أن القضية نفسها كانت تافهة إذ لم تزد عن كونها "قضية دعاية أكثر من أنها قضية مخالفة للقانون، وقضية إثارة أكثر منها قضية اختلاس وسرقة"، إلا أنها ساهمت في "إثارة مشاعر الجماهير والضباط ضد الملك ورجال الحاشية لأنهم ربطوا بين السرقات وهزيمة الجيش واعتقال الوطنيين الأحرار" (٤٠).

وأبرز وقائع التفاعل بين الضباط الأحرار وبين حكومة الوفد الأخيرة، هو موقف الضباط من الصراع بين الملك والحكومة حول السيطرة على الجيش، وقد عبر هذا الصراع عن نفسه منذ اللحظة الأولى لتشكيل الوزارة إذ طلب الملك استمرار بقاء محمد حيدر في منصبه وزيرا للحربية – وهو المنصب الذي احتفظ به في وزارات "محمود **فهمي** النقراشي" و"إبراهيم عبد الهادي" و"حسين سري" – كممثل للملك في مجلس الوزراء من جانب، وأداة لسيطرة القصر الكاملة على الجيش من الجانب الآخر. وقد رفض "**مصطفى النحاس**" ذلك رفضا باتا وأصر على تعيين وزير وفدي هو "مصطفى نصرت"، وكحلٍ وسط للمشكلة اتفق على إنشاء منصب جديد يعين فيه الفريق حيدر وهو منصب قائد عام القوات المسلحة، ومع أن هذا الحل قد حقق للنحاس مكسب طرد جاسوس للسراي من مجلس الوزراء فإنه قد حقق للملك بقاء الجيش تحت سيطرته من حيث ترقيات الضباط وتعييناتهم وتنقلاتهم.

على أن التحقيقات في قضية الأسلحة الفاسدة، قد خلقت توترا جديدا بين الجيش والوفد، وقد نسب لحكومة الوفد أنها كانت تظاهر الملك في محاولته للتستر على أفراد حاشيته ممن اتهموا بالاتجار بالسلاح الفاسد، وهو ما أثبتت كل التحقيقات في القضية فيما بعد عدم صحته، كما أن العناصر التي كانت تستغل وقائع قضية الأسلحة الفاسدة للتشهير بالنظام الملكي عجزت على أن تضرب بعض الجماهير التي كانت للفريق حيدر بين صفوف الضباط، إذ طلب النائب العام من حيدر أن يستقيل من منصبه كقائد عام للقوات المسلحة حتى لا يكون في وجوده على رأس



الجيش ما يؤثر في مجرى التحقيق، وانتهز الملك أقرب فرصة فأعاده إلى منصـبه برغم معارضة الوفد الذي قال للملك إن إعادة حيدر سـتؤدي إلـى كارثـة، وأن الضباط سيثورون، ولكن الملك أعاده، وتعمد أن ينيبه عنه في أخر لحظة لحضور حفل إقامة نادي ضباط الجيش احتفالا بعيد جلوسه، وكان مصطفى نصرت وزيـر الحربية الوفدي حاضرا الحفل، وقد استقبل الضباط حيدر بعاصفة مـن التصـفيق بينما استقبلوا الوزير الوفدي بتحية فاترة. ويقول **فؤاد سراج الدين** إن ذلك "وضـع الوزير في حرج شديد، وشل الحكومة في موقفها من الملك شللا كـاملا"، ويعتبـر **أنور السادات** ما حدث "لطمة وجهت إلى حكومة الوفد وأضعفت موقفهـا" أدت – كما يذكر حمروش – على تعميق شعور الوفد بانصراف الضباط عنه وبأنهم القـوة التي يستند إليها الملك [٤١].

وبالرغم من ذلك فإن إلغاء وزارة الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ وبدء الكفاح المسلح في القنال قد خلق أشكالا من التعاون بين حركة الضـباط الأحـرار وبـين الحكومـة الوفدية، وبالذات مع **فؤاد سراج الدين** الذي كان القلب المحرك لتلك الحكومة.

ويبدو أن هذا التعاون كان فاتحة تفكير في علاقة أوثـق، إذا سـعى الضـباط الأحرار للاتصال بالوفد وإجراء محادثات سياسية معه. وقد جرت هذه المحادثـات في نفس الشهر الذي ساعد فيه **فؤاد سراج الدين** الضباط الأحرار على نقـل لغـم بحري كبير إلى سيناء ضمن خطة لتفجيره في قناة السويس؛ لإغلاقها أمام الملاحة البحرية وهو شهر ديسمبر ١٩٥١. ويذكر **أنور السادات** أن تقديرا للموقف قام بـه عبد الحكيم عامر قد إنتهى إلى ضرورة قيام الضباط الأحرار بعمل سريع إذ "كـان الشعب يغلي وكان الجيش يغلي.. وكان لابد من عمل". آنذاك قرر الضباط الأحرار الاتصال بالوفد برغم أنه "قد هادن الملك في أول عهده ثـم اضـطرته الظـروف واضطرته نفس القاعدة الشعبية التي لم يكن يستطيع أن يغفل حسابها إلـى إنهـاء المعاهدة وبدء الكفاح المسلح"، وكان الهدف من الاتصال – كما يذكر السـادات – تقوية الوفد في موقفه وأن يكون الشرارة التي يطلق منها الضباط الأحرار قذيفتهم".

وكلف الضباط الأحرار عبد الناصر بهذا الاتصال فطلب من اليوزباشـي (الرائـد) جمال القاضي أن يتصل بعمه "عبد اللطيف محمود باشا" – الوزير الوفـدي إذ ذاك – للتفاهم معه على أوجه المساعدة التي يريد الوفد أن يحصل عليها مـن تشـكيل الضباط الأحرار في سبيل إيقاف الملك عند حده، ومنع اعتداءاته علـى الدسـتور. واعتذر عبد اللطيف محمود عن المباحثة في الأمر مقترحا أن "تتم المفاوضة مـع **فؤاد سراج الدين** شخصيا"، وكلف جمال عبد الناصر رشاد مهنا بإبلاغ **فؤاد سراج الدين** "أن الجيش اليوم لم يعد مستعدا للوقوف إلى جوار الملك ضد أي إجراء شعبي تتخذه حكومة الوفد ويؤدي إلى محاولة الملك البطش بها أو إقالتها"، وبعد اعتـذار رشاد مهنا حمل البكباشي أحمد أنور الرسالة. بعد أن أسر إليه عبد الناصـر بأنـه يشك أن سراج الدين لن يستجيب، وحذره بأنه قد يحاول استدراجه للحصول علـى معلومات عن تشكيلهم، وأن عليه آنذاك ألا يبوح لي بشيء، وألا يرتبط معه متعطلا بضرورة الرجوع إلى قيادته.

وقد تمت المقابلة بحضور الأخوين جمال وفاروق القاضـي – وكـان الأخيـر سكرتيرا ل**فؤاد سراج الدين** – وبدأها أحمد أنور بهجوم على الملك الذي كان قـد عين حافظ عفيفي رئيسا لديوانه دون استشار الوزارة الوفدية، وبـرغم التصـريح الذي كان قد أدلى به معترضا على إلغاء المعاهدة، ومطالبا بتحـالف مـع الـدول الغربية. كما نقد أحمد أنور سكوت الوزارة الوفدية على هذا التعيين وطلب تبريـرا له، وقد برر سراج الدين ذلك بأنهم – أي الوفديين – خائفين من الجيش الذي يعتمد عليه الملك.

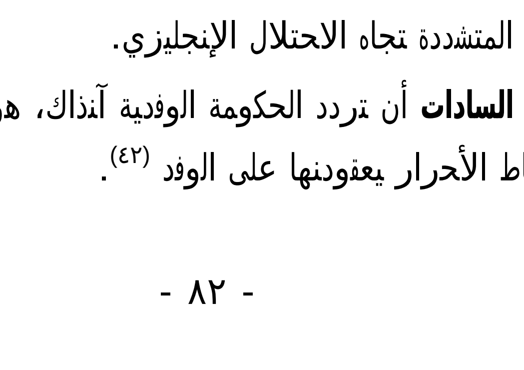
ونفى **أحمد أنور** ذلك مؤكدا أن الجيش هو جيش الشعب ولن يكون بـأي حـال جيشا للملك، وأضاف أن جميع ضباط الأسلحة مستعدون لاتخاذ أي موقـف يـراه الضباط الأحرار، وأن الحكومة الوفدية مطالبة بأن تتخذ أي موقف قوي في مواجهة الملك، وأن الضباط يمكن أن يساندوها ضده. وحاول سراج الدين أن يحصل مـن أحمد أنور على معلومات عن حجم الحركة في الجيش وقيادتها لكن منـدوب عبـد

الناصر كان حذرا، كما أن سراج الدين نفسه كان حذرا في الارتباط بشيء، مذكرا أحمد أنور موقف الضباط عندما استقبلوا حيدر بتصفيق حاد مما أحرج وزير الحربية الوفدي ودل أن الجيش في صف الملك ضد الحكومة.. وعندما طلب أحمد أنور بصراحة من سراج الدين أن يتخذ الوفد موقفا وطنيا شديدا من الملك حتى إذا أقالهم تمسكوا بمراكزهم تاركين الباقي للجيش "وهو على استعداد كله للوقوف إلى جنبهم وقوفا قويا فعالا مؤزرا" رد **فؤاد سراج الدين** قائلا ـ

- ربنا يسهل.. وإن كان رأيي الصريح هو أن الجيش يجب أن يلزم شئونه الخاصة.

وقد فسر "**أحمد أنور**" موقف سراج الدين بأنه تعبير عن الصراع بين الوفد والملك للسيطرة على الجيش، وبأن **سراج الدين** كان يسعى للحصول على معلومات عن حجم الحركة المناوئة للملك بين صفوف الضباط لكي يشعر الملك أنه على علم بكل شيء، ثم يستغل هذا في الوصول إلى هدفه في أن يكون وزيرا للحربية. ومع أنه حمل لسراج الدين جميلا "لأنه كان يستطيع الإضرار به بعد المقابلة" إلا أن نتائج اللقاء – التي لم يبلغها سراج الدين لأحد من وزراء الوفد فيما عدا رئيسه **مصطفى النحاس** – جاءت من جانب الوفد كما يقول سراج الدين في هيئة طلب تقدم به وزير الحربية الوفدي مصطفى نصرت للقصر بعزل الفريق محمد حيدر عن منصبه كقائد عام للقوات المسلحة، وهو طلب ظلت السراي تتلكأ في الرد عليه، حتى أقيلت حكومة الوفد بعد حريق القاهرة.

وظل الضباط يتابعون سياسة الحكومة الوفدية انتظارا لاتخاذها موقفا حاسما من الملك، إلا أن ترددها قد إنتهى بحريق القاهرة، الذي أعطى الملك فرصة لإقالتها وإنهاء سياستها المتشددة تجاه الاحتلال الإنجليزي.



ويقول **أنور السادات** أن تردد الحكومة الوفدية آنذاك، هو الذي أنهى آخر الأمال التي كان الضباط الأحرار يعقودنها على الوفد (٤٢).

كان الوفد كان قد وصل إلى الطريق المسدود، ولم يعد قابلا كما كان في فتوته للقيام بمغامرات يتحدى فيها سلطة الملك، إذا كان قد استقر منذ زمن على القبول "بالأساليب الشرعية" كوسيلة وحيدة لتحقيق أهدافه، التي كانت قد أصبحت أضيق من طموح الشرائح العليا للبرجوازية المصرية الصناعية، التي رأت فيه جوادا عجوزا لا يخلو من طيبة، ولكن عواطف الصحبة الطويلة لم تكن قادرة على أن تحول دون ضرورة الفراق.

كانت صيغة الوفد الأساسية كحزب ملكي دستوري قد أصبحت أضيق من أن تحتمل متطلبات الواقع المصري المضطرم بعوامل التغيير، فبمقتضى تلك الصيغة، كان الوفد يمل من خلال النظام الذي كان قائما "ويرتبط به، وعليه أن يصون دعائم هذا النظام ضمانا لاستمراره هو، ويتطلب أن يتحاشى الحزب في سياسته أن يزحزح الملك كلية من السلطة وأن يتحاشى أن يغلق أمام الملك جميع المنافذ حتى لا يضطره إلى المخاطرة بالدستور ذاته انتصارا لأي حكم استبدادي سافر، واستعانة بأي قوة خارجية أو داخلية تعينه على إبقاء ملكه، فإن لجوء الملك إلى هذه السبل من شأنه أن يهدم قوائم المعبد الذي يحيا فيه الوفد، وأن يصعد بالصراع بين الطرفين إلى مستوى لا يستطيع الوفد بقيادته وتاريخه وأسلوبه أن يضمن سيطرته عليه. والكفاح السلمي المشروع – أيقونة الوفد – يتطلب دائما المحافظة على أسس النظام وعلى حدود الشرعية التي يفرضها. بهذا لم يكن المطلوب من قيادة الوفد أن تضيق الحصار على الملك ولا أن تستفزه إلى المخاطرة بدستور ١٩٢٣ للملك خشية أن يعمل على هدمه، وإنما صار المطلوب بعد أن خاص "النظام" للوفد بالقضاء على الأحزاب المنافسة أن يعمل أكثر من أي وقت مضى على المحافظة عليه، وأن يعمل على احتواء الملك ضمانا لبقاء النظام وضمانا لاستمرار الوفد في الحكم (٤٣)".

وهكذا انقض العسكر على الملك وحدهم ودون مشاركة الوفد، بل وضد وجوده.. وأن لحزب البرجوازية العتيد أن يغادر الحلبة.

الطرد خارج الحلبة

استولى الضباط الأحرار على السلطة بينما كان "**مصـطفى النحـاس**" "**وفـؤاد سراج الدين**" يصطافان في سويسرا. وكان قد وصل إلى "جنيف" يوم ٢٤ يوليو بعد رحلة بالباخرة، ويقول "**فؤاد سراج الدين**" إنه "والنحاس" لم يكونا يملكان نية العودة إلا بعد أن ألح عليهما أحمد أبو الفتح وإبراهيم فرح وجميل سراج الدين لكي يعلنـا تأييدهما للثورة على أساس أن "هذه رغبة إخواننا أعضاء مجلس قيادة الثورة [(٤٣م)]" ويذكر محمد حسنين هيكل أن أعضاء مجلس قيادة الثـورة هـم الـذين اسـتدعوا **النحاس** من أوروبا لأنهم في ذلك الوقت كانوا يتصورون أن في الإمكـان إجـراء انتخابات حرة، ومن الطبيعي ما دام الوفد هو حزب الغالبية أن يتسلم السلطة بعـد ذلك. وجاء **النحاس** من أوروبا ومعه سراج الدين فوصلا القاهرة بعد منتصف ليلة ٢٧/٢٦ يوليو (تموز) ١٩٥٢ أي بعد مغادرة الملك فاروق لمصر معـزولا عـن العرش بعـدة سـاعات، وكـان فـي اسـتقبالهما بالمطـار أحمـد أبـو الفـتح – رئيس تحرير المصري – الذي طلب منهم أن يذهبوا لتهنئة رجال الثورة وهـم مستيقظون في انتظارهم طوال الليل. ويقول "حمروش" إن **النحـاس** وافـق بعـد استشارة "**فؤاد سراج الدين**"، إلا أنهما عندما وصلا إلى القيادة فـي الثانيـة بعـد منتصف الليل كانت في صمت مطبق، وليس فيها بادرة تشير إلى انتظارهم لزيارة أحد. وانتظر **النحاس** في غرفة صغيرة بالدور الأرض ريثما يصعد أبو الفتح إلـى أعلى حيث تأخر أربعين دقيقة، صعدا بعدها حيث وجدا **محمد نجيب** فـي مكتبـه وحوله ضباط القيادة، ورحب نجيب **بمصطفى النحاس** واحتضنه. ويقول "حمروش" أن تحية الضباط لهم كانت باردة وجافة. ويذكر هيكل أن **النحاس** لـم يكـن لديـه "إدراك" بالمعنى الحقيقي للثورة. ولأن عبد الناصر ورفاقه كـانوا متهيبـين أمـام

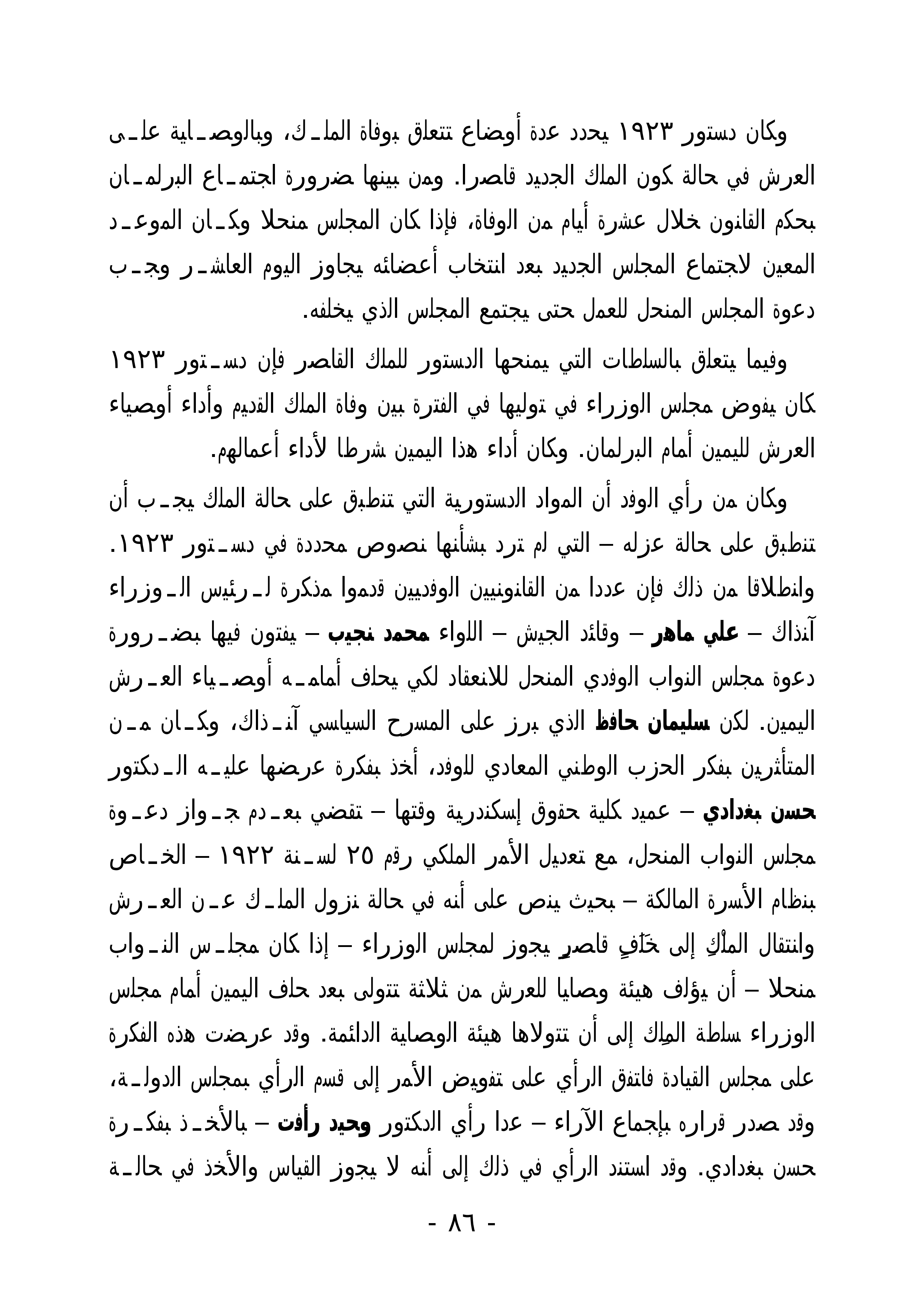
الرجل الذي استدعوه من أوروبا وكانت أفكارهم تجاهه طيبة فقد تركوه يتكلم مع **محمد نجيب**، لكنه – **النحاس** – بمجرد أن بدأ الكلام أصيبوا بشيء من الذهول، وقد بدأ حديثه قائلا لمحمد نجيب:

- أهلا وسهلا.. هه.. بقى أنت قائد ستين ألف، وأنا قائد ١٨ مليون.

وكان **النحاس** يقصد أن **محمد نجيب** هو قائد الستين ألف الذين هم أفراد الجيش المصري آنذاك، وأنه – أي **النحاس** – قائد الثمانية عشر مليونا الذين هم شعب مصر. ويقول هيكل إن **النحاس** راح يشتم الملك ولم يقل له **محمد نجيب** شيئا، **وإنما أوضح له أن الثورة قامت ومن أهدافها تحقيق الإصلاح الزراعي وقضايا أخرى على صعيد التحول الاجتماعي**. ورد **النحاس** قائلا على الفور - لا.. لا. ويضيف هيكل أن جمال عبد الناصر صدم بالنحاس، وأنه تساءل - إذا كان زعيم الغالبية هكذا فكيف يكون زعماء بقية الأحزاب.

على أن أيا من المصادر التي روت المقابلة لم تشر بشيء إلى حضور هيكل لها من جانب (وهو يذكر أنه حضرها وعبد الناصر ونجيب وجمال سالم وضباط أخرين مع **النحاس** وسراج الدين). كما أنها تجمع على أنها كانت زيارة مجاملة، وأن الانطباع الذي خرج به **النحاس** منها هو فتور الضباط الشبان تجاهه، وهو ما فسره عبد الناصر لإبراهيم طلعت بأنهم كانوا منهكون بعد عمل طويل [٤٤].

ويبدو أن رواية هيكل – التي لا يؤيد الأجزاء الرئيسية منها مصدر آخر – ليست دقيقة وخاصة فيما يتعلق باعتزام مجلس قيادة الثورة دعوة الوفد لتسلم الحكم باعتباره صاحب الأغلبية الشعبية في مجلس النواب المنحل. والدليل على ذلك أنه عندما تحتمت دعوة هذا المجلس للاجتماع لكي يؤدي أوصياء العرش اليمين الدستورية أمامه بعد عزل **الملك فاروق**، استجاب الضباط لفتوى كان وراءها **سليمان حافظ** – وكيل مجلس الدولة – تحول دون دعوة مجلس النواب الوفدي للانعقاد.



وكان دستور ١٩٢٣ يحدد عدة أوضاع تتعلق بوفاة الملك، وبالوصاية على العرش في حالة كون الملك الجديد قاصرا. ومن بينها ضرورة اجتماع البرلمان بحكم القانون خلال عشرة أيام من الوفاة، فإذا كان المجلس منحلا وكان الموعد المعين لاجتماع المجلس الجديد بعد انتخاب أعضائه يجاوز اليوم العاشر وجب دعوة المجلس المنحل للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه.

وفيما يتعلق بالسلطات التي يمنحها الدستور للملك القاصر فإن دستور ١٩٢٣ كان يفوض مجلس الوزراء في توليها في الفترة بين وفاة الملك القديم وأداء أوصياء العرش لليمين أمام البرلمان. وكان أداء هذا اليمين شرطا لأداء أعمالهم.

وكان من رأي الوفد أن المواد الدستورية التي تنطبق على حالة الملك يجب أن تنطبق على حالة عزله – التي لم ترد بشأنها نصوص محددة في دستور ١٩٢٣. وانطلاقا من ذلك فإن عددا من القانونيين الوفديين قدموا مذكرة لرئيس الوزراء آنذاك – **علي ماهر** – وقائد الجيش – اللواء **محمد نجيب** – يفتون فيها بضرورة دعوة مجلس النواب الوفدي المنحل للانعقاد لكي يحلف أمامه أوصياء العرش اليمين. لكن **سليمان حافظ** الذي برز على المسرح السياسي آنذاك، وكان من المتأثرين بفكر الحزب الوطني المعادي للوفد، أخذ بفكرة عرضها عليه الدكتور **حسن بغدادي** – عميد كلية حقوق إسكندرية وقتها – تقضي بعدم جواز دعوة مجلس النواب المنحل، مع تعديل الأمر الملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ – الخاص بنظام الأسرة المالكة – بحيث ينص على أنه في حالة نزول الملك عن العرش وانتقال المُلْكِ إلى خَلَفٍ قاصرٍ يجوز لمجلس الوزراء – إذا كان مجلس النواب منحلا – أن يؤلف هيئة وصايا للعرش من ثلاثة تتولى بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء سلطة المِلك إلى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة. وقد عرضت هذه الفكرة على مجلس القيادة فاتفق الرأي على تفويض الأمر إلى قسم الرأي بمجلس الدولة، وقد صدر قراره بإجماع الآراء – عدا رأي الدكتور **وحيد رأفت** – بالأخذ بفكرة حسن بغدادي. وقد استند الرأي في ذلك إلى أنه لا يجوز القياس والأخذ في حالة

النزول عن العرش بالأحكام التي أوردها الدستور في حالة الوفاة. وفسرت الفتـوى السكوت على حالة النزول عن العرش في الدستور – وفي الأمر الملكي الصـادر عام ١٩٢٢ بنظام الأسرة المالكة – بأن "الدستور لم ير أن يعرض لنزول الملك عن العرش لأن هذا النزول يقع عادة أثر ثورة أو انقلاب فلكل منها ملابسات خاصـة هي التي تسيطر عليه وتنظمه".

ومع أن الأخذ بهذا الاتجاه لم يكن بإجماع مجلس الثورة، إذ اعترض عليه **محمد نجيب** وجمال عبد الناصر، فإن ذلك لم ينف أن هناك اتجاها بـدأ يبـرز لتجاهـل الأغلبية الشعبية التي كان يحوزها الوفد، كما أنه كان أول تأكيد لفكرة أن "الثورة أو الانقلاب لها ملابسات خاصة".

والثابت أن مجموعة الحزب الوطني، التي بدأت تلعب دورا مؤثرا آنذاك، كانت وراء تأكيد هذه الفكرة في أذهان الضباط، وكان **سليمان حافظ** مستشـارا قانونيـا لرئيس الوزراء **علي ماهر** – بحكم منصبه كوكيل لمجلس الدولـة – وعـن هـذا الطريق استطاع أن يقنع **علي ماهر** بالإفراج عن فتحي رضوان الذي كان معـتقلا حين قامت الثورة بدعوى أنه على صلة بضباط القيادة والإفراج عنه يسهل العلاقة معهم فتدعم موقف الأخير إذ اعتمده الطرفان – مع **سليمان حـافظ** – كوسـيطين، وكان الضباط الذين استولوا على السلطة. لا يملكون تصورا تفصيليا لما ينبغي لهم القيام به، من هنا تزايدت حاجتهم إلى من يشير عليهم بالصـيغ القانونيـة لوضـع أفكارهم العامة موضع التطبيق، على أن السرعة التي نفذت بها أفكـار الاثنـين – حافظ ورضوان – أكدت أنهما لم يكونا يلقيان بذرة الحكم اللاديموقراطية في أرض بور، فقد تفاعل معهما الضباط بسرعة أدت في النهاية إلى التمكن من رقبة "حزب الوفد المصري" وإزهاق روحه.

وجاءت نقطة التوتر الثانية حول "قانون الإصلاح الزراعي" الذي نبتت فكرتـه في الاجتماعات الأولى للجنة التأسيسية للضباط الأحرار أثر استيلائهم على السلطة (ولم تكن قد تحولت بعد إلى ما عرف بمجلس قيادة الثورة) ويذكر **إبراهيم طلعـت**

أن **عبد الناصر** أكد له في ٢ أغسطس (آب) ١٩٥٢، أن المهم هو إعـداد قـانون الإصلاح الزراعي. وقابله مرة أخرى في العاشر مـن أغسـطس طالبـا أن يعـد مشروع القانون، وعندما اقترح **إبراهيم طلعت** التريث في إصدار القانون حتى يـتم التخلص من **علي ماهر**، الذي يكون جبهة قوية مع **محمد نجيب**، تشكك عبد الناصر في موقف الوفد من القانون، وهو ما دفع إلى دائرة الضوء اقتراحا بلقاء بين **سراج الدين** و**عبد الناصر** (٤٥) وقد تجدد الاقتراح حين فهم بعض قـادة الوفـد خطـأ أن مركز الثقل بين ضباط الثورة هو **محمد نجيب** فبدءوا يتعاملون معه مما أثار ضيق **عبدالناصر**، فكان اللقاء بينه وبين **فؤاد سراج الدين** دليلا يقدمه الوفد على اعترافه بمكانة عبد الناصر بين زملائه. وقد حضر الاجتماع من الجانب الوفدي مع **سراج الدين** كل من أحمد أبو الفتح وإبراهيم طلعت، ومن الضباط حضره **أحمـد شـوقي وصلاح سالم وعبد الحكيم عامر**، واستمر خمس ساعات دارت المناقشات خلالهـا حول القضيتين المحورتين اللتين كانتا محل خلاف بين الضباط وبين الوفد..

* ففيما يتعلق بالإصلاح الزراعي نفى **فؤاد سراج الدين** ما يشاع من أنه مـن كبار الإقطاعيين، وذكر أن كل ما يملكه هو وأسرته لا يزيد عن ٣٠٠ فدان جـزء منها يمتلكها بالميراث، والجزء الآخر من الأراضي البور التي استصلحها، وأضاف أنه مستعد أن يتنازل للدولة عن أي قدر من الأراضي الزراعية يكون ملكا له غير هذه الثلثمائة فدان. وأبدى دهشته وسروره حين قيل له إن النائب الوفدي "**إبـراهيم طلعت**" قد شارك في صياغة مشروع قانون الإصلاح الزراعي، وأن هذا هو سـر انفراد "المصري" – جريدة الوفد – بنشر مشروع القانون.

وأعلن أنه بصفته الشخصية وبصفته سكرتيرا للوفد يوافق على القانون من حيث المبدأ، أما في التفاصيل فإنه اقترح أن يحسب ثمن الفدان على أساس عشرة أمثـال القيمة الإيجارية، وليس على أساس ثمن الفدان بسعر ما قبل الحرب العالمية الثانية؛ حتى لا تبخس قيمة الأرضي الزراعية وهي أساس الثروة القومية. وقد أخذ القانون فعلا بهذا الرأي عند صدوره. وأضاف سراج الدين أن القـانون لا يضـيره هـو

وأسرته، كما أن ٩٠% على الأقل من أعضاء الوفد لا يضارون به. بل واعتبر أن المشروع كان كريما في اقتراح الحد الأقصى بمائتي فدان [٤٦].

تلك رواية نفاها جمال **عبد الناصر** الذي قال – إبان مناقشات المؤتمر الـوطني للقوى الشعبية عام ١٩٦٢ – بأن **فؤاد سراج الـدين** عـارض قـانون الإصـلاح الزراعي، واقترح الاكتفاء بفرض ضريبة تصاعدية على الأرض، على أن **فـؤاد سراج الدين** يستشهد على موقفه بالتصريح الذي نشرته له جريدة الأهـرام فـي ٥ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٢ – أي قبل صدور القانون بأربعة أيام – والذي قال فيه إنـه يوافق على تحديد الملكية الزراعية من حيث المبدأ، ولكن له بعـض الملاحظـات والتعديلات على المشروع سبق أن أبلغها للمسئولين، بهدف أن يصـدر التشـريع سليما من كافة النواحي ومحققا الأهداف الطيبة التي يرمي إليهـا عـدم الإضـرار بالاقتصاد القومي أو الإنتاج الزراعي أو تموين البلاد [٤٧].

وذكر **محمد عبده** – وهو ناصري متشدد معاصر للأحداث – أن أقصـى مـا وصل إليه **فؤاد سراج الدين** أنه صرح أنه يقبل الإصلاح كمبدأ، واستنادا إلى مـن يصفهم بالشهود الأحياء يقول إن سراج الدين حينما رأى أن القانون سيصدر حتمـا بدأ يناور فاشترط تعديل حد الملكية لتكون ١٢٠٠ فدان، ثـم طالـب بـأن تكـون خمسمائة فدان، وهو أقصى ما يمكن أن يوافق عليه كما قال.

ويضيف الكاتب الناصري بأن **سراج الدين** أعلن أنه قد يوافق، ولكن لا بد له أن يراجع أعضاء الوفد الذين حرضهم جميعا على الانضمام إلـى "جبهـة المـلاك"، وكانت سكرتيرتها سيدة إقطاعية وفدية قديمة. ويذكر عوده، أن **محمـود سـليمان غنام** – السكرتير العام المساعد لحزب الوفد حين حله – صرح للصحف العربيـة قبل وفاته عام ١٩٧٤ أن حزب الوفد رفض قانون الإصلاح الزراعي وطالب بدلا منه بالضرائب التصاعدية، ويضيف غنام أن التاريخ أثبتت صحة موقف الوفد بعـد ما تدهورت الزراعة في مصر (الباشا والثورة ص٢٦).

والثابت أن الرواية الناصرية صحيحة، باعتراف **فؤاد سراج الدين** نفسه، الـذي أدلى بشهادة حول هذا الموضوع **لأحمد حمروش** في تاريخ سـابق علـى خطبتـه الأخيرة في نقابة المحامين في ٢٣ أغسطس (آب) ١٩٧٧، وعلى طرح موقفه مـن قانون الإصلاح الزراعي للتشهير السياسي – من قبل حزب مصر الحاكم الآن ـ ، وفي هذه الشهادة قال سراج الدين إنه عندما نوقش الموضوع بينه وبين عبد الناصر في الاجتماع الذي تم بينهما في منزل اليوزباشي عيسى سراج الدين، كـان رأيـه إقرار مبدأ الضريبة التصاعدية على الأراضي الزراعية (**أحمد حمروش** – شـهود ثورة يوليو – ط١ – المؤسسة العربية للدراسـات والنشـر – بيـروت ١٩٧٧ – ص٣٠١).

ويذكر عبد الفتاح حسن – وهو من اللصيقين **بفؤاد سراج الدين –** أنه اقترح في لقاء له مع سليمان حافظ، أن تحدد الملكية بالحد الذي يتفق عليه علـى أن يتـرك للمالك حرية التصرف في المساحة الزائدة بالبيع خلال ثلاث سنوات، على أن يكون التصرف فعليا وصحيحا، وألا يقل ما يتصرف فيه في كل سنة على حِدةٍ عن ثلـث المساحة الزائدة. ويضيف أن **سليمان حافظ** قال له تعقيبا على ذلك بأن الهدف ليس تفتيت الملكية ولكن تفتيت الرؤوس، وهو ما اعتبره عبد الفتاح حسن "إثارة لنوازع لا تحمد عقباها بين المواطنين".

ووفقا لرواية أخرى نقلها **د. عبد العظيم رمضان** (عبد الناصر وأزمة مارس – ص٥٤ و٥٥ و٥٦) عن **فؤاد سراج الدين،** فإنه في مقابلة الزيتون الشـهيرة، بـدأ الحديث بالإعلان أنه سوف يقبل المشروع سواء بالملاحظات أم بغيرها، وذكـر أن من سلبيات القانون أنه سوف يترتب عليه تدهور الثروة الحيوانية نظرا لأن المالك الصغير الذي سوف توزع عليه الأراضي لا يملك ما يملكه المالـك الكبيـر مـن إمكانيات بناء الحظائر وتربية الأعداد الكبيرة من الماشية. كذلك فإن تنفيذ المشروع سوف يترتب عليه تدهور رتب القطن، بسبب ضعف إمكانيات الفلاح الفنية. وفـي مقابلة تالية بين **سراج الدين** ود. **راشد البراوي** – الذي كان يعاون مجلس الثـورة

في دراسة مشروع قانون الإصلاح الزراعي – أعاد البراوي الحديث عـن فكـرة القضاء على العصبية العائلية في الريف. وهو تحليل رفضه **سراج الدين** مؤكدا أن العصبية العائلية في الريف لا تقوم على الثروة العقارية وحدها، وأضاف متحـديا **البراوي**، أن يأتي بإحصائية تثبت أن النواب الذي دخلوا المجلـس بـين ١٩٢٤ – ١٩٥٢ كانوا جميعا من كبار الملاك، أو حتى ممن يملكون مائتي فدان فقط، وكـان تقدير **سراج الدين** لنسبة هؤلاء النواب أنها لا تتجاز ٥%.

على أن هناك من أعضاء الوفد، من قبلـوا المشـروع دون تحفظـات ومـنهم **مصطفى النحاس** – الذي لم يكن يملك شيئا – **وعبد السلام فهمي جمعه**، فضلا عن أن معظم أعضاء هيئة الوفد قد وقفوا في صفه. وإنتهى الحوار بإعلان الوفد موافقته على المشروع "من حيث المبدأ" مع أبداء "ملاحظات وتعديلات" تمثلت في إعطـاء الملاك مهلة خمس سنوات للتصرف في المقدار الزائـد، مـع فـرض ضـرائب تصاعدية أثناء هذه المدة تصل إلى ٩٠%، وترك الأراضي البور المستصلحة فـي يد أصحابها فترة من الزمان، حتى يتمكنوا من استعواض ما أنفقوه في إصـلاحها. وضرورة التفرقة بين الأراضي الخصبة والأراضي الأقل خصوبة في تحديد الحـد الأعلى للملكية، والتفرقة بين من له أولاد ومن ليس لـه أولاد، وهـي ملاحظـات وضع معظمها في الاعتبار عند الصياغة النهائية لمشروع القانون.

ومما يمكن التوصل إليه من خلال تلك الروايات – المتقاربة والمتناقضـة فـي ذات الوقت – أن الوفد حاول أولاً أن يوقف إصدار القانون، وهو أمر طبيعي مـن حزب في مثل تكوينه، لكن من الثابت أنه قبله في النهاية.

* وعند النقاش في المسألة البرلمانية، قدم عبد الناصر تحليلا للموقف الذي كان قائما آنذاك فذكر أن هناك أربع جبهات قوية معادية للوفد في مؤسسـات السـلطة العليا. فهناك **على ماهر** الذي يظن أنه السياسي الوحيد الـذي يسـتطيع أن يقـود السفينة والذي يفضل أن يحكم بلا دستور خاصة وأنه قد استولى تقريبا على **محمد نجيـب**. وهناك ضباط الصف الثاني الذين أغراهم نجاح الحركة بالبقاء في السلطة،

وهو ما قد يتطور إلى التفكير في انقلابات عسكرية أخرى فضلا عن **الإخوان المسلمين** الذين يشيعون أنهم هم الذين قاموا بالحركة، مما خلق رأيا عاما متعاطفًا معهم داخل الشعب والجيش، وأخيرا فهناك أعداء الوفد الذين يحيطون بضباط القيادة ويقدمون لهم المشورة مثل **سليمان حافظ وفتحي رضوان والسنهوري**.

وانطلاقا من هذا التحليل أكد عبد الناصر:

* أن ما يشيعه خصوم الوفد من أن الضباط معادون له ليس صحيحا.

* أنه يثق بوطنية **مصطفى النحاس**، كما يشيد بنزاهة ووطنية **فؤاد سراج الدين**، فهو صاحب فضل كبير على حركة الكفاح ضد الإنجليز بعد إلغاء المعاهدة.

* أنه ليس في نية الضباط الأحرار الاستمرار في الحكم وأنهم جادون في إعادة الحياة الدستورية والعودة إلى ثكناتهم للتفرغ لإنهاء الاحتلال البريطاني بعد خروج الملك.

* أن بعض الأشخاص من الأعضاء البارزين في الأحزاب السياسية، لم يكونوا في الماضي على مستوى المسئولية في النزاهة والسلوك الوطني، وأنه على الأحزاب أن تتخلص من هؤلاء وخصوصا الوفد.

وردا على هذا التصور أكد سراج الدين:

* تقديره لإدراك الضباط لدورهم وحرصهم على الحياة البرلمانية، وشكر لهم ثقتهم فيه وفي **مصطفى النحاس**.

* أن الظروف قد تفرض بعض الشخصيات على الأحزاب خصوصا إذا كانت تتولى الحكم، وأنه لا يستطيع أن يعد الموجودين بأي شيء فيما يتعلق بالتخليص من بعض العناصر غير المرضي عنها في الوفد إلا بعد الرجوع في ذلك إلى **النحاس باشا** فهو وحده القادر – بما له من سلطة أبوية على الجميع – أن يجبر بعض الأعضاء على الاستقالة أو يقيلهم. ومع ذلك فإنه على استعداد لإلحاق بعض

الشباب المشهود لهم بالوطنية والكفاءة بعضوية الوفد. ووافق على اقتراح من **عبد الناصر** بإلحاق **إبراهيم طلعت وأحمد أبوالفتح** بعضوية الوفد، برغم أنهما اعترضا على ذلك لأن تلك مسألة حزبية لا ينبغي أن يعرضها أو يفرضها أحد من خارج الحزب.

* أنه لا بد من تعاون كامل بين الوفد وبين رجال القيادة وتبادل وجهات النظر بينهما، على أن يكون رائد الطرفين الصالح العام والصراحة الكاملة، وأن الوفد على استعداد لحضور أي اجتماع مع رجال القيادة لمناقشة أي أمر.

وبعد أن حدد كل من الطرفين موقفه تم الاتفاق على التخلص من **علي ماهر**، على أن تشكل وزارة إدارية تتولى الإعداد لإجراء الانتخابات، واقترح **عبد الناصر** أن تكون برئاسة الدكتور - **وحيد رأفت** أو الدكتور - **عبد الرازق السنهوري**. ورد **سراج الدين** بأنه – مع ثقته بالسنهوري – يفضل وحيد رأفت (٤٨)، وانفض الاجتماع بعد تحديد موعد آخر للقاء (٤٩).

إلا أن بعض ما دار بالاجتماع قد تسرب إلى الصحف عن طريق إبراهيم طلعت الذي لخص ما دار فيه بحسن نية لصديقه الصحفي كامل الشناوي، فبادر بنشره في "أخبار اليوم" بعد تشويه بعض ما دار فيه، بما جعل نشره ذا أثر سلبي يفسد النتائج التي حققها الاجتماع، خاصة أن مجلة آخر لحظة – وكانت تصدر كملحق لمجلة آخر ساعة إبان رئاسة **محمد حسنين** هيكل لتحريرهما – قد نشرت نبذة صغيرة عن الاجتماع ذكرت بها أن **فؤاد سراج الدين** قد صرح بأنه وضع الضباط في جيبه. وأدى هذا إلى زيادة العداء للوفد، وهزيمة الجناح المؤيد له بين ضباط القيادة(٥٠).

* * *

وكان **عبد الناصر** قد نجح في أن يظهر بصورة المدافع عن الوفد والمتحمس له، والمغلوب مع هذا على أمره أمام نزعات الحكم الفردي السائدة بين زملائه ضباط

القيادة. وهي بصورة تتنافى مع ما كان المقربون له من الوفديين – **كإبراهيم طلعت وأحمد أبو الفتح** يعلمونها عن مكانت في التنظيم، ومع ذلك قد قبلوا وعوده، ويشيع بين من كتبوا عن تاريخ تلك الفترة هذا القول وهو ما لا ينسجم موضوعيا مع نمط الحكم الذي طبقه عبد الناصر فيما بعد، والذي يستحيل منطقيـا أن يكـون ثمـرة ظروف نشأت بعد الثورة.

ويكفي للتدليل على ذلك أنه في اللحظة التي كان يعطي الوفديين صورة ورديـة حول قناعاته الديموقراطية وإصراره على تسليم الحكم للمدنيين، ويشكو لهـم مـن **الإخوان المسلمين** الذين يحاولون جر رجل الحركة إلى حكم لا ديموقراطي، كـان يتحدث مع الإخوان حول نفس الأفكار ويسعى للتحالف معهم ضد الوفديين.

إن **عبد الناصر**، الذي كان مناورا نادر المثال، قد استثمر بذكاء حالة التحلل التي كان الوفد قد وصل إليها، بعد أن أصبح جوادا هرما، لا تترابط أجهزته التنظيميـة ولا تتسق رؤاه الأيديولوجية، ويكاد ينفجر بالجماهير الشعبية التـي تـزحم بنـاؤه المنهك. لكي يقود الوفد إلى حتفه.

وبينما كان الوفد يقدم تنازلا أثر تنازل لكي يمكن صديقه "**جمال عبد الناصر**" من التغلب على أعداء الديموقراطية داخل مجلس القيادة، وكان بينهم واحد اتهم مـرتين بتدبير اغتيال **النحاس** هو **أنور السادات**، كان صديق الوفد يستثمر تلك التنـازلات ويرفعها درجة بعد درجة بما يؤدي إلى انقسام في صفوف الوفـد، وإلـى عجـزه بالتالي عن أي مواجهة.

وكانت أولى تنازلات الوفد قبوله للعبة التطهير التي دعا إليها **محمد نجيب** فـي خطاب له ألقاه بعد منتصف ليل ٣١ يوليو سنة ١٩٥٢ دعا فيه الأحزاب والهيئـات "إلى تطهير صفوفها كما فعل الجيش"، وأن تعلن "برامج محدودة واضحة المعـالم حتى يكون الشعب على بينة من أمره"، وقد تمت مقابلة **سراج الدين لعبد الناصـر** بعد هذا الإعلان، وبعد المقابلة اجتمع الوفد المصري في ٤ أغسطس (أب) ١٩٥٢

وقرر فصل اثني عشر عضوا من أعضاء الهيئة الوفدية منهم ثلاثة وزراء سابقون هم - **عبد اللطيف محمود، ود. حامد زكي، وحسين الجندي**، وتسعة من الشيوخ والنواب هم **أحمد قرشي، وأحمد عثمان حمزاوي، ومحمود عثمان حمزاوي، وشحاته متولي، وسليمان عبد الفتاح، وأمين المغربي، وعبد الرحيم مكاوي، ويحيى محمد مصطفى، وحسن السيد فوده، ومهني إمام قرشي، ومهني شريف قرشي**. ويقول الرافعي إنهم "أعضاء ثانويون ليسوا هم المقصودين بدعوة التطهير[٥١]".

والواقع أن الوفد بقبوله مبدأ التطهير قد وقع في أنشوطه نصبت له، وقد نبه **أحمد أبو الفتح** لهذا في مقال نشره بعد أن تبخرت فكرة الوزارة الإدارية التي اتفق مع عبد الناصر على أن تؤلف لتجري الانتخابات، وبعد لقاء له مع الدكتور السنهوري – الذي كان مرشحا لرئاسة الوزارة – وسليمان حافظ – المرشح لمنصب نائب رئيسها المستشار الأول للضباط – اكتشف فيه أن كليهما غير متحمس لإعادة الحياة النيابية [٥٢].

وفي مقالة "إلى أين" انتقد **أحمد أبو الفتح** بعنف الأحزاب التي سارعت للاستجابة لطلب **محمد نجيب وعلي ماهر** بتطهير نفسها حسب تصريحات نجيب السابق نشرها في "المصري" في التاسع من أغسطس (آب) ١٩٥٢، وحذر أبو الفتح الأحزاب من الوقوع في المصيدة التي نصبت الحكومة لها، والتي إنتهت بتعرية تلك الأحزاب وإحداث انقسامات كبيرة في صفوفها، وهاجم ما يردده المسئولون من أنه لا انتخابات إلا بعد تطهير الأحزاب، كما هاجم ما أشيع وقتئذ من اعتزام السلطة إصدار قانون بتنظيم الأحزاب، وأنهى مقاله بقوله "أين أنت أيها الدستور؟ قل أيها الدستور نحن في طريقنا إلى أين [٥٣]؟".

لكن صرخته تلك ذهبت في واد، ففي نفس اليوم أقيلت وزارة **علي ماهر** لتحل محلها وزارة برئاسة **محمد نجيب** اختار أعضاءها **فتحي رضوان وسليمان حافظ** عدوا الوفد. وكان أول أعمال هذه الوزارة إصدار قانون الإصلاح الزراعي وقانون

الأحزاب وتخضعها لرقابة السلطة التنفيذية، وقد نص القانون علـى أن المقصـود بالحزب السياسي هو كل حزب أو جمعية أو جماعة منظمة تشتغل بالشئون السياسة للدولة - الداخلية منها والخارجية لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم، وقضى بأن من يرغب في تكوين حزب سياسي عليه بأن يحيط بذلك وزير الداخلية بخطاب موصى عليه بعلم الوصول، وأن يشفع هذا الكتاب ببيان عـن نظـام هـذا الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية، ولوزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب في خلال شهر من تاريخ إخطاره، وفي حالة الاعتـراض يعـرض الأمر على محكمة القضاء الإداري لتفصل فيه في جلسة تحدد بعد أسـبوعين مـن وقت تقديم الاعتراض، وألزم القانون كل الأحزاب بإيداع أموالها في مصارف ليتم الصرف منها، ونصت المادة ١٦ منه على أن الأحزاب القائمة عند العمل به تعيـد تكوينها وفقا لأحكامه. وقضى القانون بعقاب الأمناء على أموال الحزب بالحبس إذا تخلفوا عن إيداع أمواله في المصارف العمومية عن خمسة عشر يوما من تـاريخ العمل به. وحظر على رئيس الحزب أو أعضاء مجلس إدارته أن يكون أيهم عضوا مديرا أو عضوا في مجلس إدارته أن يكون أيهم عضوا مديرا أو عضوا في مجلس إدارة شركة تكفل لها الحكومة مزايا خاصة.

وكان القانونان أول إنجازات وزارة **محمد نجيب**، وقد صحبهما بحملة اعتقالات واسعة ضمت ٧٤ شخصا كان من بينهم عددا من قيادات الوفد **كفؤاد سراج الـدين** ومحمود سليمان غنام، يبررها **محمد نجيب** بالرغبة في تهدئة الجو السياسي الـذي اضطرب في الأيام الأخيرة لوزارة **علي ماهر**[٥٤]" وبرغم ذلك فهو يعتـرف فـي مذكراته بأن الهدف الرئيسي لإصـدار قـانون الأحـزاب هـو **تصـفية الوفـد وضربه**[٥٥]".

وقد شنت الأحزاب – وخاصة الوفد – حملة شديدة ضد القانون، لكن **جمال عبد الناصر** لعب دورا بارعا في المناورة على كل القوى. فقد بدأ شديد الضيق بالقانون، حتى أن **سليمان حافظ** يقول في مذكراته "إن خلافا شديدا قام بينه وبين **عبد الناصر**

وعبد الحكيم عامر ويوسف صديق" أصر فيه **سليمان حافظ** علـى "تنفيـذ قـانون الأحزاب تنفيذا تعدل فيه الصرامة النصفة، وصممت أذني عن سماع أي كلام آخر في هذا الموضوع، ويقول بأن **محمد نجيب وجمال سالم وصـلاح سـالم وأنـور السادات** كانوا في صفه [٥٦].

إن ضيق **عبد الناصر** بالإخوان باعتبارهم أعداء للديموقراطية – علـى النحـو الذي عكسه كلامه في مقابلته مع **سراج الدين** – لم يمنع من أن يتدخل شخصيا لكي يسحب الإخوان الإخطار الذي كانوا قد قدموه باعتبارهم حزبا سياسيا، في محاولـة منه لحمايتهم من قيود قانون الأحزاب، وهو ما يؤكد أن الضيق الذي عبـر عنـه تجاههم في مقابلته **لسراج الدين** كان نوعا من المناورة على كل القـوى. ويـذكر **إبراهيم فرج** أن **عبد الناصـر** قد تآمر لإحداث انقسام في الوفد، إذ اتصـل بنفسـه بالمرحوم عبد السلام جمعه، الذي كان يتولى رئاسة آخر مجلس النواب وفدي قبـل الثورة، وتمت مقابلة بين الاثنين في عزبة عبد السلام جمعـه بالغربيـة، وحـاول تشجيعه على إحداث انقسام في الوفد، ذاكرا له أن تطهير الوفد هو شـرط تعـاون الضباط معه. وحين نقل **عبدالسلام** جمعه نتيجة المقابلة إلى زعيم الوفد ثار **النحاس** واعتبرها عملا تخريبيا، ونبه على **عبد السلام جمعة** بألا يتحدث باسم الوفـد فـي شيء من أمور إعادة تنظيم الوفد. ويقول **إبراهيم فرج** إنه في نفس الأسبوع اتصل **سليمان حافظ بالدكتور طه حسين،** ـ الذي كان محل تقدير خاص من **النحـاس** – ونتيجة لذلك بدأ **طه حسين** يتزعم الدعوة لتنحي **النحاس** كرئيس عامل للوفد ليبقى رئيسا فخريا له طول حياته، وكان **طه حسين** – كما يقول إبراهيم فرج – يعتقد أنه بهذا الحل يسحب البساط من تحت أقدام المناوئين للوفد، ويعمل على تهدئة الموقف مما يساعد العناصر الديموقراطية في مجلس قيادة الثورة على مواجهـة النزعـات الديكتاتورية للضباط الآخرين، ويقول **إبراهيم فرج** أن **النحاس** لم يكن يؤمن بهـذا الحل، ويعتقد أنه خطوة إلى الهدف الأصيل للضباط وهو القضاء على الوفد، ولكن **طه حسين** استطاع بأسلوبه أن يؤكد صحة نظريته، وحرر بإملائه البيان الخـاص

بإعادة تنظيم الوفد واختيار **النحاس** رئيسا فخريا، ويضيف أن هيئة الوفـد وافقـت على البيان بشبه إجماع ضمني – إلا أن البيان ما كاد يصل وزارة الداخلية طبقـا لقانون تنظيم الأحزاب حتى اعترض عليه وزيرها **سليمان حافظ** فطعن أمام محكمة القضاء الإداري على رئاسة **النحاس** الفخرية، وعلى عضوية **عبد الفتاح الطويـل** الذي كان عضوا بارزا في الوفد بالإسكندرية [٥٧] وهي القضية التي يقول الوفديون، أن تأكد **سليمان حافظ** من أن محكمة القضاء الإداري ستحكم فيها لصالح **النحاس**، هو الذي أدى إلى صدور قرار مجلس الثورة بإلغاء الأحزاب في ١٧ ينـاير (ك٢) ١٩٥٣، وكان إعلانا بإلغاء دستور ١٩٢٣ قد صدر في ١٠ ديسمبر (ك١) ١٩٥٢.

وفي تلخيص "**إبراهيم طلعت**" للموقف السياسي في مصر خلال السـنة الأولـى للثورة حلله من وجهة نظر وفدية على النحو التالي ـ

* ثورة قامت لتصحيح الأوضاع الديموقراطية ولصيانة الدستورة وإعادة الحياة النيابية وضمان الحريات السياسية لجميع المواطنين.. وبعد أسابيع استطاع أن يلتف حولها بعض **الإنتهازيين** فحولوا مسارها إلى طريق **الديكتاتورية** بعـد أن تنكـرت للديموقراطية، فألغت الدستور والحياة النيابية وفتحت السجون والمعـتقلات للكثيـر من الأشراف الذين جاهدوا وحاربوا الاحتلال البريطاني وطغيان السراي وأحزاب الأقليات.

* وعادت مصر الثورة إلى مبدأ **المفاوضات** مع إنجلترا بعد أن أعلنـت عـدم الرجوع إلى التفاوض، وتأكدت أن الاسـتقلال سـيحققه المصـريون بتضـحياتهم وبطريق الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال.

* كما أعلنت مصر الثورة قبولها **لمبدأ الاستفتاء في السودان** وحق السـودان في تقرير مصيره بعد أن كان ضمير الشعبين يرفض هذا الأمـر طـوال سـنوات الكفاح [٥٨].

وبإلغاء الأحزاب وإلغاء الدستور والإعلان عن فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات أصبح الصراع مكشوفا بعد أن كان قبل ذلك مكتوما، ولكن الوفد كان مكتوف اليدين، فبرغم أنه كان ما يزال يحتفظ بجماهيره الواسعة بين صفوفه، ويحتفظ بحماسها له – وعدم تآلفها مع القيادة الجديدة التي كانت بلا تاريخ – إلا أن عجزه عن قيادة تلك الجماهير كان غلابا. وهو ما يتضح من رفض **مصطفى النحاس** رئيس الوفد – والذي كان قد امتنع عن أي اتصالات سياسية مباشرة بعد عودته من أوروبا تاركا **فؤاد سراج الدين** يعالج الموقف – أي اقتراح بحركة جماهيرية تواجه المد اللاديموقراطي الذي كان يكتسح البلاد.. وكانت حجته في ذلك – فيما يقول **إبراهيم طلعت** – أنه لو دعا إلى مقاومة العسكريين فربما يؤدي ذلك إلى نشوب حرب بين الشعبين والجيش وهو وضع لن يستفيد منه إلا أعداء البلاد – إنجلترا وإسرائيل.

واختار **النحاس** توقيتا دقيقا لبدء حركة احتجاج محدودة، وكان ذلك في ٢٣ أغسطس (آب) ١٩٥٣ وكان الخلاف قد اشتد آنذاك بين أعضاء مجلس قيادة الثورة، وبين اللواء **محمد نجيب**، كما ظهرت توترات في علاقتهم **بالإخوان المسلمين**، وهم القوة السياسية الوحيدة التي أبقى عليها الضباط لتساندهم في موقفهم من الأحزاب الأخرى، ويضيف **عبد الرحمن الرافعي** إلى ذلك أن المباحثات التي كانت دائرة آنذاك بين مصر وإنجلترا بشأن الجلاء عن قاعدة السويس كانت قد تعثرت وبات واضحا أن الوضع مهيأ للانفجار، وهو ما دفع السفارة البريطانية لأن تنصح رعاياها بالرحيل من البلاد إيذانا بأن أحداثا خطيرة ستقع في مصر [٥٩].

وكان اختيار **النحاس** لهذا التوقيت دليلا على ذكاء، فانتهز فرصة حلول ذكرى وفاة **سعد زغلول** فتحدى القرار الصادر بمنع الاحتفال بها، وتوجه إلى ضريح سعد وألقى خطابا هاجم فيه الثورة للأساليب التي اتبعتها في القضاء على الحرية والدستور والحياة النيابية، وطالب بالإفراج فورا عن المعتقلين، كما هاجم سياسة الحكومة في المفاوضة مع الإنجليز بعد أن لفظت البلاد هذا الأسلوب، كما ندد

بموافقة السلطة الحاكمة على ما عرضه الإنجليز من منح السودانيين الحكم الـذاتي تمهيدا للاستفتاء على مبدأ تقرير المصير. وقال **النحاس**.

- إن أماني مصر القومية قد أهدرت تماما على يد الحكام الجدد.

وحذر من مغبة التفريط في حقوق البلاد. وقال ـ

- إن الأمة يقظة لما يدبره لها أعداؤها في الخفاء.

ثم ختم خطابه قائلاً:

- إن حبل الباطل قصير.. وهو إن طال شنق صاحبه!.

وسرعان ما تحول الخطاب إلى منشور سري وزع بكثافة، خاصة أن **النحـاس** قد اتبعه بصلاة الجمعة التالية بمسجد سيدي المرسي أبي العباس بالإسكندرية حيث أثار ظهوره معركة بين البوليس والجماهير.

وجاء رد الضباط حاسما بما يتناسب مع إدراكهم للوهن الذي أصاب الوفد، فبعد أقل من ثلاثة أسابيع على خطاب **النحاس** في ذكرى سعد، وقـف **محمـد نجيـب** وجمال عبد الناصر وصلاح سالم يعلنون بدء سياسة "الحزم والشـدة" ويصـعدون الحملة ضد الوفد. وتمخض مؤتمر ١٥ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٣ عن إنشاء محكمـة الثورة.

وكان التفكير في محاكمة السياسيين القدامى قد بدأ في أواخر عام ١٩٥٢ عندما صدر مرسوم بقانون بإنشاء "محكمة الغدر" أعده سليمان حافظ، وقد ظل قانونا على ورق، إلى أن بدأت محكمة الغدر – في مايو (أيار) ١٩٥٣ – تنظر القضايا التـي قدمت لها كخطوة من محاولة مجلس قيادة الثورة مواجهة النشاط المعادي لسلطته.

وبرغم أن محكمة الغدر كانت إشارة إنذار واضـحة الدلالـة علـى إصـرار العسكريين على طرد القوى السياسية القديمة من الحلبة، إلا أن أولئك لـم يفهمـوا الإشارة، كعرض من أعراض الشيخوخة التي وهنت معه قواهم، بل إن الوفد نفسه لم يفهمها، وقبل أن يثقف من كبار قادته أمامها المهندس **عثمان محـرم**، وأسـرة

الوكيل – أصهار **مصطفى النحاس** زعيم الوفد – برغم أنها محكمة استثنائية، ولعله اطمأن إلى وجود عنصر من القضاء المدني – مستشار – يمكن الاطمئنان إلى أنه سيوازن جموح أغلبيتها العسكرية، كما أن أحكامها لم تكن سالبة للحرية.

وكانت "**محكمة الثورة**" خطوة أكثر قسـوة فـي مواجهـة إصـرار القيـادات البرجوازية التقليدية على التواجد في الساحة السياسية، لكنها جاءت فـي الإطـار تصور شامل يرفض وجود الحزبية أصـلا ويراهـا خطـرا آن الأوان لضـربه والتشهير به لمصلحة التيار الصاعد. وكان عبد الناصر صادقا وفاهما لمـا يفعلـه حين قال لإبراهيم طلعت "**إن محكمة الثورة محكمة سياسية وليست قضائية، وأنها لا تحاكم أفرادا أو أحزابا ولكنها تحاكم نظام قديما رأسماليا ليبراليا** [٦٠]". ومع أن **محمد نجيب** يقول إنه عارض في فكرة المحكمة لأنها "تجعل منا خصما وحكما في نفس الوقت" إلا أن تبريره لموافقته على قانونها، بوقوف أغلبية مجلس قيادة الثورة ضده وإصرارهم على تشكيلها [٦١] لا يبدو أكثر صدقا من تأكيـد **عبـد الناصـر** للوفديين أنه صديقهم.. وقد اعترف **البغدادي** أنه وإن كان السبب الرئيسي لتشـكيل المحكمة هي "حملة التشكيك التي قام بها رجال الأحزاب السابقة على أثـر حلهـا والتي استمرت عدة شهور "حتى ضقنا بها ذرعا" إلا أن الهدف من المحكمة كـان التشهير بزعماء الأحزاب "بغرض العمل على إفقاد الشعب الثقة فيهم [٦٢]".

ويلفت **حمروش** النظر إلى عامل لعب دوره في إنشاء المحكمة، وهـو عـودة الأحزاب السورية للعمل بعد أن أطيح بالحكم العسكري **للعقيد الشيشيكلي** الذي كان قد حلها منذ عام ١٩٤٩. وكان انتصار الأحـزاب السـورية علـى ديكتاتوريـة الشيشكلي – بعد أربعة أعوام – يؤرق رجال الثورة بصفة عامـة **وجمـال عبـد الناصر** بصفة خاصة؛ لأنهم كانوا يدركون أن مجرد وجود الأحزاب يشكل خطـرا على سلطتهم في لحظة زمنية معينة تحت ضغط ظروف مواتية[٦٣].

ولم تكن ظروف المواجهة أيامها تسمح بتذليل الأحزاب القديمة والتغاضي عـن حركتها. ويشير "**مايلزكوبلاند**" [رجل المخابرات الأمريكية الشهير الذي كان قريبـا

من مسرح الأحداث المصرية فضلا عن أنه كان واحدا من المستشارين المقربين **لجمال عبد الناصر** آنذاك] إلى أنه في صيف ١٩٥٣ بدأت السفارة الأمريكية تقلق على الوضع في مصر بعد أن شعر السفير الأمريكي "جيفرسون كافري" بالقلق على نظام **عبد الناصر**، إذ أن الحركات المضادة عادة ما تظهر – في رأي وكالة المخابرات المركزية – بعد مرور عام واحد على الحركة السابقة، وكان كافري يتوقع الخطر على ثورة يوليو من ثلاثة مصادر:

* أولها - بعض الشخصيات التي عولت على النظام السياسي البائد وربطت به مصالحها.

* ثانيها - بعض السياسيين الإنتازيين الذين قد يفكرون باغتنام فرصة القلق وعدم الاستقرار.

* وثالثها - العناصر السياسية اليسارية كالشيوعيين الذين كان كافري يرى أنهم "تظاهروا بتأييد **عبد الناصر**، ولكنهم كانوا يتحينون الفرصة للانقضاض عليه وتحقيق آمالهم في الحكم".

ووصل تحليل كافري أن هناك ثلاثة احتمالات تدور كلها، في أفق الانقلاب ضد **عبد الناصر** يمكن أن تأخذ أحد الأشكال الثلاثة التالية:

* انقلاب عسكري شبيه جدا بانقلاب **عبد الناصر** يقوم به المعارضون والمنشقون من أفراد حاشيته بالتعاون مع بعض ضباط الجيش والبوليس من ذوي المراكز الحساسة.

* انقلاب عسكري – ولكنه مضاد للثورة – يعتمد على عناصر من نوعية شبيهة بعناصر الانقلاب المتوقع آنفا ومدعومة بعناصر سياسية من خارج الضباط الأحرار، ولديها قدرة للسيطرة على الشارع، وتأليب الجماهير ضد نظام **عبد الناصر**.

* تغلغل بعض القوى داخل حكومة عبد الناصر تحت ستار الصداقة ومظـاهر التأييد ولكن بأهداف وغايات على نقيض أهداف وغايات عبد الناصر.

ويقول "**كوبلانـد**" إن كل الدلائل والمعلومات الواردة من نظام مخـابرات **عبـد الناصر** إلى جانب المعلومات الواردة مـن كـل مـن ـ المخـابرات المركزيـة الأمريكية، والمخابرات البريطانية كانت تشير إلى أن الخطـر الأول ذو احتماليـة ضئيلة. في حين كان السفير **كافري** يهتم بالخطر الأخير[٦٤].

ويبدو أن احتمال قيام انقلاب عسكري مضاد للثورة ومدعوم بعناصر سياسـية من خارج الضباط الأحرار كان الاحتمال الأكثر ترجيحا، واستنادا إلى خبرة سابقة لمجلس قيادة الثورة تمثلت في انعقاده على شكل محكمة لمحاكمة ضباط المدفعيـة المتمردين، طرحت فكرة بأن يلبس الضباط مسوح القضاء ليحاكموا آبائهم..

وتم الإعلان عن تشكيل محكمة الثورة في مؤتمر شعبي عقد بميدان الجمهورية في ١٦ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٣، خطب فيه اللواء **محمد نجيب** رئـيس الجمهوريـة ورئيس مجلس قيادة الثورة – معلنا أن الثورة "قررت تعـديل سياسـتها **وإنتهـاج سياسة أشد حزما**"، وأشار إلى أن الضباط افترضوا بعد انتصار الثورة أن "محاربة الاستعمار وتحقيق حرية البلاد أمر لا يختلف فيه اثنان من المصريين، فاتخذوا في أول الأمر المسألة أساسا لمعاملتهم" ولكن بعض ذوي الأغراض والمصالح والأفكار الرجعية أرادوا أن يسخروا هذه الثورة البريئة لخدمة مصالحهم".

وأكد **جمال عبد الناصر** في خطبته نفس القرار، مهـددا بـأن "**عجلـة الثـورة ستستمر في تقدمها محطمة في طريقها كل خائن وكل خائر، ولن تعرف الثـورة بعد اليوم إلا الصرامة والقسوة لكل من تحدثه نفسه بالوقوف فـي طريقهـا، أو تزييف الحقائق على هذا الشعب البريء الذي يجب أن يفرق بـين الحـق لذاتـه والحق الذي يراد به الباطل**".

وقدم "**صلاح سالم**" الذي كان يوصف أيامها بأنـه "**لسـان الثـورة وميزانهـا الحراري**" تحليلا سياسيا لخط الحزم والتشدد، يقوم على إدانة الحزبيـة واعتبارهـا سبب بلاء مصر، مركزا بفظاظة على "**الوفـد**" ومهاجمة زعامته من خلال التشهير ببعض ما نسب إلى قادته من مواقف – بعد الثورة وقبلها – دون أن يذكر أسماءهم صراحة. وفي هذا التحليل قال **صلاح سالم**:

* إن الاستعمار الأجنبي لم يحكم مصر ولم يوطد أقدامه فيهـا بقـوة السـلاح والجنود ولكن المحتلين حكموا مصر – حتى يوم ٢٣ يوليو (تموز) سنة ١٩٥٢ – بواسطة بعض الخونة من المصريين.

* أن ثورة ١٩١٩ قد قبرت وقت أن اختفى الهتـاف الموحـد بحيـاة مصـر، وظهرت الهتافات للأشخاص والأحزاب عقب تكوينها ووقت أن سـمعنا هتـاف ـ الاحتلال على يد فلان خير من الاستقلال على يد فلان.

* أن الاستعمار اغتنم الفرصة وأخذ يقرب فريقا ويساعده على الوصـول إلـى الحكم تارة بالأوامر المباشرة وتارة بالدسائس والمؤامرات وأخرى بقـوة الجنـود والدبابات.

* أن مصر لو قدرت لها أن تظل صفا واحدا وحزبا واحدا يظللها هدف واحـد وقائد واحد، كما كانت خلال ثورة ١٩١٩ ولم تتفرق وتتناثر، ولما ظلـت محتلـة، ولما تخبطت مشاريعها الحيوية للإصلاح الداخلي، ولما استشرت السـراي ولمـا عاش الخونة. ولا معنى لتفرق البلاد بعد عام ١٩١٩ إلا المصلحة الخاصة والغـل والحقد والحسد والضغينة والكمد.

وتأكيدا لهذا التحليل استشهد "لسان الثورة وميزانها الحراري" بمواقـف تشـير للوفد، ذاكرا أن مِن بين زعمائه من سارع بعد قيام الثورة بيوم واحد وقبل عـزل الملك بيومين إلى تسجيل اسمه في سجل التشريفات الملكية [مشـيرا بـذلك إلـى الدكتور **محمد صلاح الدين** – وزير الخارجية في آخر حكومة للوفد – **وعلي زكي**

العرابي باشا رئيس آخر مجلس شيوخ وفدي] وهاجم **مصطفى النحاس** بشكل مباشر مشيرا إلى أن "بعض من حكمونا باسم الدستور وباسم البرلمان وباسم الحرية والديموقراطية، وقفوا يوما ما باسم الشعب يستعرضون جنود إنجلترا المحتلة في ميدان الإسماعيلية". وأن "زعيما أرسل برقية إلى مجلس الأمن يطعن زعيما آخر وقف يطالب بحقوق البلاد ويسب أعداء البلاد أمام العالم أجمع قائلا لمندوبي الأمم المتحدة - هذا الزعيم المصري الذي يطالب بحقوقنا ويدافع عن قضيتنا لا يمثل مصر". وذكر أن زعيم حزب ما، فاز في الانتخابات، فكانت أولى طلباته أن يقبل مولاه الملك.. كما شن هجوما ساحقا على جريدة "المصري" لسان حال حزب الوفد آنذاك، والتي كانت تقاوم بشدة اتجاهات الضباط نحو الحكم الفردي، ذاكرا أن صاحب إحدى الصحف أرسل من الخارج برقية يقول فيها للمشرفين على تحريرها "أوقفوا حملاتكم على بريطانيا لمصلحة عليا". كما هاجم موقف **النحاس** في مفاوضات عام ١٩٥٠ – ١٩٥١.

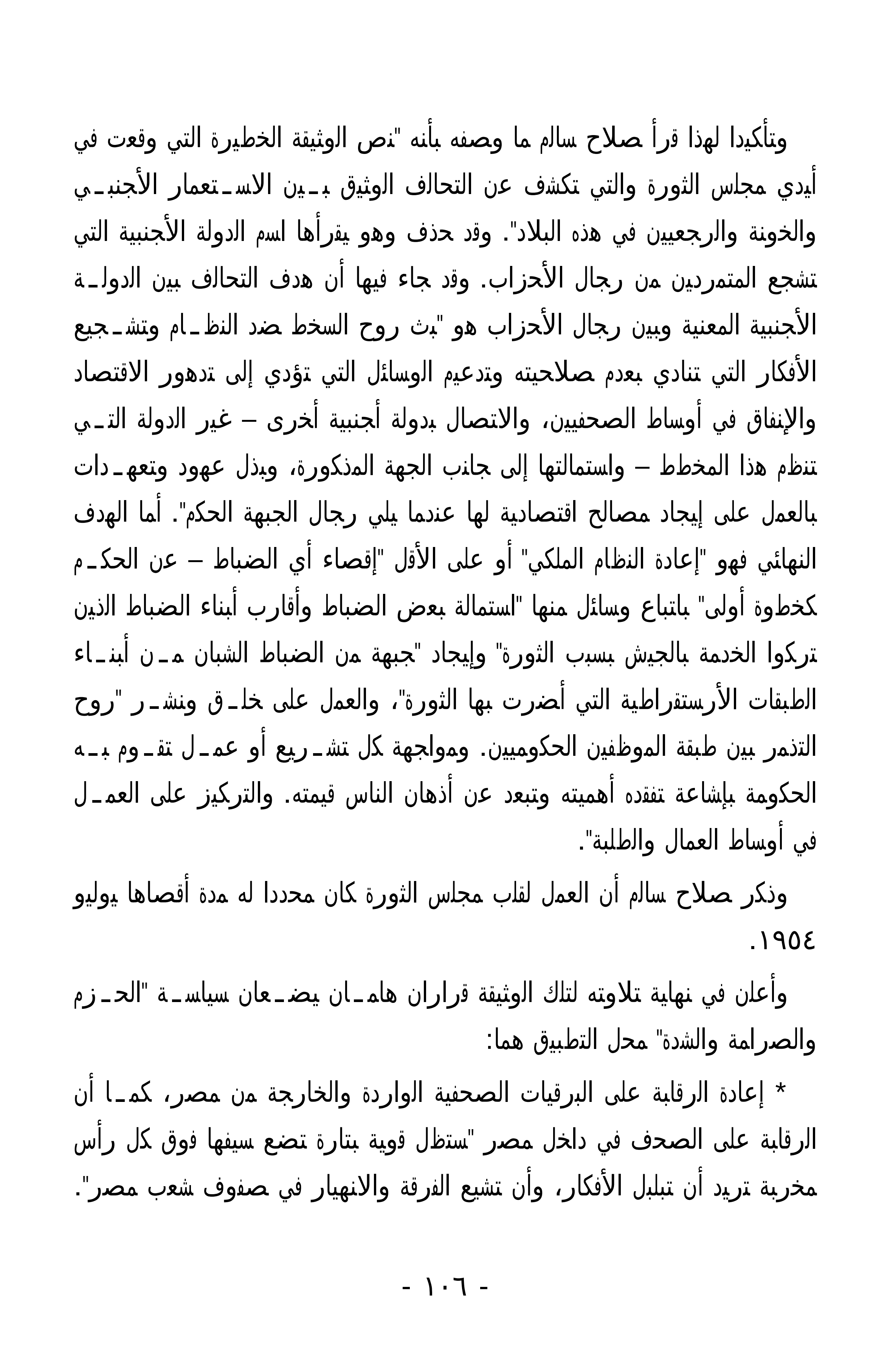
وأشار إلى طرف من الجرائم الحديثة التي ارتكبها زعماء الأحزاب المنحلة ومنها:

* أنهم يبكون على الدستور والحريات تارة، وتارة أخرى ينادون بالديموقراطية وحكم الشعب بواسطة الشعب.

* أنهم يشككون في كل عمل يعمل، فالإصلاح الزراعي فشل. ومشروع السد العالي خيالي. والغابات التي زرعت ماتت.

* إنهم يشيعون أن مجلس الثورة منقسم على نفسه.

* إنهم ينقدون مسلك مجلس الثورة في المفاوضات، ويشيعون أنها تتضمن تفريطا في حقوق البلاد. برغم أنهم قبلوا الدفاع المشترك، في حين أن الثورة تعلن بكل قوة أنها لن تقبل دفاعا مشتركا بأية صورة من الصور.

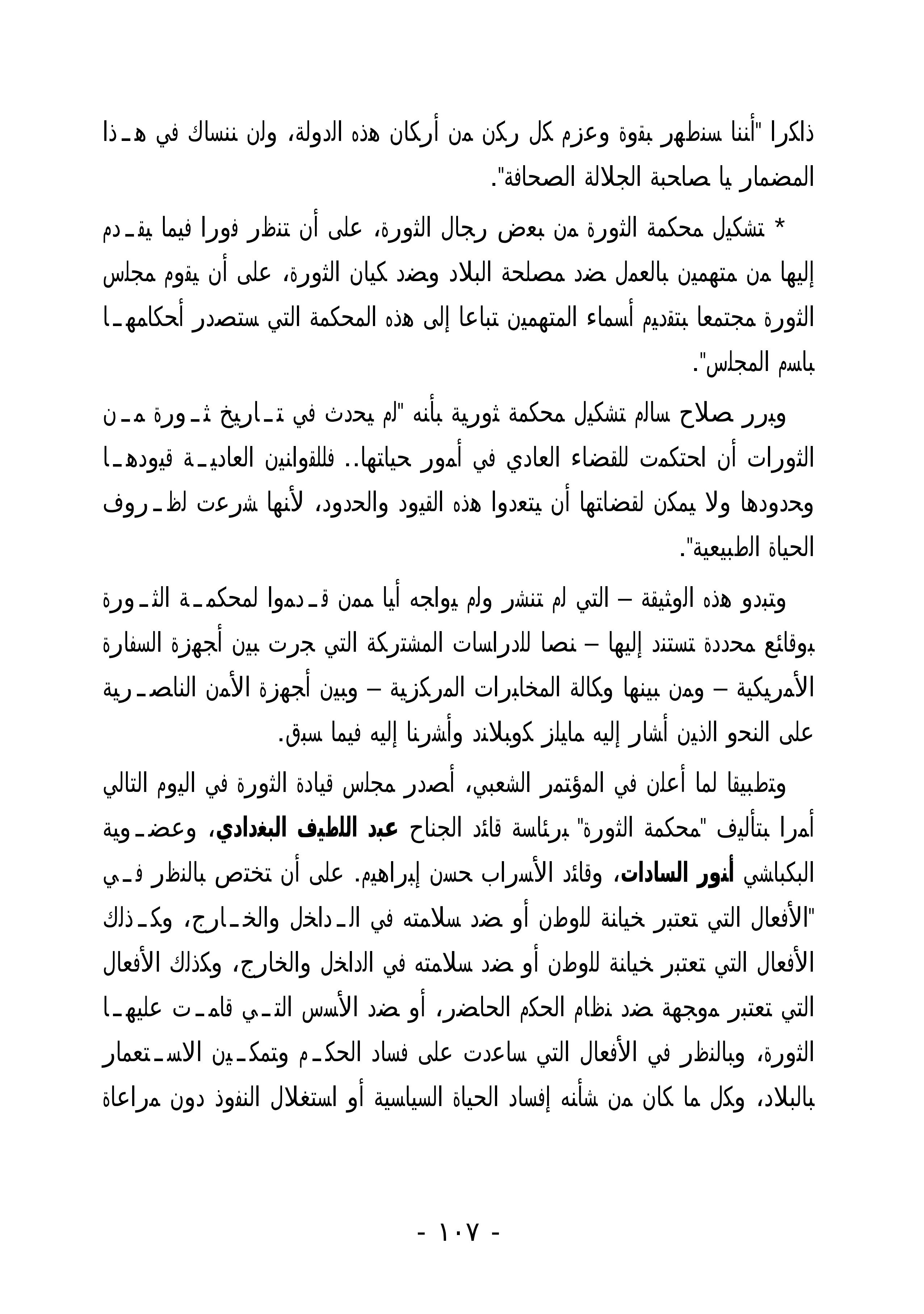


وتأكيدا لهذا قرأ صلاح سالم ما وصفه بأنه "نص الوثيقة الخطيرة التي وقعت في أيدي مجلس الثورة والتي تكشف عن التحالف الوثيق بين الاستعمار الأجنبي والخونة والرجعيين في هذه البلاد". وقد حذف وهو يقرأها اسم الدولة الأجنبية التي تشجع المتمردين من رجال الأحزاب. وقد جاء فيها أن هدف التحالف بين الدولة الأجنبية المعنية وبين رجال الأحزاب هو "بث روح السخط ضد النظام وتشجيع الأفكار التي تنادي بعدم صلاحيته وتدعيم الوسائل التي تؤدي إلى تدهور الاقتصاد والإنفاق في أوساط الصحفيين، والاتصال بدولة أجنبية أخرى – غير الدولة التي تنظم هذا المخطط – واستمالتها إلى جانب الجهة المذكورة، وبذل عهود وتعهدات بالعمل على إيجاد مصالح اقتصادية لها عندما يلي رجال الجبهة الحكم". أما الهدف النهائي فهو "إعادة النظام الملكي" أو على الأقل "إقصاء أي الضباط – عن الحكم كخطوة أولى" باتباع وسائل منها "استمالة بعض الضباط وأقارب أبناء الضباط الذين تركوا الخدمة بالجيش بسبب الثورة" وإيجاد "جبهة من الضباط الشبان من أبناء الطبقات الأرستقراطية التي أضرت بها الثورة"، والعمل على خلق ونشر "روح التذمر بين طبقة الموظفين الحكوميين. ومواجهة كل تشريع أو عمل تقوم به الحكومة بإشاعة تفقده أهميته وتبعد عن أذهان الناس قيمته. والتركيز على العمل في أوساط العمال والطلبة".

وذكر صلاح سالم أن العمل لقلب مجلس الثورة كان محددا له مدة أقصاها يوليو ١٩٥٤.

وأعلن في نهاية تلاوته لتلك الوثيقة قراران هامان يضعان سياسة "الحزم والصرامة والشدة" محل التطبيق هما:

* إعادة الرقابة على البرقيات الصحفية الواردة والخارجة من مصر، كما أن الرقابة على الصحف في داخل مصر "ستظل قوية بتارة تضع سيفها فوق كل رأس مخربة تريد أن تبلبل الأفكار، وأن تشيع الفرقة والانهيار في صفوف شعب مصر".



ذاكرا "أننا سنطهر بقوة وعزم كل ركن من أركان هذه الدولة، ولن ننساك في هذا المضمار يا صاحبة الجلالة الصحافة".

* تشكيل محكمة الثورة من بعض رجال الثورة، على أن تنظر فورا فيما يقدم إليها من متهمين بالعمل ضد مصلحة البلاد وضد كيان الثورة، على أن يقوم مجلس الثورة مجتمعا بتقديم أسماء المتهمين تباعا إلى هذه المحكمة التي ستصدر أحكامها باسم المجلس".

ويبرر صلاح سالم تشكيل محكمة ثورية بأنه "لم يحدث في تاريخ ثورة من الثورات أن احتكمت للقضاء العادي في أمور حياتها.. فللقوانين العادية قيودها وحدودها ولا يمكن لقضاتها أن يتعدوا هذه القيود والحدود، لأنها شرعت لظروف الحياة الطبيعية".

وتبدو هذه الوثيقة – التي لم تنشر ولم يواجه أيا ممن قدموا لمحكمة الثورة بوقائع محددة تستند إليها – نصا للدراسات المشتركة التي جرت بين أجهزة السفارة الأمريكية – ومن بينها وكالة المخابرات المركزية – وبين أجهزة الأمن الناصرية على النحو الذين أشار إليه مايلز كوبلاند وأشرنا إليه فيما سبق.

وتطبيقا لما أعلن في المؤتمر الشعبي، أصدر مجلس قيادة الثورة في اليوم التالي أمرا بتأليف "محكمة الثورة" برئاسة قائد الجناح **عبد اللطيف البغدادي**، وعضوية البكباشي **أنور السادات**، وقائد الأسراب حسن إبراهيم. على أن تختص بالنظر في "الأفعال التي تعتبر خيانة للوطن أو ضد سلامته في الداخل والخارج، وكذلك الأفعال التي تعتبر خيانة للوطن أو ضد سلامته في الداخل والخارج، وكذلك الأفعال التي تعتبر موجهة ضد نظام الحكم الحاضر، أو ضد الأسس التي قامت عليها الثورة، وبالنظر في الأفعال التي ساعدت على فساد الحكم وتمكين الاستعمار بالبلاد، وكل ما كان من شأنه إفساد الحياة السياسية أو استغلال النفوذ دون مراعاة

صالح الوطن سواء كان ذلك بالتحايل على أحكام الدستور الذي كان قائما، أو غير ذلك من الوسائل ولو كانت قد وقعت قبل العمل بهذا الأمر".

وأباح الأمر للمحكمة النظر في كل ما يرى مجلس قيادة الثورة عرضه عليها - القضايا أيا كان نوعها – حتى ولو كانت منظورة أمام المحاكم العادية أو غيرها ما دام لم يصدر فيها حكم. ونص الأمر على العقوبات التي يحق للمحكمة الحكم بها وهي - الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بالسجن أو بالحبس، ولها أن تقضي فضلا عن ذلك على المتهم بتعويض للخزانة العامة مقابل ما أفاد من أفعال، أو أضاع على الخزانة العامة بسببها، كما يجوز لها الحكم بمصادرة أموال المتهم كلها أو بعضها إذا ما تبين لها أنها كانت نتيجة كسب غير مشروع.

وألحق الأمر بالمحكمة **مكتبا للتحقيق والادعاء** يضم نوابا عسكريين وأعضاء من النيابة العامة يعينهم مجلس قيادة الثورة يتولون التحقيق ورفع الدعوى والادعاء بالجلسة في الأفعال التي تختص المحكمة بنظرها، ولهم حق الأمر بالقبض على المتهمين وحبسهم احتياطيا ولا يجوز المعارضة في هذا الأمر.

كما حرر الأمر المحكمة من الإجراءات وحصن أحكامها من الطعن بأية طريقة من الطرق وقد وقع على الأمر جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة آنذاك [٦٥].

وقدم للمحاكمة أمام مجلس الثورة ٣٤ شخصا بعضهم من السياسيين، والآخرين من المتهمين بالتجسس والاتصال بجهات أجنبية أو ترديد الشائعات. وحوكم من الوفديين ستة هم - **إبراهيم فرج، ومحمود سليمان غنام،** و**فؤاد سراج الدين، وزينب الوكيل، ومحمد أبو الفتح، وحسين أبو الفتح.** وحوكم من رجال السراي ثلاثة هم - **كريم ثابت، وأحمد النقيب، ومحمد حلمي حسين، والنائب العام السابق كامل القاويش، وسعدي واحد هو - إبراهيم عبد الهادي، ودستوري واحد هو - أحمد عبد الغفار**، وضابطان هما - **قائمقام عبد الغفار عثمان،**

وأميرلاي أحمد شوقي، فضلا عن ١٣ جاسوسا و٣ من مروجي الشائعات واثنـان لتسترهما على اتصالات بجهات أجنبية [٦٦].

ويذهب **حمروش** إلى القول بأن "**محكمة الثورة**" كانت موجهة أساسا ضد الوفـد وبقايا الأحزاب والتنظيمات السياسية. فقد حوكم من الوفد كل الأعضاء الـذين لـم يبلغوا الخامسة والستين من العمر [٦٧].

كانت محكمة الثورة بإجماع كل المؤرخين محاولة للتصفية السياسية لبقايا أجنحة البرجوازية القديمة. ولأن الوفد كان أخطر هذه الأحزاب فلقد ناله نصيب الأسد من القضايا وفي نفس الوقت من التشهير السياسي الذي لـم يتعفـف عـن البـذاءة أو الابتذال، ويمكن القول بأن محاور الهجوم على الوفد قد تركزت فيما يلي:

* التأكيد بأن ثقة الشعب فيه – التي تمثلت في حصوله على الأغلبية المطلقة في انتخابات ١٩٥٠ – ثقة لم تكن في محلها، استغلها الوفد للوصول إلى كراسي الحكم تخليا عن صلابته في التصدي لديكتاتورية القصر الملكي رغبة في البقاء أطول مدة ممكنة.

* التركيز على فساد الحكم الوفدي، وعدم نزاهته وتحوله إلى وسـيلة لتوزيـع الغنائم المنهوبة من أموال الشعب على الأقرباء والأنسباء والمحاسيب، وفـي هـذا الصدد تم التركيز على شخصية السيدة ـ زينب الوكيل، حرم الـرئيس الراحـل **مصطفى النحاس** وأقاربها، فضلا عن عدد من الزعماء الوفـديين الـذين اتهمـوا باستغلال النفوذ واستخدام المشروعات الحكومية – كشق الطرق وإنشاء الكباري – لمصلحة أقاربهم أو مصلحتهم الذاتية.

* الهجوم على النظام البرلماني باعتبـاره نظامـا يـدفع بعناصـر مشـبوهة الأغراض، وسيئة السلوك تدعي تمثيل الشعب بينما تعمل ضد صالحه، ولا تتعفف حتى عن الاتجار بالمخدرات. وصولا إلى تأكيد فكـرة إمكانيـة الاسـتغناء عـن البرلمان كوسيلة لتمثيل الشعب.

* التشكيك في وطنية كل العناصر التي كانت مؤثرة على مسرح الحياة السياسية المصرية آنذاك باعتبارها دمى تحركها السفارة البريطانية، الأمر الذي يجعل من استمرارها خطرا على إمكانية تحرير مصر من الاستعمار البريطاني، وفي هذا الصدد ألقت هيئة المحكمة ظلالا كثيفة من الشك على سلامة القرار الذي اتخذته حكومة الوفد الأخيرة بإلغاء معاهدة ١٩٣٦. وبذلت المحكمة جهودا مع الشهود ومع المتهمين – إبان محاكمة **فؤاد سراج الدين** – للإيحاء بأن القرار لم يصدر عن عداء حقيقي للاستعمار، أو رغبة جدية في طرده، وإنما صدر عن رغبة من الحكومة الوفدية للاستمرار في مقاعد الحكم. وهو بهذا التصوير يصبح مناورة سياسية تفتقد للجدية، بل يمكن أن تقود إلى كوارث، تودي بمستقبل الوطن.

* السعي لتلويث كل القيادات الحزبية، وبالذات قيادات الوفد بحيث تبدو أمام الجماهير شخصيات تافهة وذيلية، وفي هذا الصدد نال زعيم الوفد **مصطفى النحاس** من التشهير **ما لم ينله غيره**. وكان الضباط الأحرار قد عجزوا عن تقديمه شخصيا للمحاكمة لإدراكهم صعوبة ذلك. وربما خشيتهم من أن تؤدي محاكمة الرجل إلى مزيد من التعاطف الشخصي والسياسي معه. إذ لم يكن من السهل تجاهل المكانة التي ظل **النحاس** يشغلها في نفوس الشعب المصري منذ تولي رئاسة الوفد عقب وفاة **سعد زغلول** عام ١٩٢٧.

وما يذهب إليه بعض الباحثين من أن محاكمة زينب الوكيل و**فؤاد سراج الدين** كان المستهدف منها بالدرجة الأولى هو **مصطفى النحاس** نفسه، استخلاص صحيح لوقائع هاتين المحاكمتين، بل إن أحد وزراء الوفد هو **إبراهيم فرج باشا**، قد قدم للمحاكمة بتهمة الاتصال بجهات أجنبية وعلم فيما بعد أن السبب الأساسي لمحاكمته هو حضوره لقاء تم بين الزعيم الهندي "جواهر لال نهرو" وبين **مصطفى النحاس**(٦٨).

كما تضمنت وقائع هذه المحاكمات كلها أسئلة وإشارات إلى أحداث لا علاقة للمتهمين بها، ولكنها تتعلق بكل مباشر **بمصطفى النحاس** وبحرمه **زينب الوكيل**. بل

إن بعض شهود هذه القضايا قد استدعوا للإدلاء بأقوال كانت برمتها خارجة عن موضوع القضية وعن شخصية المتهم. ومنهم **مكرم عبيد** الذي استدعى للشهادة في محاكمة **فؤاد سراج الدين،** كي يعيد على الأذهان وقائع خلافه الشهير مع **مصطفى النحاس** التي ضمنها "الكتاب الأسود". ووصل الابتذال إلى الحد الذي حرضت فيه المحكمة **مكرم عبيد** على رواية التاريخ الجنسي **لمصطفى النحاس،** وهو أسلوب من أدنأ أساليب الصراع السياسي التي مارستها – وتمارسها – البرجوازية المصرية ضد أجنحتها المختلفة، وضد خصومها الطبقيين والأيديولوجيين (٦٩).

وكان الهدف من تشويه **مصطفى النحاس** هو ضرب زعامته التي استمرت ربع قرن حتى ذلك الوقت، ويبدو أن الضباط الأحرار قد أدركوا أن النمط الغالب على الحركة السياسية للبرجوازية المصرية هو "**الزعامة الفردية**"، وأن ضرب هذه الزعامة كفيل بضرب الحركة كلها التي لا تعتمد على أبنية تنظيمية ولا تحتفظ بوشائج أيديولوجية. ومن هنا كان تركيزهم على ضرب زعامة **مصطفى النحاس** ظنا منهم أن طرده خارج الحلبة يتيح لهم أن يحلوا محله وأن يحققوا رؤاهم التي تختلف مع رؤاه.

من أطفأ سراج الوفد؟!

ومن بين الوفديين كان اختيار **فؤاد سراج الدين** لمحاكمته، اختيارا لأكبـر رأس مؤثرة في الحزب العتيد، ولم يكن الرجل من مؤسسي الوفد، ولا كان من الرعيـل الأول من المجاهدين، بل إنه قد ظهر على خريطة الحزب في مرحلة ما بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦، وهي مرحلة اتسم موقف الوفد خلالها بميل للتهـادن مـع أعدائـه التقليديين بعد سبعة عشر عاما من مواجهة تحالف الاستعمار والقصـر وأحـزاب الأقليات.

وثمة إجماع – بين المحايدين من محللي ومؤرخي سياسة الوفد – عن أن سراج الدين قد لعب دورا سلبيا في مسار حركة الوفد، حتى أن "سلامة موسى" كان قاطعا حين أكد "أن الوفد قبل سراج الدين كان حزبا ثوريا فصار بعده حزبا أرستقراطيا، وأصبح الوصف الملائم للوفديين أنهم ثائرون راكعون [٧٢]". واعتبر أحمـد بهـاء الدين، أن ظهور سراج الدين في مركز الصدارة بين قادة الوفد عرض من أعراض تحلل بنيان الحزب الذي أتاح للعناصر الغريبة عنه – ممن ليست لهم سابقة جهـاد معين، وتضحية بارزة، أو بلاء مذكور، تتسرب إليه كما يتسرب الماء إلى شـقوق الجدار حتى يهوي متصدعا [٧١].

وسراج الدين الذي يصفه كاتب من كاتب **الإخوان المسلمين**، بأنه "**يفطـر مـع الشيوعيين، ويتغذى مع الإقطاعيين ويتناول الشاي مع الاشتراكيين ويتعشى مـع الرأسماليين**[٧٢]"، هو الذي يصفه **محمد زكي عبد القادر** بأنه "**عرف بالاعتدال فـي وفديته، مما جذب حوله النواب والشيوخ وأصحاب المصالح والراغبين فيها** [٧٣]". بينما يعتبره طارق البشري مؤسس الجناح اليميني في الوفد [٧٤].

لكن **فؤاد سراج الدين** كان يعتبر نفسه منتميا لهيئة "تدين بمبدأ **الاشتراكية**، وسياستها سياسة اشتراكية"، وهو يبرهن على ذلك بأن "حكومة الوفد هي أول حكومة على تشكيل المبادئ الاشتراكية، فسياسة الوفد التي تنادي أن من حق الفقير أن توفر له سبل العيش، وأن من حق المريض أن يعالج ويعتني به، وأن من حق الجاهل أن ينهل من مناهل العلم مجانا، وأن على الغني أن يدفع أكثر مما يدفع غيره، وبالجملة أن تحقق العدالة الاجتماعية من أحسن صورها[٧٥]"، هذه السياسة التي جعلته يعلن أنه يؤمن بالاشتراكية [٧٦].

وليس ثمة جديد في زعم **فؤاد سراج الدين** بأنه اشتراكي، فالاشتراكية كتيار من تيارات الفكر المصري – قد بليت من كثرة الذين تنازعوها – لكن المفارقة بين الزعم وبين إجماع المحللين المحايدين، هي التي تستحق الوقوف عندها، بيد أن ما يفسر ذلك هو العودة للمحور الرئيسي الذي فسرنا به أزمة البرجوازية المصرية بعد الحرب العالمية الثانية، ذلك أمر لا ينكره حتى الوفديين أنفسهم، وحين اتهمت العناصر الأكثر غباء وجهلا من أحزاب البرجوازية إصلاحات الوفد الاجتماعية بأنها شيوعية، تحداهم زعيم الجناح اليميني في الوفد – **فؤاد سراج الدين** – مؤكدا أنه إذا كان نداء حكومة الوفد بالاشتراكية في نظر أعدائها شيوعية فإن الوفد ليفخر بسياسته هذه ولا يتبرأ منها [٧٧]"، وكان رئيس الوفد **مصطفى النحاس** ذكيا وهو يقول "ينبغي ألا يكون نظام الإرهاب والعنف وسيلة إلى مكافحة الشيوعية، بل أحرى أن يكون ذلك ببذل الجهود لزيادة الإنتاج، وبالنضال ضد العوز والفقر، وجملة القول ينبغي أن تواصل الجهود لزيادة التقريب بين الطبقات، ولإيجاد نظام اقتصادي يستطيع أن يحصل جميع المواطنين في ظله على حاجاتهم الضرورية [٧٨]. ذلك أمر كان ضروريا لتجنب الثورة التي باتت خطرا مطلا حذر منه بعض منظري الوفد لأن "الثورة نوع من الهدم والواجب على المصري المخلص أن يكون عامل بناء لا معول هدم خصوصا وأن الشعب المصري، شعب معظمه مسلم [٧٩]".

ها هي روح الأمير المملوكي "محمد الألفي" تتناسخ في **النحاس** وسراج الـدين، كما تناسخت بعدهما في عبد الناصر، وقانون الإنتاب الطبقي هو، هو، يومها قـال الألفي ـ لو فتح ا علي بحكم هذه البلاد، لأطعمت أهلها وكسوتهم، ألا ترى أنك إذا امتلكت بقرة، فأحسنت إطعامها، وأرحتها لدرت عليك اللـبن، أمـا إذا أجعتهـا وأرهقتها فربما ماتت ..".

أما أن تشرب البقرة لبنها أو تطعمه أبناءها، فهذا خروج على قـوانين الإنتـاب الطبقي، وهذا هو الهدم، وهو الإلحاد!!

ويعود السؤال الأصلي ليطل:

*** أين تكمن على وجه الدقة مسئولية فؤاد سراج الـدين عـن تحلـل الوفـد وانهياره؟**

أمام سؤال مثل هذا لابد أن نتحفظ بعض الشيء، فالملاحظة العـابرة تؤكـد أن معظم الذين قيموا دور الرجل قد فعلوا ذلك تأثرا بحملات الدعايـة المكثفـة التـي تعرض لها **فؤاد سراج الدين** خلال حكم وزارة الوفد الأخيرة، والتي استمرت عقب ثورة يوليو، حين اختير الرجل ليكون كبش فداء يصفي الضباط الأحرار – طلائـع البرجوازية الجدد – من خلاله ثأرهم مع الطلائع التقليدية للأجنحة المنهزمـة مـن نفس الطبقة.

وربما يدعو للدهشة أن أجهزة الإعلام الرسمية – الناطقة باسم الضـباط – قـد حطت بكلكلها على **فؤاد سراج الدين** وحزب الوفد، بينما قدمت زعمـاء الأقليـت السياسية باعتبارهم أبطالا وطنيين، حتى أن منصب رئيس الجمهورية قد عـرض على أحمد لطفي السيد (٨٠)، قطب الأحرار الدستوريين الذي شارك فـي انقـلاب **محمد محمود** عام ١٩٢٨ والذي أصدر قانون حفظ النظام في معاهد التعليم.

لكن هذه الدهشة يمكن أن تزول، إذا ما أدركنا أن تلك الأحـزاب كانـت بـلا جماهير حقيقية تدعو للخشية منها، بينما كان الوفد هو المحرك الرئيسـي للشـارع

المصري. وانطلاقًا من ذلك أن نقيد أنفسنا عند البحث في مسئولية **فـراج سـراج الدين** عن تدهور الوفد وفنائه بعدة قيود.

* أولهما أن **التركيز على دور فرد ما أو مجموعة أفراد في التأثير على ظاهرة تاريخية معينة**، ليس ما نعتمده في رؤيتنا لظواهر التاريخ. إن القول بأن الوفد قـد فسد بسبب زواج **مصطفى النحاس** من السيدة زينب الوكيل، أو بسبب بـروز دور **فؤاد سراج الدين**، يغفل عشرات العوامل المعقدة التي أدت إلى تحليل بنيـان هـذا الحزب العتيد. ويحصر المسألة في جوانب فرعية – مهما كان تأثيرهـا – فإنهـا لا تستطيع وحدها أن تؤثر في الظاهرة التاريخية تأثيرا يقلبها مـن النقـيض إلـى النقيض.

والواقع أن التركيز على نفوذ زينب الوكيل و**فؤاد سراج الـدين** – سـواء فـي الدعاية السياسية أو في المحاكمات غير القانونية كالمحاكمة التي تنشرها اليـوم أو في التحليلات التاريخية – ليس أكثر من شهادة تبرئة للخلل الرئيسي الذي نتج عن **عجز البرجوازية المصرية عن أداء أي دور** ضمن الصيغة التي كان الوفد يقدمها، وبروز أجنحة جديدة منها تريد أن تنقلب على هذه الصيغة، وأن تطرد الوفـد مـن الحلبة، وإضافة إلى ذلك فإن هذا التركيز يقدم شهادة تبرئة للدور المخـرب الـذي لعبه "جيروند البرجوازية المصرية" من أحزاب الأقليات الذين قدموا أنفسهم دائمـا للقصر والاحتلال كفرسان للحكم الديمقراطي، مستعدون دائما للعمل فـي ظـل أي انقلاب دستوري.

وإبان محاكمة **محمود سليمان غنام**، ثم **فؤاد سراج الدين**، كان المحور الرئيسي لوجهة النظر المعادية للوفد – كما عكسها ممثل الضباط الأحـرار **عبـد اللطيـف البغدادي** – هو القول بأن **الوفد برغم الأغلبية الشعبية التـي حصـل عليهـا لـم يستطيع أن يواجه الملك**. وهو ما رد عليه ممثلوا الوفد – من المتهمين والمحامين – بالقول بأن ذلك كان غير ممكن، لأن الوفد في النهاية حزب للمدنيين، بينما كـان الظاهر أن قوات الجيش بأكملها تساند الملك.

ومما يلفت النظر أن كل الهجوم على **فؤاد سراج الدين** قد ارتبط بفترة محـددة، هي الوزارة الوفدية الأخيرة (بين ١٢ يناير ١٩٥٠ و٢٧ يناير ١٩٥٢)، إذ لم يشر أحد من الطاعنين على الرجل، أنه لعب دورا مخربا في الوفد، في الفترة السـابقة على ذلك التاريخ، كما أنه لم يكن ممكنا أن يلعب هذا الدور بعد ذلك التاريخ.

وقد ولد **فؤاد سراج الدين** في ٢ نوفمبر (ت ٢) ١٩١٠، أي أنه كان أقـل مـن التاسعة من عمره حين قامت ثورة ١٩١٩، ولم يكن ممكنا آنذاك أن تكون له "سابقة جهاد أو بلاء في الحركة الوطنية" وتخرج في كلية الحقوق، وعمل فترة قصيرة في النيابة، إلى أن تفرغ لإدارة شئون أسرته، وكان والده من أقطاب "حزب الشـعب" الذي **أسسه إسماعيل صدقي باشا** بعد انقلابه الدستوري الشهير.

ويقول **عبد الفتاح حسن** في دفاعه عن سراج الدين(٨١) – كمتهم في هذه القضية ـ أن الوفد هو الذي سعى إلى ضم **فؤاد سراج الدين** إلى عضويته، وأن الأسـتاذ **مكرم عبيد** الذي كان سكرتيرا عاما للوفد، قد زار قريته "كفر الجرايدة" فـي عـام ١٩٣٥ وألقى خطابا سياسيا في منزل **فؤاد سراج الدين**، وأنه بعد ذلـك أجريـت انتخابات سنة ١٩٣٦ ودخلها سراج الدين، وفاز بالتزكية كنائب وفـدي، وأصـبح عضوا في الهيئة الوفدية البرلمانية.

وعندما أقيلت حكومة الوفد في نهاية عام ١٩٣٧ وحل البرلمان الوفدي، وبدأت وزارة **محمد محمود** تعد للانتخابات العامة كان الوفد حريصا على نجـاح رئيسـه **مصطفى النحاس** في الانتخابات، ولكنه استشعر أن هناك مؤامرة لإسقاطه في بلدته الأصلية "سمنود"، وتقدم **فؤاد سراج الدين** ليحل المشكلة، فرشح نفسه فـي دائـرة "الزعفران" واثقا أن أحدا لن يتقدم لمنافسته فيها، على أن يتقدم **النحـاس** بـأوراق ترشيحه في نفس الدائرة قبل لحظات من قفل باب الترشيح، ويتنازل له سراج الدين بعد ذلك، فيفوت بذلك الفرصة على الذين كانوا يتآمرون لإسقاطه في الانتخابات.

ومع أن المناورة لم تنجح إذ سارعت الحكومة فدفعت – بعد قفل باب الترشيح – تأمينا لشخصين آخرين، لتحول بذلك دون نجاح **النحاس** بالتزكية، وتمكنت بذلك من إسقاطه. إلا أن تلك المبادرة كانت بداية لمعان نجم **فؤاد سراج الدين** في الوفد. وفي ٣١ مارس (آذار) ١٩٤٢ عين **فؤاد سراج الدين** وزيرا للزراعة، على أثر انتخاب **عبد السلام فهمي جمعه** – الذي كان يشغل هذا المنصب – رئيسا لمجلس النواب. وفي يونيو سنة ١٩٤٣ عين وزيرا للداخلية مع قيامه بأعمال وزارة الشئون الاجتماعية.

وكان **سراج الدين** وقتها في الثانية والثلاثين من عمره، وهي سن مبكرة على تولي المناصب الوزارية فما بالك بالجمع بين وزارتين، واحدة منهما – وهي الداخلية – من أهم الوزارات المصرية، التي ساد تقليد بأن يتولاها رئيس الوزراء بذاته، واستنادا إلى شهادة واحد من أقرب معاونيه إليه وهو **عبد الفتاح حسن**، فإن أداءه للمهام الوزارية قد اتسم بذكاء وقدرة على اكتشاف المواهب وتجنيدها، فقد كان **عبد الفتاح حسن** يعمل إبان الحرب قاضيا في مكتب مراجعة الأحكام العسكرية، وهو مكتب تابع لوزير الداخلية مهمته مراجعة الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية – وكانت الأحكام العرفية قائمة بسبب الحرب – وفي لقاء له مع **فؤاد سراج الدين –** وزير الداخلية – طلب عودته إلى عمله القضائي السابق، مبررا ذلك بأن ضميره القضائي غير مستريح لأن أحكام القضاء العسكري تعرض عليه لمراجعتها، ومع ذلك فإن التصديق النهائي عليها رهين بموافقة مدير الأمن العام، ثم رئيس الوزراء والحاكم العسكري العام، الذي كان يترك خاتمه عند أحد موظفي الرياسة، ومعنى هذا أن أحكام القضاء تقع في يد جهات غير قضائية، واقترح عبد الفتاح حسن – ردا على سؤال من الوزير – تشكيل مكتب لمراجعة الأحكام من عدد من القضاة. وببساطة – وسرعة غير معهودة – اقتنع سراج الدين بوجاهة الاقتراح واستصدر قرارا بتشكيل المكتب، وعين عبد الفتاح حسن عضوا

فيه، ثم ما لبث أن انتدبه مديرا لمكتبه الفني، ومديرا لمصلحة المستخدمين في الوزارة دون أن يكون وفديا [٨٢].

وإبان عمله وزيرا للداخلية، قام سراج الدين بإصلاحات كثيرة جعلته من الوزراء المحبوبين من ضباط البوليس وجنوده، كان منها تحسين مرتبات صف ضباط البوليس، وإصدار قانون هيئات البوليس الذي نظم ترقياتهم تبعا للأقدمية المطلقة، وإصلاح نظام الدراسة في كلية البوليس، وفي وزارة الشئون الاجتماعية استصدر قانون محو الأمية، وعدل قانون التعاون، وأدخل تطويرا على بنك التسليف جعله بمقتضاه بنكا تعاونيا، فضلا عن صدور قانون الاعتراف بنقابات العمال.

وفي عام ١٩٤٦ انتخب عضوا بمجلس الشيوخ، حيث كان من أذكى وألمع الشيوخ المعارضين، وقد سجل مواقف كثيرة تستحق التقدير – في حدود الموقف العام لحزبه ولطبقته وللمرحلة نفسها – ومنها موقفه عند مناقشة قانون التزام المرافق العامة، وموقفه في جلسة مجلس الشيوخ السرية في ١١ مايو (آيار) ١٩٤٨ التي ناقشت مسألة دخول الجيش المصري حرب فلسطين.

وفي عام ١٩٤٧ توفى صبري أبو علم، وخلا بوفاته منصب سكرتير الوفد المصري، وتبعا للتقاليد التي كان الوفد يسير عليها، عرض المنصب على **عبد السلام فهمي جمعه باشا** – أقدم أعضاء الوفد آنذاك - وتولاه إلى أن حالت ظروفه الصحية وإقامته الدائمة خارج القاهرة دون استمراره فيه، واعتذر **عبد الفتاح الطويل** – الذي يتلوه في الأقدمية – عن تولي المنصب بسبب ظروف إقامته بالإسكندرية، فاختير **فؤاد سراج الدين** سكرتيرا عاما للوفد في عام ١٩٤٨، وكان آنذاك في السابعة والثلاثين من عمره.

ولم ينسب أحد لسراج الدين أية تهمة تتعلق بتأثير سلبي على حركة الوفد خلال خمسة عشر عاما، بدأت بعام ١٩٣٥، وإنتت بعام ١٩٥٠، لكن التركيز الأساسي

جاء على نفوذه إبان وزارة الوفد الأخيرة، إذ كان سراج الـدين خلالهـا الـرئيس الفعلي للوزارة، بحكم شيخوخة الرئيس السابق **مصطفى النحاس**، وعجزه النسـبي عن العمل.

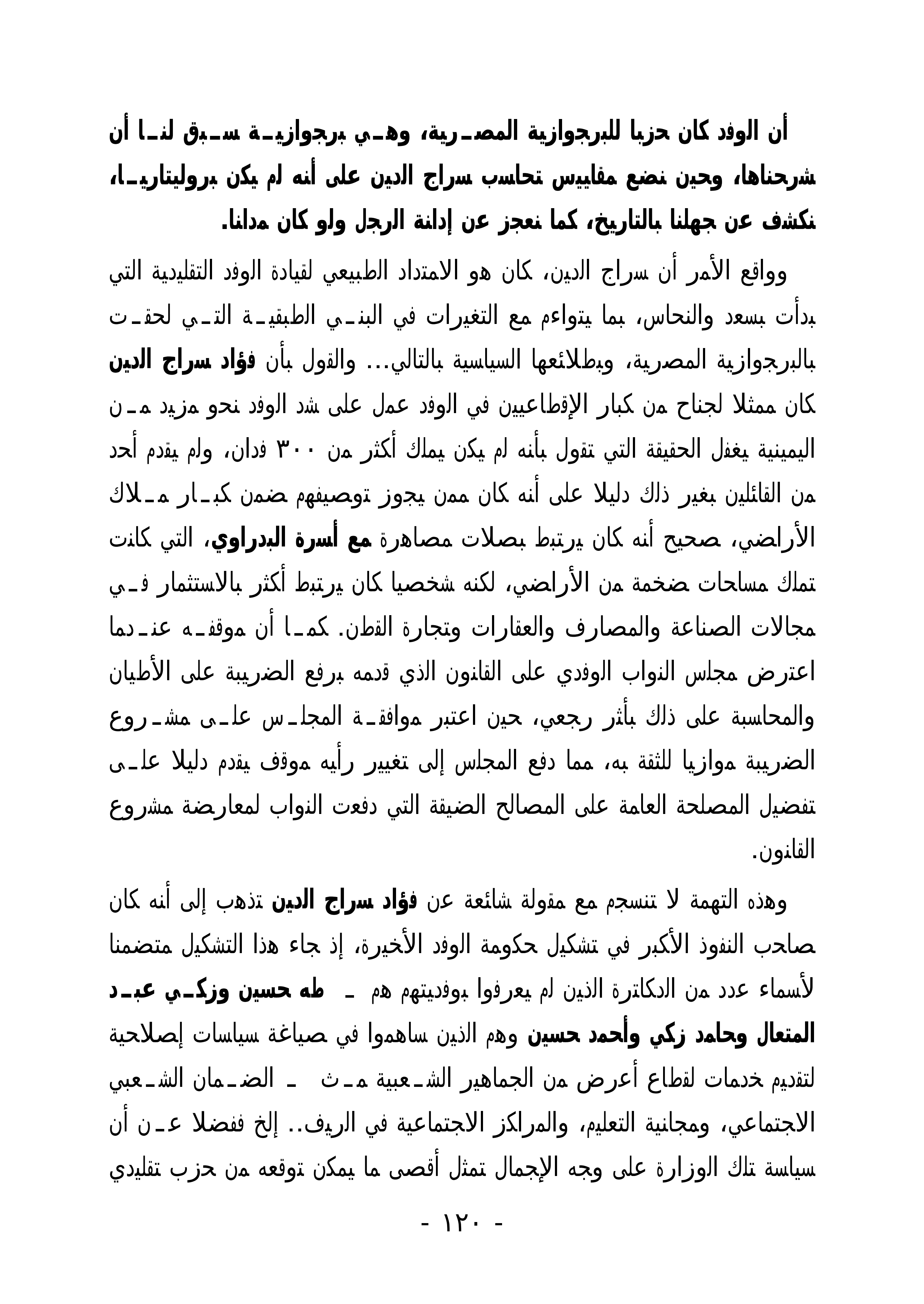
وإذا نحينا جانبا، العوامل الشخصية في الصراع السياسي، التي تخلق حـزازات وأحقاد مصدرها أسلوب المنافسة البرجوازية على النمط العربي، وهو أسلوب تميز بانحطاط ولا أخلاقية نادرة لم ينج منه حزب. حتى الأحزاب الشيوعية المصـرية، التي يفترض أن تمارس الصراع داخلها وفقا لأكثر المعـايير موضـوعية، فـإن مسئولية **فؤاد سراج الدين** عن "فساد الوفد وتحلله"، يمكن أن تتحدد بشكل أكثر دقة وأكثر إنصافا. ذلك أن اعتماد "قيم المنافسة" كحقائق يربك خيوط كل تاريخ، ويخرج به عن أي إطار علمي.

وفي هذا الصدد يبرز سؤال يستحق الوقوف عنده:

*** هل كان تصدر سراج الدين لقيادة الوفد – في العامين الأخيرين – عرضـا من أعراض تحلل الوفد؟ أم سببا من أسبابه؟!**

عند النظرة الموضوعية، فإن **واقع الحال يجيب بالنفي علـى كـلا الاحتمـالين** وذلك في ضوء عدة اختيارات مضادة لم يكن لها بديل، فقد كان ضروريا أن يجدد الوفد شباب قيادته، ومعظم الذين قاموا بأدوار هامة في عهد وزارته الأخيرة كانوا من قيادات الوفد الأكثر شبابا ومنهم عبد الفتاح حسن ومحمد صلاح الدين وإبراهيم فرج. والتعلل بمسألة "سابقة الجهاد" و"سابقة البلاء" ينطلق من تصور وهـي بـأن "الوفد" قد عاش حياته يدبر الثورات، وهو أمر غير حقيقي، فمنذ ارتضـى الوفـد صيغة النضال الديمقراطي السلمي وانتقل إلى مرحلة "الشرعية"، وهو يقيس الأمور بمقياس مختلف.

ولا يجوز لنا هنا أن نضع له مقاييس من عندنا، إذ لو فعلنا ذلك لكان الاخـتلال فينا لا فيه.



أن الوفد كان حزبا للبرجوازية المصـرية، وهـي برجوازيـة سـبق لنـا أن شرحناها، وحين نضع مقاييس تحاسب سراج الدين على أنه لم يكن بروليتاريـا، نكشف عن جهلنا بالتاريخ، كما نعجز عن إدانة الرجل ولو كان مدانا.

وواقع الأمر أن سراج الدين، كان هو الامتداد الطبيعي لقيادة الوفد التقليدية التي بدأت بسعد والنحاس، بما يتواءم مع التغيرات في البنـي الطبقيـة التـي لحقـت بالبرجوازية المصرية، وبطلائعها السياسية بالتالي... والقول بأن **فؤاد سراج الدين** كان ممثلا لجناح من كبار الإقطاعيين في الوفد عمل على شد الوفد نحو مزيد مـن اليمينية يغفل الحقيقة التي تقول بأنه لم يكن يملك أكثر من ٣٠٠ فدان، ولم يقدم أحد من القائلين بغير ذلك دليلا على أنه كان ممن يجوز توصيفهم ضمن كبـار مـلاك الأراضي، صحيح أنه كان يرتبط بصلات مصاهرة **مع أسرة البدراوي**، التي كانت تملك مساحات ضخمة من الأراضي، لكنه شخصيا كان يرتبط أكثر بالاستثمار فـي مجالات الصناعة والمصارف والعقارات وتجارة القطن. كمـا أن موقفـه عنـدما اعترض مجلس النواب الوفدي على القانون الذي قدمه برفع الضريبة على الأطيان والمحاسبة على ذلك بأثر رجعي، حين اعتبر موافقـة المجلـس علـى مشـروع الضريبة موازيا للثقة به، مما دفع المجلس إلى تغيير رأيه موقف يقدم دليلا علـى تفضيل المصلحة العامة على المصالح الضيقة التي دفعت النواب لمعارضة مشروع القانون.

وهذه التهمة لا تنسجم مع مقولة شائعة عن **فؤاد سراج الدين** تذهب إلى أنه كان صاحب النفوذ الأكبر في تشكيل حكومة الوفد الأخيرة، إذ جاء هذا التشكيل متضمنا لأسماء عدد من الدكاترة الذين لم يعرفوا بوفديتهم هم - **طه حسين وزكـي عبـد المتعال وحامد زكي وأحمد حسين** وهم الذين ساهموا في صياغة سياسات إصلاحية لتقديم خدمات لقطاع أعرض من الجماهير الشـعبية مـث - الضـمان الشـعبي الاجتماعي، ومجانية التعليم، والمراكز الاجتماعية في الريف.. إلخ ففضلا عـن أن سياسة تلك الوزارة على وجه الإجمال تمثل أقصى ما يمكن توقعه من حزب تقليدي

كالوفد، سواء في معالجتها للقضية الوطنية أو في حرصها النسبي على تقديم بعض الإصلاحات الاجتماعية الجزئية. ومع أن معالجة حكومة الوفد الأخيـرة للقضـية الوطنية لم تخرج عن الإطار العام الذي مارست به البرجوازية حل تناقضـها مـع الاستعمار وهو أسلوب "المفاوضة"، إلا أنها تشددت في شروطها ربما بما لم يحدث من قبل. وقد رفض **النحاس** المحور الرئيسي الذي كان المفاوض البريطاني ينطلق منه، وهو أن هناك خطرا سوفيتيا يحيق بمصر، يتطلب وجود قاعدة بريطانيـة أو تحالف عسكري مع الغرب. وردا على ذلك قال **النحاس** إن الاحـتلال البريطـاني لمصر أمر مادي واقع، وأنه لا يستطيع أن يقنع شعبه بأن هناك خطرا من بلد على بعد عشرات الآلاف من الأميال، متجاهلا الخطر الذي يراه الناس بأعينهم [٨٣]. بل إن حكومة الوفد الأخيرة رفضت أن تكون طرفا مؤيدا للغرب في الحرب الكورية، وآثرت أن تقف على الحياد [٨٤].

واتهام **فؤاد سراج الدين** بأنه كان وراء السياسة التي التزمت بها حكومة الوفـد الأخيرة من "مهادنة" القصرو "مجاملته" يتطلب معالجة هذا الأمر من خلال نظـرة أكثر شمولية من الوقوف عند بعض من الظواهر السطحية. إن اجتزاء فقـرة مـن خطبه تتضمن نفاقا للملك أو قرارا بمنحه مرتبه لمدة سنة مقدما – وغيرهـا مـن الوقائع التفصيلية التي سترد أمثلة عديدة لها في وقائع محاكمة **سراج الدين** – هـو إغراق في جزئيات لا تنسجم ضمن خط عام. والنقطـة التـي تسـتحق التسـاؤل والتحليل:

* هل كانت هذه السياسة ضرورة أم لم تكن؟؟؟.

في تلخيص **أحمد بهاء الدين** لموقف حكومة الوفد من السراي، ومبررات هـذا الموقف من وجهة نظر الوفد ينقل عن الوفديين قولهم إنهم عمـدوا إلـى "مجاملـة الملك" هذه المرة بالذات وإرضاء طلباته وتنفيذ ما يستطاع منها، والتظاهر بمحاولة تنفيذ مالا يستطاع. مع السعي في الخفاء وفي نفس الوقت لإحباط المطلوب مثلمـا فعل في تشريعات الصحافة... إذ ثار الملك على الوزارة وأنذرها بضرورة إغلاق

الصحف التي تهاجمه فأوعزت إلى النائب الوفدي **إسطفان باسيلي** بتقديم تشريعات الصحافة.. وتظاهرت أنها متهمة بإقرارها.. وأوعزت في الوقت نفسه إلى الصحافة الوفدية والنواب الوفديين بمهاجمة التشريعات ورفض الموافقة عليها.

وفيما ينقله **أحمد بهاء الدين** عن الوفديين فإنهم يذهبون إلى "أن الوفد كـان قـد تحمل كل هذا العناء لسبب واحد: هو أنه كان ينوي إلغاء المعاهدة وكان يعلم فـي الوقت نفسه أن الملك لن يرضى عن هذه الخطوة. ولما كان لا يجرؤ علـى إقالـة الوزارة بسبب محاربتها للإنجليز، فإنه سيعمد إلى التمحك فـي أي أزمـة داخليـة لإخراج الوزارة وتفويت فرصة إلغاء المعاهدة. لذلك قرر الوفد أن يتجنب أي أزمة داخلية مهما كان الثمن ابتغاء تحقيق العمل الأكبر وهو إلغاء المعاهدة".

ذلك ما كان يقوله الوفد منذ كان في الوزارة "فقد حدث أن **النحاس** كان عائـدا من الإسكندرية إلى القاهرة في القطار، وكان معه فـي الـديوان بعـض النـواب الوفديين، فقالوا له إن الناس "أكلات وجوههم" من "انحنـاء الوفـد" وتـدخل غيـر المسئولين؛ فانفجر فيهم **النحاس** وشرح لهم السبب [٨٥].

وفي تقييمه لهذه السياسة يقول **أحمد بهاء الدين** إنه مع اعتمـاده لهـذا السـبب كمبرر مقبول لتراجع الوفد إلا أنه يعتبر "أن هذه الحقيقة ذاتها هي أبلغ دليل علـى التغيير الذي أصاب الوفد والضعف الذي نال منه. فلو كان الوفد باقيا علـى قوتـه وتطرفه القديمين لسلك لإحراج الملك وتوريطه في إلغاء المعاهدة وسـيلة أخـرى. كان حريا بالوفد أن يرتبط بالجماهير وبالرأي العام وبالطوائف ارتباطا قويـا وأن ينبه هذه الجماهير بلباقة إلى الخطر الذي يتهدد القضية من الملك. وكـان النـاس مهيئين تماما لتقبل هذه الحقيقة بل كانوا يعرفونها فعلا، وبدلا من أن يلوح في وجه القصر براية المساومة كان عليه أن يرفع في وجهه سلاح التهديد [٨٦]".

إن رأيا مثل هذا يغفل تمام الطبيعة الطبقية للوفد كحزب ويغفل أيضا الطبيعـة النوعية لموقف البرجوازية المصرية من الجماهير الشعبية، فمنذ أولـى حلقـات

الثورة الوطنية الديموقراطية ذات الأفق البرجوازية، وموقف البرجوازية المصرية من الجماهير الشعبية موقف ثابت لا يتغير. فبرغم أن مصالحها كانت تخلق تناقضا مستمرا بينها وبين الاستعمار تدفعها للاستعانة بالجماهير الشعبية، إلا أنها – بسبب ضعفها ومحدودية تناقضها مع الاستعمار – كانت تسارع عند أول فرصة للحصول على الفتات الذي يعرضه عليها الاستعمار، آنذاك تلتفت بخوف إلى الجماهير الشعبية فتعيدها إلى القفص الذي أطلقتها منه. وقد يلفت النظر هنا أن ثورة يوليو ذاتها – وهي الظاهرة التي انتمى إليها الأستاذ أحمد بهاء الدين أيديولوجيا وسياسيا – حين استأنفت المفاوضة مع الإنجليز، لم تقبل بأسلوب العمل الفدائي الجماهيري كوسيلة للضغط على المفاوض البريطاني، بل مارست هذا الضغط من خلال إدارة نشأتها ضمن جهاز المخابرات العامة سمتها إدارة بريطانيا، وظل هدف العمل المناوئ للمحتل البريطاني محدودا في "مساومته" للحصول على أقصى تنازلات ممكنة. وحين بدا أن الوضع الداخلي ينذر بخطر تحرك شعبي جماهيري للمطالبة بالحقوق الديموقراطية، سارع عبد الناصر بقبول مبدأ الدفاع المشترك عندما قبل النص في المعاهدة على السماح بعودة قوات الاحتلال إلى قاعدة السويس عند تعرض إحدى الدول الموقعة على ميثاق الضمان الجماعي العربي أو تركيا لعدوان خارجي (٨٧).

وحقيقة الأمر أن سياسة مهادنة الملك كثمن لإلغاء المعاهدة – مع إطلاق الحريات الديموقراطية بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر – كانت أقصى ما يمكن أن يطالب به الوفد كحزب برجوازي تقليدي.

وإذا كان **فؤاد سراج الدين** هو المسئول عن رسم مثل هذه السياسة فإنه لا يكون معبرا عن ضغط يميني، بل يعبر عن آخر صيحة يمكن أن تصدر عن حزب في مثل ظروف الوفد وتركيبه.

ومن الثابت أن **فؤاد سراج الدين** لم يكن محبوبا أو مرضيا عنه من الملك فاروق أو من رجال السراي، ويذكر **عبد الفتاح حسن** أنه حين قابل الملك فاروق ليحلف اليمين عند تعيينه وزيرا قال له الملك "صاحبك **فؤاد سراج الدين** أنا مش مبسوط منه، ومش مطمئن له [٨٨]" وهو ما شهد به عدد من رجال السراي الذين أكدوا أن الملك لم يكن يثق ب**فؤاد سراج الدين** أو يطمئن له أو يعتبره من رجاله. وقد ضرب **فؤاد سراج الدين** في خطبته الأخيرة أمثلة على الاحتكاكات التي حدثت بينه وبين الملك، منها أنه رفض تعيين القائمقام إسماعيل شيرين، زوج الأميرة فوزية شقيقة الملك، محافظا للقاهرة، حتى أنه ترك منصب المحافظ شاغرا حتى يتجنب الإحراج، كما رفض تعيين كريم ثابت وزيرا بطلب مباشر من القصر، فضلا عن أمثلة أخرى كثيرة [٨٩].

وما يغفله كثيرون من الباحثين، أن اتهام حكومة الوفد الأخيرة بالانحناء الذليل للملك، تهمة قد صدرت أصلا عن عملاء السراي الذين هاجموا الوفد دائما بسبب تعنته مع الملك، فواقعة طلب **النحاس** تقبيل يد الملك في أول لقاء بينهما – بعد الفوز الذي حققه الوفد بحصوله على الأغلبية في انتخابات ٣ يناير ١٩٥٠ – واقعة تنسب لحسين سري – رئيس الديوان الملكي آنذاك – الذي كان شاهدها الوحيد. وهو رجل احترف بعد الثورة التشهير بالوفد لحساب الضباط كثمن لإعفائه من المحاكمة على جرائم عديدة ارتكبها وثبتت بأدلة قاطعة، على رأسها أنه كان عميلا للاستعمار البريطاني، بل كان صاحب فكرة إجبار الملك على استدعاء **مصطفى النحاس** – في ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢ – لرئاسة الحكومة بالقوة المسلحة.

ولعبت دار "أخبار اليوم" الدور الأساسي في التشهير بالوفد قبل الثورة وبعدها، وهو نفس الدور الذي لعبته "روزاليوسف" في عامي ١٩٥٠ و١٩٥١، فإذا نحينا جانبا أن هذا التشهير قد سمحت به حكومة الوفد نفسها – بل إن **فؤاد سراج الدين** نفسه قد تعرض لهجوم شخصي ضار طوال عهد الوزارة الأخيرة – ولاحظنا أن "روز اليوسف" منذ خروجها على الوفد عام ١٩٣٧ كانت قد تحولت بالفعل إلى

"مجلة ملكية"، وأنها في الفترة بين ١٩٣٨ – ١٩٥٠ – كانت تعمل في خدمة تحالف أحزاب الأقليات وفريق القصر، بالإضافة لدار "أخبار اليوم" التي أسست في عـام ١٩٤٤ لكي تكون لسان حال حزب ٤ فبراير – وهو حزب غير معلن أسسه **أحمد حسنين باشا** كحزب للقصر مهمته الوحيدة تحطيم الوفد وتلويث سمعته – وقد ظلت تحارب الوفد لحساب السراي، ثم انقلبت فجأة تهاجم الاثنين في العامين الآخـريين، وهذا أمر لا بد أن يدفع لريبة أي مؤرخ محايد أو محلل منصف.

وحقيقة الأمر أن "**دار أخبار اليوم" التي كانت تخدم منذ البداية طموح السياسة الأمريكية للحلول محل محل دول الاستعمار التقليدية في المنطقة العربية عمومـا ومصر خصوصا، كانت قد فقدت الأمل في إمكان الاعتماد على الملك فاروق للقيام بدور البديل الجماهيري للوفد، ومن هنا ظهرت نغمة النقد للملك في صحفها مـع استمرار عدواتها التقليدية للوفد، وبدأت تبشر بأوضاع جديدة تتواءم مـع بحـث الولايات المتحدة الأمريكية عمن يلعب دورا لحسابها في مصر.**

وتكشف وقائع محاكمة سراج الدين عن خطأ كثير المقولات التي كانت شـائعة حول العلاقة بين الوفد وبين القصر، بل وتزيح الستار عن مواقف بطولـة وهميـة نسبها البعض لأنفسهم على حساب الوفد ومنهم ـ د. محمد زكي عبد المتعـال – وقد أدانت محكمة الثورة في حكمها – الذي قدمته صحف "أخبار اليوم" كبطل، ثـم ثبت بعد ذلك عمالته للسراي، فضلا عن صلاته الوثيقة بالدوائر الأمريكيـة، كمـا افتضح موقف النائب العام الأسبق ـ محمد عزمي من تحقيقات قضـية الأسـلحة الفاسدة التي ذهب بعض المؤرخين (٩٠) إلى اتهام الوفد بأنه المسئول عن طرده من منصبه تلبية لرغبة السراي واعتبروه بطلا، ثم ثبت فيما بعد أنه هو الذي تواطأ – على غير رغبة الحكومة الوفدية – لإفساد قضية الأسلحة الفاسدة لحساب السـراي طمعا في مرتب مجز.

إن محك التقييم الرئيسي لسياسة مهادنة القصر – كثمن مـدفوع سـلفا لإلغـاء المعاهدة وبصرف النظر عما إذا كان **فؤاد سراج الدين** هو المسئول عنهـا أم لـم

يكن – هو طبيعة الوفد كحزب برجوازي تقليدي ودور القوى المناهضة له، وقيمة الهدف الذي يدفع له هذا الثمن، والسياسة الوقائية التي اتبعها لكي تقلل من فداحـة الثمن المدفوع. وفي رأينا أن سياسة مهادنة الملك لم تكن ذات آثار سلبية، إذا مـا نظرت إلى وجهها الآخر وهو إطلاق الحريات العامة إلى ذرى غير مسبوقة فـي تاريخ البرجوازية المصرية.

ولقد كان من الممكن تكون هذه السياسة ذات آثار سلبية لو اقترنت بإهدار لهـذه الحريات أو لو كان الهدف منها – وهو إلغاء المعاهدة – لم يتحقق.

إن واقع الأمر أمامنا يقول إن الملك قد تعرض في خـلال حكـم وزارة الوفـد الأخيرة لما لم تتعرض له السراي طوال عمرها، اللهم إلا إبان انقسام مصر إلـى بلادين أيام الثورة العربية. فخلال حكم وزارة الوفد الأخيرة هتفت الجمـاهير فـي الشارع بسقوط الملك والملكية، وفيما يذكر "وأيـن" فـإن "عشـرات الآلاف مـن المصريين وجهوا الشتائم إلى ملكهم، وكانت الضربة قاصمة عندما رددوا".

ناريمان.. ناريمان.. ابنك عنده سنان.

ملمحين بذلك إلى الإشاعة التي ترددت في ذاك الوقت بأن الملك فاروق قد أصر على أن تحمل الملكة ناريمان منه صبيا قبل أن يتزوجا شرعا (٩١)".

وعقب تعيين حافظ عفيفي رئيسا للديوان الملكي هتف الطـلاب فـي الشـوارع "يسقط عفيفي وحافظ عفيفي" وهو تلميح ذكي لاعتراضهم على قرار التعيين الـذي أصدره الملك دون مشورة الوزارة، ومع أن مثل هذه الهتافات لم تكن تعبـر عـن الدرجة المطلوبة من الوعي، فإن الصحف الأكثر راديكالية مثل "الملايين"، "واللواء الجديد" "والاشتراكية" وغيرها كانت تنهال على أسس النظام بمعاول هدم لولاها لما استطاع تسعون ضابطا – هم كل عدد تنظيم الضباط الأحرار – أن يهدموا النظام.

إن يمينية فؤاد سراج الدين، تعبير صحيح، إذ قارناه، بتيار "الطليعة الوفديـة" الصاعد، والذي كان تعبيرا عن ضيق ما تبقى من شرائح البرجوازيـة المصـرية

الصغيرة بين صفوف الوفد بسياساته التي كانت في خدمة الشرائح الأصلية التـي كونته، والتي كان معظمها قد خرج قبل ذلك مشكلا الإخوان المسـلمين ومصـر الفتاة والفصائل المتعددة من الحركة الشيوعية المصرية، ولكنه يصبح خطأ بالغًا إذا اعتبرنا أن محك ذلك هو وجود تيار وفدي أصيل يتوسط الاثنـين كـان فـؤاد سراج الدين على يمينه، وكانت "الطليعة الوفدية" على يساره.

وتبقى النقطة الأخرى الأساسية وهي:

*** هل كان بمقدور الوفد أن يقود ثورة جديدة كتلك التي قادها في عام ١٩١٩؟**

بصرف النظر عن زعم الوفديين، فإن الحقائق التاريخية صريحة في أن مطامح الطلائع البرجوازية التي أرسلت ممثليها الثلاثة في ١٨ نوفمبر ١٩١٨ لمقابلة السير "ريجنالد وينجت" – المندوب السامي البريطاني آنذاك – تطلب السماح لها بالسـفر إلى مؤتمر الصلح لعرض قضية مصر عليه، لم تكن تطمح في أكثر من **حكم ذاتي محدود**.

بل إنه حتى عندما نفي زعماء الوفد الثلاثة في ٩ مارس ١٩١٩ – فإن البـاقيين من الزعماء لم يكونوا راغبين في إحداث "**فرقعة**" حتى أن **عبد العزيز فهمي** باشـا قال لطلاب مدرسة الحقوق حين ذهبوا يستشيرونه في التظاهر:

- دعونا نعمل في هدوء وانصرفوا إلى دراسـتكم ولا تزيـدوا الخـرق علـى الراتق.

ولولا أن الطلاب لم ينتظروا وفدهم الذي ذهب لاستشارة زعماء الوفد، فخرجوا متظاهرين بادئين بذلك كل عنف ثورة ١٩١٩، **لما طاف بخاد طلائع البرجوازيـة السياسيين أن يقوموا بثورة أو أن يدعو لقيامها.**

وفي ضوء ذلك فإن الوفد لم يكن مؤهلا أو مطالبا بأن يقود ثورة جديدة ضـد الملكية، أو أن ينتمي للجماهير الشعبية التي إذا لم تكن قد تحركت، فتلك مسئولية

طلائعها السياسية التي كانت عاجزة عجزا ذاتيا بحكم ظروف ليس هنا مكان الحديث فيها.

وفي التقييم الحقيقي لسياسة حكومة الوفد الأخيرة نستطيع أن نقول إن هذه السياسة قد عبرت عن آخر صيحات العداء للاستعمار وآخر صيحات الديموقراطية الليبرالية التي يستطيعها حزب برجوازي تقليدي كالوفد، وهي صيحة كانت ضد مطامح شرائح البرجوازية الصناعية التي كانت صاعدة آنذاك. فإذا كنا منصفين حقيقة لوجب أن نقدر للوفد أنه اختار أن يموت موته شريفه، وأن يخرج من التاريخ كما دخله، وفِيا للوطنية كما يستطيعها، ولليبرالية كما تسمح بها بنيته الطبقية، وا لا يكاف طبقة – أو فردا – فوق ما يطيق أو ما يريد (!!) ومن الإنصاف للتاريخ – ولفؤاد سراج الدين – أن نقول إنه كان – كما تعود أنصاره أن يهتفوا "سراج الوفد"، وأن ما أطفأ هذا السراج كان هو الزمن نفسه، ذلك أنه كان آخر محاولة لكي تضيء شرائح البرجوازية القديمة، وكان لابد له أن يطرد خارج الحلبة، لكي يتقدم عسكر البرجوازية فيضيئوا شعلتها..

ولم تكن محكمة الثورة هي الخطوة الأخيرة لتصفية جماهيرية حزب الوفد. ولم تكن كافية لطرده خارج الحلبة لكي يتقدم عسكر البرجوازية فيصيغوا مصر الجديدة، إذ لم يكن سهلا أن يغادر الوفد الحلبة وهو صاحب رصيد من النضال يصل إلى ربع قرن، في حين أن البدائل المطروحة – والمتمثلة في الضباط الأحرار – لم تكن قد طرحت شيئا يستحق المراهنة عليه. وحين استطاعت ملامح السياسة الناصرية المعادية للإمبريالية أن تطرح نفسها، موازية للإصلاحات الراديكالية، غابت ليبرالية الوفد تحت السطح، ولم تجد من يبكي عليها – بل ويحمل مشعلها سوى الشيوعيين المصريين الذين كانوا مع تأييدهم للسياسة الناصرية في خطوطها العامة يرون أن سبل التقدم تسد بمقدار الحيلولة بين الجماهير الشعبية وبين حقها المشروع في إنشاء منظماتها المستقلة نقابيا وسياسيا وأيديولوجيا، وهو موقف ظلوا يتمسكون به حتى أرغموا بالقهر والتعذيب، وبتطبيق قاعدة ذهب المعز

وسيفه، وبالتشوش الفكري والتهرؤ التنظيمي، على التخلي عن قضية الديموقراطية، ودفعوا ثمن ذلك وجودهم نفسه، وفضلا عن أنهم تخلوا عن قضيتهم الأساسية، فإنهم بما فعلوا قد تواطأوا – مع الناصريين أنفسهم – على نسف كل إنجازات تلك الحلقة من حلقات الثورة البرجوازية، نسفا تبدو ملامحه اليوم ظاهرة للعيان بلا حاجة إلى دليل.

والغريب أن الوفد كان قد أدرك متأخرا القيمة الحقيقية لدور الشـيوعيين كقـوة ديموقراطية، وهو ما تمثل في قبوله تأسيس جبهة معهـم بـدأت علـى المسـتوى الطلابي في بداية الثورة، وشارك فيها الطلاب المنتمون للوفد وللحزب الاشـتراكي مع الطلاب الشيوعيين، وكان برنامجها يتلخص في تأييده حركـة الجـيش ضـد الإقطاع والرجعية، واستمرار النضال ضد الاستعمار، والتحرر الـوطني، وإلغـاء الإجراءات الاستثنائية والأحكام العرفية وحرية الصحافة، إلى جانب مطالب متعلقة بحصانة الجامعة وحرية الحركة الطلابية، واستطاعت هذه الجبهة أن تسيطر علـى اتحادات طلاب جامعات مصر الثلاث.

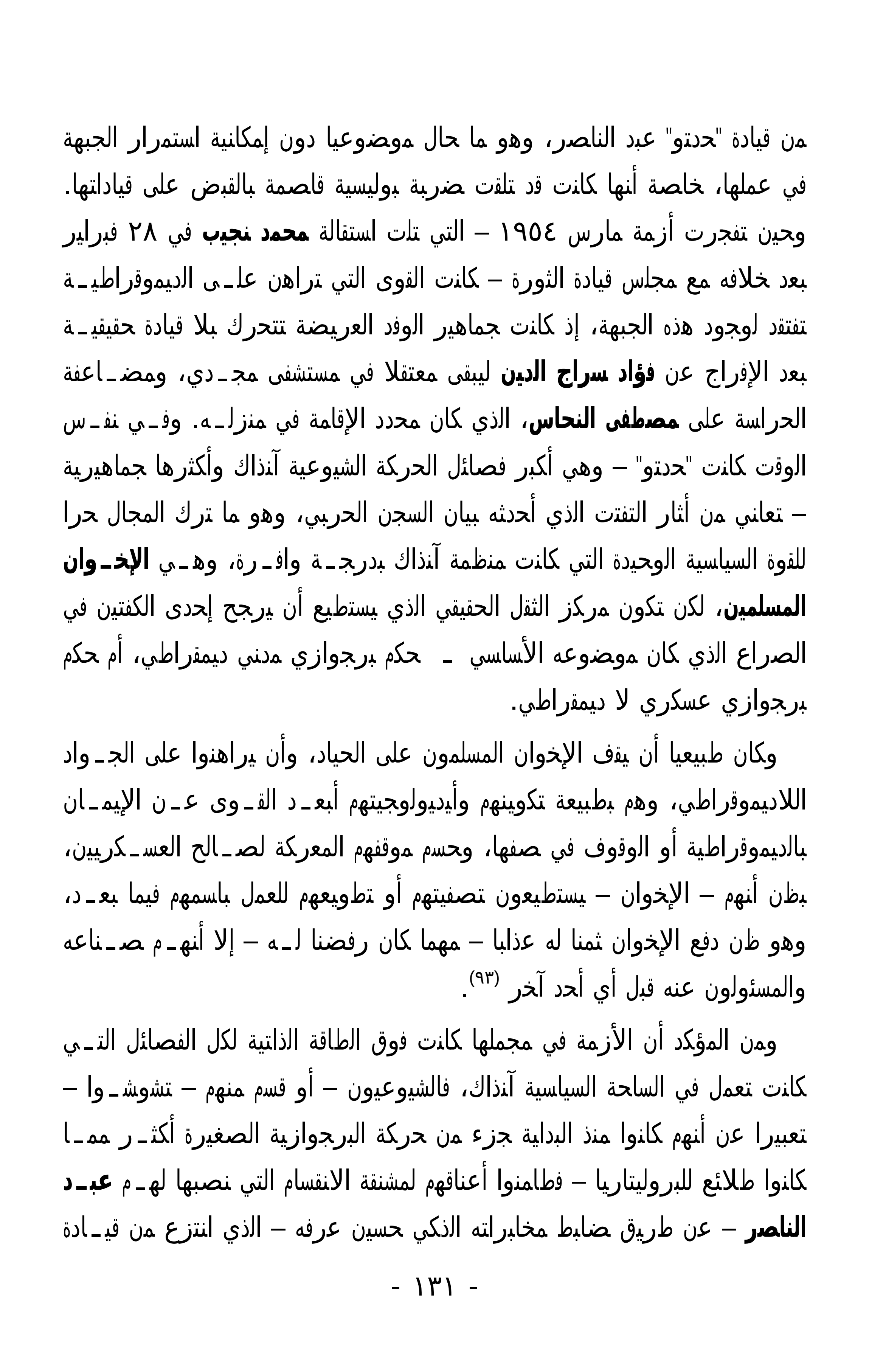
وقبل **مصطفى النحاس** – عقب إلغاء الأحزاب والدستور – أن يدخل الوفد فـي جبهة وطنية ديموقراطية مع أحد فصائل الحركة الشيوعية "حدتو". وعـين النائـب الوفدي **حنفي الشريف** ممثلا له في قيادة هذه الجبهة التي ضمت جناحا من الحزب الاشتراكي، كما أن **الإخوان المسلمين** قبلوا التنسيق معها، مع رفضهم لعضويتها.

وفي الاجتماع الأول للجهبة اتفق مندوب "حدتو" – **أحمد الرفاعي** – ومنـدوب الوفد – **حنفي الشريف** – على إصدار بيان يعلن تأسيسها تحت شعار – استئناف النضال المسلح ضد الاحتلال البريطاني. مع الاتفاق على نقـاط جبهويـة هـي – عودة الجيش إلى ثكناته – عـودة الحيـاة النيابيـة – تـأمين حريـات الشـعب الديموقراطية، وفي مقدمتها حرية حمل السلاح ضد العدو – تأمين حقوق التنظـيم النقابي والسياسي للطبقات الشعبية – تأمين حقوق العمال الزراعيين فـي تكـوين

نقاباتهم والفلاحين في تكوين اتحاداتهم – بناء علاقات مصر الدولية علـى أسـاس مواقف الدول من الاحتلال البريطاني.

وطبقا للشهادات التي أدلى بها أطراف هذه الجبهة **للدكتور عبد العظيم رمضـان** [٩٢] فإنه في الفترة من تاريخ إنشاء الجبهة بين "حدتو" والوفد، وحتى نـوفمبر (ت ٢) ١٩٥٣ تاريخ القبض على أعضائها، استطاعت أن تقود حركة معارضة سـرية نشطة ضد نظام الحكم الديكتاتورية الذي أقامته حركـة الجـيش. فحـين أُعلِنـت الجمهورية في ١٨ يناير (ك ٢) ١٩٥٣ أصدرت الجبهة منشورا تحت عنوان "**نريد جمهورية ولكن ديموقراطية**" هاجمت فيـه المضـمون الـديكتاتوري للجمهوريـة الجديدة، كما أصدرت كتيبا من ٣٥ صفحة يوم ٧ سبتمبر، بمناسبة مرور عام على إعدام العامل **مصطفى خميس**، كما هاجمت إعلان تشكيل محكمة الثورة في بيـان طويل، بل وهاجمت موقف الضباط من المفاوضات مع بريطانيا، وخاصة موافقتهم على بقاء عشرة آلاف خبير بريطاني في قاعدة قناة السويس بعد الانسحاب منهـا. ووصل حماس الوفديين للتعاون مع الشيوعيين إلى الحد الذي أصر فيـه **محمـود سليمان غنام** – السكرتير العام المساعد لحزب الوفد قبل حله – على الاشتراك في الدفاع عن عدد من الشيوعيين الذين قدموا للمحاكمة أمام مجلس عسكري عالٍ فـي شهر يوليو ١٩٥٣. وحين اعتقل غنام طلب إلى المتهمين الذين كان يدافع عـنهم، الإصرار على استدعائه من السجن ليواصل الدفاع، وهو ما دفع الضباط إلى تقديمه لمحكمة الثورة بتهمة الاشتراك في نشاط جماعة سرية ذات مبادئ هدامـه. وبعـد القبض على قيادة الجبهة نجح **عبد الناصر** في إحداث إنشقاق داخل "حـدتو" فأيـده عدد من قياداتها – الذي كانوا معتقلين بالسجن الحربي ببيان شهير – بينمـا ظـل الباقي مصرا على موقفه.

والواقع أن **لعبة الانقسامات وتفتيت القوى**، كانت أنجح وأذكى تكتيكـات عبـد الناصر السياسية. ويمكن القول إن أبرع ضرباته في هذا الصدد، كانت نجاحه فـي الحصول على البيان المعروف باسم "**بيان السجن الحربي**" الذي أيد بمقتضاه فريق



من قيادة "حدتو" عبد الناصر، وهو ما حال موضوعيا دون إمكانية استمرار الجبهة في عملها، خاصة أنها كانت قد تلقت ضربة بوليسية قاصمة بالقبض على قياداتها. وحين تفجرت أزمة مارس ١٩٥٤ – التي تلت استقالة **محمد نجيب** في ٢٨ فبراير بعد خلافه مع مجلس قيادة الثورة – كانت القوى التي تراهن على الديموقراطية تفتقد لوجود هذه الجبهة، إذ كانت جماهير الوفد العريضة تتحرك بلا قيادة حقيقية بعد الإفراج عن **فؤاد سراج الدين** ليبقى معتقلا في مستشفى مجدي، ومضاعفة الحراسة على **مصطفى النحاس**، الذي كان محدد الإقامة في منزله. وفي نفس الوقت كانت "حدتو" – وهي أكبر فصائل الحركة الشيوعية آنذاك وأكثرها جماهيرية – تعاني من أثار التفتت الذي أحدثه بيان السجن الحربي، وهو ما ترك المجال حرا للقوة السياسية الوحيدة التي كانت منظمة آنذاك بدرجة وافرة، وهي **الإخوان المسلمين**، لكن تكون مركز الثقل الحقيقي الذي يستطيع أن يرجح إحدى الكفتين في الصراع الذي كان موضوعه الأساسي – حكم برجوازي مدني ديمقراطي، أم حكم برجوازي عسكري لا ديمقراطي.

وكان طبيعيا أن يقف الإخوان المسلمون على الحياد، وأن يراهنوا على الجواد اللاديموقراطي، وهم بطبيعة تكوينهم وأيديولوجيتهم أبعد القوى عن الإيمان بالديموقراطية أو الوقوف في صفها، وحسم موقفهم المعركة لصالح العسكريين، بظن أنهم – الإخوان – يستطيعون تصفيتهم أو تطويعهم للعمل باسمهم فيما بعد، وهو ظن دفع الإخوان ثمنا له عذابا – مهما كان رفضنا له – إلا أنهم صناعه والمسئولون عنه قبل أي أحد آخر [٩٣].

ومن المؤكد أن الأزمة في مجملها كانت فوق الطاقة الذاتية لكل الفصائل التي كانت تعمل في الساحة السياسية آنذاك، فالشيوعيون – أو قسم منهم – تشوشوا – تعبيرا عن أنهم كانوا منذ البداية جزء من حركة البرجوازية الصغيرة أكثر مما كانوا طلائع للبروليتاريا – فطامنوا أعناقهم لمشنقة الانقسام التي نصبها لهم **عبد الناصر** – عن طريق ضابط مخابراته الذكي حسين عرفه – الذي انتزع من قيادة

"حدتو" بيان السجن الحربي. وحتى الوفديين أنفسـهم، كـانوا أقـل صـلابة مـن الاستمرار في معركة الديموقراطية، وليس أدل على ذلك من أن عددا من أقطـاب الوفد كانوا قد قبلوا في مرحلة سابقة، الانضمام إلى هيئة التحريـر – أول تنظـيم سياسي أقامه الضباط – ثم عدلوا فيما بعد عن هذا الموقف ثم عادوا فقبلـوا إبـان أزمة مارس اقتراحا حمله أحمد الألفي عطيه إلى **إبراهيم الطحاوي**، بـأن ينضـم مجلس قيادة الثورة إلى الوفد، فيكون عبد الناصر سكرتيرا عاما لـه، **ومصـطفى النحاس** رئيسا، وهو اقتراح يعبر عن عجز الوفد، وشعوره بنفاد طاقته، لكن **عبـد الناصر** الذي كان يعرف جيدا ما يريد، رفض الاقتراح قائلا إن هذا يعتبر تخليا عن مبادئ الثورة التي قامت ضد هؤلاء، وبصورة أكثر تحديدا وأبلغ دلالة، قال عبـد الناصر في حوار لاحق:

- لماذا تريدون عودة الحياة النيابية.. ألكي يعود حكم زينب الوكيل؟!

* * *

وعودة حزب الوفد للنشاط السياسي، بعد ربع قـرن مـن التعتـيم الإعلامـي والتشويه التاريخي، وبعد أن أعيد حرث التربة المصرية فاقتلعت جـذوره منهـا اقتلاعا، ظن البعض ألا نبت لها بعده، أمر طبيعي، ذلك أن عبـد الناصـر، كـان ظاهرة غير طبيعية، اعترضت مسار حياة البرجوازيـة المصـرية، لكـي يتقـدم بطريرك واحد لطبقة كانت على وشك الاختناق موتا وعجزا، فجدد البطريـرك ذو الرداء العسكري شبابها، وقدم لها – بذكائه وصلابته وقوته – دفعة لكي تعـيش عمرا أطول، ومنذ تلقى ضربة ١٩٦٧ الموجعة – من داخـل مؤسسـاته لا مـن خارجها – كانت الأرض المصرية تحرث من جديد، وكان يتراجـع خطـوة بعـد خطوة، وما حدث في ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠، هو أن الرجل قد دفن فقط ذلك أنه كان قد مات – موتا حقيقيا لا مجازيا – في غروب الخامس من حزيران...

وحين يصرخ سراج الدين اليوم:

- لقد آن الأوان لكي يغادر "الإنشكارية" المسرح، ليعود الحكم للمدنيين.

فهو لا يقول إلا حقا، وهو يطبق قوانين اللعبة البرجوازية التقليدية - لعبة الطرح خارج الحلبة.

لكن ما نسبه، وما ينساه الإنشكارية، أنهم لم يعودوا وحدهم فرسان الحلبة [٩٤].

صلاح عيسى

القاهرة – ٦ فبراير (شباط ١٩٧٨) [*]

(*) أعد هذا الكتاب للطبع قبل التطورات الأخيرة التي إنتت بإعلان "حزب الوفد الجديد" حل نفسه على أثر الإجراءات التي أعلنها الرئيس السادات في خطابه أمام مجلس الشعب في ١٤ مايو ١٩٧٨.

هوامش الدراسة:

(١) قال محمد الوكيل هذه الكلمة للأستاذ مصطفى بهجت بدوي الذي رواها لي في عام ١٩٧٣.

(٢) **فؤاد سراج الدين** ـ "لماذا الحزب الجديد"؟ ـ دار الشـروق – سـبتمبر ١٩٧٧ – ص٢١١.

راجع ردا كاملا على هذه الخطبة من وجهة نظر ناصرية متشددة في كتاب محمد عوده ـ الباشا والثورة – روز اليوسف ١٩٧٧.

(٣) كانت إحدى شركات المقاولات قد بنت فيلات فخمة لأعضاء مجلس قيادة الثورة وباعتها لهم بأجور رمزية على آماد طويلة.

(٤) الإشارة الأولى لكلمة قالها النائب الوفدي عباس محمود العقاد في مجلـس النواب عام ١٩٣٠ قاصدا بها الملك فؤاد – والإشارة الثانية لنائب رقـص في مجلس الأمة المصري يوم ١١ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ فرحا بـإعلان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عدوله عن نتيجة عن الحكم.

(٥) **فؤاد سراج الدين** – المصدر السابق – ص٢٠، ٢١.

(٦) سبق أن ألححنا كثيرا على الفكرة الواردة هنا في العديد من مقالاتنا، راجع مقدمة كتابنا "الثورة العربية" – المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٢ – ودراستنا "الإخوان المسلمون" مأسـاة الماضـي ومشـكلة المسـتقبل، المنشورة في ترجمة كتاب الإخوان المسلمون لريتشارد ميتشل – مكتبـة مدبولي – ١٩٧٧. ومقالنا ـ تأملات تاريخية في المسألة البرجوازيـة – الصراع بين **مصطفى كامل** وأحمد **عرابي** المنشور فـي "آفـاق عربيـة" البغدادية – ١٩٧٧.

(٧) راجع صلاح عيسى – الثورة العربية – المؤسسـة العربيـة للدراسـات والنشر – بيروت ١٩٧٢.

(٨) **أحمد حمروش** – قصة ثورة يوليو – الجزء الأول – المؤسسـة العربيـة للدراسات والنشر – بيروت ١٩٧٤ – ص٢١٤.

(٩) **أحمد حمروش** – المصدر السابق – ص١٨٥ ويلاحظ أن العلاقات كانت وثيقة بين أصدقاء السياسة الأمريكية في مصر، فقد أفردت أخبـار اليـوم صفحاتها للدكتورين **أحمد حسين** وزكي عبد المتعال. راجع في هذا الصدد كتاب موسى صبري ـ قصة ملك و٤ وزارات – كتاب اليوم – العـدد ٧١ – أكتوبر ١٩٧٣ – دار أخبار اليوم – القاهرة.

(١٠) **أحمد حمروش** المصدر السابق – ص١٨٤.

(١١) محمد نجيب – كلمتي للتاريخ – دار الكتاب النموذجي – القاهرة ١٩٧٥ ص١٦٥.

(١٢) د. عبد العظيم رمضان – عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ – مؤسسـة روز اليوسف ١٩٧٦ – ص٥٢، ٥٣.

(١٣) **أحمد حمروش** – المصدر السابق – ص١٩٠.

(١٤) مايلز كوبلاند – لعبة الأمم – ترجمة مروان خير – أنترناشنال سنتر – بيروت – ص١٩٣.

(١٥) يقول **محمد نجيب** في مذكراته، أنه حين ذهب يودع الملك فاروق بعـد خلعه في ٢٦ يوليو ١٩٥٢ قال له ـ لقد كنت الضابط الوحيـد الـذي استقال من الجيش في يوم اعتدى الإنجليز على كرامة العـرش فـي ٤ فبراير ١٩٤٢. (كلمتي للتاريخ ص٥٥).

(١٦) **أحمد حمروش** – المصدر السابق – ص١٠٠ – ١٠١.

(١٧) أنور السادات ـ أسرار الثورة المصرية – العدد ٧٦ من سلسلة كتـاب الهلال – القاهرة – ١٩٥٧ ص٦٥.

(١٨) في كتابه "فلسفة الثورة" اعتبر جمال عبد الناصر أن حـادث ٤ فبرايـر كان نقطة تحول في فكرة السياسي وحركته العلميـة. وفـي الخطـاب الشهير الذي كتبه لصديقه حسن النجار في أعقاب الحادث والمنشور في نفس الكتاب تفكير في استخدام القوة لقلب النظام القديم.

(١٩) **أحمد حمروش** – المصدر السابق – ص١٠١.

(٢٠) برقية لامبسون رقم ٤٤٩.

(٢١) شهادة **مصطفى النحاس** في قضية الاغتيالات السياسية. أنظر ـ لطفي رضوان – المحاكمة في قضية الاغتيالات السياسية – انظـر أيضـا ـ برقية لامبسون رقم ٤٦٦.

(٢٢) برقية ـ لامبسون رقم ٤٤٦.

(٢٣) د. محمد حسين هيكل باشا ـ مذكرات في السياسة المصرية – جـ٢ – مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٣ – ص٢٣٢.

(٢٤) شهادة **النحاس** في قضية الاغتيالات، ومذكرات الدكتور هيكل – جـ ـ ٢ – ص٣٢٦.

(٢٥) محمد التابعي – أسرار الساسة والسياسة – الطبعة الأولـى – القـاهرة ص٢٠٨.

(٢٦) محم إبراهيم أبو رواع – أعمال أحمد ماهر باشا – م١ – ص٢٨٤.

(٢٧) د. هيكل – مذكراته – جـ٢ – ص٢٣٨.

(٢٨) المصدر السابق – ص٢٤٣. هذا ويلاحظ أن **النحاس** كان في قنـا ولـم يكن في الأقصر ولكنه سافر إلى الأخيرة ليأخذ منها القطار.

(٢٩) جلال الدين الحمامصي – معركة نزاهة الحكم –ط١ – القاهرة ١٩٦١، ص١٤.

(٣٠) المصدر السابق ص١٦.

(٣١) برقية ـ لامبسون رقم ٤٤٣.

(٣٢) برقية ـ إيدن رقم ٥٢٢.

(٣٣) برقية ـ لامبسون رقم ٤٦١.

(٣٤) برقية ـ لامبسون رقم ٤٦٨.

(٣٥) د. هيكل – المصدر السابق – ص٢٣٠.

(٣٦) خطبة **النحاس** في ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ وشهادته في قضية الاغتيالات.

(٣٧) أنور السادات – المصدر السابق – ص٦٥.

(٣٨) **أحمد حمروش** – المصدر السابق – ص١١١.

(٣٩) **أحمد حمروش** – المصدر السابق – ص١١٨ – ١١٩.

(٤٠) **أحمد حمروش** – المصدر السابق – ص١٥٤.

(٤١) **أحمد حمروش** – المصدر السابق – ص١٥٧ – ١٥٨، وأنور السـادات – المصدر السابق – ص٢٣٨ – ٢٣٩.

(٤٢) أنور السادات – المصدر السابق – ص٢٢٨ – ٢٣٤.

(٤٣) طارق البشري – الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢ – الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٢ – ص٣٠٢.

(٤٤) محضر لقاء بين **فؤاد سراج الدين** ود. عبد العظيم رمضان – في "عبـد الناصر وأزمة مارس" – ص٣٥٣ – ٣٦٣.

(٤٥) مقابلة **النحاس** لنجيب وردت في المصادر التالية ـ

- **محمد نجيب** ـ كلمتي للتاريخ – دار الكتاب النمـوذجي – القـاهرة ص٦١.

- د. عبد العظيم رمضان ـ عبد الناصـر وأزمـة مـارس ١٩٥٤ – مطابع روز اليوسف ص٥٤.

- **أحمد حمروش** ـ قصة ثورة ٢٣ يوليو – الجزء الأول ـ مصـر والعسكريون – المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيـروت – ١٩٧٢ – ص٢٤٤.

- فؤاد مطر ـ بصراحة عن عبد الناصر – حوار مع محمد حسـنين هيكل – دار القضايا – ط٢ – ص٤٩ – ٥٠ فضلا عن المراجع الوارد في هامش ٤٥.

(٤٥) إبراهيم طلعت ـ أيام الوفد الأخيرة ـ أيام الوفد الأخيرة ـ مـذكرات نشرت على حلقات بمجلة روزاليوسف القاهريـة بـين ١٩٧٦/٧/٢٣، ١٩٧٧/٣/٧ ولم تكمل، روزاليوسف ١٩٧٦/٩/٦.

(٤٦) إبراهيم طلعت – روز اليوسف – ١٩٧٦/٩/١٣.

(٤٧) **فؤاد سراج الدين –** لماذا الحـزب الجديـد؟ ـ ص٦٨/٦٩ – وراجـع رواية عبد الناصر التي نقلها محمد عودة في كتابه ـ الباشا والثورة – ط١ – مؤسسة روز اليوسف – القاهرة ١٩٧٧ ص٢٨، ٢٩.

(٤٨) إبراهيم طلعت – روزاليوسف – ١٩٧٦/٩/١٣.

(٤٩) **أحمد حمروش** – المصدر السابق – ص٢٥٩.

(٥٠) إبراهيم طلعت – المصدر السابق – ١٩٧٦/٩/٢٧.

(٥١) عبد الرحمن الرافعي – ثورة ١٩٥٢ – مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩، ص٤١، هذا ويذكر د. عبـد العظـيم رمضـان (الصـراع السياسـي والاجتماعي في مصر – مكتبة مدبولي – ١٩٧٥) أن التطهير من وجهة

نظر الوفد كان لأسباب تتعلق بالنزاهة أو بعدم الانضباط الحزبي، فخرج أحمد قرشي لانضمامه لنجيب الهلالي الذي انشق على الوفـد. وخـرج **حامد زكي** بناء على اتهام د. محمد صلاح الدين له بإفشاء أسرار مجلس الوزراء، وفتح باب الحملة ضد رئيس مجلس الدولة، واتخـاذ موقـف معارض للوفد في القضية الوطنية، والاتصال المستمر بالسفير البريطاني وباقي سفراء الدول الأجنبية، ومحاباة بعض موظفي القصر أيـام كـان وزيرا للمالية بالنيابة. وفصل عبد اللطيف محمود لثبوت اتجـاره فـي بورصة القطن أثناء تولية منصب وزير الزراعة – وحسـين الجنـدي لدوره في إثبات نسب القطن أثناء توليـه منصـب وزيـر الزراعـة – وحسين الجندي لدوره في إثبات نسب الملك إلى الرسول. وذكر مصدر وفدي وقتها أن أعضاء البرلمان الذين فصلوا كانوا يتاجرون بعضويتهم في البرلمان في عقد صفقات تعود عليهم بالربح.

(٥٢) إبراهيم طلعت – المصدر السابق – ص٧٨.

(٥٣) المصري ١٩٥٢/٩/٧.

(٥٤) محمد نجيب – المصدر السابق – ص٧٨.

(٥٥) محمد نجيب – المصدر السابق – ص٧٦.

(٥٦) **أحمد حمروش** – المصدر السابق – ص٢٧٠.

(٥٧) عبد الرحمن أبو عوف – حديث مع إبراهيم فرج باشا – صحيفة "الرأي" الأردنية في ٧٦/٨/٢.

(٥٨) إبراهيم طلعت – روزاليوسف – ٧٦/١٢/١٣.

(٥٩) عبد الرحمن الرافعي – المصدر السابق – ص٩٣.

(٦٠) إبراهيم طلعت – روزاليوسف – ٧٧/١/١٠.

(٦١) محمد نجيب – المصدر السابق – ص٩٨.

(٦٢) عبد اللطيف البغدادي – مذكراته – جـ١ – المكتب المصري الحديث – القاهرة ١٩٧٧.

(٦٣) **أحمد حمروش** – المصدر السابق – ص٢٨٣.

(٦٤) مايلز كوبلاند – المصدر السابق – ص١٠٧ – ١٠٨.

(٦٥) وقائع المؤتمر منشورة في صحف ١٩٥٣/٩/١٧.

(٦٦) **أحمد حمروش** – المصدر السابق – ص٢٨١.

(٦٧) المصدر نفسه ص٢٨٢. وراجع قائمة كاملة بقضايا محكمة الثورة في كتاب ـ عبد الرحمن الرافعي ـ ثورة ١٩٥٢.

(٦٨) إبراهيم طلعت – روزاليوسف – ٧٦/١٢/٦.

(٦٩) أدلى **مكرم عبيد** بشهادته في ثلاثة جلسات بدأت في ١٩٥٣/١٢/٣١ وسترد ضمن الجزء الثاني من هذا الكتاب.

(٧٠) سلامة موسى ـ كتاب الثورات – ط١ – دار العلم للملايين – بيروت ١٩٦٠ – ص١٩٤.

(٧١) أحمد بهاء الدين – فاروق ملكا – ط١ – دار روزاليوسف – القاهرة ١٩٥٢ – ص٤٢، ٤٣.

(٧٢) أنور الجندي ـ فضائح الأحزاب السياسية في مصر – دار الجيب – القاهرة ١٩٥٢ – ص٢٦. وتجدر الإشارة هنا أن هذا الكتاب يعبر عن وجهة نظر **الإخوان المسلمين** في المسألة الحزبية". وقد صدر عقب الثورة مباشرة متضمنا دعوة صريحة لحل الأحزاب والعدول عن النظام الحزبي.

(٧٣) محمد زكي عبد القادر ـ محنة الدستور – ط١ – كتاب روز اليوسف – القاهرة ١٩٥٤ – ص٦٣، ٦٤.

(٧٤) طارق البشري ـ المصدر السابق – ص٣٠٥.

(٧٥) سيف الدين الغزالي ـ الوفد والاشتراكية – ط١ – دار الجامعة للطبـع والنشر، القاهرة ١٩٥٠ – ص١٧ – وقد أعيد طبعه حديثا بمقدمة ل**فؤاد سراج الدين**.

(٧٦) الأهرام ١٩٥١/٩/٩.

(٧٧) سيف الدين الغزالي – المصدر السابق.

(٧٨) الأهرام ١٩٤٩/٨/١٨.

(٧٩) أحمد أبو الفتح – حكايات لمصر – كتـب للجميـع مطـابع المصـري ١٩٥١، ص٣٢، ٣٣. وراجع أيضا ـ السيد محمد عشماوي – تطـور الفكر السياسي المصري بين ١٩٤٥، ١٩٥٢. رسـالة دكتـوراه. كليـة الأداب جامعة القاهرة – ١٩٧٧.

(٨٠) د. عبد اللطيف حمزة ـ أدب المقالة الصحفية في مصـر – جـ ٦ – مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٧، ص٧.

(٨١) دفاع عبد الفتاح حسن في محاكمة **فؤاد سراج الدين** أمام محكمة الثـورة – جلسة ٢٥ يناير ١٩٥٤ – وسننشر نصها في الجزء الثالث مـن هـذا الكتاب.

(٨٢) عبد الفتاح حسن ـ ذكريات سياسـية – ط١ – دار الشـعب القـاهرة ١٩٧٤ – ص٩، ١٣.

(٨٣) راجع ـ وزارة الخارجية المصرية – الكتاب الأخضر عن المفاوضات البريطانية المصرية في عامي ١٩٥٠ – ١٩٥١ – المطـابع الأميريـة ١٩٥١.

(٨٤) راجع وجهة نظر منحازة للغرب حول موقف وزارة الوفد الأخيرة مـن الحرب الكورية في كتاب ـ علي أمين ـ هكذا تحكـم مصـر – دار

أخبار اليوم – القاهرة – ١٩٥٢ – ص٨٢/ ٩٦ حيث يتضمن إيحاء بأن وقوف الحكومة الوفدية على الحياد كان تغطية لما يسميه المؤلف فضيحة مراسيم الشيوخ. ومن المهم جدا ما ذكره المؤلف – المعـروف بعدائـه الشديد للوفد ولسراج الدين بالذات (في ص٩٤) من أن الاقتراح بالوقوف على الحياد هو فكرة **فؤاد سراج الدين**.

(٨٥) أحمد بهاء الدين – المرجع السابق – ص٤٠/٤١.

(٨٦) المصدر نفسه.

(٨٧) حول دور المخابرات المصرية في تنظيم أعمال المقاومة الشعبية ضـد قوات الاحتلال البريطاني في منطقة القناة في عامي ٥٣ – ١٩٥٤ راجع تقريرا بالغ الأهمية نشر ضمن كتاب لعدة مـؤلفين بعنـوان "المقاومـة الشعبية في الشرق" – سلسلة اخترنا لـك – دار المعـارف – القـاهرة ١٩٥٧. من المهم أيضا مراجعة مذكرات ـ كمال رفعت التي صـاغها له ـ مصطفى طيبة – دار الكاتب العربـي القـاهرة ١٩٦٨. وحـول موقف المفاوض المصري وبالذات عبد الناصر من الـدفاع المشـترك راجع ـ **أحمد حمروش** – مجتمع جمال عبـد الناصـر – المؤسسـة العربية للدراسات والنشـر – بيـروت ١٩٧٥، ص٣٣ – وحـول دور الأمريكيين في إتمام تسوية ١٩٥٤ راجع ـ جلال الدين الحمامصي – معركة النهاية – القاهرة ١٩٥٨ ومايلز كوبلاند – لعبة الأمم.

(٨٨) عبد الفتاح حسن – المصدر السابق – ص٣٢.

(٨٩) **فؤاد سراج الدين –** لماذا الحزب الجديد – ص٥٠/٥٢.

(٩٠) كنموذج للتاريخ الحزبي الذي يعمي عن رؤية الحقائق الصحيحة، راجع ـ تقييم عبد الرحمن الرافعي لحكم وزارة الوفد الأخيرة في كتابه (فـي

أعقاب الثورة المصرية) – جـ٣ – ط١ – مكتبـة النهضـة المصـرية القاهرة ١٩٥١ – ص٢٩٥/ ٣٣٤.

وراجع تقييمه لموقف النائب العام الأسبق محمد عزمي حيث اعتبـر أن الوفد بإقصائه للنائب العام قد تدخل في أعمال القضاء، بـرغم الموقـف المريب للنائب العام الأسبق محمد عزمي من تحقيقات قضية الأسلحة.

(٩١) السيد محمد عشماوي – المصدر السابق – ص٧٢.

(٩٢) د. عبد العظيم رمضان – عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ – المصدر السابق.

وقد اعتمدنا عليه في كل البيانات المتعلقة بالجبهة بين الوفد والشيوعيين وبالذات صفحات ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٣، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ٩٨ ومـن المهم جدا الرجوع إلى الشهادات الواردة فـي آخـر الكتـاب وخاصـة شهادات ـ أبو سيف يوسف، وأحمد صادق سعد، وأحمد طـه، وخالـد محيي الدين، والدكتور رفعت السعيد، وزكي مراد، وعبد المنعم الغزالي، والدكتور فؤاد مرسي، ومصطفى طيبه.

(٩٣) راجع رأينا في هذا الموضوع في دراستنا "الإخوان المسلمون ـ مأساة الماضي.. ومشكلة المستقبل" في ترجمة كتاب ـ ريتشـارد ميتشـل ـ الإخوان المسلمون – مكتبة مدبولي ١٩٧٧.

(٩٤) الوثيقة التي ندفعها للنشر هنا لم يسبق جمعها في كتاب على عكس معظم محاكمات الثورة والتي سبقتها، والتي طبعت في طبعتين، صدرت الأولى وهي بعنوان "محاكمات الثورة" في ٦ أجزاء متوسطة الحجم قام بإعدادها الصاغ ـ كمال كيره، رئيس مكتبة شئون محكمة الثورة، وطبعتها إدارة الاستعلامات بوزارة الإرشادة القومي في عامي ١٩٥٣ و١٩٥٤. وقـد توقف النشر عند نهاية محاكمة ـ محمود سـليمان غنـام. وأصـدرت

شركة النيل للطبع والنشر ثلاثة مجلدات كبيرة بعنوان "محكمة الثـورة" تضمنت المحاكمات حتى محاكمة شارل بولس يوسف في ١٩٥٣/١٠/٨. وأعدها للنشر الصاغ أمين حسان كامل، وهي تتضمن أربع محاكمات لم ترد في طبعة الاستعلامات. وقد بدأت محاكمة **فؤاد سراج الدين** فـي ٧ ديسمبر ١٩٥٣ واستمرت حتى مشارف أزمة مـارس ١٩٥٤. وعقـب إنتاء الأزمة عادت محكمة الثورة إلى العمل حيث قدم أمامهـا خمسـة متهمين هم ـ السيدة زينب الوكيل، والأخوين محمود وحسين أبو الفتح، والأستاذ أبو الخير نجيب، والقائمقام أحمد شوقي، ثـم أنهـت المحكمـة أعمالها. والمحاكمات الأخيرة لم تنشر في كتب. إذ تعمـدت الحكومـة إحداث نوع من التعتيم الإعلامي حول محكمة الثورة عقب إنتاء أزمـة مارس ١٩٥٤، بانسحاب كافة القوى السياسية القديمـة مـن المسـرح السياسي، وبالذات محاكمة **فؤاد سراج الدين** الذي – كما سوف يلاحـظ القارئ – نجح في الدفاع عن نفسه وعن حزبه نجاحا نادر المثال، يؤكد ذكاؤه واقتداره كسياسي، إذ كان أشجع المتهمين الذين واجهوا المحكمـة على النحو الذي تعكسه وقائعها التي آمل أن أنشرها في ثلاثة أجزاء.

وقد اعتمدت في الحصول على نص المحاكمة على جريدة "المصري" – لسان حال الوفد آنذاك – وكانت أكثر الصحف المصرية اهتماما بالقضية ونشرا لوقائعها.

بيد أنني رأيت أن أتدخل في النص المنشور بما يقلل من حجـم الكتـاب دون الإخلال بوثائقيته، فقمت بحذف الفقرات التـي تتضـمن تكـرارا أو ثرثرة، فضلا عن الإجراءات البيروقراطية التـي لا تفيـد قارئـا أو باحثا. وبرغم ذلك فقد حرصت على إبقاء أجزاء الحوار التـي تعكـس الاحتكاك الدرامي بين ثورتي ١٩١٩، ١٩٥٣. ولكي لا يقلق البـاحثون على مدى وثائقية هذا النص أقدم نموذجا لبعض ما اضطررت إلى حذفه

في هذا الجزء، فمثلا في شهادة اللواء **عبد العزيز** صفوت جاء في النص الأصلي ما يلي ـ

الشاهد ـ .... وطلب مني عمل تحريات عن هذه الواقعة تبين منها أن شخصا يسمى محمد **محمد إبراهيم** له ماضٍ في المخدرات، وإنما كان مجرما معتقلا في الطور وأفرج عنه.

الرئيس ـ من أي بلد؟

الشاهد ـ موش من جمصة من جهة أخرى لا أذكرها.

الرئيس ـ من أي مديرية؟

سراج الدين ـ من دكرنس.

الرئيس ـ تعرفوه؟

سراج الدين ـ في المحضر".

والحقيقة الوحيدة التي يمكن استنتاجها من هذا الحوار هو أن محمد **محمد إبراهيم** هذا من دكرنس، فكان طبيعيا أن أحذف الحوار كله مختصرا وقت القارئ وحجم الكتاب، وهكذا يجد القارئ نص شهادة اللواء **عبد العزيز** صفوت في هذا الكتاب على النحو التالي ـ

"**الشاهد ـ** .... وطلب مني عمل تحريات عن هذه الواقعة تبين منها أن شخصا يسمى محمد **محمد إبراهيم** من دكرنس له ماضٍ ......".

ولا تخرج معظم الفقرات المحذوفة عن هذه الضرورة العملية، وقد رأيت أن أزود نص المحاكمة بتعليقات وإضافات وتوضيحات كان لامفر منها وخاصة بالنسبة للقراء من الشباب. وتتضمن تراجم للشخصيات وبعض توضيحات للحوادث أو الإشارات الغامضة التي ترد أثناء الحوار. وتتضمن وقائع المحاكمة فضلا عن الشهادات الواردة في هذا الجزء شهادات كل من ـ أحمد كامل، وعلى علوبه، وحافظ رمضان، و**مكرم**

عبيد، وعبد السلام الشاذلي، ورشدي نعمان، ومحمد علي رشدي، وعبد الفتاح الطويل، وسوف يجمعها الجزء الثاني من هذه المحاكمـة، بينمـا يضم الجزء الثالث والأخير مرافعة المدعي العام عبد الرحمن صـالح، والمدعي العسكري إبراهيم سامي جاد الحق، ثم دفاع **فؤاد سراج الـدين** عن نفسه، ودفاع عبد الفتاح حسن عنه. وسوف تعالج الدراسة التي نقدم بها للجزء الثاني بشكل تفصيلي المناخ التاريخي الذي يعود فيـه الوفـد للعمل.

ومن المؤكد أن هذا العمل ما كان ممكنا أن يتم وسط الظروف الصـعبة التي أحاطت بي، بين البدء فيه وبين إنهائه، والتي كانت من أصعب مـا واجهته في حياتي، من حيث ظروف الاستقرار اللازمة لعمل مثل هـذا لولا حماس الأصدقاء ومساعدتهم.

وإني لأشعر بامتنان عميق لعديدين قدموا لي مساعدات كنت في أمـس الحاجة إليها، ولم يكن ممكنا لولاها إتمامه، وفي هذا الصدد أذكر بالشكر المعونات التي قدمها لي كل من الأساتذة – عبد المنعم الصاوي وزيـر الإعلام (وقد أذن لي حينما كان رئيسا لمجلس إدارة جريدة الجمهوريـة بنسخ نص المحاكمة)، والأستاذ – رشاد عصفور (رئيس قسم الوثـائق والمعلومات بالجمهورية) فضلا عن الأصدقاء والزملاء الذين عانوا في الإعداد والمراجعة والمشاركة في جمع المواد، والذين أذكر منهم كل من الأساتذة – فاروق عفيفي، وأسامة خليل، وأمجد عفيفي، وأمينة النقاش، وسهام بيومي، ونجاة حسن، وسعاد أحمد العوضـي، وإبـراهيم عبـد المجيد.

النص الكامل لوقائع

محاكمة فؤاد سراج الدين باشا

أمام محكمة الثورة

الجلسة الأولى

الإجراءات ـ ٩ ديسمبر ١٩٥٣

كانت الجلسة الأولى في محاكمة **فؤاد سراج الدين** جلسة إجراءات لم تستمر أكثر من ساعة، فقد افتتحت في العاشرة والربع من صباح الأربعاء ٩ ديسمبر ١٩٥٣، وإنتت في الحادية عشرة والثلث. وعقدت الجلسة برئاسة قائد الجناح ـ عبد اللطيف بغدادي. وعضوية البكباشي ـ **أنور السادات**، وقائد الأسراب ـ حسن إبراهيم، ومثّل الادعاء البكباشي ـ إبراهيم سامي جاد الحق، والأستاذ ـ عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام.

وألقى رئيس المحكمة الادعاءات المقامة على المتهم وهي ثلاثة، يتفرع الثاني منها إلى ثلاثة، ويتفرع الثالث إلى خمسة. أي أن التهم الموجهة إليه كانت تِسع تُهم. وقد أعلن **فؤاد سراج الدين** أنه غير مذنب فيها جميعا. وهذه الادعاءات هي ـ

أتى أفعالا تعتبر خيانة لأمانة الحكم مكنت للفساد في البلاد.. وذلك أنه في خلال المدة من يناير سنة ١٩٥٠ إلى يناير سنة ١٩٥٢ [١] بوصفه سكرتيرا عاما للحزب السياسي صاحب الأغلبية البرلمانية، ووزيرا في حكومته، وبحكم صلته الوثيقة برئيس ذلك الحزب [٢] تواطأ مع آخرين وبسوء قصد على توجيه سياسة ذلك الحزب وحكومته توجيها غير كريم.. فجنح بها في أوسع نطاق إلى أهداف فاسدة أساسها الخنوع والاستسلام للملك السابق [٣] فتآمروا معه على تنفيذ أغراض ملتوية، وتحقيق مصالح ذاتية لا تمت للصالح العام بسبب، وطرح المثل الوطنية العليا.. وبذلك خان الأمانة التي حملها الشعب لذلك الحزب بتزكيته في الانتخابات العامة، والتي مكنته من التربع على كراسي الحكم.. وأهدر النظم الدستورية

الصحيحة.. الأمر الذي مكن لطغيان الملك السابق وحاشيته وذويه في كل المرافق، وهيأ تربة صالحة للاستعمار.. وأثر في كيان الدولة اقتصاديا وسياسيا وأدبيا.

الادعاء الثاني ـ أتى أفعالا هي استغلال للنفوذ وإفساد لأداة الحكم دون مراعاة لصالح الوطن وذلك أنه في خلال المدة من يناير سنة ١٩٥٠ إلى يناير سنة ١٩٥٢ بوصفه وزيرا للداخلية ووزيرا للمالية ووثيق الصلة برئيس الحكومة.

أولا ـ اشترك مع السيدة **زينب عبد الواحد الوكيل** (٤) زوجة رئـيس مجلـس الوزراء إذ ذاك وشقيقها عزيزه عبد الواحد الوكيل في اسـتغلال النفـوذ بإجراء تصرفات وأفعال من شأنها التأثير بالزيادة فـي أثمـان القطـن الأشموني؛ بقصد الحصول من الشركات والبيوتات التجاريـة والأفـراد على فائدة من وراء هذه الزياة، فساندوا **محمد أحمد فرغلي وعلي أمـين يحيى وفرانسوا نصري** تاجر (٥) وغيرهم من تجار الأقطان في العمـل على احتكار القطن الأشموني، ورفع أسـعاره رفعـا مصـطنعا ينتهـي بالبائعين عند حلول أجل تنفيذ العقود إلى العجز عـن تسـليم الأقطـان ويخول المحتكرين قبض فروق الأسعار الضخمة.

ثانيا ـ (من نفس الادعاء) تزعم في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٥٠ الدفاع عن الطلبات التي تقدم بهـا المحتكـرون تنفيـذا لغرضهم.. وهي إلغاء الحد الأعلى لسعر القطن الأشموني وتعديل لائحة البورصة مع تسليم الأقطان المعاد كبسها كبسا ثانيا وتغيير هيئة الخبراء الاستئنافيين بجعلهم جميعا حكوميين، ونتج عن موقف المتهم ومن تـأثير شركائه ومن تدخل الملك السابق إلى جانبهم أن وافق مجلس الوزراء في ١٠ يونيه سنة ١٩٥٠ على إجابة كافة طلبات المحتكرين بقرار ذي أثـر رجعي.

ثالثا ـ من نفس الادعاء. قِبل من **إلياس أندراوس**[٦] تدخلا في عملـه يضـر بالمصلحة العامة، ذلك أن هذا الأخير بوصفه مستشارا اقتصـاديا للملـك السابق، وثيق الصلة به، حمل المتهم على إصدار قرار في ٢١ مـارس سنة ١٩٥١ بتحديد حد أدنى لسعر القطن، ثم على إصدار قرار آخر في ٩ إبريل سنة ١٩٥١ بتدخل الحكومة مشـترية لـه تحقيقـا لمصـلحته ولمصلحة التجار المضاربين الذين كانت الأقطان قد وصلت إلى أيـديهم، وقد أذعن المتهم لهذا التدخل المعيب الذي ترتب عليه أن تحملت الخزانة العامة خسائر تقدر بمبلغ ١٥ مليون جنيه عن تدخل الحكومة فـي سـنة ١٩٥٠ – ١٩٥١. كما قدرت الخسائر عند التدخل فـي سـنة ١٩٥١ – ١٩٥٢. بمبلغ ٧ ملايين و١٠٠ ألف جنيه.. وكان من نتيجة هذه السياسة الفاسدة والعمليات أن ساءت سمعة البلاد التجارية في الأسواق العالميـة، وانعدمت الثقة في مركزها المالي، فضلا عن الانهيار الاقتصادي الـذي أودى بكثير من بيوت التجارة المصرية.

الادعاء الثالث ـ

أتى أفعالا من شأنها إفساد أداة الحكم وأجرى تصرفات هي اسـتغلال للنفـوذ.. وذلك أنه ـ

أولا ـ في شهر يوليه سنة ١٩٤٩ بوصفه وزيرا للمواصلات [٧] استغل نفوذه ليحصل صهره "**عبد المنعم هنو**" على فائدة من إحدى السلطات العامـة بالعمل على زيادة ثمن عقار مملوك له بجهة العجمـي؛ فـأمر بإنشـاء طريق يوصل بين طريق الإسكندرية – مرسى مطروح وبـين سـاحل البحر الأبيض المتوسط عند الكيلو رقم ١٧ ليخترق أرض ذلك الصهر، وفعلا اتخذت الإجراءات وسار التنفيذ بخطى سريعة غير عادية، وتـم إنشاء الطريق على الرغم من أن مصلحة السياحة طالبت بإنشائه عنـد الكيلو رقم ١٤، ليكون قريبا من المدينة، وليتيسر الانتفاع بهذه المنطقـة

في الاصطياف، وبذلك أنفقت من أموال الدولة مبالغ كبيرة بـلا مبـرر اللهم إلا المصلحة الخاصة وحدها على حساب المصلحة العامة.

ثانيا ـ من نفس الادعاء وفي شهر إبريل سنة ١٩٥٠ بوصفه وزيرا للداخليـة حصل على مبلغ خمسة آلاف جنيه من النائب السابق محمـود عثمـان حمزاوي" كرشوة في مقابل أداء عمل من صميم خصائص وظيفته وهو ـ نقل مقر مركز الروضة بمديرية أسيوط من بلدة "الروضة" إلى بلدة "المحرص".

ثالثا ـ من نفس الادعاء، وفي غضون سنة ١٩٥٠ وهو وزير غير متخصص "وزير داخلية"، اتفق مع آخرين على عرقلة إجراءات تحقيقات الأسلحة والذخيرة الفاسدة بإخفاء الأدلة المادية، وتوجيه التحقيق وجهة تنكرهـا العدالة تنفيذا لمشيئة الملك السابق تقربا منه وتوصلا لمرضاته.. فتدخل سافرا، وعمل على تهريب أحد المتهمين من رجال الحاشـية "إدمـون جهلان" (٨) إلى الخارج وحماه بما له من سلطة، من الوقوع في قبضة المختصين.. فلم يمكنهم من اسـتجوابه أو وضـع يـدهم علـى أدلـة الجريمة.. وترتب على هذا الإجراء البغيض إن أفلت إدمون جهلان من العقاب.

رابعا ـ من نفس الادعاء، وفي شهر فبراير سنة ١٩٥١ بوصفه وزيرا للمالية خالف القوانين وتهاون في مصلحة البلاد.. فوافق على صـرف مبلـغ ١٠٠ ألف جنيه قيمة مخصصات الملك السابق عن سنة مقبلـة، علـى خلاف ما تقضي به الأصول المالية وقواعد الميزانية، كما وافق علـى تحويل هذا المبلغ للخارج بالدولارات الأمريكيـة رغـم مـا تسـتلزمه المصلحة العامة من الاحتفاظ بالعملة الصعبة لحماية اقتصاد البلاد.

خامسا – من نفس الادعاء، وفي شهر يناير سنة ١٩٥٢ بوصفه وزيرا للمالية وافق على تحويل مبلغ ١٢٥ جنيه إلى الخارج دون مبررات أو دواعي من المصلحة العامة، بل كان الاعتبار فيه الصالح الخـاص.. فحـابى السيدة "هند عريضة" مالكة العمارة رقم ١٠٦ بكورنيش الإسكندرية التي تعاقدت على بيعها لوزارة الأوقاف، فأجابها إلى ما اشترطته من تحويل الثمن إلى الخارج في الوقت الذي كان متعاقدا مـع زوجهـا "جـورج عريضة" على شراء العمارة رقم ٢٣ بشارع عبد الخالق ثروت بالقاهرة الأمر الذي يضفي على تصرفاته صفة الاستغلال ويدفعها بسوء القصد.

وعقب أن تلى رئيس المحكمة الادعاءات وقف الأستاذ – عبد الفتـاح حسـن، المحامي عن المتهم، وأعلن موافقته على البدء في نظر الادعاءات على أن تعطـى له مهلة بعد ذلك ليستكمل الاطلاع على الأوراق، واعترض المدعي (عبد الـرحمن صالح) على ذلك على ساس أن الدفاع يستطيع طلب التأجيل الآن وليس بعـد بـدء المحاكمة، وأيده رئيس المحكمة، وبعد مناقشة وافق الجميع على البدء فـي نظـر القضية.. ثم طلب الدفاع ضم الأوراق التالية –

١- محضر جلسة محكمة الغدر (٩) التي سمعتم فيها شهادة السيد محمود محمد محمود في القضية رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المحكوم فيها ضد كـريم ثابـت (١٠) والدكتور أحمد محمد النقيب (١١) وبيان ذلك أن نفـس القضـية موجودة، والدوسيه عليه محضر الجلسة فيها. ولكني عنـدما فحصـت الملف لم أجد المحضر موجودا لعله في مكان آخر.. فأرجو أن يستكمل هذا الملف بضم المحضر.

٢- تحقيق النيابة في البلاغ المقدم من السيد محمد زكي عبد المتعال (١٢) ضد فؤاد سراج الدين بشأن تصريح للأخير نشر في إحدى الصـحف أثنـاء تولي السيد زكي عبد المتعال وزارة المالية فـي وزارة السـيد نجيـب الهلالي (١٣) سنة ١٩٥٢، وبيان ذلك أنه صدر تصريح فـي إحـدى

الصحف للسيد فؤاد سراج الدين دون تحديد للشخص الذي يدور حولـه التصريح، فتقدم الدكتور زكي عبد المتعال وهو وزير للمالية ببلاغ إلى النيابة قال فيه إنه عنَاِني بهذا التصريح وأنا أعتبر أنه قذف في حقـي.. وجرى التحقيق وهو وزير للمالية والدكتور زكي عبد المتعال شاهد في القضية، ومن حقكم أن تعلموا مدى ما يتمتع به الشـهود مـن احتـرام للحقائق أو سمعة تقدرونها، فهذا التحقيق أرجو أن يضم ليكـون تحـت أمركم.

٣- تحقيقات نيابة الغدر والجزء الناقص من تحقيقات لجنة التطهير الثانية (١٤) في شأن التلاعب بأسعار القطن والتي شمل فيها فؤاد سراج الدين ونيابة الغدر تولت التحقيق في هذا الشأن والجـزء الأول موجـود.. ولكـن التحقيق الذي قامت به لجنة التطهير ينبغي أن يكون ضمن الملف.

٤- القضية رقم ٤٦٧ سنة ٥٤ المحكوم فيها من محكمة القضـاء الإداري فـي ١٩٥٢/٣/١١ بشأن مركـز المحـرص، والقضـية المرفوعـة فـي ١٩٥٣/١١/٢٢ أمام القضاء الإداري من السيد محمود محمـد كمـال بطلب إلغاء ووقف تنفيذ القرار الخاص بمركز الروضـة مـن ضـمن الادعاءات موضوع مركز المحرص، وموقف إخوان حمـزاوي منـه، وهذه القضية فصل فيها.. وأحمد عثمان حمزاوي ما قالوا بقلمهـم هـم لا بقلمنا نحن من ناحية سلوكهم وتصرفاتهم وما يتمتعون به من سـمعة لا أستطيع أن أضعها تحت أنظاركم وإنمـا سـأترك الاطـلاع عليهـا وتقديرها لكم لتعلموا قيمة أقوالهم.

٥- ملف تحقيق استبدال أرض فؤاد سراج الدين ببلبيس بأطيان النوبارية.

المتهم ـ أطيان حكومة.

الدفاع ـ وبيان ذلك أنه أُجرى تحقيق في هذا الشأن (بمعرفة لجنة التطهيـر)، وأشير إلى أن هذه الواقعة يؤاخذ عليها، وسنقدمها لكم كآية على مدى الترفع عـن كل ما يمكن أن يثير الشبهات.

٦- ملف طريق مطار بلبيس الموصل مـن طريـق المعاهـدة علـى ترعـة الإسماعيلية إلى مطار بلبيس، وهذا الموضوع له أهمية كبرى وسيظهر منه.

الرئيس ـ ميزانية المطارات الحربية إللي خدوها وحطوها في طريق مطـار بلبيس وطرق أنشاص.

الدفاع ـ كل شيء ثابت في الأوراق ولن أتبدل ولن أترافع إلا مؤمنا لكل كلمة أقولها.

الرئيس ـ ما لكم وما عليكم؟!

الدفاع ـ أيوه. أمال. وإذا كان المتشرف بالحديث إليكم يكون هناك ما يمكن أن يعلق به. فسأطرح نفسي أمامكم قبل المتهم لتسائلوني فما وجدتم إلا لهذا.

٧- صورة من قرارات مجلس الوزراء ومذكرات وزير المالية المرفوعة لهـذا المجلس من سنة ١٩٤٩ حتى ١٨ يونيو سـنة ١٩٥٢ بشـأن اليخـت "المحروسة" فقد أشير إليها في صورة من مذكرة بديوان المحاسبة وهي المقدمة عن اليخت المحروسة.

بدنا نعرف عن وزارة المالية كيف سوغوا هذه المسائل كيف أهدروا وسوغوا.. نريد أن نعرفها مكتوبة. لا تقال منا أو من غيرنا معرفة أو مجهلة.. وإنما نحـتكم إلى الأوراق حتى تحكموا بما ترون.

٨- تقرير لجنة التطهير في شأن تحقيق واقعة شراء وزارة الأوقاف لعمارة هند عريضة.

٩- وقبل أن أذكر هذا الطلب أود أن أذكر السبب الذي دعاني إلى أن التمسه منكم.. فقد ورد في الادعاء الأول عبارة من شأنها أن تشير إلى أن المتهم هيأ فرصة صالحة للاستعمار، وأنا من واجبي أن أعني بمثل هذه المسائل، فإن المسائل التي تتصل بكيان هذا البلد والتي يمكن أن تعتبر خيانة له ينبغي أن تستوضحوها بكافة الوسائل، وخاصة إذا كانت هناك أوراق تشهد لنا أو علينا فهذا هو الذي دعاني إلى هذا الطلب، وهو أني ألتمس أن تأمروا بضم صورة – أو الأصل – من كتاب السفارة البريطانية إلى وزارة الخارجية في وزارة الرئيس السابق علي ماهر (١٥)، التي وليت الحكم في يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ بشأن سراج الدين وآخرين. فإذا كان ولا بد من البيان أقول ـ

المتهم ـ كفاية.

الدفاع ـ سيبني أتكلم على كيفي ماتتكلمش انت، والمحكمة أظن من تقاليدها أنه إذا كان فيه محامي المتهم مايتكلمش.. أقول تبريرا لهذا الطلب أن السفارة البريطانية سجلت على نفسها عارا جديدا بهذا الكتاب؛ بأن طلبت إلى وزارة الخارجية محاكمة واتخاذ إجراءات معينة بالنسبة لأشخاص من بينهم **فؤاد سراج الدين**، وأن للسيد **علي ماهر** ردا لا أعرفه.

الرئيس ـ أنت واحد منهم؟

الدفاع ـ أنت أدرى. وأنا متشرف بالوقوف أمامكم ولا أريد أن أقول أن هذا شرف لا أدعيه. بل إنه تاج، ليس كالتيجان التي سقطت، وإني أعتقد أنه لم يوضع على رأسي أكليل كما وضع أكليل هذا الكتاب الذي قال في حقنا ما قال، والذي إن لم يكن السيد **علي ماهر** قد نفذ شيئا منه بالنسبة للأشخاص، فقد نفذه الأستاذ نجيب الهلالي. حين رضخ متآمرا مع الملك وأعوانه إلى اعتقال **فؤاد سراج الدين** وعبد الفتاح حسن في ١٩٥٢/٣/١٨ هذا الاعتقال الذي أود أن أريكم أنه لم يكن حماية لي

فا قد حمانا. وإنما لتعرفوا أنه في سنة ١٩٥٢ يرضخ رئيس وزارة لكتاب سـجل على إنجلترا من جديد أنها تمارس حق ملاحقة الأشخاص سواء كنا نحن في فتـرة أو كنتم أنتم في فترة أخرى. فما أنا حين أطلب ذلك أهدف إلى شـيء إلا تحقيـق رسالتكم في أن تروا كيف كانت المسائل تسير إلى آخر وقت، وقبل قيام حـركتكم المباركة. ولا أريد أن أخوض في ترضيتكم لأن احترامي لكم أكبر من أن يكـون بالثناء عليكم في وجهكم، ولكن احترامي لكم هو اعترافي لكم بالعمل الصالح الـذي تقومون به، والذي أدعو ا أن ينصركم فيه وفيما تتخذونه لتطهير البلاد مـن أدران الاستعمار. وفيما يختص بالطلبات أريد أن أستمع إلى ما ترون به في شأنها.

* أما فيما يختص بالشهود فيمكن أن أقول إن أمر الشهود مرجعه إلى معرفتكم بأشخاص الشهود، وأنا لا يمكن أن أدافع عن شاهد لأنه شاهد نفي.. أو أن أذم شاهد لأنه شاهد إثبات، إنما اقتضاني المقام أن ألتمس منكم أن تأمروا أو أن تأذنوا لي في أن أستدعي شاهدين فقط. أولهما الأستاذ ـ **عبد الفتاح الطويل** المحامي [١٦] وقـد ورد ذكره في الادعاء الخاص بمحاولة إفساد تحقيق الأسلحة الفاسدة. وقد تفضـلتم باستجلاء ذلك بعد مناقشة الشاهد الأستاذ ـ محمد عزمي، وأنا أريد استدعاء هـذا الشاهد حتى تسمعوا الحقائق كاملة، وقد قالوا "لا تقضي حتى تسمع كلا الطـرفين" ومش جايبين عبد الفتاح الطويل، إلا لوقائع معينة تتصل بتصرفات **فـؤاد سـراج الدين** المنسوبة إليه.. وقد عرفتم كيف عوقت هـذه التحقيقـات، ومـن حقكـم أن تستنقضوا كل ما يتصل بها، والشاهد الثاني هو الأستاذ ـ **محمد علي رشدي** [١٧] لسماع أقواله في شأن الادعاء الخاص بمركز المحرض حيسأل سؤال واحد متصل بهذا الادعاء.. فإذا وافقتم على هذه الطلبات كنتم مشكورين، وإذا وافقتم علـى مـا ترون منها فإن شكرنا لا يقل.

الرئيس ـ قررت المحكمة بالنسبة لطلبات الدفاع ـ

أولا ـ تكليف الادعاء بضم جميع الأوراق التي طلبها الدفاع.

ثانيا ـ الترخيص للدفاع بإعلان شاهدي النفي الأستاذ عبـد الفتـاح الطويـل والأستاذ محمد رشدي.

ثالثا ـ تأجيل نظر القضية إلى جلسة يـوم السـبت الموافـق ١٩٥٣/١٢/١٢ الساعة العاشرة.

الجلسة الثانية (١٢ ديسمبر ١٩٥٣)

٢. شهادة الدكتور ـ محمد حسين هيكل باشا

٣. شهادة الرئيس السابق ـ حسين سري

٤. شهادة اللواء ـ عبد العزيز صفوت

استمرت الجلسة الثانية من محاكمة **فؤاد سراج الدين** حوالي خمس ساعات، وقد بدأت بأن تلى رئيس المحكمة **عبداللطيف البغدادي** رسالة وصلته من أحمد نجيـب الهلالي باشا الرئيس السابق للوزراء، علق فيها على ما ذكره الأستاذ ـ عبد الفتاح حسن (باشا) محامي **فؤاد سراج الدين** في الجلسة الأولى من أن الهلالي قد رضـخ لكتاب من السفارة البريطانية فاعتقل كلا من فؤاد سرلج الدين وعبد الفتاح حسـن، وتآمر مع الملك فاروق لاعتقالهما. وطالب المدعي باسـتدعاء الهلالـي للشـهادة، ورحب عبد الفتاح حسن بذلك، ووافقت المحكمة على اسـتدعائه، وتلـى المـدعي تلغرافا وصله من البكباشي سعد الدين السنباطي، مفتش خفر مديرية الفيوم، ذكـر فيه أن **فؤاد سراج الدين** وعبد الفتاح تسترا على **عبد العزيز** البدراوي في تهمتـي التستر على شقي محكوم عليه بالأشغال الشاقة، وإحرازه أسلحة غير مرخص لهـا في القضايا ٦ و٧ و٨ عسكرية شربين سنة ١٩٤٩ ويطلب سماع شهادته.. وعلق عبد الفتاح حسن محامي المتهم بأنه سيعتد بالحقائق الثابتة في أصولها، أما الشـهود الذين يمكن أن يدلوا بأقوال في مثل هذه الظروف، فالأمر متروك للمحكمة.. وقـد قررت المحكمة استدعاء السنباطي كشاهد محكمة. وبدأت الجلسة بسـماع شـهادة الدكتور ـ محمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين ورئيس مجلـس الشيوخ.

٢- شهادة الدكتور

ـ محمد حسين هيكل ـ

المدعي ـ كنت سيادتكم رئيسا لمجلس الشيوخ في وقت كان الحكـم فـي يـد حزب الوفد، اذكر للمحكمة معلوماتك عن سياسة هذا الحزب في الفترة التي اتصلت به فيها.

الشاهد ـ كانت سياسة الوفد أول ما تولى الحكم سياسة ملاينة ومهادنـة مـع جميع الأحزاب لدرجة أنني علمت في ذلك الوقت – وتستطيع المحكمـة أن تأخـذ معلومات أوفى من السيد **حسين سـري** في ذلك – وقيل في ذلك الوقـت لـلـرئيس **مصطفى النحاس** – أن الشيوخ الذين عينوا في عهد وزارة المرحوم **أحمد ماهر** هل تريد أن تلغي تعيينهم كما ألغيت تعينات الشيوخ الذين عينوا في عهد الرئيس السابق **حسين سري**، فاعترض وقال أريد أن يكون الحكم فيه شيء مـن التعـاون. وقـد سمعت أن هذا فعلا ما سارت عليه وزارة الوفد(١) واستمر الحال كذلك فترة ما، ثم سافرت في مؤتمر برلماني في إبريل سنة ١٩٥٠. وبعد عودتي وجدت في جـدول أعمال أول جلسة لمجلس الشيوخ سؤالا موجها من الأستاذ **مصـطفى مرعـي** (٢) خاصا باستقالة الأستاذ **محمود محمد محمود**، رئـيس ديـوان المحاسـبة، كانـت الحكومة أجابت عنه، وما أرضتش هذه الإجابة الأستاذ **مصـطفى مرعـي** فعملـه استجوابا، والاستجواب أُجل أربعة أسابيع وتكلم فيه **مصطفى مرعي** ورد عليه **فؤاد سراج الدين** كممثل للحكومة، وبعد كده حصل أن فريقًا من الشيوخ فصل، أو ألغي تعيينه وعين فريق آخر وحصلت الحركة دي.

الرئيس ـ موضوع كريم ثابت ما كانش من ضمن الأسباب؟

الشاهد ـ السؤال والاستجواب أصل سببه أن الأستاذ **محمود محمد محمود** قدم تقرير ديوان المحاسبة (٣) وذكر فيه مسألتين ـ الأولى أن كريم باشا استولى على مبلغ خمسة آلاف جنيه من المواساة بغير حق، وبإمضاء الدكتور النقيب. والثانيـة مسالة الأسلحة والذخائر الفاسدة، وأن ورود المسالتين في التقرير هو إللـي أثـار ضجة تدخل فيها الديوان، وتكلم رئيس الحكومة والأستاذ **فؤاد سراج الـدين** مـع الأستاذ **محمود محمد محمود** رجاء صرفه عن الاستقالة، ولكنه تشبث، وقَبلَ هـذا مسألة كريم ثابت ما كانتش موضع بحث.

الرئيس ـ أثناء نظر الاستجواب من قال إن مقعد الرياسة يهتز؟

الشاهد ـ لما جه **فؤاد سراج الدين** يرد على الأستاذ مصـطفى مرعـي بـدأ مرافعته أو خطبته بأنه لاحظ أن كرسي الرياسة يهتز اهتزازا عنيفـا لكثـرة مـا خولفت اللائحة الداخلية، وأنا ما أردت أن أشير إلى أي شيء خـاص بـي لأننـا حنمشي في مناقشة متعلقة بشخصي، وبعد هذا تكلم الأستاذ **فـؤاد سـراج الـدين** وناقش المسألة وقال إن هذه الحوادث وقعت في عهد غير عهـد الوفـد، وحصـل تحقيق في وزارة الحربية وثبت منه أن مفيش حد مسئول. وثاني يوم أراد الأسـتاذ **مصطفى نصرت** أن يرد فالأستاذ **فؤاد سراج الدين** منعه وقال كفاية كده.

الرئيس ـ هل تعتقد أن إشارة أو كلمة **فؤاد سراج الـدين** بالنسـبة لاهتـزاز كرسي الرياسة كانت تهديدا مستترا؟

الشاهد ـ الواقع أني في ذلك اليوم ما قدرتش أفهم أنها تهديـد إنمـا أردت أن أحمله على أنه أراد أن يؤثر في المجلس بمعنى أن رئيس المجلس كان متسامحا مع المستجوب فيما سماه حملة تشهير، ولكن ما أخذتهاش على أن فيها معنى التهديـد على الرغم أنه كان من حقي أن أسأل لأنه بعد يوم واحد كريم ثابت قدم اسـتقالته ورفضها الملك.. وفي هذه الجلسة لم أفهم هذا. وأنا محامي وفهمت هذا الكلام على أنه مرافعة محامين.

الرئيس ـ لكن فهمتها بعدين أنها تهديد مستتر؟

الشاهد ـ الحوادث إللي حصلت بعد كده كانت أن الملك كان في الإسـكندرية ودعـي الوزراء لتناول الغداء على المائدة "**الملكية**". ودعا رئيس مجلس النـواب وما دعاش رئيس مجلس الشيوخ. فهمت أن فيه نوع من عـدم الرضـا السـامي وفكرت حيترتب عليه إيه ولكن ما استطعتش أن أربط ربطا على سبيل التوكيد بعد الحوادث لأنه كما اطلعت على أقوال **حسن يوسف** (٤) في محكمة الغدر أن حكايـة رئيس الشيوخ كانت محل أخذ ورد في القصر بعد ذلك أكثر مما كانت في الأيـام الأولى لوزارة الوفد ثم حصل التفاهم على إخراج رئيس الشيوخ وأعضـائه إللـي عينوا في عهد المرحوم **أحمد ماهر**.

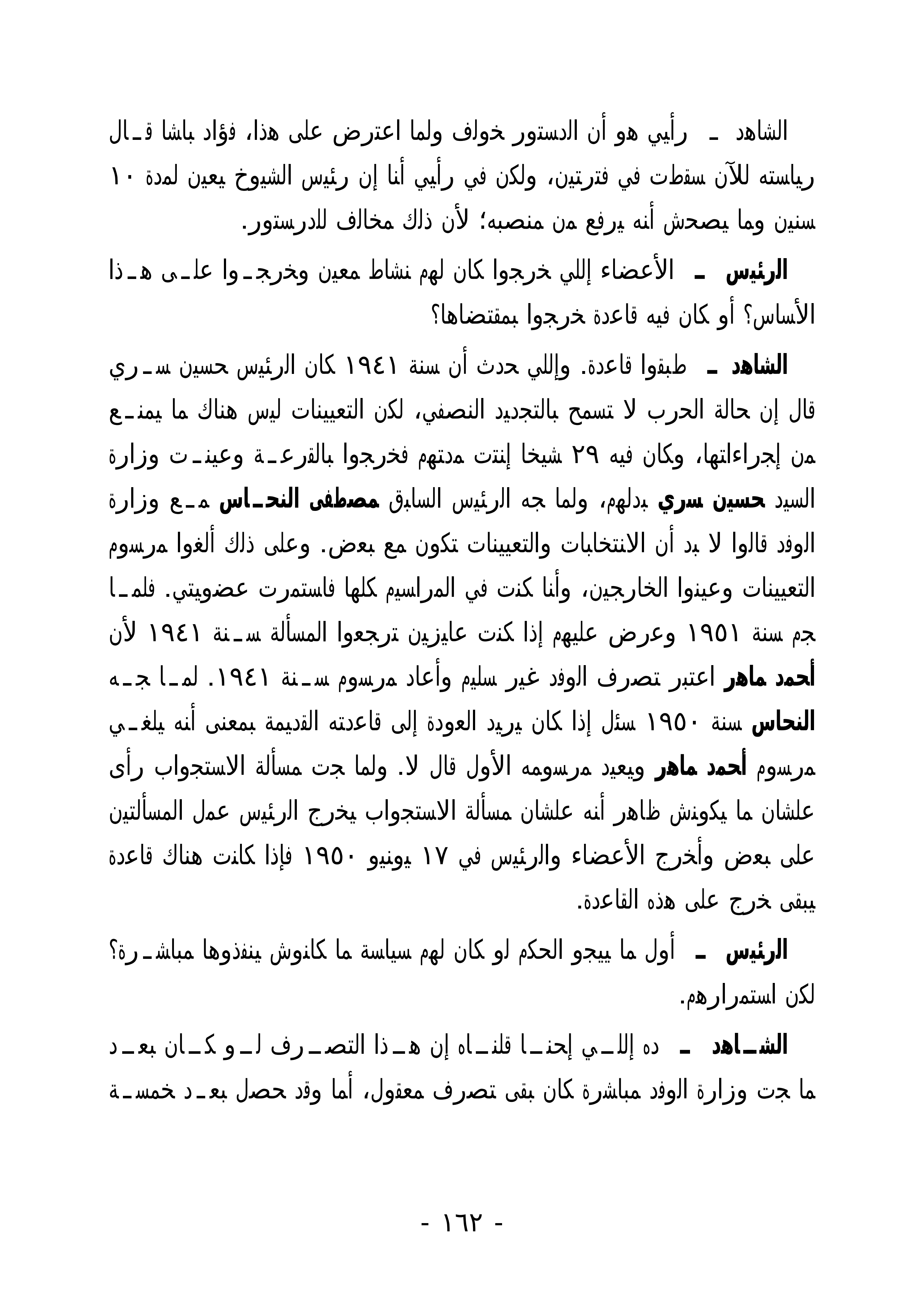
الرئيس ـ هل إخراج رئيس الشيوخ والأعضاء كانت عملية دستورية سليمة؟

الشاهد ـ ما أعرفش من جانبهم هم يقدروها إزاي ولكن في يـوم مـا تلـى المرسوم الخاص بذلك في مجلس الشيوخ أثار زميلنا الأستاذ **عبد السلام الشـاذلي** (5)، هذه المسألة أمام المجلس، وقال إذا كان إخراج الشيوخ محل مناقشة فإن إخراج الرئيس مالوش أي مسوغ وبعد هذا **حافظ رمضان** (٦) – وأنا في الجلسة الأولى بعد كده ما حضرتش لأن المعارضة كانت قررت الإضراب عن حضـور الجلسـات احتجاجا على هذا التصرف – وأراد حافظ باشا أن يثير هذه المسألة فمنع من رئيس المجلس حينئذ ـ وكان الأستاذ **حسين الجندي** ـ وصوتت أغلبية المجلس على أنه ما يصحش الكلام في هذا الموضوع.

الرئيس ـ من الناحية الدستورية إيه رأيك؟

الشاهد ـ إحنا كمعارضة.

الرئيس ـ أنا ما باكلمكش كمعارضة بل كرجل محايد.



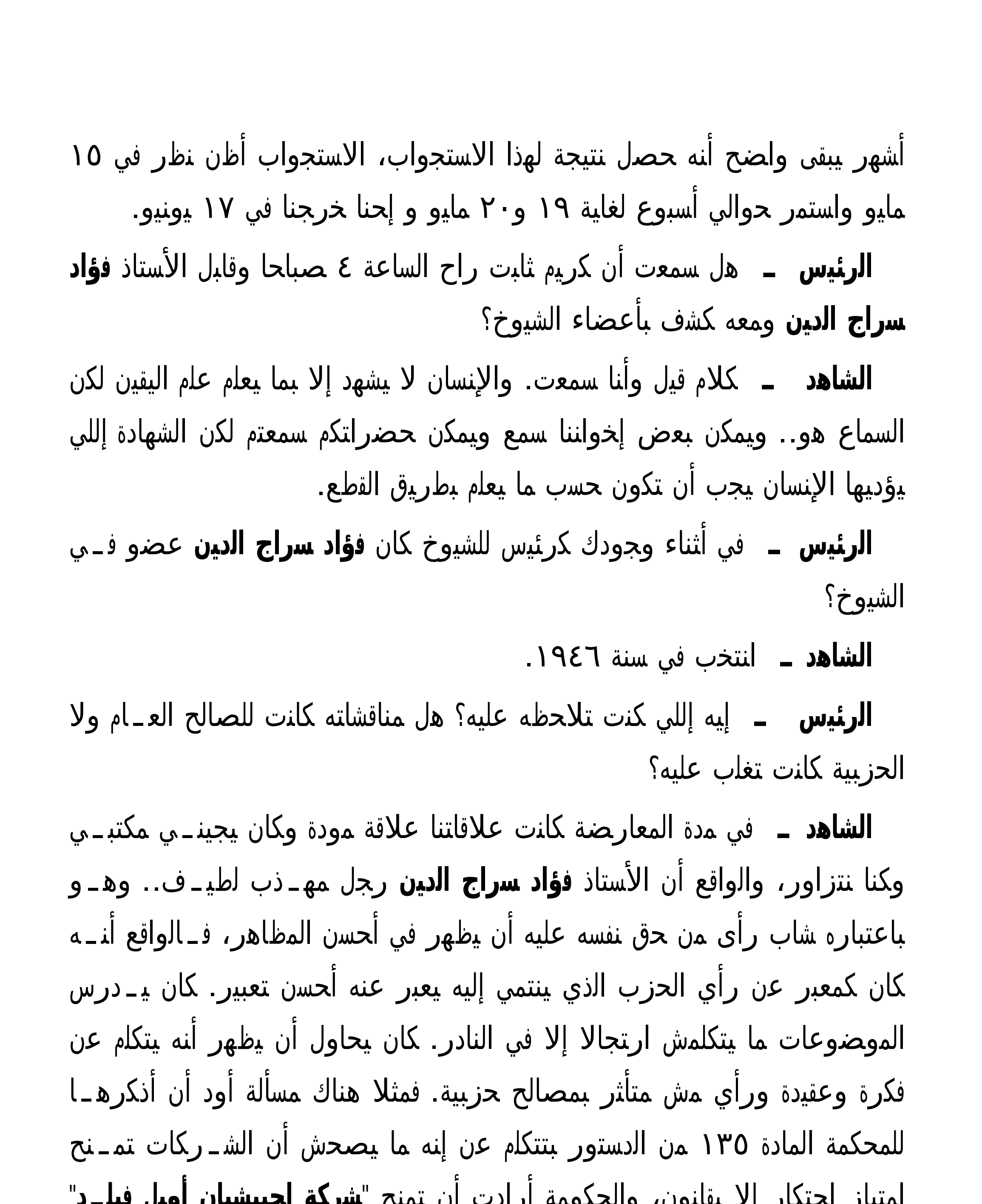
الشاهد ـ رأيي هو أن الدستور خولف ولما اعترض على هذا، فؤاد باشا قـال رياسته للآن سقطت في فترتين، ولكن في رأيي أنا إن رئيس الشيوخ يعين لمدة ١٠ سنين وما يصحش أنه يرفع من منصبه؛ لأن ذلك مخالف للدرستور.

الرئيس ـ الأعضاء إللي خرجوا كان لهم نشاط معين وخرجـوا علـى هـذا الأساس؟ أو كان فيه قاعدة خرجوا بمقتضاها؟

الشاهد ـ طبقوا قاعدة. وإللي حدث أن سنة ١٩٤١ كان الرئيس حسين سـري قال إن حالة الحرب لا تسمح بالتجديد النصفي، لكن التعيينات ليس هناك ما يمنـع من إجراءاتها، وكان فيه ٢٩ شيخا إنتت مدتهم فخرجوا بالقرعـة وعينـت وزارة السيد **حسين سري** بدلهم، ولما جه الرئيس السابق **مصطفى النحـاس** مـع وزارة الوفد قالوا لا بد أن الانتخابات والتعيينات تكون مع بعض. وعلى ذلك ألغوا مرسوم التعيينات وعينوا الخارجين، وأنا كنت في المراسيم كلها فاستمرت عضويتي. فلمـا جم سنة ١٩٥١ وعرض عليهم إذا كنت عايزين ترجعوا المسألة سـنة ١٩٤١ لأن **أحمد ماهر** اعتبر تصرف الوفد غير سليم وأعاد مرسوم سـنة ١٩٤١. لمـا جـه **النحاس** سنة ١٩٥٠ سئل إذا كان يريد العودة إلى قاعدته القديمة بمعنى أنه يلغـي مرسوم **أحمد ماهر** ويعيد مرسومه الأول قال لا. ولما جت مسألة الاستجواب رأى علشان ما يكونش ظاهر أنه علشان مسألة الاستجواب يخرج الرئيس عمل المسألتين على بعض وأخرج الأعضاء والرئيس في ١٧ يونيو ١٩٥٠ فإذا كانت هناك قاعدة يبقى خرج على هذه القاعدة.

الرئيس ـ أول ما ييجو الحكم لو كان لهم سياسة ما كانوش ينفذوها مباشـرة؟ لكن استمرارهم.

الشـاهد ـ ده إللـي إحنـا قلنـاه إن هـذا التصـرف لـو كـان بعـد ما جت وزارة الوفد مباشرة كان بقى تصرف معقول، أما وقد حصل بعـد خمسـة



أشهر يبقى واضح أنه حصل نتيجة لهذا الاستجواب، الاستجواب أظن نظر في ١٥ مايو واستمر حوالي أسبوع لغاية ١٩ و٢٠ مايو و إحنا خرجنا في ١٧ يونيو.

الرئيس ـ هل سمعت أن كريم ثابت راح الساعة ٤ صباحا وقابل الأستاذ **فؤاد سراج الدين** ومعه كشف بأعضاء الشيوخ؟

الشاهد ـ كلام قيل وأنا سمعت. والإنسان لا يشهد إلا بما يعلم علم اليقين لكن السماع هو.. ويمكن بعض إخواننا سمع ويمكن حضراتكم سمعتم لكن الشهادة إللي يؤديها الإنسان يجب أن تكون حسب ما يعلم بطريق القطع.

الرئيس ـ في أثناء وجودك كرئيس للشيوخ كان **فؤاد سراج الدين** عضو فـي الشيوخ؟

الشاهد ـ انتخب في سنة ١٩٤٦.

الرئيس ـ إيه إللي كنت تلاحظه عليه؟ هل مناقشاته كانت للصالح العـام ولا الحزبية كانت تغلب عليه؟

الشاهد ـ في مدة المعارضة كانت علاقاتنا علاقة مودة وكان يجينـي مكتبـي وكنا نتزاور، والواقع أن الأستاذ **فؤاد سراج الدين** رجل مهـذب لطيـف.. وهـو باعتباره شاب رأى من حق نفسه عليه أن يظهر في أحسن المظاهر، فـالواقع أنـه كان كمعبر عن رأي الحزب الذي ينتمي إليه يعبر عنه أحسن تعبير. كان يـدرس الموضوعات ما يتكلمش ارتجالا إلا في النادر. كان يحاول أن يظهر أنه يتكلم عن فكرة وعقيدة ورأي مش متأثر بمصالح حزبية. فمثلا هناك مسألة أود أن أذكرهـا للمحكمة المادة ١٣٥ من الدستور بتتكلم عن إنه ما يصحش أن الشـركات تمـنح امتياز احتكار إلا بقانون، والحكومة أرادت أن تمنح "**شركة اجيبشيان أويل فيلـد**" مساحات من الأرض علشان تعمل مباحث؛ فهو اعترض على ذلك وأنا كنت مـن هذا الرأي.

الرئيس ـ وتشريعات الصحافة والحد من حريتها في نشر أنباء القصر.. هـل كانت للمصلحة العامة؟ (٧)

الشاهد ـ أنا أفهم إذا كان فيه ضغط بشأنها يبقى مش ضغط حزبي، والمرحوم **صدقي باشا** (٨) وهو رئيس الحكومة أراد تقييد حرية الصحافة وأن يمتد هذا مـش بس على الشيوعية وإنما يتوسع فيه. وهذه الوزارة كان العنصـر الحزبـي فيهـا الأحرار الدستوريين فأنا ألقيت بيان في مجلس الشيوخ عارضت فيه هذا التشـريع، وأنا أرى أن كل تقييد للحرية ليس من الصالح العام. ولذلك لما عملوا هذه القوانين مش أنا بس إللي عارضتها وإنما كثيرا من أعضاء البرلمان وحتى أنصارهم وقفوا في سبيلهم وهذا هو رأيي.

الرئيس ـ كان **فؤاد سراج الدين** تقدم أفتكر لمجلس النـواب علشـان قـانون الاشتباه السياسي ما عندكش فكره عنه؟.

الشاهد ـ **فؤاد سراج الدين** مش هو إللي بيتقدم بالقوانين وإنما مجلس الوزراء فهو فقط متضامن مع زملائه.

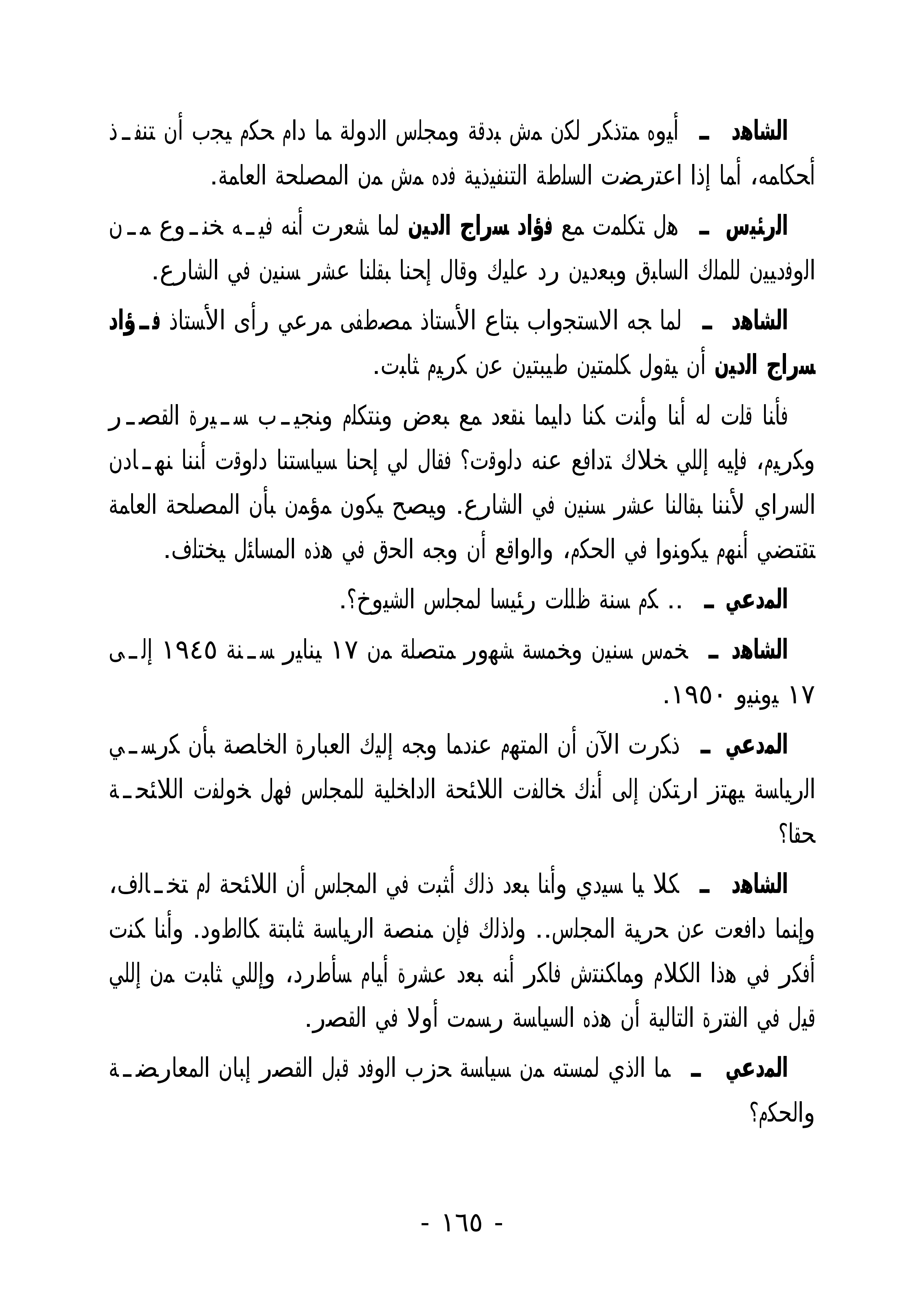
الرئيس ـ بيتكلم بلسانهم ولازم أكون مقتنع بالفكرة علشان أعبر عنها.

الشاهد ـ الوزير وإن لم يكن اقتناعه عميق لما تيجي الفكرة تعرض وتكـون مقدمة من مجلس الوزراء بيدافع عنها، وفيه هنا تفصيل إما أن يبلغ إيمانه بـالفكرة حد الاقتناع بأنها ضارة بالمصلحة العامة، وفي هذه الحالة يجب أن يستقيل، أما إذا كان يرى أنها مسألة تفصيلية لا تستحق الاستقالة يبقى لما يدافع عنهـا يكـون زي الأفوكاتية.

الرئيس ـ تشريعات القصر تعتبرها إيه؟ تفصيلية.

الشاهد ـ لا.

الرئيس ـ طيب الحد من سلطان مجلس الدولة لما **أحمد حسـين** كتـب ضـد القصر ثم ألغيت جريدته ورفع قضية أمام مجلس الدولة (٩).



الشاهد ـ أيوه متذكر لكن مش بدقة ومجلس الدولة ما دام حكم يجب أن تنفذ أحكامه، أما إذا اعترضت السلطة التنفيذية فده مش من المصلحة العامة.

الرئيس ـ هل تكلمت مع **فؤاد سراج الدين** لما شعرت أنه فيه خنوع من الوفديين للملك السابق وبعدين رد عليك وقال إحنا بقلنا عشر سنين في الشارع.

الشاهد ـ لما جه الاستجواب بتاع الأستاذ مصطفى مرعي رأى الأستاذ **فؤاد سراج الدين** أن يقول كلمتين طيبتين عن كريم ثابت.

فأنا قلت له أنا وأنت كنا دايما نقعد مع بعض ونتكلم ونجيب سيرة القصر وكريم، فإيه إللي خلاك تدافع عنه دلوقت؟ فقال لي إحنا سياستنا دلوقت أننا نهادن السراي لأننا بقالنا عشر سنين في الشارع. ويصح يكون مؤمن بأن المصلحة العامة تقتضي أنهم يكونوا في الحكم، والواقع أن وجه الحق في هذه المسائل يختلف.

المدعي ـ .. كم سنة ظللت رئيسا لمجلس الشيوخ؟.

الشاهد ـ خمس سنين وخمسة شهور متصلة من ١٧ يناير سنة ١٩٤٥ إلى ١٧ يونيو ١٩٥٠.

المدعي ـ ذكرت الآن أن المتهم عندما وجه إليك العبارة الخاصة بأن كرسي الرياسة يهتز ارتكن إلى أنك خالفت اللائحة الداخلية للمجلس فهل خولفت اللائحة حقا؟

الشاهد ـ كلا يا سيدي وأنا بعد ذلك أثبت في المجلس أن اللائحة لم تخالف، وإنما دافعت عن حرية المجلس.. ولذلك فإن منصة الرياسة ثابتة كالطود. وأنا كنت أفكر في هذا الكلام وماكنتش فاكر أنه بعد عشرة أيام سأطرد، وإللي ثابت من إللي قيل في الفترة التالية أن هذه السياسة رسمت أولا في القصر.

المدعي ـ ما الذي لمسته من سياسة حزب الوفد قبل القصر إبان المعارضة والحكم؟

الشاهد ـ دي مسألة معروفة حزب الوفد قبل سنة ١٩٥٠ ضد سياسة اسـتئثار القصر بالحكم، وده إللي أدى سنة ١٩٣٧ إلى ما يسمى بالأزمة الدسـتورية، لمـا أرادت وزارة الوفد أن تعين الشيوخ وتغير قوانين الجامعة، ودايما كانـت سياسـة الوفد ضد القصر، فلما شافوا أن الأحزاب إللي بيسموها أحزاب أقلية حكمت مـدة عشر سنين شافوا أن القصر أقوى من الهيئات إللي بيعتمـدوا عليهـا فـرءوا أن يتفاهموا مع القصر.

وأنا مش في مركز حكم على هذه المسائل، وإنما المسـائل إللـي إنتـت إلـى الأوضاع الأخيرة – يعني لما خرج الوفد سنة ١٩٥٢ حصـل هـذا الاضـطراب والقصر قيل له إن الوفد لما ما قدرش يقف في وجهه يبقى ما فيش أي وزارة تقدر تقف في وجهه، وبعدين جت وزارة الرئيس **علي ماهر** ثم وزارة نجيب الهلالـي، ولم تكن الوزارات تستمر في الحكم إلا أيام، ودي حاجة ما شفتهاش ولا في فرنسا، وإنتت إلى النتيجة إللي علمتوها. والواقع أن سياسة المصلحة العامة هي التي تؤدي إلى الاستقرار وأن كل واحد يؤدي عمله وهو مطمئن إلى حياته.

الرئيس ـ إذا كانوا سنة ١٩٤١ لغوا مراسيم وسنة ١٩٤٢ لغوا مراسيم وسنة ١٩٥٠ عملوا كده برضه.. هل روح الدستور تنص على أنه كل يوم يكـون فيـه تغيير؟

الشاهد ـ أنا في هذا ما أحبش أستند إلى رأيي بس والأستاذ زكـي ال**عرابـي** وهو وفدي تولى رياسة الشيوخ مرتين (١٠) له في هذا رأي مكتوب ومنشور بـأن الوزارات في تعاقبها تمثل السلطة التنفيذية ولو تغير أشخاصـها، فـإذا اسـتنفدت وزارة حقها في أمر ما لم يجز لوزارة أخرى أن تلغيه ولذلك فتصرف سنة ١٩٤٢ بإلغاء مراسيم تعيين الشيوخ التي صدرت سنة ١٩٤١ غير دستوري، خصوصا في مجلس الشيوخ لأنه هو الهيئة المستقرة دائما التي لا تحل ولا يجري الحـل علـى جزء منها، فالرأي ده أنا أؤيده أيضا وأظن الفقهاء الدستوريين كلهم يؤيدونه.

الرئيس ـ طيب أنتم كتبتم عريضة للملك السابق وحصـل بيـان رد عليهـا الوفديون روح العريضة معروفة.. لكن إيه رأيك بالنسبة للرد؟ طبعا اطلعت عليه.

الشاهد ـ اطلعت عليه والرئيس السابق **مصطفى النحاس** قـال إن ده إجـرام سافر، و إحنا نعرف في القانون أن ده مش إجرام، وإنما كان نصيحة لمصلحة البلد [١١] وأنا بعد هذا الرد عملت خطاب في ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ كان فيـه مـا فـي العريضة بألفاظ أعنف، لأن الملك ما يقابلش رئيس الوزراء إلا إذا أراد هـو، وإذا طلب رئيس الوزراء مقابلته فيجوز أنه يرفضها، وهو الذي يستأثر بالسلطة، وفيـه ناس غير مسئولين يتدخلوا في شئون الحكم، كل ده مخالفة للدستور وما أظنش أحدا منا يخالف هذا الرأي وإنما الظروف كانت ضاغطة.

الرئيس ـ لو كانوا الوفديين وقفوا بجانبكم مش كان الحال اتغير؟

الشاهد ـ لعلهم خافوا لو وقفوا بجانبنا أن الملك كان ينفيهم لأن نظرية الإقالـة في نظري أتعس النظريات، فإن الملك أو رئـيس الدولـة يقـول للـوزارة يـاللا فيخرجوا.

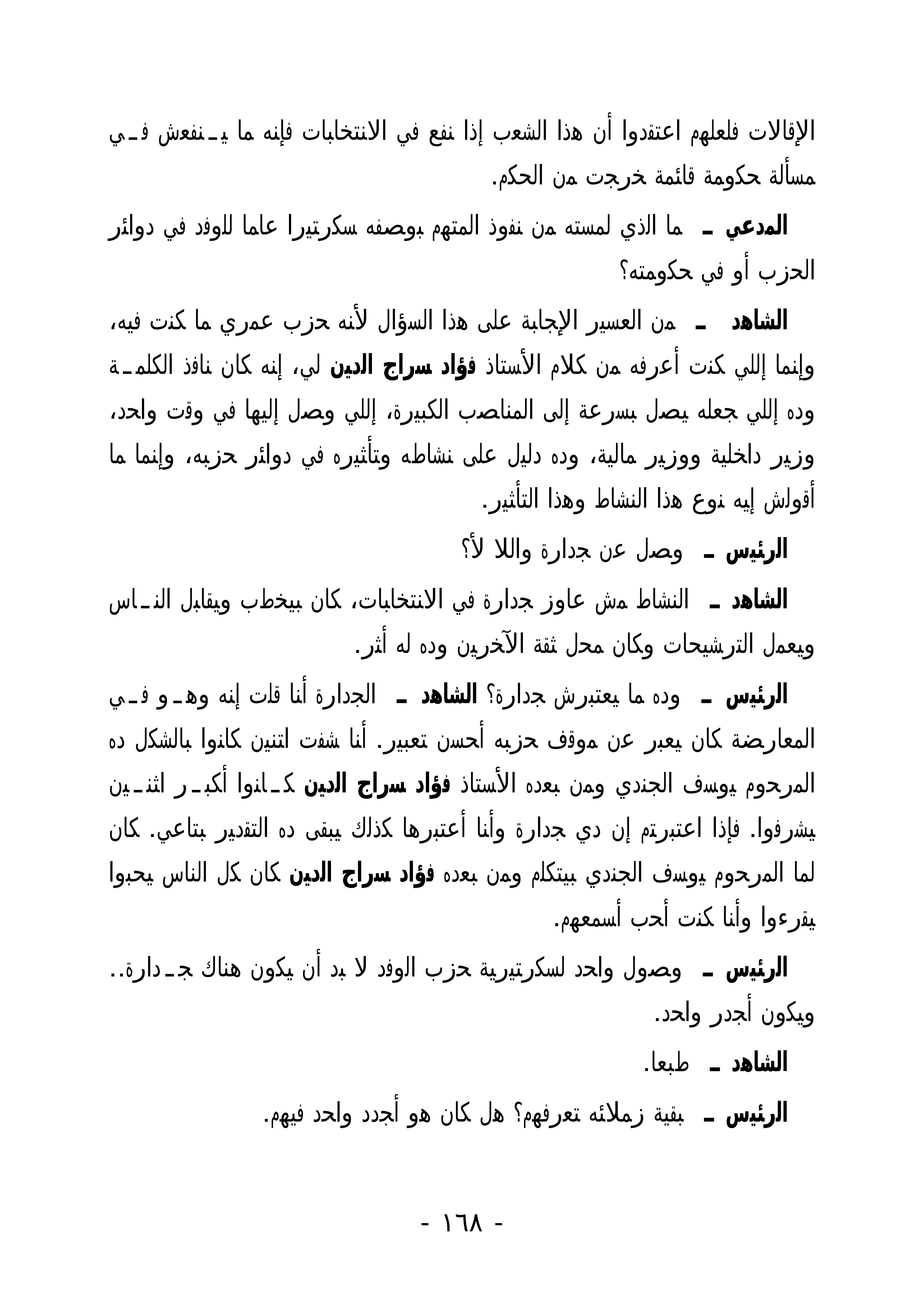
الرئيس ـ نفرض أنهم وهم حزب الأغلبية متفقين مع المعارضة فتكون النتيجة تكتل ضد الملك، يخافوا ليه إذا كانوا متكاتلين؟

الشاهد ـ أنا إذا حبيت أدافع عن نظريتهم أقول إن الملك ممكن يجيب أي واحد ويقول له ألف الوزارة، ويؤلف وزارة ومعه كل القوة والسلطة تحميه وده هو إللي خافوا منه.

الرئيس ـ أمال فين الرأي العام والقوة الشعبية؟

الشاهد ـ هم إللي يقدروا يفسروا هذا أكثر مني.

الشاهد ـ هم في الواقع.. ده أيضا إللي جعل الملك يمشي في الطريق ده. لمـا جه إنذار ٤ فبراير له أن الشعب ها يعمل العجايب، ولكن ما حصلش حاجة ففقـد إيمانه بالشعب، وإخواننا لما وجدوا أنهم أقيلوا مرة ومرة ورأوا الشعب يتقبل هـذه



الإقالات فلعلهم اعتقدوا أن هذا الشعب إذا نفع في الانتخابات فإنه ما ينفعش في مسألة حكومة قائمة خرجت من الحكم.

المدعي ـ ما الذي لمسته من نفوذ المتهم بوصفه سكرتيرا عاما للوفد في دوائر الحزب أو في حكومته؟

الشاهد ـ من العسير الإجابة على هذا السؤال لأنه حزب عمري ما كنت فيه، وإنما إللي كنت أعرفه من كلام الأستاذ **فؤاد سراج الدين** لي، إنه كان نافذ الكلمة وده إللي جعله يصل بسرعة إلى المناصب الكبيرة، إللي وصل إليها في وقت واحد، وزير داخلية ووزير مالية، وده دليل على نشاطه وتأثيره في دوائر حزبه، وإنما ما أقولش إيه نوع هذا النشاط وهذا التأثير.

الرئيس ـ وصل عن جدارة واللا لأ؟

الشاهد ـ النشاط مش عاوز جدارة في الانتخابات، كان بيخطب ويقابل الناس ويعمل الترشيحات وكان محل ثقة الآخرين وده له أثر.

الرئيس ـ وده ما يعتبرش جدارة؟ **الشاهد** ـ الجدارة أنا قلت إنه وهو في المعارضة كان يعبر عن موقف حزبه أحسن تعبير. أنا شفت اتنين كانوا بالشكل ده المرحوم يوسف الجندي ومن بعده الأستاذ **فؤاد سراج الدين** كانوا أكبر اتنين يشرفوا. فإذا اعتبرتم إن دي جدارة وأنا أعتبرها كذلك يبقى ده التقدير بتاعي. كان لما المرحوم يوسف الجندي بيتكلم ومن بعده **فؤاد سراج الدين** كان كل الناس يحبوا يقرءوا وأنا كنت أحب أسمعهم.

الرئيس ـ وصول واحد لسكرتيرية حزب الوفد لا بد أن يكون هناك جدارة.. ويكون أجدر واحد.

الشاهد ـ طبعا.

الرئيس ـ بقية زملائه تعرفهم؟ هل كان هو أجدد واحد فيهم.

الشاهد ـ حكاية كون الإنسان وصل دي ما تتعلقش بالجـدارة. الجـدارة دي بتتكون من مجموعة صفاته. فيه واحد من أعلام العلماء لكن في مقابلته للناس يبقـى "كشر" وفيه واحد من أكثر الناس نزاهة وما يقضيش طلبات حد، فده مـا يتحـبش، لكن لما تجتمع عدة صفات منها الجدارة وأنه يبتسم وأنه ينفذ طلبات الناس.

الرئيس ـ إللي تعرفه أن **فؤاد سراج الدين** كان بينفذ رغبات الناس من أفـراد الحزب؟

الشاهد ـ أفراد ما أعرفش؟

الرئيس ـ ما كنتش بتسمع.

الشاهد ـ أسمع أن عمدة انشال أو رفدوا واحد المسائل كانـت تقـال كثيـر والإنسان بيسمعها.

المدعي ـ المتهم له تأثير على رئيس حزبه.

الشاهد ـ كان موضع ثقته لا شك.

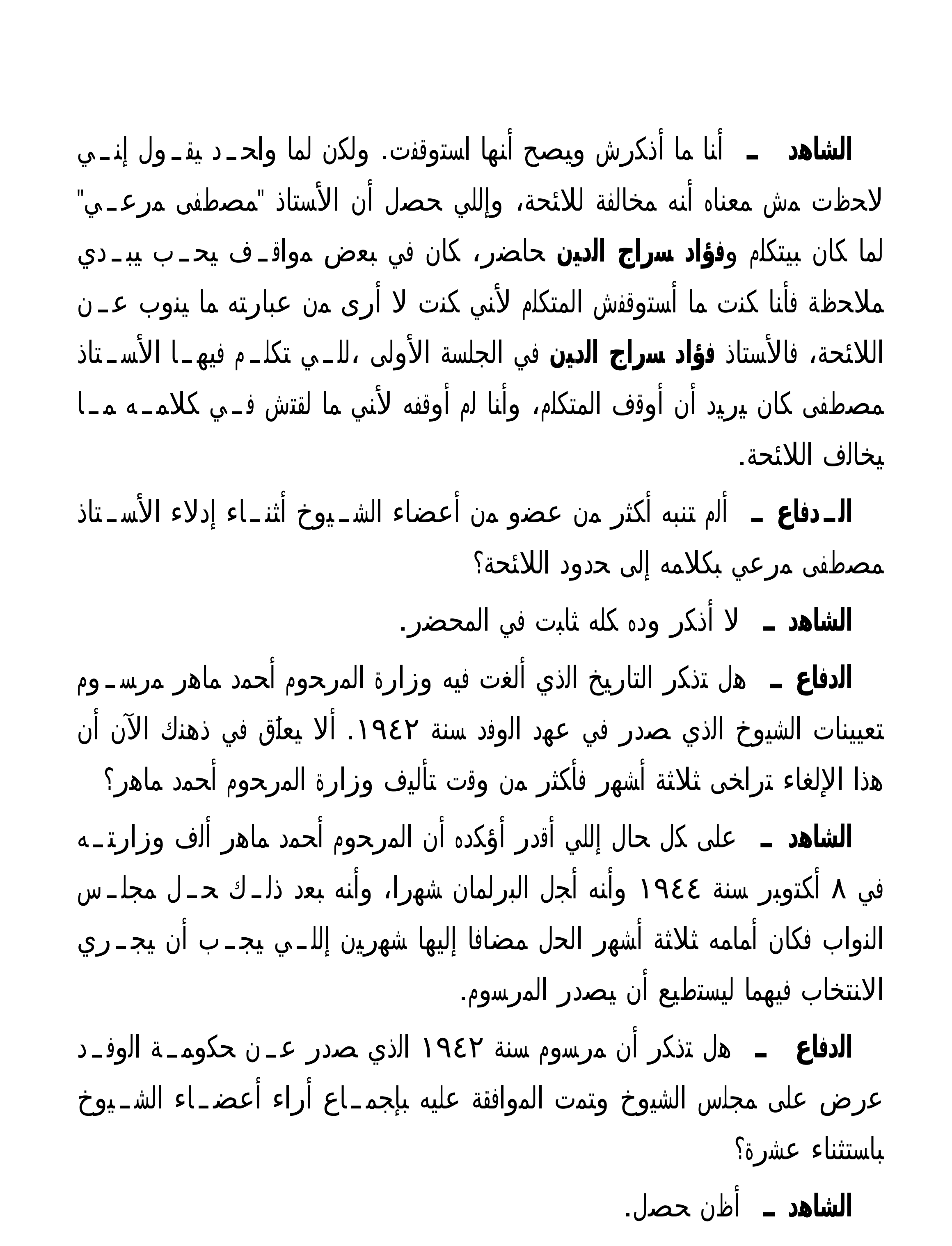
الرئيس ـ ما كنتش بتلمس حاجة.. **النحاس** له رأي النهارده وثاني يوم يغيـره علشان سراج الدين؟

الشاهد ـ ما أعرفش.

المدعي ـ من الذي اعتذر للملك بسبب توقيع العريضة؟

الشاهد ـ الأستاذ حافظ رمضان.

الدفاع ـ هل استوقف نظرك في مضبطه جلسة الشـيوخ التـي نظـر فيهـا استجواب مصطفى مرعي أنه في صدر كلام **فؤاد سراج الدين** وفي السطر الثاني بالضبط عبارة "من فرط ما خولفت اللائحة كما لاحظت ذلك سعادة الـرئيس" ألـم يستوقف نظر سعادتكم عبارة "كما لاحظ ذلك سعادة الرئيس".



الشاهد ـ أنا ما أذكرش ويصح أنها استوقفت. ولكن لما واحد يقول إني لاحظت مش معناه أنه مخالفة للائحة، وإللي حصل أن الأستاذ "مصطفى مرعي" لما كان بيتكلم و**فؤاد سراج الدين** حاضر، كان في بعض مواقف يحب يبدي ملاحظة فأنا كنت ما أستوقفش المتكلم لأني كنت لا أرى من عبارته ما ينوب عن اللائحة، فالأستاذ **فؤاد سراج الدين** في الجلسة الأولى ،للي تكلم فيها الأستاذ مصطفى كان يريد أن أوقف المتكلم، وأنا لم أوقفه لأني ما لقتش في كلامه ما يخالف اللائحة.

الدفاع ـ ألم تنبه أكثر من عضو من أعضاء الشيوخ أثناء إدلاء الأستاذ مصطفى مرعي بكلامه إلى حدود اللائحة؟

الشاهد ـ لا أذكر وده كله ثابت في المحضر.

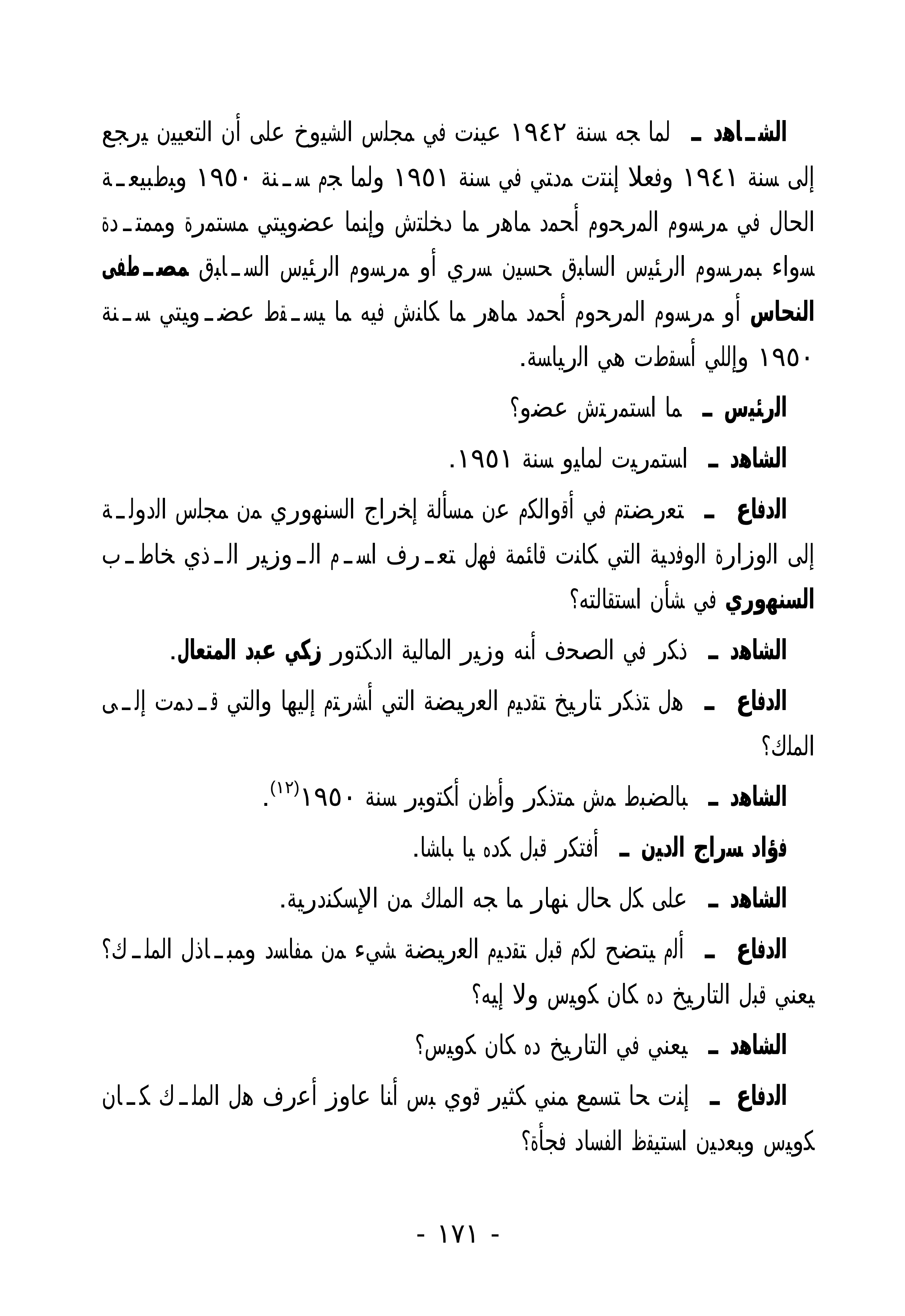
الدفاع ـ هل تذكر التاريخ الذي ألغت فيه وزارة المرحوم أحمد ماهر مرسوم تعيينات الشيوخ الذي صدر في عهد الوفد سنة ١٩٤٢. ألا يعلق في ذهنك الآن أن هذا الإلغاء تراخى ثلاثة أشهر فأكثر من وقت تأليف وزارة المرحوم أحمد ماهر؟

الشاهد ـ على كل حال إللي أقدر أؤكده أن المرحوم أحمد ماهر ألف وزارته في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وأنه أجل البرلمان شهرا، وأنه بعد ذلك حل مجلس النواب فكان أمامه ثلاثة أشهر الحل مضافا إليها شهرين إللي يجب أن يجري الانتخاب فيهما ليستطيع أن يصدر المرسوم.

الدفاع ـ هل تذكر أن مرسوم سنة ١٩٤٢ الذي صدر عن حكومة الوفد عرض على مجلس الشيوخ وتمت الموافقة عليه بإجماع أراء أعضاء الشيوخ باستثناء عشرة؟

الشاهد ـ أظن حصل.

الدفاع ـ بطبيعة الحال كنتم عضوا في مجلس الشيوخ في جميع مراسيم التعيينات بما فيها ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠.



الشـاهد ـ لما جه سنة ١٩٤٢ عينت في مجلس الشيوخ على أن التعيين يرجع إلى سنة ١٩٤١ وفعلا إنتت مدتي في سنة ١٩٥١ ولما جم سـنة ١٩٥٠ وبطبيعـة الحال في مرسوم المرحوم أحمد ماهر ما دخلتش وإنما عضويتي مستمرة وممتـدة سواء بمرسوم الرئيس السابق حسين سري أو مرسوم الرئيس السـابق **مصـطفى النحاس** أو مرسوم المرحوم أحمد ماهر ما كانش فيه ما يسـقط عضـويتي سـنة ١٩٥٠ وإللي أسقطت هي الرياسة.

الرئيس ـ ما استمرتش عضو؟

الشاهد ـ استمريت لمايو سنة ١٩٥١.

الدفاع ـ تعرضتم في أقوالكم عن مسألة إخراج السنهوري من مجلس الدولـة إلى الوزارة الوفدية التي كانت قائمة فهل تعـرف اسـم الـوزير الـذي خاطـب **السنهوري** في شأن استقالته؟

الشاهد ـ ذكر في الصحف أنه وزير المالية الدكتور **زكي عبد المتعال**.

الدفاع ـ هل تذكر تاريخ تقديم العريضة التي أشرتم إليها والتي قـدمت إلـى الملك؟

الشاهد ـ بالضبط مش متذكر وأظن أكتوبر سنة ١٩٥٠[١٢].

فؤاد سراج الدين ـ أفتكر قبل كده يا باشا.

الشاهد ـ على كل حال نهار ما جه الملك من الإسكندرية.

الدفاع ـ ألم يتضح لكم قبل تقديم العريضة شيء من مفاسد ومبـاذل المـلك؟ يعني قبل التاريخ ده كان كويس ولا إيه؟

الشاهد ـ يعني في التاريخ ده كان كويس؟

الدفاع ـ إنت حا تسمع مني كثير قوي بس أنا عاوز أعرف هل المـلك كـان كويس وبعدين استيقظ الفساد فجأة؟

الشاهد ـ الواقع إن هذا الفساد كان مستورا إلى حد كبير. وكـان المعتقـد أن الوفد بيهادن الملك فلما جت حكاية الاستجواب وانكشفت حكاية المواسـاة وفسـاد الأسلحة، وكانت البلد متألمة مما حصل في فلسطين، وأضيف إلى هذا أنه في سـنة ١٩٥٠ لما سمح بأن يسافر الملك باسم **فؤاد باشا المصري** [1] إلى أوروبـا كانـت سمعتنا في الخارج نزلت للحضيض بحيث إن الإنسان كان بيخجل في أوروبا بـأن يذكر أنه مصري، وكان عندنا مؤتمر برلماني في "دبلن" وعدنا إلى باريس فكانـت صحف إنجلترا وفرنسا وأمريكا بل صحف العالم أجمع إذا ذكرت مصـر ذكرتهـا بكل نقيضة وأصبح غسيلنا الوسخ منشورا في العالم كله. حتى أنه في سـنة ١٩٥٠ بلغ الأمن إلى أن جريدة فرنسية هي جريدة "لاموند" التي حلت محل جريدة "**التان**" ابتدت تكتب كلام ما أقدرش أقوله، يعني اتصالات نسائية وغير نسائية يتقزز منهـا الإنسان. ولما بلغت المسألة هذا الحد وبلغ السيل أقصاه ما قدرناش نسكت. يعني إذا كان **عبد الفتاح بك.** باشا يقصد إننا عملنا الكتاب ده أو العريضة لأننا زعلانين من الحكومة أو الملك لا. و إحنا عملنا هذا الكتاب حين لم يبق محل لأمل في إصلاح، وإللي يدل على أننا لم نكن طامعين في حكم، ما حدث بعد هذا لما أعفي الوفـديون من الحكم في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢، وكلف السيد **علي ماهر** أنه يؤلـف الـوزارة فدعانا لنكون فيها. ودعاني ودعا **إبراهيم عبد الهادي وخشبه ومحمد علي علوبـة وغالب** [١٤] فأنا قلت له إننا ناس كنا بنقول للملك كذا أو كذا إمبارح، وبلغ من أمـر الملك معنا أن ربنا إداله ولي عهده وهنيناه فماردش علينا، وعلى هذا رفضنا رفضا باتًا، وهذه واقعة ذكرت في الصحف وتقدروا تسألوا فيها السيد **علي ماهر**، فالمسألة لم تكن مسألة حكم وإنما كنا وصلنا إلى حالة يجب أن نقوم فيها بعمل فعملنـاه – لا أقول أضعف الإيمان لأن أضعف الإيمان بالقلب، وإنما عملنا إللي فـي الوسـط – النبي قال "من رأي منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يسـتطع فبقلبه وهذا أضعف الإيمان" ونحن لم نعمل بقلبنا وإنما قلنا بلساننا وقلنا بشده.

الرئيس ـ كان حاييجي بعد كده بأيدينا؟

الشاهد ـ وهي أيدينا كان فيها حاجة.

الدفاع ـ هل يستطيع سيادة الشاهد أن يذكر شيئا عن موقف حزبه من الأزمة الدستورية سنة ١٩٣٧ في مطلع تولي الملك سلطته الدستورية؟

الشاهد ـ الأزمة الدستورية لي فيها خطبة وعلى هذا أقدر أقول إن الذي حدث أن الأزمة الدستورية كانت تتناول ثلاث مسائل هي ـ تعيين الشيوخ، والمصروفات السرية، وقوانين الجامعة. والواقع أن الملك في ذلك الوقت كان لسه صغير والمشيرين عليه كان الحق في ناحيتهم أكثر من الحكومة؛ لأنها أرادت تعيين المرحوم فخري عبد النور عضوا في مجلس الشيوخ فعرض عليهم تعيين **عبد العزيز فهمي** (١٥). فما قبلوش. وجت مسألة القانون الأساسي بتاع الجامعة وقوانين الجامعة يجب أن تعرض على مجلس الجامعة. وفي تلك السنة أرادت الحكومة أن تفوت أولاد سقطوا في الامتحان ولا فوتتش ده على مجلس الجامعة، والأولاد كانوا "واخدين ٤٠% بس، وكان النجاح من ٦٠% لأن كان فيه شباب محل عطفهم".

الرئيس ـ يعني ده كان ضد المصلحة العامة؟

الشاهد ـ ما أقدرش أقول لأن بعضهم دولقت بقى حاجة ثانية.

الرئيس ـ يعني طالب يأخذ ٤٠% بدل ٦٠% هل ده المستوى العلمي إللي عاوزينه للجامعة بتاعتنا؟

الشاهد ـ لا طبعا. وجت مسألة المصروفات السرية، والاستاذ فؤاد كان وقتها مش وزير، كان عضو في الهيئة الوفدية، أرادت الحكومة أن ترفع المصروفات ٢٠٠ ألف جنيه فاعترض القصر على أساس أنها جعلت لمصلحة الدولة والحكومة كان بتصرف منها على القمصان الزرق إللي بيهددوا الناس (١٦). في نظري لو أنه حصل اتفاق على القاعدة إللي عرضها رئيس الديوان كان الموقف بقى كويس، لكن الوفد رفض ذلك. رئيس الديوان قال إنه يتقرح تعيين هيئة من وزراء الحقانية السابقين وأفراد معينين تكون حكما بيننا وبنيكم، واقترح أن يصدر بهذه الهيئة

تشريع يجعلها دائمة، فالوفديين قالوا لا ده مقلب لأن جميع هؤلاء ماهمش وفـديين فحيحكموا للسراي، وأنا كنت أتمنى لو أن هذا حصل وبقيت الهيئة إلى الآن علشان تكون زي المجلس الخاص في إنجلترا.

الدفاع ـ هل يستطيع الشاهد أن يذكر لنا رأيه الدستوري في موقف الملك حين دعا إلى مؤتمر سياسي بأنشاص، وكنت رئيس شيوخ ورئيس حزب مشـترك فـي الحكم [١٧].

الشاهد ـ إللي أعلمه أن وزير الخارجية أراد الاستقالة وقال كـده للمرحـوم إسماعيل صدقي، فقال له إحنا بنتفاوض في مسألة أكبر من المؤتمر وهـي مسـألة مصر والسودان وعلشان كده ماتستقيلش، وأنا أرى أن هذا خطأ لأن الإنسان لمـا بيسلم مرة يبقى مبدأ وبيطمع في أكثر منه.

الدفاع ـ هل تتذكرون حين سافر الملك لمقابلة الملك **عبد العزيز** آل سعود [١٨]؟

الشاهد ـ وكان معاه كريم ثابت.

الدفاع ـ مين إللي كان متولي الحكم؟

الشاهد ـ مش متذكر الوقائع دي متسلسلة في ذهني والحركة دي جـت بعـد توقيع ميثاق الجامعة إللي وقع سنة ١٩٤٥.

الدفاع ـ يعني وزارة مش وفدية.

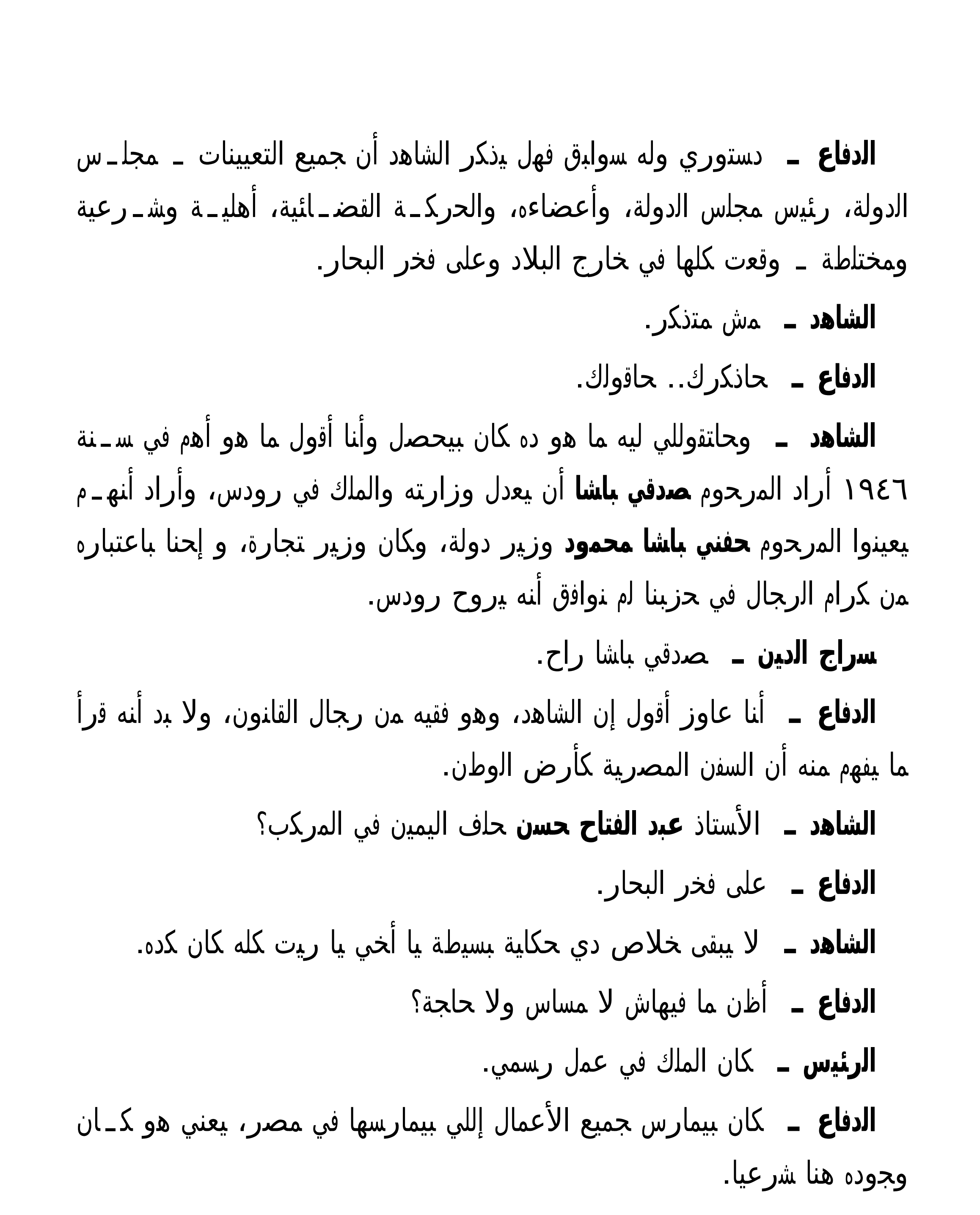
الشاهد ـ لا.

الرئيس ـ لا وزن بين دي وبين واقعة وزير يخاف اليمين في كابري [١٩]؟

الشاهد ـ مين هو

الدفاع ـ عبد الفتاح حسن!

الرئيس ـ هو ده عمل دستوري؟



الدفاع ـ دستوري وله سوابق فهل يذكر الشاهد أن جميع التعيينات ـ مجلس الدولة، رئيس مجلس الدولة، وأعضاءه، والحركة القضائية، أهلية وشرعية ومختلطة ـ وقعت كلها في خارج البلاد وعلى فخر البحار.

الشاهد ـ مش متذكر.

الدفاع ـ حاذكرك.. حاقولك.

الشاهد ـ وحاتقوللي ليه ما هو ده كان بيحصل وأنا أقول ما هو أهم في سنة ١٩٤٦ أراد المرحوم **صدقي باشا** أن يعدل وزارته والملك في رودس، وأراد أنهم يعينوا المرحوم **حفني باشا محمود** وزير دولة، وكان وزير تجارة، و إحنا باعتباره من كرام الرجال في حزبنا لم نوافق أنه يروح رودس.

سراج الدين ـ صدقي باشا راح.

الدفاع ـ أنا عاوز أقول إن الشاهد، وهو فقيه من رجال القانون، ولا بد أنه قرأ ما يفهم منه أن السفن المصرية كأرض الوطن.

الشاهد ـ الأستاذ **عبد الفتاح حسن** حاف اليمين في المركب؟

الدفاع ـ على فخر البحار.

الشاهد ـ لا يبقى خلاص دي حكاية بسيطة يا أخي يا ريت كله كان كده.

الدفاع ـ أظن ما فيهاش لا مساس ولا حاجة؟

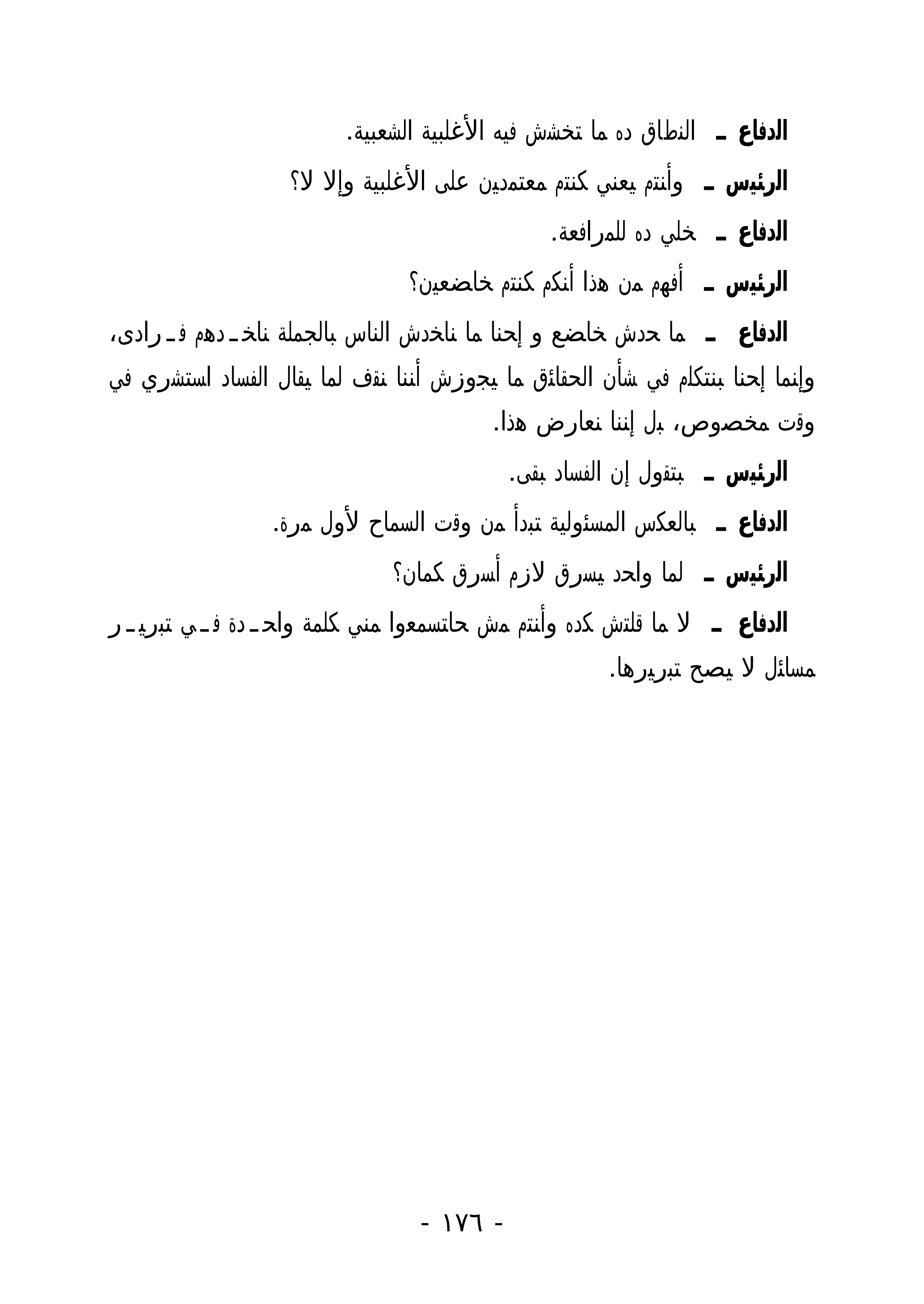
الرئيس ـ كان الملك في عمل رسمي.

الدفاع ـ كان بيمارس جميع الأعمال إللي بيمارسها في مصر، يعني هو كان وجوده هنا شرعيا.

الرئيس ـ كان واخد إذن من الوزارة؟

الدفاع ـ هو الملك في حاجة الطغيان بياخد إذن.

الرئيس ـ وفين الشعبية؟



الدفاع ـ النطاق ده ما تخشش فيه الأغلبية الشعبية.

الرئيس ـ وأنتم يعني كنتم معتمدين على الأغلبية وإلا لا؟

الدفاع ـ خلي ده للمرافعة.

الرئيس ـ أفهم من هذا أنكم كنتم خاضعين؟

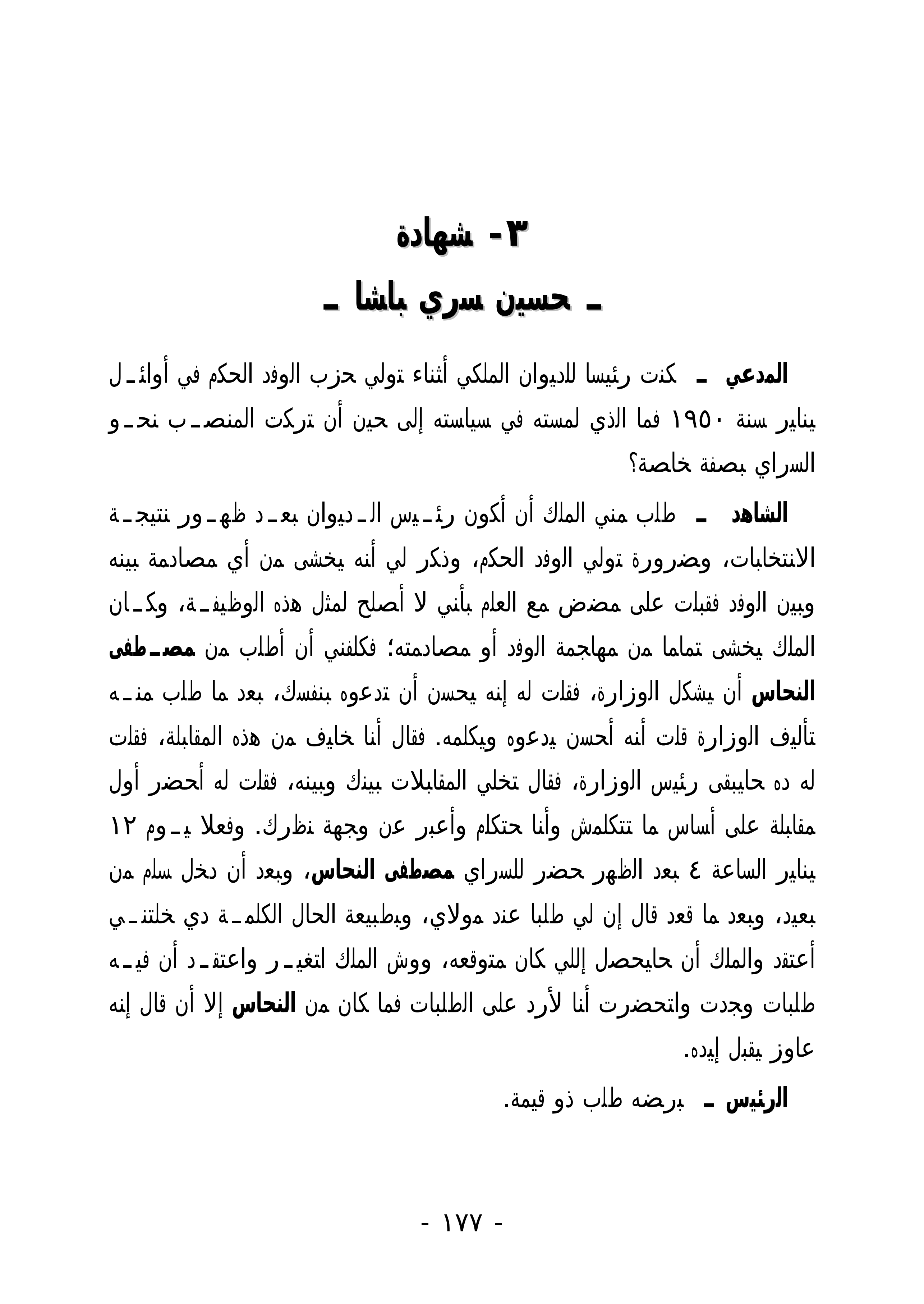
الدفاع ـ ما حدش خاضع و إحنا ما ناخدش الناس بالجملة ناخدهم فرادى، وإنما إحنا بنتكلم في شأن الحقائق ما يجوزش أننا نقف لما يقال الفساد استشري في وقت مخصوص، بل إننا نعارض هذا.

الرئيس ـ بتقول إن الفساد بقى.

الدفاع ـ بالعكس المسئولية تبدأ من وقت السماح لأول مرة.

الرئيس ـ لما واحد يسرق لازم أسرق كمان؟

الدفاع ـ لا ما قلتش كده وأنتم مش حاتسمعوا مني كلمة واحدة في تبرير مسائل لا يصح تبريرها.



٣- شهادة

ـ حسين سري باشا ـ

المدعي ـ كنت رئيسا للديوان الملكي أثناء تولي حزب الوفد الحكم في أوائل يناير سنة ١٩٥٠ فما الذي لمسته في سياسته إلى حين أن تركت المنصب نحو السراي بصفة خاصة؟

الشاهد ـ طلب مني الملك أن أكون رئيس الديوان بعد ظهور نتيجة الانتخابات، وضرورة تولي الوفد الحكم، وذكر لي أنه يخشى من أي مصادمة بينه وبين الوفد فقبلت على مضض مع العلم بأني لا أصلح لمثل هذه الوظيفة، وكان الملك يخشى تماما من مهاجمة الوفد أو مصادمته؛ فكلفني أن أطلب من **مصطفى النحاس** أن يشكل الوزارة، فقلت له إنه يحسن أن تدعوه بنفسك، بعد ما طلب منه تأليف الوزارة قلت أنه أحسن يدعوه ويكلمه. فقال أنا خايف من هذه المقابلة، فقلت له ده حايبقى رئيس الوزارة، فقال تخلي المقابلات بينك وبينه، فقلت له أحضر أول مقابلة على أساس ما تتكلمش وأنا حتكلم وأعبر عن وجهة نظرك. وفعلا يوم ١٢ يناير الساعة ٤ بعد الظهر حضر للسراي **مصطفى النحاس**، وبعد أن دخل سلم من بعيد، وبعد ما قعد قال إن لي طلبا عند مولاي، وبطبيعة الحال الكلمة دي خلتني أعتقد والملك أن حايحصل إللي كان متوقعه، ووش الملك اتغير واعتقد أن فيه طلبات وجدت واتحضرت أنا لأرد على الطلبات فما كان من **النحاس** إلا أن قال إنه عاوز يقبل إيده.

الرئيس ـ برضه طلب ذو قيمة.

الشاهد ـ طلب ذو قيمة للراجل إللي كان فاهم أن حاتبقى فيه خناقـة بيـنهم، فاتبدلت الخناقة بتقبيل اليد، الملك استريح خالص، والحاجة إللي أكثر من تقبيل اليد، الخطبة إللي عملها **النحاس** وقال فيها إنه أخلص الناس للملك و إحنا من رجالـك. وهي تدل على أن مافيش بينهم وبين بعض أي شيء وأن الماضي... فاروق بـص لي، وبعد ما طلع **النحاس** قلت للملك خلاص بقى أنت جـايبني ومضـيت الأمـر بتاعي الساعة ١٢ والآن الساعة بقت أربعة والعبارة بقت بسيطة فأنا أستقيل بقـى، قال استنى أما تشوف حا يحصل إيه وكان الملك ما يحـبش أنـه يصـادم. وجـم الوزراء بالليل علشان يحلفوا اليمين الكل قبلوا إيده ما عدا ثلاثة. **زكي عبد المتعال وأحمد حسين وحامد زكي** (١) وأظن الأستاذ **فؤاد سراج الدين** ماكانش من إللي ما قبلوش. وابتدأ العمل وطلب الملك من رئيس الديوان أن يكلف الحكومـة بطلبـات فأول طلبات كلفها بها كان طلبها مني ورفضتها وأنا رئيس وزارة، فقلت له مـش معقول طلبات أرفضها وأنا رئيس وزارة، وأقدمها وأنا رئيس ديوان عليـه تبليـغ طلبات الملك. نهايته إداني كشف طلبات وقابلت **النحاس** فقال لي ـ شوف إحنـا النوبة دي جايين علشان نريح أنفسنا وعاوزين نهادن الملك، وأنـا انكسـفت منـه الطلبات إللي ما وافقتش عليها، وابتديت بالطلبات الأخرى فقال لي ومالـه ووافـق عليها. والطلبات كلها حاجات إدارية وكانوا حوالي عشرة أتناشر طلب وما فـيش شك أنه في مدة رياستي للديوان أن قابلت **النحاس** مرارا وقدمت له طلبات كثيـر، ومش فاكر أن أول يوم كانت الطلبات جدية. وإللي أذكره أني قدمت له حداشـر أو اتناشر طلب إللي كانوا قدامي فأجاب الطلبات الأولى إللي قدمتها وأجلـت البـاقي لمرة ثانية، والنحاس قال في أنه المرة دي عاوز المهادنة. أنا كنت معتقد أن الوفـد هو أصلح الأحزاب ليتولى الحكم علشان يقدر يقف زي ما عمل في الماضي أمـام رغبات الملك غير الطبيعية. وبعد يناير سنة ١٩٥٠ انقلبت الآية والوفد بقى يتبـع باستمرار طريقة إجابة جميع الطلبات، وكان أغلبها طلبات غير معقولـة وطلبـات استثنائية. الحاجات الأولى ما كانتش مهمة قوي لكن بعدين كانت ضـد المصـلحة

العامة. ودي كانت سياسة متفق عليها، لكن **فؤاد سراج الدين** ما كلمنيش في أي موضوع، أغلب الوزراء كانوا قبل ما يقدموا الطلبات يقولوا إيه رأي السراي، وأنا قلت إن الوحيد إللي ما جانيش هو **فؤاد سراج الدين**.

الرئيس ـ الوفد أخذ أغلبية فعلا في الانتخابات إللي عملتها؟

الشاهد ـ بحسب اعتقادي أيوه.

الرئيس ـ ومع هذا مشي في سياسة المهادنة فهل تعتقد أن هذا أضر بالبلد؟

الشاهد ـ أيوه.

الرئيس ـ ما كانش فيه قيمة للأغلبية إللي ساندهم تحكم عليهم بإيه؟

الشاهد ـ حكمت عليهم الظروف بأنهم جم والبلد معاهم فكان يمكن أن يقفوا في وجه أي تيار أو أي واحد ضار بالبلد.

الرئيس ـ السياسة إللي رضوا بها كانت خوفا من أن الملك يقبلهم.

الشاهد ـ أعتقد.

الرئيس ـ ويعتبر ده تسليم منهم؟

الشاهد ـ أيوه.

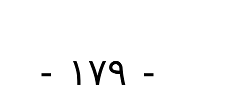
الرئيس ـ استقلت له من رياسة الديوان؟

الشاهد ـ لأن أول ما طلبت لرياسة الديوان اشترطت على الملك أن أدير سياسة القصر وأن غير المسئولين [٢] ما يجروش في المصالح والوزارات، ويكونوا واسطة بين الملك وبينها، وأعتقد أن ده استمر في الشهر الأول وبعدين اتغير.

الرئيس ـ يعني كان محمد حسن وكريم وبوللي بيتدخلوا؟

الشاهد ـ أيوه والوزراء الوفديين كانوا بيقبلوا هذا التدخل أو يروحوا يقابلوه.

الرئيس ـ يعني كان فيه طلبات بتمشي من غير ما تعرف؟



الشاهد ـ بعد مدة شعرت بذلك في واقعت ضريبة الدخل وكان الملك طلب من الحكومة إعفاؤه ولو بإصدار قانون، فقلت له ده غير معقول في الوقت إللي بينتظر فيه أن كل واحد يساعد البلد يبقى واحد بس هو الملك يعفى من الضريبة، فقال لأ، ومع ذلك دي مسألة مالية أنا حاكلم واحد غيرك فيها، فقلت له دي مسألة من صميم السياسة ولا يمكن أن يتكلم فيها غيري، فقال لما أشوف، وعلمت بعد ذلك أنه كلـم كريم ثابت وكريم راح قابل **فؤاد سراج الدين** في هذا، وقـرأت فـي الجرائـد أن الاثنين راحوا للدكتور زكي عبد العال وكلموه فتأكدت من هذا. واتفقوا على أنهم ما يطالبوهش وهو ما يدفعش.

الرئيس ـ يعني مستترة. أد إيه ضريبة الدخل دي؟

الشاهد ـ الأمير محمد علي [٣] قال لي إن – وهذه معلومات مـن الـذاكرة – بعت له كشف الحسابات الخاص بالأوقاف الملكية فقال إن الملك خد حـوالي ٧٨٠ ألف جنيه فإذا أوضعت الـ ٧٨٠ ألف جنيه في كشف الضرائب تبقى.

الرئيس ـ وأملاكه كمان.

الشاهد ـ ما بكلمش عن أملاكه أو ماهيته كان يدفع في دي وحـدها حـوالي ٤٠٠ ألف جنيه لأن حسب قانون الضرائب يؤخذ منها أكثر من النصف.

المدعي ـ ذكرت أن هناك طلبات عرضها عليك حسن يوسف رئيس الـديوان بالنيابة وأنت رفضتها ثم عرضت عليك لتبليغها فما هو الداعي لأن ترفضها؟

الشاهد ـ غير معقولة. استثنائية.

المدعي ـ وهي بذاتها إللي عرضت على رئيس الحكومة ومرت.

الشاهد ـ هي إللي كلفت أن أعرضها وعرضتها وفاتت.

المدعي ـ ذكرت أن كريم في مسألة الضريبة قابل المتهم ثم اتجها معـا إلـى وزير المالية.

الشاهد ـ علمت ذلك وكل واحد عارف أن **فؤاد سراج الدين** في ذلك الوقـت كان الحاكم الآمر.

وفي العادة لما يكونوا عايزين يمشوا حاجة يروحوا للي يقدر يؤثر.

الرئيس ـ النفوذ ده جاله منين؟

الشاهد ـ كان بيؤثر في **النحاس** وأعتقد أنه شاطر.

الرئيس ـ أثر عليه من جهة إيه؟

الشاهد ـ من جهة كفاءته ومن جهة أنه كان بيضم له الناس.

الرئيس ـ لمست هذا في **فؤاد سراج الدين**؟

الشاهد ـ ما فيش شك.

الرئيس ـ يعني ده تأثيره الوحيد على النحاس؟

الشاهد ـ بحسب معلوماتي.. أيوه.

الرئيس ـ وحسب سمعك؟

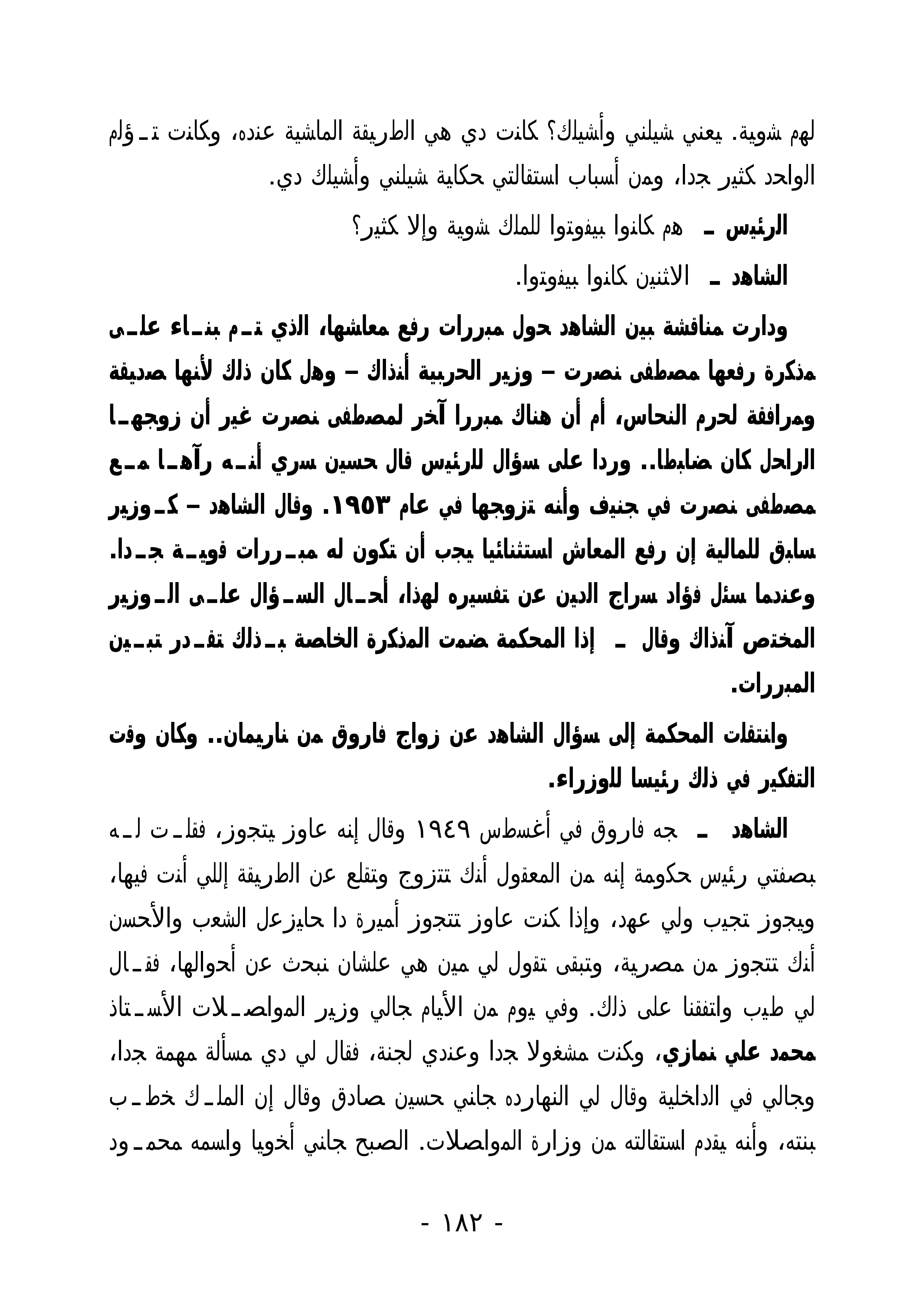
الشاهد ـ حسب سمعي يستحسن أني ماذكروش لأني لو ذكرت نص ما أسمع تبقى حاجات مش كويسة كثير.

الرئيس ـ قول لنا الربع بلاش النصف.

الشاهد ـ دي حاجات غير لطيفة لدرجة أنها لا تدخل في الأعمال العامة (٤).

الرئيس ـ هل اطلعت على مذكرة لرفع معاش زوجة حيدر رسـتم فـي ١٩ مارس سنة ١٩٥٠؟ كانت عملت أعمال جليلة علشان يرفع معاشها من ٣٢ جنيـه إلى ٨٥ جنيه وأقصى معاش في الدولة ٩٠ ج. أدوها أقصى معاش ليه؟

الشاهد ـ لأن دي كانت رغبتهم، في هذه الأحوال كنا بـنكلم الملـك السـابق ونقول له ده ما يصحش، فكان يقول يا سيدي هم بيسيبوا لنا شوية، و إحنا نسـيب



لهم شوية. يعني شيلني وأشيلك؟ كانت دي هي الطريقة الماشية عنده، وكانت تؤلم الواحد كثير جدا، ومن أسباب استقالتي حكاية شيلني وأشيلك دي.

الرئيس ـ هم كانوا بيفوتوا للملك شوية وإلا كثير؟

الشاهد ـ الاثنين كانوا بيفوتوا.

ودارت مناقشة بين الشاهد حول مبررات رفع معاشها، الذي تم بناء على مذكرة رفعها مصطفى نصرت – وزير الحربية أنذاك – وهل كان ذلك لأنها صديقة ومرافقة لحرم النحاس، أم أن هناك مبررا آخر لمصطفى نصرت غير أن زوجها الراحل كان ضابطا.. وردا على سؤال للرئيس قال حسين سري أنه رآها مع مصطفى نصرت في جنيف وأنه تزوجها في عام ١٩٥٣. وقال الشاهد – كوزير سابق للمالية إن رفع المعاش استثنائيا يجب أن تكون له مبررات قوية جدا. وعندما سئل فؤاد سراج الدين عن تفسيره لهذا، أحال السؤال على الوزير المختص آنذاك وقال ـ إذا المحكمة ضمت المذكرة الخاصة بذلك تقدر تبين المبررات.

وانتقلت المحكمة إلى سؤال الشاهد عن زواج فاروق من ناريمان.. وكان وقت التفكير في ذلك رئيسا للوزراء.

الشاهد ـ جه فاروق في أغسطس ١٩٤٩ وقال إنه عاوز يتجوز، فقلت له بصفتي رئيس حكومة إنه من المعقول أنك تتزوج وتقلع عن الطريقة إللي أنت فيها، ويجوز تجيب ولي عهد، وإذا كنت عاوز تتجوز أميرة دا حايزعل الشعب والأحسن أنك تتجوز من مصرية، وتبقى تقول لي مين هي علشان نبحث عن أحوالها، فقال لي طيب واتفقنا على ذلك. وفي يوم من الأيام جالي وزير المواصلات الأستاذ **محمد علي نمازي**، وكنت مشغولا جدا وعندي لجنة، فقال لي دي مسألة مهمة جدا، وجالي في الداخلية وقال لي النهارده جاني حسين صادق وقال إن الملك خطب بنته، وأنه يقدم استقالته من وزارة المواصلات. الصبح جاني أخويا واسمه محمود

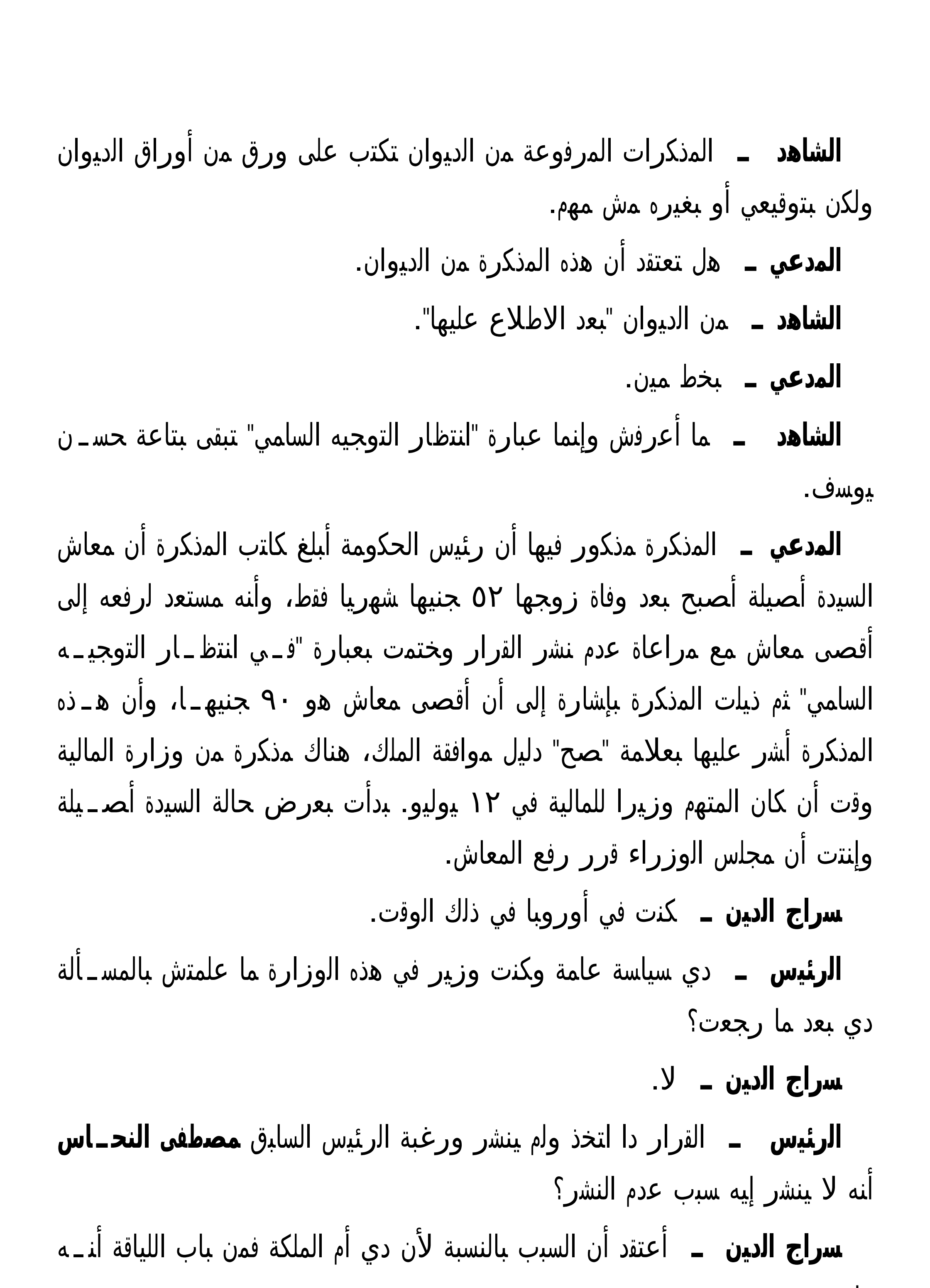
وقال لي إنه ساكن جنب حسين صادق وكنت أرسلت دعوات لحضور عقـد زواج بنته، وجاله حسين صادق قبلها بليلة وقال له إن عقد الزواج مش حا يحصـل لأن الملك حا ياخدها، فقلت له مش معقول إن الملك حا يعمل كده قبل ما يقول لي، فلما جاني الوزير استغربت واندهشت فكلفت بعض رجـال الداخليـة أنهـم يجيبـولي معلومات عن الموضوع ومعلوماتي عن حسين صادق كانت قليلة – كانوا عاوزين يرقوه من سكرتير عام للوزارة إلى وكيل فعارضت، وبتوع الداخليـة جـابوا لـي معلومات من أقسام الداخلية المختلفة، خرجت على طول قابلت الملـك وقلـت لـه حقيقي خطبت؟ وكان في الوقت ده راح عند أحمد نجيب الجواهرجي وشافها هناك هي وأمها. فقدمت له المعلومات التي جمعها رجال البوليس وقلت له أنت اخليت بما اتفقنا عليه، وأنا لا أوافق على هذا الزواج ولا بد أن توقفه. فقال حاضر بـس أنـا خلاص ارتبطت. واتفقنا مبدئيا على أساس نشر خبر في الجرائد بأن المسـألة دي سابقة لأوانها.

طلبت مايستمرش في العلاقة دي، قال خلاص ما فيش جواز، وأدهشني يوم وأنا قاعد في بيتي أنهم بيقولوا لي بأمر الملك أنت ورجال السراي تمشوا فـي جنـازة **حسين صادق**، فقلت ده موظف بالمعاش. وأنا مش حامشي. وكان حسـن يوسـف إللي كلمني فقال لي إيه أفكارك بالنسبة لنا، فقلت له ده موقفي أنا كرئيس للـديوان، وأنتم موظفو الديوان تتصرفوا زي ما يعجبكم، فكان أن جميع رجال السراي وعدد كبير من الوزراء مشوا في الجنازة. وأيامها الوزارة كانت وفدية.

الرئيس ـ وأنت رئيس ديوان تقدم **مصطفى النحاس** لاستصدار قـرار لرفـع معاش والدة ناريمان من ١٨ إلى ٩٠ جنيه.

الشاهد ـ ما أتذكرش إطلاقا مش في مدتي، أنا طلعت في ٢ إبريل.

المدعي ـ إذا أذنت المحكمة الأوراق الخاصة بذلك سرية. فإذا أذنت المحكمة. أقرأ الخطاب. (سؤال للشاهد) هل كانت هذه المذكرات المرفوعة للملك توقع منك؟



الشاهد ـ المذكرات المرفوعة من الديوان تكتب على ورق من أوراق الديوان ولكن بتوقيعي أو بغيره مش مهم.

المدعي ـ هل تعتقد أن هذه المذكرة من الديوان.

الشاهد ـ من الديوان "بعد الاطلاع عليها".

المدعي ـ بخط مين.

الشاهد ـ ما أعرفش وإنما عبارة "انتظار التوجيه السامي" تبقى بتاعة حسـن يوسف.

المدعي ـ المذكرة مذكور فيها أن رئيس الحكومة أبلغ كاتب المذكرة أن معاش السيدة أصيلة أصبح بعد وفاة زوجها ٥٢ جنيها شهريا فقط، وأنه مستعد لرفعه إلى أقصى معاش مع مراعاة عدم نشر القرار وختمت بعبارة "فـي انتظـار التوجيـه السامي" ثم ذيلت المذكرة بإشارة إلى أن أقصى معاش هو ٩٠ جنيهـا، وأن هـذه المذكرة أشر عليها بعلامة "صح" دليل موافقة الملك، هناك مذكرة من وزارة المالية وقت أن كان المتهم وزيرا للمالية في ١٢ يوليو. بدأت بعرض حالة السيدة أصـيلة وإنتت أن مجلس الوزراء قرر رفع المعاش.

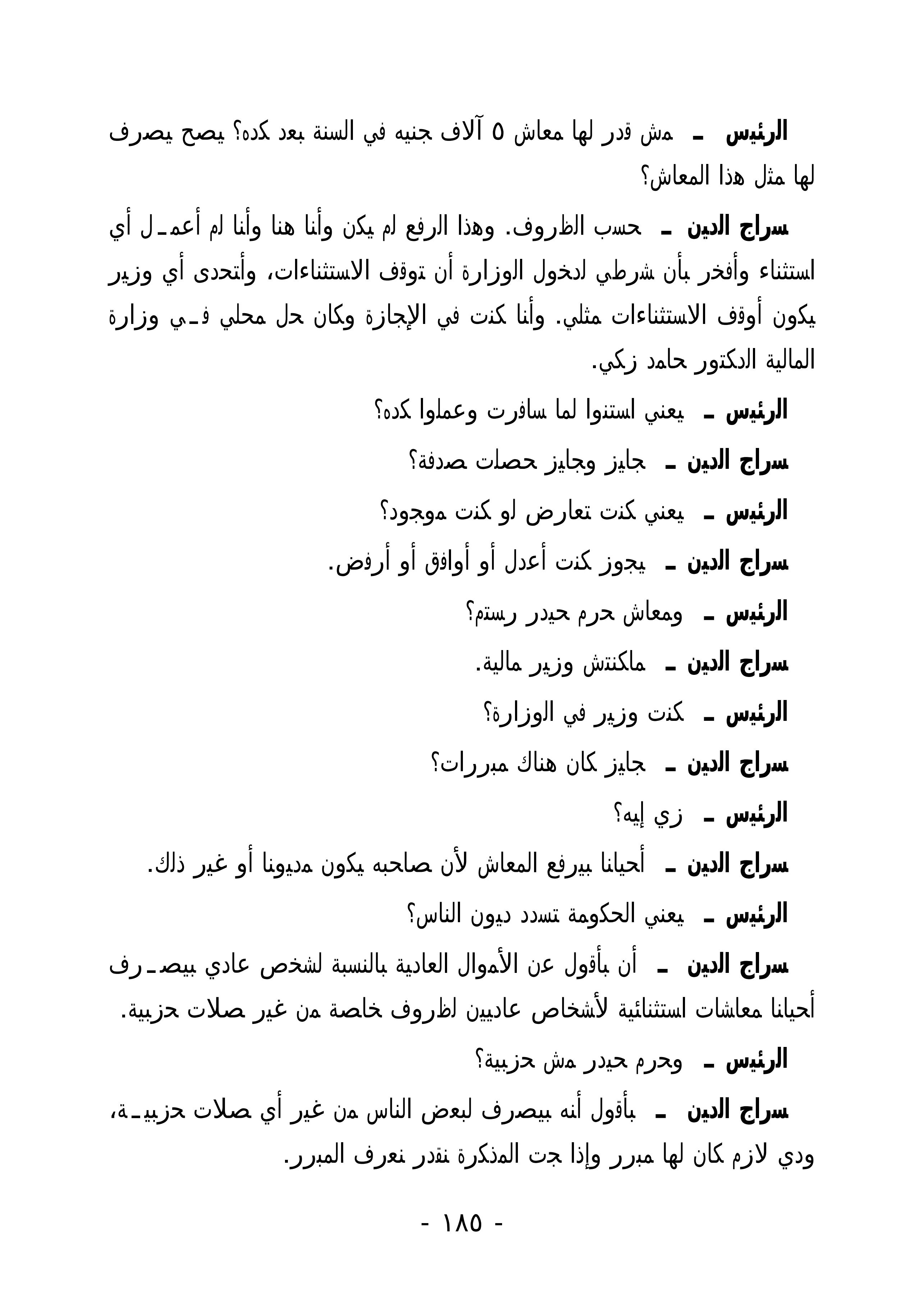
سراج الدين ـ كنت في أوروبا في ذلك الوقت.

الرئيس ـ دي سياسة عامة وكنت وزير في هذه الوزارة ما علمتش بالمسـألة دي بعد ما رجعت؟

سراج الدين ـ لا.

الرئيس ـ القرار دا اتخذ ولم ينشر ورغبة الرئيس السابق **مصطفى النحـاس** أنه لا ينشر إيه سبب عدم النشر؟

سراج الدين ـ أعتقد أن السبب بالنسبة لأن دي أم الملكة فمن باب اللياقة أنـه ما ينشرش.



الرئيس ـ مش قدر لها معاش ٥ آلاف جنيه في السنة بعد كده؟ يصح يصرف لها مثل هذا المعاش؟

سراج الدين ـ حسب الظروف. وهذا الرفع لم يكن وأنا هنا وأنا لم أعمـل أي استثناء وأفخر بأن شرطي لدخول الوزارة أن توقف الاستثناءات، وأتحدى أي وزير يكون أوقف الاستثناءات مثلي. وأنا كنت في الإجازة وكان حل محلي فـي وزارة المالية الدكتور حامد زكي.

الرئيس ـ يعني استنوا لما سافرت وعملوا كده؟

سراج الدين ـ جايز وجايز حصلت صدفة؟

الرئيس ـ يعني كنت تعارض لو كنت موجود؟

سراج الدين ـ يجوز كنت أعدل أو أوافق أو أرفض.

الرئيس ـ ومعاش حرم حيدر رستم؟

سراج الدين ـ ماكنتش وزير مالية.

الرئيس ـ كنت وزير في الوزارة؟

سراج الدين ـ جايز كان هناك مبررات؟

الرئيس ـ زي إيه؟

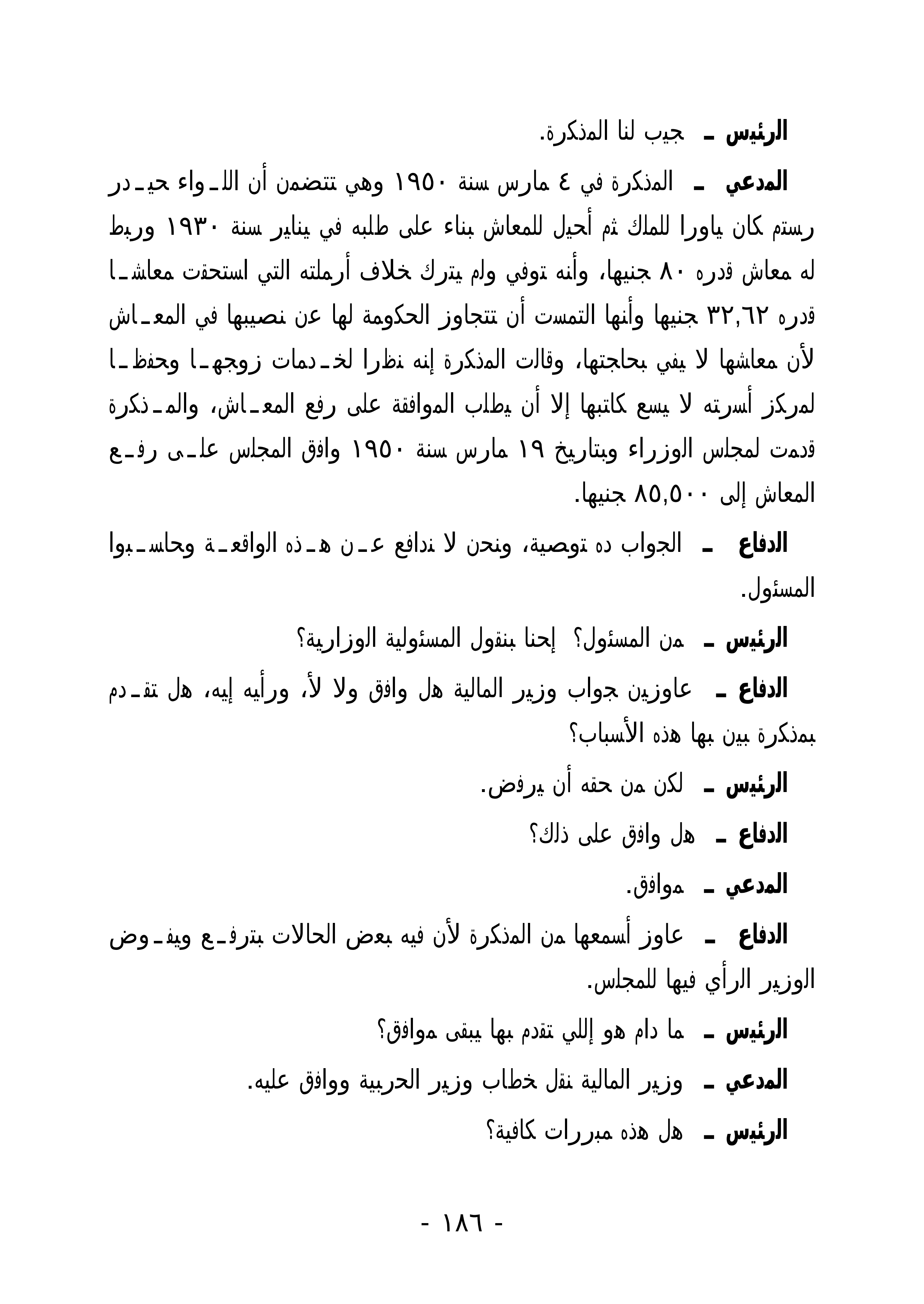
سراج الدين ـ أحيانا بيرفع المعاش لأن صاحبه يكون مديونا أو غير ذلك.

الرئيس ـ يعني الحكومة تسدد ديون الناس؟

سراج الدين ـ أن بأقول عن الأموال العادية بالنسبة لشخص عادي بيصـرف أحيانا معاشات استثنائية لأشخاص عاديين لظروف خاصة من غير صلات حزبية.

الرئيس ـ وحرم حيدر مش حزبية؟

سراج الدين ـ بأقول أنه بيصرف لبعض الناس من غير أي صلات حزبيـة، ودي لازم كان لها مبرر وإذا جت المذكرة نقدر نعرف المبرر.



الرئيس ـ جيب لنا المذكرة.

المدعي ـ المذكرة في ٤ مارس سنة ١٩٥٠ وهي تتضمن أن اللواء حيدر رستم كان ياورا للملك ثم أحيل للمعاش بناء على طلبه في يناير سنة ١٩٣٠ وربط له معاش قدره ٨٠ جنيها، وأنه توفي ولم يترك خلاف أرملته التي استحقت معاشا قدره ٣٢,٦٢ جنيها وأنها التمست أن تتجاوز الحكومة لها عن نصيبها في المعاش لأن معاشها لا يفي بحاجتها، وقالت المذكرة إنه نظرا لخدمات زوجها وحفظا لمركز أسرته لا يسع كاتبها إلا أن يطلب الموافقة على رفع المعاش، والمذكرة قدمت لمجلس الوزراء وبتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٥٠ وافق المجلس على رفع المعاش إلى ٨٥,٥٠٠ جنيها.

الدفاع ـ الجواب ده توصية، ونحن لا ندافع عن هذه الواقعة وحاسبوا المسئول.

الرئيس ـ من المسئول؟ إحنا بنقول المسئولية الوزارية؟

الدفاع ـ عاوزين جواب وزير المالية هل وافق ولا لأ، ورأيه إيه، هل تقدم بمذكرة بين بها هذه الأسباب؟

الرئيس ـ لكن من حقه أن يرفض.

الدفاع ـ هل وافق على ذلك؟

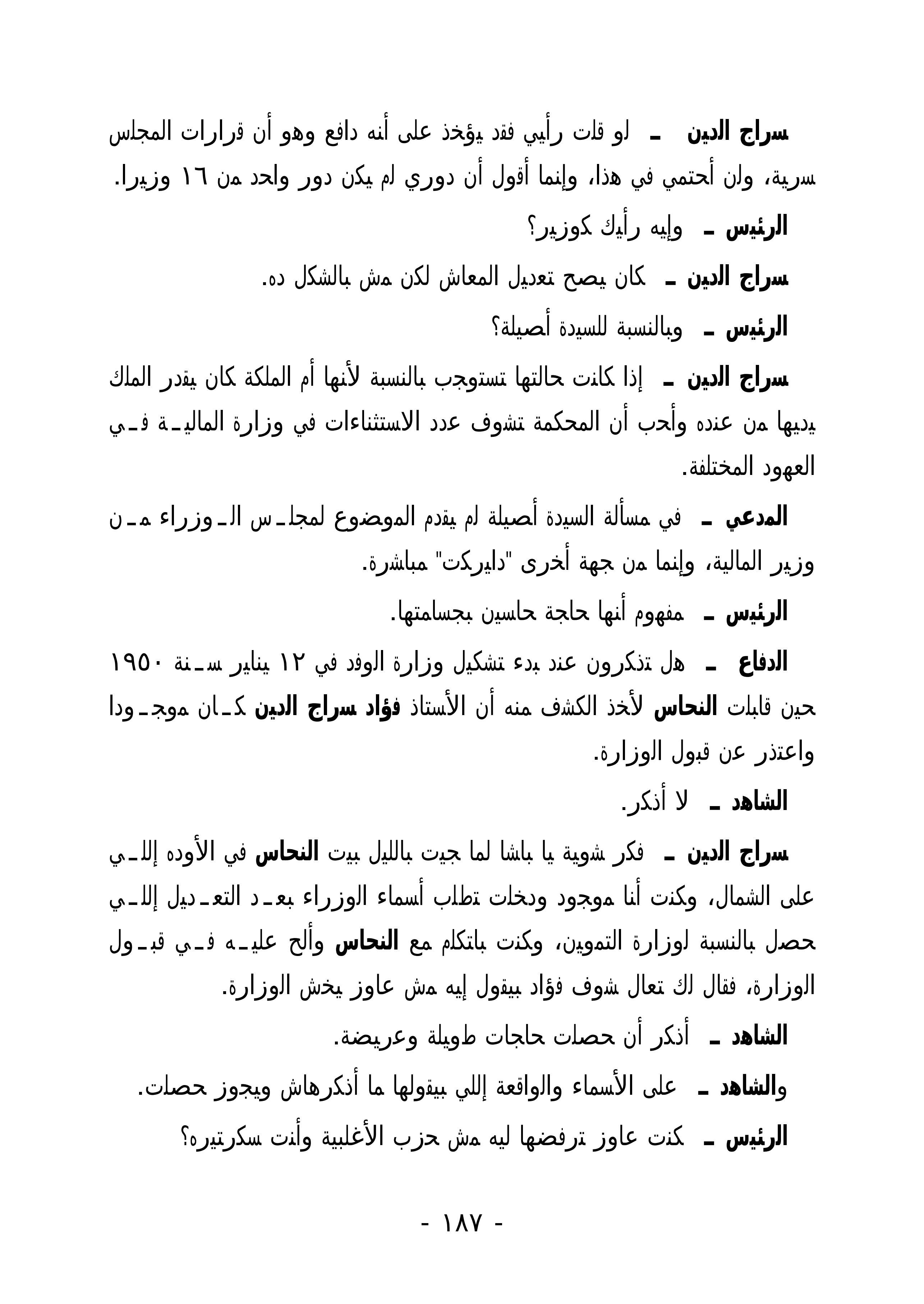
المدعي ـ موافق.

الدفاع ـ عاوز أسمعها من المذكرة لأن فيه بعض الحالات بترفع ويفوض الوزير الرأي فيها للمجلس.

الرئيس ـ ما دام هو إللي تقدم بها يبقى موافق؟

المدعي ـ وزير المالية نقل خطاب وزير الحربية ووافق عليه.

الرئيس ـ هل هذه مبررات كافية؟



سراج الدين ـ لو قلت رأيي فقد يؤخذ على أنه دافع وهو أن قرارات المجلس سرية، ولن أحتمي في هذا، وإنما أقول أن دوري لم يكن دور واحد من ١٦ وزيرا.

الرئيس ـ وإيه رأيك كوزير؟

سراج الدين ـ كان يصح تعديل المعاش لكن مش بالشكل ده.

الرئيس ـ وبالنسبة للسيدة أصيلة؟

سراج الدين ـ إذا كانت حالتها تستوجب بالنسبة لأنها أم الملكة كان يقدر الملك يديها من عنده وأحب أن المحكمة تشوف عدد الاستثناءات في وزارة المالية في العهود المختلفة.

المدعي ـ في مسألة السيدة أصيلة لم يقدم الموضوع لمجلس الوزراء من وزير المالية، وإنما من جهة أخرى "دايركت" مباشرة.

الرئيس ـ مفهوم أنها حاجة حاسين بجسامتها.

الدفاع ـ هل تذكرون عند بدء تشكيل وزارة الوفد في ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ حين قابلت **النحاس** لأخذ الكشف منه أن الأستاذ **فؤاد سراج الدين** كان موجودا واعتذر عن قبول الوزارة.

الشاهد ـ لا أذكر.

سراج الدين ـ فكر شوية يا باشا لما جيت بالليل بيت **النحاس** في الأوده إللي على الشمال، وكنت أنا موجود ودخلت تطلب أسماء الوزراء بعد التعديل إللي حصل بالنسبة لوزارة التموين، وكنت باتكلم مع **النحاس** وألح عليه في قبول الوزارة، فقال لك تعال شوف فؤاد بيقول إيه مش عاوز يخش الوزارة.

الشاهد ـ أذكر أن حصلت حاجات طويلة وعريضة.

والشاهد ـ على الأسماء والواقعة إللي بيقولها ما أذكرهاش ويجوز حصلت.

الرئيس ـ كنت عاوز ترفضها ليه مش حزب الأغلبية وأنت سكرتيره؟

سراج الدين ـ كنت أعتقد أن الوفد بيخطي دايما بأنه يشـرك سـكرتيره فـي الوزارة فكان بينشغل عن شئون الحزب. والحزب كان بيتعرض لهجمـات كثيـرة وماكنش يبقى متفرغا لشئون الحزب، فأنا أردت أن يفضل واحد بره يتولى شـئون الحزب.

الرئيس ـ حزب الوفد جه في ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ ووافـق علـى اعتمـاد المحروسة بعد عشرة أيام ورفع الاعتماد[٥]. هل تعلم أن السراي لهـا دخـل فـي الموضوع؟

الشاهد ـ كان لها خمسين دخل. طلب منا في الأول وأنا رئـيس وزارة قبـل تغيير سعر الجنيه أننا نفوت حكاية المحروسة فطلبت ذلك من وزير المالية، فقـال إن فيه شروط للجنة المالية بمجلس النواب، فقلت لحسن يوسف وكان وكيلا للديوان لا يمكن إلا أن ننفذ طلبات مجلس النواب وفضلوا يلحوا على.. **حسن يوسف عبـد الفتاح عمرو** [٦].

الرئيس ـ **عبد الفتاح عمرو** إيه دخله في الموضوع؟

الشاهد ـ بصفته صديق **لحسن يوسف ومحسوب السراي**. ثم ضبطوني فـي يوم وأنا عامل عزومة للهيئات السياسية فبعد أن خلصنا قـالوا لـي لازم حكايـة المحروسة تفوت قلت لا. وبعد كده تغير سعر الإسترليني ثم بعد ذلـك فـي وزارة الوفد مشيت الحكاية دي مش بس بمليون جنيه بل ٣٠٠ ألف زيادة كمان.

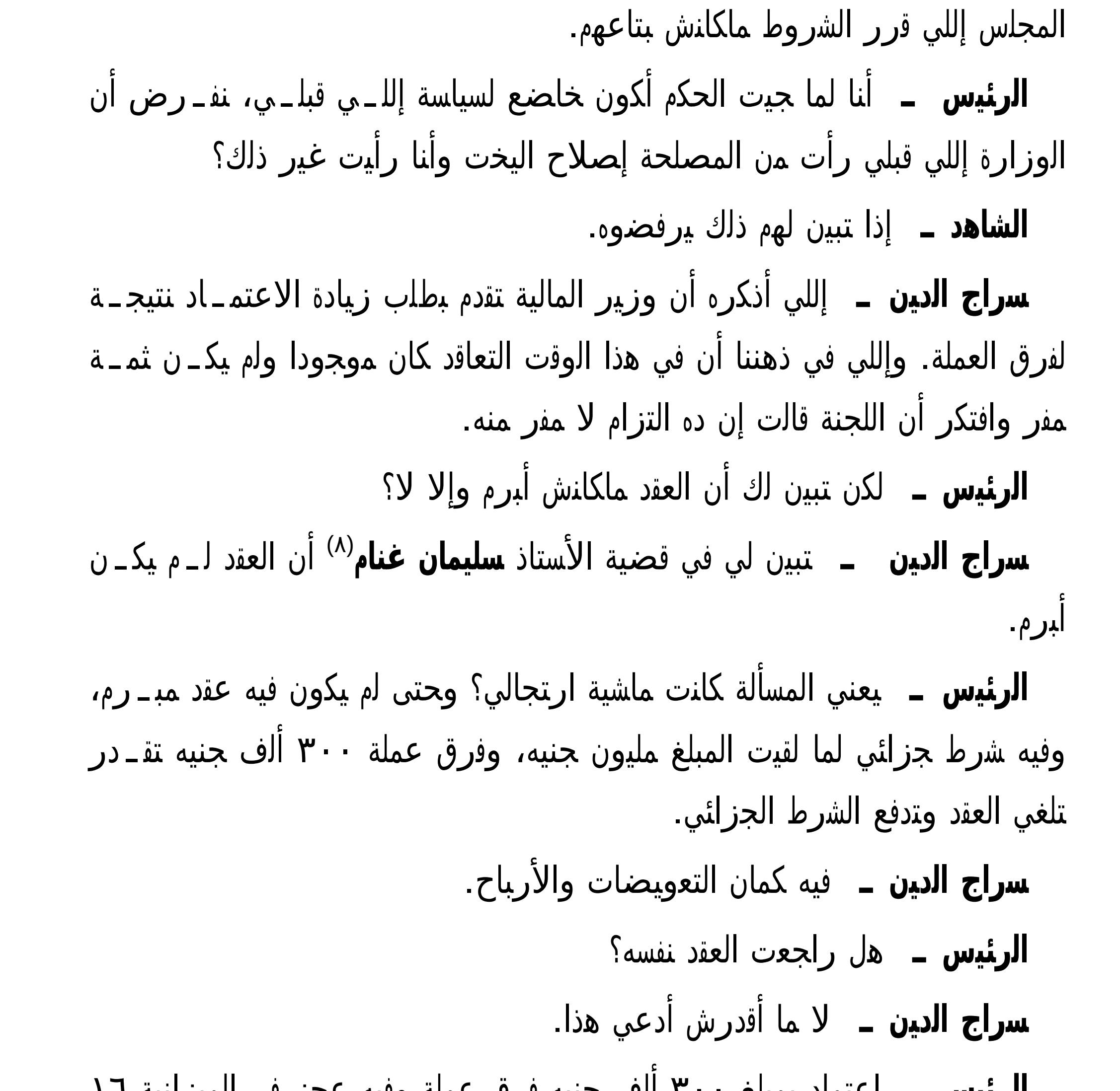
الرئيس ـ لكن العقد ماكانش وقع.

الشاهد ـ وقع في حكومة النقراشي [٧].

الرئيس ـ وهل هذه العملية سليمة؟

الشاهد ـ غير سليمة وغير طبيعية.

الرئيس ـ موافقة الوفد على العقد ولم يكن قد وقع مش كانوا يقدروا يرفضوا؟



الشاهد ـ كان في إيدهم أنهم يقولوا إحنا نطبق ما قرره مجلس النواب، لكن المجلس إللي قرر الشروط ماكانش بتاعهم.

الرئيس ـ أنا لما جيت الحكم أكون خاضع لسياسة إللي قبلي، نفرض أن الوزارة إللي قبلي رأت من المصلحة إصلاح اليخت وأنا رأيت غير ذلك؟

الشاهد ـ إذا تبين لهم ذلك يرفضوه.

سراج الدين ـ إللي أذكره أن وزير المالية تقدم بطلب زيادة الاعتماد نتيجة لفرق العملة. وإللي في ذهننا أن في هذا الوقت التعاقد كان موجودا ولم يكن ثمة مفر وافتكر أن اللجنة قالت إن ده التزام لا مفر منه.

الرئيس ـ لكن تبين لك أن العقد ماكانش أبرم وإلا لا؟

سراج الدين ـ تبين لي في قضية الأستاذ **سليمان غنام**[8] أن العقد لم يكن أبرم.

الرئيس ـ يعني المسألة كانت ماشية ارتجالي؟ وحتى لم يكون فيه عقد مبرم، وفيه شرط جزائي لما لقيت المبلغ مليون جنيه، وفرق عملة ٣٠٠ ألف جنيه تقدر تلغي العقد وتدفع الشرط الجزائي.

سراج الدين ـ فيه كمان التعويضات والأرباح.

الرئيس ـ هل راجعت العقد نفسه؟

سراج الدين ـ لا ما أقدرش أدعي هذا.

الرئيس ـ اعتماد بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه فرق عملة وفيه عجز في الميزانية ١٦ مليون جنيه؟

سراج الدين ـ هذا الاعتماد من سنة ١٩٤٨ ولم يخطر على بالي أن اعتماد من سنة ١٩٤٨ لسه ما نفذش.

الرئيس ـ ما عرفتوش إنه ما نفذش؟

سراج الدين ـ أعرف منين؟

الرئيس ـ (الشاهد) لو كنت أنت رئيس حكومة وعرض عليك هذا الموضـوع كنت توافق من غير مناسبة؟

الشاهد ـ إللي عرض خاص بالعملة، ولو كان عرض علي كان معقولا جـدا إني أسأل أين الأصل نفذ وإلا لا. كويس وإلا لا، فإذا كنت أرفض الأصـل طبعـا أرفض الفرع.

سراج الدين ـ تسأل عن الأصل إللي من سنة ١٩٤٨ لو أنت رئـيس وزارة سنة ١٩٥٠ وعرض عليك اعتماد إضافي تم إصداره سنة ١٩٤٨ كنت تطلب بحث المشروع وإلا بحث الاعتماد.

الشاهد ـ كنت أطلب الاعتماد الإضافي ولكن كلمة المحروسـة أثيـرت فـي الجرائد لمسافة طويلة جدا سنة ١٩٤٩ وسمعت بها، ولما جيت في الـوزارة سـن ١٩٤٩ طلبت وزير المالية وقلت له هات لي الشروط إللي عملتها اللجنة الماليـة، لكن السؤال كما يقول الأستاذ سراج الدين يبقى الاعتماد سهل. لو نظرنا للموضوع على أنه عمل من الأعمال تم سنة ١٩٤٨ وتغيرت العملة سنة ١٩٤٩ وقـدم سـنة ١٩٥٠ حانفذه.

الرئيس ـ إذا كان عمل له قيمة فهل المحروسة لها قيمة؟

الشاهد ـ بالنسبة للمحروسة أقول لا. لأن الجرائد ذكرت موضوعها واتكلمت عنه كتير سنة ١٩٤٩.

الدفاع ـ اقرأ لنا المذكرة إللي رفعت للمجلس وفيها أن هذه المسـألة حـازت الرضا السامي.

الرئيس ـ يعني كلكم كنتم في الهوا سوا؟

الدفاع ـ أريد أن يقرأ لنا علشان البلد كلها تعرف.

المدعي ــ مجلس الوزراء في ٢٥ سنة ١٩٥٠ قرر الموافقة على إصلاح المحروسة مع زيادة الاعتماد إلى مليون و٣٠٠ ألف جنيه، وفي جلسة ٨ فبراير قرر إسناد العملية للشركة الإيطالية فواضح أن الجلسة الأولى كانت للاعتماد، والثانية كانت للتعاقد، ولم يتم العقد فعلا إلا في أول إبريل سنة ١٩٥٠ يبقى وقت العرض.

الرئيس ــ يعني الموضوع عرض كاملا على هذا الأساس؟

الدفاع ــ سيادتك تأمر بالكتاب الأصلي إللي عرضت به المسألة، ومذكرة وزير المالية نقرأ منها ولو سطرا واحدا لأن فيها المبررات؟

الرئيس ــ هل أنت ملتزم بما جاء في هذه المذكرة من تبرير؟

الدفاع ــ علشان الموضوع يعرض كاملا.

الرئيس ــ الموضوع عرض في يناير سنة ١٩٥٠ على مجلس الوزراء فوافق مبدئيا على المبلغ، وفي فبراير وافق على الشركة التي أسندت إليها العملية تبقى العملية كأنها جديدة بالنسبة لهذه الوزارة؟

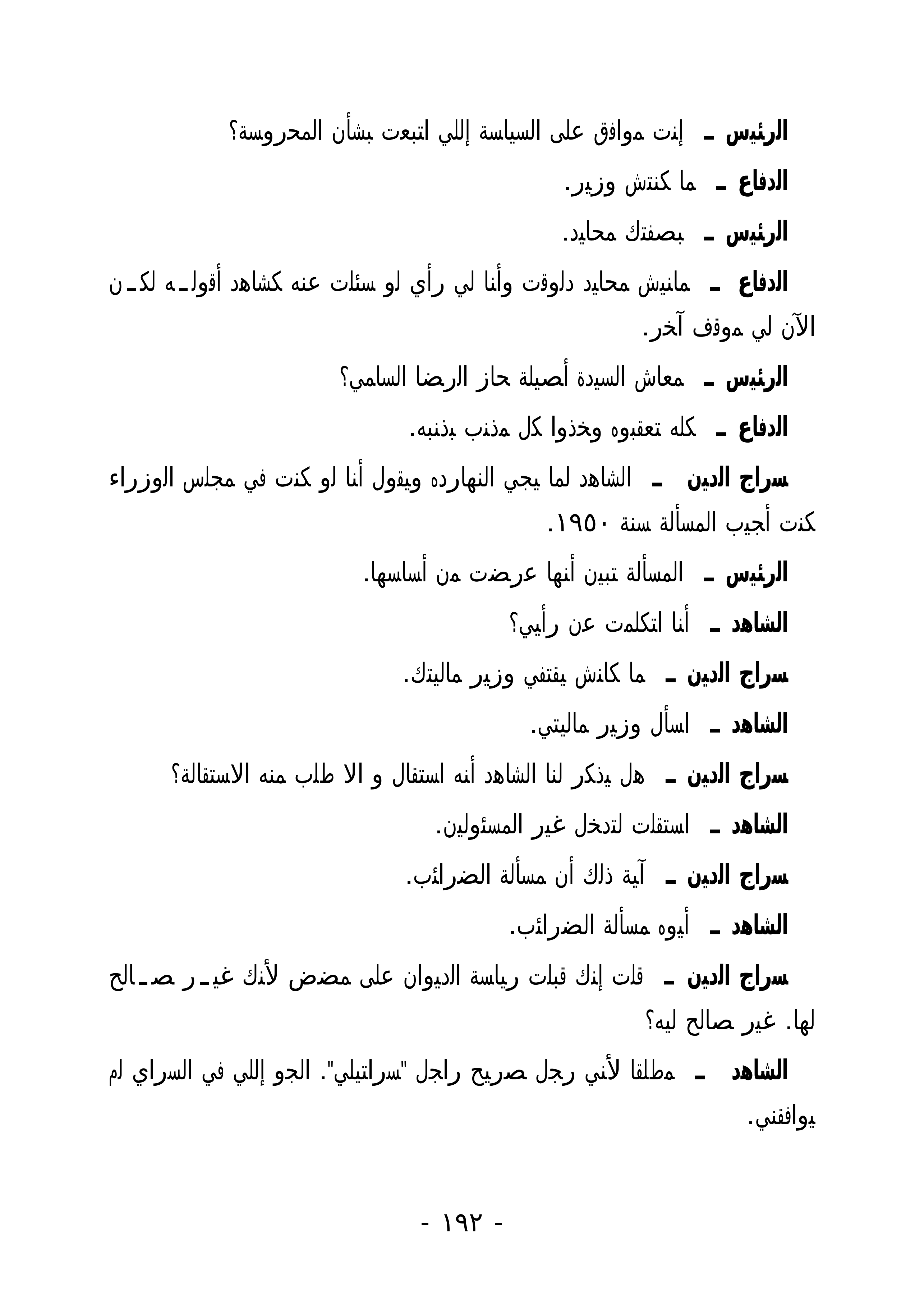
الدفاع ــ وزير المالية لما جه أرسل مذكرة وزير المالية السابق.

الرئيس ــ ده مبرر يعني؟

الدفاع ــ لا ما أقولش مبرر أنا كل هدفي إن المسائل لما نحب نحصلها نلم بكافة أطرافها، وده مش معناه إن إللي قبلي أخطأ وسامحوني، ولكن علشان تبقوا على بينة من أن إللي يذكر قد يكون فيه شيء من النقص وأنتم إذا لقيتوني بأسوغ خطأ بخطأ ابقوا ارفضوا كلامي، عاوزين نشوف مين وزير المالية إللي قال الرضا السامي.

الشاهد ــ وأنا كنت وزير مالية؟ اسألوا وزير المالية.

الدفاع ــ لما آجي أترافع وأقول ده غلطان وسامحوني ابقوا قولوا لا.



الرئيس ـ إنت موافق على السياسة إللي اتبعت بشأن المحروسة؟

الدفاع ـ ما كنتش وزير.

الرئيس ـ بصفتك محايد.

الدفاع ـ مانيش محايد دلوقت وأنا لي رأي لو سئلت عنه كشاهد أقوله لكن الآن لي موقف آخر.

الرئيس ـ معاش السيدة أصيلة حاز الرضا السامي؟

الدفاع ـ كله تعقبوه وخذوا كل مذنب بذنبه.

سراج الدين ـ الشاهد لما يجي النهارده ويقول أنا لو كنت في مجلس الوزراء كنت أجيب المسألة سنة ١٩٥٠.

الرئيس ـ المسألة تبين أنها عرضت من أساسها.

الشاهد ـ أنا اتكلمت عن رأيي؟

سراج الدين ـ ما كانش يقتفي وزير ماليتك.

الشاهد ـ اسأل وزير ماليتي.

سراج الدين ـ هل يذكر لنا الشاهد أنه استقال و الا طلب منه الاستقالة؟

الشاهد ـ استقلت لتدخل غير المسئولين.

سراج الدين ـ آية ذلك أن مسألة الضرائب.

الشاهد ـ أيوه مسألة الضرائب.

سراج الدين ـ قلت إنك قبلت رياسة الديوان على مضض لأنك غير صالح لها. غير صالح ليه؟

الشاهد ـ مطلقا لأني رجل صريح راجل "سراتيلي". الجو إللي في السراي لم يوافقني.



سراج الدين ـ يعني ماكانش على الملك أي غبار في هذا الوقت طيب ما تقول لنا يا أخي عاوزين نسمع رأيك في الملك؟

الشاهد ـ أنا اتكلمت كل ما يمكن أن يقال عن الملك كل مـا هـوش طيـب وبيعمل حاجات بطالة ويهجص كثير ويحب الفلوس كان الملك زي الزفت.

سراج الدين ـ هذا رأي الشاهد في الملك قبل سنة ١٩٥٠؟

الشاهد ـ كان مجلس النواب ضد الوفد.

سراج الدين ـ رأيك أن الوفد كان أغلبية أو أقلية في البلد؟

الشاهد ـ معلوماتي أنه في سنة ١٩٣٨ كان مافيش شك في أن الوفـد أخطـأ كثيرا فكانت البلد مش معاه.

سراج الدين ـ سنة ١٩٤٠ – ١٩٤١؟

الشاهد ـ كان لسه الوفد مالوش أغلبية.

سراج الدين ـ ليه أخذت كريم معاك في الوزارة [٩]؟

الشاهد ـ لأني أعتقد أن ده يمنع تدخل غير المسئولين.

سراج الدين ـ يعني لما يكون فيه حرامية آخذ منهم واحد علشان البـاقي مـا يسرقوش.

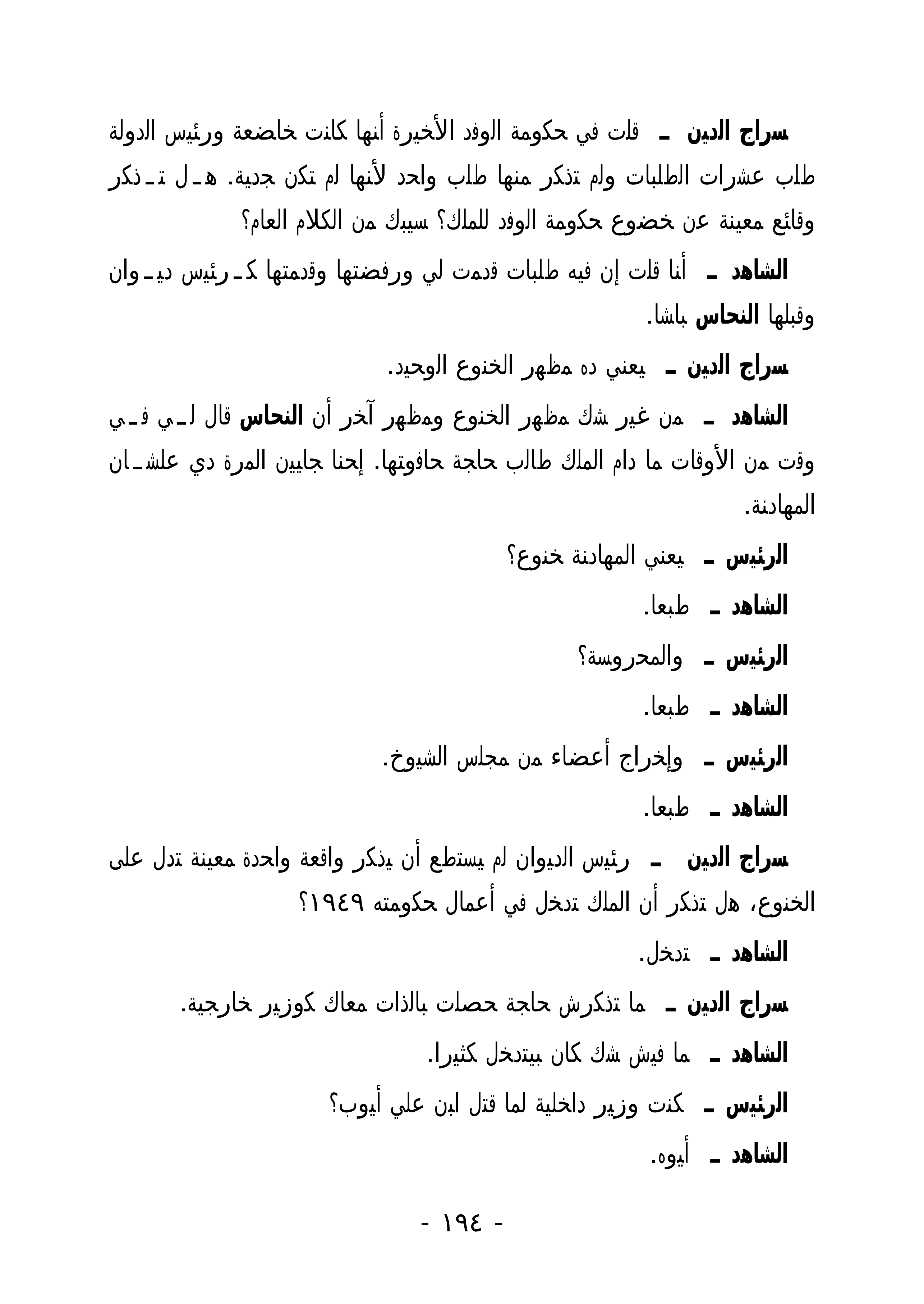
الشاهد ـ أنت أصلك كنت عمدة وتعرف الحاجات دي كويس.

سراج الدين ـ ماكنتش عمدة.

الشاهد ـ أنا جدي كان عمدة ومابقولش كده علشان حاجة.

سراج الدين ـ وأنا أخويا كان عمدة وأبويا كان عمدة بس فيه نـاس بيعتقـدوا أني أنا كنت عمدة وده ما حصلش. يعني سري باشا لا يرى بأسا أن يأخذ شخصـا هو في نظره بطال علشان يمنع شر آخرين؟

الشاهد ـ أيوه.



سراج الدين ـ قلت في حكومة الوفد الأخيرة أنها كانت خاضعة ورئيس الدولة طلب عشرات الطلبات ولم تذكر منها طلب واحد لأنها لم تكن جدية. هل تذكر وقائع معينة عن خضوع حكومة الوفد للملك؟ سيبك من الكلام العام؟

الشاهد ـ أنا قلت إن فيه طلبات قدمت لي ورفضتها وقدمتها كرئيس ديوان وقبلها **النحاس** باشا.

سراج الدين ـ يعني ده مظهر الخنوع الوحيد.

الشاهد ـ من غير شك مظهر الخنوع ومظهر آخر أن **النحاس** قال لي في وقت من الأوقات ما دام الملك طالب حاجة حافوتها. إحنا جايين المرة دي علشان المهادنة.

الرئيس ـ يعني المهادنة خنوع؟

الشاهد ـ طبعا.

الرئيس ـ والمحروسة؟

الشاهد ـ طبعا.

الرئيس ـ وإخراج أعضاء من مجلس الشيوخ.

الشاهد ـ طبعا.

سراج الدين ـ رئيس الديوان لم يستطع أن يذكر واقعة واحدة معينة تدل على الخنوع، هل تذكر أن الملك تدخل في أعمال حكومته ١٩٤٩؟

الشاهد ـ تدخل.

سراج الدين ـ ما تذكرش حاجة حصلت بالذات معاك كوزير خارجية.

الشاهد ـ ما فيش شك كان بيتدخل كثيرا.

الرئيس ـ كنت وزير داخلية لما قتل ابن علي أيوب؟

الشاهد ـ أيوه.

الرئيس ـ تقدر تذكر لنا الحادثة دي؟

الشاهد ـ أنا كنت هناك [١٠]؟

سراج الدين ـ تذكر وأنت وزير داخلية سنة ١٩٤٩ إنك نقلت الأستاذ بـدوي خليفة من إسكندرية إلى وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام..

الشاهد ـ تدخل الملك وقال لازم تاخد مرتضى المراغي للأمن العام، قعـدت مدة طويلة ما فيش عمل لمرتضى المراغي ثم وجدت أن الصالح العام يقتضي أني أخلي مرتضى المراغي للأمن العام علشان ما تحصلش خناقة.

الدفاع ـ الصورة إللي تدخل فيها الملك لتغيير اختصاص وكيل الوزارة تقـدر تصورها لنا.

الشاهد ـ الملك قال لي مباشرة قال لي إن بدوي خليفة مش كافية إني رضيت أنه يكون وكيل وزارة، دا راجل مريض وأنت أخذته علشان تطلع عمـار فعـاوزه وهو مكسر تعمله للأمن العام؟

الرئيس ـ مين إللي كان بيشير على الملك؟

الشاهد ـ رجالته. محمد حسن وبوللي وكريم.

سراج الدين ـ ما تذكرش إنك قلت لي إنك قلت لهم في السراي يا تختـاروني يا تختاروا مرتضى المراغي، وأن الرد جه مرتضى المراغي.

الشاهد ـ ما أذكرش.

سراج الدين ـ وما تذكرش إنك حد قال لك كده في السراي؟

الشاهد ـ لا.

سراج الدين ـ لكن مش بعيد.

الشاهد ـ بعيد قوي.

المدعي ـ لما جيت رئيس وزارة سنة ١٩٤٩ هل كانت وزارتك ترتكن إلـى برلمان.

الشـاهد ـ كانت وزارتي بعد خناقات طويلة ضـايقت البلـد مـن الأحـرار الدستورين والسعديين فأردنا أن تأتي بوزارة من الجميع لعمـل انتخابـات جديـدة ويجي برلمان تيجي وزارته الحكم؟

المدعي ـ يعني ما كانش فيه برلمان؟

الشاهد ـ كان قائم ولكن البلد ما كانتش راضيه عنه.

المدعي ـ يعني الوزارة ما كانتش ترتكن على المجلس.

الشاهد ـ لا.

الرئيس ـ هو عاوز يوازن بين موقفك وموقف الوفد إللي كان بيـرتكن إلـى أغلبية برلمانية.

سراج الدين ـ وزارته كانت وزارة ائتلافية من جميع الأحزاب أغلبية وأقلية.

الدفاع ـ باعتبار الشاهد قد عاصر الحياة البرلمانية فترة طويلة ما رأيك بصفة عامة في **فؤاد سراج الدين** كعضو في مجلس الشيوخ؟

الشاهد ـ كان عضو نافع ولما يدافع عن موقف كنت انبسط جدا لأنـه كـان يوضب كلامه.

الدفاع ـ كان يستهدف المصلحة العامة بالجملة إن سئلت بالجملة؟

الشاهد ـ أظن أقول أيوه.

الدفاع ـ أظن ليه؟ أيوه واللا لا؟

الرئيس ـ كان يراعي المصلحة العامة أو الحزبية؟

الشاهد ـ جميع الوفديين كانوا يقولون في كل مناسبة الوفد قبل كـل شـيء، وأعتقد أن **فؤاد سراج الدين** كان من أحسن الوفديين دفاعا عـن الطلبـات ضـد

الحكومة القائمة. كان لما بيقف يستجوب المعارضة كانت تعجبني طريقته وكانـت بطبيعة الحال تهدف للصالح العام.

الرئيس ـ كنت عضو شيوخ لما ألغيت معاهدة سنة ١٩٣٦؟

الشاهد ـ أنا من ساعة ما طلعت من الديوان ما رجعتش المجلـس، وبطبيعـة الحال ما كانوش يرضوا يرجعوني أبدا لأن الملك كان غضبان علي.

الرئيس – فيه نقطة نحب نستوضحها مع المتهم المعاش إللي قدر لحرم حيـدر رستم مانتاش متذكره (وانصرف الشاهد).. ودارت مناقشة بين رئـيس المحكمـة و**فؤاد سراج الدين** حول حرم حيدر رستم.. وتسـاءل الـرئيس عمـا إذا كانـت مجنونة؟. وهل لها منزل في الهرم له سلم من الخارج.. وأجاب سراج الدين بأنه لا يذكر. وإنتت شهادة الشاهد.

٤- شهادة
- اللواء عبد العزيز صفوت -

المدعي ـ كنت مديرا لإدارة مكافحة المخدرات في مصر. فهل لدى سـيادتكم معلومات عن قضية التهريب إللي سموها قضية "جمصة".

الشاهد ـ أيوه في غضون أغسطس سنة ١٩٥٠ نشرت مجلة "آخر لحظـة"[١] نبأ تحت عنوان "تهريب كمية كبيرة من المخدرات بيعت بمائة ألف جنيه واسـتفاد منها صاحب شخصية كبيرة" وكان بالتحديد في ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٠ وطلـب مني عمل تحريات عن هذه الواقعة، تبين منها أن شخصا يسـمى **محمـد محمـد إبراهيم** من دكرنس ليس له ماضي في المخدرات وإنما كان مجرما معـتقلا فـي الطور وأفرج عنه. هذا الشخص يأويه **عبد المنعم البدراوي**[٢] وهناك عمدة يـدعي **عبد المجيـد** كان يشتهر بتزعم عصابة تهريب مخدرات، ويظهر أنه اصطاد هـذه الكمية لحسابه عنوه وباع الكمية واشترى ٢٥ فدانا وثلاث سيارات. لاستخدام اثنين للنقل والثالثة للركوب، ثم بنى بيتا وتبين من التحريات أنه توسـع فـي التهريـب، وجرت العادة أن المهربين يتصدوا الشخص القوي، وكان **حمد إبراهيم حجازي** له أعوان كثيرة، وثبت من التحريات أن **عبد العزيز البدراوي** كان يحتضنه احتضـانا متطرفا، وقد سجلت ذلك في تقرير مؤرخ في ١٩٥٠/٨/١٦ وورد لي خطاب مـن السواحل بإسكندرية يقول إن أحد العساكر شاهد عددا كبيرا مـن الأشـخاص مـن ناحية نقطة بوليس السواحل، وتبين بعد تبادل الأعيرة النارية أن شـوهدت "جـرة" لأشخاص عددهم ١١٠ وسيارة، وتبين أنها كانت تنقل كمية كبيرة من المخـدرات لحساب محمد إبراهيم، ونقلت فعلا إلى الأرض بتاعته.

المهربين إللي جم من البر كان عددهم كبير وإللي استلموا كان عـددهم كبيـر، والوزارة أمرت بإنشاء فرع للمخدرات في دمياط في ١٩٥٠/١١/١٣، وفي نوفمبر سنة ١٩٥٠ طلبني وكيل الداخلية **بدوي خليفـة** وطلب وضع حد للبلاغـات إللـي بتيجي، وأنا فهمت أن له رغبة في ضبط العصابة والواقع أنها عصابتان. عصـابة **عبد المجيد شلبي**، والثانية عصابة **محمد إبراهيم**. وفهمت أن **محمد إبراهيم** توسع في شراء المخدرات من الخارج.. وأنه كان ينقل كمية كبيرة من أعماله بالطيـارة إلى مصر، وفعلا اتصل بالطيار عن طريق عمدة كفر الغاب، ومحمود فهم العمـدة أنه يهبط بالطيارة في عزبته لأن المنطقة ما تصلحش لأنها أرض فضاء، فالطيـار أوعز إلى محمود فرحات بعدما اعتذر فنيا، وقال إنه يمكن الهبـوط فـي مطـار مهجور بين مصر والفيوم، وفعلا راحوا وأخذنا لهم صور، ولكن محمود فرحات ما قبلش إلا أن تهبط الطيارة في أرضه، وتبين من التحريـات أن محمـود إبـراهيم حجازي توسع في التهريب، وأن أحد المرشدين استطاع أن يجيب لـي البرقيـات المتبادلة، والرموز التي تستعمل بين أفراد العصابة، وكان في النية استيراد طن من المخدرات، وأنا خليته يستمر في عمله، واستطاع ضـباط مكتـب المخـدرات أن يتصلوا بمحمد إبراهيم حجازي وأقنعوه بشراء كمية وأخذوا منه "عينة"، والقضـية لها محضر سري سجل فيه جميع الوقائع والصفقة لم تتم. واستدعيت المرشد فقـال إنه فهم من بعض أفراد العصابة أن البضاعة حتيجي في مركب، وحصـلنا علـى العلامة وهي نصف ورقة فئة ٢٥، وقال إنه علم أن الجمارك اللبنانية كانت نشـطة ولذلك لم تتم العملية وإنتت القضية عند هذا الحد. وفي شهر يناير سنة ١٩٥٠ جاني إخطار عن تهريب كمية كبيرة من الحشيش والأفيون وتمكن مكتب المخدرات مـن ضبط الكمية ١٩٠ ك حشيش و١٩ ك أفيون، وضبط اثنين من أفـراد العصـابة، وتبين أن الجزء الذي لم يضبط كان لحساب **محمد إبـراهيم**. ووزير الداخلية كـان **فؤاد سراج الدين** وأنا عرضت عليه شخصيا هذا البلاغ وطلب مني المضـي فـي

تحرياتي للقضاء على هذه العصابة. وهو إللي أمر بإنشاء فـرع دميـاط لمكافحـة المخدرات في أكتوبر ١٩٥١.

الرئيس ـ قلت له عن **عبد العزيز** البدراوي؟

الشاهد ـ التقارير كان مكتوب فيها.

الرئيس ـ ما جبوش وقال له الواد ده إبعده عنك؟

الشاهد ـ عقيدتي أن **محمد إبراهيم** لا يجرؤ بالتوزيع على هذا الشكل الكبيـر إلا إذا كان مطمئنا.

الرئيس ـ إيه إللي تعرفه عن سفر **عبد العزيز البدراوي.**

الشاهد ـ قيل إن **عبد العزيز البـدراوي** سافر بطريق البحر، والواقع أنه سافر بطريق البحر وهوه كان مسافر علشان أولاده، وذلك على أثر الحادث، وإللي أذكر أنه في ١٩٥١/٩/٧ جاني وكيل الإدارة ومعه أحد أعيان المنطقة وقال إنه شاهد في الشتاء السابق في سبتمبر سنة ١٩٥١ كميات كبيرة من الحشيش منشورة في أطيان الأرز ملك **عبد العزيز** البدراوي. والعادة أن المهربين بيهربوا الحشيش في عجلات من الكاوتشوك. وقال إن كميات المخدرات نقلت مـن أرض البـدراوي بواسـطة "**حجازي**" إلى جهة المعصرة عند أرض "**عبد العزيز عبد المجيد قاسـم**" وهو مـن تجار المخدرات، وأحيل البلاغ على رئيس فرع المخدرات بطنطا فقام بعملية تفتيش جاءت سلبية لأنه كان بعد فوات الأوان.

الرئيس ـ هل كان **فؤاد سراج الدين** بيمد يد المساعدة الجديـة لـك ولا سـد خانة.

الشاهد ـ لم أطلب حاجة من **فؤاد سراج الدين** ورفضها.

الرئيس ـ كان مرة نائب هيهرب كمية من الحشيش وعملـتم لـه كمـين ولا جاش؟

الشاهد ـ كان نائب السويس واسمه "**البديوي**".

الرئيس ـ كان نائب إيه "**سعدي**"؟

الشاهد ـ نائب وفدي وبلغت الحادث لوكيل الداخلية "مرتضى المراغي" وهـو سافر إسكندرية وتقابل مع السيد الوزير بخصوص هذا الحادث، وكلمني وقـال إن الوزير يأمر باتخاذ الإجراءات ضد النائب إذا كان معاه مخدرات والنائب مجـاش والمهرب ماكانش معاه حاجة.

الرئيس ـ فيه نواب وشيوخ كتير كانوا موضع شبهات؟

الشاهد ـ عندنا ملف سري يشمل أعضاء الشيوخ والنواب إللي تحوم حـولهم الشبهات.

الرئيس ـ ورينا كده علشان نشوف.

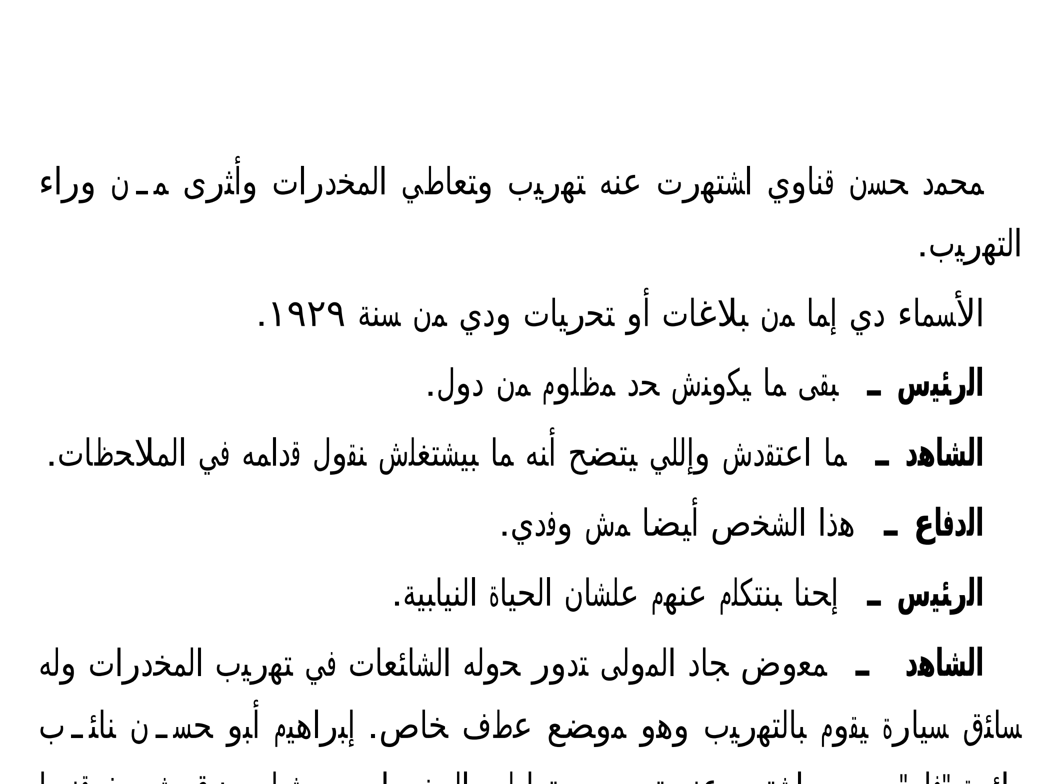
الشاهد ـ "**محمود أبو رحاب حسن**" عرف بتهريب المخدرات منذ عهد بعيـد وكان ذلك في كل العهود خصوصا مدة حكم السعديين وهو كان يسـتأجر للنقـل. علشان الحصانة البرلمانية وهو نائب سعدي، ومرة بلغت مدير المكتب "رسل باشا" عن هذا النائب فقابل النقراشي، ويظهر أن الراجل علم بذلك فجه المكتب، فحبيـت أتغافل ذلك لحد ما يضبط في حالة تلبس ونخلص منه. "**هاشم أحمد محمـد عبـد الرحيم**" الشريف نائب أخميم السابق اشتهر عنـه بتهريـب المخـدرات وتعـاطي الأفيون.

الرئيس ـ نائب إيه؟

المتهم ـ غير وفدي.

الدفاع ـ إحنا حنفضل نقول وفدي أوغير وفدي فيه كتيب فيه أسماء الأعضاء وأسماء الأحزاب التي ينتمون إليها إذا أردتم نجيبه.

الشاهد ـ **محمد عمر أبو بكر الهواري** "سعدي" نائب دشنا السابق اشتهر عنه تهريب المخدرات وتعاطيها.



محمد حسن قناوي اشتهرت عنه تهريب وتعاطي المخدرات وأثرى من وراء التهريب.

الأسماء دي إما من بلاغات أو تحريات ودي من سنة ١٩٢٩.

الرئيس ـ بقى ما يكونش حد مظلوم من دول.

الشاهد ـ ما اعتقدش وإللي يتضح أنه ما بيشتغلش نقول قدامه في الملاحظات.

الدفاع ـ هذا الشخص أيضا مش وفدي.

الرئيس ـ إحنا بنتكلم عنهم علشان الحياة النيابية.

الشاهد ـ معوض جاد المولى تدور حوله الشائعات في تهريب المخدرات وله سائق سيارة يقوم بالتهريب وهو موضع عطف خاص. إبراهيم أبو حسن نائب دائرة "فاو" سعدي اشتهر عنه تهريب وتعاطي المخدرات. ميشيل رزق شيخ قنا "سعدي" تحوم حوله شبهات في تهريب المخدرات.

فؤاد سراج الدين ـ ده نائب ينتمي إلى حزب الكتلة.

الشاهد ـ الواقع إني مانش مرجع في اللون السياسي.

الرئيس ـ هم يعرفوا بعض كنواب مع بعض.

الدفاع ـ اعملوا معروف. ماليش شأن صحيح زمالة لكن مش مفروض إنني أعرف كل واحد.

الشاهد ـ محمد علوان نائب بلبيس "**سعدي**" اشتهر عنه تهريب المخدرات والتستر على المهربين.

فؤاد سراج الدين ـ ده نقيب أشراف.

الدفاع ـ ده كان عضو في المجلس وماكانش نقيب أشراف القطر كله.

الرئيس ـ كشف أمره يعني؟

الدفاع ـ كان له حكاية واللواء الشاهد يعرفها، خاصة وأن الشيخ **أحمد الصاوي** عمل تحقيق معاه وعزله.

الشاهد ـ الدكتور حلمي الجيار نائب المنصورة اشتهر عنه تهريب المخدرات والاشتراك مع المهربين وقد أخطرت عنه الوزارة بصفة خاصة للتصرف فيما يتخذ بشأنه، وحتى الآن لم يصلنا الرد. **محمد أحمد البديوي** نائب السويس "وفدي" اشتهر عنه تهريب المخدرات لحسابه الخاص، والاشتراك مع المهربين. **عبد الرحيم مكاوي** نائب بورسعيد "وفدي" اشتهر عنه معاونة الكثيرين من تجار المخدرات.

الدفاع ـ كان من ضمن أعضاء الهيئة الوفدية إللي فصلوا بعد الحركة.

الرئيس ـ طيب فصلتوه علشان إيه؟

الدفاع ـ إذا طُلِب مني ذلك فإني سأذكره.

الشاهد ـ **حامد الألفي** نائب "وفدي" اشتهر عنه مساعدة المهربين، **محمد عبد اللطيف** نائب البحر الأحمر "وفدي" اشتهر عنه تهريب المخدرات ومساعدة المهربين. **محمود حاتم** نائب إيتاي البارود اشتهر عنه تهريب المخدرات ومساعدة المهربين وهو نائب "مستقل"، **عبد السلام علوان** "وفدي" اشتهر عنه تهريب المخدرات والتستر على المهربين ومعاونتهم، حامد طلبه صقر "وفدي" له نشاط في التهريب ومساعدة المهربين.

الرئيس ـ مش مظلوم؟

الشاهد ـ مفيش حد فيهم مظلوم **أحمد عبد الرحمن عزام** نائب المطرية اشتهر عنه تهريب المخدرات والاشتراك مع المهربين وهو وفدي.

الدفاع ـ لا إنت كاتبها ولا بتقرأ من عندك.

الشاهد ـ أنا قلت من الأول إنني مانش مرجع في اللون السياسي.

* وهنا وقف أحد الاشخاص الموجودين بقاعة الجلسة واستأذن من الرئيس وقال ـ أقرر أن هذا الشخص لا ينتسب إلى عائلة عزام الموجودة بحلوان.

الشاهد ـ (مواصلا القراءة) أخنوس فانوس نائب وفدي له سائق سـيارة نقـل بيشتغل في تهريب المخدرات. مرريس دوس حوله شبهات كثيرة فـي الاتصـال بالمهربين وكان متصلا بمهنى سليم سيد أروس الذي عرف عنـه الاتجـار فـي المخدرات. **إسماعيل أباظة** اشتهر في الاتجار في المخدرات ومسـاعدة المهـربين وله مبنى مؤجره "قهوة" ضبط بها مخدرات وتوفى المذكور أخيرا. **محمد توفيـق خشبة** نائب أسيوط تقدمت شكوى ضد سائقه ظهرت عدم صحتها. **أحمد عطـا ا** "شيخ الإسماعيلية وفدي" شائعات كثيرة باتصاله بالمهربين. **عبد العزيز البـدراوي** شبهات قوية في اشتراكه مع **محمد إبراهيم حجـازي** المهـرب المعـروف. هـذه الأسماء دونت في تقرير سلم لإدارة الأمن العام في ١٩٤١/١٠/٢٨ وقـد اسـتلمه مدير الأمن العام ووعد بعرضه على رئيس الوزارة.

الدفاع ـ الشاهد قال إنه لم يطلب شيئا من **فؤاد سراج الدين** إلا إجابـة هـل يستطيع أن يقرر إن كان وجد أي عقبة من **فؤاد سراج الدين** فـي الوقـت الـذي وصلت إليه التحريات أم لا؟. هل لمست تعويقا لأداء مهمتك في هذا الشأن.

الشاهد ـ لا.

الرئيس ـ هل قدم الكشف للوزارة إللي اشترك فيها **سراج الدين**.

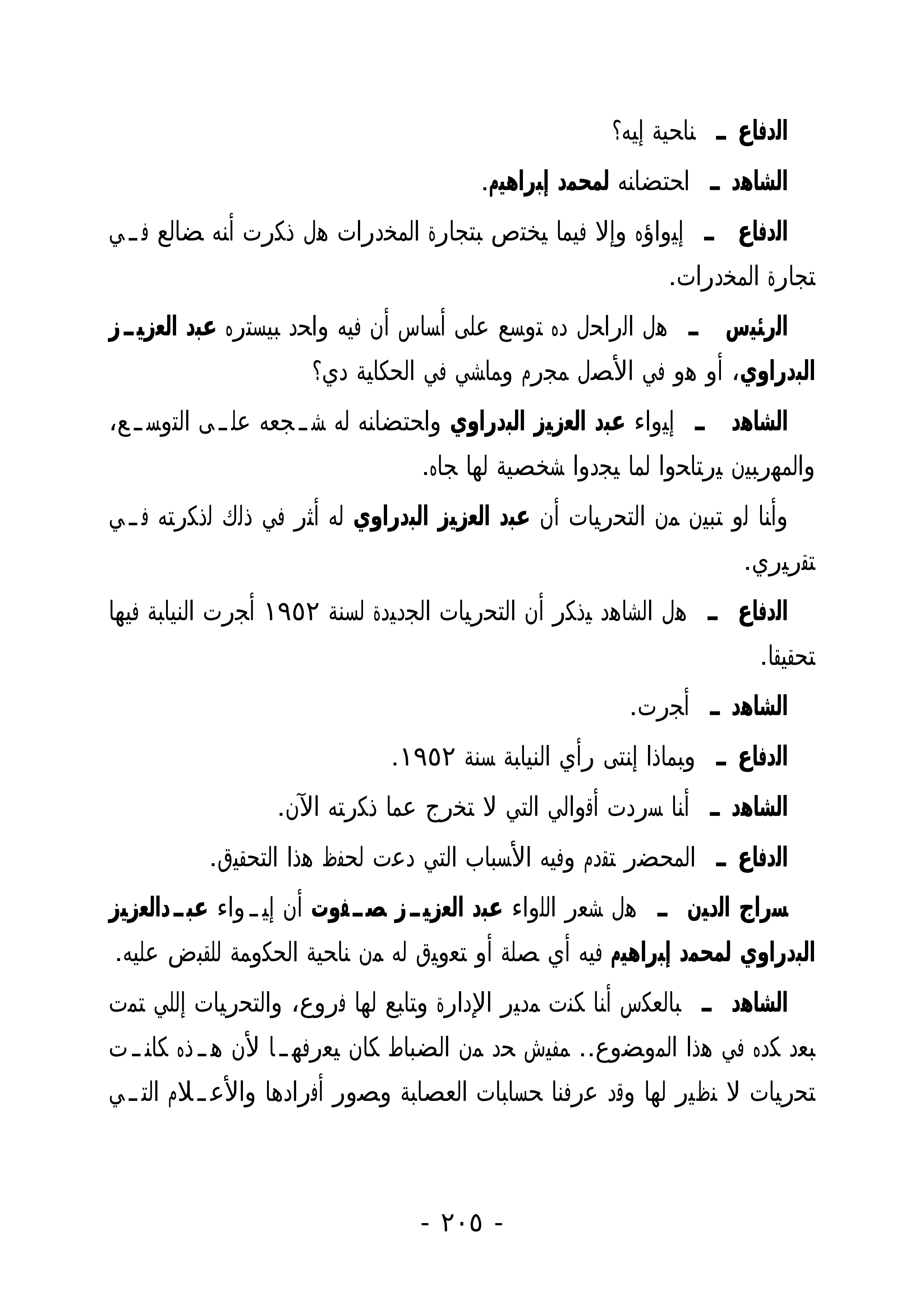
الشاهد ـ قدم في وزارته والكشوف الأخرى قدمت في عهود أخرى، والكشف الأخير قدم في ٧ فبراير سنة ١٩٥١.

سراج الدين ـ لمن؟

الشاهد ـ للأستاذ **ياسين صبحي** مدير الأمن العام. والمفروض أن مدير الأمن يعرضها على الوزير.

الـدفاع ـ هل تقدمت بأية مذكرة بعد واقعة النشر في آخر لحظة باسـم **عبـد العزيز البدراوي** على أنه يعين هذه العصابة في تجارة المخدرات.

الشاهد ـ جميع التقارير اللاحقة لذلك كانت متضمنة هذه الناحية.


الدفاع ـ ناحية إيه؟

الشاهد ـ احتضانه **لمحمد إبراهيم**.

الدفاع ـ إيواؤه وإلا فيما يختص بتجارة المخدرات هل ذكرت أنه ضالع فـي تجارة المخدرات.

الرئيس ـ هل الراجل ده توسع على أساس أن فيه واحد بيستره **عبد العزيـز البدراوي**، أو هو في الأصل مجرم وماشي في الحكاية دي؟

الشاهد ـ إيواء **عبد العزيز البدراوي** واحتضانه له شـجعه علـى التوسـع، والمهربين يرتاحوا لما يجدوا شخصية لها جاه.

وأنا لو تبين من التحريات أن **عبد العزيز البدراوي** له أثر في ذلك لذكرته فـي تقريري.

الدفاع ـ هل الشاهد يذكر أن التحريات الجديدة لسنة ١٩٥٢ أجرت النيابة فيها تحقيقا.

الشاهد ـ أجرت.

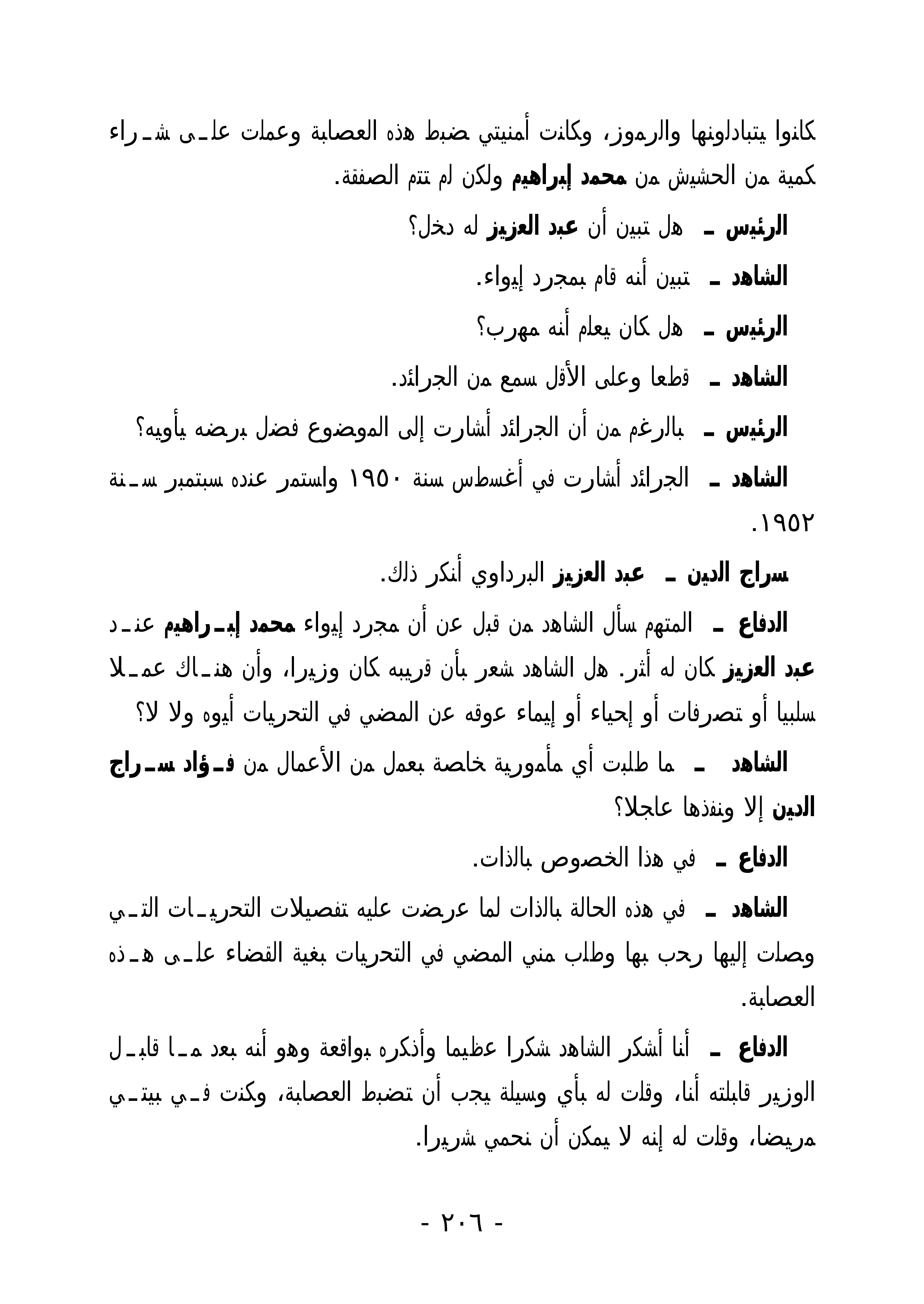
الدفاع ـ وبماذا إنتهى رأي النيابة سنة ١٩٥٢.

الشاهد ـ أنا سردت أقوالي التي لا تخرج عما ذكرته الآن.

الدفاع ـ المحضر تقدم وفيه الأسباب التي دعت لحفظ هذا التحقيق.

سراج الدين ـ هل شعر اللواء **عبد العزيـز صـفوت** أن إيـواء **عبـدالعزيز البدراوي لمحمد إبراهيم** فيه أي صلة أو تعويق له من ناحية الحكومة للقبض عليه.

الشاهد ـ بالعكس أنا كنت مدير الإدارة وتابع لها فروع، والتحريات إللي تمت بعد كده في هذا الموضوع.. مفيش حد من الضباط كان يعرفهـا لأن هـذه كانـت تحريات لا نظير لها وقد عرفنا حسابات العصابة وصور أفرادها والأعـلام التـي



كانوا يتبادلونها والرموز، وكانت أمنيتي ضبط هذه العصابة وعملت على شراء كمية من الحشيش من **محمد إبراهيم** ولكن لم تتم الصفقة.

الرئيس ـ هل تبين أن **عبد العزيز** له دخل؟

الشاهد ـ تبين أنه قام بمجرد إيواء.

الرئيس ـ هل كان يعلم أنه مهرب؟

الشاهد ـ قطعا وعلى الأقل سمع من الجرائد.

الرئيس ـ بالرغم من أن الجرائد أشارت إلى الموضوع فضل برضه يأويه؟

الشاهد ـ الجرائد أشارت في أغسطس سنة ١٩٥٠ واستمر عنده سبتمبر سنة ١٩٥٢.

سراج الدين ـ **عبد العزيز** البرداوي أنكر ذلك.

الدفاع ـ المتهم سأل الشاهد من قبل عن أن مجرد إيواء **محمد إبراهيم** عند **عبد العزيز** كان له أثر. هل الشاهد شعر بأن قريبه كان وزيرا، وأن هناك عملا سلبيا أو تصرفات أو إحياء أو إيماء عوقه عن المضي في التحريات أيوه ولا لا؟

الشاهد ـ ما طلبت أي مأمورية خاصة بعمل من الأعمال من **فؤاد سراج الدين** إلا ونفذها عاجلا؟

الدفاع ـ في هذا الخصوص بالذات.

الشاهد ـ في هذه الحالة بالذات لما عرضت عليه تفصيلات التحريات التي وصلت إليها رحب بها وطلب مني المضي في التحريات بغية القضاء على هذه العصابة.

الدفاع ـ أنا أشكر الشاهد شكرا عظيما وأذكره بواقعة وهو أنه بعد ما قابل الوزير قابلته أنا، وقلت له بأي وسيلة يجب أن تضبط العصابة، وكنت في بيتي مريضا، وقلت له إنه لا يمكن أن نحمي شريرا.

الرئيس ـ ما تكلموش مع **عبد العزيز** أنه يبعد محمد عنه؟

الدفاع ـ ده مسألة أخرى.

سراج الدين ـ ألم يكن إنشاء فرع دمياط لسبب ما قيـل عـن نشـاط **محمـد إبراهيم**.

الشاهد ـ أيوه.

الرئيس ـ ما اقنعتوش أنه يبعد عن **محمد إبراهيم**.

سراج الدين ـ الحكاية بدأت بعملية نزاع حزبي، **وعبد المجيد شلبي** ده كـان عمدة وفصل في أيام الوفد، **وعبدالعزيز البدراوي** يقيم في المنطقة وكان نائب فيها، **وعبد المجيد شلبي** اعتقد أن **عبد العزيز** هو إللي فصله وهو كان زعـيم عصـابة تهريب، وكان يشترك معه **محمد إبراهيم** ثم انفصل عنه.

الشاهد ـ الاثنين بتنافسوا وأنا قلت إنهم خطرين ولكن مـش زي مـا بيقـول الوزير إنهم كانوا مع بعض وانفصلوا.

سراج الدين ـ لو رجعتم للحملة الصحفية حول هذا الموضوع تجدوا مقـالات وبيانات بتوقيع **عبد المجيد شلبي**، وهو الذي أثار هذه الزوابع حول **عبـد العزيـز البدراوي** وقد بلغنا النيابة ضد الصحف، والنيابة حققت الواقعـة وقـررت تقـديم رؤساء الصحف إلى المحكمة، ثم صدر قانون العفو الشامل فلم تنظر هذه القضايا، ثم قدمت بعد ذلك شكوى بعد قيام الحركة، وحققت وحفظت بقرار من جديد، وأنـا شخصيا عنيت أن أعرف **محمد إبراهيم** هذا فتبين أن شهرته في الإجرام لا تقل عن شهرته في تجارة المخدرات.

الرئيس ـ ما عرفتوش ما جاش مرة مكتبك؟

سراج الدين ـ لا ولم أره أبدا ولم أقابله في حياتي.

الدفاع ـ (**لسراج الدين**) الرئيس بيسألك مش معناه إنه حصل، وإنما قيل ذالـك في التحقيق.

سراج الدين ـ قيل، ولكن ما قيل شيء وما حصل شيء آخر، **ومحمد إبرهيم حجازي** قال في الصحف إن الوزير لازم يستقيل ما دام ابن خالـه **عبـد العزيـز البدراوي** موضع التحقيق فالحملة كانت موجهة **لعبد العزيز** للوصول إلـى وزيـر الداخلية، لقد قالوا إن الوزير هربه بطيارته وبدون جواز سفر طلب له من مجلـس النواب، وكانت أسباب سفره أنه أصيب بذبحة صدرية فـذهب للعـلاج، ولأن لـه أربعة أولاد بالخارج يريد رؤيتهم.

الرئيس ـ كويس إللي تبين كده لأن أنا شخصيا كنت أعتقد كده.

سراج الدين ـ **عبد العزيز** عنده ٥ آلاف فدان خلاف الأرض إللي ورثها فهو غير محتاج من تجارة الحشيش، وإنما السياسة الحزبية العمياء هي التـي أثـارت الزوابع.

الرئيس ـ تقرر أن السياسة الحزبية كانت عمياء.

سراج الدين ـ في نواحي كثيرة ولكن مش في كل النواحي ودي الواقعة إللـي **السنباطي** طلب أنه يشهد عليها، وإللي كانت السبب أنه فتش بيت **البدراوي** وعمـل فيه ما لا يعمل.

الدفاع ـ عاوزين المحكمة تسأله والمحكمة لها طريقتها الخاصة في النياشـين التي تمنحها لبعض الشهود يبقوا شهود ومتهمين.

الجلسة الثالثة (١٣ ديسمبر ١٩٥٣)

شهادة الرئيس السابق أحمد نجيب الهلالي

* أدلى الرئيس السابق **أحمد نجيب الهلالي (باشا)** بشهادته في الجلسة الثالثة التي استمرت خمس ساعات، واستكملها في الجزء الأول من الجلسة الرابعة لمدة ساعة أخرى.. وكان الهلالي قد أرسل إلى المحكمة خطابا بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٥٣ تلى في الجلسة الثانية للمحاكمة، هذا نصه - سيدي الرئيس. تحية واحتراما وبعد أن اطلعت على أقوال الأستاذ عبد الفتاح حسن في الصحف وفيها يزعم أنني رضخت لكتاب من السفارة البريطانية؛ ولذلك اعتقلت السيد **فؤاد سراج الدين** واعتقلته، وقد أسند إلي كذلك أنني تآمرت مع الملك السابق وأعنته على اعتقالهما، ثم قال للمحكمة الموقرة إن المسائل التي تتصل بهذا البلد يجب أن تسجل كما يجب أن يطهر البلد من أدران الاستعمار، ومن أذناب الملك السابق [1]، ولذلك بادرت بإرسال هذا الكتاب إلى السيد الرئيس ملتمسا من محكمة الثورة الموقرة استدعائي برغم ما أعانيه من مرض لسماع أقوالي في الدعوى، وعندئذ يتاح للأستاذ عبد الفتاح حسن أن يسألني ما يشاء فيما ذكره وفيما لم يذكره، كما يتاح لمحكمة التاريخ أن تعرف على وجه اليقين أن ادعاءه غير صحيح، وأن تعرف كذلك أسباب قبولي الوزارة ومسلكي مع الجانب البريطاني منذ تأليفها إلى حين استقالتها، وأن الجانب البريطاني لم يطلب مني اعتقال أحد أو محاكمته، وأن باقي الطلبات التي قدمها لوزارة الخارجية قد رفضت جميعا، وستتبين المحكمة من أقوالي كذلك أسباب تحديد إقامة كل من السيد المدعى عليه، والأستاذ محاميه، ومسلك زملائهما أثناء المحادثات المصرية البريطانية على عهدي، وما ترتب على

هذا المسلك، وبذلك يتيسر للمحكمة الموقرة أن تتبين من الذين كانوا يدافعون عـن حقوق البلاد كاملة غير منقوصة.

وفي جميع ما قد يعني للدفاع أو المحكمة الموقرة من أسئلة ستجدني المحكمـة رهن الإشارة، موضحا أدلة الثبوت على صحة ما أقرر سواء من حيث الاتصـال بالجانب البريطاني، أم من حيث الحظوة عند الملك السابق وأذنابه".

* وتلبية لطلبه بدأت المحكمة مناقشته على النحو التالي ـ

المدعي ـ طلبت دعوتك للإدلاء بمعلوماتك فما هي المعلومات التي لديك؟

الشاهد ـ أحب أولا أن أطلع على الجواب الذي نسب إلى أنني رضخت لـه. (ناوله الرئيس هذه الخطاب وكان مرفقا به مذكرة أرسـلت أيضـا مـن السـفارة البريطانية إلى وزارة الخارجية).

الرئيس ـ الدفاع يمكن أن يبين النقط إللي في الجواب وإللي أشار إليها.

الدفاع ـ يهمنا في بادئ الأمر بعض فقرات معينة، وبعد ذلك يمكن للمحكمـة أن تناقش فيما تراه أو تأذن لنا بمناقشته، وإللي يهمنا إللي قلناه من أن..

الرئيس ـ السيد نجيب الهلالي نفذ أوامر السفارة بالقبض على أشخاص مـنهم **فؤاد سراج الدين** وإنتهى.

الدفاع ـ أنا ما قلتش نفسي غير إللي قالوا.

(أخرج الأستاذ عبد الفتاح حسن صورة خطاب السفارة ومذكرتها مـن حافظـة أوراقه فقال الرئيس مش عاوز الجواب ده يعني الصورة الأصلية).

الدفاع ـ لا يا أفندم متشكر خلوه معاكم أنا عندي صورة منها.

الشاهد ـ قريت النهارده في أخبار اليوم خلاصة الجواب فإذا كان..

الدفاع ـ لا لا لا مش حنعتمد على ذلك حنعتمد على الأصل، وأرجو أن يثبت أن هذه الترجمة التي أتلوها بالعربي هي الصحيحة – ويصح أن تصوب إن كـان

هناك لبس أو تحريف في الترجمة – وقد حرصت على أن تكون الترجمة بـالنص الحرفي، وإن كان غير متفق مع قواعدنا اللغوية. ثم أخذ يتلو خطاب السفارة فقال.

الخطابات الإنجليزية

السفارة البريطانية

القاهرة ٣٠ يناير سنة ١٩٥٢

إلى رفعة علي ماهر باشا

(شخصي)

عزيزي

رئيس الوزراء. بناء على طلبك صباح اليوم[٢]. أرسل لـك المـذكرة التاليـة بالمراحل التي قطعناها في حديثنا القصير ـ

١- حوادث ٢٦ يناير لقد أخبرتك بحالة الشعور في بريطانيا وبـين الرعايـا البريطانيين هنا، واستحثثت مجازاة جميع المجرمين بما فيهم المنظمـون والرؤساء السياسيون والذين بتهاونهم في صيانة الأمن أعانوا الثـوار. ولقد أكدت في هذا الصدد المسئولية الشخصية لوزير الداخليـة السـابق (فؤاد سراج الدين) ووزير الشئون الاجتماعية السـابق (عبـد الفتـاح حسن).

*** ولقد أظهرتم دولتكم عميق أسف الحكومة المصرية للطامة التي حدثت فـي القاهرة. كما أعلنتم عن نيتكم في إجراء تحقيقات كاملة للتدليل علـى مسـئولية هؤلاء والنظر في مسألة التعويض.**

٢- تحقيق مذبحة (النيرف كلوب) طلبت من رفعتكم أن ترتبوا تحقيق النيابـة بحيث تكون شهادة شهود الرؤية يجب إما أن تؤخذ (بالكاميرا) وإما على أية حال أن تحفظ أسماؤهم سرا. وقد تعهدتم بإعطاء أوامر مؤيدة لهذا.

٣- مراقبة الأسلحة. طلبت وجوب أن تكون هناك رقابة مشددة على الأسـلحة الخاصة بالأفراد في القاهرة وغيرها من المدن. وقلت إن نية الحكومـة كانت واضحة تماما في أن الهيئات الواقعة تحت رقابة الحكومة نفسـها يسمح لها بحيازة الأسلحة، وأن هذه الأسلحة يجـب أن تعامـل معاملـة أسلحة الجيش ولا تبقى في منازل الأفراد الخاصة.

٤- الأمن في القاهرة. استحثثت وجوب قيام نظـام عسـكري فعـال لكفالـة المحافظة على سلامة الكباري الموصـلة إلـى الجزيـرة عنـد حـدوث اضطراب.

٥- تسهيلات لأجل الرعايا البريطانيين الذين يرغبون مغادرة القطر المصري.

طلبت أن التسهيلات المالية وغيرها يجب أن تبـذل لتمكـين أفـراد الرعايـة البريطانيين الذين يرغبون في مغادرة مصر من أخذ متعلقاتهم الشخصية وأموالهم.

فيجب عمل الترتيبات الخاصة للإسراع في الإجـراءات المتعلقـة بالمدرسـين والموظفين العموميين الذين فصلتهم الحكومة الوفدية، وتعهدت بأن تعمل كل مـا يمكنك في هذا الشأن، كما أضفت أنك تحب أن تـتمكن مـن تشـجيع المـوظفين العموميين والمدرسين البقاء فترة أطول قبل تقرير مغادرة مصر، ولكنك قلت إنك لا تستطيع طبعا أن تعمل هذا علانية.

وعلى أية حال كل التسهيلات الممكنة يجب بذلها للذين قرروا نهائيا مغادرة البلاد.

٦- إجراءات إدارية. أثرت مسألة تحركات محافظي بورسعيد والسويس من و إلي منطقة القنال وقلت إنه بينما لـم يكـن هنـاك أي اعتـراض علـى مغادرتهما المنطقة فإن عودتهما إليها يجـب أن تتوقـف علـى حريـة تحركات أعضاء السفارة البريطانية من تلك المنطقة وإليها. واسـتحثثت في هذا الصدد أن محافظ منطقة القنال عبد الهادي غزال بـك يجـب أن يسمح له بالحضور إلى القاهرة والعودة إلى المنطقـة، وأنـك سـتعطي

تعليمات لحرية تحركات أعضاء السفارة، وطلبت أن أؤجل أنـا شخصـيا زيارتي للمنطقة إلى حين سفر المحافظ إلى القاهرة وعودته. وقلت إنني على أية حال لا أنوي زيارة المنطقة في الأيام القليلـة القادمـة ولكنـي أصررت على حرية تحركات موظفي سفارتي. وقلت إنه لن تكون هنـاك صعوبة في هذا.

وقد أظهرت أيضا نيتك في زيارة المنطقة في أقرب وقت ممكن لإيجاد اتصـال مع السلطات المحلية والأعيان. واقترحت أننا يجب أن نناقش هذه المسألة ثانيـة قبل أن تعقد عزمك على الذهاب.

٧- الصحافة المتطرفة – طلبت وجوب اتخاذ إجراءات ضـد الصـحف مثـل (الجمهور المصري) (٣) وقلت إنه بينما سيكون مستحيلا إصدار تشريع عام فستتخذ في الواقع تدابير ضد هذه الصحيفة وغيرها مـن الصـحف المثيرة للعنف.

٨- قررنا أن أول شيء يعمل في الموقف الحاضر هو تهدئة الشعور.

الشاهد ـ لا مش تهدئة الشعور.

الدفاع ـ ترجمتها الحرفية الحرارة.. حنقول تهدئة الحرارة؟

الشاهد ـ نقول الحمى.

الدفاع ـ (مستمرا في القراءة) وكان جوابك لي هـو أن حكومـة رفعتـك لا تنوي المضي في الوسائل المعادية لبريطانيا، مثل ـ قانون منع التعـاون الـذي كان قيد البحث في عهد الحكومة الوفدية [٤] واسـتحثثك علـى ضـرورة إلغـاء الإرهاب في منطقة القنال فقلت إن الوسائل التي تحتاج إليهـا للسـير فـي هـذا السبيل، ستكون بالسماح للسلطات المحلية بالتعـاون مـع السـلطات العسـكرية البريطانية في المحافظة على النظام، وقد وافقت على هذا وقلت إن هذا هو أحـد الأشياء التي أردنا أن أقترح وجوب تلاقينا ثانية في المستقبل القريب.

المخلص جدا

إمضاء (رالف. س. ستيفنسون)

وبعد أن فرغ الأستاذ عبد الفتاح حسن من تلاوة كتاب السفارة البريطانية نـاول نسخة منه لسكرتير الجلسة. ثم قال ـ نقرأ المذكرة كمان لأنها مكملة للخطاب. ثم وجه كلامه للشاهد قائلا ـ معايا بقى.. معايا في المذكرة.. وإن لقيت أحسن قـول لي. وبدأ في التلاوة ـ

سفارة جلالة الملك تقدم تحياتها لوزارة الخارجية الملكية المصرية، وإلحاقـا لخطاب سفير جلالة الملك المؤرخ في ٢٧ يناير أرفعه إلى مصطفى النحاس باشا، المرسلة صورة أيضا لوزير الخارجية وقتئذ – نتشرف بأن نوجه للـوزارة أشـد استهجان حكومة جلالة الملك للحوادث التي وقعت في القاهرة في ٢٦ يناير حيث قتل رعايا بريطانيون بأفظع طريقة بربرية وأعنفها، وأتلفت وخربت فيها ممتلكات بريطانية – ولا يكاد البوليس المصري وقد بذل شيئا لمنع هذه الافعال الفاضـحة التي أحكم فاعلوها تنظيمها في ظروف توحي وتدل بجلاء على التواطؤ الرسمي.

*** ولا تريد سفارة جلالة الملك في هذا المقام أن تعيد على الأسـماع حـوادث السبت ٢٦ يناير بالتفصيل (٥). أن مقدار التخريب كبير جدا بحيث لم تثبـت بعـد حقائقه كاملة. ورغم ذلك فإن المعروف كافٍ لإيضاح أن هذه الاضطرابات كانت لا مثيل لها في مصر في العصر الحديث. والحوادث المخجلة الخسيسة التي وقعـت في (التيرف كلوب) بصفة خاصة من شأنها أن تسبب أعمق صـدمة واشـمئزاز المهذبين من الناس. لقد كان هذا النادي البريطاني محوطا بغوغـاء متوحشـين تحت قيادة منظمة اقتحمت داره وأشعلت فيها النار وذبحت ببربريـة الموجـودين الذين لم يستطيعوا الهرب. وكان عدد جميع الرعايا البريطانيين القتلى عشرة بما فيهم سيدة واحدة قتلت فيه عندما حاولت الهرب من هذا النادي، كما جرح أربعة أخرون بجروح خطيرة، ومن بين الأشخاص العشرة الذين عثر على جثـثهم فـي التيرف كلوب وما حوله قد شوه أربعة من العنف والنار بحيث اسـتحال التعـرف على شخصياتهم (٦) وفي أماكن أخرى فرق شاهرة النيران تعمدت الاعتداء علـى محال البريطانيين التجارية ودور السينما والمحال والجراجات والمكايف.. إلـخ.**

ولم تكن هناك خسائر أكبر في الأرواح، ويرجع ذلك إلى أن اليوم كان السبت بعد الظهر حيث كان أغلب تلك المحال خاليا، ولكن الخسارة المادية لأغلب هذه المحال كانت كبيرة بحيث لا يزال مستحيلا تقدير كامل مداها.

* وأن مسئولية الحكومة المصرية قد أكدها بصفة قاطعـة وزيـر الخارجيـة السابق بالنيابة [٧] في مكالمة تليفونية مع سـفير جلالـة الملـك حينمـا بلغـت الاضطرابات قمتها، بل إن تلك المسئولية قد تفاقمت بدليل أنـه حتـى اسـتدعاء الجيش المصري فإن السلطات تكاد لم تبذل محاولة لتضييق الخناق على الثوار.

الشاهد ـ مش تضييق الخناق. وإنما منعهم أو كبح جماحهم.

الدفاع ـ كويس (ثم عاد إلى تلاوة المذكرة). وفي بعض الحالات فإن البوليس قد عاونهم على عدم الاكتراث والإهمال يحمل حتما على الاعتقاد بـأن الحكومـة المصرية وقتئذ لم تكن فقط غير راغبة في إقامة القانون والنظام ومنع الإضـرار بحياة وممتلكات الأجانب المقيمين، بل لعلها قد شجعت نشاط منظمـي الإجـرام، وكانت على علم بأسرار مؤامراتهم.

* وسفارة جلالة الملك لا تجد أي تفسير آخر لأمثال هـذا التصـرف مثـل ـ تعمد انقاض عدد حراس البوليس فجأة عند التيرف كلوب من نحو ٤٠ رجلا إلى ٤ في وقت كانت حالة التوتر الشديد في المدينة.

فمن العبث الادعاء بأن هذه الاضطرابات كانـت المظهـر التلقـائي لانفعـال الجمهور. إن تنظيم فرق كثيرة مختلفة وترتيبها والدقة في انسـجام حركتهـا لا يمكن أن تكون إلا نتيجة خطط موضوعة من أمد بعيد، ومثال ذلك أن الفرقة التي حطمت دار (كايرو موتور كومباني) قد أخذت حيطتها للتحقيـق مـن أن وسـائل حماية خاصة قد اتخذت حديثا بإقامة قضبان من الصلب وأبواب مقواة، فجـاءت الفرقة مسلحة بعمدان من الحديد وأدوات (الأكسجين استيلين) لفتحها بها.

وكان واضحا قبيل وقوع الحوادث الموضحة آنفا أن الحكومة الملكية المصرية التي كانت في الحكم وقتئذ كانت غير مكترثة بحفظ النظام العام والأمن في البلاد.

فإن ما ظهر وما بطن من تشجيعها للعناصر المجرمة والخطب الملتهبة التي خطبها الوزراء المسئولون وغيرهم[8]، وعدم مبالاتها للتهديدات الخاصة والعامة لأرواح الأموات البريطانية وإهمالها في استباحة خرق القانون الدولي والمحلي قد جعل من حوادث ٢٦ يناير النتيجة المنطقية لسياستها.

وسفارة جلالة الملك يجب عليها حينئذ أن تحتج أشد احتجاج على تسلسل الحوادث المبينة، وتطلب من الحكومة الملكية المصرية أن تقدم تعهدا خاصا يكفل مجازاة هؤلاء المسئولين.

نجيب الهلالي (معترضا) – الترجمة الصحيحة من يكون مسئولا.

الدفاع – مافيش مانع. (ثم أخذ يكمل تلاوة الخطاب فقال) –

مجازاة من يكون مسئولا بأقصى جزاء بما فيهم هؤلاء الذين بتحريضهم على العنف وبإهمالهم قد مكنوا لهذه الفظائع أن تحدث، وكذلك الذين ارتكبوا فعلا هذه الجنايات.

وتطلب السفارة أيضا أن تضمن الحكومة الملكية المصرية ضمانة كاملة فعالة حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم في المستقبل، وجعل تكرار مثل هذه الحوادث مستحيلا.

وتحمل حكومة جلالة الملك الحكومة الملكية المصرية المسئولية كاملة عن الضرر وخسارة الأرواح التي حدثت، وتحتفظ بكامل حقوقها لدفع التعويض وسائر حقوقها الأخرى.

وتغتنم سفارة جلالة الملك هذه الفرصة لتجدد لوزارة الخارجية المصرية تأكيد تقديرها السامي جدا.

السفارة البريطانية

القاهرة

٦ فبراير سنة ١٩٥٢

الرئيس ـ هل رد الرئيس **علي ماهر** على هذا؟

الدفاع ـ ده الورق إللي أشرنا إليه ولازم يكون فيه ورق تاني؟

الرئيس ـ هل فيه ورق تاني؟ ولا يعني يفسر عدم الرد ده بإيه؟

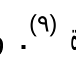
المتهم ـ الكتاب الأول في الواقع هو محضر إثبات شيء حصل ومش مطلوب رد عليه إلا إذا رأى الرئيس السابق **علي ماهر** أن فيها شيئا يخالف ما حصل.

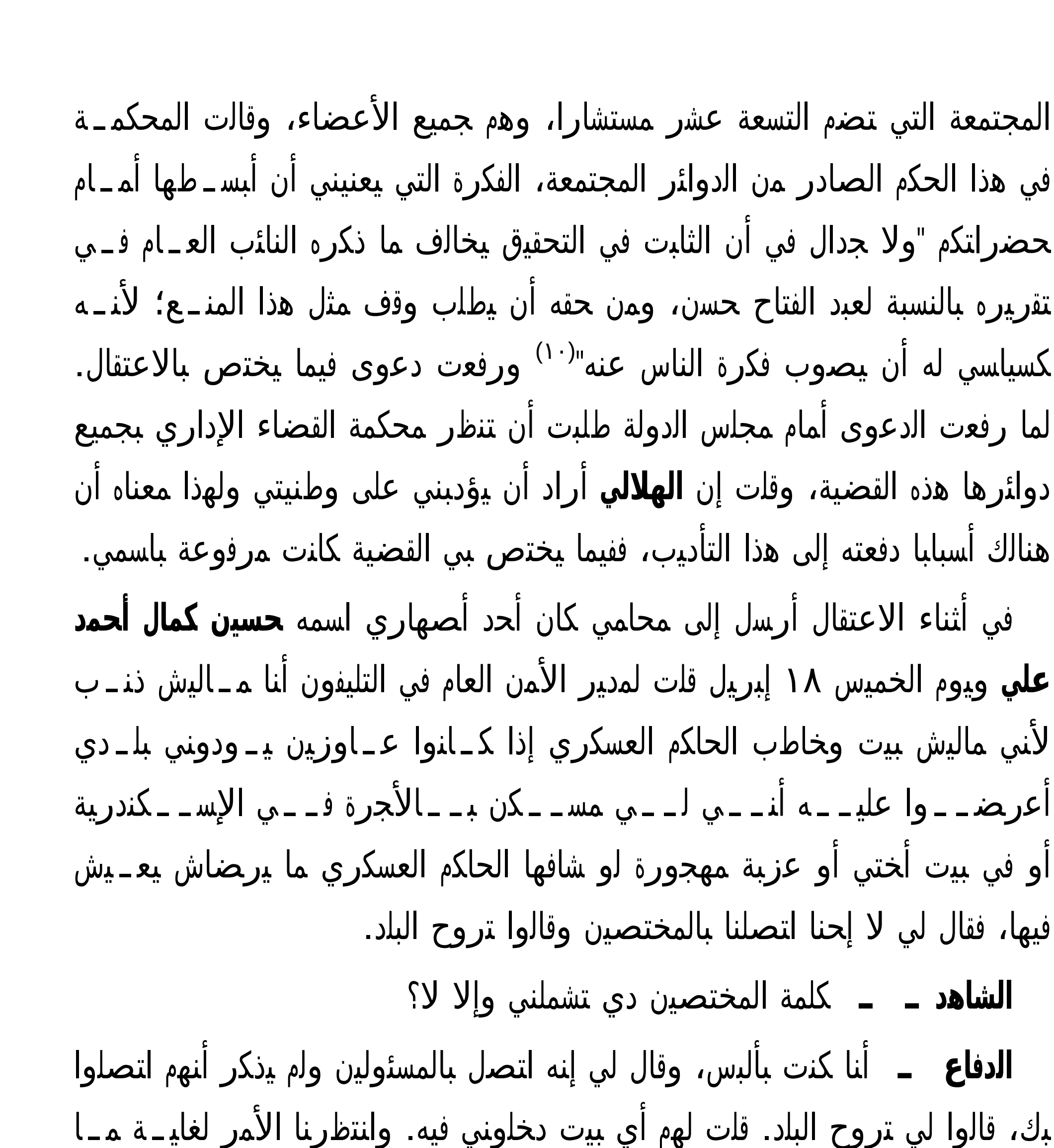
الرئيس ـ الجواب الأول بيقول بناء على طلبكم صباح اليوم أرسل لك المذكرة التالية.

المتهم ـ أيوه يعني المذكرة صادرة بناء على طلب الرئيس السابق **علي ماهر**.

الشاهد ـ وأنا مسئوليتي إيه عن هذا الجواب؟

الدفاع ـ نحن نريد أن يدلي الشاهد بمعلوماته عـن هـذا الشـأن. فالسـفارة البريطانية في كتابه خصت بالذكر وزيرين بذاتهما، وهما وزير الداخليـة السـابق **فؤاد سراج الدين**، ووزير الشئون الاجتماعية وهو المتشرف بالخطاب، ونريـد أن يفسر لنا سيادة الشاهد حكمة هذا الاعتقال الذي تم في ١٨ مارس.

المهم عندي أنك تفسر لنا أن في ٨ مارس النائب العام قدم تقريره للحكومة عن حوادث ٢٦ يناير وأشير فيه إلى أنها حدثت بسبب العجز عن ضبط الأمـن فيمـا يختص بوزير الداخلية وفيما يختص بوزير الشئون الاجتماعية أنه ألقى خطبة مثيرة بنفس تعبير السفارة [٩] . ويضاف إلى هذا أن السفارة طلبت شيئا آخر، وهو طلـب عجيب، وذلك أن يتم التحقيق في جانب منه على صورة معينة.. فقالـت حكـم أن التحقيق يكون سري، وعلى وجه معين، والتحقيق لما إنتهى على الوجه المعين.. أدى إلي واقعتين وأكثر، من هذا أنه في ٨ مارس بالذات لما النائب العام اقحمنـي لأن النائب العام حطني من غير مقتضى، فقلت أنا عاوز أنشر تصويب لهذه الواقعـة.. فمنعت الرقابة نشر هذا وستقرءونه وليس فيه حرف أو كلمة تخرج عن حد الأدب، فرفعت دعوى وعرضت هذه الدعوى أمام مجلـس الدولـة، ونظرتهـا دوائرهـا



المجتمعة التي تضم التسعة عشر مستشارا، وهم جميع الأعضاء، وقالت المحكمة في هذا الحكم الصادر من الدوائر المجتمعة، الفكرة التي يعنيني أن أبسطها أمام حضراتكم "ولا جدال في أن الثابت في التحقيق يخالف ما ذكره النائب العام في تقريره بالنسبة لعبد الفتاح حسن، ومن حقه أن يطلب وقف مثل هذا المنع؛ لأنه كسياسي له أن يصوب فكرة الناس عنه"[١٠] ورفعت دعوى فيما يختص بالاعتقال. لما رفعت الدعوى أمام مجلس الدولة طلبت أن تنظر محكمة القضاء الإداري بجميع دوائرها هذه القضية، وقلت إن **الهلالي** أراد أن يؤدبني على وطنيتي ولهذا معناه أن هنالك أسبابا دفعته إلى هذا التأديب، ففيما يختص بي القضية كانت مرفوعة باسمي.

في أثناء الاعتقال أرسل إلى محامي كان أحد أصهاري اسمه **حسين كمال أحمد علي** ويوم الخميس ١٨ إبريل قلت لمدير الأمن العام في التليفون أنا ماليش ذنب لأني ماليش بيت وخاطب الحاكم العسكري إذا كانوا عاوزين يودوني بلدي أعرضوا عليه أني لي مسكن بالأجرة في الإسكندرية أو في بيت أختي أو عزبة مهجورة لو شافها الحاكم العسكري ما يرضاش يعيش فيها، فقال لي لا إحنا اتصلنا بالمختصين وقالوا تروح البلد.

الشاهد ـ كلمة المختصين دي تشملني وإلا لا؟

الدفاع ـ أنا كنت بألبس، وقال لي إنه اتصل بالمسئولين ولم يذكر أنهم اتصلوا بك، قالوا لي تروح البلد. قلت لهم أي بيت دخلوني فيه. وانتظرنا الأمر لغاية ما تبدل إلى منزل بنت أختي في بلد آخر اسمها أسديمه.. فلما رحت هناك وبت، بصيت لقيت القوة حاصرت البيت لأن كان فيه كوكبة من ٦٠ عسكريا هجان، تصوروا بقه كان ده وأنا في بيت راجل غريب إللي هو جوز بنت أختي. الراجل إللي حاكل عنده، وأبات عنده أقوم أجيبله مصيبة. فاتصلت بمدير الأمن العام وقلت له أنا في بيت فيه تليفون وفيه راحة واطمئنان. وأرجو تبليغهم أنه عار علي أني أكل من كد بنت أختي، فقالوا لي حنعرض الأمر على الحاكم العسكري وأجاب مشكورا بأني أروح عزبة المحلة.

الرئيس ـ مين إللي كان الحاكم العسكري؟

الدفاع ـ هو الشاهد... وفي يوم ١٨ إبريل جاءني من الأستاذ حسـين كامـل رسالة... قال لي أنا مش رافع القضية علشان تخرج؟ قلت له طبعا. نسـيبي إللـي كان بيترافع عني في القضية قال لي أنا جاي علشان أبلغك، قال طيب سامي مازن وكيل وزارة العدل دعاني وقال لي إنه حصل اجتماع في مكتب الـ رئيس الســابق الأستاذ **الهلالـي** وإنتهى الرأي إلى أنك تكتب تنازل للحاكم العسكري وهو يطلعـك. قلت له شوف أنا لا أخاطب الحاكم العسكري أصلا ولا أي واحد في وزارة الداخلية لأني أنا إن كتبت زي ما بتقول يصبح الصبح ويقولوا تشفع لنا وعطفنا عليه.. أنـا لي قضية في مجلس الدولة وحاكتب طلب **للسـنهوري** وكـان يومهـا الخمـيس وصياغته الآتي ـ

(حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الدولة.. نظرا لأن الحاكم العسكري قـد أصدر فعلا قرارين سابقين بذلك تكون الخصومة منتهية وأنا متنازل عن دعواي).

ثم وقعت على هذا الطلب بإمضائي وقلت له سلمه إلى رئيس مجلـس الدولـة، فراح سلمه له كان الكلام ده يوم الخميس ١٨ إبريل، وثاني يوم الجمعـة ١٩ مـن الشهر وأخلي سبيلي يوم السبت ٢٠.

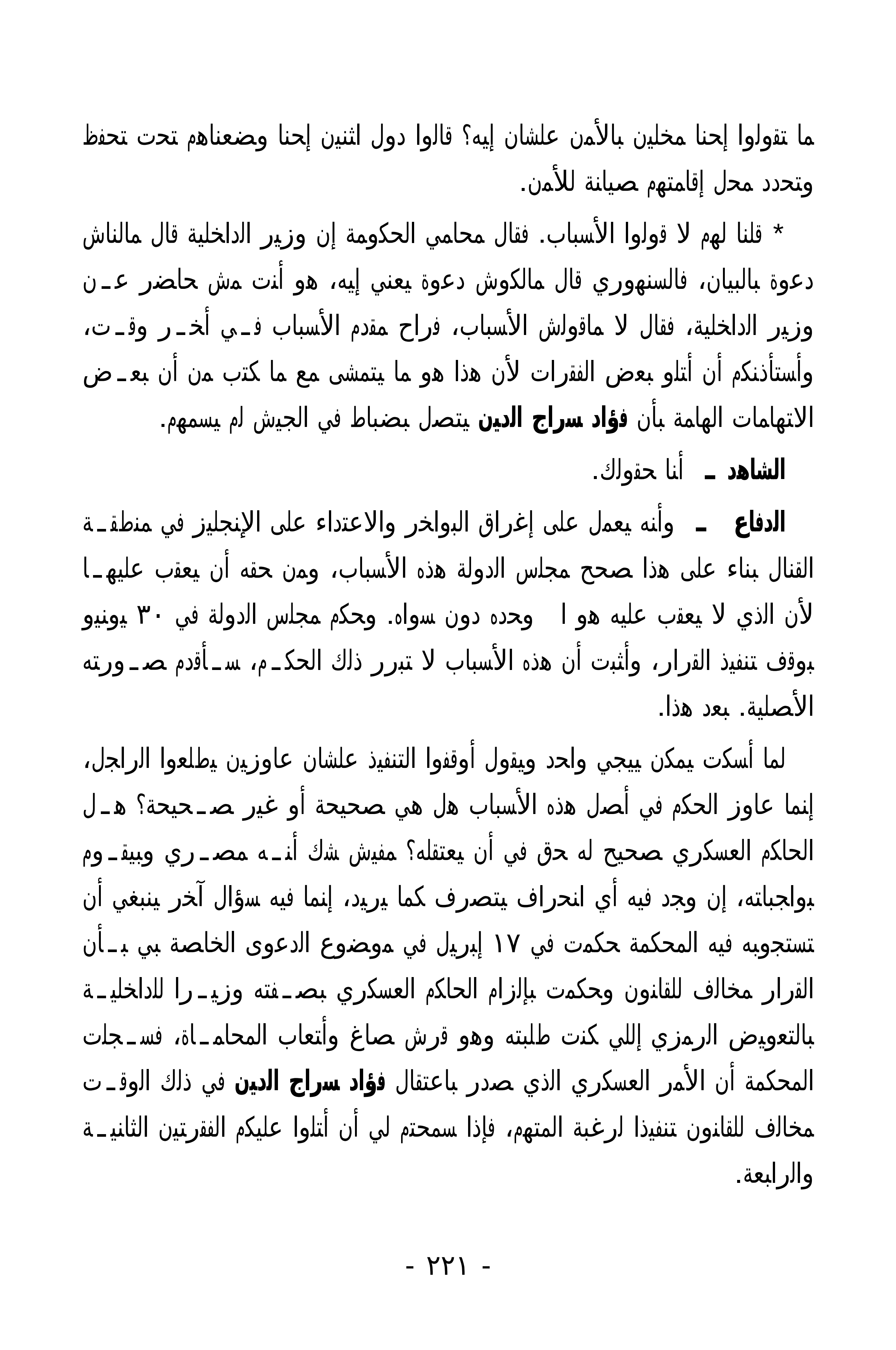
وفي هذا الميعاد وبعده بيومين لقيت كلمة في مجلة ـ آخر لحظة بتقول إن عبد الفتاح حسن والمسئولين لما شافوا ظروفه عطفوا عليه وأخلوا سبيله، فرحت متصل بأخبار اليوم وقلت لهم اكتبوا عني أنا، إني أنا لم أخاطب مخلوق، ولم أكتب لأحـد إلا لمجلس الدولة، ولعلكم قصدتم بهذا الخبر المذكرة التي قدمتها إلى مجلس الدولة وقلت فيها ما قلت، ولكني لم أخاطب أي أحد آخر، وكنت أريد أن أنفي عن ذهـن أي إنسان أن تشفعت أو رجوت أو أي أحد ساعدني في هذا، والقضية بتاعتي إنتت على هذا الوجه.

و**فؤاد سراج الدين** كان ما زال معتقلا في بلبيس فرفعت دعـوى وطلبـت أن تنظر أمام الدوائر المجتمع، ويهمني في هذا الشأن – بخصوص ما يتصل **بالشاهد** – أن القضية تنظر أمام المحكمة بتاعة **فؤاد سراج الدين**، فأنا كنت حاضرا فيهـا، وأول جلسة يوم ١١ مايو والحكومة طلبت التأجيل لجلسة ٢١ مايو.. أهمية هذا إيه؟ في ١٦ مايو في خلال فترة التأجيل التي طلبتها الحكومة لم أكن أعرف ماذا تضمر في فترة التأجيل، صدر مرسوم بقانون خاص بأن الدعاوى التي يكون القصد منهـا الطعن في إجراءات الحاكم العسكري بإلغاء أو وقف التنفيذ يكون ممنوعا سـماعه، وصدر في ١٦ مايو يعني في الفترة ما بين ١١ مايو و٢١ مايو.

الرئيس ـ ينص المرسوم على إيه تاني؟

الدفاع ـ ينص على منع المحاكم من أن تنظر في الدعاوى الخاصة بالقرارات والأوامر التي تصدر من الحاكم العسكري، ولا معقب عليه، فطعنـت فـي هـذا المرسوم وقلت كلاما أرجوكم وأستحلفكم أن تسمعوه لأن له دلالته. قلت (قد يتـدبر الحكام بأنه سيعصف بهم كما عصفوا بغيرهم، وأن هذا البلد لم يعرف له ظهر من بطن، ونحن في ظرف لا نحكم أحدا ولا نستطيع أن نقبل طغياننا، وقلت إنه لا يمكن أن يكون في مصر طغاة.. طغاة).

وقلت في مجلس الدولة.. (أنتم فينا قضاة) قلت كثيرا مما يمكن أن يكون قد حمل على أن يكون **تهورا** في ذلك الوقت، مما لا يكون من الجائز أن يقـال، أن هنـاك طغيان لأنه كان فيه عجز مسبل على البلد، نحن طعنا في هذا المرسوم لأنه قصـد به تعويق المحاكمة لو كان يعني مرسوم أو قانون معمول للمصلحة العامة يشـمل كل شيء مفيش مانع، كل البلاد – بتعمل كده، ولكن ده المرسـوم يقصـد أشـياء معينة، وقلت إن هذا مرسوم باطل لا يجوز أن الحاكم العسكري يؤله، ويجـب أن يخضع لقرارات المحكمة، وهذا أحد مفاخر مجلس الدولة التي ينبغـي أن تسـجل لمجلس الدولة ورئيسه الدكتور **عبد الرازق السنهوري** (١١). لما عمل هذا قلنا لهـم



ما تقولوا إحنا مخلين بالأمن علشان إيه؟ قالوا دول اثنين إحنا وضعناهم تحت تحفظ وتحدد محل إقامتهم صيانة للأمن.

* قلنا لهم لا قولوا الأسباب. فقال محامي الحكومة إن وزير الداخلية قال مالناش دعوة بالبيان، فالسنهوري قال مالكوش دعوة يعني إيه، هو أنت مش حاضر عن وزير الداخلية، فقال لا ماقولش الأسباب، فراح مقدم الأسباب في أخر وقت، وأستأذنكم أن أتلو بعض الفقرات لأن هذا هو ما يتمشى مع ما كتب من أن بعض الاتهامات الهامة بأن **فؤاد سراج الدين** يتصل بضباط في الجيش لم يسمهم.

الشاهد ـ أنا حقولك.

الدفاع ـ وأنه يعمل على إغراق البواخر والاعتداء على الإنجليز في منطقة القنال بناء على هذا صحح مجلس الدولة هذه الأسباب، ومن حقه أن يعقب عليها لأن الذي لا يعقب عليه هو ا وحده دون سواه. وحكم مجلس الدولة في ٣٠ يونيو بوقف تنفيذ القرار، وأثبت أن هذه الأسباب لا تبرر ذلك الحكم، سأقدم صورته الأصلية. بعد هذا.

لما أسكت يمكن ييجي واحد ويقول أوقفوا التنفيذ علشان عاوزين يطلعوا الراجل، إنما عاوز الحكم في أصل هذه الأسباب هل هي صحيحة أو غير صحيحة؟ هل الحاكم العسكري صحيح له حق في أن يعتقله؟ مفيش شك أنه مصري ويقوم بواجباته، إن وجد فيه أي انحراف يتصرف كما يريد، إنما فيه سؤال آخر ينبغي أن تستجوبه فيه المحكمة حكمت في ١٧ إبريل في موضوع الدعوى الخاصة بي بأن القرار مخالف للقانون وحكمت بإلزام الحاكم العسكري بصفته وزيرا للداخلية بالتعويض الرمزي إللي كنت طلبته وهو قرش صاغ وأتعاب المحاماة، فسجلت المحكمة أن الأمر العسكري الذي صدر باعتقال **فؤاد سراج الدين** في ذلك الوقت مخالف للقانون تنفيذا لرغبة المتهم، فإذا سمحتم لي أن أتلوا عليكم الفقرتين الثانية والرابعة.

تقول الفقرة الثانية (كما اجتمع سعادته غير مرة ما بين ٥٢/٢/٢٦ إلى يوم ٥٢/٣/١١ بالمدعو مصطفى الجيار يعمل رئيسا لإحدى فرق الكتائب بالسويس، وقد دفع له **فؤاد سراج الدين** مبلغا من المال على دفعات بقصد تدبير حادث نسف باخرة بريطانية وحوادث أخرى.

وتقول الفقرة الرابعة (اجتمع **فؤاد سراج الدين** بضباط من ضباط الجيش ممن كانوا في مساعدة الكتائب بمنطقة القنال لارتكاب حوادث في هذه المنطقة ضد الإنجليز).

الرئيس ـ هل دي وقائع صحيحة أو غير صحيحة؟

الدفاع ـ أنتم عارفين ده أكثر مني لا تصدقوني إنما صدقوا الأوراق وحضراتكم الآن في إمكانيتكم من واقع أوراق الأشخاص الذين تثقوا بهم اسألوهم نحن لم نتباه.. نحن لم نعمل شيئا بل أقسم وأجهر أننا لو استطعنا أن نفعل أكثر مما فعلنا مضروبا في نفسه مليون مرة لفعلنا.

الرئيس ـ عملتم إيه؟

الدفاع ـ سأقول... أنا واثق إنكم.

الرئيس ـ حكاية الفدائيين؟

الدفاع ـ مش الفدائيين بس..

الرئيس ـ إحنا مش عاوزين نعمل هالة..

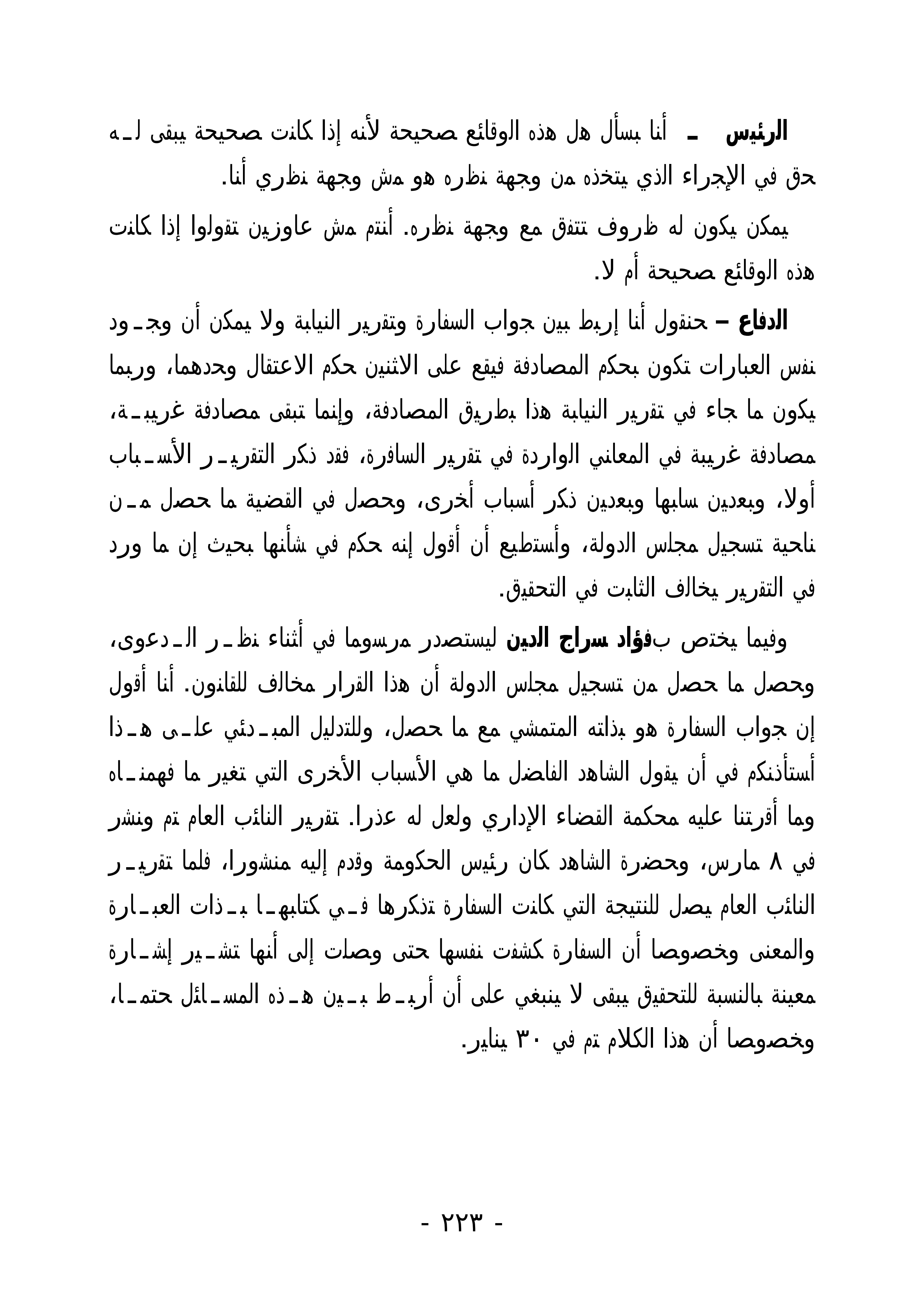
الدفاع ـ أنا مش محامي بس.

الرئيس ـ المسألة مش طنطنة نحن نريد أن تذكر وقائع.

الدفاع ـ نحن لا ننكر واقع.

الرئيس ـ إنت بتقول إحنا.

الدفاع ـ أنا لا أتكلم باسم **عبد الفتاح حسن**.

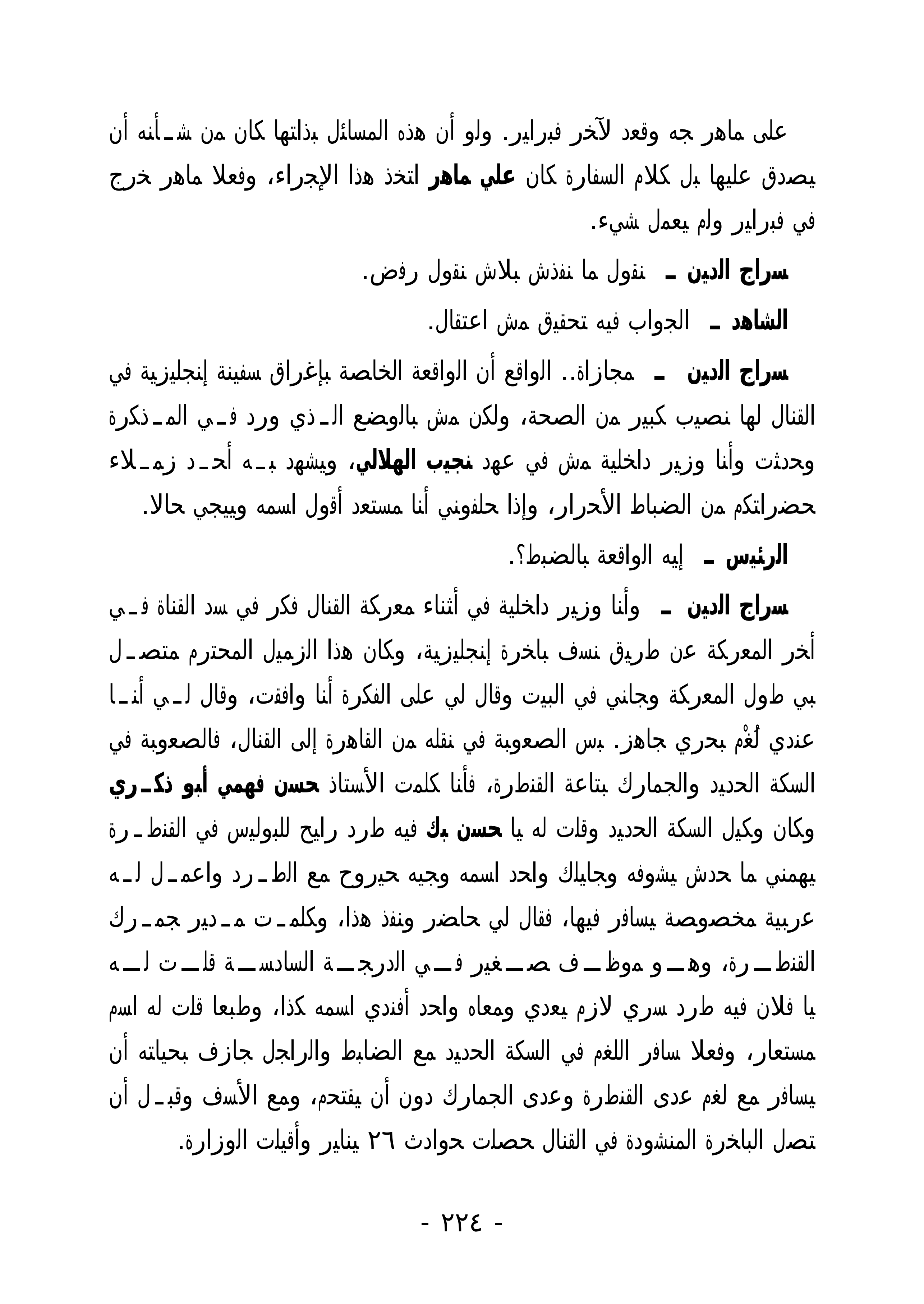


الرئيس - أنا بسأل هل هذه الوقائع صحيحة لأنه إذا كانت صحيحة يبقى لـه حق في الإجراء الذي يتخذه من وجهة نظره هو مش وجهة نظري أنا.

يمكن يكون له ظروف تتفق مع وجهة نظره. أنتم مش عاوزين تقولوا إذا كانت هذه الوقائع صحيحة أم لا.

الدفاع – حنقول أنا إربط بين جواب السفارة وتقرير النيابة ولا يمكن أن وجـود نفس العبارات تكون بحكم المصادفة فيقع على الاثنين حكم الاعتقال وحدهما، وربما يكون ما جاء في تقرير النيابة هذا بطريق المصادفة، وإنما تبقى مصادفة غريبـة، مصادفة غريبة في المعاني الواردة في تقرير السافرة، فقد ذكر التقريـر الأسـباب أولا، وبعدين سابها وبعدين ذكر أسباب أخرى، وحصل في القضية ما حصل مـن ناحية تسجيل مجلس الدولة، وأستطيع أن أقول إنه حكم في شأنها بحيث إن ما ورد في التقرير يخالف الثابت في التحقيق.

وفيما يختص ب**فؤاد سراج الدين** ليستصدر مرسوما في أثناء نظـر الـدعوى، وحصل ما حصل من تسجيل مجلس الدولة أن هذا القرار مخالف للقانون. أنا أقول إن جواب السفارة هو بذاته المتمشي مع ما حصل، وللتدليل المبـدئي علـى هـذا أستأذنكم في أن يقول الشاهد الفاضل ما هي الأسباب الأخرى التي تغير ما فهمنـاه وما أقرتنا عليه محكمة القضاء الإداري ولعل له عذرا. تقرير النائب العام تم ونشر في ٨ مارس، وحضرة الشاهد كان رئيس الحكومة وقدم إليه منشورا، فلما تقريـر النائب العام يصل للنتيجة التي كانت السفارة تذكرها فـي كتابهـا بـذات العبـارة والمعنى وخصوصا أن السفارة كشفت نفسها حتى وصلت إلى أنها تشـير إشـارة معينة بالنسبة للتحقيق يبقى لا ينبغي على أن أربـط بـين هـذه المسـائل حتمـا، وخصوصا أن هذا الكلام تم في ٣٠ يناير.



على ماهر جه وقعد لآخر فبراير. ولو أن هذه المسائل بذاتها كان من شأنه أن يصدق عليها بل كلام السفارة كان **علي ماهر** اتخذ هذا الإجراء، وفعلا ماهر خرج في فبراير ولم يعمل شيء.

سراج الدين ـ نقول ما نفذش بلاش نقول رفض.

الشاهد ـ الجواب فيه تحقيق مش اعتقال.

سراج الدين ـ مجازاة.. الواقع أن الواقعة الخاصة بإغراق سفينة إنجليزية في القنال لها نصيب كبير من الصحة، ولكن مش بالوضع الذي ورد في المذكرة وحدثت وأنا وزير داخلية مش في عهد **نجيب الهلالي**، ويشهد به أحد زملاء حضراتكم من الضباط الأحرار، وإذا حلفوني أنا مستعد أقول اسمه ويبجي حالا.

الرئيس ـ إيه الواقعة بالضبط؟.

سراج الدين ـ وأنا وزير داخلية في أثناء معركة القنال فكر في سد القناة في أخر المعركة عن طريق نسف باخرة إنجليزية، وكان هذا الزميل المحترم متصل بي طول المعركة وجاني في البيت وقال لي على الفكرة أنا وافقت، وقال لي أنا عندي لُغْم بحري جاهز. بس الصعوبة في نقله من القاهرة إلى القنال، فالصعوبة في السكة الحديد والجمارك بتاعة القنطرة، فأنا كلمت الأستاذ **حسن فهمي أبو ذكري** وكان وكيل السكة الحديد وقلت له يا **حسن بك** فيه طرد رايح للبوليس في القنطرة يهمني ما حدش يشوفه وجايلك واحد اسمه وجيه حيروح مع الطرد واعمل له عربية مخصوصة يسافر فيها، فقال لي حاضر وننفذ هذا، وكلمت مدير جمرك القنطرة، وهو موظف صغير في الدرجة السادسة قلت له يا فلان فيه طرد سري لازم يعدي ومعاه واحد أفندي اسمه كذا، وطبعا قلت له اسم مستعار، وفعلا سافر اللغم في السكة الحديد مع الضابط والراجل جازف بحياته أن يسافر مع لغم عدى القنطرة وعدى الجمارك دون أن يفتحم، ومع الأسف وقبل أن تصل الباخرة المنشودة في القنال حصلت حوادث ٢٦ يناير وأقيلت الوزارة.

الرئيس ـ تحب أقولك تصحيح الواقعة دي. الواقعة دي إحنا إللـي عاملينهـا وإللي قالك الكلامه ده شوشر شوية وهوش. هذا اللغم نقل بالطائرة بدون علـم أي واحد من المسئولين ونقل إلى العريش ونحن اشتركنا في هذه العملية.

الدفاع ـ نحن متفقون في هذا.

سراج الدين ـ هذا دليل على إنه كان فيه معركة وإنما أنا ماكنتش أعرف إنكم أنتم عملتم كده.

الرئيس ـ إحنا كنا بنسرق ذخيرة، ولو كان أي واحد منا ضبط وقتهـا كـان حوكم.

سراج الدين ـ أبدا الذخيرة كانت بتيجي من الصعيد.

الرئيس ـ كنا بناخذها من قوة فلسطين بالرغم من احتيـاجهم الشـديد لهـذه الذخيرة. أنتم لغيتم المعاهدة وإذا كنتم عاوزين تعملوا حاجة كنـتم عملـتم حاجـة سليمة، فكان لازم يكون فيها سياسة سليمة، وكنتم تعطونا أسلحة بدل ما نسرقها زي اللصوص.

سراج الدين ـ يجب أن تقدر الظروف، حكومة لها خطة مزدوجة.

الرئيس ـ لما لغيتم المعاهدة كنتم عاملين خطة تنفيذية؟

سراج الـدين ـ أيوه وهي، أولا ـ سحب العمال من الإنجليز إذ سـحبنا ٦٠ ألف عامل وألحقوا بالحكومة خلال شهر واحد. ثانيا ـ منع التموين أو أي تعاون تمويني مع الإنجليز وتم هذا فعلا، وكانت قوات البوليس تقف في الطريـق لهـذا الغرض.

الرئيس ـ كان الأهالي بيمنعوهم.

سراج الدين ـ ثالثا – تزويد الفدائيين بالأسلحة والمال.

الرئيس ـ هل طلعتم تشريعات؟

سراج الدين ـ أيوه في البرلمان.

الرئيس ـ حاكمتم أحد؟

سراج الدين ـ كان فيه مشروع قانون للبرلمان ونظر فيه.

أولا ـ المعركة بدأت في ٨ أكتوبر وتقدم مشروع بقانون للبرلمان بإباحة حمل السلاح.

ثانيا ـ الجيش ما كنش مفروض إنه يظهر في المعركة.

الرئيس ـ طلبنا إحالتنا على الاستيداع لنشترك فـي المعركـة ولـم تـرض الحكومة.

سراج الدين ـ إحنا كنا فاهمين إن الجيش كان مشتركا في هذه الحركات بدليل إنك كنت مشترك فيها.

الرئيس ـ في الحالة دي كنا بنعمل عمل تاني غير عملنا الرسمي فلو تغيبنـا عن عملنا الرسمي كنتم حاكمتونا.

سراج الدين ـ إنتم طلبتم إننا نعمل كتائب تدريب عسكري، فالقائد العام قال لا شأن لنا بهذا، وعملنا لها إدارة.

الرئيس ـ مش كنتم تسألونا.

قائد الأسراب حسن إبراهيم (عضو اليسار) ـ دي سياستك إنت؟

الرئيس ـ وضعتم ١٠٠ ألف جنيه للتدريب العسكري ولم ينفذ شيء.

ســراج الــدين ـ كــل هــذا فــي نظرنــا اعتبــر ـ ــ وكنــا لا نعرف ـ أن كان الجيش مشتركا أو غير مشترك رسميا في كل هـذه الأعمـال.. وإنما في واقعة اللغم البحري أنا أرى استدعاء الشاهد واسألوه وهو يقول لكم كـل حاجة.

الرئيس ـ حكاية اللغم دي إحنا صحيح إننا فكرنا في النقل بالسكك الحديدية، ولكن كون أن ضابط راح واتصل بوزارة الداخلية فده تصرف خاص به هوه.

سراج الدين ـ أنا أقول واقعة حدثت وأنتم تقدروا تجيبوا الضابط، وهو أحد زملائكم، هاتوه واسألوه.. أنا إللي علي اتصلت بمدير السكك الحديدية ورئيس الجمرك وده المطلوب مني أنا.

الرئيس ـ نحن لا نعرف هذا فكونه اتصل اتصالا شخصيا دي حاجة ما نعرفهاش.

الدفاع ـ تقدروا تجيبوه في أودة المداولة وتسألوه [١٢]. ومفيش شك إن إللي يقول لكم إن المسائل كانت مستوفاة ومستكملة مفيهاش نقص يبقى بيظلم الحقيقة، وإنما إحنا بنتكلم فيما يختص بالوطنية والظروف التي كانت فيها البلاد.. كنا نحارب في جبهتين.. وكان علينا تعبئة الشعور العام ضد الإنجليز، ومفيش شك أنتم معانا في أن البلاد كانت راغبة في هذا الكفاح.

الرئيس ـ أيوه... ولكن لازم البلاد تكون مستعدة وألا تبقى مأساة.

الدفاع ـ إذا لم تكن البلاد مستعدة تبقى جريمة.

الرئيس ـ وهو الاستعداد يكون بكام عسكري بلوكات النظام.

الدفاع ـ الواقع إنهم ما كانوش كام عسكري فمن الثابت أن القوة ارتفعت في هذه المنطقة إلى ٤٠٠٠ عسكري.

الرئيس ـ كانوا كلهم بيضربوا نار كويس؟

الدفاع ـ أيوه.

كلهم بيضربوا نار كويس دول جنود حرف (أ) وأصلهم من الجيش، والواقع أنه أرسل لهم كميات من الذخيرة، ولقد أطلقت قوات البوليس يوم حادث الإسماعيلية نصف مليون طلقة.

الرئيس ـ كانوا بيضربوا في الهواء وإلا أصيب الإنجليز كثير؟

الدفاع ـ أيوه أصيب إنجليز كثير قبل أن تسلم القوات في الواقع أن مفيش في الدنيا قوات بوليس تغلب قوات الجيش، ولكن الفكرة أصلا هي الدفاع عن الأرواح وأموال المصريين ضد القوات الإنجليزية التي كانت تنتهـك الأعـراض وتسـلب الأموال والأرواح فإذا لم يصدوهم ويدافعوا عن المواطنين يبقوا أخلـوا بـواجبهم، فهذه هي وظيفتهم. ثانيا ـ كان الغرض هو إشعار الإنجليز أننا جادين في مطلبنـا وما كناش بنلغي المعاهدة جزافا.

الرئيس ـ بقى هو إحنا أول ما نقول ألغينا المعاهدة يأخذوا الخلقة على أكتافهم ويمشوا من غير مقاومة.

الدفاع ـ لا... الغرض كان إشعار الإنجليز أن القاعدة أصبحت عديمة الجدوى بالنسبة لهم.. هي دايما من الأسباب التـي تجعلهـم متمسـكين بالقاعـدة سـهولة المواصلات، وتوفر العمال، والحياة الاجتماعية في مدن القنـال، فإحنـا العمـال سحبناهم وشغلناهم عندنا، وكانوا بيجيبوا عمال من قبرص يدوا الواحد جنيـه فـي اليوم، ولا كانوش نافعين والحياة في مدن القنال أصبحت عسيرة عليهم حتى أنهـم خلوها بقت (أوت أوف باوند) والمواصلات جرم عليهم استعمالها إطلاقا إلى حد أن السفير أرسل يساومنا على أن يسيب البترول في نظير اسـتعمال قـواتهم للسـكك الحديدية المصرية.

الرئيس ـ نخلي الموضوع ده لوقت تاني ونرجع للموضوع.

الشاهد ـ الذي أريد أن أسأله هو هل في مدتي حصلت وقائع ولا ده افتراء؟

الدفاع ـ إحنا إللي بدنا نعرف قرار ١٨ مارس نسب لنا فيه حاجات؟

الرئيس ـ أنا أعرف أن حكاية اللغم دي قبل ٢٦ يناير فإحنا نقلنا اللغم في ٢٥ ديسمبر اش دخل الشاهد فيها؟

الدفاع ـ هو أشار إليها في الأسباب المبررة لاعتقالنا.

الشاهد ـ الأسباب عديدة وذكرت للمحكمة... وإن كنتم تحبوا أبينهـا مفـيش مانع، إللي بدي أسأله هل مفيش منها سبب صحيح؟

الدفاع ـ عاوز نروح نقول لمجلس الدولة أيوه؟

الشاهد ـ الاتهام الموجه إلي أني رضخت للإنجليز لما يكون عملتم حاجة ضد الإنجليز يمكن يكونوا اشتكوا لي وأنا اعتقلتكم.

الرئيس ـ قولوا لنا هل هذه الوقائع صحيحة فإذا كنتم عملتم ده يبقـى شـرف لكم.

الشاهد ـ ويبقى مركزي أثقل ولازم أدافع عن نفسي.

الدفاع ـ لقد تحققتم سيادتكم أن واقعة اللغم كانت قبل ٢٦ يناير ولم يقل المتهم إنه لم يقم بها، وإنما قال ما طابق الحقيقة، وهي أنها حوادث سابقة علـى تـاريخ الاعتقال وده دليل على أن الوقائع القديمة أخذت ذريعة لدى الحاكم العسكري لتبرير الاعتقال، ومجلس الدولة رأي ألا مبرر للاعتقال، وهو بيعمل كده لا يمكـن إلا أن يكون قد قصد المصلحة العامة... فإحنا بينا أن الشاهد يقول أنا اعتقلـتكم لأسـباب قوية هي كذا وكذا والمحكمة تشوف ربطنا الجواب بالمسائل الأخـرى هـل هـو الصحيح أو كلام الشاهد.

الرئيس ـ سؤال الشاهد للدفاع... هل الوقائع التي ذكرت فـي تقريـر وزارة الداخلية عن اعتقالهما حقيقة أم لا؟ نريد جوابا على ذلـك قبـل مـا نـدخل فـي موضوعات أخرى.

الدفاع ـ ردا على ذلك أتشرف بأن أقول إن المذكرة التـي قـدمت لمجلـس الوزراء حوت عدة أسباب فيما يختص بالإنجليز، وهي أسباب صحيحة، وإنما أؤكد أنها سابقة في حصولها على خروج الوزارة الوفدية من الحكم، أما فيمـا يخـتص بالوقائع الأخرى خلاف هذه الوقائع المشار إليها فهي وقائع أسمح لنفسي أن أؤكـد أنها غير صحيحة إطلاقا... فيه أسباب كثيرة عن تهريب أسلحة واتصـال بطالـب

وغير ذلك كلها غير صحيحة. هذا الطالب كان موجودا في جامعـة الإسـكندرية، وكان من الطلبة الوطنيين، ولما **حافظ عفيفي**[١٣] اتعين رئـيس ديـوان حصـلت مظاهرة هتف فيها بسقوط الملك.

أنا قلت إن الفكرة التي كانت سائدة أن **حافظ عفيفي** إنما عين خصيصـا لكـي تنقلب وجوه المسائل إلى وجوه أخرى، وقد دلل على ذلك بالبرقيات الـواردة مـن الخارج والتي جاء بها أن تعيينه هو **وعبد الفتاح عمرو** القصد منه تغيير السياسة، وهذا ما قاله الإنجليز، وأنه قد قيل إن الملك قد عمد إلى اتخاذ خطة أخرى تنقذ البلد مما كان جاريا في معركة القنال. كان المقصود أن حركة القنال ينبغـي أن تقـف بتدخل **حافظ عفيفي**، وقد قال في محكمة الغدر أنه لما قابلت الملك قال أنا زعـلان من هذه الحركة، فقلت له استنى شوية لما تحصل حاجة.

ولما حصلت حوادث ٢٦ يناير أُعفيت الوزارة الوفدية وتذرع الملك في إعفائها بأنها كانت عاجزة عن حفظ الأمن، وهذا الكلام نفسه تكرار لما حصل فـي سـنة ١٨٨٢، وأكد أن ما وقع في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ مشابه لما وقع في سـنة ١٨٨٢ حتى عبارات التراخي في إنزال الجيش قيلـت فـي سـنة ١٨٨٢ فـي حـوادث الإسكندرية، فقد قيل إنه تأخر نزول الجيش حتى تتفاقم الحالة. ده حصل تماما.

الرئيس ـ طيب وتراخي البوليس؟

الدفاع ـ برضه... و إحنا حانجيب لكم الأحكام الخاصة بهذا الموضـوع، دي مؤامرة كبيرة. إحنا مستعدين نقول كل شيء في الوقت إللي يناسبكم أنتم.

الرئيس ـ هل صدر قرار بإلغاء كتائب التحرير قبل ٢٦ يناير.

الدفاع ـ لا. إحنا أصدرنا قرار بتنظيم كتائب التحرير.

الرئيس ـ وما اعتقلتوش كتائب التحرير في الشرقية ومكانش فيه رقابة علـى كتائب التحرير هناك... كان فيه سياسة وتنظيم هناك من الحكومة.

سراج الدين ـ يسمح لي سيادة الرئيس أجاوب. لم يصـدر إطلاقـا قـرار أو تشريع بإلغاء الكتائب. ولا قبض علهيم وإنما قبض على بعض الخطرين على الأمن إللي كانوا بيندسوا في الكتائب، يعني لما ألاقي واحد حرامي بيسرق أسيبه يسـرق. فيه بعض أفراد بيقفوا بالليل في طريق القنال ويعترضوا سيارات الأهالي، وحتـى اعترضوا في مرة سيارة مدير الشرقية وطلبوا منه الفلوس إللي معاه وهددوه، وكان فيه وراه أوتومبيل تاني كان فيه قوة من البوليس فالمدير قبض علـيهم، وتكـررت الشكاوى من مصريين عاديين من أنهم تعرضوا لهؤلاء اللصوص إللي كانوا بيدعوا أنهم من الكتائب.

الرئيس ـ قدرتم تعرفوا اللصوص من الكتائب إزاي.. هـي كانـت الكتائـب بمعرفتكم.

سراج الدين ـ بعضها كان بمعرفتنا وبعضها كان من الجامعيين.

الرئيس ـ هل طلبة الجامعة كانوا تحت إشرافكم وبمعرفتكم. يعني أنتم إللـي جايبنهم ومدربنهم.

سراج الدين ـ الحكومة في يناير لما الحركة اتسعت قلنا نعملها حركة تدريبية. وإللي كان بيدربهم ضباط. وكان فيه مجلس أعلى.

سراج الدين ـ ما أعرفش.. والتفصيلات دي يعرفها **عبد الحميد عبد الحق**.

الرئيس ـ صالح حرب استقالة ليه (١٤)؟

و إحنا اعتمدنا مبلغ ألف جنيه للكتائب وجبنا أسلحة.

الرئيس ـ قلتم إنكم جبتم ألفين بندقية ولكن ما سلمتوش منهم حاجة.

سراج الدين ـ لا يا أفندم. افتكر سلموا وكان هذا على يـد أحـد حضـرات المحامين سلمهم إلى الصاغ ثروت عكاشة (١٥) وثروت اعترف بكده فعلا. و إحنـا رغم أن قيادة الجيش كانت حريصة على أن تبتعد عن هذه الناحية. والجيش كـان مستقل عن سياسة الحكومة إلى حد ما.

الرئيس ـ كنتم راضين بالوضع ده.

سراج الدين ـ لا.

الرئيس ـ عملتم إيه لما ماكنتوش راضيين.

سراج الدين ـ عملنا كتير.

الرئيس ـ شلتم القائد العام يعني.

سراج الدين ـ شلناه فعلا ورجع.

إنتزنا فرصة قضية الجيش لما النائب العام طلب إخراجه أخرجناه [١٦].

الرئيس ـ ده سبب آخر حكاية الأسلحة الفاسدة، لكن إنتم لكـم سياسـة مـش تمشوها... إيه إللي اتخذتوه.

سراج الدين ـ قبل ٦ مايو بأيام. وأنا أقول إنكم أدرى بكل شيء وأنتم عالجتم هذا وطهرتم هذا، كنا بعتنا للملك وأصرت الحكومة على إخراج حيدر... وكان فيه حفلة يوم ٦ مايو ١٩٥٠ تحييها أم كلثوم في نادي الجيش، والعادة جرت علـى أن وزير الحربية يلقي خطابه في هذه الحفلة أمام الملك، ولكن مصطفى نصرت وزير الحربية وجد أن مندوب الملك في هذه الحفلة هو **حيدر،** وبـذلك انقلـب الوضـع وأصبح وزير الحربية مضطرا أن يستقبل القائد العام على بـاب النـادي، ويلقـي خطابه بين يديه. والأوضاع إللي كانت موجودة قضت أن يقابـل منـدوب الملـك بمظاهرة. وأنا كنت يومها أسمع في الراديو، وطبعا ما كانتش مظـاهرة طبيعيـة، وتاني يوم الملك بعت يقول لعل رئيس الحكومة سمع إللي حصل في النادي.

الرئيس ـ هل المظاهرة كانت مدبرة؟

سراج الدين ـ طبعا المظاهرة مدبرة ولمسنا هذا، وكنا نعمل إيه، وكـان لنـا هدف هو إلغاء المعاهدة وعلشان أحصل على هذا الهدف في حدود لا أفـرط فيهـا بالمصلحة العامة فكنا لا نريد إغضاب الملك حتى يوقع مرسوم إلغـاء المعاهـدة، وبعد كده خرج حيدر في قضية الأسلحة الفاسدة، وبعدين رجع برأي السراي.

الشاهد ـ الجواب [١٧] الظاهر أنه أرسل للرئيس السابق **علي ماهر**، والظـاهر إنه جه من وزارة الخارجية، ولم أكن وزير خارجية، وعلى مـاهر كـان وزيـر خارجية، الجواب حفظ، وإنما حصل بعد أيام من قبولي الوزارة إنه عمل لي ملـف كبير عن استعدادات **علي ماهر** للمفاوضات، والملف يشمل فيمـا يشـمل معاهـدة الدفاع الجماعي وميثاق الأطلنطي ووثائق كثيرة.. جاني الجواب في الأسبوع الثاني من مارس ومفتحتوش إلا في الإسكندرية.. لكن إفرض إني فتحته على طول لأننـا كنا قاعدين نتخانق مع الإنجليز، و**علي ماهر** لما جاله الجواب.. مايمكنش مصـري يرضى الوضع ده. رد عليه **علي ماهر** وقال أنا ما وافقتش علـى كيـت وكيـت، والمسائل بعضها يمكن وافقت عليها وبعضها قلت أبحث. **علي ماهر** كان في مركز حرج وهو معذور. ومضطر إنه يمشي بخطوات وئيدة لأن الـدول كانـت ضـدنا والإنجليز كانوا متألمين من يوم ٢٦ يناير، وكلنا نعرف إن الإنجليز كانوا عاوزين يحتلوا القاهرة بعد ذلك اليوم. واحد سياسي قدامـه داهيـة زي ده، والبلـد كانـت مفتوحة وقدامه أمل يداعبه إنه يفاوض ويحصل على شيء للبلاد فلا بد مـن جـو ملطف، والظرف كان شديد، لكن لما جيت كانت الظـروف تحسـنت مـن هـذه الناحية... ولذلك لما جيت ماقابلنيش السفير إلا يوم ٦ مارس، لأنه كان مريضـا، وجه حالته عيضه وبيكح، قال لي فيما قاله إن الحكومة البريطانيـة أبلغتـه أنهـا مستعدة لبدء المفاوضات. قلت له لا.. المفاوضات لازم تكون بعد مرحلة سابقة قال إيه، قلت أجيب لك وزير الخارجية وقبل هذه المقابلة كنت اتفقت مع وزير بيجـي للخارجية بيقول فيه سفيرنا في أمريكا، التلغراف وصل في ٢٠ مارس، الخارجيـة عبد الخالق حسونة. وإيه هي الخطوات التي نتبعها والسفير كان زار **عبد الخـالق حسونة**. وحسونة رد له الزيارة. وقال له إني أرد هذه الزيارة عن نفسي وبالنيابـة عن رئيس الوزارة، وتاني يوم جاني رسول وقال لي الإنجليز بيحتجوا لأنـك مـا ردتش الزيارة للسفير. ما يجبش علي رد الزيارة. زيارة السفير إللي يردها وزيـر الخارجية. الرسول قال لا **علي ماهر** رد الزيارة للسفير. رديت أنا قلـت إن **علـي**

ماهر كان وزير خارجية إلى جانب إنه كان رئيس الوزارة فيردها بصـفته وزيـر خارجية، ومع ذلك آدي التليفون وعلشان تعرفوا أني علـى حـق. وإللـي جـاني كرسول هو محمود غزالي وكـان وزيـر زراعـة. نطلبـت إدارة البروتوكـول بالخارجية بالتليفون فأكدوا إن ده ما يصحش أن رئيس وزارة يرد زيارة للسـفير. وفي هذا اليوم لما راح حسونة للسفير قال له رئيس الوزارة قال لي إن قبل الدخول في مفاوضات فيه مرحلة لابد تجتازها فسأل إيه المرحلة دي؟ قال لـه أن يصـدر منكم تصريح رسمي بأسس المفاوضات لأن رأيه إنـه مايـدخلش فـي تفاصـيل، والأسس غير متفق عليها. فالسفير أبدى دهشته. ووزير الخارجية قال لـه ـ لأ.. أيام صدقي صدر تصريح عن الجلاء قبل المفاوضات، والتصريح ده ربطه السفير، عاوز يقابلني على انفراد ومايكونش معانا وزير الخارجيـة، فقلـت لـه بالـدفاع المشترك و إحنا مانقبلوش(١٨)، وبعد يومين ثلاثة من ٦ مارس بعث لي الخارجية، وأنا مش حاقبله إلا إذا كان وزير الخارجية موجود جنبي. بعت لي العـرف غيـر كده، لازم السفير ما يقابلش رئيس الوزارة إلا إذا كان مع وزير السـفير. بيجـي يشرب شاي معاي. لا. تاخد شاي معاه؟ لا يا سيدي. إن حصل كيت وكيت وأنه لا مقابلة بيني وبين السفير إلا بحضورك ما دام تجتمعوا في بيت محايد؟. لا برضـه. ما وافقتش.. وبلغت وزير الخارجية القصد هو طلب التسليم بحقوق البلاد. قبل مـا أقبل الوزارة كنت فهمت أنهم مسلمين بالأسس، ويبقى فاضل التفاصـيل، فعـاوز أشوف صحيح مسلمين والا لأ. قلت نتفق مع وزير الخارجية إنه لا تحصل مقابلـة إلا بحضوره، ورفضت أن أقابل السفير إلى أن تقابلت مع السفير يوم ٢٢ مـارس. وفي الفترة دي حصلت عجايب كثير في البلد. أو علشان نسدد النمرة دي ونخلص من حكاية طلبات الإنجليز. الطلبات بتاعتي أظن الأستاذ **عبد الفتاح حسن** يعـرف أن لما ييجي رئيس حكومة ما يتكلوش على الطلب القديم، يبعتوا طلب جديـد، وده إللي بيحصل دايما خصوصا إنهم طالبين في جـوابهم تحقيـق لإثبـات مسـئولية المسئولين، وبيشتكوا من **فؤاد سراج الدين** و**عبد الفتاح حسن**. التحقيق حصل فـي

أيامي أنا؟ أبدا؟ أنا جيت في ٢ مارس ويوم ٧ مارس نشر تقرير النائب العام ولم أقابل النائب العام منذ قبول الوزارة لغاية يوم ١٤ مارس، وكان يهمني صيانة حرية التحقيق وهو عامل حيوي. النائب العام في ١٤ مارس قال إني ما قابلش رئيس الوزارة إلى أن إنتهى من التحقيق والزيارة كانت للتهنئة. وفيه تصريح بهذا موجود في (**المصري**) وأنا حريص على الدين. وكانت دائما تكتب الحقائق، كانت تشتمني برضه.

وأنا أتعمد الاستشهاد بجريدة (**المصري**) [١٩] لسان الحزب إللي ينتمي إليه **فؤاد سراج الدين**. وكانت دائما تكتب الحقائق كانت تشتمني برضه. قلت لحسونة إيه إللي يتبع؟. قال لي إحنا متفقين على أننا ما ندخلش المفاوضات إلا إذا صدر تصريح من جانبهم بالتسليم بحقوق البلد. الإنجليز كان لهم طلبات. كتبوا لوزير الخارجية. ولذلك جددوا كل شيء وكل طلب لهم. ما تنازلوش عن التعويضات، ولا عن الاثنين بتوع السفارة إللي قدموا وخلافه. فكتبوا لوزارة الخارجية، إللي يدل على أننا تجنبنا خطة المسألة لمحكمة الجنايات، ولا عن المدرسين إللي كانوا عاوزين مرتب ثلاثة شهور، والملاينة أن مصر ابتدت ترتاح والأجانب اطمأنوا والإنجليز ضاعت فرصة كبيرة منهم. طلبوا التعويضات. ومسألة المدرسين. بقى مسألة **فؤاد سراج الدين** وتحديد إقامته هو وزميله عبد الفتاح حسن أهم، وإلا التعويضات إللي طالبونا بها؟ وطالبين منها مئات الألوف من الجنيهات، بقى إللي خاضع للإنجليز يقول لهم لا يا جماعة أمامكم لجنة من المستشارين لمحكمة الاستئناف هي التي تقرر صرف التعويضات وفيه استمارات يقدمها طالبوا التعويضات، وثابت أني قلت للإنجليز شأنكم شأن رعايا باقي الدول بل شأن المصريين، ولا يمكن أن ننظر في أي تعويض بصفة خاصة وبغير الطريق المرسوم، ودي لجنة ألفت في عهد **علي ماهر** وأظن دي ما تدلش على الخنوع.

في أول جلسة لمجلس الوزراء وجدت مسألة خاصة بوزارة المعارف في عهد **علي ماهر** كان بعتها عبد الخالق حسونة وهو وزير للمعارف لمجلس الوزراء، هي

مسألة الموظفين إللي قرأها الأستاذ **عبد الفتاح حسن** وإللي مطلوب لهم ثلاثة شهور ومصاريف العودة. ثلاثة شهور بقشيش وكانت موضوعة في مجلس الوزراء في ٩ مارس، جيت قلت يا إخوانا مانجاملش في حاجة أبدا إلا لما نعرف نيـة الإنجليـز ناويين يوافقوا على مطالب البلد وإلا لا. أجل. اتأجلت وبعدين أجل تاني. اتأجلـت وَأَخْرتْها حِفِظَت وإلى الآن. أظن دي أهم من تحديد إقامة **فؤاد سراج الدين** وعبـد الفتاح حسن يا جماعة.

هاتوا عبد الخالق حسونة يقول لكم. السفير حرم يقول حاجـة لشـدة يروحـوا السويس. مش بس كده كانوا طلبوا سيارتين للعساكر البريطانيين والسفير مسـافر وعاوز طيارة تنقله من فايد علشان يقول لي أورفوار، قلت - ممنوع مـا فـيش طيارة حربية تحلق فوق أرض مصر. ممنوع. مش ده إللـي يتهـاون ويخضـع للإنجليز. الدوسيه بتاع **علي ماهر** تجدوا فيه حاجات كثير وطلبات إذا اثبتوا أنـي نفذت منها شيء يبقى صحيح بنخضع.

جرائدهم [٢٠] في ذلك الوقت تنشر أن نجيب الهلالي ثوري وكان قائـد لحملـة العرب على الجيش البريطاني سنة ١٩٣٧، واضطروا أنهم يقدموا اعتذار عن هذا الكلام لما هددت برفع قضية هذه الجرائد.

ليلة ما وقعت قرار الاعتقال أو تحديد الإقامة. كنا ليلتها عـاملين اجتمـاع مـع **حافظ عفيفي عبد الخالق حسونة** وكان فيه **حسن يوسف وعبد الفتاح عمـرو** [٢١] للمناقشة في مسألة إني ما أدخلش في محادثات إلا بعد مـا يثبتـوا حسـن نيـتهم بتصريح. ليلتها حصل بيني وبين **حافظ عفيفي** اختلاف الرأي. هو مبديا رأيه أن ده تعطيل. الإصرار على التسليم بالمبدأ مسألة بسيطة. فقلت بسـيطة إزاي؟. وليلتهـا لأول مرة احتديت.

الرئيس - قدام مين؟



الشاهد ـ قدام إللي كانوا موجودين، وقلت لهم دول ناس لا يوثق بنيتهم وهو اقتنع بعدين، وجريدة المصري نشرت له تصريح في مارس قال فيه بعد كبير بين النظريتين. مش بس كده؟ أنا اتهمت بأني كنت أخفي على البلد كل حاجة ودا مش صحيح، وحكاية التسليم بالأسس لها قصة طويلة، والخناقة أصلها في مارس وبعد كده تطورت.

أنا جايب معايا الجرايد ـ "**المصري**" "**والأهرام**" "**والأخبار**" كلها ١٣ ، ١٤ ، ١٦ مارس ومكتوب فيها اتساع الهوة بين فلان وفلان – أمريكا ما بتضغطش على إنجلترا، وجوب إصدار البيان بجلاء أعداء مصر – دوائر لندن قلقة – كل ده في جرنال المصري نفسه. المتحدث الرسمي بتاع الخارجية الإنجليزية قال إنه ظهر أن الرجل ده أكثر تطرف من إللي سبقوه. يبقى الجو ماكانش جو مودة وصاحب هذا التشدد وبجانبه تراخي من الهيئات السياسية.

الرئيس ـ عاوزين تحديد الهيئات.

الشاهد ـ الوفد – أنا حاقول حاجة – لما قرب ينتصف مارس شعرت بدوامات زي ما قلت – الإنجليز ابتدوا يتضاقوا.. يعني الواحد ياف، الوفديين نافدين على السراي وبعدين نفدوا على الإنجليز. – أنا بادوخ لدلوقت. وكل شيء عاوز أبينه. حاتشوفوا تلغراف من إللي بيجي للخارجية بيقول فيه سفيرنا في أمريكا التلغراف وصل في ٢٠ مارس ومصدر في ١٩ بيقول فيه "قابلت وزير الخارجية بالنيابة لاستخلاص حقيقة الموقف، بدأت الحديث بأن أبديت دهشتي لما روته أنباء رويتر من أن الإنجليز لا يرحبون بالمفاوضات مفضلين الانتظار إلى أن ينجلي الموقف الداخلي، إذ يرون أن الحالة الداخلية تحجب المسائل السياسية". جاني التلغراف وأنا في وسط إحساس بالدوامات. بعد كده بصيت لقيت الجانب البريطاني كان وافق على الصيغ، وبعدين يرجع يغيرها. وكان ستيفنسون يروح لحسونه يقول له أنا عاوز حكاية السودان أعدل فيها علشان أسهل مسألة تقديم السفير أوراق اعتماده باسم ملك مصر والسودان. وبعدين يقول لنا آسف الصيغة دي من عندي، وزارة

الخارجية غير موافقة. ده تلغراف من وزير الخارجية أرسله لسفيرنا في ٦ إبريل يبسط له إللي حصل في ١٥ يوم سابقة، شرح فيها هذا التراجع. بعد كده في ١٣ مارس جرنال "**المصري**" قال - "قابل كبار المسئولين في وزارة الخارجية البريطانية فقالوا له إحنا مضطرين إلى مفاوضة رئيس الحكومة الحالي مع علمهم بأن الوزارة أقلية". بعد كده في ٢٠ مارس " إحنا كنا نفكر أن يجيلنا واحد يرتبط باسم الأغلبية". بعد كده كنت شاعر أن فيه اتصال بين السراي وبين الوفديين، وبين الإنجليز وبين الوفدين، وفهمت أن السراي مش حاتعطي التصرف لي إلا لما يتفقوا الاثنين.

قال لي وزير الخارجية إن أحد السفراء الكبار وممكن تتجه الأذهان إليه من غير ذكر الاسم [٢٢] قال "إن الوفديين بعتوا لي وقالوا لي إني أتوسط عند السفارة الإنجليزية، وإنهم معترفين إنهم غلطانيين إللي ما سمعوش النصيحة، ومستعدين يسمعوها". قصدهم إنهم تشددوا وإنهم حايتساهلوا. حصل في مارس كله. حسونة. السفير قال له الكلام ده لأنهم كانوا يعرفوا بعض في أوربا من أربع سنين، قبل كده كانوا ممثلين سياسيين في بلد واحدة. بعد كده سمعت إن الملك ناوي يقلب الوزارة. سمعت في النص الأول من مارس إن الملك لا يزال على اتصال مع الوفديين وأنا في الواقع ماكانش يهمني إلا أن نكسب من الإنجليز شيء. وبعدين رحت يوم عيد الدستور ١٥ مارس (٢٣) أقيد اسمي في السراي، قابلت هناك الفريق محمد حيدر كلمني فقلت له الإنجليز ملاعين فهموا السراي إنهم موافقين على كل الأسس، ودلوقت بيتحكموا، قال أنا سمعت منهم الكلام ده. وأنا معاه جالي كريم ثابت سلم علي، وقال لي يا أفندم أنا رايح أوربا بكره والا بعده. ليه؟ قال لي ما هو أمرك وأنا خالي الذهن ولا أعرفش شيء. وقال لي تسمح إني أفوت عليك مودعا. قلت اتفضل. ما هو مستشار الإذاعة. ويوم ١٧ مارس قريت إنه طار على أوربا.

مرتضى المراغي [٢٤] قال لي إن سيسل كامبل قال له إن الإنجليز طلبوا من الملك إنه يغيرك قبل ٢٢ مارس، ولكنه استشار اثنين من الممثلين السياسيين مقالش

اسمهم، إنما أنا أُقَدر أن واحدا منهم بتاع البرتغال. فقالو له إن مصر سـمعتها فـي الوحل وأنت محل مسئوليات، ولو تغير **علي ماهر** بعد شهر ونجيب الهلالي بعـد عشرين يوم حاتبقى مسئوليتك خطيرة، فعدل وتردد.

وأنا قابلت الملك في ٢٢ مارس باحكيله إللي جرى قال وا الإنجليـز بعتـولي وقالوا إنت ناوي تخليه يفاوض ويانا ولا حاتغيره زي ماهر. فأنا (الملك) بعد تردد قلت له لا نخليه.

بعد كده جه بأه يوم الاعتقال. لما جاني كريم ثابت قعد مسافة طويلة يفهمني ،نه ذو حظوة عند الملك ومن مزاياه إنه يعرف الوقت المناسـب للتحـدث معـه، وإن مافيش واحد من الرسميين ولا غيرهم يعرف النقطة، والوقت المناسب للكـلام إلا هوه... وإنه يضع نفسه تحت تصرفه، وزاد على ذلك إنه قعد يجيب لكـل واحـد عيب. وخاتمة الحديث أترجاك ما دام انت السبب في أني سافرت تسـتدعيني مـن الخارج. وقال لي عنواني في الإذاعة تبقى تفهمهم إنهم يبعتوا لي تلغراف إن حالـة العمل تقتضي عودتي، وهدفه من كده ما دام أنا السبب لما أكتب له أنه يرجع يبقى الملك ماعندوش مانع إيه الحكاية؟ مش قادر أربط بينها وبين إنـي أنـا السـبب. والمراغي قال وا أنا مخبي عليك دا أصله عمل عزومة **لفـؤاد سـراج الـدين** وشخص ثالث في المدة قبل ١٥ مارس. مش فاكر فين. وانت طبعا تعرف إن كريم ظِل الملك ما يقدرش يعمل عزومة زي دي من غير موافقته. والحكاية دي أيـدت لي كلام كامل، لكن الملك لما تراجع ونصحوه أنه ميطلعنيش خـاف إنـي أسـمع حكاية العزومة فعمل مسألة سفر كريم ثابت ترضية. يعني إن هو مـش مسـئول عنها.

الرئيس ـ تعتقد إيه هدف **فؤاد سراج الدين** من العزومة دي؟

الشاهد ـ وا ما حضرتش معاهم. وأسباب الاعتقال أنا قلت إن مـا جـانيش جواب إني أعتقل، ولا فيش في جواب **علي ماهر** أنه يعتقل.

الرئيس ـ المراغي بلغك إن فيه عزومة عملها كريم ثابت ماكنتش دي حاجـة غريبة شوية.

الشـاهد ـ كانت غريبة ده إللي حصل يبقى أنا لا جالي من الإنجليز باعتقـال **فؤاد سراج الدين** ولا بمحاكمته، حتى ولا بالتحقيق مع حد، والجواب إللي جه **لعلي ماهر** هوه رد عليه والتحقيق إللي حصل خاص **بفؤاد سراج الدين وعبـد الفتـاح حسن** حصل في غير مدتي لأن تقرير النائب العام الطويل ده لما يقدم في ٧ مارس يبقى لازم يكون إنتهى التحقيق بتاعه قبل كده بمدة، وأنا لا يمكن أن ينسب تصـرفي لهذا الجواب خصوصا وإني رفضت كل الطلبات إللي جت لنا من الإنجليز، وهـي أهم من تحديد إقامة **فؤاد سـراج الـدين**. أظـن لمـا ياخـدوا ٤٠٠,٠٠٠ ألـف و٥٠٠,٠٠٠ ألف جنيه أهم عندهم من بلبيس وقعاد **فؤاد سراج الدين** فيها، مسـألة المدرسين رفضت، والطيارة ترفض. وغيرها ده كله أهم.

نيجي للاعتقال لما طلع تقرير النائب العام تلي في مجلس النواب، وكان ذلك في جلسة ٩ مارس لأني شفت الجرائد إنه كان فيه جلسة نواب، والتقرير قدم يـوم ٧ مارس، تلى وبعض إخوانا الوزراء قالوا لازم **فؤاد سراج الدين** وعبد الفتاح حسن يعتقلوا. أنا قلت لا أنا ما وفقتش على اعتقال إلا إذا كان عليهم مسئولية جنائية لأن عندنا فيه جريمة الإهمال في القانون، فقلت إن وزير العدل يتداول مع النيابة فـي ذلك ويقول لنا رأيه فإذا كان فيه مسئولية جنائية نقدمهم للمحكمة العسـكرية، لكـن غير كده ماعتقلتهمش، رجع لي كامل مرسي وقال أنا تداولت مع النيابة ورأيهم إن مافيش مسئولية جنائية بعد التقرير، كتب لي وزير الداخلية مذكرة علشان أعرضها على مجلس الوزراء في ١٥ مارس. أهي يا أفندم (وقدمها إلى رئـيس المحكمـة) بيقول إن فيه ناس بيرفعوا قضايا على الحكومة يطالبوا بتعويضات عن حريـق أو خسائر، وقال إن رأيي أن يعرض على مجلس الوزراء لأن تقرير النائب العام يسند الإهمال **لفؤاد سراج الدين** فأعرض على المجلس أن كل دعوى من هذا القبيل **فؤاد سراج الدين** باعتباره مسئولا يدخل فيها. فأنا في اجتماع مجلس الوزراء قلـت إن



المجلس مالوش شأن دي مسألة قضائية، بعد كده جه يوم الاعتقال قبلها بيومين ثلاثة بعد ١٥ مارس. وزير الداخلية قال لي في حاجات خطيرة إيه هيه؟ قالوا **فؤاد سراج الدين** بيهرب جلجنايت – لداخلية البلاد. قال البوليس السياسي الموضوع لمراقبته لاحظ أنه اجتمع ببعض الأعراب إللي لهم سمعة في تهريب الأسلحة من الصحراء ولهم سابقة، وكان كتب ليه في ورقة أنهم سبق هربوا ١٣٠ ألف طلقة، ومقدمين لمحكمة الجنايات، ولم يفصل في قضيتهم. ولكن أخطر مسألة هيه بتاعة الجلجنايت وأن البوليس راقب الدروب من جهة العرب دول. فالدروب دي جه منها أوتومبيلات مشحونة جلجنايت ضبطت وبلغ عدد المضبوط ٧٧٥٠ كيلو جراما، وقال – إن دي كمية تهد القاهرة.. قلت له – لا يا شيخ.. في الوقت ده؟ بقى كان قدامي الإنجليز عايزين يعملوها فرصة للاحتلال والسراي خلفهم وتتصل بهم من جديد وأنا بين أمرين. إذا سبت **فؤاد سراج الدين** وعبد الفتاح حسن وحصل حاجة أبقى استحق الشنق. إذا الإنجليز دخلوا مصر أبقى استحق الشنق وكل الحاجات دي كتبتها الداخلية في التقرير. أقدر أقول تتحرق البلد؟ وأنا عارف إن الإنجليز نادمين على ضياع الفرصة منهم في ٢٦ يناير لإعادة احتلال القاهرة. مش بس كده. فخوفي طلع في محله وأنا أصدرت أمر الاعتقال بناء على التهم دي.

وفي يوم ١٢ إبريل جاني جواب من **مرتضى المراغي** باعتباره وزير حربية بيرفع فيه تقرير من مخابرات الجيش تاريخه ٦ إبريل برر فيه مخاوفي لأن في ٦ إبريل ما كانش فيه إلا الخلاف السياسي بيننا، ومع ذلك فإن التقرير اتضح منه أن المناورات التي قامت بها القوات البريطانية عند طريق السويس كانت القوة المشتركة فيها قد أعدت للعمل في الصحراء للتقدم لدخول القاهرة من ناحية المعادي لإعادة احتلال القطر في الوقت المناسب، ولذلك جاء في التقرير إنه لذلك انتقلت عبر الصحراء لتفادي الاشتباك بين القوات الإنجليزية والقوات المصرية، وإنه سيكون غرض القوات البريطانية في الغالب احتلال وادي حوف والمعادي بصفة مبدئية وفيها مخازن الذخيرة والمهمات الرئيسية التي تمون القوات المصرية.

وأنا لما حددت محل إقامة **فؤاد سراج الدين** في بيته ببلبيس كان عنده كل شيء، كان عنده عربية، ويمكن الهدايا إللي جت له أيامها من أقاربـه.. الأكـل والمتـع والراحة والزيارات، قال لي أخ من إخواني عاوز يزورني قلت كلهـم يـزوروه، والتليفون سبته له، وليل نهار يشتم في الحكومة. ما يهمنيش الشتيمة أنا أحب انشتم لأني راجل مجنون. وهوه قال عني إني مجنون. يشـتم ميهمنـيش. إنمـا هنـاك المحادثات التليفونيـة... كـان **مرتضـى المراغـي** وزيـر الداخليـة قـال لـي يا سيدي ولا دريت فيه مؤامرة واحد – وهوه ماكانش يعرف حديث السـفير لعبـد الخالق حسونة – قال فيه محادثة تليفونية مسجلة بين **النحاس** وبين **فـؤاد سـراج الدين**.

الرئيس ـ بينه وبين **مصطفى النحاس**.

الشاهد ـ بينه وبين الست بتقول الراجل أبو وش أحمر على ما أذكر.

الرئيس ـ مين أبو وش أحمر؟

الشاهد ـ وا هوه يعرفه وعلى كل حال أتعرف عندنا النهارده. قلت له وأنـا أبشرك إنه راح في الجهتين وأن كل شيء ماشي على ما يرام وأن الراجل أبو وش أحمر إللي هوه عبود باشا طلعت عليه الساعة إنه حيعتقل، جه جرنال السياسة [٢٥] ولا بتاع كتب أنه يعد لنفسه مكان في أرمنيت، "وآخر لحظة؟" نشرت أنـه حصـل حديث بين سيدة وبلبيس وكان محل اهتمام فأنا في الوقت ده كنا بنعمل.

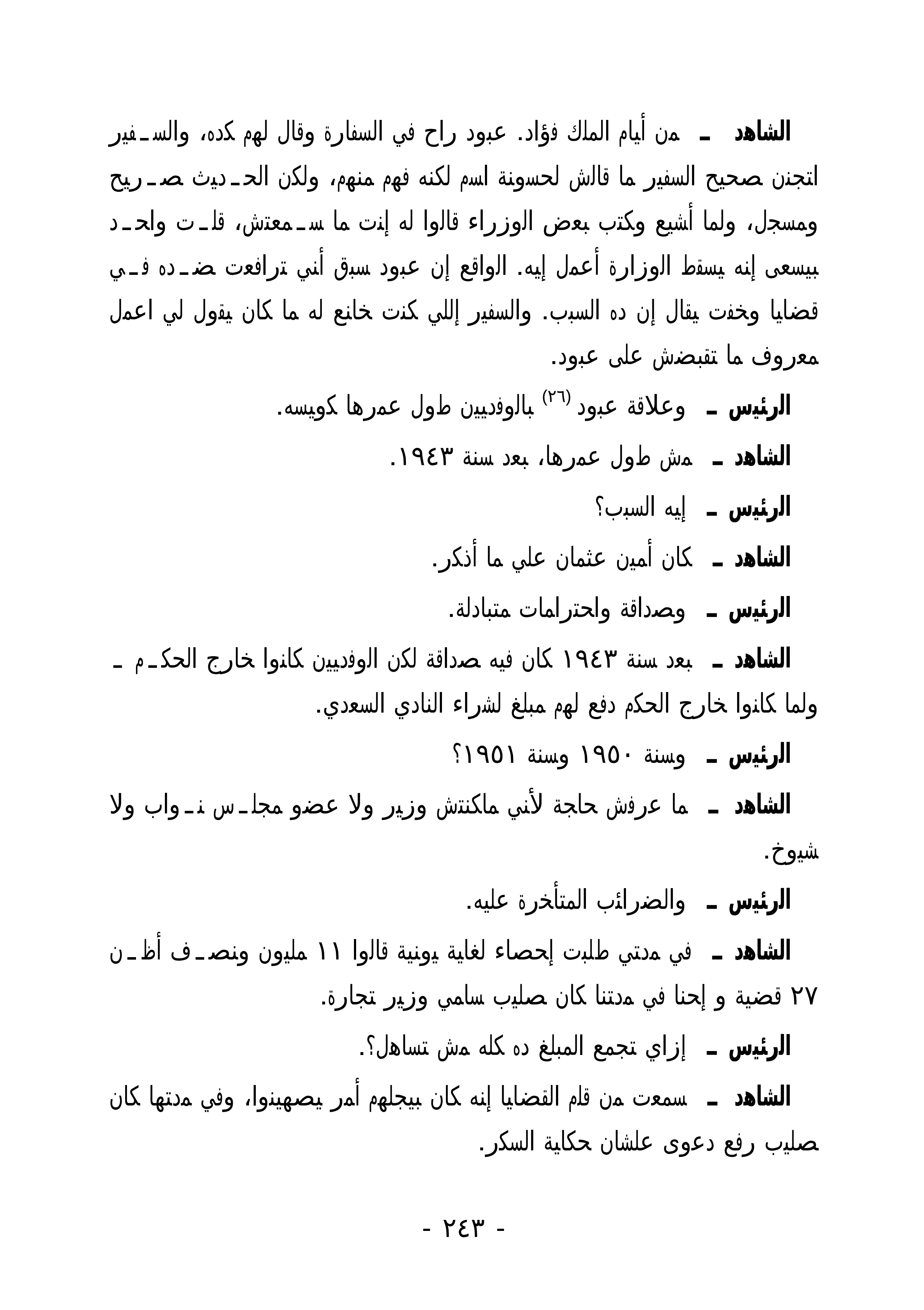
الرئيس ـ عبود كان عنده سلطان يعني.

الشاهد ـ كوسيط.

الرئيس ـ بين مين ومين؟

الشاهد ـ بين الوفد والملك.

الرئيس ـ عبود له تاريخ سابق بحل المشاكل إللي زي دي؟



الشاهد ـ من أيام الملك فؤاد. عبود راح في السفارة وقال لهم كده، والسفير اتجنن صحيح السفير ما قالش لحسونة اسم لكنه فهم منهم، ولكن الحديث صريح ومسجل، ولما أشيع وكتب بعض الوزراء قالوا له إنت ما سمعتش، قالت واحد بيسعى إنه يسقط الوزارة أعمل إيه. الواقع إن عبود سبق أني ترافعت ضده في قضايا وخفت يقال إن ده السبب. والسفير إللي كنت خانع له ما كان يقول لي اعمل معروف ما تقبضش على عبود.

الرئيس ـ وعلاقة عبود [٢٦] بالوفديين طول عمرها كويسه.

الشاهد ـ مش طول عمرها، بعد سنة ١٩٤٣.

الرئيس ـ إيه السبب؟

الشاهد ـ كان أمين عثمان علي ما أذكر.

الرئيس ـ وصداقة واحترامات متبادلة.

الشاهد ـ بعد سنة ١٩٤٣ كان فيه صداقة لكن الوفديين كانوا خارج الحكم ـ ولما كانوا خارج الحكم دفع لهم مبلغ لشراء النادي السعدي.

الرئيس ـ وسنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١؟

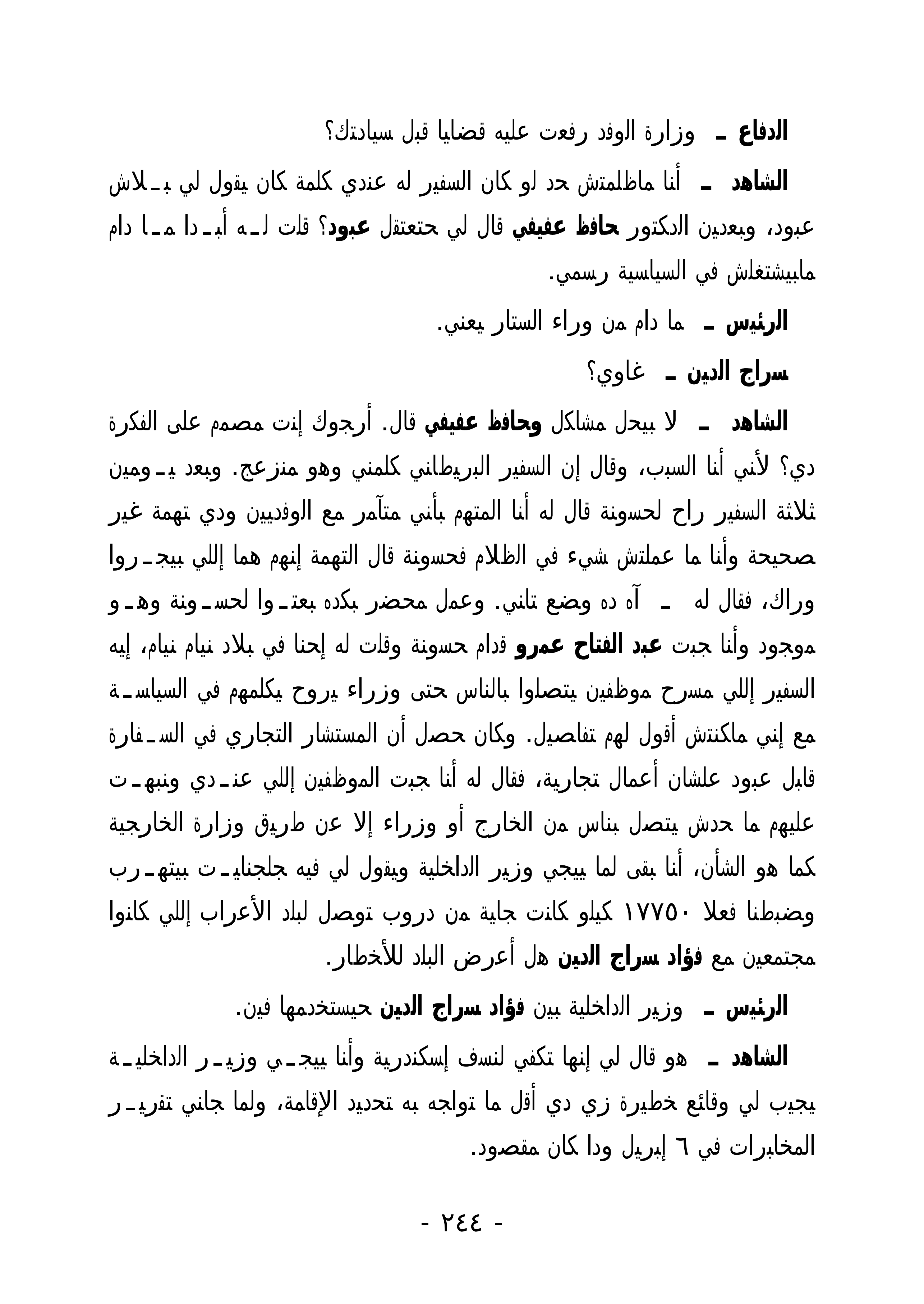
الشاهد ـ ما عرفش حاجة لأني ماكنتش وزير ولا عضو مجلس نواب ولا شيوخ.

الرئيس ـ والضرائب المتأخرة عليه.

الشاهد ـ في مدتي طلبت إحصاء لغاية يونية قالوا ١١ مليون ونصف أظن ٢٧ قضية و إحنا في مدتنا كان صليب سامي وزير تجارة.

الرئيس ـ إزاي تجمع المبلغ ده كله مش تساهل؟.

الشاهد ـ سمعت من قلم القضايا إنه كان بيجلهم أمر يصهينوا، وفي مدتها كان صليب رفع دعوى علشان حكاية السكر.



الدفاع ـ وزارة الوفد رفعت عليه قضايا قبل سيادتك؟

الشاهد ـ أنا ماظلمتش حد لو كان السفير له عندي كلمة كان يقول لي بلاش عبود، وبعدين الدكتور **حافظ عفيفي** قال لي حتعتقل **عبود**؟ قلت له أبدا ما دام مابيشتغلش في السياسية رسمي.

الرئيس ـ ما دام من وراء الستار يعني.

سراج الدين ـ غاوي؟

الشاهد ـ لا بيحل مشاكل **وحافظ عفيفي** قال. أرجوك إنت مصمم على الفكرة دي؟ لأني أنا السبب، وقال إن السفير البريطاني كلمني وهو منزعج. وبعد يومين ثلاثة السفير راح لحسونة قال له أنا المتهم بأني متآمر مع الوفديين ودي تهمة غير صحيحة وأنا ما عملتش شيء في الظلام فحسونة قال التهمة إنهم هما إللي بيجروا وراك، فقال له ـ آه ده وضع تاني. وعمل محضر بكده بعتوا لحسونة وهو موجود وأنا جبت **عبد الفتاح عمرو** قدام حسونة وقلت له إحنا في بلاد نيام نيام، إيه السفير إللي مسرح موظفين يتصلوا بالناس حتى وزراء يروح يكلمهم في السياسة مع إني ماكنتش أقول لهم تفاصيل. وكان حصل أن المستشار التجاري في السفارة قابل عبود علشان أعمال تجارية، فقال له أنا جبت الموظفين إللي عندي ونبهت عليهم ما حدش يتصل بناس من الخارج أو وزراء إلا عن طريق وزارة الخارجية كما هو الشأن، أنا بقى لما ييجي وزير الداخلية ويقول لي فيه جلجنايت بيتهرب وضبطنا فعلا ١٧٧٥٠ كيلو كانت جاية من دروب توصل لبلد الأعراب إللي كانوا مجتمعين مع **فؤاد سراج الدين** هل أعرض البلد للأخطار.

الرئيس ـ وزير الداخلية بين **فؤاد سراج الدين** حيستخدمها فين.

الشاهد ـ هو قال لي إنها تكفي لنسف إسكندرية وأنا ييجي وزير الداخلية يجيب لي وقائع خطيرة زي دي أقل ما تواجه به تحديد الإقامة، ولما جاني تقرير المخابرات في ٦ إبريل ودا كان مقصود.

الرئيس ـ هل كان فيه اتفاق بينهم وبين الإنجليز، أو الإنجليز يعرفوا إن **فؤاد سراج الدين** حيعمل كده.

الشاهد ـ حرام لا. ماقدرش أقول كده وده غير مهم. وهم في ٢٦ يناير كانوا عاوزين يدخلوا وندموا إللي ضيعوا الفرصة دي **وعبد الفتاح حسن** تعرض لمسألة تحديد إقامته. أنا حددت الإقامة بناء على تقرير وزارة الداخلية وقد أرفق بـ التقرير مذكرة. وأكره شيء على الحاكم إللي زيي إنه يعتقل ناس كانوا إخـواني، وفـؤاد يعرف إني أتمنى له كل خير. صحيح كنت أشتكيته لإخوانه لكن للآن العيش والملح له حق. و إحنا ناس شرقيين. لكن هذا الإجراء كنت فيه بين نارين. وأنا أعرف أنه جريء يعمل كل حاجة.

الشاهد ـ أنا مش قلت لكم إني مجنون ويمكن كان عاوز يجنني ويفرج البلـ د علي.

في سنة ١٩٥٠ كلمني زوكي عبد العال في الإسكندرية وقال لي إن إدجار جلاد [٢٧] يحب يشوفك. حيشوفني ليه يا زكي أنا بطلت السياسة وأعلنت في الجرائد أني انتقلت في جدول غيرالمشتغلين، قال لي لا مش حيتكلم في السياسة، قلت طيب قدام شوية.

الرئيس ـ إش دخل جلاد في السياسة هوه مش صحفي.

الشاهد ـ الصحفيين سياسيين كلهم. وبعدين كلمني **حامد زكي** وقال لي إعمـ ل معروف قابل جلاد، وفعلا جه جلاد وكلمني في مسائل متفرقة غير مرتبطة، وفـي آخر الكلام قال تسمح، أنا من حين لآخر بقدم تقارير للملك السـابق عـ ن بعـ ض الآراء. تسمح الآراء إللي تقولها أذكرها قلت معلهش إللي بأقوله ما فيهش طعن في حد. وأنا في هذا الوقت كنت ناوي أخرج من الوفد بلطافة وكنت ناوي أطلـع فـي الواقع منه من سنة ١٩٤٤.

الرئيس ـ عاوزين نعرف سبب خروجك بس لما نخلص.

الشاهد ـ حكاية الجنون. في شهر سبتمبر قالت الصحف إن نجيب الهلالي بيفسر القرآن وإنه متصوف. تصوف إيه؟ إللي باجتهد فيه. إني أصلي الفرض حتى مش كل الأوقات في مواعيدها، وجاني واحد وقال إن فؤاد هوه إللي قال كده وجلاد كلمني وقال عاوز أقابلك برضه، قعد قعدة زي إللي قبلها وإنما ذكر إن الملك عنده أوراق قد كده. وإن الست ضاربت في البروصة.

الرئيس ـ ست مين.

الشاهد ـ حرم **النحاس** بتضارب، وخسرت مبلغ دفع من المصاريف السرية، وحاجة ما أعلقش عليها.

الرئيس ـ سنة ١٩٥١ – ولا سنة ١٩٥٢.

الشاهد ـ أيوه سنة ١٩٥١ في سبتمبر وفي مارس سنة ١٩٥٢ ما شفتوش تاني إلا في مارس سنة ١٩٥٢ وفي الصيف سنة ١٩٥١ لقيت الحملة في الجرائد زادت وأنا أقسم إني كنت اعتزلت السياسة من غير نية إلى عودة؛ لأنها كانت تقرف. لقيت في المقطم [٢٨] بالبنط الكبير (**الهلالي** يخرج عن عزلته ويقابل ديبلوماسي بريطاني كبير) وأنا أقسم با إني ما قبلت ديبلوماسي ولا إنجليزي إلا كامبل، وده قابلته على أثر التشريعات المقيدة للحرية. وكانوا مفهمين الملك إن كان فيه معارضة في البرلمان ضد قوانين الصحافة أنا إللي بحركها، حتى بعتوا لي وزير يقول قدام عشرة أو اتناشر موجودين بيميل علي بصوا لقوني بزعق فيه، بيقول التقارير التي قدمت للنحاس، وبيقول إن عندهم بيانات فأنا دخلت في مناقشات وفسرت حديثي بتاع ١٧ أغسطس ولما جاني جلاد قال لي إن دول فهموا الملك إنك اتجننت، فقال لي روح شوفه اتجنن صحيح ولا لأ؟ فجيت أول مرة قلت له مش مجنون فقال لي روح تاني مرة.

الرئيس ـ إيه المناسبة وإيه الفائدة إن الملك يفهم كده.

الشاهد ـ في سبتمبر سنة ١٩٥١ كان حصل في الصحف كلام، وجـه **عبـد الفتاح الطويل** من أوروبا جاني وقال لي يا فلان تحضر اجتماع الوفد، قلت لـه لا ما بحضرش من مدة، قال دي مسألة مهمة، قلت له أظن لما تقعـد مسـألة سـنة ونصف أو أكثر في مناقشات مش معقول إنها في جلسة واحدة تنفض، أحسن يكون الرأي من إللي عالجوها وقلت له إنت معتبرني في الوفد. لا إزاي أبقى عضو فـي الوفد، وهما في وزارة سري لما جم يختاروا الوزارة قالوا لي ادخل قلت لهم لا أنا بطلت الوزارات، وجه قال لي إن الوفد قرر بناء على رغبتك أن يوافق على عـدم دخولك، لكن السراي كلفتني إني أجيلك علشان تدخل مش كده يا فؤاد.

سراج الدين ـ أيوه؟

الشاهد ـ وأنا نيتي إني أبطل السياسة وأنا صعيدي وقلت أنا مخـرجش مـن الوفد وهما بره لما يرجعوا الحكم اعتزل السياسة.

الشاهد ـ فعلا وإلا قانونا؟ باعتباري أنا لما رجعت في أواخـر سـنة ١٩٤٩ كنت لا نائب ولا شيخ. حاولوا يعينوني في الشيوخ من غير علمي باعتباري مـش معاهم في ذلك الوقت فكنت عاوز انسحب والزمن يموت كل حاجة.

الرئيس ـ تقدر تدينا فكرة عن الكتاب الأسود؟

الشاهد ـ الكتاب انعمل في سنة ١٩٤٢ ودخلت الوزارة في ٦ فبراير ودخولها كان ثقيل لأن الإنجليز كانوا متدخلين في كل شيء وكان فيه دبابات ليلة الـدبابات كُنتْ المحاماة، فضرب لي مكرم تليفون وقال إحنـا عاوزينـك بسـرعة ـ لأن المسائل تتطور بسرعة والباشا في السراي. فقلت له طيب إن مـا قـدرتش آجـي حابعت لك صبري أبو علم وحفني الطرزي. فعلا جم وراحوا هم ورحت أنا علـى جروبي. وبعد نصف ساعة جه **حسين فودة وأحمد أبو الفضل** و إحنا هناك سمعنا إن فيه واحد شبه الدكتور **عزيز** قاعد جنب واحد صـاحبه بيقـول لـه الإنجليـز حاصروا السراي بالدبابات. قلت دبابات إيه؟ قالوا أيوه. فقام **حسين وأبـو الفضـل**

وراحوا يشوفوا الحكاية دي. وبعدين رجعوا. وقالوا أيوه فيه دبابات وكـان معانـا **راضي أبو سيف** وهو إللي جه قعد جنب **عزيز ثروت،** قلت الدبابات فين قال فيـه إشاعة إن الإنجليز حايعلنوا الحماية. لأن حصلت مظاهرة هتف فيها (إلى الأمام يا **روميل**) والصبح كلمني **النحاس** وقال يا **نجيب** تيجي دلوقت.

الرئيس ـ كانوا سهرانين في بيت **أحمد حسين**؟

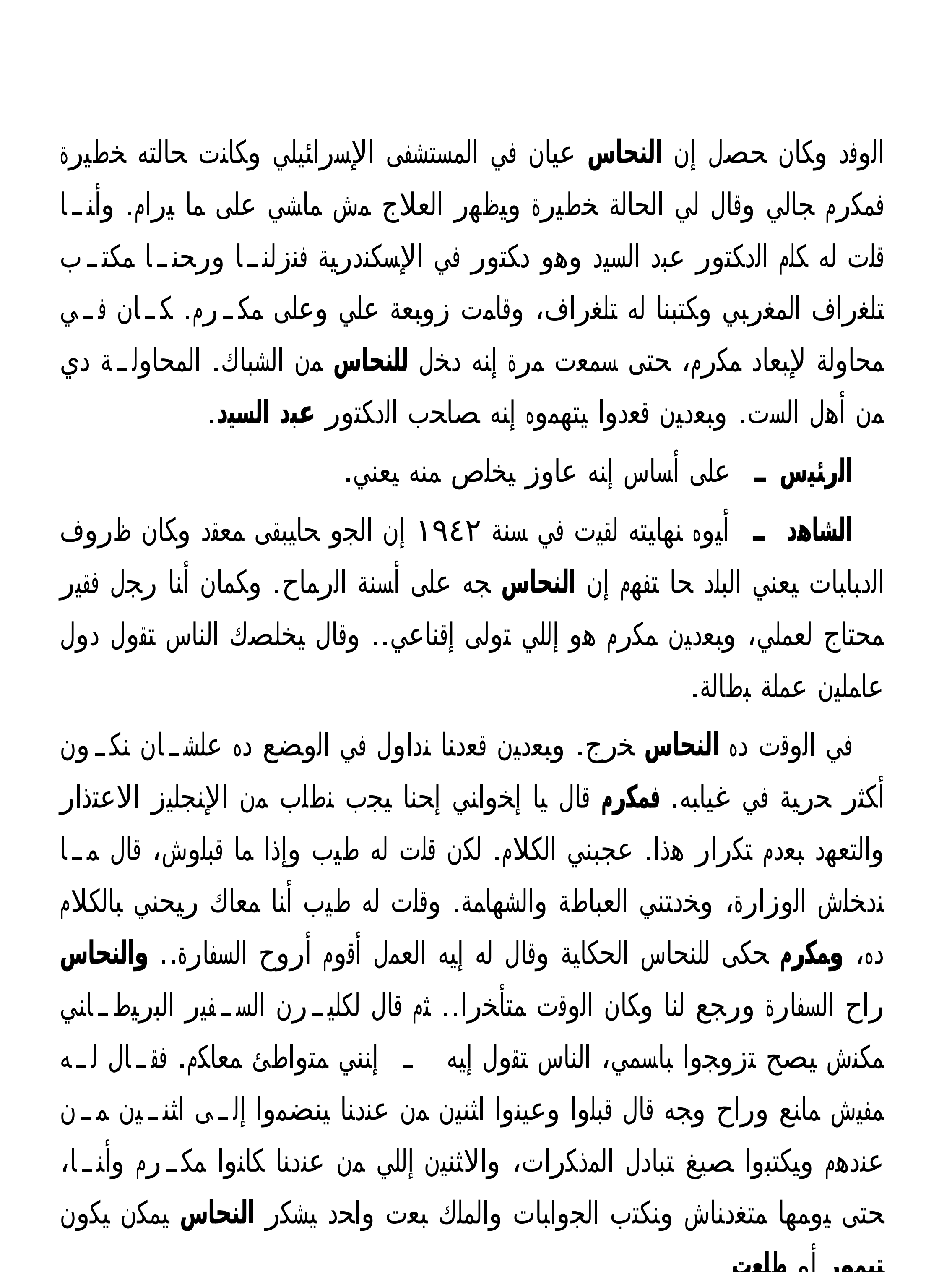
الشاهد ـ كان نازل هناك. قلت له إنت عارف ما حبش الوزارة. قال ـ لكن مش لازم نتقابل وندبر أمورنا؟ بعدها جابوا لي الجرانيل وفيها إنه كلف. وقال لـي أنا عارف رغبتك إنما نتداول في الاشخاص، ورحت بيت **أحمد حسين** لقيت إخوانا ومعاهم مكرم، قالوا تدخل الوزارة قلت لا. ومكرم كان صاحبي.

حكى لي الناس إنه لما حوصرت السراي والملك إترجاه أنه يؤلف الوزارة ومـا كانش راضي، ولكن وجدوا أن الملك رغبته الوحيدة أن ينتهي الإشكال ده. قال لـه ـ يا **مصطفى باشا** روح السفارة وقول لهم أنا قبلت تأليف الوزارة وبعـدين أنـا قبلت علشان **النحاس** يورينا إن الملك كان قِبل تشكيل الوزارة، فقلت ما قباش أدخل الوزارة لأن حالتي الصحية ما تساعدش.

الرئيس ـ الحالة الصحية وإلا علشان الوضع ده؟ كنت شايف بـوادر خـلاف بين **مكرم** وبين **النحاس** من سنة ١٩٤١. مكرم جاني وكانوا في رأس البر وقال لي إن الست بتاعة **النحاس** بتضغط على **عبد العزيز البدراوي** يبيع لها أطيان وأنا قلت ده ما يصحش. طبعا تشتريها بثمن بخس، وإن **عبدالعزيز** شكا له وكلم **النحاس** في ذلك وحاجات من القبيل ده.

الرئيس ـ الواقعة دي كانت سبب الخلاف مثلا؟

الشاهد ـ هما الاثنين كانوا بيتحاشوا يظهورا الخلاف، لكن مكرم كـان أكثـر كلاما لأنه كان خايف على **النحاس،** وكان فيه فريقان، فريق يـدي مكـرم حـق، وفريق يدي **النحاس** حق. إللي يقول مكرم غاير. وإللي يقول الراجل بـاكي علـى

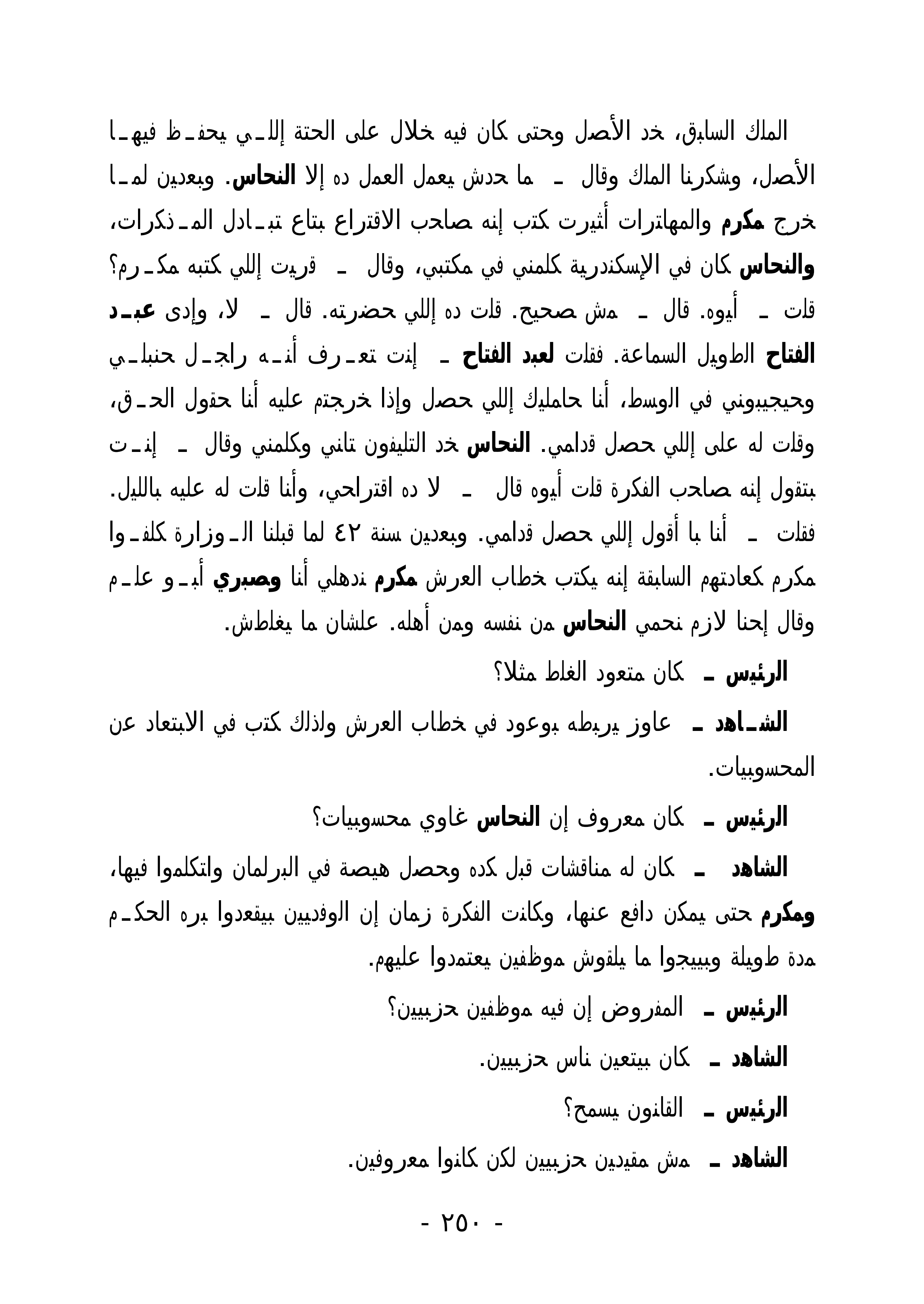


الوفد وكان حصل إن **النحاس** عيان في المستشفى الإسرائيلي وكانت حالته خطيرة فمكرم جالي وقال لي الحالة خطيرة ويظهر العلاج مش ماشي على ما يرام. وأنا قلت له كلم الدكتور عبد السيد وهو دكتور في الإسكندرية فنزلنا ورحنا مكتب تلغراف المغربي وكتبنا له تلغراف، وقامت زوبعة علي وعلى مكرم. كان في محاولة لإبعاد مكرم، حتى سمعت مرة إنه دخل **للنحاس** من الشباك. المحاولة دي من أهل الست. وبعدين قعدوا يتهموه إنه صاحب الدكتور **عبد السيد**.

الرئيس ـ على أساس إنه عاوز يخلص منه يعني.

الشاهد ـ أيوه نهايته لقيت في سنة ١٩٤٢ إن الجو حايبقى معقد وكان ظروف الدبابات يعني البلد حا تفهم إن **النحاس** جه على أسنة الرماح. وكمان أنا رجل فقير محتاج لعملي، وبعدين مكرم هو إللي تولى إقناعي.. وقال يخلصك الناس تقول دول عاملين عملة بطالة.

في الوقت ده **النحاس** خرج. وبعدين قعدنا نداول في الوضع ده علشان نكون أكثر حرية في غيابه. **فمكرم** قال يا إخواني إحنا يجب نطلب من الإنجليز الاعتذار والتعهد بعدم تكرار هذا. عجبني الكلام. لكن قلت له طيب وإذا ما قبلوش، قال ما ندخلش الوزارة، وخدتني العباطة والشهامة. وقلت له طيب أنا معاك ريحني بالكلام ده، **ومكرم** حكى للنحاس الحكاية وقال له إيه العمل أقوم أروح السفارة.. **والنحاس** راح السفارة ورجع لنا وكان الوقت متأخرا.. ثم قال لكليرن السفير البريطاني مكنش يصح تزوجوا باسمي، الناس تقول إيه ـ إنني متواطئ معاكم. فقال له مفيش مانع وراح وجه قال قبلوا وعينوا اثنين من عندنا ينضموا إلى اثنين من عندهم ويكتبوا صيغ تبادل المذكرات، والاثنين إللي من عندنا كانوا مكرم وأنا، حتى يومها متغدناش ونكتب الجوابات والملك بعت واحد يشكر **النحاس** يمكن يكون **تيمور** أو **طلعت**.



الملك السابق، خد الأصل وحتى كان فيه خلال على الحتة إللي يحفظ فيها الأصل، وشكرنا الملك وقال ـ ما حدش يعمل العمل ده إلا **النحاس**. وبعدين لما خرج **مكرم** والمهاترات أثيرت كتب إنه صاحب الاقتراع بتاع تبادل المذكرات، **والنحاس** كان في الإسكندرية كلمني في مكتبي، وقال ـ قريت إللي كتبه مكرم؟ قلت ـ أيوه. قال ـ مش صحيح. قلت ده إللي حضرته. قال ـ لا، وإدى **عبد الفتاح** الطويل السماعة. فقلت **لعبد الفتاح** ـ إنت تعرف أنه راجل حنبلي وحيجيبوني في الوسط، أنا حامليك إللي حصل وإذا خرجتم عليه أنا حقول الحق، وقلت له على إللي حصل قدامي. **النحاس** خد التليفون تاني وكلمني وقال ـ إنت بتقول إنه صاحب الفكرة قلت أيوه قال ـ لا ده اقتراحي، وأنا قلت له عليه بالليل. فقلت ـ أنا با أقول إللي حصل قدامي. وبعدين سنة ٤٢ لما قبلنا الوزارة كلفوا مكرم كعادتهم السابقة إنه يكتب خطاب العرش **مكرم** ندهلي أنا **وصبري** أبو علم وقال إحنا لازم نحمي **النحاس** من نفسه ومن أهله. علشان ما يغلطش.

الرئيس ـ كان متعود الغلط مثلا؟

الشاهد ـ عاوز يربطه بوعود في خطاب العرش ولذلك كتب في الابتعاد عن المحسوبيات.

الرئيس ـ كان معروف إن **النحاس** غاوي محسوبيات؟

الشاهد ـ كان له مناقشات قبل كده وحصل هيصة في البرلمان واتكلموا فيها، **ومكرم** حتى يمكن دافع عنها، وكانت الفكرة زمان إن الوفديين بيقعدوا بره الحكم مدة طويلة وبيبجوا ما يلقوش موظفين يعتمدوا عليهم.

الرئيس ـ المفروض إن فيه موظفين حزبيين؟

الشاهد ـ كان بيتعين ناس حزبيين.

الرئيس ـ القانون يسمح؟

الشاهد ـ مش مقيدين حزبيين لكن كانوا معروفين.

الرئيس ـ إذا كان كل حزب يتبع هذه السياسة مش كنـا نوجـد تفرقـة بـين الموظفين؟

الشاهد ـ أيام ما ابتدت الحركة سنة ١٩١٩ كان فيه كده وإنما استعملت إلى أن وصلت إلى حد غير معقول، أيام الحركة كان معظم الموظفين من تربية الإنجليـز وكان إللي يخرج منهم يجيبوا بدله واحد من إللي يعرفوه لكن في حدود معقوله.

الرئيس ـ كان فيه كفاءة تراعي ولا مسألة حزبية متغلبة.

الشاهد ـ وا دا حسب السنين لأننا تدهورنا بسرعة من سنة إلى سنة ويمكن لغاية سنة ٣٦ كان الواحد ماشي بحساب. وبعد كده المسائل.

الرئيس ـ اتفرط عيارها.

الشاهد ـ صارت بالتدريج.

الرئيس ـ برضه نرجع للكتاب الأسود مكرم ما سابش الوفد علشان حكاية **عبد العزيز** البدراوي.

الشاهد ـ لا.. إللي حصل إنه من أول يوم مكرم قإللي لازم نحمي **النحاس** من نفسه ومن أهله.. ولاحظنا على مر الأيام أن الجفوة تزداد.. **مكرم** من جهة يـتكلم ويقول إن قرايب **النحاس** والست كانوا بيعملوا حاجات.. حتى مرة فـي اجتمـاع لمجلس الوزراء عقد في مينا هاوس قالها بصراحة إن واحد من قرايب الست طلب منه إذن استيراد.

الرئيس ـ مجلس الوزراء كان في مينا هاوس؟

الشاهد ـ وكانوا بيجتمعوا في سان ستفانوا كمان قبـل مـا يشـتروا سـراية زيزينيا، قبلها كانت لوكاندة، وكانوا بيجتمعوا فيها.

الرئيس ـ مجلس الوزراء البريطاني مثلا.. تشرشل لو كان عيان وقاعد فـي لوكاندة يجتمع في لوكاندة؟



الشاهد ـ وا معرفش ولكن ده إللي حصل.. وفي مرة كان بيتكلم بصراحة في الناحية دي **والنحاس** كان رأيه أن مكرم بيغالي في إظهار نفسه في الجرائد، ومرة حضرت مشادة مش لطيفة.

الرئيس ـ تسمح تقولها؟

الشاهد ـ **النحاس** كان بيقول العمود الأولاني يا **مكرم** ده للرئيس الجليل.

الرئيس ـ و**مكرم** كان بياخد العمود التاني؟

الشاهد ـ كان بيجي اسمه في العمود الأول [٢٩]. فكان فيه حاجات صغيرة وحاجات كبيرة بينهم، إنما في وقتها ما كانش فيه الاصطدام إللي ينذر بعاصفة، ومرة كنا مجتمعين في مجلس الوزراء وبيقروا خطاب العرش بعد الانتخابات ما تمت، **ومكرم** كان اعتذر وقال أنا معزوم. وبعد كده وجد في المشروع إحياء وزارة التموين وأظن أيام ما **النحاس** ألف الزارة ألغى وزارة التموين، وكان في خطاب العرش مطلوب إعادتها، ولما أتلغت كانت من اختصاص مكرم. وإحياؤها بعث في نفسه اعتقاد أنه يريد إسنادها لغيره، ولما تلا هذا **النحاس** قال له ـ أقول لكم السبب في إعادتها؟. أنا لاحظت أنها ضرورية لأن مكرم بيقول إن القمح الموجود في القاهرة ما يكفهاش أربع أيام. ودي حاجه عايزه وزير. وأنا لما كلمني الملك قال دي نافعة. ولما تكلمت معاه وقلت له حارجعها فقال أنا مش قلت لك كده؟. ومكرم ما كانش موجود وبعدين سمع الحكاية فهاج. ويظهر حصل بينهم شيء، وفي يوم من الأيام جالي عبد الفتاح الطويل وكان نازل في مركب في النيل ومعاه عثمان محرم وصبري أبو علم وقالوا إن **مكرم** مش ناوي يحضر افتتاح البرلمان علشان إعادة وزارة التموين قلت طيب. قالوا نكلمه. سألنا في الفيوم قالوا قام لمصر. المقصود رحنا له ولما رحنا قال لنا لا أحضر افتتاح البرلمان والعيون تنظر إلي وتقول ـ أدي الوزير إللي ما نجحش في وزارة التموين وخدوها منه لوزير تاني. قلت له ـ يا مكرم دي الوقت العمل إيه؟ المسألة وصلت إلى هذا

الحد. وأنت لو كنت موجود وكشفت هذه المسائل لنا كنا نتدبر.. لكن دلوقت تعمـل إيه؟ أقترح حل يرضيك ويمنع الفركشة بعد المدة الطويلة دي. يجتمـع البرلمـان وتيجي أنت تنشق. الناس يفتكروا إيه في يوم زي ده أشبه بيوم عيد؟. **مكرم** خادني على جنب وقاللي إللي يرضيني إن معاش تمشي وزارة التموين لكن تسـتند إلـي شهر أو اتنين وبعدين أنا أقول العمل كثير وأطلب أخدها مني. قلت له طيب، قـال وإذا ما حصلش. قلت أخرج من الوزارة. فمكرم قال للموجودين أنا اتفقت خـلاص مع **الهلالي** وأنا قلت لسه طيب اتركلي المسألة. وخرجت أنا **وعثمان محرم** وهـو ساكن في الهرم وأنا ساكن في المعادي وركبت معاه العربية لغاية كـوبري الملـك الصالح. وفي السكة قلت له إنت أقدم الوزراء تقول **للنحاس** ـ إللي حصل وإنـي تعهدت لمكرم إنه يتم وإن ما تمش رايح أتضامن معاه. فقال إحنا بنازق في واحـد يبقوا اثنين. وتاني يوم الساعة ٩ صباحا كلمني **النحاس** وقال أنا عايزك، رحت له قالي لي إنت عملت إيه أنا ما نمتش طول إلليل. إنت بتتضامن مع مكرم، قلت لـه الحكاية كيت وكيت وليه إنت تخسر صديقك علشان مسألة فارغـة زي دي؟ فقـال إنت مش عارف دا قاعد يلم لنا حاجات وإنت عبيط وبكره تشوف الحاجـات إللـي قاعد يلمها.

الرئيس ـ يلم حاجات إيه يعني؟

الشاهد ـ علشان يشنع بها.

الرئيس ـ مخالفات يعني واستثناءات؟

الشاهد ـ أيوه.. فضلنا شهر ومسكني **النحاس** وفي يوم كنت في إسكندرية في أودة الوزراء، وتصادف إن مكرم بيشتكي من كثرة العمل فقلت له يـا مكـرم مـا تسيبها زي ما اتفقنا. مارضيش. مسكني **النحاس** تاني وقال جرى إيه؟. قلت له هو مارضيش إعرف شغلك. وزاد بينهم الجفاء والحقيقة يعني إللـي يقولهـا الواحـد

بضمير يرتاح إليه إن ماكانش فيه داعي للعجلة بتاعة **النحاس** لإخلاء الـوزارة إلا إذا كانت الفكرة إنه يعين واحد فيها.

الرئيس ـ عينوا مين فيها؟

الشـاهد ـ حمـزة ـ ـ أظـن ـ ـ ولكـن إنصـافا لحمـزة هـو يـوم ما تعين كان بيعيط. وبعد ما رفض مكرم؟ ساءت العلاقات جدا لأن **النحاس** كـان بيعامل الكل زي أولاده، يعني كلامه كاسر كده ويظهر إنهم اتخانقوا، وفـي يـوم دخلت لقيتهم بيتخانقوا وبيذكره بذكريات وبيعيطوا الاتنين كانوا يصطلحوا وبعـدين يتخانقوا. جيت في ليلة رحت مينا هاوس علشان أشوف الحكاية جالي هناك "**حسن يس**"، طلعت فالنحاس قاللي أنا حستقيل من الوزارة ما دام مكرم مش عاوز يطلـع وبقى مركزي أنا ضعيف.. نزلت وقابلني حسن يس معاه ناس وقال مكرم بيقول إن المسألة في إيدك، وبعدين طلع حسن للنحاس كان حيضربه.

الرئيس ـ يعني المسألة أساسها وزارة التموين؟

الشاهد ـ مقدرش أقول كلها لأنها عرض من أعراض الجفاء.

الرئيس ـ ولما ظهر الكتاب الأسود.

الشاهد ـ كان فيه وقائع كثير جدا وإللي كنا فاهمينه إحنا إن **أحمد حسنين** كان له يد في تشجيع مكرم. والذي ورد في الكتاب الأسود تبين بعدين أن بعضه صحيح وبعضه غير صحيح. ولكن في وقتها كان في اعتقادنا كده. لأنـه ابتـداء بحكايـة الفروة. وكان الشاهد عليها **حسن نشأت** والفرو ده كان يسـاوي ٢٠ جنيـه. فـرو ثعلب. حتى يومها **النحاس** كان يلقي بيانه قلت له الثعلب فات. قال لي فات [٣٠].

الرئيس ـ كان فيه حاجات تافهة يعني؟

الشاهد ـ بس جسمت. مش عارف إنه كان قال لفؤاد إنهم كان بياخدوا أزهار من جنينة ليحطوها على قبر [٣١] حاجات وقتها لم تجد قبول. والنحاس أيامها كـان

بيجمع كل مدير أو اثنين ويرد عليه، وحصلت ردود في البرلمان. فما حدش أخد الكتاب جد من الهيئة الوفدية.

الرئيس ـ الكتاب وزع في السودان صحيح.

الشاهد ـ فيه الكتاب الأسود. وفيه تقرير كان مطبوع في المطبعة الأميرية [٣٢]. هو ده أظن الذي وزع في السودان.

الرئيس ـ سمعنا إن الإنجليز كانوا بيشتروه ويوزعوه في السودان.

الشاهد ـ وجايز طبعوه هم كمان. وأنا قابلت سمارت أيام مشروع البر [٣٣] وكانوا عاملين حفلة في مينا هاوس. وكان متخوف من أن أعضاء الهيئة الوفدية تمشي مع **مكرم** ودي عكس فكرة توزيع الكتاب في السودان وإلا يمكن كان بيستطلع.

الرئيس ـ ومشروع البر ده قصة ثانية الظاهر.

الشاهد ـ مشروع البر كان متغاظه منه السراي.

الرئيس ـ اتصرفت الفلوس في البر صحيح؟

الشاهد ـ الذي قيل لنا إن **حافظ عفيفي** كان أمين الصندوق والفلوس كانت في بنك مصر. وإنه ما بيصرفش شيء إلا بإمضائه.

الرئيس ـ مين إللي كان قائم بجمع الفلوس.

الشاهد ـ كان فيه إيصالات. وأنا دفعت مبلغ وأخذت عنه إيصال.

الرئيس ـ اتعمل إيه بالفلوس دي؟

سراج الدين ـ فضلت في بنك مصر. وأخذتها وزارة الشئون، وكان فيه ثلاث مؤسسات تابعة للمشروع. وعرض الأمر كله على المحكمة سنة ١٩٥٢. كانوا طالبين حله والمحكمة رفضت.

الشاهد ـ في عهدي أنا الوزارة طلبت حله باعتبار أنهم أخذوا الأطيان.

الرئيس ـ هل تعتقد أن خروج مكرم بسبب وزارة التموين وشراء الست أرض من **عبد العزيز** البدراوي أو الوقائع إللي كتبها في الكتاب الأسود، هل دي أسـباب قوية للخروج؟ وأن الهيئة الوفدية تظهر منقسمة.

الشاهد ـ لا ما أقدرش أقول كده لأني وقتها كنت أعتقد إن ده تزيد من مكـرم لأن كل واقعة الواحد يحقق كثير منها يجد إن مالوش أصل، لكن لما طلـع تقريـر سنة ١٩٤٥ يمكن أثر في نفسي حاجتين ثلاثة منه فمثلا الأربعة آلاف جنيه بتـوع كازينو شهر [٣٤] زاد المتهم فيها **حافظ الوكيل** أخو الست، وكان فيه واحـد اسـمه **سلمون سلامة وسمير ذو الفقار** كانوا عاوزين ياخدوا سراية **لطف ا** يأجروهـا ويعملوها كازينو **ومكرم** طلع بالزنكوغراف وقال إن أخو الست أخذ أربعـة آلاف جنيه من على إنه يجيب لهم الموافقة، وحافظ الوكيل كان موظفا صغيرا بتاع عشرة جنيهات، وبعدين لما طلع التقرير فضلوا يقولوا إن الإيصال ده كان أودع عند واحد اسمه محمد - بك رفعت سكرتير الماسون. وإن فؤاد أخذه ورد الفلوس. و إحنا في الوزارة مكرم قال في سبتمبر سنة ١٩٤٤. سلامون كان مكار وماكانوش راضيين يعطوا الأربعة آلاف جنيه إلا لما يديهم **حافظ** الإيصال، ولما اداهم الإيصال راحوا خدوا صورتين منه، **ومكرم** نشر صورته بالزنكوغراف. والتشنيع إللي في التقرير إن فؤاد دفع الأربعة آلاف جنيه وأخذ الإيصال.

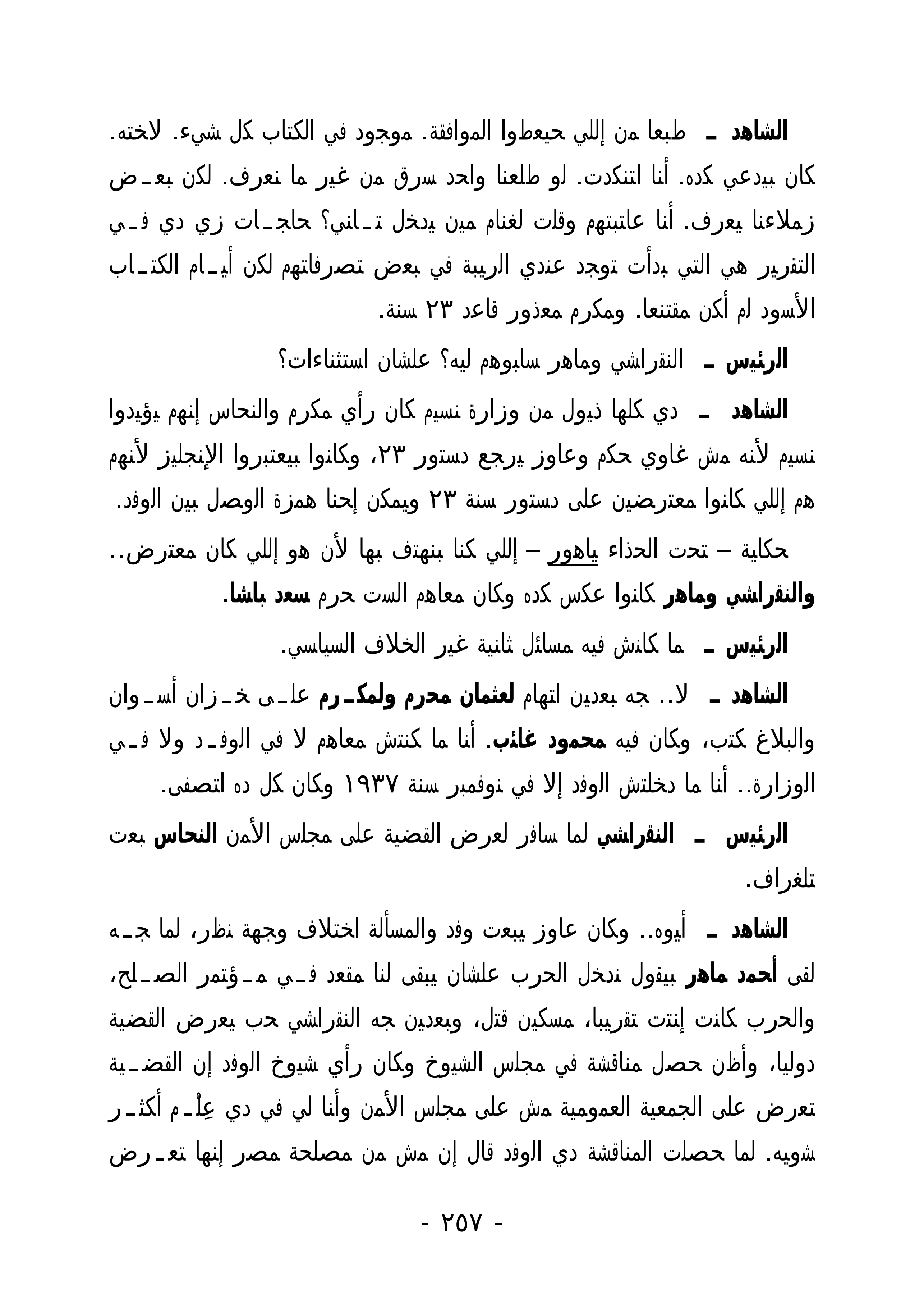
الرئيس ـ ما تمتش العملية دي؟

الشاهد ـ لا. وأنا لما شفت الحكاية دي. اتنكدت والحقيقة قلـت فـي النـادي المصري يا إخوانا حاجة زي دي تحصل ما يقوللناش.

الرئيس ـ خد الأربعة آلاف جنيه كرشوة.

الشاهد ـ لا ماكنش العمل ده في اختصاصه والكتاب فيه كثير عـن الواقعـة دي، وإنه كان واخدهم على ذمة كذا يعني مش لنفسه.

الرئيس ـ لناس تانيين؟


الشاهد ـ طبعا من إللي حيعطوا الموافقة. موجود في الكتاب كل شيء. لاخته. كان بيدعي كده. أنا اتنكدت. لو طلعنا واحد سرق من غير ما نعرف. لكن بعـض زملاءنا يعرف. أنا عاتبتهم وقلت لغنام مين يدخل تـاني؟ حاجـات زي دي فـي التقرير هي التي بدأت توجد عندي الريبة في بعض تصرفاتهم لكن أيـام الكتـاب الأسود لم أكن مقتنعا. ومكرم معذور قاعد ٢٣ سنة.

الرئيس ـ النقراشي وماهر سابوهم ليه؟ علشان استثناءات؟

الشاهد ـ دي كلها ذيول من وزارة نسيم كان رأي مكرم والنحاس إنهم يؤيدوا نسيم لأنه مش غاوي حكم وعاوز يرجع دستور ٢٣، وكانوا بيعتبروا الإنجليز لأنهم هم إللي كانوا معترضين على دستور سنة ٢٣ ويمكن إحنا همزة الوصل بين الوفد.

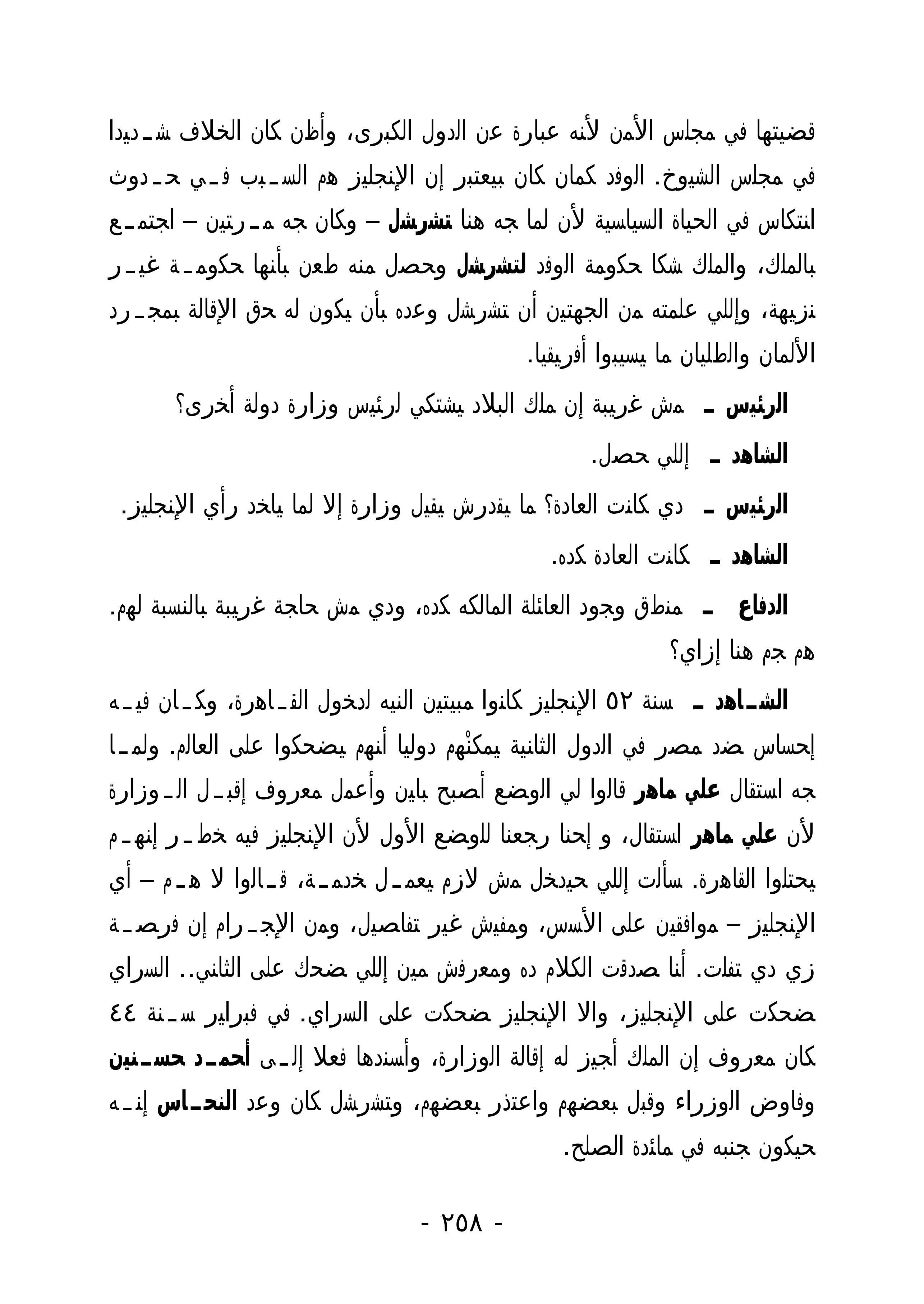
حكاية – تحت الحذاء ياهور – إللي كنا بنهتف بها لأن هو إللي كان معترض.. **والنقراشي وماهر** كانوا عكس كده وكان معاهم الست حرم **سعد باشا**.

الرئيس ـ ما كانش فيه مسائل ثانية غير الخلاف السياسي.

الشاهد ـ لا.. جه بعدين اتهام **لعثمان محرم ولمكـرم** علـى خـزان أسـوان والبلاغ كتب، وكان فيه **محمود غائب**. أنا ما كنتش معاهم لا في الوفـد ولا فـي الوزارة.. أنا ما دخلتش الوفد إلا في نوفمبر سنة ١٩٣٧ وكان كل ده اتصفى.

الرئيس ـ **النقراشي** لما سافر لعرض القضية على مجلس الأمن **النحاس** بعت تلغراف.

الشاهد ـ أيوه.. وكان عاوز يبعت وفد والمسألة اختلاف وجهة نظر، لما جـه لقى **أحمد ماهر** بيقول ندخل الحرب علشان يبقى لنا مقعد فـي مـؤتمر الصـلح، والحرب كانت إنتت تقريبا، مسكين قتل، وبعدين جه النقراشي حب يعرض القضية دوليا، وأظن حصل مناقشة في مجلس الشيوخ وكان رأي شيوخ الوفد إن القضـية تعرض على الجمعية العمومية مش على مجلس الأمن وأنا لي في دي عِلْـم أكثـر شويه. لما حصلت المناقشة دي الوفد قال إن مش من مصلحة مصر إنها تعـرض


قضيتها في مجلس الأمن لأنه عبارة عن الدول الكبرى، وأظن كان الخلاف شديدا في مجلس الشيوخ. الوفد كمان كان بيعتبر إن الإنجليز هم السبب في حدوث انتكاس في الحياة السياسية لأن لما جه هنا **تشرشل** – وكان جه مرتين – اجتمع بالملك، والملك شكا حكومة الوفد **لتشرشل** وحصل منه طعن بأنها حكومة غير نزيهة، وإللي علمته من الجهتين أن تشرشل وعده بأن يكون له حق الإقالة بمجرد الألمان والطليان ما يسيبوا أفريقيا.

الرئيس ـ مش غريبة إن ملك البلاد يشتكي لرئيس وزارة دولة أخرى؟

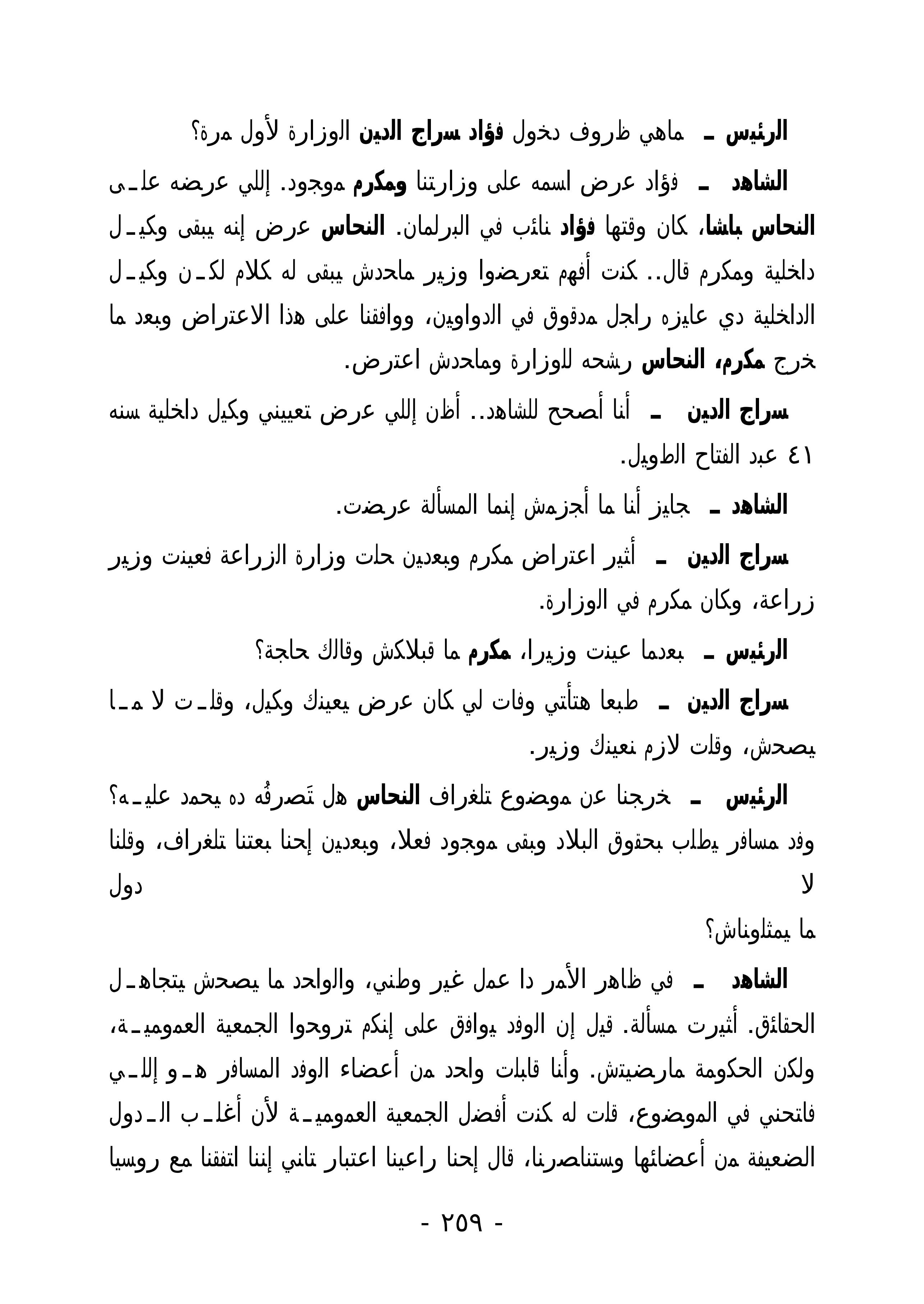
الشاهد ـ إللي حصل.

الرئيس ـ دي كانت العادة؟ ما يقدرش يقيل وزارة إلا لما ياخد رأي الإنجليز.

الشاهد ـ كانت العادة كده.

الدفاع ـ منطق وجود العائلة المالكه كده، ودي مش حاجة غريبة بالنسبة لهم. هم جم هنا إزاي؟

الشاهد ـ سنة ٥٢ الإنجليز كانوا مبيتين النيه لدخول القاهرة، وكان فيه إحساس ضد مصر في الدول الثانية يمكنْهم دوليا أنهم يضحكوا على العالم. ولما جه استقال **علي ماهر** قالوا لي الوضع أصبح باين وأعمل معروف إقبل الوزارة لأن **علي ماهر** استقال، و إحنا رجعنا للوضع الأول لأن الإنجليز فيه خطر إنهم يحتلوا القاهرة. سألت إللي حيدخل مش لازم يعمل خدمة، قالوا لا هم – أي الإنجليز – موافقين على الأسس، ومفيش غير تفاصيل، ومن الإجرام إن فرصة زي دي تفلت. أنا صدقت الكلام ده ومعرفش مين إللي ضحك على الثاني.. السراي ضحكت على الإنجليز، والا الإنجليز ضحكت على السراي. في فبراير سنة ٤٤ كان معروف إن الملك أجيز له إقالة الوزارة، وأسندها فعلا إلى **أحمد حسنين** وفاوض الوزراء وقبل بعضهم واعتذر بعضهم، وتشرشل كان وعد **النحاس** إنه حيكون جنبه في مائدة الصلح.



الرئيس ـ ماهي ظروف دخول **فؤاد سراج الدين** الوزارة لأول مرة؟

الشاهد ـ فؤاد عرض اسمه على وزارتنا **ومكرم** موجود. إللي عرضه علـى **النحاس باشا**، كان وقتها **فؤاد** نائب في البرلمان. **النحاس** عرض إنه يبقى وكيـل داخلية ومكرم قال.. كنت أفهم تعرضوا وزير ماحدش يبقى له كلام لكـن وكيـل الداخلية دي عايزه راجل مدقوق في الدواوين، ووافقنا على هذا الاعتراض وبعد ما خرج **مكرم، النحاس** رشحه للوزارة وماحدش اعترض.

سراج الدين ـ أنا أصحح للشاهد.. أظن إللي عرض تعييني وكيل داخلية سنه ٤١ عبد الفتاح الطويل.

الشاهد ـ جايز أنا ما أجزمش إنما المسألة عرضت.

سراج الدين ـ أثير اعتراض مكرم وبعدين حلت وزارة الزراعة فعينت وزير زراعة، وكان مكرم في الوزارة.

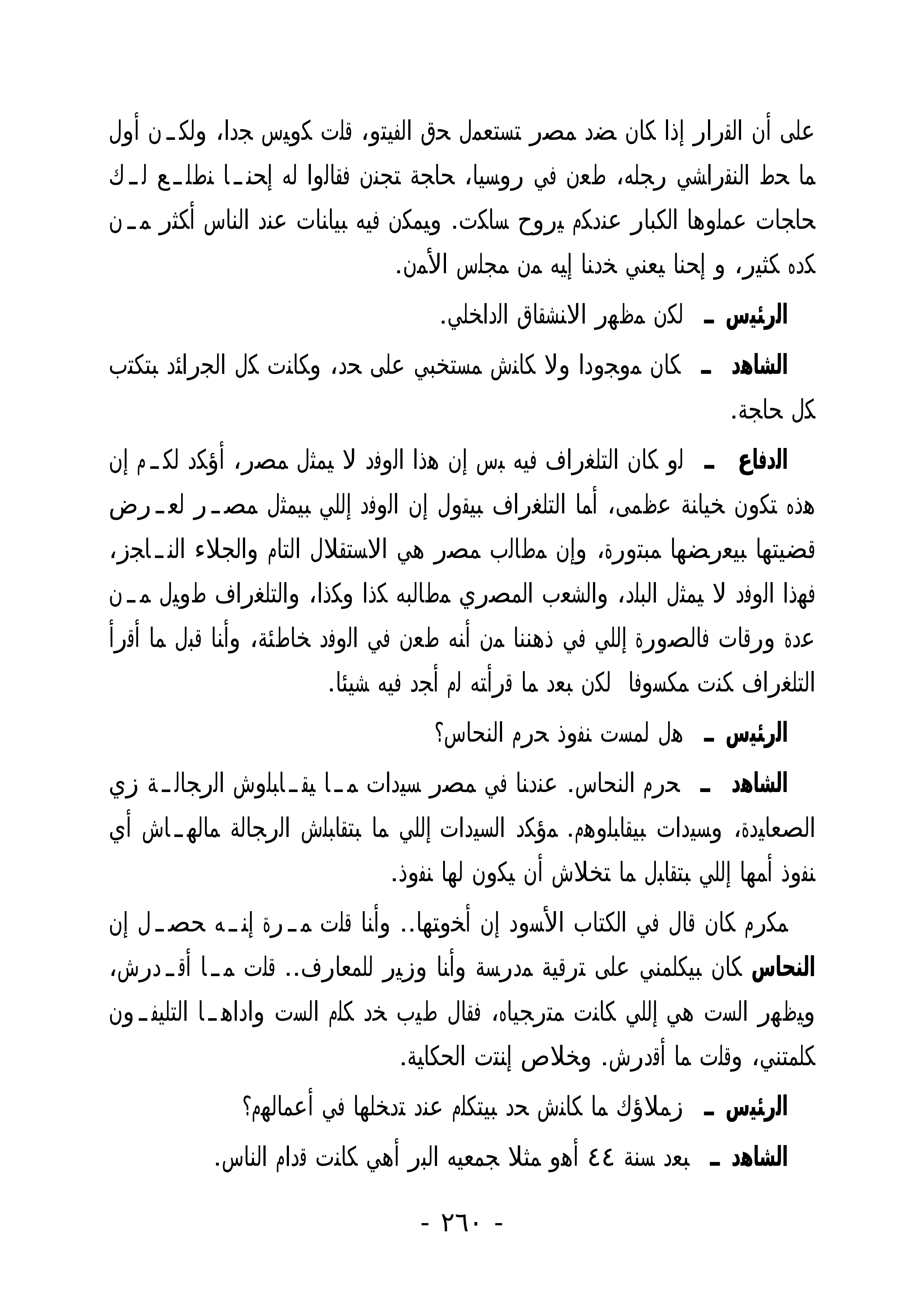
الرئيس ـ بعدما عينت وزيرا، **مكرم** ما قبلاكش وقالك حاجة؟

سراج الدين ـ طبعا هتأتي وفات لي كان عرض يعينك وكيل، وقلـت لا مـا يصحش، وقلت لازم نعينك وزير.

الرئيس ـ خرجنا عن موضوع تلغراف **النحاس** هل تَصرفُه ده يحمد عليـه؟ وفد مسافر يطلب بحقوق البلاد وبقى موجود فعلا، وبعدين إحنا بعتنا تلغراف، وقلنا لا دول

ما يمثلوناش؟

الشاهد ـ في ظاهر الأمر دا عمل غير وطني، والواحد ما يصحش يتجاهـل الحقائق. أثيرت مسألة. قيل إن الوفد يوافق على إنكم تروحوا الجمعية العموميـة، ولكن الحكومة مارضيتش. وأنا قابلت واحد من أعضاء الوفد المسافر هـو إللـي فاتحني في الموضوع، قلت له كنت أفضل الجمعية العموميـة لأن أغلـب الـدول الضعيفة من أعضائها وستناصرنا، قال إحنا راعينا اعتبار تاني إننا اتفقنا مع روسيا


على أن القرار إذا كان ضد مصر تستعمل حق الفيتو، قلت كويس جدا، ولكـن أول ما حط النقراشي رجله، طعن في روسيا، حاجة تجنن فقالوا له إحنـا نطلـع لـك حاجات عملوها الكبار عندكم يروح ساكت. ويمكن فيه بيانات عند الناس أكثر مـن كده كثير، و إحنا يعني خدنا إيه من مجلس الأمن.

الرئيس ـ لكن مظهر الانشقاق الداخلي.

الشاهد ـ كان موجودا ولا كانش مستخبي على حد، وكانت كل الجرائد بتكتب كل حاجة.

الدفاع ـ لو كان التلغراف فيه بس إن هذا الوفد لا يمثل مصر، أؤكد لكـم إن هذه تكون خيانة عظمى، أما التلغراف بيقول إن الوفد إللي بيمثل مصـر لعـرض قضيتها بيعرضها مبتورة، وإن مطالب مصر هي الاستقلال التام والجلاء النـاجز، فهذا الوفد لا يمثل البلد، والشعب المصري مطالبه كذا وكذا، والتلغراف طويل مـن عدة ورقات فالصورة إللي في ذهننا من أنه طعن في الوفد خاطئة، وأنا قبل ما أقرأ التلغراف كنت مكسوفا لكن بعد ما قرأته لم أجد فيه شيئا.

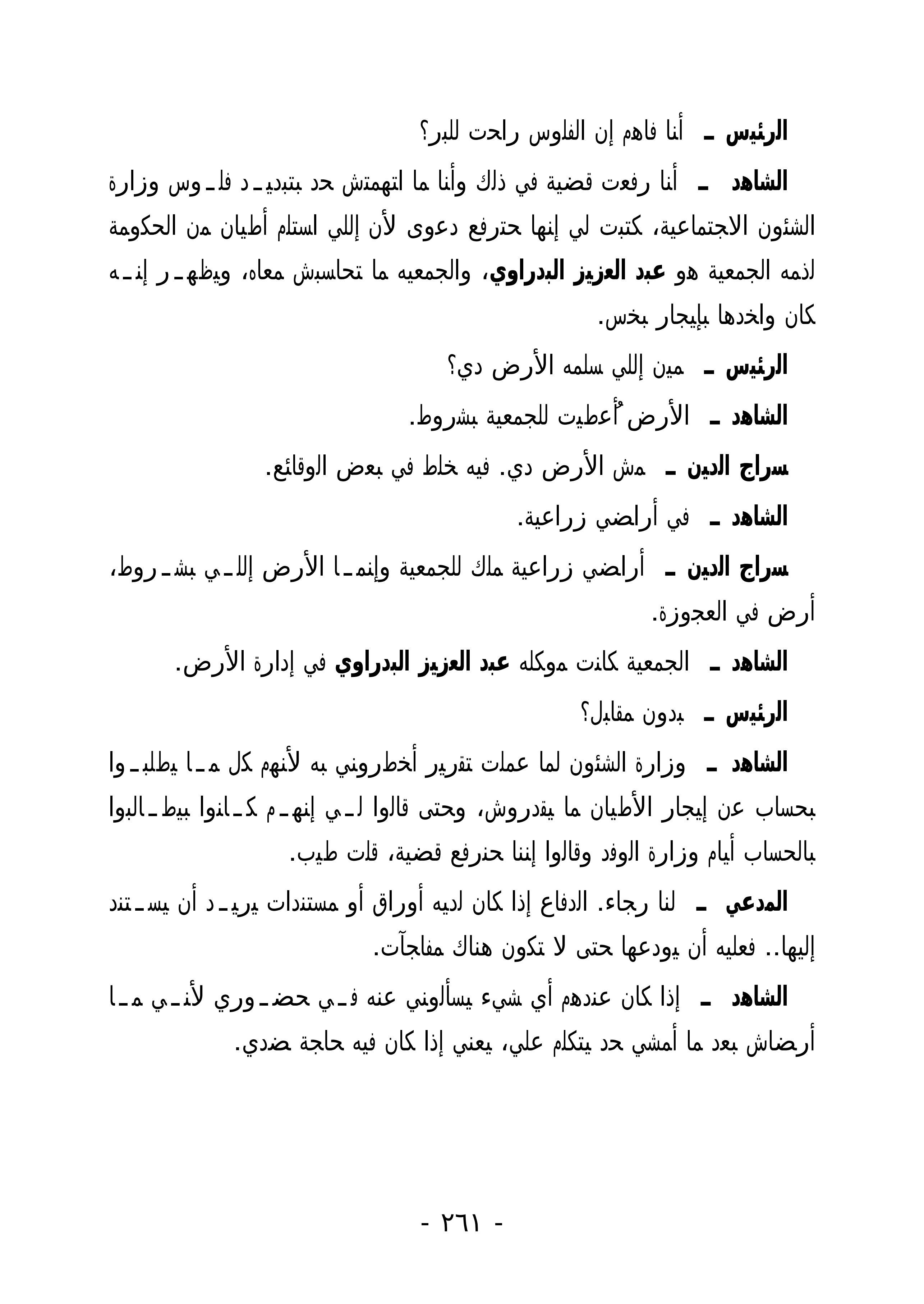
الرئيس ـ هل لمست نفوذ حرم النحاس؟

الشاهد ـ حرم النحاس. عندنا في مصر سيدات مـا يقـابلوش الرجالـة زي الصعايدة، وسيدات بيقابلوهم. مؤكد السيدات إللي ما بتقابلش الرجالة مالهـاش أي نفوذ أمها إللي بتقابل ما تخلاش أن يكون لها نفوذ.

مكرم كان قال في الكتاب الأسود إن أخوتها.. وأنا قلت مـرة إنـه حصـل إن **النحاس** كان بيكلمني على ترقية مدرسة وأنا وزير للمعارف.. قلت مـا أقـدرش، ويظهر الست هي إللي كانت مترجياه، فقال طيب خد كلم الست واداهـا التليفـون كلمتني، وقلت ما أقدرش. وخلاص إنتت الحكاية.

الرئيس ـ زملاؤك ما كانش حد بيتكلم عند تدخلها في أعمالهم؟

الشاهد ـ بعد سنة ٤٤ أهو مثلا جمعيه البر أهي كانت قدام الناس.



الرئيس ـ أنا فاهم إن الفلوس راحت للبر؟

الشاهد ـ أنا رفعت قضية في ذلك وأنا ما اتهمتش حد بتبديد فلوس وزارة الشئون الاجتماعية، كتبت لي إنها حترفع دعوى لأن إللي استلم أطيان من الحكومة لذمه الجمعية هو **عبد العزيز البدراوي**، والجمعيه ما تحاسبش معاه، ويظهر إنه كان واخدها بإيجار بخس.

الرئيس ـ مين إللي سلمه الأرض دي؟

الشاهد ـ الأرض أُعطيت للجمعية بشروط.

سراج الدين ـ مش الأرض دي. فيه خلط في بعض الوقائع.

الشاهد ـ في أراضي زراعية.

سراج الدين ـ أراضي زراعية ملك للجمعية وإنما الأرض إللي بشروط، أرض في العجوزة.

الشاهد ـ الجمعية كانت موكله **عبد العزيز البدراوي** في إدارة الأرض.

الرئيس ـ بدون مقابل؟

الشاهد ـ وزارة الشئون لما عملت تقرير أخطروني به لأنهم كل ما يطلبوا بحساب عن إيجار الأطيان ما يقدروش، وحتى قالوا لي إنهم كانوا بيطالبوا بالحساب أيام وزارة الوفد وقالوا إننا حنرفع قضية، قلت طيب.

المدعي ـ لنا رجاء. الدفاع إذا كان لديه أوراق أو مستندات يريد أن يستند إليها.. فعليه أن يودعها حتى لا تكون هناك مفاجآت.

الشاهد ـ إذا كان عندهم أي شيء يسألوني عنه في حضوري لأني ما أرضاش بعد ما أمشي حد يتكلم علي، يعني إذا كان فيه حاجة ضدي.

الدفاع ـ أنا كنت عاوز أسأله سؤال واحد، سيادته بدأ يذكر أسـباب اعتقـال الأستاذ **فؤاد سراج الدين** للمحكمة، وأنا سألته عن الأسباب بالنسبة لي فهل يمكـن أن يذكرها واللا نخليها لبكره؟

المدعي ـ المسألة دي مش محل الدعوى.

الدفاع ـ المحكمة إللي تقول لي لا.

الرئيس ـ المسألة إللي تهمنا هي إللي بالنسبة للمـتهم و إحنـا جبنـا اسـمك عرضا.

الشاهد ـ (**الدفاع**) – تعتقد إني علشان اعتقالك أقِل ذمتي وأقول وقـائع غيـر صحيحة؟

الدفاع ـ بس وزارة الداخلية قالت عن أسباب اعتقالي إيه؟

الرئيس ـ خللي ده كله بأه لبكرة.

الرئيس ـ هل الشاهد طلب للاشتراك في الوزارة الوفدية الأخيرة [٣٥].

الشـاهد ـ نعم – وفي وزارة الرئيس السابق حسين سري أيضا التي ألفت قبل وزارة الوفد الأخيرة سنة ١٩٤٦، وأنا قلت أمس إن الرئيس السابق حسين سـري أرسل لي في منتصف إلليل، وألح علي للاشتراك في الوزارة، وأنا كنت ناوي مـا اشتغلش في السياسه، وبعدين اجتمعنا في الوفد لاختيار ثلاثة يشتركون فـي وزارة حسين سري، وأنا اعتذرت عن الاشتراك فيها. وتاني يوم جاني **فؤاد سراج الـدين** في منزلي بالإسكندرية وقال لي إنت رفضت تدخل الوزارة، قلت له أيوه. فقال لي اليوم وأنا جاي لك بتكليف من السراي... إلـخ عليـك تقبـل وزارة الخارجيـة. فاعتذرت وصممت على ذلك.

وفي سنة ١٩٥٠ طلب مني ترشيح نفسي في الانتخابات وقبل كده سـنة ١٩٤٦ فضي محل في المجلس الشيوخ فطلب مني فؤاد أني أتعين فيه، ماكنتش عاوز، قلت يخلص في وزارة أقليات تعييني في الشيوخ. فقال تقبل بعدين. قلت له إن شاء ا .

وفي سنة ١٩٥٠ اعتذرت عن ترشيحي بمجلس النواب أو الشيوخ، وبعـدين جـت مسألة تشكيل الوزارة فكلمني **النحاس** باشا وعرض علي الدخول في الوزارة، فقلت أنا مصمم على عدم دخولي، واستدعى طه حسين ليستعين به على إقنـاعي، فأنـا صممت؛ فقال لي إحنا قدامنا وزارة المعارف وعلاقتنا بالدولة العربية، فعاوزينك يا في المعارف يا في الخارجية، قلت له المعارف عندك الدكتور **طه حسين** وهو يقبل يتولاها، وكان مستشارا فنيا لها وكل شيء فيها يعرفه تمام، أما مجـلس الجامعـة فعندك صلاح الدين اشترك معك في إنشائها ويقدر يساعدك، قال لي والمفاوضات، قلت له عندك **حامد زكي** أهو أستاذ القانون المدني استعين به كسكرتير، أنا رشحته كسكرتير مش كوزير. بعد كده قال للدكتور **طه حسين** إنت تعرف.

الرئيس ـ إيه سبب رفضك لعدم رغبتك للاشتراك في السياسة بس.

الشاهد ـ كان حصل جفوة في عدة مسائل يمكن أولها مسألة الدفاع عن **أحمـد الوكيل**. كان اتهم في مسائل تموينية وقدم للمحكمة وطلب مني أن أترافع عنه، وهو كان شديد الرغبة في ذلك هو وإخوانه، وأنا وجدت إن لما واحد من أعضاء الوفـد أو الوزارة يدافع عنه سيكون معلق شرف الوفد والوزارة على شرف شـخص قـد يكون مذنبا، وقد يكون بريئًا فرفضت. وأنا لو كنت أؤمن بأنه بريء وعلى ثقة من ذلك فإنه كان علي نصرة البريء. حكم أولا بالعقوبة. وبعد مدة صدر قانون بإلغاء مسائل حظر التموين. وطبعا بعد هذا الإلغاء المخلفات السابقة تبرأ. فهذه البراءة في الواقع فنية أكثر منها موضوعية.

الرئيس ـ كيف عين **فؤاد سراج الدين** سكرتيرا للوفد؟!

الشاهد ـ عقب وفاة المرحوم صبري أبو علم كنا في سـرادق العـزاء يـوم الوفاة، و إحنا منصرفين، الرئيس السابق **مصطفى النحاس** أخذني أنا **وعبد الفتـاح الطويل** على جنب. يا نجيب إحنا عاوزين نعين سكرتير الوفد. الراجـل لسـه مـا نامش في قبره ليلة، قلت له ما يصحش. ومضت فترة. وأنا كنت في إسكندرية في

لوكاندة سيسل. وهما كانوا فاكرين إني أنا عاوز أتعين، ولكن أنا ما أصلحش. وكان فيه زمان المرحوم **حمد الباسل** نائب رئيس. وبعد ما توفي ألغيت، قالوا فيه اجتماع للوفد، جيت واجتمعنا في الجلسة وإللي وقع عليه الاختيار كان عبد السلام جمعة لما دخلنا في الجلسة بدأها الرئيس السابق **مصطفى النحاس** بوضع شروط لازم توافرها في عضو الوفد، إنه يكون مقيما في القاهرة وبيته مفتوح علشان يقابل الناس.

الرئيس ـ ما كنش في شروط قبل كده. اشمعنا في اليوم ده ابتـديتم تحـددوا الشروط؟

الشاهد ـ دي مقدمة علشان تتوفر في واحد معين. وده إللي فهم أخيرا حتى لما خرج **مكرم عبيد جاني صبري أبو علم** وقال لي لازم تبقى سكرتير الوفد، قلت لـه ما أنفعش. وأنا ماليش طولة بال أقابل الناس. وأنا لما ألاقي عندي وقـت فاضـي أحب أقعد أقرأ في كتاب، ولا حاجة، **والنحاس** ماكانش كلمني. وأنـا خشـيت إن حكاية سكرتير الوفد تعمل فرقة في الوفد لأن فيها شيء من المساس، ومـن جهـة ثانية حاتقول فؤاد تقرب من **النحاس** لأنهم أصدقاء وفيه تجاور في السن، مـافيش شك إن أقدمية الوفد لها قيمة لأن الأعضاء متساويين، والوفـد أهـم مـن السـن، والبروتوكول، فأنتم تمسكوا الأقدمية وتعرضوا السكرتارية على الأقدم وإللي يقـول مش راغب خلاص. وإللي يقول راغب يبقى عليه الدور.. قـال فيـه نـاس مـا يقدروش يقوموا بالعبء قلت له يبقوا يعتذروا. فجه الدور على **عبد السلام جمعـة** مش فاكر هو ولا **عثمان محرم، وعبد السلام** قال أنا إذا وافق جميع إخواني علـى اختياري أقبل. والمناقشات طالت. وأنا كنت بألح عليه وطالت المناقشات، **النحـاس** يقول لا إنت عارف شروط السكرتارية إيه تسكن في مصر، وتردد عبـد السـلام ولقيت الوضع مش طبيعي. كل دقيقتين **النحاس** يفتح باب المناقشة وإنتت علـى أن عبد السلام جمعة قبل، وبعد كده فتح موضوع زعامة المعارضة في مجلس الشيوخ والرئيس السابق **مصطفى النحاس** اقترح أن فؤاد يكون رئيس المعارضـة، لقيتهـا فيها افتيات على الأستاذ زكي ال**عرابي** وهو زي والد **فؤاد سراج الدين**. قلت لـه

إزاي يكون ال**عرابي** موجود. قال إن زكي ال**عرابي** ماينطقش بلسان الوفـد، وده فيه أسباب ويقدر يعبر عن الوفد، قلت له لما تختار **زكي العرابي** يبقى محامي الوفد مش كده يا "علي" قال مضبوط. برضه دي أثير فيها بعض المناقشات وبعد جهد.

الرئيس ـ هو **النحاس** عنيد قوي يعني. متعصب لرأيه.

الشاهد ـ وا بيناقش كثير.

الرئيس ـ ولو حصل عدم موافقة لرأيه ميستسلمش.

الشاهد ـ يستسلم لكن بعد جهد، وهو قال في الوفد ما دام عبد السلام جمعة ما يسكنش في مصر لازم يكون في مساعد سكرتير، ورشح فـؤاد، رفـض ووقـع الاختيار على غنام سنة ١٩٤٨.

الرئيس ـ فؤاد رفضه لأنه يستقل المركز بالنسبة له.

الشاهد ـ إذا كان علشان الشهادة هوه في الحقيقة مقلش ليه. وفي سنة ١٩٤٨ كنت أنا في الإسكندرية وذات مساء كلمني **النحاس** بالتليفون. يا نجيب. عبد السلام مريض وطالع له دمامل في جسمه ومش حايقدر يلـبس البدلـة لبضـعة شـهور وعايزين بكره اجتماع في الوفد، قلت له ما أقدرش، ومع ذلك المسألة كانت دايـرة بين **فؤاد وعبد السلام جمعة**. وعبد السلام ما دام عيان إدوها **لفؤاد**.. وقـال **عبـد الفتاح الطويل** في إسكندرية وأنا كلمته علشان يقابلك وتتداولوا وتدوني رأي. قلـت له مش حكلمك إلا إذا عبد الفتاح وإبراهيم خالفوني، وبعدين عقدت الجلسة، وعـين فؤاد سكرتيرا وبعد كده بأيام جاني **عبد الفتاح الطويل** وقال أنا كنـت فـي طنطـا وقابلت **عبد السلام جمعه** وهو متأثر جدا، وحكالي إنه أجبر على الخروج، قلت له إزاي. قال يظهر كان حصل اجتماع ما دعيناش له أنا ولا **عبد الفتاح الطويل** وفيه أثيرت مسالة السكرتارية، ونسب إلى **عبد السلام** أنه ما بيجـيش مصـر كفايـة، وبعدين أوفدوا **عثمان محرم وزكي العرابي**... أنا نسيت نقطة مهمة لما قـال إنـه استقال لهذا السبب. يعني بقى المحل شاغرا، وحكالي **عبد الفتاح الطويل** إنه متأثر

جدا وإنه حيسيب الوفد، وإنه لما جاله **عثمان محرم** فهم أنهم جايين يأخـذوا منـه استقالة، فدخل جوه وكتب الاستقالة وجه عطاها لهم، **فزكي العرابي** قال له صحيح نبيه، وجاب **عبدالفتاح الطويل** جوابين، جواب كتبه **عبد السلام جمعة** يحتج ويسجل الوقائع.

فأنا لما قريت الجواب استغربت لأن **عبد السلام جمعة** يسجل على **النحاس** فيه إنه ترجاه إنه يقبل السكرتارية ودي حاجة لم أكن أعرفها، وأنا كنت أحاول أخلـي **عبد السلام** يقبل، وماكنتش أعرف إن **النحاس** قبل كده مترجيه لمـا قابلتـه ودي شيء ماكنتش أعرفه، وبيقول **للنحاس** في الجواب أنـت تعـرف إنـي ميهمنـيش المنصب ولم أقبل إلا لإلحاحك.

الرئيس ـ تفسرها بإيه لأنه يعارض داخل الجلسة ويترجاه خارجها.

الشاهد ـ إللي حصل. وأفسرها أنه متورط وشـايف المصـلحة فـي جانـب والعاطفة في جانب.

الرئيس ـ عاطفة نحو مين؟

الشاهد ـ نحو فؤاد.

الرئيس ـ إذا كان عاطفي كان خلى رأيه واحد بره وجوه ما دام مؤمن من أنه كويس كان يخاص.

الشاهد ـ هوه مؤمن أن المصلحة العامة في جانب **عبدالسلام** والعاطفـة فـي جانب **فؤاد**.

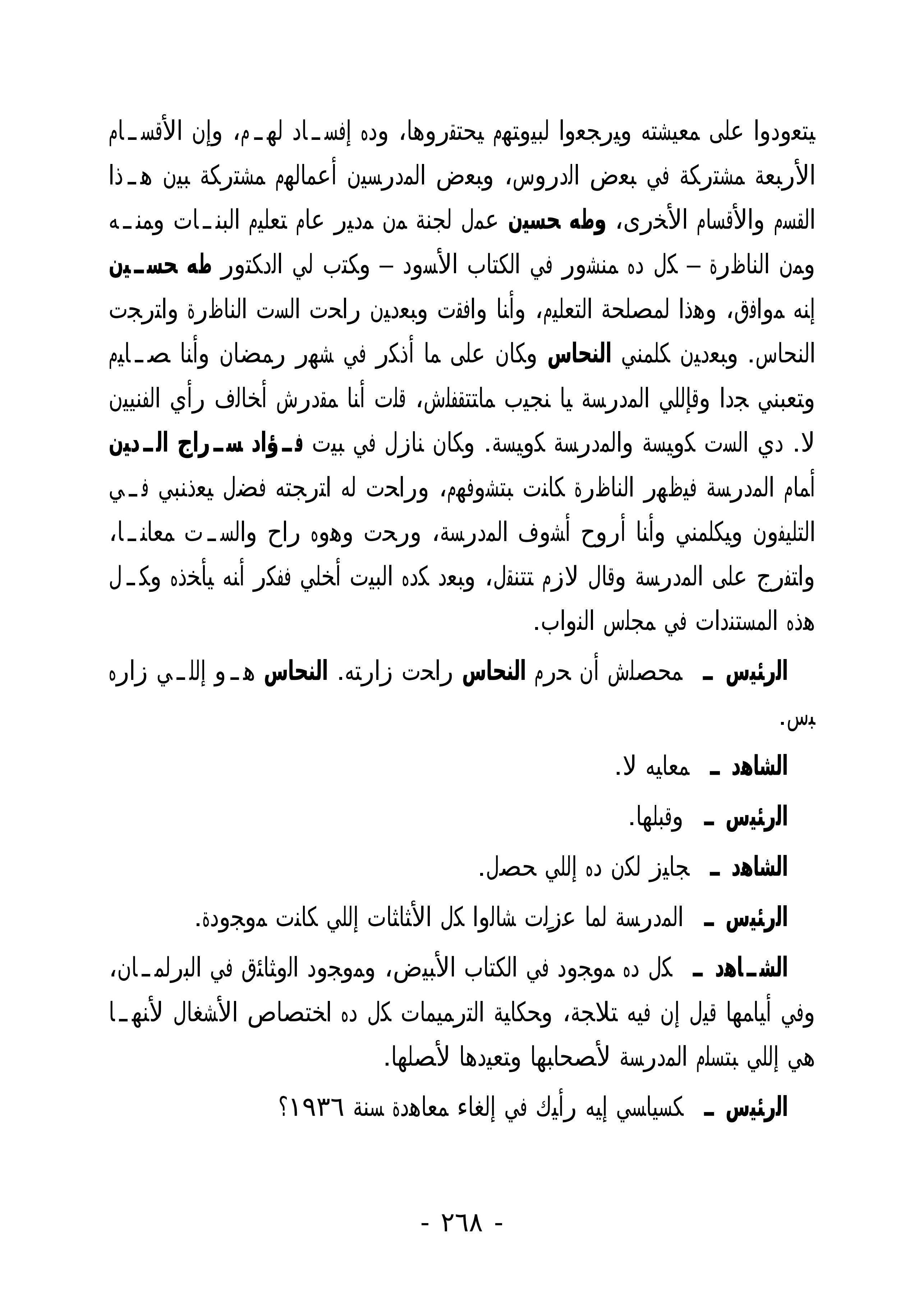
الرئيس ـ دايما كان يغلب العاطفة.

الشاهد ـ النحاس إللي يكلمه الأول هوه إللي يكسب رأيه. يعني واحد يقابلـه يقوله أنا مظلوم. خلاص يقول مظلوم مظلوم. مظلـوم. حتـى لـو كـان أصـلا ميعرفوش. واحد يقدم له عريضة ويعتقد أن إللي فيها صح يقوم يفعل ميفعلاش يلـح فما بال لما يكون واحد معاه.. أنا استغربت وده إللي فسر لي سر التردد، وبيقول أنا

فهمت إنهم كانوا عاوزين استقالة كتبتها وأنا كنت عازم أبتعد عن السياسة... جواب يحير وخيبة أمل. أن يترجاه رئيس ويرجع يخلعه. فيه سوابق أن عبد السلام جمعة يعيي بمثل هذا المرض لكن اعتقادي أن في الوقـت ده مـاكنش المـرض سـبب استقالته. وأنا قريت رد **النحاس** بيقول فيه مالكش حق تسيب الوفد وأنت كنت لازم تسكن في مصر.. وعبد الفتاح الطويل قالي دا **عبد السلام جمعة** كلفنـي أجيبلـك الجوابين دول تطلع عليهم وتشوف نعمل إيه وتأخذ صورتهم عندك كمـان، قلتلـه إسمع إللي عين **عبدالسلام جمعة** مش **النحاس** إللي عينه إخوانه في الوفد إذا كـان يحس أن **النحاس** عاوز يخرجه. كان يقول لإخوانه في الوفـد فهـو غلـط لأنـه أهملنا... ثانيا إذا كان عاوز يتحرر يقدر يتحرر بنفسه أنا حرسم له طريقة التحرر. قال هوه عاوز رأيك كتابة، قلت له لا نسيبه لنفسه يتصرف، ورد له الجواب، وقُل له إنك أطلعتني عليه وأنك لما تيجي من طنطا حتكلمني، وبعد كده لا سـألت عبـد الفتاح الطويل ولا **عبدالسلام جمعة** وإنما اتضح لي أن **النحاس** كان مرتب أنه يلح علي **عبد السلام جمعة** وفي الجلسة يتظاهر أنه متردد وماهش حيقدر يسـكن فـي مصر ولا يقوم بالعبء إللي محضروش **فهمي** ويصا، وده قليـل الكـلام، **وعبـد الفتاح الطويل** عارف كل حاجة، والباقيين هم إللي وافقوا وهم إللي عارفين أن **زكي العرابي وعثمان محرم** راحوا جابوا الاستقالة ومفيش شيء كـان مختفـي علـيهم بالعكس كان مختفي عنا إحنا لأننا كنا بالإسكندرية.

الرئيس ـ كتب وزير للمعارف في الوقت إللي انتقل **النحاس** فيه إلـى البيـت إللي كان مدرسة (٣٦).

الشاهد ـ أيوه – البيت ده كان مدرسة بنات. والمدرسة أربعة أقسام، يعني زي تخصص، ثلاثة منهم في بولاق، والقسم الرابع في جـاردن سـيتي، ولمـا جيـت المعارف سنة ١٩٤٢ جابوا لي ورق فيه اقتراح من مراقب تعليم البنات والمستشار الفني الدكتور طه حسين في ذلك الوقت أن القسم ده بعيـد، مصـروفاته كبيـرة – والمستندات الخاصة بالموضوع ده أودعت في مجلـس النـواب – وإن الطالبـات



يتعودوا على معيشته ويرجعوا لبيوتهم يحتقروها، وده إفساد لهم، وإن الأقسام الأربعة مشتركة في بعض الدروس، وبعض المدرسين أعمالهم مشتركة بين هذا القسم والأقسام الأخرى، **وطه حسين** عمل لجنة من مدير عام تعليم البنات ومنه ومن الناظرة – كل ده منشور في الكتاب الأسود – وكتب لي الدكتور **طه حسين** إنه موافق، وهذا لمصلحة التعليم، وأنا وافقت وبعدين راحت الست الناظرة واترجت النحاس. وبعدين كلمني **النحاس** وكان على ما أذكر في شهر رمضان وأنا صايم وتعبني جدا وقاللي المدرسة يا نجيب ماتتقفلش، قلت أنا مقدرش أخالف رأي الفنيين لا. دي الست كويسة والمدرسة كويسة. وكان نازل في بيت **فؤاد سراج الدين** أمام المدرسة فيظهر الناظرة كانت بتشوفهم، وراحت له اترجته فضل يعذبني في التليفون ويكلمني وأنا أروح أشوف المدرسة، ورحت وهوه راح والست معانا، واتفرج على المدرسة وقال لازم تتنقل، وبعد كده البيت أخلي ففكر أنه يأخذه وكل هذه المستندات في مجلس النواب.

الرئيس ـ محصلش أن حرم **النحاس** راحت زارته. **النحاس** هو إللي زاره بس.

الشاهد ـ معايه لا.

الرئيس ـ وقبلها.

الشاهد ـ جايز لكن ده إللي حصل.

الرئيس ـ المدرسة لما عزلت شالوا كل الأثاثات إللي كانت موجودة.

الشاهد ـ كل ده موجود في الكتاب الأبيض، وموجود الوثائق في البرلمان، وفي أيامها قيل إن فيه تلاجة، وحكاية الترميمات كل ده اختصاص الأشغال لأنها هي إللي بتسلم المدرسة لأصحابها وتعيدها لأصلها.

الرئيس ـ كسياسي إيه رأيك في إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦؟

الشاهد ـ من غير استعداد غلط. حتى بعد ممشيت إمبارح من هنـا افتكـرت مقابلة جلاد الأولى ليه بتاعت سنة ١٩٥١ كان جاي يشوفني مجنـون والا إيـه... برضه هوه قال لي تفتكر إنه مش أحسن نغير المعاهدة عن المدة الباقية لغاية سـنة ١٩٥٦؟ فقلت له إدرسوها أنا معنديش رأي معين دلوقت وإنمـا إللـي حصـل إن معاهدة ١٩٣٦ أغفلت الناحية المالية فيجب أن تهتموا بالناحية المالية لأن لنـا ٤٠٠ مليون جنيه من خيرات البلد عند الإنجليز، وده مش منصوص عنه في المعاهـدة، والدول بتاخد من الإنجليز جنيه ذهب، و إحنا مبنخـدش حاجـة، ورجـائي إنكـم تحصروا الأخطاء الموجودة في معاهدة ٣٦ زي حكايـة السـكك الحديديـة إللـي بسخرها لهم بدون ماقبل ودي تهتموا بها في صدر المسائل... وشوفوا المصلحة إيه ليمكن تلغيها، و إحنا مش مستعدين أظن يبقى غلط.

فيه نقطة. أنا أوضحت أسباب اعتقال الأستاذ **فؤاد سراج الدين** ولسـه الأسـتاذ **عبد الفتاح حسن**.

الدفاع ـ عاوز أقول إن المتهم الآن هو **فؤاد سراج الدين** واسمي كما نبهـت المحكمة ذكر عرضا ففؤاد وهو المتهم نوقشت أسباب اعتقاله، واسمي ذكر عرضا وهذه المسألة ليست موضوع المحاكمة، ولا ذات شأن، وشخصي وأنا مش عـاوز أتكلم عنه لأني لو مدحت نفسي يقال إنه بيمدح نفسه ومقدرش أذم في نفسي [٣٧].

الشاهد ـ هوه إمبارح قال كلام وأصر عليه.. بيقول إن الوقائع إللـي قـدمت لمجلس الدولة كتبت بعد اعتقاله والواقع والصحيح أن وزير الداخلية قدم لي مذكرة فيها هذه الأسباب ذكرت لمجلس الوزراء وعمل بها بيان للصـحف مـن وزيـر الداخلية في ٢٠ مارس بيقول فيه حكاية المفرقعات، وأنا إللي اهتميت به هو حكاية المفرقعات، والوقائع دي ذكرت في الجرائد ببيان رسمي، وأنا يمكن بنيت الحقيقـة في القضية. أنا طلب مني تغيير النائب العام ولكن لم أقبل، ليه علشان حرصي على التحقيق وعبد الرحيم غنيم إللي كان نائب عام ليس صديقي، ولا أنا إللـي عينتـه، ويمكن العلاقة إللي بيننا إني أترافع ضده في قضية كمحامي، وهو يترافع ضـدي،

هو إنما حرصت على أن التحقيق محدش يؤثر فيه، وأما الوقائع دي كلها إللي هي سبب الاعتقال، فإنها عرضت على مجلس الوزراء، وهو إللي وافق، وفوضني في اتخاذ الإجراءات ونشرت الوقائع في الصحف.

(وبذلك إنتت شهادة الشاهد)

٦- شهادة إبراهيم زكي الخولي

الجلسة الرابعة (الإثنين ١٤ ديسمبر ١٩٥٣)

المدعي – كنت محافظا للسويس في المدة من أكتوبر ١٩٤٩ لغاية أغسطس ١٩٥٢.

اشرح للمحكمة الظروف والملابسات إللي أحاطت بإلغاء معاهدة سنة ٣٦ وما أعقبتها من حوادث [١].

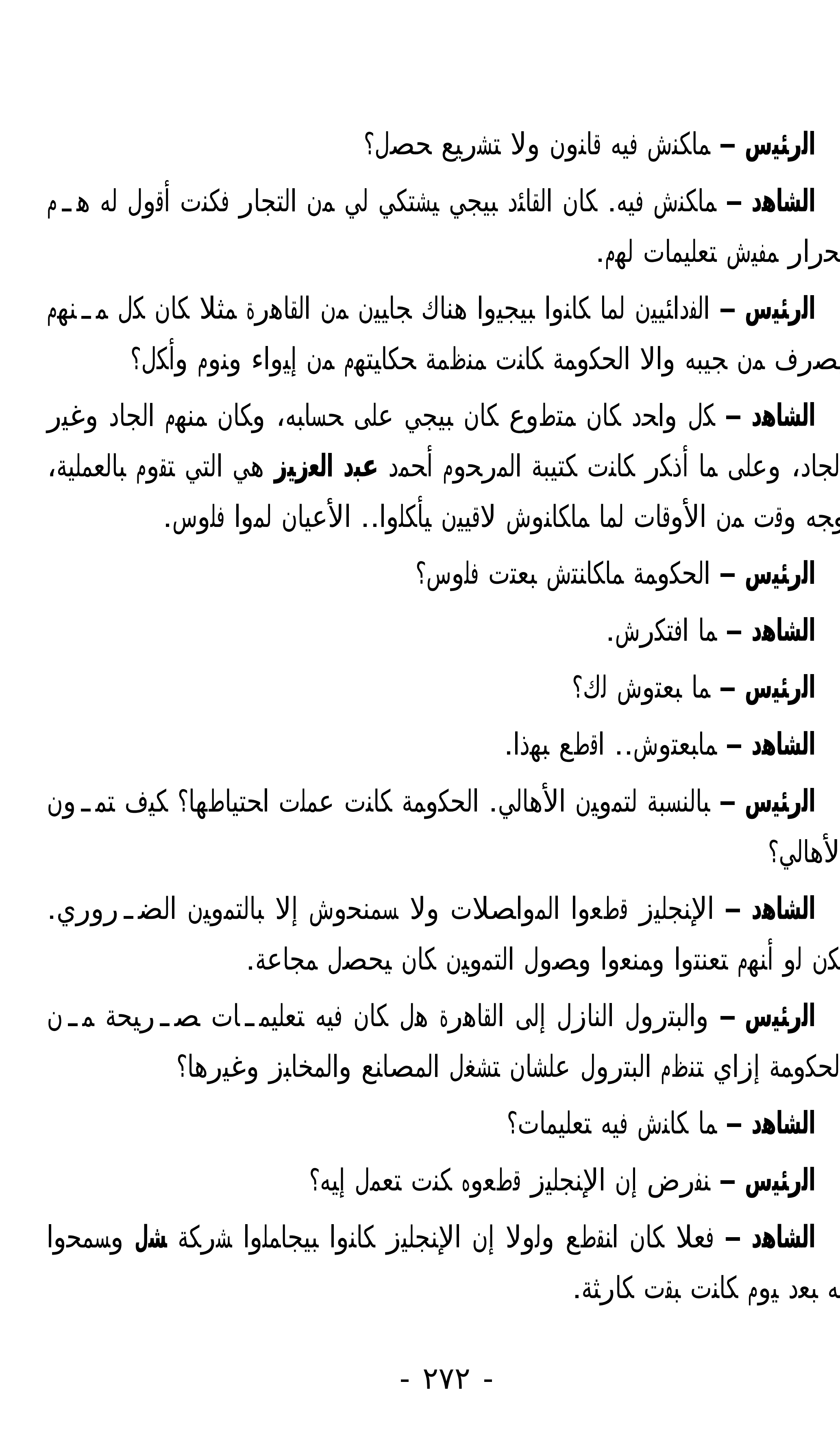
الشاهد – على أثر إلغاء المعاهدة في ١٩٥١/١٠/٨ جاني القائد الإنجليزي وقال لي نحن لا نعترف بإلغاء المعاهدة ونعتبر مزايا معاهدة سنة ٣٦ ما زالت موجودة. قال ذلك بمناسبة أن مدير الجمرك كان فرض رسوم على البواخر الإنجليزية إللي داخلة الأدبية. الميناء بتاعهم. فطلب مني أن أطلب من مدير الجمرك أن يترك البواخر دون دفع الرسوم، ولكني علمت من مدير الجمرك إن عنده تعليمات بأن يحصل رسوم على البواخر الإنجليزية أسوة بجميع البواخر. والتعليمات دي نفذت شكلا فقط لأنهم كانوا بيخشوا بالقوة، ومدير الجمرك كان بيعمل تقرير بالحالة.

الرئيس – هل جاءت لك تعليمات واضحة من الحكومة بخصوص إيه إللي يجب اتباعه بالنسبة للتموين. تموين المدينة وبالنسبة لتموين الإنجليز وبالنسبة للفدائيين؟

الشاهد – ماجاش تعليمات صريحة.

الرئيس – أمال كنتم ماشيين إزاي؟

الشاهد – الأهالي ازداد حماسهم ضد الإنجليز والتجار قاطعوهم من تلقاء أنفسهم.



الرئيس – ماكنش فيه قانون ولا تشريع حصل؟

الشاهد – ماكنش فيه. كان القائد بيجي يشتكي لي من التجار فكنت أقول له هم أحرار مفيش تعليمات لهم.

الرئيس – الفدائيين لما كانوا بيجيوا هناك جايين من القاهرة مثلا كان كل منهم يصرف من جيبه والا الحكومة كانت منظمة حكايتهم من إيواء ونوم وأكل؟

الشاهد – كل واحد كان متطوع كان بيجي على حسابه، وكان منهم الجاد وغير الجاد، وعلى ما أذكر كانت كتيبة المرحوم أحمد **عبد العزيز** هي التي تقوم بالعملية، وجه وقت من الأوقات لما ماكانوش لاقيين يأكلوا.. الأعيان لموا فلوس.

الرئيس – الحكومة ماكانتش بعتت فلوس؟

الشاهد – ما افتكرش.

الرئيس – ما بعتوش لك؟

الشاهد – مابعتوش.. اقطع بهذا.

الرئيس – بالنسبة لتموين الأهالي. الحكومة كانت عملت احتياطها؟ كيف تمون الأهالي؟

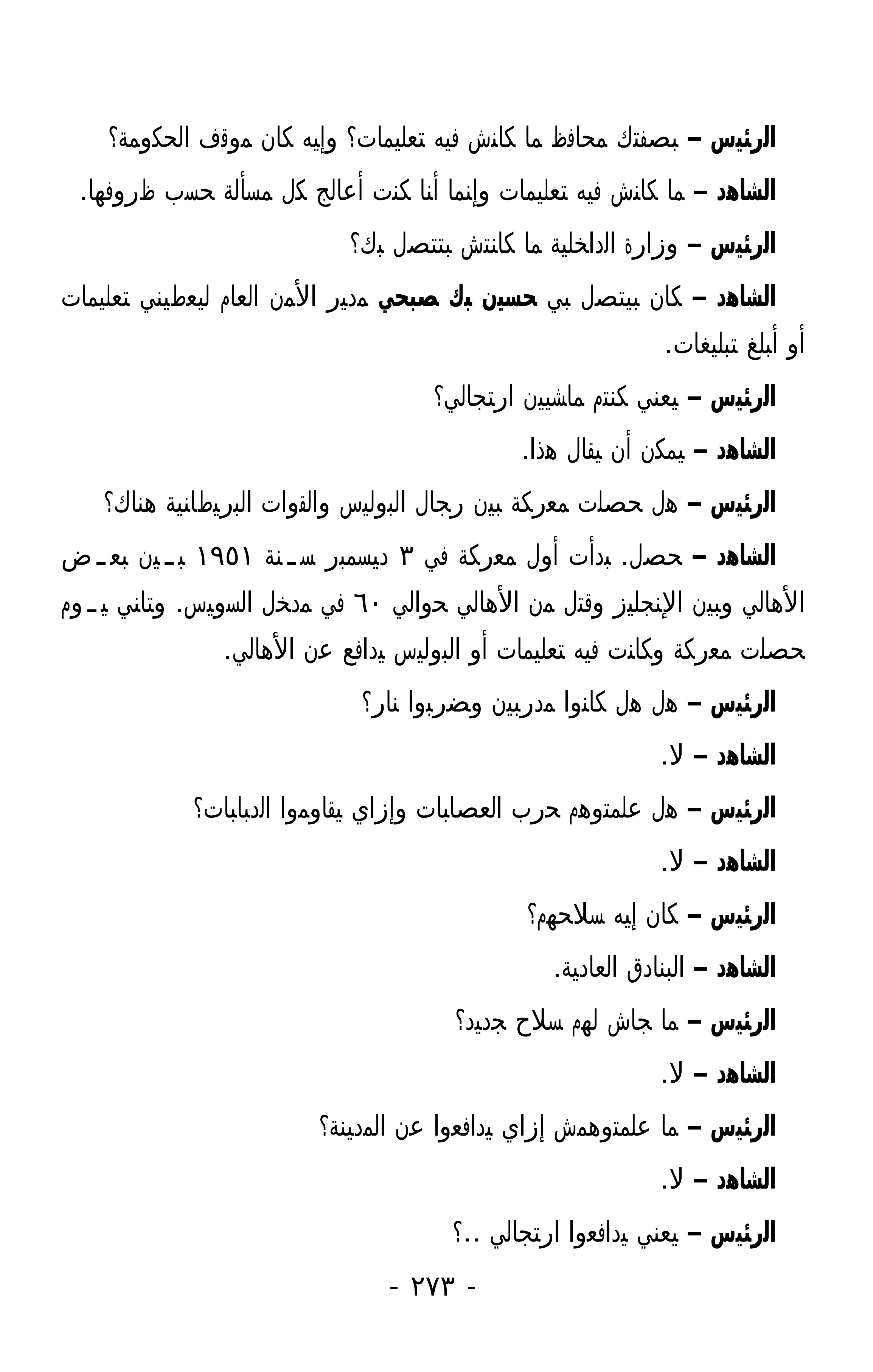
الشاهد – الإنجليز قطعوا المواصلات ولا سمنحوش إلا بالتموين الضروري. لكن لو أنهم تعنتوا ومنعوا وصول التموين كان يحصل مجاعة.

الرئيس – والبترول النازل إلى القاهرة هل كان فيه تعليمات صريحة من الحكومة إزاي تنظم البترول علشان تشغل المصانع والمخابز وغيرها؟

الشاهد – ما كانش فيه تعليمات؟

الرئيس – نفرض إن الإنجليز قطعوه كنت تعمل إيه؟

الشاهد – فعلا كان انقطع ولولا إن الإنجليز كانوا بيجاملوا شركة **شل** وسمحوا به بعد يوم كانت بقت كارثة.



الرئيس – بصفتك محافظ ما كانش فيه تعليمات؟ وإيه كان موقف الحكومة؟

الشاهد – ما كانش فيه تعليمات وإنما أنا كنت أعالج كل مسألة حسب ظروفها.

الرئيس – وزارة الداخلية ما كانتش بتتصل بك؟

الشاهد – كان بيتصل بي **حسين بك صبحي** مدير الأمن العام ليعطيني تعليمات أو أبلغ تبليغات.

الرئيس – يعني كنتم ماشيين ارتجالي؟

الشاهد – يمكن أن يقال هذا.

الرئيس – هل حصلت معركة بين رجال البوليس والقوات البريطانية هناك؟

الشاهد – حصل. بدأت أول معركة في ٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ بين بعض الأهالي وبين الإنجليز وقتل من الأهالي حوالي ٦٠ في مدخل السويس. وتاني يوم حصلت معركة وكانت فيه تعليمات أو البوليس يدافع عن الأهالي.

الرئيس – هل هل كانوا مدربين وضربوا نار؟

الشاهد – لا.

الرئيس – هل علمتوهم حرب العصابات وإزاي يقاوموا الدبابات؟

الشاهد – لا.

الرئيس – كان إيه سلاحهم؟

الشاهد – البنادق العادية.

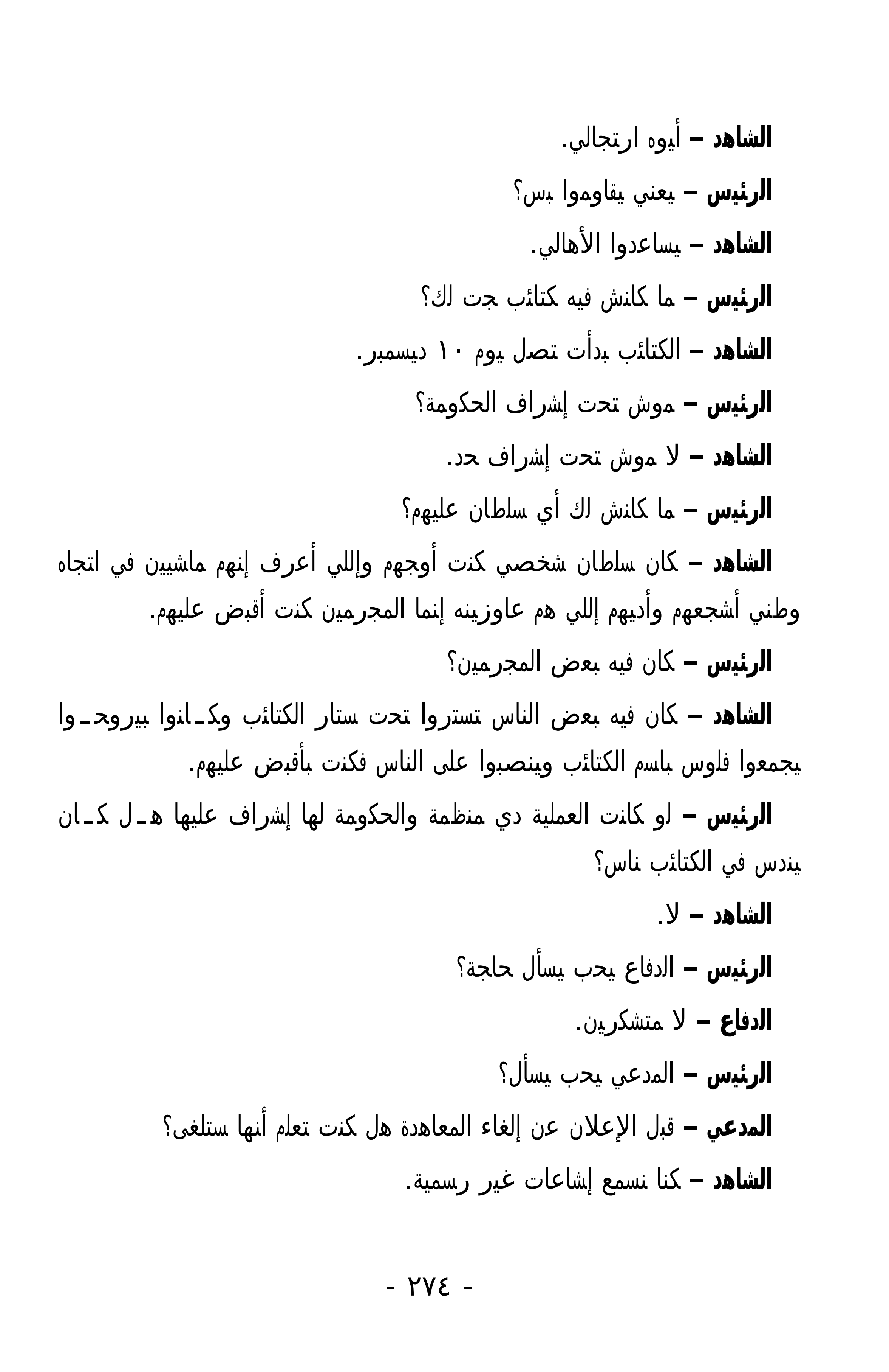
الرئيس – ما جاش لهم سلاح جديد؟

الشاهد – لا.

الرئيس – ما علمتوهمش إزاي يدافعوا عن المدينة؟

الشاهد – لا.

الرئيس – يعني يدافعوا ارتجالي ..؟



الشاهد – أيوه ارتجالي.

الرئيس – يعني يقاوموا بس؟

الشاهد – يساعدوا الأهالي.

الرئيس – ما كانش فيه كتائب جت لك؟

الشاهد – الكتائب بدأت تصل يوم ١٠ ديسمبر.

الرئيس – موش تحت إشراف الحكومة؟

الشاهد – لا موش تحت إشراف حد.

الرئيس – ما كانش لك أي سلطان عليهم؟

الشاهد – كان سلطان شخصي كنت أوجهم وإللي أعرف إنهم ماشيين في اتجاه وطني أشجعهم وأديهم إللي هم عاوزينه إنما المجرمين كنت أقبض عليهم.

الرئيس – كان فيه بعض المجرمين؟

الشاهد – كان فيه بعض الناس تستروا تحت ستار الكتائب وكانوا بيروحوا يجمعوا فلوس باسم الكتائب وينصبوا على الناس فكنت بأقبض عليهم.

الرئيس – لو كانت العملية دي منظمة والحكومة لها إشراف عليها هل كان يندس في الكتائب ناس؟

الشاهد – لا.

الرئيس – الدفاع يحب يسأل حاجة؟

الدفاع – لا متشكرين.

الرئيس – المدعي يحب يسأل؟

المدعي – قبل الإعلان عن إلغاء المعاهدة هل كنت تعلم أنها ستلغى؟

الشاهد – كنا نسمع إشاعات غير رسمية.

المدعي – بعد أن ألغيت وأعلن ذلك. ما هي الخطـوات التـي اتخـذتها وزارة الداخلية بصفة خاصة بشأن تنظيم المقاومة على وجه التحديد.

الشاهد – لم تصلني تعليمات محددة وإنما الأهالي كانوا يقـاومون، والشـعور الوطني كان يدفعهم لهذه المقاومة.

الرئيس – يعني حاجة محلية؟

الشاهد – محلية.

المدعي – ألم يتصل بك وزير الداخلية في ذلك الوقت.

الشاهد – اتصل بي يوم معركة كفر أحمد عبده. (٨ ديسمبر سنة ١٩٥١) كـان الإنجليز عاوزين يزيلوا بعض البيوت في كفر أحمد عبده لأنه حصلت مناوشة قبل كده، ولهم هناك مرشحات المياه إللي بتمون معسكراتهم ودي حيوية بالنسـبة لهـم علشان يؤمنوا المرشحات طلبوا إخلاء المنطقة المتاخمـة لهـا لأنهـم حايهـدموا المساكن ويعملوا طوابير توصل المرشحات بالمعسكرات رأسـا؛ لأن القـوة إللـي كانت بتيجي لحراسة المرشحات كانت بتتعرض لهجمات فحبوا يخلوها تيجي رأسا.

ألقيت عليهم قنبلة مرة فطلبوا إزالة المساكن فأنا بلغت الحكومة، والإنجليز كانوا حددوا إنذارا مدته ٢٤ ساعة فالحكومة يوم ما ردتش علي.

الرئيس – ردوا بعد إنتهاء الإنذار؟

الشاهد – كان إنتهى لكي يظهر أنه كان حصل تفاهم في مصـر بيـنهم وبـين الإنجليز، أنهم يمدوه ٢٤ ساعة ثانية، وجه القائد وقال إحنا بكـره السـاعة سـبعة صباحا رايحين نيجي ننفذ ومستعدين لدفع تعويض ولكن الأهـالي كـانوا تركـوا المنطقة.

الرئيس – هل اتصلت بالحكومة وقالوا لك أيوه خليهم يهدموا ولا قالوا لك قاوم؟

الشاهد – أنا عملت ترتيبي للأهالي دبرت لهم مساكن وانتظرت رد الـوزارة، وفي الساعة عشرة ونصف مساء يوم ٧ اتصل بي وزيـر الداخليـة وأبلغنـي أن

مجلس الوزراء اجتمع وقرر مقاومة الإنجليز إذا بدءوا، وعلى القوة أن تقاومهم ولو فنيت عن آخرها.

الرئيس – كان عندك كام عسكري؟

الشاهد – ٤٠٠ من البلوكات.

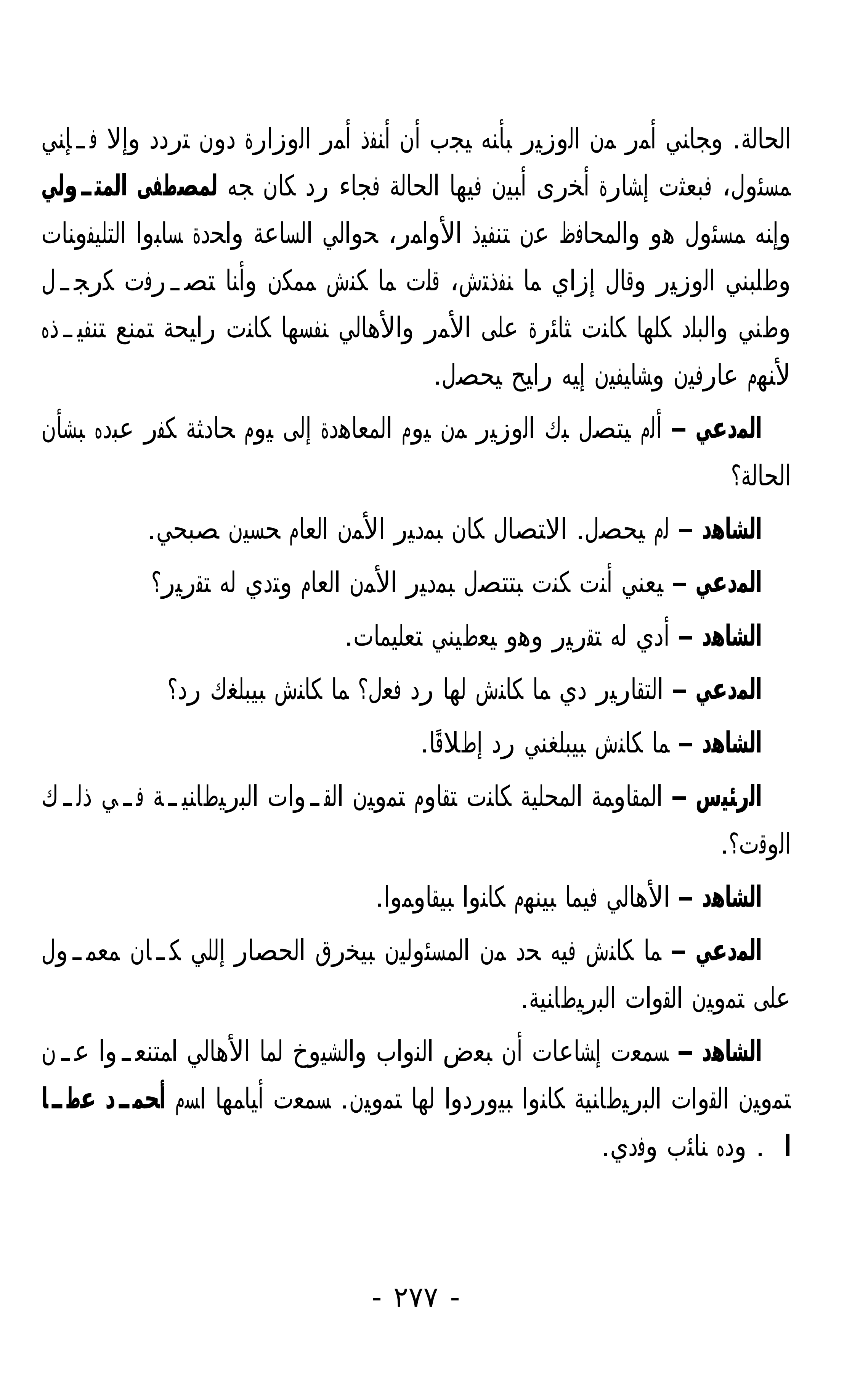
كانوا زيادة عن قوة بوليس المدينة العادية. فحصت الحالة ووجدت أن الإنجليـز حاصروا المنطقة بالدبابات من قبل الفجر وكانوا بعتوا ٨٠٠٠ عسكري مجهـزين بأحدث الأسلحة، والطيارات كانت محلقة فوق البلد على ارتفاع قليـل، والبـوراج الحربية كانت مسلطة مدافعها على السويس، والأهالي في ذعر شـديد جـدا فلمـا كلمني الوزير قلت له الحالة زي ما وصفتها لسيادتك فقال لي قاوم ونفذ الأوامـر وكان معايا اللواء مصطفى المتولي موفد من الوزارة جاي مع البلوكات علشان إذا حصل اشتباك – وأنا اطلعتهم على أمر الوزير وتداولنا واتفقنا على أنه من الجنون أننا نزج بالبلوكات علشان تقاوم هذا الجيش بمعداته الحديثة. ما قاومنـاش، القـوة وقفت في موضع قريب وإنما ما عملتش حاجة. كـانوا ١٨٠ عسـكري وده كـان إجراء شكلي. الإنجليز كانوا احتلوا كل المنطقة. قبل ما نروح.

الرئيس – هل تعتقد أن القوة دي لو قاومت كان الإنجليز أفنوهم؟

الشاهد – كانوا أفنوهم وكانوا أفنوا عددا كبيرا مـن الأهـالي، وكـان عنـدي معلومات أن اثنين من الإنجليز قتلوا قبل كده وإنهم كانوا جادين.

الرئيس – الوزير ما اتصلش بك وقال لك ليه ما نفذتش.

الشاهد ـ الإنجليز عزلوا المدينة عن العالم واستولوا عليها والطيارات كانـت مالية السماء والبوارج مسلطة عليها والقوات محتلاها، والبلد كلها كانت في ذعـر شديد حتى جهاز اللاسلكي ما أعرفش عملوا فيه إيه، ما بقينـاش نعـرف نتصـل بالوزارة، وبدءوا في هدم المساكن الساعة ٦ صباحا، والسـاعة ثمانيـة ونصـف أرسلت إشارة إلى الوزارة بشرح الحالة وما قلتش نفـذنا ولا لا، وإنمـا شـرحت



الحالة. وجاني أمر من الوزير بأنه يجب أن أنفذ أمر الوزارة دون تردد وإلا فإني مسئول، فبعثت إشارة أخرى أبين فيها الحالة فجاء رد كان جه **لمصطفى المتولي** وإنه مسئول هو والمحافظ عن تنفيذ الأوامر، حوالي الساعة واحدة سابوا التليفونات وطلبني الوزير وقال إزاي ما نفذتش، قلت ما كنش ممكن وأنا تصرفت كرجل وطني والبلد كلها كانت ثائرة على الأمر والأهالي نفسها كانت رايحة تمنع تنفيذه لأنهم عارفين وشايفين إيه رايح يحصل.

المدعي – ألم يتصل بك الوزير من يوم المعاهدة إلى يوم حادثة كفر عبده بشأن الحالة؟

الشاهد – لم يحصل. الاتصال كان بمدير الأمن العام حسين صبحي.

المدعي – يعني أنت كنت بتتصل بمدير الأمن العام وتدي له تقرير؟

الشاهد – أدي له تقرير وهو يعطيني تعليمات.

المدعي – التقارير دي ما كانش لها رد فعل؟ ما كانش بيبلغك رد؟

الشاهد – ما كانش بيبلغني رد إطلاقًا.

الرئيس – المقاومة المحلية كانت تقاوم تموين القوات البريطانية في ذلك الوقت؟.

الشاهد – الأهالي فيما بينهم كانوا بيقاوموا.

المدعي – ما كانش فيه حد من المسئولين بيخرق الحصار إللي كان معمول على تموين القوات البريطانية.

الشاهد – سمعت إشاعات أن بعض النواب والشيوخ لما الأهالي امتنعوا عن تموين القوات البريطانية كانوا بيوردوا لها تموين. سمعت أيامها اسم **أحمد عطا ا** . وده نائب وفدي.

الرئيس – لما الحكومة ألغت المعاهدة ما أعطتكمش كميات من التموين لتخزينها علشان حالة منع التموين، أخذتوش تموين يكفي شهر أو اثنين مثلا؟

الشاهد – لا ما أخدناش حاجة ويوم ما كانوا يحوشوا قطار من إللي فيهم تموين كانت البلاد تفضل من غير أكل.

الرئيس – الدفاع يحب يسأل؟

الدفاع – لا.

الرئيس – هل أحد من القواد الإنجليز كلمك وقال لك الحكومة بتـاعتكم مـوش جادة.

الشاهد – أذكر واحد منهم قال هذا الكلام ووصف الحكومة وصفا بـذيئا، وأنـا احتجيت على هذا، فقال أنا ما بتكلمش رسمي، وكانت هذه المقابلة في مكتبي.

الرئيس – قال إنها غير جادة... تهويش يعني؟

الشاهد – بالمعنى ده.

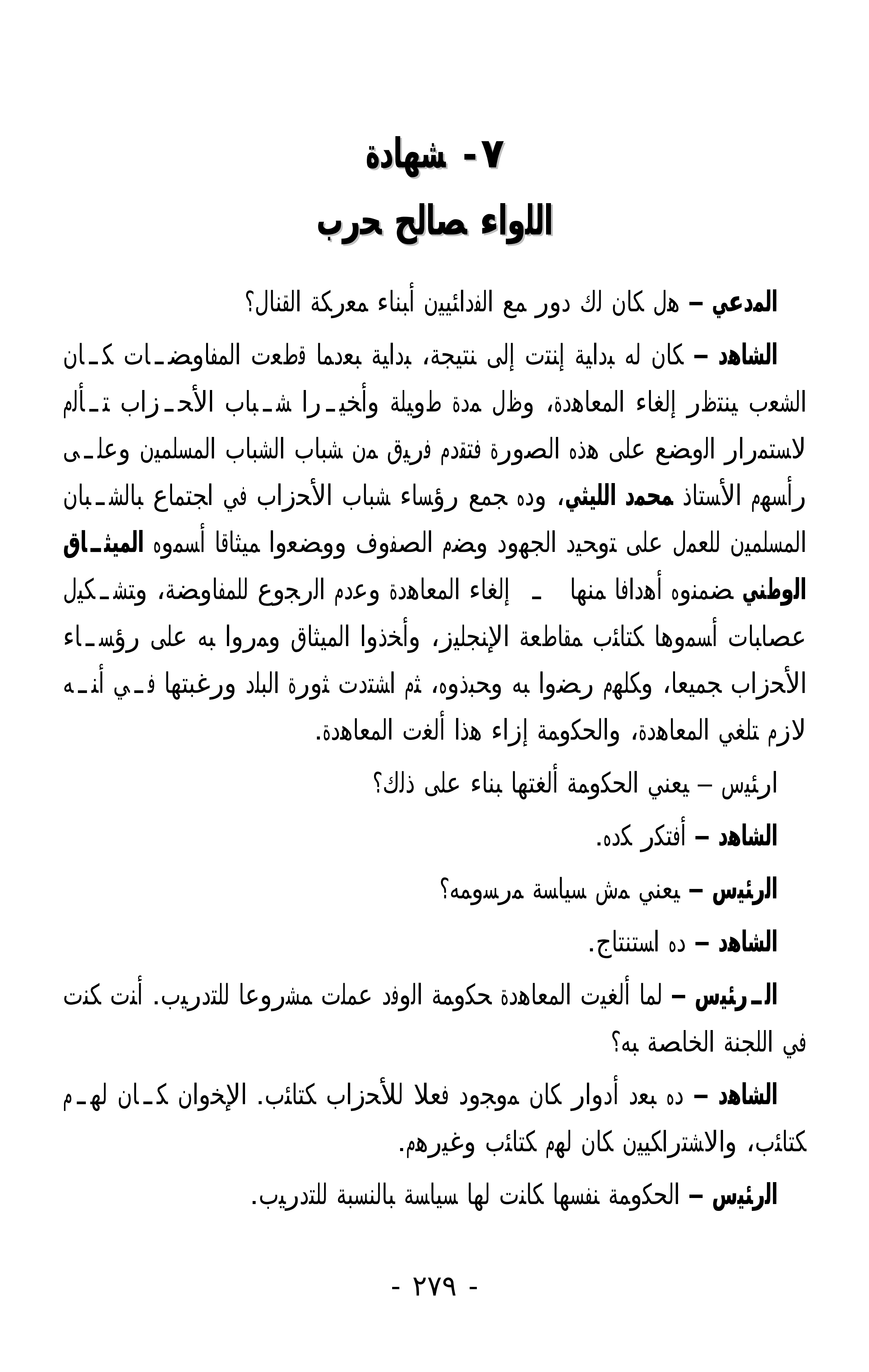
الرئيس – بيهوشوا الإنجليز يعني؟

الشاهد – بيهوشوا أو بيشغلوا الشعب.

الرئيس – عاوزين يغطوا حاجة يعني يقوموا يعملوا العملية دي؟

الشاهد – فهمت منه المعنى ده.

الرئيس – متشكرين.



٧- شهادة
اللواء صالح حرب

المدعي – هل كان لك دور مع الفدائيين أبناء معركة القنال؟

الشاهد – كان له بداية إنتت إلى نتيجة، بداية بعدما قطعت المفاوضات كان الشعب ينتظر إلغاء المعاهدة، وظل مدة طويلة وأخيرا شباب الأحزاب تألم لاستمرار الوضع على هذه الصورة فتقدم فريق من شباب الشباب المسلمين وعلى رأسهم الأستاذ **محمد الليثي،** وده جمع رؤساء شباب الأحزاب في اجتماع بالشبان المسلمين للعمل على توحيد الجهود وضم الصفوف ووضعوا ميثاقا أسموه **الميثاق الوطني** ضمنوه أهدافا منها – إلغاء المعاهدة وعدم الرجوع للمفاوضة، وتشكيل عصابات أسموها كتائب مقاطعة الإنجليز، وأخذوا الميثاق ومروا به على رؤساء الأحزاب جميعا، وكلهم رضوا به وحبذوه، ثم اشتدت ثورة البلد ورغبتها في أنه لازم تلغي المعاهدة، والحكومة إزاء هذا ألغت المعاهدة.

ارئيس – يعني الحكومة ألغتها بناء على ذلك؟

الشاهد – أفتكر كده.

الرئيس – يعني مش سياسة مرسومه؟

الشاهد – ده استنتاج.

الرئيس – لما ألغيت المعاهدة حكومة الوفد عملت مشروعا للتدريب. أنت كنت في اللجنة الخاصة به؟

الشاهد – ده بعد أدوار كان موجود فعلا للأحزاب كتائب. الإخوان كان لهم كتائب، والاشتراكيين كان لهم كتائب وغيرهم.

الرئيس – الحكومة نفسها كانت لها سياسة بالنسبة للتدريب.

الشاهد – حصل في ١٥ ديسمبر صدر قرار بتشكيل الهيئة. من **عبد المجيد عبد الحق** رئيسا، واللواء **محمد فتوح**، واللواء **حسين محمود**، واللواء **المواوي ومني**.

الرئيس – هل قدرت الهيئة تقوم بالمهمة المطلوبة؟

الشاهد – ماكنش ممكن تقوم بها بالوسائل والإمكانيات التي كانت تحيط بها.

الرئيس – يعني الحكومة كانت رسمت لهم سياسة لهذا التدريب؟

الشاهد – هو ده إللي حصل إحنا وضعنا السياسة، ثم تعذر التنفيذ.

الرئيس – موش الحكومة مفروض إنها تقدم كل المعونة؟

الشاهد – كان تقرر اعتماد مبلغ ١٠٠ ألف جنيه وده مبلغ تافه لأننا مفـروض أننا ندرب القطر كله ونفتح مدارس تدريب في كل عاصمة وكل مدينة.

الرئيس – قدر مبدئيا ١٠٠ ألف جنيه فهل اعتمد هذا المبلغ؟

الشاهد – لم يعتمد لغاية ما فُضت اللجنة وكل ما كان يصرف كان لا قيمة لـه لأننا كان لازم نبني مدارس.

الرئيس – الفلوس إللي كنتم بتصرفوها كنتم بتجيبوها منين؟

الشاهد – من التبرعات. كان فيه تبرعات بتيجي لمجلس الوزراء وكان فيه ناس بتتبرع ثم منعوا هذه التبرعات.

الرئيس – هل فيه أفراد جاءوا بعد صدور القرار وقمتم بتدريبهم.

الشاهد – الإقبال كان شديدا جدا لكن ماكنش فيه إمكانيات.

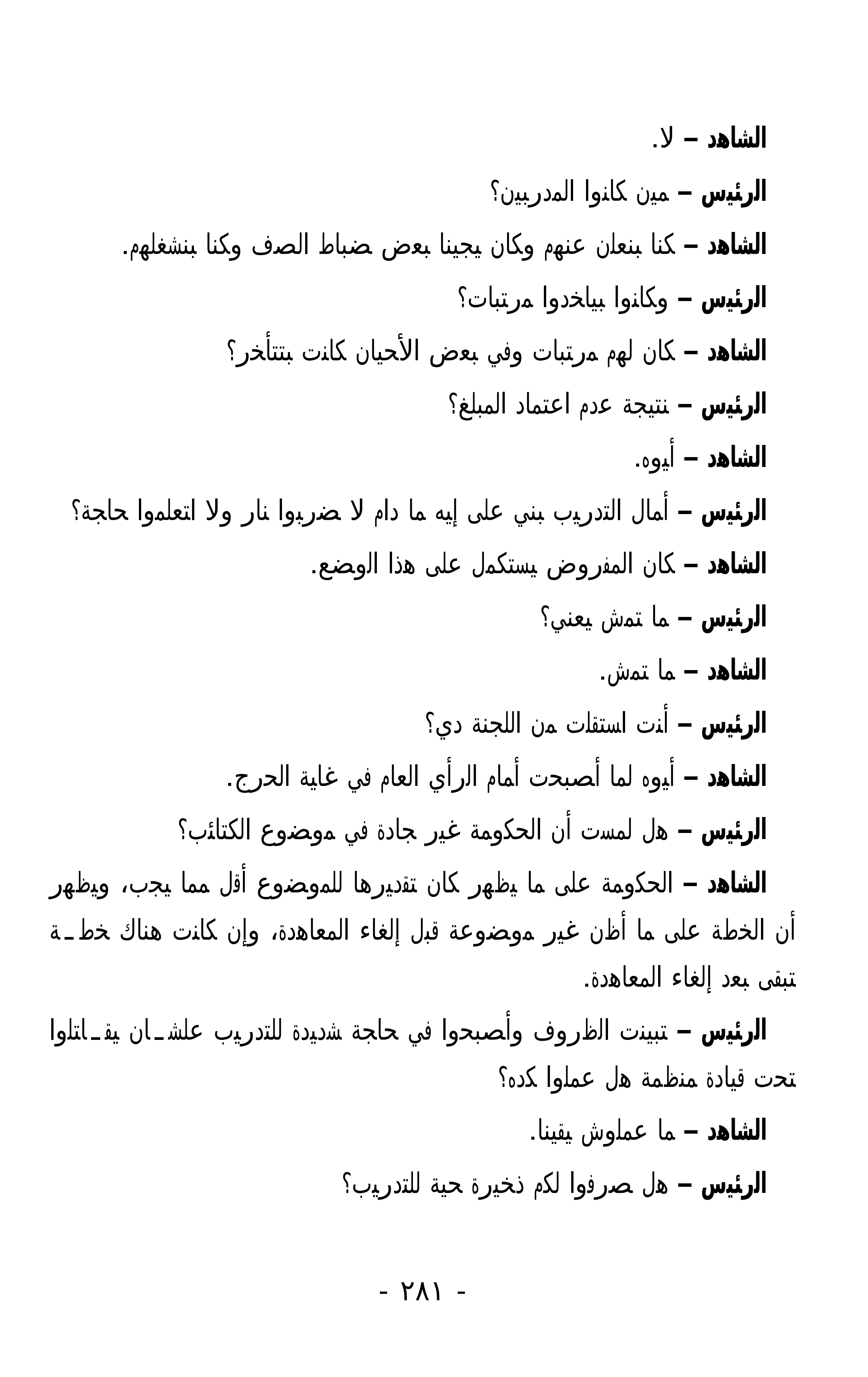
الرئيس – ودربتم عدد منهم؟

الشاهد – دربنا عددا ولكن لم يرسل لأن تدريبهم لم يستكمل.

الرئيس – كان تدريبهم يعني صفًا واسترح؟

الشاهد – صفًا واسترح دي خدت معاهم مدة طويلة جدا.

الرئيس – ما حدش منهم أرسل؟



الشاهد – لا.

الرئيس – مين كانوا المدربين؟

الشاهد – كنا بنعلن عنهم وكان يجينا بعض ضباط الصف وكنا بنشغلهم.

الرئيس – وكانوا بياخدوا مرتبات؟

الشاهد – كان لهم مرتبات وفي بعض الأحيان كانت بتتأخر؟

الرئيس – نتيجة عدم اعتماد المبلغ؟

الشاهد – أيوه.

الرئيس – أمال التدريب بني على إيه ما دام لا ضربوا نار ولا اتعلموا حاجة؟

الشاهد – كان المفروض يستكمل على هذا الوضع.

الرئيس – ما تمش يعني؟

الشاهد – ما تمش.

الرئيس – أنت استقلت من اللجنة دي؟

الشاهد – أيوه لما أصبحت أمام الرأي العام في غاية الحرج.

الرئيس – هل لمست أن الحكومة غير جادة في موضوع الكتائب؟

الشاهد – الحكومة على ما يظهر كان تقديرها للموضوع أقل مما يجب، ويظهر أن الخطة على ما أظن غير موضوعة قبل إلغاء المعاهدة، وإن كانت هناك خطـة تبقى بعد إلغاء المعاهدة.

الرئيس – تبينت الظروف وأصبحوا في حاجة شديدة للتدريب علشـان يقـاتلوا تحت قيادة منظمة هل عملوا كده؟

الشاهد – ما عملوش يقينا.

الرئيس – هل صرفوا لكم ذخيرة حية للتدريب؟



الشاهد – قالوا إن فيه ذخيرة حية موجودة في المخازن، وعند طلبها تصرف، ولكن ميادين ضرب النار كانت غير موجودة، وعندما أعد ميدان ضرب النار كانت المسألة إنتت.

الرئيس – هل استقلت وعدلت عن الاستقالة؟

الشاهد – عدلت بعدها قالوا خلاص رايحين نجيب لكل حاجة وإن الاعتماد خلاص راح يعتمد.

الرئيس – مين إللي قال لك كده؟

الشاهد – عبد المجيد عبد الحق.

الرئيس – كان بيتصل بمين في الحكومة؟

الشاهد – أغلب اتصاله كان بالأستاذ **فؤاد سراج الدين**.

الرئيس – تعتقد المسئولية الأولى التي وقعت لعدم تنفيذ التدريب على الوجه الأكمل تقع على مين؟

الشاهد – أولا على حكومة الوفد مجتمعة ثم على المسئول إللي بيرجع إليه في هذه المسألة وهو **فؤاد سراج الدين**.

الرئيس – هل اعتقلت سنة ١٩٤٢؟

الشاهد – اعتقلت.

الرئيس – مين أمر باعتقالك؟

الشاهد – الرئيس السابق **مصطفى النحاس**.

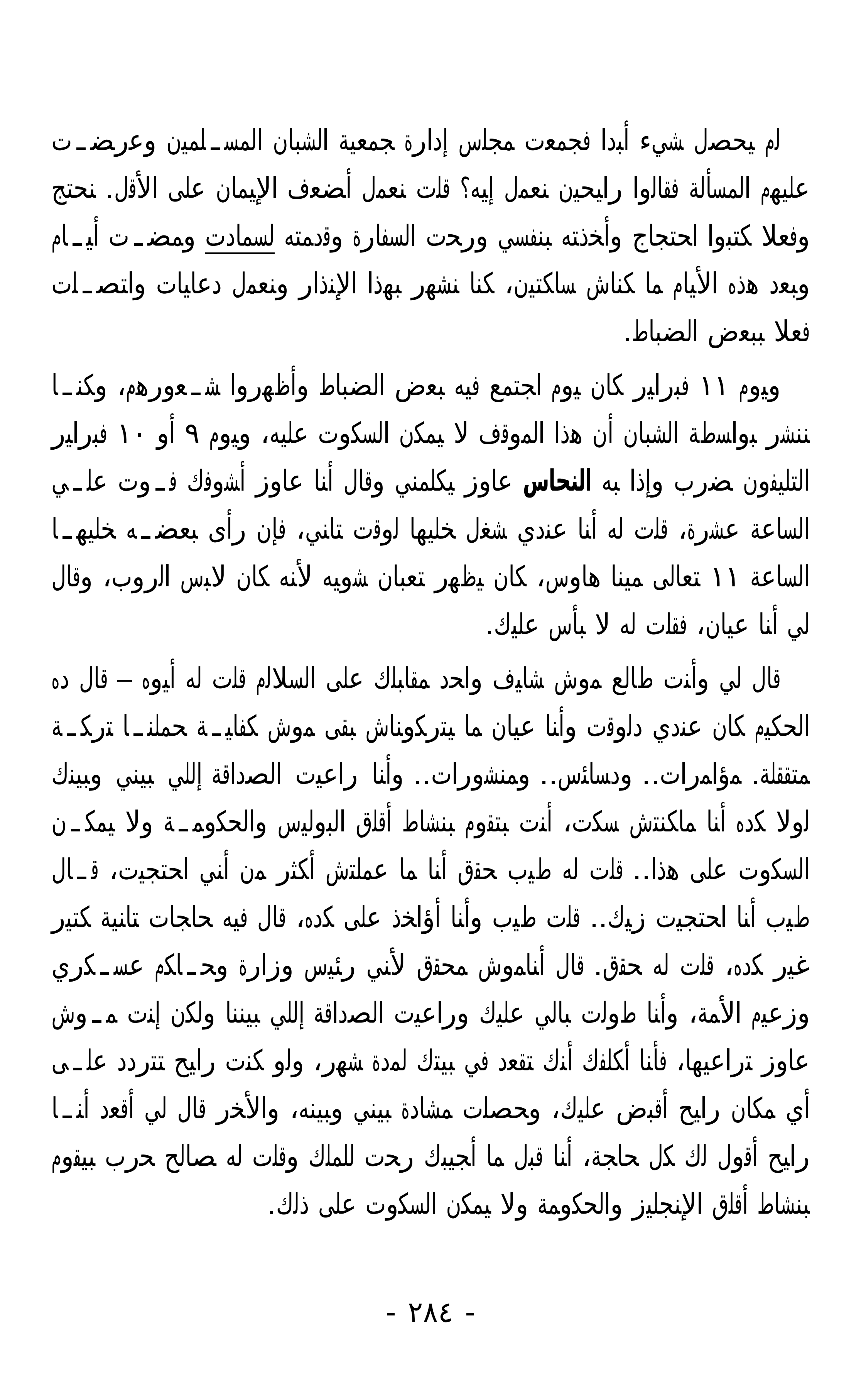
الرئيس – إيه ظروف الاعتقال؟

الشاهد – يوم ٤ فبراير عندما جاء الإنذار للملك المخلوع بأنه إذا جاءت الساعة السادسة ولم يعلم السفير البريطاني أن **النحاس** باشا كلف بتشكيل الوزارة فإن الملك يتحمل مسئولية ذلك، فهو إزاء هذا جمع مجلس الاستشارة، وكان مكونا من رؤساء

الأحزاب والمجالس النيابية، وعرض عليهم الأمر وطلب رأيهم وسمعت النقاش من **علي ماهر** بعدها رجع من الاجتماع أنه حصل مشادة بين المرحوم إسماعيل صدقي وبين **مصطفى النحاس** وأن صدقي قال للرايح تشكيل وزارة تحت ضغط الإنذار؟ قال له أيوه، **وصدقي** قال موش يستحسن تأليف وزارة إدارية تعمل انتخابات، والوفد طبعا رايح يأخذ أغلبية، وتألف الوزارة وتبقى جاي قانوني؟ قال له لازم أنا إللي أعمل الانتخابات. قال له حتى ولا وزارة الائتلافية؟ قال ولا هذا، ثم إنتهى الأمر بأنهم لا ينصحون للملك بقبول الإنذار.

وكلف **أحمد حسنين** أن يبلغ ذلك للسفير وراح للسفير ثم رجع قابل الملك - - وكان المجلس ما زال مجتمعا - ثم عاد للمجلس وقال لهم إن السفير **قال إنه موش قاصد إنذار ولا حاجة، وأنه قال له رايح آجي الساعة السادسة أتفاهم مع الملك**. والملك قال لهم تروحوا وتيجوا قبل الساعة السادسة علشان تشوفوا إيه إللي رايح يحصل. و**علي ماهر** كلمني قبل ما يروحوا وبعدين رجعوا كلهم الساعة السادسة وإذا بالدبابات تحيط بالسراي والسفير يحضر ومعه الجنرال ستون ويقتحم السراي، ويقابل الملك على صورة ليس فيها احترام ولا تقدير.

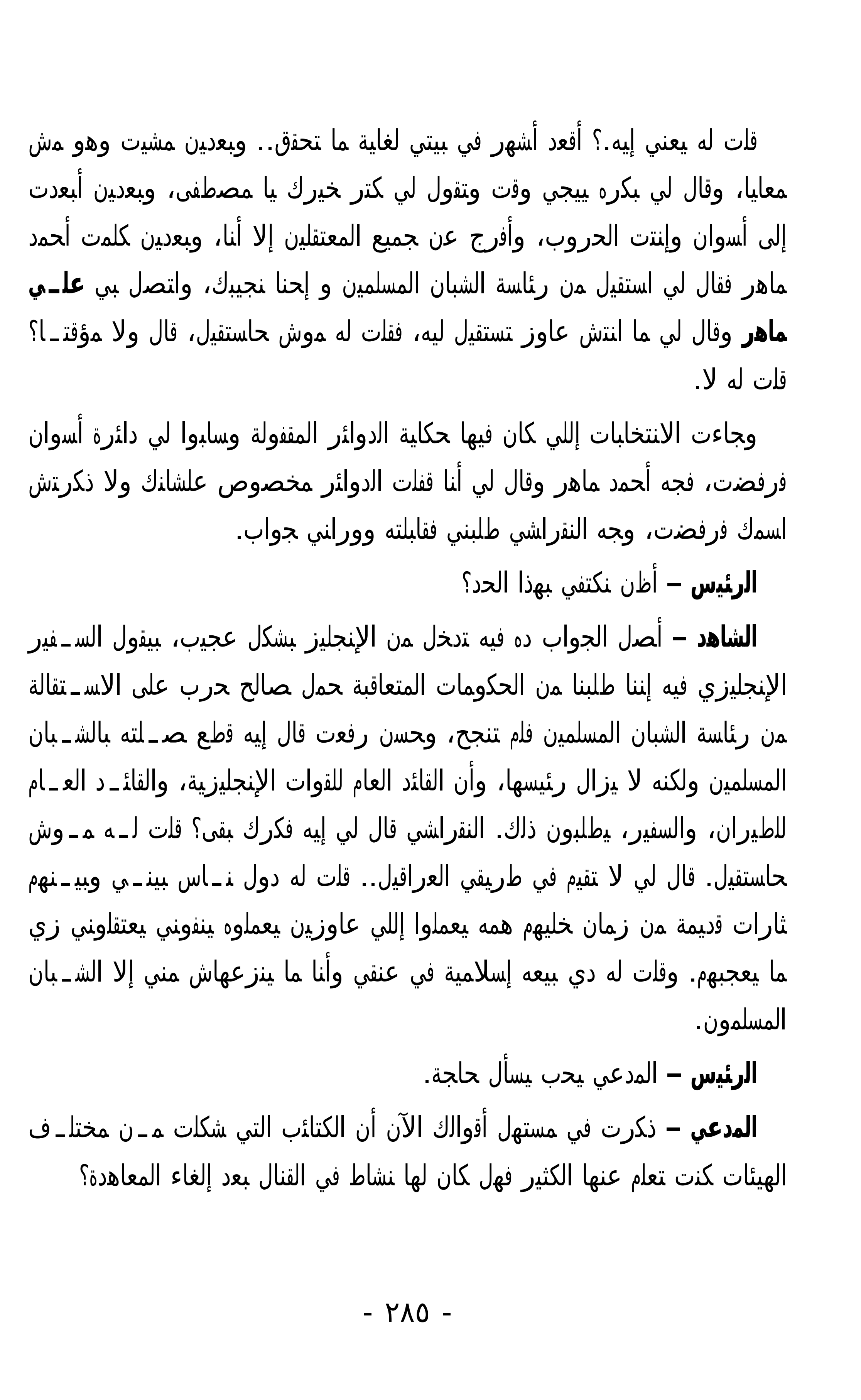
ودخل وقرأ عليه ورقة جايبها معاه مكتوب فيها أنت عملت كذا وكذا وكذا، بيتهمه إنه كان متضامنا مع الألمان والطليان وبناء عليه، لا بد أن يصدر تكليفك الآن **لمصطفى النحاس** بتشكيل الوزارة والا تمضي هذا، وقدم له أظن إقرار بتنازله فالملك راح للمجلس، وقال يا **مصطفى باشا** أكلفك بتشكيل الوزارة. والمرحوم **أحمد ماهر** قال **للنحاس** لا تنسى أنك تؤلف وزارتك على أسنة الحراب، والملك قال ما فيش لزوم للكلام ده، وأنا رايح أساعدك يا **مصطفى باشا**. وإنتهى الأمر على هذا وسحبوا الدبابات، وانتظرنا تاني يوم علشان يحصل حاجة لأن المسالة موش مسألة الملك وإنما مسألة كرامة البلد، فلم يحصل أي شيء لا الأحزاب تحركت ولا الملك تقدم حتى ولا باحتجاج ولا النقابات، ولا هيئة كبار العلماء.



لم يحصل شيء أبدا فجمعت مجلس إدارة جمعية الشبان المسـلمين وعرضـت عليهم المسألة فقالوا رايحين نعمل إيه؟ قلت نعمل أضعف الإيمان على الأقل. نحتج وفعلا كتبوا احتجاج وأخذته بنفسي ورحت السفارة وقدمته لسمادت ومضـت أيـام وبعد هذه الأيام ما كناش ساكتين، كنا نشهر بهذا الإنذار ونعمل دعايات واتصـلات فعلا ببعض الضباط.

ويوم ١١ فبراير كان يوم اجتمع فيه بعض الضباط وأظهروا شـعورهم، وكنـا ننشر بواسطة الشبان أن هذا الموقف لا يمكن السكوت عليه، ويوم ٩ أو ١٠ فبراير التليفون ضرب وإذا به **النحاس** عاوز يكلمني وقال أنا عاوز أشوفك فـوت علـي الساعة عشرة، قلت له أنا عندي شغل خليها لوقت تاني، فإن رأى بعضـه خليهـا الساعة ١١ تعالى مينا هاوس، كان يظهر تعبان شويه لأنه كان لابس الروب، وقال لي أنا عيان، فقلت له لا بأس عليك.

قال لي وأنت طالع موش شايف واحد مقابلك على السلالم قلت له أيوه – قال ده الحكيم كان عندي دلوقت وأنا عيان ما يتركوناش بقى موش كفايـة حملنـا تركـة متقلة. مؤامرات.. ودسائس.. ومنشورات.. وأنا راعيت الصداقة إللي بيني وبينك لولا كده أنا ماكنتش سكت، أنت بتقوم بنشاط أقلق البوليس والحكومـة ولا يمكـن السكوت على هذا.. قلت له طيب حقق أنا ما عملتش أكثر من أني احتجيت، قـال طيب أنا احتجيت زيك.. قلت طيب وأنا أؤاخذ على كده، قال فيه حاجات تانية كتير غير كده، قلت له حقق. قال أناموش محقق لأني رئيس وزارة وحـاكم عسـكري وزعيم الأمة، وأنا طولت بالي عليك وراعيت الصداقة إللي بيننا ولكن إنت مـوش عاوز تراعيها، فأنا أكلفك أنك تقعد في بيتك لمدة شهر، ولو كنت رايح تتردد علـى أي مكان رايح أقبض عليك، وحصلت مشادة بيني وبينه، والأخر قال لي أقعد أنـا رايح أقول لك كل حاجة، أنا قبل ما أجيبك رحت للملك وقلت له صالح حرب بيقوم بنشاط أقلق الإنجليز والحكومة ولا يمكن السكوت على ذلك.



قلت له يعني إيه.؟ أقعد أشهر في بيتي لغاية ما تحقق.. وبعدين مشيت وهو مش معايا، وقال لي بكره ييجي وقت وتقول لي كتر خيرك يا مصطفى، وبعدين أبعدت إلى أسوان وإنتت الحروب، وأفرج عن جميع المعتقلين إلا أنا، وبعدين كلمت أحمد ماهر فقال لي استقيل من رئاسة الشبان المسلمين و إحنا نجيبك، واتصل بي **علي ماهر** وقال لي ما انتش عاوز تستقيل ليه، فقلت له موش حاستقيل، قال ولا مؤقتا؟ قلت له لا.

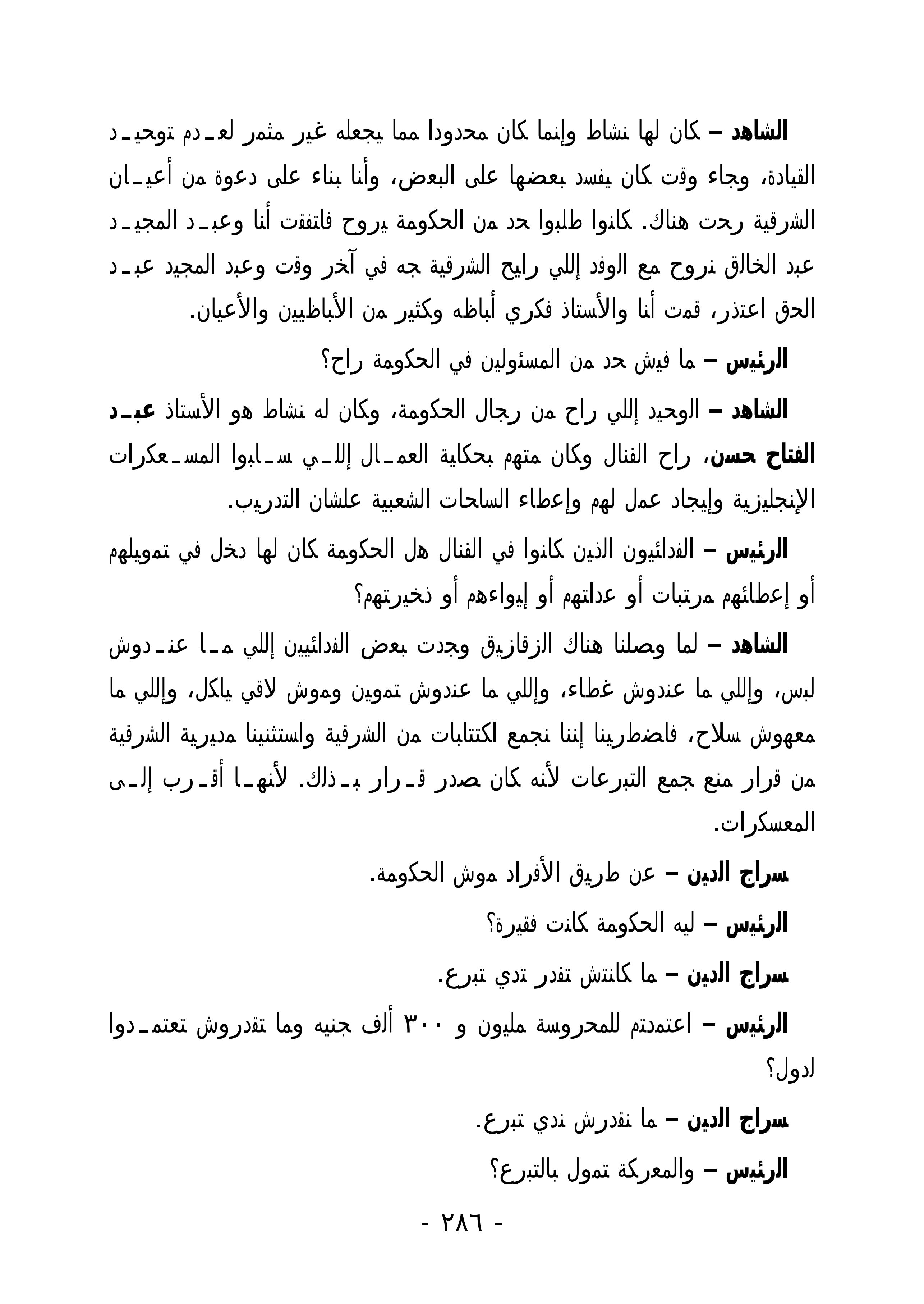
وجاءت الانتخابات إللي كان فيها حكاية الدوائر المقفولة وسابوا لي دائرة أسوان فرفضت، فجه أحمد ماهر وقال لي أنا قفلت الدوائر مخصوص علشانك ولا ذكرتش اسمك فرفضت، وجه النقراشي طلبني فقابلته ووراني جواب.

الرئيس – أظن نكتفي بهذا الحد؟

الشاهد – أصل الجواب ده فيه تدخل من الإنجليز بشكل عجيب، بيقول السفير الإنجليزي فيه إننا طلبنا من الحكومات المتعاقبة حمل صالح حرب على الاستقالة من رئاسة الشبان المسلمين فلم تنجح، وحسن رفعت قال إيه قطع صلته بالشبان المسلمين ولكنه لا يزال رئيسها، وأن القائد العام للقوات الإنجليزية، والقائد العام للطيران، والسفير، يطلبون ذلك. النقراشي قال لي إيه فكرك بقى؟ قلت له موش حاستقيل. قال لي لا تقيم في طريقي العراقيل.. قلت له دول ناس بيني وبينهم ثارات قديمة من زمان خليهم همه يعملوا إللي عاوزين يعملوه ينفوني يعتقلوني زي ما يعجبهم. وقلت له دي بيعه إسلامية في عنقي وأنا ما ينزعهاش مني إلا الشبان المسلمون.

الرئيس – المدعي يحب يسأل حاجة.

المدعي – ذكرت في مستهل أقوالك الآن أن الكتائب التي شكلت من مختلف الهيئات كنت تعلم عنها الكثير فهل كان لها نشاط في القنال بعد إلغاء المعاهدة؟



الشاهد – كان لها نشاط وإنما كان محدودا مما يجعله غير مثمر لعدم توحيد القيادة، وجاء وقت كان يفسد بعضها على البعض، وأنا بناء على دعوة من أعيان الشرقية رحت هناك. كانوا طلبوا حد من الحكومة يروح فاتفقت أنا وعبد المجيد عبد الخالق نروح مع الوفد إللي رايح الشرقية جه في آخر وقت وعبد المجيد عبد الحق اعتذر، قمت أنا والأستاذ فكري أباظه وكثير من الأباظيين والأعيان.

الرئيس – ما فيش حد من المسئولين في الحكومة راح؟

الشاهد – الوحيد إللي راح من رجال الحكومة، وكان له نشاط هو الأستاذ **عبد الفتاح حسن**، راح القنال وكان متهم بحكاية العمال إللي سابوا المعسكرات الإنجليزية وإيجاد عمل لهم وإعطاء الساحات الشعبية علشان التدريب.

الرئيس – الفدائيون الذين كانوا في القنال هل الحكومة كان لها دخل في تمويلهم أو إعطائهم مرتبات أو عداتهم أو إيواءهم أو ذخيرتهم؟

الشاهد – لما وصلنا هناك الزقازيق وجدت بعض الفدائيين إللي ما عندوش لبس، وإللي ما عندوش غطاء، وإللي ما عندوش تموين وموش لاقي ياكل، وإللي ما معهوش سلاح، فاضطرينا إننا نجمع اكتتابات من الشرقية واستثنينا مديرية الشرقية من قرار منع جمع التبرعات لأنه كان صدر قرار بذلك. لأنها أقرب إلى المعسكرات.

سراج الدين – عن طريق الأفراد موش الحكومة.

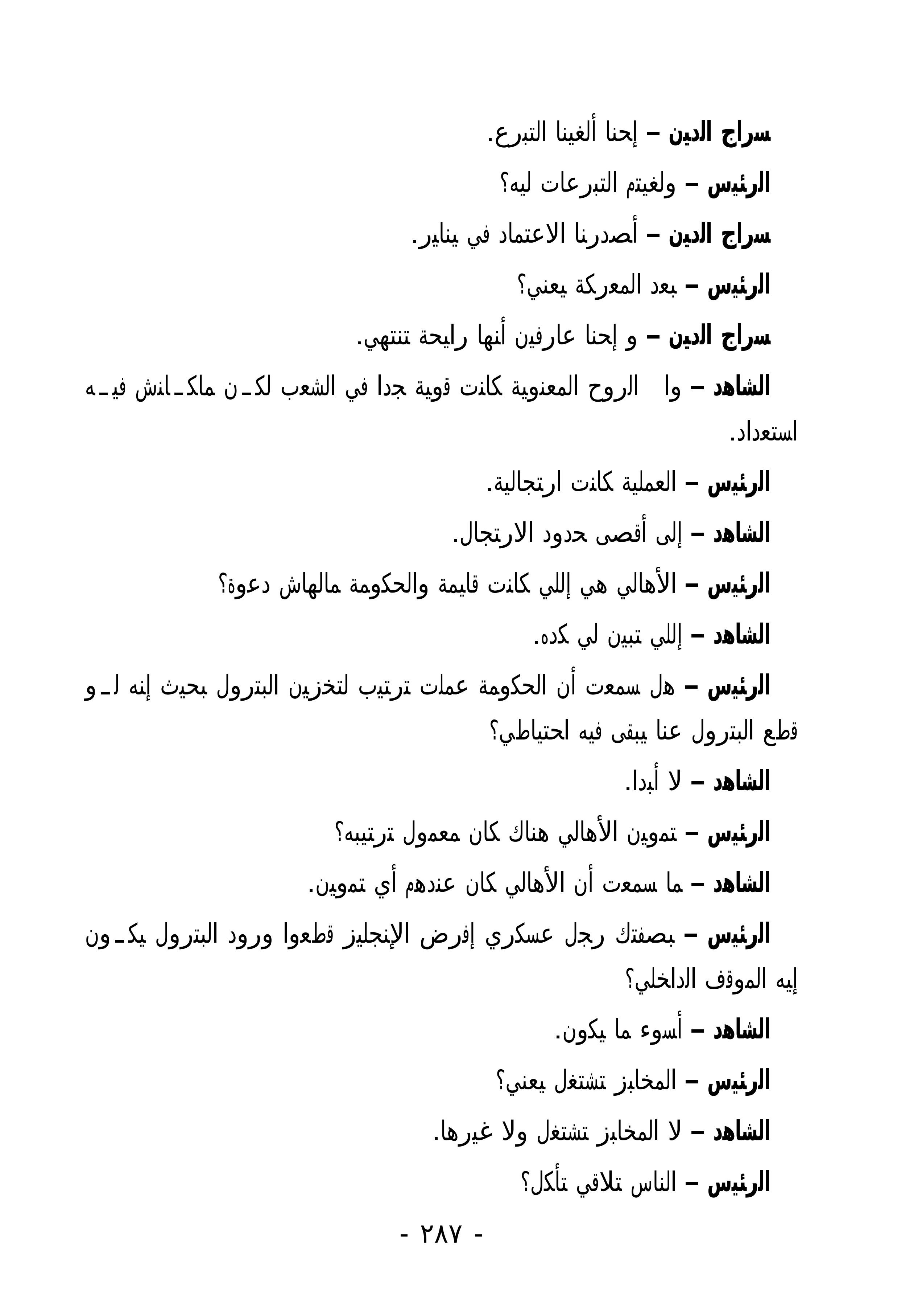
الرئيس – ليه الحكومة كانت فقيرة؟

سراج الدين – ما كانتش تقدر تدي تبرع.

الرئيس – اعتمدتم للمحروسة مليون و ٣٠٠ ألف جنيه وما تقدروش تعتمدوا لدول؟

سراج الدين – ما نقدرش ندي تبرع.

الرئيس – والمعركة تمول بالتبرع؟



سراج الدين – إحنا ألغينا التبرع.

الرئيس – ولغيتم التبرعات ليه؟

سراج الدين – أصدرنا الاعتماد في يناير.

الرئيس – بعد المعركة يعني؟

سراج الدين – و إحنا عارفين أنها رايحة تنتهي.

الشاهد – وا الروح المعنوية كانت قوية جدا في الشعب لكن ماكانش فيه استعداد.

الرئيس – العملية كانت ارتجالية.

الشاهد – إلى أقصى حدود الارتجال.

الرئيس – الأهالي هي إللي كانت قايمة والحكومة مالهاش دعوة؟

الشاهد – إللي تبين لي كده.

الرئيس – هل سمعت أن الحكومة عملت ترتيب لتخزين البترول بحيث إنه لو قطع البترول عنا يبقى فيه احتياطي؟

الشاهد – لا أبدا.

الرئيس – تموين الأهالي هناك كان معمول ترتيبه؟

الشاهد – ما سمعت أن الأهالي كان عندهم أي تموين.

الرئيس – بصفتك رجل عسكري إفرض الإنجليز قطعوا ورود البترول يكون إيه الموقف الداخلي؟

الشاهد – أسوء ما يكون.

الرئيس – المخابز تشتغل يعني؟

الشاهد – لا المخابز تشتغل ولا غيرها.

الرئيس – الناس تلاقي تأكل؟



الشاهد – أبدا.

الرئيس – الإنجليز كانوا بيسمحوا بتموين منطقة القنال؟

الشاهد – أيوه.

الرئيس – ليه؟

الشاهد – موش عاوزين يهيجوا الناس إللي هناك.

الرئيس – يعني إلغاء المعاهدة كان حبر على ورق؟

الشاهد – تقدير الموقف كان واجب، ووضع خطة سليمة قبل الإلغاء ثم يحصل.

المدعي – ماذا كان مصير الكتائب الشعبية بعد تأليف الهيئة التي كنت عضوا فيها.

الشاهد – الكتائب الموجودة في القنال كانت باقية وظلت على ما أظن إلى أن حصل حريق القاهرة، وبعد ذلك أنا لم يسعني إلا أن تركت كل شيء ورحت مرسى مطروح والوضع كان مرمطة قوي.

المدعي – بعد تأليف الهيئة كان موقف الكتائب دي إيه؟

الشاهد – ظلت في القنال كما هي.

المدعي – علاقة الحكومة بها كانت إيه؟

الشاهد – لا أعرفها.

الرئيس – يعني كنتم في وادٍ وهم في وادٍ؟

الشاهد – فعلا.

الرئيس – ما كانش فيه قيادة؟

الشاهد – أنا رحت وطلبنا أننا نجمعهم فوعدوا أنهم يوجدوا قياداتهم وإذا بحريق القاهرة يحدث.

الرئيس – الدفاع يحب يسأل؟

الدفاع – نستأذن من المحكمة لأن هناك ملاحظات مؤيدة سندلي بها عند الدفاع بالنسبة لشهادة سيادة الشاهد والشاهد السابق.

الشاهد – بس الملاحظات دي تمس شخصي والا لا.

الدفاع – لا أبدا شخصك بعيد كل البعد عن أن يتنازل أصلا.

٨- شهادة

أحمد عثمان حمزاوي

المدعي – أذكر للمحكمة واقعة الرشوة الخاصة بمبلـغ الخمسـة آلاف جنيـه المنسوبة للمتهم.

الشاهد – كنت عضو شيوخ مستقل، ولي أخ وفدي كان نائب من سنة ٤٢ على سنة ٤٤ أنا يهمني قبل كل شيء أن أقرر أن أخويا مش مريض مرض سياسي زي ما بيقولوا، بل إنه مصاب بانسداد في شرايين القلب وكان يهمه أن يـؤدي واجبـه بأداء الشهادة أمامكم [1] وأنا كنت في الأول ناوي بعد قرار الحكومة من ٢٠ يـوم [2] بإلغاء مركز الروضة، وهو قرار قضى على فتنة بين ١٠٠ ألف شـخص مـن جانب و٢٥ ألف شخص من جانب، كنت ناوي بعد هذا إني ما اتوسعش، ولكن بعد ما لاحظت أو قريت في الصحف أن الدفاع والمتهم ما وجدوش حاجة مـن سـنة، ونص يجرحوني بها أنا وأخويا إلا أنه يستشهد بما قاله خصومي السياسيون وفـي قضية بسبب هذا المركز، في قضية كان من أسباب الفشل فيها اختفاء ورقة قاطعة في الدعوى بفعل الزميل الأستاذ عبد الفتاح حسن.

الدفاع – يخيل لي، بلاش الكلام ده.

الشاهد – أنا متحمل كل مسئولية.

الدفاع – المسالة مش مسألة تحمل مسئولية.

الرئيس – إحنا حنرد عليه و إحنا الآن بصدد محاكمة متهم.

سراج الدين – الواقعة دي إللي حايقولها أرجو أن يذكرها لأنها دليل نفي.

الرئيس – أنت تتفاهم مع الدفاع وهو إللي يتكلم.

الشاهد – سأقولها حتى لو كان لي أو علي، أنا كنت فاكر أن الدفاع ما يلجـأش إلى خصوم قالوا ما قالوا بسبب الخصومة، وما يلجـأش للاستشـهاد إلا بأسـتاذي الأستاذ محمد علي رشدي إللي يعلم أننا كنا على خلاف في الرأي في مسائل كـان الأستاذ محمد علي رشدي يضطران يدافع فيها عن الحكومة، لكن بعـد هـذا فأنـا مستعد أشرح المسألة كاملة له أو عليه.

الموضوع قبل سنة ١٩٢٨ – ودي فترة بعيدة شوية – قبل سنة ١٩٢٨ شـركة السكر باعت ٤٠ فدان و ٧ بيوت أنقاض كانت قائمة في الروضـة بمبلـغ ٢١٠٠ جنيه يعني المتر ما يساويش إلا ١١ مليم بصرف النظر عن أن المباني بيعت لناس من الروضة ومن أبو قرقاص. وأرجو أن تعفيني المحكمة من ذكر الأسماء بيعـت الأرض قبل سنة ١٩٢٨ وفي سنة ١٩٢٨ يظهر الناس إللي اشـتروها رأوا أنهـا ما بيعتش بالصورة إللي تصورها، فتصوروا أنه لو أنشئ مركز فـي "الروضـة" يمكن تباع الأرض فبدءوا بإرسال شكاوى للجهات المتخصصة علـى أسـاس أن مركز "ملوي" مركز جديد في "الروضة" فالجهات المختصة رأت أنه مافيش داعـي لإنشاء المركز في ذلك الوقت وأن المقصود بهذا الطلب هو تصقيع هـذه الأرض، فحفظت الشكاوى وتكرر ذلك في سنة ١٩٣٠ وحفظت الشكاوى أيضا، وفي سـنة ١٩٤١ ألف الرئيس السابق حسين سري لجنة لإعادة النظر فـي التقسـيم الإداري ووضع لها مبادئ منها أنه إذا كان فيه مركز كبير ينشأ مركز آخر، وأن يراعى في مقره أن يكون متوسطا بين البلاد، وأن يكون متصلا بالطرق وغير ذلك. وفي ٢١ يولية سنة ١٩٤٢ إنتت اللجنة الإدارية إلى أن مركز ملوي مركز كبير، وأنه مـن المصلحة العامة أن ينشأ مركز جديد، واختاروا بغير ما تـدخل أو وسـاطة بلـدة المحرص لتكون مقرا للمركز الجديد، ومعي الرسم الموضح لـذلك وصـدر هـذا القرار من اللجنة في ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٣ وفي هذا العام كان أخـي عضـو مجلس نواب وكان محل الثقة، لأنه لم يمض عليه حوالي السنة في مجلس النواب. وكان وفدي لا هو راجل واسع الأفق في معلوماته ولا هو راجل قانوني حتى أنـه

يقال أثر على أحد، أو توسل بأحد. ووصل أمر هذا إلى أهالي الروضة الطـامعين في جعل بلدهم مقرا للمركز، فتقدموا بشكوى للجنة أثبتت في ١٩٤٣/٨/٣١ وقالت إنها رأت أن تنتقل إلى البلدين لتفاضل بينهما. أنا مضطر أذكر أسماء، وأنا آسـف والشخص الظاهر فيهم هو عمدة الفكرية كامل عثمان وابن عم **عبد الحميـد عبـد الحق** وعبد المجيد عبد الحق وصهرهم، في نفس الوقت ومفيش شك أنهمـا كانـا أقوى نفوذا واتصالا من شخص زي أخويا وأرجح أنه بتأثيرهمـا أرسـلت هـذه الشكاوى وإنتت اللجنة على أنها تنتقل للمفاضلة بين البلدين، والقرار ده للأسف لـم ينفذ. ما انتقلوش.. وأعضاء اللجنة أو بعضهم على قيد الحيـاة وممكـن سـؤالهم، ونامت المسألة ولم نشعر بحاجة بعد ذلك وبعدين راحت حكومة الوفد وعلى حـين غفلة صدر تقرير اللجنة في سنة ١٩٤٦ وإذا بها تختار الروضة مقرا للمركز بغير أسباب.

الرئيس – كان مين وزير الداخلية سنة ١٩٤٦.

الدفاع – المرحوم صدقي باشا.

الشاهد – معروف في عهد مين تقرر هذا، وكانت الفكرة في التقرير أن تنشـأ مديرية جديدة من بعض مراكز مدينة أسيوط والمركز الجديد كان حلقة من فكـرة تنفذ، وفي سنة ١٩٤٨ وأنا كنت في وزارة العدل، فوجئـت بـأن ميزانيـة وزارة الداخلية يضاف إليها في أخر لحظة أن لجنة مجلس النواب المالية تـرى بموافقـة وزارة الداخلية أن يضيفوا إلى ميزانيتها كذا ألف جنيه لإنشاء مركز الروضة، وهذه الطريقة غير دستورية لأنه يجب فتح اعتماد إضافي يوافق عليه البرلمان، ولحسـن الحظ أن التقرير في الآخر وزع فلفت نظر شخص من واضعي الدستور القديم هو الأستاذ علي المنزلاوي، وهو ليس من مديرية أسيوط كلها، وليس بيننا وبينـه أي صلة، فقام في البرلمان وقال أنا لفت نظري كيت وكيـت وهـذه المسـألة غيـر دستورية، وإذا كانت الوزارة ترى إنشاء المركز تتقدم لفتح اعتماد إضافي، ولكـن

المجلس لم يأخذ بذلك وبالفعل في أواخر سنة ١٩٤٨ انفتح المركز في الروضة ولا أغالي إذا قلت إن ذلك كان ضد رغبة مائة ألف شخص.

الرئيس – تعداد بلدة الروضة أد إيه؟

الشاهد – ثمانية آلاف شخص. والمحرض ستة آلاف والناس أخذت تشكو لأنها بقت تتعب في الوصول إلى الروضة، والمهم أن لهم ممثلهم في البرلمان، وعمل المركز في الروضة وبدأت الشكاوى تقدم لغاية سنة ١٩٤٩ ثم قامت المعركة الانتخابية سنة ١٩٥٠ ورشح فيها أخي مع مرشح دستوري ومرشح سعدي ودارت المعركة، وبحق على هذا الأساس وحدة كل الناخبين قالوا إن الطريق الوحيد إللي تدور عليه المعركة هو نقل المركز إلى المقر إللي نستريح فيه ووجدوا في تصرف النائب السابق بجعل مقر المركز بلدة الروضة شيئا لا يريحهم إليه، وكانت النتيجة أنهم عملوا اجتماع كبير ضم ١٩ بلد تعبانة من وجود المركز في بلدة الروضة، وأجمعوا على أنهم يؤيدوا أخي إذا عمل على إحقاق الحق ونقل مقر المركز إلى بلد أخرى وهي بالمصادفة بلادي وبلد أخي، ونجح في الانتخابات وأخي عرف بأنه إذا قال صدق وإذا وعد وفى، فسعى لأن ينفذ ما وعد به.. وجه قال لي فتقدمنا بطلب لا بنقل المركز من جهة إلى أخرى وإنما قلنا فيه إن لجنة زمان قالت كيت وكيت وبعدها لجنة ثانية قالت كيت وكيت وقررت الانتقال للمفاضلة بين البلدين.. فنرجو أن تنفذوا قرار المقارنة.. هذا هو ما طلبناه والوزير أحال المسألة مباشرة إلى مفتش الداخلية المختص.. فقام المفتش وعاين البلاد وإنتهى في سرعة بالغة مشكورة إلى أن بلدة الروضة لاتصلح لأسباب عديدة.. منها أنها في الزاوية القبلية الشرقية للمركز ومواصلاتها معدومة مع أغلب بلاده، وقدم تقريرا إضافيا في أواخر فبراير أوائل مارس سنة ١٩٥٠ وكانت الناس تلح علينا ليفي أخي بوعده. فجه التقرير وللأسف تراخى.. أن كان الوزير المتهم هو السبب أو غيره ماعرفش وإنما مصدرش القرار.. محمود أخي انقطع في مصر علشان ميوريش وشه للناس من كسوفه لعدم تنفيذه وعده لهم لعل الحكومة ترى أن نيسر لها سبيل نقل المركز، فقد

كان من بين ما ورد في التقرير الذي قدمه المفتش أن الموظفين مـاهمش لاقيـين مساكن، فقلت لأخي نتبرع للحكومة بمبلغ وبأرض تيسر لها إنشاء المركز وتنفيـذ النقل، وكتبنا له بالتبرع بقطعة أرض ومبلغ ألفين جنيه، وكنا فـاكرين فـي هـذا كفاية.. ولكن برضه ما صدرش قرار النقل، فقلـت لأخـي لازم الموضـوع مـا عرضش على الوزير كانت صعبة بالنسبة لشخص مالوش حظوة.

الرئيس – مالوش حظوة ليه هوه مش نائب وفدي؟

الشاهد – نائب وفدي ولكن مالوش حظوة عندهم لأن مش كـل النـواب لهـم حظوة. وأنا كنت حسن الظن في حكومة الوفد وبعدين كتبت بـالبنط العـريض... وعندي حاجات كثير جدا مستعد أقولها. فراح أخويا وقابل سراج الدين وفهم منه إن كفاية على الحكومة الأرض إللي نتبرع بها وبلاش الفلوس. بيقولوا لأخويا تبـرع بالمبلغ للوفد، يقول لي إيه هيه المناسبة السعيدة إللي تبرع محمود أخويا فيها بخمسة آلاف جنيه.. كان **النحاس** اتجوز؟ كان أخويا فهم إن المبلغ إللي يتبرع بيه للحكومة بلاش – ويروح.. إن كان لفؤاد ولا للوفد ولا للخزنة ولا للنحاس ما عرفش.

الرئيس – دي إللي بيسموها واجبات (٣)؟

الشاهد – وواجبات سببها غلط لأنها في نظري مش واجبات.. وإنمـا مقدمـة نظير عمل من اختصاص الوزير وأنا قلت يجيبوا الدفاتر بتاعة الوفد.. يجدوا أنـه من سنة ١٩٤٩ وهي السنة إللي اترشح أخويا فيها وفدي لم يتبرع للوفد إلا بمبـالغ تتراوح بين خمسين إلى ٣٠٠ جنيه، ولكن إن الخمسين تتطور إلى خمسـة آلاف.. ده مش معقول إنه يكون تبرع.

الرئيس – والحديث إللي دار بين **فؤاد سراج الدين** وأخوك عن المبلغ كان إيه.

الشاهد – فهم أخويا أنه كفاية يتبرع بالأطيان.. والمبلغ يأخذوا النحاس.

الرئيس – أخوك إللي راح أداه للنحاس بنفسه؟

الشاهد – أداه لفؤاد.. وقد حصل وما دام هما عاوزين يكتفوا بالأطيان كفايـة.. وبعدها بأيام صدر القرار بنقل المركز.

الرئيس – بعد ما اندفع المبلغ.

الشاهد – قبل المبلغ، وإنما كان فيه وعد.. صدر القـرار ونفـذ، وأخويـا راح علشان يجيب المبلغ وفضل في البلد لغاية محضره بعد شهر وأودعه في بنك مصر فرع ملوي وجاب شيك وراح للباشا في البيت وقال له أنا معايا الشـيك بـالمبلغ.. فقال لا روح اصرفه وهاته.. فراح جاب الخمسة آلاف جنيه مـن بنـك مصـر – ويمكن الرجوع في هذا إلى البنك – وسلمها للمتهم في بيته.. فقال له تاني يوم روح قابل **النحاس** فلما راح له فهم من **النحاس** على وجه التحديد أن المبلغ وصله كاملا من فؤاد باشا.

الرئيس – فهم إزاي.. شكره يعني؟

الشاهد – وا ما قدرش أعرف الحديث بالضبط كان إيه.. ولكن **النحـاس** مـا أنكرش المبلغ وكتب في الجرايد، وبعدها دفع المبلغ، وفهم أنـه وصـل للنحـاس. رفعت دعوى من أهالي الروضة.. أمام محكمة القضاء الإداري طالبين إلغاء هـذا القرار بحجة أن المبلغ المرصود في الميزانية لإنشاء هذا المركـز باسـم مركـز الروضة صدر بقانون ولا يلغيه إلا قانون.. وأن الوزير توخى به غاية حزبية وهي خدمة النائب الوفدي.. والحجة الأولى الشكلية في اعتقادي حجة واهيـة بـدليل أن العهد الحاضر لما ألغي المركز لم يصدر قانونا، وإنما هكذا صورت الدعوى، فقلت لأخويا طالب الجهة المختصة بتصحيح الوضع باستصدار قانون.. فقيـل لـه إننـا سنتدارك هذا في الميزانية. أما المسالة الموضوعية.. وهو أن القرار توخى غايـة حزبية فهي مردودة بشيء من أهم النقط. فإنه على أثر صدور القرار الذي أصدره الوزير مشكورا وعلى حق تقدم نائب سعدي لا يمت للموضوع بصلة.. تحت ضغط الأهالي إلى مكتب الوزير وأنا موجود صدفة هناك، وقال أنا جاني باسـم الأهـالي

أشكر الوزير على هذا الصنع.. فالوزير كان مشغولا ولم يستطيع مقابلته فسجل هذا الشكر كتابة في ورقة على مكتب الوزير.. وأدخلت الورقة لسراج الدين فأشر بإرفاقها في الدوسيه، ومن حسن الحظ أن الأستاذ عبد الفتاح حسن – وكان وكيلا برلمانيا لوزارة الداخلية – أشار إلى هذه النقطة على أثر تقديم سؤال.. بهذا الشأن في مجلس النواب قال - إللي يقطع في الدلالة على أنه لم يتوخ غاية حزبية أنه نائب سعدي.

الدفاع – هذه الواقعة صحيحة.

الشاهد – لكن الورقة فين... ضاعت الورقة.. جينا في الجد ودخلنا في الدعوى.. هاتوا الورقة. الورقة اختفت. فين الورقة قالوا عبد الفتاح حسن نزعها. المهم ضاقت بنا السبل وحكم في القضية وعندنا الحكم وكان أساسه أولا أن قرار النقل مش بقانون.. وثانيا أنه صدر تلبية لرغبة نائب وفدي.. أردت أني أعمل التماس فقصدت **النحاس** باشا وهذه هي أول مرة أقابله في بيته.. وقلت له قول للأستاذ عبد الفتاح حسن يدينا الورقة.. فالراجل كان خالي الذهن عن الموضوع جميعه. قلت واحدة من اتنين إما أنه كبر السن له تأثير.. أو أن حكاية الخمسة آلاف جنيه... ما كانش لها قيمة لأن فيه حاجات أكبر منها كثير، وبعدين جاب الأستاذ عبد الفتاح حسن وادانا وعد إنه حايجيب الورق.

الدفاع – نبحث عنها.

الرئيس – الدفاع ما يقاطعش الشاهد.

الشاهد – وأنا أول ما خرجت من عند النحاس... لفت نظري أنه مش فاكر حاجة.

الرئيس – ما فيش ألفين جنيه تاني؟

الشاهد – حكاية الألفين جنيه.. أنا في سنة ١٩٥٠ – افتكر في أغسطس – خلت دايرة شيوخ في مديرية أسيوط وعرض علي أخويا أني أترشح وكنت موظفا، وأنا

من يوم اشتغلت معاون نيابة لغاية ما وصلت وكيل محكمة كنـت أترقـى دائمـا بالامتياز. وكان أخويا أصيب بذبحة صدرية فقال أنا مش قادر أوفق بـين عملـي البرلماني وقضاء مصالح الناس وبين عملي الزراعي إللي بناكل منه عيش.. قعدنا في كازينو كيلوباترا فقلت له أنا مش عاوز اتقل عليك فإن شئت ترشـيحي أرشـح نفسي. وفعلا اترشحت وكتبت اسمي مستقل وبعد كده طلعت في القرعة بتاعة سنة ١٩٥٠ وأنا سمعت ولم أسمع إلا في التحقيق بس للأسف إن أخويا دفع لهم ألفـين جنيه. لفؤاد باشا.. كل حاجة فؤاد باشا.. هو كان فيه غيره. ما كانش فيه صـغيرة ولا كبيرة تعمل بدون رأيه. مسألة الرغيف مثلا وقفت وعارضـت فيهـا.. وجـه غنام.. وقال.. إنه قال لنا كيت وكيت ومشيت.

الرئيس – أذكر لنا كام واقعة كده معينة؟

الشاهد – الأستاذ زكي ال**عرابي** اقترح إني أخش اللجنة المالية ويظهر اجتمعوا مع بعض هوه وإبراهيم عبد الوهاب وعمر عمر وعرض اسمي فعـارض **فـؤاد سراج الدين** في هذا. وأنا أقول نقلا عن رواية الأستاذ إبراهيم عبد الوهاب لـي.. وكان أساس معارضته أني شخص مستقل، وهم عاوزين يجيبوا وفـديين يمشـوا تمرير مشروعاتهم.. وبعد كده اتصل بيه إبراهيم عبد الوهاب وقال يا سـيدي إنـه كاتب نفسك مستقل ودي من أسباب اعتراض **فؤاد سراج الدين** عليك.. وإنت مش ميولك وفدية فقلت له.. لو كانت هذه هي العقبة فقول إني وفـدي، وفعـلا مـرت المسألة على هذا الأساس ولكن على شرط إني سواء وفدي أو غير وفـدي مـش حاكون ضده. دخلت اللجنة المالية ومشيت وكنت سباق لتأييد الدكتور بيومي مدكور في حكاية التسعمائة ألف جنيه.. وشركة سعيدة.. والملاحات.

الرئيس – أخليت بالشرط يعني.

الشاهد – طبعا.. أنا كنت أعتقد أن بيومي مدكور كان محق فأيدته، مثلا حكاية التسعمائة ألف جنيه [٤].. فتحوا اعتماد علشان زيادة سعر القصـب قرشـين فـي

القنطار وأنا وأخي من أكبر الموردين للقصب، من الخمسة الأوائل فـي توريـده.. ومن مصلحتي أخذ القرشين ومع ذلك وقفت في اللجنـة وعارضـت، وقلـت أنـا ماحملش الخزانة المبلغ الضخم ده.. إلا إذا ثبت أن الشركة بتخسر فعلا.. والفيصل في ذلك هو مصلحة الضرائب.. حسب الاتفاقية المبرمة مع الشركة. وأنا قلت لازم تجيبوا تقريرا من مصلحة الضرائب.. تقول فيه أن الشركة خسرانة علشان أحمـل الميزانية هذا المبلغ الضخم، وبعد كده ما أعرفش إيه إللي حصل وظل الموضـوع واقف.

الرئيس – مين إللي كان يحبذ صرف الإعانة.

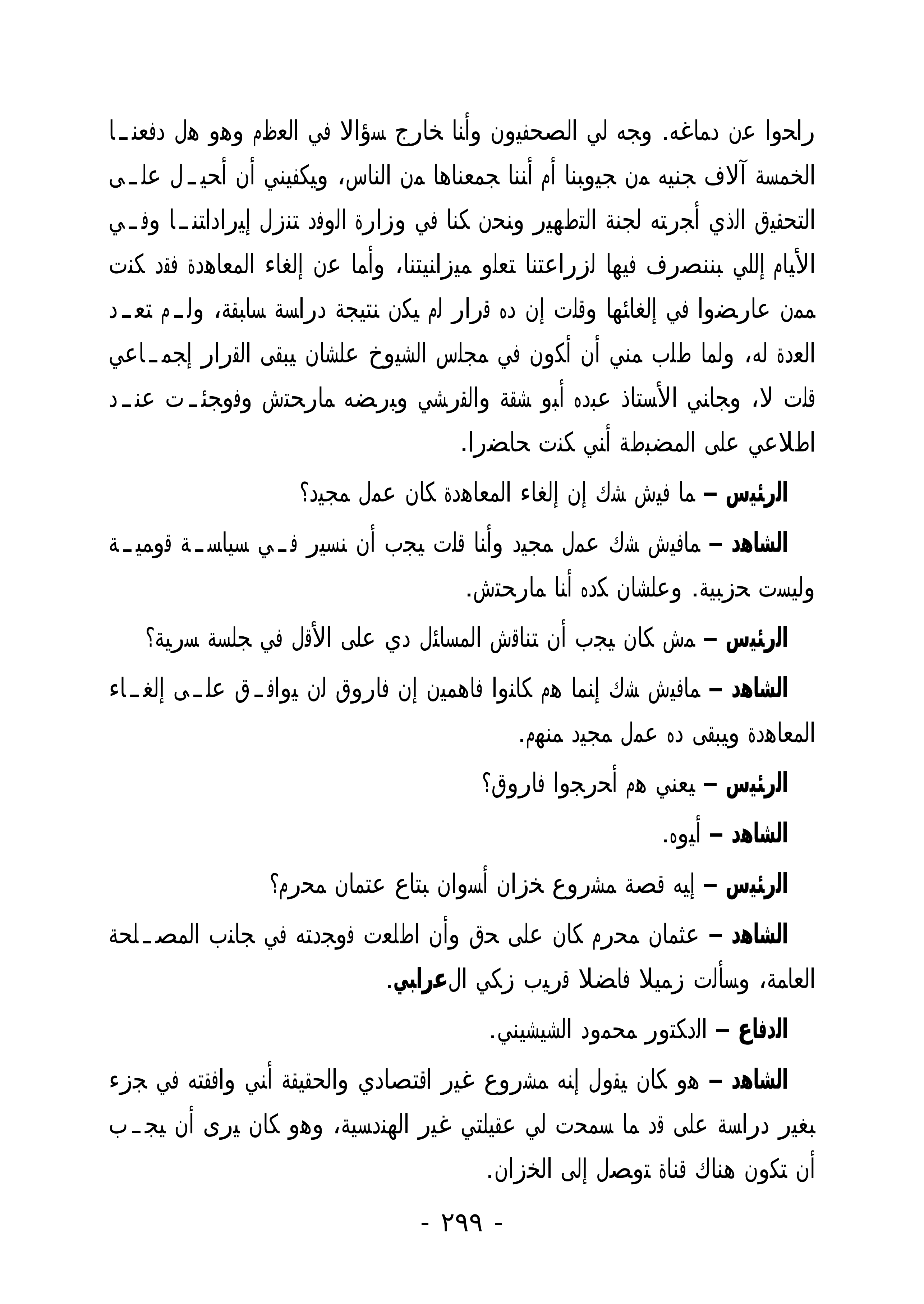
الشاهد – الوزراء الوفديين كلهم.. كبيرهم.. وصغيرهم. كانوا يستلهموا الوحي من **فؤاد سراج الدين** في أكثر المسائل، بل بالعكس كان فيه مسائل ماكانش الإنسان بيشعر فيها بالتضامن في المسئولية بينهم.. مشروع خزان أسـوان يعنـي.. كـان الحاجة إللي ما تعجبش **فؤاد سراج الدين** يوحي لبعض الأعضاء أنهـم يعارضـوا فيها.

الرئيس – هدفه من كده إيه.

الشاهد – وا ما أعرفش.. أنا رأيي إنه كان عاوز يكشف الكل ويبين أنهم كلهم بيغلطوا وما بيعرفوش حاجة، حكاية البترول.. وكتير ييجي بعد ما نعـارض فـي المسألة وهو يفوتها زي ما هو عاوز.

الرئيس – شركة عبود كانت حتستفيد إيه من التسعمائة ألف جنيه ما دام المبلـغ حيصرف فرق سعر.

الشاهد – ما فيش شك أنها تستفيد. الأصل أن المزارع يبيع ما يجزيه.. والمنتج ياخد التمن إللي يتفق مع مصاريفه والتاجر هو الذي يدفع ما يجزيني.. فعبود لـو ترك لوحده فإن مصلحته تضطره أن يشتري ما يجزيني وما يتناسب مع فائـدتي.. لكن لما هوه يديني تسع قروش والحكومة القرشين الفرق.. فالقرشـين دول يبقـوا



راحوا عن دماغه. وجه لي الصحفيون وأنا خارج سؤالا في العظم وهو هل دفعنا الخمسة آلاف جنيه من جيوبنا أم أننا جمعناها من الناس، ويكفيني أن أحيل على التحقيق الذي أجرته لجنة التطهير ونحن كنا في وزارة الوفد ننزل إيراداتنا وفي الأيام إللي بننصرف فيها لزراعتنا تعلو ميزانيتنا، وأما عن إلغاء المعاهدة فقد كنت ممن عارضوا في إلغائها وقلت إن ده قرار لم يكن نتيجة دراسة سابقة، ولم تعد العدة له، ولما طلب مني أن أكون في مجلس الشيوخ علشان يبقى القرار إجماعي قلت لا، وجاني الأستاذ عبده أبو شقة والقرشي وبرضه مارحتش وفوجئت عند اطلاعي على المضبطة أني كنت حاضرا.

الرئيس – ما فيش شك إن إلغاء المعاهدة كان عمل مجيد؟

الشاهد – مافيش شك عمل مجيد وأنا قلت يجب أن نسير في سياسة قومية وليست حزبية. وعلشان كده أنا مارحتش.

الرئيس – مش كان يجب أن تناقش المسائل دي على الأقل في جلسة سرية؟

الشاهد – مافيش شك إنما هم كانوا فاهمين إن فاروق لن يوافق على إلغاء المعاهدة ويبقى ده عمل مجيد منهم.

الرئيس – يعني هم أحرجوا فاروق؟

الشاهد – أيوه.

الرئيس – إيه قصة مشروع خزان أسوان بتاع عتمان محرم؟

الشاهد – عثمان محرم كان على حق وأن اطلعت فوجدته في جانب المصلحة العامة، وسألت زميلا فاضلا قريب زكي ال**عرابي**.

الدفاع – الدكتور محمود الشيشيني.

الشاهد – هو كان يقول إنه مشروع غير اقتصادي والحقيقة أني وافقته في جزء بغير دراسة على قد ما سمحت لي عقيلتي غير الهندسية، وهو كان يرى أن يجب أن تكون هناك قناة توصل إلى الخزان.

الرئيس – يعني كنت بتشعر إن فيه حد زي **فؤاد سراج الدين** كان بيدفعه لكـده علشان يعرقل المشروع؟

الشاهد – أنا رأيي إنه كان بيعارض عثمان محرم في حاجات كثيـرة. علشـان يكشف زملاؤه.

الرئيس – تقدر تذكر لنا واقعة ثانية كان عايز يكشفهم فيها؟

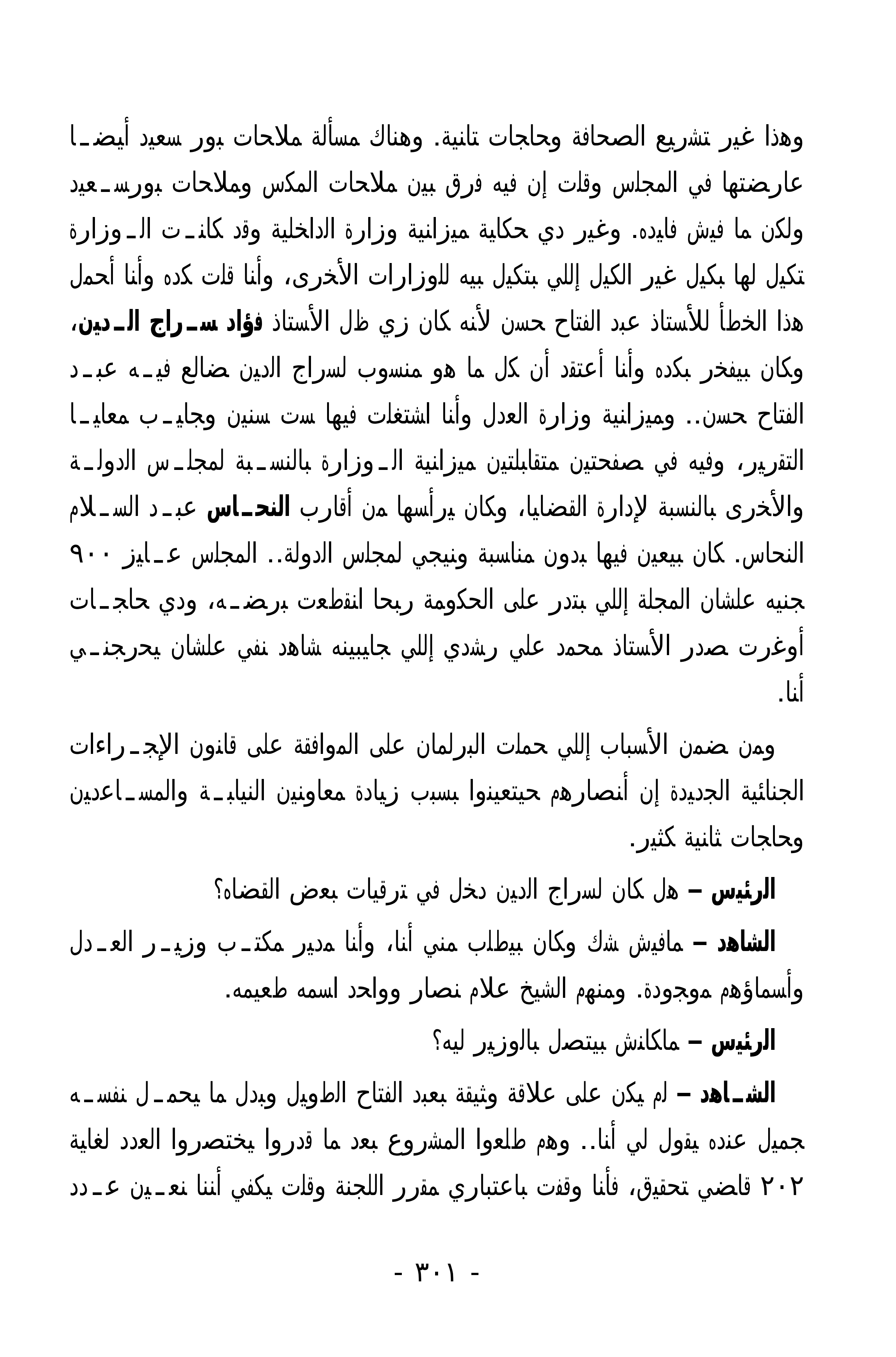
الشـاهد – استجواب كان تقدم بشأن محطة توليد شمال القـاهرة وإللـي تقـدم بالاستجواب شخص كان على صلة وثيقة بسراج الدين. هـو فريـد أبـو شـادي والاتصال الوثيق ده كان يجعل فؤاد باشا يوعز بذلك، والحكومة أبدت بيانات وفريد أبو شادي قدم بيانات وأنا قلت أدونا أسبوع علشان ندرس فأجلوه أسـبوعا، وأنـا رحت اطلعت بنفسي في وزارة الأشغال علشان أفهم المشـروع إيـه علشـان دي مسائل دقيقة ماكنتش قادر أفهمها، ومن عجبي إني بعـدما قعـدت أدرس أسـبوعا منعوني من الكلام وبواسطة السيد حسن يس مر المشروع.. وأنا جاي من البلد كان معايا عبد الرحمن حفني الطرزي فقال لي أنت رايح، فقلت له وا رايح، وكان من مهازلهم أنهم يجيبوا واحد زي حسن يس يحطوه في مجلس الشيوخ.. مـش كفايـة مجلس النواب.

الرئيس – كان يقوم يشوشر بس؟

الشاهد – أيوه.. وفيه وقائع تانيه كتير قوي.. الصحافة إللي كان بيـدافع عـن مشروعها الأستاذ عبد الفتاح حسن وهم كانوا يريدون الحد من حرية الصحافة وأنا وقفت وقلت إحنا حنرجع لعهد صدقي تاني، فقال مع الفارق.

الرئيس – ليه كانوا بيعملوا المشروع ده؟

الشاهد – علشان السراي.. شيلني وأشيلك.. كانوا بيجاملوا السراي علشان يبقوا في الحكم.. وشركة سعيدة حد يقول في الدنيا في اتفاقية أنه إذا كانـت الشـركة لا تقوى ذمتها على سداد الديون في يوم معين نديها الفلوس علشان ذمتها تبقى مليانة..



وهذا غير تشريع الصحافة وحاجات تانية. وهناك مسألة ملاحات بور سعيد أيضـا عارضتها في المجلس وقلت إن فيه فرق بين ملاحات المكس وملاحات بورسـعيد ولكن ما فيش فايده. وغير دي حكاية ميزانية وزارة الداخلية وقد كانـت الـوزارة تكيل لها بكيل غير الكيل إللي بتكيل بيه للوزارات الأخرى، وأنا قلت كده وأنا أحمل هذا الخطأ للأستاذ عبد الفتاح حسن لأنه كان زي ظل الأستاذ **فؤاد سـراج الـدين،** وكان بيفخر بكده وأنا أعتقد أن كل ما هو منسوب لسراج الدين ضالع فيـه عبـد الفتاح حسن.. وميزانية وزارة العدل وأنا اشتغلت فيها ست سنين وجايـب معايـا التقرير، وفيه في صفحتين متقابلتين ميزانية الـوزارة بالنسـبة لمجلـس الدولـة والأخرى بالنسبة لإدارة القضايا، وكان يرأسها من أقارب **النحـاس** عبـد السـلام النحاس. كان بيعين فيها بدون مناسبة ونيجي لمجلس الدولة.. المجلس عـايز ٩٠٠ جنيه علشان المجلة إللي بتدر على الحكومة ربحا انقطعت برضـه، ودي حاجـات أوغرت صدر الأستاذ محمد علي رشدي إللي جايبينه شاهد نفي علشان يحرجنـي أنا.

ومن ضمن الأسباب إللي حملت البرلمان على الموافقة على قانون الإجـراءات الجنائية الجديدة إن أنصارهم حيتعينوا بسبب زيادة معاونين النيابـة والمسـاعدين وحاجات ثانية كثير.

الرئيس – هل كان لسراج الدين دخل في ترقيات بعض القضاه؟

الشاهد – مافيش شك وكان بيطلب مني أنا، وأنا مدير مكتـب وزيـر العـدل وأسماؤهم موجودة. ومنهم الشيخ علام نصار وواحد اسمه طعيمه.

الرئيس – ماكانش بيتصل بالوزير ليه؟

الشـاهد – لم يكن على علاقة وثيقة بعبد الفتاح الطويل وبدل ما يحمـل نفسـه جميل عنده يقول لي أنا.. وهم طلعوا المشروع بعد ما قدروا يختصروا العدد لغاية ٢٠٢ قاضي تحقيق، فأنا وقفت باعتباري مقرر اللجنة وقلت يكفي أننا نعـين عـدد

قليل منهم لغاية ما يتكشف العمل، ونرى إذا ما كانوا يكفوا أم لا.. وده كـان بنـاء على تقرير وضعته لجنة برياسة رئيس محكمة النقض، وإنتى أخيرا إلى ٦٩ قاضي لدرجة أني استهدفت لنقد رجال النيابة، ولاموني لأني وقفت في وجه المشروع.

.. وحكاية المولاس كان بتاع حسين سري ودى افتكر عرضت على المحكمـة، وكان عبود علشان ينقص من أرباح شركة السكر كان عايز يعدم بعضه بالرغم من ارتفاع ثمنه.. وحكاية إنقاص وزن الرغيف فأنا قلت لا.. نخاطه ونرفع ثمن الدقيق الفاخر علشان الغني إللي عايز ياكل عيش أبيض يدفع فيه كثير.. وأنـا أرجـو إذا كان الدفاع يجب أن يوجه لي أي شيء يجرحني فيه فليكن بحضوري وأنـا علـى استعداد أن أقول الحق ولو كان على نفسي.

الرئيس – تقدر تدينا فكرة عن سراج الدين كرجل سياسي. هـل كـان يهـدف لمصلحة عامة أو حزبية أو شخصية.

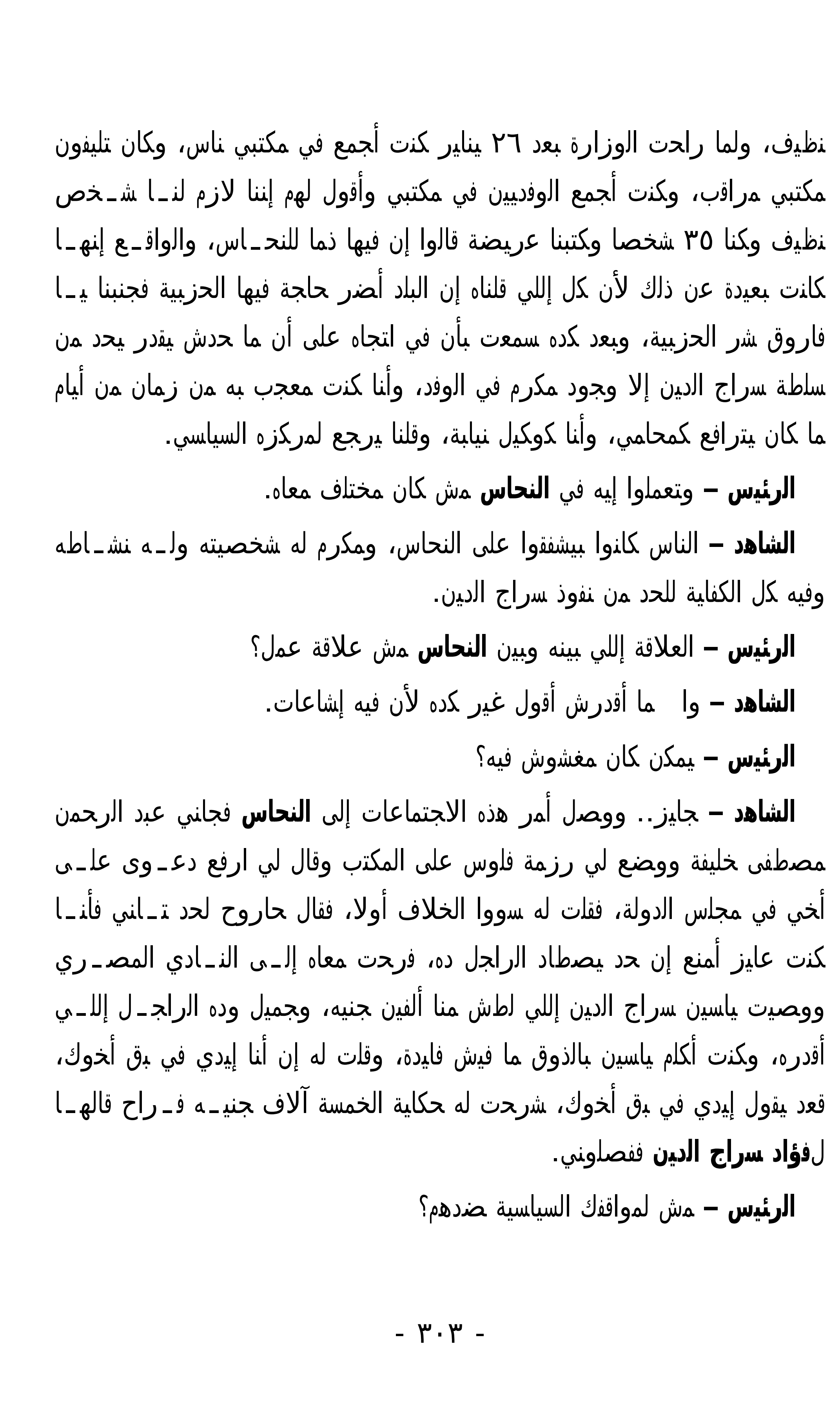
الشاهد – كان مخه جبار وداهية وراجل سياسي نابه، وهو شـاب اسـتطاع أن يسيطر على النحاس، وده شخص كان أقل ما يجب لمصلحته أنه يعمل على تـدعيم هذا الحزب، ولكنـي كنـت أعجـب إن الرجـل ده لا يحـرص علـى الحـزب ولا على المصلحة العامة.. ساعة يمشي مع السراي، وسـاعة حزبـي، وسـاعة متطرف، وساعة غير حزبي، وساعة يجامل أشخاصا، وأنا أعتقد أن ٥٠% غيري جنوا منه شرا في مسائل لا تتفق مع الصالح العام ولا الحزبية كان بيعملها لمصلحة أشخاص.

الرئيس – هل تعتقد إنه أخر حزب الوفد؟

الشاهد – دا قضى عليه ودا كان رأيهم كلهم إذا استبعدت سيادتك الدلايل.

الرئيس – عايزين تبرز مسألة فصلك من الوفد؟

الشاهد – في أول مرحلة التطهير للتغطية.. فهم فصلوني وأخي وأحمد قرشـي واثنين قرايبه، ودول لهم وضع خاص. والواقع إني كنت بـاقول عـايزين رجـل



نظيف، ولما راحت الوزارة بعد ٢٦ يناير كنت أجمع في مكتبي ناس، وكان تليفون مكتبي مراقب، وكنت أجمع الوفديين في مكتبي وأقول لهم إننا لازم لنـا شـخص نظيف وكنا ٣٥ شخصا وكتبنا عريضة قالوا إن فيها ذما للنحـاس، والواقـع إنهـا كانت بعيدة عن ذلك لأن كل إللي قلناه إن البلد أضر حاجة فيها الحزبية فجنبنا يـا فاروق شر الحزبية، وبعد كده سمعت بأن في اتجاه على أن ما حدش يقدر يحد من سلطة سراج الدين إلا وجود مكرم في الوفد، وأنا كنت معجب به من زمان من أيام ما كان يترافع كمحامي، وأنا كوكيل نيابة، وقلنا يرجع لمركزه السياسي.

الرئيس – وتعملوا إيه في **النحاس** مش كان مختاف معاه.

الشاهد – الناس كانوا بيشفقوا على النحاس، ومكرم له شخصيته ولـه نشـاطه وفيه كل الكفاية للحد من نفوذ سراج الدين.

الرئيس – العلاقة إللي بينه وبين **النحاس** مش علاقة عمل؟

الشاهد – وا ما أقدرش أقول غير كده لأن فيه إشاعات.

الرئيس – يمكن كان مغشوش فيه؟

الشاهد – جايز.. ووصل أمر هذه الاجتماعات إلى **النحاس** فجاني عبد الرحمن مصطفى خليفة ووضع لي رزمة فلوس على المكتب وقال لي ارفع دعـوى علـى أخي في مجلس الدولة، فقلت له سووا الخلاف أولا، فقال حاروح لحد تـاني فأنـا كنت عايز أمنع إن حد يصطاد الراجل ده، فرحت معاه إلـى النـادي المصـري ووصيت ياسين سراج الدين إللي لطش منا ألفين جنيه، وجميل وده الراجـل إللـي أقدره، وكنت أكلم ياسين بالذوق ما فيش فايدة، وقلت له إن أنا إيدي في بق أخوك، قعد يقول إيدي في بق أخوك، شرحت له حكاية الخمسة آلاف جنيـه فـراح قالهـا لفؤاد سراج الدين **فؤاد سراج الدين** فصلوني.

الرئيس – مش لمواقفك السياسية ضدهم؟

الشاهد – فصلي كان لهذا السبب.. وأحمد قرشـي ومهنـي شـريف قرشـي يفصلوهم ليه.. دا إحنا كلنا مجني علينا من الأحزاب.

الرئيس – نرجع لحكاية الألفين جنيه بتوع ياسين.

الشاهد – في يوم كانت بتتباع أراضي تابعة لمصلحة الأملاك وأصـر أحمـد قرشي على شرائها، فقلت مافيش مانع إن أولادي يروحوا يصلحوها، فجمعنا أربع بيوت وأنا وأخويا وأحمد قرشي جايب فلوس كثير من الصعايدة وعلمنا أن الأرض ستباع لأحد شخصين أما يس سراج الدين، أو حسين البدراوي. كان فيـه مزايـدة ولكن مين إللي حيزود قصاد يس والبدراوي.. وعلى العموم إحنا زودنـا ودفعنـا ألفين جنيه علشان المزايدة، وبعدها دخلنا كنا معتقدين أن المجاملة من ياسـين أنـه مايزودش علينا لأننا كنا وفديين، ويكفيه ما أخذ. وبعدين واحد قال اتصلوا بياسـين علشان ما يزودش عليكم، فقال طيب وخلانا نزود لغاية ١٣٥ جنيه الفدان قعد يزود ونزود. صعايدة.. فالصعيدي في الجاجات دي يخرج عـن شـعوره.. فوصـلت الأرض لغاية ١٣٥ جنيه في ست قطع، عمرها ما حصلت في فدان بور لم يـزرع إلا الآن لكن نتيجة المزايدة كلها غير متصلة. قلنا إن وجود القطعة دي يفوت علينا أن الأرض بتاعتنا تكون متصلة، فقال أنا اشتريت فيا تاخدوا الأرض وتدفعوا لـي ألفين جنيه، يا آخد أرضكم وأدفع لكم ألفين جنيه، فقلنا له تحب إنك تقبل من أربـع بيوت وفدية ألفين جنيه، فقال دي مسألة تجارية، فأعطيناه الألفـين جنيـه ومثلهـا لحسين البدراوي.

سراج الدين – أيوه.. سيادتك بتقول إن أخوك جاني بعد تقرير المفتش علشـان المركز وعرض علي الموضوع.

الشاهد – لا مش جه قابلك.. تقدمنا إحنا في الأول بالتبرع.

سراج الدين – التبرع في المقابلة..

الشاهد – ما أعرفش عرض عليك ما عرضش.

سراج الدين – وبعدين راح البلد بعد ما قابلني.

الشاهد – ما قلتش راح البلد.

سراج الدين – ما راحش.. أخوك قابلني وَأَثَرت حكاية التبرع.

الشاهد – إنت متصور لك إنها طالت شهور.. أخويا انقطع لها هنا وساب شغله علشان الكحكاية دي، وإنت عارف قعاده هنا يضحي فيه قد إيه. وقعد هنا ساعات، أيام أسابيع ما أعرفش.

الرئيس – أقل من شهر يعني؟

الشاهد – أقل من شهر.

سراج الدين – أنا أفهم إني باناقش وكيل محكمة يفهم ما وراء الســؤال ويفهـم السؤال الخامس إللي حبقى أقوله، أنت قلت إن الوزير تراخى في إصـدار القـرار فجه أخوك وقلت له روح شوف الحكاية دي.. إدينا فكرة كل الخطوات دي تمت في قد إيه؟

الشاهد – أسابيع.

سراج الدين – تقرير المفتش في ٦ إبريل وأنا تأشيرتي في ١٦ إبريل.. فهـل ١٠ أيام من تقرير المفتش كثير..

الشاهد – دا شفوي.

سراج الدين – لا.. تقرير كتابي. عشرة أيام بين تقرير المفتش ومقابلة الوزيرة تثير الريبة، وتقول إنه رشاني بخمسة آلاف جنيه.

الشاهد – مش تثير الريبة.. إحنا قلنا تراخي ومش دي العجلة إللي كنا..

الرئيس – فيه مصروف اعتمد له مبلغ، وبدأ التنفيذ في كذا يوم.

سراج الدين – لكن أنا أؤكد لحضرة الرئيس إن ده تم في ١٠ أيام وماكانش لـه اعتماد..

الشاهد – كان له اعتماد.

سراج الدين – المركز ما أعرفوش.. وعشرة أيام مش الفترة إللي تقلق الواحد وتجعله يفكر في الرشوة.

الشاهد – دي مسألة متروكة لتقدير المحكمة.

سراج الدين – إنت بتقول إنني كنت بأعارض في مشروع خزان أسوان فهل كلمتك؟

الشاهد – لا..

سراج الدين – حد قال لك إنني كلمته علشان يكلمك؟

الشاهد – لا.. إنما فريد أبو شادي لم يكن يتقدم بمثل هذا الاستجواب إلا بإيعاز منك وكذلك محمود الشيشيني.

سراج الدين – مش يمكن الإيعاز من قريبه زكي ال**عرابي**.. ألم تكن تعلم أن محمود له رأي في هذه المسألة من سنة ١٩٤٧؟ وأعلنه صراحة في الجرائد.

الشاهد – أعلم منه هذا، ولكن ده مشروع حيوي لا يختلف فيه اتنين.

سراج الدين – تبقى معارضة الشيشيني سابقة ومش بإيعاز منا.

الشاهد – لا.. أنا أعتقد إن المقالب إللي كنت بتعملها في عثمان محرم وأمثاله هي إللي تحملني على هذا الاعتقاد.

سراج الدين – يعني استنتاج؟

الشاهد – استنتاج.

سراج الدين – وهل مشروع الكهرباء ده لم يمر؟

الشاهد – لا.. لم يمر.

سراج الدين – وما رأيك إنه صدر به قانون في عهدنا.. أرجو إثبات إنه قال ما مرش.

الشاهد – جايز أكون نسيت.

الدفاع – إنت كنت عضو اللجنة المالية والمشروع ده مر وأدرج له ٢٤ مليون جنيه يا أخي.

سراج الدين – إنت قلت إنك ماكنتش وفدي وإننا فصلناك وإنت غير وفدي. ألم يرشحك الوفد للشيوخه؟

الرئيس – مقابل الألفين جنيه؟

الشاهد – دا بعد كده.. الثابت إن أنا كنت مستقل.

سراج الدين – إنت استقلت إمتى من وكيل محكمة؟

الشاهد – بعد الترشيح.. طيب وعبده أبو شقة؟

سراج الدين – كل رجال القضاء إللي رشحهم الوفد قيدوا نفسهم مستقلين. لأن رجال القضاء لا يصح أن يكونوا حزبيين و إحنا قلنا إنتم مستقلين وسيبنا لكم الدوائر.

الرئيس – يعني هو رشح كوفدي فهل قابلته قبل ذلك؟

سراج الدين – أخوه أنا أعرفه قبل كده وهو جاني قبل الترشيح مع أخيه.

الشاهد – فين؟

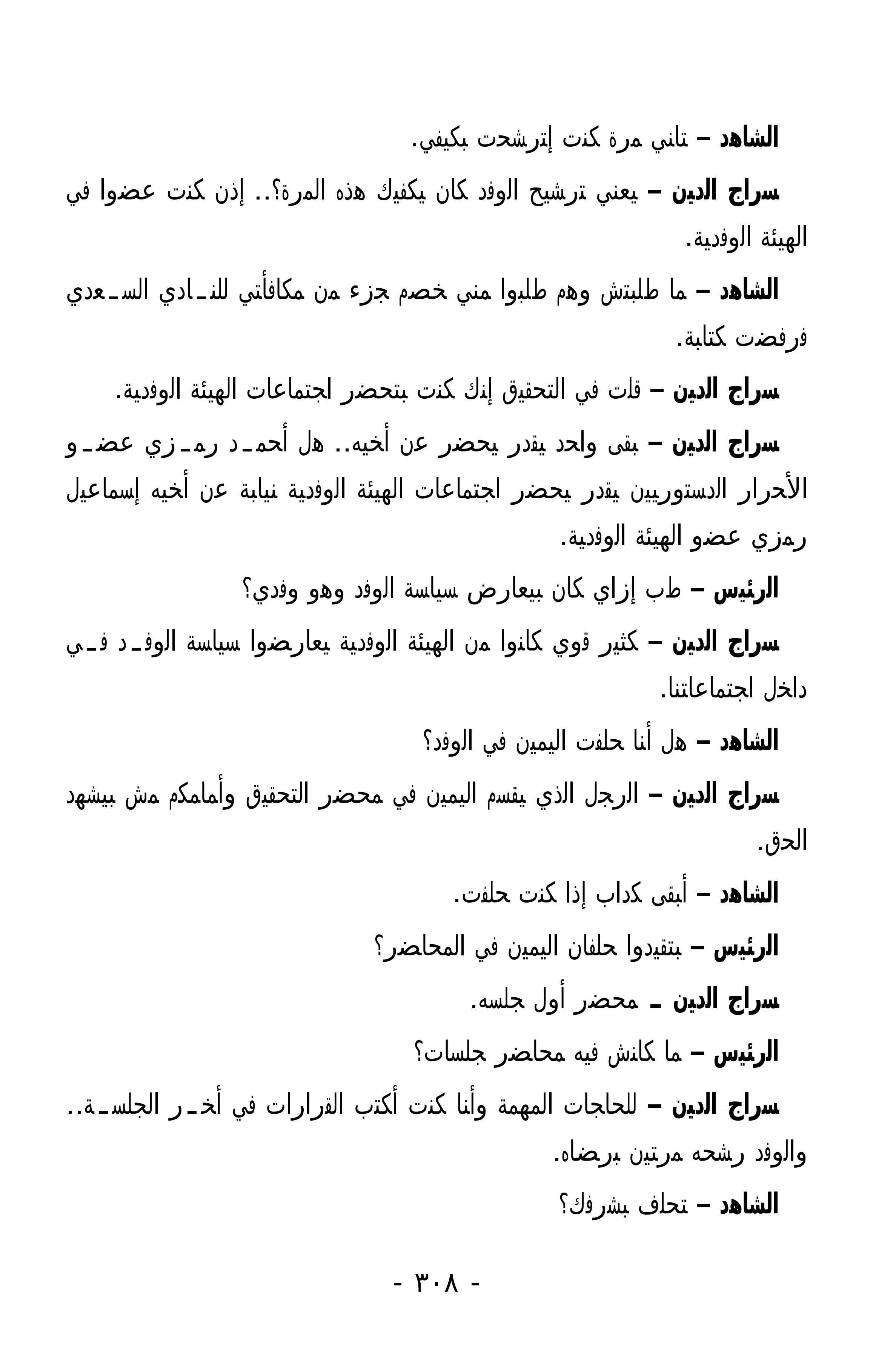
سراج الدين – في بيتي، وفي كل حته كان بيقابلني.

الرئيس – قول لنا فين بالضبط فالمفروض إنه يحصل اتصال بينكم أنت سكرتير الوفد وهو مرشح وفد.

سراج الدين – جه يا أفندم وأخوه معترف إنه اترجاني وأنا كنت معارض في ترشيحه، وهذا ثابت في أوراق التحقيق.

الرئيس – دي أول مرة كانت ولا تاني مرة.

الشاهد – تاني مرة.



الشاهد – تاني مرة كنت إترشحت بكيفي.

سراج الدين – يعني ترشيح الوفد كان يكفيك هذه المرة؟.. إذن كنت عضوا في الهيئة الوفدية.

الشاهد – ما طلبتش وهم طلبوا مني خصم جزء من مكافأتي للنـادي السـعدي فرفضت كتابة.

سراج الدين – قلت في التحقيق إنك كنت بتحضر اجتماعات الهيئة الوفدية.

سراج الدين – بقى واحد يقدر يحضر عن أخيه.. هل أحمـد رمـزي عضـو الأحرار الدستوريين يقدر يحضر اجتماعات الهيئة الوفدية نيابة عن أخيه إسماعيل رمزي عضو الهيئة الوفدية.

الرئيس – طب إزاي كان بيعارض سياسة الوفد وهو وفدي؟

سراج الدين – كثير قوي كانوا من الهيئة الوفدية يعارضوا سياسة الوفـد فـي داخل اجتماعاتنا.

الشاهد – هل أنا حلفت اليمين في الوفد؟

سراج الدين – الرجل الذي يقسم اليمين في محضر التحقيق وأمامكم مش بيشهد الحق.

الشاهد – أبقى كداب إذا كنت حلفت.

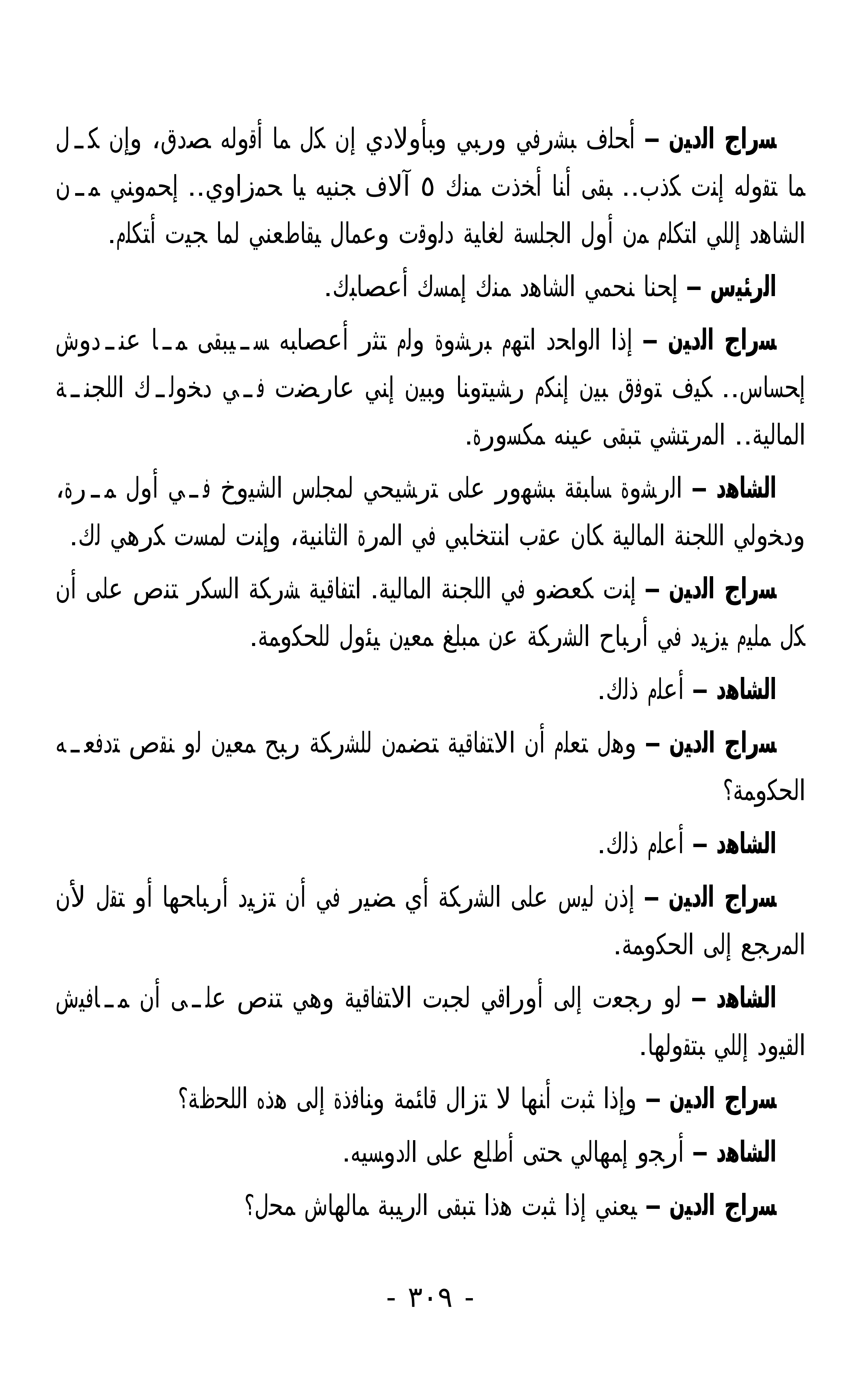
الرئيس – بتقيدوا حلفان اليمين في المحاضر؟

سراج الدين ـ محضر أول جلسه.

الرئيس – ما كانش فيه محاضر جلسات؟

سراج الدين – للحاجات المهمة وأنا كنت أكتب القرارات في أخـر الجلسـة.. والوفد رشحه مرتين برضاه.

الشاهد – تحلف بشرفك؟



سراج الدين – أحلف بشرفي وربي وبأولادي إن كل ما أقوله صدق، وإن كل ما تقوله إنت كذب.. بقى أنا أخذت منك ٥ آلاف جنيه يا حمزاوي.. إحموني من الشاهد إللي اتكلم من أول الجلسة لغاية دلوقت وعمال يقاطعني لما جيت أتكلم.

الرئيس – إحنا نحمي الشاهد منك إمسك أعصابك.

سراج الدين – إذا الواحد اتهم برشوة ولم تثر أعصابه سيبقى ما عندوش إحساس.. كيف توفق بين إنكم رشيتونا وبين إني عارضت في دخولك اللجنة المالية.. المرتشي تبقى عينه مكسورة.

الشاهد – الرشوة سابقة بشهور على ترشيحي لمجلس الشيوخ في أول مرة، ودخولي اللجنة المالية كان عقب انتخابي في المرة الثانية، وإنت لمست كرهي لك.

سراج الدين – إنت كعضو في اللجنة المالية. اتفاقية شركة السكر تنص على أن كل مليم يزيد في أرباح الشركة عن مبلغ معين يئول للحكومة.

الشاهد – أعلم ذلك.

سراج الدين – وهل تعلم أن الاتفاقية تضمن للشركة ربح معين لو نقص تدفعه الحكومة؟

الشاهد – أعلم ذلك.

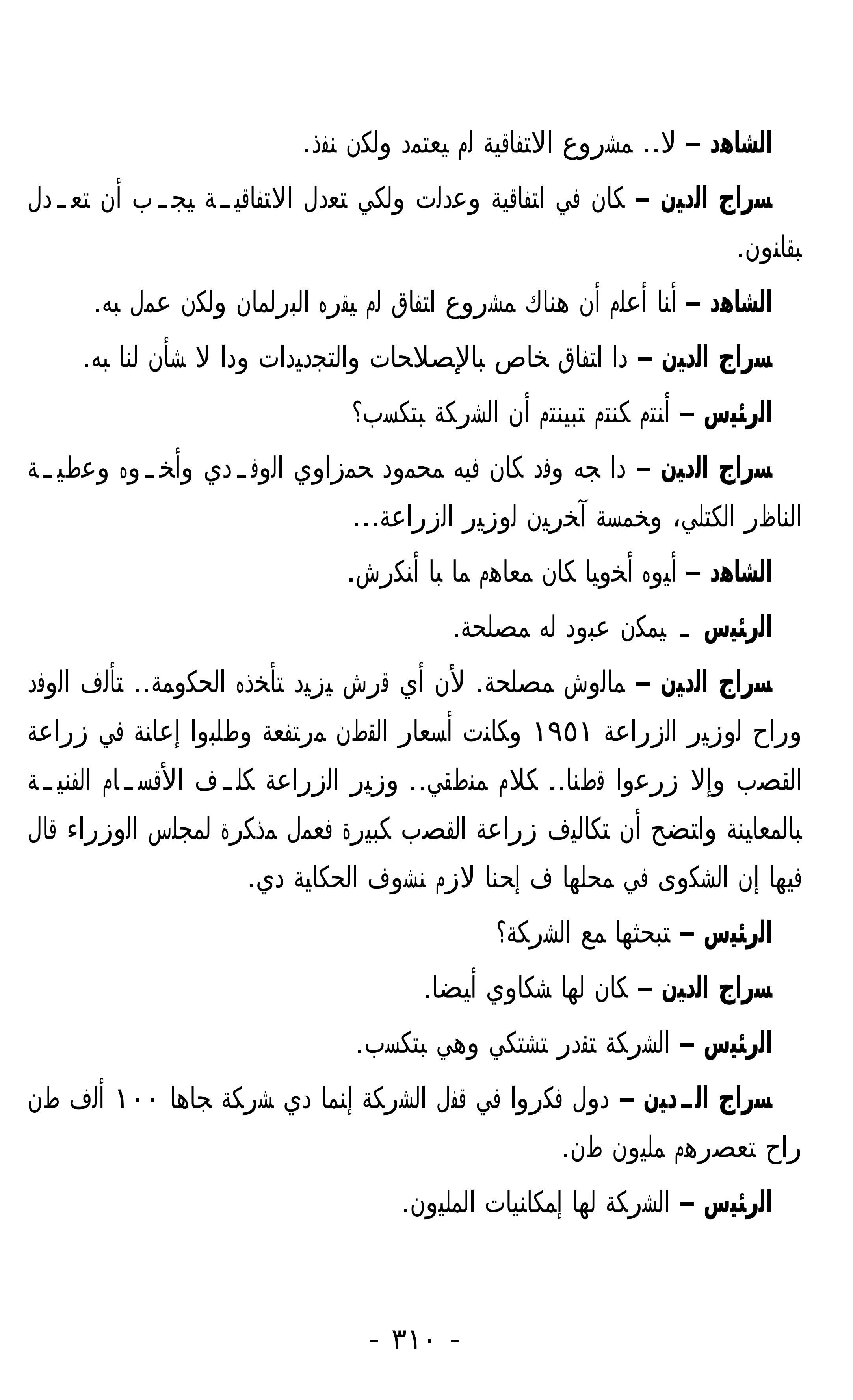
سراج الدين – إذن ليس على الشركة أي ضير في أن تزيد أرباحها أو تقل لأن المرجع إلى الحكومة.

الشاهد – لو رجعت إلى أوراقي لجبت الاتفاقية وهي تنص على أن مافيش القيود إللي بتقولها.

سراج الدين – وإذا ثبت أنها لا تزال قائمة ونافذة إلى هذه اللحظة؟

الشاهد – أرجو إمهالي حتى أطلع على الدوسيه.

سراج الدين – يعني إذا ثبت هذا تبقى الريبة مالهاش محل؟



الشاهد – لا.. مشروع الاتفاقية لم يعتمد ولكن نفذ.

سراج الدين – كان في اتفاقية وعدلت ولكي تعدل الاتفاقيـة يجـب أن تعـدل بقانون.

الشاهد – أنا أعلم أن هناك مشروع اتفاق لم يقره البرلمان ولكن عمل به.

سراج الدين – دا اتفاق خاص بالإصلاحات والتجديدات ودا لا شأن لنا به.

الرئيس – أنتم كنتم تبينتم أن الشركة بتكسب؟

سراج الدين – دا جه وفد كان فيه محمود حمزاوي الوفـدي وأخـوه وعطيـة الناظر الكتلي، وخمسة آخرين لوزير الزراعة...

الشاهد – أيوه أخويا كان معاهم ما با أنكرش.

الرئيس ـ يمكن عبود له مصلحة.

سراج الدين – مالوش مصلحة. لأن أي قرش يزيد تأخذه الحكومة.. تألف الوفد وراح لوزير الزراعة ١٩٥١ وكانت أسعار القطن مرتفعة وطلبوا إعانة في زراعة القصب وإلا زرعوا قطنا.. كلام منطقي.. وزير الزراعة كلـف الأقسـام الفنيـة بالمعاينة واتضح أن تكاليف زراعة القصب كبيرة فعمل مذكرة لمجلس الوزراء قال فيها إن الشكوى في محلها ف إحنا لازم نشوف الحكاية دي.

الرئيس – تبحثها مع الشركة؟

سراج الدين – كان لها شكاوي أيضا.

الرئيس – الشركة تقدر تشتكي وهي بتكسب.

سراج الـدين – دول فكروا في قفل الشركة إنما دي شركة جاها ١٠٠ ألف طن راح تعصرهم مليون طن.

الرئيس – الشركة لها إمكانيات المليون.

سراج الدين – يعني تقدر تعصر أي كمية وهي غير مازمة، فطبيعي أن يكـون العبء على الحكومة.

الرئيس – هل راجعت إدارة الشركات بوزارة التجارة حسابات الشركة.

سراج الدين – كانت مدروسة قبل كده وكان فيه لجنـة خاصـة لأن الشـركة بتشكو.

عبد الرحمن صالح (المدعي) – الموضوع دا معروض فعلا على لجنة تحكـيم لأن الوزارة متمسكة باتفاقية ١٩٤٣ لذلك امتنعت الشركة عن دفـع الضـرائب، و إحنا مش عايزين نثير هذه المسألة علشان دِقِيقَة شوية.

الشاهد – قد لا يجدي هذا الإجراء في حمل زراع القصب على الإنتاج، وكانت المساحة بتكش فقلت إنتم بتقصدوا إلى زيادة الإنتاج فقولوا لي هل أنتم ضامنين إنكم إذا اعتمدتم ٩٠٠ ألف جنيه نصل لنتيجة أم لا نصل؟

سراج الدين – الفدان كان يزيد ١٢ جنيه، وأفتكر أن المزارع لو دخـل جيبـه مبلغ زي ده ينبسط، وإنما القطن المزارعين مش عارفين أحواله إيه، وهذا الاعتماد لم يصرف منه مليم للشركة، وإنما صرف على الزراع والبرلمان وافق عليها، وأنا أقدم لحضراتكم المضبطة بكره ولم تكن محل اعتراض جدي في أي من المجلسين.

الشاهد – ما كانش فيه معارضة، تاريخ ذلك كام؟

الرئيس – على الدفاع إحضار المضبطة.

الشاهد – بس التاريخ خُدوا بالكم منه إذا جت بعد معارضتي تبقى اتسلقت.

سراج الدين – نرجع لمشروع خزان أسوان نتيجة دراستك للمشروع هل تبـين لك منها أن فريد أبو شادي كان محقا أم لا.

الشاهد – أنا حاولت إني أنا أفهم المسألة من الشركة، قالت القوة الحرارية بـدل ما تبقى كذا.. يعني المسألة لم تكن من البساطة حتى يخرج الإنسان منهـا بـرأي

معين، وأنا ماقدرتش أخرج برأي معين، وأنا كل إللي كنـت عـايز أقولـه إن دي مسائل يجب أن يبحثها غيري.

سراج الدين – إيه كان موقفي في حرية الصحافة؟

الشاهد – ما أقدرش أقول.. إللي كان بيعترض علي أنا عبد الفتاح حسن.

سراج الدين – أنا كنت معارض أم مؤيد؟

الشاهد – يخيل لي إنك كنت مؤيدا.

سراج الدين – إيه رأيك إني أنا كنت في أوربا؟.

الشاهد – دي حاجة لا يمكن أن تتم بدون رأي **فؤاد سراج الـدين**، هـو عبـد الفتاح يقدر يعمل حاجة من غير رأيك.

سراج الدين – العريضة إللي قدمتوها لفاروق كانت علشان إيه؟

الشاهد – علشان يجنبنا شر الحزبية.

سراج الدين – شر الحزبية إزاي وضح كان إيه قصدك.

الشاهد – هو أنا حا أرسم خطط للملك.

سراج الدين – إنت إما تقول أعمل حاجة يبقى ضروري في دماغك خطة مـش يمكن كان بيستدعيك ويسألك..

الشاهد ـ ......

سراج الدين – هل قدمتم للملك السابق هدية في زواجه؟

الشاهد – تقطع يدي.

سراج الدين – ما قدمتوش علبة ذهب فيها فلوس ذهب؟

الشاهد – أنا.. أنا.. تقطع يدي.

سراج الدين – أنت وأخوك قدمتوها.

الرئيس – (لسراج الدين) أنت قدمت؟

سراج الدين – كل مجلس الوزراء قدم.

الرئيس – كان فيه أوامر من الحكومة؟

سراج الدين – من السراي.

عبد الرحمن صالح (المدعي) – أوامر رسمية بالخصم من المرتبات.

الدفاع – كتير قوي ما دفعوش.

الرئيس – يعني هو مش فريد في نوعه لو كان الشاهد قدم هدية.

سراج الدين – يصح أنا بصفتي وزيرا أعمل حاجة غصب عني.. إنما دا فـرد عادي.

الرئيس – الأوامر كانت إن الهدايا لازم تكون دهب؟

سراج الدين – لا.. إنما الذهب هو المفضل. (للشاهد) سيادتك كنت مقرر لجنـة العدل، ورحت قابلت النائب العمومي.

الشاهد – أيوه وكان معايا محمد رشدي.

سراج الدين – قرشي كان له قضية؟

الشاهد – كان أحمد قرشي مقدم شكاوي انتخابية ضد علي الكيلاني، وكان يوكل في هذا عبد الفتاح الشلقاني، والتعب أضناهم في حمل النائب العمومي في التصرف فيها، وأنا كنت على صلة وثيقة جدا بعبد الرحيم غنيم خصوصا لما زعلت مع عبد الفتاح الطويل، وطلب مني غنيم إني أروح عنده إدارة القضايا فرفضت، فصلتي به كانت عمل، فأنا قلت لهم إني أروح معاهم وأتفاهم معاه، فمجرد ما قعـدنا بـدا أن الشلقاني مش دارس القضية واحتد هو وعبد الرحيم غنيم؛ فقلت إذا سـمحتم يطلـع الأستاذ فخري وكيل النيابة على التحقيق، وإنتهينا إلى أن العشر تهم لا تصلح فيهـا إلا تهمة واحدة، واقتنع بذلك عبد الرحيم غنيم وقال إنه سيتصرف في هذه التهمة.

بعد كده بدأت اللجنة المالية تنعقد في إسكندرية فتأخر التصرف فـي التحقيقـات وكان أحمد قرشي سافر وتركها أمانة في عنقي لأنها مسألة حسـابية بينـه وبـين خصومه، وفي يوم من الأيام كان فيه خلاف علشان عدد قضاة التحقيـق، وكـان رشدي بك ممثل الوزارة، وكان عبد الرحيم غنـيم عـايز العـدد ٢٠٢، وجـوني إسكندرية لا أذكر إذا كان مهنى القرشي علم مني أم أنه راح مكتب النائب العمومي في إسكندرية علشان يشوف تم إيه، إنما أنا وجدته هناك. فأخذته ودخلت والنائـب قال إنه تصرف في الموضوع، ثم تحدث في الموضوع فشك غنيم في ذمتي، وقال يبقى إنت جاي كمحامٍ، فقلت له مش أنا إللي باجري ورا كسب، واتخانقنـا، فقعـد رشدي بك يهدينا وانصرفنا، فلو كنت أنا تواطأت...

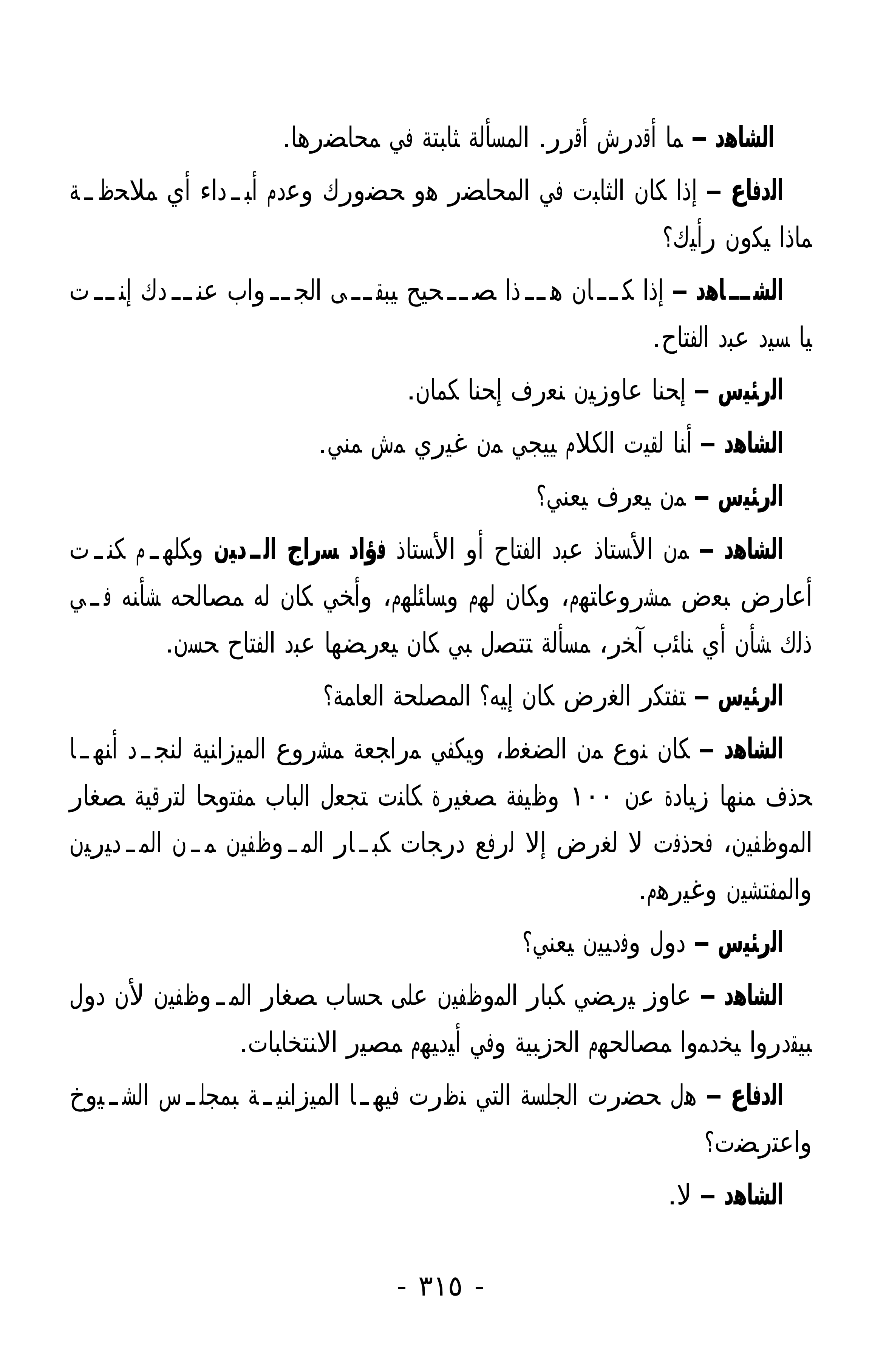
الرئيس – نقفل الموضوع ده والمحكمة واسعة الصدر وأوسعت صـدرها وادت للمتهم حرية كافية، ولكنه أساء استعمال هذه الحرية، وسنحد منها من الآن فصاعدا، وأما أن يتولى المتهم الدفاع عن نفسه أو يتولى عنه المحامي الدفاع.

سراج الدين – لا.. الدفاع موجود [٣].

الدفاع – ذكرت في شهادتك أمس أنك شعرت أن النائب العام ارتاب فيك، فمـا الذي صدر منه وأدى إلى شعورك بارتيابه؟

الشاهد – قلت إني بمجرد ما دخلت، مهنى قرشي فاجأني وقال إني تصرفت في القضية، فقلت لمهني أنا مصر على وجهة نظري وهي إن ٦٩ كفاية، والنائب العام مصر على ٢٠٢، ولكن يظهر إن النائب العام كان متوقع أنه بمجرد مـا يفـاتحني بأنه لا يقرني في أنا تصرفنا على الوجه الحق أدفع ثمن هذا وهو الموافقـة علـى إبقاء العدد ٢٠٢، وقال إنت جاي كمحامي، فقلت لولا الراجل له نقيب محـامين... ودارت بيننا مناقشة حامية وهذه هي الأسباب.

الدفاع – قلت أمس إنك طلبت إعادة ميزانية وزارة الداخلية إلى اللجنة الماليـة لإعادة بحثها، فهل حضرت اجتماع اللجنة عند إعادة نظر هذه الميزانية؟



الشاهد – ما أقدرش أقرر. المسألة ثابتة في محاضرها.

الدفاع – إذا كان الثابت في المحاضر هو حضورك وعدم أبداء أي ملاحظة ماذا يكون رأيك؟

الشاهد – إذا كان هذا صحيح يبقى الجواب عندك إنت يا سيد عبد الفتاح.

الرئيس – إحنا عاوزين نعرف إحنا كمان.

الشاهد – أنا لقيت الكلام بيجي من غيري مش مني.

الرئيس – من يعرف يعني؟

الشاهد – من الأستاذ عبد الفتاح أو الأستاذ **فؤاد سراج الدين** وكلهم كنت أعارض بعض مشروعاتهم، وكان لهم وسائلهم، وأخي كان له مصالحه شأنه في ذلك شأن أي نائب آخر، مسألة تتصل بي كان يعرضها عبد الفتاح حسن.

الرئيس – تفتكر الغرض كان إيه؟ المصلحة العامة؟

الشاهد – كان نوع من الضغط، ويكفي مراجعة مشروع الميزانية لنجد أنها حذف منها زيادة عن ١٠٠ وظيفة صغيرة كانت تجعل الباب مفتوحا لترقية صغار الموظفين، فحذفت لا لغرض إلا لرفع درجات كبار الموظفين من المديرين والمفتشين وغيرهم.

الرئيس – دول وفديين يعني؟

الشاهد – عاوز يرضي كبار الموظفين على حساب صغار الموظفين لأن دول بيقدروا يخدموا مصالحهم الحزبية وفي أيديهم مصير الانتخابات.

الدفاع – هل حضرت الجلسة التي نظرت فيها الميزانية بمجلس الشيوخ واعترضت؟

الشاهد – لا.

الدفاع – هل كان لك شخصيا مصلحة أثناء أبدائك الطلب في مجلـس الشـيوخ وفي إعادة الميزانية للجنة المالية؟

الشاهد – لا.

الدفاع – هل تستطيع أن تؤكد أمام هيئة المحكمة الموقرة أنك كنت تستهدف فيما تطلب المصلحة العامة دون سواها.

الشاهد – ا أعلم. أنا أعتقد هذا.

الرئيس – يهمنا أنك تبين إنه ما يهدفش للمصلحة الخاصة.

الدفاع – ألم تقدم طلبات موقعة منك راعيت فيها مصلحة خاصة فقط.

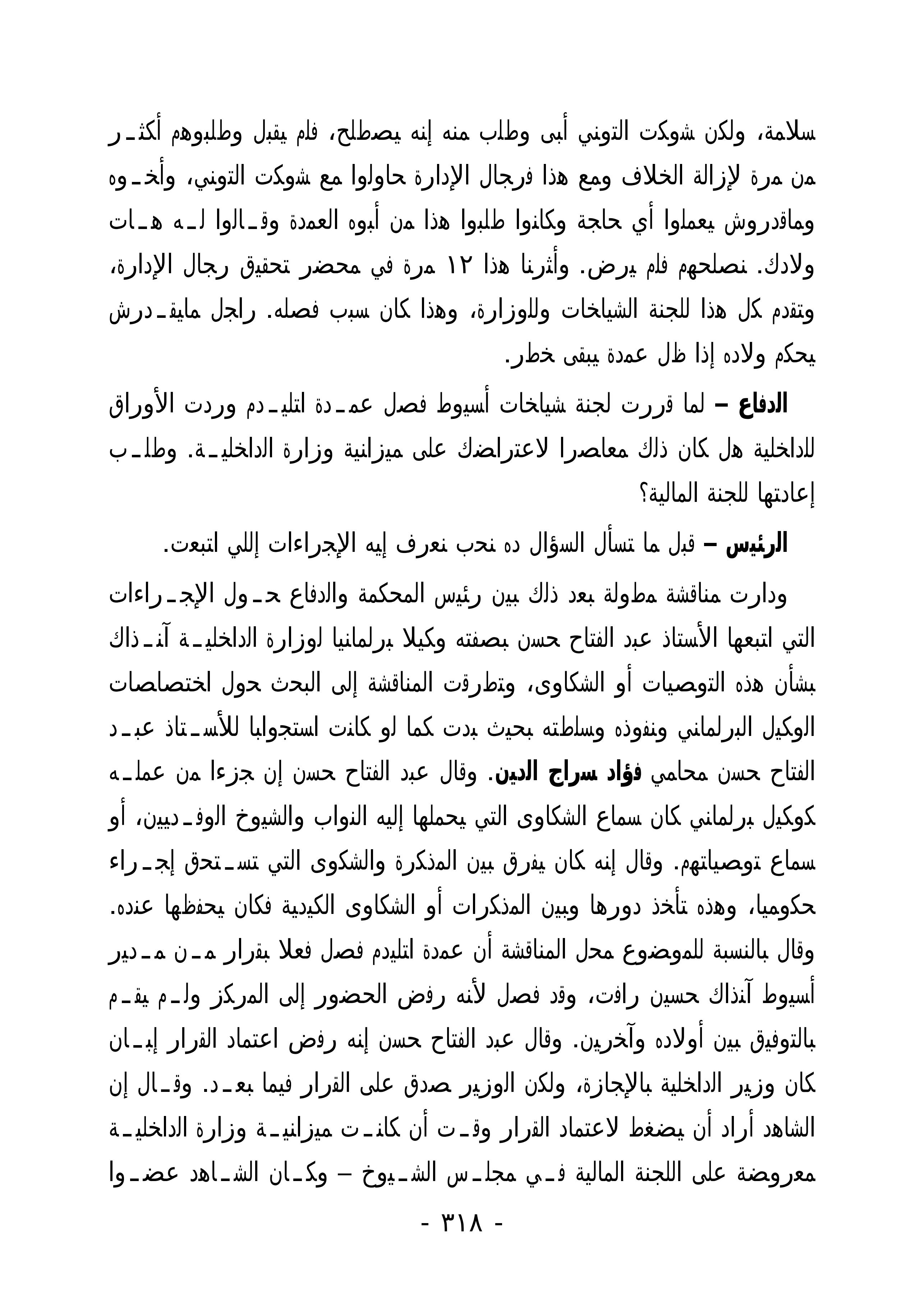
الشاهد – ما أذكرش. فكرني وجايز إذا قلت شيء أقولك صح ولا لا.

الدفاع – اسمح لي إقرأ هذه الورقة. ثم اعرضها على سيادة الشاهد.. ألم تعرض علي هذه المذكرة التي سأتلوها موقعا عليها منك ثم تلا المذكرة وهي خاصة بتعيين عثمان عبد الرحيم عضو للجنة الشياخات في مديرية أسيوط، وفصل عمدة أتليـدم بعد أن شاءت العناية الإلهية أن توقعه في مسئولية عدم العمل مع الحكومـة التـي كانت قائمة آنذاك، وعدم إتمامه الصلح بين ولديه الأستاذين محمد شوكت التـوني وأبو المجد التوني في نزاع قام بينهما وبين آخرين، وهي مؤرخـة ١٩٥١/٥/٢٢ وبعد أن فرغ من تلاوتها قال **الشاهد** ـ حصل. حصل. وأقول لك أنا كل شيء.

الرئيس – جاوب لنا على الطلبات طلب طلب.

الشاهد – طلب. طلب.. عثمان عبد الرحيم ابن أخي وعمدة بلدنا وسبق اختياره مرارا عضوا في لجنة الشياخات مسألة مش موكولة لوزارة الداخلية وإنما للعمـد، والأمر الثاني... أما بالنسبة للعمدتين فأنا لا أنكر أن بيني وبينهما خصومة، إحنـا بدأنا الحياة النيابية سنة ١٩٤٢ كما ذكرت أمس وسرنا من سنة ١٩٤٢ إلـى سـنة ١٩٤٤ سيرة حميدة كلها هدوء واتزان مما يتفق مع أخلاقنا... وأخلاق أخويا بلاش أخلاقي أنا.؟ وجه بعد كده من سنة ١٩٤٤ لسنة ١٩٤٩ كنا نتوقع بحـق أن نقابـل

بالمثل بالنسبة للوزارات غير الوفدية ولكننا تلقينا ضربات لا أقول شديدة وإنما قاتله في أكثر من عهد. كل من ينتسب إلينا على رأسهم جوز أختي عمدة الروضة بغير ما سبب معروف، وأنا قلت إمبارح أن البلد دي ما تستهلش الحزبية. لأن الحزبيـة تلحق بها أبلغ الأضرار. وذلك لأن الحزبية تؤدي لعدم الاستقرار فيه حاجـات لـم يكن فيها استقرار. لا لقمة العيش فيها استقرار ولا العمد غيره... وطبعـا طـوال الخمس سنين كانت الضربات تكال لنا وكان لها أثرها، ولما جت الحكومة الوفديـة سنة ١٩٥٠ لا أنكر أني كنت مع أخي على خلاف فهو كان شأنه شأن أي صعيدي، وكان وضع إيده في النار مستحمل ضرب طول خمس سنين يحب أن يرد الصـاع صاعين. ومن بين المسائل إللي رأى أنه يخاص فيها بينه وبين الأسـتاذ شـوكت التوني ووالده ثار إنه كان فيه خصومات سياسية من جانب، وعمدة بني خالد مـن جانب آخر. ولما دايرتنا تكون غالبيتها أكثر من ٧٥% منها مسيحيين أظن بالبداهة تقضي إني أكسب عطف هذه الغالبية. وشاء سو الحظ أن يضرب شخص مسـيحي في بني خالد – وكان له نفوذه – وذلك في منزل العمدة وأصـابه إصـابة شـديدة وعملت له عملية تربنة. ضرب في وسط بيت العمدة وهذا أهاج ثائرة المسـيحيين وقصدونا، وثبت هذا في تحقيق حكم فيه من محكمة الجنايات فتقدمنا بهذا الطلـب. نفس الفصل ده تكرر مع شيخ الطائفة المسيحية إللي بيسموه أظن القمص، اعتـدى عليه في منزله فضلا عن هذا كان المسيحيين غالبيتهم كانوا يؤيدوا أخي فمكانش ده يروق في نظر منافسهم، فهذا المنافس انتهز فرصة وجود شـخص مسـيحي هـو الدكتور رمسيس، وكان في وسط جمهرة وفي محل عمومي، ونزلوا عليه ضـرب وكسروا أتومبيله، وثابت هذا في محضر التحقيق. وكان سيقضـي عليـه. فتقـدم بشكوى وقيل إنه اعتدى عليه بسبب يعلم ا وحده كذبه، فأنا وأخي رحنـا لمـدير المنيا ومدير أسيوط لأن الحادثة حصلت في مديرية المنيا بالقرب من حدود مديرية أسيوط وقلت مافيش معنى إن المسيحيين، يلحقهم أذى بسببنا، انتقموا منا ما شـئتم، ولكن دول ذنبهم إيه، وقلت للمدير أرجوك تزيل هذا الجفاء، وكـان معنـا عيـاد

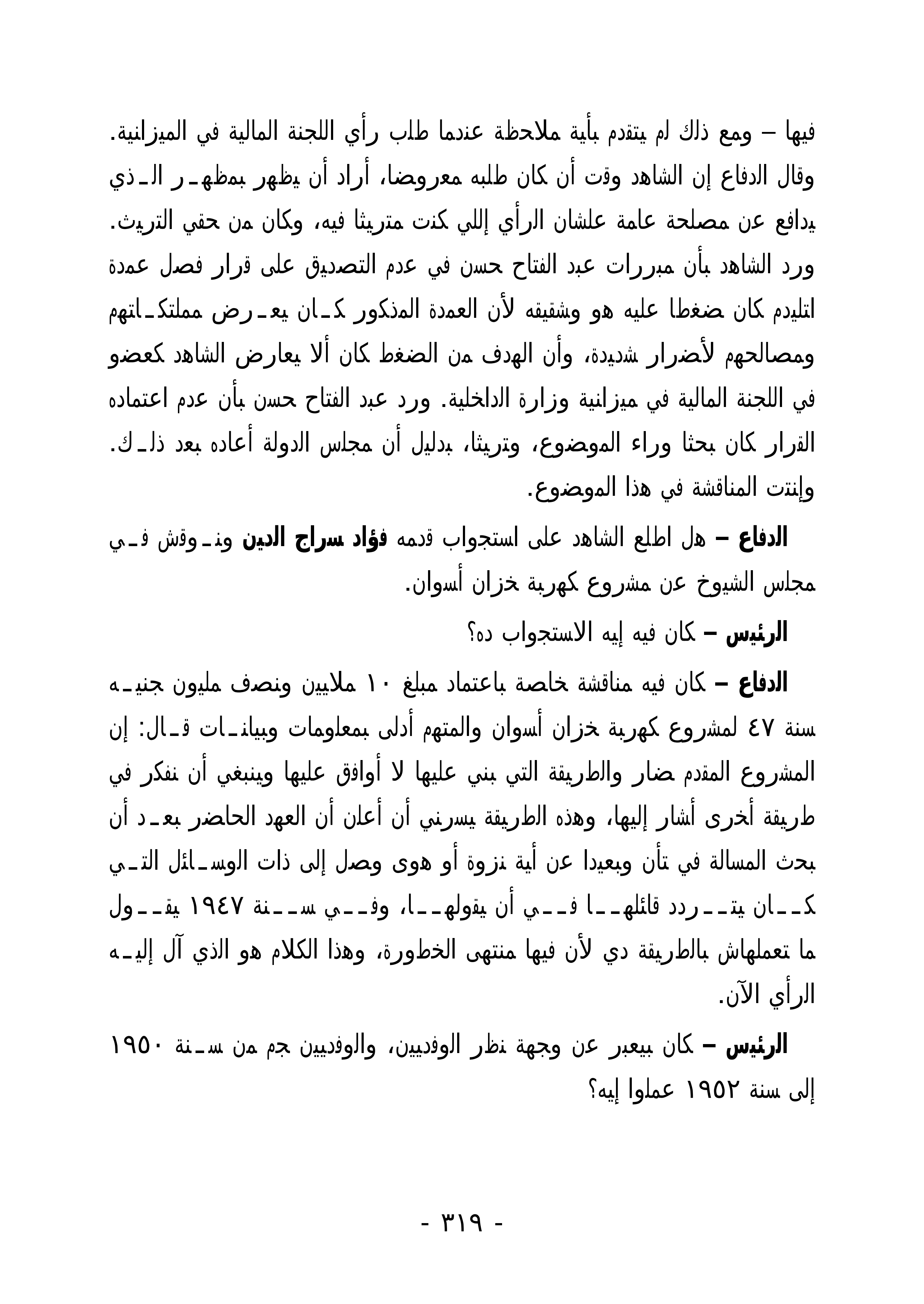


سلامة، ولكن شوكت التوني أبى وطلب منه إنه يصطلح، فلم يقبل وطلبوهم أكثـر من مرة لإزالة الخلاف ومع هذا فرجال الإدارة حاولوا مع شوكت التوني، وأخـوه وماقدروش يعملوا أي حاجة وكانوا طلبوا هذا من أبوه العمدة وقـالوا لـه هـات ولادك. نصلحهم فلم يرض. وأثرنا هذا ١٢ مرة في محضر تحقيق رجال الإدارة، وتقدم كل هذا للجنة الشياخات وللوزارة، وهذا كان سبب فصله. راجل مايقـدرش يحكم ولاده إذا ظل عمدة يبقى خطر.

الدفاع – لما قررت لجنة شياخات أسيوط فصل عمـدة اتليـدم وردت الأوراق للداخلية هل كان ذلك معاصرا لاعتراضك على ميزانية وزارة الداخليـة. وطلـب إعادتها للجنة المالية؟

الرئيس – قبل ما تسأل السؤال ده نحب نعرف إيه الإجراءات إللي اتبعت.

ودارت مناقشة مطولة بعد ذلك بين رئيس المحكمة والدفاع حـول الإجـراءات التي اتبعها الأستاذ عبد الفتاح حسن بصفته وكيلا برلمانيا لوزارة الداخليـة آنـذاك بشأن هذه التوصيات أو الشكاوى، وتطرقت المناقشة إلى البحث حول اختصاصات الوكيل البرلماني ونفوذه وسلطته بحيث بدت كما لو كانت استجوابا للأسـتاذ عبـد الفتاح حسن محامي **فؤاد سراج الدين**. وقال عبد الفتاح حسن إن جزءا من عملـه كوكيل برلماني كان سماع الشكاوى التي يحملها إليه النواب والشيوخ الوفـديين، أو سماع توصياتهم. وقال إنه كان يفرق بين المذكرة والشكوى التي تسـتحق إجـراء حكوميا، وهذه تأخذ دورها وبين المذكرات أو الشكاوى الكيدية فكان يحفظها عنده. وقال بالنسبة للموضوع محل المناقشة أن عمدة اتليدم فصل فعلا بقرار مـن مـدير أسيوط آنذاك حسين رافت، وقد فصل لأنه رفض الحضور إلى المركز ولـم يقـم بالتوفيق بين أولاده وآخرين. وقال عبد الفتاح حسن إنه رفض اعتماد القرار إبـان كان وزير الداخلية بالإجازة، ولكن الوزير صدق على القرار فيما بعـد. وقـال إن الشاهد أراد أن يضغط لاعتماد القرار وقـت أن كانـت ميزانيـة وزارة الداخليـة معروضة على اللجنة المالية فـي مجلـس الشـيوخ – وكـان الشـاهد عضـوا



فيها – ومع ذلك لم يتقدم بأية ملاحظة عندما طلب رأي اللجنة المالية في الميزانية. وقال الدفاع إن الشاهد وقت أن كان طلبه معروضا، أراد أن يظهر بمظهر الذي يدافع عن مصلحة عامة علشان الرأي إللي كنت متريثا فيه، وكان من حقي التريث. ورد الشاهد بأن مبررات عبد الفتاح حسن في عدم التصديق على قرار فصل عمدة اتليدم كان ضغطا عليه هو وشقيقه لأن العمدة المذكور كان يعرض ممتلكاتهم ومصالحهم لأضرار شديدة، وأن الهدف من الضغط كان ألا يعارض الشاهد كعضو في اللجنة المالية في ميزانية وزارة الداخلية. ورد عبد الفتاح حسن بأن عدم اعتماده القرار كان بحثا وراء الموضوع، وتريثا، بدليل أن مجلس الدولة أعاده بعد ذلك. وإنتت المناقشة في هذا الموضوع.

الدفاع – هل اطلع الشاهد على استجواب قدمه **فؤاد سراج الدين** ونوقش في مجلس الشيوخ عن مشروع كهربة خزان أسوان.

الرئيس – كان فيه إيه الاستجواب ده؟

الدفاع – كان فيه مناقشة خاصة باعتماد مبلغ ١٠ ملايين ونصف مليون جنيه سنة ٤٧ لمشروع كهربة خزان أسوان والمتهم أدلى بمعلومات وبيانات قال: إن المشروع المقدم ضار والطريقة التي بني عليها لا أوافق عليها وينبغي أن نفكر في طريقة أخرى أشار إليها، وهذه الطريقة يسرني أن أعلن أن العهد الحاضر بعد أن بحث المسالة في تأن وبعيدا عن أية نزوة أو هوى وصل إلى ذات الوسائل التي كان يتردد قائلها في أن يقولها، وفي سنة ١٩٤٧ يقول ما تعملهاش بالطريقة دي لأن فيها منتهى الخطورة، وهذا الكلام هو الذي آل إليه الرأي الآن.

الرئيس – كان بيعبر عن وجهة نظر الوفديين، والوفديين جم من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٥٢ عملوا إيه؟

سراج الدين – وزير المالية كان طلب اعتمادا لمشروع خزان أسوان قيمته ١٤ مليون جنيه، وقدم لمجلس الشيوخ والنواب وأقر هـذا المشـروع فـي يوليـو أو أغسطس ١٩٥١.

الرئيس – أنتم جيتم في يناير سنة ١٩٥٠ ومن هـذا التـاريخ إلـى يوليـة أو أغسطس سنة ١٩٥١ ما نفذتهش ليه؟

سراج الدين – لما قدم مشروع قانون للبرلمان طلب عشرة ملايـين ونصـف مليون جنيه وأحيل الطلب إلى اللجنة المالية فعارضته من ناحيته الفنيـة، وأسـاس المعارضة أن المشروع بني على أساس أن تخترق الأنابيب مباني الخـزان، وفـي هذا خطر كبير على الخزان وعلى البلاد، وقلت إن الأسلم أن يؤخذ بفكـرة القنـاة الجانبية، وقلت إن المشروع غير مدروس من الناحية المالية والتكاليف ستزيد كثيرا وأن فيه أقساما لم تدرس والمذكرة معترفة بذلك، وأنه علـى الأسـس الصـحيحة سيتكلف ٣٠ مليون جنيه موش عشرة ملايين ونصف مليون ولكن مع الأسف لـم تكن أغلبية اللجنة معي وانضم لي فقط الأستاذ طراف علـي والأسـتاذ مصـطفى نصرت والأغلبية كانت ضدي، إحنا الشيوخ، وأنا دافعت عن هذا الرأي وتحـدثت ثلاث جلسات أبين أوجه النقض في المشروع، ووقف وزير الأشغال وقتها وأكد أن التكاليف لن تزيد مليما واحدا، وكان كل اعتراض أثيره، الشيوخ يسألوا الحكومـة رأيك إيه، فلم تكن تبدي أي رأي، وفي اليوم الثالث مرضت وما رحتش الجلسـة. الحكومة إنتزت الفرصة وأوعزت إلى بعض أنصارها بتقديم اقتـراح بقفـل بـاب المناقشة ولم ترد الحكومة على الملاحظات التي أبديت وأخـذت الـرأي، وكانـت الأغلبية مع الحكومة، صدر الاعتماد وفي سـنة ١٩٥٠ – تبـين أن التكـاليف – وكانت وزارة الأشغال قد ارتبطت مع بعض الشركات على عقود قيمتهـا خمسـة ملايين ونصف مليون جنيه – سترفع إلى ٤١ مليون جنيه فعثمان محرم عمل لجنة فضغطت التكاليف إلى ٢٧ أو ٢٨ مليون جنيه، وأنـا فـي سـنة ١٩٥١ أردت أن أرجع إللي قلته، ولكني مع الأسف وجدت أنه صرف فعلا مبلغ ١٠ ملايين ونصف

مليون جنيه وارتبطت الحكومة بأكثر من ٥ ملايين جنيه أخـرى فعلشـان أوقـف المشروع لازم نخسر العشرة ملايين جنيه ونصف والمبلغ المرتبطين به، وهو أكثر من خمسة مليون جنيه؛ فقلت لعثمان محرم شوف طريقة تعالج حتى الناحية الفنية، فهو وقتها قال أنا مطمئن، وهو الوزير الفني المختص فنفذنا فـي أغسـطس سـنة ١٩٥١ مشروع يرفع الاعتماد إلى ٢٤ مليون جنيه برضه على الأساس الأول.

الرئيس – أساس التنفيذ من الناحية الفنية هو هو – الأنابيب يعني؟

سراج الدين – هو هو – أنا رأيي كان في سنة ١٩٤٧ أن مشروع القناة الجانبية أسلم، لكن كان يتكلف أكثر، وكان رأيي أن يطرح في مناقصـة علشـان نشـوف تكاليفه قد أيه.. ولما جاء العهد الجديد رجع للفكرة السليمة فهذه هي قصة الاعتماد، ثم تبين أن التكاليف حوالي ٣٠ مليون جنيه وماكانش يمكن عمل أي شيء بعد مـا مشي المشروع.

الشاهد – وده يؤيد كلامي أنا.

الدفاع – إذا إئذن لي سيادة الرئيس.. المتهم قصده أنه له رأي سابق يستهدف به المصلحة العامة، وأنه لما كان وزير مالية في إيده الاعتماد (للشاهد) ـ وأنا أسألك بس اطلعت على الاستجواب والا لا؟

الرئيس – أنا عاوز أسال قبله سؤال للمتهم.. لما تقدمت بوجهة نظـرك سـنة ١٩٤٧ كان البحث ده بحثك؟

سراج الدين – زي ما قال الدكتور حسين هيكل أنا كل مشروع قدمته للمجلـس كنت أدرسه كطالب يتعلم. كنت أجيب وأقرأ وأدرس وأسأل الفنيين.

الرئيس – ما كنتش تعبر عن وجهة نظر الحزب.

سراج الدين – كعضو يعرف واجبه.

الرئيس – ده مشروع هام وحزب الوفد كان حزب كبير لازم يكون له سياسـة في مثل هذه المشروعات والمفروض إنك مش بتعبر عن رأيك.

سراج الدين – ما أقدرش أقول أنا جمعت الحزب وأخذت رأيه.

الرئيس – يعني وزير الأشغال بتاعكم والفنيين موش يبقى لهم رأي في السياسة في الحزب؟

سراج الدين – إحنا كان لنا مشروع لنا التفصيلات وطريقة التنفيذ موش ممكـن تكون سياسة عامة.

الرئيس – عدم تنفيذ المشروع والاعتراض عليه على أساس أنه خطأ لما ييجي الحزب بتاعك ينفذه بالطريقة إللي إنت قلت عليها إنها خطأ.

سراج الدين – يجوز وزير الأشغال يكون له رأي آخر.

الرئيس – الرأي العام حا يقول إنتم عارضتم في وضع المشروع علـى وجـه معين وبعدين نفذتوه على هذا الوجه.

سراج الدين – الرأي الفني أحيانا بيتغير.

الرئيس – لكن إللي حصل إنه ما فيش تغيير من الوجهة الفنية.

سراج الدين – الواقع إن ده كان رأيي الخاص والبحث كان بحثي الخاص.

الدفاع – القانون على الأسس القديمة مر على مجلس النواب والشيوخ وأصـبح قانونا.

الرئيس – لازم يلغي بقانون يعني؟

الدفاع – أيوه.. (للشاهد) إيه التشريع إللي عرض على مجلـس الشـويخ مـن تشريعات الصحافة؟

الشاهد – ما تحدد السؤال.. إللي أذكره إني عارضـت فـي تشـريع خـاص بالصحافة بالنسبة لسرعة الفصل في القضايا الصحفية وأنا قلـت العبـرة بسـرعة الفصل.

الدفاع – هل تعلم أن المتشرف بالقول بين يدي المحكمة الموقرة زكي وطلب بطريقة مستعجلة في ذات الوقت تشريع أقر فعلا بمنع حبس الصحفيين احتياطيا؟

الشاهد – الموضوع ده كان سياسيا وأنا أشرت إليه في كتابي عن الإجراءات الجنائية، قلت إن منع الحبس شيء والصحافة شيء آخر، وقبل أن أحرم حبسهم يجب أن أنظم قانون المطبوعات وكل المسائل المتصلة بالصحافة، وقانون منع حبس الصحفيين كنتم عاملينه علشان لما تيجوا في المعارضة ما تتحبسوش. والواقع أن الباعث لم يكن المصلحة العامة وتشريع منع حبس الصحفيين كان مشابه لتشريع وضعه صدقي باشا.

الرئيس – مين إللي قدم تشريع نشر أنباء القصر.

سراج الدين – أنا الذي تقدمت به كوزير عدل بالنيابة.

الدفاع (للشاهد) – هل اطلعت على المشروع إللي أشرت إليه والخاص بسرعة المحاكمة إللي وضعه صدقي باشا وإللي أقره البرلمان فعلا؟

الشاهد – أعتقد وكان موضع مناقشة بيننا.

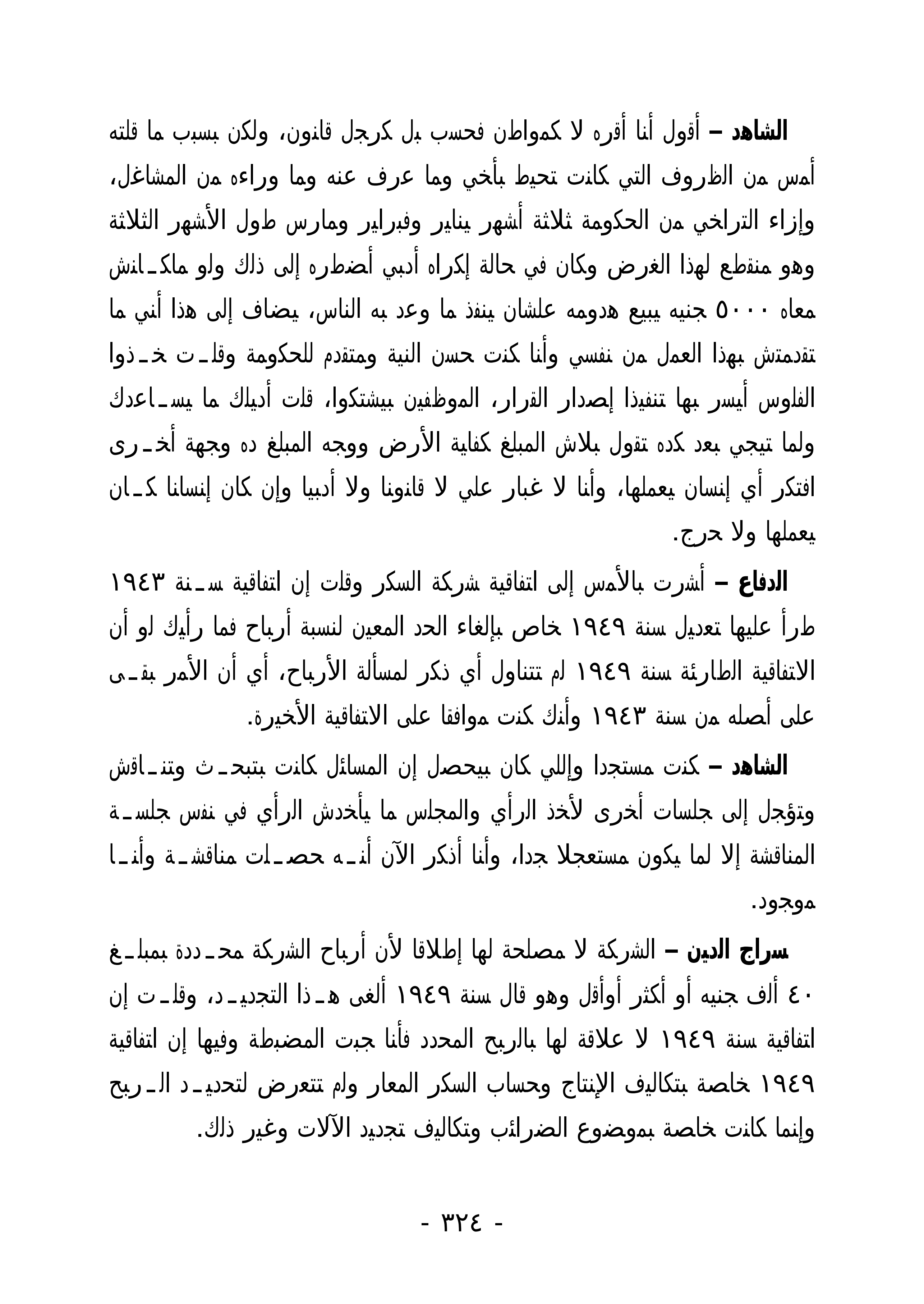
الدفاع – ألم تر فوارق جسيمة جدا بين التشريعين؟

الشاهد – رديت على هذا في حينه، هات المضبطة وشوف.

الدفاع – هل عرض عليك تشريع أخر خلاف الخاص بسرعة الفصل في القضايا الصحفية وأنت في مجلس الشيوخ.

الشاهد – ما أقدرش أفتكر.

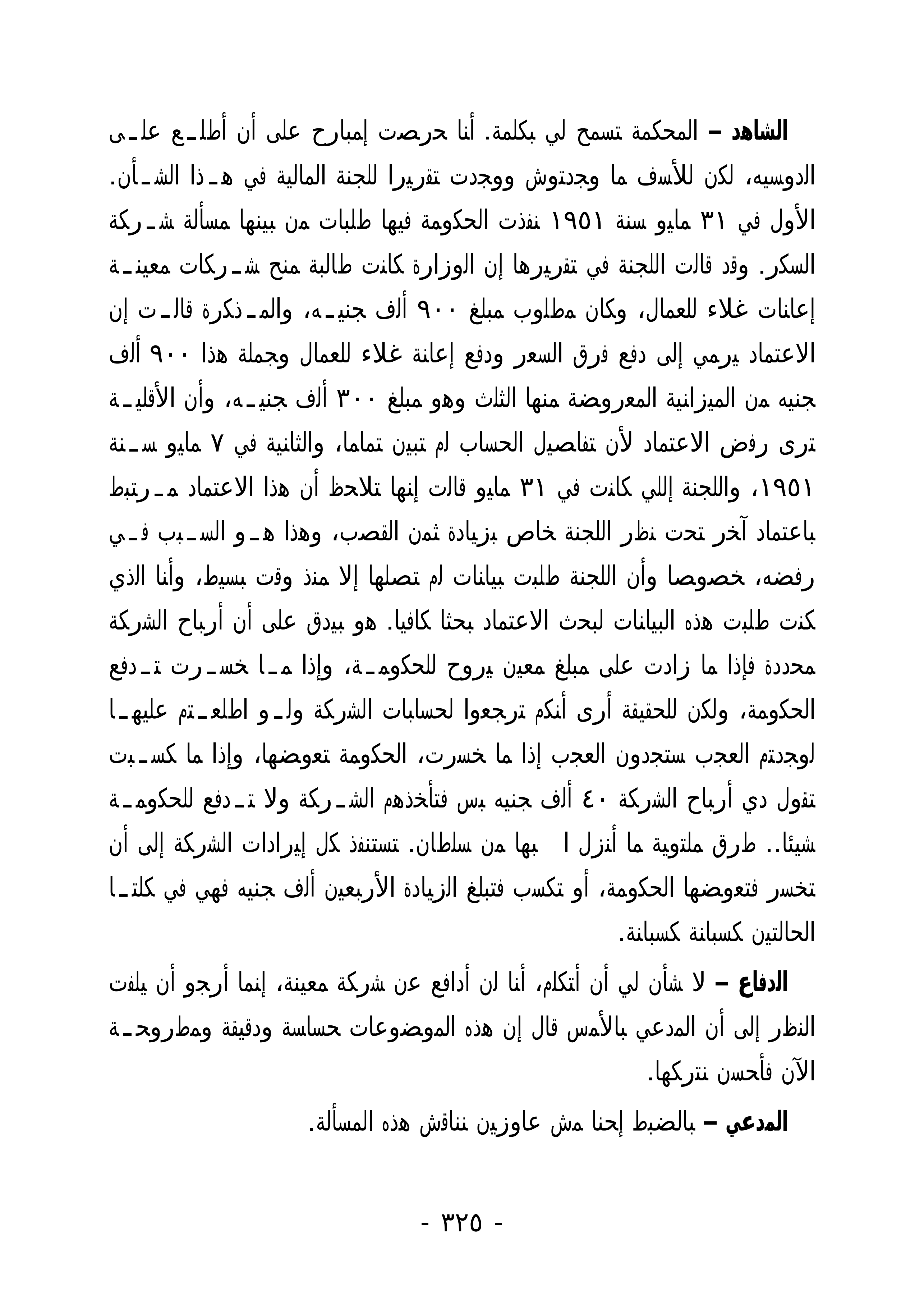
الدفاع – تأذن لي المحكمة بتوجيه هذا السؤال وإن رأت المحكمة عدم توجيهه فلها ما تراه.. إذا فرض وكان قولك صحيحا بالنسبة لما ذكرته من حصول الرشوة ـ بوصفك مواطن مصري صالح ـ هل تقر مثل هذا العمل المخالف للقانون والقواعد والأخلاق؟


الشاهد – أقول أنا أقره لا كمواطن فحسب بل كرجل قانون، ولكن بسبب ما قلته أمس من الظروف التي كانت تحيط بأخي وما عرف عنه وما وراءه من المشاغل، وإزاء التراخي من الحكومة ثلاثة أشهر يناير وفبراير ومارس طول الأشهر الثلاثة وهو منقطع لهذا الغرض وكان في حالة إكراه أدبي أضطره إلى ذلك ولو ماكانش معاه ٥٠٠٠ جنيه يبيع هدومه علشان ينفذ ما وعد به الناس، يضاف إلى هذا أني ما تقدمتش بهذا العمل من نفسي وأنا كنت حسن النية ومتقدم للحكومة وقلت خذوا الفلوس أيسر بها تنفيذا إصدار القرار، الموظفين بيشتكوا، قلت أديلك ما يساعدك ولما تيجي بعد كده تقول بلاش المبلغ كفاية الأرض ووجه المبلغ ده وجهة أخرى افتكر أي إنسان يعملها، وأنا لا غبار علي لا قانونا ولا أدبيا وإن كان إنسانا كان يعملها ولا حرج.

الدفاع – أشرت بالأمس إلى اتفاقية شركة السكر وقلت إن اتفاقية سنة ١٩٤٣ طرأ عليها تعديل سنة ١٩٤٩ خاص بإلغاء الحد المعين لنسبة أرباح فما رأيك لو أن الاتفاقية الطارئة سنة ١٩٤٩ لم تتناول أي ذكر لمسألة الأرباح، أي أن الأمر بقى على أصله من سنة ١٩٤٣ وأنك كنت موافقا على الاتفاقية الأخيرة.

الشاهد – كنت مستجدا وإللي كان بيحصل إن المسائل كانت بتبحث وتناقش وتؤجل إلى جلسات أخرى لأخذ الرأي والمجلس ما يأخدش الرأي في نفس جلسة المناقشة إلا لما يكون مستعجلا جدا، وأنا أذكر الآن أنه حصلت مناقشة وأنا موجود.

سراج الدين – الشركة لا مصلحة لها إطلاقا لأن أرباح الشركة محددة بمبلغ ٤٠ ألف جنيه أو أكثر أوأقل وهو قال سنة ١٩٤٩ ألغى هذا التجديد، وقلت إن اتفاقية سنة ١٩٤٩ لا علاقة لها بالربح المحدد فأنا جبت المضبطة وفيها إن اتفاقية ١٩٤٩ خاصة بتكاليف الإنتاج وحساب السكر المعار ولم تتعرض لتحديد الربح وإنما كانت خاصة بموضوع الضرائب وتكاليف تجديد الآلات وغير ذلك.



الشاهد – المحكمة تسمح لي بكلمة. أنا حرصت إمبارح على أن أطلـع علـى الدوسيه، لكن للأسف ما وجدتوش ووجدت تقريرا للجنة المالية في هـذا الشـأن. الأول في ٣١ مايو سنة ١٩٥١ نفذت الحكومة فيها طلبات من بينها مسألة شـركة السكر. وقد قالت اللجنة في تقريرها إن الوزارة كانت طالبة منح شـركات معينـة إعانات غلاء للعمال، وكان مطلوب مبلغ ٩٠٠ ألف جنيـه، والمـذكرة قالـت إن الاعتماد يرمي إلى دفع فرق السعر ودفع إعانة غلاء للعمال وجملة هذا ٩٠٠ ألف جنيه من الميزانية المعروضة منها الثلث وهو مبلغ ٣٠٠ ألف جنيـه، وأن الأقليـة ترى رفض الاعتماد لأن تفاصيل الحساب لم تبين تماما، والثانية في ٧ مايو سـنة ١٩٥١، واللجنة إللي كانت في ٣١ مايو قالت إنها تلاحظ أن هذا الاعتماد مـرتبط باعتماد آخر تحت نظر اللجنة خاص بزيادة ثمن القصب، وهذا هـو السـبب فـي رفضه، خصوصا وأن اللجنة طلبت بيانات لم تصلها إلا منذ وقت بسيط، وأنا الذي كنت طلبت هذه البيانات لبحث الاعتماد بحثا كافيا. هو بيدق على أن أرباح الشركة محددة فإذا ما زادت على مبلغ معين يروح للحكومـة، وإذا مـا خسـرت تـدفع الحكومة، ولكن للحقيقة أرى أنكم ترجعوا لحسابات الشركة ولـو اطلعـتم عليهـا لوجدتم العجب ستجدون العجب إذا ما خسرت، الحكومة تعوضها، وإذا ما كسـبت تقول دي أرباح الشركة ٤٠ ألف جنيه بس فتأخذهم الشـركة ولا تـدفع للحكومـة شيئا.. طرق ملتوية ما أنزل ا بها من سلطان. تستنفذ كل إيرادات الشركة إلى أن تخسر فتعوضها الحكومة، أو تكسب فتبلغ الزيادة الأربعين ألف جنيه فهي في كلتـا الحالتين كسبانة كسبانة.

الدفاع – لا شأن لي أن أتكلم، أنا لن أدافع عن شركة معينة، إنما أرجو أن يلفت النظر إلى أن المدعي بالأمس قال إن هذه الموضوعات حساسة ودقيقة ومطروحـة الآن فأحسن نتركها.

المدعي – بالضبط إحنا مش عاوزين نناقش هذه المسألة.

الدفاع – إحنا نفسنا مالناش دعوة إللي تلاقوه غلطان ويثبت ذلك اشنقوه، يصبح الرئيس يسأل بحسن نيه قد يئوله صاحب المصلحة لغير المصلحة، وأنا أعصمكم أن يئول كلامكم لغير المصلحة، سأدافع عن المتهم فقط، وسألتزم دائما هذه الحدود، وإذا انحرفت عن هذا الصالح العام وقدمت عليه الصالح الخاص عند هذا يصح لسيادتكم أن توقفوني عند حدي (للشاهد) أشرت بالأمس إلى الصفقات التي رست على يس سراج الدين هل تستطيع تدلنا على أي شيء يثبت كلامك؟

الشاهد – المزايدة.. أنا قلت إن عمره ما وصل ثمن الفدان إلى ١١٥ جنيها، وإن ده الرقم القياسي إللي وصلت إليه المزايدة، وإن ده لم يحصل عمره في مصلحة الأملاك.

الرئيس – المزايدة دي مش لها إجراءات معينة. مش يخش فيها ناس وتزود الأسعار وغير ذلك؟

الشاهد – يخيل لي كده على قد معلوماتي.

الدفاع – ما رأيك إن القطع التي طرحت في المزاد في جلستي ٢٣، ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ الخاصة بصفقات يس سراج الدين الثمن الأساسي للقطعة مقدم ١٢٩٠ جنيها ورسى بمبلغ ٢٣٠٠ جنيه، وقطعة أخرى ثمنها ٢٠٧٠ رسا العطا فيها بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه، وأخرى بمبلغ ٢٣٥٥ ورسى بمبلغ ٤٥٥٠ جنيها، وأخرى ثمنها الأساسي ٤٧١٥ جنيها ورسى بمبلغ ١١٦٧٠ جنيها، وأخيرا قطعة ١٦٦٩٥ جنيها وصلت إلى ٤٠٠٠٠ جنيه فهل ترسو؟ المبلغ كله ٣٧٨٢٠ جنيها على حوالي ٤٠٠ فدان.

سراج الدين – يعني حوالي ١٠٠ جنيه ٩٧ جنيه ٩٦ جنيه للفدان.

الدفاع – لا تأخذوا بكلامي ولا بكلامه، ارجعوا لمصلحة الأملاك الأميرية وفيها كل الكشوف وكل الحساب.

المدعي – بس إدونا البيانات الكافية وإحنا نجيب لكم الأوراق.

الرئيس – القطع إللي زايد فيها ودخل فيها يس سراج الدين، وأظن قبل ديسمبر سنة ١٩٥١، وعاوزين نعرف عدد المزايدات إللي فيها.

الدفاع – مقاطعا.. والثمن الأساسي وكله كله كله.

الشاهد – لا التحريات إللي حدثت قبل كده كمان.. التحريات مهمة دول لهم قلم مخابرات عظيم.

الرئيس – رئيس مكتب الادعاء مدير المخابرات.. وهو موجود في الجلسة هنا.

الدفاع – بس ليه كلمتين آخرتين.. هوه مش سؤال هل وافقت علـى مشـروع قانون أنباء القصر.

(تردد الشاهد في الأجابة فقال الأستاذ عبد الفتاح حسن).. المضبطة أهيه (وأشار بإحدى مضابط مجلس الشيوخ كانت في يده).

الشاهد ـ .. جايز.

٩- شهادة
الدكتور زكي عبد المتعال

الجلسة من الخامسة إلى الحادية عشر
(١٥ – ٢٠ ديسمبر ١٩٣٥)

المدعي – كنت وزيرا للمالية في عهد الحكومة الوفدية الأخيرة. إشرح للمحكمة بالتفصيل موضوع المضاربات في البورصة؟

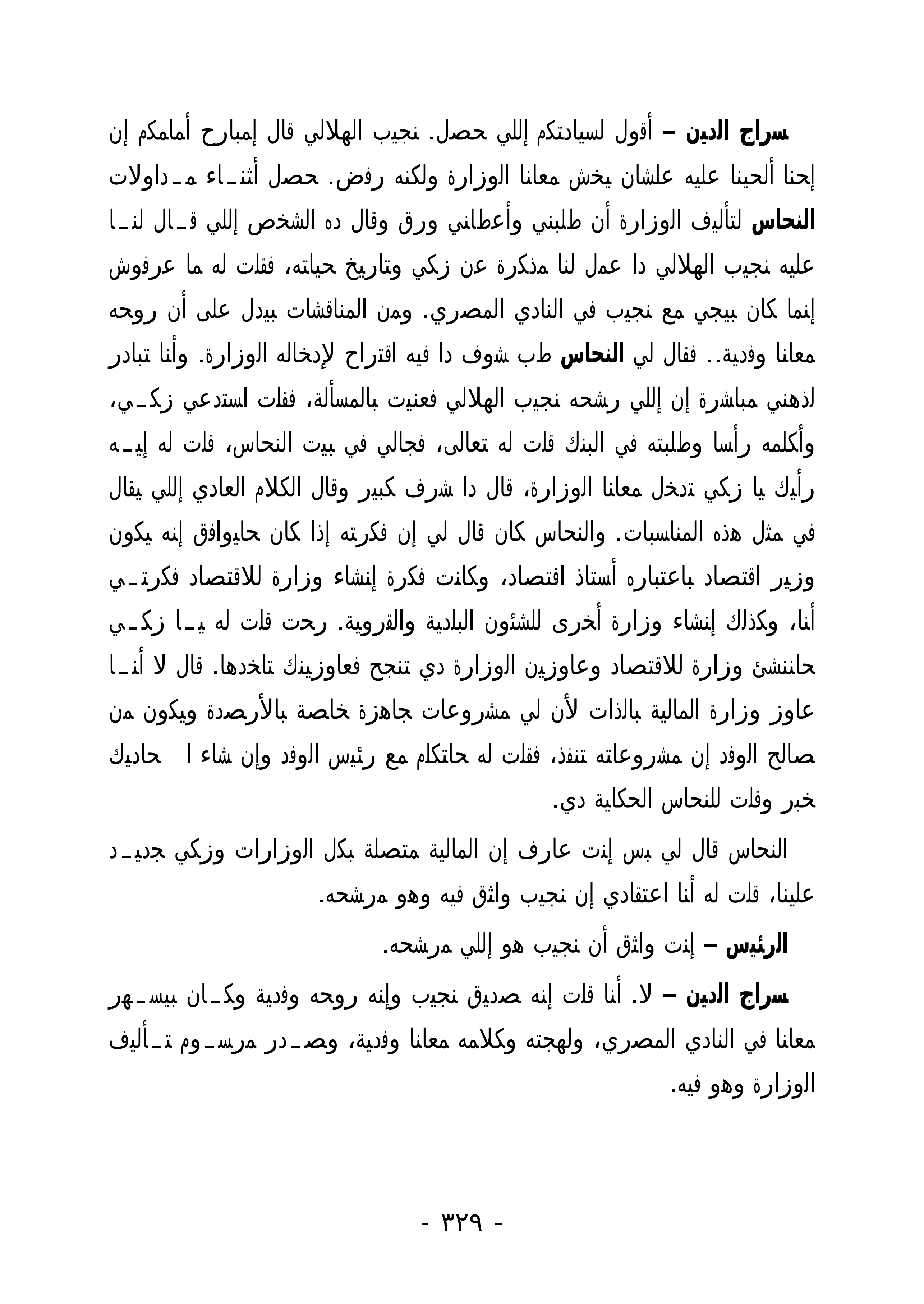
الرئيس – لي أسئلة قبل موضوع البورصة هل كنت سيادتك وفديا؟ [(١)]

الشاهد – كنت طول عمري موظف حكومي. اتخرجت مـن كليـة الحقـوق، وأرسلت في بعثة عدت بعدها مدرسا بكلية الحقوق واستمريت إلى أن عملت عميدا لكلية الحقوق بجامعة الإسكندرية ثم مستشارا في مجلس الدولة، واستقلت في سـنة ١٩٤٨ ورحت على المعاش والتحقت بالبنك الأهلي إلى أن اخترت وزيرا في سنة ١٩٥٠. وكانت كل علاقتي بالوفد هي صداقتي الشخصية لبعض أعضائه.

الرئيس – اختاروك لكفاءتك ولا لأي سبب؟

الشاهد – أعتقد هذا. لأني كنت طول مدة تدريسي بكلية الحقوق كفء.. أسـتاذ اقتصاد ومالية عامة، وكذلك عينت مستشـار رأي لـوزارات الماليـة والتجـارة والتموين.

الرئيس – إذن اختاروك كوزير مالية لكفاءتك؟



سراج الدين – أقول لسيادتكم إللي حصل. نجيب الهلالي قال إمبارح أمامكم إن إحنا ألحينا عليه علشان يخش معانا الوزارة ولكنه رفض. حصل أثناء مداولات **النحاس** لتأليف الوزارة أن طلبني وأعطاني ورق وقال ده الشخص إللي قال لنا عليه نجيب الهلالي دا عمل لنا مذكرة عن زكي وتاريخ حياته، فقلت له ما عرفوش إنما كان بيجي مع نجيب في النادي المصري. ومن المناقشات بيدل على أن روحه معانا وفدية.. فقال لي **النحاس** طب شوف دا فيه اقتراح لإدخاله الوزارة. وأنا تبادر لذهني مباشرة إن إللي رشحه نجيب الهلالي فعنيت بالمسألة، فقلت استدعي زكي، وأكلمه رأسا وطلبته في البنك قلت له تعالى، فجالي في بيت النحاس، قلت له إيه رأيك يا زكي تدخل معانا الوزارة، قال دا شرف كبير وقال الكلام العادي إللي يقال في مثل هذه المناسبات. والنحاس كان قال لي إن فكرته إذا كان حايوافق إنه يكون وزير اقتصاد باعتباره أستاذ اقتصاد، وكانت فكرة إنشاء وزارة للاقتصاد فكرتي أنا، وكذلك إنشاء وزارة أخرى للشئون البلدية والقروية. رحت قلت له يا زكي حاننشئ وزارة للاقتصاد وعاوزين الوزارة دي تنجح فعاوزينك تاخدها. قال لا أنا عاوز وزارة المالية بالذات لأن لي مشروعات جاهزة خاصة بالأرصدة ويكون من صالح الوفد إن مشروعاته تنفذ، فقلت له حاتكلم مع رئيس الوفد وإن شاء ا حاديك خبر وقلت للنحاس الحكاية دي.

النحاس قال لي بس إنت عارف إن المالية متصلة بكل الوزارات وزكي جديد علينا، قلت له أنا اعتقادي إن نجيب واثق فيه وهو مرشحه.

الرئيس – إنت واثق أن نجيب هو إللي مرشحه.

سراج الدين – لا. أنا قلت إنه صديق نجيب وإنه روحه وفدية وكان بيسهر معانا في النادي المصري، ولهجته وكلامه معانا وفدية، وصدر مرسوم تأليف الوزارة وهو فيه.

الشاهد – أحب أصوب في عبارات الأستاذ سراج الدين. علاقتي بنجيب الهلالي علاقة طالب بأستاذه. نجيب درس لي مدني سنة ١٩٢٤ – ١٩٢٥ في مدرسة الحقوق استمرت علاقتنا من ذلك الوقت واستمرت رغم المناصب إللي توليتها وإللي تولاها هوه وأنا أعتبر نفسي تلميذ نجيب لغاية دلوقتي، وإن علاقتي بفؤاد إني أنا درست له في كلية الحقوق سنة ١٩٣٠ أنا عدت من البعثة سنة ١٩٣٠ وبمجرد ما عدت من البعثة اتعينت مدرس للتجارة بكلية الحقوق سنة ١٩٣٠ وكنت أدرسله (أي فؤاد) وأذكر أنه كان يجي يقعد في الصف الأول قدامي.

الرئيس – إيه رأيك فيه كتلميذ؟!

الشاهد – كان في غاية الانتباه والإصغاء. أما فيما يتعلق بمسألة الوزارة....

الرئيس – من جهة المعلومات إيه رأيك؟

الشاهد – كان في غاية الانتباه والإصغاء أما فيما يتعلق بمسألة الوزارة فلي تصويب بسيط إن **النحاس** لما اتصل بي قبل تأليف الوزارة عرض علي وزارة المالية وكنت أعتبر في الواقع أن المالية النطاق الطبيعي لي لأني اشتغلت مستشارها في مجلس الدولة، وكل دراستي ومعلوماتي ومؤلفاتي في الناحية المالية. وكان لي برنامج في المالية ولي علاقة برجال المال طيبة وزمالة وعمل.. بعد أن اتفق معي **النحاس** على وزارة المالية نزلت من مكتبي في البنك وكانت الساعة حوالي ١١ وكان يوم ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ حينما اتصل بي **فؤاد سراج الدين** وقال الرئيس السابق **النحاس** كلمك، قلت أيوه كلمني عن المالية، قال لا ده هوه غلطان ده قصده الاقتصاد، فقلت له أنا جايلك يا فؤاد، وأخذت عربيتي ورحت بيت **النحاس** وكان أول من استقبلني في بيت **النحاس** هوه فؤاد فجلسنا في صالون خاص أنا وفؤاد وقال لي **النحاس** بيعرض عليك وزارة الاقتصاد، قلت له لا إذا كان العرض كده أنا ما أقبلش وأعتذر عن أي وزارة وأعتقد أني أقدر أخدمه أكثر في وزارة المالية.. وقعد فؤاد يكلمني حوالي ساعة عن ليه حيألفوا وزارة للاقتصاد

ومزاياها وكيف أنها سيكون لها أهمية كبرى على النواحي الاقتصادية بالبلاد، قلت له بعد الكلام ده كله أنا مصر على المالية ولن أشترك في الوزارة إلا على أساس أخذ وزارة المالية، وهنا دخل **النحاس** وقال له أيوه اتفقنا يا باشا.. اتفقنا وزكي حياخد وزارة المالية.. أقول الحق هو قال كده فالنحاس قال له على بركة ا .

الرئيس – ما قالش الاقتصاد.

الشاهد – أبدا وقعد الناس وطلع ورقة من جيبه وقال نشطب بأه اسم نصرت من المالية، ونحط زكي [٢].

الرئيس – وراح مصطفى نصرت فين؟

الرئيس – الحربية.. أصبحت وزيرا للمالية وأنت رجل صاحب مشروعات وعاوز تمشي سياسة معينة. الجو إللي أحاط بيك ساعدك على تنفيذها.

الشاهد – في البداية كانت الدفعة قوية وكنت ممتلئ نشاط وحماس فيما يتعلق بالأرصدة والبنك الأهلي وتحويله لبنك مركزي وتكوين رصيد ذهبي للعملة ودي آراء شرحتها في مؤلفاتي سنة ١٩٣٧، ١٩٣٨، وكان لي مشروعات أخرى في الضرائب شرحتها في كتاب لي سنة ١٩٣٩، ١٩٤٠ وفيما يتعلق بالبورصة كان رأيي أن فتحها سنة ١٩٤٨.. كان خطأ يؤدي لكارثة. كنت ممتلئ حماس وبدأت أعمل على أوفر نشاط.

الرئيس – إيه إللي حد من عملك.

الشاهد – أول مسألة عرضت لي كانت **مسألة القطن** بعد أسبوع من الوزارة وأنا في البنك كنت أعلم أن سنة ١٩٤٩ كانت هناك مضاربات، وأن فريقا خسر مبالغ كبيرة وهذا الفريق جمع جهوده لاسترداد خسارته، وفي شهر ديسمبر وأعتقد أنه شهر الانتخابات، فجمع جهوده على المضاربة الصعودية على فليارة فبراير. دي كانت معلوماتي قبل ما أدخل الوزارة، ودخلت الوزارة في ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ ويوم ١٨ يناير سنة ١٩٥٠ أيضا كانت أول مقابلة لي مع الفريق إللي عامل

(كورنر). فريق **فرغلي** ويحي جم يسلموا علي، وكنت مجتمع مع وكيـل الـوزارة وقلت لهم أنا لاحظت أن أسعار الأشموني في زيادة عن أسـعار الكرنـك، وقلـت لفرغلي إمتى الأشموني حيفضل راكب الكرنك. **علي يحيى** قال لي إحنـا عـوزين نماص ودانهم. يقصد الفريق إللي خسر فريقهم سنة ١٩٤٩. وكانت المسألة مسـألة انتقام وأنا قلت لهم أحذركم من عواقب المضاربة والفليارة حاتيجي يوم ٤ فبرايـر فاعملوا معروف حاسبوا لأن خصومكم أقوياء. فرد **علي يحيى** وقال مـا تخفـش علينا.

الرئيس – ممكن تفسر لنا الفليار علشان نتمشى معاك في المناقشة؟

الشاهد – الفليار جاية من كلمة "فليبر" يعني "خبطة" أو "صفقة" وإللي بيحصـل في البورصة إن الواحد يبيع أو يشتري بأجل إذا كان بايع، ويبقى مضـارب علـى النزول، فيه شهور زي يناير تعتبر شهور طويلة التيلة، والشهور الزوجيه شـهور متوسطة التيلة إللي هيه الأشموني.

الرئيس – معترف بها كده؟

الشاهد – في البورصة معترف بها، لأن اللجنة تحدد الاستحقاقات تكون إمتـى. في يناير أكون معتقدا أن الأسعار في مارس بحسب نظري حتنزل، أدخـل أبيـع ١٥٠ قنطار كرنك على مارس (الـ ٢٥٠ لا يجوز التعامل في أقـل مـنهم فـي البورصة) وأنا ببيع معندش القطن ووقت ما بعت الكرنك كان تمنـه ١٠٠ ريـال. وييجي مارس إذا كان ظني صادق والأسعار في نزول وافترض نزل لـ ٨٠ ريال وأشتري بـ ٨٠ وسلم بعد كده للمشري بـ ١٠٠ واحد الفرق الحالة العكسـية إذا كنت متوقعا صعودا ضارب على الصعود اشترى بـ ١٠٠ في يناير وإذا ارتفعت لـ ١٢٠ أخذ الفرق، إللي بيحصل أن البائع الأول مش هوه إللي بيظل في التعامل على طول، أجي أنا وأنا بايع قبل الاستحقاق أبيع الكمية دي أو اشتري إللي بعت له كان يعرفني أنا زكي بعت لمحمد وهوه يتصرف، وهكذا ييجي يوم الاستحقاق فـي

المواعيد المحددة تلاقي البيع حصل ثلاث مرات أو أكثر والمواعيد المحددة ثـلاث مرات في الشهر في يوم ٢ و١٠ و٢٢ في الشهر بيجي ينـادوا علـى الكميـة دي علشان أنا بايع علشان أسلم، كوني بعت لمحمد ومحمد باع لعلي، كل واحد يحـول للثاني "والفليارة" عبارة عن فرخ ورق مطبوع فيه خانات تحويل لغاية مـا ترسـى الكمية على الشخص إللي عاوز يستلم أو يسلم علشان كده اصطلح علـى تسـميتها بالفليارة، يعني التتابع، وبالمناسبة دي حكاية لطيفة **النحاس** باشا طبعا ما يعـرفش في اصطلاحات البورصة فكان يقول ليه إيه "الفنيارة" دي [٣]. وحصـل بعـد أول مقابلة **لفرغلي ويحيى** وتحذير لهم إنهم لا يتمادوا في المضاربة، كنت متوقعا أنـا على خلاف هذا إنهم هوه وفرغلي ويحيى عاملين كورنر صعودي، كنت متوقع أن البايعين حيسلموا القطن وهم كانوا متوقعين العكس.

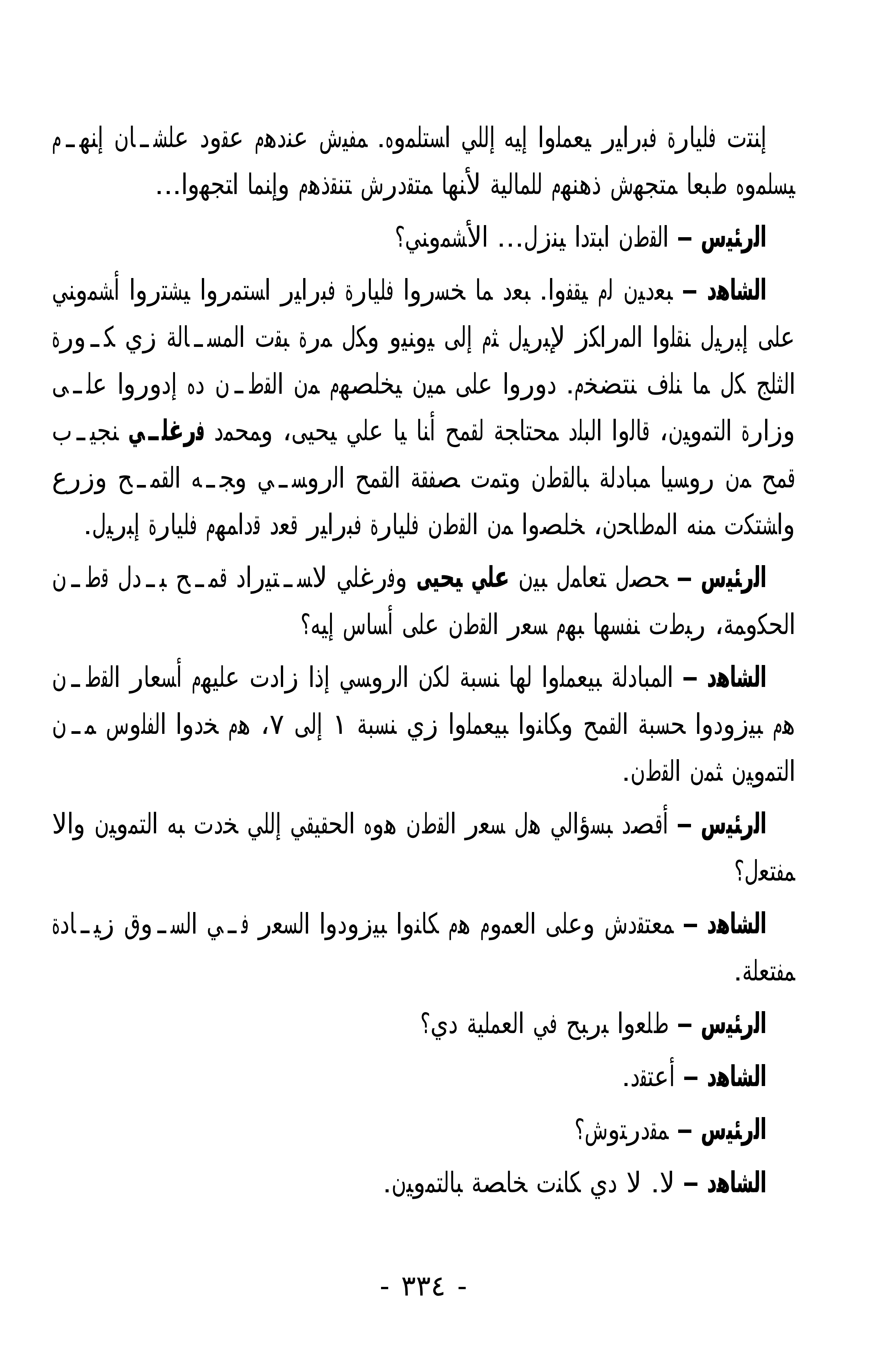
الرئيس – بنوا اعتقادهم على إيه؟

الشاهد – تقديرهم للسوق والكميات الموجودة في الواقع كان تقديرا خطأ.

الرئيس – هم ما سحبوش الكمية من السوق.

الشاهد – فعلا كان **فرغلي** بيبيع في السوق جيزة ٣٠ والفريق المعاكس بيتلقاها وهم في أول فليارة في فبراير سلموهم أشموني وخدوا هم جيزة ٣٠ إللي بايعه لهم.

وأنا كنت متتبع العملية دي ووجدت أن الفريق المضـاد سـلم المطلـوب منـه والتقدير بتاعهم ظهر إنه غير صحيح. وكانوا طامعين يأخـدوا فـروق الأسـعار فالبائعين كسروهم.. جالي **محمد فرغلي وعلي يحيى**. قلت له يا علي مـين إللـي ماص ودان التاني؟ أنا حذرتك. قال يا ريتنا سمعنا كلامك كان كل المسائل هادئـة، قلت لهم إنتم تجارة صادرات تضاربوا ليه. إنتوا بتشتروا الأشموني لتصديره فكنت أفهم أن تاجر الصادر يشتري من الداخل ويصدر، يشتري لما يكون معاه عقود من الغَزالين في الخارج، وأنتم معاكم عقود ولا بتعملوا داخليا؟ قالوا عندنا عقود. قلـت تاجر الصادر يجب ما يشتغلش بالمضاربه.



إنتت فليارة فبراير يعملوا إيه إللي استلموه. مفيش عندهم عقود علشان إنهم يسلموه طبعا متجهش ذهنهم للمالية لأنها متقدرش تنقذهم وإنما اتجهوا...

الرئيس – القطن ابتدا ينزل... الأشموني؟

الشاهد – بعدين لم يقفوا. بعد ما خسروا فليارة فبراير استمروا يشتروا أشموني على إبريل نقلوا المراكز لإبريل ثم إلى يونيو وكل مرة بقت المسألة زي كورة الثلج كل ما ناف نتضخم. دوروا على مين يخلصهم من القطن ده إدوروا على وزارة التموين، قالوا البلد محتاجة لقمح أنا يا علي يحيى، ومحمد **فرغلي** نجيب قمح من روسيا مبادلة بالقطن وتمت صفقة القمح الروسي وجه القمح وزرع واشتكت منه المطاحن، خلصوا من القطن فليارة فبراير قعد قدامهم فليارة إبريل.

الرئيس – حصل تعامل بين **علي يحيى** وفرغلي لاستيراد قمح بدل قطن الحكومة، ربطت نفسها بهم سعر القطن على أساس إيه؟

الشاهد – المبادلة بيعملوا لها نسبة لكن الروسي إذا زادت عليهم أسعار القطن هم بيزودوا حسبة القمح وكانوا بيعملوا زي نسبة ١ إلى ٧، هم خدوا الفلوس من التموين ثمن القطن.

الرئيس – أقصد بسؤالي هل سعر القطن هوه الحقيقي إللي خدت به التموين والا مفتعل؟

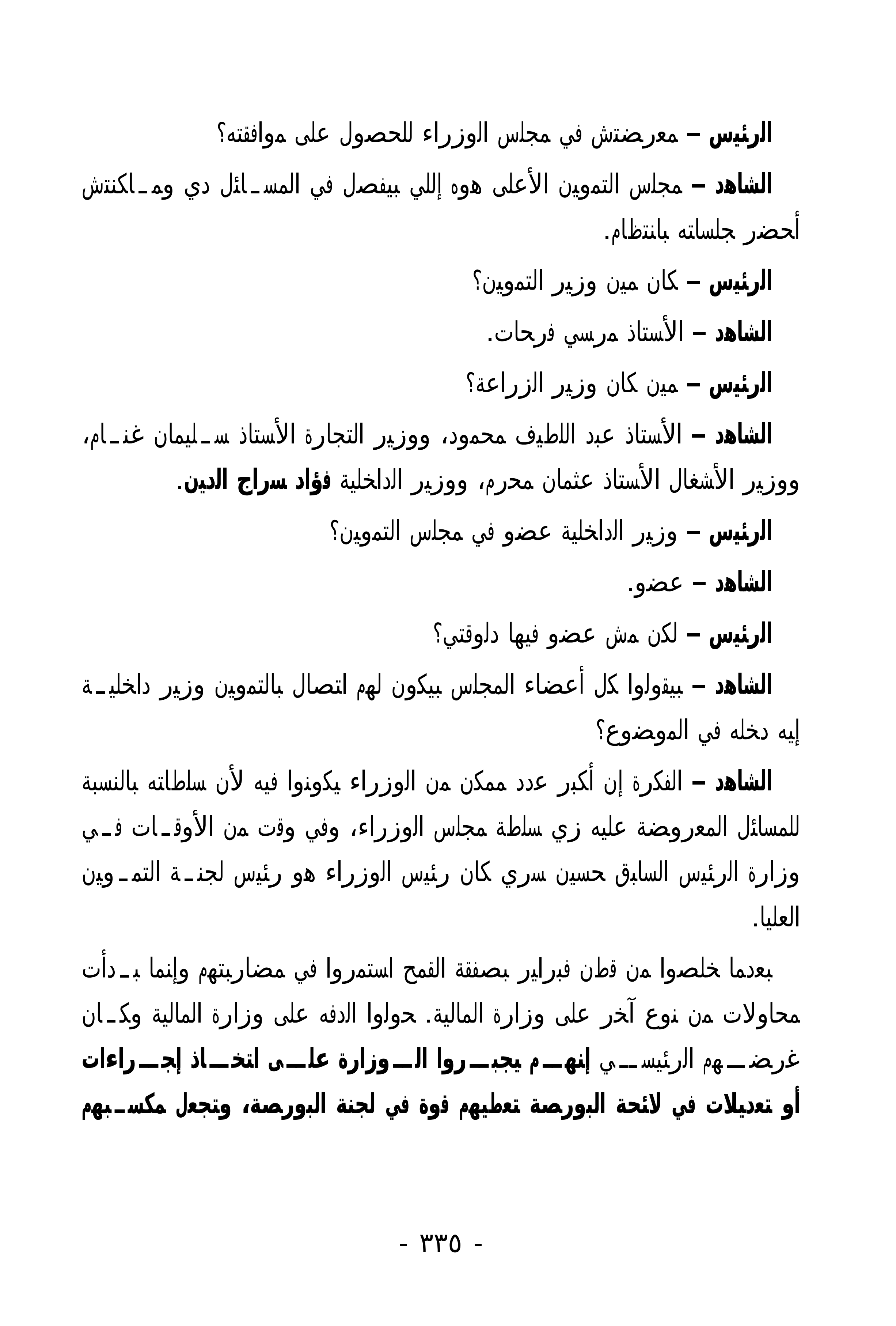
الشاهد – معتقدش وعلى العموم هم كانوا بيزودوا السعر في السوق زيادة مفتعلة.

الرئيس – طلعوا بربح في العملية دي؟

الشاهد – أعتقد.

الرئيس – مقدرتوش؟

الشاهد – لا. لا دي كانت خاصة بالتموين.



الرئيس – معرضتش في مجلس الوزراء للحصول على موافقته؟

الشاهد – مجلس التموين الأعلى هوه إللي بيفصل في المسائل دي وماكنتش أحضر جلساته بانتظام.

الرئيس – كان مين وزير التموين؟

الشاهد – الأستاذ مرسي فرحات.

الرئيس – مين كان وزير الزراعة؟

الشاهد – الأستاذ عبد اللطيف محمود، ووزير التجارة الأستاذ سليمان غنام، ووزير الأشغال الأستاذ عثمان محرم، ووزير الداخلية **فؤاد سراج الدين**.

الرئيس – وزير الداخلية عضو في مجلس التموين؟

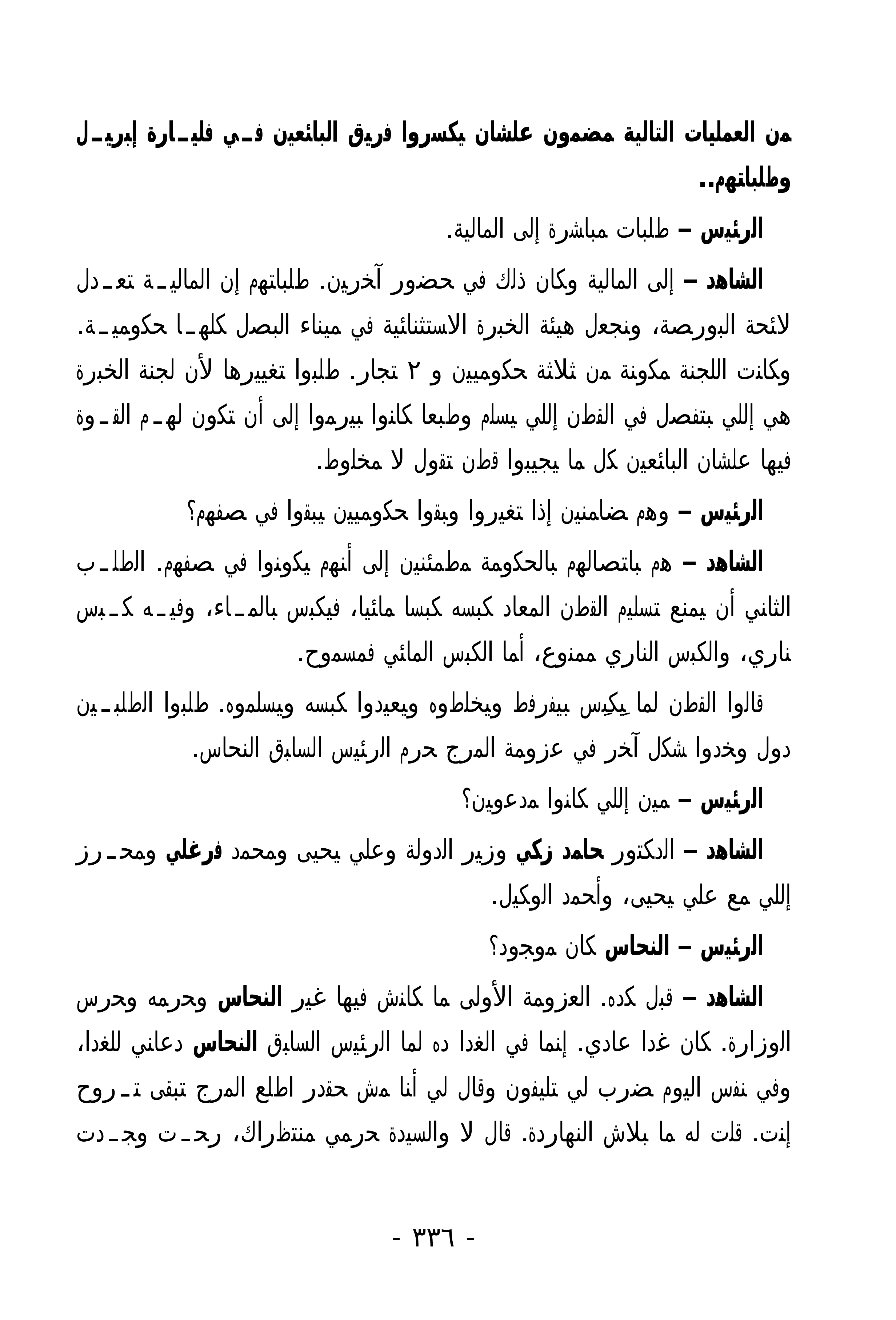
الشاهد – عضو.

الرئيس – لكن مش عضو فيها دلوقتي؟

الشاهد – بيقولوا كل أعضاء المجلس بيكون لهم اتصال بالتموين وزير داخلية إيه دخله في الموضوع؟

الشاهد – الفكرة إن أكبر عدد ممكن من الوزراء يكونوا فيه لأن سلطاته بالنسبة للمسائل المعروضة عليه زي سلطة مجلس الوزراء، وفي وقت من الأوقات في وزارة الرئيس السابق حسين سري كان رئيس الوزراء هو رئيس لجنة التموين العليا.

بعدما خلصوا من قطن فبراير بصفقة القمح استمروا في مضاربتهم وإنما بدأت محاولات من نوع آخر على وزارة المالية. حولوا الدفه على وزارة المالية وكان غرضهم الرئيسي **إنهم يجبروا الوزارة على اتخاذ إجراءات أو تعديلات في لائحة البورصة تعطيهم قوة في لجنة البورصة، وتجعل مكسبهم**



من العمليات التالية مضمون علشان يكسروا فريق البائعين في فليارة إبريل وطلباتهم..

الرئيس – طلبات مباشرة إلى المالية.

الشاهد – إلى المالية وكان ذلك في حضور آخرين. طلباتهم إن المالية تعدل لائحة البورصة، ونجعل هيئة الخبرة الاستثنائية في ميناء البصل كلها حكومية. وكانت اللجنة مكونة من ثلاثة حكوميين و ٢ تجار. طلبوا تغييرها لأن لجنة الخبرة هي إللي بتفصل في القطن إللي يسلم وطبعا كانوا بيرموا إلى أن تكون لهم القوة فيها علشان البائعين كل ما يجيبوا قطن تقول لا مخلوط.

الرئيس – وهم ضامنين إذا تغيروا وبقوا حكوميين يبقوا في صفهم؟

الشاهد – هم باتصالهم بالحكومة مطمئنين إلى أنهم يكونوا في صفهم. الطلب الثاني أن يمنع تسليم القطن المعاد كبسه كبسا مائيا، فيكبس بالماء، وفيه كبس ناري، والكبس الناري ممنوع، أما الكبس المائي فمسموح.

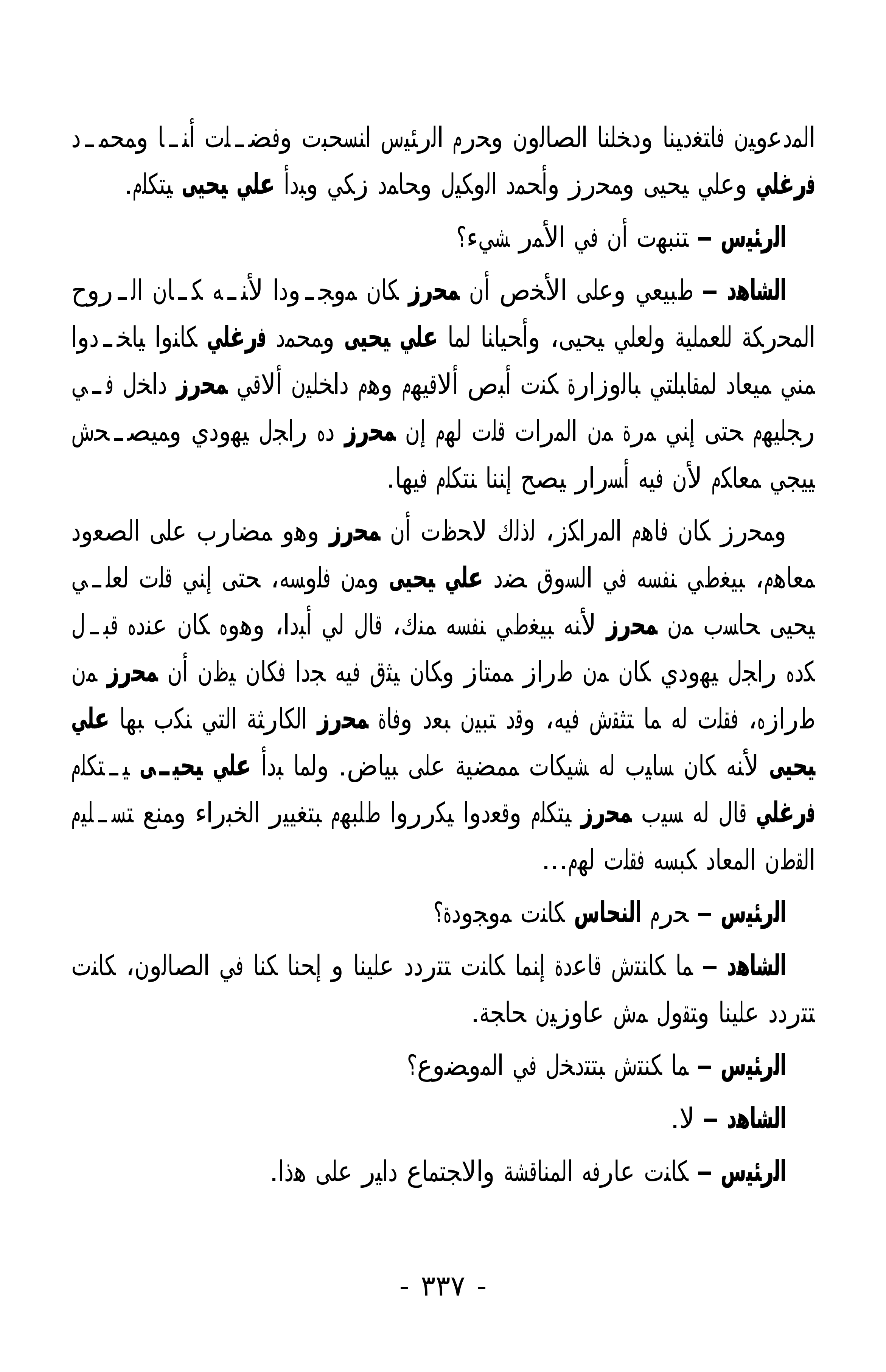
قالوا القطن لما يِكبِس بيفرفط ويخلطوه ويعيدوا كبسه ويسلموه. طلبوا الطلبين دول وخدوا شكل آخر في عزومة المرج حرم الرئيس السابق النحاس.

الرئيس – مين إللي كانوا مدعوين؟

الشاهد – الدكتور **حامد زكي** وزير الدولة وعلي يحيى ومحمد **فرغلي** ومحرز إللي مع علي يحيى، وأحمد الوكيل.

الرئيس – النحاس كان موجود؟

الشاهد – قبل كده. العزومة الأولى ما كانش فيها غير **النحاس** وحرمه وحرس الوزارة. كان غدا عادي. إنما في الغدا ده لما الرئيس السابق **النحاس** دعاني للغدا، وفي نفس اليوم ضرب لي تليفون وقال لي أنا مش حقدر اطلع المرج تبقى تروح إنت. قلت له ما بلاش النهاردة. قال لا والسيدة حرمي منتظراك، رحت وجدت



المدعوين فاتغدينا ودخلنا الصالون وحرم الرئيس انسحبت وفضلات أنا ومحمد **فرغلي** وعلي يحيى ومحرز وأحمد الوكيل وحامد زكي وبدأ **علي يحيى** يتكلم.

الرئيس – تنبهت أن في الأمر شيء؟

الشاهد – طبيعي وعلى الأخص أن **محرز** كان موجودا لأنه كان الروح المحركة للعملية ولعلي يحيى، وأحيانا لما **علي يحيى** ومحمد **فرغلي** كانوا ياخدوا مني ميعاد لمقابلتي بالوزارة كنت أبص ألاقيهم وهم داخلين ألاقي **محرز** داخل في رجليهم حتى إني مرة من المرات قلت لهم إن **محرز** ده راجل يهودي وميصحش ييجي معاكم لأن فيه أسرار يصح إننا نتكلم فيها.

ومحرز كان فاهم المراكز، لذلك لاحظت أن **محرز** وهو مضارب على الصعود معاهم، بيغطي نفسه في السوق ضد **علي يحيى** ومن فلوسه، حتى إني قلت لعلي يحيى حاسب من **محرز** لأنه بيغطي نفسه منك، قال لي أبدا، وهوه كان عنده قبل كده راجل يهودي كان من طراز ممتاز وكان يثق فيه جدا فكان يظن أن **محرز** من طرازه، فقلت له ما تثقش فيه، وقد تبين بعد وفاة **محرز** الكارثة التي نكب بها **علي يحيى** لأنه كان سايب له شيكات ممضية على بياض. ولما بدأ **علي يحيى** يتكلم **فرغلي** قال له سيب **محرز** يتكلم وقعدوا يكرروا طلبهم بتغيير الخبراء ومنع تسليم القطن المعاد كبسه فقلت لهم...

الرئيس – حرم **النحاس** كانت موجودة؟

الشاهد – ما كانتش قاعدة إنما كانت تتردد علينا و إحنا كنا في الصالون، كانت تتردد علينا وتقول مش عاوزين حاجة.

الرئيس – ما كنتش بتتدخل في الموضوع؟

الشاهد – لا.

الرئيس – كانت عارفه المناقشة والاجتماع داير على هذا.

الشاهد – طبيعي. دعوة المضاربين على الغدا مع الوزير لا بد لهذا الغـرض، فكررت كلامي إنتم تجار صادرات تضاربوا ليه؟. قالوا الـدور ده عنـدنا عقـود صحيح. قلت خايفين من لجنة الخبراء ليه؟. قالوا خصومنا حيغشوا في القطن إللي حيسلموه. قلت جالكم منين إنهم حيغشوه بتتوقعوا الشيء قبل ما يحصل؟. وعلى كل حال يوم ما تستلموا وتلاقوا فيه غش ارفضوا التسلم والغش ده جريمة لها عقوبـة في القانون وإزاي تدعوا إن فيه جريمة قبل ما تقع، والقانون العادي كفيل بحمايتكم. وظلت المناقشة محتدمة حتى الساعة الخامسة مساء، استأذنت ومشـيت بعـد مـا صدعوا دماغي.

الرئيس – ما شعرتش بضغط من حد تاني غير المضاربين.

الشاهد – فيما يتعلق بالجلسة دي الدكتور **حامد زكي** كان بيشترك معاهم إنمـا اشتراك محايد. لما مقبلتش الطلب ده جم في إبريل نقلوا مراكزهم على يونية وبدأت الحملة من جديد تركز على الطبات دي وأسعار الأشموني في ارتفاع. أنا في الوقت ده في إبريل لاحظت إن السوق فيه كميات ناقصة من الرتب الواطية. وعندنا فـي مخزن الحكومة منه كميات كبيرة فقلت لمصلحة القطن نزلوا من الرتب دي للتجار على إنكم لما ييجي المحصول الجديد تاخدوا بدلها من الرتب العالية. لأن الحكومـة مالهاش مصحلة في التخزين من الرتب الواطية دي. وفي أثناء عملية المبادلة فـي يوم كنت أرؤس اللجنة المالية في مكتبي قام التليفون ضرب وقالوا لي إن **النحـاس** على التليفون، خدت السماعة فوجدت إن حرمه هي إللي علـى التليفـون، وبعـد التحيات المعتادة قالت لي – إنتم بتبيعوا من قطن الحكومة. قال لها – إحنا بنبادل بس. فضحكت وقالت – أنا فهماك كويس. ما هو البدل هو البيع وده ينزل السعر في السوق. في الواقع اضطريت أجاريها في الكلام لأن كان فيه موظفين قاعـدين ونهيت الحديث ووضعت السماعة. وبدأت الجهود تتركز للهجوم على وزارة المالية ووزيرها والهجوم ده...

الرئيس – من الأفراد دول ولا فيه أخرين؟

الشاهد – في الواقع الهجوم من دول استمر في زيادة ومن آخـرين ومكنـتش أعتقد في البداية إنه مثلا الأستاذ **فؤاد سراج الدين** حينضم لهـذا الفريـق. وبعـد شهرين من تولي الوزارة كنت بقدر إني أضاعف ضريبة الصادر – وكانت جنيه – علشان أمتص بعض الأموال الفائضة في السـوق، مسـألة ضـريبة زي دي لازم يحتفظ بها سرا ولا حدش يعرفها، حتى ولا الموظفين يعرفوها، حتى نقدم لمجلـس الوزراء فجأة، ولا حدش يعرفها من الوزراء نفسهم قبلها. وأنا تشاورت مع شخص واحد فقط هو الدكتور عبد الجليل العمري. وكان موضع ثقتي وقد برهن على ذلك في كل المسائل التي وكلتها إليه، ولكني رحت للرئيس السابق **مصـطفى النحـاس** أحيطه علما بها لأني لابد أقول للرئيس على مسألة زي دي دون غيره، فقلـت لـه إني سأتقدم لمجلس الوزراء بمشروع مضاعفة ضريبة الصادر فقال طيب.

وما أشعر تاني يوم إلا وجريدة "البلاغ" (٤) – وعلاقتها بالأستاذ **فـؤاد سـراج الدين** معروفه بتنطق بلسانه أو هوه مستأجرها – إذا بها يخرج فيها الخبر إن نيـة الحكومة مضاعفة ضريبة الصادر على القطن. صعقت لأن ده جنيـه للمضـاربين والمصدرين. فلما طلع الخبر أنا سارعت بتكذيبه قلت أكذب. وفي غمرة الأيام القلية التالية دخلت في المجلس نفس الضريبة، وجعلت عنصر المفاجأة بعـدما اطمـأنوا للتكذيب. كانت النتيجة أن بدأت المناقشات في مجلس النواب علـى سياسـة وزارة المالية، وأول طلب تقدم للمناقشة من ١٠ نواب من بينهم الأستاذ يس سراج الـدين والأستاذ **عبد الحميد سراج** الدين. والمناقشة جرت في ١٨ مارس، قعدوا يتكلمـوا ويهاجموا.. الوزير إزاي يكذب، وبعدين يفرض الضريبة. الأسـتاذ **فـؤاد سـراج الدين** قام وقال دي سياسة وإنتت المناقشة.

إنما المناقشة الأهم قدمت مرة ثانية وتزعمها الأستاذ **يس سراج الدين**، وكان قد طلب مناقشة السياسية القطنيه، وقام في مجلس النـواب يهـاجم الصـعود ويحبـذ النزول. وقيل في المجلس في ذلك الوقت إن الأستاذ يس كان واخد مراكز نزول له مش صعود، فقمت وبعدما أدليت بالبيانات قام الأستاذ **فؤاد سراج الدين** من غير ما

يتفق معي على الكلام وأنا وزير المالية وقال وزير المالية تكلم من الناحية الفنيـة وأنا أتكلم من الناحية العامة، وتكلم في الناحية العامة، ولكن استوقفتني عبارة مـن عباراته ودي إللي جعلتني أبتدي أفكر هل الأستاذ فؤاد مع فريق الصعود واللا لا. والعبارة دي واردة في المضبطة ونصها **إن الذين يكثر اللغط حـولهم لأنهـم قـد ربحوا من ارتفاع القطن الأشموني يجب ألا ننسى أنهم خسروا من الخفض مئات الألاف، ولم يستمع أحد لأي شكوى منهم، وذلك** جعلني أشـك أن الأسـتاذ **فـؤاد سراج الدين** بيدافع عن سياسة الصعود.

استمر ضغط **علي يحيى ومحمد فرغلي** ومقابلاتهم ولما وجدت أسعار الأشموني عدت ١٠٠ ريال وتجار الداخل قالوا حنفلس وفروق الأسعار مش قادرين نوفي بها فأنا استصدرت مرسوم بتجميد فروق الأسعار بالنسبة لتجار الداخل، يعني استمروا في عملياتكم وإنما الفروق المتجمدة منتش مطالبين بها بالداخل، واسـتمر زحـف الأشموني في الصعود.

الإجراء ده مش علشان يوقف الصعود، وإنما علشان أسمح لهم بالاستمرار فـي عملهم من غير فروق الأسعار المجمدة عليهم. واستمر صعود الأشموني لغاية مـا لقيته وصل ١٥٤ لأنه بلغ هذا السعر. حددتـه لأن الصـعوديين كـانوا عـاوزين يستمروا في رفع السعر إلى ٢٠٠ ريال بل إن البعض قال ٣٠٠ ريال قلـت الحـد الأعلى ١٥٤ ريال، صرخ **علي يحيى ومحمد فرغلي** وبعد ما كان لهم طلبين انضم لهم طلب ثالث وهو إلغاء الحد الأعلى علشان يستمروا في عملياتهم. في الوقـت ده عقد مجلس الوزراء في ميعاده العادي يوم الأربعاء ٣١ مايو. وأول فليارة في شهر يونيو إللي كانوا حيسلموا فيها كانت يوم ٢ يونيو. وأنا ما أجبـتش الطلبـات دي، وحتى ضغطهم بلغ درجة إنهم وجهوا إنذار على يد محضر إلـى وزيـر الماليـة لإجابة طلباتهم، وإلا الحكومة، وأنت خاصة يا وزير المالية تكون مسـئول. وجـه المحضر علشان يسلمني الإنذار وجابه وجاب معاه مشروع قرار وزاري بطلبـات المحتكرين. كان من حضره الأستاذ **عبد الرحمن البيلي** إللي هوه محـامي **علـي**

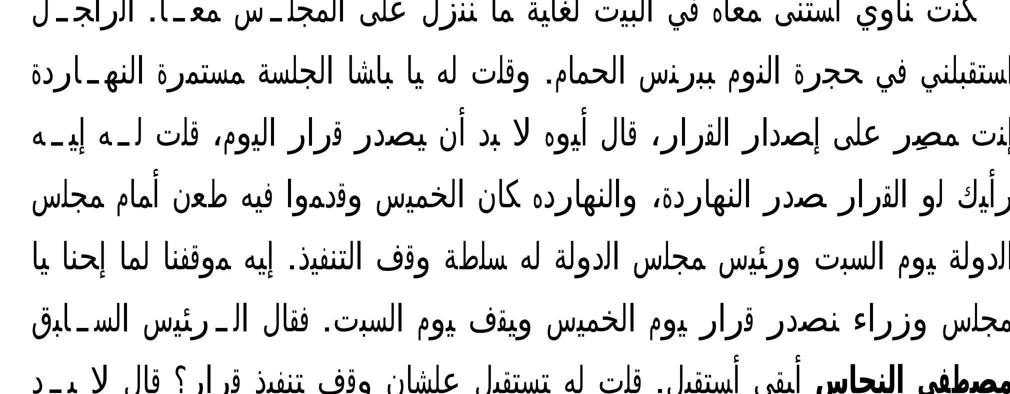
يحيى ومحمد فرغلي.. يعني مش نستجيب لطلباتهم وبس. محضرين مشروع القرار الوزاري كمان، وعلينا إحنا نمضي وننشر في الجرائد الرسمية. وضـحكنا علـى الحكاية دي أنا ومستشار الرأي وكانت جلسة مجلس الوزراء يوم ٣١ مايو والرول عادي، وبمجرد افتتاح الجلسة الرئيس ترك الرول وقال فيه مسألة هامة حيتكلم فيها وياكم فؤاد باشا، وبدأ الأستاذ **فؤاد سراج الدين** على طول يشرح مركـز القطـن وطلبات المحتكرين وإن لابد وزير المالية يصدر قرار بإجابتها، وحتى الأستاذ **فؤاد سراج الدين** أخرج نسخة من مشروع القرار فأنا قلت له جبته منين مش ده بتـاع **عبد الرحمن البيلي**؟ دا أنا عندي صورة منه ولما وجدت المسألة أخذت الوضع ده بدأت أشرح لمجلس الوزراء مخاطر إصدار هذا القرار وإنهم إذا كانوا بيـدعوا إن فيه غش حيكون في القطن، ولما يبقى فيه غش فعلا نبقى نتكلم والقوانين والمحاكم موجودة، كفيلة بحمايتهم والرئيس السابق **مصطفى النحاس** قال أنا عندي معلومات إنهم بيفكوا قطن المراتب ويبعتوه البحيرة ويعاد كبسه لتسليمه **لمحمد فرغلي** وعلي يحيى، قلت له لما ييجوا يسلموا يبقى مخلوط ويرفض ويحاكموا على ذلـك لأن دي جريمة. فقال لابد إنك تمنع نقل القطن من الإسكندرية للمحالج في البحيرة، قلت له - أنا وزير المالية ومعنديش السلطة دي عندك وزير المواصلات إعمل له تشريع من المجلس يمنع نقل القطن. قالوا عندك نقطة مراقبة القطن بالإسكندرية. قلت لهم دي نقطة الغرض منها إحصائي ودول موظفين عاديين آخر النهار بعد إنتاء موعد العمل الرسمي يقفلوا ويروحوا إللي راح ينقلوا ما ينقلوش بالنهار لازم ينقلوا بالليل، قال لا بد تشوف طريقة، قلت ما فيش طريقة فاتجه **النحاس** لغنام وقال لـه إنـت وزير تجارة ومحامي وشوف لنا طريقة، يا محمود يا شـوقي هـات لنـا لائحـة البورصة فجابها محمود شوقي (سكرتير مجلس الوزراء) وقعد غنام يقلبها وبعدين قال أهو خلاص لقيت نص يمنع.. وقرأ من الورقة وقال نص يمنع نقل العميل من مركز لمركز، فضحكت فالرئيس السابق **مصطفى النحاس** قال - بتضحك ليه يـا زكي، قلت له ده النقل القانوني مش النقل المكاني المادي إللي إحنا عاوزينه. فبص

النحاس لغنام وقال له ـ اتلهي بقى يا غنام عامل لي قانوني ومحـامي ووزيـر تجارة [٥]؟.

نهايته أصروا على تعديل لائحة البورصة بما يجيب طلبات المحتكرين، فقلـت لهم مثل هذا القرار يسيء لسمعتنا في الخارج والمضاربات وسوق الإسكندرية مـا يصحش يتعمل فيها قبل فتح البورصة، لأن الكنتورنات خاط، والفكرة الاشـتراكية ضد الكنترونات وبيسموا البورصة مصيدة الرأسماليين علشان ياخدوا كـل أمـوال الطبقة المتوسطة – قلت لهم دي كانت غلطة، ف إحنا عمالين نلعب فـي السـوق وسمعتنا في الخارج بقت تسوء في كل مكان، والغزالين مش راضيين يشتروا بسعر السوق، ومش عارفين يربطوا أسعارهم ببورصة "ليفربول"، وقلـت لهـم نتيجـة المضاربات القطن مش رايح يتصرف، و إحنا عايشين على تصريفه ومثـل هـذا القرار يجوز الطعن فيه أمام مجلس الدولة باعتباره قرار صدر من مجلس الوزراء ويجوز الغاؤه، فقالوا إن المناقشة في الموضوع ده مستمرة لليوم التـالي. ونعمـل جلسة ثانية لمجلس الوزراء بكره، وكان بكره أول يوم في يونية والاستحقاقات يوم ٢ فيجب يطلع القرار علشان تحصل الفائدة.

أثناء الجلسة العاصفة دي **النحاس** خرج إلى مكتبه شوية، فرحت خـارج وراه وقلت له ـ ليه تعمل كده؟ لصالح مين ومصلحتك فـي ده إيـه؟.. قـال ـ وا ماليش دعوة أنا ما أعرفش في القطن حاجة غير المرتبة إللي بأنام عليها، فقلت ـ وزير ماليتك يا ريس زيك ما عندوش غير المرتبة إللي بينام عليها فاعمل معروف بلاش المهازل دي.

وفي اليوم التالي الساعة ثمانية صباحا رحت للرئيس السابق **مصطفى النحـاس** في بيته. أصل خبرتي مع **النحاس** إنه ممكن الإنسان يتفاهم وياه لما ما يكونش فيه حد تاني معاه، وعلى الأخص إذا كان الشخص إللي حا تقبله هو آخر شخص حـا يقابله قبل اتخاذ القرار مباشرة، أصل ممكن التفاهم معاهم على حده.. أنـا اتبعـت الطريقة السيكولوجية دي ورحت الساعة ٨ صباحا [٦].



كنت ناوي أستنى معاه في البيت لغاية ما ننزل على المجلس معا. الراجل استقبلني في حجرة النوم ببرنس الحمام. وقلت له يا باشا الجلسة مستمرة النهاردة إنت مصِر على إصدار القرار، قال أيوه لا بد أن يصدر قرار اليوم، قلت له إيه رأيك لو القرار صدر النهاردة، والنهارده كان الخميس وقدموا فيه طعن أمام مجلس الدولة يوم السبت ورئيس مجلس الدولة له سلطة وقف التنفيذ. إيه موقفنا لما إحنا يا مجلس وزراء نصدر قرار يوم الخميس ويقف يوم السبت. فقال الرئيس السابق **مصطفى النحاس** أبقى أستقيل. قلت له تستقيل علشان وقف تنفيذ قرار؟ قال لا بد أن يتخذ القرار، وإنت إذا ما كنتش عاوز توافق عليه، خذ أجازة ثلاثة أيام لغاية يوم السبت. قلت له ما أقبلش الوضع ده على نفسي يا باشا وإنتهى الحديث، ونزلت قعدت على مكتبه في الدور الأرضي وأخذت ورقة وقلم وكتبت استقالتي وبعثتها لقشاشة سكرتيره في الدور العلوي حيث كانت المقابلة وروحت على بيتنا وصرفت عربية الحكومة والحرس.

الرئيس – الست حرم **النحاس** كانت فين؟

الشاهد – المقابلة كانت في البيت، وكانت موجودة وإللي بلغني أنها كانت بتسمع من وراء الباب، قال لي الدكتور عبد العظيم سلامة، وهو دكتور كان بيعمل جلسات كهرباء للرئيس السابق **مصطفى النحاس**، وبلغني أنه حصلت زوبعة يومها في البيت بين **النحاس** وبين مراته بعدما خرجت بسبب جواب الاستقالة ده. وبلغني بعد كده برضه من الدكتور أن **النحاس** طلب **فؤاد سراج الدين** بالتليفون وبلغني بالسماع أنهم استدعوه. والنحاس قال دي استقالة مقبولة يروح في داهية. وبلغني إن حرمه انبسطت أن استقالتي كانت مقبولة، وبلغني إن فؤاد قال لا الاستقالة دي لا تقبل. وإن استقالته على الوجه ده تخرجه بطل على حسابنا، هو عاوز يعمل زي فصل مكرم [(٧)] إحنا نفوتها دلوقتي وننتهز أول فرصة ندبحه ونخليه على الكرسي، وننتهز أول فرصة ونشيعه من غير جنازة.

ما رحتش الوزارة. رحت البيت وصرفت الحرس وكانت الساعة وصلت ١١ صباحا. التليفون ضرب وقالوا لي **النحاس** على التليفون. جيت أمسك السماعة لقيت هيصة على التليفون - كده يا زكي؟ كده يا زكي تخوني؟ كده تعملها وتستقيل؟ ما تقوليش ليه؟ إحنا عاوزينك تيجي مجلس الوزراء. قلت له أنا نفذت كلامك معايا وكلامك عن الإجازة كان كلام عدم ثقة في، وبناء على ذلك أنا بعت استقالتي وأنا مصمم عليها. قال - لا مش حانقبلها وتعالى مجلس الوزراء ولا بد تيجي، قلت له وإذا اتكلمتم في حكاية القطن، قال يبقى لك حق واتمسك بالاستقالة.

تمهلت شوية ومارحتش مجلس الوزراء إلا الساعة ١٢، وكانت المكالمة الساعة ١١ رحت لقيت الأعضاء كلهم موجودين، ولقيت الرئيس السابق **مصطفى النحاس** موجودا هناك، ولقيتهم منتظرين والسكون مخيم عليهم، ويظهر **النحاس** قال لهم على الاستقالة، وإن أنا مهدد بها تاني إذا اتكلمنا في موضوع القطن، وبمجرد ما رحت **النحاس** بدأ الجلسة، وقال نبدأ في الرول العادي، وكان الرول ده هو رول الجلسة إللي قبل كده بتاعة إمبارح وخلصنا من الرول العادي المؤجل وما رفعتش الجلسة. والرئيس السابق **مصطفى النحاس** بص لفؤاد وبعد كده رحت خارج من الجلسة، وقعدت في أودة الاستراحة الملحقة بمكتب رئيس الوزراء، وبعد ما قعدت شوية جالي محمود شوقي ومعاه ورقة بخط النحاس، وقال فيها بالحرف الواحد أرجوك يا زكي أن تنتظر شوية حتى نجيبك إلى ما تريد. أنا فهمت إن فيه مناقشة دايرة، وإن المسألة اتفق إنهم يسيبوها لوزير المالية يتصرف فيها، وخرجنا مطمئنين أو على الأقل إني بحسن النية مش عارف الخطوات الأخرى.

إللي حصل إن الوزارة انتقلت إلى إسكندرية، وسافرت، وبنسافر عادة في صالون مخصوص وقعدت مع الرئيس على أحسن ما يكون، وكان في العادة إن رئيس الوزراء والوزراء ورجال القصر ومدير مصلحة السكة الحديد ومدير البلدية ومحافظ الثغر يتغدوا عند الملك يوم الانتقال، والعكس بيحصل في الانتقال إلى القاهرة مع اختلاف الأشخاص مدير بلدية القاهرة ومحافظها [٨].

في أول مقابلة تعرفت إلى حرم **النحاس** بعد تشكيل الوزارة بأسابيع حصل إنه بمجرد الرئيس **النحاس** ما قدمني لها قالت لي (أهلا بوزير ماليتي) وأنا لم أكن أتوقع هذه العبارة، فذهبت **لنجيب الهلالي** وقلت له إنني غير مستريح للعبارة دي، فقال لي علشان تعرف إن كان عندي حق إني ما أدخلش الوزارة معاكم علشان ما أبقاش وزير معارفي [٩].

وفيما يتعلق بالغداء في السراي رحت وأنا خالي الذهن ومطمئن لما جرى في الأسبوع الماضي. وبدأ الملك السابق يتكلم مع وزير العدل حول دور المحاكم ومبانيها، ومقابلته للماريشال سليم، وخطر الحرب وضرورة اتخاذ الاحتياط لوقوع حرب عالمية، ثم التفت ناحيتي وأنا كنت في مواجهته بانحراف، وقال مبتسما بقى وزير المالية إللي مشهور له بكيت وكيت يعجز عن إخراج بيتين من بيوت القطن من مأزق دول صحيح لم يعملوا شيئا للبلد فيما مضى ولكنهما أكبر بيتين مصريين فضروري تشوف حل للموضوع.. أنا فوجئت فارتج علي. ولم أرد بشيء، فقال هو فلان سامع واللا مش سامع. فلم أرد، **فحسن يوسف** قال له اللقمة في إيده، وكان **النحاس** في نفس الصف فكان بينظر لي نظرات أنا فسرتها على أنها آهو جالك الكلام.. يعني لو كنت سمعت كلامنا.

خرجنا وبعدين أبلغنا بجلسة عاجلة لمجلس الوزراء غير عادية يوم السبت من غير رول.

الرئيس – كان يوم ٣ يونيو؟

الشاهد – الغداء كان يوم ١٠ يونيو، أنا رحت وبسأل عن الجلسة فقالوا دي للنظر في الرغبات السامية إللي أُبديت على الغداء.. وفي الجلسة **النحاس** قال إن الملك أبدى رغبات على رأسها مسألة القطن، وليس هناك حل إلا بإصدار القرار إللي كنا عاوزين نصدره، فأنا أعدت كلامي إللي قلته في ٣١ مايو من أن مصير القرار الإلغاء العاجل من مجلس الدولة، فقالوا نأخذ الأصوات، وكان كل الوزراء

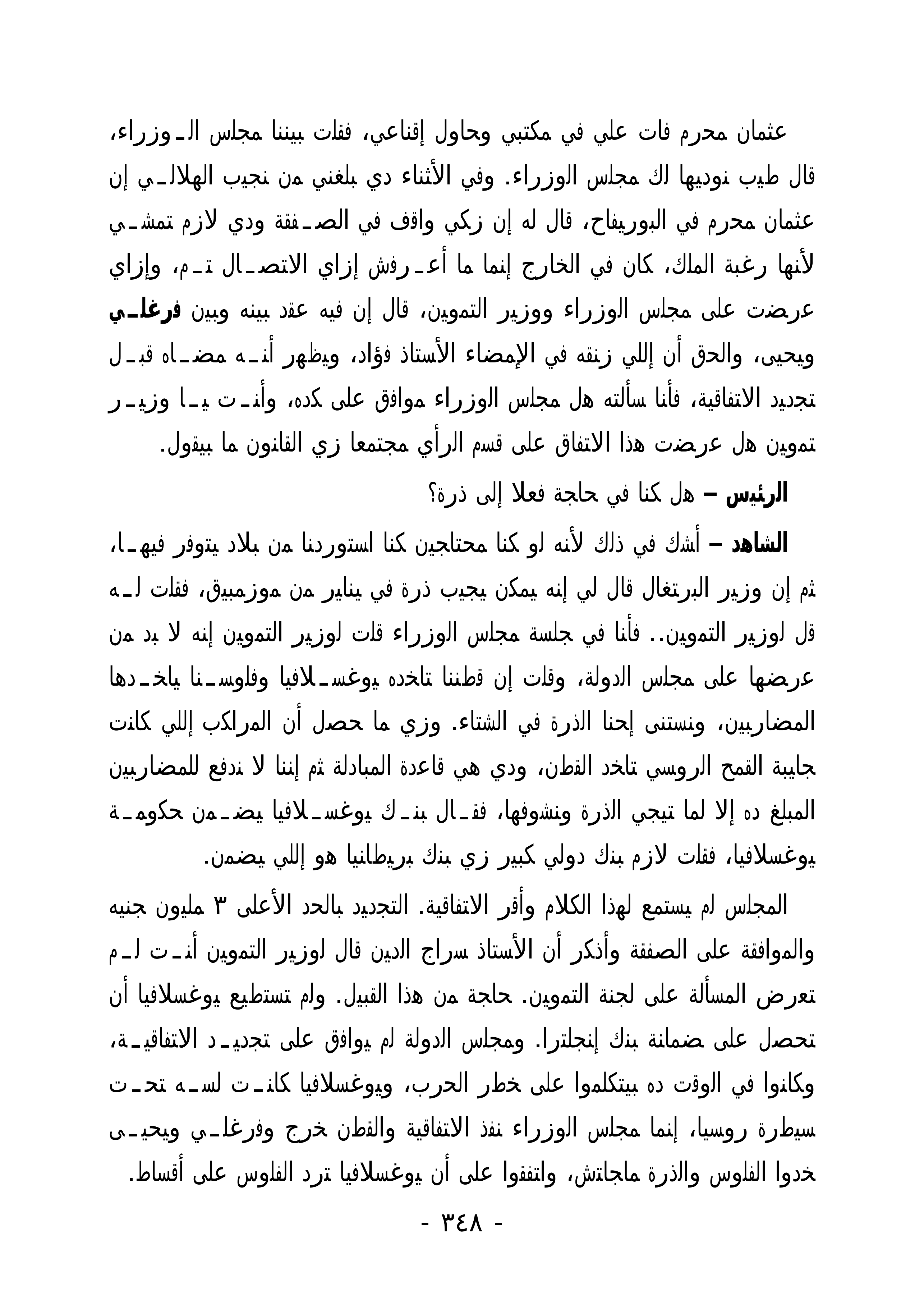
ضدي وأنا الوحيد إللي قلت لا تتخذ هذا القرار، فقلت ـ القـرار يطلـع بموافقـة مجلس الوزراء مش من وزير المالية وحده؛ لأن القرار بيجوز يطلع كده بعد أخـذ رأي لجنة البورصة وتعديل اللائحة الداخلية للبورصة بموافقة مجلـس الـوزراء. فقلت أنا الأقلية أنفذ لكم بموافقة المجلس، وخرجت من المجلس وطلبـت مستشـار الرأي **أحمد منصور**، وجبت مندوبي الحكومة في البورصة وقلـت لهـم مجلـس الوزراء يرى اتخاذ القرار إللي كنا رافضينه فأعدوا الصيغة القانونية وأخذت القرار وربحت المجلس، وكانت الجلسة منفضة، فعملوا دائرة حولي فقلت لهم آدي القـرار وبعدين **النحاس** قال لكن دا القرار ده لا يسري على الفليارة استحقاق ٢ يونية إللي فاتت، قلت له إللي فات لا تسري عليه، فقال المهم إللي فات، فقلت إن العـادة فـي القرارات لم تجر على أن تكون بأثر رجعي ودا يزيد في مجال الطعن أمام مجلس الدولة. فقال لا. يجب أن القرار يسري على استحقاق ٢ يونيو ويصدر بـه عـدد خاص بالجريدة الرسمية. وانفجرت القنبلة في البورصة وحتى فـي يومهـا كنـت معزوما على الشاي عند رئيس قومسيون بورصة العقود مستر **جين خلاط**، ففكرت أروح أم لا، وبعدين قلت يجب أظهر بمظهر المتجلد فرحت، ودخل **سـلفاجو** وكان في حالة غير عادية، وقال لي حكومة إيه إللي تصدر قرار زي ده، فسحبه رئـيس القومسيون من أمامي لأن الكلمة ما كانش يصح إنها تتقال ورجع واعتذر.

الرئيس – تأثير القرار على البورصة نفسها إيه؟

الشاهد – تأثيره أن جعل المركز كله في صالح الصعوديين وثبت بالدليل المادي نفوذ هؤلاء المضاربين على الحكومة إلى أن وصلوا إلـى أغراضـهم ودا قـول معروف أن كبار المضاربين يعتمدون دائما على نفوذهم على الحكومة ولها سابقة. ولجنة الخبرة الاستثنائية تبقى في صفهم لأن كل هدفهم جعل البائعين في حالة عجز عن تسليم القطن ليدفعوا فرق السعر.

الرئيس – أغلبهم تجار محليين صغيرين؟

الشاهد – أيوه ويبقى الأثر عكسي. وما فيش أي سابقة في أي بورصة في العالم تمنع الكبس المعاد كبسا مائيا. ودا لم يمنع أن البائعين سلموهم قطنا بدليل إنهم بعد كده جت صفقة الذرة اليوغسلافية وفيها قطن بذرة، والمرة إللي فاتت كـان قطـن بقمح مع روسيا.. لا بد أنهم يصرفوا القطن.. مين يصرفه ودفع الثمن؟.. الدولـة. جت صفقة الذرة اليوغسلافية وكنت في إسكندرية وأتردد على مصر، وكنت رايح إسكندرية، ووكيل وزارة المالية توفيق يونس الوكيل الدائم دلوقت، اتصل وقال لي إن عندهم أمر بدفع ٣ ملايين جنيه لفرغلي ويحيى، فالبنك الأهلي قال إنه يشك في العملية لعدم وجود سوابق لها، فقلت له يوقف أي صـرف. وأنـا حاشـوف فـي إسكندرية المسالة إيه، وقلت يشوف حسين شعير إزاي يمضي أمـر بـدون علـم الوزير أو الوكيل، فحسين شعير (وكيل إدارة المستخدمين وهو يمت بصلة قرابـة لحرم النحاس). حب يتخلص وقال إن موظف بالتموين جاب الورقة وهـو مضـى عليها، وأظن كان أحمد طلبه صقر علشان تحول لك إنت ياوكيل، فقال لـه طيـب كنت هاتها لي، فسألت في التموين إيه الفلوس دي بتوع إيه، فقـال مقابـل صـفقة تصدير قطن إلى يوغسلافيا واستيراد ذرة، فقلت له إحنا بيننا وبين يوغسلافيا اتفاق على أن المبالغ إللي تظل معلقة ١٠٠ ألف جنيه. ثم إن **فرغلـي** ويحيـى يقبضـوا الثلاثة مليون جنيه النهارده ففين الذرة؟.. قال حيزرعوها مخصوص، قلـت بقـى يزرعوا ذرة في الشتاء يعني في بيوت زجاج؟.. والاتفاق بينا وبين يوغسلافيا لـم يجدد ولا بد من تجديده، وبعد كده جاني ساعي من مجلس الـوزراء ومعـه ورق تجديد الاتفاق التجاري مع يوغسلافيا، وملحق به زيادة (الكلافون) والورقة الأخيرة مقلوبة، وكان **النحاس** وحرمه في أوربا وعثمان محرم رئـيس الـوزراء بالنيابـة ماضي عليها أنها تمرر على الوزراء، وماضيها وزير الخارجية صلاح الدين. وأنا كلمت عثمان محرم وقلت موضوع زي ده لا يمرر وإنما هاتوا مجلس الوزراء، ثم إن البنك الأهلي علشان يمضي له حسين شعير وموظف بالتموين ما يـنفعش وأنـا مش ماضي واعرض الأمر على مجلس الوزراء.



عثمان محرم فات علي في مكتبي وحاول إقناعي، فقلت بيننا مجلس الوزراء، قال طيب نوديها لك مجلس الوزراء. وفي الأثناء دي بلغني من نجيب الهلالي إن عثمان محرم في البوريفاج، قال له إن زكي واقف في الصفقة ودي لازم تمشي لأنها رغبة الملك، كان في الخارج إنما ما أعرفش إزاي الاتصال تم، وإزاي عرضت على مجلس الوزراء ووزير التموين، قال إن فيه عقد بينه وبين **فرغلي** ويحيى، والحق أن إللي زنقه في الإمضاء الأستاذ فؤاد، ويظهر أنه مضاه قبل تجديد الاتفاقية، فأنا سألته هل مجلس الوزراء موافق على كده، وأنت يا وزير تموين هل عرضت هذا الاتفاق على قسم الرأي مجتمعا زي القانون ما بيقول.

الرئيس – هل كنا في حاجة فعلا إلى ذرة؟

الشاهد – أشك في ذلك لأنه لو كنا محتاجين كنا استوردنا من بلاد يتوفر فيها، ثم إن وزير البرتغال قال لي إنه يمكن يجيب ذرة في يناير من موزمبيق، فقلت له قل لوزير التموين.. فأنا في جلسة مجلس الوزراء قلت لوزير التموين إنه لا بد من عرضها على مجلس الدولة، وقلت إن قطننا تاخده يوغسلافيا وفلوسنا ياخدها المضاربين، ونستنى إحنا الذرة في الشتاء. وزي ما حصل أن المراكب إللي كانت جايبة القمح الروسي تاخد القطن، ودي هي قاعدة المبادلة ثم إننا لا ندفع للمضاربين المبلغ ده إلا لما تيجي الذرة ونشوفها، فقال بنك يوغسلافيا يضمن حكومة يوغسلافيا، فقلت لازم بنك دولي كبير زي بنك بريطانيا هو إللي يضمن.

المجلس لم يستمع لهذا الكلام وأقر الاتفاقية. التجديد بالحد الأعلى ٣ مليون جنيه والموافقة على الصفقة وأذكر أن الأستاذ سراج الدين قال لوزير التموين أنت لم تعرض المسألة على لجنة التموين. حاجة من هذا القبيل. ولم تستطيع يوغسلافيا أن تحصل على ضمانة بنك إنجلترا. ومجلس الدولة لم يوافق على تجديد الاتفاقية، وكانوا في الوقت ده بيتكلموا على خطر الحرب، ويوغسلافيا كانت لسه تحت سيطرة روسيا، إنما مجلس الوزراء نفذ الاتفاقية والقطن خرج وفرغلي ويحيى خدوا الفلوس والذرة ماجاتش، واتفقوا على أن يوغسلافيا ترد الفلوس على أقساط.

والنقطة الحائرة إللي باسمعها من سنة ١٩٥٠ ـ أنت يا وزير المالية رفضـت واستقلت وبعد الغداء الملكي قبلت هذا الوضع. في الواقع أنا كنت شايف إن الأمور متكتلة كلها ضدي، وتبين لي أن عدم قبول استقالتي كـان لغـرض إنهـم بعـدين يخرجوني من الوزارة، فإذا سمحت لي المحكمة الموقرة أقول ـ "إذا كان الإنسان أمام عصابة تهاجمه. ما تأخذونيش في التعبير. ولكن إذا كانت هناك عصابة فأمها إنه ينضم لها ويمشي وياها، وهذا أسوأ الفروض وأمها أنه يجري ويلقى بسـلاحه وهذا تأباه الرجولة، وإما أنه يقف ويقاتل مهما كان ضعيفا. ما يقدرش يـدفع كـل الأذى إنما يقدر يدفع بعضه. أنا كان مركزي كده. الملك والحكومة مع المضاربين أرباب الملايين، وحملات الصحف والمقالات المأجورة ضدي كان وصل أنه يـدفع في المقالة ألف جنيه، فوجدت أن استقالتي تجعلني أخرج من الميدان ولا أقاوم.

الرئيس – مش كان فيه برلمان؟

الشاهد – كان في العطلة الصيفية ولكن كان موجودا يوم القرار ولم يتكلم أحد. سكوت تام كأنه لم يحصل شيء في البلد. وبالنسبة لصفقة الذرة؟ كان البرلمان فـي أجازة وبعدين جه السؤال في الشيوخ في نوفمبر وسراج الدين دافع عـن صـفقة الذرة ووصفها بأنها مظلومة.

عضو اليسار – "حسن إبراهيم" – ألم ترد؟

الشاهد – ما حبتش أهزأ نفسي.

الرئيس – لو اتكلمت كنت قلت إنك غير موافق والا مع الحكومة؟

الشاهد – كان لي رأي مخالف. والإنسان كان له كرامة وأنا كنت عضو شيوخ عادي وأُقلت من اللجنة المالية. وبعد ما جم يجددوا اللجان طلبت إني أكون في لجنة المالية، ولكنهم حطوا عمدة من الدقهلية.

الرئيس – وسابوك؟

الشاهد – سابوني حتى عاتبت حسين الجندي. قال لي **فؤاد سراج الـدين** إللـي عمل كده.

سراج الدين – كل حاجة سراج الدين؟

الشاهد – وا هو قال لي كده يا فؤاد.

الرئيس – لم تسمع مين إللي اتصل بالذات؟

الشاهد – قال لي نجيب الهلالي إن إللي قال له عثمان محرم.

الرئيس – سراج الدين كان له موقف ظاهر؟

الشاهد – في مجلس الوزراء هو لام مرسي فرحات لأنه لم يعرضها على لجنة التموين إنما بعد ما خرجت من الوزارة، وعين هو وزير مالية دافع فـي مجلـس الشيوخ عن صفقة الذرة اليوغسلافية وقال إنها حملة ظالمة.

الرئيس – يعني وقف في صفك في الأول؟

الشاهد – لا. هو بس لام مرسي فرحات. ولما كانت تترامـى الأخبـار بـأن **النحاس** وحرمه بيقولوا ضروري يخرجوا وزير المالية.

الرئيس – لأنه عقبة يعني؟

الشاهد – وجودي على ضعفه، كان بيكشف، وهذا ما كنت أهدف إليه وكشـف أيضا عن استثناءات وزارة الأوقاف. الدكتور **حامد زكي** كان موجودا في الخـارج ورجع وقال لي إن عبد الحميد الوكيل قابله وقال له قول لصاحبك إنه يستقيل أحسن له، وكانت جرائد المعارضة بدأت تلمح فصممت على البقاء إلى أن يخرجوني ولا أخرج برغبتي.

مرت الصفقة وعاد **النحاس** وقابلته ليلة رجوعه ولم يفـتح لـي أي موضـوع، وبعدين كان فيه مناسبة في سراي رأس التين في أواخر أكتوبر وكنت في أودة عبد

اللطيف طلعت والنحاس احتضني وقبلني، فقلت الإخراج بقى قريـب. الموجـودين فسروها على أنها عنوان صفاء. ولكن أنا فسرتها كده.

ورجعنا مصر والملك عمل العزومة التقليدية ووجه لـي سـؤالين واحـد مـن اختصاص وزير الاقتصاد، والثاني وزير التجارة، فحولتهما عليهما ليـردا، وكـان أحدهما علشان غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار أسعار المنسوجات، فغنـام قـال ـ حنعمل إيه للمضاربات؟ فقال له (أي فاروق) زي إللي على رأسه بطحه (يعني يـا حضرة الوزير قصدك إني أنا بأضارب).

وبعدها بيومين طلع في الجرايد الوفدية عنوان (عبد الجليل العمري يقابل سراج الدين وخروج زكي عبد المتعال) ولسه ما كانش حد طلب مني أن أستقيل. وفـات علي عبد الجليل وقال لي إن فؤاد عرض علي إني آخد المالية فإيه الموقف؟ فقلـت له إذا أمكنك أن تحتفظ باستقلالك وتؤدي خدمة للبلد فاقبل، وافترقنـا علـى هـذا، وتعمدت إني لا أتصل بأحد ولا ُأمكن أحد من الاتصال بي.

وتاني يوم قالوا لي إن عثمان محرم فات بالليل وقلنا له إنك نايم، وإنـه حـاول يتصل بالتليفون لكن أنا تعمدت أني أرفع السماعة وتاني يـوم الجرايـد قالـت إن مراسيم التعديل تصدر ظهر اليوم، وجاني عثمان محرم وقال إن الرئيس عايز يعدل الوزارة، وأنت فاكر قبل ما يسافر كان عايز يعين نائب للرئيس، و إحنا كنا وضعنا استقالاتنا كلنا تحت تصرفه ودا التقليد الدستوري، وبدأ يتكلم إنه مسافر، ومين يكون نائب رئيس الوزارة واقترح تكوين لجنة ثلاثية تقوم مقامه من عثمان وسراج الدين ويا صلاح الدين يا إبراهيم فرج.

دي زي نوع من مجلس وصاية والعرف جرى إن أقدم الوزراء يتولى رئاسـة الوزراء فقال عثمان محرم وهو موجود إنه لا ينفع.

الرئيس – ما استقالش؟

الشاهد – لا.

الرئيس – جايبينه ليه وزير أُمال؟

الشاهد – وزير أشغال من ١٩٢٤ وفي كل وزارة بعد كده.

الرئيس – مالوش خبرة يعني.

الشاهد – إخواتنا قالوا إن مافيش غير عثمان النحاس، قال طيب لا بد إنك تستشير فؤاد وإبراهيم فرج وصلاح الدين، إنما إللي كان بيجلس محله سراج الدين.

سراج الدين – سراج الدين برضه؟

الشاهد – كنت الرئيس الفعلي يا فؤاد؟

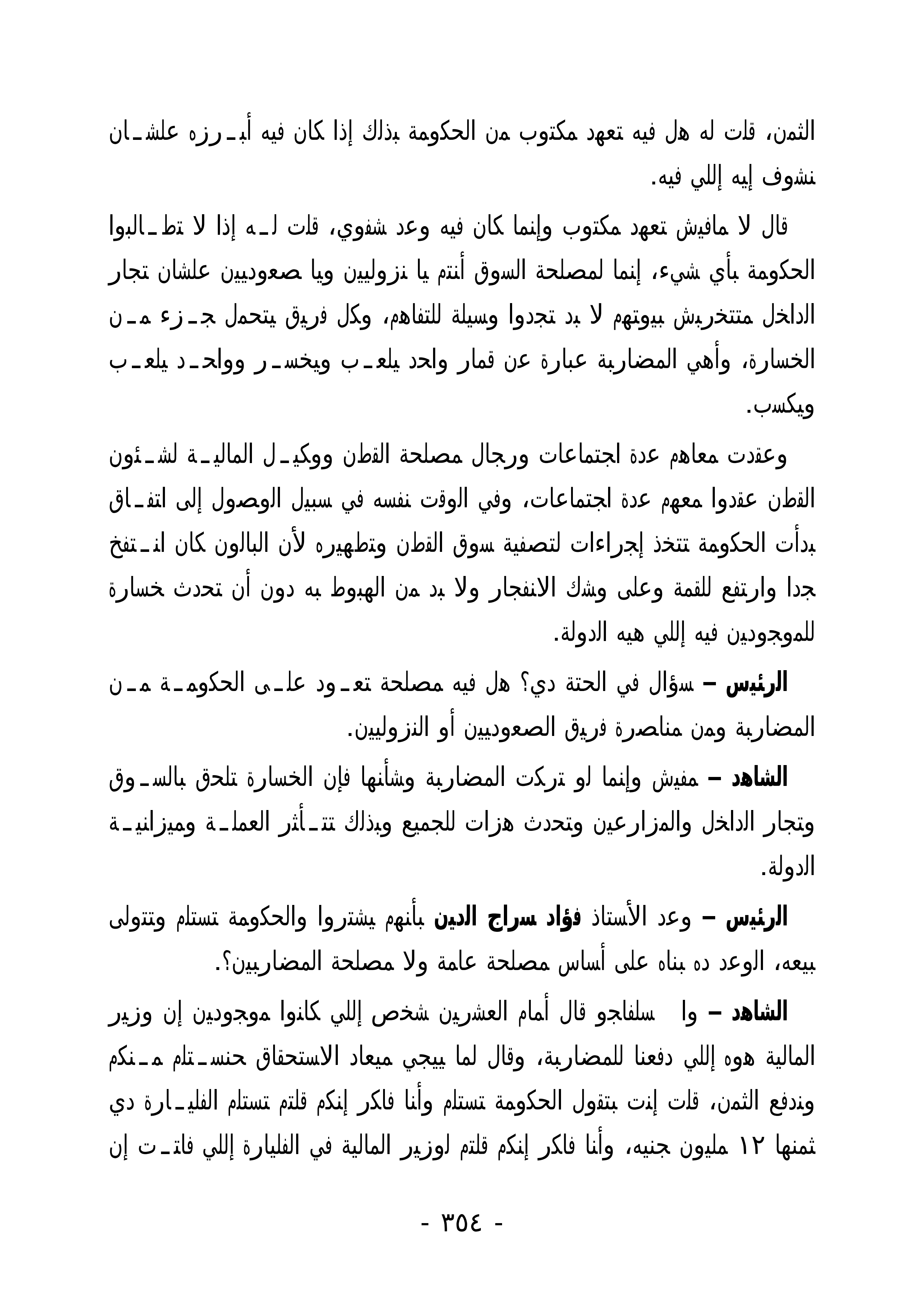
الرئيس – وعثمان محرم قبل الوضع ده؟

الشاهد – أيوه. فعثمان قال لي الحكاية دي. وقال لي إن الرئيس دلوقت عايز يعدل الوزارة و إحنا نحط استقالاتنا تحت أمره. وأدي استقالة مرسي فرحات ويس أحمد، فقلت له ده كلام مصاطب لأن الجرائد بتكتب عن خروجي وأنتم فاوضتم شخص آخر، فقال قدم الاستقالة أحسن، فقلت له إن ما كانتش استقالة تبقى إقالة وانشروا أسبابها، فقال بلاش الشكل ده ما تقدم استقالة ولك علينا إننا نعينك أول محافظ للبنك للأهلي بعد تحويله إلى بنك مركزي، فقلت أنا لا أفهم إنكم تطلبوا من وزير يستقيل، ويطلب وظيفة، فقال كثير عملوا كده. وافترقنا على هذا. والظهر في الراديو أذيعت المراسيم الجديدة وقبول استقالة **مرسي فرحات ويس أحمد** وتعيين **سراج الدين** وزيرا للمالية بدلا من **زكي عبد المتعال**، فقلت إن أنا أقدر أقول إن أنا لسه وزير. صحيح مش وزير مالية يمكن أي وزير. أو وزير دولة. يعني فلان محل فلان، يعني فلاح إللي حل محل دا مين. قلتها دعابة وإني أقدر أطعن في مجلس الدولة وآخذ مرتبي. ودي مالهاش غير سابقة واحدة سنة ١٩٢٥ عندما أخرج **عبد العزيز فهمي** بسبب كتاب الإسلام وأصول الحكم [١٠]، حتى المراسيم دي عرضت على البرلمان **وعبد السلامه الشاذلي والرافعي** في مجلس الشيوخ

قالوا وزير المالية طار والا تبخر. على العموم خرجت من الـوزارة علـى هـذا النحو.

الرئيس – وقفنا إمبارح فين [١١].

الشاهد – وقفنا بعد خروجي من الوزارة الوفدية واسمح لي إنني اتكلم اليوم عن مركز القطن ومضارباته. بعد أن عرف في يناير سنة ١٩٥٢ بعد حريق القـاهرة، والمطالبة بتعويضات عن هذا الحريق، ودخولي وزارة المالية مع الرئيس السـابق **علي ماهر** بأيام، وجدت نفسي في ٤ فبراير وعلى ما يظهر أن يوم ٤ فبراير يـوم مش كويس، وجدت نفسي أمام كورنر جديد وفليارة جديدة مستحقة فـي فبرايـر، وجدت أن التيران أصبحت دببة والدببة أصبحت تيران وده تعبيـر معـروف فـي البورصة. حزب الصعود يسمونه "تيران" وحزب النزول يسموه "دببة"، ووجدت أن الفريق إللي تركتهم في سنة ١٩٥٠ صعودين أصبحوا نـزوليين، وإللـي تـركتهم نزوليين أصبحوا صعوديين، والنزوليين كانوا سلفاجو وخوري، وفريقهم انقلبوا إلى فريق صعود، ووجدت فليارة مستحقة، وجاني فريق الصعود الجديـد وقـال إحنـا اشترينا من **علي يحيى** وفرغلي على استحقاق فبراير ومـش حنقـدر نسـتلم لأن معندناش فلوس، فجبت فريق **فرغلي وعلي يحيى** مع سلفاجو وخـوري، الفـريقين وبعض تجار الداخل ووكلاء وزارة المالية ورجال مصلحة القطـن وبـدأ فريـق **سلفاجو** كلامه بأن من المتعذر أن يتسلموا، ولا بد أن الحكومة تستلم، وتدفع لهـم الثمن، قلت له الفليارة دي قيمتها قد إيه، قال ١٢ مليـون جنيـه. فكـان ردي أن القاهرة انحرقت منذ أسبوع وعلينا تعويضات لا بد من دفعها، ووزير المالية إللـي يدفع من مال الدولة مليم واحد للمضاربين يستحق الضرب بالرصاص في الشارع، إزاي تطالبوني أستلم القطن منكم وأدفع عنكم الثمن على كده، فكـان رد **سـلفاجو** أمام الجميع، وكان موجود ٢٢ شخص، أيوه ووزير المالية السابق الأسـتاذ **فـؤاد سراج الدين** تعهد بأن الحكومة لما يحل ميعاد الفليارة حتستلمها الحكومـة وتـدفع



الثمن، قلت له هل فيه تعهد مكتوب من الحكومة بذلك إذا كان فيه أبرزه علشان نشوف إيه إللي فيه.

قال لا مافيش تعهد مكتوب وإنما كان فيه وعد شفوي، قلت له إذا لا تطالبوا الحكومة بأي شيء، إنما لمصلحة السوق أنتم يا نزوليين ويا صعوديين علشان تجار الداخل متتخربش بيوتهم لا بد تجدوا وسيلة للتفاهم، وكل فريق يتحمل جزء من الخسارة، وأهي المضاربة عبارة عن قمار واحد يلعب ويخسر وواحد يلعب ويكسب.

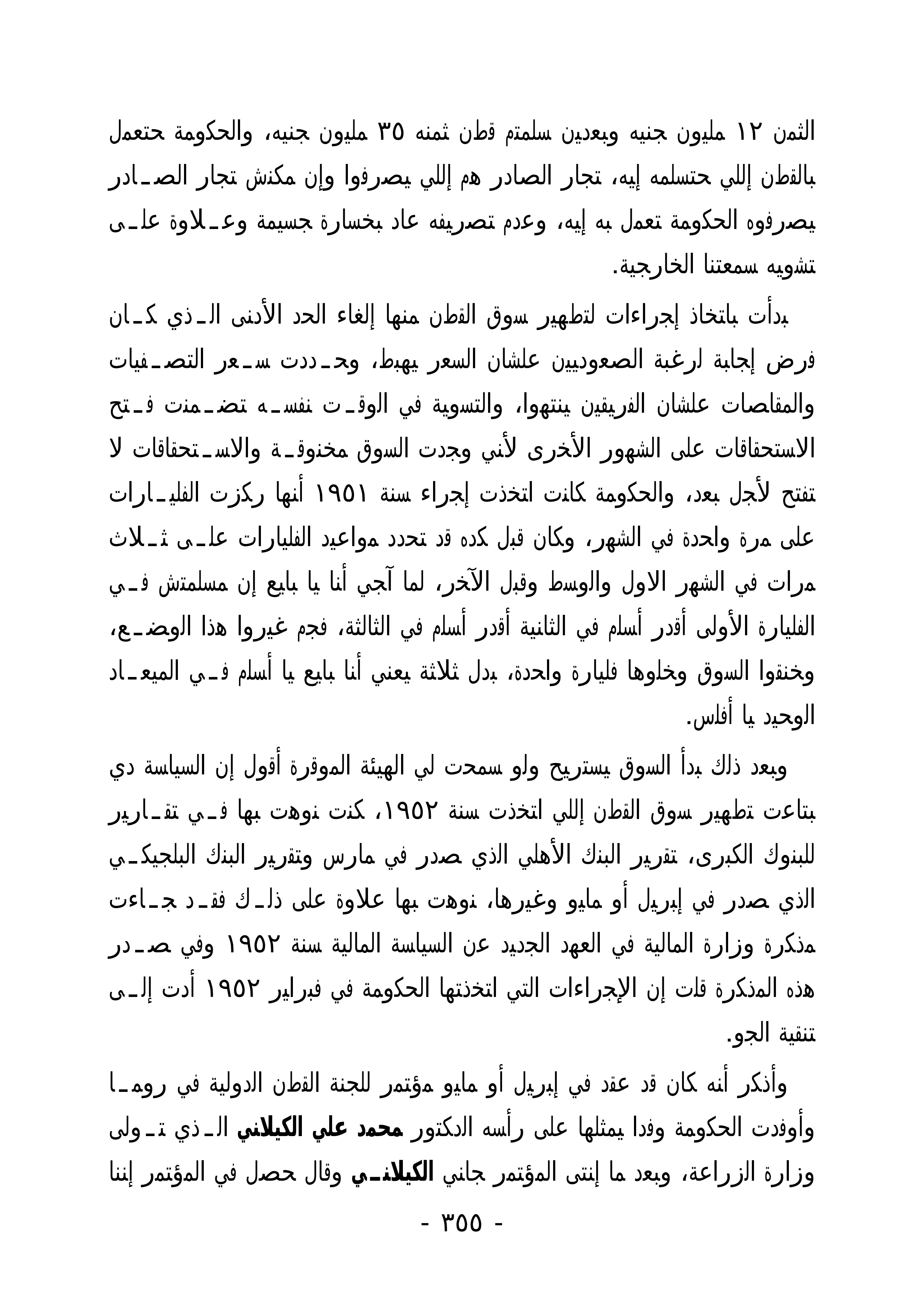
وعقدت معاهم عدة اجتماعات ورجال مصلحة القطن ووكيل المالية لشئون القطن عقدوا معهم عدة اجتماعات، وفي الوقت نفسه في سبيل الوصول إلى اتفاق بدأت الحكومة تتخذ إجراءات لتصفية سوق القطن وتطهيره لأن البالون كان انتفخ جدا وارتفع للقمة وعلى وشك الانفجار ولا بد من الهبوط به دون أن تحدث خسارة للموجودين فيه إللي هيه الدولة.

الرئيس – سؤال في الحتة دي؟ هل فيه مصلحة تعود على الحكومة من المضاربة ومن مناصرة فريق الصعوديين أو النزوليين.

الشاهد – مفيش وإنما لو تركت المضاربة وشأنها فإن الخسارة تلحق بالسوق وتجار الداخل والمزارعين وتحدث هزات للجميع وبذلك تتأثر العملة وميزانية الدولة.

الرئيس – وعد الأستاذ **فؤاد سراج الدين** بأنهم يشتروا والحكومة تستلم وتتولى بيعه، الوعد ده بناه على أساس مصلحة عامة ولا مصلحة المضاربين؟.

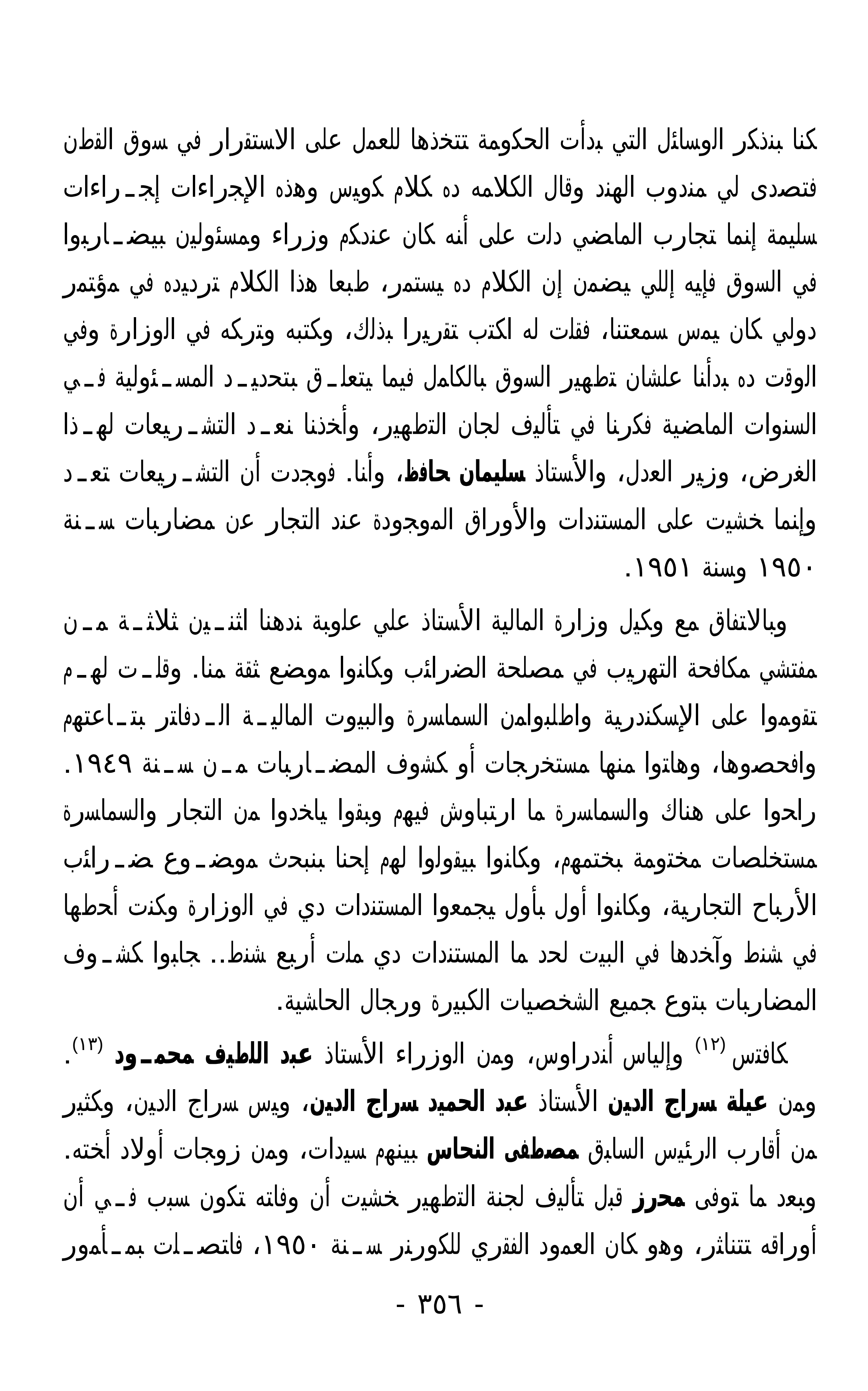
الشاهد – وا سلفاجو قال أمام العشرين شخص إللي كانوا موجودين إن وزير المالية هوه إللي دفعنا للمضاربة، وقال لما ييجي ميعاد الاستحقاق حنستلم منكم وندفع الثمن، قلت إنت بتقول الحكومة تستلم وأنا فاكر إنكم قلتم تستلم الفليارة دي ثمنها ١٢ مليون جنيه، وأنا فاكر إنكم قلتم لوزير المالية في الفليارة إللي فاتت إن


الثمن ١٢ مليون جنيه وبعدين سلمتم قطن ثمنه ٣٥ مليون جنيه، والحكومة حتعمل بالقطن إللي حتسلمه إيه، تجار الصادر هم إللي يصرفوا وإن مكنش تجار الصادر يصرفوه الحكومة تعمل به إيه، وعدم تصريفه عاد بخسارة جسيمة وعلاوة على تشويه سمعتنا الخارجية.

بدأت باتخاذ إجراءات لتطهير سوق القطن منها إلغاء الحد الأدنى الذي كان فرض إجابة لرغبة الصعوديين علشان السعر يهبط، وحددت سعر التصفيات والمقاصات علشان الفريقين ينتهوا، والتسوية في الوقت نفسه تضمنت فتح الاستحقاقات على الشهور الأخرى لأني وجدت السوق مخنوقة والاستحقاقات لا تفتح لأجل بعد، والحكومة كانت اتخذت إجراء سنة ١٩٥١ أنها ركزت الفليارات على مرة واحدة في الشهر، وكان قبل كده قد تحدد مواعيد الفليارات على ثلاث مرات في الشهر الاول والوسط وقبل الآخر، لما آجي أنا يا بايع إن مسلمتش في الفليارة الأولى أقدر أسلم في الثانية أقدر أسلم في الثالثة، فجم غيروا هذا الوضع، وخنقوا السوق وخلوها فليارة واحدة، بدل ثلاثة يعني أنا بايع يا أسلم في الميعاد الوحيد يا أفلس.

وبعد ذلك بدأ السوق يستريح ولو سمحت لي الهيئة الموقرة أقول إن السياسة دي بتاعت تطهير سوق القطن إللي اتخذت سنة ١٩٥٢، كنت نوهت بها في تقارير للبنوك الكبرى، تقرير البنك الأهلي الذي صدر في مارس وتقرير البنك البلجيكي الذي صدر في إبريل أو مايو وغيرها، نوهت بها علاوة على ذلك فقد جاءت مذكرة وزارة المالية في العهد الجديد عن السياسة المالية سنة ١٩٥٢ وفي صدر هذه المذكرة قلت إن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في فبراير ١٩٥٢ أدت إلى تنقية الجو.

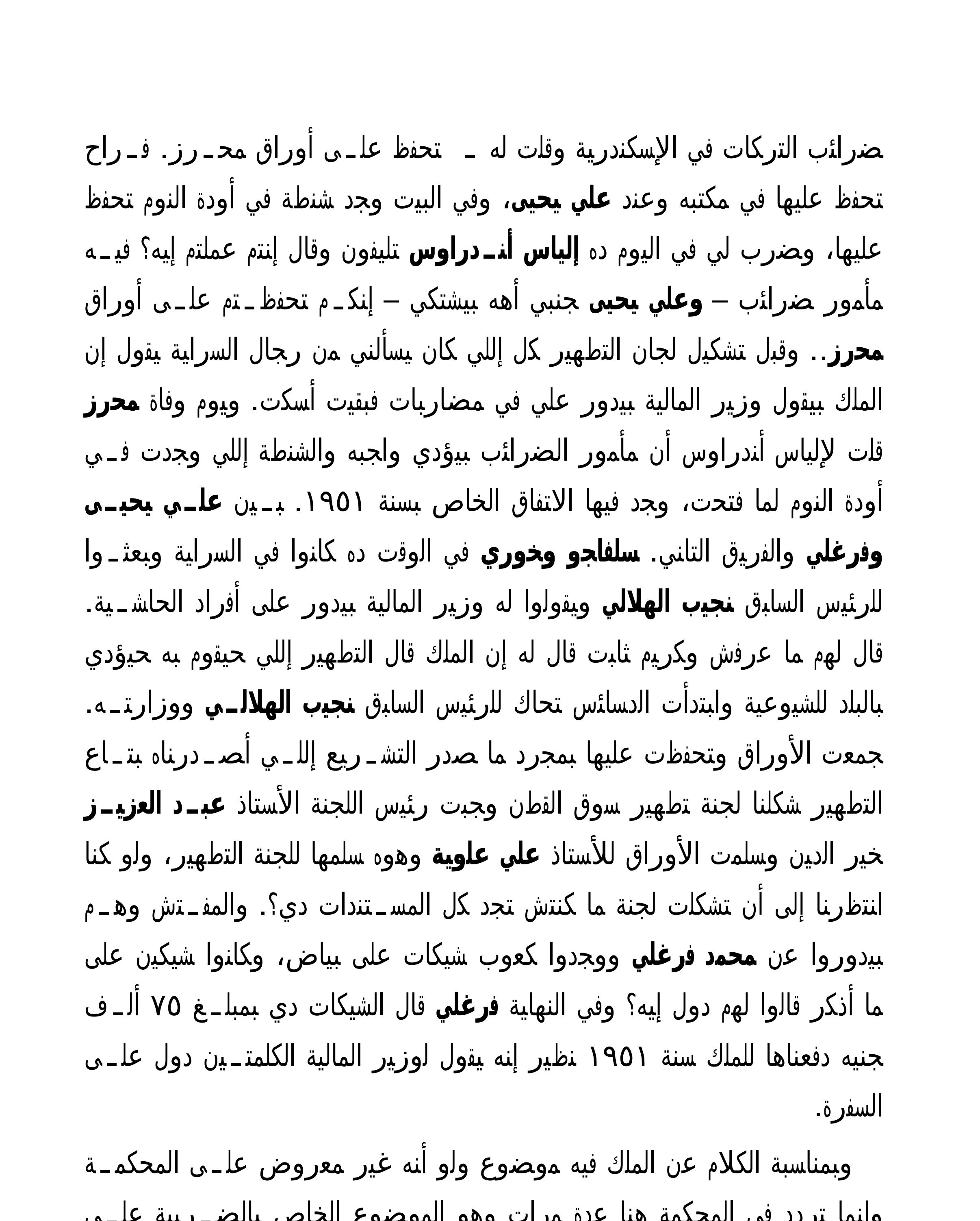
وأذكر أنه كان قد عقد في إبريل أو مايو مؤتمر للجنة القطن الدولية في روما وأوفدت الحكومة وفدا يمثلها على رأسه الدكتور **محمد علي الكيلاني** الذي تولى وزارة الزراعة، وبعد ما إنتى المؤتمر جاني **الكيلاني** وقال حصل في المؤتمر إننا



كنا بنذكر الوسائل التي بدأت الحكومة تتخذها للعمل على الاستقرار في سوق القطن فتصدى لي مندوب الهند وقال الكلامه ده كلام كويس وهذه الإجراءات إجراءات سليمة إنما تجارب الماضي دلت على أنه كان عندكم وزراء ومسئولين بيضاربوا في السوق فإيه إللي يضمن إن الكلام ده يستمر، طبعا هذا الكلام ترديده في مؤتمر دولي كان يمس سمعتنا، فقلت له اكتب تقريرا بذلك، وكتبه وتركه في الوزارة وفي الوقت ده بدأنا علشان تطهير السوق بالكامل فيما يتعلق بتحديد المسئولية في السنوات الماضية فكرنا في تأليف لجان التطهير، وأخذنا نعد التشريعات لهذا الغرض، وزير العدل، والأستاذ **سليمان حافظ**، وأنا. فوجدت أن التشريعات تعد وإنما خشيت على المستندات والأوراق الموجودة عند التجار عن مضاربات سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١.

وبالاتفاق مع وكيل وزارة المالية الأستاذ علي علوبة ندهنا اثنين ثلاثة من مفتشي مكافحة التهريب في مصلحة الضرائب وكانوا موضع ثقة منا. وقلت لهم تقوموا على الإسكندرية واطلبوامن السماسرة والبيوت المالية الدفاتر بتاعتهم وافحصوها، وهاتوا منها مستخرجات أو كشوف المضاربات من سنة ١٩٤٩. راحوا على هناك والسماسرة ما ارتباوش فيهم وبقوا ياخدوا من التجار والسماسرة مستخلصات مختومة بختمهم، وكانوا بيقولوا لهم إحنا بنبحث موضوع ضرائب الأرباح التجارية، وكانوا أول بأول يجمعوا المستندات دي في الوزارة وكنت أحطها في شنط وآخدها في البيت لحد ما المستندات دي ملت أربع شنط.. جابوا كشوف المضاربات بتوع جميع الشخصيات الكبيرة ورجال الحاشية.

كافتس [١٢] وإلياس أندراوس، ومن الوزراء الأستاذ **عبد اللطيف محمود** [١٣]. ومن **عيلة سراج الدين** الأستاذ **عبد الحميد سراج الدين**، ويس سراج الدين، وكثير من أقارب الرئيس السابق **مصطفى النحاس** بينهم سيدات، ومن زوجات أولاد أخته. وبعد ما توفى **محرز** قبل تأليف لجنة التطهير خشيت أن وفاته تكون سبب في أن أوراقه تتناثر، وهو كان العمود الفقري للكورنر سنة ١٩٥٠، فاتصلت بمأمور



ضرائب التركات في الإسكندرية وقلت له - تحفظ على أوراق محرز. فراح تحفظ عليها في مكتبه وعند **علي يحيى**، وفي البيت وجد شنطة في أودة النوم تحفظ عليها، وضرب لي في اليوم ده **إلياس أندراوس** تليفون وقال إنتم عملتم إيه؟ فيه مأمور ضرائب – **وعلي يحيى** جنبي أهه بيشتكي – إنكم تحفظتم على أوراق **محرز**.. وقبل تشكيل لجان التطهير كل إللي كان يسألني من رجال السراية يقول إن الملك بيقول وزير المالية بيدور علي في مضاربات فبقيت أسكت. ويوم وفاة **محرز** قلت لإلياس أندراوس أن مأمور الضرائب بيؤدي واجبه والشنطة إللي وجدت في أودة النوم لما فتحت، وجد فيها الاتفاق الخاص بسنة ١٩٥١. بين **علي يحيى وفرغلي** والفريق التاني. **سلفاجو وخوري** في الوقت ده كانوا في السراية وبعثوا للرئيس السابق **نجيب الهلالي** ويقولوا له وزير المالية بيدور على أفراد الحاشية. قال لهم ما عرفش وكريم ثابت قال له إن الملك قال التطهير إللي حيقوم به حيؤدي بالبلد للشيوعية وابتدأت الدسائس تحاك للرئيس السابق **نجيب الهلالي** ووزارته. جمعت الأوراق وتحفظت عليها بمجرد ما صدر التشريع إللي أصدرناه بتاع التطهير شكلنا لجنة تطهير سوق القطن وجبت رئيس اللجنة الأستاذ **عبد العزيز** خير الدين وسلمت الأوراق للأستاذ **علي علوية** وهوه سلمها للجنة التطهير، ولو كنا انتظرنا إلى أن تشكلت لجنة ما كنتش تجد كل المستندات دي؟. والمفتش وهم بيدوروا عن **محمد فرغلي** ووجدوا كعوب شيكات على بياض، وكانوا شيكين على ما أذكر قالوا لهم دول إيه؟ وفي النهاية **فرغلي** قال الشيكات دي بمبلغ ٧٥ ألف جنيه دفعناها للملك سنة ١٩٥١ نظير إنه يقول لوزير المالية الكلمتين دول على السفرة.

وبمناسبة الكلام عن الملك فيه موضوع ولو أنه غير معروض على المحكمة وإنما تردد في المحكمة هنا عدة مرات وهو الموضوع الخاص بالضريبة على الإيرادات المتعلقة بالملك السابق.

القصة دي إنه في أواخر مارس سنة ١٩٥٠ الضريبة العامـة علـى الإيـراد فرضت على الإيرادات من سنة ١٩٤٩ على أن تقدم الإقرارات في ٣ شـهور - يناير وفبراير ومارس. وقبل إنتهاء هذه المهلة جاني في مكتبي الأستاذ **فؤاد سـراج الدين** وتكلم وياي، وأنا.

قرأت في الصحف أن الرئيس السابق **حسين سري** (١٤) قال له إنه كـان معـاه كريم ثابت ولكن هو جه لوحده. وكريم ما زارنيش ولم يكلمني في هذا الموضوع. جاني وقال إحنا عاوزين نعفي الملك من الضريبة العامة على الإيراد. أنا قلت طبقا لمعلوماتي أقدر أقولك إن القانون الخاص بالضريبة العامة على الإيراد مفيهش نص يعفيه من دفعها. صحيح الملك معفي من الرسوم الجمركية لكن قـانون الضـريبة العامة مفيهش نص، قال لكن هم عاوزين هذا إيه رأيـك تكتـب جـواب لنـاظر الخاصة. وتقول إن الملك معفي من تقديم إقرار خاص بالضريبة. فقلت له ينكتـب إزاي؟ إزاي أمضي وأنا وزير المالية على جواب مخالف للقانون؟ قـال مـاليكش دعوه الجواب ده محدش حيعرفه وده سر محدش حيشوفه، قلت ولا هذا يليق إننـي أكتب مثله، فطلب إلى أن أفكر في الموضـوع وأنصـرف، وبمجـرد انصـرافه استدعيت مستشار الرأي الأستاذ **أحمد منصور** والدكتور **عبد الحكيم الرفاعي** وكيل وزارة المالية لشئون الضرائب وقلت لهم إيه رأيكم بحسـب التشـريع الموضـوع عندكم هل الملك معفي من الضريبة العامة على الإيراد، تقدروا تدوني الرأي، قالوا أبدا على طول الملك لا بد أن يدفع الضريبة

وفي اليوم التالي ضرب لي تليفون الأستاذ نجيب سالم نـاظر الخاصـة وبـدأ الحديث بقوله - إزاي الجواب مجاش؟ قال له جواب إيه؟ قال الجواب إللي كلمك عليك كريم ثابت قلت له كريم مكلمنيش وإنما إللي كلمني **فؤاد سراج الدين**، وأنـا رأيي إن الملك لا يعفى من هذه الضريبة ودخل نجيب سالم معي في مناقشة قانونية بالتليفون، قلت له رأيي القانوني والمالي وإنه على العموم إذا كان لكم في الخاصـة

رأي مخالف دي مسألة متعلقة بمصلحة الضرائب روحوا قدموا مذكرة برأيكم لها، ومصلحة الضرائب يصح تحولها على مجلس الدولة وتاخد الطريق العادي

ولما وجدت المسألة أخذت الدور ده، رحت في اليوم نفسه وقصـدت أن يكـون ذلك في وقت ميكونش فيه حد مع الرئيس السابق **مصطفى النحاس** توجهـت إليـه ورويت له قصة زيارة الأستاذ **فؤاد سراج الدين**، وطلب **نجيب سالم** إلـى **باسـم كريم ثابت**، وقلت له رأيي، فقال ما دام رأيك كده ما تسألش لا في كريم ثابـت ولا **فؤاد سراج الدين** ولا في **نجيب سالم**، وإنتت المسألة عند هذا الحد، وبعدين مـدينا ميعاد الإقرار لأن الضريبة لأول مرة تطبق، مديناه بقرار وزاري شهر آخر إللـي هوه شهر إبريل، وإنتت المسألة ولم يقدم **نجيب سالم** لا إقرار للضرائب ولا مذكرة بوجهة نظره

الرئيس – متعرفش إيه تم بعد كده هل دفعوا؟

الشاهد – ما اعتقدش أنا خرجت سنتها من الوزارة في نوفمبر وماكنوش دفعوا

الرئيس – مش في ديسمبر يكون الناس دفعوا الضريبة؟

الشاهد – يقدموا الإقرار ويصح الإنسان يدفع بالنسبة لإقراره، والمصلحة كـان لها ستة شهور ثم عدلت إلى سنتين وأخيرا جعل الميعاد مفتوحا، ويطبق الآن فـي هذا الشأن نظام التقادم الوارد في القانون العام

قبل ما أخرج كان ميعاد تقديم الإقرار في إبريل وبعدين ستة شهور للمصـلحة يعني لغاية أخر أكتوبر وأنا خرجت في ١١ نوفمبر ولغاية ما خرجت ما بلغتنـيش حاجة من مصلحة الضرائب وباقي الملاك الكبار كلهم قدموا الإقرارات ونشر فـي الصحف عن هذا تلميح في شهر إبريل، يعني تلميح للسراية وكان علـى رأسـهم الأمير السابق **محمد علي توفيق**(١٥) ومصلحة الضرائب عندها إجراءات، إن إللـي يقدم الإقرار تفحصه المصلحة ثم تعلنه بالتقدير، ثم له مدة يطعن فيها أمـام لجـان الطعن، ولجان الطعن تطلبه وتناقشه ويصح يستأنف قرار اللجنـة أمـام المحكمـة

الابتدائية، وبعد كده يطعن بالاستئناف أمام محكمة استئناف، ثم يطعـن بـالنقض، وإللي ما يقدمش حيروحوا المفتشين ويضبطوا الأوراق وفيه في القـانون جريمـة تهرب يحكم فيها عليه بثلاثة أمثال الضريبة.

الرئيس – فاروق متقدمش. مفيش مفتش راح اتخذ إجراءات؟

الشاهد – على مبلغ علمي محدش راح.

الرئيس – حصل صهينة؟

الشاهد – الظاهر كده. إنما الصهينة ما تسقطش الحـق القـانوني لأن الميعـاد بالنسبة للمصلحة جعل مفتوحا، والمدة إللي يجوز المطالبـة فيهـا خمـس سـنين المنصوص عليها للتقاضي، وفي القانون العام للضرائب.

المدعي – هل عندك معلومات عن قرار مارس سنة ١٩٥١ الذي صـدر مـن وزير المالية بتحديد حد أدنى لسعر القطن

الشاهد – أنا ماكنتش في الحكومة في ذلك الوقت وإنما سمعت عن تحديد الحـد الأدنى، ولما رجعت الوزارة في ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ وجدت الحد الأدنى إللي قدر في سنة ١٩٥١ قبل ما نلغيه، وجدت إن الأستاذ **فؤاد سراج الدين** في ٧ يناير سنة ١٩٥٢ ألغى الحد الأدنى وفي ١٦ يناير أعاده من جديد أي بعد أسبوع من إلغائه.

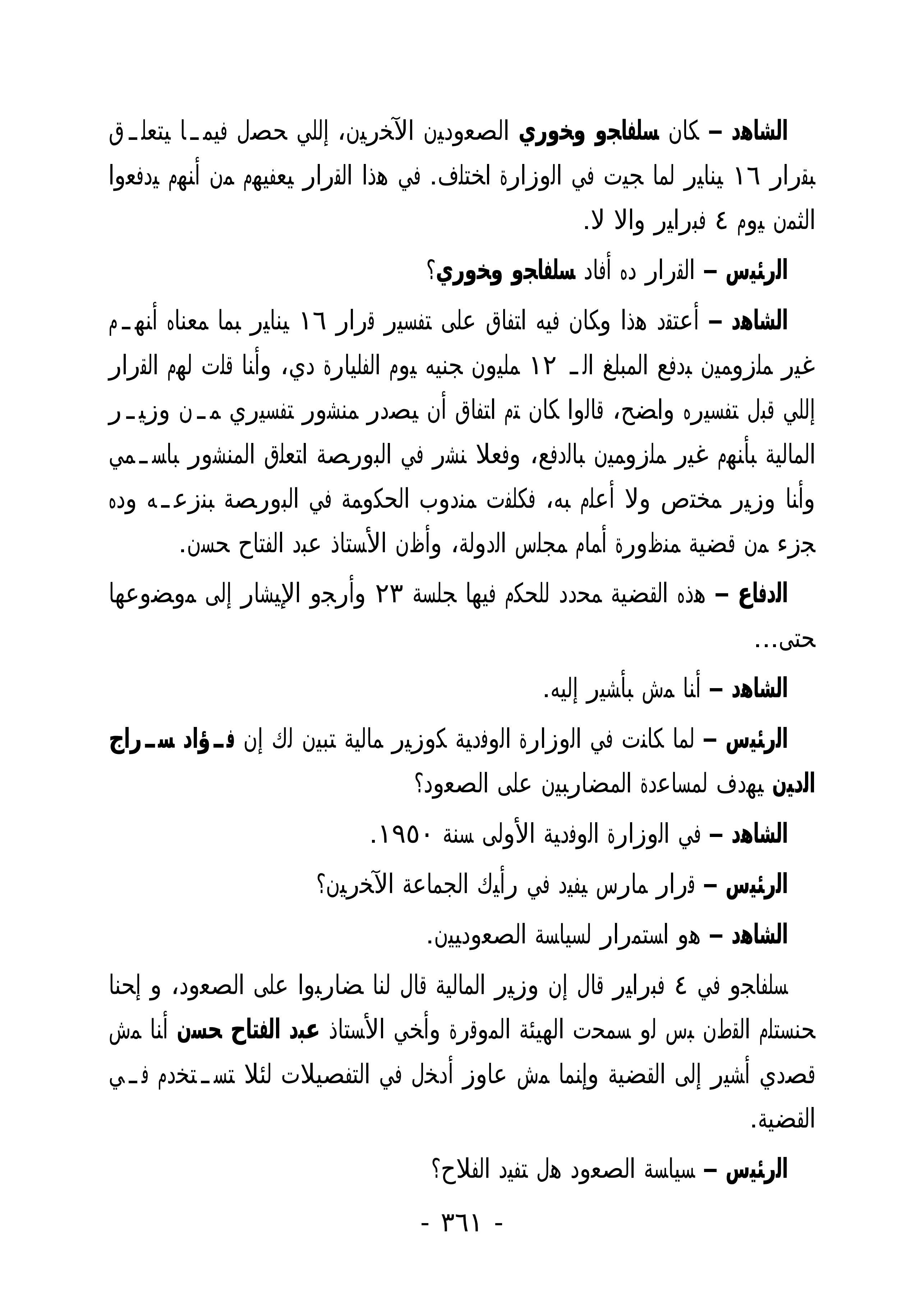
الرئيس – كان الغرض من كده إيه؟

الشاهد – يسأل عنه إللي أصدر القرار.

الرئيس – بصفتك خبير في الشئون المالية وشئون القطن وشئون البورصة تقدر تفسر لنا إيه الفايدة من ذلك، أو ضرره.

الشاهد – أفسره بأن هذا كان لصالح المضاربين.

الرئيس – علي يحيى وفرغلي؟



الشاهد – كان **سلفاجو وخوري** الصعودين الآخرين، إللي حصل فيما يتعلق بقرار ١٦ يناير لما جيت في الوزارة اختلف. في هذا القرار يعفيهم من أنهم يدفعوا الثمن يوم ٤ فبراير والا لا.

الرئيس – القرار ده أفاد **سلفاجو وخوري**؟

الشاهد – أعتقد هذا وكان فيه اتفاق على تفسير قرار ١٦ يناير بما معناه أنهم غير ملزومين بدفع المبلغ الـ ١٢ مليون جنيه يوم الفليارة دي، وأنا قلت لهم القرار إللي قبل تفسيره واضح، قالوا كان تم اتفاق أن يصدر منشور تفسيري من وزير المالية بأنهم غير ملزومين بالدفع، وفعلا نشر في البورصة اتعلق المنشور باسمي وأنا وزير مختص ولا أعلم به، فكلفت مندوب الحكومة في البورصة بنزعه وده جزء من قضية منظورة أمام مجلس الدولة، وأظن الأستاذ عبد الفتاح حسن.

الدفاع – هذه القضية محدد للحكم فيها جلسة ٢٣ وأرجو الإيشار إلى موضوعها حتى...

الشاهد – أنا مش بأشير إليه.

الرئيس – لما كانت في الوزارة الوفدية كوزير مالية تبين لك إن **فؤاد سراج الدين** يهدف لمساعدة المضاربين على الصعود؟

الشاهد – في الوزارة الوفدية الأولى سنة ١٩٥٠.

الرئيس – قرار مارس يفيد في رأيك الجماعة الآخرين؟

الشاهد – هو استمرار لسياسة الصعوديين.

سلفاجو في ٤ فبراير قال إن وزير المالية قال لنا ضاربوا على الصعود، و إحنا حنستلم القطن بس لو سمحت الهيئة الموقرة وأخي الأستاذ **عبد الفتاح حسن** أنا مش قصدي أشير إلى القضية وإنما مش عاوز أدخل في التفصيلات لئلا تستخدم في القضية.

الرئيس – سياسة الصعود هل تفيد الفلاح؟

الشاهد – الصعود والنزول إذا كان نتيجة عوامل العرض والطلب يفيـده، وإذا كان مفتعل أو مصطنع الفلاح يفرح به لوقت ما، وإنما البالون إللي يفضـل طـاير ويرتفع لا بد أنه ينفجر ومن السهل جدا لأي واحد عنده فلوس كثير إنه يضـارب علشان يكسب، وميهموش البلد تستفيد إيه واللا لا، لأنه حيجني الفـروق الكبيـرة، وعلى الأخ أنه عارف إنه حيضارب، وبعدين يقول للدولة بعد ما يسـتلم تفضـلي استلمي وادفعي لي الفلوس.

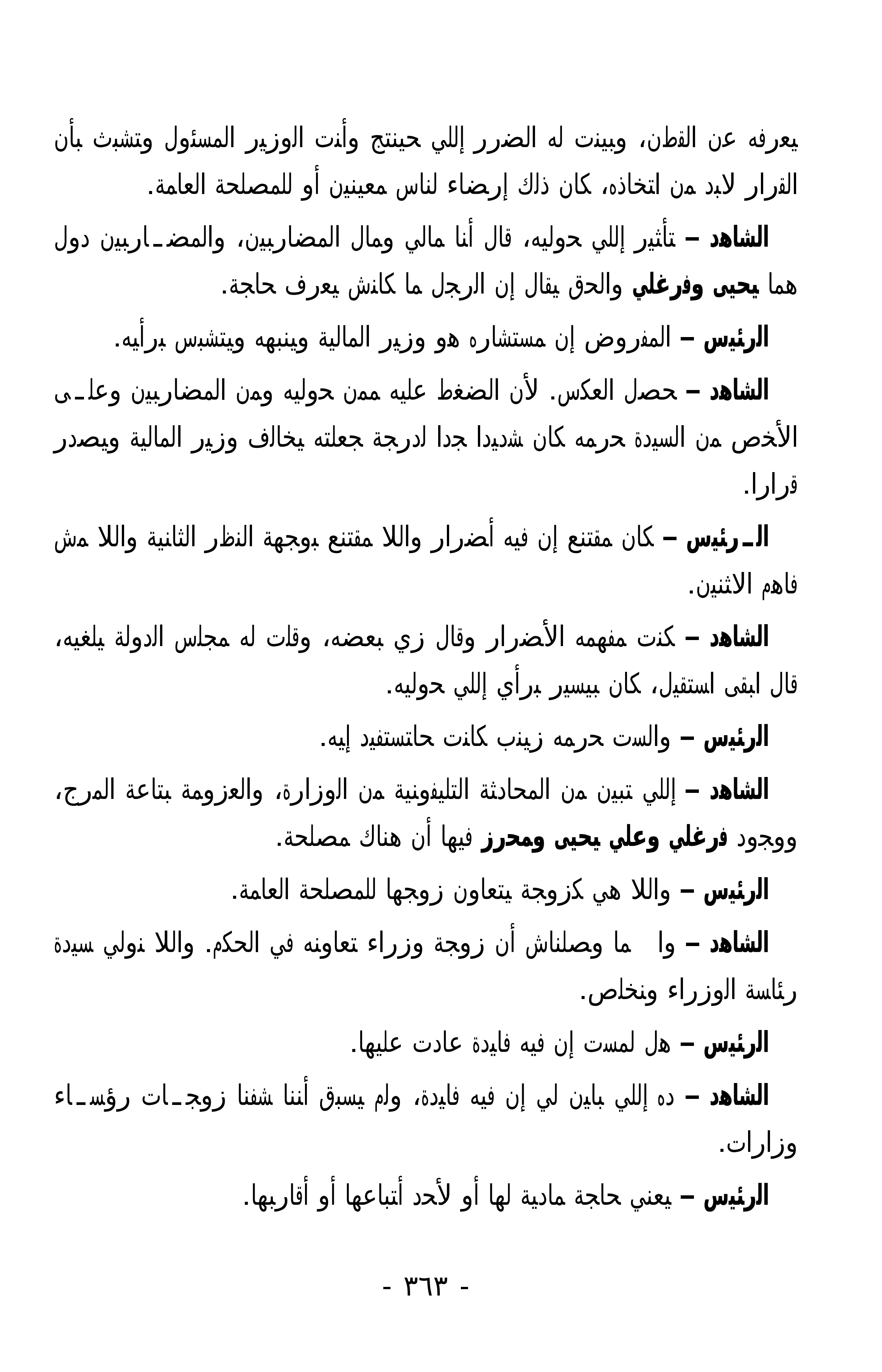
الرئيس – ملاحظ إن القرار إللي اتخذ في مارس الخاص بالحد الأدنى ملاحـظ إن الفلاح بيبيع قطنه في أكتوبر أو نوفمبر وبعد كده يبقى القطن في أيدي التجـار، والفلاح حيستفيد إزاي من تحديد الحد الأدنى في مارس؟

الشاهد – فيه ظاهرة في سوق القطن في مصر ويسمح لي سـيادة الـرئيس أن أقول إن درستها، وكتبت عنها في كتابي (البورصة في مصر الـذي نشـرته فـي باريس سنة ١٩٣٠ وقلت فيه إن الملاحظ في السوق المصرية، إنه في بداية الموسم تجار الصادر بيعملوا على خفض الأسعار والفلاح بيبيع على الكونتراتات، يفضلوا يضاربوا على النزول والفلاح محتاج ينكسي ويصـرف يبعـت تلغـراف علـى إسكندرية بالقطع، ويقطع بالسعر النزول وبعدما تنتهي العملية زي القطن بيجي في إيد المصدرين يبتدوا المضاربات الصعودية علشان يصـدروه ويبيعـوه بأسـعار مرتفعة، وقد ظلت هذه الظاهرة ربع قرن يتبعها المضاربون ويلجأون إليها بصـفة آلية.

عضو اليسار ـ يعني مفيش فايدة للفلاح؟

الشاهد – بيجتهدوا إنهم يعملوا كده دايما.

الرئيس – النحاس لما حصل وجيت له في البيت وكلمته على القرار إللي تنوي الوزارة اتخاذه قال لك إنه ما يعرفش إلا المرتبة إللي بينام عليها، وإن ده كل إللـي



يعرفه عن القطن، وبينت له الضرر إللي حينتج وأنت الوزير المسئول وتشبث بأن القرار لابد من اتخاذه، كان ذلك إرضاء لناس معينين أو للمصلحة العامة.

الشاهد – تأثير إللي حوليه، قال أنا مالي ومال المضاربين، والمضـاربين دول هما **يحيى وفرغلي** والحق يقال إن الرجل ما كانش يعرف حاجة.

الرئيس – المفروض إن مستشاره هو وزير المالية وينبهه ويتشبس برأيه.

الشاهد – حصل العكس. لأن الضغط عليه ممن حوليه ومن المضاربين وعلـى الأخص من السيدة حرمه كان شديدا جدا لدرجة جعلته يخالف وزير المالية ويصدر قرارا.

الـرئيس – كان مقتنع إن فيه أضرار واللا مقتنع بوجهة النظر الثانية واللا مش فاهم الاثنين.

الشاهد – كنت مفهمه الأضرار وقال زي بعضه، وقلت له مجلس الدولة يلغيه، قال ابقى استقيل، كان بيسير برأي إللي حوليه.

الرئيس – والست حرمه زينب كانت حاتستفيد إيه.

الشاهد – إللي تبين من المحادثة التليفونية من الوزارة، والعزومة بتاعة المرج، ووجود **فرغلي وعلي يحيى ومحرز** فيها أن هناك مصلحة.

الرئيس – واللا هي كزوجة يتعاون زوجها للمصلحة العامة.

الشاهد – وا ما وصلناش أن زوجة وزراء تعاونه في الحكم. واللا نولي سيدة رئاسة الوزراء ونخلص.

الرئيس – هل لمست إن فيه فايدة عادت عليها.

الشاهد – ده إللي باين لي إن فيه فايدة، ولم يسبق أننا شفنا زوجـات رؤسـاء وزارات.

الرئيس – يعني حاجة مادية لها أو لأحد أتباعها أو أقاربها.

الشاهد – أحمد الوكيل كان بيشتغل مع **فرغلي**. في مكتب **فرغلي وعبد الحميد الوكيل** بيشتغل مع **علي يحيى**. ولا بد أن تكون هناك مزايا مادية له.

الرئيس – فؤاد سراج الدين كان إيه الفايدة إللي بتعود عليه من كده مع أنه باين إنه فيه ضرر عليهم.

الشاهد – أنا نفسي ما أعرفش ليه هو وقف في صف هذا الفريق، ووقـف فـي ضد الفريق الآخر.

الرئيس – ما لمستش حاجة؟.

الشاهد – إطلاقا.

الرئيس – ما فيش فايده له أو لأحد أقاربه؟

الشاهد – على مبلغ علمي ما لمستش. إنما في كشوف المضاربات مـا لقيـتش اسمه فيها، إنما لقيت فيه المضاربات الخاصة بالأستاذ **يس سراج الدين** والأسـتاذ **عبد الحميد سراج** الدين، ولم تظهر عمليات باسم **فؤاد سـراج الـدين**، أو حـرم الرئيس السابق **مصطفى النحاس**، في حين إنه ظهر بها أسماء رجال وسيدات البلد كلها.

الرئيس – فؤاد سراج الدين إيه وجهة نظره بالنسبة لتأييد الفريق الثـاني كـان بيعبر عنها إزاي، كان إيه اقتراحاته، أو رأيه؟

الشاهد – في جلسة ٣١ مايو كان متحمسا غاية الحمـاس والـرئيس السـابق **النحاس** قال حنسيب رول الجلسة، **وفؤاد** عنده مسألة حيكلمكم عنها.

الرئيس – مش أيد وجهة نظره بأسانيد؟

الشاهد – كان متحمسا جدا وطبعا بيبديها بالشكل الفني.

الرئيس – ما ناقشتوش في الناحية الفنية وأنت الوزير المختص؟

الشاهد – ناقشته في الناحية الفنية والناحية القانونية ولكـن لـم يقتنعـوا فـي المجلس.

الرئيس – إيه تأثير العملية على ميزانية الدولة، إيه إللي أصابها منه؟

الشاهد – لما رجعت الوزارة في يناير لمست إن فيه خسارة لحقـت بالحكومـة بتسلمها القطن والخسارة دي أفضيت بها في مؤتمر صحفي يوم ٨ فبراير تكلمـت فيه عن وسائل الإصلاح وعجز الميزانية الخاصة بالسنة (١٩٥١، ١٩٥٢) وكنـا لسه في البداية، وقدرنا الخسارة إللي نتجت عن استلام الحكومة القطن في الصيف، قدرنا الثمن بمبلغ ٣٥ مليون جنيه، وقدرنا الخسارة بحوالي ١٥ إلـى ١٧ مليـون جنيه.

الرئيس – أما دخلت الوزارة في سنة ١٩٥٠ كانت حالة الميزانية إيه؟

الشاهد – كانت حالتها من سنة ١٩٤٨ و١٩٤٩ كان يبدو فيها العجـز، وعلـى الأخص سنة ١٩٤٨ نتيجة لحرب فلسطين، وقفزت الميزانية إلى ١٨٠ مليون جنيه دفعة واحدة. وكان يبدو العجز إنما ما كانش عجز في التنفيذ. إنمـا عنـد تقـدير الميزانية، وهمه بيحصروا الميزانية يجمعوا الإيرادات والمصروفات إللي قـدروها بناء على السوابق. فلما كان لما يظهر وهم بيحصروا الميزانيـة أن المصـروفات المقدرة أكثر من الإيراد المحتمل، كانوا يلجئوا لسيدة من الاحتيـاطي. الاحتيـاطي ينقسم إلى قسمين. قسم محبوس لا يمكن التصرف فيه، وفيه قسم حر وحتى ده مش كله نقدية عليه التزامات في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وسلف معينة.

سنة ١٩٤٩ كان الباقي منه نقدا ١٣,٥ مليون جنيه وهم بيحصروا ميزانية سـنة ١٩٤٩ قبل الحكومة الوفدية وجدوا إن فيه عجز ١٣,٥ مليون جنيه حطـوا الـرقم على أن يؤخذ من الاحتياطي علشان العمودين يبقوا متوازيين، وتبين أن إللي كـان بيحصل غير إللي حصل بعدين في العهد الحاضر، تبين أن المصروفات المحتملـة ما تصرفشي كلها، وأحيانا الإيراد بيجي أكثر من المقدر إنما المتوفر معظمه بييجي

من أن المصروفات المقدرة وعلى الأخص الخاصـة بالمشـروعات الجديـدة مـا تتصرفش كلها. وهذه هي الوفورات إللي كونت الاحتياطي.

لما جينا في سنة ١٩٥٠ نحصر الميزانية وكان هدفي إني أضـغطها وأجمعهـا وأجعلها تنكمش؛ لأن انكماشها على الأخص في المصروفات كان يقلل من القـدرة الشرائية في السوق فيمكن بذلك أن نقلل من غلاء المعيشة، ولا نسير فـي طريـق التضخم المستمر للميزانية إللي يجوز أنه يضطر الدولة لطبع بنكنوت دون رصـيد أو تلجأ للبنك الأهلي زي الدول الأخرى إللي حصل فيها تضخم.

ميزانية سنة ١٩٥٠ بدأت اشتغل فيها على طول لأن السنة المالية كانت تبدأ في مارس ثم غيرناها بعد ذلك فجعلناها تبدأ في يونيو. حضرت مشروع ميزانيـة زي الاقتراحات إللي جاية من الوزارات، رقم الميزانية ١٩٦ مليـون جنيـه، وخـدت الميزانية وقدمتها لمجلس الوزراء، فالأستاذ **فؤاد سراج الدين** قال ماجراش العرف إن وزير المالية يحضر الميزانية بناء على الاقترحات المكتوبة الـواردة لـه مـن الوزارات، ولا بد أن يؤخذ رأي كل وزير شفوي.

الرئيس – هي الاقترحات دي مش مكتوبة؟

الشاهد – كل حاجة مكتوبة و**فؤاد سراج الدين** قال كده، والوزراء جميعا قـالوا كده. وقالوا إن عندنا مشروعات تانية عاوزين نتكلم فيها، الدكتور **أحمد حسين** قال مثلا عندي مشروع الضمان الاجتماعي.

الرئيس – هل كان فيه سياسة عامة للمشروعات دي. لأني أنا سـامع إن كـان يوضع مبلغ علشان مشروعات ويعرض من غير خطة يعني.

الشاهد – في الوزارات السابقة ما كانش فيه خطة. مشروع الضمان الاجتماعي (١٦) مع تقديري الكامل للدكتور **أحمد حسين** لما عرضه عارضت الوزراء قالوا دا أحسن دعاية للحكومة. قلت إنتم عاوزين تحولوا البلد إلى أمة شحاتين المبلغ ده إللي حايوزع على الطبقة الفقيرة وأنا واثق أنه مش حايصـل لهـا، لـو أنشـئت بـه

مشروعات إنتاجية واشتغل الناس دول فيها تبقى معقولة. وده كان مما أدى لتضخم الميزانية. طلبت من كل وزير يجيب لي الاقتراحات الخاصة بوزارته، وقعدنا أيـام واستمرت المساومات بيني وبين الوزراء، وكل واحد عـاوز مشـروعات فظيعـة ووزير المالية في كل بلد شخصية مكروهة من جميع الوزراء ومن الجمـاهير زي ما قلت في كتاب لي. وإنما إذا أراد أن يعجب الناس وتملق الجماهير ما يصـلحش وزير مالية.

قامت مساومات تانية واضطريت أن أرفع رقم الميزانية بعدما كنت مقدرها دون الالتجاء إلى الاحتياطي فنشأ عن ذلك عجز وخذنا ١٣ مليون جنيه إللي كانوا فـي الاحتياطي من سنة ١٩٤٩ ورصدناهم في الميزانية.

الرئيس – كنت مقدرين إن فيه عجز؟

الشاهد – على التحقيق.

الرئيس – وسياستكم كانت التقليل من المصروفات.

الشاهد – سياستي أنا.

الرئيس – لما عرضت عملية المحروسة واعتماد مبلغ مليون جنيه، ومبلغ ٣٥٠ ألف جنيه إللي هو فرق العملة وافقتم ليه، بالرغم من أن فيه عجز كبير هل بينـت هذا في المجلس ووافقوا؟

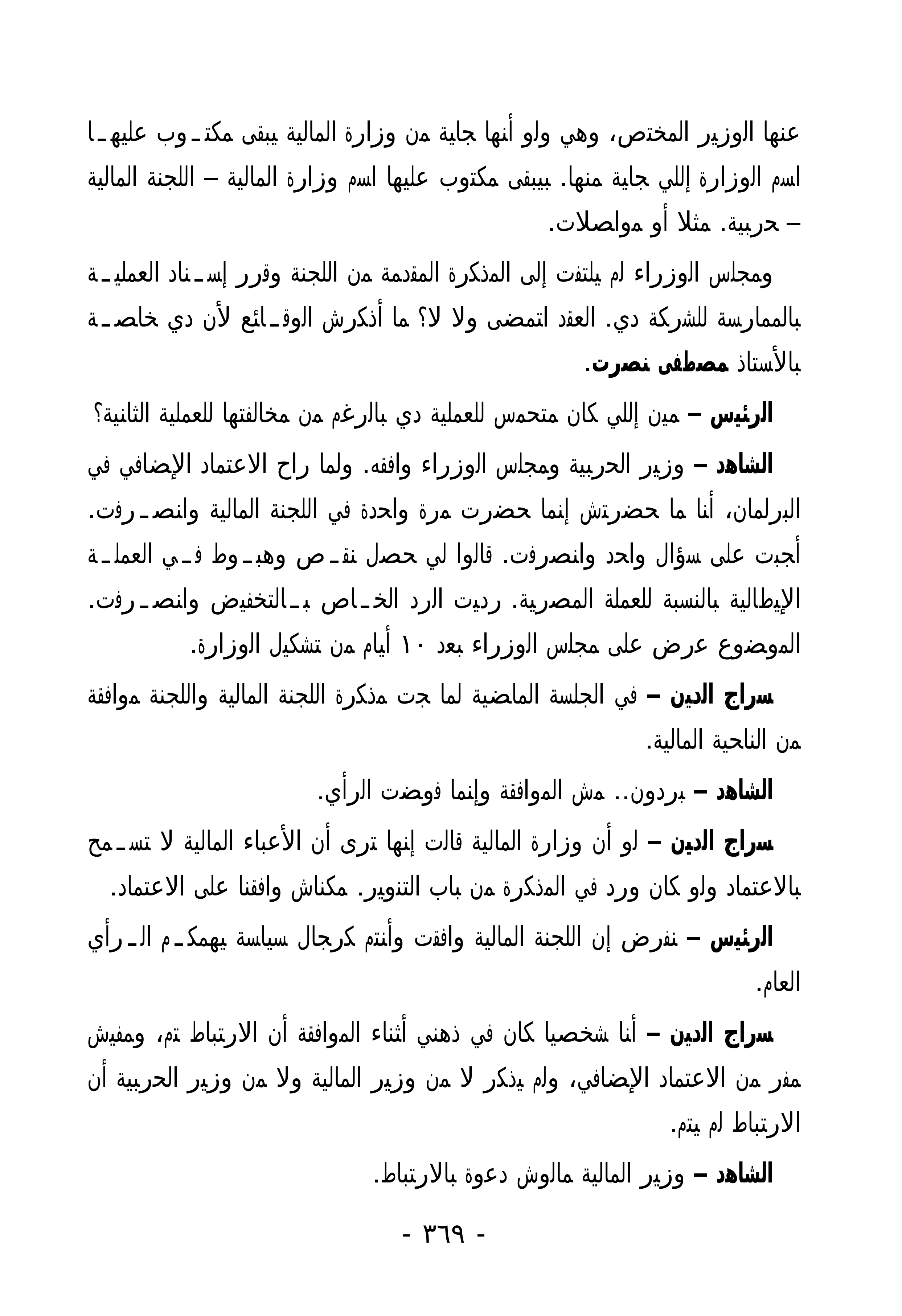
الشاهد – موضوع المحروسة قرأت في الصحف ما دار عليه في هذه المحكمة وقرأت كلام الأستاذ **سليمان غنام** [١٧] وكل شوية كان يقول إن وزير المالية إللـي قال لنا. فأنا لما قلت لبعض إخواني إن ده ما حصلش، قالوا اكتب جوابـا لـرئيس المحكمة واطلب سماع شهادتك بشأنه، قلت لا لأني ما حبش أهاجم راجل في محنته خليه يقول إللي يقوله.

مسألة المحروسة إللي حصل إن كان فيه اعتماد لإصلاحها موجود في الميزانية من سنة ١٩٤٩.

الرئيس – معلي يعني؟

الشاهد – الميزانية القديمة كانت ماشية لغاية مارس وكنـا بنحضـر الميزانيـة الجديدة علشان تمشي في البرلمان، وتعطلت أمام البرلمان إلى قبيل يوليو. وكانـت دائما الميزانية تتأخر إلى ما بعد السنة المالية، وكان العيب إن الميزانية ولـو أنهـا تقدم قبل بدء السنة المالية إلا أن المناقشات تطول ولا تعتمـدش إلا بعـد ٤ أو ٥ شهور.. وكان فيه اعتماد.

البرلمان لما أقر الاعتماد، قال لا بد من موافقة اللجنة المالية إن العملية تكـون بعطاءات... إلخ.. أنا في فبراير حوالي ٢٠ أو ٢٧ فبراير جالي الموضـوع مـن وزارة الحربية والبحرية يطلب إرساء العملية على شركة معينة مع التحلـل مـن القيود الواردة في الميزانية، فأنا قلت لقسم الميزانية ابحث هـذا الموضـوع. قـال الطلب ده كان جالنا في أيام وزارة الرئيس السابق حسـين سـري إللـي مشـيت وعرض على اللجنة المالية بوزارة المالية ورأينا أن طلب وزارة الحربية ده فيـه مخالفة للميزانية، فعملت مذكرة لمجلس الوزراء من اللجنة المالية فيهـا أن اللجنـة تفوض الأمر لمجلس الوزراء، والعبارة دي تقليدية، وهي تعبير مهذب للرفض لأن اللجنة المالية لما توافق بتقول نقترح الموافقة. والحكمة في العبـارة دي أن اللجنـة المالية مركزة فيها أعمال الوزارات كلها، ولو قالت رفض رفـض يبقـى معناهـا المسائل ترجع لوزير المالية، وإنما في العمليات الكبيـرة يبقـى الحكـم لمجلـس الوزراء. وهذه المذكرة كان مضاها الأستاذ **عبد الشافي عبد المتعال** وزير الماليـة في وزارة الرئيس السابق **حسين سري** وأرسلها للمجلس واستقالت وزارة الـرئيس السابق حسين سري قبل أن تعرض المذكرة، وكانت العادة أن كل المسـائل التـي تحال إلى المجلس وميلحقش يبت فيها تعاد للسكرتارية، وهـي ترجعهـا بالتـالي للوزارات، فقالوا آدى الرأي إللي أبديناه أيام الأستاذ **عبد الشافي عبد المتعال**، فقلت لهم أنا أيضا عند الرأي ده فمذكرة الأستاذ عبد الشافي بنصـها رفعتهـا للمجلـس ومضيتها، والعادة لما تيجي المسائل دي تعرض على المجلس إللي يتـولى الـدفاع



عنها الوزير المختص، وهي ولو أنها جاية من وزارة المالية يبقى مكتوب عليها اسم الوزارة إللي جاية منها. بيبقى مكتوب عليها اسم وزارة المالية – اللجنة المالية – حربية. مثلا أو مواصلات.

ومجلس الوزراء لم يلتفت إلى المذكرة المقدمة من اللجنة وقرر إسناد العملية بالممارسة للشركة دي. العقد اتمضى ولا لا؟ ما أذكرش الوقائع لأن دي خاصة بالأستاذ **مصطفى نصرت**.

الرئيس – مين إللي كان متحمس للعملية دي بالرغم من مخالفتها للعملية الثانية؟

الشاهد – وزير الحربية ومجلس الوزراء وافقه. ولما راح الاعتماد الإضافي في البرلمان، أنا ما حضرتش إنما حضرت مرة واحدة في اللجنة المالية وانصرفت. أجبت على سؤال واحد وانصرفت. قالوا لي حصل نقص وهبوط في العملة الإيطالية بالنسبة للعملة المصرية. رديت الرد الخاص بالتخفيض وانصرفت. الموضوع عرض على مجلس الوزراء بعد ١٠ أيام من تشكيل الوزارة.

سراج الدين – في الجلسة الماضية لما جت مذكرة اللجنة المالية واللجنة موافقة من الناحية المالية.

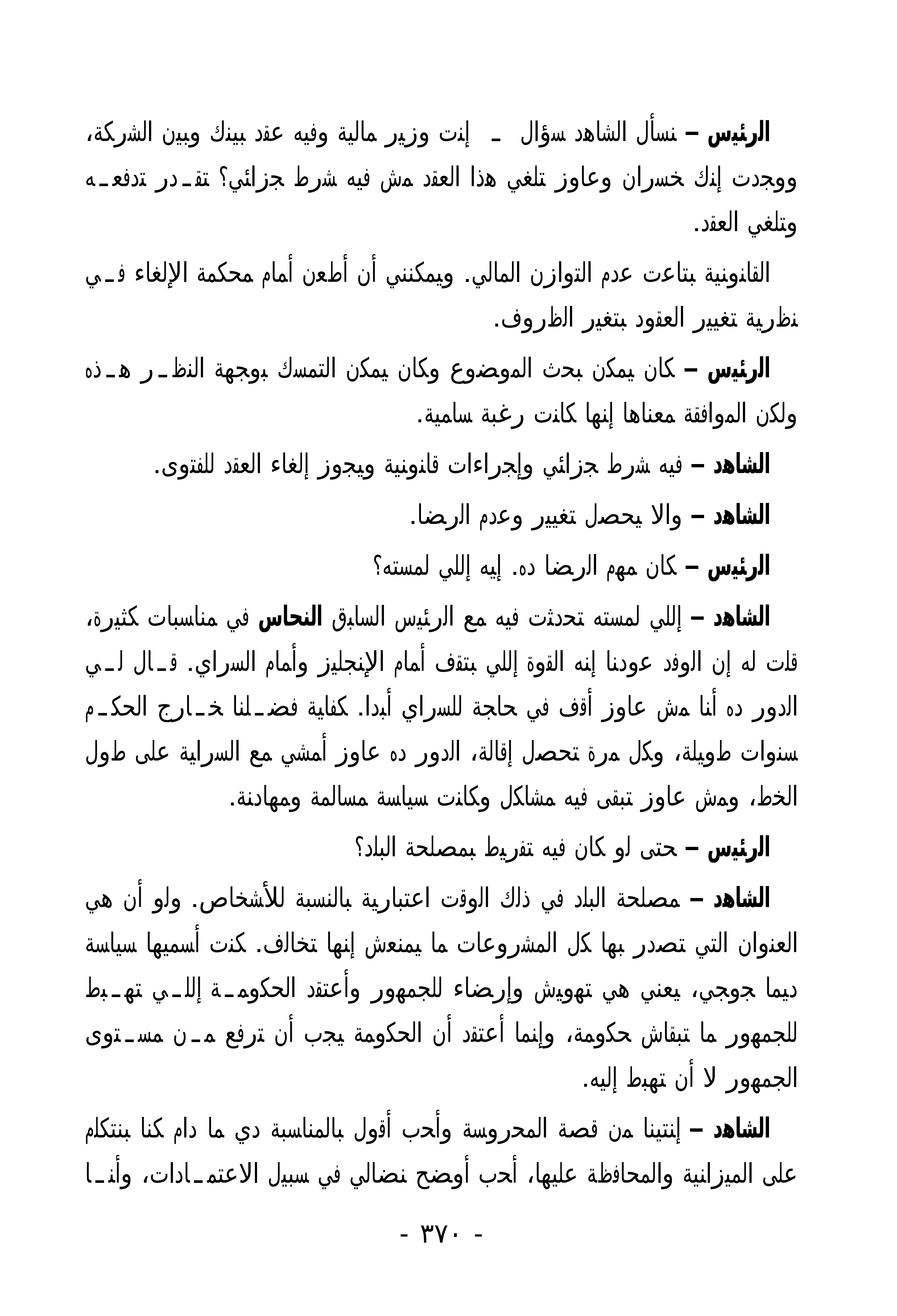
الشاهد – بردون.. مش الموافقة وإنما فوضت الرأي.

سراج الدين – لو أن وزارة المالية قالت إنها ترى أن الأعباء المالية لا تسمح بالاعتماد ولو كان ورد في المذكرة من باب التنوير. مكناش وافقنا على الاعتماد.

الرئيس – نفرض إن اللجنة المالية وافقت وأنتم كرجال سياسة يهمكم الرأي العام.

سراج الدين – أنا شخصيا كان في ذهني أثناء الموافقة أن الارتباط تم، ومفيش مفر من الاعتماد الإضافي، ولم يذكر لا من وزير المالية ولا من وزير الحربية أن الارتباط لم يتم.

الشاهد – وزير المالية مالوش دعوة بالارتباط.



الرئيس – نسأل الشاهد سؤال - إنت وزير مالية وفيه عقد بينك وبين الشركة، ووجدت إنك خسران وعاوز تلغي هذا العقد مش فيه شرط جزائي؟ تقـدر تدفعـه وتلغي العقد.

القانونية بتاعت عدم التوازن المالي. ويمكنني أن أطعن أمام محكمة الإلغاء فـي نظرية تغيير العقود بتغير الظروف.

الرئيس – كان يمكن بحث الموضوع وكان يمكن التمسك بوجهة النظـر هـذه ولكن الموافقة معناها إنها كانت رغبة سامية.

الشاهد – فيه شرط جزائي وإجراءات قانونية ويجوز إلغاء العقد للفتوى.

الشاهد – والا يحصل تغيير وعدم الرضا.

الرئيس – كان مهم الرضا ده. إيه إللي لمسته؟

الشاهد – إللي لمسته تحدثت فيه مع الرئيس السابق **النحاس** في مناسبات كثيرة، قلت له إن الوفد عودنا إنه القوة إللي بتقف أمام الإنجليز وأمام السراي. قـال لـي الدور ده أنا مش عاوز أقف في حاجة للسراي أبدا. كفاية فضـلنا خـارج الحكـم سنوات طويلة، وكل مرة تحصل إقالة، الدور ده عاوز أمشي مع السراية على طول الخط، ومش عاوز تبقى فيه مشاكل وكانت سياسة مسالمة ومهادنة.

الرئيس – حتى لو كان فيه تفريط بمصلحة البلد؟

الشاهد – مصلحة البلد في ذلك الوقت اعتبارية بالنسبة للأشخاص. ولو أن هي العنوان التي تصدر بها كل المشروعات ما يمنعش إنها تخالف. كنت أسميها سياسة ديما جوجي، يعني هي تهويش وإرضاء للجمهور وأعتقد الحكومـة إللـي تهـبط للجمهور ما تبقاش حكومة، وإنما أعتقد أن الحكومة يجب أن ترفع مـن مسـتوى الجمهور لا أن تهبط إليه.

الشاهد – إنتينا من قصة المحروسة وأحب أقول بالمناسبة دي ما دام كنا بنتكلم على الميزانية والمحافظة عليها، أحب أوضح نضالي في سبيل الاعتمـادات، وأنـا

تكلمت اليوم عن موقفي بالنسبة للضمان الاجتماعي وعدم ثقتي فيه وأحب أقدم لكم مثلا آخر ولو أنه صغير بالنسبة للملايين بتاعت الضمان الاجتماعي.. المسألة دي عن المصروفات السرية.. الرئيس السابق **مصطفى النحاس** طلب مني في أول جلسة لمجلس الوزراء بمجرد توليته الحكم تسليمه ٥٠ ألف جنيه للمصاريف السرية (١٨).

الرئيس – يكونوا تحت تصرفه؟

الشاهد – وهو طلب مني هذا المبلغ فقلت له إن المصاريف السرية يأخذها الرئيس من الداخلية. وفيه مصاريف لكل الوزارات - الداخلية والخارجية والحربية ورئاسة مجلس الوزراء. تأخذ من الداخلية؟ قال لي أنا ماليش دعوة أنا عندي ناس عايز أصرف عليهم نالهم أذى كثير. الوفديين المفصولين. وأنا قلت له - قدامك وزارة الداخلية خذ من سراج الدين ٥٠ ألف جنيه، وعرفت إن **سراج الدين** أعطى له ٥٠ ألف.. في الشهر الأول من الحكم طلب زيادة اعتماد المصروفات السرية في الوزارات المختلفة وكانت المصروفات السرية مدرجة من أيام وزارة حسين سري المحايدة، وكان محدد للخارجية ٩٠ ألف جنيه. وللداخلية ١٢٠ ألف جنيه. وكان ده مشروع الميزانية الأول. وتمسكت أنا بهذه المبالغ. ولكن ما أمكنش فارتفع اعتماد الداخلية لـ ٢٥٠ ألف جنيه، غير الـ ٥٠ ألف جنيه إللي خدهم **النحاس** من سراج الدين، والخارجية زاد اعتمادها لـ ٣٢٠ ألف جنيه، غير ٧٠ ألف جنيه، قالوا إنها للدعاية والاستعلامات لمحاربة الصهونيين في أوروبا وأمريكا وعمل منشورات في الجرايد، وإرسال كتيبات في الخارج، فقلت إني لا أصرف بملايين للدعاية ضد اليهود وإنما أنا واثق أن المبالغ دي حتصرف على مكاتب وعلى موظفين في الخارج وهذا ما حصل وأكثر من هذا، الخارجية ما اكتفتش وكان وفد مصر رايح هيئة الأمم المتحدة وجم لمجلس الوزراء وقالوا يا وزير المالية قرر ٨٠ ألف جنيه للوفد على دفعتين ٥٠ ألف و ٣٠ ألف.

ونوع تاني.. الوزراء كانوا يسافرون لمهمات ومؤتمرات في الخارج كان يمكن يقوم بها أي ملحق سياسي أو ممثل لنا في الخارج يحضر بدل واحد منهم، وكـان كل واحد من الوزراء يبحث ويدور عن مؤتمر أو لجنة في الخـارج ويقـول أنـا مسافر، ولهذا لم يكن الوزراء يقنعون بمصاريف الانتقالات العادية وبدل السفر إللي كان بيصل إلى ٢٠ جنيها في الليلة الواحدة، ولكن الـوزير كـان بيجـي مجلـس الوزراء ويقول أنا عايز مبلغ إجمالي تحت يدي علشان العزايم إللي تتعمل لي أقدر أردها فيقرر له المجلس مبلغ ١٠٠٠ جنيه مثلا يأخذها في يده.

الرئيس – خلاف بدل السفر.

الشاهد – أعتقد.. وأنا كنت أقول إن الوزير إللي يسافر مـا يعملـش عـزايم، والوزير إللي يتعزم أكرم له إنه يرد العزومـة فـي السـفارة أو المفوضـية لأن السفارات والمفوضيات أرض مصرية، وعند الاعتمادات الخاصة بالحاجـات دي، ومن العيب أن الوزير يأخذ في إيده المبلغ وهو مسافر. الوزير يقـول لا أنـا أنـا ماليش دعوة لا بالسفر ولا بوزير مفوض، فقلت طيب حل وسط، كنت بأقول عيب إن الوزير يأخذ المبلغ في إيده وكانت النتيجة أن الوزراء كانوا بيتصيدوا المهمـات في الخارج، فمثلا وزير التجارة غنام قال بنعمل دار لسك النقود في مصر، وعايز أزور دار سك النقود في فرنسا وإنجلترا، قلت له يا **غنام** إنت مش فني حتتفرج وما تأخدش حاجة أبعت موظف فني أحسن، قال لا وراح ١٥ يومـا، والحقيقـة إنـه غرضه إنه يزور ابنه إللي بيتعلم في إنجلترا (١٩).

الـرئيس – ألا تذكر بعض التصرفات المريبة مثل رفع معاش حرم حيدر رستم من ٣٦ جنيها لـ ٩٠ جنيها إللي قدم مذكرتها **مصطفى نصرت**.

الشاهد – أيوه قدمت المذكرة **والنحاس** إللي أصر عليهـا باعتبارهـا صـديقة حرمه، وقلت لهم يا جماعة إذا كانت فقيرة أو من أسرة متوسـطة وأخنـى عليهـا الدهر كنا دفعنا لها ولكن إللي أنا أعرفه أنها مقيمة جنبكم في سميراميس وده مظهر

ودليل ثراء ماهيش محتاجة لفلوس. إذا كانت قاعدة في سميراميس وهـي بمعـاش ٣٠ جنيها يبقى المعاش في غير محله.

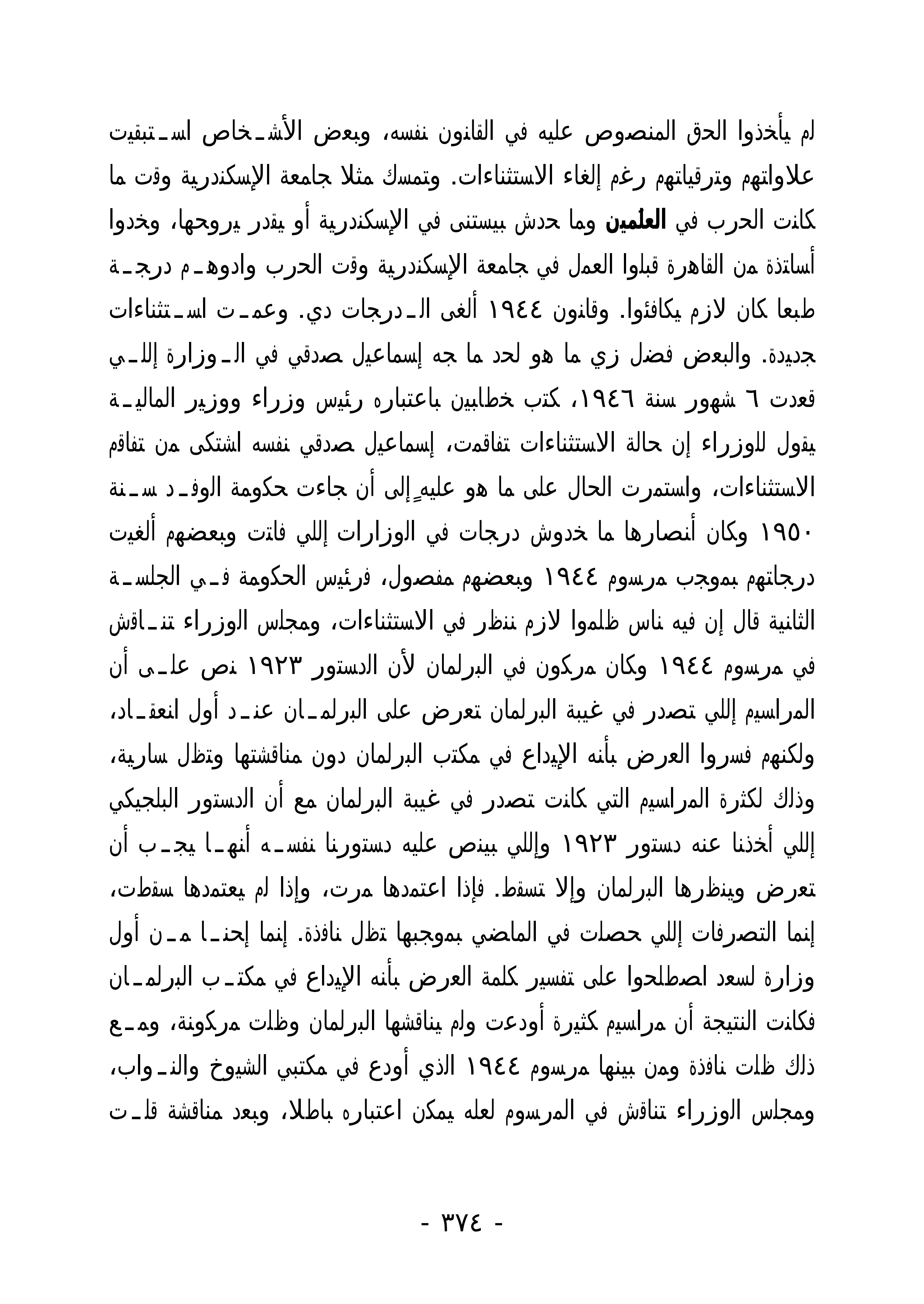
الرئيس – النحاس ذكر في المجلس. قال إنها صديقة حرمه؟

الشاهد – دي حاجة عارفينها لأن كل الوزراء كانوا بيروحوا بيت **النحاس** وهي كانت دائما هناك ومقيمة في سميراميس جنبهم.

الرئيس – وحكاية الاستثناءات [٢٠]. لما كنت وزير مالية مش فيه موظفين خدوا درجتين وثلاثة؟

الشاهد – الاستثناء في حد ذاته مقبول ومعقول لشخص لـه كفـاءة معينـة، أو شخص يكافأ على تأدية عمل تشجيعا له. ودا مبدأ مقرر في كل الدول والحكومـات ولكنه في مصر في معظم الحالات في السنتين الأخيرتين أصبحت مكافأة حزبية أيا كان الحزب المتولي الحكم. السعديين والدستوريين والوفديين.

ولما تفاقمت الاستثناءات أيام حكومة الوفد أثناء الحرب العالمية حصل خـلاف بين الحكومة و**مكرم عبيد**، وخرج **مكرم** وجه **أحمد مكرم** تولى الوزارة بعـد كـده وسارع بإصدار مرسوم بإلغاء الترقيات والمعاشات الاستثنائية، من سنة ١٩٤٢ إلى ١٩٤٤ في الفترة الخاصة بحكم الوفد ودي حاجة لها سابقة قبل كده سنة ١٩٣٨ بعد حكم الوفد لما جت وزارة **محمد محمود** قالوا نلغي الاستثناءات، وكان **عبد العزيـز فهمي** وزير دولة أيامها، إنما لم تلغ، وكان أول تشريع صـدر بمرسـوم قـانون لإلغائها في الشهر التالي لتولي **أحمد ماهر** الوزارة في ١٩٤٤ برأي مكرم، وقبـل عقد البرلمان الجديد. ونفذ باعتباره مرسوما بقانون صادرا فـي غيبـة البرلمـان، وألغيت الاستثناءات الوفدية. ولكن كنت أفهم أن الحكومة إللي ألغـت الاسـتثناءات دي ما تعملش استثناءات، ولكن الاستثناءات، وكان **عبد العزيز فهمي** وزير دولـة أيامها، إنما لم تلغَ، وكان أول السعدية تكافئ أنصارها، والمرسوم بتاع ١٩٤٤ نفسه لم يستعمل استعمالا محايدا وإنما استعمل لغرض، فبعض الأشخاص رغم كفـاءتهم


لم يأخذوا الحق المنصوص عليه في القانون نفسه، وبعض الأشـخاص اسـتبقيت علاواتهم وترقياتهم رغم إلغاء الاستثناءات. وتمسك مثلا جامعة الإسكندرية وقت ما كانت الحرب في **العلمين** وما حدش بيستنى في الإسكندرية أو يقدر يروحها، وخدوا أساتذة من القاهرة قبلوا العمل في جامعة الإسكندرية وقت الحرب وادوهـم درجـة طبعا كان لازم يكافئوا. وقانون ١٩٤٤ ألغى الـدرجات دي. وعمـت اسـتثناءات جديدة. والبعض فضل زي ما هو لحد ما جه إسماعيل صدقي في الـوزارة إلـلي قعدت ٦ شهور سنة ١٩٤٦، كتب خطابين باعتباره رئيس وزراء ووزير الماليـة يقول للوزراء إن حالة الاستثناءات تفاقمت، إسماعيل صدقي نفسه اشتكى من تفاقم الاستثناءات، واستمرت الحال على ما هو عليهٍ إلى أن جاءت حكومة الوفـد سـنة ١٩٥٠ وكان أنصارها ما خدوش درجات في الوزارات إللي فاتت وبعضهم ألغيت درجاتهم بموجب مرسوم ١٩٤٤ وبعضهم مفصول، فرئيس الحكومة فـي الجلسـة الثانية قال إن فيه ناس ظلموا لازم ننظر في الاستثناءات، ومجلس الوزراء تنـاقش في مرسوم ١٩٤٤ وكان مركون في البرلمان لأن الدستور ١٩٢٣ نص علـى أن المراسيم إللي تصدر في غيبة البرلمان تعرض على البرلمـان عنـد أول انعقـاد، ولكنهم فسروا العرض بأنه الإيداع في مكتب البرلمان دون مناقشتها وتظل سارية، وذلك لكثرة المراسيم التي كانت تصدر في غيبة البرلمان مع أن الدستور البلجيكي إللي أخذنا عنه دستور ١٩٢٣ وإللي بينص عليه دستورنا نفسـه أنهـا يجـب أن تعرض وينظرها البرلمان وإلا تسقط. فإذا اعتمدها مرت، وإذا لم يعتمدها سقطت، إنما التصرفات إللي حصلت في الماضي بموجبها تظل نافذة. إنما إحنـا مـن أول وزارة لسعد اصطلحوا على تفسير كلمة العرض بأنه الإيداع في مكتـب البرلمـان فكانت النتيجة أن مراسيم كثيرة أودعت ولم يناقشها البرلمان وظلت مركونة، ومـع ذلك ظلت نافذة ومن بينها مرسوم ١٩٤٤ الذي أودع في مكتبي الشيوخ والنـواب، ومجلس الوزراء تناقش في المرسوم لعله يمكن اعتباره باطلا، وبعد مناقشة قالـت



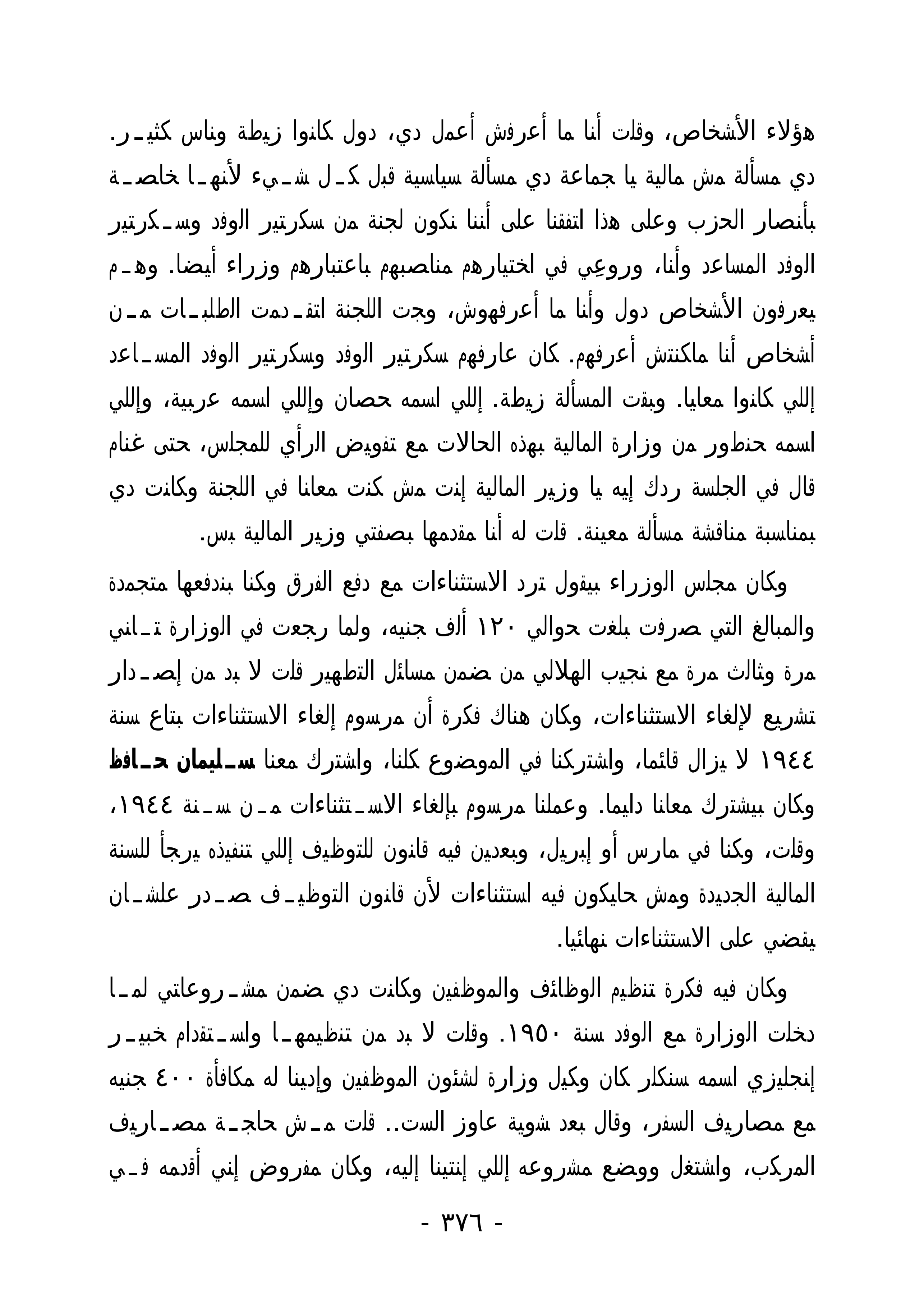
نبقى إحنا بين نظريتين - نظرية إللي معتمدينها من أيام سعد ويعتبر نافذا، ولو أن البرلمانات السابقة لم تنظر فيه. أولا نعتبره موجودا.

الرئيس – وألغيت الاستثناءات.

إللي كان بيقول نمشي مشروع قانون للبرلمان بإلغاء مرسوم سنة ١٩٤٩ فإذا

الشاهد – وألغيت الاستثناءات – وكان المجلس زي ما قلت بين رأيين - الرأي ألغي بصفة نهائية وتبقى الاستثناءات ترجع، والنحاس قال لا ما نتقدمش للبرلمان، وأن مجلس الوزراء له السلطة في كل وقت، وأن يعطي الاستثناءات كما يشاء، وتغلب الرأي الأول وهو أن يقدم مشروع قانون بإلغاء استثناءات سنة ١٩٤٤، قدم هذا المرسوم وقدم للبرلمان وأنا بالذات إللي قدمته لمجلس النواب وقلت في دفاع طويل أمام مجلس النواب بعد ما جبت كتاب صدقي، إحنا بين حالتين إما نعمل تشريع إلغاء جميع الاستثناءات من سنة ١٩٤٤ لسنة ١٩٥٠، ويفضل مشروع قانون إلغاء الاستثناءات إللي بين ١٩٤٢ و١٩٤٤ ونخلص من الاستثناءات كلها وإلا نلغي مرسوم إلغاء الاستثناءات الصادر في سنة ١٩٤٤ وتفضل استثناءات غير الوفد وتفضل استثناءات الوفد السابقة بعد إلغاء مرسوم سنة ١٩٤٤، لكن مجلس النواب غلب هذا الرأي وألغى مرسوم سنة ١٩٤٤ وأقر مشروع بقانون، وراح للشيوخ وتركته أنا في الشيوخ، وما وافقوش عليه الشيوخ، وكان إللي بيدافع عنه **فؤاد سراج الدين وحامد زكي**. وكانت الأغلبية هناك غير وفدية قبل إلغاء مراسيم التعيين إللي صدرت في يونيه [٢١] وكانت أي اللجنة المالية أن تشريع الحكومة يوقفوه ما يرفضهوش

وجدت الحكومة بعد ذلك نفسها في حرج ومجلس الوزراء تناقش في المسألة تاني، قال **النحاس** هو أنصارنا مش زي أنصار الأحزاب ما دام حايعطلوا لنا المشروع نرجع للنظرية الثانية أن المجلس يستعمل حقه بإعطاء الاستثناءات بأثر رجعي ونعدل لهم الأقدمية ونسوي لهم حالاتهم ومجلس الوزراء وافقه على هذا. وقال المسألة إذن فاصلة على أن وزير المالية يقدم لنا التسويات اللازمة لحالات



هؤلاء الأشخاص، وقلت أنا ما أعرفش أعمل دي، دول كانوا زيطة وناس كثير. دي مسألة مش مالية يا جماعة دي مسألة سياسية قبل كل شيء لأنها خاصة بأنصار الحزب وعلى هذا اتفقنا على أننا نكون لجنة من سكرتير الوفد وسكرتير الوفد المساعد وأنا، وروعِي في اختيارهم مناصبهم باعتبارهم وزراء أيضا. وهم يعرفون الأشخاص دول وأنا ما أعرفهوش، وجت اللجنة اتقدمت الطلبات من أشخاص أنا ماكنتش أعرفهم. كان عارفهم سكرتير الوفد وسكرتير الوفد المساعد إللي كانوا معايا. وبقت المسألة زيطة. إللي اسمه حصان وإللي اسمه عربية، وإللي اسمه حنطور من وزارة المالية بهذه الحالات مع تفويض الرأي للمجلس، حتى غنام قال في الجلسة ردك إيه يا وزير المالية إنت مش كنت معانا في اللجنة وكانت دي بمناسبة مناقشة مسألة معينة. قلت له أنا مقدمها بصفتي وزير المالية بس.

وكان مجلس الوزراء بيقول ترد الاستثناءات مع دفع الفرق وكنا بندفعها متجمدة والمبالغ التي صرفت بلغت حوالي ١٢٠ ألف جنيه، ولما رجعت في الوزارة تاني مرة وثالث مرة مع نجيب الهلالي من ضمن مسائل التطهير قلت لا بد من إصدار تشريع لإلغاء الاستثناءات، وكان هناك فكرة أن مرسوم إلغاء الاستثناءات بتاع سنة ١٩٤٤ لا يزال قائما، واشتركنا في الموضوع كلنا، واشترك معنا **سليمان حافظ** وكان بيشترك معانا دايما. وعملنا مرسوم بإلغاء الاستثناءات من سنة ١٩٤٤، وقلت، وكنا في مارس أو إبريل، وبعدين فيه قانون للتوظيف إللي تنفيذه يرجأ للسنة المالية الجديدة ومش حايكون فيه استثناءات لأن قانون التوظيف صدر علشان يقضي على الاستثناءات نهائيا.

وكان فيه فكرة تنظيم الوظائف والموظفين وكانت دي ضمن مشروعاتي لما دخلت الوزارة مع الوفد سنة ١٩٥٠. وقلت لا بد من تنظيمها واستقدام خبير إنجليزي اسمه سنكلر كان وكيل وزارة لشئون الموظفين وإدينا له مكافأة ٤٠٠ جنيه مع مصاريف السفر، وقال بعد شوية عاوز الست.. قلت مش حاجة مصاريف المركب، واشتغل ووضع مشروعه إللي إنتينا إليه، وكان مفروض إني أقدمه في

ظرف أسبوع، وكان الأسبوع إللي خرجت فيه. وبعد خروجي تقدم سلفي. بـاردون قصدي خلفي **فؤاد وعلـى** هذا أتى التقرير ده، ولم يؤخذ برأي له بحـذافيره لأنـه أوصى قبل تنظيم الدرجات لابد من تخفيض عدد الوظائف والمـوظفين بالتـدريج وجعل الوظائف بمرتبات ثابتة وامتحانات، ومسابقات زي التنظيم المأخوذ به فـي جميع أنحاء العالم. إنما في سنة ١٩٥١ مشروع التوظف الكادر إللي أعتقـد كـان يخرج في كثير من نقاطه عن المبادئ الأساسية التي كانت موضوعة، ولما اعتمـد البرلمان قانون التوظيف وكان تنفيذه يقتضي اعتمادات فالقانون قال ينفذ اعتبارا من مارس سنة ١٩٥٢ على أن تصدر اللوائح الخاصة بذلك.

ولما دخلت في وزارة الرئيس السابق **علي مـاهر** والكادر حاينفذ في مـارس و إحنا كنا دخلنا في٢٧ يناير. تكاليف الكادر ده منين؟ هل البرلمان اعتمد مبالغ.. أنفذ إزاي. قالوا لم توضع اللوائح ولم تعتمد المبالغ فقلت الميزانية فيها عجز فإزاي أقدر أدي الموظفين مبالغ دلوقت. رحت **لعلي ماهر** قلت له تقدم مشروع قانون واتفقنـا على أن يقدم مشروع بقانون يؤجل تنفيذ الكادر لأول يوليو علشـان نـدي لنفسـنا فرصة نشوف الميزانية، وفعلا قدمت لمجلس النواب الموضـوع والمجلـس كـان وفديا، ولقيت اعتراضات ورحت الشيوخ وجدت اعتراضات، ومن ناحيـة أخـرى كان هناك اعتمادات لإعانات الناس عن حريق القاهرة.

لقيت اعتراضات فرحت بعد الجلسة أنا وحسونة [٢٢] وبعض وزراء وقلت **لعلي ماهر** يا باشا المجلس حايموت المشروعات دي بتأجيلاتـه والغـرض مـن هـذا إحراجي. حكاية اعتمادات يقفوا فيها. إعانات للحريق يقفوا فيها. أنا رأيـت إنـي أستقيل علشان المشروعات تمشي. وما تجدش عقبات لأني كنت الوزير الوحيد من وزراء **علي ماهر** إللي بتركز الأغلبية بتاعة البرلمان هجومها عليه.

قلت له ـ أنا أخرج. قال ـ لا لازم تفضل وياي. وفـي الوقـت ده مجلـس الوزراء حضر مشروع آخر بحل البرلمان علشان لما نـروح البرلمـان وتوقـف المشروعات دي يبقى رئيس الحكومة يقوم واقف ويتلو عليهم مرسوم حل المجلس.

وخده **علي ماهر** مضي على بياض ناقص تحديد تاريخ له يكتب فـي أي وقـت.. الظاهر الأغلبية شعرت بذلك أو حصلت اتصالات للتفاهم ما أعـرفش، المهـم أن المجلس مرر المشروعات في الجلسة التالية.

فأثرت كل النقط دي بمناسبة التشريعات الخاصة بالاستثناءات التي صدرت في وزارة الهلالي فجعل الاحتفاظ للموظف من باب الإنصاف سواء بدرجة أو علاوتين بنص القانون لأن مرسوم سنة ٤٤ الخطأ إللي فيه إنه وكل إنصاف الموظف للوزير وهو سياسي فأسيء استعماله فقلت للأستاذ **سليمان حافظ** تجلعها بقوة القانون.

يرتبط بموضوع الاستثناءات موضوع آخر، وهذا الموضوع ظهر فـي أواخـر أيامي في الوزارة الوفدية وهو الخاص بالاستثناءات في الأوقاف. في يوم وجـدت جلسة مفروض أحضرها للمجلس الأعلى للأوقاف ومجلس الأوقاف زي ما أنتـوا عارفين له سلطات مجلس الوزراء. وكان أعضاؤه **يس أحمد وعثمان محرم** و**فؤاد سراج الدين** ووزير الزراعة **أحمد حمزة** ووجدت كشـوف الاسـتثناءات أول مـا دخلت حوالي ٦٥ استثناء، وكل واحد مش استثناء واحد. اثنين ثلاثة أربعـة مـرة واحدة. كلهم من الموظفين إللي كانت ألغيت استثناءاتهم ومفصـولين. ودي كانـت مش إعادة وإنما استثناءات جديدة، فرحت الجلسة ولم يحضرها **فؤاد**. في بـولكلي (٢٣) ومكتب وزير الأوقاف في الدور الأول ومكتب فؤاد في الدور الثاني، وبعت لي فؤاد ورقة قال لي – لما ترفع الجلسة أبقى فوت علي. وفي الجلسة طلبت أول ما طلبت استبعاد كل المسائل الخاصة بالاستثناءات من الرول حتى إللي لاحظته أنهـم كانوا عاوزين يرشوني.

كان لي أخ توفاه ا كان بيشتغل في منشأة أهلية ولقيت اسـمه فـي الكشـف حايتعين في وظيفة في الأوقاف بمرتب ٣٥ جنيه وكان اسمه أول اسـم. فـاجئوني وحطوا اسمه أول اسم. فقلت اطلب استبعاد المسألة الأولى فـورا مـن الجـدول، والاستثناءات كلها، وقلت أنا عاوز ألغي الاستثناءات كلها. وقلـت أنـتم عـاوزين ترشوني مين قال لكم أنا عاوز أوظف أخويا في الحكومة؟ هل فيه طلب منه بذلك،

قالوا لا. ولكن علشان كفاءته قلت لهم أنا أدرى بالمسائل دي. وقلـت المسـألة دي تسحب والاستثناءات كلها تسحب، وقلت مجلس الوزراء لما تجيلـه حالـة واحـدة يمشيها بالقطارة. أنتم عاوزين تمشوا ٦٥ حالة في جلسة واحدة.

ما كنش فيه إلا معارضتي أنا، وكانت الرشوة على الوش، وعلمت بعد خروجي أن مجلس الأوقاف مرر الاستثناءات دي كلها وطبعا شقيقي ماكانش فـيهم وربنـا أراحه وتوفاه.

الرئيس – هل تقرر أنك أنت الذي وافقت على مسألة علاوة الغلاء للمـوظفين وكنت وزيرا للمالية.

الشاهد – أيوه.

الرئيس – إمبارح إنت قلت إنك رفعت ضريبة الصادر على القطن لامتصـاص جزء من الفائض في الأموال في السوق. ورفع علاوة الغلاء من نتيجته أنه يـزود هذه الأموال في السوق.

الشاهد – رفع علاوة الغلاء دي كانت نقطة أخرى من برنامجي الذي دخلت به الوزارة لأني لاحظت وأنا في خارج الوزارة قبل ما أكون وزيـرا أن مـن وقـت الحرب والمعيشة ترتفع والمؤسسات، والهيئات غير الحكوميـة بتـزود عـلاوات المعيشة باستمرار مما يتناسب مع المعيشة، ولاحظت أن الشـركات فـي أوقـات الرواج تعطي الموظفين مكافآت ١٠ أيام و٣٠ يوما وساعات شهرية وثلاثة ولقيت إعانة الحكومة للغلاء لا تتناسب مع الارتفاع إللي كان موجودا، وظلت ضئيلة جدا رغم ما نشأ من ظروف الحرب، وكانت الحكومة إدت إعانات الحرب إللي فاتـت وصلت ١٠٠% وإدت عليها إضافة ٥٠% ووجدت صغار الموظفين في حالة ضنك شديد، وتذكرت يوما، وكنت مستشار الرأي لوزارة المالية، كنت في مكتبي وطلبت موظف كتابي. الباشكاتب قال لي أنا طردته النهارده لأنه لابس الجزمة مـن غيـر شراب. وقلت له إنت لابس الجزمة كده قال ما عنديش، الموظفين علـى الأخـص

صغارهم يجب مساعدتهم شويه وتقدمت للمجلس وتقدمت للمجلس بمشروع زيـادة إعانة الغلاء بصفة تدريجية.

الرئيس – أسعار الحاجات ارتفعت أضعاف علاوة الغلاء علمتم هذا؟

الشاهد – هذا ما حصل ودي نتيجة منطقية لا يمكن إنكارها وأنا قلـت يجـب مكافحة غلاء المعيشة.

الرئيس – إذن الموظف ما انتفعش.

الشاهد – فيه حاجات معينة ارتفعت وحاجات ظلت زي ماهي. وأنا أعتقـد أن الموظف استفاد بعض الشيء.

(مال قائد الأسراب حسن إبراهيم على الرئيس ودارت بينهما همسات)

الرئيس – عضو الشمال بيقول الحكومة لو كانت في سياستها اتخذت هذا المبلغ كإعانة في تخفيض تكاليف لا في إعانة الغلاء زي ما بيحصل فـي إنجلتـرا فمـا تدلهوش فلوس يمتصوها في السوق، وإنما ننقص السوق بدل ماتصرف وتمـتص على الطريقة السابقة.

الشاهد – دا إللي معقول. دا رأي سليم. لما قررنا مسألة مكافحة الغلاء، ورديت عليهم بأن دي مسألة متعلقة بوزارتي التجارة والتموين وعملنا لجنة وزارية برياسة **غنام** وزير التجارة، وبعد مدة دخل لنا المجلس ومعاه تقرير طويل، أطول من إلليل البهيم، وقعد يقرأ ساعات وساعات، وكل شوية يقول أنا عاوز اعتماد وأنـا قاعـد ساكت، وأذكر أنه خلص من تلاوته بعد ثلاث ساعات وقال ا يا وزير المالية إنت قاعد ساكت ليه، فأنا قلت له ولو اتكلمت ما بأعجبكوش ولو سكت ما بـأعجبكوش أعمل لكم إيه بقى. وإللي نفذ من توصياته حاجة واحدة. أنه اشترى لحوم مثلجة من الأرجنتين. المستهلك المصري ما استسغهاش وخصوصا إحنا لنا طريقة في الـذبح وما حدش أقبل على شرائها، وسمعت من أحد إخواننا الدكاترة أن فـي مستشـفى

عامة المرضى رموها للغربان، و إحنا يا شرقيين وخاصة المسلمين منـا بنحـب طريقتنا في الدبح. المسألة كانت عاوزة توافق وانسجام في الخطة ووضع البرنامج.

الرئيس – ما كانش فيه سياسة مرسومة.

الشاهد – البرنامج الكامل لا بد أن حلقاته تكون متماسكة والا تبقى النتيجة مش سلبية جايز تكون ضارة.

الرئيس – لو كنتم حددتم أسعار ثم رفعتم علاوة الغلاء.

الشاهد – التحديد لم ينجح هنا في مصر لأن الرك على المستهلك. بينفـع فـي البلاد الثانية لأن المستهلك بيتمسك بحقوقه وما بيتهاونش فيها، وإللي بيحصل عندنا إن إحنا نحدد الأسعار تختفي الأشياء من السوق ويخفيها التاجر، وهـو متأكـد أن المستهلك المصري حا يروح له ويديله سعر أكبر ويأخذها.

الرئيس – ما لاحظتش أن مخالفة الأسعار كان القانون بيعاقب عليها.

الشاهد – كانت دي مهمة وزارة التجارة في ذلك الوقت وأظن بعد ذلك أصبحت مهمة وزارة التموين لأن مراقبة الأسعار أصبحت تابعة لها.

الرئيس – ما عرضتش عليكم حاجة علشان تاجر معين بالذات خالف التسـعيرة وما عملتوش حاجة.

الشاهد – دي حاجة ما كنتش أعرفها كوزير مالية جايز يكون.

الرئيس – هل كنت في وزارة المالية يوم ما طلبتم من **السنهوري** خروجه مـن مجلس الدولة (٢٤)؟

الشاهد – وا **السنهوري** دا زميلي في التدريس في كلية الحقـوق مـن سـنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٧ إلى أن خرج هو واتعين قاضي مختلط. وإللي حصـل إن في يوم من الأيام بعد ما جينا الوزارة **النحاس** باشا قال لي أنا عاوزك في سر اتكلم معاك فيه، وقال لي بقى السنهوري عين في فبراير سنة ١٩٤٩ وكـان قبـل كـده وزير معارف في الوزارة السعدية. **والسنهوري** دا راجل حزبـي منتمـي للهيئـة

السعدية من سنة ١٩٤٤ إلى سنة ١٩٤٩ وكان عضوا بارزا في الحزب السـعدي (١٤)، وأن **السنهوري** لما خرج من وزارة المعارف راح مرسوم تعيينـه رئـيس مجلس الدولة للسراي وقبل ما يوافقوا عليه كان **إبراهيم عبد الهادي** انتخب رئيسـا للهيئة السعدية. **والسنهوري** حضر الاجتماع وأعطى صوته **لإبراهيم عبد الهادي**، ونشرت صورته وهو بيعطي صوته وكان يعلم أن مرسومه في السراي لأن يكون رئيس لمجلس الدولة، وكان عضوا بارزا في الاجتماع والصفة الحزبيـة موجـودة فيه، والصفة الحزبية لا يصح أن تكون في رئيس مجلس الدولة، ومجلـس الدولـة الخصم فيه دايما الحكومة. دعاوى مجلس الدولة دايما بين الحكومـة والأفـراد أو الحكومة والموظفين.

الرئيس – مش أثر حادث معين يعني.

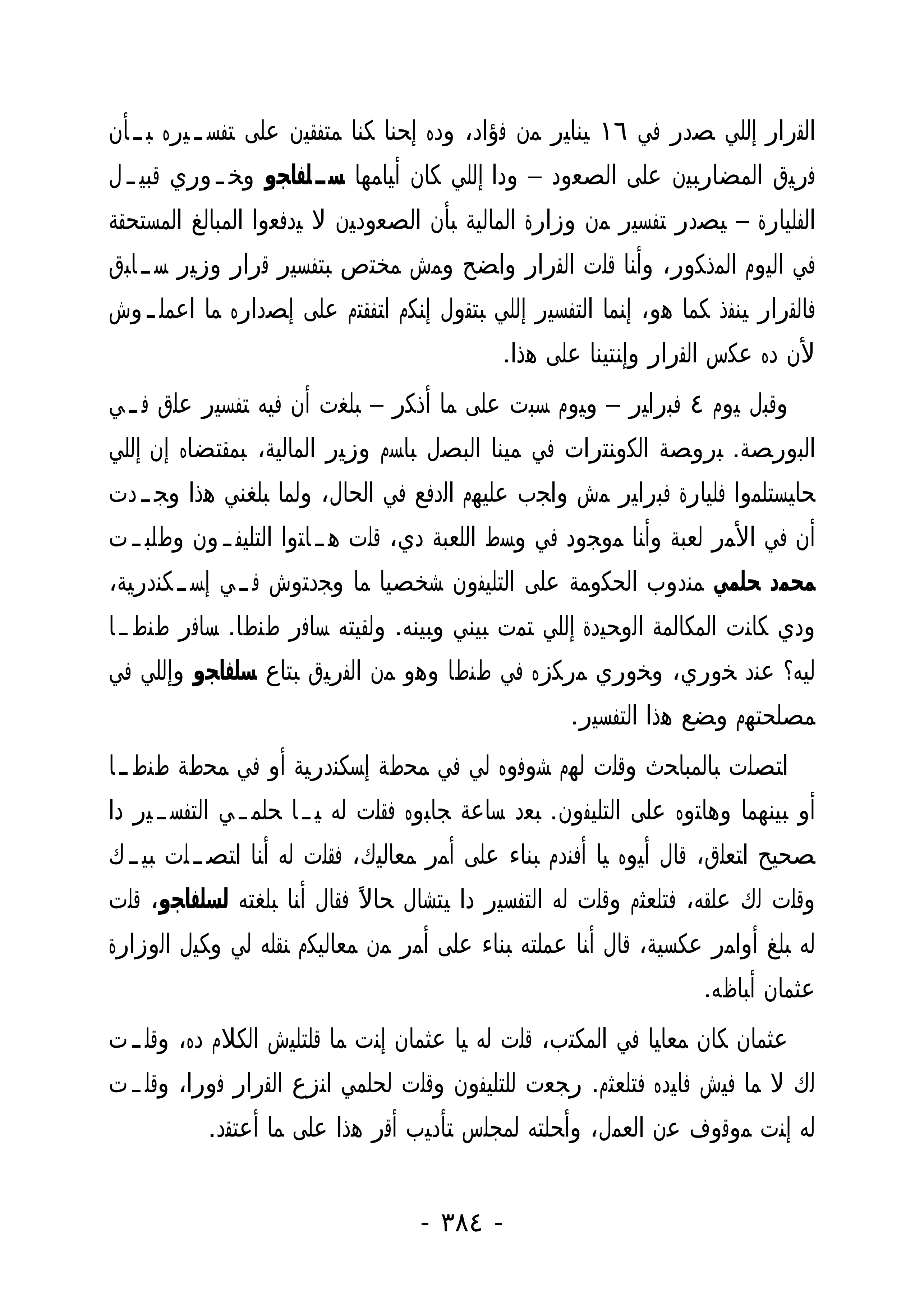
الشاهد – قريت الحادث وهو الحكم الخاص **بأحمد حسين**[٢٥]، وأنا ما أذكروش ولا **النحاس** ذكره لي لما كان بيتكلم. وإنما قريت الكلام في الجرائد. **النحاس** ركز كلامه على الناحية الحزبية وقال هو ما ينفعش بهذه الصفة، يا يخرج يروح وظيفة ثانية ويتعين شخص قضائي. وكانت الفكرة متجهة إن إحنا حناخذ رئـيس محكمـة النقض نعمله رئيس مجلس الدولة، والنحاس قال لي إني أتـولى أنـا الكـلام مـع **السنهوري** وبلاش وزير العدل **عبد الفتاح الطويل**، وفي الواقع إني وجدت وجهـة نظره سليمة لأن إللي كان مستشارا سابقا بالمجلس [٢٦] ويحق له أن يكون له صفة التحدث مع رئيس مجلس الدولة هو أنا علشان أكون بعيدا عن الناحية الحزبية، وأنا كنت مقتنع أن رجل القضاء ما يصحش أن يكون له اتجاه حزبـي معـين. قلـت للنحاس بصدد هذه المسألة السنهوري زميلي في التدريس وأنا كنت مستشار معـاه في مجلس الدولة وحاتكلم معاه. وعلى ما أذكر جاني السنهوري بنـاء علـى هـذه الرغبة، وبعد الحديث العادي قال لي السنهوري إن وزير العدل بعتني لك، وأول ما تبادر إلى ذهن رئيس مجلس الدولة من زيارته لوزير المالية أنه حايتكلم معاه فـي الاعتمادات الخاصة بالمجلس وقال لي إنت كنت مستشارا سابقا في مجلس الدولـة،

وعارف زملاءك والضغط إللي عليهم والاعتمادات مش كفاية، فقلت له لا أنا حاكلمك في مسألة تانية. والموضوع الآخر ده مكلف به باسم الحكومة ورئيس الحكومة قال لي إنه يرى أن لك صفة حزبية بغض النظر عن كفاءتك، ومهما كانت هذه الكفاءة في القاضي، ومهما كانت نزاهته ومهما كانت ثقتنا فيه، فيجب ألا يكون صاحب ميول. وأنت استمريت عضو في حزب السعديين من سنة ١٩٤٤، وكنت عضوا بارزا ف إحنا بنعرض عليك إنك تتخلى عن المنصب وتختار أي منصب آخر وأؤكد لك باسم الحكومة إحنا ما اخترناش أي شخص آخر، وإن إحنا حتى فكرنا في راجل قضائي بعيد عن الحزبية بالكلية ليجلس على مقعدك، وخرج من عندي وكان دا آخر عهدي بالموضوع وتحدثت مع زملائي عن حقيقة ما دار بيننا، وقامت شوشرة في الصحف وأنا التزمت الصمت وفي الواقع كنت مقتنعا بالذي حدث.

اجتمع مجلس الوزراء فالأستاذ **فؤاد سراج الدين** قال إنتم يا جماعة قومتم علينا الناس بدون داعي وخليتوهم يتكلموا في سيرتنا وهيجتم علينا الصحافة وأنا أعتقد أن الدفاع عن السنهوري مش كان حبا في علي وإنما كراهية في معاوية. فأنا التزمت الصمت والوزراء الآخرين اشتركوا وحتى الطويل إللي حدد الميعاد لم يتكلم؛ فالنحاس قال أنا إللي كلفت فلان بصفته كيت وكيت وكيت أنه يكلم **السنهوري**.

الرئيس – هل أصدرت قرارا بإيقاف مندوب الحكومة في البورصة محمد حلمي.

الشاهد – السبب المباشر هو إللي قلته في الصباح فيما يتعلق بتفسير بعض القرارات الوزارية، كان فيه قرار من المالية أصدره فؤاد في ١٩٥٢/١/٧ بإلغاء الحد الأدنى لأسعار القطن وفي ١/١٦ من نفس السنة أصدر قرارا بإعادته مع نصوص أخرى جاءت يوم ١/٣٠ وكنت في مكتبي في الاقتصاد في وزارة **علي ماهر** دخل علي بالليل وكيل الوزارة لشئون القطن عثمان آباظه وقال إنت عارف



القرار إللي صدر في ١٦ يناير من فؤاد، وده إحنا كنا متفقين على تفسيره بأن فريق المضاربين على الصعود – ودا إللي كان أيامها **سلفاجو** وخوري قبيل الفليارة – يصدر تفسير من وزارة المالية بأن الصعودين لا يدفعوا المبالغ المستحقة في اليوم المذكور، وأنا قلت القرار واضح ومش مختص بتفسير قرار وزير سابق فالقرار ينفذ كما هو، إنما التفسير إللي بتقول إنكم اتفقتم على إصداره ما اعملوش لأن ده عكس القرار وإنتينا على هذا.

وقبل يوم ٤ فبراير – ويوم سبت على ما أذكر – بلغت أن فيه تفسير علق في البورصة. بروصة الكونترات في مينا البصل باسم وزير المالية، بمقتضاه إن إللي حايستلموا فليارة فبراير مش واجب عليهم الدفع في الحال، ولما بلغني هذا وجدت أن في الأمر لعبة وأنا موجود في وسط اللعبة دي، قلت هاتوا التليفون وطلبت **محمد حلمي** مندوب الحكومة على التليفون شخصيا ما وجدتوش في إسكندرية، ودي كانت المكالمة الوحيدة إللي تمت بيني وبينه. ولقيته سافر طنطا. سافر طنطا ليه؟ عند خوري، وخوري مركزه في طنطا وهو من الفريق بتاع **سلفاجو** وإللي في مصلحتهم وضع هذا التفسير.

اتصلت بالمباحث وقلت لهم شوفوه لي في محطة إسكندرية أو في محطة طنطا أو بينهما وهاتوه على التليفون. بعد ساعة جابوه فقلت له يا حلمي التفسير دا صحيح اتعلق، قال أيوه يا أفندم بناء على أمر معاليك، فقلت له أنا اتصلت بيك وقلت لك علقه، فتلعثم وقلت له التفسير دا يتشال حالاً فقال أنا بلغته **لسلفاجو**، قلت له بلغ أوامر عكسية، قال أنا عملته بناء على أمر من معاليكم نقله لي وكيل الوزارة عثمان أباظه.

عثمان كان معايا في المكتب، قلت له يا عثمان إنت ما قلتليش الكلام ده، وقلت لك لا ما فيش فايده فتلعثم. رجعت للتليفون وقلت لحلمي انزع القرار فورا، وقلت له إنت موقوف عن العمل، وأحلته لمجلس تأديب أقر هذا على ما أعتقد.

الرئيس – وما سألتش **عثمان أباظه** ليه.

عبد الفتاح حسن المحامي – استأذن سيادة الرئيس إن هذا هو موضوع القضية المعروضة على مجلس الدولة الآن والمحدد لها الحكم يوم ٢٣ وسئل فيها الشـاهد وأعتقد إن إحنا يصح....

الرئيس – نقفلها. نقفل الموضوع ده يعني؟

الدفاع – إنتم تريدون تدعيم دعائم القضاء وأنا أعتقد أن ضمائركم ستسـتجيب لترك هيئة قضائية محترمة تحكم في الموضوع دون أي تأثير خارجي.

الرئيس – طيب كام سؤال كده بقى.. مين صاحب الأمر في تسيير دفة حـزب الوفد.

الشاهد – فؤاد. سواء في الحزب أو في الحكومة.

الرئيس – يقدر يحصل على السلطان ده كله منين؟ كفاءة شخصـية ممتـازة أم رضا من الناس؟

الشاهد – النحاس كان يركن إليه في كل المسائل ولو أنه في بعض الأحيان لما كنت بأقعد وياه لوحدي أفاتحه في بعض حاجات، وإنما يتقلب الجو وتتغيـر كـل المسائل إللي اتفقنا عليها بمجرد ما يحضر فؤاد. أذكر أنا مرة كنت في البيت عنـد **النحاس** وكان عيان قوي. صعب علي قوي.. كان نايم في السرير وقال لي اعمـل معروف يا زكي ما تسبنيش لوحدي كل ما تبقى فاضي تعالى لي واحـرص علـى زيارتي[٢٧].

الرئيس – فيه بعبع عنده؟

الشاهد – ما أعرفش وماكانش بيعطي لي الفرصة أبدا أن أنفرد بيـه. السـيدة حرمه كانت تدخل من آن لآخر أو **فؤاد** ييجي فأنصرف أنا.

الرئيس – إنت كنت معاهم في الوزارة. إيه كان يهدف إليه المتهم في الحـزب والوزارة – مصلحة شخصية أم مصلحة عامة؟

الشاهد – أعتقد إن هدفه كان الوصول للحكم ورياسة الوزارة عن أقصر طريق وبأسرع ما يمكن.

الرئيس – طموح يعني. كل شخص طموح لكن فيه طرق نبيلة وفي طرق ملتوية. أنا طموح ولكن يجب أتبع الطريق النبيل.

الشاهد – في ذلك الوقت الطموح وحده مايكفيش وأعتقد كان يجب وجود التواء للوصول.

الرئيس – أظن كان فيه مسألة هم كانوا رفضوها في البرلمان وبعد رفضها طرح الثقة بنفسه فوافق المجلس عليها.

الشاهد – أنا كنت خارج الحكم ساعتها. والمسألة دي أعتقد كانت خاصة بالضريبة العامة على الأطيان ودي تدل على مظهر قوة عظيمة (١٨) وأظن النواب والشيوخ في العهد الماضي كان فيهم فيه بادرة التي لا تحرص على الكراسي، وإنما كان معظمهم يهمه إنه يخلص إللي صرفه في الانتخابات ومطالبهم لا تنتهي إطلاقا كنت أبقى في النواب ومتتبع موضوع المناقشة. مناقشة ميزانية وزارة المالية مثلا حاجة هامة وييجوا الوفديين من النواب يدسوا لي أوراق في جيبي كلها طلبات [٢٩].

الرئيس – كنت بتعمل فيها إيه؟ بترميها في سلة المهملات مثلا؟.

الشاهد – لا كنت عامل سكرتير مخصوص اسمه سكرتير برلماني أديله الطلبات دي وإللي يمشي من نفسه يمشي، وإللي ما يمشيش حينما كنت أقابلهم في البرلمان هجومهم كان يبقى عنيفا. وفيه مرة أذكر أني رحت الهيئة الوفدية لأن في مجلس الوزراء قالوا لنا.

الرئيس – وكان دفاع **فؤاد سراج الدين** عنك إيه؟

الشاهد – كان بيلاطف الجو. ما هو دا زي ما كان في مجلس النواب **ياسين سراج الدين** يهاجمني – يقف **فؤاد** يرد عليه ويحميني.

الرئيس – قريت زمان في الجرايد عن خياطه اتصلت حرم **النحاس** بـه فـي مجلس الوزراء بخصوصها وحصلت مناقشات عن الضريبة.

الشاهد – أيوه دي مدام أندريه.

الرئيس – بتفصل الفستان بكام.

الشاهد – بيقولوا ب ٨٠ جنيها ودا إللي بيتقال في السوق.

الرئيس – ومرتب **النحاس** في الوزارة كان كام.

الشاهد – ٣٠٠ جنيه.

الرئيس – لما تدفع مراته ٨٠ جنيه في الفستان. وطبعا مش حاتفصـل فسـتان واحد تبقى جابت في الشهر حوالي ٣٢٠ جنيه منـين. حاتفضـل علـى الأقـل ٤ فساتين؟

الشاهد – في أول معرفتي بمدام أندريه دي. في يوم أنا كنت في وزارة الماليـة واتصل بي الرئيس **مصطفى النحاس** في التليفون وقال تسمح وإنت نـازل تبقـى تفوت علينا لحظة في البيت في جاردن سيتي.

الرئيس – هو كان باستمرار في البيت أنا شايف كل المقابلات في البيت. هو ما بيروحش مكتبه؟

الشاهد – في يوم مجلس الوزراء بس [٣٠] أنا، وأنا نازل رحـت البيـت فـي الصالون إللي على الشمال وجدت حرمه معاها ست قدمتني إليها وقالت لها كلمـة بالفرنساوي، والنحاس جه وسلم علينا ومشي وما حضرش، مدام أندريه طلعت من شنطتها شوية إخطارات من مصلحة الضرائب وقالت لي حرم **النحاس** دي الخياطة بتاعتي وبيضطهدوها في الضرايب. ألقيت نظرة على هـذه الإخطـارات وإنتـت المقابلة على هذا الوضع، الكلام ده كان في مصر ورحت إسكندرية في فندق سـان استفانوا **النحاس** قال لي مدام أندرية يعني ما عملتلهاش حاجة ومدام منـيس. ودي مدلكة النحاسة – قال لي إزاي تفرضوا عليها أرباح.

الرئيس – بتدلك مين فيهم؟

الشاهد – الرئيس – نفسه والرئيس قال لي كمان وادي مذكرة منها آهي، خدت منه المذكرة وبصيت لقيتها من مسيو منيس مش من مسز منيس وهو تاجر خمـور وهو زوج السيدة ومصلحة الضرايب رابطة الضرائب على زوجها ويظهر **النحاس** ما كانش قرأ الورقة.

وكان ده في أوائل شهر نوفمبر على ما أظن. الجلسة الأخيرة قبل إقـالتي مـن الوزارة. وأثناء الجلسة قال لي **النحاس** إزاي يا فلان مدام أندرية بقالنا ٦ شـهور وحكايتها معلقة ودي خياطة الست وقاعدة ليل ونهار عندنا في البيت بتعيط. كـان التقدير الأولي للمصلحة ٢٤ ألف جنيه، والنحاس قال إنها ما تقدرش تدفع أكثر من ٥٠٠ جنيه، قلت له المصلحة حاتنظر الأمر وبعد الحكاية دي قال لي وفـي نفـس الجلسة وكانت آخر جلسة لي، وزي ما تقول كانوا بيصفوا معايا الحسـاب، وقـال إزاي ترقي عزيز بحري إللي حبس أخو الست، وأنا كنت عارف الموضوع وقلـت له عزيز موظف كفء وكانت ترقيته عن جدارة بواسطة لجنة الموظفين، ولا يوجد مانع من الترقية. وده كان موكول إليه أعمال الشركات المساهمة، وكـان عـاوز يستقيل، ويشتغل في الشركات، وإذا خرج حا يشتغل كويس فـي السـوق، فقلـت لا بد نحتفظ به أما كونه حبس **أحمد الوكيل** دي أنا عارفها[٣١] وفي نفس الوقت كان عزيز موظفا صغيرا سنه ١٩٤٤ – كان مساعد مأمور ضرائب في عابدين وقلـت مش هو إللي بلغ **مكرم**، وإللي أعرفه أن إللي بلغ **مكرم هـو فـؤاد لطفـي** مـدير مصلحة الضرائب، ويجوز يكون **عزيز** مظلوم، وحتى لو كان هو إللي بلغ، يبقـى أدى واجبه وده موظف صغير ما نحطش راسنا برأسه، وقلت إن قرار ترقيته صدر بعد عرضه على لجنة شئون الموظفين ووافقت عليه وابلغ له وأبلغ للموظفين إللـي اترقوا، فإخواننا الوزراء القانون الأخرين ا يمسيهم بالخير....

قال ازاي إنت لك ٦٠ يوم تسحب فيهم القرار قلت لهم أولا النظرية بتاعة سحب الوزير لقراره في خلال ٦٠ يوم المعمول عليه في الفقه الإداري أنه هذا يكـون إذا

كان ذلك لخطأ جوهري، واستمرار قيامه يؤدي لمسئولية أو إضرار بالحكومة، فإذا صدر قرار وتبين للوزير أنه خاطئ أو حا يؤدي إلى ضرر له أن يسحبه، لكن لما أجد أن موظفا رقي بجدارة وأسحب قرار ترقيته يبقى قرار السحب هو إللي يجوز الطعن فيه، وإذا عرض علي مجلس الدولة يلغى. وتمسكت برأيي ومجلس الوزراء استعرض المسائل الأخرى.

الرئيس – ما كانش فيه حلاق ضرائب كمان. سقراط أظن.

الشاهد – لا إللي وصلني تاجر الفرو ستوبارس كنا في الإسكندرية في سان استفانو أنا والدكتور **حامد زكي** في زيارة الرئيس السابق **النحاس** قبيل سفره لأوروبا هو والسيدة حرمه. و إحنا خارجين خرجت السيدة حرمه وكان بيوصلنا للأسانسير وسلمنا عليهم، وقدمت لي ورقة مطوية.. نصف فرخ مطبق. وقالت دي شكوى خاصة بمصلحة الضرائب. ودي مش واخده عليها عمولة.

الرئيس – كانت متعودة على العمولة يعني؟

الشاهد – أنا بهت وكانت بتتكلم أمام الرئيس السابق **مصطفى النحاس** وأمام **حامد زكي**. خدت الورقة ونزلنا وبعدين وأنا في العربية طلعتها لقيتها شكوى خاصة بالضرائب. صدرتها لمصلحة الضرائب تتصرف فيها، وبعد كده لما جه الرئيس السابق **النحاس** مسافر وأنا بنودعه على المركب، وودعته حرمه، قالت إحنا مسافرين إن شاء ا المسائل إللي موصياك عليها تتقف، قلت لها لا إن شاء ا نعمل إجراءات فيها.

حكاية التليفون في جلسة من جلسات مجلس الوزراء والمناقشة مستمرة ضرب التليفون الموجود جنب الرئيس السابق **مصطفى النحاس**.

الرئيس – وكانت المناقشة حاميه؟

الشاهد – ما أذكرش كنا بننظر في الرول، الرئيس رد وبمجرد ما سمع الكلام في التليفون وهو ماسك في المهرج وبتشتكي إزاي تنقطع الميه والنور والأسانسير

وقف والطلمبات وقفت. إزاي يحصل كده يا عتمان قال له أشوف الحكاية إيه. وخد التليفون الثاني وطلب **محمد حسن** وكيل إدارة الغاز والكهرباء وكنا يوم أحد، وقال له إيه حكاية الكهرباء المقطوعة دي؟ قال له النهارده الأحد وعلشان الضغط شـديد ينقطع الكهرباء علشان نوفر التيار ساعة أو ساعتين. وعثمان وهو ماسك التليفون، والنحاس ماسك التليفون الثاني قال أهو **محمد حسين** بيقول إن الكهرباء حـاترجع بعد ساعة، فقال لها **النحاس** ـ يا ست **عثمان** بيقول إن الكهرباء حـاترجع بعـد ساعة تالت لا بد يرجعها في الحال فقال **لمحمد حسين** لا بد التيار يرجع حالا [٣٢].

الرئيس – لما شكلت الوزارة حضرت واقعة بوس اليد؟

الشاهد – أيوه. لما حلفنا اليمين في قصر القبة ولما دخلنا ووصلنا للملك السابق الساعة ١٠ مساء لاحظت لأول مرة تقبيل الأيدي بشكل ظاهر وعلى الأخص عنـد الانصراف من **النحاس** والوزراء، وكانت الانحناءة قوية جدا، فدهشت وكان مبعث دهشتي أن مش دي أول مرة أحلف فيها اليمين وإنما حلفت مع ١٤ مستشارا مـن مجلس الدولة وحلف اليمين بانحناء دون تقبيل اليد.. وفي إلليلة دي ثلاثة منـا لـم يقبلوا يد الملك، وإنما انحنوا بس. أنا وحامد زكي **وأحمد حسين** حتى إن الملك قال للدكتور **طه حسين** كلام شديد، وقال له إن دي آخر فرصة يديها لـه بخصـوص كتاباته، وخصوصا كتاب "المعذبون في الأرض" وأنا قلت لإخواني إن الموقف كان قاسي بالنسبة **لطه حسين،** وإن العبارات دي لو وجهت إلي كنت أستقيل على طول [٣٣].

أنا إمبارح اختلفت مع سراج الدين على موضـوع تـولي وزارة الاقتصـاد أو المالية إنما أنا علمت أن سراج الدين راح **لحسين سري** رئيس الديوان وقال له إحنا عاوزين تعترضوا على اسم زكي عبد المتعال كوزير للمالية فرفض **حسين سري،** وقال له إن الكشف حيستنى زي ما هو، إنما حصل اعتراض بسيط بالنسبة لوزارة التموين إذا اعترض **حسين سري للنحاس** على تـولي **غنـام** وزارتـي التمـوين والتجارة وطلب أن يكون فيه وزير للتموين وأنا بلغني من كامل مرسي إن **محمـد**

علي راتب قال له إن **سراج الدين** اتصل به وقال له إنهم حيعينوه، إنمـا الـرئيس السابق **مصطفى النحاس** قال إن فيه واحد اسمه **فرحات** كان مع **صبري أبـو علـم** وكان بيأنس له ويشتغل وياه وأظن حكم في قضية، وكان **النحاس** يرمي إلى **قطـب فرحات** إنما جابوا **مرسي فرحات**.

الرئيس – يعني وزير اتعين غلط؟

الشاهد – أيوه. دا إللي حصل (٣٤).

الرئيس – ما حدش قال مش هو دا إللي نقصده؟

الشاهد – إحنا سلمنا على بعض وما حدش قال حاجة.

الرئيس – يعني حظه كويس وبقى وزير صدفة. كنا قرينا في الجرايد إن واحد بيحاول تهريب قطن إلى إسرائيل؟

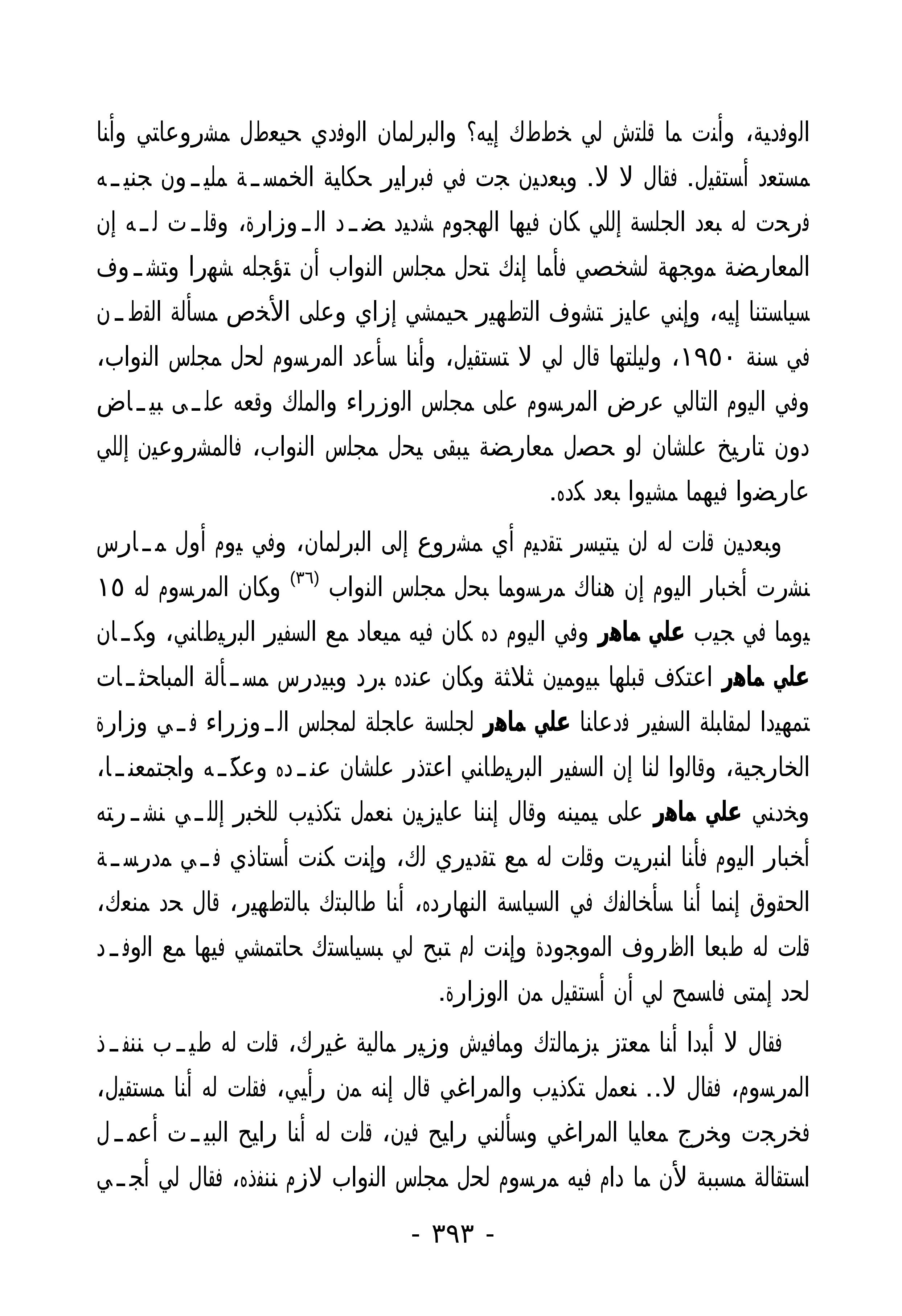
الشاهد – أنا إديت في الواقعة دي شهادة في الجنايات سنة ١٩٥٠ وكـان معـي شاهدا **نجيب الهلالي** وفصل بعد كده من الوفد بسبب هذه الشهادة، وكانـت قضـية قذف من **سراج الدين** ضد أحد أصحاب أخبار اليوم، لأنه نشر فيهـا إن الأسـتاذ **سراج الدين** فارض رقابة على التليفونات، وشهدنا أنا **ونجيب الهلالي**، وورد فـي شهادتي حديث تليفوني إذ كان في يوم يس **سراج الدين** طلب مقابلتي وحددت لـه ميعادا بعد الظهر وجاني ومعاه شخص يهودي اسمه شلتن.

كان مقيما في مصر في ذلك الوقت ودا كان له مكتب في مصر، وياسين قال لي إن شلتون مستعد ياخد قطن بمليون جنيه من الحكومة، وشرح لـي الموضـوع ده كله، وشلتون قاعد ما اتكلمش، وأنا تأذيت زي ما كان **علي يحيى** يجيب **محرز** معاه فأنا تأذيت، وكانت عباراتي جافة، وأنهيت الحديث وياهم، وبعد أيـام جـاني مـن الرقابة محادثة تليفونية جرت بين مصر وباريس.. بين مكتب شلتون فـي ميـدان توفيق وشخص في باريس والمتحدث جاب سيرة صـفقة القطـن إلـي حتصـدر لإسرائيل، وكان بياخد من مصر الرأي فيما إذا كانوا يشحنوا القطن إلـى فرنسـا

ليسهل ترهيبه إلى إسرائيل فإذا أديت التعليمات لمراقبة الاستيراد والتصدير بوضع مكتب شلتون في البلاك ليست فلا تمنح أي ترخيص، ومنعت يس من أنه ييجي في مكتبي، وبعد الشهادة دي صدر الحكم ببراءة صاحب أخبار اليوم لأني شهدت إنـي كنت بأشعر وأنا وزير مالية برقابة على تليفوني لأن كـان فيـه خرفشـة أثنـاء المكالمات دليل على أن الأحاديث تسجل، ومرة الأستاذ **حسين أبـو الفـتح** أحـد أصحاب المصري جاني، وقال أنا جاي لك بتاكسي علشان ما حدش يشوف نمـرة عربيتي ويعرف إني أنا جيت لك، وقد ترتب على شهادتي بـراءة الأسـتاذ **علـي أمين**، وبعد كده تأيد هذا الحكم من محكمة النقض (٣٥).

الرئيس – كان طلعت عليك إشاعة إنك كنت بتتآمر مع المراغي علشان إقالـة **علي ماهر**؟

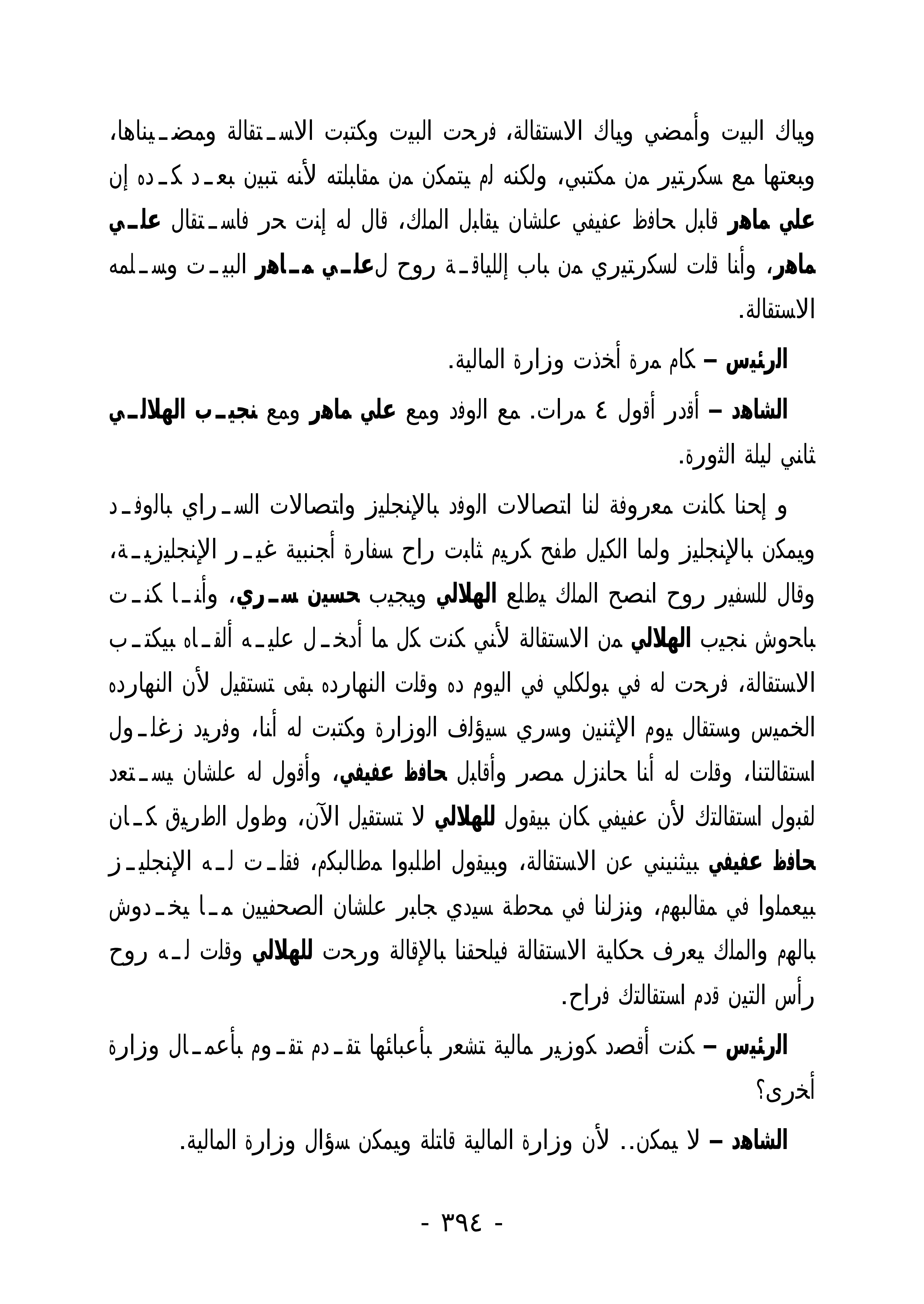
الشاهد – أنا قلت للمحكمة إني قلت **لعلي ماهر** إني سأستقيل مـا دام الأغلبيـة الوفدية معارضة في الخمسة مليون جنيه بتوع التعويضات، ولقيت إني عقبـة فـي طريق **علي ماهر** لأن البرلمان الوفدي كله ضدي، وأنا كنت في أسـوان وسـمعت بحريق القاهرة وفي صباح اليوم التالي استدعيت لـلوزارة وقبلـت وزارة الماليـة ويومها حلفنا اليمين والملك كان في أودة فيها ترابيزة كبيرة في الوسـط فاسـتبقى **علي ماهر**، ولما خرج قلت له أمام حافظ عفيفي يا باشـا دي الفرصـة الوحيـدة لتطهير البلد وتقدر تضرب ضربتك وما حدش يقدر يتكلم. القاهرة محروقة والبلـد ساكته. فقال طيب طيب وبعد الظهر رحنا البرلمان علشان نحضر الجلسة، **فعلـي ماهر** قاللي أنا اتفقت مع **النحاس** ومع فؤاد إنهم يؤيدوا وزارتنا، فأنا قلت له إنـي أشك في التأييد ده لأنهم بعد قليل سينقلبوا علينا، ودخلنا مجلس الشـيوخ وسـراج الدين وممثلوا الأحزاب الأخرى أيدوا **علي ماهر**، فرد **علي ماهر** وفلتت منه عبارة أنه سيسير على سياسة سلفه العظيم، وأنا كدت أشد **علي ماهر** من جاكتته ورحنـا مجلس النواب و إحنا في البهو الفرعوني قلت له أظن أنا بعد كلمتـك دي مـاليش محل في الوزارة لأني أنا الوزير الوحيد في الوزارة إللي أخـرج مـن الـوزارة



الوفدية، وأنت ما قلتش لي خططك إيه؟ والبرلمان الوفدي حيعطل مشروعاتي وأنا مستعد أستقيل. فقال لا لا. وبعدين جت في فبراير حكاية الخمسة مليون جنيه فرحت له بعد الجلسة إللي كان فيها الهجوم شديد ضد الوزارة، وقلت له إن المعارضة موجهة لشخصي فأما إنك تحل مجلس النواب أن تؤجله شهرا وتشوف سياستنا إيه، وإني عايز تشوف التطهير حيمشي إزاي وعلى الأخص مسألة القطن في سنة ١٩٥٠، وليلتها قال لي لا تستقيل، وأنا سأعد المرسوم لحل مجلس النواب، وفي اليوم التالي عرض المرسوم على مجلس الوزراء والملك وقعه على بياض دون تاريخ علشان لو حصل معارضة يبقى يحل مجلس النواب، فالمشروعين إللي عارضوا فيهما مشيوا بعد كده.

وبعدين قلت له لن يتيسر تقديم أي مشروع إلى البرلمان، وفي يوم أول مارس نشرت أخبار اليوم إن هناك مرسوما بحل مجلس النواب [٣٦] وكان المرسوم له ١٥ يوما في جيب **علي ماهر** وفي اليوم ده كان فيه ميعاد مع السفير البريطاني، وكان **علي ماهر** اعتكف قبلها بيومين ثلاثة وكان عنده برد وبيدرس مسألة المباحثات تمهيدا لمقابلة السفير فدعانا **علي ماهر** لجلسة عاجلة لمجلس الوزراء في وزارة الخارجية، وقالوا لنا إن السفير البريطاني اعتذر علشان عنده وعكه واجتمعنا، وخدني **علي ماهر** على يمينه وقال إننا عايزين نعمل تكذيب للخبر إللي نشرته أخبار اليوم فأنا انبريت وقلت له مع تقديري لك، وإنت كنت أستاذي في مدرسة الحقوق إنما أنا سأخالفك في السياسة النهارده، أنا طالبتك بالتطهير، قال حد منعك، قلت له طبعا الظروف الموجودة وإنت لم تبح لي بسياستك حاتمشي فيها مع الوفد لحد إمتى فاسمح لي أن أستقيل من الوزارة.

فقال لا أبدا أنا معتز بزمالتك ومافيش وزير مالية غيرك، قلت له طيب ننفذ المرسوم، فقال لا.. نعمل تكذيب والمراغي قال إنه من رأيي، فقلت له أنا مستقيل، فخرجت وخرج معايا المراغي وسألني رايح فين، قلت له أنا رايح البيت أعمل استقالة مسببة لأن ما دام فيه مرسوم لحل مجلس النواب لازم ننفذه، فقال لي أجي



وياك البيت وأمضي وياك الاستقالة، فرحت البيت وكتبت الاستقالة ومضيناها، وبعتها مع سكرتير من مكتبي، ولكنه لم يتمكن من مقابلته لأنه تبين بعد كده إن **علي ماهر** قابل حافظ عفيفي علشان يقابل الملك، قال له إنت حر فاستقال **علي ماهر**، وأنا قلت لسكرتيري من باب اللياقة روح ل**علي ماهر** البيت وسلمه الاستقالة.

الرئيس – كام مرة أخذت وزارة المالية.

الشاهد – أقدر أقول ٤ مرات. مع الوفد ومع **علي ماهر** ومع **نجيب الهلالي** ثاني ليلة الثورة.

و إحنا كانت معروفة لنا اتصالات الوفد بالإنجليز واتصالات السراي بالوفد ويمكن بالإنجليز ولما الكيل طفح كريم ثابت راح سفارة أجنبية غير الإنجليزية، وقال للسفير روح انصح الملك يطلع **الهلالي** ويجيب **حسين سري**، وأنا كنت باحوش نجيب **الهلالي** من الاستقالة لأني كنت كل ما أدخل عليه ألقاه بيكتب الاستقالة، فرحت له في بولكلي في اليوم ده وقلت النهارده بقى تستقيل لأن النهارده الخميس وستقال يوم الإثنين وسري سيؤلف الوزارة وكتبت له أنا، وفريد زغلول استقالتنا، وقلت له أنا حانزل مصر وأقابل **حافظ عفيفي**، وأقول له علشان يستعد لقبول استقالتك لأن عفيفي كان بيقول **للهلالي** لا تستقيل الآن، وطول الطريق كان **حافظ عفيفي** بيثنيني عن الاستقالة، وبيقول اطلبوا مطالبكم، فقلت له الإنجليز بيعملوا في مقالبهم، ونزلنا في محطة سيدي جابر علشان الصحفيين ما يخدوش بالهم والملك يعرف حكاية الاستقالة فيلحقنا بالإقالة ورحت **للهلالي** وقلت له روح رأس التين قدم استقالتك فراح.

الرئيس – كنت أقصد كوزير مالية تشعر بأعبائها تقدم تقوم بأعمال وزارة أخرى؟

الشاهد – لا يمكن.. لأن وزارة المالية قاتلة ويمكن سؤال وزارة المالية.

الرئيس – تعتقد إن **سراج الدين** يقدر يقوم بالاثنين مع بعض؟

الشاهد – لا أعتقد ولكني كنت شاعرا أن سراج الدين بيطمع في المالية، وقالها لي مرة إنه كان يود إنه يقعد مطرحي، قلت وتسيب الداخلية وسكرتيرية الوفد، قال أسيب كل حاجة.

الرئيس – إيه يعني كان يقصد بأنه يكون وزير المالية؟

الشاهد – وزير المالية "سكندهاند" "الرجل الثاني" بتاع رئيس الوزراء وله سيطرة على كل الوزارات.

الرئيس – هل كان له هدف معين من جمع المالية والداخلية وسكرتيرية الوفد؟

الشاهد – السيطرة على كل شئون الحزب والحكومة لأن الدولة كلها تبقى مركزة في يده.

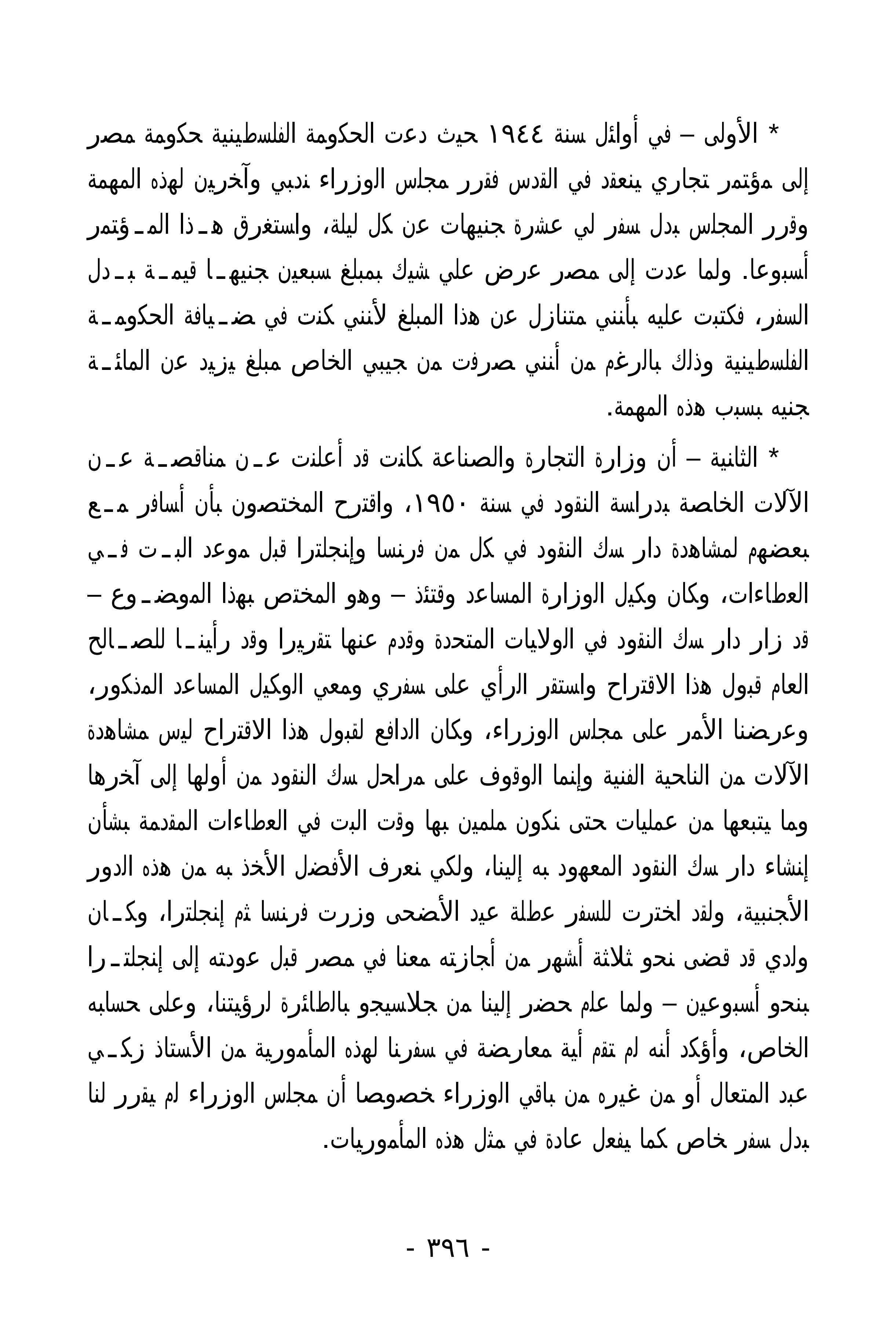
الرئيس – نكتفي بهذا القدر اليوم وترفع الجلسة.

محمود غنام يرد على زكي عبد المتعال:

أشارت صحف صباح أمس (٣٧) إلى ما دار في شهادة الأستاذ زكي عبد المتعال أمام محكمة الثورة زاعما أنني تلمست سببا للسفر إلى الخارج بحجة زيارة دار سك النقود في فرنسا وإنجلترا، وأنه عارض في ذلك على أساس أن هذه الزيارة يجب أن تتم بمعرفة موظفين فنيين، ولكن السبب المستتر لهذا السفر يرجع إلى رغبتي في زيارة ولدي بإنجلترا – ويأخذ سياق شهادته كما ذكرت بذلك صراحة جريدة الأخبار بأنني أخذت لحساب هذا السفر ألف جنيه من المصاريف السرية.

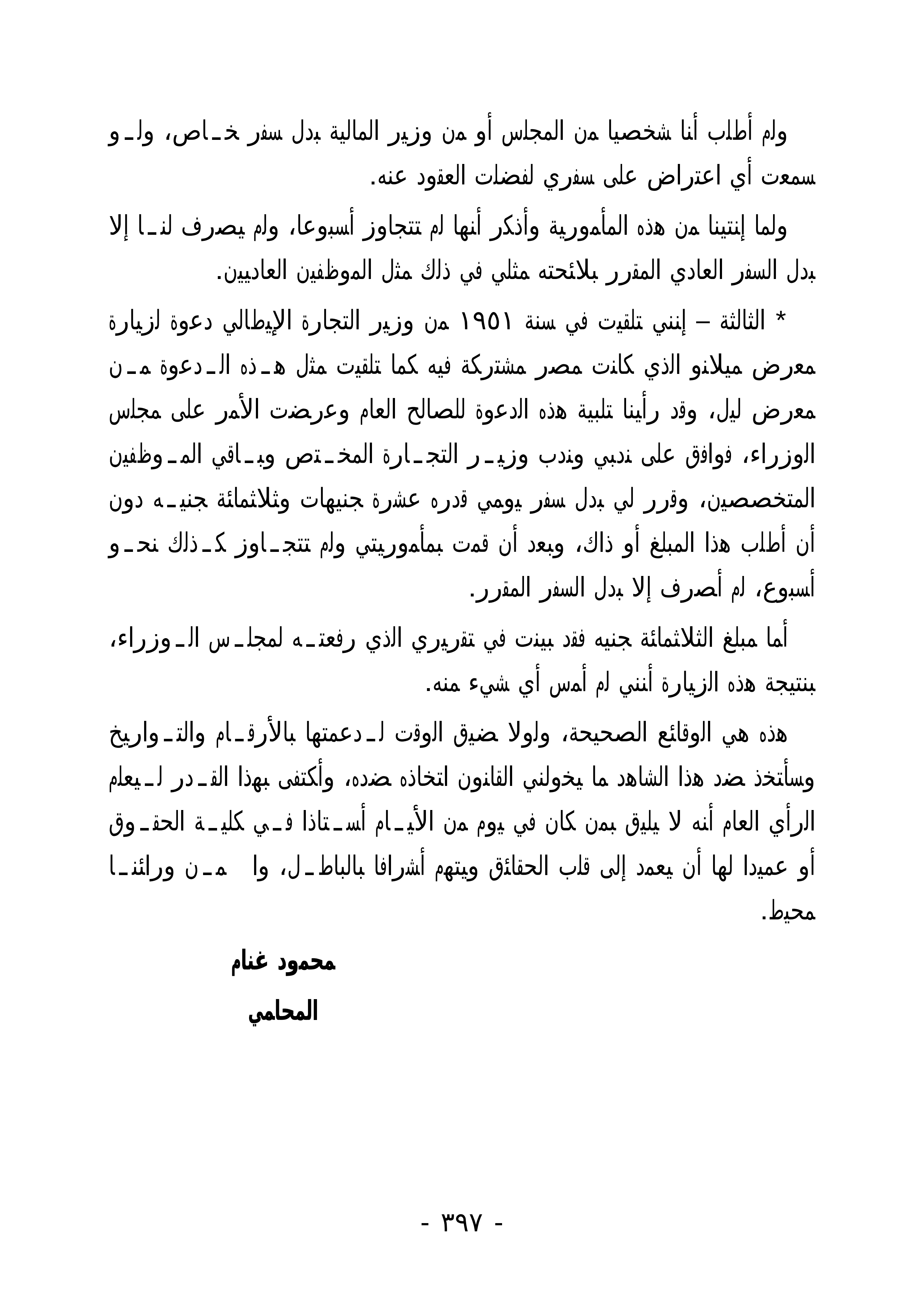
وإني أبادر بتكذيب ما رواه هذا الشاهد من أساسه كما بادرت بإخطار محكمة الثورة بتفاصيل هذا التكذيب صباح أمس.

ولا يسعني إزاء ذلك إلا أن أضع الأمر في نصابه فأعلن الرأي العام أنني سافرت للخارج وأنا وزير وفي مهمات رسمية في ثلاث مرات:



* الأولى – في أوائل سنة ١٩٤٤ حيث دعت الحكومة الفلسطينية حكومة مصر إلى مؤتمر تجاري ينعقد في القدس فقرر مجلس الوزراء ندبي وآخرين لهذه المهمة وقرر المجلس بدل سفر لي عشرة جنيهات عن كل ليلة، واستغرق هذا المؤتمر أسبوعا. ولما عدت إلى مصر عرض علي شيك بمبلغ سبعين جنيها قيمة بدل السفر، فكتبت عليه بأنني متنازل عن هذا المبلغ لأنني كنت في ضيافة الحكومة الفلسطينية وذلك بالرغم من أنني صرفت من جيبي الخاص مبلغ يزيد عن المائة جنيه بسبب هذه المهمة.

* الثانية – أن وزارة التجارة والصناعة كانت قد أعلنت عن مناقصة عن الآلات الخاصة بدراسة النقود في سنة ١٩٥٠، واقترح المختصون بأن أسافر مع بعضهم لمشاهدة دار سك النقود في كل من فرنسا وإنجلترا قبل موعد البت في العطاءات، وكان وكيل الوزارة المساعد وقتئذ – وهو المختص بهذا الموضوع – قد زار دار سك النقود في الولايات المتحدة وقدم عنها تقريرا وقد رأينا للصالح العام قبول هذا الاقتراح واستقر الرأي على سفري ومعي الوكيل المساعد المذكور، وعرضنا الأمر على مجلس الوزراء، وكان الدافع لقبول هذا الاقتراح ليس مشاهدة الآلات من الناحية الفنية وإنما الوقوف على مراحل سك النقود من أولها إلى آخرها وما يتبعها من عمليات حتى نكون ملمين بها وقت البت في العطاءات المقدمة بشأن إنشاء دار سك النقود المعهود به إلينا، ولكي نعرف الأفضل الأخذ به من هذه الدور الأجنبية، ولقد اخترت للسفر عطلة عيد الأضحى وزرت فرنسا ثم إنجلترا، وكان ولدي قد قضى نحو ثلاثة أشهر من أجازته معنا في مصر قبل عودته إلى إنجلترا بنحو أسبوعين – ولما علم حضر إلينا من جلاسيجو بالطائرة لرؤيتنا، وعلى حسابه الخاص، وأؤكد أنه لم تقم أية معارضة في سفرنا لهذه المأمورية من الأستاذ زكي عبد المتعال أو من غيره من باقي الوزراء خصوصا أن مجلس الوزراء لم يقرر لنا بدل سفر خاص كما يفعل عادة في مثل هذه المأموريات.



ولم أطلب أنا شخصيا من المجلس أو من وزير المالية بدل سفر خاص، ولو سمعت أي اعتراض على سفري لفضلت العقود عنه.

ولما إنتينا من هذه المأمورية وأذكر أنها لم تتجاوز أسبوعا، ولم يصرف لنا إلا بدل السفر العادي المقرر بلائحته مثلي في ذلك مثل الموظفين العاديين.

* الثالثة – إنني تلقيت في سنة ١٩٥١ من وزير التجارة الإيطالي دعوة لزيارة معرض ميلانو الذي كانت مصر مشتركة فيه كما تلقيت مثل هذه الدعوة من معرض ليل، وقد رأينا تلبية هذه الدعوة للصالح العام وعرضت الأمر على مجلس الوزراء، فوافق على ندبي وندب وزير التجارة المختص وباقي الموظفين المتخصصين، وقرر لي بدل سفر يومي قدره عشرة جنيهات وثلاثمائة جنيه دون أن أطلب هذا المبلغ أو ذاك، وبعد أن قمت بمأموريتي ولم تتجاوز كذلك نحو أسبوع، لم أصرف إلا بدل السفر المقرر.

أما مبلغ الثلاثمائة جنيه فقد بينت في تقريري الذي رفعته لمجلس الوزراء، بنتيجة هذه الزيارة أنني لم أمس أي شيء منه.

هذه هي الوقائع الصحيحة، ولولا ضيق الوقت لدعمتها بالأرقام والتواريخ وسأتخذ ضد هذا الشاهد ما يخولني القانون اتخاذه ضده، وأكتفى بهذا القدر ليعلم الرأي العام أنه لا يليق بمن كان في يوم من الأيام أستاذا في كلية الحقوق أو عميدا لها أن يعمد إلى قلب الحقائق ويتهم أشرافا بالباطل، وا من ورائنا محيط.

محمود غنام

المحامي

فؤاد سراج الدين يناقش زكي عبد المتعال [(٣٨)]

الشاهد – لو يسمح لي سيادة الرئيس أحب أن أذكر أنني قبـل دخـولي قاعـة الجلسة قابلني في الطرقة الأستاذ محمود سليمان غنام وقال لي.. جنحة مباشـرة.. حارفع ضدك جنحة مباشرة إن شاء ا وانصرف [(٣٩)].

الرئيس – معاش.. إنتم زمايل قدام تقدروا تحاسبوا بعض خارج المحكمة.. على الشاهد لديه معلومات أخرى يجب أن يدلي بها قبل أن يناقشه الدفاع.

الشاهد – لا أتذكر شيئا الآن، وإذا تذكرت أشياء أخرى فسوف أذكرها.

الدفاع – هل يمكن أن تأذن المحكمة للمتهم في أن يوجه بعض الأسئلة لسـيادة الشاهد.

الرئيس – طيب... أحب ألفت نظر المتهم إلى أن تكون المناقشة بدون حـدة.. وفي نفس الوقت نديله فرصة للرد.

سراج الدين – إن شاء ا (ثم وجه كلامه للشاهد قائلا) ـ في جلسة مجلـس الوزراء يوم ١٨ يونيو سنة ١٩٥٢ والشاهد وزير مالية في وزارة الأستاذ نجيـب الهلالي، طلبت بمذكرة رفع تكاليف المحروسة إلى مليون و٤٤٤١/٨٨ جنيهـا أي بزيادة قدرها ١٢٤٧٨٨ جنيها للقيام بإصلاحات جديدة إضافية فهل تستطيع أن تقدم بيانا عن هذه الإصلاحات.

الرئيس – سبب كل موضوع المحروسة لما نضم الدوسيهات ونطلع عليها؟

سراج الدين – سئلت بالأمس عن إشاعة تآمرك مع **مرتضى المراغي** على إقالة وزارة **علي ماهر**، فهل تستطيع أن تفسر لنا السر في أن "أخبار اليوم" نشرت فـي عدد أول مارس النبأ الخاص بصدور المرسوم حل مجلس النواب، وبجانبـه خبـر آخر عن المفاوضات التي لن تبدأ اليوم، وكان محددا لها البدء في ذلك اليـوم منـذ أيام أو أسابيع، ونشرت أن السفير البريطاني اعتذر عن المقابلة في ذلك اليوم ولـم

يكن **علي ماهر** رئيس مجلس الوزراء يعلم بشيء من ذلك كله، وتحقق فعلا نبأ الاعتذار.. اعتذر السفير عن الحضور بحجة المرض بعد ظهور الجريدة في السوق.. ثم استقالات الوزارة في نفس اليوم.

الشاهد – أولا كلمة التآمر على لسان المدعى عليه أنا لا أقبلها على نفسي منه، ولا أقبل أن يصفني بهذا الوصف.. أما ما ينشر في الجرائد فيسأل عنه أصحاب هذه الجريدة.

سراج الدين – قلت أمس إن الوزارة في حكومة الوفد الأخيرة كانوا يتصيدون المأموريات للخارج. فهل تستطيع أن تذكر لنا الأسماء على وجه التحقيق.. وهل تحققت فعلا أنهم لم ينفقوا ما صرف لهم في وجهه الصحيح، وإذا كان ذلك قد تحقق فعلا فكيف قبلت زمالتهم؟

الشاهد – أنا لم أتعرض لمسألة إنفاقهم هذه المبالغ أولا.. وأنت إذا راجعت كلامي تجد أني أقول إنه تقرر المبلغ وتسلموه، فالإنفاق أو عدمه لم أتعرض له، وإنما قلت إنهم كانوا لا يقدمون عنه حسابا، أما النقطة الثالثة وهي كيف قبلت زمالتهم فالسؤال ده، إللي كان يوجه إلي طول مدة الوزارة الوفدية ويصح أن يوجه لوزير المالية.. وزير المالية لو وقف في كل شيء لتعطلت الأعمال.. إنما باقي مجلس الوزراء هو الذي يقرر هذا.. والاعتمادات لم تكن تطلب مني أولا، وترسل بمذكرة، بل كنا نفاجأ بها في الجلسة.. يطلب الوزير المبلغ والمجلس يقره.. ودي كانت خطة المجلس أن الوزراء الذين كانوا سافروا في الصيف ومنهم الدكتور حامد زكي، والدكتور طه حسين، والدكتور **أحمد حسين**، على ما أذكر.

ودارت مناقشة بين المحكمة والشاهد حول عدد الوزراء الذين سافروا خلال عام ١٩٥٠ إلى الخارج تركزت حول الوفد الذي رافق وزير الخارجية الدكتور **محمد صلاح الدين** باشا في رحلته إلى أمريكا عام ١٩٥١، ثم أجلت لحين الحصول على البيانات.

سراج الدين – (**للشاهد**) قلت إنني لم أحضر بمجلس الأوقاف الأعلى، مع أنني كنت في نفس المبنى في مكتبي وأنني أرسلت ورقة وأنت في الاجتمـاع.، فبمـاذا تعلل امتناع الحضور عن هذه الجلسة مع إني كنت موجودا في مكتبي بنفس المبنى.

الشاهد – هذا السؤال يصح أن أرده للمدعى عليه ليجيب هو عنـه لأنـه كـان عضوا في المجلس وموجودا والمجلس منعقد، فحضر أو محضرش.. ليه؟. شـيء هو إللي يعلله.. وهو بعت لي الورقة وقال أرجوك تمر علي، فرحت له في مكتبه، ودي كانت المرة الوحيدة إللي دخلت فيها مكتب وزير الداخلية فقال لي عملتوا إيه. قلت رفضنا الاستثناءات كلها.. قال مش عارف إزاي المجلس ووزيـر الأوقـاف يقدموا الحاجات دي.. وإنما كنت أود أنه يحضـر ولا يختفـي، وإذا كـان عنـده اعتراض أو موافقة يبديها، وإنما التكتيك في هذا يسأل هو عنه.

الرئيس – ما لمستش فيه شجاعة أدبية ليه؟ هيهرب ليه؟

الشاهد – في بعض الأحوال ما بيواجهش الحقـائق ويغلـب علـى ظنـي أن الاستثناءات كلها مقدمة لشبان وفديين فإذا حضروا حاجة عارفين إني حـاعترض وسترفض المسألة ورفضها في وجوده قد تسيء إليه أمام الشباب الوفدي، ويقـول لهم إن زكي هو السبب والدليل على هذا أن بعد خروجي من الوزارة مشيت.

سراج الدين – أحب أقول ليه ما حضرتهاش.. في الواقع إني وجدت اسم أخوك في مقدمة كشف الاستثناءات ولو حضرت حاعارض في الكل، وخشيت إن فكـرة زكي عن شعوري من جهته خفت أن هذه الفكرة المسيطرة عليه تزيد.

الرئيس – كان فيه إيه بينكم؟

سراج الدين – بدأت الحالة دي في فبراير بمناسبة اقتراح عـن زيـادة إعانـة الغلاء.

الرئيس – ما الشاهد عارض بالنسبة لأخوه.

سراج الدين – ما كنتش حاضر ولم يخطر ببالي أن هذا تم بدون علمه.

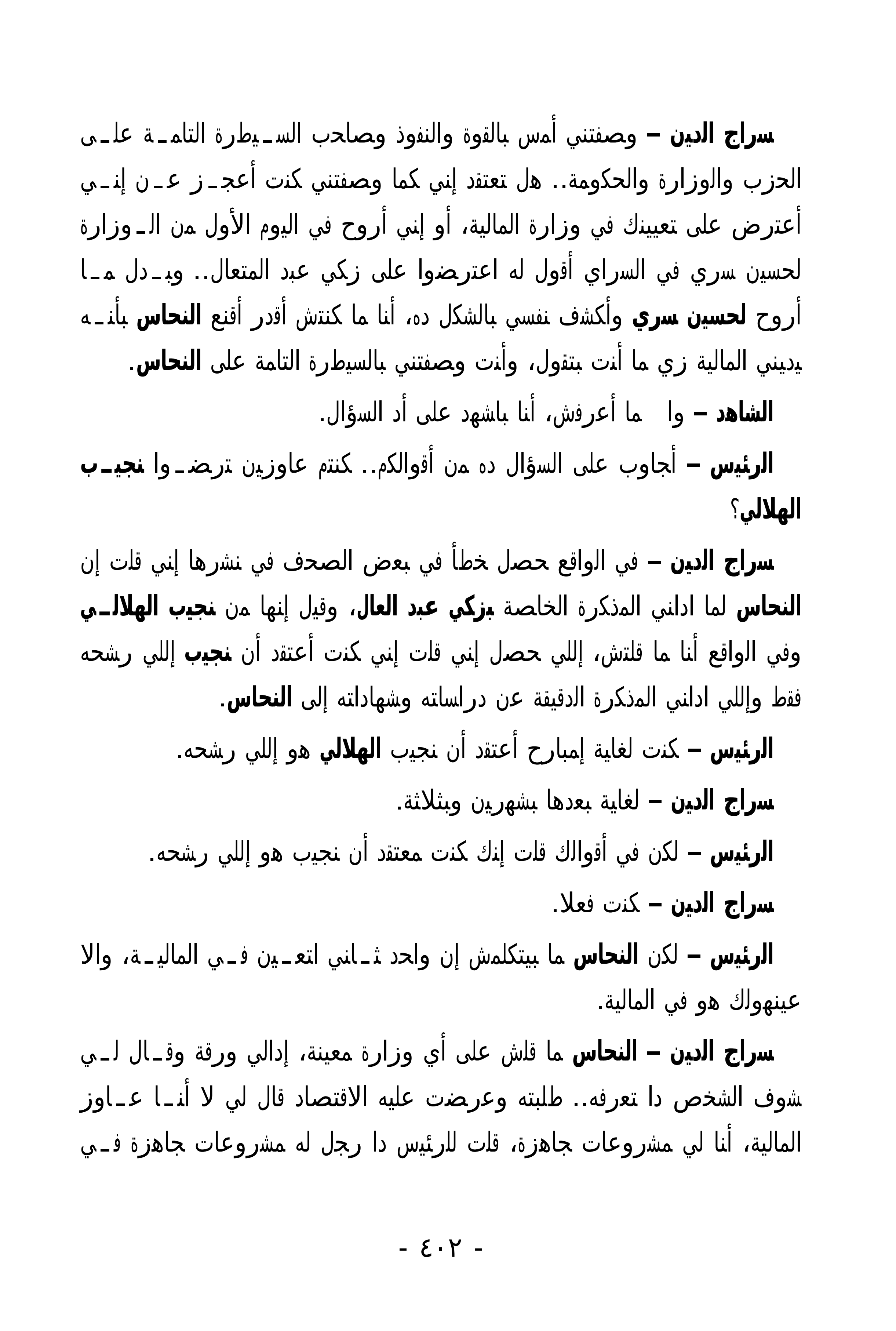
الشاهد – كنت تعتقد إني موافق على هذا؟

الرئيس – بصفتك سكرتير عام للوفد وإن حاجة زي دي تؤثر على الرأي العام وتهمك، ما اتصلتش ليه بالشخص إللي قدم المذكرة، وقلت له إزاي تقدم لهم فـلان وأخوه وزير مالية ودي سمعة سيئة بالنسبة للحزب كله.

سراج الدين – قلت للرئيس الجو إللي بيني وبين الشاهد يجعلني احتـاط معنـا لإثارة الشكوك في ذهنه، وإنما رأيي في الاستثناءات عموما واضـح جـدا، ولمـا توليت وزارة المالية إيه الاستثناءات بشكل لم يعرف في تاريخ الحكومة المصرية.

الرئيس – ما كانش لك رأي وأنت كنت عضـو فـي الـوزارة لمـا قـدمت الاستثناءات.

الشاهد – المدعى عليه (**يقصد سراج الدين**) أنا قلت كانت عندي فكرة خاطئـة عنه، وفي الواقع منا كانتش خاطئة.. كانت صحيحة والظروف ايـدتها.. مـن أول يوم دخلت فيه وزارة **النحاس** يعرض علي وزارة المالية، ويقول لي هو **النحـاس** حاوزك في وزارة الاقتصاد، وبعد ما نتفق على المالية يـروح السـراي ويقـول **لحسين** ما توافقوش على زكي في المالية ويشن علي حملة في جريـدة الـبلاغ – جريدته – مثلا كتبوا مقالات هاجموني فيها على إعانة الغلاء بالنسـبة للشـركات ودي كانت مقدمة من وزارة الشئون، الوزير قدمها واعترضت أنا عليها. أنا قلـت زودوا إعانة الغلاء للموظفين علشان ترتفع حالتهم مش عـاوزين نـزود الأعبـاء المالية للشركات، ولما اشتكيت **للنحاس** قلت له إن وزير في وزارتك لـه جريـدة بيدير سياستها ويدير تحريرها يهاجم وزير آخر تقبل أنت، فقال – هـاتوا فـؤاد نكلمه، ودخلنا مجلس الوزراء وحاول هو يتنصل منها، ولكن **النحـاس** بعـد مـا خرجت قال أما فؤاد ادالة ثلاث مقالات ولو كنت سيبته عليه. **وسراج الدين** كـان طامعا في منصبي.



سراج الدين – وصفتني أمس بالقوة والنفوذ وصاحب السيطرة التامة على الحزب والوزارة والحكومة.. هل تعتقد إني كما وصفتني كنت أعجز عن إني أعترض على تعيينك في وزارة المالية، أو إني أروح في اليوم الأول من الوزارة لحسين سري في السراي أقول له اعترضوا على زكي عبد المتعال.. وبدل ما أروح **لحسين سري** وأكشف نفسي بالشكل ده، أنا ما كنتش أقدر أقنع **النحاس** بأنه يديني المالية زي ما أنت بتقول، وأنت وصفتني بالسيطرة التامة على **النحاس**.

الشاهد – وا   ما أعرفش، أنا باشهد على أد السؤال.

الرئيس – أجاوب على السؤال ده من أقوالكم.. كنتم عاوزين ترضوا **نجيب الهلالي**؟

سراج الدين – في الواقع حصل خطأ في بعض الصحف في نشرها إني قلت إن **النحاس** لما اداني المذكرة الخاصة **بزكي عبد العال**، وقيل إنها من **نجيب الهلالي** وفي الواقع أنا ما قلتش، إللي حصل إني قلت إني كنت أعتقد أن **نجيب** إللي رشحه فقط وإللي اداني المذكرة الدقيقة عن دراساته وشهاداته إلى **النحاس**.

الرئيس – كنت لغاية إمبارح أعتقد أن نجيب **الهلالي** هو إللي رشحه.

سراج الدين – لغاية بعدها بشهرين وبثلاثة.

الرئيس – لكن في أقوالك قلت إنك كنت معتقد أن نجيب هو إللي رشحه.

سراج الدين – كنت فعلا.

الرئيس – لكن **النحاس** ما بيتكلمش إن واحد ثاني اتعين في المالية، والا عينهولك هو في المالية.

سراج الدين – النحاس ما قلش على أي وزارة معينة، إدالي ورقة وقال لي شوف الشخص دا تعرفه.. طلبته وعرضت عليه الاقتصاد قال لي لا أنا عاوز المالية، أنا لي مشروعات جاهزة، قلت للرئيس دا رجل له مشروعات جاهزة في

المالية، وقلت للرئيس اتفقنا على أساس إن دي رغبة نجيب الهلالي، ولكن تبين بعد كده إنه مش هو.

الرئيس – (**للشاهد**) – ما تعرفش حاجة عن الورقة إللي اداها **النحاس لسـراج الدين** عن اسمك علشان يشوف مين الشخص ده؟

الشاهد – أعلم بها.. أما عن تاريخي ووظائفي ودراستي فهي معلومة للجميـع ولا يمكنك (**لفؤاد سراج الدين**) أن تنكرها زي ما حاولت إنك تنكر إني درست لك إنما إللي أوصل هذه الورقة مين ما اعرفش.

الرئيس – (للأستاذ **فؤاد سراج الدين**) تقدر تقول لنا مين؟

سراج الدين – الدكتور محمد نصر.

الشاهد – دا صديقي وهو طبيب خاص للرئيس السابق **مصطفى النحاس** وأنا ما أعرفش... لم أعلم.

الرئيس – تقدر تقول لنا صحيح إن نصر صاحبه (أي زكـي عبـد المتعـال) وصديق **مصطفى النحاس** وطبيبه في الوقت نفسه.

سراج الدين – كل إنسان يجوز له أن يسعى للوزارة.

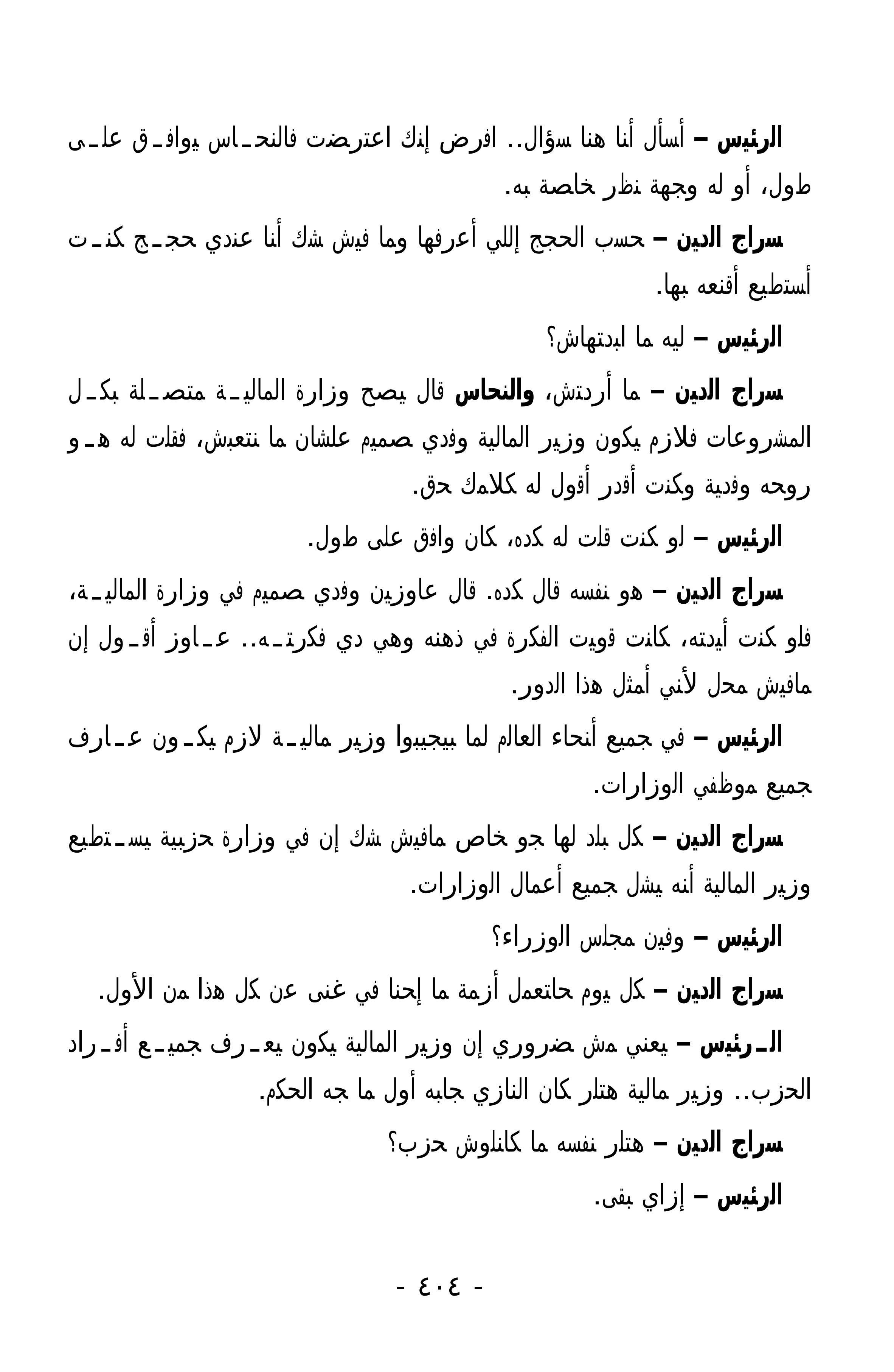
الشاهد – أنا لا أسعى للوزارة إنما هي إللي سعت إلي فعلا.

الرئيس – يا حضرة الشاهد إحنا مش حا نتخانق في الجلسة.

الشاهد – أنا حبيت أنه لا يثار غبار على ما ابددوش.

الرئيس – أنا سألت هل هم عينوك في وزارتهم لكفاءتك أم علشان إنك وفـدي، وهو شرح لنا هذه المسألة كفاية.

سراج الدين – هل يعتقد الشاهد إني لو عارضت يوم تشكيل الوزارة في تعيينه وزيرا للمالية كان تم هذا التعيين وأنا كما وصفني.. فلو كنت طلبت مـن **النحـاس** تعييني وزيرا للمالية أو عدم تعيين خالص في الوزارة كان حايتم إيه.



الرئيس – أسأل أنا هنا سؤال.. افرض إنك اعترضت فالنحاس يوافق على طول، أو له وجهة نظر خاصة به.

سراج الدين – حسب الحجج إللي أعرفها وما فيش شك أنا عندي حجج كنت أستطيع أقنعه بها.

الرئيس – ليه ما ابدتهاش؟

سراج الدين – ما أردتش، **والنحاس** قال يصح وزارة المالية متصلة بكل المشروعات فلازم يكون وزير المالية وفدي صميم علشان ما نتعبش، فقلت له هو روحه وفدية وكنت أقدر أقول له كلامك حق.

الرئيس – لو كنت قلت له كده، كان وافق على طول.

سراج الدين – هو نفسه قال كده. قال عاوزين وفدي صميم في وزارة المالية، فلو كنت أيدته، كانت قويت الفكرة في ذهنه وهي دي فكرته.. عاوز أقول إن مافيش محل لأني أمثل هذا الدور.

الرئيس – في جميع أنحاء العالم لما بيجيبوا وزير مالية لازم يكون عارف جميع موظفي الوزارات.

سراج الدين – كل بلد لها جو خاص مافيش شك إن في وزارة حزبية يستطيع وزير المالية أنه يشل جميع أعمال الوزارات.

الرئيس – وفين مجلس الوزراء؟

سراج الدين – كل يوم حاتعمل أزمة ما إحنا في غنى عن كل هذا من الأول.

الرئيس – يعني مش ضروري إن وزير المالية يكون يعرف جميع أفراد الحزب.. وزير مالية هتلر كان النازي جابه أول ما جه الحكم.

سراج الدين – هتلر نفسه ما كانلوش حزب؟

الرئيس – إزاي بقى.

سراج الدين – كانت كل ألمانيا حزب.

الشاهد – الملاحظ في كل البلاد المتقدمة إن وزير المالية يختار على أن يكـون فنيا، ولذلك هلتر جاب شخات، وكان متعاونا مع كل النظام من سنة ١٩١٨ لسـنة ١٩٣٣ إلى أن تولى هتلر، كان فيه في النازية كثيرون وإنما لمسوا فـي شـاخت كفاية.. وده إللي بيحصل في فرنسا.

الرئيس – بالإضافة إلى هذا إن شاخت ماكانش..

الشـاهد – عندما حصلت أزمة في فرنسا سنة ١٩٢٦ اختاروا الأستاذ جرمـان مارتان من وسط المحاضرة وعينوه.. بيراعوا الاختيار لأن المالية ناحية فنية.. أما ما قاله المدعى عليه من إنكاره واقعة سري... فقد رواها لي حسين ورواها لحامد زكي فأنا لا أستنتج.

سراج الدين – كيف يوفق بين الرغبة الجامحة إللي وصفتها أمـس لأن أكـون وزير مالية إلى حد أني قلت لك أنا كنت أحب أكـون محلـك وأسـيب الداخليـة وسكرتارية الوفد، كيف توفق بين هذا وبين فكرتي إللي قلت إنت عنها في أن لمـا تخرج أجيب **عبد الجليل العمري** مطرحك.. إنت قلت قبل خروجك إني جيبت **عبد الجليل** وعرضت عليه الوزارة وإن **عبد الجليل** راح لك وقال لك الكلام د ه.

الشاهد – ردي على هذا أن المسألة كانت مناورة علشان تنتهي وزارة الماليـة لك يا فؤاد.. بعد أن تكلم فؤاد مع عبد الجليل وقالوا للسـراي إن زكـي حـايخرج وحانجيب رجل فني مش حزبي، في آخر لحظة أثاروا وأوعزوا بأن عبد الجليـل العمري في شركات بتاعت كلايتون ودا ما يصلحش يكون وزير المالية، خصوصا وأنه بيشتغل في بيت قطن أظن، فقالوا إيه الحل... فتقدم **النحاس** وقال أنا عنـدي **فؤاد**، وقيل وقتها إحنا حانعين **فؤاد** شهر واحد على بال منشوف واحد تاني.

الرئيس – (**للأستاذ سراج الدين**) إنت عرضت المالية على **عبد الجليل العمري** صحيح.

سراج الدين – أيوه.. وهو قِبل، ولكن كان له شروط، كان له فكرة فيما يختص بتأميم القطن، هي أن الدولة تستولي على كل المحصول بسعر محدد وتبيعه هي لحسابها، قلت له إيه الفكرة دي يا **عبد الجليل**، قال دي الحكومة تقدر تحقق ربح كبير، قلت بس دا فيه ضرر كبير، لأن تحديد سعر أقل من سعر السوق في احتمال أن السوق ينزل ويبقى فيه خسارة، وعلشان تضمن عدم خسارة ستثير المنتجين [٤٠]، وأظن قال ما أقدرش أنضم للحزب ولا للهيئة الوفدية.. قلت له ارفع رسم الصادر على القطن تأخذ الفلوس إللي إنت عاوز تاخدها، مش حكاية الاستيلاء دي، وهو اقتنع بهذه الفكرة وفعلا أنا رشحته وعرضت اسمه على الرئيس السابق **مصطفى النحاس** الذي وافق، وقال كلمة بقى، فكلمته وفي آخر لحظة مش من السراي إنما بعض إخواننا الثانيين أثار النقطة إللي قالها الشاهد إنه كان مدير بيت من بيوت القطن ويمكن يبقى محل ملاحظة أيضا [٤١]، وأنا رشحت الأستاذ **محمد رشدي** مدير بنك مصر. وأبديت بعض الملاحظات مش على شخصه، فرشحت أنا **محمد محمد الوكيل**، وبعدين رشحت مصطفى نصرت وكان محددا الساعة أربعة للمقابلة بين الرئيس والسراي للتعديل، وكان آخر اسم استقر عليه الرأي هو **محمد رشدي** مدير بنك مصر.. وقبل المقابلة بثواني بعت لي الرئيس **مصطفى النحاس** وقال لي إخوانا أثاروا الناحية السياسية، ومش عاوزين كل مرة نعمل هزة فأنا حاعرض عليك إنك تكون وزير مالية بالنيابة إلى أن نجد الشخص.

وأنا قلت له إن لي شرطين وقف الاستثناءات وقفًا تاما ويقرر هذا من مجلس الوزراء، والشرط الثاني إني ما أبقاش فيها إلا مدة بسيطة، ووافقوا وفعلا في أول اجتماع للمجلس هو أثار المسألة.

الرئيس – ما قلتش إن أنا في الداخلية ودا عبء إنك تاخد المالية.

سراج الدين – هو عبء وإنما سأقدم للمحكمة ما يطمئنها أني بقدر استطاعتي قمت بعملي، بهذه المناسبة المغفور له **محمود فهمي النقراشي** كان رئيس وزراء وحاكما عسكريا عاما، ووزير داخلية ووزير خارجية، والرئيس السابق حسين

سري كان رئيس مجلس الوزراء ووزير مالية ووزير داخلية وحاكما عسكريا عاما أيضا. (**للشاهد**) ذكرت أمس في حديثك مع **السنهوري** في يناير سنة ١٩٥٠ فهـل تستطيع أن تذكر لنا هذا التاريخ؟

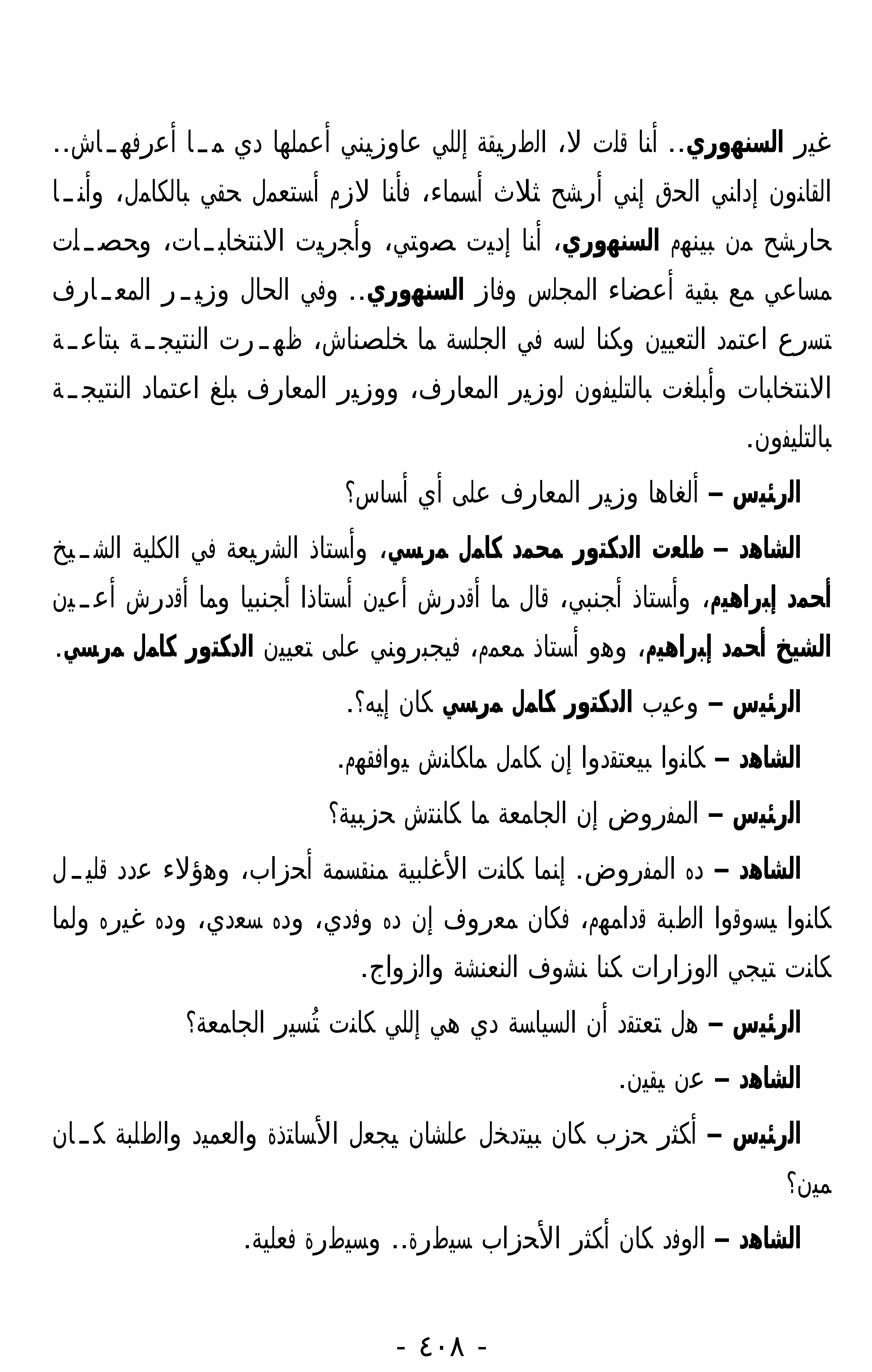
الشاهد – هو **السنهوري** جه مرة واحدة ودي في أوائل الوزارة.. أنا ما أذكرش إذا كان في يناير أو في فبراير.

سراج الدين – لما تحدثت مع **السنهوري** كان صدر من مجلس الدولة حكم ضد الحكومة في قضايا سياسية أو صحفية.

الشاهد – لو رجعت للمحضر تجدني إني قلت إن ماكانش عندي علم بهذا لمـا سألتني المحكمة.

سراج الدين – هل حدث بينك وبين **السنهوري** خلاف سنة ١٩٥٠ أثناء عمادتك لكلية الحقوق بإسكندرية أو القاهرة.

الشاهد – هذا الخلاف يحصل دائما بين الزملاء ولا علاقة له بهذه المهمة، وأنا أذكر واقعتين في هذا الصدد، الأول أن السنهوري وهو زميلنا لما إنتت مدة عمـادة **كامل مرسي** سنة ١٩٣٥ وكان الوفد في الحكم وكان **السنهوري** في العراق، وكانت ميوله وفدية، والمعروف أنه كان مع النقراشي وأنه في سنة ١٩٣٠ اختار **النحاس** سكرتيرا مساعدا لمجلس الوزراء، ففي ذلك الوقت أجريت انتخابات العمـادة ولـم يخرج اسم السنهوري في الأسماء الثلاثة التي ينتخبها أعضـاء هيئـة التـدريس، ووزير المعارف وماكانش فيه مجلس دولة. ألغى الانتخابات لأن بمجرد ما راحت النتيجة لزكي **العرابي**، وكان **زكي العرابي** وزير المعارف قال وفين **السنهوري**، أنا ألغيت الانتخابات، وتحدد ميعاد جديد وسعى الوفد لتعيين **السنهوري** عميدا، وكلف الدكتور **صلاح الدين** وكان في سكرتيرية هيئة المفاوضات أيامها، بأن يتكلم معـي أنا **وحامد زكي** علشان نِدي أصواتنا **للسنهوري** والواحد كان له ثـلاث أصـوات، وكانوا عاوزينا ندي صوت **للسنهوري**.. ونسيب الاثنين على بياض.. ما ننتخـبش



غير **السنهوري**.. أنا قلت لا، الطريقة إللي عاوزيني أعملها دي ما أعرفهاش.. القانون إداني الحق إني أرشح ثلاث أسماء، فأنا لازم أستعمل حقي بالكامل، وأنا حارشح من بينهم **السنهوري**، أنا إديت صوتي، وأجريت الانتخابات، وحصلت مساعي مع بقية أعضاء المجلس وفاز **السنهوري**.. وفي الحال وزير المعارف تسرع اعتمد التعيين وكنا لسه في الجلسة ما خلصناش، ظهرت النتيجة بتاعة الانتخابات وأبلغت بالتليفون لوزير المعارف، ووزير المعارف بلغ اعتماد النتيجة بالتليفون.

الرئيس – ألغاها وزير المعارف على أي أساس؟

الشاهد – **طلعت الدكتور محمد كامل مرسي**، وأستاذ الشريعة في الكلية الشيخ **أحمد إبراهيم**، وأستاذ أجنبي، قال ما أقدرش أعين أستاذا أجنبيا وما أقدرش أعين **الشيخ أحمد إبراهيم**، وهو أستاذ معمم، فيجبروني على تعيين **الدكتور كامل مرسي**.

الرئيس – وعيب **الدكتور كامل مرسي** كان إيه؟.

الشاهد – كانوا بيعتقدوا إن كامل ماكانش يوافقهم.

الرئيس – المفروض إن الجامعة ما كانتش حزبية؟

الشاهد – ده المفروض. إنما كانت الأغلبية منقسمة أحزاب، وهؤلاء عدد قليل كانوا يسوقوا الطلبة قدامهم، فكان معروف إن ده وفدي، وده سعدي، وده غيره ولما كانت تيجي الوزارات كنا نشوف النعنشة والزواج.

الرئيس – هل تعتقد أن السياسة دي هي إللي كانت تُسير الجامعة؟

الشاهد – عن يقين.

الرئيس – أكثر حزب كان بيتدخل علشان يجعل الأساتذة والعميد والطلبة كان مين؟

الشاهد – الوفد كان أكثر الأحزاب سيطرة.. وسيطرة فعلية.

الرئيس – هل كانت لهم طرق معينة للسيطرة على الكليات والطلبة، يِنَجحوا طلبة مثلا ويعملوا إضرابات مثلا.

الشاهد – سيادة الرئيس فكرني.. حصل إن البرلمان – ويجوز إنه البرلمان الوفدي – عدل قانون الجامعة وعمل نسب النجاح من ٦٠% إلى ٤٠% ونجح بعض الطلبة لخاطر بعض الطلبة الوفديين.

بالتليفون تولى السنهوري العمادة.. وهو زميل.. وعميد الكلية أستاذ ينتخب للإدارة، في فترة معينة وبعد ذلك تجدد له مدة عمادته، أو يظل أستاذا، وبمجرد انتخابه بدأ يطوف بالمدرجات دون استئذان من الأساتذة. طاف في وسط الطلبة يدخل ويقعد معاهم.. لما بلغني هذا ما هضمتهاش؛ لأن العميد دخوله وجلوسه مع الطلبة فيهما مظهر غير كريم بالنسبة للأستاذ. في يوم وأنا كنت بألقي الدرس وكان المدرج فيه أكثر من ٥٠٠ تلميذ، بدأت الدرس، ولاحظت الباب بتاع الطلبة المتأخرين الخلفي، وجدت **السنهوري** نازل منه، وكنا بعد المغرب لأن الدفعة دي ٩٠٠ تلميذ وقسمتهم فرقتين، فرقة في الصباح وفرقة في المساء. ولاحظت أن **السنهوري** دخل وقعد في المنصة الأخيرة، وأنا كنت عند نقطة معينة بادرسها فإنتيت منها وقفلتها، وقلت لهم يا جماعة أنا متعب، ونقف اليوم عند هذا الحد ونبتدي في النقطة الثاني في درس الصباح. وانصرفت.. جم بعض الطلبة وقالوا إحنا عملنا حاجة.. كانوا الطلبة ممتازين، كان الواحد يرمي الإبرة ترن. أنا قلت أنا لاحظت إني متعب شوية وما أقدرش أكمل الدرس وماحبش إظهار شيء احتراما لمركز **السنهوري**، وقلت للتلاميذ بكره في الصباح حابقى كويس أكون قدرت أدرس لكم.. وبعدين طلعت **للسنهوري** في مكتبه.. هو طلبني، وإنما طلعت له على طول، وقلت له إن انصرافي ماكانش لتعب زي ما قلت، إنما انصرفت لأن طريقة دخولك ما عجبتنيش، وفيها إحراج للأستاذ إللي واقف، وإنت عميد لما تحب تدخل تدخل معايا نقعد سوا، وأقدمك للطلبة بالتحية اللائقة وتستمع إلى ما شئت وتنصرف، فقال لي نحتكم للزملاء في مجلس الكلية، وبعد ذلك دخل مدرجات

أخرى منها مدرج الدكتور وحيد رأفت ولكن باستئذان الأسـتاذ إذا كـان حضـرة المدعى عليه يعتبرها حاجة بيني وبين **السنهوري** فأنا رويتها دلوقت.

الموضوع الثاني: بقى إني عينت عميد كلية الحقوق في إسـكندرية، وأخطـرت بذلك، وكنت أستاذ بكرسي من سنة ١٩٤٠ أستاذ اقتصاد ومالية عامـة، ورحـت إسكندرية، وإللي اخترني **الهلالي** وكان وزير معارف في حكومة الوفد سنة ١٩٤٢ وظللت هناك إلى أن أقيلت حكومة الوفد.. العميد يعين لمدة ثلاث سنوات عينـت. جه **السنهوري** وزير معارف في وزارة المرحوم **أحمد مـاهر**، وكانـت الـوزارة ائتلافية من كل الأحزاب إلا الوفد [٤٢]، **السنهوري** مسك السـماعة وقـال لمـدير الجامعة أنا عاوز **زكي**، وقال لمدير الجامعة عاوزين تغيير العمداء إللي عينهم الوفد كلهم ودول لا لهم دعوة بحزب، وخدوهم من المناصب الحكومية، وقال لا بد إحنـا إللي نعين العمداء. كانت مسألة حزبية برضه.. تقابلت معاه في الوزارة، وقال يـا فلان إحنا عاوزين تعيين عمداء آخرين، وإنت يصح إنك تستقيل من العمادة ويرجع لك استثناء الدرجة.. وأنا كنت أستاذ كرسي في مصر في الدرجة الثانية بـ ـ ٦٠ جنيها، أعطيت الأولى، وكانت الترقيات بطيئة ولا بد الواحد يقعد ٤ سنوات، ولكنا كنا بنقعد ٥ سنوات و٦ وكان بقالي سنين في الثانية وأعطيت الأولى وألغيت بإلغاء الاستثناءات. قال ترجع لمركزك في مصر وترجع لك الدرجة إللي كنت خدتها في فبراير سنة ١٩٤٥، قلت له وليه أستقيل أنا من العمادة في وسط السنة، أنا مـدتي حاتنتهي في مايو أو يونيه السنة دي يعني باقي لي مدة بسيطة وبعد ذلك لك الحـق إنك تعين من تريد. ورفضت أن أستقيل وافترقنا على هذا وبقيت لغاية صيف سـنة ١٩٤٥ عميدا للكلية، وجه بدلي **عبد المعطي** خيال أحد الزملاء ورجعت لمركـزي أدرس لمدة سنة ثم عينت مستشارا في مجلس الدولة.

الرئيس – هدف المدعى عليه من الحادثتين دول؟ أنا شايف إنهم فـي صـالح الشاهد كان موقفه سليما، تقدر تقول لنا هدفك إيه؟

سراج الدين – الواقع إن الشاهد كان صاحب فكرة التحـدث مـع **السـنهوري** لإخراجه من مجلس الدولة. هو أن الواقع إللي أقنـع الـرئيس السـابق **مصـطفى النحاس** وأنا نفسي كما قال هو إمبارح ما عرفتش الحكاية إلا من الصحف، مع أني أنا سكرتير الوفد، ولما قامت ضجة، وذكرت التفاصيل في الصحف، وأن زكي هو إللي كلمه، وإني أنا في مجلس الوزراء عارضت.. (**للشاهد**) وبعدين تيجي تقول إن المعارضة دي مش حبا في **السنهوري**، وإنما كراهية فيك.. عرفت إنهم عـاوزين **السنهوري**، وإن الجمعية العمومية اجتمعت، وجرايد الصباح نشـرت الخبـر لأن **السنهوري** أذاعه بعد اجتماع الجمعية العمومية، بيقول ما رجعت **للسنهوري** كـان ده في الشهر الأول للوزارة، لا فيه خناقات ولا حاجة.

الرئيس – **النحاس** مش يقدر المسئولية ولا هو ما يقدرهاش.

سراج الدين – المسألة تقديرية، وهو أقنعه بأنه راجل حزبـي وسـعدي ومـا ينفعش، وأنا قلت ما يمكنش يكون كده لازم فيه حاجة تانية. بحثت لقيت خصـومة سابقة قبل ما ييجي وزير.. طبعا هو وافق على هذا النحو، لكـن الـواقعتين دول كانوا أعنف من هذا. لأني أنا لو أكون محل الشاهد ويقول لي رئيس الحكومة روح **للسنهوري** قول له اطلع بره، كنت أقول لا اختاروا واحد تاني، لأن بينـي وبينـه حاجة قديمة، يعني زي ما قال لي سيب العمادة، أروح أقول له سيب مجلس الدولة.

سراج الدين – الوقائع إن الشاهد كان صاحب فكرة التحدث مع **السنهوري**.

الشاهد – القول بأن أنا صاحب فكرة إخراجه هذا يعوزه الدليل، وهو اعتـراف بواقعة كلام الرئيس السابق **مصطفى النحاس** مش إن أنا إللي تحدثت، هو **النحـاس** إللي تحدث، وبعد كده بتقول إني نجحت في إقناع الرئيس السابق **مصطفى النحاس**؟ دا سلطان ما أقدرش أدعيه، ولو كان عندي ما كنتش خرجت. أما اختيـاري أنـا بالذات لهذا الغرض فلأني كنت الوحيد إللي كنت مستشارا في مجلس الدولـة بـين أعضاء الوزارة، أما رواية إن الواقعتين إللي حصلوا مخففين، فهل إنت كنت ويانا.

الرئيس – عاوز أسأل المتهم. من سرد الوقائع، تبين أن **النحاس** بياخد رأيك بصفتك سكرتير عام الوفد، وإخراج رئيس مجلس الدولة ده مهمة مش سهلة.

سراج الدين – وا   دا إللي حصل، الشاهد مِسلم إن ما خدوش رأيي.

حسين إبراهيم عضو اليسار – ما سلمش بأنهم ما خدوش رأيك.

سراج الدين – سلم إني اعترضت.

عضو الشمال – أيوه سلم بكده.

عبد الفتاح حسن – أرجو أن تسمحوا لي بكلمة.. الذي أذكره إني سمعت من شخص وأنا كنت في مجلس الدولة إن فيه حديث جرى بين **زكي عبد المتعال** وبين **السنهوري** خلاصته، إنه طلب من **السنهوري** التخلي عن منصبه. في الواقع إن ده كانت في بداية عهد الوفد، وكان في شهر يناير يوم ٢٧ أظن.. قلت إن دي أسوأ بداية (٤٣).

الرئيس – أمال زعيم الحزب وافق ليه.

الدفاع – أنا بتكلم كمواطن مش بادافع عن الحزب، فيه وزارة أول ما تيجي تطلب من رئيس محكمة عليا إنه يخرج. أشهد وا   على ما أقول شهيد، إني رحت لفؤاد وكنت متضايق جدا، وقلت له إنتم عملتم كده ليه؟ رحت له كمواطن عادي مافيش أي صلة سابقة بيني وبينه، رحت له كمواطن وصديق، وقلت له إيه الحكاية؟ قال لي آهي حكاية. قلت له أنا سمعت من صديق دلوقت إن إنتم عاوزين تشيلوا **السنهوري** فقال   ـ ما أعرفش، قلت له ما تعرفش إن وزير ماليتكم راح له هناك وفاتحه في الموضوع ده؟. وركبت معه العربية ونزلنا وأنا متضايق جدا من هذا التصرف. أي واحد عنده شيء من التقدير لحصانة القضاء.

الرئيس – الكلام ده ينطبق على النحاس.

الدفاع – حاقولها وأنتم تحكموا على كلامي زي ما أنتم عاوزين، أنا ماليش شأن.

ركبت معاه ووصلنا بيت النحاس، وهو دخل وأنا مداخلتش. وبعدين حصـل إن الخبر انتشر في الجرايد. اعفوني من التاريخ إللي حصلت فيه الواقعة دي لأني مـا أقدرش أحكم بالضبط إمتى. كانت في يناير على العموم. ماكانش فيه قضية [٤٤].

الرئيس – ماكنش فيه عداوة.

الدفاع – أصلا.

الرئيس – إنما **النحاس** مزاجه يطرد **السنهوري**.

الدفاع – الشاهد بقى يوضح، أنا أشهد على حاضر ولا أشهد على غايـب، قـد يكون **الدكتور زكي** بدأ وأقنع **النحاس**، دي مسألة لا أشهد عليها. والنحـاس كـون رأيه منين ما أعرفش.

الرئيس – في الحالتين **النحاس** له الرأي الأخير، إذا كان هو كلمه يبقى موفـد كرسول، وإذا كان زكي إللي كلمه يبقى له الرأي الأخير.

الدفاع – ما أشهدش على إللي عيني ما رأيتوش. أنا أشهد إنه ما حصلش أحكام (**للشاهد**) وأول ما يقال لك روح قول **للسنهوري** اخرج، أقوم أروح علـى طـول كده، أقول ما يصحش دا أنا كنت مستشارا سابقا في مجلس الدولة وأعرف استقلال هذه الهيئة واحترامها لا ما يصحش، وما روحش، شوفوا لكم رسول تاني.

الشاهد – كل إللي عندي قلته، وأنا مش كنت مجرد رسول أنا رحت وأنا مقتنع بالفكرة والا كنت مارحتش.

سراج الدين – مقتنع بصواب إنه يطلع.

الشاهد – كنت مقتنع بغض النظر عن شخصية **السنهوري**، فأنا أقدره وأحترمه، كنت مقتنعا أيا كان الرئيس الموجود.

الـدفاع – إنت كنت مستشارا بمجلس الدولة، وتقدر هذا المنصب، وكـان فيـه سابقة قبل كده مماثلة **عبد العزيز فهمي** رحمة ا عليه، وكان شيخ القضـاة ومـن الفقهاء الأجلاء وكلنا نحترمه ونقدره حق قدره، كان أول رئيس لمحكمة الـنقض،

كان عضوا سابقا في حزب سياسي، وتولى رياسة هذا الحزب. إفرض الفكـرة دي نبتت. أقول السابقة الأخرى إن **عبد العزيز فهمي** وهو شيخ القضاة وكـان رئـيس حزب سياسي شرف المحاكم، وجلس في كرسي القضاء فرفع من شأنه، كان لمـا بيحب يقول لي روح **للسـنهوري** كنت أقول لا السابقة فيما يختص بعبـد العزيـز **فهمي** تشفع بأنه لا يجوز معاقبته على أنه كان في حزب سياسي. وإنما هـل لـه حاجة الآن أحاسبه عليها؟

الرئيس – المتهم له أسئلة تانية يحب يوجهها؟ (٤٥).

سراج الدين – المذكرة جاهزة بتاعت المحروسة.

المدعي – بتاعت جلسة مجلس الوزراء ١٩٥٢/٦/١٨.

الرئيس – إديها للشاهد يطلع عليها.. طبعا اطلعتم عليها.

الدفاع – أيوه، دي مضمومة، حضرتكم أمرتم بضمها.

(ناول المدعي المذكرة للشاهد).

الشاهد – المذكرة معنوية (اللجنة المالية بوزارة المالية تحت رقم ١٦/٧ حربية) وفي المذكرة إنه مدرج في الباب الثالث من ميزانية بحرية الملـك للسـنة الماليـة ١٩٥١ – ١٩٥٢ وهي الميزانية التي وضعت أيام أن كان الأستاذ **فؤاد سراج الدين** وزيرا للمالية، مدرج بها وهي التي قدمها الأستاذ **فؤاد سراج الدين** مبلغ مليـون و ٣٠٠ ألف جنيه للتكاليف الكلية لعملية إصلاح يخت المحروسة. والحربية بتقول إن الأمر يتطلب زيادة التكاليف علشان مواجهة الزيادة في أجور العمال. ليـه؟ طبعـا لنص إحدى المواد في العقد المبرم بين الحكومة والشركة. لذا تقترح وزارة الحربية الموافقة على رفع الاعتماد بمقدار ١٢٤ جنيها.

الرئيس – ١٢٤ ألف جنيه. الآلاف بسيطة.

الشاهد – أنا أصل من أيام ما كنت في البنك الأهلي واخد على أننا كنا بنـتكلم عن الآلاف ببساطة، ١٢٤ ألف جنيه، مقابل خفض مماثل في التكاليف لعملية إنشاء

ورش إصلاح السفن في بحرية الملك المدرج لها في الميزانية مليون و٢٠٠ ألـف جنيه. في ميزانية الأستاذ **فؤاد سراج الدين**. وبحثـت اللجنـة الموضـوع ورأت الموافقة على رفع تكاليف الإصلاح بمبلغ ١٢٤ ألف جنيه على أن يقابـل الزيـادة نقص مماثل في عملية إنشاء ورش في بحرية الملك.

(وأتشرف برفع رأي اللجنة لإقراره) وإمضاء أنا.

* يتبين من المذكرة: أولا - أنها جت من الحربية ولم تعرض علـى وزيـر المالية وحده، وإنما عرضت على اللجنة المالية وقد وجدت اللجنة أولا أن الميزانية الجاري العمل بها والتي وضعها الأستاذ **فؤاد سراج الدين** قـررت مبلـغ مليـون و٣٢٠ ألف جنيه. وجدت أن العقد مبرم بين الشركة وبين الحكومة وهو العقد إللي أبرم أيام حكومة الوفد، وكان ينص على مواجهة الزيادة في الأجـور. والأجـور زادت، وأمامنا عقد أبرم فعلا وشرع في تنفيذه وقارب النهاية. إذن وجدت اللجنـة المالية نفسها أمام ضرورة، والعملية في نهايتها أنها لا بد أن تقابل الزيـادة وفقـا للعقد، وفي الوقت نفسه فتح هذا الاعتماد ولم يترتب زيادة في الأعباء المالية، لأنه يقابله خفض في بحرية الملك نفسه. يعني منه فيه، فما زودتش شيء، والمالية لمـا نصت هذا النص، كان أمامها الحالة إللي ورثناها من سنة ٥١ – ٥٢ وأمام العجـز المتفاقم إللي قدرناه بعشرين مليون جنيه، وإللي حصل بعد ذلك في ميزانية الأستاذ **فؤاد سراج الدين**، وصل في يوليو أو أغسطس الماضي إلى ٣٨ مليون جنيه.

وقال وزير المالية الحاضر إنه عجز لا نظير له في تاريخ مصر، فقلنا إنه يكون مقابل خفض مش من وزارة ثانية إنما يا ملك مضطرين إننا ندفع المبلغ، حاناخـده من جيبك اليمين ونحطه في جيبك الشمال.

الرئيس – مش جيبه هو إنما جيب الدولة.

الشاهد – إنما كانوا بيعتبروها بحرية الملك.

الرئيس – لا دي قوات مسلحة.

الشاهد – كانوا في السراية يقولوا كده. والمذكرة لا غبار عليها للأسانيد إللـي ابتديتها، واعتراض المدعى عليه لا محل له.

سراج الدين – بحرية جلالة الملك مش بحرية خاصة وإنما ده إصـلاح وكلهـا قوات مسلحة.

الشاهد – إنت حاتعلمني التعبيرات في أبواب الميزانية.

سراج الدين – الارتباط تم في ٢١ مارس سنة ١٩٥١ والشاهد وزير المالية.

الشاهد – لا.. استنى شوية. المليون جنيه كان معتمدا من الميزانيـة السـابقة، وتقيد بقيود، وفاكر لما اتكلمنا قلت لك إن فيه قيود على الاعتمـاد فجـه مجلـس الوزراء واداها بالممارسة لشركة أجنبية.

سراج الدين – في عهد مين؟

الرئيس – في عهد **إبراهيم عبد الهادي** (٤٦) القيود وضعت.

الشاهد – إللي طلب في عهدي وأنا وزير مالية ١٢٠ ألف جنيه، فقولـه إنـي اعتمدت مليون و٣٢٠ ألف جنيه هذا خطأ.

سراج الدين – الشاهد تقدم في سنة ١٩٥٠ بمشروع تسوية لبنك مصر.

الــرئيس – خــلاص إنتيتــوا مــن المحروســة أنــا عــاوز قبــل ما نسيب النقطة دي أسأل إذا كان فروق الأجور ١٢٠ ألف جنيـه، أمـال أجـور العمال دول أد إيه.

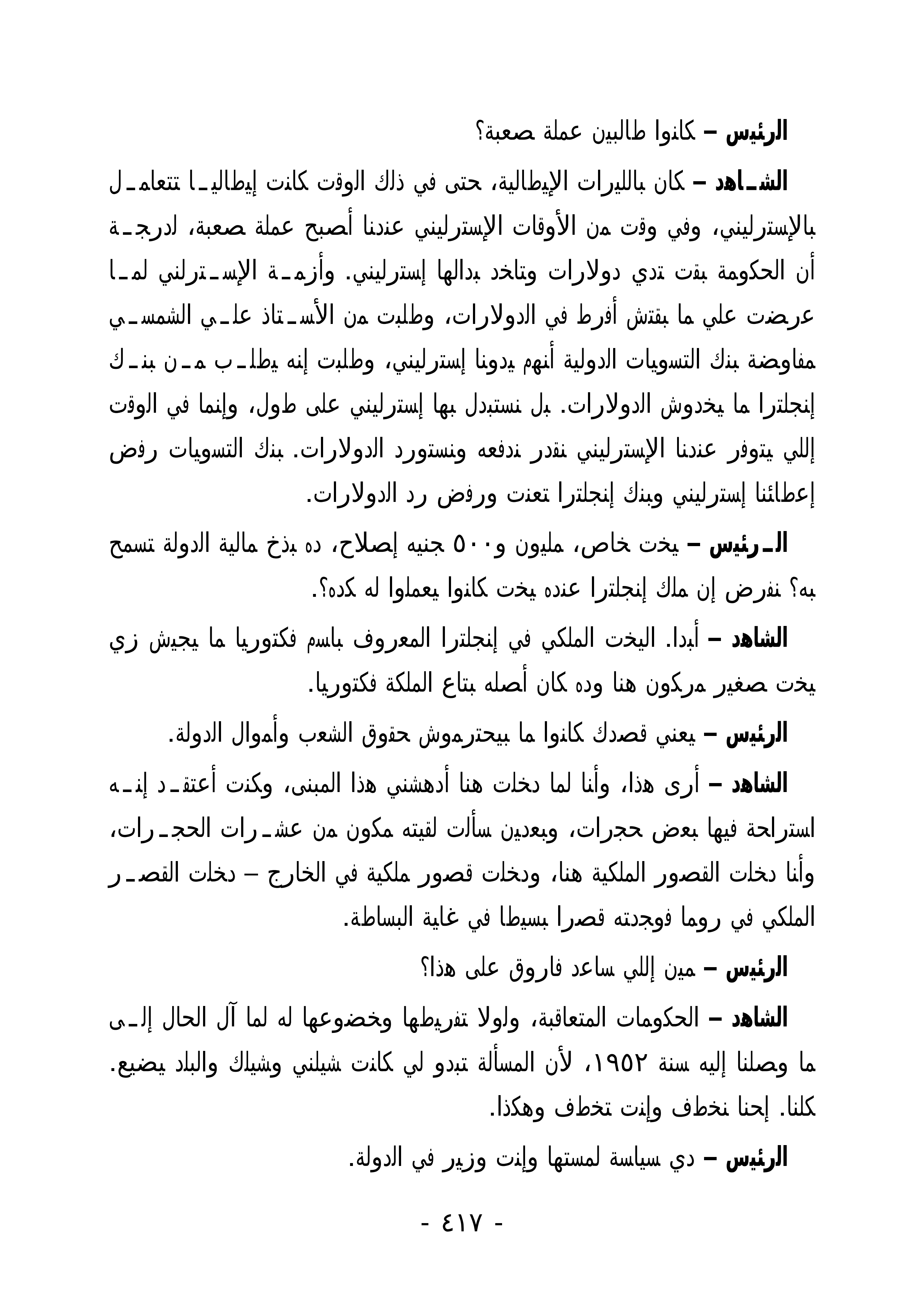
الشاهد – إذا سمحتم.

الرئيس – الزيادة حاتكون أد إيه ١٠% يعني.

الشاهد – يمكن وزير الحربية إللي كان موجودا يتذكر الرقم.

الرئيس – والمبلغ كله حول للخارج طبعا.

الشاهد – طبعا لأن الإصلاح كان في إيطاليا.



الرئيس – كانوا طالبين عملة صعبة؟

الشاهد – كان بالليرات الإيطالية، حتى في ذلك الوقت كانت إيطاليا تتعامل بالإسترليني، وفي وقت من الأوقات الإسترليني عندنا أصبح عملة صعبة، لدرجة أن الحكومة بقت تدي دولارات وتاخد بدالها إسترليني. وأزمة الإسترلني لما عرضت علي ما بقتش أفرط في الدولارات، وطلبت من الأستاذ علي الشمسي مفاوضة بنك التسويات الدولية أنهم يدونا إسترليني، وطلبت إنه يطلب من بنك إنجلترا ما يخدوش الدولارات. بل نستبدل بها إسترليني على طول، وإنما في الوقت إللي يتوفر عندنا الإسترليني نقدر ندفعه ونستورد الدولارات. بنك التسويات رفض إعطائنا إسترليني وبنك إنجلترا تعنت ورفض رد الدولارات.

الرئيس – يخت خاص، مليون و٥٠٠ جنيه إصلاح، ده بذخ مالية الدولة تسمح به؟ نفرض إن ملك إنجلترا عنده يخت كانوا يعملوا له كده؟.

الشاهد – أبدا. اليخت الملكي في إنجلترا المعروف باسم فكتوريا ما يجيش زي يخت صغير مركون هنا وده كان أصله بتاع الملكة فكتوريا.

الرئيس – يعني قصدك كانوا ما بيحترموش حقوق الشعب وأموال الدولة.

الشاهد – أرى هذا، وأنا لما دخلت هنا أدهشني هذا المبنى، وكنت أعتقد إنه استراحة فيها بعض حجرات، وبعدين سألت لقيته مكون من عشرات الحجرات، وأنا دخلت القصور الملكية هنا، ودخلت قصور ملكية في الخارج – دخلت القصر الملكي في روما فوجدته قصرا بسيطا في غاية البساطة.

الرئيس – مين إللي ساعد فاروق على هذا؟

الشاهد – الحكومات المتعاقبة، ولولا تفريطها وخضوعها له لما آل الحال إلى ما وصلنا إليه سنة ١٩٥٢، لأن المسألة تبدو لي كانت شيلني وشيلك والبلد يضيع. كلنا. إحنا نخطف وإنت تخطف وهكذا.

الرئيس – دي سياسة لمستها وإنت وزير في الدولة.

الشاهد – لمستها لأنني لما تحدثت للرئيس السابق **مصطفى النحاس**، وقلت لـه قال مش مستعدين، فقال مرة ثانية كفاية إننا قعدنا مدة طويلة بعيد عن الحكم، قلـت له حزب الوفد كنا نعتبره الثورة أمام الإنجليز والسراي.

الرئيس – يعني كان قصده الحكم بس.

الشاهد – البقاء فيه لأطول مدة ممكنة.

الرئيس – لغرض معين؟ المصلحة العامة مثلا والا شيلني وأشيلك.

الشاهد – لمصلحة الحزب وأنصاره والأقارب.

الرئيس – دول قلة بالنسبة للرأي العام إللي كان ينظر لهم والرأي العام يقول إن دي سياسة خاطئة.

الشاهد – الوفد لا يعتبر نفسه قلة إنما يعتبر نفسه غالبية.

الرئيس – السياسة إللي كان يتبعها لما تلمسها الأغلبية الشعبية مش حا يفقدها.

الشاهد – هو زي المثل إللي بيقول الواحد يقدر يكدب على بعض النـاس كـل الوقت أو على كل الناس بعض الوقت ولكن ما يقدرش يكدب على كل الناس كـل الوقت، فكانت النتيجة لما جت سنة ١٩٥٢ تكشف كل هذه الأمور والـوعي ظهـر وقامت الثورة. إنما التمسك بالحكم. لما كان يقول مش مستعدين، فقال مـرة ثانيـة ظهر بعد حريق القاهرة... لماذا بعد إقالة حكومة الرئيس السابق **مصطفى النحاس** ذهب كل الناس وقيدوا أسماءهم في السراي. لا بد أن يكون فيه مطمع جي، يعنـي أُقِلنا وأخذنا شلوت ومستعدين ناخد شلوت تاني(٤٧).

سراج الدين – هل يذكر الشاهد تاريخ التحاقه بالبنك الأهلي.

الشاهد – أول فبراير سنة ١٩٤٨ واستقلت والتحقت بمجلس الدولة بعد ذلك.

سراج الدين – هل تذكر إن بنك باركليز طلب سلفة من البنك الأهلي ٣ مليـون جنيه وأنا وزير مالية بعد إلغاء المعاهدة واستشارني محافظ البنك الأهلي، فرفضت

الموافقة على منح هذه السلفة، وبعد إقالة الوزارة الوفدية وافقت وزارة المالية على إعطاء السلفة.

الشاهد – إللي أذكره أن العملية مش عملية رفض وقبول، وإنما عملية تحويـل، والبنك الأهلي بعد أن أصبح بنكا مركزيا مصلحة السوق تقتضي أن يمول البنـوك الأخرى ويقرضها لأن نظام البنك المركزي إحنا خلقناه ليه؟. نظـام البنـوك إنهـا ملزمة أن تودع بنسبة من ودائعها في البنك الأهلي، والنسبة دي تحـددها اللجنـة العليا المشتركة بين وزارة المالية والبنك الأهلي، وتحدد بحولي ١٠% أو ١٢% من الودائع وأظنها دلوقت حوالي ٦٠ مليون جنيه من مختلف البنوك، وهم مش ملزمين إلا بإيداع مبلغ ٢٥ مليون جنيه بس، فإذا وقعت البنوك في ضيق، وبنـك بـاركليز موجود في مصر، ولو أنه إنجليزي وإنما فروعه في القطر، وقع في ضائقة ماليـة البنك الأهلي ملزم بإعإنت، وإلا كانت حلقة متشابهة، إذا ما قدمش له قرض في هذه الحالة حيتوقف وعملاؤه حايتوقفوا وهكذا كل السلسلة. أنا أفهمه مـا يقصـد إليـه المتهم إنه بنك إنجليزي.

الرئيس – عملاؤه مصريون والا إنجليز.

الشاهد – مصريين وأجانب وجايز إنجليز ومتغلغل في جميع أنحـاء القطـر. أصبح لزاما على البنك الأهلي أن يقرضه، **الأستاذ سراج الدين** وهو وزير الماليـة في دفعة إلغاء المعاهدة، معناه ألغيناها، ومش عايزين نتعامل مع الإنجليز، الواقـع إن هذه الوطنية ما اسمهاش وطنية، البنك موجود في البلد ولو إنه انجليزي ولكنـه موجود في مصر.

سراج الدين – لكن إللي ذكره محافظ البنك الأهلي **الدكتور أحمد زكـي سـعد،** وكان في منتهى الوطنية، قال إن لبنك باركليز فرع في السودان به مبالغ ضـخمة، وهو يستطيع أن يأتي من إنجلترا بهذا المبلغ، لكن الإنجليز مش عاوزين يجيبوا نقد جديد. كان في استطاعة بنك باركليز في ذلك الوقت أن يستورد هذا المبلغ، وفـي

هذا كسب اقتصادي للبلد، والدليل أنه لم يتوقف من رفض إقراضه أنه من وقت ما رفضت إلى أن وافق الشاهد ما توقفش البنك.

الشاهد – صحيح بنك باركليز موجود في مصر و مركزه الرئيسي في لنـدن، وله فروع في كل القطر والسودان، وحقيقي ما ذكره المدعى عليـه مـن أن بنـك باركليز في الأحوال العادية يقدر يجيب هذا المبلغ إنما تعنـت الإنجليـز، وإنهـم عاوزين يخربوا السوق بتاعنا مين إللي حايقاسي من هذا؟ أنا أضر نفسي؟ عـدوي عاوز يضرني ويلحق بي الأذى في بلدي، أقول من الوطنية أن نرفض الإقـراض؟ مين إللي حايتئذي؟ أنا.

النقطة الثانية إنه بيقول إنه مضت فترة بين الرفض وموافقتنا بعد موافقة اللجنـة العليا للائتمان والنقد برياستي وعضوية محافظ البنك الأهلي الأستاذ علي الشمسـي والأستاذ توفيق يونس وكيل المالية ووكيل آخر للمالية. مضت فترة ولم يتوقف.

نظام البنوك قائم على التبصر والتنبؤ. أنا لما أكون مدير بنك أصرف لغاية آخر قرش وأقول مافيش، لا بد أبص قدامي، وبنك باركليز زي أي بنك مديره يتنبأ بمـا يحتاج إليه. وقبل الوقت إللي حايستنفذ فيه رصيده يطلب القرض، والا ما يصلحش يكون مدير بنك. المسألة مسألة توقع. في الفترة الباقية عندي مليون جنيه، وعارف متوسط السحب، حيسحب في أسبوعين أو ثلاثة أو أربعة أسابيع وحايجيني وقـت إيه؟

سراج الدين – هذا الكلام صحيح لو أن ما فيش غير بنك باركليز. ما قـدرش أسيبه يقف، ولكن البلد فيها عشرات البنوك الوطنية، أما المبلغ إللي كان طلبه لـو كان محتاج له للاستثمار فكان يمكنه أن يلجأ إلى أي طريق للحصول عليه، وإمـا كان محتاجا له لرد ودائع، كان يضطر إنه يستورد فلوس من بره خشية الإفـلاس، وإن صح هذا بدعوى أن عملاءه مصريون، فما قول الشاهد في القوات البريطانية

في فايد؟ كانت طلبت تمويلها بمبلغ ٨٠ ألف جنيه ورفضت ثـم أجيبـت لطلبهـا، ووافق البنك الأهلي على ذلك بعد تصريح وزير المالية بتمويلها.

الرئيس – فسر لنا التواريخ قبل إلغاء المعاهدة ولا بعدها؟

سراج الدين – الرفض بتاعنا كان في ١٩٥١/١٠/٨، يـوم إلغـاء المعاهـدة، وإجابة الطلب في سنة ١٩٥٢ في عهد الشاهد.

الشاهد – في يوم تاريخ كام؟

سراج الدين – في الفترة بين ٢٧ ينـاير سـنة ١٩٥٢ و ٢٢ يونيـو سـنة ١٩٥٢.

الشاهد – حدد لي التاريخ بالضبط؟

الرئيس – الظروف بتحكم الحالة، يهمنا أن نعرف التاريخ.

سراج الدين – التاريخ بالضبط أقدر أجيبه، ولكن أنا مسلم بأي تـاريخ يختـاره الشاهد ويبرره؟ أي تاريخ؟

الرئيس – الظروف بعد حريق القاهرة كانت ظروفًا خاصة وبعد الإلغاء كانـت ظروفًا أخرى.

الدفاع – الواقعة في أهميتها زي الشاهد ما قال، إنه فيما يختص ببنك بـاركليز رايح أجني على مصلحتي، وأنتم حا تقدروا ما قاله الشاهد، وما قاله المتهم الـرأي لكم في الحالة الثانية يقول إنه صريح لبنك باركليز حتـى لا يحـدث انهيـار فـي السوق. أما بالنسبة للقوات البريطانية فإن هذه القوات هي التي ستسـتفيد وحـدها، وستأخذ هذا المبلغ لتستجاب به المؤن.

الرئيس – وتصرف منه للعمال المصريين.

الدفاع – والعمال إذا كان فيه عمال. أقول فيما يختص بتمويل القوات البريطانية والذي طلب هو قائد هذه القوات، طلب أن يمد في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ رفض هذا

الطلب وأستطيع أن أؤكد أنه أجيب بعد ذلك. هل التحويل تم واللا الواقعـة غيـر صحيحة، ويبقى فاضل تاريخ نقدر نستعلم ولو بالتليفون من البنك عنه.

الرئيس – فيما يختص بطلب القوات البريطانية؟ إنت كان ليك ظرف خاص في ٨ أكتوبر هو إلغاء المعاهدة.

الشاهد – في هذا الموضوع محاولة **الأستاذ عبد الفتاح حسن والأسـتاذ فـؤاد سراج الدين** جعل التاريخ في الدرجة الثانية في غير موضعه. نحدد التاريخ أولا ثم نناقش والأستاذ عبد الفتاح حسن تعرض للعمال وأنا لي كلمة في هذا الشأن.

لما جينا في الحكم في وزارة الرئيس السابق **علي ماهر**، ثم وزارة الأستاذ **نجيب الهلالي** تبين لي أني مطالب بأجور عمال القنال إللي الحقـوا بالحكومـة. المبلـغ المطلوب كان ٧ مليون جنيه، وجدت إن إللي عينوا على أنهم عمال قنال ١٠٠ ألف في حين أنه ما أذكر في الكتاب الرسمي للمحادثات التي جرت، قـالوا إن العمـل عددهم أربعين أو ٤٥ ألف، وجدنا غير عمال القنال إن حكومة الوفد عينت أكثـر من ضعف العدد، وبلغني إن إللي قالوا عليهم إنهم عمال من القنـال أغلـبهم مـن القاهرة أو الإسكندرية أو الأرياف من أنصار النواب والشـيوخ، وكـان النـواب والشيوخ زي مقاولين ومتعهدين أنفار يجيبوهم وياخدوا عمولتهم. عينوا ولم يعتمـد أي اعتماد مالي لصرف أجورهم بما فيهم العدد المضاعف. وهناك واقعة أحـب أن أذكرها أنا قبل تشكيل وزارة الرئيس السابق **علي ماهر** بحوالي ٤٨ ساعة، سافرت إلى أسوان لأستريح يومين واستدعيت من هناك لـدخول الـوزارة. رحـت زرت الخزان فوجدت هناك ناس كثير مش باين عليهم من أهالي أسوان، قلـت للمفـتش دول إيه؟ قال دول إللي بيقولوا عليهم عمال القنال الحقـوهم ولا لهمـش شـغلة، وقاعدين مدلدلين رجليهم وبيشمسوا، تصور باعتين لي حوالي ٢٠ أو ٢٢ سـواق أتومبيل، قلت له عندك كام أتومبيل قال لي اتنين. ورحت الجزيرة لقيت ناس كثيـر في الاستراحة بتاعة الحكومة وهي عبارة عن أودتين ثلاثة، قلت من دول؟ قـالوا عمال قنال ورجال البوليس، قالوا إن الشعب الأسواني هادئ ومسالم، وقال لي أحد

رجال البوليس إن أسوان ما كانتش تعرف سرقات إلا من يوم ما بعتوهم لنا وهـم سارحين في البلد يسرقوا.

الدفاع – أنا مش حاتكلم في موضوع العمال، ولكني أناشد المحكمة أن تأخذ في ذهنها هذه المسألة لتناقشها في الوقت الذي تراه. ومش حانـاقش دلوقـت علشـان الأسئلة الكثيرة جدا إللي فاضلة. ولكني أقدم للمحكمة نسخة مطابقة للأصـل مـن تقرير مقدم من مصلحة العمل [٤٨] لوزير الشئون الاجتماعية في وزارة أخرى غير وزارة الوفد بعد خروج وزارة الوفد.

الرئيس – .. أنا عاوز أعرف الترتيب إللي اتعمل يوم ما ألغيت المعاهدة إزاي استقبلتوهم.

الدفاع – أنا مش حاقول بقى إنما بقرارات مكتوبة. أول ما يتبادر للـذهن عنـد التفكير في إلغاء المعاهدة لا بد أن يقفز الذهن لمسألة العمال. عدد العمال لم يكـن في الاستطاعة معرفته على وجه الدقة. ليه؟ لأن السلطات البريطانيـة منـذ سـنة ١٩٤٦ استغنت عن العمال فهجوا. والحالة وحشة وربكوا الحكومة. سـنة ١٩٤٦ حصل اتفاق أنهم يبقوا يخلوا مصلحة العمل تخش المعسكرات وتعرف عدد العمال، ونوع عملهم وأجورهم وجميع شئونهم. الإنجليز بصوا لقدام وهمه لما يهدفوا لشـر يفكروا لثمانين سنة قدام، فمنذ سنة ١٩٤٦ حظروا على مصلحة العمل أنهـا تلـج المعسكرات، فأصبحت لا تعرف شيئا عن هؤلاء العمال. لما جينا نفكر في إلغـاء المعاهدة علشان نعرف حانواجه المسألة، إزاي مجلس الوزراء كان واجبه، وواجب وزير الشئون الاجتماعية أن يواجه المسألة. مجلس الوزراء رسم طريق إن وزيـر الشئون الاجتماعيـة يعمـل إيـه. قـد نكـون مخطئـين أو مصـيبين. ولكـن ما وقع أعرضه. لو قلنا يا عمال اخرجوا مش تمام لأن الوطنية لا بد أن تكون في دمهم. خطر في بالنا أن الترسانات الإنجليزية لما تتعطل الإنجليز حايتلخبطوا، فقال مجلس الوزراء في قرارته إن العمال يتركوا لتصرفهم، على أن يكون مفهومـا أن يشجعوا على الخروج، وأن تنشأ مكاتب تقيد أسماءهم من واقع الباسات [٤٩] إللـي

معاهم، وتسجل في كشوف، وأن العامل لما يخرج لازم يصرف له الأجر من يـوم انقطاعه إلى أن يتم إلحاقه بعمل آخر. ثانيا طريقة ذهابه من القنال للقـاهرة. قلنـا نصرف لهم استثمارات سكة حديد وإن انقطعت السكة الحديد تصرف لهم أجورهم.

مسجلين أسماء عمال من ٩ أكتوبر، اليوم التالي لتقـديم مراسـيم المعاهـدة – المعاهدة قدمت المراسيم الخاصة بها يوم ٨ أكتوبر والإقرار كان يوم ١٥ أكتـوبر، وأول معركة حصلت في الإسماعيلية يوم ١٦ أكتوبر وإنما المكاتب أنشئت مباشرة في اليوم التالي لتقديم المراسيم، وهنا بيان بالتواريخ (ولّوح بالمذكرة التي يحملهـا في يده).

الرئيس – أقدر أطلع على التواريخ دي؟

قدم الدفاع المذكرة للسيد رئيس المحكمة.

الدفاع – وأرجوكم إذا كنا غلطنا، عاوزين نعرف ما يمكن أن يكون ما وقع في الماضي من خطأ، وما يمكن أن نستفيد في المستقبل للإفادة. إن كنا أخطأنـا أهـو الواحد بيخطئ وإن كنا ما أخطأناش مش عاوزين شكر.

سراج الدين – هل تقدمت لمجلس الوزراء وإنت وزير المالية لتسوية حول بنك مصر وبعض شركاته، خاصة على أساس أن تهبط الضرائب المستحقة من مبلـغ ٤,٦٥٨,١٨٩ جنيه إلى ١,٠٥١,٥٩١ أي أن الفرق حوالي ٣,٦٠٠,٠٠٠ جنيه؟

الرئيس – هل لو نشر هذا يؤثر على البنك.

الشاهد – لا نشر كثير. والموضوع له قصة ترجع إلى سنة ٤٨ في أيام حكومة المرحوم النقراشي [٥٠] ففي ذلك الوقت أجرت مصلحة الضرائب التقدير على بنـك مصر وبعض شركاته علشان الاحتياطيات المتداخلة بالرقم إللي قال المدعى عليه، ولما جينا سنة ١٩٥٠ وجدنا هذا الربط، قيل في ذلك الوقت وا أعلـم، أن بنـك مصر أو شركة المحلة في تقدير منها مست سياسة الحكومة، ووزير الماليـة فـي

موضوع المنسوجات القطنية، فالنقراشي فهم إن البنك وشركات النسيج التابعة لـه تهاجمه في سياسته. ده إللي قيل ربط هذا الرقم والبنك دفع.

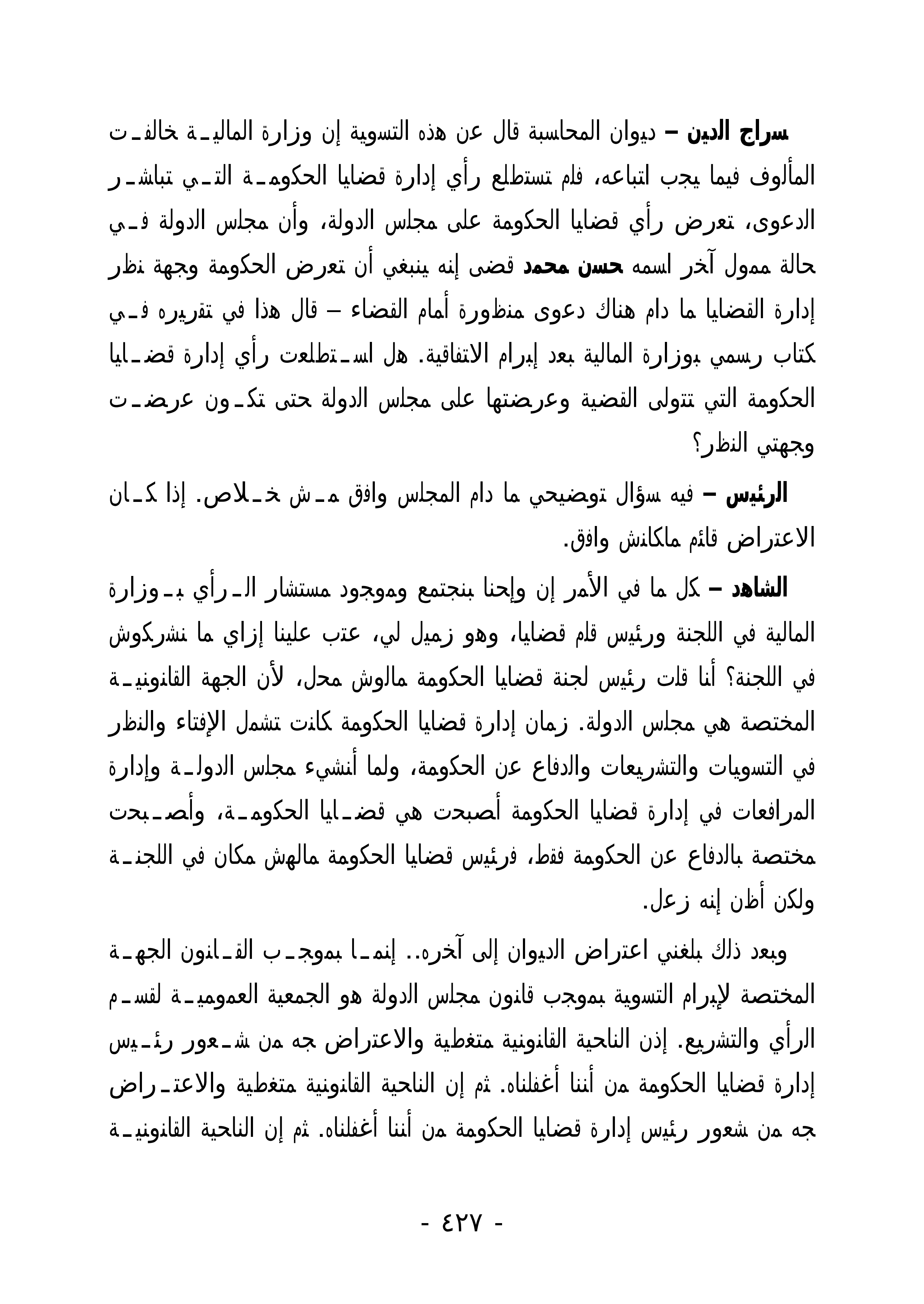
الرئيس – ربط كده تشفيا.

الشاهد – إللي قيل كده، وإنما أنا لا أقطع بهذا ولا بذلك، وإنما ده إللي سمع في السوق.. البنك دفع جزء ورفع قضية بمعظم المبلغ الباقي. وظلت القضـية معلقـة وكانت سلاحا مسلطا على البنك وشركاته، والبنك وشركاته ومؤسساته عزيزة على كل مصري واستمرار السلاح المسلط عليها.. قضية موجودة مصيرها يهز مركـز البنك في السوق وتضعف الثقة في البنك.

كنت أعلم أن البنك وشركاته مركزة في السوق، فيه مساس به فكان هـدفي أن أنقي الغبار إللي ثار حول المؤسسات المصرية الصميمة، ويكفي أن الحكومة سـنة ١٩٤٠ أقالت البنك من عثرته، وقدمت له البنك الذي أقاله من هذه العثرة. قلت إن المسالة لا تزال معلقة أمام المحكمة الابتدائية والمحكمة الاستئنافية والموضوع ياخد سنوات طويلة. عملت لجنة جمعت فيها.. مندوبين من البنك. الدكتور حافظ عفيفي والأستاذ **عبد المقصود أحمد**، ومن وزارة المالية وكـلاء الـوزراة المختصـين، الدكتور **عبد الحكيم الرفاعي والدكتور عبد الجليل العمري**؛ لأنه كان وكيل وزارة المالية، وكان مندوب الحكومة في البنك. عقدنا عدة اجتماعات، هذه الاجتماعـات الرئيسية كنت حريصا على حضورها، أما المسائل الفرعية فكلاف بهـا الخبـراء. عقدت عدة اجتمعات في شهور طويلة، وعملت بحوث طويلة، والشهادة الحقـة أن البنك في هذه المسألة لم يخف أي مستند أو أي ورقة عن المندوبين الحكـوميين – كانوا يروحوا إلى ساعة متأخرة من الليل، ورجال البنك تحت تصـرفهم، وظلـت البحوث الفنية شهور طويلة بدأت من فبراير ولم تنته منها إلا يمكن في أغسـطس سنة ١٩٥٠ إلى أن وصل رجال وزارة المالية إلى أن المبلغ المقدر من سـنة ٤٨ كان مبالغًا فيه جدا، وأن الربط الحقيقي أقل من ذلـك، وإنمـا فـي سـنة ١٩٤٦ ما قبلوش أي مفاوضة، ولكن في سنة ١٩٥٠ اتبعنا معهم الطريق العـادي زي أي

ممول يعترض على الربط فيتقدم لمصلحة الضرائب وينقاشها فيه، إنتهى الربط إلـى أن المبلغ حوالي مليون و٢٥٠ ألف جنيه من ٤ مليون ونصف جنيه، وكان مستشار الرأي بوزارة المالية يحضر هذه الاجتماعات، وأنا قلت للفنيين بتوع الوزارة أنـتم وصلتم إلى هذا الرأي، كيف السبيل إلى عمل تسوية لا غبار عليها؟ وأنا أريـد أن الغبار لا يقوم على الحكومة، أو على البنك؛ حتى لا يهدد بتسوية كاذبة تهزه فـي السوق لأنه كان في ذهني التسوية إللي عملها **أمين عثمان** سنة ٤٣ (٥١). فيما يتعلق بحصص التأسيس. كانت سنة ١٩٤٤ الحكومة تدخلت لدعم البنك وقـدمت لـه ٥ مليون جنيه، والبنك اجتاز الأزمة وبدأ ينتعش وأراد أن يرد المبلـغ ده للحكومـة فاتفق مع وزارة المالية على النظام المعين لذلك.

هذه التسوية بعد ذلك وجد أنها محل طعن؛ لأن وزير المالية عملها وحده، ولما راحت التسوية للبرلمان، اللجنة المالية في مجلـس الشـيوخ والنـواب حجزتهـا واستمرت تعترض عليها وديوان المحاسبة يعترض، وجيت سنة ١٩٥٠ لقيتهم لسه بيعترضوا. كان فيه إجراءات قانونية يجب اتباعها وموافقة البرلمان ماكنش شـرط أساسي ولو أن بعض أعضائه أثاروا ذلك. وأنا بصدد التسوية طلبت ملف تسـوية أمين عثمان، لقيته ناقص، قلت مش عاوزين نعرض الحكومة والبنك لتسوية يطعن فيها. الإجراء القانوني إيه؟ قالوا لازم تعرض على الجمعية العمومية لمجلس الدولة إذا أقرها تبقى الحكومة متغطية. بعد ذلك فيه قضية منظورة أمام المحكمة لا بد من تقديم هذا الصلح لها. التسوية دي تقدم لمجلس الوزراء أولا - ثم المحكمـة بعـد ذلك لإقرار الصلح. قلت اتخذوا كل الإجراءات والضمانات لهذا. وفعلا عرضـت التسـوية علـى الجمعيـة العموميـة لمجلـس الدولـة وأقرهـا قبـل ما أمضي عليها، خدتها ورحت إلى مجلس الوزراء والمجلس وافق في الصـيف، خدنا كل الإجراءات السليمة وفعلا أدت إلى تحسن الحالة بالنسـبة لبنـك مصـر وشركاته لأني مش عدو الممول، لا أحاربه وإنما أحافظ على حقوقي فقط.



سراج الدين – ديوان المحاسبة قال عن هذه التسوية إن وزارة المالية خالفت المألوف فيما يجب اتباعه، فلم تستطلع رأي إدارة قضايا الحكومة التي تباشر الدعوى، تعرض رأي قضايا الحكومة على مجلس الدولة، وأن مجلس الدولة في حالة ممول آخر اسمه **حسن محمد** قضى إنه ينبغي أن تعرض الحكومة وجهة نظر إدارة القضايا ما دام هناك دعوى منظورة أمام القضاء – قال هذا في تقريره في كتاب رسمي بوزارة المالية بعد إبرام الاتفاقية. هل استطلعت رأي إدارة قضايا الحكومة التي تتولى القضية وعرضتها على مجلس الدولة حتى تكون عرضت وجهتي النظر؟

الرئيس – فيه سؤال توضيحي ما دام المجلس وافق مش خلاص. إذا كان الاعتراض قائم ماكانش وافق.

الشاهد – كل ما في الأمر إن إحنا بنجتمع وموجود مستشار الرأي بوزارة المالية في اللجنة ورئيس قلم قضايا، وهو زميل لي، عتب علينا إزاي ما نشركوش في اللجنة؟ أنا قلت رئيس لجنة قضايا الحكومة مالوش محل، لأن الجهة القانونية المختصة هي مجلس الدولة. زمان إدارة قضايا الحكومة كانت تشمل الإفتاء والنظر في التسويات والتشريعات والدفاع عن الحكومة، ولما أنشيء مجلس الدولة وإدارة المرافعات في إدارة قضايا الحكومة أصبحت هي قضايا الحكومة، وأصبحت مختصة بالدفاع عن الحكومة فقط، فرئيس قضايا الحكومة مالهش مكان في اللجنة ولكن أظن إنه زعل.

وبعد ذلك بلغني اعتراض الديوان إلى آخره.. إنما بموجب القانون الجهة المختصة لإبرام التسوية بموجب قانون مجلس الدولة هو الجمعية العمومية لقسم الرأي والتشريع. إذن الناحية القانونية متغطية والاعتراض جه من شعور رئيس إدارة قضايا الحكومة من أننا أغفلناه. ثم إن الناحية القانونية متغطية والاعتراض جه من شعور رئيس إدارة قضايا الحكومة من أننا أغفلناه. ثم إن الناحية القانونية

متغطية. إدارة قضايا الحكومة محامٍ عني، وأنا مدعي في قضية تصـالح وأقـول لمحامي أنا أتصالح روح قدم التسوية للمحكمة بس.

وإحنا بعد ما عملنا التسوية قدمها محامي الحكومة وراح المحكمـة، والصـلح تصدق عليها منها.

سراج الدين – هل تستطيع أن تذكر الشركات إللي دخلت مجالس إدارتها تصدق عليه منها..

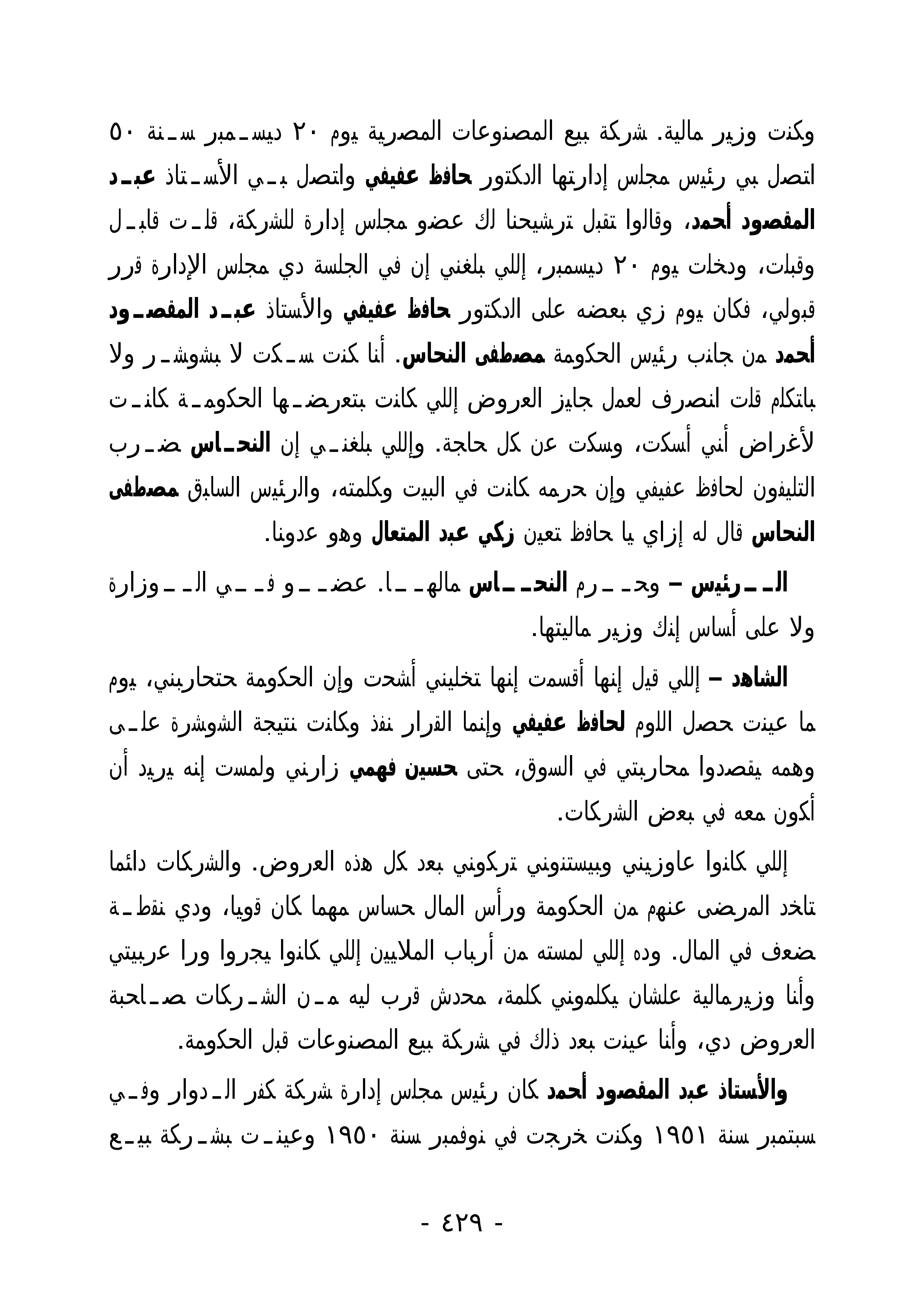
سراج الدين – هل تستطيع أن تذكر الشركات إللي دخلت مجالس إدارتها بعـد خروجك من وزارة الوفد سنة ١٩٥٠.

الشاهد – بعد خروجي أو في اليوم التالي لإقالتي وأنا ذكرت أمام المحكمـة أن **عثمان محرم** يوم إقالتي عرض علي منصب محافظ البنك الأهلي، وفاتني أن أذكر أن في الصيف أيام أزمة الذرة وكنت في إسكندرية **جالي إلياس أندراوس** وقال أنا جاي أكلمك باسم الحكومة، أو باسم الأستاذ **فؤاد سراج الدين**، أو **باسم السراي** إذا كنت تستقيل ونعينك محافظ البنك الأهلي مش أحسن، قلتله مشروع البنك المركزي [٥٢] لسه نايم قال متفقين مع الحكومة إنها تطلع مرسوم بقانون.

أنا رفضت هذا العرض في أغسطس، ورفضته من **عثمان محرم** وبعد إقـالتي بيومين جاني إلياس أندراوس مرة ثانية، يقوللي تقبل تكون مندوب الحكومة في بنك مصر. وزارة المالية هيه إللي بتعين منوب الحكومة في بنك مصر ووزيرها هـو الأستاذ **فؤاد سراج الدين**، قلت لا الحكومة إللي أقالتني ما أخدش منصـب منهـا. ورفضت بعد ذلك.

الرئيس – المقابلة كانت فين.

الشاهد – كنت ساكن في الذهبية [٥٣] وكان ناس كثير يجولي بمناسبة خروجـي من الوزارة، يعني قصدهم يجاملوني بعد الإقالة، وحتى على سطح الذهبية، قالي أنا جاي مخصوص بالرسالة دي. بعد هذا خرجت من الوزارة. أنا راجل حر ومحامي



وكنت وزير مالية. شركة بيع المصنوعات المصرية يوم ٢٠ ديسمبر سنة ٥٠ اتصل بي رئيس مجلس إدارتها الدكتور **حافظ عفيفي** واتصل بي الأستاذ **عبد المقصود أحمد،** وقالوا تقبل ترشيحنا لك عضو مجلس إدارة للشركة، قلت قابل وقبلت، ودخلت يوم ٢٠ ديسمبر، إللي بلغني إن في الجلسة دي مجلس الإدارة قرر قبولي، فكان يوم زي بعضه على الدكتور **حافظ عفيفي** والأستاذ **عبد المقصود أحمد** من جانب رئيس الحكومة **مصطفى النحاس**. أنا كنت سكت لا بشوشر ولا باتكلم قلت انصرف لعمل جايز العروض إللي كانت بتعرضها الحكومة كانت لأغراض أني أسكت، وسكت عن كل حاجة. وإللي بلغني إن **النحاس** ضرب التليفون لحافظ عفيفي وإن حرمه كانت في البيت وكلمته، والرئيس السابق **مصطفى النحاس** قال له إزاي يا حافظ تعين **زكي عبد المتعال** وهو عدونا.

الرئيس – وحرم **النحاس** مالها. عضو في الوزارة ولا على أساس إنك وزير ماليتها.

الشاهد – إللي قيل إنها أقسمت إنها تخليني أشحت وإن الحكومة حتحاربني، يوم ما عينت حصل اللوم **لحافظ عفيفي** وإنما القرار نفذ وكانت نتيجة الشوشرة على وهمه يقصدوا محاربتي في السوق، حتى **حسين فهمي** زارني ولمست إنه يريد أن أكون معه في بعض الشركات.

إللي كانوا عاوزيني وبيستنوني تركوني بعد كل هذه العروض. والشركات دائما تاخد المرضى عنهم من الحكومة ورأس المال حساس مهما كان قويا، ودي نقطة ضعف في المال. وده إللي لمسته من أرباب الملايين إللي كانوا يجروا ورا عربيتي وأنا وزيرمالية علشان يكلموني كلمة، محدش قرب ليه من الشركات صاحبة العروض دي، وأنا عينت بعد ذلك في شركة بيع المصنوعات قبل الحكومة.

والأستاذ عبد المقصود أحمد كان رئيس مجلس إدارة شركة كفر الدوار وفي سبتمبر سنة ١٩٥١ وكنت خرجت في نوفمبر سنة ١٩٥٠ وعينت بشركة بيع

المصنوعات في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وبعد فترة الشوشرة ما تعينتش في شـركة كفر الدوار إلا بعد سبتمبر... في أكتوبر سنة ٥١ وفضلت في الشـركتين إلـى أن دخلت الوزارة من جديد في يوم ٢٨ يناير، واستقلت من الشركتين ومـارجعتلهمش تاني ولمست مما قاله لي **عبد المقصود أحمد** بصراحة لمست إنه لاعتقـالي فـي سبتمبر وديسمبر بعد الثورة (٥٤) هذا يجعلني شخصا أمام العهد الجديد غير مرغوب فيه، والمال كما قلت حساس.. معذورين.. وحتى الأستاذ **عبد المقصود أحمد** قـال لي قدام الأستاذ **عبد الحميد حمدي** ـ وا إحنا مترددين شوية إنت حتقدم لمحكمة الغدر في قضية القطن، فقلت له إحنا زملاء وأنا محبش أحرج البنك.

سراج الدين – هل هناك شركات أخرى غير دول؟

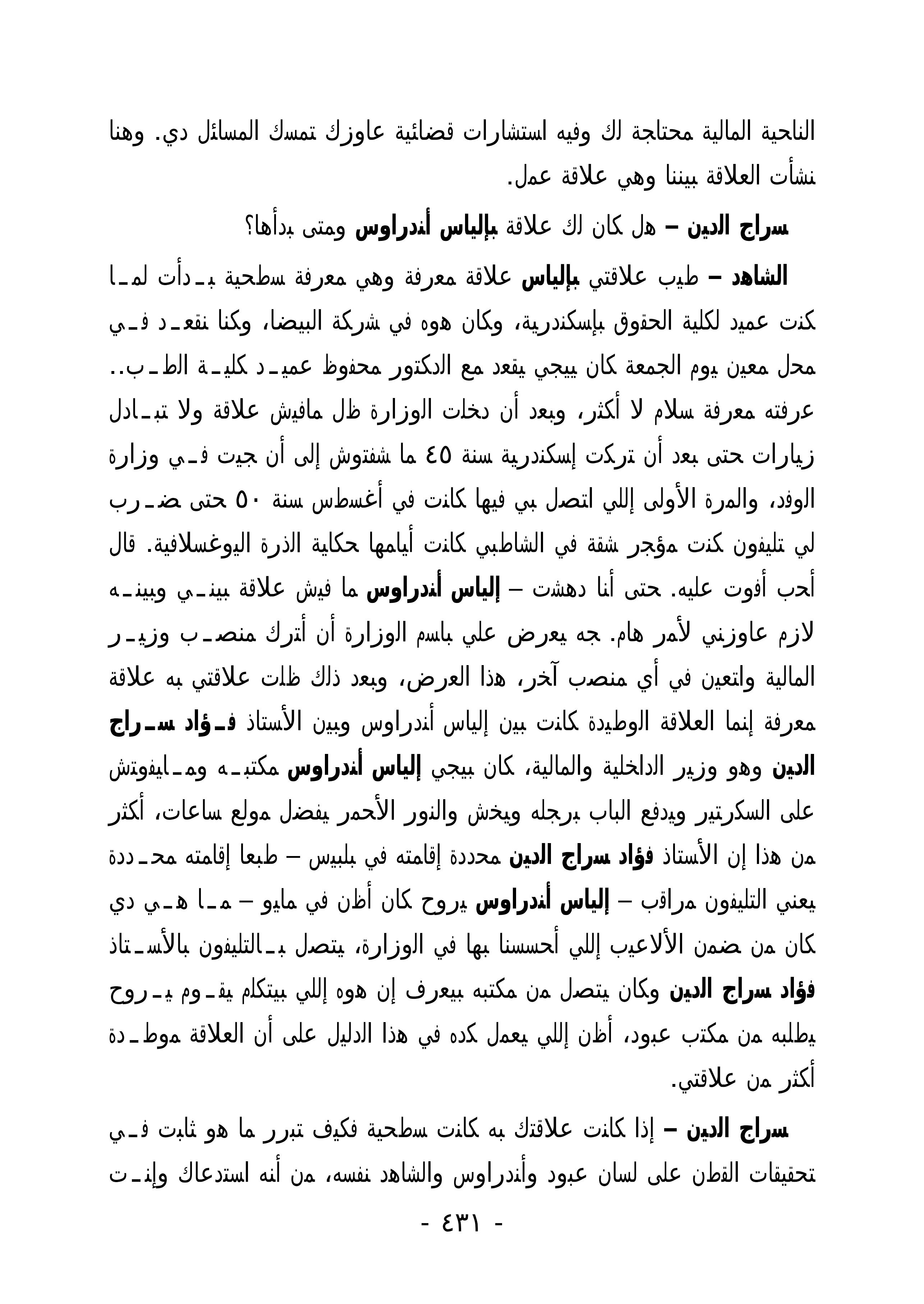
الشاهد – دخلت في آخر ديسمبر سنة ٥٢ أو أوائـل ينـاير سـنة ٥٣ شـركة صغيرة هي شركة البلاستيك الأهلية كعضو مجلس إدارة، عايز تقول إيه؟

سراج الدين – هل للشاهد صلة بالأمير السابق **يوسف كمال.**

الشاهد – في أوائل سنة ٥١ على ما أذكر، الشيخ أبو الوفا الشرقاوي إللي فـي نجع حمادي وده له صلة **بيوسف كمال**، وله علاقة بعائلة زوجتي؛ لأنه كان صديقا للمرحوم **علي باشا فهمي**، وأنا آسف وأنا أستأذن المحكمة لأنـي بـأقول تـاريخ حياتي.

الرئيس – دي حاجات خارج القضية ولكن مافيش مانع من ذكرهـا والمحكمـة يهمها تخرج من هذه المحاكمة وإنت طاهر الذيل، وتبرئ ذمتك من كل مـا أثيـر، ولذلك إحنا سايبينك تتكلم خارج القضية.

الشاهد – الشيخ أبو الوفا الشرقاوي يبدو إنه تحدث مع الأمير السابق يوسـف كمال، وكنت ما أعرفوش، وقال **الشيخ أبو الوفا الأمير** كمال يحـب إنـك تكـون مستشاره، قلت لما ييجي واتكلم وياه وبعدين اتقابلنا وتكلمت وياه وعرض علي أني أكون مستشاره، عنده وكيل الدائرة وسكرتير وموظفين كثير إنما قال أنا أعمالي من



الناحية المالية محتاجة لك وفيه استشارات قضائية عاوزك تمسك المسائل دي. وهنا نشأت العلاقة بيننا وهي علاقة عمل.

سراج الدين – هل كان لك علاقة **بإلياس أندراوس** ومتى بدأها؟

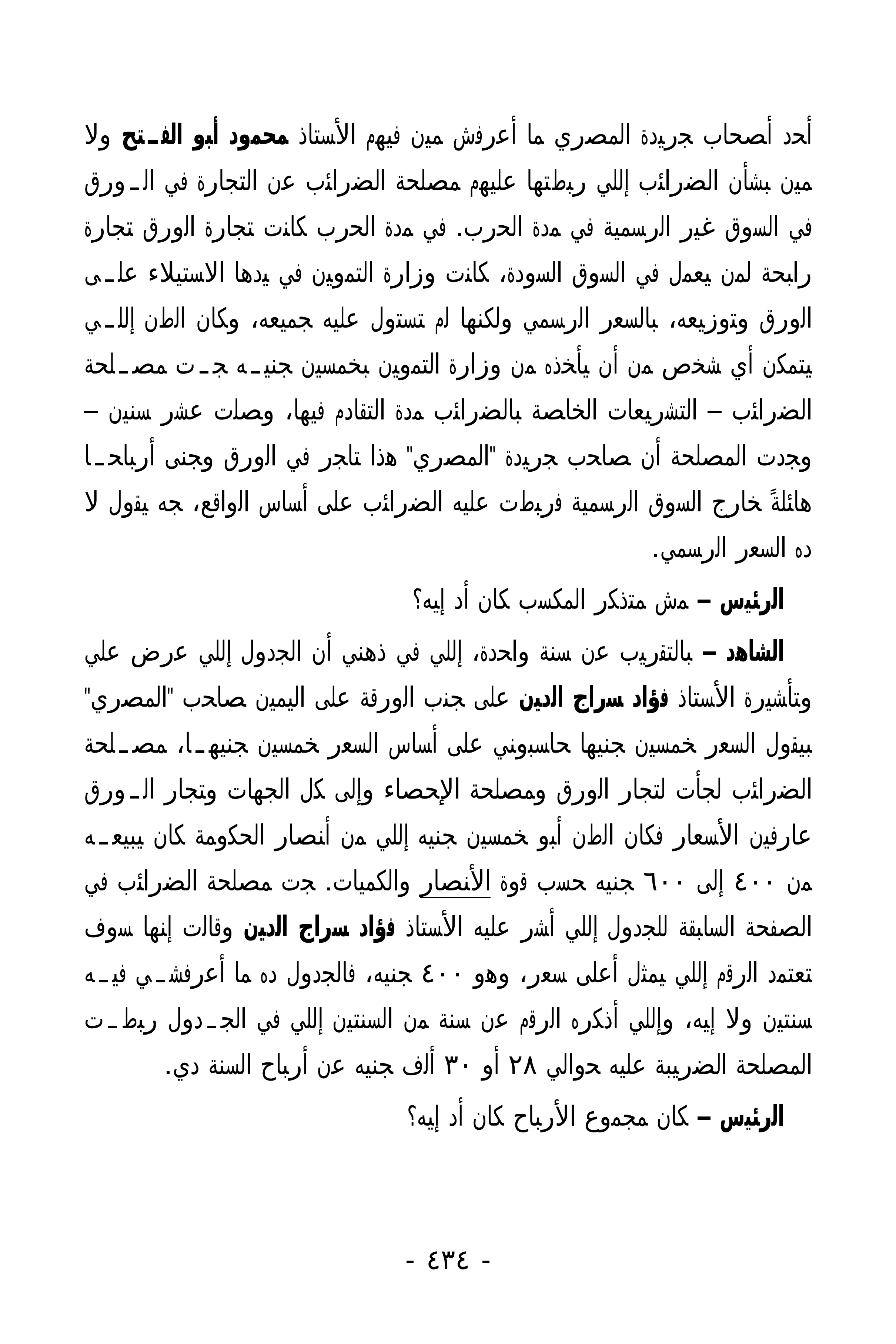
الشاهد – طيب علاقتي **بإلياس** علاقة معرفة وهي معرفة سطحية بدأت لما كنت عميد لكلية الحقوق بإسكندرية، وكان هوه في شركة البيضا، وكنا نقعد في محل معين يوم الجمعة كان بيجي يقعد مع الدكتور محفوظ عميد كلية الطب.. عرفته معرفة سلام لا أكثر، وبعد أن دخلت الوزارة ظل مافيش علاقة ولا تبادل زيارات حتى بعد أن تركت إسكندرية سنة ٤٥ ما شفتوش إلى أن جيت في وزارة الوفد، والمرة الأولى إللي اتصل بي فيها كانت في أغسطس سنة ٥٠ حتى ضرب لي تليفون كنت مؤجر شقة في الشاطبي كانت أيامها حكاية الذرة اليوغسلافية. قال أحب أفوت عليه. حتى أنا دهشت – **إلياس أندراوس** ما فيش علاقة بيني وبينه لازم عاوزني لأمر هام. جه يعرض علي باسم الوزارة أن أترك منصب وزير المالية واتعين في أي منصب آخر، هذا العرض، وبعد ذلك ظلت علاقتي به علاقة معرفة إنما العلاقة الوطيدة كانت بين إلياس أندراوس وبين الأستاذ **فؤاد سراج الدين** وهو وزير الداخلية والمالية، كان بيجي **إلياس أندراوس** مكتبه وما يفوتش على السكرتير ويدفع الباب برجله ويخش والنور الأحمر يفضل مولع ساعات، أكثر من هذا إن الأستاذ **فؤاد سراج الدين** محددة إقامته في بلبيس – طبعا إقامته محددة يعني التليفون مراقب – **إلياس أندراوس** يروح كان أظن في مايو – ما هي دي كان من ضمن الألاعيب إللي أحسسنا بها في الوزارة، يتصل بالتليفون بالأستاذ **فؤاد سراج الدين** وكان يتصل من مكتبه بيعرف إن هوه إللي بيتكلم يقوم يروح يطلبه من مكتب عبود، أظن إللي يعمل كده في هذا الدليل على أن العلاقة موطدة أكثر من علاقتي.

سراج الدين – إذا كانت علاقتك به كانت سطحية فكيف تبرر ما هو ثابت في تحقيقات القطن على لسان عبود وأندراوس والشاهد نفسه، من أنه استدعاك وإنت

وزير مالية إلى مكتبه في شركة البيضاء، حدد معك ميعاد، وحضر عبود ومحاميه إلى شركة البيضا في الموعد وحضر الشاهد وتحدثتم في موضوع الخلافات بـين مصلحة الضرائب وبعض الشركات، هل حصل أم لم يحصل؟.

الشاهد – تسمح لي هيئة المحكمة الموقرة إني أقول للمدعى عليـه إن عبـارة "استدعاك" كنت أنزهه أن يقولها ونحن نتكلم بكل هدوء، وإذا سمحت لي المحكمة لا أقبل منه كلمة "الاستدعاء" أما هذه الواقعة فأنا رويتها في محضر تحقيقـات لجنـة القطن، وهذه الواقعة تمس عبود وشركاته وما كنتش عاوز أفتح حاجات على نـاس كثير، إنما ما دام **فؤاد سراج الدين**، وهو صديق حميم لعبود وكان يذهب إلى مكتبه في شركة السكر مرارا، أنا أتكلم وأقول إن المسألة ومسألة عبود طويلة، وإذا كانت المحكمة تسمح لي بشيء من سعة الصدر. لو سمحت لي المحكمة أنا قبل ما أدخل في موضوع عبود أحب أرجع لمسألتين والرئيس قبل موضـوع عبـود، الأولـى خاصة **بالأمير يوسف كمـال** لأني أنا شاعر بما يهدف إليه الدفاع، لأن فـي سـنة ١٩٥٢ بعد قيام الحركة [(٥٥)] واستقالة **نجيب الهلالي** سافرت يوم ٤ أغسطس إلـى استانبول لأن زوجتي ووالدتها من هناك كنت سافرت علشان أقعد هنـاك شـوية، فترامت إلي الأخبار عن هجوم في الصحف المصرية من الأستاذ **فؤاد سراج الدين** ضدي، وأنه أثار مسألة خاصة بضرائب الأمير السابق **يوسف كمال**، فلـو تركـت هذه المسألة من غير إيضاح يجوز أنها تترك بعض الغبار – في ذلك الحين - وأنا في تركيا جاءتني قصاصة من جريدة "المصري" وفيها أن الأستاذ **فؤاد سراج الدين** يقول إني أنا أعفيت يوسف كمال من الضرائب المستحقة عليه... لازم أهـتم بمـا نشر في الصحف رغم إني ما أحبش أدخل في مهاترات، لأني موقن أنها سـتنجلي في يوم من الأيام.. مسألة ضرائب **يوسف كمال** إللي أثارها فؤاد فـي المصـري، حقيقة إنه لما تقررت الضريبة العامة على الإيراد إداه إقراره عن سنة ١٩٤٩ فـي سنة ١٩٥٠ في الميعاد، وماكنتش أعرفه، وبعد ذلك في سنة ١٩٥١ قدم إقراره عن سنة ١٩٥٠... مصلحة الضرائب ربطت عليه عن هاتين السنتين حوالي ١٩٠ ألف

جنيه. هو كان كأي ممول عادي دخل في مناقشات مصـلحة الضـرائب زي كـل الممولين زيه، زي **حبيب المصري وموريس** أرقش هوه وكيل **حبيـب المصـري، وموريس** أرقش محامين عنه، وظلوا في مناقشات مع مصلحة الضرائب إلـى أن وجدت علاقتي **بيوسف كمـال**، إنما استمرت المسألة فـي يـد **حبيـب المصـري وموريس أرقش** ودخلت الوزارة في فبراير سنة ١٩٥٢ وظليت حتى آخر يونيـه سنة ٥٢ والمسائل في أخذ ورد، لأن محاميه كان لهما وجهة نظر لأن عدم مناقشة المصلحة للممول في مدة ٦ شهور تسقط الحق فيها، ويكون الممول غير مقيـد إلا بقراره وهذه المدة عدلت بعد ذلك سنتين كما سبق أن ذكرت، ثم اطلقت وجعلت مدة التقادم إللي واردة في القانون وكان الأستاذ **فؤاد سراج الدين** وهو وزيـر ماليـة، عدل هذا التشريع وجعله سنتين ثم ألغي القيد ده وجعل الميعاد مفتوحـا. اسـتمرت المناقشات بين المحامين ومصلحة الضرائب دون أي تدخل مني، وأنا وزير ماليـة لأني حرصت وكانت لي علاقة سابقة **بيوسف كمال** أن أكـون بعيـدا عـن هـذا وخرجت من الوزارة والمناقشات مستمرة، ولم يتفقوا وربطـت عليـه المصـلحة الضريبة، فتقدم بطعن إلى لجنة الطعون رفض، فتقدم للمحكمة وحـددت القضـية سيرها وظلت أمام المحكمة، إلى أن قضى قرار مجلس قيادة الثورة بمصادرة أموال أسرة محمد علي[٥٦]، يتبين من أقوالي، ويمكن للهيئة الموقرة أن تتبين من الأوراق أن هذه الإجراءات لا دخل لي بها، ولم أخفض الربط ولم أتدخل، وهذا ثابت فـي جريدة المصري في شهر أغسطس سنة ١٩٥٢، إذا قلت هذا وبرأت نفسـي مـن الادعاء إللي قاله يمكن بعد ذلك أن أتوجه إلى الأستاذ **فؤاد سراج الدين** بسؤال من نفس نوع المسألة إللي آثارها ضدي وقال علاقتك إيه **بيوسف كمال**، وأنا أعرف ما يهدف إليه وأقول له إنت وإنت وزير مالية في سنة ٥١ كيف خفضـت الضـرائب بخط يدك، وتحولت من وزير مالية إلى مثمن، وأشرت بتخفيض الضـريبة علـى أرباح تجارة الورق في السوق غير الرسمية في مدة الحرب لأحد أصحاب جريـدة "المصري" إذ وجدت بعد عودتي إلى وزارة المالية سنة ٥٢، أنه كان فيه نزاع بين



أحد أصحاب جريدة المصري ما أعرفش مين فيهم الأستاذ **محمود أبو الفتح** ولا مين بشأن الضرائب إللي ربطتها عليهم مصلحة الضرائب عن التجارة في الورق في السوق غير الرسمية في مدة الحرب. في مدة الحرب كانت تجارة الورق تجارة رابحة لمن يعمل في السوق السودة، كانت وزارة التموين في يدها الاستيلاء على الورق وتوزيعه، بالسعر الرسمي ولكنها لم تستول عليه جميعه، وكان الطن إللي يتمكن أي شخص من أن يأخذه من وزارة التموين بخمسين جنيه جت مصلحة الضرائب – التشريعات الخاصة بالضرائب مدة التقادم فيها، وصلت عشر سنين – وجدت المصلحة أن صاحب جريدة "المصري" هذا تاجر في الورق وجنى أرباحا هائلةً خارج السوق الرسمية فربطت عليه الضرائب على أساس الواقع، جه يقول لا ده السعر الرسمي.

الرئيس – مش متذكر المكسب كان أد إيه؟

الشاهد – بالتقريب عن سنة واحدة، إللي في ذهني أن الجدول إللي عرض علي وتأشيرة الأستاذ **فؤاد سراج الدين** على جنب الورقة على اليمين صاحب "المصري" بيقول السعر خمسين جنيها حاسبوني على أساس السعر خمسين جنيها، مصلحة الضرائب لجأت لتجار الورق ومصلحة الإحصاء وإلى كل الجهات وتجار الورق عارفين الأسعار فكان الطن أبو خمسين جنيه إللي من أنصار الحكومة كان يبيعه من ٤٠٠ إلى ٦٠٠ جنيه حسب قوة الأنصار والكميات. جت مصلحة الضرائب في الصفحة السابقة للجدول إللي أشر عليه الأستاذ **فؤاد سراج الدين** وقالت إنها سوف تعتمد الرقم إللي يمثل أعلى سعر، وهو ٤٠٠ جنيه، فالجدول ده ما أعرفشي فيه سنتين ولا إيه، وإللي أذكره الرقم عن سنة من السنتين إللي في الجدول ربطت المصلحة الضريبة عليه حوالي ٢٨ أو ٣٠ ألف جنيه عن أرباح السنة دي.

الرئيس – كان مجموع الأرباح كان أد إيه؟

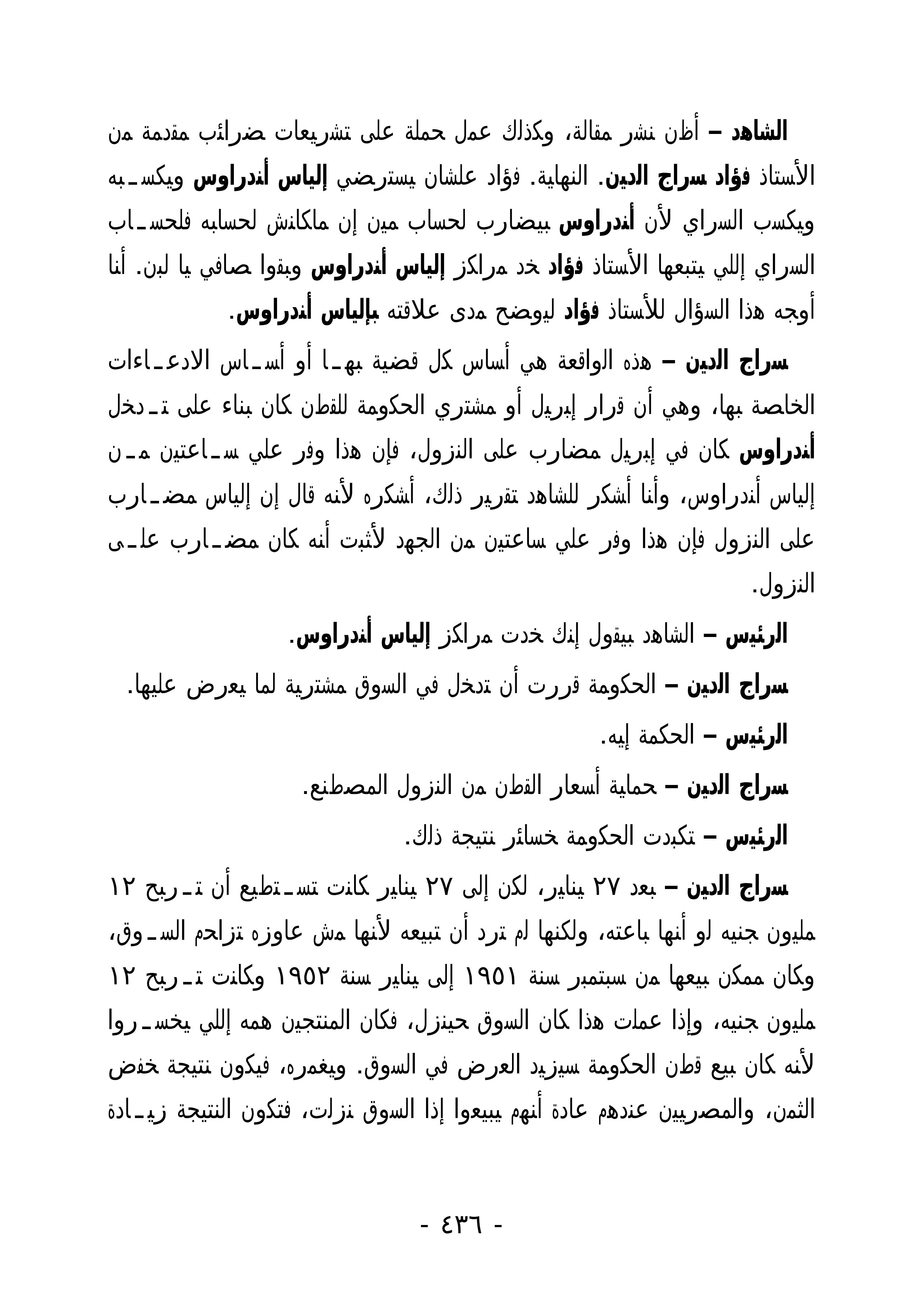
الشاهد – في هذه الحالة لما تحسبها على أساس ١٤% وهيه نسبة الضريبة لأن الربح يبقى في هذه الحالة حوالي ٣٥٠ ألف جنيه في السنة جه الأستاذ فؤاد وهـو وزير مالية على الكشف، وفيه أسعار المقارنة أشر "تعتمد المحاسـبة" علىأسـاس ٢٠٠ جنيه للطن أو ١٨٠ جنيها يمكن. يا وزير المالية إنت بقيت متمنًـا. فكانـت النتيجة أن انخفضت الضريبة إلى النصف، إنه هوه إللي يقدر ويربط. شفتها بعيني وعرض علي هذا الملف من مصلحة الضرائب ويمكن التحري عنه منها؟

سراج الدين – النقطة دي بتاعت جريدة "**المصـري**" الواقع إن خلاف مصـلحة الضرائب لا يبت فيه بقلم ولا حاجة وإنما خد عدة أبحاث ومناقشـات، ولـم يكـن خاصا بتجارة ورق السوق السوداء. وإنما خاص بأرباح الجريدة وكمؤسسة جميـع فروعها إعلانات وتوزيع وخلافه، وبند الورق كان أحد البنود، وتفاصيل ذلك بـاين في الأوراق، وإنما أقرر أن التسوية إللي حصلت حصلت بأجحاف ورضـا مـدير مصلحة الضرائب[٥٧].

الرئيس – نجيب الأوراق ونشوف.

الشاهد – الواقعة الثانية، بمناسبة الكلام عن إلياس أندراوس، وقبل ما ندخل في عبود برضه هل درجة صلتي ومعرفتي بإلياس أندراوس أكثر من معرفة الأسـتاذ **فؤاد سراج الدين** به؟ أظن أقدر أوجه للأستاذ فؤاد هذا السؤال - إزاي أنا كنـت خارج الحكم في إبريل سنة ٥١ خد – باسم الحكومة يمكن – مراكز القطـن بتـاع إلياس أندراوس وكان الأستاذ فؤاد والحكومة فـي جانـب الصـعوديين وإليـاس أندراوس مضارب على النزول، وفارض الحد الأدنى وسـافر إليـاس أنـدراوس لإنجلترا ورجع لقى السوق طالع، قال إزاي ده. وزير المالية علشان يرضيه، وعلى ما أذكر إلياس أندراوس أثار حملة علشان يخلي الحكومة أو **فـؤاد سـراج الـدين** يشوف حل، أثار حملة خاصة بالمنسوجات أظن.

الرئيس – حملة صحفية يعني.



الشاهد – أظن نشر مقالة، وكذلك عمل حملة على تشريعات ضرائب مقدمة من الأستاذ **فؤاد سراج الدين**. النهاية. فؤاد علشان يسترضي **إلياس أندراوس** ويكسبه ويكسب السراي لأن **أندراوس** بيضارب لحساب مين إن ماكانش لحسابه فلحساب السراي إللي يتبعها الأستاذ **فؤاد** خد مراكز **إلياس أندراوس** وبقوا صافي يا لبن. أنا أوجه هذا السؤال للأستاذ **فؤاد** ليوضح مدى علاقته **بإلياس أندراوس**.

سراج الدين – هذه الواقعة هي أساس كل قضية بها أو أساس الادعاءات الخاصة بها، وهي أن قرار إبريل أو مشتري الحكومة للقطن كان بناء على تدخل **أندراوس** كان في إبريل مضارب على النزول، فإن هذا وفر علي ساعتين من إلياس أندراوس، وأنا أشكر للشاهد تقرير ذلك، أشكره لأنه قال إن إلياس مضارب على النزول فإن هذا وفر علي ساعتين من الجهد لأثبت أنه كان مضارب على النزول.

الرئيس – الشاهد بيقول إنك خدت مراكز **إلياس أندراوس**.

سراج الدين – الحكومة قررت أن تدخل في السوق مشترية لما يعرض عليها.

الرئيس – الحكمة إيه.

سراج الدين – حماية أسعار القطن من النزول المصطنع.

الرئيس – تكبدت الحكومة خسائر نتيجة ذلك.

سراج الدين – بعد ٢٧ يناير، لكن إلى ٢٧ يناير كانت تستطيع أن تربح ١٢ مليون جنيه لو أنها باعته، ولكنها لم ترد أن تبيعه لأنها مش عاوزه تزاحم السوق، وكان ممكن بيعها من سبتمبر سنة ١٩٥١ إلى يناير سنة ١٩٥٢ وكانت تربح ١٢ مليون جنيه، وإذا عملت هذا كان السوق حينزل، فكان المنتجين همه إللي يخسروا لأنه كان بيع قطن الحكومة سيزيد العرض في السوق. ويغمره، فيكون نتيجة خفض الثمن، والمصريين عندهم عادة أنهم يبيعوا إذا السوق نزلت، فتكون النتيجة زيادة

النزول وإذا ابتدت السوق ترتفع ينتظروا فأنا سبت المنتجين يستفيدوا من الأسـعار المرتفعة. وبسرع ٢٧ يناير إللي حصل.

الرئيس – تسمح أقول الشاهد في النقطة دي...

الشـاهد – في النقطة دي فيما يتعلق بأنه هل كان المصلحة الصـعود بأسـعار القطن إلى الحد إللي وصل إليه الأستاذ **فؤاد سراج الدين** واللا لا، دي النقطة إللي أسميها تجاوزا، سياسة التفجر في الناحية المالية.. إن الإنسـان يصـعد بالأسـعار صعودا كبيرا، وفي الحال يخفضها بشدة إلى حالة زي ما أفجر القنبلة أحدفها لفوق قوي ترتفع وتنزل بسرعة تنفجر على الأرض. وسياسة التفجير سياسة بدائية مـن الناحية المالية، وأقول بدائية لأن الناحية المالية دائما عاوزه مشرط، وما اقصـدش مشرط من إللي مستعمل في حاجة ثانية، وإنما مبضع جراح، مش أزميل حجـار، فسياسة القطن على هذا الأساس كانت نتيجتها إيه؟ إن المدعى عليه رفع الأسـعار في البورصة، وفي البورصة الأسعار على اللوحة إنما أنا باصدر إيه؟

الرئيس – أنا عاوز الفلاح استفاد إيه؟

الشاهد – استفاد فايدة مؤقتة، وبعدين يرجع يقاسي الضنك سنوات عديدة، ولـو كان ربحه هذا توزع على سنتين ثلاثة كان أحسن. كانت نتيجة هذه السياسة أنهـا أسعار اللوحة قطن ما يتصدرش، المضاربين هم إللي يكسبوا، تجار الـداخل مـا يكسبوش. المنتجين ما يكسبوش، سمعتنا المالية في الخارج – وهذه لا تقدر بثمن – ضاعت والبلاد تفقد سمعتها المالية في يوم وعلشان نستعيدها لا بد من سنتين. كـان من نتيجتها إن الغزالين ما بقوش يشتروا. تصدير ما فيش. اللعب فـي البورصـة داير. حركة التصديروقفت. ميزاننا التجاري عجز، أزمة الإسترليني جات منـين.. من القطن كنا كل سنة نصدر قطن بالإسترليني وييجي في أيدينا ٤٠ أو ٥٠ مليون جنيه، نقدر نجري بهم مشتراوتنا، ميزاننا التجاري راح. ميزان المـدفوعات فـي عجز، ما عندناش عملة أجنبية، وصل بنا الحد أن الإسترليني يبقى عملـة نـادرة،

الإسترليني إللي بيرموه في بلاد أخرى. وجدنا نفسنا في هذا المركـز، والحركـة وقفت. هل كنا نستمر في سياسة الصعود؟ نقدر نستمر فيها؟ لا. وإذا طرحنا الفكرة الفنية واعتقدنا الفكرة السياسية في إرضـاء الجمـاهير. نخلـي الأسـعار ترتفـع والحكومة تشتري. ما عندناش الفلوس، وزي ما قلت قلت **لسلفاجو وخـوري** لمـا جوني إللي يدفع قرش من المضاربين ينضرب بالرصاص، فكان لا بـد أن نعـالج المسألة بهدوء، وعلى هذا الأساس اتخذت عدة إجراءات من فبراير وطالع.

ألغينا الحد الأدنى حددنا أسعار المقاصة وفتحنا الاستحقاقات. أنـا بـابيع قطـن للخارج. دول تانية بتنافسني، والقطن المصري أكبر منافس له القطـن البرازيلـي. أسعارنا العالية دي. السودان جنبنا والإنجليز نكاية فينا زرعوا قطن في أوغندا وكل مستعمراتهم، الأسعار مرتفعة دي مع المنافسة إللي نلقاها من الأقطان المماثلة، في الوقت نفسه الهبوط المتوالي في أسعار القطن الأمريكي خاصة بعد توقف الحـرب الكورية وزيادة المحصول في أمريكا، أبيع لمين؟ أنا باتاجر لما يكون عندي دكـان صغير، أحط على السلعة العادية جنيه وأفضل حاططها قدامي لغاية ما أموت مـن الجوع، والا أخفضها إلى ٩٠ ثم ٨٠ أو ٧٠ إلى أن تباع؟ دي سياستنا في الفتـرة من فبراير إلى آخر يونية سنة ١٩٥٢ وزي ما قلت إمبارح هذه السياسة أشادت بها خطابات البنوك الكبرى، ومذكرة وزارة المالية إللي وضعها الأستاذ عبـد الجليـل العمري سنة ١٩٥٢ والمذكرة الأخيرة إللي طلعت في الصيف ده عن ميزانية سـنة ٥٣ – ٥٤ بيقول فيها كان للإجراءات الحكيمة التي اتخذت منذ فبراير سنة ١٩٥٢ أثرها في تهدئة السوق وزادت صادراته. إذن معالجة الأمور المالية.

الرئيس – ما صدر من فبراير فما فوق كان أكثر من الفترة السابقة؟

الشاهد – ده موجود في مذكرة الأستاذ **عبد الجليل العمري** (٥٨) وكـان رجـلا موضع ثقتي وساعدي الأيمن مش وهو وكيل وزارة المالية بس، بل كـان مراقبـا للنقد وأنا مستشار وزارة المالية وهو موضع ثقة الأستاذ **فؤاد سراج الدين** أيضـا؛

لأنه كان مرشحه وزيرا للمالية، وهو كذلك موضع ثقة العهد الحاضر لأنه وزير ماليته [٥٩] فهل رجل فوق الشبهات ومحايد ونقبل حكمه.

سراج الدين – نسيب العمري في المسألة دي بالذات.. إنما في الحدود العامة إللي أشار إليها الشاهد كانت أسعار صورية.. هو قال كده هل هذا صحيح (موجها كلامه للشاهد) يؤسفني أن أقول لك إن هذا الكلام غير صحيح بالمرة بدليل الأرقام.. موسم سنة ١٩٥٠ – سنة ١٩٥١ يبدأ في سبتمبر سنة ١٩٥٠ وينتهي في ٣١ أغسطس سنة ١٩٥١ الدكتور زكي كان متولي الحكم في سبتمبر وأكتوبر وأنا توليت الوزارة في نوفمبر للآخر. هو في ٤ أكتوبر عمل بيان قال يا فلاحين ما تبيعوش القطن دلوقت كل العناصر مهيأة لرفع سعر القطن دلوقت سعر القطن المصري والتجار حايسرقوكم وحذر التجار.. الأسعار يا جماعة حاترتفع... إذن كان وبحق ما يؤكد وجوب ارتفاع الأسعار وفعلا ارتفعت.. جينا في نوفمبر حصلت حملة نزول مين حزب النزول؟

سراج الدين – فرغلي ويحيى.

الرئيس – إلياس ماكانش فيهم؟

سراج الدين – ماكانش فيهم.. في الحال عملت حد أدنى للأسعار، لا يصح الهبوط دونها وفي الحال طلع السوق، أنا كنت وزير مالية وعندي قطن.. أنا وأشقائي إللي في زراعة واحدة منعا لكل شبهة، وكنت شايف القطن ماشي وكل العوامل الدولية في طريق صعوده ومع هذا بعت قطني أول الموسم بثمن ١٢١ ريال، بعت وقبضت الثمن على طول ودي أول مرة ما أبيعش فيها كونتراتات وبعدين طلع سعر القطن في خلال شهر إلى ٢٠٠ ريال وأنا كنت عارف أنه حايطلع.

الرئيس – كنت متأكد إنه حايطلع لـ ٢٠٠ ريال؟

سراج الدين – أيوه، وبيع محليا بهذه الأسعار مليون ونصـف قنطـار أي تـم تصريف ٨ مليون قنطار أي حوالي ٩٢% من محصول هذا الموسم.

الرئيس – المحصول كله تقريبا كام.

سراج الدين – ٨,٥ مليون قنطار تم تصريف ٨ مليون قنطار.

الرئيس – سعر القطن الأمريكي كان كام؟

سراج الدين – كان أقل دايما و إحنا أكثر باستمرار. سيادة الرئيس يظهر درس الموضوع. صحيح إللي بيقولوا الأسعار صوريه في مصر سبب ذلـك أن النسـبة ارتفعت بينه وبين القطن الأمريكي، والنسـبة دي يجـب أن تكـون بـين القطـن الأمريكي والأشموني من ٢٠% إلى ٢٥% وبينه وبين الكرنـك مـن ٥٠% إلـى ٥٥%.

سراج الدين – نفس الدكتور **زكي** له حديث سنة ١٩٥٠ ذكر فيه هـذه الأرقـام حيث تصرف ٦١٢ مليون قنطار وبيعت محليا ٢,٥ مليون قنطار، بعد هذا يقال إن الأسعار ارتفعت ارتفاعا مفتعلا. هذا ظلم صارخ.. تصدير القطن وارتفاع أسـعاره يقال عنه ارتفاع مفتعل.. ظلم صارخ.

الرئيس – السعر تقريبا في سبتمبر وأكتوبر ١٩٥٠ كام؟

سراج الدين – لما وضعت الحد الأدنى، كان السـعر حـوالي ١١٥ للكرنـك وبعدين فضل...

الرئيس – الفلاحين كلهم باعوا وكبار الملاك بيبيعوا كونتراتات لكن إللي عندهم حاجة بسيطة مستني إنه يبيع ويقبض فلوسه.

سراج الدين – لا يا أفندم كان مستني؟

الرئيس – الفلاح كان بيسمع الكلام ده؟

سراج الدين – كلهم بيسمعوا الراديو.

الرئيس – الفلاح بيقول لما ييجي القطن عنده في البيت بيقول القتيل عندي في الدار، كلنا فلاحين وعارفين كده.

سراج الدين – كلنا فلاحين، اسأل الآن تلاقي إللي عنده ١٠ قناطير قطن دلوقت بيبيع كونتراتات يوديه المحلج ويأخذ سلفة ويقعد جنب الراديو، يشوف الأسعار كل يوم البورصة قفلت النهارده بكام.

في هذا الموسم تم تصريف أكثر من ٩٠% من المحصول الفايدة إيه؟ كل فلاح استفاد من الارتفاع. أهم من كده الأستاذ زكي عبد المتعال بيقول حساب الميزان والعملة الأجنبية.. دخل مصر في هذا الموسم ما لم يدخلها في تاريخها من العملة الأجنبية ١٦٦,٥ مليون جنيه من الخارج ثمن قطن.

الرئيس – ثمن قطن بس؟

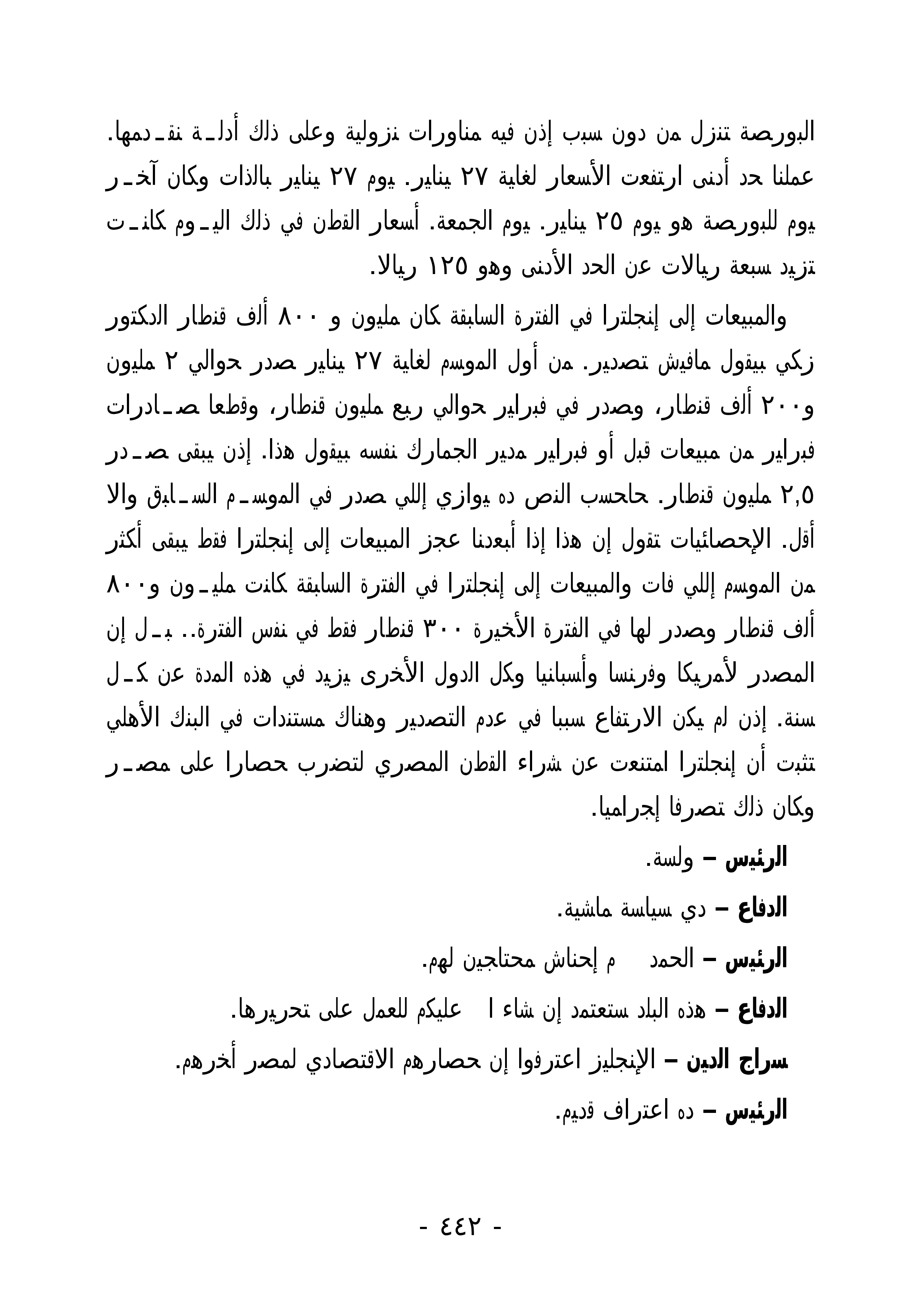
سراج الدين – بس وعندكم الجدول. قبلها، ١٢٠ مليون وإللي قبلها ٨٠ مليون وإللي قبلها ٦٠ وأحيانا كان مايجيش ٢٠مليون جنيه.

الرئيس – ايه السبب في نزول الأسعار بعد كده؟

سراج الدين – حاقول. نيجي للفترة في الموسم التالي من سبتمبر سنة ١٩٥١ لغاية ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ الموسم ده كان ينقسم قسمين، في القسم الثاني بعد ٢٧ يناير كان راح من المضاربين القسم الأول من الموسم إللي هوه من سبتمبر سنة ١٩٥١ لغاية ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ الحد الأدنى ألغي وتحديد النزول بنسبة معينة. ما فيش فايدة.

الشاهد – بعد ما ألغينا الحد الأدنى عشان السوق ما يتدهورش حددنا النسبة المئوية للنزول.

سراج الدين – نسبة النزول دي مافيهاش فايدة لأن إللي عاوز يضارب على النزول يستنى لما السوق ينزل كل يوم ٣% النهارده ٣% وبكره ٣% لغاية ما يوصل لغرضه. جينا في الموسم الثاني. في أول الموسم بدأت المضاربات،


البورصة تنزل من دون سبب إذن فيه مناورات نزولية وعلى ذلك أدلـة نقـدمها. عملنا حد أدنى ارتفعت الأسعار لغاية ٢٧ يناير. يوم ٢٧ يناير بالذات وكان آخـر يوم للبورصة هو يوم ٢٥ يناير. يوم الجمعة. أسعار القطن في ذلك اليـوم كانـت تزيد سبعة ريالات عن الحد الأدنى وهو ١٢٥ ريالا.

والمبيعات إلى إنجلترا في الفترة السابقة كان مليون و ٨٠٠ ألف قنطار الدكتور زكي بيقول مافيش تصدير. من أول الموسم لغاية ٢٧ يناير صدر حوالي ٢ مليون و٢٠٠ ألف قنطار، وصدر في فبراير حوالي ربع مليون قنطار، وقطعا صـادرات فبراير من مبيعات قبل أو فبراير مدير الجمارك نفسه بيقول هذا. إذن يبقى صـدر ٢,٥ مليون قنطار. حاحسب النص ده يوازي إللي صدر في الموسـم السـابق والا أقل. الإحصائيات تقول إن هذا إذا أبعدنا عجز المبيعات إلى إنجلترا فقط يبقى أكثر من الموسم إللي فات والمبيعات إلى إنجلترا في الفترة السابقة كانت مليـون و٨٠٠ ألف قنطار وصدر لها في الفترة الأخيرة ٣٠٠ قنطار فقط في نفس الفترة.. بـل إن المصدر لأمريكا وفرنسا وأسبانيا وكل الدول الأخرى يزيد في هذه المدة عن كـل سنة. إذن لم يكن الارتفاع سببا في عدم التصدير وهناك مستندات في البنك الأهلي تثبت أن إنجلترا امتنعت عن شراء القطن المصري لتضرب حصارا على مصـر وكان ذلك تصرفا إجراميا.

الرئيس – ولسة.

الدفاع – دي سياسة ماشية.

الرئيس – الحمد م إحناش محتاجين لهم.

الدفاع – هذه البلاد ستعتمد إن شاء ا عليكم للعمل على تحريرها.

سراج الدين – الإنجليز اعترفوا إن حصارهم الاقتصادي لمصر أخرهم.

الرئيس – ده اعتراف قديم.

سراج الدين – في هذا العهد في الشهر ده [٦٠] حرام أن يقال إن ارتفاع الأسعار منع التصدير. الميزان التجاري لم ينعدل أمره في العشرين سنة الأخيرة إلى سـنة ١٩٥٠ لأن الوارد من الخارج كان ١٦٦ مليون جنيه. وكل الآثار إللـي بيقولهـا الدكتور زكي حصلت بعد ٢٧ يناير ١٩٥٢ لأسباب سأقدم عليها أدلة. يبقى حـرام إننا نتحمل نتائج ما حصل بعد ٢٧ يناير بعد أن خرجنا من الحكـم، ويقـال إننـا عجزنا الميزان التجاري وعجزنا العملة.

الرئيس – للشاهد – لك تعليق؟

الشاهد – أنا ذكرت للهيئة الموقرة إمبارح إن الظاهرة إن السوق في مصر من عشرات السنين إنه قبيل الموسم تبدأ حركة نزولية من جانب المضـاربين علشـان يلموا القطن وبعدين يرفعوا الأسعار، وأنا كنت متيقظا لهذه الحركة رغم محـاربتي للصعود المبالغ فيه، شعرت في ٤ أكتوبر أن اللعب بـدأ علـى النـزول علشـان المضاربين ياخدوا المحصول.. أردت أن أبصر المزارعين لأن كل التقارير إللـي جات من الخارج كانت ضد حركة النزول. كان فيه عقود معروفـة تـدي وزارة المالية بين تجار الصادر والغزالين في الخارج وكانت تقارير المحصول الأمريكي تتنبئ بأنه سيكون قليلا، والقطن البرازيلي وهو المنافس لقطننا أصيب بآفة أو حريق فكانت كل العوامل معبأة للصعود بالأسعار، إنما مش للصعود إللي يقصده الأسـتاذ فؤاد، إني أصل إلى أرقام خيالية إنما زي ما أحارب الصعود المبالغ فيـه أحـارب النزول المبالغ فيه. دي الحكمة من إصدار البيان وإذاعته في الراديو لأنه أسرع من الصحف.

الرئيس – افتكر الوقت متأخر دي الوقت ونبتدي من يوم السبت نسـمع قصـة علاقة **عبود** إن شاء ا .

الشاهد – دي مش قصة دي قصص [٦١].

توضيح من عبد الجليل العمري:

"ردا على مذكرة **فؤاد سراج الـدين** بشأن الشروط التي اشترطها الدكتور **عبـد الجليل العمري** لقبول منصب وزير المالية عقب خروج **زكي عبد المتعال**، أرسـل **د. العمري** هذا الخطاب للمحكمة وقد تلاه رئيسها في جلسـة ١٩٥٣/١/٢٠ التـي اقتصرت على تلاوته. وهذا نصه":

السيد قائد الجناح رئيس الثورة

تحية طيبة وبعد - اطلعت على ما جاء بالصحف على لسان السيد فؤاد سراج الدين. أثناء نظر الدعوى المقامة عليه ووضعا للأمور في نصابها أود أن أذكـر أنه عندما عرضت وزارة المالية علي في أوائل نوفمبر ١٩٥١ اشترطت الشروط الثلاثة الآتية:

أولا – عدم الاستثناء في الوظائف.

ثانيا – فرض ضريبة صادر مرتفعة على الأقطان حتى نحد من التضخم المالي واحتياطيا للمستقبل. أما ما قيل عن فكرة تأميم القطن فقد كان ذلك رأي في سنة ١٩٤٦ أيام أن كانت الأسعار في حدود ٤٠ إلى ٤٥ ريالا للقنطـار، وكـان هـذا الرأي مبنيا على تثبيت الأسعار وإيجاد صندوق للموازنة بحيث لا يتأثر المـزارع بالتقلبات الشديدة في السوق. ولكن وقت عرض الوزارة كانت الأسعار أعلى مـن المستوى الذي تتحقق معه فكرة التأميم. وأخشى أن الأمر قد التبس على السـيد المدعى عليه في تفسيره حديثي معه.

ثالثا – أن يكون مفهوما لدى جميع الوزراء أن موارد البلاد المالية محـدودة، وأن نظرية بعض الوزراء في استمرارهم في التوسع في الصرف (وعلى وزيـر المالية تدبير المال) نظرية خاطئة يجب الرجوع عنها.

ولما ذكر لي السيد المدعى عليه وجوب اشتراكي في الهيئة الوفدية اعتـذرت عن ذلك لأن اشتراكي في الوزارة أساسه عدم التقيد بالحزبية. وإنما كـان علـى

أساس خدمة عامة طلب إلي أداؤها واعتقدت أني أستطيع محاولة أدائهـا وفقـا للأسس السابق ذكرها.

ولم أتردد بعد إنتهاء هذه القصة أن أساهم في مفاوضات الإسـترليني عنـدما دعيت للاشتراك فيها بعد ذلك بأيام.

سافرت إلى لندن في نهاية شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ واشتركت في عضـوية الوفد المصري في تلك المفاوضات تمشيا مع فكرة الخدمة العامة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣

عبد الجليل العمري

الرئيس – بعد مناقشة التقرير الخاص بقرارات مجلس الوزراء التي أصـدرها بعد إلغاء المعاهدة بتاع العمال وغيرها. الدفاع كان في جلسة الخميس الماضي قدم قرارات مجلس الوزارة الخاصة بتنفيذ بعض الإجراءات بعد إلغاء المعاهدة صدرت في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥١ وكانت المعاهدة ألغيت في ٨ أكتوبر [٦٢].

الدفاع – ألغيت في ١٥ أكتوبر ونشر الإلغاء يوم ١٦.. والبرلمان أقره يوم ١٥ ونشر القرار يوم ١٦.

الرئيس – جاء في قرارات مجلس الوزراء في ثانيا عدم اتخاذ إجراءات رسمية حاليا بالنسبة لموردي التموين. دلوقت يعني ألغاء المعاهدة معناه أن هناك صراعا.. هما أساسا قايمين على التموين والعمال [٦٣] إذا ماكنتش تتخذ قرارا رسميا بما يتبع وتتركه للأفراد يبقى أمر غير سليم. المتهم قال إنه فيه تشريعات بالتموين والعمال.

الدفاع – بحسب ما تصورنا للوضع آنذاك عندما إنتهى الرأي أن المحادثـات لا جدوى منها، وطال الأمر طولا لا محل له، وإنتهى الرأي إلى تقرير أن المحادثـات لا يمكن التوصل بها لفض ما بيننا وبين الإنجليز [٦٤] وإنتهى الرأي إلـى أن تلغـى المعاهدة عن طريق قانوني للإلغاء؛ لأنها أبرمت بعد أن وافـق عليهـا البرلمـان،

وتقدمت الوزارة في ٨ أكتوبر بمشروعات القوانين، والذي أؤكده أن الصورة المرتسمة في ذهني وفي أذهان زملائي الوزراء.. أن إلغاء المعاهدة مش معناه إعلان الحرب.

ولكنها تأكيد في ذهن الشعب أنه لا محل للتوصل بالمفاوضات لأخذ حقوقنا، ووسيلة لأن يفهم الإنجليز أن إقامتهم ماهش رقاد ولا راحة ولا اطمئنان.. لم تكن تعلم أن العمال...

الرئيس – الكتاب الأخضر إللي وضعه وزير الخارجية الدكتور **صلاح الدين** فيه أن عدد العمال أربعين ألفا (٦٥).

الدفاع – حا أقول كل حاجة.. إن عدد العمال لم يكن معروفا أصلا للحكومة منذ سنة ٤٦ حتى التاريخ الذي ألغينا فيه المعاهدة.. ولم يكن...

الرئيس – سؤال برضه هنا لما الطرف البريطاني يتقدم بعدد العمال يهمه إنه يزود فيه، ولا يقلل؟

الدفاع – ما أقدرش أحكم على خبثه.

الرئيس – أنا لما أكون محله أُكثر من عدد العمال عشان أبين قد إيه العمال عندي، وإني بعيش عددا كبيرا من المصريين وأحتاج لمدة طويلة حتى أجلو.

الدفاع – يصح إنهم يقللوا العدد علشان هو حصل.

الرئيس – الحكمة إيه في إنهم يقللوا العدد.

الدفاع – لو حصل إنهم خرجوا يبقى الحكومة ما يكونش دخل في طاقتها أن تواجه المسائل مواجهة صحيحة و إحنا بعد (٦٦)...

الرئيس – لما يكون عنده عمال يقول عدد أكثر على أساس إنه يفهم حاتصل مشكلة بطالة تقوم تتردد في إخراجهم.

الدفاع – أنا لا أحكم على فروض فالعمال وعددهم لم يكن معلوما على وجه الدقة كما هو ثابت في التقرير والإنجليز لم يسمحوا لموظفي مصلحة العمل بالدخول في هذه الترسانات حتى يمكن الإلمام بها.

الرئيس – نمسك التموين وبعدين حكاية العمال.

الدفاع – مسألة التموين كان المراد أن تفهمه البلد إنه مش التشريعات هي إللي حتصححها.

الرئيس – علشان كده بعض النواب فهموا كده.

الدفاع – أنا حاكمل وحاترتاحوا ومش حاترتاحوا بس حاترتاحوا خالص.. تصورت أن المسالة مش تشريعات.. فلو أن...

الرئيس – أنا عاوز فيه نقطة نفهمها قبل التفصيلات.. لما رسمتم الخطة سمتوها على أساس الواقع ونفسية الشعب ولا على التصور؟

الدفاع – تصور على الطبيعة.

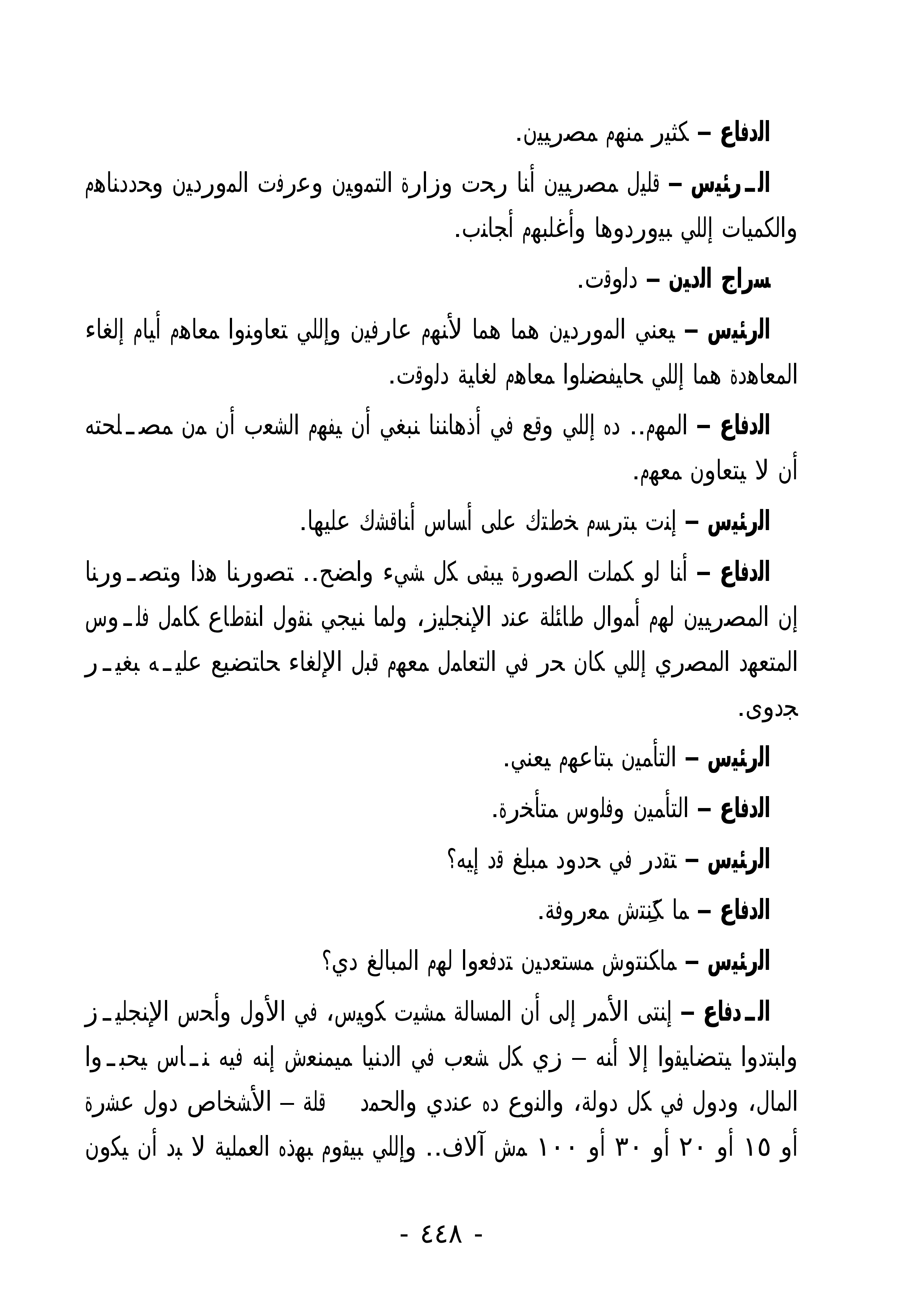
الرئيس – تصورت إيه بقى؟

الدفاع – تصورت إن الشعور من غير شك حاينتجه بكل قوى الشعب – مش الحكومة – إلى أنه قد آن الأوان إننا نحل مشاكلنا بأسلوب غير أسلوب الكلام من سنة ١٨٨٢ بنتكلم.. فيه متعهدين [٦٧] عند الإنجليز ومصريين ومكانش في فهمهم إن العلاقات حاتنقطع مرة واحدة فكان من المصلحة أن نترك المواطنين إلى وطنيتهم، وهي أسمى من كل قانون.. وكل واحد إن جه من نفسه، وضن القوت على القوات البريطانية من غير قانون الإنجليز يتضايقوا أكثر.

الرئيس – مين إللي كان يِموِن القوات البريطانية.

الدفاع – المتعهدين.

الرئيس – أغلبهم أجانب ولا مصريين.



الدفاع – كثير منهم مصريين.

الـرئيس – قليل مصريين أنا رحت وزارة التموين وعرفت الموردين وحددناهم والكميات إللي بيوردوها وأغلبهم أجانب.

سراج الدين – دلوقت.

الرئيس – يعني الموردين هما هما لأنهم عارفين وإللي تعاونوا معاهم أيام إلغاء المعاهدة هما إللي حايفضلوا معاهم لغاية دلوقت.

الدفاع – المهم.. ده إللي وقع في أذهاننا نبغي أن يفهم الشعب أن من مصـلحته أن لا يتعاون معهم.

الرئيس – إنت بترسم خطتك على أساس أناقشك عليها.

الدفاع – أنا لو كملت الصورة يبقى كل شيء واضح.. تصورنا هذا وتصـورنا إن المصريين لهم أموال طائلة عند الإنجليز، ولما نيجي نقول انقطاع كامل فلـوس المتعهد المصري إللي كان حر في التعامل معهم قبل الإلغاء حاتضيع عليـه بغيـر جدوى.

الرئيس – التأمين بتاعهم يعني.

الدفاع – التأمين وفلوس متأخرة.

الرئيس – تقدر في حدود مبلغ قد إيه؟

الدفاع – ما كِنتش معروفة.

الرئيس – ماكنتوش مستعدين تدفعوا لهم المبالغ دي؟

الـدفاع – إنتى الأمر إلى أن المسالة مشيت كويس، في الأول وأحس الإنجليـز وابتدوا يتضايقوا إلا أنه – زي كل شعب في الدنيا ميمنعش إنه فيه نـاس يحبـوا المال، ودول في كل دولة، والنوع ده عندي والحمد قلة – الأشخاص دول عشرة أو ١٥ أو ٢٠ أو ٣٠ أو ١٠٠ مش آلاف.. وإللي بيقوم بهذه العملية لا بد أن يكون

رأسماليا أولا، ومثقفا ثانيا، حتى إنه يقدر يقوم بعمليات كبيرة زي دي يعني مـش كل الشعب دول أفراد معدودين و إحنا تركنا الشعب لوطنيته.

الرئيس – وهما المتعهدين بيجيبوا منين..؟ بيجيبوا من محمد وإبراهيم علي؟

الدفاع – وا واحد ييجي يدفع لي فلوس في قلب غيطي أديله إللي هو عـاوزه مش العسكري الإنجليزي إللي بييجي ياخد [٦٨] ابتدأت تترامى أخبـار أن بعـض الأشخاص بيتصلوا بالإنجليز ويوردوا لهم.

الرئيس – زي **الشيخ الوفدي أحمد عطا** ا يعني؟.

الدفاع – من ضمن. ومانقدرش نقول إن كان قاعدة عامة. حا أقول كل حاجـة بالتفصيل.. سمعنا لكن هل كل الأخبار التي تسمع يقينية؟ هل مسك متلبسا؟ والواقع إنه فيه كثير من الأقوال بتروح وإللي يسمع بودن واحدة مـش زي إللـي يسـمع بودنين.

لم يكن هناك من دليل أكثر من إن كل واحد يقول أنا مخلـص، وأذكـر بهـذه المناسبة وأرجو أن الواقعة دي تسجلوها بطريقتكم الخاصة مـن الشـخص إللـي حاقوله سمعت وأنا وزير الحربية بالنيابة إن فيه أشخاص يتعاونون مـع الإنجليـز فطلبت في ذلك الوقت اللواء **محمد نجيب** مدير سلاح الحدود[٦٩] وأرجو المحكمـة أن تتحقق من صحة ما أقول بعد أن تسجلوا هذه الحقيقة – قولوا له فلان المحـامي قال كيت وكيت.. قلت ـ أنا سمعت إنه فيه ناس وبعضهم نواب وشيوخ من الوفد بيهربوا مواد تموينية عن طريق دروب في الصحراء، فقلت له إنه مابيكلمش وزير وفدي وإنما بيكلم شخصا وطنيا مصريا.. والمسألة معركة بين مصر وبريطانيـا.. أرجوك أن تطلق النار على كل واحد أيا كان إللـي بيسـلكوا بالسـيارات دروب الصحراء لتوصيل التموين إلى القوات البريطانية.. وأنا لمـا تقـتلهم أكـون أنـا المسئول.

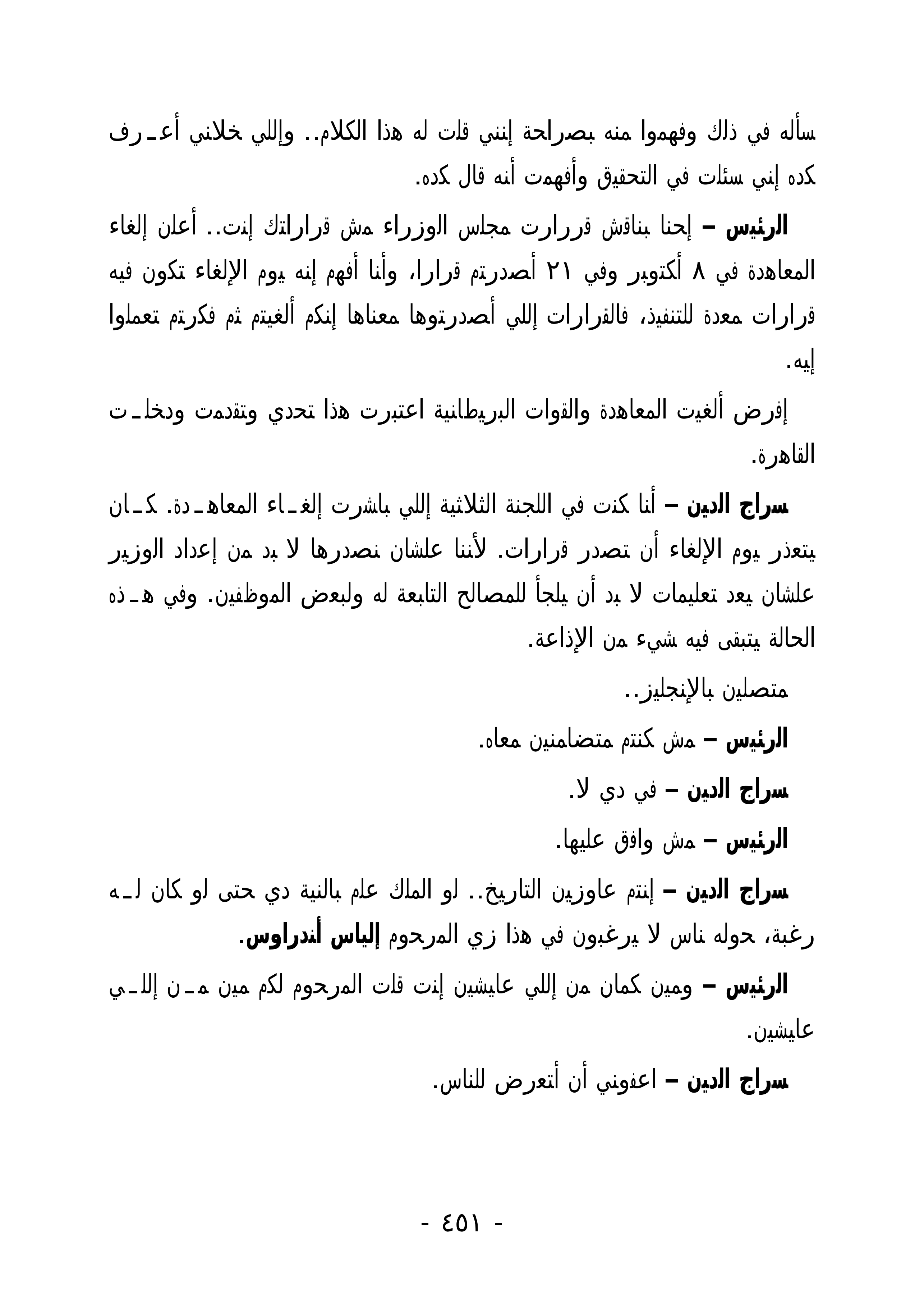
الرئيس – لازم يسبق ده حاجة ثانية إنك تجيب النواب والشيوخ.

سراج الدين – عملنا هذا في اجتماع الهيئة الوفدية.

الدفاع – أنا باقول واقعة بذات الألفاظ إللي حصلت بها واستشهد في هذا الشـأن باللواء **محمد نجيب،** وأنا لا أطلب استدعاء، وإنما يكفي إنكم في هذه الواقعة تقولوا إن المحامي قال كذا وكذا و إحنا عاوزين نحكم على صحة هذا الكلام.. قلـت لـه هذا، فقال وهو كذلك. وقلت غير كده كمان.. أنا عاوز منك تقارير يومية منك إنت شخصيا تقدم بالأشخاص المشتبه فيهم، وإذا كانوا أجانب رايح أنهي إقامتهم – وأنا حتى مش الوزير المختص – وإذا كان مصريا حاتشوف حاعمل فيه إيه، وقد بـر بذلك وجاب أسماء أشخاص مشتبه فيهم، ويمكن يذكر لكم في هذا الشـأن المزيـد. ثانيا إنك تجيب النواب والشيوخ. ده لسه، طيب قلت **لمحمد نجيب** كده وعملت أكثر منه.. قلت له هذا في نطاق اختصاص سلاح الحدود أن يبلغ التطهير حد القتـل.. غير كده.

الرئيس – المواقف إللي زي دي عاوزه أوامر صريحة تعلـن علـى الجميـع علشان يبقى الكل عارف إللي حيعمل حاجة سيقتل.

الدفاع – أنا ما دمت في هذا المجال حاقول كتير.. تذكروا إنكـم شـفتم أحـد الأشخاص الذي حامت حولهم الشبهات وسجل في محضر رسمي على لسان أحـد الضباط – وأنا متأسف إللي حا أقول هذا الكلام – وصـل إلـى علمـي أن أحـد الأشخاص ممن حاكمتموهم قيل إنه متصل بالإنجليز، فطلبت من المصلحة إللي هوه فيها أن تبعده إلى أسيوط. الأستاذ **محمود شكري** (٧٠) علمت إنه بيـروح ويتصـل بالإنجليز، فقلت لازم لا بد من منعه من الذهاب إلى القتال.. قالوا إنـه يصـح أن يسلك طريق الصحراء ويوصل للقنال.. كتبت إشارة على ورقة مكتوبـة ومرفقـة قلت امنعوه بالقوة وبلغوا سلاح الحدود أن يحول بينه وبين الوصول بكافة الوسائل، ومدير مكتبي البكباشي فؤاد الطوبي قلت له القوة عندي معناها كافة الوسائل اتصل بالحدود وقل لهم إن معنى القوة أن يمنع بكافة الوسائل، فأبلغ ذلك السلاح الحـدود أن الوزير بيقول إذا كان حايسلك طريق الصحراء امنعوه بكافة الوسائل، والادعاء


سأله في ذلك وفهموا منه بصراحة إنني قلت له هذا الكلام.. وإللي خلاني أعـرف كده إني سئلت في التحقيق وأفهمت أنه قال كده.

الرئيس – إحنا بناقش قررارت مجلس الوزراء مش قراراتك إنت.. أعلن إلغاء المعاهدة في ٨ أكتوبر وفي ٢١ أصدرتم قرارا، وأنا أفهم إنه يوم الإلغاء تكون فيه قرارات معدة للتنفيذ، فالقرارات إللي أصدرتوها معناها إنكم ألغيتم ثم فكرتم تعملوا إيه.

إفرض ألغيت المعاهدة والقوات البريطانية اعتبرت هذا تحدي وتقدمت ودخلـت القاهرة.

سراج الدين – أنا كنت في اللجنة الثلاثية إللي باشرت إلغـاء المعاهـدة. كـان يتعذر يوم الإلغاء أن تصدر قرارات. لأننا علشان نصدرها لا بد من إعداد الوزير علشان يعد تعليمات لا بد أن يلجأ للمصالح التابعة له ولبعض الموظفين. وفي هـذه الحالة يتبقى فيه شيء من الإذاعة.

متصلين بالإنجليز..

الرئيس – مش كنتم متضامنين معاه.

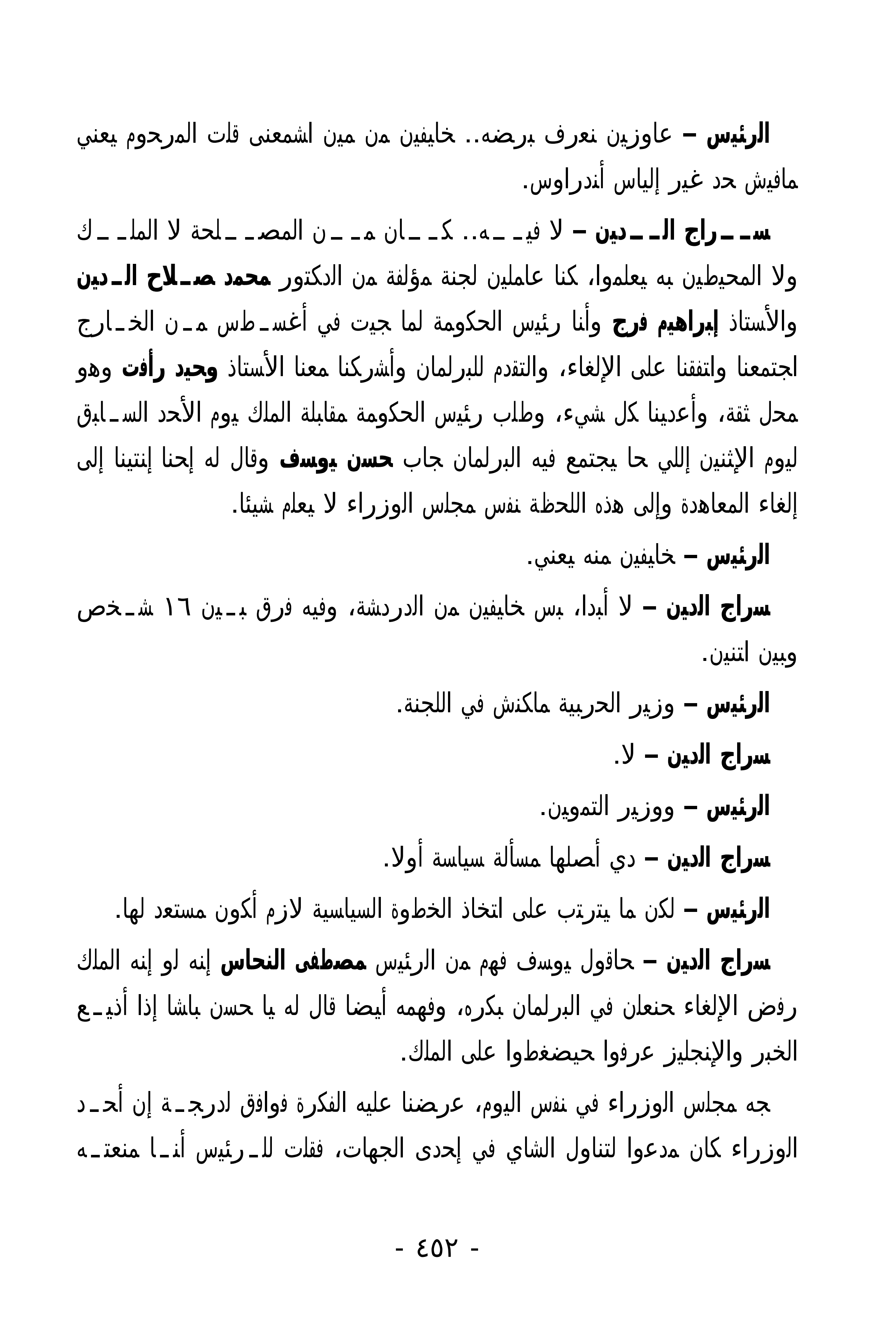
سراج الدين – في دي لا.

الرئيس – مش وافق عليها.

سراج الدين – إنتم عاوزين التاريخ.. لو الملك علم بالنية دي حتى لو كان لـه رغبة، حوله ناس لا يرغبون في هذا زي المرحوم **إلياس أندراوس**.

الرئيس – ومين كمان من إللي عايشين إنت قلت المرحوم لكم مين مـن إللـي عايشين.

سراج الدين – اعفوني أن أتعرض للناس.



الرئيس – عاوزين نعرف برضه.. خايفين من مين اشمعنى قلت المرحوم يعني مافيش حد غير إلياس أندراوس.

سراج الدين – لا فيه.. كان من المصلحة لا الملك ولا المحيطين به يعلموا، كنا عاملين لجنة مؤلفة من الدكتور **محمد صلاح الدين** والأستاذ **إبراهيم فرج** وأنا رئيس الحكومة لما جيت في أغسطس من الخارج اجتمعنا واتفقنا على الإلغاء، والتقدم للبرلمان وأشركنا معنا الأستاذ **وحيد رأفت** وهو محل ثقة، وأعدينا كل شيء، وطلب رئيس الحكومة مقابلة الملك يوم الأحد السابق ليوم الإثنين إللي حا يجتمع فيه البرلمان جاب **حسن يوسف** وقال له إحنا إنتينا إلى إلغاء المعاهدة وإلى هذه اللحظة نفس مجلس الوزراء لا يعلم شيئا.

الرئيس – خايفين منه يعني.

سراج الدين – لا أبدا، بس خايفين من الدردشة، وفيه فرق بين ١٦ شخص وبين اتنين.

الرئيس – وزير الحربية ماكنش في اللجنة.

سراج الدين – لا.

الرئيس – ووزير التموين.

سراج الدين – دي أصلها مسألة سياسة أولا.

الرئيس – لكن ما يترتب على اتخاذ الخطوة السياسية لازم أكون مستعد لها.

سراج الدين – حاقول يوسف فهم من الرئيس **مصطفى النحاس** إنه لو إنه الملك رفض الإلغاء حنعلن في البرلمان بكره، وفهمه أيضا قال له يا حسن باشا إذا أذيع الخبر والإنجليز عرفوا حيضغطوا على الملك.

جه مجلس الوزراء في نفس اليوم، عرضنا عليه الفكرة فوافق لدرجة إن أحد الوزراء كان مدعوا لتناول الشاي في إحدى الجهات، فقلت للرئيس أنا منعته

وسفرته مع بعض الزملاء الوزراء علشان أضمن إنه لا يتصل بأحـد جينـا يـوم الإثنين.

الرئيس – أفرض إنكم أعلنتم والملك أحرج ووافق.

سراج الدين – ماكنش يمكن قبل كده تحضير أي شيء والا كنا فشلنا.

الرئيس – حنمشي معاك للدرجة دي.. رسمتم الخطة ووضعتم قرارات في يوم ٢١ أكتوبر. جت القوات البريطانية واستولت على التموين من الأهالي كان موقفكم يبقى إيه (٧١)؟

سراج الدين – فيه عدة طرق ووسائل.

الرئيس – إيه يعني بالبرشوت.

سراج الدين – القوات إللي إحنا كنا نبعتها ووصلت إلى ٤٠٠٠ عسكري بوليس بالذخيرة بتاعتهم.

الرئيس – أنا أقصد التموين الخضار واللحم ودي منطقة مش زراعية.

ســراج الــدين – همــا كــانوا مهتمــين بــالطريق الصــحراوي وإحنا كنا بنستعمل طرق أخرى في شمال الدلتا.

الرئيس – والسويس لها طريق غير الطريق الصحراوي.

سراج الـدين – على كل حال هما ملجأوش لهذه الطريقة.. ليه.. لأننـا عنـدنا رهائن لهم هنا.

الرئيس – حا تعملوا إيه.

سراج الدين – هم يعلموا إنهم لو جوعوا الأهالي...

الرئيس – حنجوع الإنجليز يعني.

سراج الدين – كان فيه عدد كبير من الضباط وعـائلاتهم فـي هـذه المـدن فملجئوش للطريقة دي علشان ميعرضهوش للخطر (٧٢).

الرئيس – دول سحبوهم من المدن.

سراج الدين – سحبوهم بعدين.

الرئيس – دول يسحبوهم في يوم وليلة.

سراج الدين – سابوهم شهر قبل ما يسحبوهم.

الرئيس – افرض رسموا خطة إنهم يسحبوهم في يوم ومنعوا التموين عن الأهالي، تعملوا إيه؟

سراج الدين – زي ما يعاملوا إخواننا هناك إحنا نعاملهم هنا.

الرئيس – حا تجوعوهم يعني؟

سراج الدين – مافيش شك أجوعهم.

الرئيس – إزاي؟

سراج الدين – اعتقلهم وأجوعهم.. وحصل في أثناء الحرب إنه كان فيه عدد كبير جدا من الأجانب معتقل [٧٣].

الرئيس – كويس مسئوليتك الدولية إنك تأكلهم.

سراج الدين – وهما كمان مسئوليتهم إنهم مايجوعوش المدن.

الرئيس – إفرض منعوا البترول.

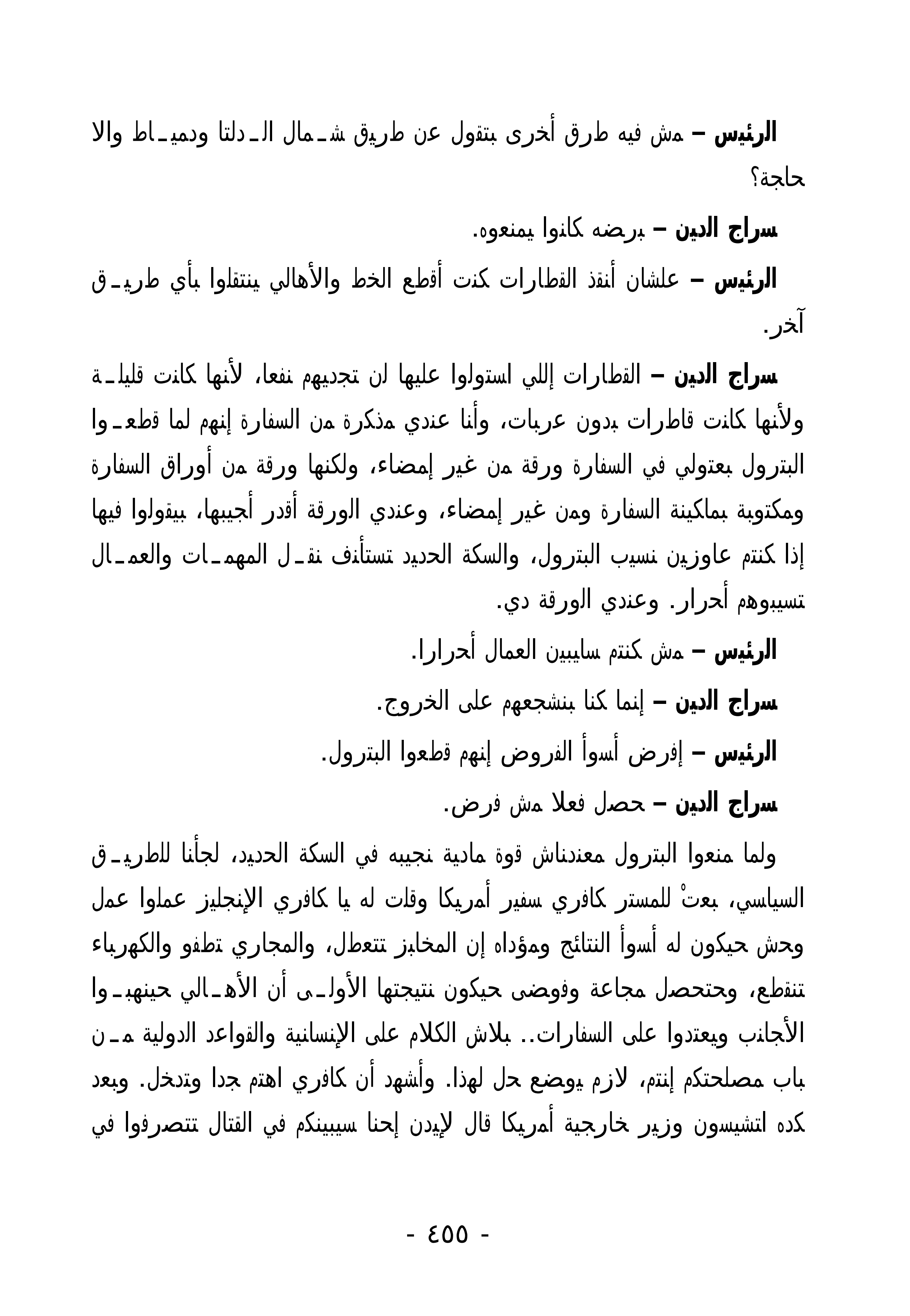
سراج الدين - هما جربوا كده فعلا.. منْع البترول قطعا دي حاجة خطيرة، منعوا السكك الحديدية بعد ما استولوا على بعض الوابورات.

الرئيس – الأوامر لو صدرت في نفس اليوم ماكنوش استولوا.

سراج الدين – كانوا بيستولوا على قطارات الركاب ودي كانت شغالة.

الرئيس – كان ممكن منعها وميقدروش يستولوا على حاجة.

سراج الدين – الأهالي كانت تتشل حركتها.



الرئيس – مش فيه طرق أخرى بتقول عن طريق شمال الدلتا ودمياط والا حاجة؟

سراج الدين – برضه كانوا يمنعوه.

الرئيس – علشان أنقذ القطارات كنت أقطع الخط والأهالي ينتقلوا بأي طريق آخر.

سراج الدين – القطارات إللي استولوا عليها لن تجديهم نفعا، لأنها كانت قليلة ولأنها كانت قاطرات بدون عربات، وأنا عندي مذكرة من السفارة إنهم لما قطعوا البترول بعتولي في السفارة ورقة من غير إمضاء، ولكنها ورقة من أوراق السفارة ومكتوبة بماكينة السفارة ومن غير إمضاء، وعندي الورقة أقدر أجيبها، بيقولوا فيها إذا كنتم عاوزين نسيب البترول، والسكة الحديد تستأنف نقل المهمات والعمال تسيبوهم أحرار. وعندي الورقة دي.

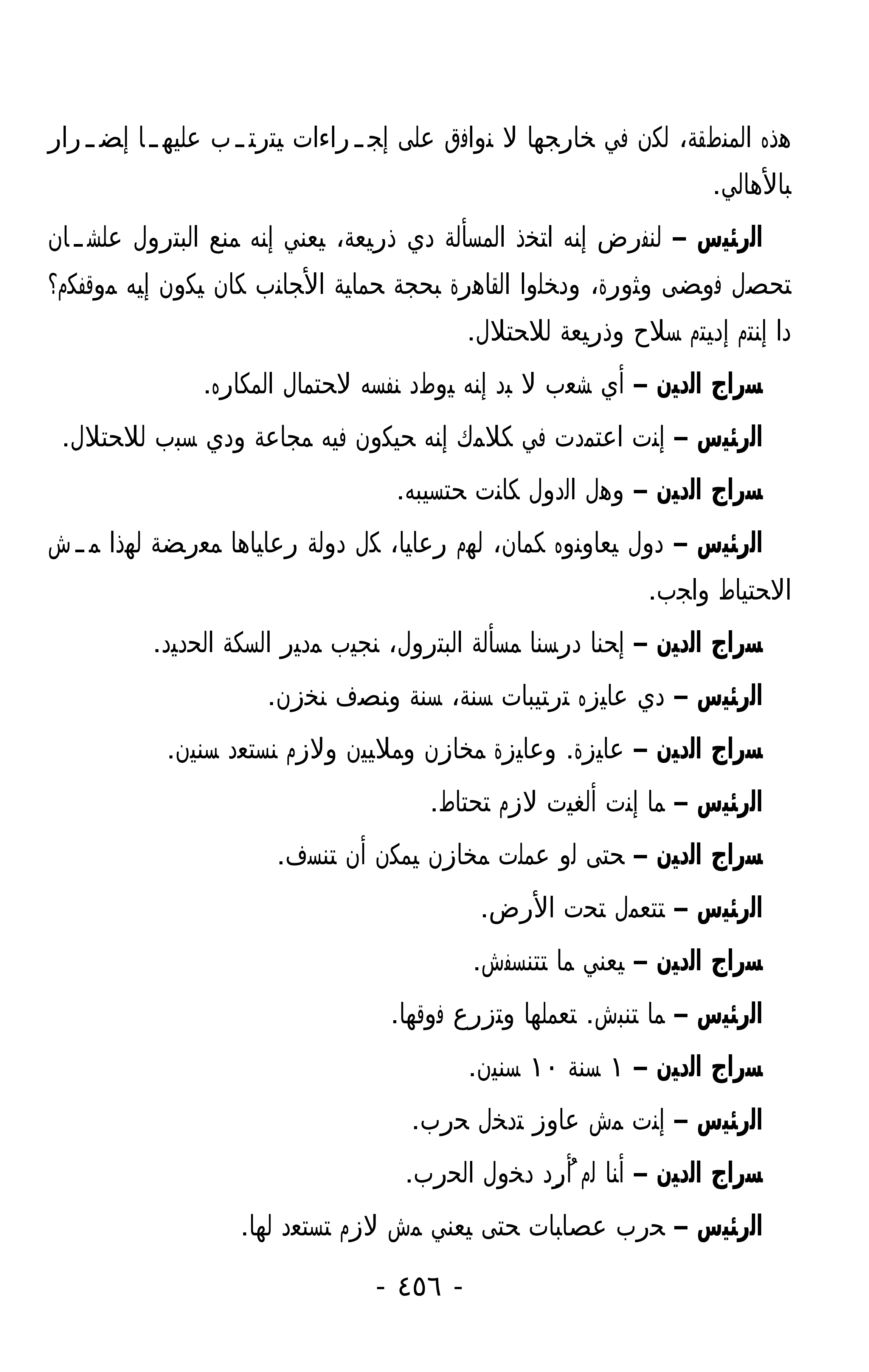
الرئيس – مش كنتم سايبين العمال أحرارا.

سراج الدين – إنما كنا بنشجعهم على الخروج.

الرئيس – إفرض أسوأ الفروض إنهم قطعوا البترول.

سراج الدين – حصل فعلا مش فرض.

ولما منعوا البترول معندناش قوة مادية نجيبه في السكة الحديد، لجأنا للطريق السياسي، بعتْ للمستر كافري سفير أمريكا وقلت له يا كافري الإنجليز عملوا عمل وحش حيكون له أسوأ النتائج ومؤداه إن المخابز تتعطل، والمجاري تطفو والكهرباء تنقطع، وحتحصل مجاعة وفوضى حيكون نتيجتها الأولى أن الأهالي حينهبوا الأجانب ويعتدوا على السفارات.. بلاش الكلام على الإنسانية والقواعد الدولية من باب مصلحتكم إنتم، لازم يوضع حل لهذا. وأشهد أن كافري اهتم جدا وتدخل. وبعد كده اتشيسون وزير خارجية أمريكا قال لإيدن إحنا سيبينكم في القتال تتصرفوا في



هذه المنطقة، لكن في خارجها لا نوافق على إجراءات يترتب عليها إضرار بالأهالي.

الرئيس – لنفرض إنه اتخذ المسألة دي ذريعة، يعني إنه منع البترول علشان تحصل فوضى وثورة، ودخلوا القاهرة بحجة حماية الأجانب كان يكون إيه موقفكم؟ دا إنتم إديتم سلاح وذريعة للاحتلال.

سراج الدين – أي شعب لا بد إنه يوطد نفسه لاحتمال المكاره.

الرئيس – إنت اعتمدت في كلامك إنه حيكون فيه مجاعة ودي سبب للاحتلال.

سراج الدين – وهل الدول كانت حتسيبه.

الرئيس – دول يعاونوه كمان، لهم رعايا، كل دولة رعاياها معرضة لهذا مش الاحتياط واجب.

سراج الدين – إحنا درسنا مسألة البترول، نجيب مدير السكة الحديد.

الرئيس – دي عايزه ترتيبات سنة، سنة ونصف نخزن.

سراج الدين – عايزة. وعايزة مخازن وملايين ولازم نستعد سنين.

الرئيس – ما إنت ألغيت لازم تحتاط.

سراج الدين – حتى لو عملت مخازن يمكن أن تنسف.

الرئيس – تتعمل تحت الأرض.

سراج الدين – يعني ما تتنسفش.

الرئيس – ما تنبش. تعملها وتزرع فوقها.

سراج الدين – ١ سنة ١٠ سنين.

الرئيس – إنت مش عاوز تدخل حرب.

سراج الدين – أنا لم أُرد دخول الحرب.

الرئيس – حرب عصابات حتى يعني مش لازم تستعد لها.

سراج الدين – حرب عصابات دي نوع آخر.. أنا عاوز أشعرهم إن من غيـر رضائي وجودهم عديم الفائدة، وتبقى القاعدة دي إللي فيها ثمـانين ألـف جنـدي، محاطة بأعداء ومحتاجة إلى ٨٠ ألف جندي آخرين لحمايتهم.

الرئيس – يعني اعتمدت على وطنية الأفراد؟

سراج الدين – وأنا وسلتي إيه غير كده؟

الرئيس – إبعت ناس علشان يعملوا حاجة.

سراج الدين – بدأنا فعلا.

الرئيس – اعتمدتوا ١٠٠ ألف جنيه ولم يصرف منها شيء على المتطـوعين، اتعلموا صفا واسترح وبعدين روحوا مافيش ولا واحد منهم راح الميدان.

سراج الدين – أنا ما أردتش إني أجرح اللواء صالح حرب، ولكن حاقدم مذكرة لكم ببيان كل شيء بالأسلحة إللي أعددناها واسالوا مخازن البوليس ووزارة الحربية إحنا خدنا من وزارة الحربية باسم البوليس أد إيه.. وخدنا من مخازن البـوليس أد إيه.

الرئيس – جيتم في قرارات مجلس الوزراء في خامسا – وقلتم رجاء اتخاذ أي قرار فيما يتعلق بالحاكم العام. مش بناء على إلغاء المعاهدة لازم تفصله (٧٤).

سراج الدين – ما هي دي الفكرة، بل كانت فيه فكرة أكثر إننا نعين وزارة فـي السودان. الملك يصدر مرسوم بتعيين وزراء ميستلموش زي بعضـه حبـر علـى ورق.

الرئيس – وبرضه فصله حبر على ورق (٧٥).

سراج الدين – بالضبط.

الرئيس – طيب ما تفصله وتخليه زي المعاهدة.. وجه في سابعا الجـيش فـي السودان لا يغادر السودان مهما كانت الظروف وعليهم المقاومة بالقوة إلـى آخـر جندي، إيه الإجراءات إللي اتخذتوها لتعزيز القوات دي؟

سراج الدين – ما كنش يمكن اتخاذ إجراءات.

الرئيس – يعني ترميهم في الأتون لغاية آخر رجل مش تِدْلهم الوسائل [٧٦].

سراج الدين – أبعت له إزاي؟

الرئيس – ثامنا مقاومة القوات البريطانية إذا ما اجتازت منطقة القنال والـدفاع عن القاهرة.. إيه الإجراءات إللي اتخذتها للدفاع عن القاهرة.

سراج الدين – دي عند القائد العام، إحنا ماكناش عاوزين نشترك فـي معركـة رسمية. إنما إللي صدر هو إذا حاولوا دخول القاهرة لازم ندافع إلى آخر رجل.

الرئيس – ما سألتوش القائد العام إيه الإجراءات إللي اتخذها؟

سراج الدين – قال لنا إن جميع مـا يمكنـه الحشـد موجـود فـي الطريـق الصحراوي.

الرئيس – وقفهم على الطريق يعني.

سراج الدين – على الطريق إللي ينتظر أن يسلكوه، إحنا قلنا لـه دافـع عـن القاهرة لكن ما أقدرش أقول يعمل إيه؟ وبعد كده لو دخلوا القـاهرة تبقـى مهمـة الشعب. وأرجو أن تقدروا ظروفنا في هذا الوقت.

الرئيس – يعني لغيتم المعاهدة بدون ترتيب وبعدين فكرتم؟

سراج الدين – مرة سألت واحد صحفي من إللي كانوا معارضين بشدة لسياسـة الوزارة. قلت له إنما دايما بتكتب في جريدتك بدون استعداد، تقدر تقول إيه الخطط إللي نتبعها؟

الرئيس – إنتم كنتم بتذيعوا – وأنا كنت في صـفكم عنـد إلغـاء المعاهـدة.. وماكنتش وفدي ولا حاجة لأنكم كنتم كل يوم بتقولوا اتخذنا لكـل احتمـال أهبتـه واتخذنا العدة. وانتظرنا العدة والأهبة. مافيش. أتاريكم غشاشين.

سراج الدين – لا.. أبدا.. عمال سحبناهم.. الفدائيين.

الرئيس – إنت تعرف علشان تتخذ الأهبة دي عاوزه مجلدات ينكتب فيهـا إيـه إللي تعمله.

سراج الدين – لم أخش الحرب، صحيح أعمل الأهبة، لكن عاوز أعمل حركـة شعبية. كفاح يقلق الجماعة دول.

عضو الشمال – ما هي تعتبر حرب برضه.

الرئيس – حركة زي دي عاوزه تسليح وتدريب.

سراج الدين – على كل حال إحنا نجحنا في لفت نظر العالم كله لقضـيتنا والا لا؟

الرئيس – إللي نجح بعض الوطنيين.

سراج الدين – لو الحكومة وقفت في وجههم وقبضت عليهم ماكنش يمكن يعملوا حاجة.

الرئيس – المفروض إنك تساعده. ما دامت لغيتم المعاهدة لازم تسلحوهم، مش الأهالي همه إللي يعملوا.

سراج الدين – إمته أعمل كده؟

عضو الشمال – كان المفروض ما يفتش ولا يوم واحد.. إنـتم أعلنـتم إلغـاء المعاهدة يوم ٨ أكتوبر. تاني يوم كنتم عملتم كل حاجة.

الـدفاع – المسائل إللي كانت موجودة ماكنش معقول إنها تتم بإصدار قـرارات كتابية أو تسجيل لأن القرار ده مش كتبناه علشان نفسنا. وإنما علشان يبلغ للجهات

المختصة ولا كنش يمكن تسجيل هذا قبل يوم ١٦ أكتوبر.. نمرة ٢ المسـألة إللـي أظن...

الرئيس – إلغاء المعاهدة ناحية سياسية تتبعها ناحية عسكرية من الواجب قبل ما تلغوها تجيبوا العكسريين وتقولوا لهم اتجاهنا كذا.. والا متثقوش في جيشكم؟

الدفاع – لا.. إزاي.

الرئيس – كانوا وضعوا لكم الخطة. والا كنتم تفتكروا إن دي خطة.

الدفاع – أنا معايه ورقة بالخطة إللي نهتم به التموين إنتم سبتم المسألة.. المهـم إنه لما بدأت الأنباء تترامى.

الرئيس – إحنا بنتكلم بالنسبة للمبادئ.

الدفاع – الحكومة تقدمت بمشروع قانون لجعل التعاون مع القوات البريطانيـة جناية.

الرئيس – ناشدت وطنية الشعب منفعتش.

الدفاع – مانقولش إننا لم نناشد وطنية الشعب هذا الشعب عظـيم جـدا. وأنـتم تدركون عظمته ولكن فيه أفراد في كل دولة...

الرئيس – لازم تتخذ العدة لمحاكمة هؤلاء الناس. **جورج أنطونيادس** والثـاني والثالث [٧٧].

سراج الدين – كان فيه تعليمات تمنع أي سيارة تموين رايحة هناك.

الرئيس – مين إللي كان بيمنع.. الأهالي.

الدفاع – الأهالي كويس أحسن منا. وإنما فيه جهود لازم نقول عليها. أذكـر أن مفتش المرور حضر لي في وزارة الحربية.

الرئيس – أنا برضه باتكلم في المبدأ في أنك عملت.

الدفاع – وهو أنا كنت حكومة.. أنا كنت فرد في الحكومة أنتم بتقولوا التمـوين معملتوش إجراء فيه ليه؟ إحنا عملنا مشروع قانون يمنع التعاون.

الرئيس – طلع بتاريخ كام؟

الدفاع – ما هي الحاجات إللي كانت مبيتة هي البلد انحرقت ليه؟

الرئيس – انحرقت ليه؟ مين إللي حرقها؟ فيه فكرة في دماغك عن الذي حرقها (٧٨).

الدفاع – وهو أنا سلطة التحقيق. عاوز أقول كان في اتجاه إن الخطة تسـتمر.. واتجاه آخر بأنها تنتهي إلى الوئام مع الإنجليز من جديد.. أنا لم يكن لي مصلحة أن أثبت أني عاجز عن ضبط الأمن، ومن واجبكم إنكم تدوروا عن المسئولين لأن دي جناية مكررة. لأنه في سنة ١٨٨٢ حصل ما حصل في سـنة ١٩٥٢ بالضـبط.. حصل في الإسكندرية وحتى في الساعة واحدة بعد الظهـر زي مـا حصـل فـي القاهرة(٧٩).

الرئيس – بس مكنش حاكم البلاد قاعد يلمع ضوافره في المعركة.

الدفاع – مين حاكم البلاد؟

الرئيس – متهيأ لي الناس إللي قاعدين كلهم عارفين.

الدفاع – كلنا ضوافرنا مش ملمعة. إحنا اتربينا على المصاطب.

الرئيس – لكن فيه واحد مرفه (٨٠).

الدفاع – امسكوا ضوافرنا شفوها.

الرئيس – نكتفي بهذا من الموضوع ده.

الدفاع – وفي مسألة العمال. لي كلمة، ما زالت مصِرا على أن ما قاله الدكتور **زكي عبد المتعال** غير صحيح، وأنه كتب مذكرة قال فيها عكـس مـا قالـه فـي المحكمة، ولا يصح أن يقول إن العمال كلهم حرامية؟؟

الرئيس – محدش قال كده.

الدفاع – قالها الشاهد.

الرئيس – قال إن بعضهم مش من عمال القنال.

الدفاع – كتب فيهم تقرير إنسان وطني هو الأستاذ **حسن إسماعيل** وزيرنا في النمسا الآن. وكان عدد من ألحق بالحكومة منهم ٨١٠٠٧٣ عاملا. وأول إجراء ابتدوا به علشان يرجعوهم القنال، قالوا لهم مفيش إعانة غلاء. واللي أصدر هذا القرار الدكتور **زكي عبد المتعال** علشان يرجعوا تاني، وبعدين بعضهم لم يكن لديهم مستندات تثبت إنهم من عمال القنال وهؤلاء ١٨ ألف من ٨٣ ألف ما قالوش إنهم مش من عمال القنال. وإنما لم يقدموا الدليل. وإذا أدخلتم في حسابكم.. وأنا قلت إن بعضهم...

الرئيس – نقفل الموضوع ده أحسن بعدين تنفتح فتحة كبيرة.

الشاهد – الأستاذ **عبد الفتاح حسن** في أثناء كلامه مسني بالنسبة لموضوع العمال. وأنا قلت إن الحكومة عينت ضعف عمال القنال. وهذا ثابت في وزارة الشئون الاجتماعية وإدارة الميزانية، لأن لما جينا نقدر الاعتمادات اللازمة لهم وهم مطلعينهم من القنال في أكتوبر سنة ١٩٥١ وألحقوهم بالحكومة والأجور تصرف دون اعتماد. لما جينا في فبراير وجدنا أن أجورهم ٧ مليون جنيه، ولما بدأنا نضيق الخناق عليهم لأن الميزانية فيها عجز قلنا لكل منهم أثبت إنك من القنال، فبعضهم كان يعجز ويسيبنا وتنه ماشي، لأن ما أردناش أن نصرف أي أجر لعمال القنال، ويكون ما ادعاه عبد الفتاح حسن أننا طلعناهم علشان يرجعوا القنال غير صحيح. ومنافي للوطنية، وأنا شاعر إنهم بيحاولوا إلقاء الشبهات على غيرهم في الوطنية، ودي مش من الوطنية في شيء، والوطنية ليست احتكار. والأستاذ فؤاد كان يتهم الناس بالخيانة، وهو اتهام لا يلقى بمثل السهولة دي [٨١].

الرئيس – ندخل في موضوعنا الأساسي. الدكتور زكي عنده كلام بالنسبة لصلة المتهم بعبود؟

سراج الدين – عاوز أسأل الشاهد سؤال ـ علشان يجيب على الموضوع كلـه مرة واحدة.. هل دعاك **أندراوس** وأنت وزير مالية سنة ١٩٥٢ إلى مكتبه بشـركة البيضا لمقابلة عبود ومحاميه وتحدثتم في شأن الخلافات بين عبـود وبـين وزارة المالية.

أنا عندي قصص كثيرة لعبود، لكن حقول الواقعة الثانية عشان يجيـب عليهـا بالمرة، المقابلة ثابتة في التحقيق في أقوال عبود وإلياس أندراوس. **وإلياس** بيقـول إن عبود اشتكى لي من معاملة **زكي عبد المتعال** – فأنا حـددت ميعـاد لـه هـو ومحاميه الدكتور **زهير جرانه**. وكلمت الدكتور **زكي** وقلت له **عبود حيجـي** فـي مكتبي الساعة كذا. تفوت عليه... ففات علي وتكلمنا وده في جلسة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٢ (٨٢).

الواقعة الثانية إن عبود شاهد في التحقيق إنه ذهب إلى الـدكتور زكـي سـنة ١٩٥٢، يحدثه في شأن الخلافات مع شركاته، فالدكتور زكي قطع الحديث وقال له بينك وبين **أندراوس** إيه؟ قال له مفيش حاجة. قال له لا دا زعلان منك. عبود قال ـ أبدا أنا متغدي إمبارح عنده. فقال كلام، هو قال كده، وقال لازم تملحه.

الشاهد – بس إقرأ بأه كلامي. أنا سئلت في التحقيق فاقرأ كلامي في التحقيق.

الرئيس – ما تجاوب إنت بدل ما نقرأ.

الشاهد – هو لو كان قال السؤال دون تلاوة محضر كنت أجاوب، لكن مدام قرأ يقرأ بقية المحضر.

سراج الدين – المحقق سمع الرواية من شاهد آخر خلاف عبود.

الرئيس – مين الشاهد الآخر.

سراج الدين – الأستاذ محمد حلمي.

الشاهد – قلت لي بقه.

سراج الدين – خلينا هاديين.

الشاهد – أنا هادي قوي.

سراج الدين ـ .... وقال عبود أنا لاندهاشي قلت لكريم ثابت تاني يـوم، إزاي إلياس أندراوس يقول كده، الدكتور **زكي عبد المتعال** قال كيت وكيت. وفي نفـس اليوم سئل كريم ثابت إيه إللي قالوا لك عبود. فقال نفس العبارة.

سراج الدين – سؤال آخر.. هل كان الأستاذ رشدي نعمان زوج أختك معـاون إدارة ونقل إلى وزارة المالية وأنت وزيرها واترقى بالاختيار.

الشاهد – ما دام دخل المسائل الشخصية تبقى المسائل المهمة إنتهت وده دليـل الضعف.

سراج الدين – إنت ما خلتش حد ما قلتش عليه، وا أعلم. أنا دفاعي كله قـائم على علاقتك **بإلياس أندراوس،** ويهمني أن أقول للمحكمة إيه العلاقة بينـك وبينـه علشان أصل لما حصل بعد ذلك.. رشدي نعمان كان معاون إدارة درجـة سادسـة ونقل للمالية. سنة ١٩٥٠ ورقي بالاختيار في المالية. مش بالأقدمية؟

الشاهد ـ ترقية عادية وباللجنة، عرضت على لجنة شئون الموظفين.

سراج الدين – أنا أقول رقي بالاختيار مش بالاستثناء.

الرئيس – الاختيار له نسبة معينة وبعدين الأقدمية.

سراج الدين – فيه درجات للاختيار ودرجات للأقدمية. وهذا الموظـف رقـي بالاختيار على أساس امتيازه، وبعد ترقيته عين عند عبود في شركة السكر بمرتب كبير والدكتور زكي وزير مالية. بمرتب ضخم.

الشاهد – أخرجه إمته عبود؟

سراج الدين – لما انفصل رشدي عن زوجته.

الشاهد – ولما كنت خارج الوزارة [٨٣].

الرئيس – وقبل ما ندخل في الموضوع. كنا طلبنا من الادعاء ضم المعلومات الخاصة بالوفد الذي سافر لهيئة الأمم المتحدة برياسة الدكتورة **محمد صلاح الدين**. تقدر تدينا صورة واضحة عنها.

المدعي – وردت هذه المعلومات من وزارة الخارجية وهي عبارة عن مذكرة إجمالية عن الوفد الذي سافر إلى نيويورك في سبتمبر ١٩٥٠ وشكل طبقا لقرار مجلس الوزراء في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٠ والوفد برياسة الدكتور **محمد صلاح الدين** والأعضاء هم: الرئيس الدكتور **محمد صلاح الدين** وزير الخارجية، والأعضاء: الأستاذ **محمود فوزي** ممثل مصر في مجلس الأمن [٨٤]، والأستاذ **محمود حسن** سفير مصر السابق في أمريكا، والأستاذ **أحمد جلال عبد الرازق** وزير مفوض بوزارة الخارجية، **وجفري غالي**، أعضاء، والأستاذة **عبد المنعم مصطفى**، والدكتور **محمود عزمي** [٨٥] ، **وأحمد فراج طايع** [٨٦] ، ومحمد عبد العظيم خليفة ملحق جوي، والدكتور **حامد سلطان** مستشارين للوفد، **وحسن كامل** سكرتير أول الوفد، وكان مديرا لمكتب وزير الخارجية، **وعلي زين العابدين، ومحمود رياض، وموريس فهمي، ويوسف الغمراوي، وأحمد عنان**، سكرتيرون.

كما أتشرف بأن أعرض علكيم أمر آخر بإلحاق أمين المحفوظات **أميل منصور وشريف عزيز** بالوفد.

وتبيانا للشطر الأول ضم لعضوية الوفد الأستاذ **محمد كامل سليم** وذلك بقرار صدر في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٠، وضم **وحيد رأفت ويوسف الميهلمي** بقرار صدر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠، وضم الأستاذ **محمود أبو الفتح** بقرار صدر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٠، حقُولها. قرار مجلس الوزراء في ٣٠ أغسطس ١٩٥٠ ضم إلى الوفد بمقتضى هذا القرار الضابطين **محمود السباعي** [٨٧] **ومحمود الشافعي**.

عمل مكتب للدعاية تحت اسم مكتب الاستعلامات برياسة الأستاذ **حسين كامل سليم** اعتمد له ٢٠ ألف جنيه من اعتماد الدعاية للخارج، وضم له **عيسى نخله، ومحمد يحيى، وعبدالحميد الإسلامبولي** [٨٨].

فيه كشف تفصيل فتح له اعتماد... والاعتماد بتاع وفد باريس بتاع دورة ١٩٥١ الذي شكل بقرار ٢١ – ١٠ سنة ١٩٥١ برياسة الدكتور **محمد صلاح الدين**، وعضوية الأساتذة: **محمود فوزي، وأندراوس يونان، وأحمد جلال الدين عبد الرازق وعبد المنعم مصطفى، وأحمد رمزي، ومحمود عشري، وفؤاد الفرعوني، وحامد سلطان**، والدكتور **أحمد موسى** (وخبراء **القائمقام إسماعيل شرين**[٨٩] **علي زين العابدين حسن، وعلي كامل فهمي، وعبد الحميد سعود**).

مذكرة وزير الخارجية أوضحت نظم الصرف من هذا الاعتماد وهي تسعة جنيهات يوميا للرئيس، والأعضاء والملحقين الآخرين سبعة جنيهات يوميا، أما الساعي فيمنح بدل سفر قدره ثلاثة جنيهات ونصف، وأشارت مذكرة الوزير إلى أن بدل السفر يبدأ بمجرد مغادرة المذكورين القطر وينتهي بعودتهم للبلاد. وهناك قرار وزاري آخر يضم هؤلاء الموظفين إلى الوفد وهم: **أحمد محمد المسيري، وموريس فهمي، وعبد الحميد الإسلامبولي، ومحمد رياض، وفؤاد خزام، وإسماعيل فهمي** [٩٠]، **وأحمد وجيه مرزوق، وعادل فاضل، وأحمد عثمان، وراغب زكي**، كما أُلحق بالوفد **السيد محمود الشافعي، والسيد محمود السباعي**، الضابطان، على أن يعاملا من جهة فئات بدل السفر طبقا لقرار المجلس.

وتلا المدعي قرارا آخر لوزير الخارجية بناء على تفويض من مجلس الوزراء بإلحاق **السيد نور الدين عبد ا الفراش** بالوزارة ضمن الوفد، وكذلك قرارا آخر بإلحاق **محمد يحيى عويس** (٩١) المدرس بكلية التجارة بجامعة إبراهيم.

الرئيس – والمدرس ده حيدرس إيه هناك؟

المدعي – وصدر بعد ذلك اعتماد قرار بفتح اعتماد إضافي في ميزانيـة ٥١ – ٥٢ بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه، وصرف من هذا الاعتماد ٤٢,٣٤٠ جنيها و٧٨١ قرشا في البدل ونفقات، وأجور وانتقالات. الوزارة اتبعـت ذلـك بكشـف عـن بيـان المصاريف السرية فصرف ـ ٥ آلاف جنيه فـي ١٩٥٠/٨/٣١ نيويـورك، و ٧ ألاف جنيه في ١٩٥٠/٨/٢٧ نيويورك، وألفا جنيـه فـي ١٩٥٠/١١/٢٨ لنـدن، و٤,٨٧٥ جنيها في ١٩٥٠/١١/٢٤ لندن.. وألفا جنيه في ١٩٥١/٤/١٢، و٧ آلاف جنيه في ١٩٥٠/١٠/٢١ باريس، ٤ آلاف جنيه في ١٩٥٠/١٢/١٦ باريس. فيكون المجموع = ٢٩,٨٧٥ جنيها.

أما البيان التفصيلي لمن رافقوا وزير الخارجية في سبتمبر سنة ١٩٥٠ بصـفة رسمية، فهم الأساتذة: **محمود فوزي، ومحمود حسن، وأحمد جلال عبد الـرازق، وجفري غالي (نائب)، وعبد المنعم مصطفى، والدكتور محمود عشـري، وأحمـد فراج طايع، وقائد الأسراب محمد عبد الحليم خليفة، وحامد سلطان، وحسين كامل سليم، وعلي زين العابدين، والقائمقام محمود رياض، وموريس فهمي، ويوسـف الغمراوي، وأحمد عثمان، وإميل منصور، وشريف عزيز، ومحمد كامـل سـليم، ووحيد رأفت، ويوسف كمال الميهلمي، ومحمود أبو الفتح، وعبد الحميد غالـب، ومحمود الشافعي، ومحمود السباعي، وهما ضابطان بالداخلية، والدكتور محمـد علي نشأت، ونور الدين محمد عبد ا   الفراش** بالوزارة. يعني إللي فاتوا يبقوا ٢٦ و٤ مكتب استعلامات، وهم: **حسين كامل سليم، وعيسى نخلـه، وعبـد الحميـد الإسلامبولي، ومحمد يحيى**... دول يبقوا ٣٠ لحد دلوقت فيه ثمانية آخـرون فـي مكتب مصر الدائم، وهم: **حسين رشدي، وأحمد محمد المسيري، وعبد الحميد عبد الغني** [٩٢]، **ومحمد رياض، وإسماعيل فهمي، وعمر زكـي غباشـي، وعبـد ا فكري، وعبد الوهاب سيد داود**.. بقوا ٣٨.

المدعي – وهناك مصاريف أخرى صرفت من المصاريف السـرية لمنـدوبي الصحف.

الرئيس – سمعنَا دول علشان حضرات الصحفيين يسمعوا؟

المدعي – صرف للسيد **عبد الحميد سرايا** مندوب الأهرام ٩٩٤ دولارا.

وحسين **فهمي** مندوب الزمان ٩٤٤ دولارا. **ومحمد رفعت** منـدوب المصـور ٩٩٤ دولارا. **ومشرقي عزيز** عن المقطم ٩٩٤ دولارا. **ومحمد صبيح** عن الأساس ٩٩٤ دولارا. **وكمال عبد المنعم** مندوب عن الرأي العام ٩٩٥ دولارا.

الرئيس – وفين الرأي العامه ده؟ [٩٣].

المدعي – وا أنا مش فاهم. الأمير المليجي منـدوب صـوت الأمـة ١٦٥٩ دولارا.

الرئيس – وده امتياز له علشان صوت الأمة [٩٤]؟

عبد الفتاح حسن (مداعبا) – موش اسمه الأمير يبقى ياخد زيادة؟

الرئيس – (للدفاع) – إنتم كنتم بتفرقوا فلوس؟

المدعي – **والأستاذ أحمد أبو الفتح** [٩٥] مندوب المصري ١٧٥٩ دولارا، وعبد القادر حمزة مندوب البلاغ ٢٦٦٠، **وعبد الحميد الحديدي** مندوب الإذاعـة ١٣٧٣ دولارا، **وعلي عبد العظيم** مندوب النداء ٢٥٧٤ دولارا، ورمسيس نصيف مندوب الأخبار ٦٦٩ دولارا، **ويوسف حيالي** (مصور) ١١٤٤ دولارا، ويكـون مجمـوع هذه المبالغ بما يساوي بالعملة المصرية ٦٢٢٧ جنيها. وهناك المرحـوم الـدكتور **محمد صلاح الدين** وزير الخارجية، وحرم الدكتور **محمود عزمي**، وحرم الأسـتاذ **حسين كامل سليم**، وقد سافرن على نفقة الحكومة وذلك طبقا لأحكام البند ٣٤ مـن لائحة شروط الخدمة لرجال السلك الخارجي.

الرئيس (للمدعي) – كام بقوا دول.. مجموعهم يعني؟

المدعي – دول ٣٧ وفيه ١٣ في كشف آخر وفيه ٣ سيدات.

الرئيس – بالضبط يبقم ٥٤. فيه أسماء ثانية؟

المدعي – عن وفد دورة باريس بصفة رسمية رافق الوزير الـ دكتور **محمـود فوزي**، والأستاذ **عدلي أندراوس**، وحرم الدكتور **محمود فوزي**، وأنجالـه، وذلـك طبقا للبند ٣٤ من لائحة شروط الخدمة لرجال السلك الخارجي، ودي هيه البيانـات بالتفصيل.

الرئيس – ده جيش جرار... يعني كانوا عاوزين يعملوا غزو؟ (**للشاهد**) الشاهد يجيب على أسئلة المتهم بقى؟

الشاهد – قبل ما أتعرض لأسئلة المدعي عليه الخاصة بي سواء مـن الناحيـة الشخصية أو العامة.. أعود إلى جلسة يوم الخميس الماضي فهناك نقطة وقفنا عندها وكنت لم انتهِ منها بعد، وهي قول المدعي عليه بأنني أمرت البنـك الأهلـي بـأن يصرف للجيش الإنجليزي.. وأنا في الوزارة ٨٠ أو ٨٥ ألف جنيه، وظل الادعـاء قائما لأني طلبت البيانات بشأن هذا الموضوع فهل البيان ده جه.

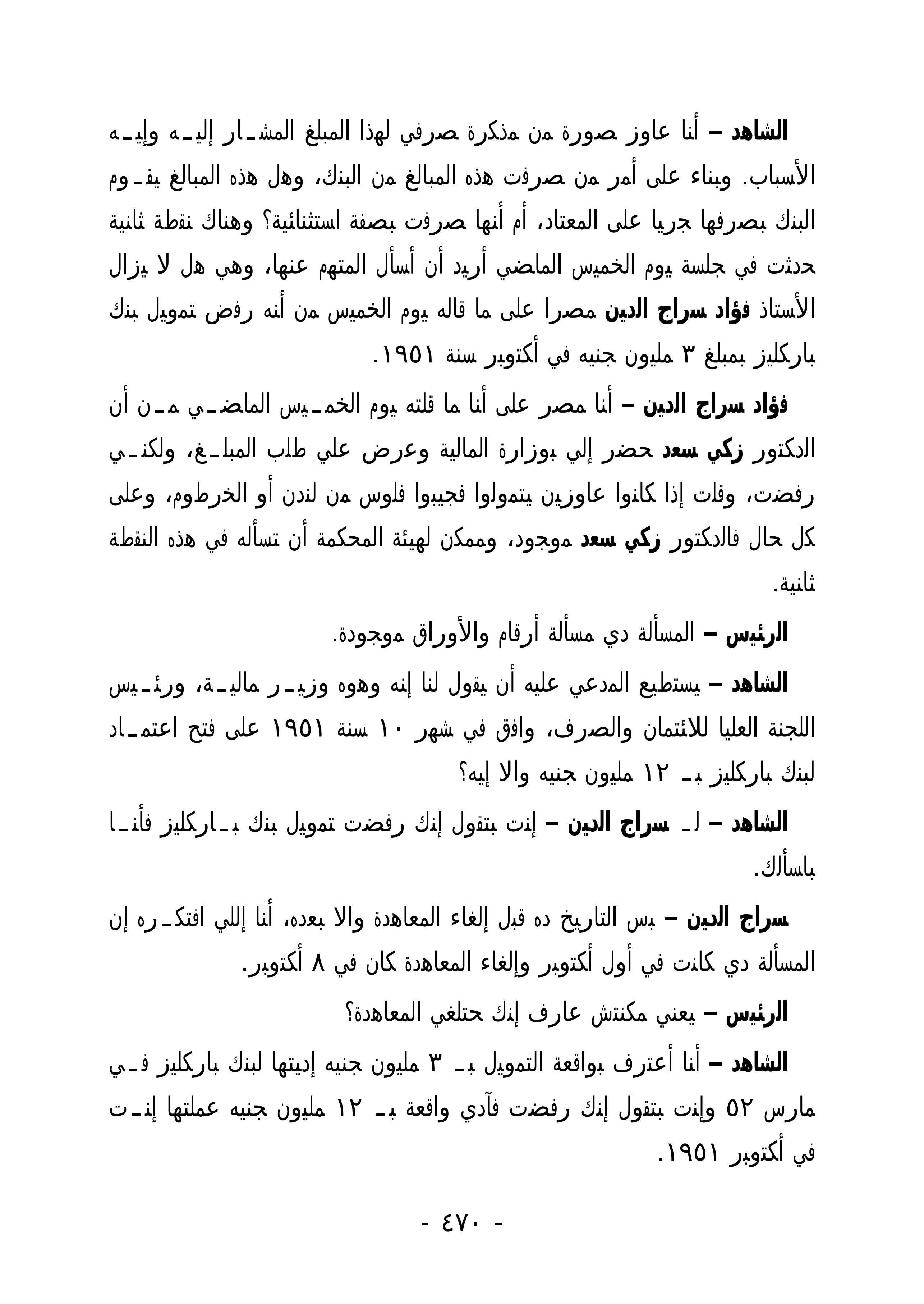
سراج الدين – أذكر أني قلت إن المبلغ صرف فعلا، والشاهد طلب يوم محـدد للصرف ف إحنا رحنا نجيب التاريخ، ولسه بنبحث إنما أنا يهمني أنا أسأل الشـاهد الواقعة دي حصلت ولا ما حصلتش؟

سراج الدين – إذا وافقت الهيئة الموقرة على تكليف الادعاء بطلب هذه البيانات من البنك الأهلي كان بها.

الدفاع – المهم إن الواقعة حصلت بعـد يـوم ٨ – ١٠ سـنة ١٩٥٢ واعتمـد التمويل.

المدعي – يقول البنك الأهلي فيه أوراق كثيرة وأنا عاوز أعرف بالضبط الواقعة حصلت امتى علشان أقدر أسأل.

سراج الدين – الأوراق موجودة بالبنك الأهلي في المدة الواقعة بعد ٢٧ ينـاير سنة ١٩٥٢ و٢٢ يونيه سنة ١٩٥٢ وهي بمبلغ ٨٠ ألف جنيه.



الشاهد – أنا عاوز صورة من مذكرة صرفي لهذا المبلغ المشـار إليـه وإيـه الأسباب. وبناء على أمر من صرفت هذه المبالغ من البنك، وهل هذه المبالغ يقـوم البنك بصرفها جريا على المعتاد، أم أنها صرفت بصفة استثنائية؟ وهناك نقطة ثانية حدثت في جلسة يوم الخميس الماضي أريد أن أسأل المتهم عنها، وهي هل لا يزال الأستاذ **فؤاد سراج الدين** مصرا على ما قاله يوم الخميس من أنه رفض تمويل بنك باركليز بمبلغ ٣ مليون جنيه في أكتوبر سنة ١٩٥١.

فؤاد سراج الدين – أنا مصر على أنا ما قلته يوم الخمـيس الماضـي مـن أن الدكتور **زكي سعد** حضر إلي بوزارة المالية وعرض علي طلب المبلـغ، ولكنـي رفضت، وقلت إذا كانوا عاوزين يتمولوا فجيبوا فلوس من لندن أو الخرطوم، وعلى كل حال فالدكتور **زكي سعد** موجود، وممكن لهيئة المحكمة أن تسأله في هذه النقطة ثانية.

الرئيس – المسألة دي مسألة أرقام والأوراق موجودة.

الشاهد – يستطيع المدعي عليه أن يقول لنا إنه وهوه وزيـر ماليـة، ورئـيس اللجنة العليا للائتمان والصرف، وافق في شهر ١٠ سنة ١٩٥١ على فتح اعتمـاد لبنك باركليز بـ ١٢ مليون جنيه والا إيه؟

الشاهد – لـ **سراج الدين** – إنت بتقول إنك رفضت تمويل بنك بـاركليز فأنـا باسألك.

سراج الدين – بس التاريخ ده قبل إلغاء المعاهدة والا بعده، أنا إللي افتكـره إن المسألة دي كانت في أول أكتوبر وإلغاء المعاهدة كان في ٨ أكتوبر.

الرئيس – يعني مكنتش عارف إنك حتلغي المعاهدة؟

الشاهد – أنا أعترف بواقعة التمويل بـ ٣ مليون جنيه إديتها لبنك باركليز فـي مارس ٥٢ وإنت بتقول إنك رفضت فآدي واقعة بـ ١٢ مليون جنيه عملتها إنـت في أكتوبر ١٩٥١.

سراج الدين – أنا حأجل الرد لغاية ما تيجي البيانات.

الشاهد – بعد ذلك أنا سأنتقل لموضوع غير ده، وباين إن المسـألة حتتشـعب خالص وفيه مسائل عامة ومسائل شخصية أكثر من الخاصة.

الرئيس – خدوا راحتكم قوي (٩٦).

الشاهد – فؤاد بيقول إن إنت مستبش حد إلا لما شرحتله في المحكمة... وأنا لا أقول إلا الواقع وإللي أعرفه ويجوز دي نقطة من بحر ما أعرفوش من أعمالكم... أنا باشرح وبعطي الحقائق.. وقائع لكم أو عليكم... وللهيئة الحكم الأخير. في مسألة عبود يوم الخميس.... أثار فؤاد نقطة وهي نقطة مقابلتي لعبود في مكتـب **إليـاس أندراوس** بشركة البيضا وبعدين النهارده أثار نقطتين لأنه يظهر اشتغل مـن يـوم الخميس للسبت.

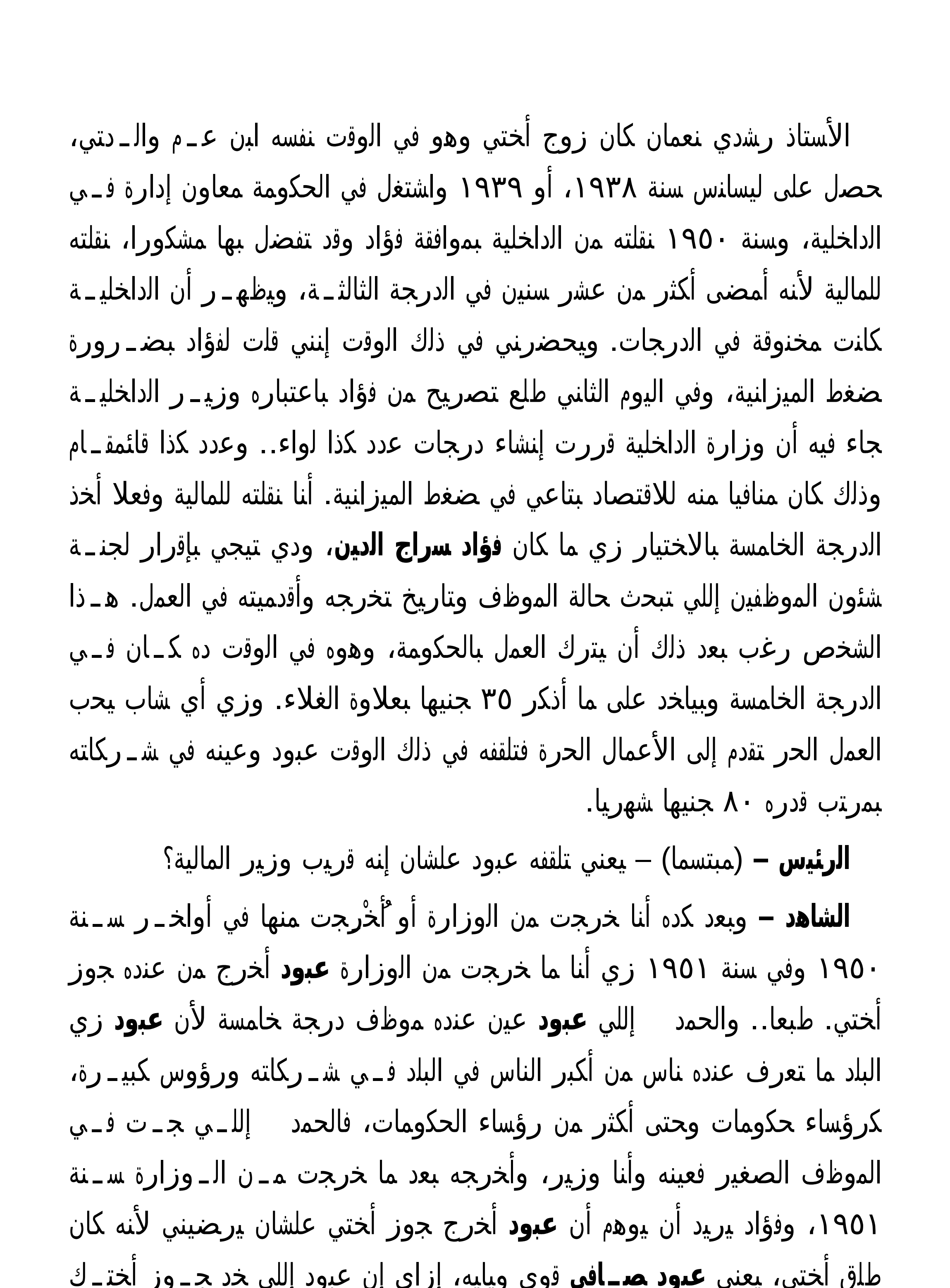
سراج الدين – ده كله مكتوب.

الرئيس للشاهد – وإنت ما جبتش تموين وياك ولا حاجة؟

الشاهد – أبدا أنا أقدر أتكلم من ذاكرتي بـدون أوراق، ولـذلك أنـا باطلـب المستندات الرسمية... وفيه بعض الوزراء بيخدو صور من كل الجوابـات إللـي بيوقعوا عليها في بيوتهم.

بمناسبة الجوابات دي أنا أذكر واقعة سمعتها في صدر شبابي هي أن مفاوضات سنة ١٩٣٠ إللي أجراها الرئيس السابق **مصطفى النحاس** لما خرج من الوزارة أخد محاضر المحادثات، والوقائع كلها معاه، وصدقي لما تولى الوزارة بعده، قعد يطالبه بها علشان يبعتها له، وهذا المثال أذكره على سبيل الاستشهاد مـن أن الرسـميين ياخدوا الأوراق الرسمية وياهم.

الأستاذ **فؤاد سراج الدين** أثار يوم الخميس مسألة والنهارده تاني أثـار مسـألة ثانية هي الخاصة بجوز أُختي، وأنا استسمح الهيئة أن أتناول المسائل التي ذكرهـا عكسا لا طردا علشان أصفي المسائل الشخصية قبل ما نتكلم في المسائل الأخرى.



الأستاذ رشدي نعمان كان زوج أختي وهو في الوقت نفسه ابن عم والدتي، حصل على ليسانس سنة ١٩٣٨، أو ١٩٣٩ واشتغل في الحكومة معاون إدارة في الداخلية، وسنة ١٩٥٠ نقلته من الداخلية بموافقة فؤاد وقد تفضل بها مشكورا، نقلته للمالية لأنه أمضى أكثر من عشر سنين في الدرجة الثالثة، ويظهر أن الداخلية كانت مخنوقة في الدرجات. ويحضرني في ذلك الوقت إنني قلت لفؤاد بضرورة ضغط الميزانية، وفي اليوم الثاني طلع تصريح من فؤاد باعتباره وزير الداخلية جاء فيه أن وزارة الداخلية قررت إنشاء درجات عدد كذا لواء.. وعدد كذا قائمقام وذلك كان منافيا منه للاقتصاد بتاعي في ضغط الميزانية. أنا نقلته للمالية وفعلا أخذ الدرجة الخامسة بالاختيار زي ما كان **فؤاد سراج الدين**، ودي تيجي بإقرار لجنة شئون الموظفين إللي تبحث حالة الموظف وتاريخ تخرجه وأقدميته في العمل. هذا الشخص رغب بعد ذلك أن يترك العمل بالحكومة، وهوه في الوقت ده كان في الدرجة الخامسة وبياخد على ما أذكر ٣٥ جنيها بعلاوة الغلاء. وزي أي شاب يحب العمل الحر تقدم إلى الأعمال الحرة فتلقفه في ذلك الوقت عبود وعينه في شركاته بمرتب قدره ٨٠ جنيها شهريا.

الرئيس – (مبتسما) – يعني تلقفه عبود علشان إنه قريب وزير المالية؟

الشاهد – وبعد كده أنا خرجت من الوزارة أو أُخْرِجت منها في أواخر سنة ١٩٥٠ وفي سنة ١٩٥١ زي أنا ما خرجت من الوزارة **عبود** أخرج من عنده جوز أختي. طبعا.. والحمد إللي **عبود** عين عنده موظف درجة خامسة لأن **عبود** زي البلد ما تعرف عنده ناس من أكبر الناس في البلد في شركاته ورؤوس كبيرة، كرؤساء حكومات وحتى أكثر من رؤساء الحكومات، فالحمد إللي جت في الموظف الصغير فعينه وأنا وزير، وأخرجه بعد ما خرجت من الوزارة سنة ١٩٥١، وفؤاد يريد أن يوهم أن **عبود** أخرج جوز أختي علشان يرضيني لأنه كان طلق أختي، يعني **عبود صافي** قوي ويايه، إزاي إن عبود إللي خد جوز أختك علشانك يرفده.. نكاية فيه لأنه طلقها، وإني أقرر لكم إن رشدي نعمان لم يطلق

أختي إلا في أوائل سنة ١٩٥٣، وغدا سأحضر لكم قسـيمة الطـلاق، إذن عبـود أخرجه سنة ١٩٥١، زي أنا ما خرجت من الوزارة والحمد إللي أخرجه، وأنـا كنت مش راضي أتكلم في المسائل الشخصية، وما دام **فؤاد** تكلم فـي الأشـخاص والأقارب والعائلات إللي عينهم أنا حـ اسأله سؤالا عن مسألة تعيين واحـد مـن قرايبه بل مسألة تخص تموين مدينة بأكملها.

هل صحيح انتزعت تموين دمياط بالدقيق من بنك مصر وأعطيته لأمين الشامي جوز عمتك؟

سراج الدين – لم يحصل.

الشاهد – وأمين الشامي أظن أن موضوعه نشر في الجرائد، ولم يرد عليه **فؤاد سراج الدين**، وهذا الشخص كان تاجر أحذية وأشهر إفلاسه.

سراج الـدين – لم يحصل أي تدخل مني مطلقا في هذه المسألة وبنـك مصـر موجود واتحدى أيا كان أن يقول إني تدخلت في هذه المسألة بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا الموضوع أثير في الصحف سنة ١٩٥٢ وكتبت ردا عنـه وأرسـلته لجريدة "المصري" ولكن الرقابة منعت نشره، وكان الدكتور زكي عبد المتعال فـي الوزارة، وسأحضر للمحكمة صورة الرد كما منعته الرقابة.

الرئيس – في حاجة شخصية ثانية واللا واحدة بواحدة.

الدفاع – مش واحدة، دي واحدة غلط.

الشاهد – المسألة الثانية إللي قالها فؤاد وهيه الثانية في الطردي والعكسي هـي واقعة التلميح، وإني قلت **لعبود (ملح أندراوس).**

الرئيس – علشان يبقى سردين يعني؟

الشاهد – الحمد فؤاد قال لي أو قال في التقرير الأول اسم الشخص إللي نقل له في التحقيق الكلمة دي لأني مكنتش أعرف مين إللي قالها لأني شكيت في هذا.

قال إنه محمد حلمي.. أنا يا فؤاد مكنتش عاوز أتكلم ولا أشرح. إنـت السـبب، وبمناسبة **محمد حلمي** هذا، أنا مكنتش عاوز أتعرض له، حلمي قال فـي محضـر التحقيق وسألت فؤاد قال في يوم ١٩٥٢/١٠/١٤ وأنا فـي الوقـت ده كنـت فـي المدرسة الثانوية [٩٧] **ومحمد حلمي** كان موجودا وكـان منـدوب الحكومـة فـي البورصة إلى فبراير سنة ١٩٥٢. **محمد حلمي** هذا كان موضع ثقة **فـؤاد سـراج الـدين** وهوه وزير المالية، وله دور كبير جدا في مضاربات القطن وورد اسمه في القائمة التي أحيلت إلى محكمة الغدر، وله أعمال كثيرة في هذه الناحية ثابتـة فـي التحقيقات، وأنا تركت الوزارة في فبراير، وفي تاني وزارة **لعلي مـاهر** [٩٨] أنـا أوقفت **محمد حلمي**، وأحلته على مجلس تأديب وشرع في التحقيق معه.

وبعد ذلك تولت لجنة التطهير في إبريل سنة ١٩٥٢ اللجنة الثانية في التحقيـق، وده هو مندوب حكومة في عهد **فؤاد**، وكان يتصل بوزير المالية رأسـا، ويتلقـى تعليمات البورصة من **فؤاد** دون المرور على وكيل الوزارة. لدرجة أن تجار القطن غير فريق الصعوديين، وسماسرة البورصة ورئيس القومسيون عقدوا اجتماع فـي فبراير سنة ١٩٥١ في وندسور، وراحوا يشتكوا لفؤاد من **محمد حلمي** لأنـه فـي البورصة هوه واحد ماشي على الصعود، وبيشجع فريق الصعوديين، ولمـا واحـد ينزل السعر يجيب البوليس يمسكه من قفاه ويرميه بره البورصة خـالص. وهـذا شيء لم يسبق له مثيل في تاريخ البورصة أن مندوب الحكومة يقبض على النـاس ويرميهم بره، وكان مكتبه في البورصة ملتقى للمضاربين والسيدات إللي بيشتركوا في المضاربة، ولا كنش فيه مندوب حكومة بيعمل كده، وأكثر من هذا محمد حلمي علشان يجيب فريق الصعوديين، ويخليهم يضاربوا على الصعود إللي هـوه فريـق خوري وشركاه لما فريق النزوليين انقلبوا صعوديين، وأوعز إلـى شـخص مـن المشتغلين أن يعمل لمحمد حلمي حفلة تكريم وهذه الحفلة ونفقاتها في أوراق لجنـة تطهير القطن، والعجيب في الأمر أن **محمد حلمي** يقف خطيبا في الحفل، ويقـول وهوه كمندوب الحكومة أقدم لكم الوطني العظيم خوري المضارب على الصـعود،

ويتضح أن الشخص إللي عمل الحفلة دي كلفها ٣٠٠ جنيه وقد سجل شريط لمحمد حلمي في خطابه، وأظن قدمه في التطهير وقد سمع هذا الشريط بعدما أنكر **محمـد حلمي**.

الدفاع – إحنا بنسمع الحاجة دي لأول مرة.

الرئيس – إحنا قلنا خدوا راحتكم قوي.

سراج الدين – إحنا بقول على الشريط. هل فيه شريط.

الرئيس – علشان نفهم والرأي العام يفهم أيضا عاوزين تشرحلنا واجبات مندوب الحكومة في البورصة، وهل له حق يمسك الناس ويرميهم بره.

الشاهد – نظام البورصة يختلف في أي بلد من بـلاد العـالم. بعـض الـبلاد البورصة فيها جمعية خاصة من التجار زي بورصة لندن، وبعض الـبلاد التانيـة البورصة جمعية خاصة وحكومية، يعني خاصة، وفيه إشراف من الحكومة، وفـي بعض البلاد البورصة حكومية خالص إحنا بورصتنا من يوم ما أنشـئت بورصـة الكونتراتات.. ولا مؤاخذة يظهر إني أنسى نفسي وأعتقد إني بحاضـر. بورصـة إسكندرية تعتبر أول بورصة في العالم للكنتراتات أنشئت سـنة ١٨٦١، وأنشـئت بعدها نيو **أورليانس**، ثم بورصة **الهافر وليفربول** فهي تعتبر بورصة كونتراتـات وإللي جعلها مزدهرة وقوع الحرب الأمريكية والقطـن الأمريكـي امتنـع وروده لأوروبا وازدهر السوق في مصر (٩٩) البورصة دي استمرت حـرة، وبعـد كـده أنشئت بورصة البضاعة الحاضرة سنة ١٨٨٣ بمينا البصل وهي بورصـة حـرة. جماعة تجار الصادارات والمحاصيل، تم إنشاؤها للتعامـل الحاضـر، وبورصـة الأوراق المالية أنشئت سنة ١٨٨٣، كانوا الأول بيجتمعوا في قهـاوي إللـي مـن ضمنها النيوبار. الحكومة سابتها من غير ضابط ولا رقابة، إلى أن حصلت أزمـة البورصة وبدأت بكارثة سنة ١٩٠٣ إللي حدثت في الخارج، وبدأت فـي أمريكـا بإفلاس شركة سكك حديدية. وصلت إلى مصر وكان فيه مضاربات على أقصـاها

في مصر حتى أن كرومر قال مافيش شخص مصري مابيضاربش. الحكومة وجدت إنه لابد من تنظيم البورصات وصدر تشريع ١٩٠٦ وعدل في عام ١٩١٧، ثم أنشئت لجنة عملت نظام للكنتراتات، ثم غير النظام ده كما فعلت أثناء الحرب الأولى والحرب الأخيرة.. بدأ تتدخل الحكومة المصرية. ودي تعتبر هيئة عامة والأشخاص إللي بيتعاملوا فيها لابد لهم من تنظيم الشروط الخاصة بهم ويكون فيه مندوب من الحكومة وظيفته إنه يراقب احترام لوائح البورصة. وإن ما وجد مخالفة حتى في اجتماع لجنة البورصة له حق الفيتو.. مش في البورصة وهيه بتشتغل.. وده بيقول اتعامل بكذا.. ودا بيقول أتعامل بكذا.. مش في الزيطة دي. إنما في لجنة البورصة المندوب بيقول فيتو.. يوقف كل شيء لغاية ما يرجع لوزير المالية.

الرئيس – هل في اللائحة ضرب شلاليت؟

الشاهد – لا.. ولا من اختصاص مندوب الحكومة. لأن الحكومة من إشرافها قالت نسيب التجار، التاجر لما يضغطوا عليه مايشتغلش. قالت لجنة البورصة هي إللي تنظم العمل، وعندي مندوب يبقى يبلغنا المخالفات.. وأنا يا وزير المالية أعرف شغلي مع إللي يخالف النظام الداخلي للبورصة... لجنة البورصة هي التي تتكلف بحماية النظام أثناء التعامل في المقصورة... لأن الجمهور لا يدخلها إنما فيها سماسرة فقط، البوليس والضبط والربط في المقصورة موكول للجنة النظام... ولم يحصل إنها استدعت البوليس ودخل البورصة أو واحد مسك واحد... وطلعوه إلا في هدوء. إذا ارتكبت مخالفة يسحبه بإشارة منه.. إنما مندوب الحكومة كان يجيب البوليس، ويرضه يرميه بره، وظيفة مندوب الحكومة مش التجاوز وإساءة استعمال السلطة.. إللي كان يرتكبه الأستاذ **محمد حلمي**.

السماسرة والتجار في إسكندرية راحوا أوتيل **وندرسور**.. وكان فيه الأستاذ **فؤاد سراج الدين** في إسكندرية.. لتوديعه لبعض أقاربه، وراحوا يشتكوا له من تصرفات الأستاذ **محمد حلمي**.

استمع إليهم وبعد كده قام.. وخد **حلمي** تحت باطه وقال لهم.. ده موضع ثقتـي، والتصرف ده ضد **حلمي** إللي قال من تحقيق لجنة القطن وأنـا معتقـل فـي ١٤ أكتوبر.. إن **عبود** قال له...

سراج الدين – ما قالوش.. لأ..

الشاهد – ماعرفش.. أهو بينه وبين **عبود**.

سراج الدين – إللي حصل بعد حديث **زكي** مع **عبود**.. راح **كريم** وقـال لـي الواقعة في خلال حكومة **زكي**. **ومحمد حلمي**.. عرف مني كان فيه حملات كثيـرة علينا.. وأحاديث من الدكتور **زكي عبد المتعال**.

الشاهد – أنا ما علمتش.. غير حديث واحد في ٨ فبراير عن القطن والميزانية.

سراج الدين – الحملة كانت على سياسة الحكومة.. وتشمل كل هـذه المسـائل. أنا.. كنت رديت. والتحقيق بتاع لجنة القطن أخذ قبل ٢٢ يوليه اتجاه معين.. وبعد ٢٢ يوليه اتجاه آخر.. **ومحمد حلمي** لما سئل قال الواقعة دي. قال حصل تغييـر.. **وإلياس أندراوس** كان صديق للدكتور **زكي** فقال له.. الواقعة دي، والمحقق قال له مين إللي قال لك.. قال **سراج الدين**.. سئل **عبود**.. **فعبـود** قال حصل.. وأنا قلـت **كريم**.. راحوا سألوا **كريم**.. وسألوني.. قلنا كما حصل.

الشاهد – قبل ما أنسى الأستاذ فؤاد بيلقح بيقول تحقيق القطن اتخذ اتجاه قبل ٢٣ يوليه واتجاه آخر بعد ٢٣ يوليه. أنا رديت على ذلك إن لجنة التطهير بدأت عملهـا في إبريل. وروينا إزاي إنه قبل لجنة التطهير و إحنا بنشتغل في إعداد التشـريعات خفنا.. على مستندات القطن فبعتنا.. سرا ثلاثة من مفتشي الضرائب وبقوا يجيبـوا الكشوف. فيها رجال – الحاشية. وكنت أخدها معايه بيتي. وملت أربع شنط. الملك كان بيقول إني بدور على رجال الحاشية. وبعت مأمورين ضرائب ختمـوا أوراق **محرز وعلى يحيى وفرغلي**. كلموني عن مسألة مأمورين الضرائب. كل ده سـتار علشان أتمم الأوراق ثم سلمت الأوراق للأستاذ **علي علوبة**. وسلمها لرئيس لجنـة

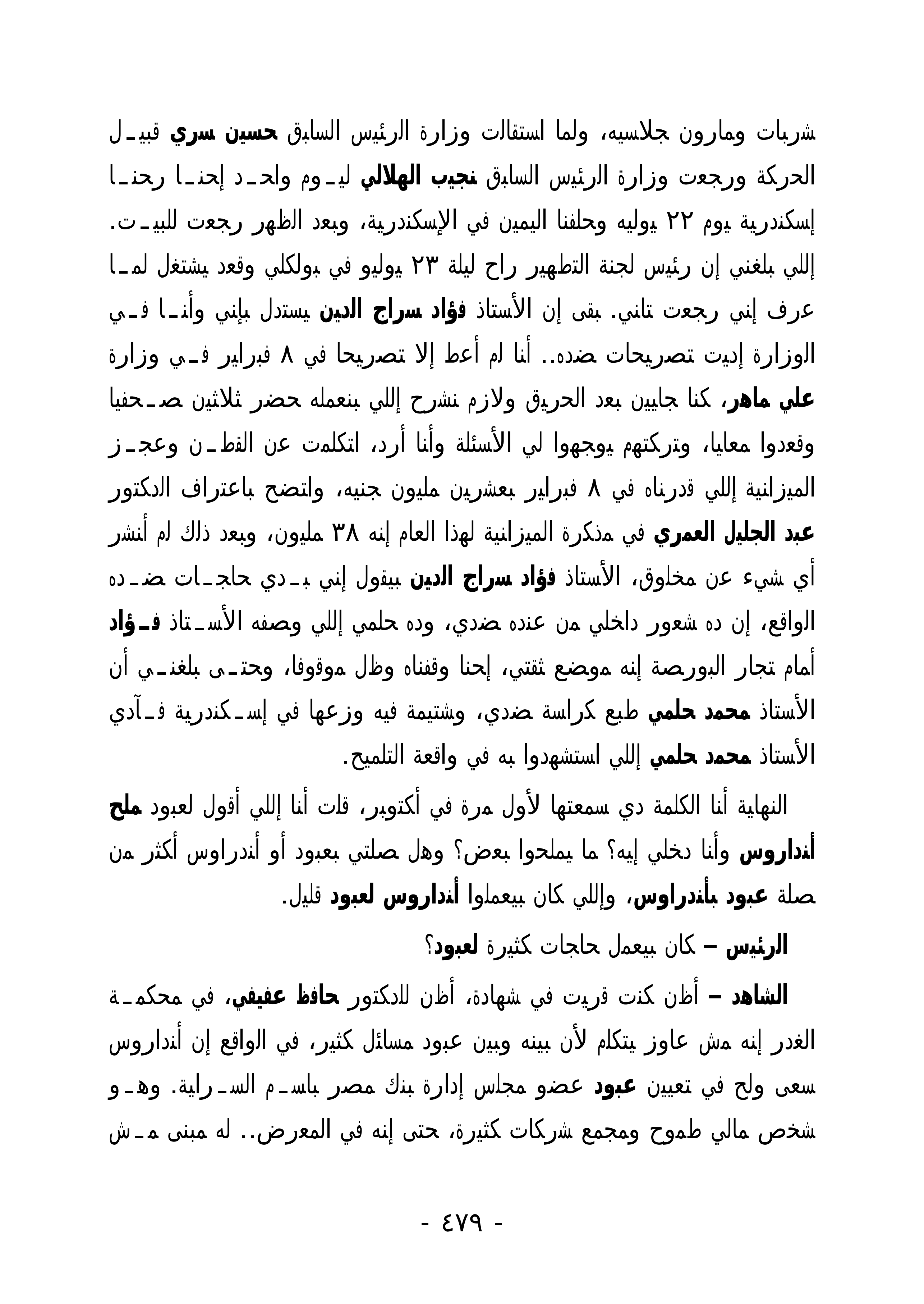
التحقيق أمامي. رئيس لجنة التحقيق جاني مكتبي في الوزارة ومعاه الكاتب لأخذ أقوالي في مضاربات سنة ١٩٥٠، وأدليت بأقوالي ليلة بأكملها واليوم التالي بأكمله. أثناء ذلك قلت لرئيس اللجنة - أنا أحب أقول نقطة لازم تعريفها.. وإنتهت بتحقيق، وقلت له قدام الكاتب حصل من الملك كذا.. وكذا يوم ٦/٨ وإنه وجه لي.. ألفاظ كيت.. وكيت.. قلت له ده يوم ١٩٥٢/٥/٣، والملك موجود.. وسلمته أوراق المضاربات بما فيها ما يختص **بإلياس أندراوس**. والحاشية. والمحقق ده كان زميلي وقال لي.. أقول لك كزميل أنا ما قدرش أدون الواقعة دي.. فقلت طيب.. أنا أقولها علشان تضعها في ذهنك ولذلك في أكتوبر، وأنا في المعتقل جاني خير الدين وهو رئيس لجنة التطهير.. وقال الواقعة بتاعت الملك إيه!. وكان موجودا بعض حضرات الضباط قلت تتذكر إن أنا قلتها لك يوم ٥/٣ وإنت ما كتبتهاش، وإذا حبيت تدونها النهاره اتفضل.. فملتها له، والأستاذ **فؤاد سراج الدين** والوفديين كانوا فاكرين إن تطهير البورصة موجه ضدهم.. ولكن إحنا جبنا من كل الأحزاب وغيرهم.. ورجال السراي طبقا للأوراق إللي تسلمتها في أربع شنط. وكان **عبد العزيز** ماشي في التحقيق بهمة إلى أن خرجت وزارة نجيب في المرة الأولى.. وقدمنا الاستقالة في ٦/٢٨.. وجت وزارة **حسين سري**، وعلى ما أظن وزير العدل أعطى التعليمات للجان التطهير بأن تقف في عملها ووقفت.. لأن وزارة سري كان فيها.

الدفاع – أظن الدكتور علي بدوي كان وزير عدل.

الشاهد – أنا ما ذكرتش الأسماء. إللي ثابت من محاضر التطهير إن بعدما خرج الهلالي أوقف عملها.

الرئيس – نسيت العملية دي.. ونتنقل لواقعة ثانية.

الشاهد – ملخص النقطة دي، إن الوفديين كانوا معتقدين إن حسين سري بيعمل لصالحهم. ويوم ما خرجت وزارة **نجيب الهلالي** من الحكم فرقوا في بيت **النحاس**



شربات ومارون جلاسيه، ولما استقالت وزارة الرئيس السابق **حسين سري** قبيـل الحركة ورجعت وزارة الرئيس السابق **نجيب الهلالي** ليـوم واحـد إحنـا رحنـا إسكندرية يوم ٢٢ يوليه وحلفنا اليمين في الإسكندرية، وبعد الظهر رجعت للبيـت. إللي بلغني إن رئيس لجنة التطهير راح ليلة ٢٣ يوليو في بولكلي وقعد يشتغل لمـا عرف إني رجعت تاني. بقى إن الأستاذ **فؤاد سراج الدين** يستدل بإني وأنـا فـي الوزارة إديت تصريحات ضده.. أنا لم أعط إلا تصريحا في ٨ فبراير فـي وزارة **علي ماهر**، كنا جايين بعد الحريق ولازم نشرح إللي بنعمله حضر ثلاثين صـحفيا وقعدوا معايا، وتركتهم يوجهوا لي الأسئلة وأنا أرد، اتكلمت عن القطـن وعجـز الميزانية إللي قدرناه في ٨ فبراير بعشرين مليون جنيه، واتضح باعتراف الدكتور **عبد الجليل العمري** في مذكرة الميزانية لهذا العام إنه ٣٨ مليون، وبعد ذلك لم أنشر أي شيء عن مخلوق، الأستاذ **فؤاد سراج الدين** بيقول إني بـدي حاجـات ضـده الواقع، إن ده شعور داخلي من عنده ضدي، وده حلمي إللي وصفه الأسـتاذ **فـؤاد** أمام تجار البورصة إنه موضع ثقتي، إحنا وقفناه وظل موقوفا، وحتـى بلغنـي أن الأستاذ **محمد حلمي** طبع كراسة ضدي، وشتيمة فيه وزعها في إسـكندرية فـآدي الأستاذ **محمد حلمي** إللي استشهدوا به في واقعة التلميح.

النهاية أنا الكلمة دي سمعتها لأول مرة في أكتوبر، قلت أنا إللي أقول لعبود **ملح أندراوس** وأنا دخلي إيه؟ ما يملحوا بعض؟ وهل صلتي بعبود أو أندراوس أكثر من صلة **عبود بأندراوس**، وإللي كان بيعملوا **أندراوس لعبود** قليل.

الرئيس – كان بيعمل حاجات كثيرة **لعبود**؟

الشاهد – أظن كنت قريت في شهادة، أظن للدكتور **حافظ عفيفي**، في محكمـة الغدر إنه مش عاوز يتكلم لأن بينه وبين عبود مسائل كثير، في الواقع إن أندراوس سعى ولح في تعيين **عبود** عضو مجلس إدارة بنك مصر باسـم السـراية. وهـو شخص مالي طموح ومجمع شركات كثيرة، حتى إنه في المعرض.. له مبنى مـش

مكتوب عليه شركة السكر أو شركة السماد إنما مكتوب شركات **عبود،** وكذلك لـه مكتب لإدارتها في عمارة الآيموبيليا مكتوب عليه شـركات عبـود، والعلاقـة إن الشركات كلها عبارة عن شخص يحب يعمل (جروب) وإنه أراد أن يسيطر علـى بنك مصر، ده يمكن قبل الحرب أو في أوائلها، رجال بنك مصر شعروا بهذا وابتدا عبود يشتري أسهمهم من السوق.

الرئيس – سرا.. ولا علانية.

الشاهد – ما فيش حاجة بتتخبى في البورصة.. ودي طريقة عملها في شـركة السكر.. وفضل يشتري أسهم شركة السكر حتى جه في اجتماع اللجنة العموميـة.. والأستاذ محمد محمود خليل رئيس الاجتماع، فقام عبود وقال إنت بأي حق بتـتكلم وأنا مسجل كذا أسهم فاتفضل، وأخرج الأستاذ **محمد محمود خليل** وقعد.. واستولى على شركة السكر.. نفس العملية أراد أن يعملها.. مع بنك مصر وشركاته.

وليس من المصلحة أن يحتكر شخص واحد كل مشروعات البلد. الإنسان عمره قصير.. والمشروعات للبلد.. وباقية للبلد.. وجد إنه بحسب نظامـه شـركة بنـك مصر.. الأصوات بعدد الأسهم. هوه يجمع الأسهم.. ويحضر في اجتماع الجمعيـة العمومية ويقول.. عندي غالبية الأصوات.. تنبه رجال بنك مصر. موش عـارف المرحوم **طلعت حرب**.. والدكتور **حافظ عفيفي** لجئـوا للحكومـة.. أو استشـاروا الدكتور **عبد الحميد بدوي** فأعطى الرأي بتغيير مادة في نظام بنك مصر.. بأن عدد الأصوات ميكونش بعدد الأسهم. فوقف **عبود** في زحفه على بنك مصـر. وأراد أن يدخل عضوا في مجلس الإدارة وله حق. كرجل مالي، **وعبـود** راجـل بيخـوف، ورجال المال بيخافوا من بعض وخدت الحكاية دي سنتين. وجه **إلياس أنـدراوس** بأمر السراية. وقال لهم خدوا **عبود**.

الرئيس – ما حصلش تلميح.. في الدور ده.

الشاهد – أنا في الوسط إيه ذنبي بين أصحاب الملايين؟ إلياس دخل **عبود** فـي بنك مصر كعضو مجلس إدارة وما زال قيد التصويت موجودا. وفاضل بنك ثـاني البنك الأهلي. **عبود** عنده باكيه كبيرة من الأسهم.

الدفاع – محافظ يعني.

الشاهد – الباكية يعني حافظة.. يعني روزمة. دخول **عبود** في البنوك الكبيرة.. يعطي له أسهم لشركاته. ومع عملائه في الخـارج.. راجـل يشـتري آلات مـن الخارج، ولما عمل شركة السماد.. عملت له الحكومة الضمان للدولارات.. وده له قيمته في الخارج. بدأ عبود السعي في إنه يخش مجلس إدارة البنك الأهلي، **عبـود** برضه يخوف.. مش سهل. مع إنه في منتهى الدماثة واللطف.. وإذا تكلم لا يرتفـع صوته أبدا أمام محدثه..

الرئيس – ثعبان يعني..؟

الشاهد – حاول إنه يخش البنك الأهلي. بدأ محاولاته من أيام ما كنت سـكرتير البنك سنة ١٩٤٨ و١٩٤٩.. أذكر في جمعية عمومية اقترحت على المحـافظ إنـه يرضي عبود.. ويأخذه جامع أصوات. مجلس الإدارة ينتخب اثنين يراقبوا عمليـة التصويت. ودي لها قيمتها. عبود بدأ محاولاته في أنه يخش البنك الأهلي. ووقـف مستني خلو أي مركز. وفي سنة ١٩٥١ فضي مركز فطمع **عبود** إنه يخش، إنما ما كانش عارف إن أندراوس طمعان في المركز. ويظهر إن التلميح علشـان يسـيب الكرسي **وأندراوس** هوه إللي لطش الكرسي. أندراوس عين بتدخل الملك السـابق. أصحاب الأموال بيصافوا بعض. ويعادوا بعض. بين بعض علشان إحنا بـره مـا نعرفش. عبود ماله مش عارف يسوي طريقه ويمشي علشان يمشي.. مع أندراوس أقوم أنا أقول أملحه.

الرئيس – اجتماع البيضا.

في بنك مصر كعضو مجلس إدارة. وما زال قيد التصويت موجـودا. وفاضـل بنك تاني البنك الأهلي.. عبود عنده.. باكيه كبير من الأسهم.

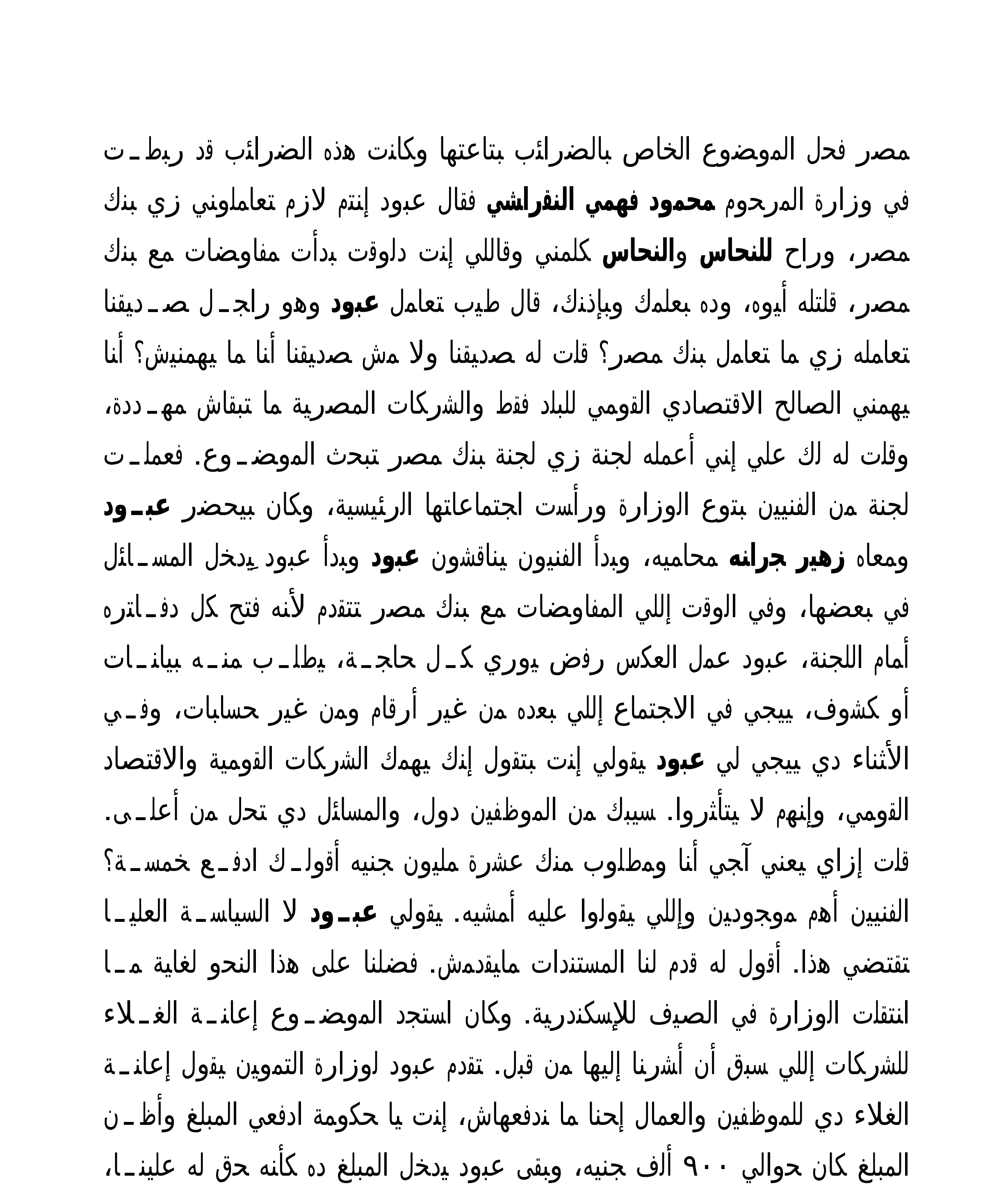
الدفاع – محافظ يعني.

الشاهد – الواقعة الأولى إللي فؤاد بيتكلم عليها عن الاجتماع إللي حصـل فـي شركة البيضا حصلت سنة ١٩٥٢ وسأبدا الكلام من سنة ١٩٥٠ لأنها حلقة مرتبطة ومكملة. سنة ١٩٥٠ لما جيت الوزارة مع الوفد في فبراير أو يناير، عرض علـي في الوزارة ملف وفيه خطاب من وزير المالية **عبد الشافي عبد المتعـال** لـرئيس الوزراء **حسين سري** في الوزارة المحايدة قبل مجيء الوفد، وفيها وزيـر الماليـة يقول إن فيه مبلغ معرفش ٢ مليون جنيه أو ثلاثة ضريبة على عبود. طبعا مش كل المبالغ إللي على عبود وما أقدرش أتذكر الرقم بالضبط، وعلى الخطاب تأشيرة من حسين سري رئيس الوزراء في الهامش. وأنا متذكر إن هذه التأشيرة مكتوبة فـي سطور نازلة لتحت جاء فيها (يرجاء النظر أسبوعين أو أسبوع)، مش فاكر، حاجة من هذا القبيل، في الموضوع ده أنا جي الوزارة جديد، قلت أنا لازم أطالب **عبـود** بالمبلغ أقوله يدفع المبلغ كله.. طلبت عبود على طول علشان خاطرك وده أسـلوبه باستمرار أنا حنزل من عندك هنا وابعت لك مليون جنيه على طول، نزل ومافيش وقت بسيط وأنا كنت لسه في مكتبي جه الشيك وجدت حبره لسه طـري والشـيك باسم الدكتور **زكي عبد المتعال** وزير المالية.

الرئيس – شيك خصوصي يعني؟

الشاهد – شيك بمليون جنيه باسمه، حاجة لطيفة خالص. أنا قلت يا ريت حـط اسمي بس بدون ذكر وزير المالية، وكنت عرفت شغلي أنا.. حولت آدي القـرش صاغ لأنه لو راح **لعبود** ماهش حيرجع، واستلمت الحكومة الشيك للحسابات، وهنا حصل فصل لطيف جولي بعدها حولت الشيك بيقولوا الشيك الكاتب حيرجعه لعبود؛ لأن الشيك ناقص ورقة دمغة، قلت لهم لا في عرضكم، الشيك.. وفي يـوم تـاني

قابلت **عبود** وكان فيه حفلة استقبال في سفارة أجنبية فقال علشان خاطرك وتكريما لك بعت الشيك باسمك قلت له أنا شاكر. إنما الباقي فين؟ قـال بـس امهلنـي لأن المليون ده أنا جمعته من جميع البنوك وفتحوا لي اعتماد جديد في البنـك الأهلـي، البنك إللي بتعاون وياه إن **عبود** يدفع حاجة ثانية مفـيش. عبـود مسـائله كثيـر وشركاته كثيرة: شركة البوسطة الخديوية للبواخر، وشركة السكر، وشركة السـماد إللي أنشئت أخيرا، وشركة التقطير، ومصانع متشابكة ومتضاربة كبيرة، ومطلوبات الحكومات متعددة ومختلفة منها: استحقاق رسوم إنتاج مستحقة على السكر حـوالي ١٧ جنيه للطن، ومستحقة عليه، تلاقي في وزارة اشي السكر إللي تشتريه الحكومة من الخارج، وتسلمه لعبود يوزعه.. الحكومة تدفع ثمن السكر إللـي ييجـي مـن الخارج ويستلمه **عبود** والثمن بتاعه يرتفع.. ودي أرباح تجارية وصناعية ورسوم مختلفة، وأظن فيه سكر إللي أخذته القوات الإنجليزية وقت الحـرب منـا. خـذوه الإنجليز وقالوا حنرد لكم الثمن أو نرد لكم السكر، وأذكر إنهم ردوا السكر، عبـود دايما أبدا يواجه طلبات الحكومة بطلبات أخرى نيجي نطالبه برسم إنتاج سكر يقول أنا لي عندكم فرق علاوة إعانة غلاء، نطالبه بحاجة يرد بحاجـة ثانيـة، تطالبـه بحاجات على شركة البوسطة الخديوية يقول شركة السمادة عاوزه منكم كذا.. ولما لقيته بهذا الشكل يخلط الطلبات على المطلوبات، وهو دائما شركات عبود مربطـة كلها **بعبود** مع أنها شخصيات معنوية مستقلة، وهو يعلـم هـذا وأنـا عـارف إن الحسابات الخاصة بهذه الشركات منفصلة إنما يجب أن يعمل هو على خلط الأمور على بعضها، وده كله علشان يؤجل الدفع لأن ده يدي له قوة في السوق.. الحكومة لما تكون عاوزه مني نصف مليون جنيه واخده في إيدي وخليه معايا وأشغله فـي السوق ويجيبلي مكاسب، كل ما ياخد الحاجات إللي لنا عليها فلوس ويحقق لنفسـه ربح يكون لنا عليه فلوس أكثر وهكذا يقعد يلف.. أكلمه في شركة السكر يطلع لـي في شركة أخرى.. أخذنا نلف في حلقة مفرغة زي ساقية جحا إلى أن بدأنا نتكلم في مسألة بنك مصر إللي تكلمت عليها أمس. شاف هو المفاوضات دي بدأت مع بنـك



مصر فحل الموضوع الخاص بالضرائب بتاعتها وكانت هذه الضرائب قد ربطت في وزارة المرحوم **محمود فهمي النقراشي** فقال عبود إنتم لازم تعاملوني زي بنك مصر، وراح **للنحاس والنحاس** كلمني وقاللي إنت دلوقت بدأت مفاوضات مع بنك مصر، قلتله أيوه، وده بعلمك وبإذنك، قال طيب تعامل **عبود** وهو راجل صديقنا تعامله زي ما تعامل بنك مصر؟ قلت له صديقنا ولا مش صديقنا أنا ما يهمنيش؟ أنا يهمني الصالح الاقتصادي القومي للبلد فقط والشركات المصرية ما تبقاش مهددة، وقلت له اك علي إني أعمله لجنة زي لجنة بنك مصر تبحث الموضوع. فعملت لجنة من الفنيين بتوع الوزارة ورأست اجتماعاتها الرئيسية، وكان بيحضر **عبود** ومعاه **زهير جرانه** محاميه، وبدأ الفنيون يناقشون **عبود** وبدأ عبود يدخل المسائل في بعضها، وفي الوقت إللي المفاوضات مع بنك مصر تتقدم لأنه فتح كل دفاتره أمام اللجنة، عبود عمل العكس رفض يوري كل حاجة، يطلب منه بيانات أو كشوف، ييجي في الاجتماع إللي بعده من غير أرقام ومن غير حسابات، وفي الأثناء دي ييجي لي **عبود** يقولي إنت بتقول إنك يهمك الشركات القومية والاقتصاد القومي، وإنهم لا يتأثروا. سيبك من الموظفين دول، والمسائل دي تحل من أعلى. قلت إزاي يعني آجي أنا ومطلوب منك عشرة مليون جنيه أقولك ادفع خمسة؟ الفنيين أهم موجودين وإللي يقولوا عليه أمشيه. يقولي **عبود** لا السياسة العليا تقتضي هذا. أقول له قدم لنا المستندات مايقدمش. فضلنا على هذا النحو لغاية ما انتقلت الوزارة في الصيف للإسكندرية. وكان استجد الموضوع إعانة الغلاء للشركات إللي سبق أن أشرنا إليها من قبل. تقدم عبود لوزارة التموين يقول إعانة الغلاء دي للموظفين والعمال إحنا ما ندفعهاش، إنت يا حكومة ادفعي المبلغ وأظن المبلغ كان حوالي ٩٠٠ ألف جنيه، وبقى عبود يدخل المبلغ ده كأنه حق له علينا، وقعد يطالب وزارة التموين بهذا، وانضم له في الأثناء، دي حاجات تانية على الحكومة - إعانة الزراع بتوع القصب، وكانت تبلغ حوالي ٩٠٠ ألف جنيه أخرى، ودخلنا في السكر إللي استورد لتسديد أثمانه، ودخلنا في شركات المياه

الغازية وإن عبود ما بيمونهاش بالسكر الكافي، وأظن اتكلمنا في حكاية المـولاس أيضا والمولاس على سبيل التاريخ كانت شركة كوتسكا قايمـة بتقطيـره، وتاخـد المولاس من **عبود،** فأنشأ هوه شركة تقطير تاخد هي المولاس.. شـركة كوتسـكا قفلت وفلست بعد كده على طول.

الرئيس – مصير عمال كوتسكا كان إيه.

الشاهد – أظن ما حدش سأل عنهم.. كانت المسائل دي تثار في لجنة التمـوين دون أن تصل إلى حل، وسافرنا إسكندرية في الصيف وتسوية بنك مصر أوشـكت على الإنتهاء.. طول الوقت ده الرئيس السابق **مصطفى النحاس** يسألني عملت إيـه لعبود أقول له المفاوضات دايرة، وهـو مـاهش راضـي يـوريني المسـتندات، ومفاوضات بنك مصر تتقدم ومفاوضات **عبود** تتأخر.. فيكون رده لا بد تسوية بنك مصر تقدم لمجلس الوزراء مع تسوية **عبود،** أقول له حاضر بس **عبـود** يسـاعدنا شوية.. وإن عبود يساعدنا مافيش فايدة.. لغاية ما **النحاس** سافر في الصيف وليلـة سفره يكرر لي الموضوع ده يوم سفره، وكنا في الميناء، وكان هو مسـافر علـى مركب **عبود** أظن، قلت له اللجنة بتشتغل ولم تنته إلى شيء، قاللي إحنـا حطينـا صباعنا في الشق. تسوية بنك مصر إنتهت وقدمتها لمجلس الوزراء، وقبل تسويتها الأستاذ **فؤاد سراج الدين** قال أمال تسوية عبود فين، قلت له لسه ما خلصـتش دي إللي خلصت علشان **عبود** ماهش متقدم في المباحثات، وإني دي تمر والثانية لمـا تنتهي منها تمر.

الرئيس – ما تذكرش إن **النحاس** وحرمه أخذوا تصريحا بمبالغ خارج القطـر المصري قد إيه؟

الشاهد – أظن سنتها ٧٠٠٠ جنيه ويمكن التحقيق منها من مراقبة النقد.

الرئيس – إللي كان بيسرح بخروجها لأي شخص عادي أد إيه؟

الشاهد – للشخص الوحد على ما أذكر ١٥٠ جنيها وإنما يجوز التصريح بأكثر من هذا بتصريح خاص من وزير المالية، لما إنتهت المباحثات مع **عبود** وفي يـوم كان عندي **عبود** في بولكلي وحتى لما جه عندي كان موجودا واحد من الـوزراء ساعتها، والوزير خرج **وعبـود** بص وقال وا نضيف ابن الـ (...) طبعا قلت له ما يصحش.. أنا لما أسمع عبارة زي دي في مكتبي، وعن زميل لـي ضـروري أدافع عنه. فضحك هو وقلب الحديث وقال وا أنا مسافر وحروح نابولي علشـان أجيب **النحاس** وحرمه. وقلت يا أخي، يعني ماهش كفاية **النحاس** جاي على مركب من مراكبك استقبله في الميناه وبس.. قاللي هو تعرف يا فلان المركب دي حترجع بالنحاس مخصوص، وغيرنا المواعيد بتاعة السفر مخصوص، وكان فيه محجوزة تذاكر على المراكب ألغيناها.

هوه قال حتكلفني ٧٠ ألف جنيه لأنها فاضية ماهش حاملة بضاعة وده عـلاوة إنها وده أكبر مورد للمراكب لما أعمل حساب المكسب حيفـوتني بالإضـافة إلـى تكاليف الأجور والوقود ٧٠ ألف جنيه.. قلت له اشرب يا عبود.. وا بالتعبير ده.. وفعلا عاد **النحاس** وبعد عودته في أواخر أكتوبر و إحنا فـي إسـكندرية ورجـع الرئيس السابق **مصطفى النحاس** في أكتوبر على المركب، وبمجرد ما قابلته قـال يعني حكاية عبود ماخلصتشي، قلت له التأخير يرجع إليه، قال لكن القضايا معلقة، قلت له وا خليه يساعدنا والمسألة متوقفة عليه و إحنا حنخلي الإجراءات القانونية تاخد دورها. لأنه جاني وكيل الجمارك علي بهجت وكان مدير الجمـارك بالنيابـة جاب لي مذكرة رسم إنتاج حوالي نصف مليون جنيه أو ٤٠٠ ألف جنيه يستجدوا.. قال أعمل إيه.

قلت لعلي بهجت، حافظ على حقوق الخزانة واتخذ الإجراءات القانونية، جهـز الملف وحوله لإدارة قضايا الحكومة.. يحصل صلح ولا مايحصلاش إحنـا نحـافظ على حقوق الحكومة. ده و إحنا في إسكندرية وبعد ما رجعنا مصر في آخر جلسة لمجلس الوزراء حضرتها أنا قبل إخراجي إللي هي كانت جلسة للتصفية، في الواقع

قال **النحاس** ما عملتش حاجة في مسائل عبود برضه، قلت له هـو إللـي اتـأخر. والسؤال إللي وجهه سيادة الرئيس فيما يتعلق بعودة **النحاس** وحرمه سـنة ١٩٥٠ من الخارج حصل فصل فيما يتعلق بالأمتعة إللي جابوها.

في الوقت ده كانت المسائل متحرجة بيني وبين **النحاس** وحرمه.. محبتش إنـي أتدخل في الموضوع، ويوم ما جه **النحاس** من أوربا كل الوزراء راحوا له علـى المينا وتعمدت أنا إني ما وصلش إسكندرية إلا بعد الظهر، ورحت له بالليل علشان ما شفش أمتعة ولا صناديق نازلة من المركب، وأنا وزير مالية، وتركت مـوظفي الجمارك يؤدوا واجبهم وبلغني إن كان فيه صناديق كبيرة، وإن لوريات حكوميـة نقلتها. وإللي عرفته إن اللوريات الحكومية قامت من المينا بالإسكندرية إلى القاهرة رأسا.

الرئيس – كان قصر المرج موجودا (١٠٠)؟

الشاهد – موجود. وبلغني إن الصناديق لكثرتها كانوا يحطوها في جنينة بيـت فؤاد في جاردن سيتي. بعد كده وإحنا في إسكندرية بلغني إن حرم الرئيس السـابق **النحاس** بتشتكي في الجمارك من الرسوم الجمركية إللي قدروها عليها، مرضـيتش أسأل رجال الجمارك إنما سألت في الوزارة شوفوا إنتم من غير أنا ما أسأل. قالوا إن حرم **النحاس** يِتْعين رئيس حرس، **النحاس** المعين لحراسته ضابط وهـو إللـي بيتظلم، ويقول إن الرسم الجمركي كبير، وعلى إما أذكر رجال الجمارك وجدوا في الإقرارات العادية المقدمة.. لا الرئيس ولا حرمه حيكتبوا دا، وإنما السكرتيرية إللي حتكتبها.. مكتوب إن دي صناديق فيها كراسي بلاج، ورجـال الجمـارك يفتحـوا الصناديق يلاقوا أطقم موبيليا وتحف. وكانت حرم **النحاس** متشددة إنها ما تـدفعش إلا ٧٠٠ جنيه على ما أذكر، ووصل الرقم بعد كده على ما أذكر بعـد مفاوضـات رجال الجمارك إلى ١٥٠٠ يا ١٧٠٠ لا أذكر، وسمعت إللي خاص الرسم ده ودفعه هوه عبود. نرجع لآخر جلسة لمجلس الوزراء وماعملتش حاجة **لعبود**، وخرجـت من الوزارة بعد كده، ورجعت في الوزارة سنة ١٩٥٢. وأول ما رجعت لقيت فـي

فبراير ١٩٥٢ إشكال قدامي خاص بالسماد، وجدت إن بنك التسليف الزراعي تعاقد مع عبود على شراء كل السماد الناتج من مصنعه وماكنش عرض علـى مجلـس إدارة البنك.

مدير هذا البنك الشافعي اللبان كان معينا في عهد الأستاذ **فؤاد سراج الدين** سنة ١٩٥٢. قلت لوكيل الوزارة شوف لي حكاية السماد دي، وهل البنك محتـاج لكـل الكميات دي ومخازنه فيها إيه؟. وسبق له خد من الشـركة. ووزع ولا لا.. البنـك عبارة عن شركة مختلطة نص مالها حكومي والنص الأخـر البنـوك والشـركات مشتركين فيه، فرفعوا لي التقرير بإنهم في السنة السابقة البنك خد ٢٥ ألـف طـن سماد من الشركة دي، والسماد ده أظن باقي منه حوالي ١٣ ألف طن.

التعاقد كان علشان أول السنة في يناير ١٩٥٢، ولو سمح لي سيادة الرئيس مـا اتكلمش عن سبب عدم التوزيع إيه. وأظن دلوقت الحكاية اتحسـنت مـن ناحيـة التوزيع.. قلت إن مجلس إدارة البنك ما عرضش عليه، وفيه ضرر بمصالح البنـك والمساهمين ومنهم الحكومة وما نقدرش نتعاقد على كل الكمية ١٢٥ ألـف طـن، حسب تقدير **عبود** وتاخدهم الحكومة كلهم، أنا قلت ده حرام.. أنا قلت لعبود أنا مش حاخلي البنك يحتكر توزيع السماد، قلت أنا حاخد منك جزء وإنت تبيع للمزارعين، قال **عبود** بقى أنافس الحكومة، قلت له نافس. ما فيه نترات شيلي بتنافس، إنما مـا أقدرش أتعاقد، وإني آخد الكمية دي كلها، وكلفت البنك يعمِله عقد جديـد، وخلـوا الكميات على ما أذكر يا ربع سنوية يا ثلث سنوية. وخدوا ٣٥ ألف طن وفي الثلث الثاني من السنة.. لأني قلت له إننا لو وزعنا حناخد كمية أخرى من غير ارتبـاط، إنما لو موزعناش مش حناخد، أنا أخذت ٢٥ ألف طـن وزعـتهم. أطلـب أكثـر وماوزعتش، أشوف الأستك عندي، أقول لك كمل لي.. قال لا.. المنافسة دي لا. دا الشركة قومية وطنية.. قلت له على عيني ورأسي إنما إنت تاجر، والمستهلك إللـي بيدفع قرش عاوز بضاعة ثمنها قرش، والمنافسة دي في مصلحتنا. يقولي يخلصك نترات من الشيلي تنافسني، قلت له يوم الصنف بتاعك ما يروج تقدر تمسح نترات

الشيلي، يقول تجيبوا لي من شيلي، وتدفعوا لهم عملة أجنبية، ولا تاخدوش منـي، قلت له.. أنا لي إجراءات في نترات الشيلي، وإذا استهلكت بضاعتك حاخد منـك. في الوقت نفسه جبت وزير شيلي، وقلت له زمان كنا بناخد منكم السماد بتاعنا كله، ودلوقت عندنا شركات مصرية عاوزنها تشتغل، فإيه رأيك. قلت له أنا بستورد من شيلي سنويا باثنين مليون جنيه.. وحتى كان في اتفاقيـات الأرصـدة إن البتـرول والسماد متفقين إن إنجلترا تدفعها، فضلت لغاية ما قال يقبـل ياخـد الـنص نقـدا والنصف الثاني ناخد به قطن. اعتبرتها حركة مبدئية، ووزير شيلي قال إننا مـش عاوزين قطن، وإنما رايحين ناخده ونبيعه، اتفقنا على هذا وفي الوقت ده الاتفـاق بتاع عبود ماشيين يبحثوه، واستقالت وزارة الرئيس السابق **علـي مـاهر**، وجـت وزارة **نجيب الهلالي**. وأنا في وزارة **علي ماهر عبود** كان بيجيلـي وابتـدأ يقـدم مذكرات على المسائل الأخرى إللي معلقة من ضرائب لرسوم... إلخ. أنا لما دخلت وزارة الهلالي قلل من زيارته لي. هوه في الواقع بينه وبين الهلالي الـود مفقـود. كان سببها قضية سنة ١٩٤٤ **ونجيب الهلالي** كان محامي خصم عبود، ومـاحبتش أذكرها في الجلسة. بينه وبين نجيب الهلالي مافيش ود فقلل من تردده على مكتبـي إلى أن جاءت الواقعة إللي رواها الأستاذ **فؤاد سراج الدين** وهو صادق فيها، إنمـا مش استدعاني **إلياس** والحمد الأستاذ **فؤاد** صححها.. وفي يوم جمعة من شـهر مارس ١٩٥٢ ضرب لي أندراوس تليفون في البيت. وقال يا فلان أنا عاوز أشوفك أجيلك فين.. في البيت.. قلت له لا إني نازل فما تقدرش تجيلي، فقال لـو سـمحت تبقى تفوت علي في المكتب، قلت له أنا بالصدفة حروح جروبي، وهو مكتبة فـي شارع قصر النيل، قلت له أنا أفوت عليك في هذا المكتـب وهـو مكتـب شـركة البيضا.

الرئيس – قانونا وهو مستشار الملك يصح أن يعمل فـي الوقـت نفسـه فـي السوق؟.

الشاهد – قانونا مستشار رئيس الدولة يجب أن يتفرغ لرئيس الدولة، إنما يشتغل خصوصا في أعمال تجارية فيها التنافر.

الرئيس – وجوده كمستشار لرئيس الدولة دي تسهل له كثير؟

الشاهد – طبعا كثير. **وأندراوس** على أنه مستشار للملك دخل شـركات كثيـر لدرجة إنه كان فيه خلاف بين الحكومة وشركة مياه الإسـكندرية، **فإليـاس** هجـم عليهم وخلا رئيس مجلس الإدارة استقال، والمجلس اختار **أندراوس**... عمل هجوم خاطف. نزلت من بيتي وطلعت عند **أندراوس** وبعد قليل وأنا باخد فنجـال قهـوة دخل عبود ومعه محاميه الأستاذ **زهير جرانه** يحمل ملفا وظرفا كبيرا، قلـت لـه خيرا. أندراوس قال وا **عبود** ما يحبش يجيلك الوزارة إنت عارف **نجيب الهلالي**. ففضل إنه يجتمع بيك هنا، قلت لهم إنتم عارفين إن يوم الجمعـة ده يـوم راحـة والواحد يهرب فيه من شغل الوزارة. عبود قال برضـه الشـركات.. والواجـب الوطني وظل يتكلم في موضوع السماد إللي هو أساس العقد إلالـي إديتهـا لوكيـل الوزارة مجحفة بحقوقه، وقعد يشرح نفس الحكاية. وعبود عنده لازمـه فـي كـل مقابلة يكرر نفس الموضوع يقابل الطلبات بالطلبات ويقول إيـه الحـل، وحجتـه الوحيدة إن دي مشروعات وطنية. وبعدين تكلموا عن البوسطة الخديوية، وفي كل هذه المسائل وأنا أستمع، وبعدين قلت لهم نبقى نشوف في الـوزارة. ابعتـوا لـي مذكرات بمطالبكم، وقلت له إذا كان ماهوش عاوز تيجي الوزارة، ابعـت الأسـتاذ زهير جرانة وهو زميلي في التدريس في الحقوق وزميلي في وزارة **علي مـاهر**، يبقى يتفضل عندي يديني المذكرات دي. وفعلا زهير جاب لي المـذكرات، وإنمـا على طريقة عبود ما تحلش إشكال. وعلى ما أذكر عقد السماد أبرم وأمضاه عبـود زي الأسس إللي وضعتها أنا. وصفقة شيلي نفذت. آدي قصة المقابلة فـي مكتـب أندراوس من ناحية أخرى، أنداروس مهتم جدا بعبود، وكل ما يقابلني يقـول لـي الملك مهتم بمسائل عبود، أقول له طيب يا سيدي عارفين. وإلى أن خرجـت مـن الوزارة مسائل عبود كانت ماشية في طريقها القانوني الصحيح، ووزير التموين في

وزارة الهلالي أعد العدة وبعت لقضايا الحكومة بالمتأخرات، وكانـت حـوالي ١٠ مليون جنيه بين قضايا وغيره. وما أعرفش زادت دي الوقت بقت عشرة أو إحدى عشرة حاجة من هذا القبيل. وفي أثناء وزارة الهلالي عبود جالي في يوم في مكتبي وقعد يتكلم وبعدين قال تعرف يا فلان. قلت له خير. قال أنا ما ندمتش على شـيء في حياتي أبدا قد ما بتندم على حاجة واحدة دي الوقت. قال وإنت خارج الحكم سنة ١٩٥١ سمعت كلام فؤاد ما خذاتلكش في مجالس إدارة الشـركات بتـاعتي. وأنـا رديت إنه في سنة ١٩٥١ كانوا بيحاربوني علشان ما أشتغلش في الشركات، وقلت له كمان الحمد لأنه كان النهارده ما يبقاليش وش أتكلم معاك.. الحمد إللي ما حصلتش ده أبدا.

الرئيس – كان الحديث ذو شجون.

عبد الفتاح حسن – كان سكر.

الشاهد – سنة ١٩٥٠ كان عبود يتردد عليه في شأن التسويات وكان متكلم ويايا ويدردش ويقول إنت مزعل زينب هانم ليه، وإنت مزعل فؤاد ليه، أقول له وا ما فيش حاجة أبدا، فقال في مرة أنا [لا] يهمني **النحاس** ولا حرم **النحاس** إنما قال أنا حاطط كل أوراقي على فؤاد.

سراج الدين – حصان يعني.

الرئيس – أصله كويس.

الشاهد – لأن فؤاد إللي حيعمل رئيس وزارة وإنت خلي علاقتك بيـه كويسـة، وأنا مستعد أقول له إن مفيش حاجة بينكم أبدا.

أظن ده نوع من المضاربة عن مستقبل... الراجل بيقول حاطط ورقـة، يبقـى ضامن.

الرئيس – الواحد بيلعب على حصان بيعرف وزنـه، والجـوكي واعتبـارات مختلفة ولازم وضع حكمه ده على أساس واعتبارات.

الشاهد – أظن راجل زي ده وعبود راجل وفدي قديم لأنه سنة ١٩٢٤ طلع جرنال وفدي اسمه الكشاف.. وكان اسمه **أحمد أفندي عبود**.

في أخر وزارة **الهلالي** كنا في أواخر رمضان.. وفي مجلس التموين الأعلى الشكايات عرضت علينا – شهر رمضان له مقررات إضافية للسكر – الشكاوى انهالت إن شهر رمضان أوشك على الانقضاء ومقررات السكر لم توزع – مخازن الشركة مش مسلمة لدرجة إن دايما في هذه الجلسة بالذات الله يرحمه **سيدي البدراوي** ضرب تليفون من المنصورة وطلبني، و إحنا كنا في الجلسة، قلت له خير، قال خير أنا بكلمك من المنصورة والسكر مجاش قالوا ده نتيجة تلكؤ عبود. قلت يا أخونا ما دام الأمر بهذا الشكل يا وزير التموين إن ما كنتش مقررات السكر من النهارده تبتدي تطلع من المخازن اعمل حسابك على تشريع بالاستيلاء على شركة السكر.. قلت الكلام ده **لصليب سامي** إنت تعد العدة كسلاح تكتيكي، وخرجنا بعنوان **زكي عبد المتعال** إللي خرجنا فيها من الوزارة جريدة "**المصري**" خرجت بعنوان زكي عبد المتعال كان يحاول تأميم شركة السكر والاستيلاء عليها، وتاني يوم حديث.. سألنا عبود عن نية زكي عبد المتعال إيه. لما استقالت وزارة **علي ماهر** يوم ١٩ ولما أصحاب الجريدة عرفوا يوم ٢١ بالليل إن نجيب الهلالي كلف بتشكيل الوزارة وأنا في هذه الوزارة راحوا لنجيب الهلالي يطلبوا منه الصفح عما نشروه ضدي، **فنجيب الهلالي** قال لهم والله أنا ما أعرفش، **وزكي** أظن ما علقش أهمية على الحكاية دي، وأنا خطتي مهما طلع ما ردتش عليه. فعبود بيقول في الجرنال الحقد والكراهية أنا مالي زي حكاية صاحب المليون ده يملح ده. عبود قال من سنة ١٩٥٠ إنه حاطط كل أوراقه على **فؤاد سراج الدين**، وفي الواقع بيساعد الوفد للرجوع للحكم، ومساعيه كانت معروفة وظاهر سنة ١٩٥٢ أثناء وزارة **الهلالي**، وهو كان أحد الأركان إللي تعد الدسائس والمؤامرات لإخراج وزارة **الهلالي**، ومجيء وزارة **حسين سري**، وإنهم يعتقدوا أن **حسين سري** معاه الوفد يعود على طول الخط.. وأظن الأستاذ فؤاد يذكر حكاية الورد بشوكه.

الرئيس – قول لنا حكاية الورد بشوكه.

الشاهد – كان الأستاذ **فؤاد سراج الدين** في بلبيس محـددة إقامتـه [١٠٢] وفـي حديث دار في التليفون بين **فؤاد** وبين حرم **النحاس وعبود** جاء به على ما أذكر أن السيدة حرم **النحاس** قالت **لعبود** إننا مستعدين نقبل الورد بشوكه.

الرئيس – إنت عارف أولا الاصطلاح إللي مسمين عبود به إيه أبو وش أحمر.

الشاهد – زي المولاس. كانت المحادثات توقفت والإنجليز بيدوروا على وزارة أخرى، ودي كانت سياستهم دايما، وكان الوفد خارج الحكم، وكانت الشـائعات إن الوفد راجع، ودي القصة إللي حرم **النحاس** قالت فيها إننا مستعدين أن نقبل الـورد بشوكه والحكم كله شوك.

علاقة عبود بالوفد كانت متينة ويهمه أن تكون الوزارة إللي تلي الحكم صـديقه لأن مساعيه في وزارة حسين سري إللي تات وزارة **الهلالي**، كانت ظاهرة لدرجة أن قيل في إسكندرية إن الليلة إللي حصل فيها عدول عن **حسين سري** وكاف **بهي الدين وبركات**، وكان ليلتها **حسين سري** قعد كام يوم. يومين ثلاثـة يشـكل فـي الوزارة، وفي آخر النهار على ما أذكر طرد الصحفيين وقفل البيت، وقال أنا مـش مشكل الوزارة، وكان أرسل خبر لبهي الدين بركات وفي الوقت إللي فيه بهي الدين بركات نام على إنه حيشكل الوزارة الصبح، **حسين سري** طلعت مراسيم وزارتـه في الساعة الواحدة بالليل، وهمه عايزين **حسين سري**، فأوهموا الملـك بـأن فيـه حركة في القاهرة ومظاهرات، مع أن القاهرة كانت يومها هاديـة، وإن ماكـانتش الوزارة حتشكل بالليل من حسين سري البلد هتقوم فيها ثورة، صحي **بهـي الـدين بركات** من النوم الصبح لقى وزارة **حسين سري** موجودة في الجرايد. عبود وقـت تشكيل وزارة **حسين سري** كان بين أخذ ورد. أحمد رشدي طلبوه، وقال لما لقيـت كريم ثابت قاعد مشيت ومرضيتش أتكلم في الوزارة خالص [١٠٣] وفي الوقـت ده إللي شافوا عبود قالوا إنه بقى بالأوتومبيل بتاعه رايح جاي.. الشاهد إن عبود زيه

زي أي راجل مالي، ورجال المال يحبوا أن يكون عندهم هوايات خاصة بعضـهم يميل إلى التحف وبعضهم يهوى السياسة الهدامة ودي في أوروبا، وهذه هواية إنهم يظهروا سيطرتهم.

سراج الدين – الشاهد قال إن أندراوس استدعاه في مكتبه – قال إن أنـدراوس كلمه بالتليفون في البيت، وقال له أنا عاوز أشوفك أجيلك والا قال له حفوت عليك.

الشاهد – هو اتصل بيه.

سراج الدين – (للمحكمة) اسمعوا أقوال الدكتور **زكي** عبد المتعال في التحقيق.. قال إنه قبل أن يذهب إلى جروبي اتصل بيه إلياس وطلب رؤيته ولما كـان اليـوم جمعة عرضت عليه أن يمر علي إما في جروبي الجديد حيث اعتدت الجلـوس أو بعد ذلك بقليل في كلوب محمد علي [١٠٤]، فأبدى رغبته ما قيل الآن إن أنـدراوس قال أجيلك، قول أنا حقول عليه إنه ينقض ما قاله في التحقيق، **وأنـدراوس** بيقـول إني أتذكر إن أحمد عبود كنت قابلته بالمصادفة، وقال لي إن الدكتور زكي عمـل فيتو على موضوع الاتفاق الخاص بالسماد وإن أندراوس ذكر الموضوع للـدكتور **زكي**، وبعد ذلك **عبود** كان معاه معاد معي في مكتبي، فاتصلت بالدكتور **زكـي** إن **عبود** معاه معاد معي دي الوقت، وإذا كان عنده وقت يفوت علي وفعلا حضر.

الرئيس – **عبود** حصل على ميزة الزيارة دي.

سراج الدين – أنا أسلم إنه في سنة ١٩٥٠ محصلش على أي ميزة وإنمـا فـي ١٩٥٢ حصل على ميزة، في سنة ١٩٥٢ كان رشدي نعمان فصل من الشركة.

الرئيس – بسبب طلاقه لأخت الشاهد.

سراج الدين – لا. لا... أنا قلت الاسم من غير الصفة.. إللي عاوز أقوله وأدلل عليه هي العلاقة الوثيقة إللي بين الدكتور **زكي عبد المتعال وأندراوس**.

الرئيس – ما كان أرضاه وحل مسألة **عبود**.

سراج الدين – يخاص من هذا إن **زكي** سنة ١٩٥٠ لم يتخذ أي إجـراء ضـد **عبود**.

الرئيس – (للشاهد) – خد ورقة واكتب.

سراج الدين – هو ذاكرته كويسة جدا لم يتخذ سـنة ١٩٥٠ أي إجـراء ضـد **عبود**، بل ألف لجنة تتفاوض معاه وبس. ولكن مين إللي رفع دعوة على **عبود** سنة ١٩٥٠؟.. الشخص إللي الشاهد قعد يقول عليه ساعتين إنه علاقتـه متينـة بعبـود ورمى عبود كل أوراقه عليه هو **فؤاد سراج الدين**. إذا سنة ١٩٥٠ لـم يتخـذ أي إجراء من **زكي عبد المتعال** ضد **عبود**.. الشاهد قال لحضراتكم إنه لما راح مجلس الأوقاف الأعلى...

الرئيس – ما إحنا خلصنا من النقطة دي!!

سراج الدين – (للشاهد) – لما حطوا اسم أخوك في أول الكشف ألم يلفت نظرك أن يتلقف عبود زوج شقيقتك ويأخذوه من وزارتك وما نقلتش إلا بموافقتـك، مـا لفتش نظره إنه يأخذه ويديلوا بدل ٣٥ جنيه ٨٠ جنيه في الوقت إللي **عبود** مسـألته معلقة بينه وبين المالية. أما علاقتي أنا به فلا أنكرها وهي صداقة.

الرئيس – صداقة علشان الكرة.

سراج الدين – الكرة والنادي الأهلي، إنما أنا أفخر بأني اتخذت معه ما لم يتخذه معه أي وزير آخر.. رفعت عليه قضية.

عبود لم يصدر مولاس، ولا أي حاجة. جرت العادة أن عبود يحـتفظ بنصـف ثمنها دولارات لحساب شركاته فعرض علي هذا فأشرت باحتفاظ الحكومة بجميـع هذه الدولارات وكانت حوالي نصف مليون دولار.. جه عبود وقال إحنا أصـدقاء طيب عاملني معاملة إنجليزي بالعملة الصعبة. وفعلا تم. الصداقة شـيء والشـغل شيء ثاني... ودي كانت المرة الوحيدة إللي أشرت فيها هذه التأشيرة وكان بيبيـع لإنجلترا، قلت له أنا اشترط لي للبيع لإنجلترا إنهم يـدفعوا، أي إنجلتـرا، بالعملـة

الصعبة. وفعلا تم هذا. وتعديل قانون بنك مصر الخاص بالأصواف والأسهم إحنـا إللي عملناه سنة ١٩٤٣. إذا أراد سيادة الرئيس أن أذكـر لـه حكايـة أنـدراوس بالتفصيل أذكرها (للشاهد) – ألم يعرض على سيادتك موضوع ضـرائب خاصـة بأندراوس وكنت وزير مالية؟

الشاهد – وا إنت السبب في كده يا **فؤاد**... عرض على وكيل الوزارة لشئون الضرائب مشاكل **إلياس أندراوس** بخصوص حاجة شركة البيضا أو بالنسبة له هو شخصيا ما افتكرش، والخلاف قائم على الأساس إللي يحسب عليه المبلغ، ومصلحة الضرائب بتقول نأخذ ميزانية الشركة السنوية، والخلاف على مبلغ ٣ آلاف أو ٢٧ ألف في الضرائب مبدءين، مبدأ سنوية الميزانية، ومبدأ الميزانيات الشهرية. المبـدأ ده طريقة أمريكية وهو أول من استعملها في شركاته. المؤسسة تطلع كـل شـهر ميزانية كاملة للموجودات والمطلوبات زي الميزانية السنوية.. قالوا في أمريكـا إن ميزانية الشهر تساعد المنتج إنه يعرف مركزه بسرعة، اتبعـت هنـاك ومشـيت وانتقلت لبعض البلاد واتبعتها شركة البيضا وفورد، وشركات أخرى لما جم يحسبوا المبلغ شركة البيضا قالت على أساس الميزانية الشهرية، الفـرق أن يؤخـذ عـن الطريقة الأولى أو الثانية ٢٧٠٠ جنيه أو ٣٠٠٠ آلاف جنيه، وكانت هذه أول مرة يعرض هذا الخلاف لأول مرة وعرض على القضاء وحتُول بماذا حكم فيه. مسألة حسابية.

سراج الدين – ما نجيب الملف علشان نريحكم.

الشاهد – حنتكلم وأنا ما قاطعتكش. قلت لهم دي وجهة نظر جديـدة ابحثوهـا وخلوا مجلس الدولة يبحثها، ودي مسألة حسابية وحتتخذ شكل قـانوني، وعملـت مذكرة من وكيل الوزارة، قال آدي مصلحة الضرائب وآدي مجلس الدولـة، وأنـا وكيل الوزارة أميل للأخذ بما يقول به مجلس الدولة. وأنا زي عادتي في المواضع دي عارف وعارف إن ده موضوع قد يثير القيل والقال وعامل حسابي إن الأستاذ **فؤاد سراج الدين** يوما ما حيحاسبني عليه.

سراج الدين – يا سلام.

الشاهد – فأشرت عليه التأشيرة بتاعتي بالموافقة على تأشيرة وكيل الوزارة بالأخذ بفتوى مجلس الدولة... والشهر إللي فات صدر حكم من محكمة الاستئناف بالنسبة لشركة اتبعت هذه الطريقة، قال إن الضريبة تتبع على أساس الميزانية الشهرية، فهل معنى أن إلياس مستشار الملك أغبنه في حقه ولو كان عدوي، أنا أعطي الحق لعدوي كاملا... والمسألة ماهش مسألة دعاية ولك إنك تحاسبني إذ لم أكن على حق والملف أهو موجود.

سراج الدين – ألم تؤشر على هذه الأوراق بتاريخ ١٩٥٢/١/١٩ برفض هذا الطلب؟

الشاهد – رفضت على أي أساس؟

سراج الدين – بناء على رأي المختصين في مصلحة الضرائب وكان ذلك على ضرائبهم الشخصية مش ضرائب شركة البيضا. لما عرضت على الأوراق وكيل الوزارة أشر بعرض الأمر على مستشار الرأي. أشرت وقلت لا حاجة إلى رأي مستشار الرأي لأن الموضوع واضح وماهوش محتاج إلى استشارته.. بعد هذا الوزارة خرجت وأرسل أندراوس شكوى إلى مصلحة الضرائب وكان رأيها هو هو، ومعلوماتي أنا تخالف الإجراءات التي تمت والتي قالها الشاهد... وأنا مصادفة إلى أن تأتي الأوراق.. ومعلوماتي أن مستشار الرأي لم يوافق ومصلحة الضرائب لم توافق فإذا ضم الملف سترون الحقيقة **فؤاد سراج الدين** رفض في أول يناير...

عبد الفتاح حسن – الشاهد لما يشهد من حقكم وهو يؤسس كلامه على اتجاهات معينة علشان تتبينوا مدى صدق هذه الأقوال إحنا عاوزين نبين من واقع الأوراق مركزنا إحنا لما تطلعوا على الأوراق تتبينوا منها أن موقف المتهم ليس بالصورة التي ذكرها الشاهد فنحن نطلبها ونحن لا نرضى أن يقف الشاهد موقف الاتهام.

الرئيس – أمام الرأي العام أعتقد أن هذه الأشياء مهمة.

والساعة دي الوقت ٤ بعد الظهر والناس متقدرش تقعد واتأجل بقية الكلام

لبكره.

توضيح من أحمد أبو الفتح (١)

ورد في مناقشات محكمة الثورة [١٠٥] أمس أن هناك مبالغ صرفت من المصاريف السرية لمندوبي الصحف الذين رافقوا وفد مصر لدى هيئة الأمم المتحدة في سبتمبر سنة ١٩٥٠ إلى ليك سكس، ولما كان اسمي قد ذكر في هذا الصدد، فإني أوضح الأمر بكلمتين للرأي العام.

إن وزارة الخارجية وقتذاك هي التي وجهت الدعوة إلى رؤساء تحرير الصحف على اختلاف ألوانها لمرافقة وفد مصر لدى الأمم المتحدة. وتحملت الحكومة جزء من نفقات السفر ذهابا وإيابا، والإقامة في نيويورك. وقد تم ذلك علنا، ونشرته الصحف وقتذاك. ولم يكن هذا بدعا، فقد كان له سوابق ولواحق في جميع العهود، إذ سافر صحفيون مع رؤساء وزارات ووزراء إلى مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة ولندن أثناء المفاوضات.

ويتضح من البيان أن هناك فرقا بين المبلغ الذي صرف لي، والمبالغ التي صرفت لبعض إخواني الصحفيين. والسبب في وجود هذا الفرق هو أن بعض زملائي صرفت لهم في مصر مبالغ أخرى قبل سفرهم لتغطية نفقات السفر، بينما لم يصرف لي شيء في مصر، إذ تولت جريدة المصري تغطية نفقات السفر ذهابا وإيابا.

والذي أحب أن أؤكده هو أن هذه المبالغ كانت جزءا من نفقات رحلة صحفية دعينا إليها، واشتركت فيها جميع الصحف بلا استثناء. وليست هذه المبالغ من قبيل المصروفات السرية، التي أتحدى أي إنسان أن يثبت إني تسلمت منها مليما واحدا في أي يوم من الأيام.

وفي الأوراق الرسمية ما يثبت أن الدكتور زكي عبد المتعال وزير المالية وقتذاك وافق على أن تحول جريدة المصري مبلغ ألف جنيه باسمي إلى نيويورك، لأستعين بجزء منها على تغطية مصاريف هذه الرحلة التي دعيت إليها رسميا.

أحمد أبو الفتح

مؤتمر لمناقشة قضية القطن

الرئيس – كنا قد طلبنا الأستاذ أحمد نجيب لسؤال في مسألة القطن، يا ترى هو موجود [١٠٦]؟

(نودي الشاهد أحمد نجيب)

الدكتور زكي عبد المتعال – لي كلمة بسيطة. في جلسة ماضية الأستاذ **فؤاد سراج الدين** قال بمناسبة موضوع زوج أختي إللي نقلته إلى وزارة المالية ورقيته بالاختيار، وأنا وافقته على ذلك. إنما بالبحث تأكد لي أن زوج أختي حاصل على الليسانس سنة ١٩٣٩، وأخذ الدرجة الخامسة سنة ١٩٤٨، ونقل إلى وزارة المالية في فبراير سنة ١٩٥٢ وظل بها إلى أغسطس سنة ١٩٥٢ حين ترك الخدمة والتحق بشركة السكر، ولم يحصل على أية درجة وهو بوزارة المالية ولم أُرقِّه. وملفه موجود.

الرئيس – المسألة دي نوقشت.

الشاهد – أنا قلت إن عبود دفع لي شيك بمبلغ مليون جنيه. ولكني وجدت خلاف ذلك أني أخذت منه في خلال خمسة شهور حوالي مليون ٩٠٠ ألف جنيه لحساب مصلحة الضرائب، وحوالي مليون ونصف مليون في أغسطس سنة ١٩٥٠ لحساب وزارة التموين. وتأكد لي أيضا أني رفعت على عبود عدة قضايا. أنا قلت إني أعطيت تعليمات برفع قضايا على عبود لمصلحة الجمارك في أكتوبر، كما إني رفعت قضايا أخرى في فبراير سنة ١٩٥٠ قيمتها ثلاثة ملايين جنيه. فأكون حصلت للحكومة من عبود على حوالي أربعة ملايين ونصف مليون جنيه. ورفعت عليه قضايا.

الرئيس – (لسراج الدين) – إذا كان عندك ما يثبت أن هذا الكلام غير صـحيح اثبت لنا ذلك.

سراج الدين – أنا قلت إنه لم يقم أحد برفع قضايا على عبود إلا أنا فقط.

الـرئيس – تقدر تثبت لنا هذا؟ ننتقل إلى مسالة أخـرى... الدوسـيه الخـاص بالشامي فيه كارت بتاعك.

سراج الدين – كارت إيه يا أفندم؟

الـرئيس – كارت توصية منك على الطلب الذي تقدم به. المدعي يقدر يورينـا الكارت؟

المدعي – موجود وفيه الكارت فعلا. وثابت في الدوسيه إن أمين الشامي تقـدم في ١٩٥٠/٩/٦ لوزير التموين بطلب قال فيه إن مستودع الدقيق بدمياط قد انتقـل كعهده إلى بنك مصر أخيرا بصفة مؤقتة بعمولة. وكان في ١٩٥٠/٩/٦ والتمس في هذا الطلب أعطاءه التعهد بدون عمولة، وكان في ١٩٥٠/٩/٦ هذا عليه تأشـيرات تفيد باتخاذ الإجراء العادي. ولكنه عاد في ١٩٥٠/٩/١٣ بطلب جديد وضـح فيـه طلباته السابقة وقدمه وأرفق به كارت المتهم.. (مع تحيات **فؤاد سراج الدين**) ثـم بعد ذلك اتخذت الإجراءات بسرعة فائقة.

سراج الدين ـ فين الكارت ده وريه لي؟

الرئيس – محفوظ في الملف كورقة رسمية وواخد رقم مسلسل هو رقم ٨٧.

المدعي – يعني في الدوسيه برقم ٨٧ والملف ثابت فيه البروتستات جـاء فـي المذكرة المقدمة في هذا الشأن من مراقب تموين دمياط الأستاذ "علـي القطـة" إن "أمين الشامي" أفلس من سبعة شهور، وأخذ يقرأ المذكرة وفيها إن الشـامي كـان يتجر في الأحذية وأصبح محله في ذلك الوقت خاليا وليس لديـه القـدرة لتمويـل العملية لأنه يجب عليه الاحتفاظ بكميات الدقيق ثمنها بضعة آلاف مـن الجنيهـات وإعداد الأماكن لحفظها فيها على الشروط الصحيحة. وأن المحل الذي كان يتشـغل

به في الأحذية مستأجر ولا يتسع للكمية التي يجب أن يحتفظ بها. وأنه سبق لـه أن مارس تجارة الدقيق. إن عملية توزيع الدقيق في دمياط مستمرة ولا توجد شـكاوى ضد بنك مصر. وأنه سبق للوزارة أن شحنت كميات من الـدقيق لبنـك التسـليف الزراعي فقام أصحاب المخابز بتقديم شكاوى قالوا فيها إنهم مطمئنون إلى توزيـع الدقيق بمعرفة بنك مصر.

كما أن مراقب التموين قال في كتاب آخر أن معنى عبارة (أفلس) أنه توقف عن العمل وعند الدفع. ثم اتخذت الأوراق سيرها. وكان تقريره قد رفع لوزارة التموين في يوم ١٩٥٠/١١/١٦ وكان قد سرد فيه تطورات توزيـع الـدقيق فـي دميـاط بإفاضة، وانتهى إلى أنه يرى أنه لا مبرر لانتزاع هذه العملية مـن نبـك مصـر وإسنادها لغير البنوك لعدم توفر الضمان الكافي لسلامتها لدى الأفراد وأن شـئون التموين لا تسمح لغير البنوك بالقيام بها. أما مسألة التنازل عن العمولـة فإنـه لا يصبح أن تكون إغراء لإسناد العملية إليه. لأنه لا بد سيحصل عليها مـن طريـق آخر.

وفي ذات التاريخ وافق الأستاذ **أحمد حمزة** وزير التموين على إسناد العملية إليه بغير عمولة.. وعلى أساس إنه إذا خالف أي شرط من شروط التعاقد جاز إلغـاؤه دون إنذار.

الرئيس – يعني إيه من غير عمولة؟. يعني بيشتغل بـلاش. والا بتقولـوا لـه اسرق.

المدعي – الادعاء من جانبه يرى أن هذا معناه البيع في السوق السوداء. وأنـا كنت أعتقد أن الملف ده لما أطلبه من وزارة التموين مش حلاقيه، فاتصلت بالأستاذ على القطة مراقب تموين القنال الآن وهو إللي كتب التقرير المرفق بالملف، فكتب تقريرا يكاد يكون متمشيا مع التقرير الموجود تماما.

الرئيس – تحب تشوف الكارت الأول؟.

"ناول المدعي للأستاذ **فؤاد سراج الدين** الكارت الذي اطلع عليه".

سراج الدين – أيوه. الكارت بتاعي لكن ده مش خطي.

الرئيس – يعني الراجل ده راجل نصاب؟

سراج الدين – وا ما أعرفش لكن ده مش خطي.

الرئيس – يعني الموظفين مثلا يجيبوه ويحطوه من غير علمك؟

سراج الدين – ما أعرفش. هاتوا خبير خطوط – واللا حتى هاتوا خمسة خبراء يفحصوا لو كنت أنا إللي كتبت ده. ماكنتش أكتب (مع تحياتي) لوزير زميلي. كنت أكتب عزيزي الأستاذ فلان مثلا. ثم ده مش خطي. وخطي موجـود فـي الأوراق الرسمية عندكم كثير ويمكنكم مضاهاته. وسيتضح بمجرد النظر العادي من غيـر حاجة لخبير إن ده مش خطي.

وكنت أقدر بدل ما أكتب كارت زي ده أكلم وزير التموين بالتليفون. وإللي تولى وزارة التموين كان الأستاذ مرسي فرحات أولا في وقت تقديم الطلـب الأول. ثـم تولاها الأستاذ **أحمد حمزة** بعد ذلك. وهو إللـي وافـق علـى المسـألة. هـاتوهم واسألوهم.. والواقع كارت زي ده من غير تاريخ. أو تأشيرة بأي كلمة.

الواقع ليس فيه للآن فرع لبنك مصر بدمياط. ودمياط مش عاوزه بنوك لأنهـم ناس شاطرين وفي غير حاجة إلى البنوك. وإنما البنك أخذ هـذه العمليـة بعمولـة واداها لواحد اسمه لشتاين، وده مديها لواحد اسمه مصطفى كسيبه. وكل ده ثابـت في قضية قدمت إلى المحكمة وحكم فيها. ومصطفى كسيبه إداهـا لواحـد اسـمه الحديدي وقدم إلى المحكمة في قضية حكم فيها بحبسه سنتين. يبقى بنك مصر فعلا لا يقوم بهذه العملية بنفسه... بنك مصر مش بس كان بياخد دقيق دمياط؟ إنما كان واخد بلاد كثير بنفس الطريقة. وكان بياخد عمولة عشرين مليما عن كـل جـوال بخلاف مصاريف النقل والتخزين. ومع تحمل الوزارة بالعوايـة – أي العيـوب –

والتاف. وبذلك ترتفع العمولة إلى حوالي ١٠٠ مليم في كل جوال. ومدينة دميـاط بتاخد حوالي عشرة آلاف جوال.

أمين الشامي هذا له سجل تجاري من سنة ١٩٣٦ وعضو في الغرفة التجاريـة بدمياط من سنة ١٩٤٢، وقال لحالته كانت تعبانه. معقول. والبرتستو مش إشـهار إفلاس. لأن إشهار الإفلاس معناه اشطب اسمه من السجل التجاري. وده لم يشطب اسمه حتى الآن.

الرئيس – أمال يتوقف عن الدفع يعني إيه؟

سـراج الـدين – أدي كمبيالـة أو شـيك وامتنـع عـن دفعـه أو أخطر بعدم الصرف. إما أن يكون قد وقع خلاف قبـل اسـتحقاق الكمبيالـة أو الشيك فأخطر بعدم الصرف. أو يكون في ضيق مالي.

الرئيس – ما رأيك في جواب مراقب التموين إللي بيقول فيـه إن محلـه مـا يصلحش لتخزين الدقيق. ولا يساعش وأنه لم يسبق له الاتجار في الدقيق؟

سراج الدين – حقُول أكثر من كده. تقدم أمين للوزارة وقال إنتم بتدوا عمولـة لبنك مصر.. والحقيقة إنها مش للبنك فأنا مستعد أقوم بالعملية مقابل إني ما أخـدش عمولة واتحمل كمان مصاريف النقل والتخزين.. العمولة بتؤخذ من الطرفين. مـن وزارة التموين ومن المطاحن.. فهو مكتفي بعمولة المطاحن فقط. لما تقدم الطلـب ده. ولأول مرة نتلقى طلبا بالتنازل عن العمولة، عرض على بنك مصر تاخد مـن غير عمولة.

الرئيس – مش باين في الأوراق كده؟

فأجل الموضوع لغاية ما تطلع على الدوسيه.

سراج الدين – الشرط إللي وضعه وزير التموين من إنه أولا يخزن رصيد ١٥ يوما ده يحتاج إلى أربعة أو خمسة آلاف جنيه. وكمان يعمل مخازن تتكلف مبلـغ

كبير. وإذا كان في ضيق مالي كان عدل عن أخذ العملية. دا إلى الآن معاه العملية دي.

الرئيس – أنا ما بقولش الآن. ما هو دلوقت ريش من العملية. ولـو مـاكنتوش اديتوها له ماكانش بقى كده.

سراج الدين – يعني لشتاين والا أمين الشامي؟

الرئيس – لا أمين الشامي، لكن.. أنا وزير تقدم لي تقرير. لازم أسأله وأقول له إنت حالتك المالية لا تسمح ومحاك غير صالح واسأله عما ورد في التقرير... طيب على كل حال ندخل في الموضوع بتاعنا بقى.

كان الشاهد الأستاذ أحمد نجيب جبناه شاهد علشان كل من الشـاهد والمـتهم.. لتوضيح نقط اختلاف وجهات النظر. يتكلم هو عن الحقيقة، ويكون مؤتمر مناقشة. وزير المالية في ٢١ مارس سنة ١٩٥١ أصدر إقرارا بتحديد حـد أدنـى لسـعر القطن، وفي ٩ إبريل دخلت الحكومة مشترية، هل العملية دي صـحيحة وعـادت بفائدة والا لا؟ بالنسبة لكل من القرارين.

أحمد نجيب – الموسم ده ابتدأت الأسعار فيه. في موسـم سـنة ٤٩ – ١٩٥٠ حصلت المناورات وإنتهى الموسم، وكان لها تأثير سيء في السوق سـنة ١٩٥٠. فابتدأ الموسم بحالة غير طبيعية. ابتدأ يمكن ميال للنزول شوية ابتـدأ بحـوالي ٩٠ ريال للكرنك وأقل للأشموني.. وزاد إلى ٩٤ للكرنك في سبتمبر. وحصلت حركـة تحسين. وقامت حرب كوريا فتحسن السوق وزاد من ٩٤ إلى ١٧٢... ثـم ارتـد تاني. وفي الفترة دي قررت الحكومة التدخل، ولو خدنا متوسط الأسعار في الفترة دي لوجدنا أن السعر إللي قررت الحكومة التدخل والشراء على أساسه مرتفع جدا. وكان أظن ١٦٨ ريالا أو ١٧٦ ريالا... لم يكن للارتفاع سبب غير حرب كوريـا. ولها الفضل الأكبر في ذلك. والدخول في الفترة دي أعتقد أنه دخول على أسـعار أعلى من اللازم. تدخل الحكومة كان دايما منبع شكوى من تجار الداخل، وأغلـب

تجار الداخل بيضاربوا والتدخل ماكنش لحماية الزراع ولا التاجر إللي بيشتغل شغل أصولي. أعتقد إنه ماكنش إلا لحماية المضاربين على الصعود. في الفترة دي كان كل الناس بيضاربوا على الصعود. تجار الصادر كانوا كلهـم بيـاعين مغطيـين مراكزهم.

الرئيس – **علي يحيى** وفرغلي ماكنوش بيضاربوا على الصعود.

أحمد نجيب – أعتقد كان رأيهم غير كده.

الرئيس – وخوري وسلفاجو؟

أحمد نجيب – دول سلموا الحكومة.

الرئيس – أمال كان فين إلياس أندراوس مثلا.

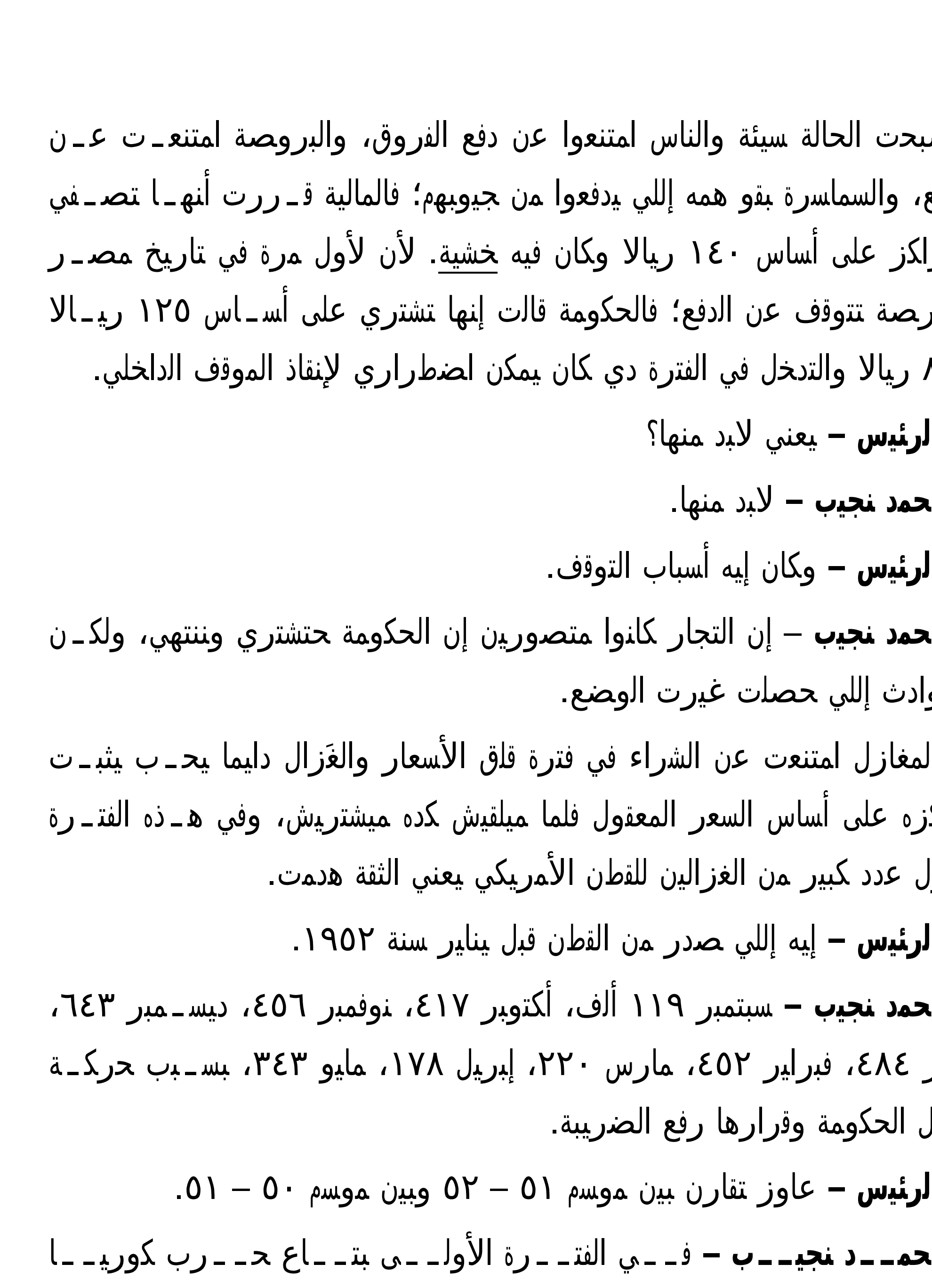
أحمد نجيب – دي الإشاعة إللي كانت شايعة وأنا ماكنتش أعرف بالضبط؛ لأني كنت في الوقت ده في البادية، ولكن بالصدفة قابلت مدير لجنة القطن وهوه إللي قال لي النهارده الحكومة قررت التدخل، وقال يشاع إن ذلك لحماية الملك وحاشيته.

الرئيس – على أساس إن إلياس أندراوس هو إللي بيضارب لحساب الملك.

أحمد نجيب – مدخلتش في التفاصيل وهوه قال إنه كان يفضل إن الحكومة تدفع الخسارة من المصاريف السرية. وأعتقد أن الدخول في الفترة دي ماكنش له داعي. من المصلحة أن السوق ياخد وضعه الطبيعي بدون تدخل. وقرار يـوم ٩ إبريـل ماكنش له داعي أبدا.

الـرئيس – فيـه قـرار اتخـذ... أسـعار القطـن كانـت لغايـة ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢، وبعدين فيه سياسة خاصة رسمت للقطن عايز تقـارن بـين السياستين قبل يناير سنة ١٩٥٢ وبعده [(١٠٧)].

أحمد نجيب – قبل يناير كان معمولا حد أدنى حوالي ١٦٠ ريالا ثم وصل إلـى ١٦٣ ريالا فاعتبر هذا السعر حدا أدنى جديدا، وتغيرت الوزارة وقعد السوق فـي حالة تعليق لم يتخذ فيه أي قرار حوالي ٣٠ يوما، اتخذ قرار بالنسبة لنسبة النـزول



فأصبحت الحالة سيئة والناس امتنعوا عن دفع الفروق، والبروصة امتنعت عن الدفع، والسماسرة بقو همه إللي يدفعوا من جيوبهم؛ فالمالية قررت أنها تصفي المراكز على أساس ١٤٠ ريالا وكان فيه خشية. لأن لأول مرة في تاريخ مصر البورصة تتوقف عن الدفع؛ فالحكومة قالت إنها تشتري على أساس ١٢٥ ريالا و٨٠ ريالا والتدخل في الفترة دي كان يمكن اضطراري لإنقاذ الموقف الداخلي.

الرئيس – يعني لابد منها؟

أحمد نجيب – لابد منها.

الرئيس – وكان إيه أسباب التوقف.

أحمد نجيب – إن التجار كانوا متصورين إن الحكومة حتشتري وننتهي، ولكن الحوادث إللي حصلت غيرت الوضع.

المغازل امتنعت عن الشراء في فترة قلق الأسعار والغَزال دايما يحب يثبت مركزه على أساس السعر المعقول فلما ميلقيش كده ميشتريش، وفي هذه الفترة تحول عدد كبير من الغزالين للقطن الأمريكي يعني الثقة هدمت.

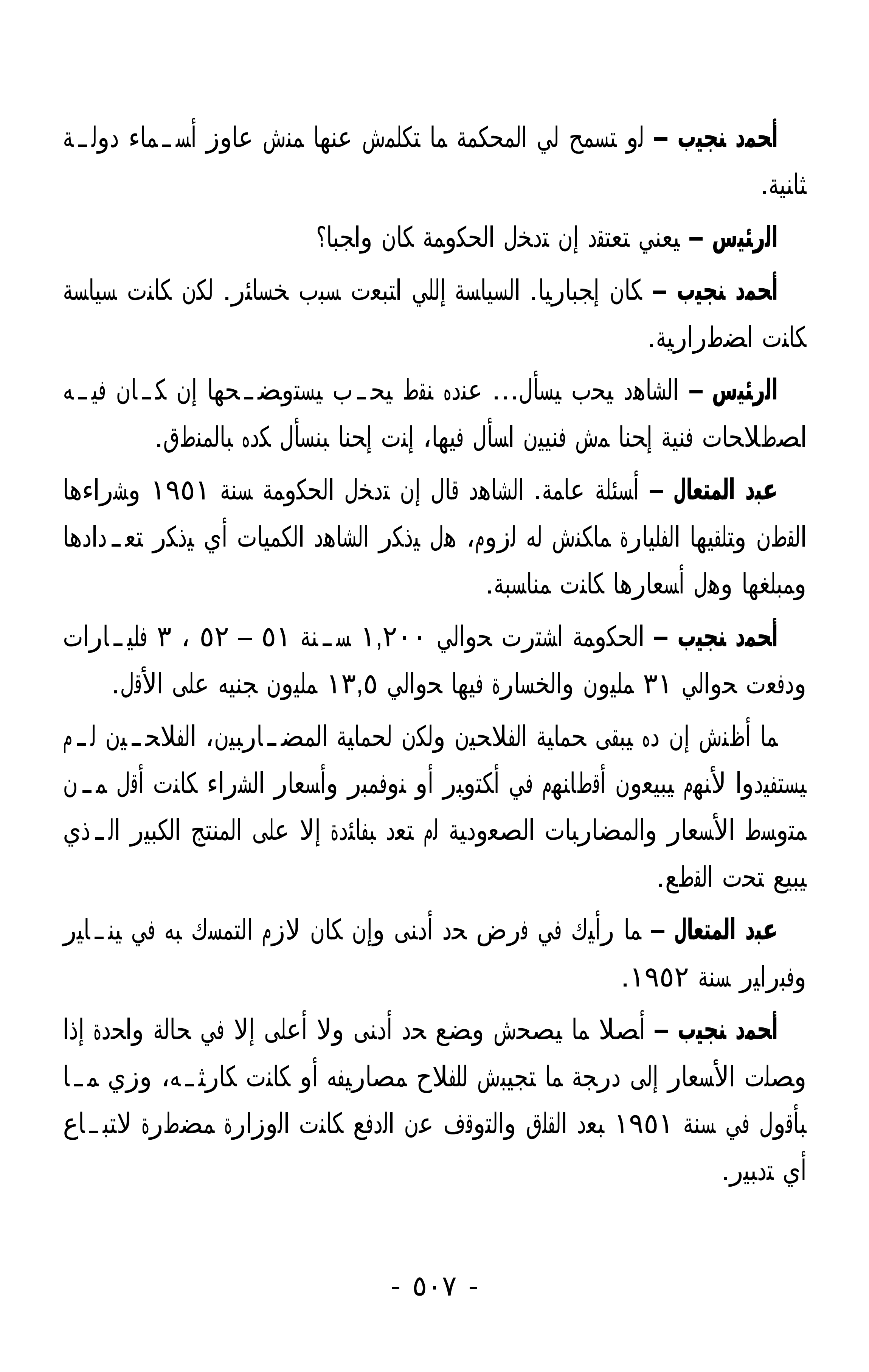
الرئيس – إيه إللي صدر من القطن قبل يناير سنة ١٩٥٢.

أحمد نجيب – سبتمبر ١١٩ ألف، أكتوبر ٤١٧، نوفمبر ٤٥٦، ديسمبر ٦٤٣، يناير ٤٨٤، فبراير ٤٥٢، مارس ٢٢٠، إبريل ١٧٨، مايو ٣٤٣، بسبب حركة تدخل الحكومة وقرارها رفع الضريبة.

الرئيس – عاوز تقارن بين موسم ٥١ – ٥٢ وبين موسم ٥٠ – ٥١.

أحمد نجيب – في الفترة الأولى بتاع حرب كوريا لا فضل لأحد فيها، ده عامل خارجي.

الرئيس – هل فيه عامل خارجي تاني غير كوريا.



أحمد نجيب – لو تسمح لي المحكمة ما تكلمش عنها منش عاوز أسماء دولة ثانية.

الرئيس – يعني تعتقد إن تدخل الحكومة كان واجبا؟

أحمد نجيب – كان إجباريا. السياسة إللي اتبعت سبب خسائر. لكن كانت سياسة كانت اضطرارية.

الرئيس – الشاهد يحب يسأل... عنده نقط يحب يستوضحها إن كان فيه اصطلاحات فنية إحنا مش فنيين اسأل فيها، إنت إحنا بنسأل كده بالمنطق.

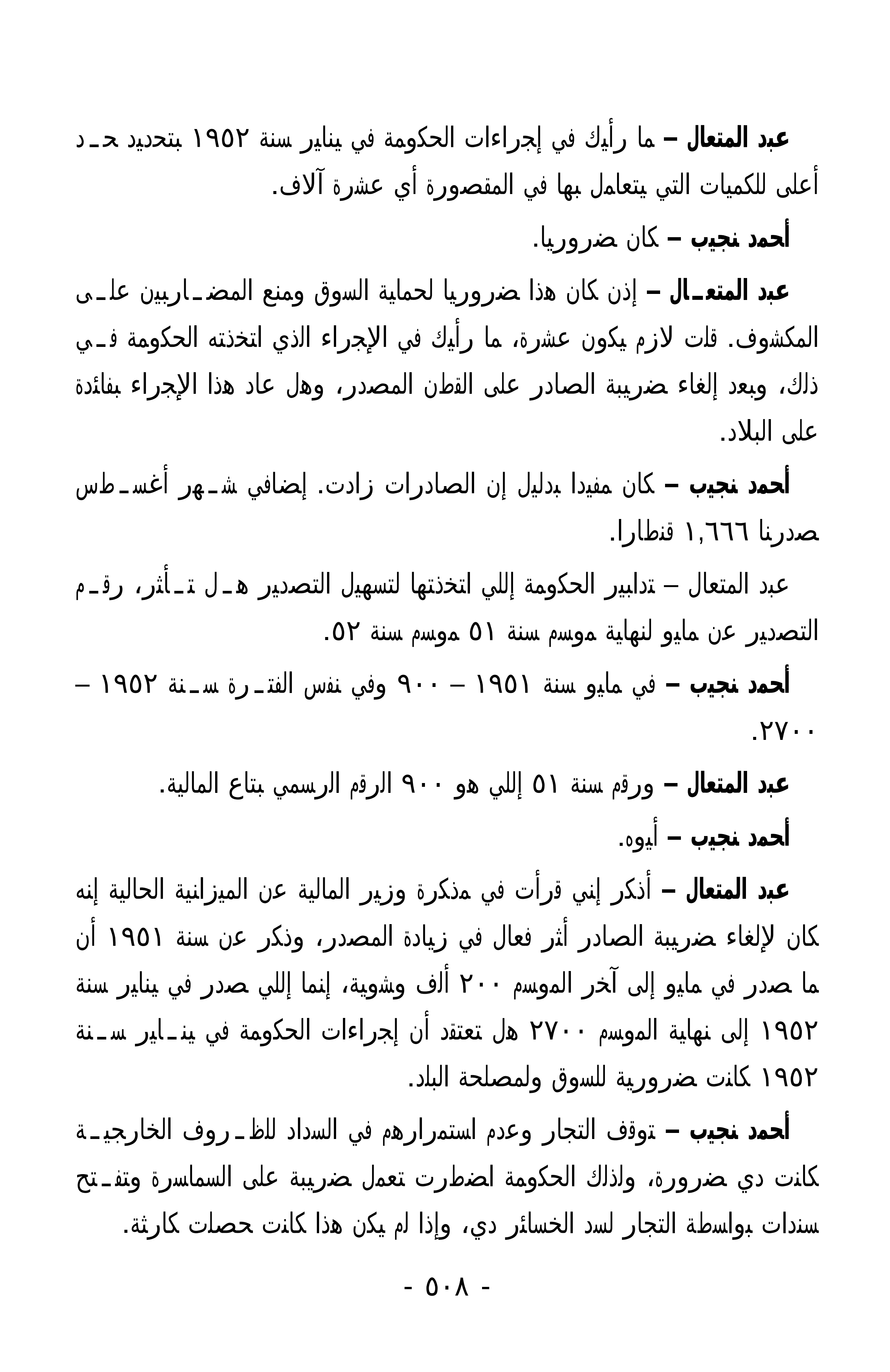
عبد المتعال – أسئلة عامة. الشاهد قال إن تدخل الحكومة سنة ١٩٥١ وشراءها القطن وتلقيها الفليارة ماكنش له لزوم، هل يذكر الشاهد الكميات أي يذكر تعدادها ومبلغها وهل أسعارها كانت مناسبة.

أحمد نجيب – الحكومة اشترت حوالي ١,٢٠٠ سنة ٥١ – ٥٢ ، ٣ فليارات ودفعت حوالي ٣١ مليون والخسارة فيها حوالي ١٣,٥ مليون جنيه على الأقل.

ما أظنش إن ده يبقى حماية الفلاحين ولكن لحماية المضاربين، الفلاحين لم يستفيدوا لأنهم يبيعون أقطانهم في أكتوبر أو نوفمبر وأسعار الشراء كانت أقل من متوسط الأسعار والمضاربات الصعودية لم تعد بفائدة إلا على المنتج الكبير الذي يبيع تحت القطع.

عبد المتعال – ما رأيك في فرض حد أدنى وإن كان لازم التمسك به في يناير وفبراير سنة ١٩٥٢.

أحمد نجيب – أصلا ما يصحش وضع حد أدنى ولا أعلى إلا في حالة واحدة إذا وصلت الأسعار إلى درجة ما تجيبش للفلاح مصاريفه أو كانت كارثه، وزي ما بأقول في سنة ١٩٥١ بعد القلق والتوقف عن الدفع كانت الوزارة مضطرة لاتباع أي تدبير.



عبد المتعال – ما رأيك في إجراءات الحكومة في يناير سنة ١٩٥٢ بتحديد حد أعلى للكميات التي يتعامل بها في المقصورة أي عشرة آلاف.

أحمد نجيب – كان ضروريا.

عبد المتعال – إذن كان هذا ضروريا لحماية السوق ومنع المضاربين على المكشوف. قلت لازم يكون عشرة، ما رأيك في الإجراء الذي اتخذته الحكومة في ذلك، وبعد إلغاء ضريبة الصادر على القطن المصدر، وهل عاد هذا الإجراء بفائدة على البلاد.

أحمد نجيب – كان مفيدا بدليل إن الصادرات زادت. إضافي شهر أغسطس صدرنا ١,٦٦٦ قنطارا.

عبد المتعال – تدابير الحكومة إللي اتخذتها لتسهيل التصدير هل تأثر، رقم التصدير عن مايو لنهاية موسم سنة ٥١ موسم سنة ٥٢.

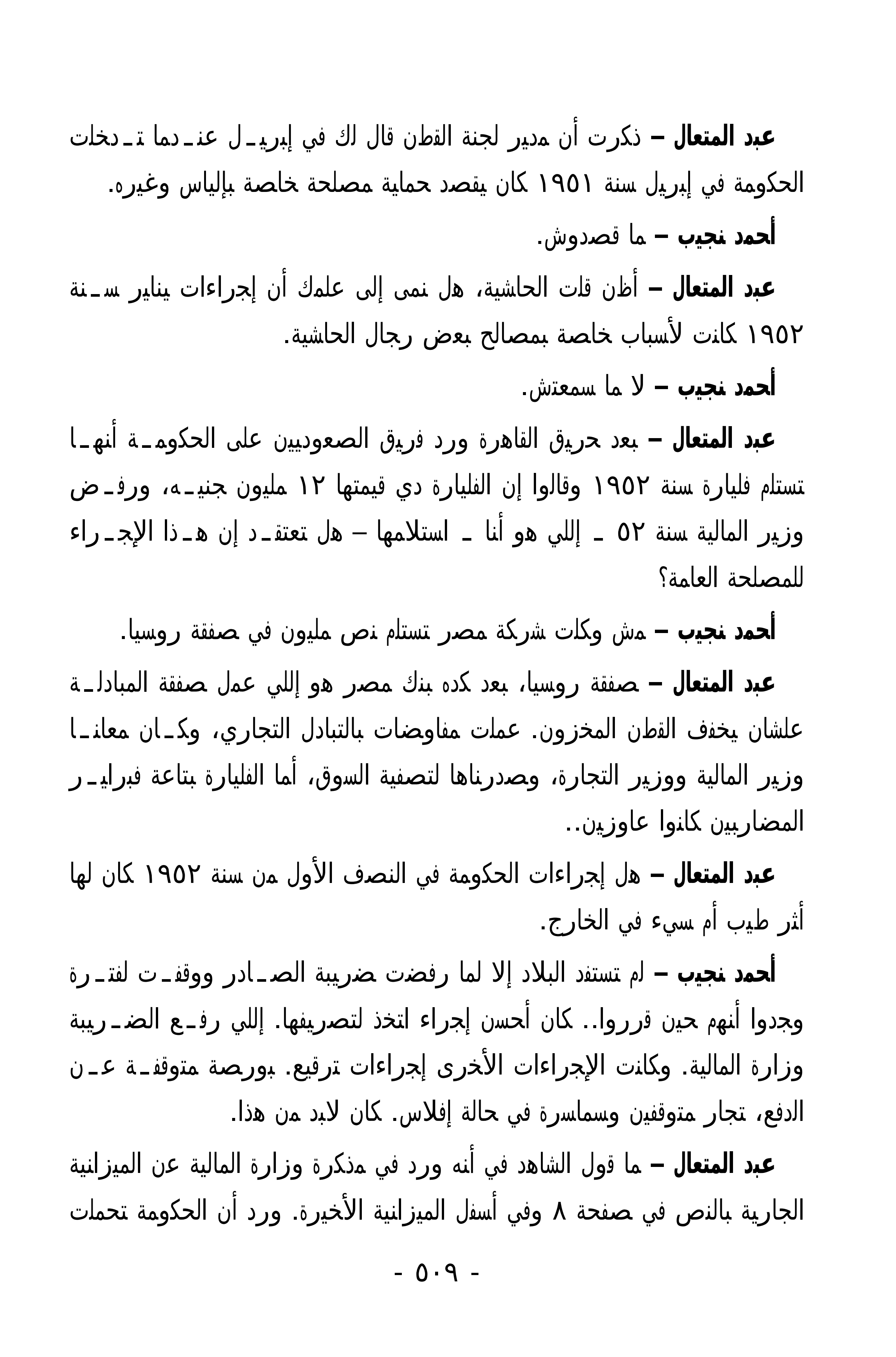
أحمد نجيب – في مايو سنة ١٩٥١ – ٩٠٠ وفي نفس الفترة سنة ١٩٥٢ – ٢٧٠٠.

عبد المتعال – ورقم سنة ٥١ إللي هو ٩٠٠ الرقم الرسمي بتاع المالية.

أحمد نجيب – أيوه.

عبد المتعال – أذكر إني قرأت في مذكرة وزير المالية عن الميزانية الحالية إنه كان لإلغاء ضريبة الصادر أثر فعال في زيادة المصدر، وذكر عن سنة ١٩٥١ أن ما صدر في مايو إلى آخر الموسم ٢٠٠ ألف وشوية، إنما إللي صدر في يناير سنة ١٩٥٢ إلى نهاية الموسم ٢٧٠٠ هل تعتقد أن إجراءات الحكومة في يناير سنة ١٩٥٢ كانت ضرورية للسوق ولمصلحة البلد.

أحمد نجيب – توقف التجار وعدم استمرارهم في السداد للظروف الخارجية كانت دي ضرورة، ولذلك الحكومة اضطرت تعمل ضريبة على السماسرة وتفتح سندات بواسطة التجار لسد الخسائر دي، وإذا لم يكن هذا كانت حصلت كارثة.



عبد المتعال – ذكرت أن مدير لجنة القطن قال لك في إبريـل عنـدما تـدخلت الحكومة في إبريل سنة ١٩٥١ كان يقصد حماية مصلحة خاصة بإلياس وغيره.

أحمد نجيب – ما قصدوش.

عبد المتعال – أظن قلت الحاشية، هل نمى إلى علمك أن إجراءات يناير سـنة ١٩٥٢ كانت لأسباب خاصة بمصالح بعض رجال الحاشية.

أحمد نجيب – لا ما سمعتش.

عبد المتعال – بعد حريق القاهرة ورد فريق الصعوديين على الحكومـة أنهـا تستلم فليارة سنة ١٩٥٢ وقالوا إن الفليارة دي قيمتها ١٢ مليون جنيـه، ورفـض وزير المالية سنة ٥٢ ـ إللي هو أنا ـ استلامها – هل تعتقـد إن هـذا الإجـراء للمصلحة العامة؟

أحمد نجيب – مش وكلت شركة مصر تستلم نص مليون في صفقة روسيا.

عبد المتعال – صفقة روسيا، بعد كده بنك مصر هو إللي عمل صفقة المبادلـة علشان يخفف القطن المخزون. عملت مفاوضات بالتبادل التجاري، وكـان معانـا وزير المالية ووزير التجارة، وصدرناها لتصفية السوق، أما الفليارة بتاعة فبرايـر المضاربين كانوا عاوزين..

عبد المتعال – هل إجراءات الحكومة في النصف الأول من سنة ١٩٥٢ كان لها أثر طيب أم سيء في الخارج.

أحمد نجيب – لم تستفد البلاد إلا لما رفضت ضريبة الصـادر ووقفـت لفتـرة وجدوا أنهم حين قرروا.. كان أحسن إجراء اتخذ لتصريفها. إللي رفـع الضـريبة وزارة المالية. وكانت الإجراءات الأخرى إجراءات ترقيع. بورصة متوقفـة عـن الدفع، تجار متوقفين وسماسرة في حالة إفلاس. كان لابد من هذا.

عبد المتعال – ما قول الشاهد في أنه ورد في مذكرة وزارة المالية عن الميزانية الجارية بالنص في صفحة ٨ وفي أسفل الميزانية الأخيرة. ورد أن الحكومة تحملت

خسارة كبيرة عندما تدخلت في سوق القطـن سـنة ١٩٥١ والأسـعار دي كانـت مصطنعة. وفي أعلى صفحة ٩ قال كان للإجراءات التي اتخـذتها الحكومـة فـي فبراير سنة ١٩٥٢ وهي أولا إلغاء الحد الأدنى وتحديد أسـعار التقلبـات وتحديـد التعامل على المشكوف بعشرة آلاف قنطار، وأخيرا إلغاء ضريبة الصادر من مايو لنهاية الموسم أثرها في الاستقرار الاقتصادي والمالي. وجاب الرقم في الفترة مـن مايو لأخر سنة ١٩٥١ وأن الكمية التي صدرت في الفترة من مايو لنهاية الموسـم مليونين و٧٠٠ ألف وقال إن هذه الإجراءات هي التي سهلت مهمة الاستقرار وأنها كانت سياسة حكيمة فيما يتعلق بالأقطان.

أحمد نجيب – أنا قلت إن الإجراءات دي كانت ضرورية وأوافقك علـى نسـبة النزول المتدرج وحد أقصى للبيع المكشوف وأوافقك على وجود هذه مجتمعة مـع رفع الضريبة. غير أن رفع الضريبة له الأثر الأكبر.

عبد المتعال – رفع الضريبة أنا إللي قمت به وأنا وزير المالية، هل بلغ الشاهد أن في إبريل أو مايو سنة ١٩٥٢ أثناء انعقاد لجنة القطن الدولية بروما ندد بعـض ممثلي الدول بالسياسة السابقة للحكومة وقـالوا إن عنـدكم وزارة ورجـال كبـار مضاربين.

أحمد نجيب – سمعت والتنديد موجود لغاية دلوقت.

عبد المتعال – كما قلت إن الدول تفقد الثقة في يوم ولا تستعديها إلا في سنوات.

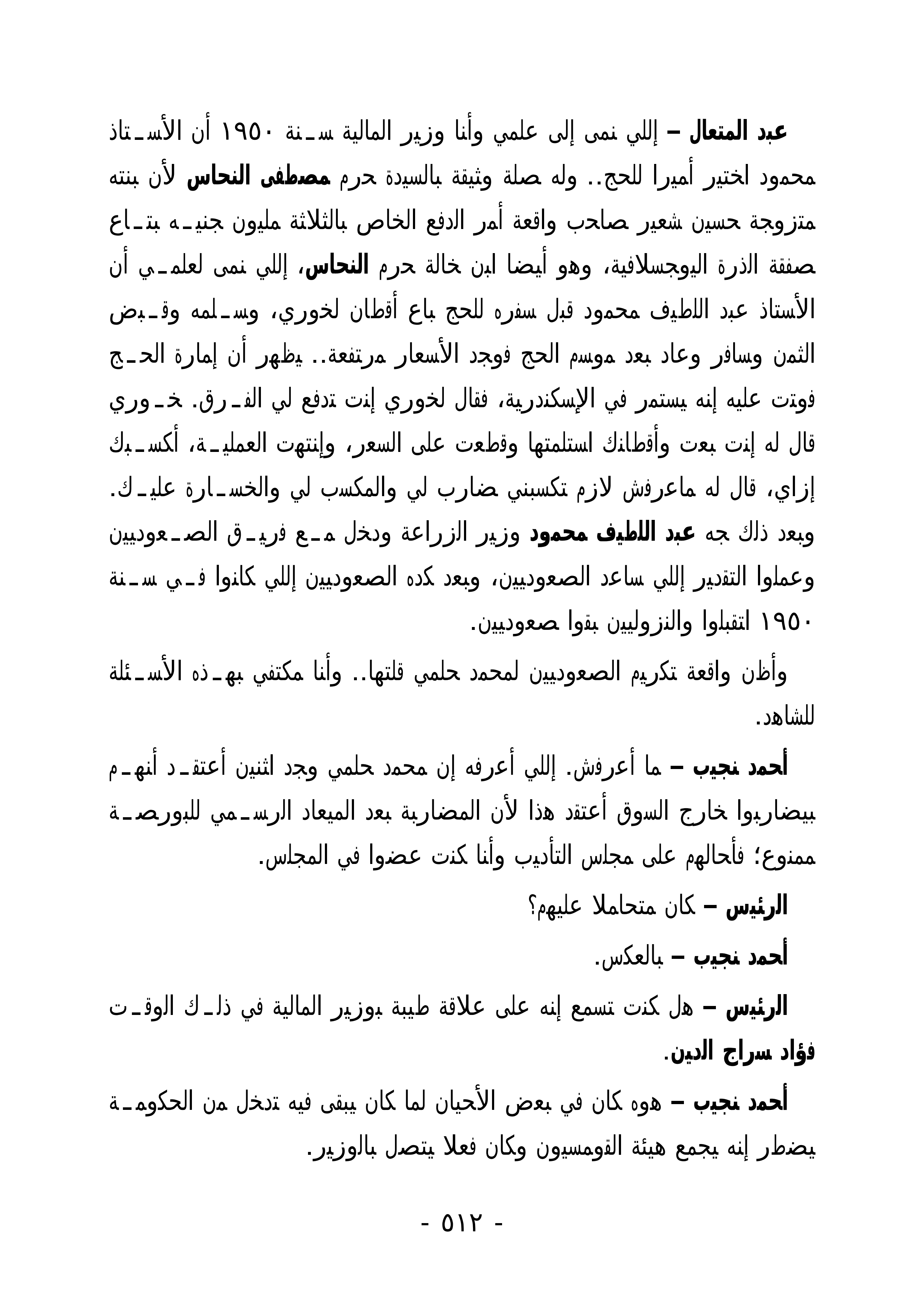
ثم وجه كلامه إلى الأستاذ أحمد نجيب قائلا – هل نمى إلى علم سيادة الشـاهد أن بعض الوزراء كانوا يضاربون ويعدلون في تقديرات محصول القطن.

أحمد نجيب – دي ظهرت في الجرايد العامة بتاعة الأستاذ عبد اللطيف محمـود لما غَير في التقدير.

عبد المتعال – أنا إللي أحلته إلى لجنة التطهير إنه في إبريل سنة ١٩٥٢، هـذه التقديرات تصدر دائما بناء على تقارير من وزارة الزراعة، وتقارير مـن مـدير

مصلحة الإحصاء. ووزارة الزراعة قالت في هذا التحقيق أن جرت العـادة أنهـا تصدر ٣ تقديرات – الأول في أكتوبر والثاني في ديسمبر والثالـث فـي نهايـة الموسم، وكانت الوزارة قد أصدرت التقدير الأول معتمدة على التقارير الفنية مـن رجالها، ثم جاء الأستاذ عبد اللطيف محمود وقال التقدير الأول إللي عملتوه غلـط، وبطرس باسيلي والكيلاني قالوا إن لنا طريقة إحصائية ماشيين عليها، قال لهم إنتم مقدرينه بأكثر من حقيقته وأنا معلوماتي إللي استقيتها من كبار المزارعين وأظـن ذكر **السيد البدراوي** أنه حيكون أقل، فلابد من عمل تقدير جديد، قالوا إحنا أصدرنا هذا التقدير في ميعاده، وفيه تقدير ثاني في ديسمبر نقدر نذكر فيه الرقم الحقيقـي. فضرب بهذا الكلام عرض الحائط وأصدر تقديرا مـن عنـده بأقـل مـن حقيقـة المحصول، وكان غرضه تشجيع المضاربين على الصعود، وجاءت وزارة الزراعة في ديسمبر وتلقت من الفنيين تقارير جاءت مؤيدة للتقدير الأول، وفي نهاية العـام جه زي ما هوه، وثبت لهم أن التقدير الأول صحيح ولأول مرة وزير يعمـل مـن نفسه تقدير ثبت أنه مخالف للحقيقة، وهو لما ينفرد بوضع تقدير لابد يكون مضاربا على الصعود. أنا أقول والشهادة لله إن المرحـوم سـيد البـدراوي كـان يتصـل بالوزراء، ولكن لينبههم للمصلحة العامة. إنما الأستاذ **عبد اللطيف محمود** يقدر يذكر أسماء المزارعين إللي قالوا له. ولكن المرحوم **سيد البدراوي** كـان فـي الحقيقـة (كوركيت) هل نمى إلى علم سيادة الشاهد وهو في لجنة أن أمير الحج سنة ١٩٥٠ ضارب على القطن، وأمير الحج دا له قصة طويلة وهو الأسـتاذ عبـد اللطيـف محمود وتعيينه كمان له قصة لأن الأستاذ يس أحمد كان وزير الأوقاف وكان يطمع في إمارة الحج، ولكنها أعطيت للأستاذ **عبداللطيف محمود،** هل يعلم سيادة الشـاهد أن الأستاذ **عبداللطيف محمود** قبل سفره للحجاز كان باع قطنه لخوري.

أحمد نجيب – لا أعلم عن حكاية الأستاذ **عبد اللطيف محمود** إلا ما نشـر فـي الجرايد.



عبد المتعال – إللي نمى إلى علمي وأنا وزير المالية سنة ١٩٥٠ أن الأستاذ محمود اختير أميرا للحج.. وله صلة وثيقة بالسيدة حرم **مصطفى النحاس** لأن بنته متزوجة حسين شعير صاحب واقعة أمر الدفع الخاص بالثلاثة مليون جنيه بتاع صفقة الذرة اليوجسلافية، وهو أيضا ابن خالة حرم **النحاس**، إللي نمى لعلمي أن الأستاذ عبد اللطيف محمود قبل سفره للحج باع أقطان لخوري، وسلمه وقبض الثمن وسافر وعاد بعد موسم الحج فوجد الأسعار مرتفعة.. يظهر أن إمارة الحج فوتت عليه إنه يستمر في الإسكندرية، فقال لخوري إنت تدفع لي الفرق. خوري قال له إنت بعت وأقطانك استلمتها وقطعت على السعر، وإنتهت العملية، أكسبك إزاي، قال له ماعرفش لازم تكسبني ضارب لي والمكسب لي والخسارة عليك. وبعد ذلك جه **عبد اللطيف محمود** وزير الزراعة ودخل مع فريق الصعوديين وعملوا التقدير إللي ساعد الصعوديين، وبعد كده الصعوديين إللي كانوا في سنة ١٩٥٠ اتقلبوا والنزوليين بقوا صعوديين.

وأظن واقعة تكريم الصعوديين لمحمد حلمي قلتها.. وأنا مكتفي بهذه الأسئلة للشاهد.

أحمد نجيب – ما أعرفش. إللي أعرفه إن محمد حلمي وجد اثنين أعتقد أنهم بيضاربوا خارج السوق أعتقد هذا لأن المضاربة بعد الميعاد الرسمي للبورصة ممنوع؛ فأحالهم على مجلس التأديب وأنا كنت عضوا في المجلس.

الرئيس – كان متحاملا عليهم؟

أحمد نجيب – بالعكس.

الرئيس – هل كنت تسمع إنه على علاقة طيبة بوزير المالية في ذلك الوقت **فؤاد سراج الدين**.

أحمد نجيب – هوه كان في بعض الأحيان لما كان يبقى فيه تدخل من الحكومة يضطر إنه يجمع هيئة القومسيون وكان فعلا يتصل بالوزير.

الرئيس – المفروض إنه يتصل رأسا بالوزير ولا فيه وكيل وزارة لشئون القطن يتصل به.

أحمد نجيب – يتصل بوكيل الوزارة.

الرئيس – تفسر إيه اتصاله مباشرة للوزير.

أحمد نجيب – يظهر إنه كان بيجد منه تسهيل في العملية.

الرئيس – نفرض وإنت وكيل وزارة لشئون القطن تقبل إنه يتصل بالوزير رأسا ويسيبك.

أحمد نجيب – مارضاش وأنا وكيل وزارة كان يجيني أي شـيء كنـت أقـول غيروه واعملوه باسم مدير المصلحة.

سراج الدين – قعدت في لجنة القطن لإمتى.

أحمد نجيب – أنا دخلت لجنة القطن فترتين الفترة الأولى سنة ١٩٤٢ والثانيـة من فبراير ٤٨ للآن.

الرئيس – قلت إن الفلاحين سنة ١٩٥٢ كانوا بيبيعوا قطنهم بأقل عشرة جنيهات من أسعار الحكومة.

أحمد نجيب – من ديسمبر لغاية ما تقررت السياسـة الجديـدة كانـت أقطـان المزارعين تباع بأقل من السوق. بعد يناير سنة ١٩٥٢ حصلت حالـة اضـطراب وكان القطن يباع بأقل من سعره، وفي الفترة إللي كانت البورصة فيهـا مقفولـة، ماكنش يمكن إجراء أي تعامل وتجار الإسكندرية استفادو في هذه الفترة.

سراج الدين – الدكتور زكي يسيب الشاهد. (ثم وجه سؤاله للأستاذ أحمد نجيب قائلا) لو كنت وزير مالية في يناير سنة ١٩٥٠ وعلمت بحكاية الكورمن، ولاحظت ارتفاع سعر الأشموني كنت تقدر تقف جامدا بين يناير سنة ١٩٥٠ إلى يونيو سـنة ١٩٥٠.

أحمد نجيب – كان يجب عمل الحد الأدنى بتاع ١٥٤ ريالا مبكرا.

سراج الدين – مضاربات سنة ١٩٥٠ وتكوين الكورنر كان له أثر سـيء فـي الخارج.

أحمد نجيب – كان له أثر سيء.

سراج الدين – هل تذكر حصيلة ثمن القطن المصري المصدر للخارج سنة ٥٠ – ١٩٥١؟

أحمد نجيب – البيان مش عندي.

سراج الدين – ماكنتش ١٦٤ مليون جنيه وكسور.

أحمد نجيب – أيوه.

سراج الدين – هل دخل مصر في أي سنة سابقة عن سنة ٥٠ مثل هذا المبلغ.

أحمد نجيب – وأنا قلت الفضل في ذلك لحرب كوريا.

الـرئيس – يعني مش الفضل لحد إلا إن كان فيه حاجة اسمها حرب كوريا إللي رفعت الأسعار، يعني مش كده يا أستاذ أحمد.

سراج الدين – وهو أنا بقول إني أنا إللي رفعت السعر فهي حرب كوريا.

(وعندئذ أخرج الأستاذ **أحمد نجيب** من مظروف معه بيانا اطلع عليه ثـم قـال) سنة ١٩٥٠ كانت الحصيلة ١٦٤ مليون والسنة إللي قبلها ١٤٩ مليون.

الرئيس – ١٤٩ من ١٦٤ متفرقش كثير.

سراج الدين – هل يتفق تسليم القطن المعاد كبسه مع المصلحة؟

أحمد نجيب – لا.

الرئيس – سواء كان الكبس مائيا أو غيره؟

أحمد نجيـب – هذا القرار إللي عمل كانت تشوبه الرجعية، وبدل ما كان يصدر في يونيو كان يجب يصدر في يناير، لو كان فيه نية للعمل بـه فـي يونيـو؛ لأن المتعاملين ما حسوش بما يفرضه عليهم، وصدروه بعد التعامل يبقى فيه خطر.

الرئيس – كان يستحسن عدم صدوره نهائيا؟

أحمد نجيب – ما دام ما حصلش في ميعاده ماكانش يجب إصداره.

سراج الدين – لكن بالنسبة للمصلحة العامة؟

أحمد نجيب – بالنسبة للمصلحة العامة ما يصدرش قرار رجعي.

سراج الدين – سيب مسألة الرجعية أنا بتكلم في إنك قلت إن تسليمه لا يتفق مع المصلحة العامة، هل هذا الاعتبار يقتضي إصدار هذا القرار؟

أحمد نجيب – أيوه كان يقتضي.

سراج الدين – الأقطان إللي اشترتها الحكومة سنة ٤٣/ ٤٤ ربحت فيها كثير؟.

أحمد نجيب – أيوه حوالي ٢٠ مليون جنيه.

سراج الدين – متى حصل هذا الربح؟

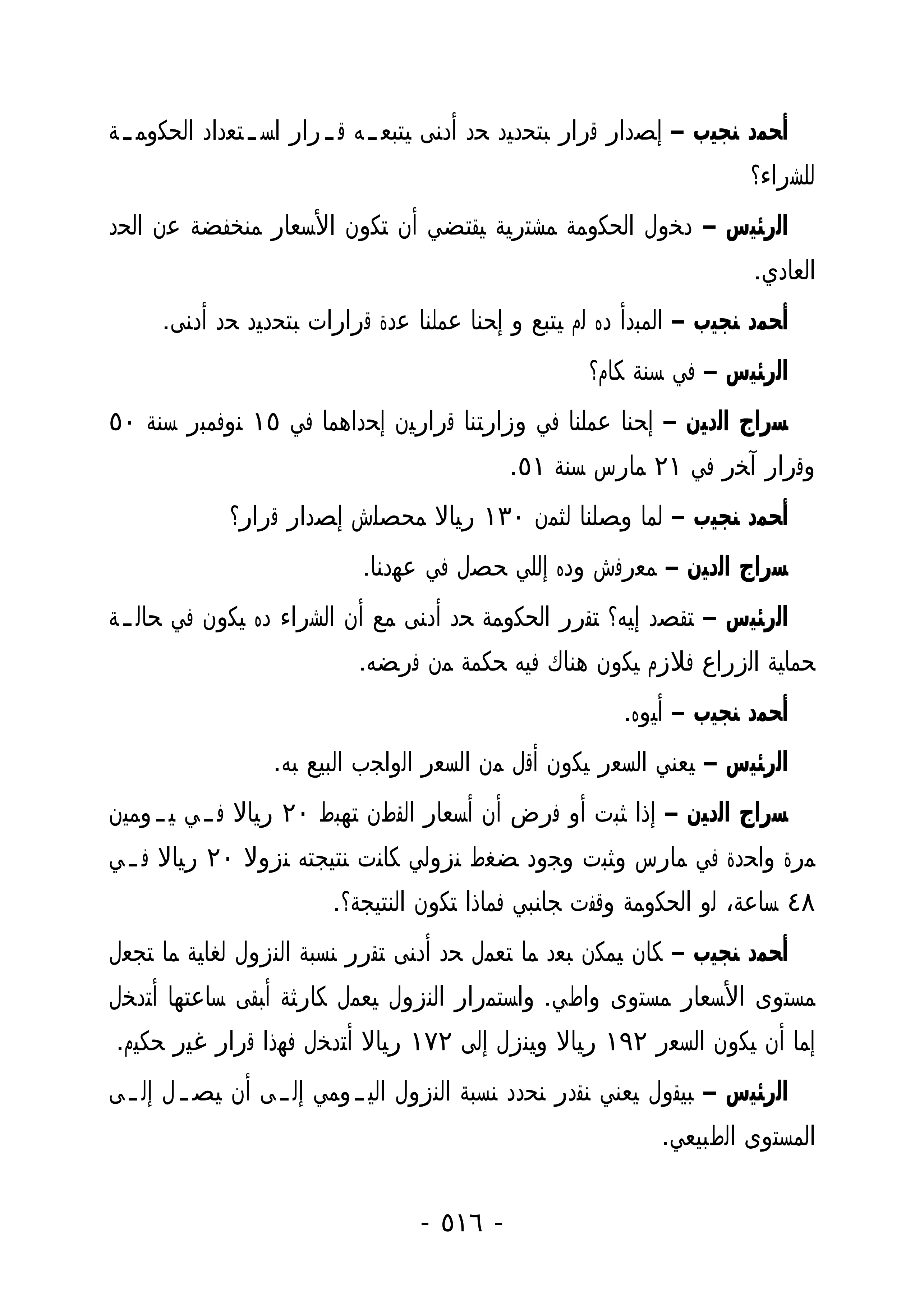
أحمد نجيب – استمر الربح لغاية سنة ٥٠/ ٥١ وأظن فاضـل مـن القطـن دا شوية.

الرئيس – يعني الربح تحقق على طول المدة دي؟

سراج الدين – تجمع هذا الربح سنة ٥١ وهو عبارة عن مجموع أرباح من بيع هذا القطن الذي كان يباع بالتدريج (ووجه كلامه للأستاذ **أحمد نجيـب** قـائلا) إذا أصدرت قرارا بتحديد حد أدنى لسعر القطن أليس من المكمل لـه إصـدار قـرار باستعداد الحكومة للشراء؟

أحمد نجيب – أيوه يا أفندم.

الرئيس – هل هناك حكمة في ذلك والسعر المحدد أكثر من السعر الحقيقي؟



أحمد نجيب – إصدار قرار بتحديد حد أدنى يتبعه قرار استعداد الحكومة للشراء؟

الرئيس – دخول الحكومة مشترية يقتضي أن تكون الأسعار منخفضة عن الحد العادي.

أحمد نجيب – المبدأ ده لم يتبع و إحنا عملنا عدة قرارات بتحديد حد أدنى.

الرئيس – في سنة كام؟

سراج الدين – إحنا عملنا في وزارتنا قرارين إحداهما في ١٥ نوفمبر سنة ٥٠ وقرار آخر في ٢١ مارس سنة ٥١.

أحمد نجيب – لما وصلنا لثمن ١٣٠ ريالا محصلاش إصدار قرار؟

سراج الدين – معرفش وده إللي حصل في عهدنا.

الرئيس – تقصد إيه؟ تقرر الحكومة حد أدنى مع أن الشراء ده يكون في حالة حماية الزراع فلازم يكون هناك فيه حكمة من فرضه.

أحمد نجيب – أيوه.

الرئيس – يعني السعر يكون أقل من السعر الواجب البيع به.

سراج الدين – إذا ثبت أو فرض أن أسعار القطن تهبط ٢٠ ريالا في يومين مرة واحدة في مارس وثبت وجود ضغط نزولي كانت نتيجته نزولا ٢٠ ريالا في ٤٨ ساعة، لو الحكومة وقفت جانبي فماذا تكون النتيجة؟.

أحمد نجيب – كان يمكن بعد ما تعمل حد أدنى تقرر نسبة النزول لغاية ما تجعل مستوى الأسعار مستوى واطي. واستمرار النزول يعمل كارثة أبقى ساعتها أتدخل إما أن يكون السعر ١٩٢ ريالا وينزل إلى ١٧٢ ريالا أتدخل فهذا قرار غير حكيم.

الرئيس – بيقول يعني نقدر نحدد نسبة النزول اليومي إلى أن يصل إلى المستوى الطبيعي.

سراج الدين (للشاهد) – هل ترى من ناحية تحديد نسبة النزول أن هذا يوقـف النزول اليومي للأسعار؟ وهل هذا يجعل الغَزال يشتري بالسعر الموجود أو ينتظر إلى أن ينزل إلى المستوى الذي يريده.

أحمد نجيب – الأسعار لما تصل إلى المستوى التجاري تجـد الغـزال يخـش ويشتري غصب عنه، وأي مضارب لو وجد من صالحه إنه يبيع راح يبيـع.. أنـا راجل عاوز أكسب على الصعود أو الهبوط ما يهمنيش لأني لما أجد مكسب أبيع.

سراج الدين – برضه عاوز أستوضح السائل في سؤاله.. هب إنك غَزال فـي مانشستر وعندك السوق في مصر بتنزل ٣ في المائة.

أحمد نجيب – أو يصعد ٤ في المائة؟

الرئيس – هو بيقول إن مش معناه إنه حيفضل ينزل كل يوم.

سراج الدين – فيه ضغط نزولي.. إنت قلت إن حرب كوريـا سـبب ارتفـاع الأسعار، وحرب كوريا كان في هذا الوقت كانت أشد مـا يمكـن، وسـأقدم لكـم تصريحات لترومان وبعض رجال السياسة في أمريكا نشـرت فـي مجلـة تـايم الأمريكية بيقولوا فيها يا رب إدينا ولو ٣ شهور نستعد للحرب العالمية.

الرئيس – كرجل سياسة يقولوا كده.. يبقوا عبط.

سراج الدين – منشور كده في مجلة تايم.. وحديث الهدنة الكورية لم يبدأ إلا في يونيو سنة ٥٣ و إحنا في مارس كانت كل المعلومات لا تؤيد موجة النزول. وإذن تبقى الأسعار مش طبيعية، ووزير المالية لم يكن يستطيع إلا أن يتبع أحد أمرين - إما إنه يسيب السوق وتحصل كارثة أو يحدد السعر والحكومة تشتري.. وإما إنـه يحدد نسبة النزول اليومي فيفضل السوق ينزل كل يوم بهذه النسبة (ووجه كلامـه للشاهد فقال) سيادتك قلت في إبريل إن القطن إللي كان موجودا كلـه بتـاع كبـار الملاك؟

الرئيس ـ .... في مايو.

سراج الدين – قرارنا كان في إبريل وهو بيقول إنه يعرف إن الفلاح الصـغير إللي عنده خمس قناطير أو عشرة أو عشرين ما يمكنش يستحمل انتظار ولا يعرف قطع وكنتراتات ولا غيره.

الرئيس – التاجر مستنيه على الباب بياخد منه قرشين يجمع بهم وبعدين ييجـي يشيل القطن على طول.

أحمد نجيب – الفلاح إللي يبيع تحت القطع وينقل من شهر لشهر أنا أقول إنـه يعتبر مضارب، وده أعتقد إنه سبب الكارثة في مصر ويجب أن يمنع إللـي عنـده ١٥٠ أو ٢٠٠ قنطار.

الرئيس – وإللي عندهم آلاف؟

أحمد نجيب – نفس النوع.

سراج الدين – هل يرى سيادة الشاهد أن غالبية المحصول يتكـون مـن إللـي عندهم كميات كبيرة؟

أحمد نجيـب – أنا أقول إن إللي عندهم غالبيـة المحصـول هـم المـزراعين الصغيرين والحكومة يجب ألا تتدخل إلا لحمايتهم ليأخذوا ثمنا معقولا [١٠٨].

الرئيس – كان المتهم وجه سؤال للشاهد بأن سمح لبنك باركليز بسلفة ٣ مليون جنيه.

المدعي – أيوه.. الورق بيقول إن بعض البنوك كانت تريد شراء بعض جنيهات إسترلينية لقاء عملة مصرية وأن البنك الأهلي لم يشترك في هـذه العمليـات بعـد سبتمبر ١٩٥١.

الرئيس – يعني قصة الثمانين ألف جنيه إللي قـال عليهـا المـتهم إن الشـاهد أعطاها للقوات البريطانية.. مافيش حاجة؟.

الدفاع – لا.. لما يخلص البيانات سأبين للمحكمة كل شيء.

الرئيس – إنتم قلتم بعد إلغاء المعاهدة سمح الشاهد بإعطاء القـوات البريطانيـة ٨٠ ألف جنيه.. وآدي مافيش حاجة.

الدفاع – ١٩٥١/١٠/٨ رفض البنك الأهلي هذه العملية بأمر المتهم ولـم تـر المحكمة السؤال في هذا الواقعة وقلنا هل القوات البريطانية حولت بعد ذلك، والبنك قال إن هذا التحول لم يتم عن طريقي.. لا.. لا التمويل حصل ولكن يمكن مش عن طريق البنك. (طق.. طق).

الرئيس – هو كل ما نتكلم كلمة.. حتقول لنا طق.. طق.. واللا إيه؟

الدفاع – لا أبدا.

الرئيس – ما نستفهمش يعني والا صبرك نفد؟

الدفاع – أبدا أبدا.. حضراتكم رأيتم أن تستفسروا من البنك والـرد بيقـول إن البنك لم يجر هذه العملية عن طريق البنك أو غيره.. هذا و إحنا سنقدم الأدلـة إن التمويل تم.. لا يهم..

الرئيس – سؤالكم عن أي بنك؟

الدفاع – الأهلي يا أفندم.

الشاهد – زميلي يظهر الأمر التبس عليه.. الأمر له شقين.. واقعة الثلاثة مليون قال عليها الأستاذ فؤاد وأنا قلت واقعة الـ ١٢ مليون وبعدين قالوا إني صرحت بـ ٨٠ ألف جنيه للقوات البريطانية.. بقى الجزء الخاص بالـ ٣ مليـون والـ ـ ١٢ مليون.

المدعي – الرد بتاع البنك الأهلي بيقول إنك يبعت مذكرة من مدير الرقابة على أعمال النقد الأجنبي وعلى أساس موافقة الحكومة على المـذكرة صـرحت وزارة المالية بتمويل موسم القطن بنفس الطريقة مع العلم بأن ما صرح لبنك باركليز فـي هذا الموسم ارتفع من ٦٠٠ ألف إلى ١٤ مليون.

الرئيس – المتهم يجب يشوف خطاب البنك؟

سراج الدين – دا مهم جدا.

الرئيس – والشاهد يحب يعلق؟

الشاهد – المدعى عليه اعترف بأن واقعة الـ ٣ مليون مكملة لـ ١٢ مليون إللي سبق صرفهم.

سراج الدين – أنا مندهش من تعليق حضرة المدعي لأن المذكرة جاء فيها أن في يوليو ١٩٥١ وزارة المالية بعتت للبنك الأهلي تسأله إن كان موافقا على تمويل موسم القطن دون ذكر بنك باركليز بالذات والزيادة في إبريل ١٩٥٢.

الشاهد – في ١٢ أكتوبر ١٩٥١ والزيادة في إبريل ١٩٥٢.

سراج الدين – (وقد أمسك بالأوراق في يده) مافيش ١٩٥١ هذه الواقعة لا أساس لها لأني لم أوافق على تمويل بنك باركليز.

الرئيس – مش في ١٩٥٠ – ١٩٥١ كنتم في الحكم؟

سراج الدين – ماكنتش وزير مالية في ذلك الوقت قبل إلغاء المعاهدة بـ ٦ شهور سرنا على نفس الطريقة في تمويل موسم القطن فأنا لم يعرض...

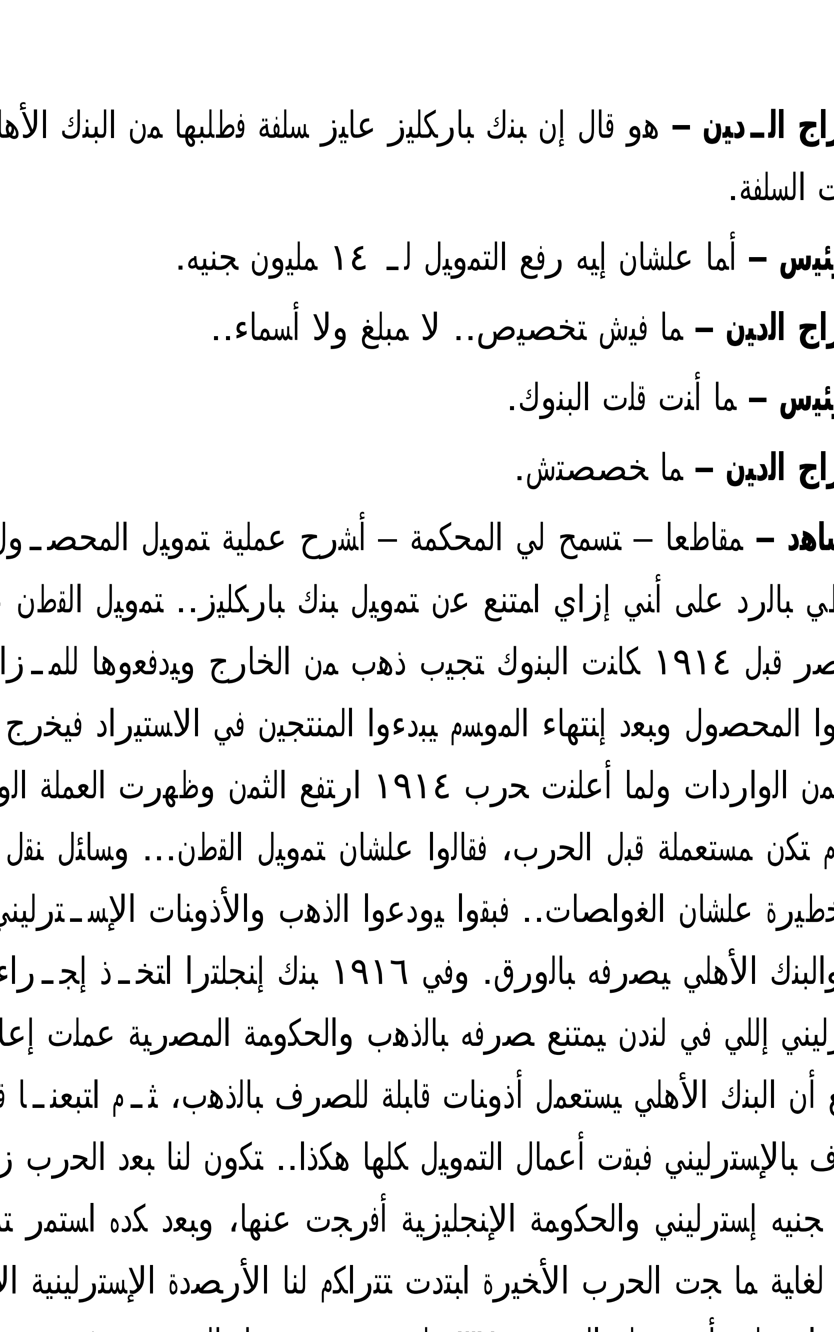
الرئيس – طريقة تمويل المحصول إزاي؟ وهل إنت موافق على هذه السياسة أم لا؟

سراج الدين – طبعا مافيش شك.. أهو اتهمني إن أنا أمرت بتمويل بنك باركليز.

الشاهد – فعلا.

سراج الدين – ما حصلش حاجة من دي أبدا.. وهذه هي الأوراق.

الرئيس – هل يعني إنت اديتهم ٣ ملايين علشان يمولوا إنجلترا واللا علشان يمولوا برضه مصريين؟



سراج الدين – هو قال إن بنك باركليز عايز سلفة فطلبها من البنك الأهلي وأنا رفضت السلفة.

الرئيس – أما علشان إيه رفع التمويل لـ ١٤ مليون جنيه.

سراج الدين – ما فيش تخصيص.. لا مبلغ ولا أسماء..

الرئيس – ما أنت قلت البنوك.

سراج الدين – ما خصصتش.

الشاهد – مقاطعا – تسمح لي المحكمة – أشرح عملية تمويل المحصول مع احتفاظي بالرد على أني إزاي امتنع عن تمويل بنك باركليز.. تمويل القطن عندنا في مصر قبل ١٩١٤ كانت البنوك تجيب ذهب من الخارج ويدفعوها للمزارعين، وياخدوا المحصول وبعد إنتهاء الموسم يبدءوا المنتجين في الاستيراد فيخرج الذهب لدفع ثمن الواردات ولما أعلنت حرب ١٩١٤ ارتفع الثمن وظهرت العملة الورقية التي لم تكن مستعملة قبل الحرب، فقالوا علشان تمويل القطن... وسائل نقل الذهب بقت خطيرة علشان الغواصات.. فبقوا يودعوا الذهب والأذونات الإسترليني في لندن والبنك الأهلي يصرفه بالورق. وفي ١٩١٦ بنك إنجلترا اتخذ إجراء بأن الإسترليني إللي في لندن يمتنع صرفه بالذهب والحكومة المصرية عملت إعلان في الوقائع أن البنك الأهلي يستعمل أذونات قابلة للصرف بالذهب، ثم اتبعنا قاعدة الصرف بالإسترليني فبقت أعمال التمويل كلها هكذا.. تكون لنا بعد الحرب زي ٨٠ مليون جنيه إسترليني والحكومة الإنجليزية أفرجت عنها، وبعد كده استمر تمويل القطن لغاية ما جت الحرب الأخيرة ابتدت تتراكم لنا الأرصدة الإسترلينية الأخيرة، وإنجلترا عملت أن معظم الديون ٣٢٠ مليون تفرج عنها بالتدريج. وفي سنة ١٩٤٨ صدر تشريع في مصر بإصدار أذونات على الخزانة لتمويل القطن حتى لا يتراكم الإسترليني. ولما حول البنك الأهلي إلى بنك المركزي رفع اعتماد التمويل إلى ١٠٠ مليون جنيه وهم كانوا يودعوا جزء من أرصدتهم السايبة في البنك أذونات

خزانة وإسترليني قابلة للصرف أو التمويل في فرعه في لندن. بعد موسـم القطـن البنوك إللي في مصر إللي مولت عمليات القطن إن ماكنتش ترد في نهاية الموسـم إللي خدته من البنك الأهلي يبقى من حق البنك إنه يمول ويعرف ما أودع في فرعه بلندن.. فبنك باركليز زيه زي غيره من البنوك أخذ ١٢ مليون وعمل أذونات فـي لندن ورفع لما يساوي ١٥ مليون بالإسترليني وبنك باركليز لم يستعمل من المبلـغ إلا حوالي ٩ مليون.

سراج الدين – إذن هذا ما قلته.

الرئيس – واقعة دي مش لازمة. إنما كان لازم لو كان هو – وأشار للـدكتور **زكي عبد المتعال** – متهما. وإنت تيجي عليه شاهد؟

سراج الدين – لا أحب له هذا الوضع.

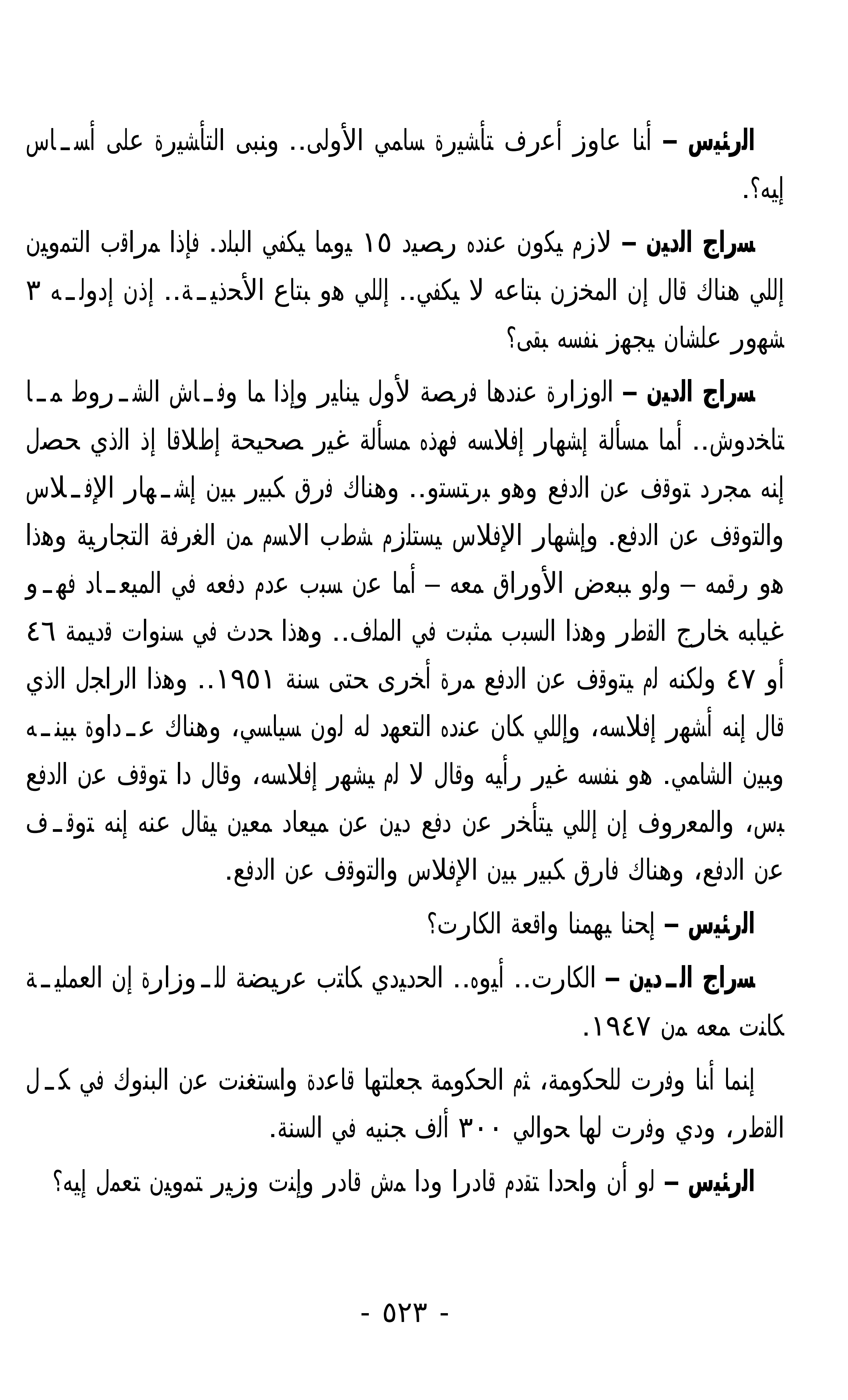
الشاهد – وأنا ماكنتش أتمنى لك هذا الوضع.

سراج الدين – واقعة الشامي لسه لم تنتهِ.

الرئيس – سيبناك الملف ساعة – ويقصد بذلك فترة الاستراحة. و إحنا فـي ٥ دقائق قبل عقد الجلسة.

سراج الدين – (وكان مستغرقا في قراءة الملف) – الشامي قـدم طلبـا أحيـل للبحث وفي ٩/١٣ قدم طلبا آخر بنفس الحكاية ومشى الإجراءات إلى ١٠/٣.

الكارت أرفق بالطلب بعد ١٣ سبتمبر وفي ٢٧ سبتمبر تأشيرة تسأل عن العمولة التي يأخدها بنك مصر وقبل هذه الورقة مافيش أي تأشيرة. طيب.. آدي الكـارت وبعدين المذكرة إللي وافق عليها سامي و٥ موظفين.. وسامي سئل لماذا يتنازل عن العمولة، فرد قائلا إن الاحتفاظ بمثل هذا الرصيد للبيع أكبر ضمان لتمويل المدينـة بالدقيق. كل ده في عهد مرسي فرحات وزير التموين.. وفي ١٠/١٤ مذكرة أخرى بتأشيرة سامي إن وزارة المالية طلبت البحث عن الاستغناء عـن التـزام البنـوك وعملوا أبحاث عن حالته المالية.



الرئيس – أنا عاوز أعرف تأشيرة سامي الأولى.. ونبى التأشيرة على أساس إيه؟.

سراج الدين – لازم يكون عنده رصيد ١٥ يوما يكفي البلد. فإذا مراقب التموين إللي هناك قال إن المخزن بتاعه لا يكفي.. إللي هو بتاع الأحذية.. إذن إدوله ٣ شهور علشان يجهز نفسه بقى؟

سراج الدين – الوزارة عندها فرصة لأول يناير وإذا ما وفاش الشروط ما تاخدوش.. أما مسألة إشهار إفلاسه فهذه مسألة غير صحيحة إطلاقا إذ الذي حصل إنه مجرد توقف عن الدفع وهو برتستو.. وهناك فرق كبير بين إشهار الإفلاس والتوقف عن الدفع. وإشهار الإفلاس يستلزم شطب الاسم من الغرفة التجارية وهذا هو رقمه – ولو ببعض الأوراق معه – أما عن سبب عدم دفعه في الميعاد فهو غيابه خارج القطر وهذا السبب مثبت في الملف.. وهذا حدث في سنوات قديمة ٤٦ أو ٤٧ ولكنه لم يتوقف عن الدفع مرة أخرى حتى سنة ١٩٥١.. وهذا الراجل الذي قال إنه أشهر إفلاسه، وإللي كان عنده التعهد له لون سياسي، وهناك عداوة بينه وبين الشامي. هو نفسه غير رأيه وقال لا لم يشهر إفلاسه، وقال دا توقف عن الدفع بس، والمعروف إن إللي يتأخر عن دفع دين عن ميعاد معين يقال عنه إنه توقف عن الدفع، وهناك فارق كبير بين الإفلاس والتوقف عن الدفع.

الرئيس – إحنا يهمنا واقعة الكارت؟

سراج الدين – الكارت.. أيوه.. الحديدي كاتب عريضة للوزارة إن العملية كانت معه من ١٩٤٧.

إنما أنا وفرت للحكومة، ثم الحكومة جعلتها قاعدة واستغنت عن البنوك في كل القطر، ودي وفرت لها حوالي ٣٠٠ ألف جنيه في السنة.

الرئيس – لو أن واحدا تقدم قادرا ودا مش قادر وإنت وزير تموين تعمل إيه؟

سراج الدين – وأنا وزير تموين آخد دكهه.. ما دام قادر.. إنما الوزير لما أبعت له وأنا زميله كارت مافيش عليه اسمه الراجل.. وأكتب عليه من فوق مع تحيـاتي **فؤاد سراج الدين**.. هذا غير معقول.

الرئيس – ما هو حاجة من اثنين.. أما إن الكارت إنت إديته له، وإما إن الراجل سرقه، وإما إن أحد الموظفين حط الكارت علشان يمشي الشغل.

سراج الدين – أنا بس أريد أن أقول كلمة بمناسبة هـذا الكـارت.. المعـروف المتهم بريء إلى أن تثبت إدنته، وإنه في حماية قضاته... وهنا أحب أن أقـول إن هذا الكارت مدسوس.. وسأقدم الدليل.. هذا الكارت مدسوس على الملف.. شـوفوا حضراتكم جواب وكيل وزارة التموين إللي بيقول فيها إن الملف يحتوي على ٢٣٠ ورقة والإمضاء عمر طراف ديسمبر ١٩٥٣.. هنا بقى أخر رقم ٢٣١.. إذن فيـه ورقة زيادة.

الرئيس – دي الكارت بقى؟

سراج الدين – أنا جايلك.

الرئيس – دي أرقام مسلسلة.. هل فيه تصحيح؟

سراج الدين – أيوه.. بعد الكارت.. من أول موضوع أمين الشامي.

المدعي – إذا كان التصحيح من أول الكارت يبقى معلش.

(هنا تقدم سراج الدين بالملف إلى المنصة وقدمه للمحكمة)

الرئيس – (مقلبا الأوراق) مافيش تصحيح قبل الكارت، ٨٧ الكارت، ٨٨ مافيش تصحيح.. نجيب من ٨٠ .. ماشي.

عضو الشمال – إذا حصل تصحيح تبقى ٨٨ المفروض أصلها ٨٧ لكن مافيش تصحيح.

الرئيس – لازم لما طلبنا الملف راحوا جابوا كارت سراج الـدين وحطـوه... التصحيح ابتدأ من ٢١٦ لا من ٢١٧.. دي أصبحت ٢١٨.

سراج الدين – أيوه التصحيح حصل الأخر.

الرئيس – أصل إحنا مش محكمة جنايات هنا يا أستاذ. قصدك إن إحنـا دسـينا هذا الكارت داخل الملف؟

سراج الدين – أنا لم يدر بخلدي مثل هذا الخاطر.. والا ما كان لي دفاع عـن نفسي إطلاقا.. وأتركلكم تحكمون بما تريدون.

الرئيس – إللي عايز يدس كان يصلح بلون واحد إنما دا فيه تصليح بالرصاص وتصليح بالأزرق وبالأحمر.. يعني جايب علبة ألوان.. إنت ما تغشـناش إحنـا.. التهويش دا مش علينا إحنا هنا... التهويش دا تعمله في محكمة عادية [١٠٨].

سراج الدين – أنا مش باهوش.

الرئيس – أي واحد من إللي بيتفرجوا ييجي يبقى حكم.

(تقدم أحد المتفرجين من المقاعد الخلفية ودخل إلى حيث تجلس المحكمة خلـف المنصة وجعل يتلو الأرقام والألوان التي كتبت بها والرئيس يقلب له الأوراق)

الرئيس – (للمواطن الذي قبل التحكيم) – هل هذا يتبـين منـه إن فيـه دس؟

المواطن المحكم – لا أبدا.

الرئيس – (للأستاذ **سراج الدين**) – أصل من الحداقة إنك تقول الكلام ده و إحنا مش بناخد بالتهويش وضميرنا بيحاسبنا، أما شغل المحاماة في المحاكم العادية مـا يدخلش علينا إحنا هنا.

سراج الدين – أنا قلت إللي مكتوب على الكارت مش خطي.. وأمامكم خبـراء الخطوط في القطر كله.

الشاهد – كان فيه سيدة مصرية لها محل أزياء هي السيدة إلهام حسين.. وكـان فيه ناس بيتقربوا لها وهي وصلت المطار من فرنسا ومعها رجل يهـودي وكـان اسمه عند بوليس المطار في البلاد ليست (القائمة السوداء) إنه مهرب؛ فـالموظف أصر على فتح الحقائب، فأعلنت أن الحقائب لها ماعـدا ٥ حقائـب بتـوع حـرم **النحاس**. وفي الوقت ده كان فيه تلغراف جاي من الملحق السياسي في بـاريس أن يأمر بتسهيلات الرئيس **النحاس** للسيدة المذكورة ومرافقهـا. وموظـف الجمـارك واسمه جورجي أصر على تفتيش الحقائب، فالموظف اتصل بسراج الـدين الـذي اتصل بالنحاس وقال **النحاس** إن مافيش توصية مني، فالموظف قـال إن مـافيش علاقة للشنط بالنحاس ولا حرمه ففتحت ووجدت ملآى بالبضائع الحريرية، ولمـا بلغني الواقعة اتصلت بمدير الجمارك فقال إنه وجد إن الواقعة مالهاش صلة بوزير المالية لأن إللي عايز يعرف حاجة عن حرم **النحاس** يتصل بسراج الدين.. وأذكـر أن فؤاد أول ما عين وزير مالية نقل الموظف جورج إلى البحر الأحمـر، وعلـى ذكر المطار.. فيه حاجة تانية.

الرئيس – ده الحديث ذو شجون.

الشاهد – أنا لما رجعت الوزارة شخص كنا بنسميه حامل البطيخ وجـدت إنـه ملحق تجاري في أمريكا.

الرئيس – إيه حامل البطيخ ده بقى.

الشاهد – موظف وفدي كانت وظيفته والنحاس في باريس إنـه ياخـد البطـيخ والمنجة يوصلها باريس ويرجع، فلما رجعت المالية وجدت شـكوى مـن السـفير والمستشار التجاري إنهم لم يقبلوه، ولما ألغينا الاستثناءات خرج من الخدمة.

الرئيس – متذكر اسمه.

أحد المختزلين – عبد الفتاح قزامل.

الرئيس – تعرفوه إنتم كمان؟.. ما سموهش ليه حامل المنجة.. بدل **عبد الفتاح قزامل**؟

الشاهد – الأستاذ **فؤاد** قال إن أحد الشيوخ السابقين قال له إني ذكرت إن **عبود** وفى ما عليه. أنا مستعد أشرح المسألة لأن طريقة المدعى عليه في إثارة المسـائل في نهاية الجلسة طريقة عارفينها.. علشان التهمة تبقى معلقة والـرد يتنسـي.. دا شغل نعرفه نحن المحامين.

الرئيس – نمرة قديمة.

الشاهد – كان صدر قانون بعمل تسوية بين الحكومة وشركة السـكر وكانـت المحاسبات الأولى تبلغ حوالي ٨ مليون والرسوم جعلها ٣ مليون و٩٠٠ ألف جنيه فلما دعي البرلمان للانعقاد، وكل المراسيم أودعت فالمرسوم ده مر مـن مجلـس النواب وراح الشيوخ فاللجنة المالية.. وأنا قلت هناك إن عبود وفى بما عليه.

الرئيس – والحكومة لم تُوفِ ما عليها يعني؟

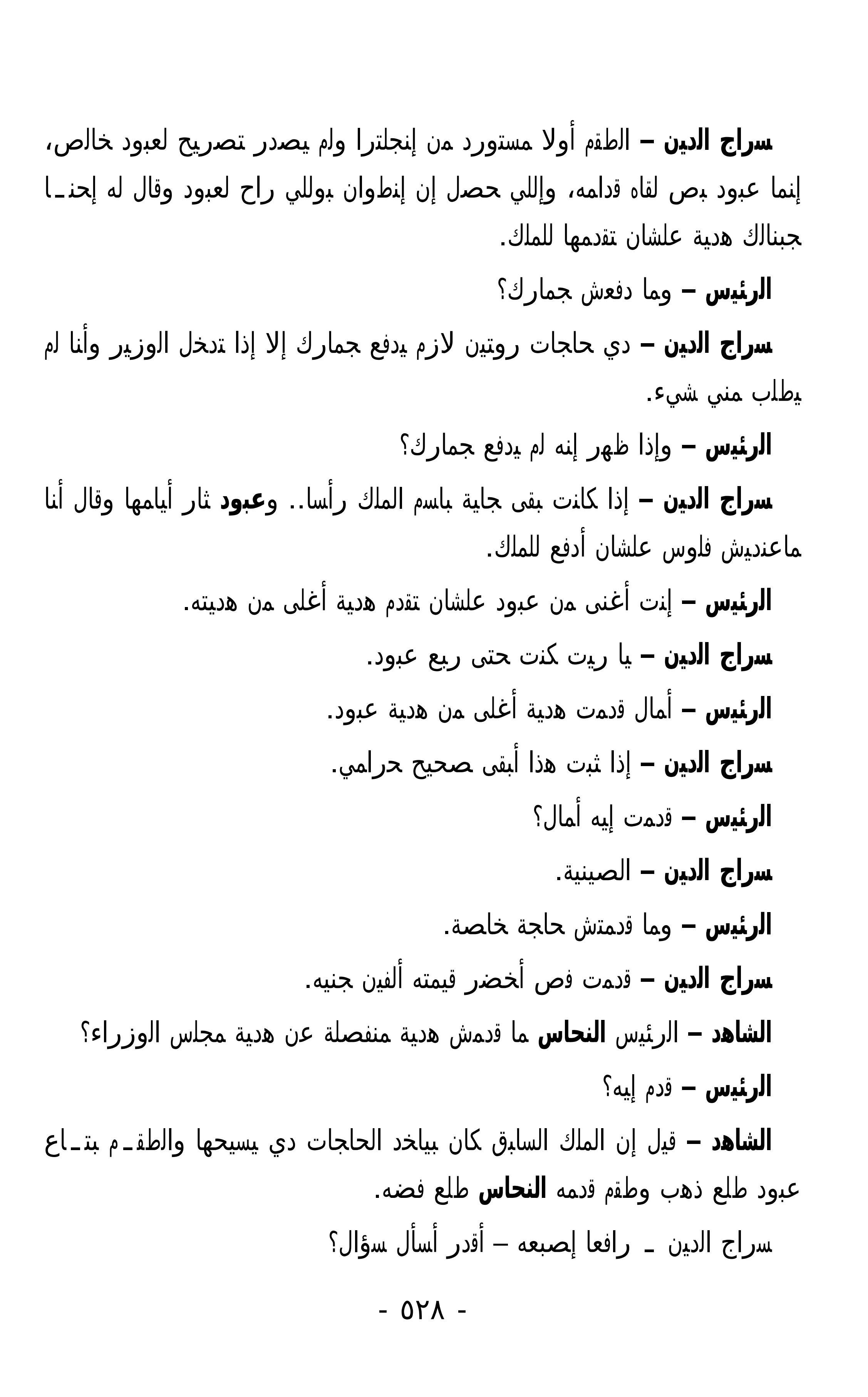
الشــاهد – القــانون كــان عمــل التســوية إن عبــود لازم يــدفع ٣ مليون و٩٠٠ ألف جنيه وأنا كنت متأكدا إنه وفى.

الرئيس – كان فيه التزامات أخرى افتكر.

الشاهد – أنا وجدت إنه دفع الجزء ٢ مليون.. والمليون ثـم الــ ٩٠٠ ألـف سددهم، فأنا لم سئلت قلت إنه سدد، إنما الحاجات الثانية فإن مسائل السكر بتتجدد.

الرئيس – مافيش قصة تانية زي بتاع البطيخ.

الشاهد – بالمناسبة دي ما دام جينا لعبود أحب أسأل المدعى عليه.. هـل لـم يصرح لعبود بمناسبة زواج الملك السابق إنه يستورد من أمريكا طقم شـاي مـن الذهب الخالص قيمته بين ٣٠ و٣٥ ألف وثاني طقم من نوعه في العالم.



سراج الدين – الطقم أولا مستورد من إنجلترا ولم يصدر تصريح لعبود خالص، إنما عبود بص لقاه قدامه، وإللي حصل إن إنطوان بوللي راح لعبود وقال له إحنـا جبناك هدية علشان تقدمها للملك.

الرئيس – وما دفعش جمارك؟

سراج الدين – دي حاجات روتين لازم يدفع جمارك إلا إذا تدخل الوزير وأنا لم يطلب مني شيء.

الرئيس – وإذا ظهر إنه لم يدفع جمارك؟

سراج الدين – إذا كانت بقى جاية باسم الملك رأسا.. **وعبود** ثار أيامها وقال أنا ماعنديش فلوس علشان أدفع للملك.

الرئيس – إنت أغنى من عبود علشان تقدم هدية أغلى من هديته.

سراج الدين – يا ريت كنت حتى ربع عبود.

الرئيس – أمال قدمت هدية أغلى من هدية عبود.

سراج الدين – إذا ثبت هذا أبقى صحيح حرامي.

الرئيس – قدمت إيه أمال؟

سراج الدين – الصينية.

الرئيس – وما قدمتش حاجة خاصة.

سراج الدين – قدمت فص أخضر قيمته ألفين جنيه.

الشاهد – الرئيس **النحاس** ما قدمش هدية منفصلة عن هدية مجلس الوزراء؟

الرئيس – قدم إيه؟

الشاهد – قيل إن الملك السابق كان بياخد الحاجات دي يسيحها والطقـم بتـاع عبود طلع ذهب وطقم قدمه **النحاس** طلع فضه.

سراج الدين ـ رافعا إصبعه – أقدر أسأل سؤال؟

الرئيس – أيوه.. سلمه أول الحبل وسيه [١١٠].

سراج الدين – قلت إنك كنت معارضا في صفقة الذرة اليوجسلافية وقدم **عبد السلام الشاذلي** استجوابا بخصوصها وأنا رديت عليها وقلت إنها كانت بإجماع الوزراء، وكنت إنت موجودا فلماذا لم تصحح ذلك خصوصا وقد طالبك الشاذلي بالكلام بوصفك وزير المالية وقت إبرام الصفقة، وقال شيخ آخر إن واجبك الوطني يحتم عليك الكلام.. أظن السؤال واضح.. استجواب عن الذرة اليوغسلافية.. لم يتكلم.. طالبه شيخ بالكلام وكان موجودا فلم يتكلم.. وطالبه آخر لم ينطق بحرف.. رغم أني قلت من على منصة المجلس إن مجلس الوزراء وافق بالإجماع على هذه الصفقة.. فإذا لم توافق فلماذا لم تعترض؟

الشاهد – أنا شرحت لهيئة المحكمة الموقرة ظروف الصفقة من ساعة ما وزير التجارة قال لي – بالتليفون على موضوع الـ ١٣ مليون جنيه، وقلت إن **عثمان محرم** قال **لنجيب الهلالي** دي لازم تمر لأن دي رغبة الملك وأنا إذا كنت سمعت كلامه في مجلس الشيوخ بأن مجلس الوزراء وافق بالإجماع على الصفقة كنت قمت وقلت له إن موافقة مجلس الوزراء بالإجماع لها سوابق، وكان الأمر خاص بمعاونة الدول الغربية في حرب كوريا، ووافق المجلس بأغلبية ٧ ضد ٥ وكان منهم **النحاس** وفؤاد، ومع ذلك **النحاس** قال لحسن يوسف إن الموافقة بالإجماع.. أما كون الشاذلي طلب مني أن أتكلم فدي واقعة أنا أشك فيها، وأنا كنت بأقعد مع الشيوخ العجائز فوق لأننا كنا عارفين الجلسة تنتهي على إيه، ولا ينكر فؤاد إني كنت معارضا للصفقة، وإذا كان هو قال في مجلس الشيوخ إن الموافقة حصلت بالإجماع يبقى دا غير صحيح.

سراج الدين – الشاهد يشك في أن **الشاذلي** قال له يتكلم والمضبطه أهه. (وأخذ يقرأ من المضبطة كلام الأستاذ **عبدالسلام الشاذلي** الذي كان يطالب زميله زكي **عبد المتعال** بالكلام وظل يتلو كلام الأستاذ **الشاذلي** وكلام آخر لعضوين آخرين من المجلس يناشدان فيه الأستاذ **عبد المتعال** أن يتكلم).

الشاهد – ما دام دا جه في المضبطة فأنا لا أشك.. ولكن إزاي تقول إنني كنت موافقا في اجتماع مجلس الوزراء وأنا ماكنتش موافق.. مستحيل.

سراج الدين – دا إللي حصل.

الشاهد – أنا لا أشكك إلا في كلام **الشاذلي**.

الرئيس – هل كنت تخشى رجال الوفد في المجلس؟

الشاهد – حيعملوا شوشرة ويتنقلوا لجدول الأعمال.

سراج الدين – دا في الوقت ده كان الشاهد قد ملأ الجرائد المعارضة بالتشهير على الوفد.

الشاهد – مين؟. أنا؟. إخوانا وزراء الوفد كانوا يعتقدوا إن كل حاجة في الصحف ضدهم أنا إللي باقولها.. حتى أصحاب الصحف طلبوا مني أن أدلي لهم بيانات فرفضت حتى إنهم وأنا في مجلس الوزراء اتهمت إني أنا إللي بادلي للصحف، بإللي بيحصل في مجلس الوزراء.. إنما أنا عارف مين من الوزراء إللي كان مصدر للصحف المعارضة.

سراج الدين – مين؟

الشاهد – أنا أقول لسعادة الرئيس في غرفة المداولة.

الرئيس – كان هدفه إيه؟

الشاهد – أصل السياسيين دول بيبقوا متطرفين في الظاهر وكانوا يغذوا الصحف المعارضة بالأخبار في الباطن علشان تداري عليهم.. وتحضرني واقعة طريفة.. كان فؤاد قال في مجلس الوزراء إنه يعرف المصدر إللي بيدي لأخبار اليوم الأخبار، فواحد من زملائنا الطيبين قال متكونش أخبار اليوم حطى لنا ميكروفونات تحت المنضدة.. وواحد منا طل برأسه من نافذة الغرفة فوجد شخصا ماشيا جنب الحائط إللي في بولكلي فواحد من الوزراء قال أهه وطلع إنه رجل بتاع كهرباء (١١١).

الرئيس – أخبار اليوم كانت راعشاهم للدرجة دي يعني؟

الشاهد – ما أعرفش إنما في مجلس البرلمان إللي كان يحصل فيها هجوم على وزارة **علي ماهر** في الشيوخ فؤاد لم يحضرها وتزعم المعارضة غنـام وقـال إن وزير المالية الحالي عايز يلغي قانون التوظف والكادر، وقال إن الدليل إن جريـدة باني إدى للصحف.. وأنا في مرة سافرت إستامبول أجيب مراتي، فإنتهزوا أخبـار اليوم نشرت إن النية متجهة كذلك.. الشاهد إنهم كانوا يتهموني، الفرصة ووقعـوا يشنعوا علي في جريدة المصري.

الرئيس – عايزين حاجة تفرفشنا شوية [١١٢].

الشاهد – وا حملة جريدة "**المصري**" على لها قصة.. قصة كـازينو فلوريـدا إللي على ناصية نفق شبرا.. ودي كان فيها سوق الفاكهة والخضار، وهذا السـوق كان ملك عام للحكومة فلما أزيل السوق بدأت النقابات تطلـب أرضـا.. والجـزء المثلث أصقع حته في البلد وقدر بـ ١٢٠ جنيها وهذه القطعة أجرت لأحد النـواب الصحفيين بما يوازي خمسة قروش للمتر.

الرئيس – مين هو؟

الشاهد – الأستاذ **حسين أبو الفتح**.. وفي يوم بالليل كنا سنعقد مجلس الـوزراء في وزارة **علي ماهر** ووزير من الوزراء – أرجو إعفائي من ذكر اسمه – قال لي يا فلان إزاي تبقى وزير مالية وتدي الأرض في وسط القاهرة بخمسـة قـروش.. ودي كانت أول مرة أسمع إنها مؤجرة للأستاذ حسين أبو الفتح ودي بتجيـب ٨٠٠ جنيه في السنة ومؤجرة من الباطن بـ ١٢ ألف جنيه وإن دي مش لحسين أبو الفتح في الواقع، وإنما لحرم **مصطفى النحاس**... وهنا قال **علي ماهر** شوف الحكاية دي يا **زكي** فجبت الملف ووجدت إنه يبدأ بطلب من الأستاذ **حسين أبو الفـتح** وعليـه تأشيرة التوصية من **مصطفى النحاس** بخطه على رأس الطلب.

المدعي – الملف دا موجود وعمل عنه تحقيق في لجنة التطهير فعلا.

الشاهد – هذا هو سبب حملة "**المصري**" علي [١١٣].

الرئيس – هل هذا حدث في مصلحة الأملاك؟

الشاهد – أيوه تبع وزارة الاقتصاد إنما في ١٩٥٢ الأملاك والاقتصاد رجعت لي فوجدت أنها مؤجرة لمدة سنتين تنتهي في إبريل ١٩٥٢ وكان طالب مد الإيجار خمس سنين لأنه عمل منشآت عليها فأنا قلت دي أصقع حته في القاهرة و إحنا لو حطينا صندوق كازوزة **نجيب** منه فلوس كويسة، وكنا في فبراير وقلت لازم نلحق المسألة دي فجاني في الوقت دا الأستاذ **أحمد إبراهيم** رئيس ديوان المحاسبة وطلب بناء لديوان المحاسبة في المكان ده فقلت لن نمد الإيجار وكلفت المستأجر إنه يسلم الأرض إللي تحت يده في أول إبريل إنما كونه عمل منشأت، فما حدش قال له يعمل سينما وكازينو واسكيتنج وتياترو وقهوة وبعد وزارة **علي ماهر** في وزارة **الهلالي**، وفضلت أنا في المالية وجاني **حسين أبو الفتح** ودا كان لغاية هذه اللحظة **صديقي ومحمود أبو الفتح** كان صديقي **وأحمد أبو الفتح** والمرحوم **محمد أبو الفتح** تلامذتي وأبوهم الشيخ **أحمد أبو الفتح** أستاذ الشريعة كان أستاذي، وأنا أكبرت منه إنه جاب لي **أحمد ومحمد** وقال وقت والدي ما توفى تلامذتك جايين يعزوك يا **زكي**.

وحسين قال لي إنت لو خدت مني الأرض دي حتخرب بيتي فقلت له إنت الظاهر "بارفان" في العملية دي يا **حسين** ولما إنتم عايزين تؤجروا من أملاك الدولة فخذ من حتة مخفية، فقال إنت حتخرب بيتي لو لم توافق على الإجارة دي فقلت رغم صداقتي فأنا لن أعمل الإيجار فقال إنه رغم إن جريدته وفدية فهو سيعمل أحاديث معي ويعمل دعاية لي فقلت له لا.. ومن اللحظة دي بدأ العداء فقلت يا إدارة القضاء إعملي إجراءاتك لأخذ الأرض... و**حسين أبو الفتح** وسط لي كل البلد حتى السيدة **قوت القلوب الدمرداشية**[١١٤] كلمتين فقلت لازم **حسين** يقدر موقفي واستمرت الإجراءات لغاية القضائية، فقال طيب سيبوني ٦ شهور لغاية ما

أِلم الفلوس إللي عند المتعهد اليوناني، وخرجت أنا من الوزارة، بدأت الحملة علـي من جريدة المصري ودي سببها قصة كازينو فلوريدا.

الرئيس – مافيش كازينو تاني.. والا حاجة ثانية؟

الشاهد – المسائل بتفتح بعضها.

الرئيس – "للأستاذ **فؤاد سراج الدين** وقد هم بأن يسأل الشاهد وبإشـارة منعـه الرئيس قائلا" الجلسة جوها كده النهاردة[١١٥].

حسين أبو الفتح يرد على زكي عبد المتعال(١)

ذكر الدكتور زكي عبد المتعال أمام محكمة الثورة أمس[١١٦] أن سر حملة جريدة المصري عليه هو ما سماه (بقصة سينما فلوريدا) إذ قرر أنه رفض تجديد إيجـار أرضها لي، ولما كانت هذه الواقعة لا تتفق مع ما ذكره الدكتور في شـهادته وقـد فصل فيها القضاء استئنافيا لصالحنا وعلى غير رغبة زكي عبد المتعـالى؛ فإننـا نصوب ما قاله بالحقائق الآتية:

١- في سنة ١٩٤٥ انتقل سوق الخضر والفاكهة من شارع الملكـة نـازلي وخَلف وراءه أرضا خربة متسعة الأرجاء دون استغلال.

٢- وفي أكتوبر سنة ١٩٤٩ أجرتها مصلحة الأملاك إلى محمـد إسـماعيل الساعي بالمصلحة مقابل أجرة سنويا ١٨ جنيها علـى أن تخصـم مـن مرتبه شهريا.

٣- وفي سنة ١٩٥٠ أجرت مصلحة الأملاك جزءا من هذه الأرض ومقداره ١٧٧٠ مترا بمبلغ ١٠٦٢ج أي بستين ضعفا عما كانت مؤجرة به كامل الأرض.

٤- وقد تم التعاقد في ١٥ إبريل سنة ١٩٥٠ ولمدة سنتين فقط، وذلك لإنشاء سينما صيفي عليها وبشرط أن يتجدد العقد من تلقاء نفسه لمدة أخرى إذا لم يعلن أحد الطرفين الآخر بعدم التجديد قبل نهايته بشهر واحد.

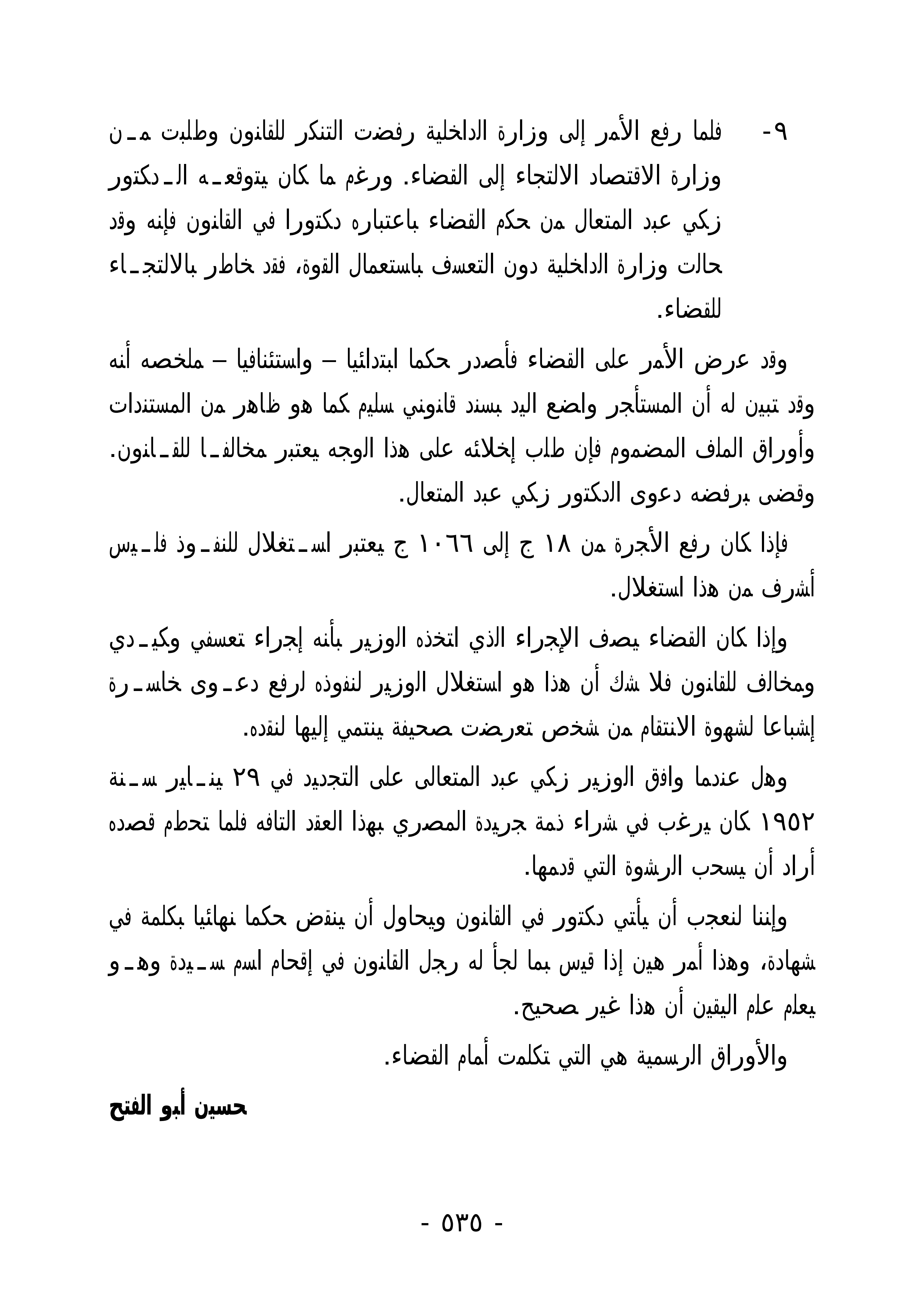
ولما كانت مصلحة التنظيم اقترحت أن ينشأ فوق هذه الأرض حديقة، وذلك بعد هدم ما على بعضها من مبان ومنها مستشفى الليدي كرومر وبعد تدبير الاعتماد اللازم لإنشاء هذه الحديقة، فقد حرصت وزارة البلديات على أن تنص على جواز إخلاء الأرض في أي وقت إذا ما شرعت مصلحة التنظيم إنشاء الحديقة.

٥- واستغرق بناء السينما صيف سنة ١٩٥٠ ولم يبق أمام المستأجر إلا موسم واحد لاستغلال السينما التي تكلفت إقامتها مبلغ عشرة آلاف جنيه.

٦- ولما رأت بلدية القاهرة أن مستشفى ليدي كرومر لم يهدم بعد ولم تمكن من تسلم أرضه، كما أنه لم يدرج في الميزانية اعتمادا لإنشاء الحديقة وافقت على تجديد العقد لمدة سنتين أخريتين بنفس شرط الإخلاء في أي وقت عند الشروع في إنشاء الحديقة.

٧- والمهم والذي يجب أن يعلمه الناس أن وزارة الاقتصاد في عهد الدكتور زكي عبد المتعال – وبعد إعفاء وزارة الوفد – كتبت إلى مصلحة الأملاك بموافقتها على تجديد العقد لمدة نهايتها ١٤ إبريل سنة ١٩٥٤ وذلك بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٥٢ وبمقتضى الخطاب رقم ١٢٢ من الملف.

٨- ولكن جريدة المصري نقدت بعض تصرفات الدكتور زكي عبد المتعال فلم يتسع صدره لهذا النقد، واعتقد أنه يستطيع أن يحول سياسة الجريدة إذا ما هدد بإخلاء هذه الأرض، فعاد في ١٩٥٢/٢/١٨ ولم يمض على موافقته غير ١٩ يوما حتى أصدر أمره بإخلاء الأرض بقوة البوليس.



٩- فلما رفع الأمر إلى وزارة الداخلية رفضت التنكر للقانون وطلبت من وزارة الاقتصاد الالتجاء إلى القضاء. ورغم ما كان يتوقعه الدكتور زكي عبد المتعال من حكم القضاء باعتباره دكتورا في القانون فإنه وقد حالت وزارة الداخلية دون التعسف باستعمال القوة، فقد خاطر بالالتجاء للقضاء.

وقد عرض الأمر على القضاء فأصدر حكما ابتدائيا – واستئنافيا – ملخصه أنه وقد تبين له أن المستأجر واضع اليد بسند قانوني سليم كما هو ظاهر من المستندات وأوراق الملف المضموم فإن طلب إخلائه على هذا الوجه يعتبر مخالفا للقانون. وقضى برفضه دعوى الدكتور زكي عبد المتعال.

فإذا كان رفع الأجرة من ١٨ ج إلى ١٠٦٦ ج يعتبر استغلال للنفوذ فليس أشرف من هذا استغلال.

وإذا كان القضاء يصف الإجراء الذي اتخذه الوزير بأنه إجراء تعسفي وكيدي ومخالف للقانون فلا شك أن هذا هو استغلال الوزير لنفوذه لرفع دعوى خاسرة إشباعا لشهوة الانتقام من شخص تعرضت صحيفة ينتمي إليها لنقده.

وهل عندما وافق الوزير زكي عبد المتعالى على التجديد في ٢٩ يناير سنة ١٩٥٢ كان يرغب في شراء ذمة جريدة المصري بهذا العقد التافه فلما تحطم قصده أراد أن يسحب الرشوة التي قدمها.

وإننا لنعجب أن يأتي دكتور في القانون ويحاول أن ينقض حكما نهائيا بكلمة في شهادة، وهذا أمر هين إذا قيس بما لجأ له رجل القانون في إقحام اسم سيدة وهو يعلم علم اليقين أن هذا غير صحيح.

والأوراق الرسمية هي التي تكلمت أمام القضاء.

حسين أبو الفتح

الجزء الأخير

من شهادة زكي عبد المتعال (١)

زكي عبد المتعال ـ لو سمحت الهيئة الموقرة، أقول بمناسبة العنوان الذي نشر بجريدة المصري خاصا بموافقتي على صفقة الذرة اليوجسلافية [١١٧] أنا شـرحت في جلسات سابقة موقفي من هذه الصفقة. ولما جـاء المـدعى عليـه بالمضـبطة شرحت موقفي وسكوتي. ولكن ما قاله الأستاذ فؤاد من أن الموافقة كانت بالإجماع غير صحيح، ولكن دي كانت عادتهم إنهم يكتبوا الإجماع. وضربت مثلا على ذلك بحكاية مجلس الوزراء ومعارضتي في صفقة الذرة اليوجسـلافية ثابتـة. ويمكـن للمحكمة أن تستدعي جميع أعضاء مجلس الوزراء في ذلك الوقت وسـؤالهم عـن موقفي في هذا الشأن. ولا يمكن إنكار هذا الموقف ولا الإجراءات التـي اتبعتهـا. ووقف صرف مبلغ الثلاثة ملايين جنيه، وطلب عـرض الاتفاقيـة علـى مجلـس الوزراء ثم على مجلس الدولة. وطلب ضمان.. من بنك إنجلترا.. أما بيان الأسـتاذ حسين أبو الفتح ـ وأنا لم أطلع عليه ـ فلعله عن سينما فلوريدا ودي ثابتـة فـي الملفات في مصلحة الأملاك، والطلب إللي قدم عليه تأشيرة الرئيس السابق **مصطفى النحاس**. وكل ده يؤكد كلامي.

الرئيس- المدعي جاب البيانات الخاصة بعمال القناة.

المدعي – أيوه يا أفندم. (ثم أخرج تقريرا من بين الأوراق الموضوعة أمامه).

الرئيس – المدعي – تعرض البيانات دي على الدفاع بعد الاسـتراحة. المـتهم يحب يسأل الشاهد.

سراج الدين – أيوه. وكنت في مجلس النواب في جلسة ١١ يوليو سـنة ١٩٥٠ تدافع عن الاستثناءات وردها ورد الفروق عن إلغائها. وقلت – وهـذا نقـلا عـن مضبطة الجلسة – إنه "إذا جاءت الحكومة وأعلنت أنها تبغي تحقيق قواعد العـدل والمساواة بين الموظفين فهل هناك تعارض بين هذه القواعد وبين أن تعاد الحقـوق لأصحابها. وهل كان النائب – الذي يناقش في هذا الموضوع ويعترض عليه – يود أن تبقى الحكومة على الظلم وإهدار الحقوق، حتى توصف هـذه الحكومـة بأنهـا تراعي قواعد العدالة والمساواة. وهل يظن أن العدالة نسبية.

إن العدالة مطلقة في كل زمان ومكان، جاءت الحكومة الحاضـرة لا تبغـي إلا الاستقرار وبث الطمأنينة بين الموظفين. أرادت أن تنصف هؤلاء الذين ظلموا مدة خمس سنوات" إلى أن قلت "إننا إذا جئنا اليوم نرد بعض الفروق اتهمنـا بمخالفـة القوانين، وكنت أود أن أسمع أي القوانين خولفت. إن الحكومة تقرر عدالة ومساواة وقد استعلمت حقها طبقا للقانون والدستور فإذا جاءت وأعادت للمحرومين حقـوقهم لترفع ظلما وتعوضهم عما لحقهم يقال إنكم أسأتم التصرف وجاوزتم القانون وملأتم جيوب أنصاركم بمبلغ ١١٢ ألف جنيه. وأنا أقرر أن المبلغ ١١٩ ألف جنيه ولـيس ١١٢ ألف، وما قيمة هذا المبلغ إذا أريد به تحقيق العدالة.

هل يتفق هذا الذي قلته في مجلس النواب دفاعا عن الاستثناءات مع مـا قلتـه للمحكمة الموقرة من إنك فوضت الرأي في الاسـتثناءات ورد الفـروق لمجلـس الوزراء وأن تفوض الرأي معناه عدم الموافقة.

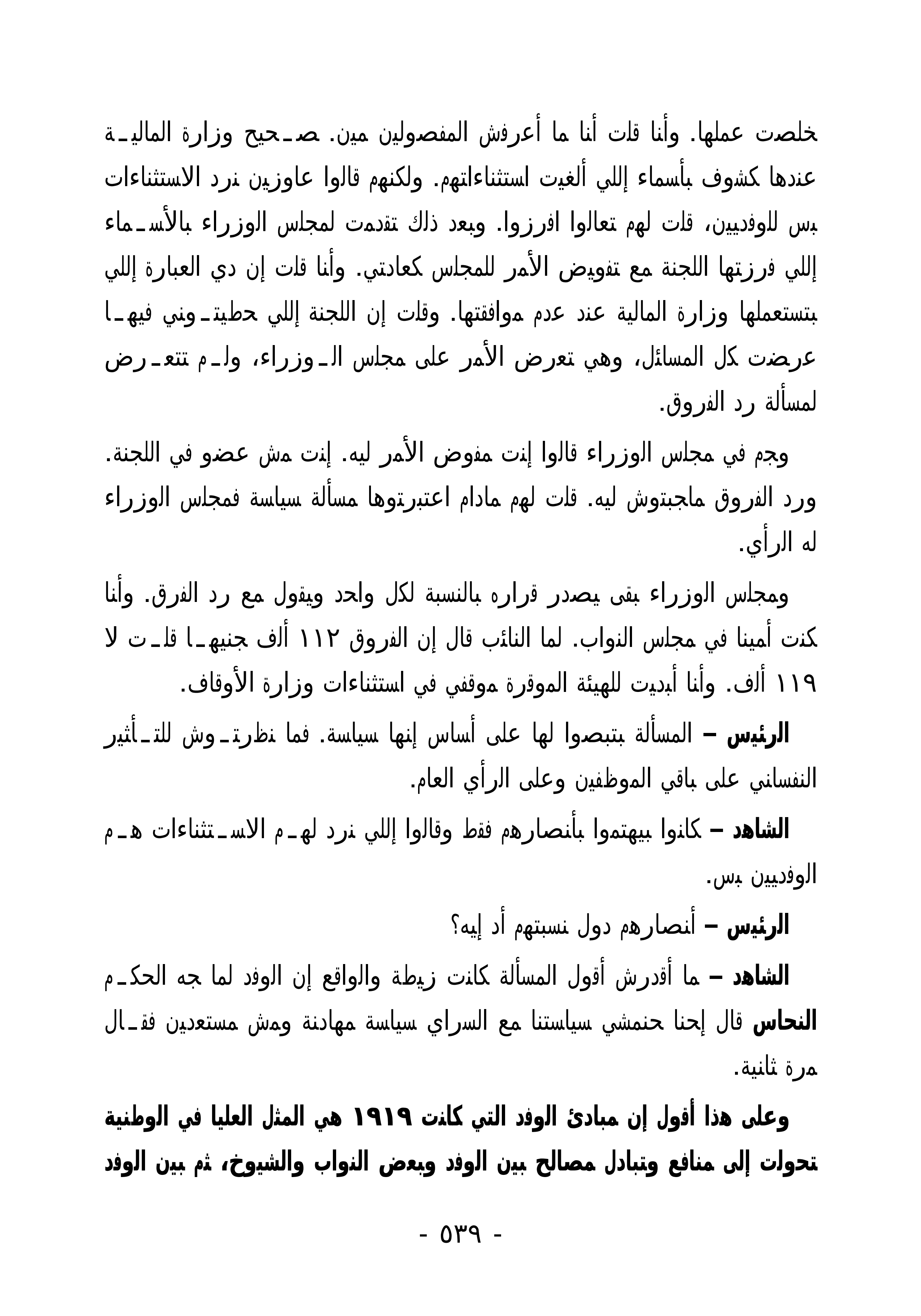
وهل تستطيع أن تذكر لنا شيئا عن الاستثناءات التي رفعتها وأنت وزير للماليـة في حكومة الوفد ووافق عليها مجلس الوزراء، وعدد الاستثناءات التي رفعتها أنـا للمجلس وأنا وزير مالية.. مع أني كنت وزير مالية مدة ١٤ شهرا ولم تمكث أنـت في وزارة المالية سوى عشرة أشهر؟

الشاهد – أنا ألاحظ أن طريقة المدعى عليه في توجيه الأسئلة طريقة خطابية.. الاستشهاد بما ورد في المضبطة ضدي مش جديد. لأن صحف الوفد سبق أن هاجمتني به عندما قررنا إلغاء الاستثناءات، واسترداد الفروق التي قبضت سنة ١٩٥٠.

لما أصدرنا هذا التشريع بدأت صحف الوفد تنشر هذا الكلام. وهذا الكلام صحيح قلته. وإنما قلته باسم الحكومة وأنا رويت لهيئة المحكمة الموقرة في جلسة سابقة مسألة الاستثناءات التي حصلت عندما جاءت حكومة الوفد. والأستاذ **فؤاد سراج الدين** يحاول أن يقارن بين الاستثناءات التي كانت في عهدي، وهي التي قرر مجلس الوزراء إعادتها جملة، ولما جاءت حكومة الوفد الحكم، إنما بعد ذلك كانت الاستثناءات قليلة. ولمقارنة بين الحالتين على غير أساس سليم. ودي إللي بتسمى في علم الإحصاء (المغالطات الإحصائية).

ما يقولش كان سببها إيه؟ وهو إن الحكومة جت في أول تولي الوفد الوزارة وعايزة ترد الاستثناءات إللي ألغيت وترد الفروق.

وأنا شرحت في جلسة سابقة إن لما جاءت حكومة الوفد وجدت نفسها أمام حلين تناقشوا فيهما. هما: هل يصدر تشريع بإلغاء المرسوم الذي أصدرته حكومة المرحوم أحمد ماهر بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٤، أو هل يستعمل مجلس الوزراء حقه في إعادة هذه الاستثناءات، وتقدمت الحكومة بالطريق الأول. والتشريع مر من مجلس النواب وتعطل في مجلس الشيوخ لأن الوفد لم يكن له فيه أغلبية، ولما رأى مجلس الوزراء هذا قال استعمل حقي. ودي مسألة سياسة، ورئيس الحكومة قال إنها مش مسألة مالية. أنصارنا شردوا في الشوارع وبعضهم باع عفشه. فمجلس الوزراء أصدر قراره وقال إنها مسألة سياسية، والمجلس يستعمل حقه فيها ومش خاصة بوزير المالية وحده، وإنما تكون لها لجنة سياسية فيها وزير المالية ومعه سكرتير الوفد المساعد والأستاذ **فؤاد سراج الدين** والأستاذ سليمان غنام. واللجنة دي تتلقى الطلبات وتقرر أسماء وأوراق تقدم. وبقت الحكاية زيطة. واللجنة دي



خلصت عملها. وأنا قلت أنا ما أعرفش المفصولين مين. صحيح وزارة المالية عندها كشوف بأسماء إللي ألغيت استثناءاتهم. ولكنهم قالوا عاوزين نرد الاستثناءات بس للوفديين، قلت لهم تعالوا افرزوا. وبعد ذلك تقدمت لمجلس الوزراء بالأسماء إللي فرزتها اللجنة مع تفويض الأمر للمجلس كعادتي. وأنا قلت إن دي العبارة إللي بتستعملها وزارة المالية عند عدم موافقتها. وقلت إن اللجنة إللي حطيتوني فيها عرضت كل المسائل، وهي تعرض الأمر على مجلس الوزراء، ولم تتعرض لمسألة رد الفروق.

وجم في مجلس الوزراء قالوا إنت مفوض الأمر ليه. إنت مش عضو في اللجنة. ورد الفروق ماجبتوش ليه. قلت لهم مادام اعتبرتوها مسألة سياسة فمجلس الوزراء له الرأي.

ومجلس الوزراء بقى يصدر قراره بالنسبة لكل واحد ويقول مع رد الفرق. وأنا كنت أمينا في مجلس النواب. لما النائب قال إن الفروق ١١٢ ألف جنيها قلت لا ١١٩ ألف. وأنا أبديت للهيئة الموقرة موقفي في استثناءات وزارة الأوقاف.

الرئيس – المسألة بتبصوا لها على أساس إنها سياسة. فما نظرتوش للتأثير النفساني على باقي الموظفين وعلى الرأي العام.

الشاهد – كانوا بيهتموا بأنصارهم فقط وقالوا إللي نرد لهم الاستثناءات هم الوفديين بس.

الرئيس – أنصارهم دول نسبتهم أد إيه؟

الشاهد – ما أقدرش أقول المسألة كانت زيطة والواقع إن الوفد لما جه الحكم **النحاس** قال إحنا حنمشي سياستنا مع السراي سياسة مهادنة ومش مستعدين فقال مرة ثانية.

وعلى هذا أقول إن مبادئ الوفد التي كانت ١٩١٩ هي المثل العليا في الوطنية تحولت إلى منافع وتبادل مصالح بين الوفد وبعض النواب والشيوخ، ثم بين الوفد

والسراي، وأن تحول المثل العليا بالنسبة للوفد بدأ يظهر منذ سـنة ١٩٣٦ بعـد دخول السيدة حرم مصطفى النحاس في الميدان السياسي، وبعد ذلـك فـي سـنة ١٩٥٠ الذي أجهز على البقية الباقية من المثل العليا. إللي كانت أمامنا – لأننـا زمان سنة ١٩١٩ و إحنا طلبة كنا نقول إن الوفد مش حزب وإنما فكرة.

الرئيس – تعتقد أن دخول حرم **النحاس** الميدان السياسي سـبب مباشـر لهـذا التغير.

الشاهد – أعتقد والذي أكمل الفكرة سنة ١٩٥٠ هو الأستاذ **فؤاد سراج الـدين** والسيدة حرم **مصطفى النحاس** ورجال الحاشية والسراي وتبادل المنافع.

الرئيس – يعني إنت بتحط حرم **مصطفى النحاس** و**فؤاد سـراج الـدين** فـي مستوى رجال الحاشية بالنسبة للإفساد.

الشاهد – بالنسبة للإفساد كانوا كلهم على حد سواء، وكانت المسألة تبادل منافع، وشيلني وأشيلك، وأنا لما دخلت الوزارة سنة ١٩٥٠ حاولت أن أنقذ **النحـاس** مـن هذا الجو لأنه كان يعز علي أن ينساق في هذا التيار، فحاولت أن أحـتفظ بالبقيـة الباقية، وأبعد العوامل المضادة للخير عنه، وإنما بكل أسف تغلبت العوامل المضادة للخير وطغت سنة ١٩٥٠ – ١٩٥١ إلى أن وصلت الحال إلى الحد الذي نعرفه.

الرئيس – مين إللي كان يؤثر على **مصطفى النحاس** أكثر.

الشاهد – السيدة حرمه والأستاذ **فؤاد سراج الدين**. والأستاذ **فؤاد سراج الدين** بعلاقته مع رجال الحاشية ورجال الملك وإنما ده ما منعش إن بعد الإقالة وقبل قيام الثورة بأسبوعين أن السيدة حرم **النحـاس** في أيام وزارة حسين سـري صـرحت وقالت إحنا حنرجع للحكم في سراية عابدين[١١٨].

الرئيس – تقصد إيه؟

الشاهد – لا بد أنها تقصد إن سراية عابدين رياسة الدولة.

الرئيس – يعني حتقوم ثورة مثلا واللا معتمدة على مين؟

الشاهد – لا بد معتمدة على أنصارها.

الرئيس – مين إللي كان الساعد الأيمن لحرم النحاس.

الشاهد – أظن الأستاذ **فؤاد سراج الدين**.

سراج الدين – يعني حـ اعمل ثورة لوحدي.

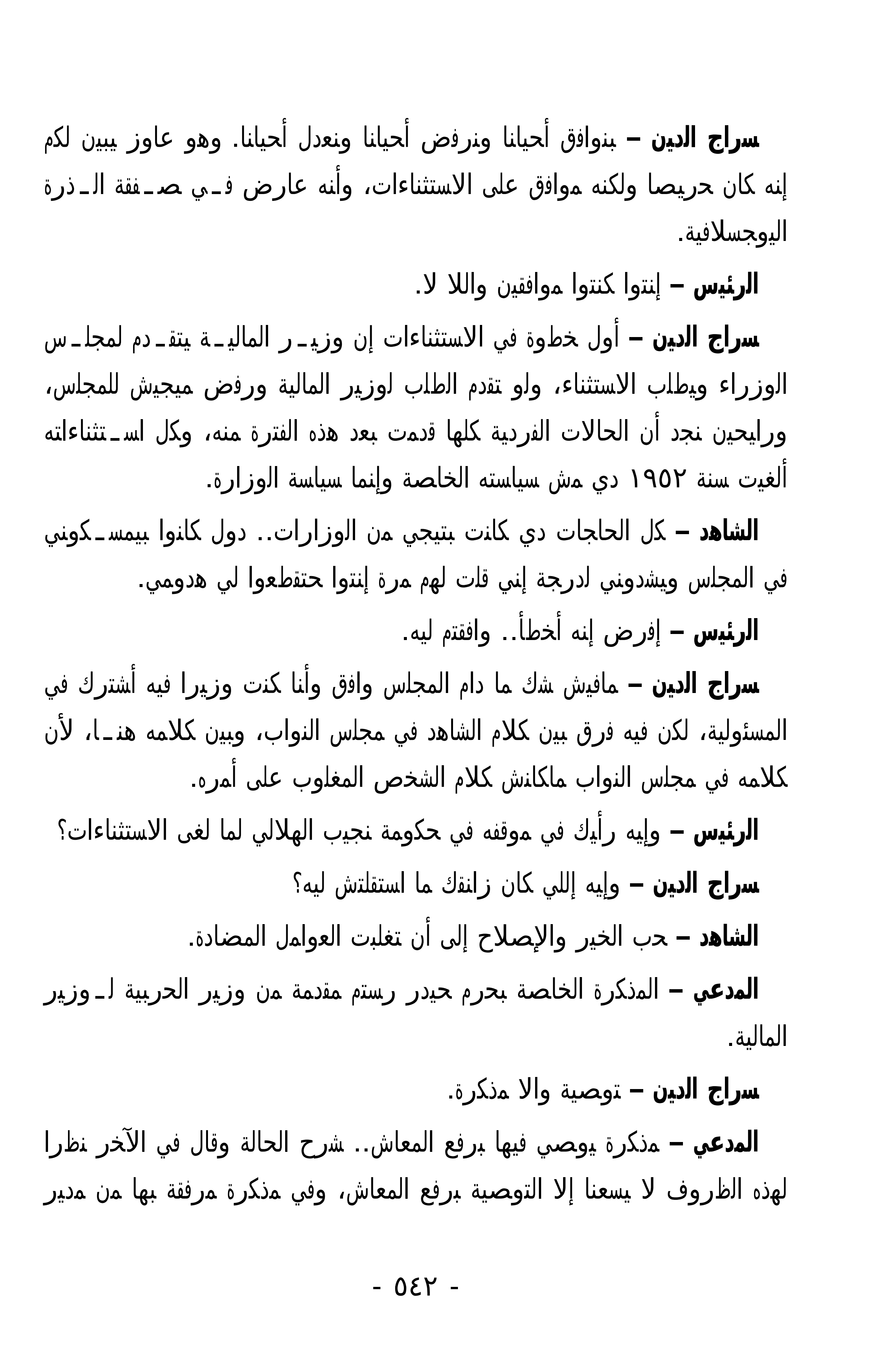
الرئيس – والغرض من الثورة إيه؟! للقضاء على الفساد يعني!.

الشاهد – بالعكس لتولي الفساد السلطة... أنا في وزارة الوفد الاستناءات وقفت فيها الموقف ده، ولذلك لما جيت في وزارة الأستاذ نجيب الهلالي أول حاجة عملتها إلغاء الاستثناءات وقلت لا يقتصر الإلغاء على الفترة من سنة ١٩٥٠ لأن الوفديين حيقولوا إن حكومة نجيب الهلالي متقصداهم إحنا نرجع للوراء. المرسوم بقـانون إللي أصدره أحمد ماهر ما زال قائما فنطلع مرسوم جديد يلغي الاستثناءات من سنة ١٩٤٤ لسنة ١٩٥٢ ووضعنا نص أن الفروق ترد للدولة، ورحمة بهم قلنـا تـرد بطريق الخصم ربع المرتب أو المعاش، وهذا التشريع نفذ وما حصلوه سنة ٥٠ لما أصبحت يدي مطلقة أخذته منهم.

الرئيس – (لسراج الدين) تقدر تفسر لنا سياسة الشاهد.. كان وزير ماليـة فـي وزارة الوفد وبتقول إنه وافق على الاستثناءات وفي نفس الوقت فـي سـنة ١٩٥٢ لغاها فسر لنا ده.

سراج الـدين – إللي قاله الشاهد إن الاستثناءات إللي تمت سنة ١٩٥١ هي التي وافق عليها المجلس جملة فقط وهذا غير صحيح وسأبينه الآن، وهو ليس مغالطـة إحصائية، وإنما بيانات..، وإذا طلبتم كشف من وزارة المالية بعـدد الاسـتثناءات وتواريخها تجدوا أن سيلها لم ينقطع في يوم في عهده إلى أن خرج من الوزارة... صحيح رد الفروق والاستثناءات عرضت على مجلس الوزارة جملة في أول وزارة الوفد، وإنما توالى تقديمها منه عن حالات فردية بعد ذلك.

الرئيس – الاستثناء ده ماكنش يحتاج لموافقة مجلس الوزراء.



سراج الدين – بنوافق أحيانا ونرفض أحيانا ونعدل أحيانا. وهو عاوز يبين لكم إنه كان حريصا ولكنه موافق على الاستثناءات، وأنه عارض في صفقة الذرة اليوجسلافية.

الرئيس – إنتوا كنتوا موافقين واللا لا.

سراج الدين – أول خطوة في الاستثناءات إن وزير المالية يتقدم لمجلس الوزراء ويطلب الاستثناء، ولو تقدم الطلب لوزير المالية ورفض ميجيش للمجلس، ورايحين نجد أن الحالات الفردية كلها قدمت بعد هذه الفترة منه، وكل استثناءاته ألغيت سنة ١٩٥٢ دي مش سياسته الخاصة وإنما سياسة الوزارة.

الشاهد – كل الحاجات دي كانت بتيجي من الوزارات.. دول كانوا بيمسكوني في المجلس ويشدوني لدرجة إني قلت لهم مرة إنتوا حتقطعوا لي هدومي.

الرئيس – إفرض إنه أخطأ.. وافقتم ليه.

سراج الدين – مافيش شك ما دام المجلس وافق وأنا كنت وزيرا فيه أشترك في المسئولية، لكن فيه فرق بين كلام الشاهد في مجلس النواب، وبين كلامه هنا، لأن كلامه في مجلس النواب ماكانش كلام الشخص المغلوب على أمره.

الرئيس – وإيه رأيك في موقفه في حكومة نجيب الهلالي لما لغى الاستثناءات؟

سراج الدين – وإيه إللي كان زانقك ما استقلتش ليه؟

الشاهد – حب الخير والإصلاح إلى أن تغلبت العوامل المضادة.

المدعي – المذكرة الخاصة بحرم حيدر رستم مقدمة من وزير الحربية لوزير المالية.

سراج الدين – توصية والا مذكرة.

المدعي – مذكرة يوصي فيها برفع المعاش.. شرح الحالة وقال في الآخر نظرا لهذه الظروف لا يسعنا إلا التوصية برفع المعاش، وفي مذكرة مرفقة بها من مدير

المعاش مرفوعة من وزير المالية قال فيها إن وزير الحربية يعرض الحالة ويطلب كذا.

سراج الدين – وزير المالية لما ييجي يتخاص من المسـئولية مسـتقبلا يقـول العبارة دي مع أنه كان يقدر ميقدمش مذكرة لو كان رافض.

سراج الدين – دي سياسة الأستاذ نجيب الهلالي. لكن الوزير مش ده المطلوب منه.. إذا طلب منه حاجة مش من رأيه وُأكْرِه عليها يقول لهم سلام عليكم.

الرئيس – إذا كان ده رأيه ما كان يقدر يقنع رئيس الوزراء بـأن الاسـتثناءات متتلغاش.

سراج الدين – ماكانش يقدر يقنعه لأن الأستاذ نجيب الهلالـي جـاء الـوزارة وبرنامجه كده، وحكاية مدام أندريه إللي قال عنها، الضرايب بتاعتها إللي سـواها مين. هي سويت فعلا أظن على ٥٠٠ جنيه. وإللي بدي أقوله إن الوزير لما تعرض عليه المسألة في مجلس الوزراء إذا كانت في رأيه تعتبر مفسدة، أو ضد المصـلحة العامة، أو خطيرة، يجب إذا غُلِب على أمره فيها يستقيل، وإذا كانت مسألة تافهـة يصح يقول إيه رأي الأغلبية وإيه رأي الأقلية.

الرئيس – وإنت رأيك إيه في الاستثناءات مفسدة ولا مصلحة.

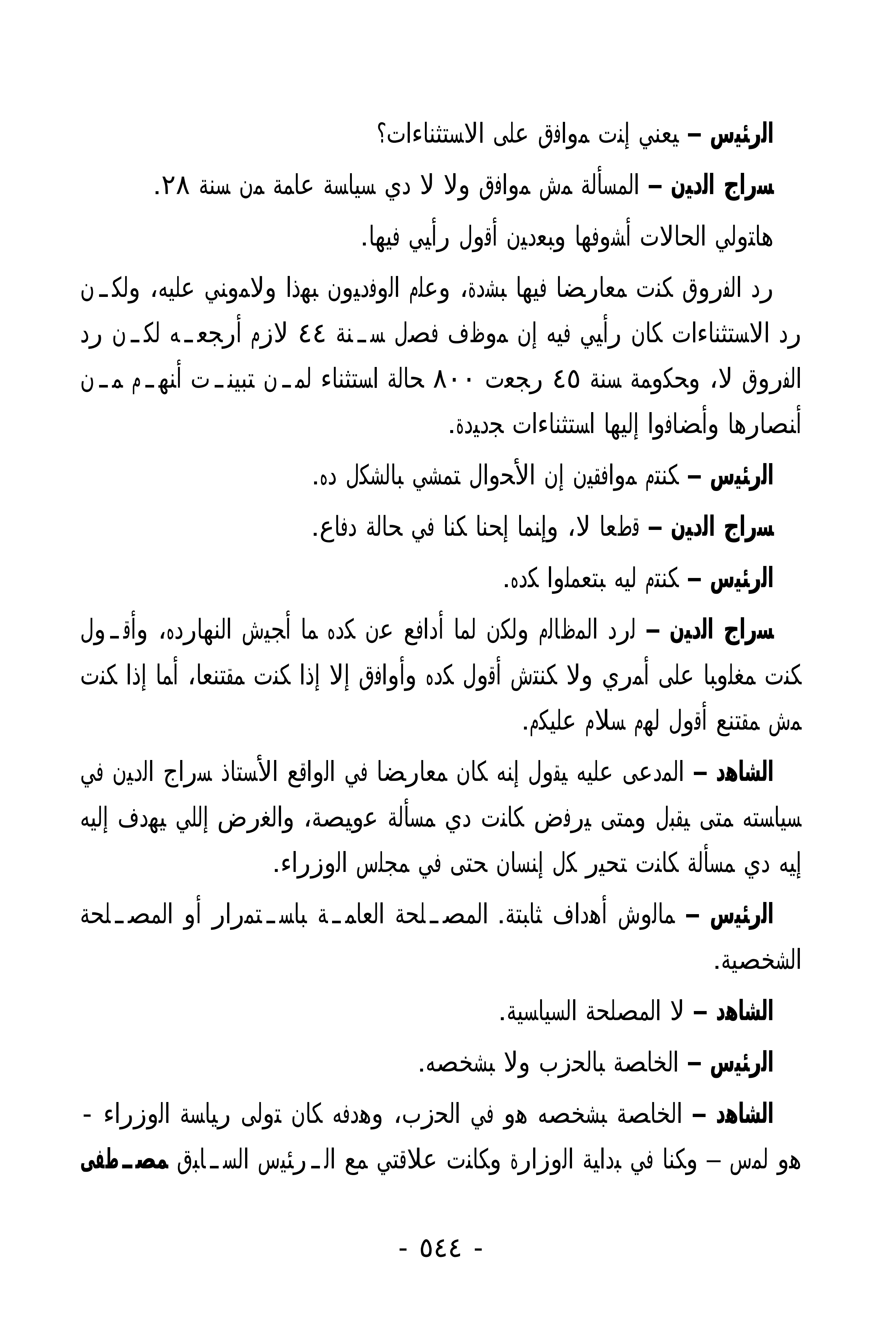
سراج الدين – حكومة الوفد من زمان مش من النهارده من سـنة ١٩٢٨ لهـا رأي فيها، إن لما يحصل تغيرات وزارية الموظفين الوفديين بيفصلوا ويشردوا في الشارع.

الرئيس – مافيش مجلس دولة يعني.

سراج الدين – فيه قضايا كثير في المجلس وبعضها حكم فيها لصالحهم.

الرئيس – ويفصلوا ليه إذا كان راجل قايم بعمله يفصل ليـه.. لازم مبيـأديش عمله.

سراج الدين – قطعا الروح الحربية لها أثر كبير.



الرئيس – يعني إنت موافق على الاستثناءات؟

سراج الدين – المسألة مش موافق ولا لا دي سياسة عامة من سنة ٢٨.

هاتولي الحالات أشوفها وبعدين أقول رأيي فيها.

رد الفروق كنت معارضا فيها بشدة، وعلم الوفديون بهذا ولاموني عليه، ولكن رد الاستثناءات كان رأيي فيه إن موظف فصل سنة ٤٤ لازم أرجعه لكن رد الفروق لا، وحكومة سنة ٤٥ رجعت ٨٠٠ حالة استثناء لمن تبينت أنهم من أنصارها وأضافوا إليها استثناءات جديدة.

الرئيس – كنتم موافقين إن الأحوال تمشي بالشكل ده.

سراج الدين – قطعا لا، وإنما إحنا كنا في حالة دفاع.

الرئيس – كنتم ليه بتعملوا كده.

سراج الدين – لرد المظالم ولكن لما أدافع عن كده ما أجيش النهارده، وأقول كنت مغلوبا على أمري ولا كنتش أقول كده وأوافق إلا إذا كنت مقتنعا، أما إذا كنت مش مقتنع أقول لهم سلام عليكم.

الشاهد – المدعى عليه يقول إنه كان معارضا في الواقع الأستاذ سراج الدين في سياسته متى يقبل ومتى يرفض كانت دي مسألة عويصة، والغرض إللي يهدف إليه إيه دي مسألة كانت تحير كل إنسان حتى في مجلس الوزراء.

الرئيس – مالوش أهداف ثابتة. المصلحة العامة باستمرار أو المصلحة الشخصية.

الشاهد – لا المصلحة السياسية.

الرئيس – الخاصة بالحزب ولا بشخصه.

الشاهد – الخاصة بشخصه هو في الحزب، وهدفه كان تولى رياسة الوزراء - هو لمس – وكنا في بداية الوزارة وكانت علاقتي مع الرئيس السابق **مصطفى**

النحاس طيبة وعارف إن **النحاس** ميال لرد الفروق، وخشي أن يكون هذا جي من تأثير عليه يقوم ييجي في مجلس الوزراء ويقول لا. علشان يوجد عنصر التفرقـة والتغلب، وأنا حاولت أن أنقذ الرئيس السابق **مصطفى النحاس** من هذا، بيقوللي ليه ما استقلتش. سهلة جدا أن وزير المالية يستقيل ويجب إنه يحط استقالته فـي جيبـه دايما، إنما إذا وجد وزير المالية أن العوامل متضافرة على خروجه هل يمكنهم من هذا، وأنا ضربت مثل قبل كده بإنسان أمامه عصابة، إما أن ينضم إليهـا ويمشـي معها، وإما أن يفر من أمامها، ودي مش رجولة، وإما أن يظل يقاوم يمكـن يقـدر يجعل البلد تنال بعض الخير ولو قليل، ولو راح هو ضحيته. كنت أقـدر أخـرج ولكن لما رأيت الرغبة متفقة على ذلك صمدت.

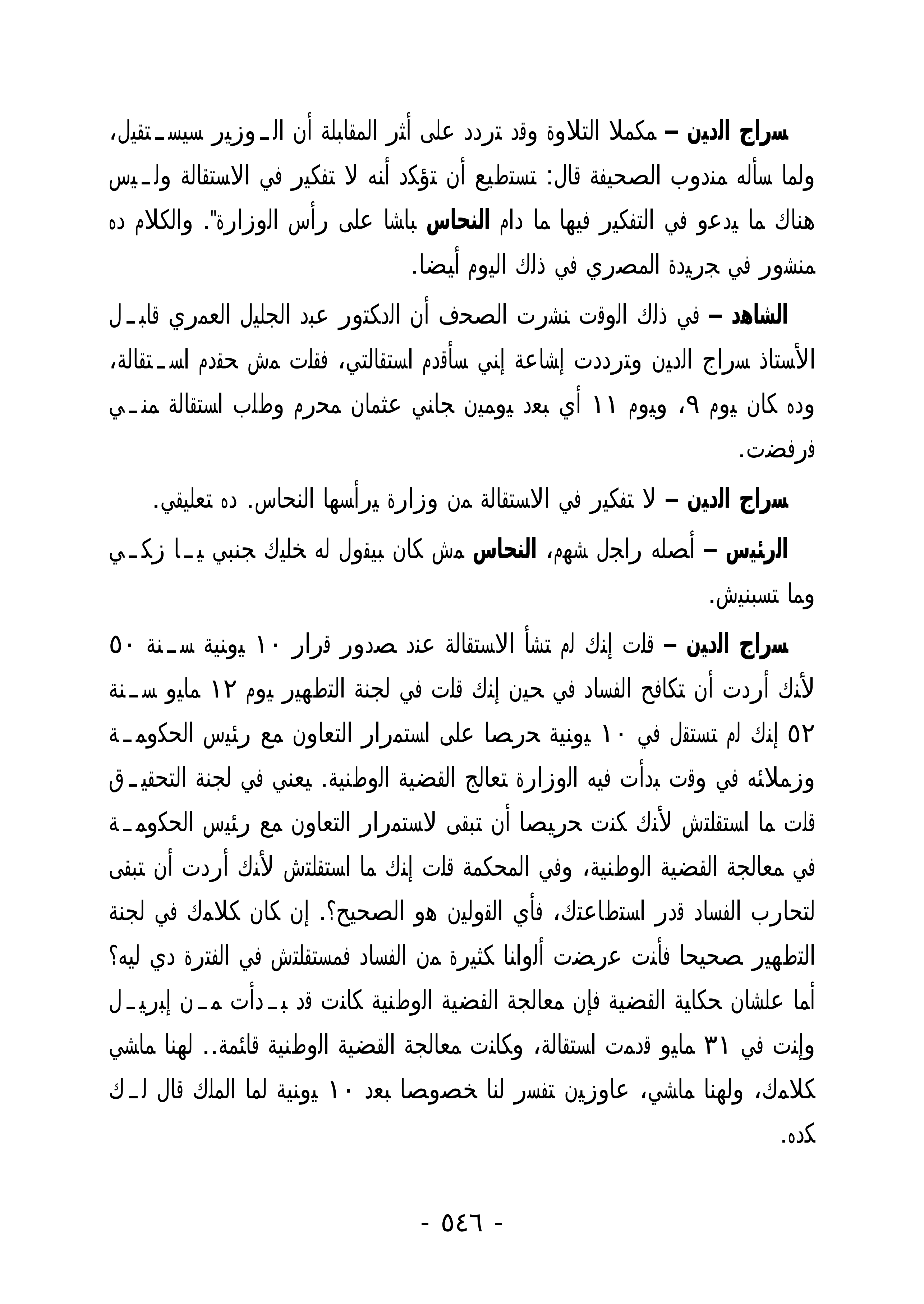
سراج الدين – ألم تيأس أبدا من هذا الإصلاح لحد ما خرجت من الوزارة.

الشاهد – ما يئستش لغاية ما أخرجتوني من الوزارة لأني كنت أجتهد في إنـي أحوش بعض عوامل الشر.

سراج الدين – ما حضرتش يوم ٩ نوفمبر في الأهرام لما قالوا إن الوزير تردد في استقالته (ثم أخذ يتلو بعض فقرات نشرت في الأهرام" خاصة بهذا الموضـوع) "توجه الدكتور زكي إلى قصر عابدين لتقييد اسمه في سجل التشريفات مهنئا بعيـد ميلاد الأميرة فايزة، واجتمع بالأستاذ حسن يوسف ثم حضر إلى مكتبه في الماليـة بعد الضهر، وكان على موعد مع محافظ البنـك الأهلـي فـي السـاعة العاشـرة والنصف، وظل محافظ البنك الأهلي في انتظاره حتى حضر الوزير، اعتذر عـن حضور لجنة التموين العليا وتردد على أثر المقابلة – مقابلته مع حسن يوسف – إن الوزير أعرب عن رغبته في الاستقالة".

الرئيس – كان استنتاجا من الجرايد.

الشاهد – أنا أخرجت قبل كده بثلاث أيام.



سراج الدين – مكملا التلاوة وقد تردد على أثر المقابلة أن الـوزير سيسـتقيل، ولما سأله مندوب الصحيفة قال: تستطيع أن تؤكد أنه لا تفكير في الاستقالة ولـيس هناك ما يدعو في التفكير فيها ما دام **النحاس** باشا على رأس الوزارة". والكلام ده منشور في جريدة المصري في ذلك اليوم أيضا.

الشاهد – في ذلك الوقت نشرت الصحف أن الدكتور عبد الجليل العمري قابـل الأستاذ سراج الدين وترددت إشاعة إني سأقدم استقالتي، فقلت مش حقدم اسـتقالة، وده كان يوم ٩، ويوم ١١ أي بعد يومين جاني عثمان محرم وطلب استقالة منـي فرفضت.

سراج الدين – لا تفكير في الاستقالة من وزارة يرأسها النحاس. ده تعليقي.

الرئيس – أصله راجل شهم، **النحاس** مش كان بيقول له خليك جنبي يـا زكـي وما تسبنيش.

سراج الدين – قلت إنك لم تشأ الاستقالة عند صدور قرار ١٠ يونية سـنة ٥٠ لأنك أردت أن تكافح الفساد في حين إنك قلت في لجنة التطهير يوم ١٢ مايو سـنة ٥٢ إنك لم تستقل في ١٠ يونية حرصا على استمرار التعاون مع رئيس الحكومـة وزملائه في وقت بدأت فيه الوزارة تعالج القضية الوطنية. يعني في لجنة التحقيـق قلت ما استقلتش لأنك كنت حريصا أن تبقى لاستمرار التعاون مع رئيس الحكومـة في معالجة القضية الوطنية، وفي المحكمة قلت إنك ما استقلتش لأنك أردت أن تبقى لتحارب الفساد قدر استطاعتك، فأي القولين هو الصحيح؟. إن كان كلامك في لجنة التطهير صحيحا فأنت عرضت ألوانا كثيرة من الفساد فمستقلتش في الفترة دي ليه؟ أما علشان حكاية القضية فإن معالجة القضية الوطنية كانت قد بـدأت مـن إبريـل وإنت في ٣١ مايو قدمت استقالة، وكانت معالجة القضية الوطنية قائمة.. لهنا ماشي كلامك، ولهنا ماشي، عاوزين تفسر لنا خصوصا بعد ١٠ يونية لما الملك قال لـك كده.

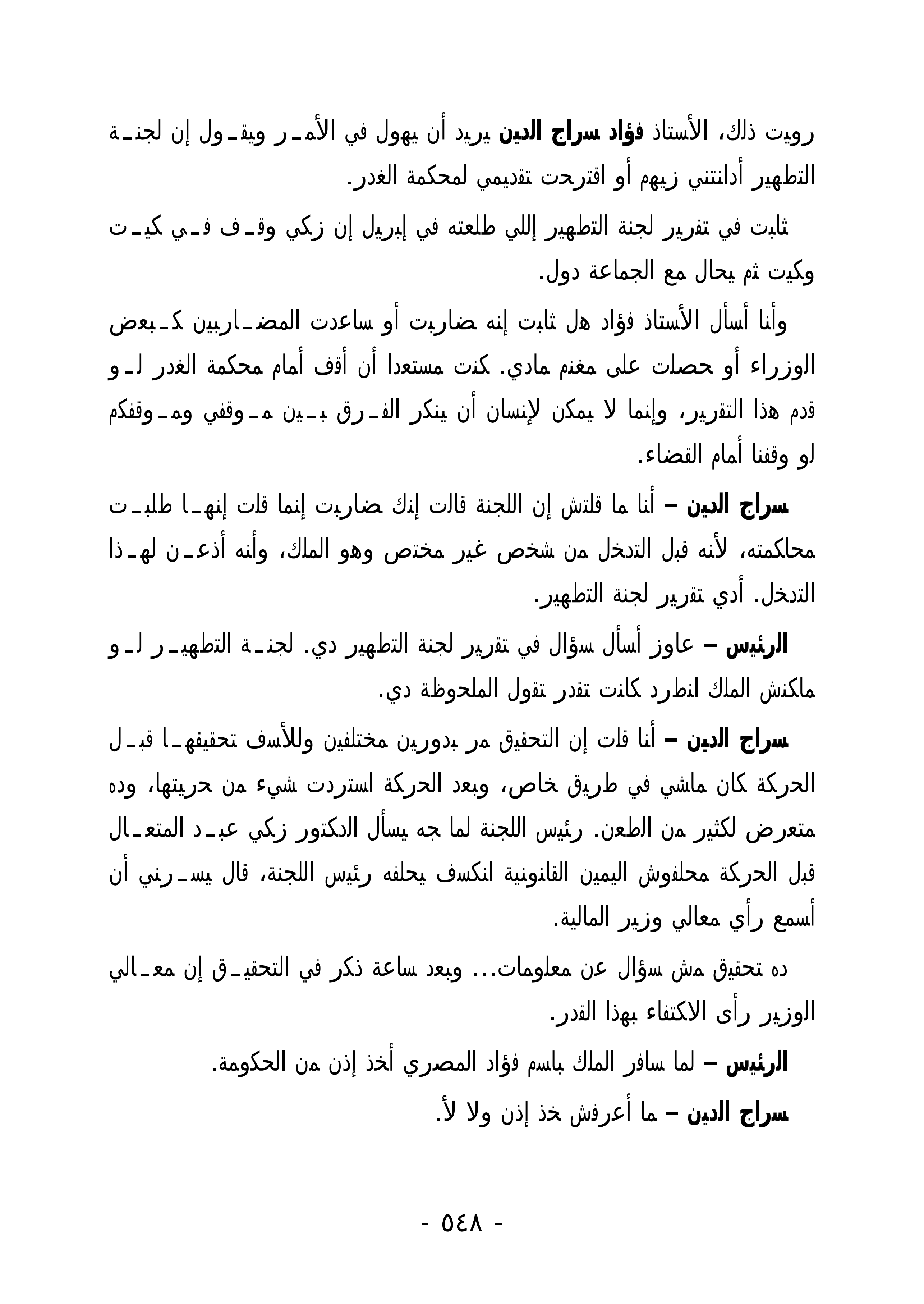
الرئيس – الكلام بتاع الملك ده قبل ولا لأ. كنت إنت قاعد.

سراج الدين – أيوه يا أفندم وقال قدامنا وقدام الوزارة ولجنة التطهير أدانت الدكتور زكي وأوصت بمحاكمته بمحكمة الغدر زينا، لأنه أذعن لتدخل الملك وقبله.

الشاهد – يبدوا لي أن الأستاذ **فؤاد سراج الدين** يتعمد أن يلقي أسئلته بطريقة خطابية تتعارض مع طبيعة توجيه الأسئلة، وإنما الخلاف في القولين، قولي أمام لجنة التطهير في مايو سنة ٥٢، وقولي أمام المحكمة هنا أفسره بالآتي وأنا معترف إن فيه خلاف. جه منين. أنا قلت للهيئة الموقرة إنه في مايو سنة ٥٢، والملك موجود لما جاني رئيس لجنة التطهير الأستاذ **عبد العزيز** خير الدين ومعه كاتب التحقيق قلت له يا أستاذ **عبد العزيز** أقول له واقعة تَدخل الملك والكلام إللي وجهه لي فقال لي الكلام ده ما أقدرش أثبته. كان الملك لسه موجود قلت له على العموم تبقى عارفه.

وبعد الثورة لما جه يسألني قلت له أمام الشهود أنا قلت لك في مايو كيت وكيت وما أثبتوش فاتفضل اثبته دي الوقتِ.

في ذلك الوقت لما جيت أقول للأستاذ **عبد العزيز** خير الدين في مايو إني ما قبلتش الخروج لمحاربة الفساد قال ما نقدرش نثبت كده، ولا بد أن نضع عبارة تسديد خانة إن إنت ما استقلتش، لأن البلد كانت بتتفاوض، قلت له وهو كذلك سد خانة دي الوقت، والأستاذ **عبد العزيز** خير الدين موجود ويمكن سؤاله. إنما لما جيت قدام المحكمة قلت والآن لأن الظروف هي إللي بتكيف الوضع. إنما الواقعة سليمة مائة في المائة وقلتها والملك موجود وثابت إني أنا إللي جمعت كل المعلومات بواسطة مفتشين من مصلحة الضرائب وساعدت لجنة التطهير على أن تمسك كل من له صلة بهذا الموضوع بما فيهم رجال الحاشية مش الوفديين بس وسيدات ورجال. وكانت واقعة **محرز** إللي قلتها وعلي يحيى راح لأندروس وكلمني من السراي وقال لي إن **علي يحيى** زعلان من التحفظ على أوراق **محرز** كما



رويت ذلك، الأستاذ **فؤاد سراج الدين** يريد أن يهول في الأمر ويقول إن لجنة التطهير أدانتني زيهم أو اقترحت تقديمي لمحكمة الغدر.

ثابت في تقرير لجنة التطهير إللي طلعته في إبريل إن زكي وقف في كيت وكيت ثم يحال مع الجماعة دول.

وأنا أسأل الأستاذ فؤاد هل ثابت إنه ضاربت أو ساعدت المضاربين كبعض الوزراء أو حصلت على مغنم مادي. كنت مستعدا أن أقف أمام محكمة الغدر لو قدم هذا التقرير، وإنما لا يمكن لإنسان أن ينكر الفرق بين موقفي وموقفكم لو وقفنا أمام القضاء.

سراج الدين – أنا ما قلتش إن اللجنة قالت إنك ضاربت إنما قلت إنها طلبت محاكمته، لأنه قبل التدخل من شخص غير مختص وهو الملك، وأنه أذعن لهذا التدخل. أدي تقرير لجنة التطهير.

الرئيس – عاوز أسأل سؤال في تقرير لجنة التطهير دي. لجنة التطهير لو ماكنش الملك انطرد كانت تقدر تقول الملحوظة دي.

سراج الدين – أنا قلت إن التحقيق مر بدورين مختلفين وللأسف تحقيقها قبل الحركة كان ماشي في طريق خاص، وبعد الحركة استردت شيء من حريتها، وده متعرض لكثير من الطعن. رئيس اللجنة لما جه يسأل الدكتور زكي عبد المتعال قبل الحركة محلفوش اليمين القانونية انكسف يحلفه رئيس اللجنة، قال يسرني أن أسمع رأي معالي وزير المالية.

ده تحقيق مش سؤال عن معلومات... وبعد ساعة ذكر في التحقيق إن معالي الوزير رأى الاكتفاء بهذا القدر.

الرئيس – لما سافر الملك باسم فؤاد المصري أخذ إذن من الحكومة.

سراج الدين – ما أعرفش خذ إذن ولا لأ.

الرئيس – لما كان مسافرا باسم فؤاد المصري مش باسم فـاروق مـا راحـش الوزراء وحلفوا اليمين أمام فؤاد المصري مش أمام فاروق.

سراج الدين – دي مسائل بين رئيس الحكومة وبين الملك. وما أعرفش كلمـه والا لأ.

الرئيس – الدستور ينص على إيه.

سراج الدين – مفيش نص في الدستور.

الرئيس – يعني خروجه بره حر من غير إذن الحكومة أنـا أعـرف إن ملـك إنجلترا ما يقدرش يغادر لندن إلا بإذن من الحكومة.

سراج الدين – ملك إنجلتر ما يقدرش يخرج للناس في شرفة قصـره إلا لمـا يكون رئيس الحكومة جنبه. سفر الملك إذا كان لمهمة رسمية لازم ياخـد إذن مـن الحكومة ويكون بعلمها، وإذا كان سافر لغير مهمة رسمية تبقى مسألة بينـه وبـين رئيس الحكومة ولازم يكون عنده علم.

الشاهد – أنا كنت وزير مالية في ذلك الوقت، وأنا أذكر الواقعة التاريخيـة دي. كان ثروت وزير خارجية وكان فؤاد غضبان عليه ومش عاوز يأخذه معاه، فقـالوا لا إذا سافر الملك(١١٩) لازم يكون وزير خارجيته معـاه، ولكـن فـاروق سـافر وماخدش إذن من رئيس الحكومة لأن رئيس الحكومة **مصطفى النحاس** كـان فـي الخارج، وترك الرياسة لعثمان محرم، يمكن الإذن ده كان ضمني لما جه فـاروق ينتقل من بلد لآخر. لما جه ينتقل رئيس مجلس الوزراء عرض علينـا الموضـوع وطلب إرسال برقية رسمية باسم الحكومة للتهنئة، ويمكن إللي تعتبر موافقة ضمنية لأن البرقية أرسلت له وهو في الخارج باسم الحكومة فيبقى معناها إنها على علـم بسفره.

الرئيس – وده كان إذعان ولا مش إذعان.

الشاهد – أظن فيه فرق بين الملك يسافر باسم مستعار وفرق بين إنه يقول أعمل كذا.

الرئيس – هو كملك للبلاد الحكومة القائمة كان يهمها حياته ولا لأ.

سراج الدين – ا أعلم.

الرئيس – بنسأل يعني كحكومة رسمية يهمها حياة ملك البلاد ولا لأ.

سراج الدين – من الناحية الشكلية طبعا يهمها.

الرئيس – ولما ماكانش من الناحية الشكلية كنتم بتقبلوا إيده ليه.

سراج الدين – أنا مقبلتش إيده، الرئيس السابق حسين سري شهد بكده!

الرئيس – يعني لما شكلت الوزارة رئيس الحكومة متقدمش يطلب للملك إنه يبوس إيده.

الشاهد – أنا كنت موجود وأقطع أننا ثلاثة لم نقبل إيده. والملك وجه الملاحظة دي للرئيس السابق حسين سري.

الرئيس – حسين سري بينه وبينكم حاجة.

سراج الدين – ما أعرفش. وحسين سري يدهشني إنه قال هنا واقعة، وقال لي في بيته خلاف هذه الواقعة.

الرئيس – إنت بتقول إن ا أعلم إنه يهمنا حياته ولا لأ، ولكن الشواهد تدل على أنها كانت تهمكم.

سراج الدين – ما أظنش والا مكناش سبنا مظاهرات يناير سنة ٥٢ تهتف ضده.

الرئيس – كحكومة صاحبة أغلبية مكنتوش تقدروا تطلعوه. ملك إنجلترا لما جه يجوز واحدة موافقتش عليها حكومة الأغلبية طلعوه [١٢٠].

الرئيس – إنتم مش كنتم أصحاب أغلبية.

سراج الدين – أغلبية شعبية لا تكفي من غير عامل مادي والملك كان واضـع في ذهن الأغلبية إنه مسنود بالقوة المادية ومحمي وله أنصار وقوات تحميه، ويـوم ما تخلت هذه الفكرة عن دماغ الرأي العام يوم انهـار عرشـه فـي ٢٤ سـاعة. و إحنا...

الرئيس – لو كنتم نزعتم الملْك من الملِكِ كنتم حتجيبوا مين محله.

الشاهد – مصطفى النحاس.

سراج الدين – ميصحش الكلام ده.

الرئيس – لازم كنتم تفكروا في الخطة دي كنتم مسيبين الناس تهتف لإسقاطه.

سراج الدين – مش لإسقاطه وإنما لزعزعته والملك نفسه كان بيقول إنه خايف نعمل جمهورية.

الشاهد – لو سمح لي سيادة الرئيس بكلمة، المدعى عليه بيقول عاوزين نعمـل جمهورية.

أذكر رواية حصلت سنة ٥٢ أن شقيق المدعى عليه الأستاذ يس سـراج الـدين سنة ٥٢ في الشتاء كان في روما وكان بيسمي نفسه سراج الدين أُفْ إيجيبت.

سراج الدين – إيه ده الكلام ده.

الشاهد – رويت لي الحكاية دي.

سراج الدين – إيه الطريقة دي كل حاجة رويت لي وسمعت ما أنا أقدر أقـول بلغني وسمعت.. سهلة جدا. حد ماسك لساني. ولكن ميصحش.

الشاهد – لو سمحت هيئة المحكمة قبل ما أنسى الأستاذ فؤاد بيقول إني أذعنـت في قرار ١٠ يونية لرغبة الملك ولكن الذي أذعن هو مجلس الـوزراء، والـرئيس السابق **مصطفى النحاس** هو الذي دعا المجلس للنظر في (الرغبات الملكية السامية)

وعلى رأسها مسألة القطن، وصدر القرار مش من وزير المالية وحده مع أني كنت أملك إصداره لوحدي، وإنما طلع من مجلس الوزراء.

الرئيس – بعد عزومة الغداء على طول.

الشاهد – الملك اتكلم في العزومة يوم الخميس والمجلس اجتمع يوم السبت على طول، وكانت الجلسة خاصة بالرغبة الملكية، وأنا لو كنت عاوز أذعن كنت طلعت قرار لوحدي وأنا أملك ذلك. وإنما الموضوع أدرج في محضر المجلس، ولما طعن في القرار أمام مجلس الدولة قلم القضايا بعت يطلب من المجلس صورة القرار مش من وزير المالية وكتبوا فيه إنه بناء على الرغبة الملكية السامية، فأنـا قلـت لهـم بلاش فضايح شيلوا العبارة دي.. وكان أول حاجة في الرغبة الملكية مسألة القطن، وكان فيه مسألة بناء المحاكم والاستعداد زي ما قال الجنرال وليم سليم [١٢١].

سراج الدين – فيه مسائل مادية يجب ألا نختلف فيها، الشاهد بيقول إن المجلس هو إللي أذعن، والمجلس كان له رأي يوم ٣١ مايو وهو نفس رأيه يوم ١٠ يونيـو وإللي غير رأيه مين. إنت في ٣١ مايو قدمت استقالة وتحـديت إجمـاع مجلـس الوزراء وقلت إذا وافق المجلس على القرار مستقيل، وفي ١٠ يونية لم يطرأ أبـدا أي جديد إلا الرغبة الملكية، ومجلس الوزراء في أول يونية فوضاك الأمر تفويض ثاني وإنت استعملت هذا التفويض في ٤ يونية لما جالك إنذار **فرغلي** وعلى يحيـى وعملت اجتماع ورفضت طلباتهم، بل وتنَفذ رأيك فعلا؛ لأن فليارة ٢ يونية تسلموا فيها القطن دون صدور قرار القطن المعاد كبسه. إيه إللي جد بـين ٤ يونيـة، ١٠ يونية ـ كلام الملك. ليه ما استقلتش في ١٠ يونية زي ما استقلت في أول يونيه؟

الرئيس – في ١٠ يونية تقدم للوزارة بمذكرة ووافقتم وإنتم اديتوا له التفـويض في أول يونيه.

سراج الدين – باعترافه إحنا رأينا كده من الأول. هو بيقول أنا كنت في ١٠ يونية مش مؤمن وفضلت في الوزارة. قال محبتش أعمل أزمة علشان القضية الوطنية وهنا قال علشان الفساد.

الشاهد – هل يذكر الأستاذ فؤاد إن بعد كلام الملك الرئيس السابق **مصطفى النحاس** جمع مجلس الوزراء، وأنا مطلبتش إصدار القرار، إنما مجرد ما اجتمع المجلس قال لا بد من إصدار القرار، وآدي سمعتم كلام الملك. وإني أنا اعترضت، وقلت لهم إذا كنتم إنتم موافقين يصدر قرار المجلس بالموافقة. ولو كنت أنا موافق كنت رحت مكتبي وأصدرت القرار لوحدي وده في سلطتي.. ولكن إللي حصل إنكم اجتمعتم وطلبتم مني إصدار القرار، وأنا اعترضت، فقلتم لا بد نطلعه لكم إذن القرار يصدر من المجلس.

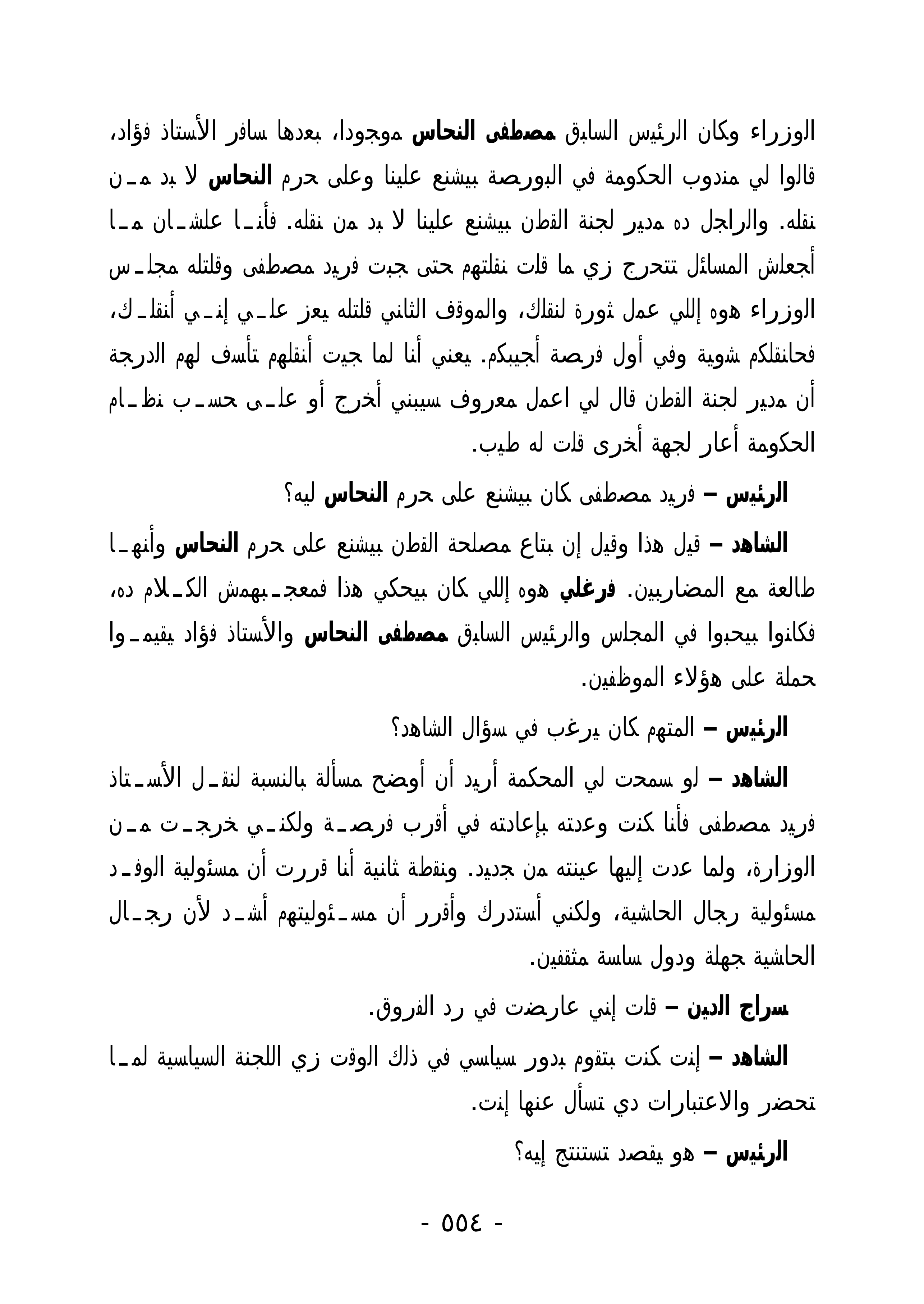
الرئيس – كفاية مناقشة في النقطة دي.

سراج الدين – بس عاوز أقول إنه بعد ١٠ يونية مش بس إصدار قرار، وإنما فيه أعمال أخرى داخلة في اختصاصه كوزير مالية عملها بعد ١٠ يونية تمشيا مع السياسة الجديدة(١٢٢)، فمثلا نقل مندوب الحكومة في البورصة إللي كان بيعترض على إصدار القرار، ونقل القرار ونقل مدير مصلحة القطن. يعني مش في الطريق كله. كنا قلنا له انقل مندوب الحكومة في البورصة أو انقل مدير مصلحة القطن؟ هوه بعد ١٠ يونية اندمج في هذا الجو الجديد اندماج كبير حييجي بعده كده كان إيه نتيجة هذا الاندماج.

الرئيس – في جو الوزارة يعني.

سراج الدين – حاقول. لما جه بعد كده وحصل كونتاك بينه وبين إلياس أندراوس وعارفين.

الشاهد – صدر قرار ١٠ يونية بموافقة مجلس الوزراء وأعلن في جريدة رسمية فلا بد من اتخاذ الإجراءات التي يستدعيها تنفيذها. في يوم جالي في مجلس


الوزراء وكان الرئيس السابق **مصطفى النحاس** موجودا، بعدها سافر الأستاذ فؤاد، قالوا لي مندوب الحكومة في البورصة بيشنع علينا وعلى حرم **النحاس** لا بد من نقله. والراجل ده مدير لجنة القطن بيشنع علينا لا بد من نقله. فأنا علشان ما أجعلش المسائل تتحرج زي ما قلت نقلتهم حتى جبت فريد مصطفى وقلتله مجلس الوزراء هوه إللي عمل ثورة لنقلك، والموقف الثاني قلتله يعز علي إني أنقلك، فحانقلكم شوية وفي أول فرصة أجيبكم. يعني أنا لما جيت أنقلهم تأسف لهم الدرجة أن مدير لجنة القطن قال لي اعمل معروف سيبني أخرج أو على حسب نظام الحكومة أعار لجهة أخرى قلت له طيب.

الرئيس – فريد مصطفى كان بيشنع على حرم **النحاس** ليه؟

الشاهد – قيل هذا وقيل إن بتاع مصلحة القطن بيشنع على حرم **النحاس** وأنها طالعة مع المضاربين. **فرغلي** هوه إللي كان بيحكي هذا فمعجبهمش الكلام ده، فكانوا بيحبوا في المجلس والرئيس السابق **مصطفى النحاس** والأستاذ فؤاد يقيموا حملة على هؤلاء الموظفين.

الرئيس – المتهم كان يرغب في سؤال الشاهد؟

الشاهد – لو سمحت لي المحكمة أريد أن أوضح مسألة بالنسبة لنقل الأستاذ فريد مصطفى فأنا كنت وعدته بإعادته في أقرب فرصة ولكني خرجت من الوزارة، ولما عدت إليها عينته من جديد. ونقطة ثانية أنا قررت أن مسئولية الوفد مسئولية رجال الحاشية، ولكني أستدرك وأقرر أن مسئوليتهم أشد لأن رجال الحاشية جهلة ودول ساسة مثقفين.

سراج الدين – قلت إني عارضت في رد الفروق.

الشاهد – إنت كنت بتقوم بدور سياسي في ذلك الوقت زي اللجنة السياسية لما تحضر والاعتبارات دي تسأل عنها إنت.

الرئيس – هو يقصد تستنتج إيه؟

الشاهد – إن معارضته لم تكن جدية في رد الفروق وكنت أعتقد إنه غير جاد.

الرئيس – ليه بيعارض أمال؟

الشاهد – يسأل هو.

الرئيس – كان يهمه إرضاء الموظفين فلماذا لم يوافق؟

الشاهد – هو عارف إنه حيمشي حيمشي فعايز بقى يظهر بـدور بطولـة لأن رئيس الحكومة موافق.

سراج الدين – دا إحنا كنا في أوده؟

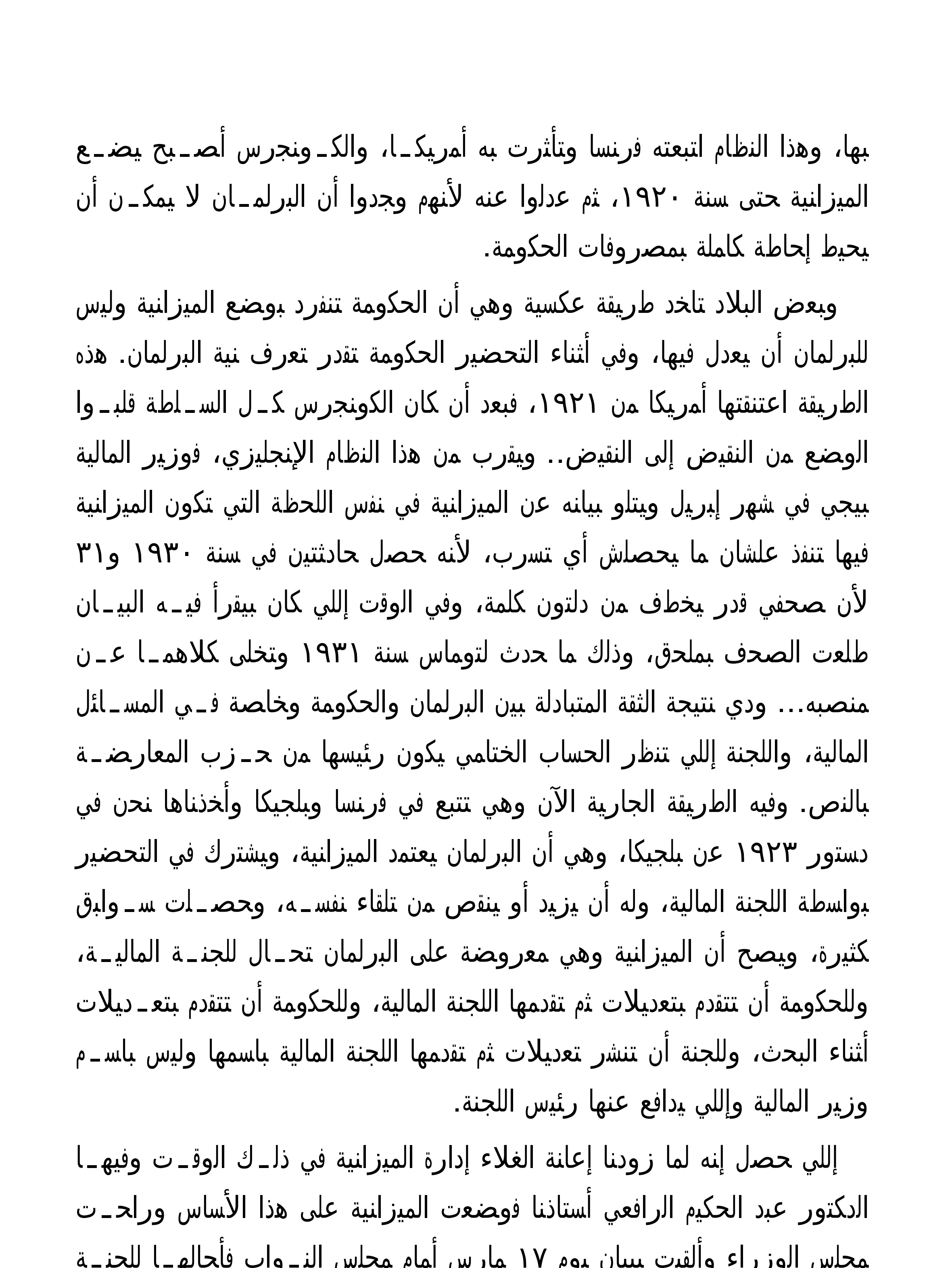
الشاهد – بعض المسائل كانوا يقرروها في النادي السعدي[١٢٣] قبل مناقشتها في مجلس الوزراء. وياخدوا أراء الشبان الوفديين زي ما قلت مـرة رحـت هنـاك، وهاجمني جميل سراج الدين ودافع عني فؤاد.

سراج الدين – شهدت بأنك كنت صاحب سياسة إعانة الغلاء.

الشاهد – هو كان اتكلم عن علاقتي بإلياس أندراوس في أخر الجلسة الماضـية وأخشى أننا ننسى السؤال.

سراج الدين – حنجيله.. شهدت إنك صاحب فكرة زيـادة إعانـة الغـلاء وأن الموضوع كان محل مناقشات عنيفة فهل تذكر أنه مر بأغلبية ضئيلة، ثم تبين للجنة المالية أن التكاليف الحقيقية تبلغ ١٤ مليون جنيه في السنة بزيادة ٨ مليـون عـن تقديرك، وإنت نسبت هذا الخطأ إلى مدير الميزانية، ووعدت بالتحقيق، فهل حققـت وماذا كانت نتيجة التحقيق؟

الشاهد – هذا الموضوع استغل ضدي وسلطوا علي الجرائد للهجوم علي وأنـا وزير.. أنا شرحت للهيئة إن أنا كنت في ١٩٥٠ صاحب فكرة زيادة إعانة الغلاء، وهذه الإعانة تدرج في الميزانية، وتيجي جداول بها وبالمصروفات غير المنظورة، وطريقة تحضير الميزانية تختلف من بلد لبلد، فبعض الدساتير تجعل تحضيرها من حق السلطة التشريعية وطبعا البرلمان يتصل بالحكومة ولكن ليس للحكومة أن تتقدم



بها، وهذا النظام اتبعته فرنسا وتأثرت به أمريكا، والكونجرس أصبح يضع الميزانية حتى سنة ١٩٢٠، ثم عدلوا عنه لأنهم وجدوا أن البرلمان لا يمكن أن يحيط إحاطة كاملة بمصروفات الحكومة.

وبعض البلاد تاخد طريقة عكسية وهي أن الحكومة تنفرد بوضع الميزانية وليس للبرلمان أن يعدل فيها، وفي أثناء التحضير الحكومة تقدر تعرف نية البرلمان. هذه الطريقة اعتنقتها أمريكا من ١٩٢١، فبعد أن كان الكونجرس كل السلطة قلبوا الوضع من النقيض إلى النقيض.. ويقرب من هذا النظام الإنجليزي، فوزير المالية بيجي في شهر إبريل ويتلو بيانه عن الميزانية في نفس اللحظة التي تكون الميزانية فيها تنفذ علشان ما يحصلش أي تسرب، لأنه حصل حادثتين في سنة ١٩٣٠ و٣١ لأن صحفي قدر يخطف من دلتون كلمة، وفي الوقت إللي كان بيقرأ فيه البيان طلعت الصحف بملحق، وذلك ما حدث لتوماس سنة ١٩٣١ وتخلى كلاهما عن منصبه... ودي نتيجة الثقة المتبادلة بين البرلمان والحكومة وخاصة في المسائل المالية، واللجنة إللي تنظر الحساب الختامي يكون رئيسها من حزب المعارضة بالنص. وفيه الطريقة الجارية الآن وهي تتبع في فرنسا وبلجيكا وأخذناها نحن في دستور ١٩٢٣ عن بلجيكا، وهي أن البرلمان يعتمد الميزانية، ويشترك في التحضير بواسطة اللجنة المالية، وله أن يزيد أو ينقص من تلقاء نفسه، وحصلت سوابق كثيرة، ويصح أن الميزانية وهي معروضة على البرلمان تحال للجنة المالية، وللحكومة أن تتقدم بتعديلات ثم تقدمها اللجنة المالية، وللحكومة أن تتقدم بتعديلات أثناء البحث، وللجنة أن تنشر تعديلات ثم تقدمها اللجنة المالية باسمها وليس باسم وزير المالية وإللي يدافع عنها رئيس اللجنة.

إللي حصل إنه لما زودنا إعانة الغلاء إدارة الميزانية في ذلك الوقت وفيها الدكتور عبد الحكيم الرافعي أستاذنا فوضعت الميزانية على هذا الأساس وراحت مجلس الوزراء وألقيت ببيان يوم ١٧ مارس أمام مجلس النواب فأحالها للجنة علشان التحضير.. وفي ذلك الوقت ظهر الفرق فقعدوا يحسبوا ظهر أن الرقم إللي

في مشروع الحكومة يقل عن الحقيقة ٦ مليون جنيـه ودا إللـي بيسـمي عجـز التحضير.

الرئيس – عجز بالشكل الفظيع ده.. يعني الواحد يعمل الميزانية ١٠٠ مليـون وبعدين تطلع ٤٠٠ مليون؟

الشاهد – حاقول.. إللي حصل إنهم لم يقولوا لي حاجة ولا لوكيـل الـوزارة، وفجأة قامت الشوشرة في الصحف إن فيه عجز في ميزانية وزير المالية ٦ مليـون جنيه، فأنا جبت وكيل الوزارة وقلت له إيه كلام الجرائد ده، قال أنا أشوف، قلت له وإذا صحت شوف مين الموظف إللي عمل التقدير الأولي، وكل ده والشوشرة علي في الصحف لغرض ... وأنا ساكت.. ومش بيجو لي؟ لا.. راحوا لرئيس الوزراء وقالوا له شوف المسئول مين، وشوف مسئولية مقابلة الإيرادات، فـزودوا الرسـم على الدخان، كان رسما بسيطًا فيه يجيب ملايين على أن يقتصدوا المصروفات من ناحية أخرى.

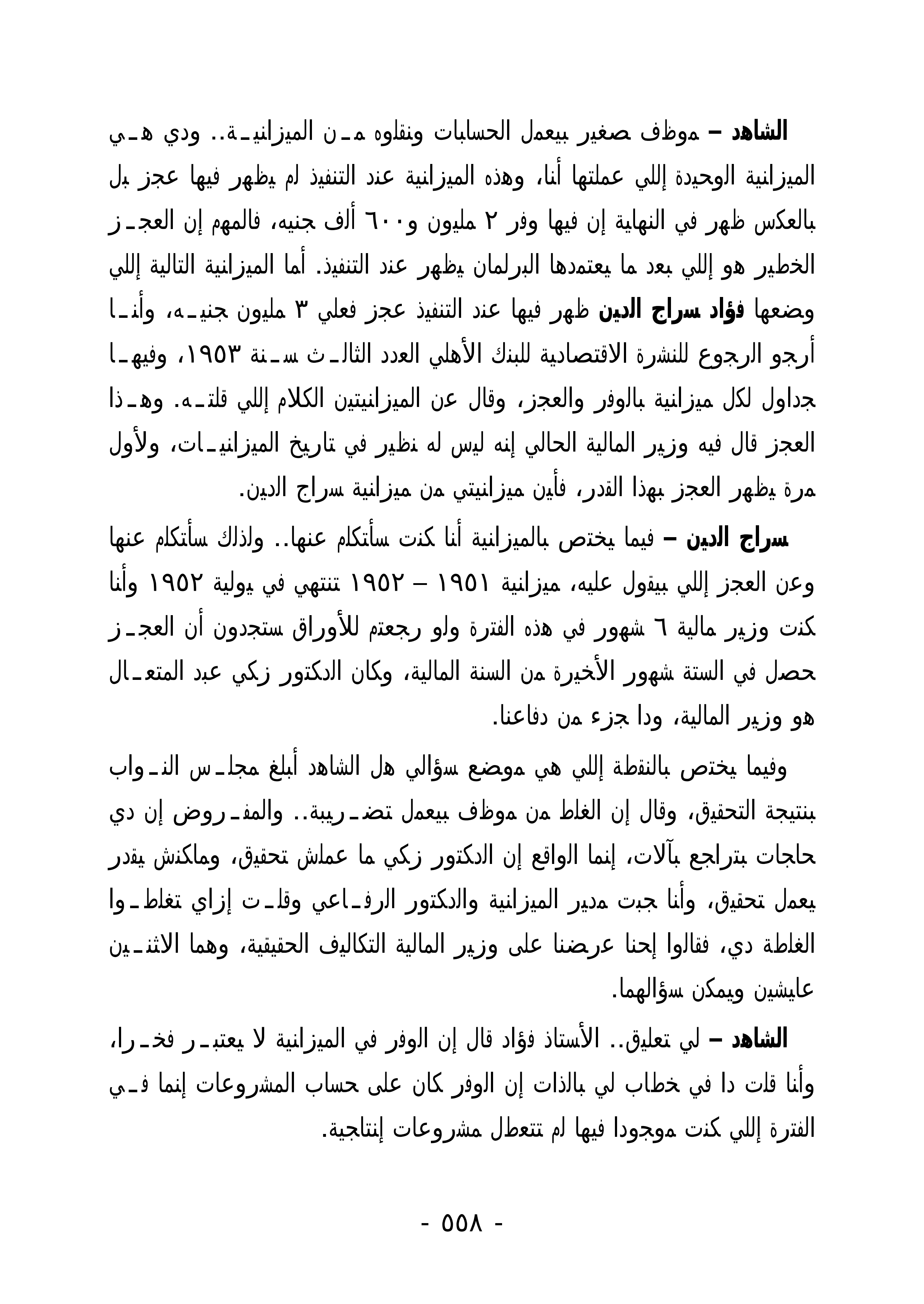
الرئيس – يعني لما تبين أنها ١٤ مليون جنيه ألم تتراجعوا في السياسة دي؟

الشاهد – لا... مشينا فيها لأن سياسة حكومة الوفد إرضـاء الجمـاهير ويـوم نرضى الجماهير تختل الميزانية والمشـروعات سـنتها، كـان أهمهـا الضـمان الاجتماعي، إنما مافيش مشروعات إنتاجية، وأنا مع احترامي للدكتور **أحمد حسين** قلت دا مشروع فاشل وحتى بقت الدعاية في الراديو.

الرئيس – يعني ماكانش لهم مشروعات إنتاجية؟

الشاهد – بس مشروعات التعليم إللي تقدم بها الدكتور طه حسين [١٢٤] والعجـز ظهر عند التحضير وقدمت الميزانية متوازنة إلى المجلس. وأنا قلت للوكيل يشوف المسئول فجابوها على دماغ موظف صغير.

الرئيس – درجة تانية؟



الشاهد – موظف صغير بيعمل الحسابات ونقلوه من الميزانية.. ودي هي الميزانية الوحيدة إللي عملتها أنا، وهذه الميزانية عند التنفيذ لم يظهر فيها عجز بل بالعكس ظهر في النهاية إن فيها وفر ٢ مليون و٦٠٠ ألف جنيه، فالمهم إن العجز الخطير هو إللي بعد ما يعتمدها البرلمان يظهر عند التنفيذ. أما الميزانية التالية إللي وضعها **فؤاد سراج الدين** ظهر فيها عند التنفيذ عجز فعلي ٣ مليون جنيه، وأنا أرجو الرجوع للنشرة الاقتصادية للبنك الأهلي العدد الثالث سنة ١٩٥٣، وفيها جداول لكل ميزانية بالوفر والعجز، وقال عن الميزانيتين الكلام إللي قلته. وهذا العجز قال فيه وزير المالية الحالي إنه ليس له نظير في تاريخ الميزانيات، ولأول مرة يظهر العجز بهذا القدر، فأين ميزانيتي من ميزانية سراج الدين.

سراج الدين – فيما يختص بالميزانية أنا كنت سأتكلم عنها.. ولذلك سأتكلم عنها وعن العجز إللي بيقول عليه، ميزانية ١٩٥١ – ١٩٥٢ تنتهي في يولية ١٩٥٢ وأنا كنت وزير مالية ٦ شهور في هذه الفترة ولو رجعتم للأوراق ستجدون أن العجز حصل في الستة شهور الأخيرة من السنة المالية، وكان الدكتور زكي عبد المتعال هو وزير المالية، ودا جزء من دفاعنا.

وفيما يختص بالنقطة إللي هي موضع سؤالي هل الشاهد أبلغ مجلس النواب بنتيجة التحقيق، وقال إن الغلط من موظف بيعمل تضريبة.. والمفروض إن دي حاجات بتراجع بآلات، إنما الواقع إن الدكتور زكي ما عملش تحقيق، وماكنش يقدر يعمل تحقيق، وأنا جبت مدير الميزانية والدكتور الرفاعي وقلت إزاي تغلطوا الغلطة دي، فقالوا إحنا عرضنا على وزير المالية التكاليف الحقيقية، وهما الاثنين عايشين ويمكن سؤالهما.

الشاهد – لي تعليق.. الأستاذ فؤاد قال إن الوفر في الميزانية لا يعتبر فخرا، وأنا قلت دا في خطاب لي بالذات إن الوفر كان على حساب المشروعات إنما في الفترة إللي كنت موجودا فيها لم تتعطل مشروعات إنتاجية.

الرئيس – هي مسئوليتك كوزير مالية في تنفيذ المشـروعات؟.. دي مسـئولية مجلس الوزراء.

الشاهد – هو بيوهم زي ما قال سعد، هذا حق يراد به باطـل [١٢٥]، وأنـا أول أسبوع في وزارة **علي ماهر** جاني مدير الميزانية ووكيل الوزارة وقالوا نعترف أن ميزانية ١٩٥١ – ١٩٥٢ فيها عجز يمكن يبلغ ٢٠ مليون جنيه، وأنا قلت ذلك فـي مؤتمر صحفي في ٨ فبراير ١٩٥٢.. والأستاذ فؤاد بيقول إنه لغاية ما خرج مـن الوزارة ما صرفش؟. ولكني بمجرد مـا جيـت وجـدت أن الاعتمـاد الخـاص بالمصروفات السرية وهو ٢٧٠ ألف جنيه لوزارة الداخلية في سنة صرفه فؤاد في ستة شهور.

سراج الدين – بالنسبة للمصاريف السرية سبب ذلك الفترة إللـي بعـد إلغـاء المعاهدة بس علشان القنال، فيه سبب كمان صرف خارج الحيز ده يمكن أقولها لكم في غرف المداولة، ودي صرف فيها مبلغ كبير دفعة واحدة والمصلحة العامة تمنع من أني أقولها.

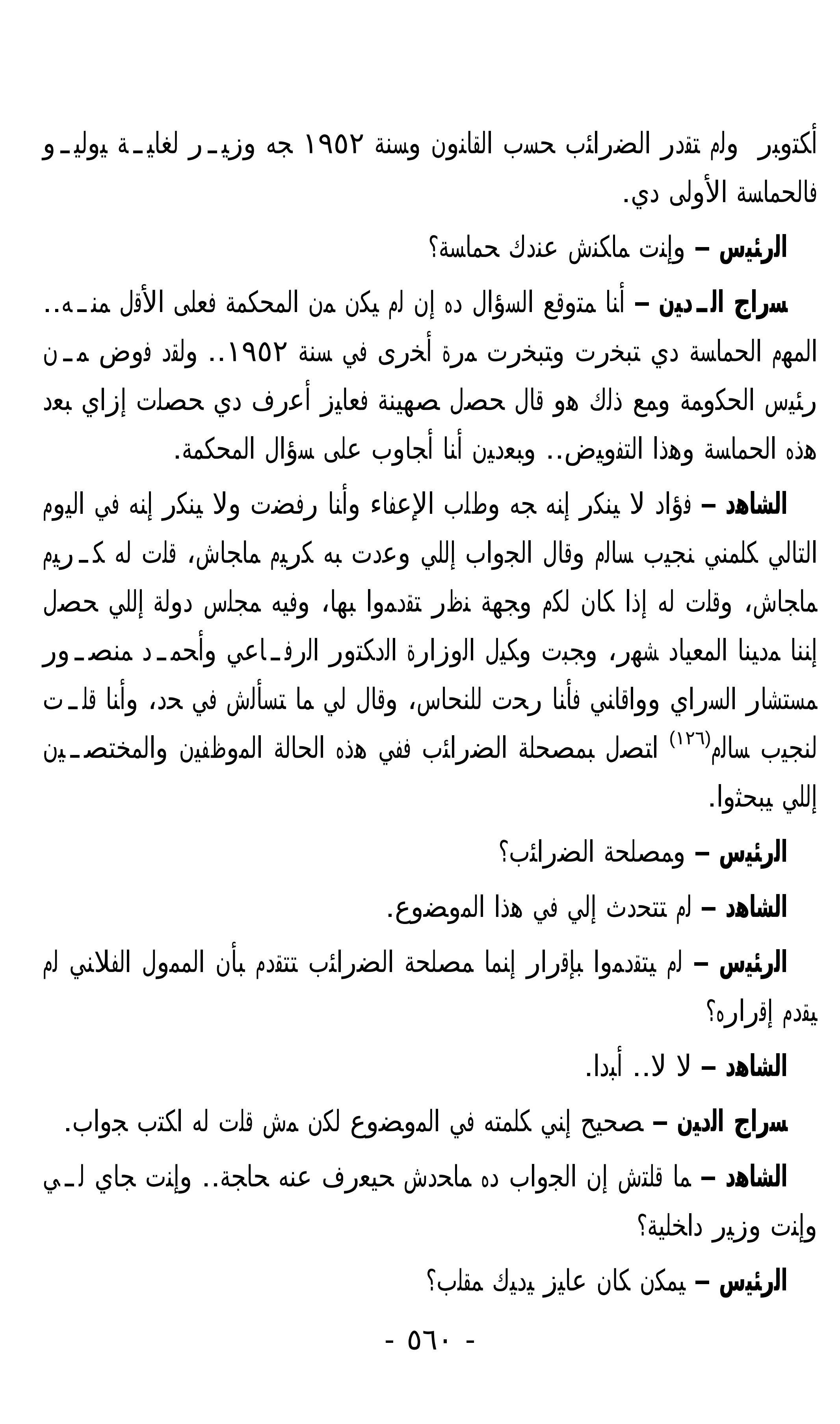
الرئيس – الدفاع يكتبها في ورقة. وقدم.

(وقدم الأستاذ عبد الفتاح حسن ورقة)

الرئيس – كنت متوقعا حتقول كده.

عضو اليسار – صرف فيها كام؟

سراج الدين – ٣٠ ألف جنيه تقريبا.. فحرام إن الدكتور زكي يقول الكـلام ده وينشر في الصحف.. هو قال إني كلمته علشان إعفاء الملك السابق مـن ضـريبة الإيرادات، فرفض وكريم كلمه فراح للنحاس، وقال له إنه مستقيل لو نفذ. فالنحاس قال امشي في طريقك زي ما إنت عايز.. بعد هذا جاء ميعاد تقديم الإقرارات، ولم تقدم الخاصة إقرارا وخاص الميعاد، ودخلنا في ميعاد الدفع وهو ستة شهور لغايـة



أكتوبر ولم تقدر الضرائب حسب القانون وسنة ١٩٥٢ جه وزير لغاية يوليو فالحماسة الأولى دي.

الرئيس – وإنت ماكنش عندك حماسة؟

سراج الدين – أنا متوقع السؤال ده إن لم يكن من المحكمة فعلى الأقل منه.. المهم الحماسة دي تبخرت وتبخرت مرة أخرى في سنة ١٩٥٢.. ولقد فوض من رئيس الحكومة ومع ذلك هو قال حصل صهينة فعايز أعرف دي حصلت إزاي بعد هذه الحماسة وهذا التفويض.. وبعدين أنا أجاوب على سؤال المحكمة.

الشاهد – فؤاد لا ينكر إنه جه وطلب الإعفاء وأنا رفضت ولا ينكر إنه في اليوم التالي كلمني نجيب سالم وقال الجواب إللي وعدت به كريم ماجاش، قلت له كريم ماجاش، وقلت له إذا كان لكم وجهة نظر تقدموا بها، وفيه مجلس دولة إللي حصل إننا مدينا المعياد شهر، وجبت وكيل الوزارة الدكتور الرفاعي وأحمد منصور مستشار السراي وواقاني فأنا رحت للنحاس، وقال لي ما تسألش في حد، وأنا قلت لنجيب سالم[١٢٦] اتصل بمصلحة الضرائب ففي هذه الحالة الموظفين والمختصين إللي يبحثوا.

الرئيس – ومصلحة الضرائب؟

الشاهد – لم تتحدث إلي في هذا الموضوع.

الرئيس – لم يتقدموا بإقرار إنما مصلحة الضرائب تتقدم بأن الممول الفلاني لم يقدم إقراره؟

الشاهد – لا لا.. أبدا.

سراج الدين – صحيح إني كلمته في الموضوع لكن مش قلت له اكتب جواب.

الشاهد – ما قلتش إن الجواب ده ماحدش حيعرف عنه حاجة.. وإنت جاي لي وإنت وزير داخلية؟

الرئيس – يمكن كان عايز يديك مقلب؟

سراج الدين – إللي حصل إن نجيب سالم اتصل بي وقال لي إن الخاصة معفاة قانونا من ضريبة الإيراد.

الرئيس – لماذا لم يتحدث مع حسين سري؟

سراج الدين – حسين سري كان مغضوبا عليه، ومطلوبا استقالته علشـان لـم يمش في جنازة حسين صادق فهمي[١٢٧].

الرئيس – وإنتم وافقتم على الجواز بالشكل إللي تم به؟

سراج الدين – إحنا ما عرفناش التفاصيل إللي نشرت بعد خروج الملك.. وهـو كان طالع في أن الجواز شعبي.

الرئيس – أمال الحكومة الإنجليزية وقفت ليه في وش ملك إنجلترا لمـا حـب يتجوز من الشعب؟

سراج الدين – حسين سري لم يستقل علشان الوضع ده إنما هو فيه صلة نسب بينه وبين فريدة [١٢٨] لأن زوجته تبقى خالتها، وهو نفسه قال لي أنا مادام الخطوبة غير رسمية ليه أمشي وأعتذر بأنه مريض، إنما وصل للملك إنه أخد الشاي عنـد أندراوس فبعت له جوز بنته قال له استقيل.... على كلٍ الدكتور زكي قال لي أنـا أبحثها.

الرئيس – يعني رحت له علشان الموضوع ده؟

سراج الدين – مش علشان الموضوع ده بالذات.

الرئيس – ناظر الخاصة اتصل بك؟

سراج الدين – يا هو يا إلياس أندراوس.

الرئيس – لماذا لم تقل له اتصل بوزير المالية؟

سراج الدين – إحنا زملاء.

الرئيس – والا عايزك واسطة؟

سراج الدين – واسطة إزاي ورئيس الحكومة قال له ما تسألش عن **فؤاد سراج الدين**.. فين النفوذ.. وهو يعترف إني لم أسأله عن هذا بعد ذلك، وهو قال إنه لـم يعرض عليه الأمر بعد ذلك من مصلحة الضرائب.. ولكن أنا جيت في نوفمبر ولم يعرض علي الموضوع وأنا لم يعرض علي غير موضوع ضرائيب عبد المنعم.

الرئيس – فاروق وعبد المنعم كانوا بيحبوا بعض؟ (١٢٩).

سراج الدين – وا في الظاهر علاقتهم كانت كويسة.

الرئيس – لما تاخدوا ضرائب من محمد علي مش ده يبسط فاروق؟.

سراج الـدين – محمد علي كان منضما للحكومة بأمل أن لما فاروق يقع ياخـد العرش.

الرئيس – عبد المنعم كان فقيرا؟

سراج الدين – فقير هنا.. إنما ما أعرفش أبوه ساب له إيه في تركيا.

الشاهد – الأستاذ **فؤاد سراج الدين** بينكر إنه طلب مني كتابة جواب بالإعفـاء للخاصة، فأنا قلت إزاي أنا أتبرع من عندي، والموضوع مخالف للقانون، وثـاني يوم نجيب سالم قال لي يعني الجواب ماجاش.. تبقى المسألة مرتبة.. وهو لما جـه وزير مالية كان عارفًا وكان موافقًا على الإعفاء.

الرئيس – ألم تصرف مائة ألف جنيه مرتب فاروق مقدما.

سراج الدين – دي تهمة قائمة بذاتها إنما أنا لم أصرف لآدمون جهلان تصريح بتحويل ١٢٥ ألف جنيه.

الشاهد – وإنت قبل حريق القاهرة صرحت لمحمد علي بتحويل ٢٠ ألف جنيـه على سويسرا.. وأنا لما كنت في الوزارة بعت لي محمد علـي السـكرتير بتاعـه علشان تحويل ١٠ آلاف جنيه ووافق على ألفين، ثم أدهشني أن في شـهر ينـاير وافق له **فؤاد سراج الدين** على ٢٠ ألف جنيه.

الرئيس – تلاقي الحاجات دي في مراقبة النقد.

المدعي – دي حاجات موجودة عندنا.

الرئيس – ما تسردوا لنا شوية كده [١٣٠].

سراج الدين – دا اختصاص مصلحة مراقبة النقد وما عدا هذا من اختصـاص وزير المالية، وأنا نفسي الدكتور زكي صرح لي بخمسة آلاف جنيه.. كتر خيره.

الرئيس – تخس كام كيلو بهم [١٣١]؟

سراج الدين – من غير فلوس.. الحمد .

الشاهد – اللجنة العليا لمراقبة النقد لما تلاقي إنها محرجة تزحلق علـى وزيـر المالية.

الدفاع – دا الرسمي.. وغير الرسمي يعني كان فيه تهريب.. هو الثروة انتقلت للخارج علنا.

سراج الدين – أي واحد مسافر ومعاه فلوس والجمارك تسيبه.

الشاهد – حكاية آدمون جهلان أنا أول سماعي بهذا الاسم كان الملـك مسـافر باسم فؤاد باشا المصري، فاتصل بي نجيب سالم وقال لي عايزين تصريح بـ ٩٠ ألف جنيه لآدمون جهلان إللي ماسك كل شئون الملك في الخارج.. يعنـي كانـت علشان رحلة الملك.

الرئيس – ووافقت والا ما وافقتش.. خالصين يعني إنتم؟

الشاهد – وأنا مالي.. دا الخاصة إللي قالت لي.

المدعي – حكاية آدمون جهلان قال أحمد كامل [١٣٢] إن الـذي كـان يتـولى الصرف في رحلات الملك هو آدمون جهلان.

سراج الدين – يذكر الشاهد صفقة القمح الروسي الثانية.

الرئيس – خلينا في الحاشية شوية.

سراج الدين ـ طيب.

سراج الدين – الدكتور زكي لما راح له عثمان محرم علشـان يسـتقيل قـال يقيلوني.. هذا الكلام لا يصدر من الوزير إلا إذا كان فاهم إن ظهره مسنود.

الرئيس – أو مش عايز يسلم.

سراج الدين – يا سيدي الرئيس خليك في الظروف العادية.

الرئيس – هو لو استقال كان يبقى مدان بالنسبة للتصرفات بتاعته.

سراج الدين – أنا رئيس الحكومة باعت لي إنه مش عايز يتعاون معي.

عضو الشمال – والوفد لم يكن يستقيل.. كان بيستنى لما يقَال.

سراج الدين – استقلنا في سنة ١٩٣٠ (١٣٣).

الرئيس – لو الملك بعت لكم بعد ٢٦ يناير تستقيلوا كنتم ترضوا تستقيلوا؟

سراج الدين – وا هو أقَلْنَا.

عضو الشمال – مش معنى عدم الاستقالة يعني أن ظهره مسنود.

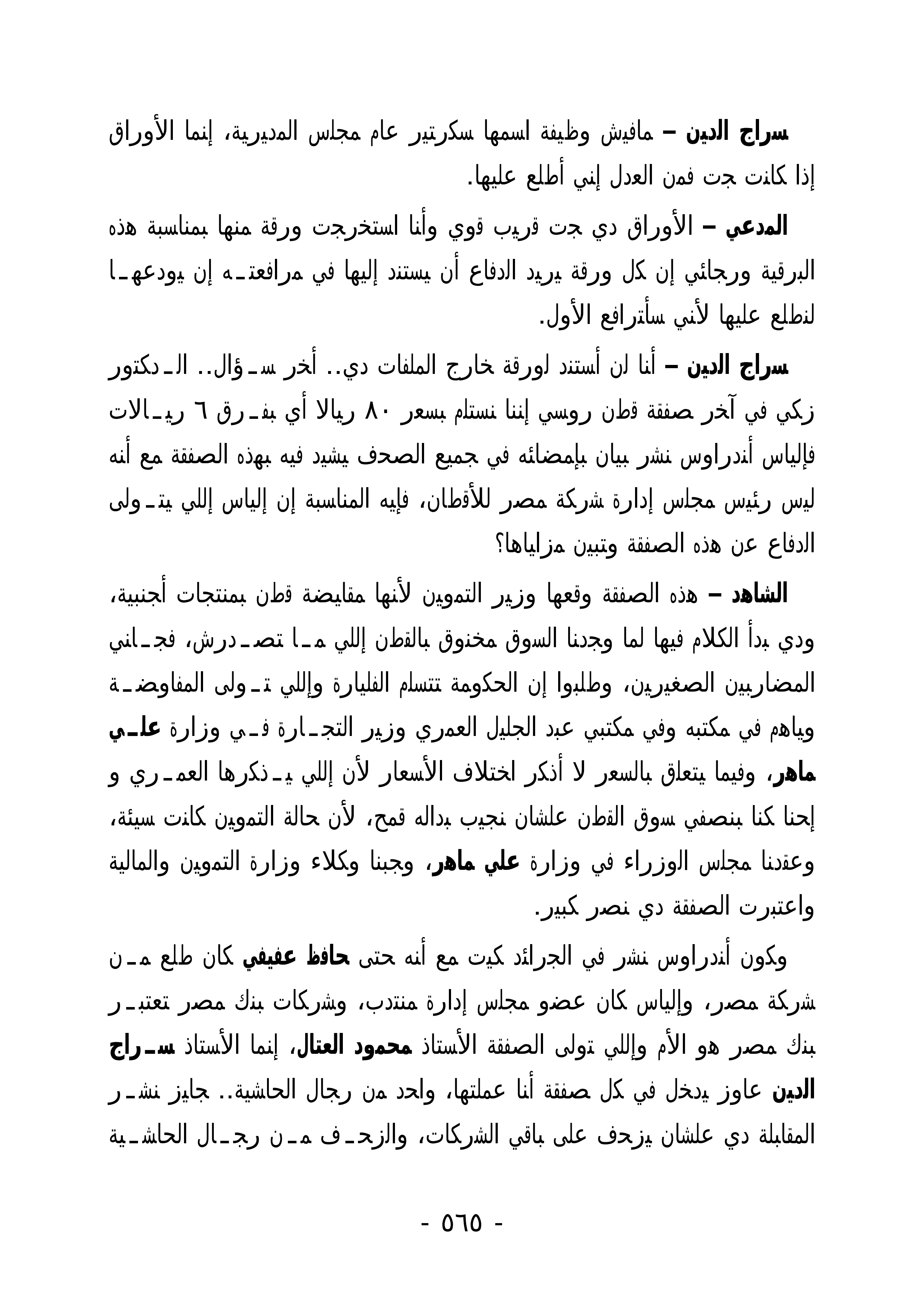
(تطرقت المناقشة إلى علاقة كل من المتهم والشاهد إلياس أندراوس فقال زكـي عبد المتعال لـ **سراج الدين –** أنا إللي كنت بأعمل المراكز فـي القطـن لإليـاس أندراوس؟. أنا إللي كان إلياس أندراوس بيرفض الباب؟)

الرئيس – إيه حكاية رفض الباب دي؟

الشاهد – كان بيدخل عند فؤاد ويقعد بالساعة والنور الأحمر مولع.

الشاهد – تلقيت البرقية دي في الاستراحة على محكمة الثورة (١٣٤).

الرئيس – (يتلو البرقية) – واحد اسمه محمد حسني من المنصورة بعت تلغراف بيقول واجهكم سراج الدين بتعيين زوج أختك في وظيفة، وهـو جـامعي، فواجـه بتعيين ابن عمه سكرتيرا عاما لمجلس مديرية بدون أي مؤهل والأوراق في مكتب الادعاء.. فيه لك قريب إتعين كده؟



سراج الدين – مافيش وظيفة اسمها سكرتير عام مجلس المديرية، إنما الأوراق إذا كانت جت فمن العدل إني أطلع عليها.

المدعي – الأوراق دي جت قريب قوي وأنا استخرجت ورقة منها بمناسبة هذه البرقية ورجائي إن كل ورقة يريد الدفاع أن يستند إليها في مرافعته إن يودعها لنطلع عليها لأني سأترافع الأول.

سراج الدين – أنا لن أستند لورقة خارج الملفات دي.. أخر سؤال.. الدكتور زكي في آخر صفقة قطن روسي إننا نستلم بسعر ٨٠ ريالا أي بفرق ٦ ريالات فإلياس أندراوس نشر بيان بإمضائه في جميع الصحف يشيد فيه بهذه الصفقة مع أنه ليس رئيس مجلس إدارة شركة مصر للأقطان، فإيه المناسبة إن إلياس إللي يتولى الدفاع عن هذه الصفقة وتبين مزاياها؟

الشاهد – هذه الصفقة وقعها وزير التموين لأنها مقايضة قطن بمنتجات أجنبية، ودي بدأ الكلام فيها لما وجدنا السوق مخنوق بالقطن إللي ما تصدرش، فجاني المضاربين الصغيرين، وطلبوا إن الحكومة تتسلم الفليارة وإللي تولى المفاوضة وياهم في مكتبه وفي مكتبي عبد الجليل العمري وزير التجارة في وزارة **علي ماهر**، وفيما يتعلق بالسعر لا أذكر اختلاف الأسعار لأن إللي يذكرها العمري و إحنا كنا بنصفي سوق القطن علشان نجيب بداله قمح، لأن حالة التموين كانت سيئة، وعقدنا مجلس الوزراء في وزارة **علي ماهر**، وجبنا وكلاء وزارة التموين والمالية واعتبرت الصفقة دي نصر كبير.

وكون أندراوس نشر في الجرائد كيت مع أنه حتى **حافظ عفيفي** كان طلع من شركة مصر، وإلياس كان عضو مجلس إدارة منتدب، وشركات بنك مصر تعتبر بنك مصر هو الأم وإللي تولى الصفقة الأستاذ **محمود العتال**، إنما الأستاذ **سراج الدين** عاوز يدخل في كل صفقة أنا عملتها، واحد من رجال الحاشية.. جايز نشر المقابلة دي علشان يزحف على باقي الشركات، والزحف من رجال الحاشية

معروف حتى إن كريم ثابت دخل شركة السكر أظن عند **عبود** فما الداعي للتشكيك في هذه الصفقة ونزاهتها رغم إن كل الفنيين الذين لا يشك في نزاهتهم قد اشتركوا فيها.

سراج الدين – وزير التموين اشترك فيما يختص بـالقمح أمـا السـعر فمـن اختصاص وزير المالية.. وبيان أن السوق لم يستفد من هذه الصفقة جاي بمستنداته في وقته.. إنما إيه إللي مس **أندراوس** للدفاع عن هذه الصـفقة.. هـو قـال مـا اعرفش.. السؤال الأخير.

الشاهد – بس لي تعقيب.. بتقول إن الجزء الخاص بـالقطن مـن اختصـاص وزارة المالية أنا أسلم معك في هذا، ولكن العمري إللي كان زميلي كان متولي مع الفنيين كل هذا الأمر.. إنما بتسألني إزاي أرد عليك السؤال، وأنا أقرر أن الصـفقة دي في مصلحة البلد، فهل إنت لو جالك سلفاجو وشركاه وطلبوا إنك تسلم القطـن بـ ١٢ مليون، وهو يساوي ٢٥ مليون كنت تعمل إيه.. مافيش شك البلد اسـتفادت من هذه الصفقة.

سراج الدين – مع الأسف الدكتور زكي قررها وقد سألني رئيس لجنة التطهير **عبد العزيز** خير الدين فيما قرره الدكتور زكي من أني قررت شراء الفليارة فقلـت إن هذا لم يحصل، ورجوت مواجهتي بسلفاجو، إذا قال إن هذا قد حصـل، فأشـر على المحضر بأن يسأل **سلفاجو** ووقف المحضر على كده، وفضل سلفاجو أمـره معلق إلى أن أحيل التحقيق على نيابة الغدر، وسأله الأستاذ **الهلباوي** فقال إن هذا لم يحصل، وأنا كنت في سجن الأجانب (١٣٥) والدكتور **زكي بره**، فواقعة سلفاجو غير صحيحة.. والدليل على أن هذه الصفقة لم يستفد منها السوق إنه لم يرتفـع بنطـا واحدا مع أن بيع ٥٠٠ ألف قنطار كان يجب أن يرفع السوق، وكـان يسـتلم مـن السوق بـ ٨٩ ريالا وباعوا بـ ٨٠ ريالا.. السؤال الأخير.

الشاهد – لو سمحت لي المحكمة سلفاجو لم يقل لي هذا الكلام بين أربعة جدران وإنما كان موجودا ٢٢ شخصا من المضاربين، وكون **سلفاجو** ينكر فهذا ماكـانش بين أربع حيطان.. أما إنه يقول الصفقة دي لم ترفع السعر فهو من الهم الثقيل إللي كان راكز على قلبه..

سراج الدين – هل علمت أن مجلس الوزراء سنة ١٩٥٢ فصل أحمد خير الدين بغير الطريق التأديبي لتصرفاته في ما يخص شخص اسمه **سمير بشـارة**.. هـل تذكر إنك كنت محاميا عن هذا الشخص قبل توليك الوزارة، وهل تذكر أن الأسـتاذ خير الدين أشار بعمل تسوية مع **سمير بشارة**، وهل تذكر أنه بعد إلغاء الاستثناءات ورجوع خير الدين من مدير عام (ب) إلى الدرجة الثالثة أنك أشرت بترقيته إلـى الثانية وتقييده على الأولى، وصرف مرتبه على أساس مدير عام؟. وأرجو أن تأمر المحكمة بضم الملف.

الشاهد – الموضوع ده من الموضوعات إللي أثيرت علـي بشـأنها حمـلات صحفية؛ إذ نشر في الأهرام في يناير ١٩٥٣ خبر مؤداه إني سأحال لمحكمة الغدر لترقيتي مراقبا للتموين، فأنا اتصلت برئيس التحرير (١٣٦) **عزيز ميرزا** وقلت له إيه الخبر ده، فقال إنه بعد ما نزل الساعة أربعة الصبح حد من المحررين دسـه فـي الجرنال، فقلت له تسمح تنشر ردي.

وإن هذا الموظف لا يمت لي بصلة، فلا هو قريب ولا هو محسوب وإنما هـو كسائر الموظفين إللي نزلوا، وإن وزير التموين هو إللي وقع القرار بترقيته لأنه لما ألغينا الاستثناءات قلنا إن قانون **أحمد ماهر** أسيء استعماله فقلنا عـدلا للمـوظفين نحتفظ لهم بدرجة أو بعلاوة، إنما ينظم ده قانون عملنا المنشور التفسيري.. فـدائما أبدا إدارة مستخدمي الحكومة محل استفتاء من الوزارات؛ فانهالـت الاستفسـارات المختلفة من شتى الوزارات، فحالة هذا الشخص بعتها وزير التموين زي الحـالات الثانية فردت عليهم الإدارة بأنه يستحق، فوزير التموين رقاه.

الشبكة إللي عايز يشبكها **سراج الدين** بالموضوع ده أنا أوضـحها.. بعـد مـا خرجت من الوزارة فتحت مكتبي للمحاماة فجاني سمير بشارة وعرض علي نزاعه مع وزارة التموين وقال إنه كان استورد صفيح لحساب الوزارة، وفيه نزاع وأنـه في النهاية قال للوزارة تحول الموضوع إلى قسم الرأي ليفصل فيه، وقال أنا جـاي لك علشان تعمل المذكرة إللي تقدمها لرئيس هيئة قسم الرأي، وكان الأستاذ **سليمان حافظ**(١٣٧) وعملت المذكرة.. شغل المحامين.

جاء قسم الرأي اجتمع في يوليو وأبدى الفتوى لصالح هذا الرجل، وكانـت لـي صفقات دولارية وإسترلينية عينها في تسع صفقات فولسكاب.. إنما هيئة قسم الرأي رأيها استشاري يعني الوزير لو أراد ينفذ عنده السند، فراح للوزارة **وأحمد حمـزة** رجع القسم علشان عنده بيانات عايز يقـدمها بالنسـبة للصـفقة الدولاريـة، أمـا الإسترلينية فقال يتركها للقضاء، فرجعوا الأوراق لمجلس الدولة ومجلس الدولة قال إنه متمسك برأيه الأول بالنسبة للدولارية، ففيه فتوتين من قسم الرأي المجتمع فلـو إني عايز أحابي هذا الرجل لما جيت وزير.

الرئيس – جيت وزير تموين؟

الشاهد – لأ وزير مالية.. والراجل اضطر أن يرفع دعوة أمام القضاء الإداري ومحجوزة الآن للحكم، والمحامي أنا قلت له أعمل معروف اختار محـامي آخـر؛ فاختار الأستاذ **سامي مازن**، وزي ما قال لي الأستاذ **سامي مازن** إنهـا محجـوزة للحكم في جلسة ٤ يناير، فلما وزارة التموين لم تنفذ أنا وزير مالية **وأحمـد خيـر الدين** إللي رقاه وزير التموين وإدارة مستخدمي الحكومة إللي بترد على الوزارات.

سراج الدين – المعروف إن خير الدين لما عرض عليه الأمر في سنة ٥٢ ترك الأمر للقضاء واقترح عمل تسوية ودية بالصلح مع **سمير بشارة** مخالفـا تأشـيرة الوزير، وهذا ما أخذته عليه لجنة الفصل بغير الطريق التأديبي، وفي هذا الموضوع

بالذات لما بعتت وزارة التموين لوزارة المالية تأخذ رأيها كانت ترد بأنه يستحق الدرجة الثانية.

الرئيس – وأنت وزير مالية كان المستخدمون بتستفسر منك عن مسائل الاستثناءات؟

سراج الدين – يجوز.

الرئيس – دي بيفسرها الوزير ولا لها موظفين مختصين.. الوزير كان فاضي للحاجات دي.. فيه أقسام مختصة.. يعني نقدر نجيب لك مشكلة من إللي كانت موجودة، وترد لنا عليها دي الوقت.. ما أفتكرش أبدا إن الوزير يرد على الحاجات دي.. فهل مدير المستخدمين كان يعرف إن فيه علاقة بين **أحمد خير الدين** والوزير.

سراج الدين – يمكن الوزير قاله في جواب جاي من وزارة التموين.

الرئيس – رد وزارة المالية أخذ به؟

سراج الدين – أصل إللي قال مذكرة التسوية الودية رؤساء خير الدين وإذا جبتم الملف ستجدوا كل هذا.

الشاهد – إنما أنا لم كنت وزير مالية معملتش له في الصفقة دي أي حاجة بالرغم من تأشيرة خير الدين.

الرئيس – التهمة موجهة للشاهد.. تحب نجيب الملف.

الشاهد – لأ.. هو اضطر إنه يلجأ للمحكمة.

الرئيس – ما عندكش رد.

الشاهد – على إيه.. حكاية خير الدين.

الرئيس – حكاية مماثلة مثلا.

الشاهد – (ضاحكا) لأ.

الرئيس – فيه أسئلة ثانية؟

سراج الدين – إحنا شاكرين سعة الصدر دي.

المدعي – في النقطة دي وزارة التموين هي إللي مشـت الموضـوع وسـألت ورقته.

سراج الدين – بس كانت الترقية تبقى للثانية مش يقيد على الأول وتصرف إليه مرتب مدير عام (ب).. هي حيلة علشان درجة مدير عام تبقى محجوزة له.. هـي حيلة إنما مش مخالفة للقانون.

الشاهد – ومين إللي وقع على قرار الترقية.. وزير التموين.

سراج الدين – الرئيس سألك نجيب الملفات فإنت قلت لأ.. أنـا كنـت أجيـب الملف.

المدعي – دا أنا إللي باعترض.

الرئيس – أنا كنت وإنت وزير يعرض عليك مسائل زي دي.

سراج الدين – أنا توليت ٨ وزارات في العشر سنين.

الرئيس – يعني فيه حاجات زي دي عرضت عليك؟. إيه إللي جابها على فكرك يعني.

سراج الدين – أنا كوزير مالية مسئول عن تصـرفات إدارات الـوزارة فأنـا معذور لما أربط بين الوقائع دي كلها.

الشـــاهد – إيـــه إللـــي حصـــل **لســـمير بشـــارة** مـــن ده كلـــه.. لا يا فؤاد بلاش الحاجات دي.

سراج الدين – طيب نجيب الملف.

الرئيس – نجيب الملف بس إذا طلع الكلام مش صحيح نعرف إنك بتلف، وكل كلامك غير صحيح.

سراج الدين – كده.. طيب جربو في دي بس.

الرئيس – تحب إننا نكيف المسائل الخاصة بك بالشكل ده.

الشاهد – على كل حال هو ما أخرش وما خدش حاجة من دا كله.

سراج الدين – الملف يبين كل حاجة.

المدعي – أنا كنت رئيس لجنة تطهير في وزارة الصحة.

سراج الدين – المحكمة قررت ضم ملف خير الدين وملف سمير بشـاره لأنـه يكملوا.

المدعي – ده ملف **سمير بشارة** في مجلس الدولة نجيبه إزاي.

الشاهد – لا يا **فؤاد**.. دي قضية أمام القضاء وما نقدرش نجيب الملف منهـا... وإذا سمحت الهيئة الموقرة دا موضوع أمام القضاء ويحسن عدم نشـر مـا قلنـاه خاصة به.

سراج الدين – بلاش.. بلاش.. أنا متنازل عن الطلب ده.

إبراهيم سامي – لما **النحاس** رجع من الخارج ألم يسألك عن موضوع آدمـون جاهلان؟

الشاهد – في إيه؟

إبراهيم سامي – قضية الأسلحة.

الشاهد – أنا كنت اتأخرت عن استقباله فرحت له سان ستيفانو وكنا لوحدنا فقال إزاي أنا تلقيت إشارة وأنا على المركب إن جهلان جه وسيقبض عليه، وأنا متفـق مع الراحل (يقصد الملك) إزاي الكلام ده.. أنا حاشوف فؤاد **وعبد الفتاح الطويل**.. بس ده إللي قاله..

الرئيس – ترفع الجلسة على أن تعقد لاستكمال نظر القضية يوم السبت..

* بهذه الجلسة تنتهي شهادة زكي عبد المتعال، ويضم الجزء الثاني مـن هـذا الكتاب بقية شهادات الشهود، وهم ـ الأميرلاي أحمد كامل (مـدير بـوليس القصور الملكية). وعلي علوبة (مدير مصلحة القطن) – **ومكرم عبيد** (رئيس حزب الكتلة الوفدية). وعبد السلام الشـاذلي (عضـو مجلـس الشـيوخ) – ورشدي نعمان (صهر سابق لزكي عبد المتعال) – **وعلـي مـاهر** (رئـيس وزراء) – محمد علي رشدي (وكيل وزارة العدل) – وعبد الفتـاح الطويـل (وزير العدل) – واستجواب المحكمة ل**فؤاد سراج الدين**.

* ويضم الجزء الثالث والأخير مرافعة المدعي العسكري البكباشي إبراهيم جاد الحق والمدعي المدني عبد الرحمن صالح، ودفاع عبد الفتاح حسن عن **فؤاد سراج الدين**، ودفاع الأخير عن نفسه.

* وسيتضمن كلٍ من الجزئين دراسة تقدم للموضوعات الواردة بها، وتعليقـات وتوضيحات لأهم الحوادث..

هوامش

جلسات المحاكمة

هوامش جلسة الإجراءات

(١) إشارة إلى المدة التي حكمت خلالها وزارة الوفـد الأخيـرة، وهـي وزارة **مصطفى النحاس** السابعة وقد استمرت من ١٢ ينـاير (كـانون الثـاني) ١٩٥٠، إلى ٢٧ يناير ١٩٥٢. وكانت مشكلة من - **مصـطفى النحـاس** (للرئاسة)، وعثمان محرم (للأشغال)، وعلي زكي ال**عرابي** (للمواصلات)، وعبد الفتاح الطويل (للعدل)، ومحمد **فؤاد سراج الدين** (للداخلية)، وأحمـد حمزة (للزراعة)، ومصطفى نصرت (للحربية والبحرية)، ومحمود سليمان غنام (للتجارة والصناعة)، ومحمد محمد الوكيـل (للاقتصـاد الـوطني)، والدكتور **أحمد حسين** (للشئون الاجتماعية)، ومرسي فرحات (للتمـوين)، وياسين أحمد (للأوقاف)، وعبد اللطيف محمود (للصحة)، وإبراهيم فـرج (الشئون البلدية والقروية)، ود. **حامد زكي** (للدولة)، ود. محمـد صـلاح الدين (للخارجية)، ود. طه حسين (للمعارف)، ود. محمد زكي عبد المتعال (للمالية).

وفي نوفمبر (ت٢) استقال ياسين أحمد ومرسي فرحات وحل محلهما إسماعيل رمزي وأحمد حمزة، وأقيل محمد زكي عبد المتعال وحل محله **فؤاد سراج الـدين** في وزارة المالية مع بقائه وزيرا للداخلية. وعين عبد اللطيـف محمـود وزيـرا للزراعة بدلا من **أحمد حمزة** وحامد زكي وزيرا للاقتصاد الوطني، وعبد الجـواد حسين وزيرا للصحة. وفي أغسطس (آب) ١٩٥١ نقل عبد الفتاح الطويل ومحمـد محمد الوكيل كل منهما مكان الآخر، وعين عبد الفتـاح حسـن وزيـرا للشـئون الاجتماعية، وحسين محمد الجندي وزيرا للأوقاف وعبد المجيد عبد الحق وزيـرا للدولة.

وقد شكلت هذه الوزارة عقب الانتخابات العامة التي أجريت في ٣ يناير ١٩٥٠، وحصل الوفد فيها على ٢٢٨ مقعدا [١٣٥,٦٤٣ صوتًا]، مقابل ٣٠ مقعدا للمستقلين،

و٣٨ لحزب الهيئة السعدية، و٢٦ لحزب الأحرار الدستوريين، ومقعد للمستقلين، و٢٨ لحزب الهيئة السعدية، و٢٦ لحزب الأحرار الدستوريين، و٦ مقاعد للحزب الوطني، ومقعد واحد للحزب الاشتراكي. وأقيلت في ٢٧ يناير (المصرية – جـ٣ – ط١ – مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٥١ – ص٢٨٩، د. يونان لبيب رزق – تاريخ الوزارات المصرية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – القاهرة ١٩٧٥ ص٥٠٢).

(٢) إشارة إلى مصطفى النحاس رئيس "هيئة الوفد المصري" وهو أهم الأحزاب المصرية السياسية. وقد أسس في ١٣ نوفمبر (ت ٢) ١٩١٨، حين توجه سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي لمقابلة المعتمد البريطاني في مصر آنذاك – السير رجنالد وجنت – طالبين السفر إلى مؤتمر الصلح، الذي عقدته الدول الأوروبية المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، لعرض مطالب مصر بمنحها الاستقلال التام، وكان الثلاثة أعضاء في الجمعية التشريعية، وقد طالبهم المعتمد البريطاني بما يثبت تمثيلهم للشعب المصري، فبدأت حركة لجمع توقيعات على توكيلات مطبوعة تفويض مجموعة من الشخصيات السياسية آنذاك في الحديث باسم الشعب المصري في السعي لاستقلال مصر استقلالا تاما بالوسائل السلمية المشروعة. وقد ظل الوفد يرسل برقيات ومكاتبات الاحتجاج إلى أن قبضت السلطات البريطانية على عدد من زعمائه مما أدى إلى نشوب ثورة ١٩١٩، وقد حل "الوفد المصري" في عام ١٩٥٣ ضمن الأحزاب التي حلت آنذاك بقرار من مجلس قيادة الثورة.

ولد **مصطفى النحاس** من عام ١٨٧٦ وتعلم بمدرسة الناصرية ثم الخديوية الثانوية وتخرج في مدرسة الحقوق وعمل بالمحاماة، وانتقل منها إلى القضاء، وشارك في ثورة ١٩١٩ وضم لعضوية الوفد كممثل للحزب الوطني، ونفي مع **سعد زغلول** إلى سيشل. وتولى الوزارة لأول مرة في عام ١٩٢٤ كوزير

للمواصلات. وأصبح سكرتيرا عاما لحزب الوفد المصري وخاف **سعد زغلول** بعد وفاته (١٩٢٧) في رئاسة الوفد، ورئاسة برلمان الائتلاف الذي كان قائما آنـذاك. تولى رئاسة الوزارة في أعوام ١٩٢٧ و١٩٣٠ و١٩٣٦ و١٩٤٢ و١٩٥٠، وفـي عهد وزارته الأخيرة ألغى معاهدة ١٩٣٦ – التـي كـان قـد رأس المفاوضـين المصريين في توقيعها، واعتزل الحياة السياسية في عام ١٩٥٣، وتـوفى فـي ٢٣ أغسطس (آب) ١٩٦٥.

(٣) هو الملك فاروق الأول، ابن الملك أحمد فؤاد من زوجتـه الثانيـة نـازلي صبري. ولد في ١١ فبراير (شباط) ١٩٢٠، إبان ثورة ١٩١٩ وتعلم فـي قصر والده، وفي أكتوبر ١٩٣٥ أرسله أبوه إلى إنجلترا ليتم تعليمـه بهـا وأدخله كلية وولتش الحربية بلندن، وتوفى والده في ٢٨ إبريـل (نيسـان) ١٩٣٦ فنودي به ملكا على مصر، وقطع دراسته وعاد إلى القاهرة في ٦ مايو (آيار) ١٩٣٦.

وعندما وصل إلى سن الثامنة عشرة عاما – بالحساب الهجري – تولى سلطاته الدستورية في ٢٩ يوليو (تموز) ١٩٣٧. وفي ٢٠ يناير (كـانون الثـاني) ١٩٣٨ تزوج للمرة الأولى بالآنسة صافيناز كريمة يوسف ذو الفقار باشا وكيـل محكمـة الاستئناف، وطلقها في ١٧ نوفمبر (ت ٢) ١٩٤٨ لأنها لم تنجب سوى إناث، فضلا عن الخلافات المستمرة بينهما، ثم تزوج للمرة الثانية في ٦ مايو (أيار) ١٩٥١ من الآنسة ناريمان كريمة حسين **فهمي** صادق سكرتير عام وزارة المواصلات، وزرق منها بالذكر الوحيد الذي أنجبه وهو "أحمد فؤاد" في يناير ١٩٥٢. وفي ٢٦ يوليـو في نفس العام عزل عن العرش، وغادر البلاد منفيا إلى إيطاليا حيث عاش بها إلى أن توفى فجأة بروما في صيف ١٩٦٥. على أثر أزمة قلبية مفاجئة، وثمة روايـة غير مؤكدة بأن المخابرات المصرية في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر قد قتلته حين علمت بتدبير مؤامرة لعودته إلى الحكم.

(٤) هي السيدة زينب عبد الواحد الوكيل، حـرم الـرئيس الراحـل مصـطفى النحاس، تزوجها في عام ١٩٣٥، وكان أيامها في التاسعة والخمسين مـن عمره بينما كانت هي في مقتبل الشباب، وقد شاع أنها المسئولة عن كـل الفساد الذي لحق بحزب الوفد في وزارته التي حكمت بين عامي ١٩٤٢ – ١٩٤٤ فضلا عن وزارة الوفد الأخيرة. وقد نسب إلى أشـقائها وأقاربهـا ميلهم للحصول على امتيازات خاصة على حساب المصلحة العامة. وقـد توفت في عام ١٩٦٧ بعد وفاة زوجها بعامين.

(٥) ثلاثة من كبار تجار الأقطان. ومحمد فرغلي وعلي أمين يحيى مصـريان، أما فرانسواز تاجر فهو لبناني الأصل. وما زال محمد فرغلي علـى قيـد الحياة ويعمل مستشارا لإحدى مؤسسات القطاع العام العاملة فـي مجـال القطن – بعد أن أممت ثورة يوليو تجارة الأقطان – بدرجة نائب وزيـر. وقد كتب في عام ١٩٧٦ مقالا يدافع عن تدخل الدولة في تجارة الأقطان.

(٦) بدأ إلياس أندراوس حياته موظفا صغيرا في حكومة السودان حيـث وثـق علاقاته بالإدارة الإنجليزية هناك. وما لبث أن انتقل للعمل بشركة "صباغي البيضاء" وهي شركة كان يديرها عند إنشائها "كين بويـد" – أحـد كبـار الموظفين الإنجليز في وزارة الداخلية المصرية – وعندما اقترب الجـيش الألماني بقيادة روميل من الحدود المصرية إبان الحرب العالمية الثانيـة، وبدأ الإنجليز واليهود يصفون أعمالهم ويبحثون عن مصريين يسـلمونهم تلك الأعمال أنابوه في إدارة "شركة البيضاء"، وظل اسمه يلمع في المجال الاقتصادي والسياسي، فعين عضوا في مجلس الشيوخ، وممثلا للحكومـة في مجلس إدارة شركة قناة السويس، فضلا عن عضوية مجـالس إدارات العديد من شركات بنك مصر. ثم أصبح مستشارا اقتصاديا للملك فـاروق، وبهذه الصفات كان يقوم بالعديد من المهام السياسية. (راجـع – إليـاس

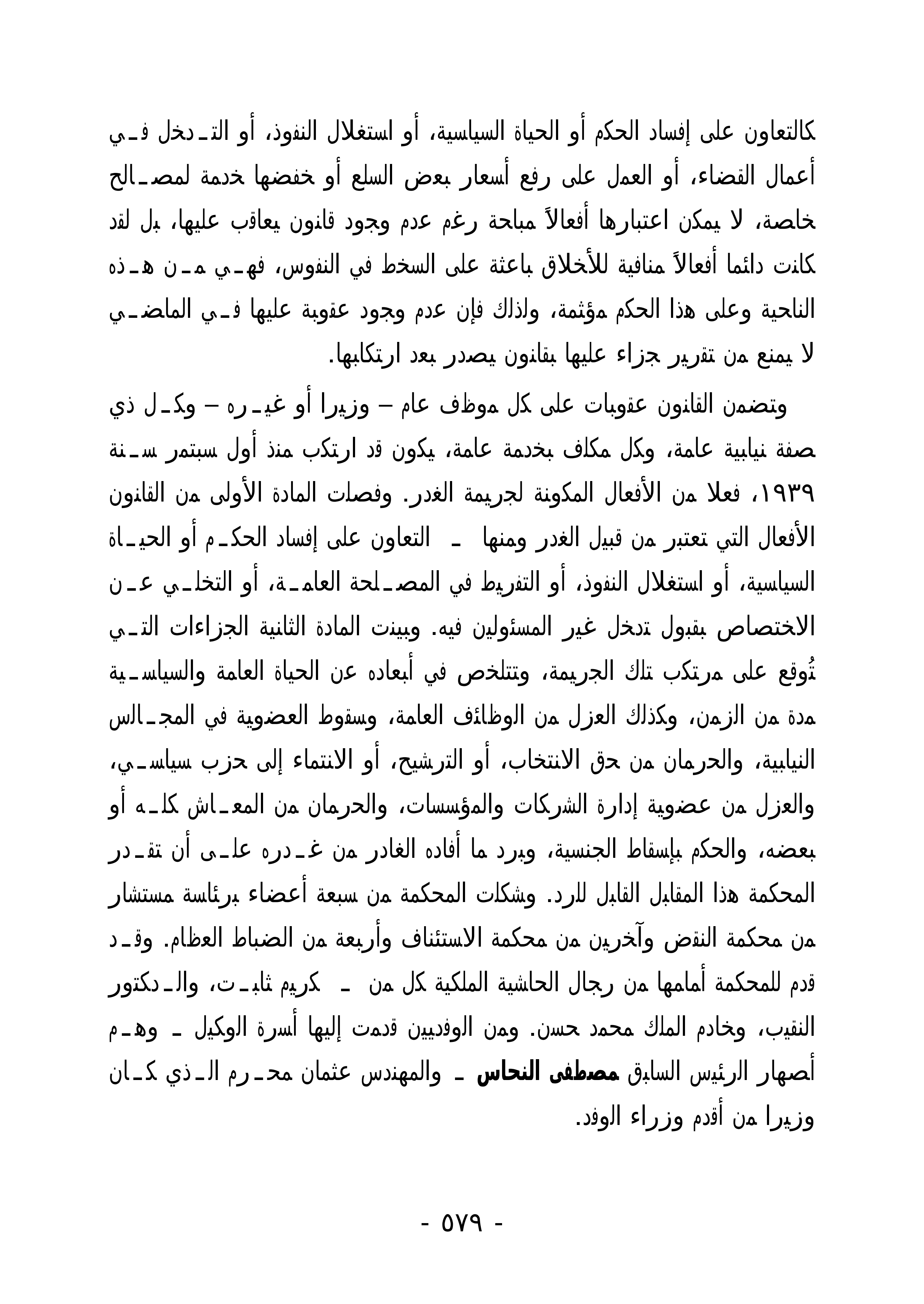
أندراوس كنز جديد من العبقرية – جريدة مصر الفتاة [الاشـتراكية] فـي ديسمبر [ك ١] ١٩٥٠.)

(٧) كان فؤاد سراج الدين وزيرا للمواصلات في وزارة حسين سـري الثالثـة التي استمرت بين ٢٥ يوليو (تموز) و٣ نوفمبر (ت ٢) ١٩٤٩، وكانـت وزارة قومية ضمت ممثلين لكل الأحزاب (٤ وفديين، و٤ سعديين، و٤ من الأحرار الدستوريين، و٢ الحزب الوطني، و٤ من المستقلين). ولكنها لـم تستمر إذ كان الهدف منها أن تتفق الأحزاب – بناء على رغبة السراي – على تقسيم الدوائر الانتخابية بما ينتهي ببرلمان متوازنٍ لا يعطي الأغلبية لأي حزب. وهو ما رفضه الوفد.

(٨) كان "آدمون جهلان" أحد أفراد حاشية الملك السابق، ولعب دورا هاما فـي قضية الأسلحة الفاسدة، وستأتي ظروف تسهيل هربه ضمن شـهادة عبـد الفتاح الطويل وزير العدل، وقد أدلى بها في الجلسة العشرين من جلسـات هذه المحاكمات بتاريخ ١٩٥٤/١/١٣، وسوف يتضمنها الجزء الثاني مـن هذا الكتاب.

(٩) أنشئت محاكم الغدر بمقتضى مرسوم بقانون بمحاكمة المسئولين عن جرائم الغدر، واستغلال النفوذ من الموظفين العموميين، أو أعضاء البرلمـان، أو كل شخص كان مكلفًا بخدمة عامة، أو كانت له صفة نيابية، وارتكب بعـد أول سبتمبر ١٩٣٩ جريمة في جرائم الغدر.

وقد أشارت المذكرة التفسيرية للقانون المذكور إلى مبرر صدوره؛ فـذكرت أن بعض لجان التطهير قد انتهت إلى إدانة عدد من الوزراء العاملين ومن في حكمهم في تهم استغلال النفوذ، وتعذر عقابهم لعدم سريان القانون رقم ١٢٦ لسـنة ١٩٥٢ ببيان أحوال مسئولية الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات على الماضي، أو لأن الموظف قد ترك الوظيفة فلا يمكن محاكمته تأديبيا. وقالت المذكرة إن هناك أفعالاً



كالتعاون على إفساد الحكم أو الحياة السياسية، أو استغلال النفوذ، أو التدخل في أعمال القضاء، أو العمل على رفع أسعار بعض السلع أو خفضها خدمة لمصالح خاصة، لا يمكن اعتبارها أفعالاً مباحة رغم عدم وجود قانون يعاقب عليها، بل لقد كانت دائما أفعالاً منافية للأخلاق باعثة على السخط في النفوس، فهي من هذه الناحية وعلى هذا الحكم مؤثمة، ولذلك فإن عدم وجود عقوبة عليها في الماضي لا يمنع من تقرير جزاء عليها بقانون يصدر بعد ارتكابها.

وتضمن القانون عقوبات على كل موظف عام – وزيرا أو غيره – وكل ذي صفة نيابية عامة، وكل مكلف بخدمة عامة، يكون قد ارتكب منذ أول سبتمر سنة ١٩٣٩، فعلا من الأفعال المكونة لجريمة الغدر. وفصلت المادة الأولى من القانون الأفعال التي تعتبر من قبيل الغدر ومنها - التعاون على إفساد الحكم أو الحياة السياسية، أو استغلال النفوذ، أو التفريط في المصلحة العامة، أو التخلي عن الاختصاص بقبول تدخل غير المسئولين فيه. وبينت المادة الثانية الجزاءات التي تُوقع على مرتكب تلك الجريمة، وتتلخص في أبعاده عن الحياة العامة والسياسية مدة من الزمن، وكذلك العزل من الوظائف العامة، وسقوط العضوية في المجالس النيابية، والحرمان من حق الانتخاب، أو الترشيح، أو الانتماء إلى حزب سياسي، والعزل من عضوية إدارة الشركات والمؤسسات، والحرمان من المعاش كله أو بعضه، والحكم بإسقاط الجنسية، وبرد ما أفاده الغادر من غدره على أن تقدر المحكمة هذا المقابل القابل للرد. وشكلت المحكمة من سبعة أعضاء برئاسة مستشار من محكمة النقض وآخرين من محكمة الاستئناف وأربعة من الضباط العظام. وقد قدم للمحكمة أمامها من رجال الحاشية الملكية كل من - كريم ثابت، والدكتور النقيب، وخادم الملك محمد حسن. ومن الوفديين قدمت إليها أسرة الوكيل - وهم أصهار الرئيس السابق **مصطفى النحاس** - والمهندس عثمان محرم الذي كان وزيرا من أقدم وزراء الوفد.

(١٠) كريم ثابت - ولد في ١٩ يوليو (تموز) ١٩٠٣ وهو من أصل لبنـاني، وكان والده خليل ثابت أستاذًا بالكليـة الأمريكيـة ببيـروت، ثـم عمـل بالصحافة، وشريكًا في جريدة "المقطم" – لسان حال دار الحماية البريطانية في مصر – ومشرفًا على مجلة "المقتطف" وهي مجلـة شـهرية علميـة ثقافية – وقد تخرج كريم ثابت في كلية الأداب والعلوم بالجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ١٩٢٥، وعمل في جريدة "السياسـية" لسـان حـال حـزب الأحرار الدستوريين – وأصدر مجلة "العالم" التي اندمجت فيما بعـد مـع مجلة "الدنيا" التي كانت تصدرها دار الهلال. وتفرغ بعـد ذلـك لجريـدة "المقطم" ولمع اسمه كصحفي كبير متصل بالـدوائر السياسـية المحليـة والأجنبية.

اشترك مع محمد التابعي ومحمود أبو الفتح في إصدار جريدة "المصـري" فـي عام ١٩٣٦. وابتدع الكتابة عن الحياة الشخصية للملوك ورؤساء الـدول، وكـان مقربا للملك فؤاد – وتعرف بالملك فاروق عام ١٩٤٣ في أسوان، ثم تقـرب إليـه وأصبح صديقًا شخصيا له، وعينه مستشارا صحفيا للديوان الملكـي، كمـا عينـت زوجته وصيفة للملكة في سنة ١٩٤٨، وأنعم عليه برتبة "البكوية" وعمره ٤١ سنة، وبالباشوية وعمره ٤٥ سنة، وبالوشاح الأكبر من نيشان النيل وعمـره ٤٧ عامـا. وشغل منصب مدير الإذاعة، ثم ضغط الملك على حسين سري الذي عينه وزيـرا للدولة في وزارته الخامسة (٢ – ٢٢ يوليو ١٩٥٢). وقدم بعد الثورة لمحكمة الغدر فحكمت بحرمانه من الحقوق السياسية والاجتماعية لمدة ١٠ سنوات بتهمة حصوله على خمسة آلاف جنيه بدون وجه حق من مستشفى المواساة، وحوكم أمام محكمـة الثورة في ١٢ أكتوبر ١٩٥٣ بتهمة الخيانة الوطنيـة، وإفسـاد الحكـم والحيـاة السياسية، وتوجيه الملك فاروق وجهات أخلاقية ومادية وأدبية تتعارض مع مصلحة البلاد، واستغلاله لنفوذه. وحكمت عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة كل مـا

زاد مـن أموالـه وممتلكاتـه هـو وزوجتـه عمـا كانـا يملكانـه قبـل ٢٧ مايو (آيار) ١٩٤٦. وقد أفرج عنه صحيا بعد فترة.

(١١) د. محمد أحمد النقيب ـ طبيب ارتبط بالملـك فـاروق وعـين مـديرا لمستشفى المواساة في عام ١٩٣٥ بعد أن ترك عمله في وزارة الصـحة، ونسب إليه أنه كان يستغل منصبه للحصول على مكاسب مادية، وللتقـرب إلى الملك وحاشيته بتسخير المستشفى لأغراضهم الخاصة. حـوكم أمـام محكمة الغدر ثم أمام محكمة الثورة بتهمة إعطاء مبلغ خمسة آلاف جنيـه لكريم ثابت من أموال المستشفى بحجة القيام بدعاية ليانصيب خيري كانت تقيمه. حكمت عليه محكمة الثورة في (١٩٥٣/١٠/٢٧) بالسـجن خمسـة عشر عاما ومصادرة كل ما زاد في أمواله ومملتكاته عما كان لديـه فـي شهر سبتمبر (أيلول) ١٩٣٩ لمصلحة الشعب. وقد أفرج عنه صحيا.

(١٢) أدلى زكي عبد المتعال بشهادته ضد فؤاد سراج الدين في سـبع جلسـات متتالية بين الثلاثاء والأحد ١٥ – ٢٠ ديسمبر (كانون الثاني) ١٩٥٣ وهي واردة بنصها في هذا الجزء من الكتاب.

(١٣) إشارة إلى وزارة "نجيب الهلالي" التي حكمت بين أول مارس (آذار) و٢ يوليو (تموز) ١٩٥٢، وكان "زكي عبد المتعال" وزيرا للمالية فيها. وشهادة "نجيب الهلالي" في محاكمة فؤاد سراد الدين أدلى بها في الجلسـة الثالثـة (١٣ ديسمبر "ك ١" ١٩٥٣) وهي واردة في هذا الجزء من الكتاب.

(١٤) لجان التطهير الأولى لجان قضائية شكلت في عهد وزارة "أحمـد نجيـب الهلالي" الأولى (أول مارس – ٢٨ يونيو) ١٩٥٢ على أن تتولى التحقيـق في الجرائم والمخالفات الإدارية التي وقعـت أو تقـع فـي الـوزارات، والمصالح العامة، والهيئات التي للحكومة إشراف أو رقابة عليها، وشكلت كل لجنة من مستشار من مجلس الدولة، أو محامٍ عامٍ رئيسـا، ومستشـارٍ

مساعدٍ من مجلس الدولة، أو رئيس نيابة، أو نائب من الدرجة الأولى، أو نائب أول من مجلس الدولة، وموظف لا تقل درجته عن الدرجة الأولى عضوين. وجعلت مهمة هذه اللجان التحقيق في الوقائع التي تبلغ عنها، أو تنطوي على تصرفات تمس نزاهة الحكم. ويقول طارق البشري إن هذه اللجان واجهت صعوبات جمة نتيجة لاختفاء الأوراق من الملفات الحكومية، ومراوغة الموظفين العالمين بالخبايا والأسرار (الحركة السياسية في مصر ٤٥ – ١٩٥٢ – ط١ – هيئة الكتاب – القاهرة ١٩٧٢ ص٥٦٩ – ٥٧٠). وقد استأنفت لجان التطهير عملها بعد الثورة في جو أفضل وعرفت لذلك بلجان التطهير الثانية.

(١٥) إشارة إلى وزارة علي ماهر الثالثة (٢٧ يناير "ك ٢" – أول مارس "آذار" ١٩٥٢)، والخطاب المشار إليه كان محل مناقشة في شهادة نجيب الهلالي الواردة في هذا الجزء – وسترد رواية علي ماهر لظروف إرساله في شهادته التي أدلى بها في الجلسة الثامنة عشرة بتاريخ ١٩٥٤/١/٥ ويتضمنها الجزء الثاني من المحاكمة.

(١٦) كان عبد الفتاح الطويل من الشخصيات البارزة في حزب الوفد بالإسكندرية، وقد تولى وزارة العدل في وزارة النحاس السابعة والأخيرة. وقد أثار أزمات متعددة بسبب تدخل السراي في تحقيقات الأسلحة الفاسدة، وأدلى بشهادته في صف فؤاد سراج الدين في جلسة ١٩٥٤/١/١٣.

(١٧) كان محمد علي رشدي وكيلاً لوزارة العدل في وزارة النحاس الأخيرة. وتولى وزارة العدل في أول وزارة شكلها علي ماهر بعد الثورة (٢٤ يوليو – ٧ سبتمبر ١٩٥٢).

هوامش شهادة

د. محمد حسين هيكل

(١) د. محمد حسين هيكل باشا (١٨٨٨ – ١٩٥٦) ـ من أشهر السياسيين والمفكرين المصريين في النصف الأول من هذا القرن. ولد بقرية كفر غنام مركز السنبلاوين بمحافظة الدقهلية، وتلقى تعليمه بكُتاب القرية، ثم مدرسة الجمالية الابتدائية، ثم الخديوية الثانوية، ثم بمدرسة الحقوق وتخرج فيها عام ١٩٠٩ حيث أتم تعليمه بفرنسا، وحصل على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي عن "الدين المصري العام" في عام ١٩١٢. وعاد ليعمل بالمحاماة ثم بالصحافة في جريدة "الجريدة" مع أستاذه أحمد لطفي السيد، بالإضافة إلى تدريسه للقانون بالجامعة المصرية القديمة، إلى أن رأس تحرير "جريدة السياسة" التي صدرت لتكون لسان "حزب الأحرار الدستوريين" في عام ١٩٢٢، وأصبح عضوا في مجلس إدارة ذلك الحزب الذي انشق عن الوفد عندما اختلف عدد من الأعضاء مع سعد زغلول حول قبول التسوية التي عرضها عليهم اللورد ملنر وزير المستعمرات البريطاني.

دخل الوزارة لأول مرة في عام ١٩٣٧ وزيرا للدولة في وزارة محمد محمود الثانية (٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ – ٢٧ إبريل ١٩٣٨)، ثم وزيرا للمعارف في وزارته الثالثة (٢٧ إبريل "نيسان" – ٢٤ يونيو "حزيران" ١٩٣٨).

وهو المنصب الذي احتفظ به في وزارته الرابعة (٢٤ يونيو ١٩٣٨ – ١٨ أغسطس ١٩٣٩). وعاد إليه في وزارة حسن صبري الأولى (٢٧ يونيو – ١٤ نوفمبر ١٩٤٠)، ثم وزارة حسين سري الأولى (١٥ نوفمبر ١٩٤٠ – ٣١ يوليو ١٩٤١)، والثانية (يوليو ١٩٤١ – ٤ فبراير ١٩٤٢)، ثم ضمت إليه وزارة الشئون

الاجتماعية مع المعارف في وزارة أحمد ماهر الأولـى (٨ أكتـوبر ١٩٤٤ – ١٥ يناير ١٩٤٥). لينتقل بعد ذلك إلى رئاسة مجلس الشيوخ حتى تركها عـام ١٩٥٠. كان وكيلاً لحزب الأحرار الدستوريين ثم رئيسا له.

وهو يعتبر من أوائل المفكرين الليبراليين في مصر، وهو صاحب رواية (زينب) – أول رواية مصرية – ومن كتبه العامة (جان جاك روسو) و(عشـرة أيـام فـي السودان) و(تراجم مصرية غربية) و(السياسة المصـرية والانقـلاب الدسـتوري) و(ثورة الأدب). وقد روى حياته السياسية من وجهة نظره ومن وجهة نظر حزبـه في كتاب من جزئين بعنوان (مذكرات في السياسة المصرية) صدر في عام ١٩٥١ و١٩٥٣ على التوالي. وقد أعيد طبعهما أخيرا.

وبرغم خصومته الشديدة للوفد فقد حفظ له الوفديون أنه لم يستدرج للتشهير بـه حين دعي للشهادة في محاكمة **فؤاد سراج الدين**، وقد حيتـه جريـدة "المصـري" (١٩٥٣/١٢/١٣) على شهادته الواردة هنا التي كان موضـوعيا خلالهـا. وأشـاد النائب الوفدي إبراهيم طلعت بموقفه الأخلاقي في مذكراته ـ (أيام الوفد الأخير)، [روز اليوسف – أغسطس ١٩٧٦ إلى مارس ١٩٧٧].

(٢) أصل المشكلة التي تعالجها شهادة د. هيكل تعود إلى عـام ١٩٤١. وكـان الدستور المصري المطبق آنذاك – والصادر في عـام ١٩٢٣ – يجعـل البرلمان من مجلسين: مجلس النواب ينتخب كل خمس سنوات. ومجلس للشيوخ ينتخب ٨٠% من أعضائه ويعين ٢٠%، ومدة عضـوية مجلـس الشيوخ هي عشر سنوات، على أن يجري إخراج نصـفهم بالقرعـة كـل خمس سنوات.

وقد أجريت انتخابات لمجلس البرلمان في عامي ١٩٣٦. وفـي مـارس (آذار) ١٩٤١ وفي عهد حكومة حسين سري اقترع مجلس الشيوخ على إنتهاء عضـوية نصف المنتخبين ونصف المعينين، فخرج ٤٤ منتخبا وخرج ٢٩ معينًـا. وأصـدر

الماك مرسوما بتعيين آخرين بدلاً عن أخرجتهم القرعة من المعينين، ونظـرا لأن حالة الحرب لم تكن تسمح بإجراء انتخابات فقد أجل إخراج المنتخبين.

وعندما تولى الوفد الحكم في ٦ فبراير ١٩٤٢، حلت وزارته مجلـس النـواب الذي كان قائما، وأجرت انتخابات جديدة لعضوية الشيوخ بالنسبة للدوائر التي كان ممثلوها قد خرجوا من المجلس في مارس ١٩٤١. وأبطلت الوزارة أيضا المرسوم الصادر بتعيين الأعضاء المعينين في وزارة حسين سري. واستصدرت مرسـوما بتعيينات جديدة، وكانت حجتها في ذلك أن التعيين – حسب نص الدستور – يكـون لاستكمال الكفاءات التي لم تأت بها الانتخابات، وحيث لم تجر انتخابات فـي عـام ١٩٤١ كان واجبا ألا يكون هناك تعيين. وعندما خرج الوفد، وجاءت وزارة أحمد ماهر في عام ١٩٤٤ استصدرت مرسوما جديدا ببطلان المرسوم الـذي أصـدرته حكومة الوفد بإلغاء تعينات الشيوخ التي صدرت في عهد حكومة حسين سري عام ١٩٤١، وقضى المرسوم الجديد بإعادة الأحياء من هؤلاء الشيوخ لمباشرة أعمـال عضويتهم بالمجلس، وبزوال العضوية عن جميع الذين عينوا بدلهم في عهد وزارة النحاس، وعن كل من حل محلهم بسبب الوفاة أو الاستقالة.

ومراسيم ١٧ يونيو (حزيران) ١٩٥١، صدرت في عهد حكومة الوفد الأخيـرة وهي تقضي بزوال عضوية المجلس عن جميع الأعضاء الذين عينـوا فـي عهـد وزارة حسين سري لمناسبة التجديد النصـفي سـنة ١٩٤١، وأعيـدوا للعضـوية بالمرسوم الصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٤٤ في عهد حكومة أحمد ماهر، وعن كـل من حل محلهم بسبب الوفاة أو الاستقالة. وقد نسـب إلـى حكومـة الوفـد أنهـا استصدرت تلك المراسيم انتقاما للاستجواب الذي قدمه مصطفى مرعـي وتنـاول بعض رجال الحاشية الملكية، خضوعا منها لضغط ملكي.

(٣) أنشئ ديوان المحاسبة سنة ١٩٤٢ في عهد وزارة النحاس المعروفة بوزارة ٤ فبراير، وقد عهد إليه بالإشراف على تحصيل الإيرادات، وإنفاق أموال الدولة في الأغراض المخصصة لها، وكان مجلس النواب الأول (١٩٢٤)

قد أبدى رغبة بإنشائه. وكان ديوان المحاسبة يقدم تقريرا عـن مراجعـة للحساب الختامي لميزانية الدولة في العام السابق. وقد تغيـر اسـمه بعـد الثورة إلى "الجهاز المركزي للمحاسبات".

(٤) كان حسن يوسف وكيلاً للديوان الملكي لفترة طويلة. وكان يتـولى رئاسـة الديوان بالوكالة في الفترات التي يخلو فيها مركز رئيس الـديوان. وهـو الآن (١٩٧٨) رئيس مركز الدراسات السياسية والاسـتراتيجية بمؤسسـة الأهرام".

(٥) كان عبد السلام الشاذلي باشا أحد أعضاء مجلس الشيوخ المسـتقلين. وقـد عمل مديرا (أي محافظًا) لأسيوط، ثم للبحيرة، ثم محافظًا للقـاهرة سـنة ١٩٣٨، ووزيرا للشئون البلدية سنة ١٩٣٩، وعين عضوا بمجلس الشيوخ سنة ١٩٣٩ ووزيرا للأوقاف.

(٦) كان حافظ رمضان رئيسا للحزب الوطني، الذي أنشـأه **مصـطفى كامـل**، وتولى محمد فريد رئاسته عام ١٩٠٨ إلى أن هاجر مـن مصـر ومـات ببرلين في عام ١٩١٩، وظل الحزب دون رئـيس حتـى اختيـر حـافظ رمضان رئيسا له في عام ١٩٢١. وقد أدلى بشهادته في محاكمـة **فـؤاد سراج الدين**، وسوف ترد في الجزء الثاني من هذا الكتاب. (راجع ظروف اختياره رئيسا للحزب الوطني في كتاب: حسن الشريف ـ الرجال أسرار – دار أخبار اليوم ١٩٥١).

(٧) إشارة إلى مشروعات بقوانين قدمها أحد النواب الوفديين وهـو "اسـطفان باسيلي" تحد من حرية الصحافة. وكانت المادة ١٥ من دستور١٩٢٣ تنص على عدم جواز مصادرة الصحف، أو تعطيلها إداريا ما لـم يكـن ذلـك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي. وهي عبارة لم يصدر بتحديـد معناهـا تشريع معين. فقدم اسطفان باسيلي مشروعات بتعديلات، وإضافات علـى

قانون العقوبات تعطي مجلس الوزراء سلطة تعطيل الصحف إداريا. وقيل وقتذاك إن وراء هذه المشروعات القصر الملكي الذي استفز مـن هجـوم الصحافة عليه. وقد قدمت المشروعات في يونيو ١٩٥١ وأثـارت ضـجة عنيفة إذ اعترض عليها بعض وزراء الحكومة نفسها، وعارضتها جريـدة "المصري" كبرى صحف الوفد آنذاك، وقررت الصحف الإضـراب عـن الصدور يوم ١٥ أغسطس ١٩٥١، واضطر مقدم التشـريعات اسـطفان باسيلي (وهو عضو معين الآن بمجلس الشعب المصري وعضو بحـزب الأحرار الاشتراكيين) إلى سحبها. (راجع: صـلاح عيسـى – الصـحافة المصرية في معركة الديموقراطية – تحت الطبع). وقد ذكر إبراهيم طلعت في مذكراته أن التشريعات قُدمت لاسطفان باسيلي من قِبل محمود سليمان غنام ـ السكرتير العام المساعد لحزب الوفد. وهي روايـة أكـدها لـي اسطفان باسيلي في لقاء شخصي بيننا عام ١٩٧٤.

(٨) كان إسماعيل صدقي باشا (١٨٧٥ – ١٩٥٠) من أشهر شخصيات السياسة المصرية، كان والده من كبار موظفي الحكومة في عهد الخديو إسماعيل، تعلم بمدرسة الفرير ثم تخرج في مدرسة الحقوق الفرنسية، وعمل بالنيابة، وبمجلس بلدي الإسكندرية. وفي عام ١٩٠٨ أصبح سكرتيرا عاما لوزارة الداخلية، فوكيلاً لها. تولى الوزارة لأول مرة عام ١٩١٤ كوزير للزراعة، وانضم للوفد المصري عند تشكيله ونفي مع سعد زغلول، ثم انفصل عـن الوفد مع المجموعة التي شكلت حزب الأحرار الدستوريين، وتولى وزارة الداخلية في وزارة زيور باشا التي عطلت النظام النيابي، وقد عرف بأنـه من أنصار سياسة القوة ضد الجماهير الشعبية، وفي عـام ١٩٣٠ تـولى رئاسة الوزارة لأول مرة فألغي دستور ١٩٢٣، ووضع دسـتورا جديـدا يعطي سلطات واسعة للملك على حسـاب سـلطات البرلمـان. وأجـرى انتخابات مزورة حصل فيها الحزب الذي ألفـه "حـزب الشـعب" علـى

الأغلبية. وظل يحكم بالأساليب الإدارية والبوليسية في عام ١٩٣٦، فألغي دستور إسماعيل صدقي باشا وعاد دستور ١٩٢٣.

والإشارة هنا إلى وزارة صدقي الثالثة (١٧ فبراير "شباط" ١٩٤٦) التي شـكلها من عدد من المستقلين، و٤ من الأحرار الدسـتوريين، وقـد دخـل صـدقي فـي مفاوضات مع الإنجليز للجلاء عن مصر قبل فيها مبدأ الدفاع المشترك، ولما كانت الحركة الجماهيرية آنذاك نشطة، فقد شن في ١٠ يوليـو(تمـوز) ١٩٤٦، حملـة اعتقالات واسعة، اعتقل خلالها ٢٠٠ من الكتاب والصـحفيين وزعمـاء الطلبـة ونقابات العمال والشباب الوفدي واتحاد شباب الأحزاب ومـؤتمر نقابـات القطـر المصري، وأغلق كثيرا من دور النشر التقدمية واليسارية والوطنية، ومنـع بـذلك احتفالاً كان مقررا أن يقام في اليوم التالي ١١ يوليو ١٩٤٦ احتفالاً بذكرى ضرب الإنجليز للإسكندرية في ١٨٨٢، متهما جميع من قبض عليهم بـأنهم ذوي ميـول هدامه وشيوعيون. ثم قدم للبرلمان مشروعا بتعديل بعض مواد قـانون العقوبـات، وهي التي عرفت فيما بعد بمواد مكافحة الشيوعية، وهي تعاقب كـل مـن ينشـئ أو يدير منظمة تدعو، أو تروج، أو تحبذ سيطرة طبقة على بقية الطبقات. كما أعد مشروعات القوانين المتعلقة بمنع الإضرابات والمظاهرات.

راجع: صلاح عيسى – الصحافة المصرية في معركة الديموقراطية – تحـت الطبع.

طارق البشري ـ الحركة السياسية في مصر – ص١٢٤ – ١٢٥.

د. رفعت السعيد – المنظمات اليسارية في مصر ١٩٤٦ – ١٩٥٠، دار الثقافـة الجديدة ١٩٧٧.

* وعن حياة صدقي باشا راجع كتابا متحيزا وغير موضـوعي كتبتـه "سـنية قراعة" بعنوان (نمر السياسة المصرية) – المكتب الدولي للترجمة والنشر ١٩٥٠. راجع أيضا: إسماعيل صدقي – مذكراتي – دار الهلال ١٩٥٢.

فضلا عن فصل في كتاب ـ مصطفى أمين: عمالقة وأقـزام – كتـاب اليـوم ١٩٥١).

(٩) الإشارة هنا إلى قضية محاولة إخراج الدكتور عبد الرازق السنهوري مـن رئاسة مجلس الدولة، وستأتي تفاصيلها في شهادة الـدكتور زكـي عبـد المتعال في هذا الجزء.

(١٠) نشر رأي علي زكي العرابي باشا في مجلة القـانون والاقتصـاد. عـدد سبتمبر وديسمبر ١٩٤٩، وقد ذهب فيه إلى القول بأنه لا تلازم بين عملية التعيين والانتخابات لعضوية مجلس الشيوخ، ولا يتحتم أن يكون الانتخاب سابقا على التعيين، وقال إن الدستور قد خَول الملك حقًا مطلقًا في تعيـين خمس أعضاء مجلس الشيوخ، ولم يقيده بأي قيد، وأن ما ذكرته اللجنة التي وضعت دستور ١٩٢٣ من أن تخويل السلطة التنفيذية حق تعيـين خمـس أعضاء شيوخ هو إكمال النقص في الكفايات، ووجود عناصر لا تهيئ لهم ظروفهم الخاصة الدخول فيه بطريق الانتخاب لا يستوجب حتى أن تجري الانتخابات أولا، لأن الغرض الوحيد الذي يقصده الدستور، هو أنه نظـرا لاحتمال أن الانتخابات قد لا تأتي ببعض العناصر التي يحسن وجودها في المجلس، فقد خَول للسلطة التنفيذية تعيين نسبة معينة ضمانا لوجـود هـذه العناصر، ويستوي في ذلك تعيينها قبل أو بعد انتخاب النسـبة المقـررة، فليس الغرض هو سد النقص الذي يظهر في الانتخابات بعد حصولها بـل ضمان وجود نسبة معينة من الكفايات خشية ألا تأتي بها الانتخابات، ولذلك لا يتحتم انتظار نتيجة الانتخابات بل يجوز للبـدء بالتعيينـات. وأضـاف العرابي أن عضو البرلمان بمجرد انتخابه أو تعيينه يكتسـب العضـوية، ويبقى بهذه الصفة إلى أن يقرر المجلس ذاته بطلان نيابته أو سقوطها، أو يقرر فصله لأسباب يراها هو، فلا تملك هيئة الناخبين بعد الانتخاب إبطال العضو أو الرجوع فيه، كما لا تملك السلطة التنفيذية بعد صدور المرسوم

الرجوع فيه أو إبطاله، وحينئذ يكتسب العضـوية بالانتخـاب أو التعيـين حسب الأحوال، ولا يمكن أن يفقدها بعد ذلك إلا بقرار من المجلس التـابع له، وبعبارة أخرى فإن العضو لا يدخل المجلس إلا بإحدى طريقين - أما انتخابه من الناخبين، أو تعيينه من السلطة التنفيذية، ولكنـه لا يمكـن أن يخرج منه إلا بقرار من المجلس نفسه في الحالتين.

(١١) الإشارة هنا إلى ما عرف بعريضة المعارضة التي رفعـت إلـى الملـك فاروق في أكتوبر ١٩٥٠ ووقع عليها ممثلون عن أحـزاب - الأحـرار الدستوريين والهيئة السعدية والحزب الوطني، والكتلة الوفدية، وعدد مـن المستقلين. وهذا هو نصها الكامل:

"صاحب الجلالة"

"إن البلاد لتذكر لكم أياما سعيدة كنتم فيها الراعي الصالح والرشيد، وكانت تحف بكم أمة تلاقت عند عرشكم آمالها، والتفت حول شخصكم قلوبها، فما واتتها فرصة إلا دلت فيها على عميق الولاء والوفاء، وما العهد ببعيد بحادث القصاصـين، وقـد أنقذكم ا من مخاطره وهو أرحم الراحمين. واليوم تجتاز البلاد مرحلة قد تكـون من أدق مراحل تاريخها الحديث، ومن أسف أنها كلما اتجهت إلـى العـرش فـي محنتها، حيل بينه وبينها، لا لسبب إلا لأن الأقدار قد أفسحت مكانا فـي الحاشـية الملكية لأشخاص لا يستحقون هذا الشرف فأساؤا النص، وأساؤا التصرف، بل منهم من حامت حول تصرفاتهم ظلال كثيفة من الشكوك والشـبهات هـي الآن مـدار التحقيق الجنائي الخاص بأسلحة جيشنا الباسل، حتى ساد الاعتقاد بين الناس أن يـد العدالة ستقصر حتما عن تناولهم بحكم مراكزهم، كما ساد الاعتقـاد مـن قبـل أن الحكم لم يعد للدستور، وأن النظام النيابي أضحى حبرا على ورق منذ أن عصـفت العواصف بمجلس الشيوخ فصدرت مراسيم يونية سنة ١٩٥٠ التي قضـت علـى حرية الرأي فيه وزيفت تكوين مجلسنا الأعلى، كما زيفت الانتخابات الأخيرة مـن قبل تكوين مجلس نوابنا.

ومن المحزن أنه قد تردد على الألسن والأقلام داخل البلاد وخارجها أنباء هـذه المساوئ وغيرها من الشائعات الذائعات، التي لا تتفق مع كرامـة الـبلاد، حتـى أصبحت سمعة الحكم المصري مضغة في الأفواه، وأمست صحافة العالم تصـورنا في صورة شعب مهين، يسام الضيم ويسكت عليه، بل ولا يتنبه إليه، ويساق كمـا تساق الأنعام، وا يعلم أن الصدور منطوية على غضب تغلي مراجله، وما يمسكها إلا بقية من أمل يعتصم به الصابرون.

"يا صاحب الجلالة"

"لقد كان حقا على حكومتكم أن تصارحكم بهذه الحقائق، ولكنها درجت في أكثر من مناسبة على التخلص من مسئوليتها الوزارية، بدعوى "التوجيهات الملكية". وهو ما يخالف روح الدستور وصدق الشعور، ولو أنهـا فطنـت لأدركـت أن الملـك الدستوري يملك ولا يحكم. كما أنها توهمت أن في رضاء الحاشية ضمانا لبقائها في الحكم. وسترا لما افتضح من تصرفاتها. وما انغمست فيه من سيئاتها – وهـي لا تزال أشد حرصا على البقاء في الحكم وعلى مغانمه منها على نزاهته - ولهذا لـم نر بدا من أن ننهض بهذا الواجب. ونصارحكم بتلـك الحقـائق ابتغـاء وجـه ا والوطن، لا ابتغاء حكم ولا سلطان، وبرا بالقسم الذي أديناه أن نكـون مخلصـين للوطن والملك والدستور وقوانين البلاد، وما الإخلاص لهذه الشـعائر السـامية إلا إخلاص الأحرار الذي يوجب علينا التقدم بالنصيحة كلما اقتضانا الحال.

"يا صاحب الجلالة"

"إن احتمال الشعب مهما يطول فهو لا بد منتهٍ إلى حد، وإننا لنخشى أن تقوم في البلاد فتنة لا تصيبين الذين ظلموا وحدهم، بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالي وسياسي وخلقي، فتنتشر فيها المذاهب الهدامة، بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد.. "لهذا كله، نرجو مخلصين أن تصحح الأوضاع الدستورية تصـحيحا شاملاً، وعاجلاً، فترد الأمور إلى نصابها، وتتعالج المساوئ التي تعانيها مصر على

أساس وطيد من احترام الدستور، وطهارة الحكم وسيادة القانون، بعد استبعاد من أساءوا إلى البلاد وسمعتها، ومن غضوا من قدر مصر وهيبتها وفشلوا فشلاً سحيقًا في استكمال حريتها ووحدتها ونهضتها، حتى بلغ بهم الفشل أن زلزلوا قواعد حكمها وأمنها، وأهدروا فوق إهدار اقتصادها القومي، فاستفحل الغلاء إلى حد لم يسبق له مثيل، وحرموا الفقير قوته اليومي.

"ولا ريب أنه لا من سبيل لاطمئنان أية أمة لحاضرها ومستقبلها، إلا إذا اطمأنت لاستقامة حكمها؛ فيسير الحاكمون جميعا في طريق الأمانة على اختلاف صورها، متقين ا في وطنهم، ومتقين الوطن في سرهم وعلنهم.

"وا جلت قدرته هو الكفيل بأن يكلأكم برعايته، فيسير شعب الوادي قدما إلى غايته".

١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠

توقيعات: إبراهيم عبد الهادي، محمد حسين هيكل، **مكرم عبيد**، حافظ رمضان، عبد السلام الشاذلي، طه السباعي، عبد الرحمن الرافعي، إبراهيم دسوقي أباظه، أحمد عبد الغفار، علي عبد الرازق، رشوان محفوظ، حامد محمود، نجيب إسكندر، زكي ميخائيل بشارة، السيد سليم.

ويذكر د. هيكل في مذكراته أن الملك فاروق قد أُستُفِز من هذه العريضة، وأنه ظل يحتفظ بها في جيبه لكيلا تحدثه نفسه بالعفو عن موقفها.

(١٢) التاريخ الصحيح هو ١٨ أكتوبر ١٩٥٠.

(١٣) في صيف سنة ١٩٥٠ سافر الملك فاروق في رحلة غير رسمية إلى فرنسا، متنكرا باسم "فؤاد باشا المصري" وصحب معه حاشية كبيرة، وكانت إقامته الرئيسية بمدينة "دوفيل" بشمال فرنسا. وقد ذاعت عديد من أنباء فضائحه إبان تلك الرحلة، وتناقلتها الصحف الفرنسية، وأشارت إليها الصحف المصرية من طرف خفي. وإبان تلك الرحلة استدعت حاشيته

الراقصة المصرية: سامية جمال؛ لترقص أمامه في دوفيل، كما استطارت أنباء خسائره في القمار ونزواته الجنسية، وقد انتقل بيخته "فخـر البحـار" عبر "سان سباستيان" و"تولوز" و"كان" و"نيس" و"مونت كارلو" و"الريفييرا". وعاد إلى مصر في منتصف أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٠.

(١٤) كان إبراهيم عبد الهادي رئيسا لحزب الهيئة السعدية، وكان أحمد خشـبة ومحمود غالب من أقطابها، أما محمد علي علوبة فكان من أركان حـزب الأحرار الدستوريين.

(١٥) إشارة إلى أزمة تعيينات أعضاء الشيوخ سنة ١٩٣٧. وكان أحد مقاعـد المعينين شاغرا، وتمسكت الوزارة بأن حق الملك في تعيين أعضاء مجلس الشيوخ حق يمارسه بواسطة وزرائه طبقا للقاعدة التي تقول بـأن المـلك يملك ولا يحكم، وعليه فإن الحكومة تصبح مطلقة اليد في ترشيح أعضـاء مجلس شيوخه المعينين، ورشحت طبقا لهذا "فخري عبـد النـور" لمقعـد الشيوخ الخالي، لكن القصر كان له رأي آخر، هو أن العلة في منح الملك حق التعيين هو استكمال المجلس بالكفاءات التـي تعـزف عـن دخـول الانتخابات، وهو حق ينبغي أن تمارسه سلطة محايـدة.. ورشـحت لهـذا السبب "عبد العزيز فهمي باشا" الذي كان أحد الثلاثة الذي توجهوا مع سعد زغلول إلى المعتمد البريطاني في نوفمبر ١٩١٨، ثم تولى رئاسة حـزب الأحرار الدستوريين، وأخيرا هجر السياسة، وكان أول رئـيس لمحكمـة النقض، ونشب خلاف بين القصر والوزارة جعل هذا المقعد شاغرا لمـدة ٦٠ يوما.

(١٦) القمصان الزرق جناح شبابي للوفد بدأت كفرق رياضية ثم تحولـت فـي عام ١٩٣٧ إلى فرق تعمل بالسياسة، مما جعلها تشتبك مع خصوم الوفـد في معارك بدنية وصفت معه بأنها كانت "أداة سياسة لإرهاب خصوم الوفد السياسيين" ويقول الرافعي "إنها كانت تتسلح بالعصي والخناجر، وتعتـدي

على اجتماعات المعارضين وفضت بعضها بالقوة، واعتدت أيضـا علـى أشخاص المعارضين وعلى الصحف المعارضة"، (فـي أعقـاب الثـورة المصرية – جـ ٣ – ص٤٨).

وتذكر مصادر أخرى أن عددهم كان ٢٥ ألف (أنور الجندي – فضائح الأحزاب السياسية في مصر – مطابع دار الجيب – القاهرة، ص ١٨)

حول القمصان الزرقاء، راجع كتاب: د. عبد العظيم رمضان – تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩٣٧ – ١٩٤٨ – دار الوطن العربي – بيروت ١٩٧٥.

(١٧) في عهد وزارة إسماعيل صدقي الثالثـة، وكـان الأحـرار الدسـتوريين يشتركون فيها مع عدد من المستقلين دعى الملك فاروق، ملوك ورؤسـاء الدول العربية إلى مؤتمر عقده في مصر بأنشاص سنة ١٩٤٦ دون وساطة رئيس الوزارة، أو وزير الخارجية، بل دون علمهما، وأرسل يدعو الملوك والرؤساء بواسطة أحد موظفي القصر، واجتمع المؤتمر بناء علـى هـذه الدعوة وتباحث في مسائل سياسية هامة دون أن يشترك فيـه أو يحضـره رئيس الوزراء أو وزير الخارجية أحمد لطفي السيد.

(١٨) حدث هذا في عامي ١٩٤٥ إذ سافر الملك فاروق فجـأة إلـى الريـاض واجتمع بالملك عبد العزيز آل سعود ولم يحضر لقائهما سوى كريم ثابت.

(١٩) هذه إشارة إلى الوزير الوفدي عبد الفتاح حسن الذي عين وزيرا للشـئون الاجتماعية في سبتمبر ١٩٥١ بينما كان الملك فاروق آنذاك يصطاف فـي جزيرة كاري، فسافر الوزير بالطائرة حيث حلف اليمين الدستورية أمامـه على سطح اليخت الملكي "فخر البحار"، ويلاحظ اتجاه رئـيس المحكمـة للسخرية من المحامي الذي يدافع عن فؤاد سراج الدين وهو عبـد الفتـاح حسن ذاته. راجع تعديل عبد الفتاح حسن لحلفه اليمين في كـابري، فـي كتابه "ذكريات سياسية" – دار الشعب ١٩٧٦.

هوامش

شهادة حسين سري باشا

(١) حسين سري باشا - ولد في عام ١٨٨٢، وكان والده وزيرا للأشغال في عهد الخديوي توفيق، درس الهندسة ونال دبلوما فيها من لندن عام ١٩١٥، وتخصص في شئون الري. تدرج في وظائف وزارة الأشغال حتى أصبح وكيلاً لها، ثم اختير وزيرا لها عام ١٩٢٨، وتولى وزارات الدفاع فالمالية فالأشغال فالمواصلات، واختير رئيسا للوزراء أول مرة في نوفمبر ١٩٤٠، وعاد ليرأس الوزارة عام ١٩٤٩، ثم ١٩٥٢. وكان مقربا من السراي إذ كان شقيق والدة الملكة فريدة – الزوجة الأولى للملك فاروق. كما كان مرضيا عنه من الإنجليز. وتولى رئاسة الديوان الملكي في عام ١٩٥٠ ولكنه ما لبث أن أجبر على الاستقالة بعد عدة أشهر لأنه رفض أن يسير في جنازة حسين فهمي صادق باشا والد الملكة ناريمان – الزوجة الثانية للملك فاروق – وكانت ما تزال خطيبة غير رسمية له – وعقب الثورة عمل شبه شاهد محترف في محاكمات الثورة المختلفة وخاصة ضد الوفد.

(٢) مصطلح كان شائعا في صحافة ما قبل الثورة، وهو يشير إلى حاشية الملك وأصدقائه ممن كانوا غير مسئولين دستوريا ومع ذلك يتدخلون في سياسة الدولة.

(٣) هو الأمير "محمد علي توفيق" ابن الخديوي توفيق باشا، وكان ابنا لعم الملك فاروق ووليا لعهده في نفس الوقت. وكان على خلاف شديد مع الملك فؤاد، أثار أزمة في عام ١٩٣٤ إبان مرض الملك فؤاد، بسبب طموحه

لكي يكون وصيا على الملك المريض وخلفًا له. وبعد وفـاة الملـك فـؤاد أصبح رئيسا لمجلس الوصاية على عرش الملك فاروق، وقد ظـل وليـا للعهد إلى أن رزق الملك فاروق في يناير ١٩٥٢ بطفل ذكر هـو أحمـد فؤاد.

(٤) يتضمن هذا الحوار محاولة للتشهير بمصطفى النحاس، وكـان مـن بـين المسموعات التي تتخذ للتشهير بالوفد أن نفوذ فؤاد سراج الدين فيه يعـود إلى تأثيره على زوجة النحاس السيدة زينب الوكيل.

(٥) كانت المحروسة يختا للسلاح البحـري المصـري مخصصـا للاسـتخدام الشخصي للملك فاروق. وفي عام ١٩٤٦ فكر في إصلاحه، واتجهت النية في عام ١٩٤٧ إلى أعطاء شركة أورلندو الإيطاليـة امتيـاز إصـلاحها، وكتب الديوان الملكي بذلك إلى وزارة النقراشي في أوائـل سـنة ١٩٤٨ ولكنها رفضت، وفي أوائل سنة ١٩٤٩ وافقت الوزارة، وعـرض الأمـر على البرلمان للموافقة على الاعتماد اللازم للإصلاح، وبعد المناقشة وافق البرلمان على فتح اعتماد بمليون جنيه مصري للإصلاح، ولكن انخفـاض سعر الجنيه المصري رفع تكاليف الإصلاح إلى مليون و٣٢٠ ألف جنيـه مصري. وفي ١٣ فبراير سنة ١٩٥٠ عرض مشـروع بقـانون بزيـادة الاعتماد على مجلس النواب وصرح محمود سليمان غنام – وزير التجارة – نيابة عن الحكومة أن الشركة بدأت في الإصلاح فعلا، وأنه لا مفر من زيادة الاعتماد. وقد اعتبر هذا الحماس مـن الحكومـة لرفـع الاعتمـاد خضوعا للملك السابق الذي كان صاحب المصلحة الأولى في إصلاح هذا اليخت. إذ كانت البحرية الإيطالية تقدر لإصـلاحه مبلـغ ٢٠ ألفـا مـن الجنيهات، ولكن الملك اختار شركة أولندو الإيطالية لكي يقاسمها ما يزيـد على التكاليف الأصلية، وهي صفقة توسط للملك فيهـا "أطونيـو بـوللي" وآدمون جهلان من رجال حاشيته المقربين.

(٦) ولد عبد الفتاح عمرو في عام ١٩٠٩ وتلقى علومه فـي القـاهرة ولنـدن، ودرس القانون الدستوري، والبنوك والتأمينات. وشـغل منصـب رئـيس الغرفة التجارية الإنجليزية المصرية بين ١٩٤٠ و١٩٤٢. وكـان ملحقًـا بسفارة مصر بإنجلترا بين ١٩٢٩ و١٩٤٢. عـرف بأنـه مـن أبطـال الإسكواش راكيت المشهورين على نطاق العالم كله. وفي عام ١٩٤٤ عين وزيرا مفوضا لمصر في إنجلترا، ثم سفيرا إلى أن سحبته حكومة الوفد في ١١ ديسمبر ١٩٥١ احتجاجا على تصرف السلطات البريطانية في منطقـة القنال واعتداءتها المتكررة على الأهالي، وعينه الملك في نفـس الشـهر مستشارا للديوان الملكي للشئون الخارجية مع اسـتمرار شـغله لمنصـبه الأصلي. كان معروفًا بميوله الإنجليزية. وقـد حصـل علـى الجنسـية البريطانية بعد الثورة وأقام بإنجلترا.

(٧) هذا غير دقيق، إذ رفض النقراشي توقيع العقد، وفتح الاعتماد فـي عهـد وزارة خلفه إبراهيم عبد الهادي.

(٨) إشارة إلى محاكمة محمود سليمان غنام – سكرتير عام حزب الوفد ووزير التجارة في وزارته الأخيرة أمام محكمة الثـورة بـين ١٨ و٢٥ أكتـوبر (تشرين) ١٩٥٣. وقد كان اتهم بأنه أدلى في مجلس النواب باسم الحكومة ببيان كاذب – بسوء نية – أثناء مناقشة مشروع القانون الخـاص برفـع تكاليف اليخت المحروسة، إذ قرر أن العقد قد أبرم فعلا مع الشركة وفقًـا لشروط فتح الاعتماد، وأن الإصلاح قد شرع فيه فعلاً، وهذا غير الحقيقـة إذا لم يتم التعاقد إلا في أول إبريل سنة ١٩٥٠، وبـذلك ضـلل المجلـس ووضعه أمام الأمر الواقع مما دفعه إلى الموافقة على رفع الاعتماد المالي.

(٩) إشارة إلى تعيين كريم ثابت وزيرا للدولة في وزارة حسين سري الخامسـة بين ٢ – ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢. وهي الوزارة التي سبقت قيـام الثـورة مباشرة. وكان القصر يضغط من أجل تعيين كريم ثابت وزيـرا، ويـذكر

موسى صبري (ملك وأربع وزارات – الطبعة الثانية – كتاب اليوم، العدد ٧١ – أكتوبر ١٩٧٣ – القاهرة – ص٤٢ – ٥٦) أن كريم ثابت عـرض على أحد الوزراء في وزارة علي ماهر التي أعقبت حريق القاهرة تعيينـه وزيرا ليكون حلقة الصلة بين الملك والوزارة، ويمنع دسائس خصوم علي ماهر في القصر. وهي النظرية التي قبل بها حسين سري عنـد تشـكيل وزارته قبل الثورة بعدة أسابيع.

(١٠) كان من بين التهم التي نسبت للملك فاروق أنه قتل الـدكتور سـيد ابـن الوزير السابق علي أيوب بعد أن ضبطه الدكتور بين أحضـان زوجتـه. ويذكر مصطفى أمين (صاحبة الجلالة في الزنزانة – المكتـب المصـري الحديث – ١٩٧٤) أن الدكتور سيد كان طبيبا في أحد مستشفيات الأقـاليم، وأحب ممرضة في المستشفى، ورأى والده علي أيوب أن ينقذ ابنه من هذا الغرام، ورأى أن الحل هو أن يزوج ابنه من ابنة شقيقة حسين سري باشا رئيس الوزراء ومنحه مرتبا شهريا لمواجهة أعباء الزواج، لكـن حالتـه المالية ارتبكت وخاصة أنه كان قد فتح بيتًا خاصا لحبيبته الأولى، وطلـب معونة من والده فرفض، فانتحر بالرصاص.

وكان حسين سري أياما حاكما عسكريا عاما، خشي من أن نشر خبر الانتحـار سوف يسيء إلى ابنة شقيقته وعواطفها المحطمة في تلك الظروف القاسية؛ فأصدر أمرا إلى الرقابة هذا نصه "يمنع نشر أسباب وفاة الدكتور السيد علي أيوب". وحدث أن قدم **فؤاد سراج الدين** باشا – وكان عضوا يمثل المعارضة الوفدية في مجلـس الشيوخ، استجوابا إلى حسين سري باشا الحاكم العسـكري، عـن تعـدي الرقابـة لاختصاصها بمنعها نشر أنباء وتعليقات لا علاقة لها بالمجهود الحربـي والأنبـاء العسكرية، وضرب أمثلة على ذلك بالتنبيه بعدم نشر أسباب وفاة الـدكتور أيـوب، وعندما نشرت وقائع الاستجواب في الصحف، ذاعت إشاعة تقول بـأن الـدكتور السيد أيوب ضد زوجته في أحضان الملك، وأن فاروق هو الذي أمر بقتله. وهـي إشاعة يؤكد مصطفى أمين، الذي كان قريب الصلة بكل أطراف الموضـوع عـدم صحتها.

هوامش

شهادة اللواء عبد العزيز صفوت

(١) مجلة آخر لحظة، صدرت في البداية كملحق لمجلة آخر ساعة التي كانـت تصدر أسبوعيا عن دار أخبار اليوم، ثم بدأت الدار في إصـدارها ثـلاث مرات في الأسبوع لتكون تجربة تستعد بعدها لإصدار جريـدة يوميـة . وكانت ككل صحف دار أخبار اليوم معادية للوفد.

(٢) عائلة البدراوي هم أصهار فؤاد سراج الدين.

هوامش

شهادة أحمد نجيب الهلالي باشا

* أحمد نجيب الهلالي (١٨٩١ – ١٩٥٨). بدأ حياته محاميا ثم وكـيلاً للنائـب العام، وتدرج في وظائف النيابة وانتقل منها إلى العمل في قسـم القضـايا بالخاصة الملكية، ثم عمل أستاذًا في كلية الحقوق فمستشارا، ثم سـكرتيرا عاما لوزارة المعارف فوزيرا لها لأول مرة عام ١٩٣٥، ثم وزيرا للتجارة في وزارة نسيم باشا عام ١٩٣٦. بدأ حياته خِصما للوفد ثم انضم إليه عام ١٩٣٨. واشترك وزيرا في وزارات النحاس عام ١٩٣٧ وعـام ١٩٤٢. وفي عام ١٩٥١ فصل من الوفد بعد أن أدلى بحديث نشر فـي الأهـرام هاجم فيه الوفد وكان عضوا فيه. تولى رئاسة الوزارة لأول مرة خلفًا لعلي ماهر في أول مارس ١٩٥٢. واستقال في ٢٦ يونيه من نفس العام. وفـي ٢٢ يوليو ١٩٥٢ شكل وزارته الأخيرة التي عاشت يوما واحدا وأدركتهـا الثورة.

يقول "موسى صبري" (قصة الملك وأربع وزارات – ط٢، ص٥٨) أن نجيب الهلالي كان يتوقع دعوته لتولي الوزارة قبل أن يلغي **النحاس** المعاهدة، وكان اقتراحا قد برز بأن تقال وزارة النحاس، ويدعى نجيب الهلالي إلى تأليف وزارة جديدة بعناصر نظيفة لها ماضيها الوطني المشرف، وتعلن الوزارة الجديدة يوم تأليفها إلغاء المعاهدة، وبهذا يفقد الوفد كل عناصر بقائه، ويتحقق للشعب حلمه في حرب الاستعمار. ولكن رجال القصر لم يهضموا الفكرة، ثم ألغى **مصطفى النحاس** المعاهدة قاطعا الطريق على التفكير في إقالة وزارته.

(١) الإشارة هنا إلى الخطاب الذي طلب عبد الفتاح حسن محامي فؤاد سراج الدين في الجلسة الأولى للمحاكمة ضمه، وهو خطاب من السفارة البريطانية إلى وزارة الخارجية المصرية في عهد وزارة علي ماهر التي تلت حريق القاهرة بشأن فؤاد سراج الدين، وقد ذكر الدفاع أن طلبات السفارة بالنسبة لسراج الدين وعبد الفتاح حسن لم تنفذ في عهد علي ماهر ولكنها نفذت في عهد وزارة الهلالي التي تلتها فاعتقل الاثنان في ١٩٥٢/٣/١٨.

(٢) المتبع في العلاقات الدبلوماسية، أنه حين يجري حوار شفوي حول مسائل بين ممثلين لدولتين، أن يتبادلا خطابات من طرف واحد أو من الطرفين بمضمون ما دار في اللقاء الشفوي.. وواضح هنا أن السفير البريطاني قابل علي ماهر رئيس الوزراء ووزير الخارجية ودار بينهما اجتماع لم تسجل له محاضر، طلب علي ماهر من السفير في نهايته أن يرسل له خطابا يتضمن تلخيصا لما اتفق عليه.

(٣) صدرت "الجمهور المصري" في عام ١٩٥١، وكانت جريدة أسبوعية، ما لبث أن أصبحت واسعة الانتشار لاعتمادها على الإثارة الصحفية ونزوعها إلى المعارضة العنيفة التي كان يمارسها أبو الخير نجيب صاحبها ورئيس تحريرها. وقد ظلت تصدر إلى أن قُدم صاحبها ورئيس تحريرها إلى

محكمة الثورة في أعقاب أزمة مارس ١٩٥٤ فأغلقت، وحكم عليه بالسجن لمدة خمسة عشر عاما قضاها كاملة.

(٤) قدمت الحكومة الوفدية مشروع قانون يؤثم كل مـن يتعـاون مـع قـوات الاحتلال البريطاني ويعتبره خائنًا للوطن، ووافق مجلس النواب على هـذا المشروع وأرسل إلى مجلس الشيوخ للموافقة عليه، وجاء حريق القـاهرة ليجهز على مثل هذا الاتجاه (راجع شهادة عبـد الفتـاح حسـن لجمـال الشرقاوي في كتاب الأخير ـ حريق القاهرة ـ قرار اتهام جديـد – دار الثقافة الجديدة – القاهرة ١٩٧٧ – ص٦٥٨).

(٥) بدأت حوادث حريق القاهرة عقب معركة جرت في الإسماعيلية بين قـوات الاحتلال البريطاني وجنود بلوكات النظام (وكانوا يقومون بالمهـام التـي تقوم بها قوات الأمن المركزي الآن) إنتهت بمقتل ٥٠ منهم وإصـابة ٨٠ وهدم دار المحافظة. وأذاعت وزارة الداخلية بيانا بذلك فـي مسـاء يـوم الجمعة ٢٥ يناير (ك ٢) ١٩٥٢. وفي الساعة الثانية فجر يوم ٢٦ تجمـع عمال وموظفو وجنود مطار القاهرة الدولي حول أربع طـائرات كبيـرة لشركة الخطوط الجوية البريطانية ومنعوا نزول ركابها وتزويدها بالوقود، وحالوا بينها وبين استئناف السفر، وحاولوا إضرام النار فيها، ولم يعـدلوا عن موقفهم إلا بعد مفاوضات مجهده. وفي السادسة من صباح نفس اليوم تمرد جنود بلوكات نظام الأقاليم في ثكناتهم بالعباسية وامتنعوا عن القيـام بما كلفوا به من الذهاب إلى الجهات المخصصة لهم لحفظ الأمن بالعاصمة وخرجوا يحملون أسلحتهم في مظاهرة شبه عسكرية، واتجهوا إلى جامعـة القاهرة واختلطوا بالطلاب، وخرجوا فـي مظـاهرات طافـت بشـوارع العاصمة واختلطت بمظاهرات أخرى كانت قد خرجت تحتج على أحـداث مذبحة الإسماعيلية. ووصلت بعض تلك المظاهرات إلـى فنـاء مجلـس الوزراء حيث خطب فيها عبد الفتاح حسن وزيـر الشـئون الاجتماعيـة.

وكانت حوادث الحريق قد بدأت حول الظهر في ميدان الأوبرا. وتوالت حوادث إشعال النار والإتلاف والنهب فيما بين الظهر والغروب، وفيما يقول بيان النائب العام الذي صدر عن الحوادث فإن إشعال النار والإتلاف قد شمل شوارع وميادين بأكملها وهي:

ميدان إبراهيم باشا (الأوبرا)، شارع فؤاد (٢٦ يوليو)، شارع إبراهيم باشا (الجمهورية)، شارع عدلي باشا، شارع قصر النيل، شارع سليمان باشا، شارع عبد الخالق ثروت، ميدان **مصطفى كامل**، شارع شريف، شارع رشدي باشا، شارع جامع جركس، شارع البستان، شارع محمد فريد، شارع عماد الدين، شارع نجيب الريحاني، شارع محمود بسيوني، شارع البورصة الجديدة، شارع توفيق (أحمد **عرابي**)، شارع جلال، شارع الملكه (رمسيس)، ميدان الإسماعيلية (التحرير)، شارع الخديوي إسماعيل (التحرير)، شارع الشواربي، شارع الفلكي، شارع محمد صدقي، سكة المغربي، شارع الانتكخانة، شارع شامبليون، شارع الألفي، ميدان حليم باشا، شارع حليم باشا، شارع قنطرة الدكة، ميدان قنطرة الدكة، شارع كلوت بك، شارع دوبريه، شارع كامل صدقي (الفجالة)، شارع الظاهر، شارع محمود **فهمي** المعماري، ميدان باب الحديد (رمسيس)، شارع المهراني، شارع المهدي، شارع خليج الحور، شارع محمد علي (القلعة)، شارع الأهرام.

وبلغ عدد المحلات والمنشأت التي أصابها الحريق والدمار أكثر من ٧٠٠، معظمها مملوك للأجانب وبعضها مملوك للمصريين، وتوزيعها كما يلي:

ثلثمائة متجر، و٣٠ إدارة مكاتب لشركات كبرى، و١٧ مكاتب أعمال وشقق للسكن، و١٣ فندقًا من الفنادق الكبرى، و٤٠ دارا للسينما، و٨ محلات ومعارض كبرى للسيارات، و١٠ متاجر للسلاح، و٧٣ مقهى ومطعم وصالة، و٩٢ حانة، و١٦ ناديا، وبنك واحد.

بلغ عدد القتلى ٢٦ شخصا. والمصابون ٥٥٢. [راجع - جمال الشـرقاوي – حريق القاهرة قرار اتهام جديد – دار الثقافة الجديدة ١٩٧٧].

(٦) اليترف كلوب: نادي بريطاني، وكان يزدحم عادة بأعضاء قبل الظهر، ولم يكن فيه يوم الحريق سوى عشرة عجائز بالمعاش.

(٧) كان د. محمد صلاح الدين وزير الخارجية في وزارة مصطفى النحاس قـد سافر إلى نيويورك، وكان إبراهيم فرج باشا يتولى عمله كوزير للخارجية بالنيابة عندما وقعت أحداث ٢٦ يناير.

(٨) إشارة صريحة إلى الخطبة التي ألقاها عبد الفتاح حسـن وزيـر الشـئون الاجتماعية في المتظاهرين الذين اقتحموا فناء مجلس الوزراء في يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢.

(٩) يذكر عبد الفتاح حسن أنه خطب ارتجالا في ذلك اليوم، وأنه قال ألا حزبية بعد اليوم، وأنه يجب أن نكافح عدونا لأنه ولي عهـد الكـلام، وخاطـب المتظاهرين قائلاً - صدورنا قبل صدوركم ورقابنا قبل رقابكم.. وحـين هتفوا يطالبون الوزارة بقطع العلاقات السياسية مع بريطانيا، قال لهـم إن مجلـس الـوزراء لا بـد أن ينعقـد فـي هـذا اليـوم وأنـه لا بد أن يصدر قرارات حاسمة.

(شهادته لجمال الشرقاوي – حريق القاهرة قرار اتهام جديد، ص ٦٦٢).

(١٠) في ٨ مارس سنة ١٩٥٢ نشرت الصحف المصرية تقرير النائب العام في شأن حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢، وقد تضمن عبارة تتصل بعبـد الفتاح حسن توحي بأن الجموع التي سمعت خطبته في مجلس الوزراء قد انسابت بعد إلقائه في قلب العاصمة، وبدأت بإشعال النار في كازينو أوبرا، ثم توالت بعد ذلك الحرائق الأخرى. وقد أرسل عبد الفتاح حسن تصـويبا للواقعة يعتمد على الثابت من التحقيقات من أن حريق كـازينو أوبـرا –

الشرارة الأولى في حرائق القاهرة – بدأ حوالي الساعة ١٢,٣٠ قبل إلقـاء الخطاب. وأن الجموع المحتشدة بدار رئاسة مجلس الوزراء الذين سـمعوا خطابه لم ينصرفوا إلا حوالي منتصف الساعة الرابعة مساء. ولكن الرقابة على النشر، وكانت آنذاك قائمة بعد إعلان الأحكام العرفية كنتيجة للحريق، رفضت نشر التصويب، وكان ذلك في وزارة نجيب الهلالي. وقد رفع عبد الفتاح حسن دعوى أمام مجلس الدولة وحكمت دوائرها مجتمعـة بأحقيـة نشر التصويب (راجع حيثيات الحكم في القضية المقيدة بالجدول العمـومي رقم ٦٩٤ لسنة ... القضائية – مجلس الدولة – محكمة القضاء الإداري).

(١١) أنشئ مجلس الدولة في عام ١٩٤٦ إبان وزارة إسماعيل صـدقي باشـا الثالثة، وصدر به القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦. وبإنشاء المجلس أضيفت خطوة أخرى على طريق وضع السلطة التنفيذية تحت الرقابة القضـائية، وهو يتكون من محكمة للقضاء الإداري، وقسم للرأي، وقسـم للتشـريع. وتملك محكمة القضاء الإداري حق إلغاء القـرارات الإداريـة المخالفـة للقونين واللوائح وتختص بالنظر في الطعون الخاصة بانتخابات الهيئـات الإقليمية والبلدية، والمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافـأت المستحقة لموظفي الحكومة ومستخدميها أو لورثتهم، والطلبات التي يقدمها ذو الشأن بالطعن في القرارات الإدارية الصادرة بـالتعيين فـي وظـائف الحكومة أو بالترقية أو بمنح علاوات متى كان مرجـع الطعـن مخالفـة القوانين أو اللوائح، والطلبات التي يقدمها الموظفون العموميـون بإلغـاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية إذا وقعت مخالفة للقوانين واللوائح. كما تنظر تلك المحكمة الطلبات التي يقدمها الموظفـون العموميـون بإلغـاء القرارات الإدارية النهائية بفصلهم عن غير الطريق التأديبي إذا كان مرجع الطعن مخالفة القوانين أو اللوائح أو إساءة استعمال السلطة.

أما قسم الرأي فيتولى الفتاوى لأي وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة، التي لا يجيز لها القانون أن تبرم أو تقبل أي عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ، أو قرار محكمي في أي مادة تزيد قيمتها عن خمسة الآف جنيه دون استفتاء قسم الرأي.

وبالنسبة لقسم التشريع فيتولى صياغة مشروعات القوانين التي تقترحها الحكومة والمراسيم واللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين والمراسيم. وقد لعب مجلس الدولة دورا هاما ومميزا خاصة في سنتي ١٩٥٠ و١٩٥١.

(١٢) الضابط المذكور هو قائد الجناح وجيه أباظة، أحد الضباط الأحرار، والإشارة هنا إلى واقعة "التيتل" وهو اسم حركي لعملية نقل لغم بحري كبير، بهدف تفجيره في إحدى البواخر الضخمة المارة في قناة السويس مما يؤدي إلى إغلاقها أمام الملاحة البحرية، كجزء من المقاومة الوطنية المسلحة بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦. وقد رواها "أنور السادات" في مذكراته متجاهلاً دور الوفد وسراج الدين بالذات (راجع - أنور السادات: أسرار الثورة المصرية – ص٢١٨ – ٢٢١). وهو يقول إن الهدف من العملية كان "تعطيل القنال وتقديم الدليل الكفاي للعالم على أن الإنجليز لا يستطيعون حماية القنال ما دام المصريون لا يمكنونهم من ذلك. ويذكر "حمروش" أن العملية اشترك فيها – تخطيطًا وتنفيذًا – جمال عبد الناصر وأنور السادات وصلاح هدايت – الضابط المتخرج بعد ذلك في كلية العلوم ووزير البحث العلمي بعد الثورة، وحسن التهامي، وضابط خفر السواحل عبد الستار عرفه (قصة ثورة ٢٣ يوليو – الجزء الأول ص٦٣/ ١٦٤). والغريب أن عبد اللطيف بغدادي الذي ينكر في حواره هذا مع فؤاد سراج الدين أي مساهمة قدمها في هذا الموضوع، قد عاد بعد ٢٥ سنة واعترف في مذكراته وهو يروي قصة اللغم أن "جزء المفرقعات منه قد نقل عن طريق السكة الحديد لخطورة نقله بالطائرة، وساعد في هذا الأمر فؤاد سراج الدين بعد أن تم الاتصال به".

(راجع ـ مذكرات عبد اللطيف بغدادي – الجزء الأول – الطبعـة الأولـى – المكتب المصري الحديث – القاهرة – ١٩٧٦).

(١٣) حافظ عفيفي (١٨٨٦ – ١٩٦١) حصل على دبلوم الطب في سنة ١٩٠٧ وعمل جراحا مناوبا في قصر العيني، ثم سـافر إلـى أيرلنـدا وبـاريس لاستكمال دراسة الطب، وشارك في الحرب التركية الإيطالية في ليبيا، بدأ حياته السياسية عضوا في الحزب الوطني، وفي عام ١٩١٩ انضـم إلـى حزب الوفد، وكان أحد زعمائه الذين سافروا مع سعد زغلول إلى باريس، واشتركوا في الدعاية لوجهة نظر المفاوضيين المصـريين. وفـي عـام ١٩٢١ استقال من الوفد مع المجموعة التي ساهمت فيما بعد إنشاء حـزب الأحرار الدستوريين. وأصبح نائبا لرئيس الحزب ومديرا لسياسة جريدتـه اليومية "السياسية". وفي عام ١٩٢٦ انتخب عضوا في البرلمان – وتـولى وزارة الخارجية في عام ١٩٢٩ ضمن وزارة محمد محمود. وعمل وزيرا مفوضا ببريطانيا بين ١٩٣٠ و١٩٣٤ وكان عضـوا بالوفـد المصـري للمفاوضات التي انتهت بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ ثم سفيرا في بريطانيا بـين ١٩٣٦ و١٩٣٨.

وتولى رئاسة مجلس إدارة بنك مصر. وفي ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ عينـه الملـك فاروق فجأة رئيسا لديوانه بأمر ملكي، وكان هذا المنصب شاغرا منذ استقالة حسين سري في إبريل (نيسان) ١٩٥١. وقد ذكر أن من بين أسباب تعيينه رغبـة الملـك فاروق في إخلاء منصبه في بنك مصر لإلياس أنـدرواس أحـد أفـراد حاشـيته المقربين. والذي عين فعلاً عضوا منتدبا لمجلس إدارة بنك مصر بعد تعيين حـافظ عفيفي رئيسا للديوان.

ولقى تعيين حافظ عفيفي معارضة شديدة من القوى الوطنية، خاصة أنـه قبـل تعيينه بوقت قليل، كان قد أدلى بحديث "لجريدة الأهرام" أعلن فيه أنه ضـد إلغـاء الحكومة الوفدية لمعاهدة ١٩٣٦، وأنه يؤيد دخول مصر في اتفاقيات الأحلاف مـع

الدول الغربية. وقال في تصريح سابق "أن السبيل لاستخلاص حقوقنا من غاصبينا هو عقد محالفة ثلاثية مع إنجلترا وأمريكا، وهي خير ما أطمح في الوصول إليـه" (الأهرام – ٢٥/ ٨/ ١٩٥١). وهو ما خلق إحساسا عاما بأن الملك سـوف يعمـل على تصفية الحركة الشعبية (راجع: طارق البشري – مرجع سابق ص٥١٤، عبد الرحمن الرافعي ـ مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ص٧٥، **أحمد حسين** قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة – ص٢٠٤).

وحتى نهاية عام ١٩٤٤ كان حافظ عفيفي يشترك في مجالس إدارة ٣١ شـركة يرأس منها ٢١ شركة، وكان مجموع رؤوس أموال هـذه الشـركات حـوالي ٢٢ مليون جنيه (جريدة الوفد المصري ١٠/ ٦/ ١٩٤٦)، ويذكر جمال الـدين سـعيد [التطور الاقتصادي في مصر ص٩٥٢] أنه كان يجمع عضوية ٤١ شركة في عام ١٩٥٠ وكان وكيلاً لمجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية الـذي كـان يرأسـه إسماعيل صدقي باشا (راجع ـ السيد محمد عشماوي – تطور الفكـر السياسـي والاجتماعي في مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢ – رسالة دكتوراه غير منشورة بإشراف د. محمد أحمد أنيس – كلية الآداب جامعة القاهرة ص١١٩).

(١٤) كان اللواء صالح حرب عضوا في هيئة الكتائب. وهي هيئة ألفت برئاسة عبد المجيد عبد الحق، واللواء محمد فتوح، واللواء حسين محمود، واللواء المواوي للإشراف على كتائب الفدائيين بعد إلغاء المعاهـدة. وقـد أدلـى بشهادته أمام المحكمة في الجلسة الرابعة من محاكمة فؤاد سـراج الـدين وهي واردة ضمن هذا الجزء..

(١٥) ولد ثروت عكاشة في فبراير (شباط) ١٩٢١ وتخرج في الكلية الحربيـة في دفعة ١٩٣٩، ثم في كلية أركان الحرب عـام ١٩٤٨، واشـترك فـي حرب فلسطين الأولى، وحصل على دبلوم معهد الصحافة من كلية الآداب عام ١٩٥١، ولما كان صهرا لأحمد أبو الفتح – رئيس تحرير المصـري كبرى صحف الوفد حتى قيام الثورة – فقد كان همزة وصل بـين الوفـد

والضباط الأحرار. عمل ثروت عكاشة بعد الثورة رئيسا لتحرير مجلة "التحرير" لسان حال القوات المسلحة في بداية الثورة، ثم وزيرا للثقافة.

(١٦) إشارة إلى الفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة آنذاك. وسوف تأتي تفاصيل الصراع بين الوفد وبينه ضمن شهادة عبد الفتاح الطويل في جزء لاحق من المحاكمة.

(١٧) يعود الشاهد هنا إلى موضوع شهادته الأصيلة وهو الخطاب الذي وجهته السفارة البريطانية لرئيس الوزراء **علي ماهر** بشأن اعتقال **فؤاد سراج الدين** وعبد الفتاح حسن.

(١٨) الإشارة هنا إلى مفاوضات إسماعيل صدقي مع بريطانيا في عام ١٩٤٦، وكان قد بدأت في إبريل "نيسان" ١٩٤٦ بين "صدقي والسير رونالد كامبل" السفير البريطاني، وشارك فيها اللورد ستانسجيت. وفي ٧ مايو (آيار) أذاعت السفارة البريطانية بيانًا عن المفاوضات قالت فيه إن الحكومة الإنجليزية "عرضت أن تسحب جميع قواتها البحرية والجوية من الأراضي المصرية، وأن تجري المفاوضة لتحديد مراحل جلائها، والموعد الذي يتم فيه، والتدابير التي تتخذها الحكومة المصرية لتحقيق التعاون في حالة الحرب، أو خطر حرب وشيكة الوقوع طبقًا للمحالفة". وهو تصريح ربط الجلاء بالدفاع المشترك بين مصر وبريطانيا.

(١٩) صدرت جريدة المصري في عام ١٩٣٦ وشارك في إصدارها ثلاثة من ألمع الصحفيين آنذاك وهم محمود أبو الفتح ومحمد التابعي وكريم ثابت، وكان الأول والثاني وفديين وقد آلت ملكيتها إلى محمود أبو الفتح بعد أن انسحب الآخران. وما لثبت أن أصبحت من أهم الصحف اليومية، واحتلت مكان الصحيفة الوفدية الأولى في مصر. وفي أعقاب أزمة مارس ١٩٥٤، قدم محمود أبو الفتح ومعه شقيقه حسين أبو الفتح للمحاكمة أمام محكمة

الثورة بسبب موقف جريدة المصري إبان الأزمـة وقبلهـا حـين كانـت تعارض بقوه اتجاهات الضباط الأحرار نحو الحكم العسكري. وهو موقف كان المسئول عنه رئيس تحرير المصري أحمد أبو الفتح. وصـدر حكـم محكمة الثورة بمصادرة أموال محمود وحسين أبو الفتح، وتوقفت المصري عن الصدور تطبيقًا لحكم المصادرة ذاك (حول تفاصيل هذا الصدام راجع كتاب: د. السيد أبو النجا – ذكريـات عاريـة – دار المعـارف ١٩٧٤. وهناك إشارات أخرى في كتاب: أحمد أبو الفـتح "التحـدي" – المكتـب المصري الحديث – القاهرة ١٩٧٨).

(٢٠) المقصود الصحف البريطانية.

(٢١) كان عبد الفتاح عمرو وقتها مستشارا سياسيا للملك فاروق.

(٢٢) الأرجح أنه السفير الأمريكي.

(٢٣) صدر الأمر الملكي بدستور ١٩٢٣ في يوم ١٥ مارس من ذلـك العـام، وتقرر الاحتفال به رسميا كعيد للدستور، وظل من الأعياد الرسمية للدولة حتى ألغي الدستور في ١٦ يناير ١٩٥٣.

(٢٤) المقصود مرتضى المراغي، وكان قد دخل وزارة علي ماهر التي أعقبت حريق القاهرة وزيرا للداخلية ثم استمر وزيرا في وزاة الهلالي الأولـى، وعاد معه في وزارته الثانية التي لم تستمر سوى يوم واحد. وكان معروفًا بأنه ومحمد زكي عبد العال يعملان لحساب الملك في مجلـس الـوزراء. وفي شهادة علي ماهر التي سترد في الجزء الثاني مـن هـذا الكتـاب – تفصيلات عن موقفهما.

(٢٥) صدرت جريدة "السياسة" كجريدة يومية لتكون لسان حال حزب الأحـرار الدستوريين في عام ١٩٢٢. وكان يرأس تحريرها الدكتور محمد حسـين هيكل. وقد ظلت لفترة من ألمع الصحف المصـرية بـرغم أن اتجاههـا

السياسي كان بعيدا عن عواطف الشعب المصري. ولكنها تـدهورت فـي فترتها الأخيرة وتحولت إلى جريدة أسبوعية محدودة الانتشار مع تقلـص حزب الأحرار.

(٢٦) لعب أحمد عبود باشا دورا هاما في الاقتصاد المصري، وبالتـالي لعـب أدوارا سياسية هامة. ولد عام ١٨٨٩ وتعلم الهندسة في القاهرة وجامعـة جلاسجو. بدأ حياته مهندسا مدنيا عـام ١٩٠٩ وعمـل فـي مشـروعات مشتركة مع البريطانيين في العراق، وشارك في مشروع إنشاء خط السكك الحديدية بين مصر وفلسطين ومشروع التعلية الثاني لسد أسوان، ثم أسس عددا كبيرا من الشركات، وكان عضوا بمجلس الشيوخ.

(٢٧) إدجار فيليب جلاد، ولد عام ١٩٠٠ وكان والده رئيسا للقسـم الإفرنجـي بالقصر الملكي، اشتغل بالصحافة وكان رئيسا لتحرير جريدة "لابـورص" الفرنسية، ثم مديرا لتحرير "ليبرتيه" وأسس جريدة مصرية بالفرنسية هـي "الجورنال ديجبت"، وأصدر جريدة الزمان، وكان معروفًا كصحفي مقرب للملك فاروق.

(٢٨) المقطم جريدة يومية عاشت فترة طويلة منـذ أنشـأها الـدكتور يعقـوب صروف وفارس نمر عقب الاحتلال البريطاني لمصر. وقد عرفت طـوال عمرها بأنها لسان حال الإنجليز في مصر.

كان المتبع في الصحف الوفدية هو أن يخصص العمـود الأول مـن صـفحة المحليات لنشر مقابلات الجليل **مصطفى النحاس**، وفي مرحلة تالية خصص عمود آخر لمقابلات وأخبار **مكرم عبيد** سكرتير الوفد بعنوان "المجاهد الكبير". والحادثـة التي يشير إليها الشاهد هنا هي مشادة بين الاثنين في بداية الخلاف بينهمـا حـول تركيز مكرم على الدعاية لنفسه في صحف الوفد لدرجة أن بعضـها كـان ينشـر

مقابلاته في العمود الأول وليس الثاني؛ بما اعتبره **النحاس** مساسا بمكانته (راجـع ـ محمد التابعي – أسرار الساسة والسياسة).

(٣٠) كان مكرم عبيد مدرسا بمدرسة الحقوق بالجامعة المصرية القديمة حـين رشح عام ١٩١٩ للالتحاق بالوفد المصري بباريس للعمل كمترجم، ومـا لبث أن أصبح عضوا بارزا في الوفد، ونفي مع سعد زغلول عـام١٩٢٠، وكان مقربا من سعد الذي كان يقول عنه أنه ابنه، وعندما تولى النحـاس رئاسة الوفد عام ١٩٢٧ أصبح محمد عبيد سكرتيره العام، وتولى الوزارة أكثر من مرة. ولكنه اختلف مع أصهار مصـطفى النحـاس إبـان وزارة ١٩٤٢ فانشق على الوفد، ورفع إلى الملك عريضة ضمنها وثـائق عـن استغلال النحاس وأسرته وأعضاء الوفد لنفوذهم وسرقتهم لأموال الدولـة. وطبعت في كتاب عرف "بالكتاب الأسود للعهد الأسود".

وقد ألف بعد ذلك "حزب الكتلة الوفدية" وستأتي شهادته في جزء قادم من هـذا الكتاب. والحادثة التي يشير إليها هنا وردت في الكتاب الأسود، وقد ذكر فيها **مكرم عبيد** أن **مصطفى النحاس** كلف السفارة المصرية بإنجلترا بشراء قطعتين من الفرو لزوجته ثمنهما ٥٠٠ جنيه لكل قطعة. وعقب صدور الكتاب وجه النـواب أسـئلة ل**مصطفى النحاس** حول ما ورد من وقائع، ومنها واقعة استغلال أجهـزة الدولـة لشراء فرو لزوجته. وقد رد في المجلس على السؤال فقال إن السفارة تعـودت أن تؤدي خدمات من هذا النوع لكبار الشخصيات، وأنه دفع ثمن الفراء الـذي بـرهن للمجلس على أنه كان رخيصا جدا.

(٣١) إشارة إلى حادثة أخرى وردت في الكتاب الأسود، تقول بأن فؤاد سـراج الدين حين كان وزيرا للزراعة قد أصدر أمرا لبستاني المتحف الزراعـي التابع لوزارته بوضع صحبة من الزهور على قبر المرحوم عبـد الواحـد الوكيل والد حرم مصطفى النحاس، وقدم صورة زنكوغرافية لأمر إداري بذلك ثبت فيما بعد أنه مزور.

(٣٢) عقب إقالة حكومة الوفد في ٤ فبراير، اشترك مكرم عبيد في وزارة أحمد ماهر التي خلفتها وشكلت لجنة تحقيق في وقائع الكتاب الأسود، وأصدرت تقريرها في كتاب عن المطبعة الأميرية، وهناك كتاب آخر طبعته المطبعة الأميرية يتضمن رد مصطفى النحاس ووزراء الوفد على أسئلة النواب حول الوقائع الواردة في الكتاب الأسود، وبينما يعتبر الأول عريضة اتهام، فإن الثاني يعتبر عريضة دفاع، والأرجح أن ما وزعه الإنجليز في السودان هو الأول.

(٣٣) مشروع البر، مشروع خيري دعت إليه السيدة زينب الوكيل حرم مصطفى النحاس زعيم الوفد، وتولت جمع تبرعات لمكافحة الحفاء، وقد أثار خصوم الوفد كثيرا من الأقاويل والشائعات حول اختلاسات تعرضت لها هذه التبرعات.

(٣٤) سيناقش هذا الموضوع بشكل أكثر تفصيلاً في شهادة مكرم عبيد التي أدلى بها أمام محكمة في جلسة ١٩٥٤/١/٢ وسترد في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

(٣٥) هذا الجزء من شهادة أحمد نجيب الهلالي أدلى به في الجلسة الرابعة من المحاكمات التي عقدت يوم الإثنين ١٤ ديسمبر ١٩٥٣. وكانت الجلسة قد بدأت بكلمة المدعي العسكري عبد الرحمن صالح استأذن فيها المحكمة أن تسمح بسماع شهادة كل من: إبراهيم زكي الخولي محافظ السويس في الفترة التي أعقبت إلغاء المعاهدة، واللواء صالح حرب عضو لجنة الإشراف على كتائب الفدائيين بشأن سلوك حكومة الوفديين من الفدائيين، ووافقت المحكمة على ذلك، وحين بدئ سماع الجزء الثاني من شهادة الهلالي، أشار رئيس المحكمة إلى سؤال الدفاع المعلق من الجلسة السابقة، ولكن عبد الفتاح حسن قال إنه لا

يود أن يسأل، ويبدو أن ذلك كان احتجاجا منه على طريقة رئيس المحكمة في إدارة المناقشة في الجلسة السابقة.

(٣٦) هذه الواقعة من الوقائع التي رواها مكرم عبيد في الكتاب الأسـود وهـي تتعلق بأن مصطفى النحاس أخلى منزلاً كانت تشغله إحدى المدارس التابعة لوزارة المعارف – إبان كان الهلالي وزيرا بها – ليتخذ منه مسكنًا له في جاردن سيتي، وأنه حمل الدولة تكاليف إصلاحه.

(٣٧) يلاحظ أن عبد الفتاح حسن كان يواصل هنا موقفه الاحتجاجي من رئيس المحكمة بسبب موقف البغدادي الذي نبهه في جلسة سابقة إلـى أن الـذي يحاكم هو فؤاد سراج الدين وليس هو.

هوامش

شهادة زكي الخولي

(١) في الجزء الأول من هذه الجلسة، وهي الجلسة الرابعة بتاريخ ١٤ ديسـمبر ١٩٥٣ استمعت المحكمة إلى بقية شهادة أحمد نجيب الهلالي.

هوامش

شهادة أحمد عثمان حمزاوي

(١) كان أحمد عثمان حمزاوي وشقيقه محمود عثمان حمزاوي عضوين وفديين بمجلس الشيوخ عن بعض دوائر الصعيد وقد نجحا بسبب ترشيح الوفد لهما، وعقب حريق القاهرة وإقالة الحكومة الوفدية شعر بأن حكومة الوفد قد دالت دولتها وأن انتسابه إلى الوفد قد يهدد مصالحه الخاصة، فأسرع بتوقيع عريضة مع قلة من الشيوخ والنواب الحزبيين ورفعها إلى الملك يلتمس من جلالته أن يجنب البلاد شر الحزبية، ولما تبين للوفد مدى ولاء الشاهد لمبادئ الهيئة التي ينتسب إليها قرر أن يكون اسمه ضمن أول كشف بأسماء الأعضاء الذين تم تطهيرهم في ٧ أغسطس (آب) ١٩٥٣، والإشارة الواردة هنا على لسان الشاهد تنبيه منه إلى أن شقيقه محمود عثمان حمزاوي قد اعتذر عن الشهادة بسبب مرضه مرضا حقيقيا وليس سياسيا (راجع في هذا الصدد إبراهيم طلعت - أيام الوفد الأخيرة – مجلة روز اليوسف القاهرية في ١٩٧٧/٣/٧).

(٢) الإشارة هنا إلى قرار صدر في نوفمبر ١٩٥٣ – أي بعد الثورة وقبل المحاكمة بقليل – كان موضع مشكلة بين أهالي "الروضة" و"المحرص". والذي نشبت بسببه منازعات بين أهالي البلدين، واتهم أحمد عثمان حمزاوي فؤاد سراج الدين بسببه بتلقي رشوة منه.

(٣) رفعت الجلسة عقب ذلك والجزء التالي من شهادة أحمد عثمان حمزاوي أدلى به في الجلسة الخامسة التي انعقدت في اليوم التالي (الثلاثاء ١٥ ديسمبر ١٩٥٣) وقد بدأت وقائع الجلسة بقرار من المحكمة باستدعاء كل من الأساتذة علي ماهر باشا وحافظ رمضان باشا للشهادة، ثم بدأت وقائع الجلسة بمناقشة الدفاع للشاهد أحمد عثمان حمزاوي.

هوامش

شهادة الدكتور زكي عبد المتعال

(١) استمرت شهادة الدكتور زكي عبد المتعال شـاهد – الادعـاء الـرئيس – أسبوعا كاملاً، واستغرقت ما يقرب من عشرين ساعة متواصلة، وقد بدأت بالجزء الثاني من الجلسة الخامسة التي عقدت في يوم الثلاثاء ١٥ ديسمبر. واستمرت في أيام الأربعاء ١٦ والخميس ١٧ والسـبت ١٩ والأحـد ٢٠ والثلاثاء ٢٢ والأربعاء ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣. وكانـت أقصـر تلـك الجلسات هي جلسة الأحد ٢٠ ديسمبر، التي لم تستمر سوى خمس دقائق، تلا فيها رئيس المحكمة خطابين وصلاه من المليـونير محمـد فرغلـي، والدكتور عبد الجليل العمري تعليقًا على ما ورد على لسان فـؤاد سـراج الدين في مناقشته لزكي عبد المتعال. كما أن الجلسة العاشرة (التي عقدت بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٥٣) قد تضمنت شهادة للأستاذ أحمد نجيب رئـيس لجنة القطن، ذكر الادعاء أنه قصد منها أن يعقد مؤتمرا للمناقشـة حـول موضوع القطن بين فؤاد سراج الدين وزكي عبد المتعال وأحمد نجيـب. وهذا الجزء من الشهادة أدلى به الدكتور زكي عبد المتعـال فـي الجـزء الثاني من الجلسة الخامسة من جلسات المحاكمة التي انعقـدت فـي يـوم الثلاثاء ١٥ ديسمبر ١٩٥٣.

وكان الدكتور زكي عبد المتعال أستاذًا للاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقـوق بالأسكندرية، ثم عين مستشارا للرأي لوزارات المالية والتجارة، وعضوا بمجلـس إدارة البنك الأهلي، إلى أن اختير وزيرا في وزارة الوفد ضـمن مجموعـة مـن الخبراء ضمتهم الوزارة دون أن يكونوا في الأصـل أعضـاء وفـديين. ومـنهم

الدكاترة: **حامد زكـي** وزكي عبد المتعال الذي قيل إن الذي رشحهم لدخول الوزارة هو نجيب الهلالي.

وقد لعب زكي عبد المتعال دورا مخربا في وزارة الوفد، وإنتهى الأمر بإقالتـه في سبتمبر ١٩٥١ حيث اختار موقعه كمحارب شرس للوفد، وأحد فريق مستوزري القصر. وقد دخل الوزارة مع **علي ماهر** في ٢٧ ينـاير ١٩٥٢، حيـث اعتـاد – وزميله مرتضى المراغي – أن ينقلا للقصر كل ما يجري في المجلس مما سـبب ل**علي ماهر** مرارة سوف تبدو آثارها في شهادته التي يتضمنها الجزء الثاني مـن هذا الكتاب، وقد دخلا معا وزيرين في حكومة نجيب الهلالي التي أعقبـت سـقوط وزارة **علي ماهر**، وجمع مرتضى المراغي فيها بـين وزارة الحربيـة والبحريـة ووزارة الداخلية، ولم ينضم الاثنان إلى وزارة حسين سري التي تولت الحكم عقب استقالة وزارة الهلالي الأولى، ولكنهما عادا مع عودة الهلالـي فـي وزارة اليـوم الواحد التي سبقت الثورة.

وكان الاثنان على صلة وثيقة بالمخابرات الأمريكية. ويقول "**مـايلز كوبلانـد**" العضو المعروف في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في كتابه "لعبة الأمـم"، أن مبعوثًا خاصا من الوكالة هو كيرميت روزفلت قد وصل إلى مصر في فبرايـر ١٩٥٢ كي يشرف عن كثب على تنفيذ مخطط ثورة سلمية في مصر تحـول دون انفجار ثورة شعبية، وقد اختار الأمريكيون الملك فاروق لكي يقـود بنفسـه ثـورة يصفي بها النظام القديم، ويشرف على إبداله بنظام جديد مطوقًا بـذلك محـاولات الثورة المتكررة ضده والتي كانت وكالة المخابرات المركزية على صلة بهـا قبـل أكثر من سنتين. ويقو كوبلاند أن الملك فاروق لم يكن مؤهلاً لهذا الـدور، وأنـه برغم موافقته على كثير من الخطوات التي اقترحها روزفلت، فإنه – أي فاروق – كان في اليوم التالي يختفي عن الأنظار مفضلاً ممارسـة هوايتـه فـي العربـدة والجنس. وكان من بين خطوات خطة روزفلت دفع رجلي الحكم القويين مرتضـى المراغي وزكي عبد المتعال لخلق أزمة وزارية (هي التي إنتهت باسـتقالة **علـي**

ماهر) بينما أوعز الملك إلى البوليس السري لجمع الأدلة والوثائق ضدهما، ليثبت حين تحين الفرصة أنهما عميلين للمخابرات الأمريكية. (راجع – مايلز كوبلاند – لعبة الأمم – ترجمة مروان خير – ص٨٤/٨٥/٨٦ – راجع أيضا موسى صبري – قصة ملك وأربع وزارات ط٢ – ص٥٢). وقد استمر زكي عبد المتعال يلعب دور المشهر المحترف بحزب الوفد في الصحف وفي المحاكمات، إلى أن وضعت محكمة الثورة حدا لموقفه ذاك، فمع أنه استخدم للتشهير بالوفد إبان محاكمة **فؤاد سراج الدين،** فإن ذلك لم يمنع المحكمة من تسجيل أسفها لموقفه.

(٢) كان زكي عبد المتعال يسرب أخبار مجلس الوزراء للصحف المعارضة للوفد، وخاصة دار "أخبار اليوم" التي كانت معروفة بميولها الأمريكية، ومعظم الأخبار التي تسربت إلى "أخبار اليوم خلال عامي ١٩٥٠ و١٩٥١ أعيد نشرها في كتاب "علي أمين" "هكذا تحكم مصر" الذي صدر في مارس (آذار) ١٩٥٢، حين كان زكي عبد المتعال وزيرا في وزارة علي ماهر، وتطابق عديد من الوقائع التي يرويها عبد المتعال هنا مع الرواد في الكتاب. ومنها واقعة الخلاف حول المنصب الذي يتولاه زكي عبد المتعال الواردة هنا، أنظر [هكذا تحكم مصر ص١٢ – ١٣]. وهناك أيضا رواية غير مؤكدة تتهم د. حامد زكي بأنه هو الذي كان يسرب تلك الأخبار. راجع في هذا [طارق البشرى ـ الحركة السياسية في مصر – ومي شاهين ـ شارع الصحافة] – دار المعارف – القاهرة ١٩٥٧.

(٣) على القاريء أن يهتم بهذا التعريف "للفليارة" إذ سيدور قسم كبير من شهادة الشاهد عليه. وفي أبسط أشكال التعريف إن الفليارة هي عملية مضاربه تقوم على التنبؤ سلفًا بارتفاع أو انخفاض أثمان البضاعة، فيتم التعاقد على البيع بالأجل بأسعار محددة قبل حلول الموعد المتفق عليه، فإذا صدق التنبؤ ربح المضارب، وإذ خاب خسر.

والكورنر هو حيازة غالبية المحصول في يد واحدة بقصد رفع سعر هذا المحصول رفعا مصطنعا والتحكم في أسعاره، وهي عملية تقوم على شقين أولهما شراء البطاعة الحاضرة، ثم شراء العقود في البورصة فيعجز التجار عن التسليم، ولكي يفوا باتفاقاتهم فليس أمامهم إلا الشراء من الشخص الذي احتكر البضاعة الحاضرة التي يمكن تسليمها.

والواقعة الواردة هنا واردة أيضا في: هكذا تحكم مصر ص٤٢.

(٥) كانت جريدة البلاغ من أشهر الصحف الصباحية المصرية، وقد بدأت حياتها موالية للقصر الملكي، ثم أصبحت وفدية، وكان فؤاد سراج الدين يدير سياستها في السنوات الأخيرة، وقد توقفت عن الصدور عام ١٩٥٣.

(٥) الواقعة واردة بنصها في كتاب علي أمين [هكذا تحكم مصر ص٤٤].

(٦) راجع "هكذا تحكم مصر" ص١٢٢.

(٧) الإشارة هنا إلى واقعة خروج مكرم عبيد سكرتير عام الوفد المصري في عام ١٩٤٤ والمقصود أن خروج زكي عبد المتعال مستقيلاً تظهره بصورة "البطل" الذي يترك الحكم بسبب حرصه على نزاهته، وهي النغمة التي روجها مكرم عبيد حين خرج من الوفد [راجع هكذا: تحكم مصر ص٤٦/٤٧].

(٨) كان المتبع قبل الثورة، أن ينتقل الملك بشكل رسمي إلى الإسكندرية في بداية فصل الصيف وتنتقل معه الوزارة، حيث تصبح الإسكندرية هي العاصمة التي تدار منها شئون الحكم حتى نهاية فصل الصيف.

(٩) راجع "هكذا تحكم مصر" ص٦.

(١٠) كان عبد العزيز فهمي باشا رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين ووزيرا للحقانية – العدل – في وزارة زيور باشا عام ١٩٥٢. وحدث أن أصدر "الشيخ علي عبد الرزاق" وكان قاضيا شرعيا وينتمي لأسرة عبد الرزاق

التي كانت من الأركان الهامة لحزب الأحرار الدستوريين، كتابا بعنـوان "الإسلام وأصول الحكم" ناقش فيه فكرة الخلافة الإسلامية معلنًا أنها في حد ذاتها ليست ركنًا من أركان العقيدة الإسلامية، واستفز هـذا الـرأي ملـك مصر آنذاك – الملك فؤاد – الذي كان يطمع في أن ينصب خليفة للمسلمين بعد أن ألغت تركيا الخلافة. وهكذا حوكم الشيخ علي عبد الرازق أمام هيئة كبار العلماء بالأزهر التي أوصت بطرده من منصبه كقاضٍ شرعي، ورفع القرار إلى عبد العزيز فهمي وزير الحقانية للتصديق عليه، وكان عسـيرا عليه أن يصدق – وهو رئيس حزب الأحرار – على قرار يمس شخصـا تعتبر أسرته من أركان حزبه، فأطال في التصديق، حتى فوجئ بإقالته من منصبه كوزير للحقانية لمماطلته في ذلك.

(١١) هذا الجزء من شهادة زكي عبد المتعال أدلى به في الجلسة السادسة التـي انعقدت بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١٧.

(١٢) كان "كافاتس" أحد أفراد حاشية الملك فاروق وكان مكلفًا برعايـة كـلاب السراي الملكية.

(١٣) كان عبد اللطيف محمود أحد أعضاء الوفد الذي طهروا في أعقاب الثورة.

(١٤) الإشارة هنا إلى شهادة حسين سري في محاكمة سراج الدين وهي ضـمن هذا الجزء.

(١٥) كان الأمير محمد علي توفيق معروف بكراهيته لأن أخيه الملك فـاروق، إذ كان يطمع في خلافته على العرش. وكان معروفًا أيضا بولايته للإنجليز وبعلاقته الوثيقة بالسفارة البريطانية.

(١٦) كان مشروع الضمان الاجتماعي من أهم المشروعات التي تزايدت الدعوة لها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وقد تحمس له الدكتور أحمد حسـين وزير الشئون الاجتماعية في وزارة الوفد، وبمقتضاه تدفع الدولة للفقـراء

والمعوزين نوعين من المعونات المالية بعضها مؤقت وهي المساعدات، وهي تصرف للعاجزين عن العمل عجزا جزئيا، والمطلقات الفقيرات إلى أن تتزوجن، و... إلخ. أما النوع الثاني فهو المعاشات وهي دائمة تقريبا، وتدفع للأرامل ذوات الأولاد والعاجزين عجزا كليا... إلخ. وفق شروط محدودة.

(١٧) راجع الهامش رقم ١ في شهادة حسين سري باشا.

(١٨) المصاريف السرية: اعتمادات مالية تدرج في ميزانية الدولة لصرفها في أنشطة سرية تتعلق بأمن الدولة، وكان المسئولون عن صرفها لا يقدمون مستندات صرف عن هذه المبالغ.

(١٩) راجع توضيحا أرسله محمود سليمان غنام حول هذا الموضوع في ملاحق هذه الجلسة.

(٢٠) الاستثناءات: مصطلح كان يستخدم للإشارة إلى قرارات كان يصدرها مجلس الوزراء بمنح بعض الموظفين ترقيات استثنائية يتخطون بمقتضاها زملائهم. وقد أدى الصراع الحزبي في مصر إلى أن كل حزب كان يتولى الحكم كان يضطهد أنصار الحزب المنافس له، وحين يتولى الحزب المضطهد الحكم كان يغدق على أعضائه استثناءات تعوضهم عن الاضطهاد. وهكذا.

(٢١) إشارة إلى مارسيم ١٧ يونيو ١٩٥٠ التي طرد بمقتضاها عدد من أعضاء مجلس الشيوخ.

(٢٢) إشارة إلى السيد عبد الخالق حسونه، وكان وزيرا للخارجية في وزارة علي ماهر التي تولت الحكم في أعقاب حريق القاهرة. وقد أصبح حسونة أمينًا عاما للجامعة العربية بعد ثورة ١٩٥٢ لمدة تصل إلى عشرين عاما كاملة.

(٢٣) بولكلي أحد أحياء إسكندرية، وكان المقر الصيفي لمجلس الـوزراء يقـع ضمن حدوده.

(٢٤) الدكتور عبد الرازق السنهوري باشـا (١٨٩٥ – ١٩٧١). تخـرج فـي مدرسة الحقوق وبدأ حياته موظفًا بجمرك الإسكندرية، ثم حصل على أكثر من دكتوراه في القانون من جامعة باريس، ثم عين بوزارة العـدل عـام ١٩٤٢ لإعداد القانون المدني المصري، وعين وزيـرا للمعـارف عـام ١٩٤٥، وعند تأسيس مجلس الدولة عين أول رئيس له، وشارك في وضع دساتير عدة دول عربية. حصل على جائزة الدولة في العلوم الاجتماعيـة عام ١٩٧٠.

(٢٥) الإشارة هنا إلى قرار إصدار مجلس الوزراء بتـاريخ ٢٨ ينـاير (ك ٢) ١٩٥١ بإلغاء جريدة "مصر الفتاة الاشتراكية". وكانت هذه الجريـدة قـد صدرت لأول مرة في عام ١٩٣٨، لتكون امتدادا لجريدة "الصرخة" التـي صدرت مع تأسيس مصر الفتاة كلسان حال لها في سنة ١٩٣٣. وقد شنت الجريدة خلال عام ١٩٥٠ حملة شديدة ضد السراي، الأمر الذي جعل فؤاد سراج الدين وزير الداخلية ينبه في مذكرة رفعها إلى مجلس الوزراء إلـى أن الجريدة "دأبت على محاولة قلب النظام الاجتماعي فـي الـبلاد، بـأن عمدت إلى الدعوة السافرة للثورة وحرضت على إثارة الفتن بين مختلـف الطوائف، ولم تترك وسيلة لبلوغ هدفها إلا سلكتها، وقد أفسحت الحكومـة لها من صدرها علها تثوب عما أخذت به نفسها، ثم أبلغت وزارة الداخلية النيابة العمومية التي تولت التحقيق مع المسئول عـن تحريرهـا" وأشـار سراج الدين في مذكرته إلى أن "الدستور في المادة ١٥ قد رخص في وقف وإلغاء الصحف بالطريق الإداري، إذا كان ذلك ضروريا لوقايـة النظـام الاجتماعي "واستنادا إلى ذلك طلب من مجلس الوزراء الموافقة على إلغاء الجريدة المذكورة. وقد رفع صاحب الجريدة أحمد حسين دعوى مستعجلة

أمام مجلس الدولة لإيقاف تنفيذ القرار، وفي نفس الوقـت قـدم إبـراهيم شكري – وكان نائبا لرئيس الحزب الاشتراكي وعضوا بمجلس النواب – وهو الآن ١٩٧٨ وزير استصلاح الأراضي – طلبا بإصدار صحيفة جديدة باسم "الشعب الجديد"، واعترضت الحكومة على ذلك ـ فرفع دعوى أمام مجلس الدولة طالبا إلغاء الاعتراض على حقه في إصدار الصحيفة، وفـي ١٩٥١/٤/١١ صدر حكم مجلس الدولة بإيقـاف تنفيـذ القـرار الصـادر بالاعتراض على إصدار جريدة "الشعب الجديدة". وبعدها أصدر المجلـس حكمه بإلغاء قرار مجلس الوزراء الصادر بإلغاء جريدة "مصـر الفتـاة". وكان التفكير في إخراج السنهوري سابقًا على صدور كل هذه الأحكام، إذ كان ذلك في خلال شهر يناير ١٩٥٠ وبعد تولي الوفد الحكم بأيام قليلة.

(٢٦) كان زكي عبد المتعال مستشارا سابقًا في مجلس الدولة، وكان يعمل مـع السنهوري قبل ذلك في الجامعة، وفي قسم لاحق مـن شـهادته ستتضـح أسباب تحمسه للمطالبة بإخراج السنهوري.

(٢٧) راجع علي أمين ـ هكذا تحكم مصر.

(٢٨) عندما قدم مشروع قانون بزيادة الضريبة العامة على الإيـراد عارضـه النواب الوفديون بالإجماع تقريبا، وتصدى لهم فؤاد سراج الدين معلنًا أنـه يطرح مع المشروع الثقة بشخص وزير المالية، وقد وافق النـواب علـى المشروع بعد ذلك، وكان رفع الضريبة ضـروريا لتمويـل المشـروعات الواردة في الميزانية.

(٢٩) هذا التقليد ما زال متبعا إلى الآن، إذ يلجأ النواب إلى تقديم طلبات تتعلـق بمصالح أهالي دوائرهم إلى الوزراء.

(٣٠) كان مصطفى النحاس قد تجاوز الخامسة والسبعين في عام ١٩٥١، ولـم تكن ظروفه الصحية تسمح له بمتابعة العمل التنفيذي، ولم يكن يتردد على

مبنـــــــــــــى مجلـــــــــــــس الـــــــــــــوزراء إلا في النادر القليل.

(٣١) هذه الواقعة واردة ضمن فضائح كتاب: علي أمين ـ هكذا تحكم مصـر ص١٠٤.

(٣٢) المرجع نفسه ص١٠٥.

(٣٣) كان كتاب المعذبون في الأرض قد نشر على حلقات في مجلـة "الكاتـب المصري" في عامي ١٩٤٨، ١٩٤٩، وأعد للنشر ضمن سلسـلة "كتـب للجميع" – وكانت تصدر عن جريدة المصري لسان حال حزب الوفـد – ولكن الرقابة صادرته آنذاك وطبع في بيروت. وقد اعتبر الكتـاب دعـوة سافرة للثورة بسبب الأفكار اليسارية الواردة به، وقد أهداه طه حسين "إلى الذين يؤرقهم الشوق إلى العدل.. وإلى الذين يؤرقهم الخوف من العـدل.. وإلى الذين يجدون ما لا ينفقون.. والذين لا يجدون ما ينفقون".

(٣٤) الرواية واردة في: هكذا تحكم مصر.

(٣٥) هناك تفاصيل أخرى روتها "مي شاهين" في كتابها "شارع الصـحافة" – الطبعة الثانية – دار المعارف، ١٩٥٧.

(٣٦) الأوجه المختلفة لواقعة نشر مرسوم حل مجلس النواب في "أخبار اليوم" – كجزء من مؤامرة ضد وزارة علي ماهر – واردة في كتاب موسى صبري ـ قصة ملك وأربع وزارات، وستأتي رواية علـي مـاهر لهـا ضـمن شهادته، وقد أدان فيها زكي عبد المتعال ومرتضـى المراغـي كعميلـين للقصر في وزارته.

(٣٧) نشرت جريدة "المصري" هذا البيان في عددها الصادر في ١٨ ديسـمبر (ك أ) ١٩٥٣.

(٣٨) هنا تبدأ وقائع الجلسة السابعة من المحاكمات التي انعقدت بتاريخ الخميس ١٧ ديسمبر ١٩٥٣.

(٣٩) واضح أن السبب في هذا هو ما ذكره زكي عبد المتعال عن "غنام" في الجلسة السابقة، والذي رد عليه غنام بالبيان السابق.

(٤٠) هذه الفكرة هي أساس نظام التسويق التعاوني للقطن الذي أخذت به ثورة يوليو بعد قيامها.

(٤١) أرسل الدكتور عبد الجليل العمري توضيحا حول موقفه من العرض الذي قدمه له فؤاد سراج الدين بالحلول محل عبد المتعال في وزارة المالية، وقد تلا رئيس المحكمة التوضيح في الجلسة التاسعة التي عقدت بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٠ وكانت أقصر جلسات المحاكمة، وقد نشرناه في نهاية وقائع الجلسة الحالية.

(٤٢) إشارة إلى وزارة أحمد ماهر الأولى التي تولت الحكم عقب إقالة وزارة النحاس المعروفة بوزارة ٤ فبراير في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وكانت وزارة أحمد ماهر تضم الأحرار الدستوريين والسعديين والكتلة الوفدية والمستقلين.

(٤٣) كان هذا بعد أقل من أسبوعين على تولي وزارة الوفد الحكم.

(٤٤) راجع الهامش رقم ٢٥ ولم يكن لحكم السنهوري في قضايا صحف أحمد حسين أي علاقة بالمطالبة بإخراجه كما سبق أن أوضحنا.

(٤٥) كانت المحكمة قد رفعت الجلسة للاستراحة وهذا هو أول سؤال بعد عودة الجلسة للانعقاد.

(٤٦) إشارة إلى وزارة إبراهيم عبد الهادي التي حكمت بين ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ و٢٥ يوليو ١٩٤٩.

(٤٧) عقب إقالة حكومة الوفد بسبب حريق القـاهرة، خـالف الوفـد تقاليـده المعروفة عندما تقال وزارة أو تجبر على الاستقالة، فلم يقاطع السراي، بل إن مجلس النواب الوفدي قرر بعد إقالة وزارة الوفد أن يرفع إلى فـاروق محضر الجلسة التي عقدها مساء السبت ١٩ يناير ١٩٥٢ والتي أبلغ فيهـا بمولد الأمير أحمد فؤاد نجل فاروق، فكتب محضر الجلسة على صـحفتين من ورق الغزال بخط جميل.

(٤٨) كانت مصلحة العمل جزء من وزارة الشئون الاجتماعية، وبعـد الثـورة أنشئت وزارة مستقلة للعمل.

(٤٩) هي أذونات المرور التي كان يحملها عمال منطقة القنال، والتي تسمح لهم بدخول المستعمرات وتدل على أنهم يعملون بها.

(٥٠) إشارة إلى حكومة محمود فهمي النقراشي الأخيرة (٩ ديسـمبر ١٩٤٦ – ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨).

(٥١) تولى أمين عثمان وزارة المالية في يونيو ١٩٤٣.

(٥٢) صدر قانون تحويل البنك الأهلي إلى بنك مركزي بعد ذلك بقليل.

(٥٣) المقصود "عائمة على النيل".

(٥٤) المقصود سبتمبر وديسمبر ١٩٥٢.

(٥٥) كان المتبع بعد استيلاء الضباط على السلطة أن يطلق مصـطلح "حركـة الجيش" على ثورة يوليو.

(٥٦) في سبتمبر ١٩٥٣ قرر مجلس قيادة الثورة مصادرة أموال الملك السـابق فاروق فصادرت ٢٤ قصرا وتفتيشًا و٤٨ ألف فـدان لفـاروق. وفـي ٨ نوفمبر ١٩٥٣ قرر المجلس مصادرة أموال وممتلكات أسرة محمد علي.

(٥٧) انظر رد حسين أبو الفتح حول هذا الموضوع في نهاية هذه الجلسة.

(٥٨) راجع توضيح عبد الجليل العمري في ملاحق هذه الجلسة.

(٥٩) عين الدكتور عبد الجليل العمري وزيرا للمالية في وزارة علي ماهر التي تولت الحكم بطلب من الثوار في ٢٤ يوليو ١٩٥٢ وظل وزيرا في وزارة محمد نجيب التي خلفتها في ٧ سبتمبر من نفس العام، وقد خرج من الوزارة في ١٧ إبريل ١٩٥٤.

(٦٠) يشير سراج الدين هنا إلى محاولات للضغط الاقتصادي على مصر كانت تجري أيامها كأحد آثار تعثر المفاوضات بين ضباط الثورة وبين الإنجليز.

(٦١) رفعت الجلسة عقب هذا. وأجلت إلى ١٩٥٣/١٢/٢٠.

(٦٢) بهذا السؤال تبدأ وقائع الجلسة الثامنة التي انعقدت في ١٩٥٣/١٢/١٩.

(٦٣) ذكر فؤاد سراج الدين لأحمد حمروش أنه عقب إلغاء المعاهدة حضر السفير البريطاني محتجا فرد فؤاد سراج الدين قائلاً إن للإنجليز قواعد أخرى مثل عدن وقبرص ومالطة، ورد السفير قائلا إنه لا يوجد في أي قواعدة منها المزايا التي تتوفر في قاعدة السويس، وعندما سأله سراج الدين عن هذه المزايا قال السفير البريطاني إن قاعدة السويس تتميز بتوافر الأيدي العاملة الرخيصة، وأن وسائل النقل متوفرة لها من طائرات وبحر وسكة حديد، وأن الحياة الاجتماعية في مدن القنال مسألة جوهرية للقوات.

ويذكر سراج الدين أنه التقط هذه المزايا لتبدأ منها سياسة الحكومة بعد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦. (أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ – ص١٥٦).

(٦٤) كانت حكومة الوفد قد دخلت مفاوضات مع إنجلترا استمرت أكثر من عام ونصف وإنتهت بإلغاء المعاهدة.

(٦٥) هو الكتاب الذي أصدرته وزارة الخارجية المصرية وضمنته محاضر المفاوضات التي جرت مع ممثلي الجانب البريطاني في عامي ١٩٥٠ و١٩٥١.

(٦٦) لاحظ المقاطعات المتعددة التي يشتت بها رئيس المحكمة ذهن الدفاع.

(٦٧) المتعهدين: فئة من التجار الذين كانوا يوردون المـواد الغذائيـة والسـلع المختلفة إلى القوات البريطانية بالقنال.

(٦٨) ينبه الدفاع هنا إلى خطورة دور المتعهدين كفئة وسيطة ارتبطت مصالحها بوجود القوات الإنجليزية في مصر.

(٦٩) هو اللواء محمد نجيب الذي كان قائدا عاما للقوات المسلحة وقائدا للثـورة آنذاك.

(٧٠) كان محمود شكري محررا في جريدة المصري. وقد حوكم أمام محكمـة الثورة في أكتوبر ١٩٥٣ وقبل محاكمة سراج الدين بعدة أسـابيع، وحكـم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات.

(٧١) يلاحظ أن اتجاه المناقشة كله هو إبراز أن قرار إلغـاء المعاهـدة قـرار خاطئ.

(٧٢) نفس الملاحظة.

(٧٣) الإشارة هنا إلى الحرب العالمية الثانية.

(٧٤) الإشارة هنا إلى الحاكم العام للسودان، وكان طبقًا لاتفاقية السـودان فـي ١٨٨٩ يعين بمرسوم ملكي.

(٧٥)، (٧٦) على القارئ أن يتبع باهتمام اتجاهات أسئلة وتعليقات المحكمة التي تصر على أن تصل إلى اعتراف من سراج الدين بأن إلغاء المعاهدة كـان عملاً هزليا.

(٧٧) كان جورج أنطونيادس ثريا يونيا كبيرا من الـذين ارتبطـت مصـالحه بالقوات البريطانية.

(٧٨) يحاول الدفاع هنا الربط بين حرق القاهرة وإيقاف الكفـاح المسـلح فـي القنال.

(٧٩) إشارة إلى مذبحة الإسكندرية الشهيرة في ١١ يونيو ١٨٨٢، والتي ثبت أنها كانت مؤامرة لطرد وزارة محمود سامي البارودي التي كانت مؤيدة من الثوار، لتمهيد الجو للتدخل الأوربي في شئون مصر.

(٨٠) الإشارة هنا إلى مصطفى النحاس زعيم الوفد.

(٨١) يلاحظ أن رئيس المحكمة هنا – على عكس ما يفعل مع المتهم – قد ترك الشاهد يسترسل دون مقاطعة.

(٨٢) الإشارة هنا إلى جلسات محكمة أخرى هي محكمة الغدر.

(٨٣) سيدلي رشدي نعمان بشهادته في جلسة قادمة ننشرها في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

(٨٤) هو الدكتور محمود فوزي الذي ظل وزيرا لخارجية مصر طوال عهد الثورة، وكان آخر منصب تولاه هو نائب رئيس الجمهورية في عهد الرئيس السادات.

(٨٥) كان الدكتور محمود عزمي صحفيا كبيرا، وقد تولى قبل وفاته بقليل منصب مندوب مصر الدائم في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

(٨٦) تولى أحمد فراج طايع منصب وزارة الخارجية في وزارة اللواء محمد نجيب التي شكلت في ١٩٥٢/٩/٧.

(٨٧) كان آخر منصب تولاه هو مدير أمن القاهرة.

(٨٨) صحفي وفدي قديم. سبق الحكم عليه في قضية تآمر في عام ١٩٥٧. ويعمل الآن بجريدة الأهرام. راجع دوره في تلك المؤامرة في كتاب: محمد السوادي ـ الرجل الذي تآمرت عليه – المطبعة العالمية، ١٩٦٣.

(٨٩) هو القائمقام (العقيد) إسماعيل شيرين، زوج شقيقة الملك فاروق. وقد تولى وزارة الحربية في وزارة حسين سري التي تولت الحكم بين ٢، ٢٠ يوليو ١٩٥٢.

(٩٠) هو إسماعيل فهمي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أعقاب حرب ١٩٧٣ وقد استقال في أكتوبر ١٩٧٧.

(٩١) أستاذ بجامعة القاهرة الآن.

(٩٢) رئيس تحرير أخبار اليوم الآن.

(٩٣) مجلة صغيرة لم يكن لها قيمة.

(٩٤) كانت صوت الأمة صحيفة وفدية مسائية يصدرها ياسين سراج الدين.

(٩٥) راجع رد أحمد أبو الفتح في ختام هذه الجلسة.

(٩٦) لاحظ اتجاه رئيس المحكمة للإيقاع بين الشاهد والمتهم.

(٩٧) إشارة إلى المدرسة الثانوية العسكرية التي اعتقل فيها زكي عبد المتعال في أعقاب الثورة.

(٩٨) إشارة إلى وزارة علي ماهر التي تلت حريق القاهرة.

(٩٩) كان للحرب الأهلية الأمريكية أثر كبير في ازدهار زراعة القطن في مصر. إذ أدت إلى انقطاع تصدير القطن الأمريكي إلى دول أوروبا وأدى إلى التوسع في زراعة القطن المصري ليحل محل القطن الأمريكي.

(١٠٠) هو قصر اشترته حرم الرئيس السابق مصطفى النحاس في إحدى ضواحي القاهرة وقد صودر بعد الثورة.

(١٠١) كان صليب سامي وزيرا للتموين في وزارة علي ماهر التي تلت حريق القاهرة – راجع كتابه "ذكريات" – ١٩٥٣.

(١٠٢) حددت إقامة سراج الدين في مارس ١٩٥٢. راجع شهادة نجيب الهلالي في بداية هذا الجزء.

(١٠٣) كان أحمد رشدي محاميا معروفًا آنذاك.

(١٠٤) هو نادي التحرير الآن. وكان معروفًا كمركز مـن مراكـز السياسـية المصرية.

(١٠٥) نشر هذا التوضيح في جريدة المصري بعنوان "من أحمد أبو الفتح إلـى الرأي العام" بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٠.

(١٠٦) عقدت الجلسة التاسعة للمحاكمة في ١٠ ديسمبر ولم تستمر سوى خمس دقائق تلا فيها رئيس المحكمة خطابا وصله مـن الـدكتور عبـد الجليـل العمري وقد نشرناه في ملحق الجلسة السابعة لتعلقه بموضوعها ثم أعلـن الرئيس تأجيل المحاكمة بسبب ظروف العمل، والوقائع المذكورة هنا هـي وقائع الجلسة العاشرة التي انعقدت يوم الثلاثاء ١٩٥٣/١٢/٢٢.

(١٠٧) المقصود من السؤال المقارنة بين السياسة القطنية في عهد تولي سـراج الدين لوزارة المالية وهي المرحلة التي سبقت ٢٦ يناير ١٩٥٢ والسياسـة القطنية التي اتبعها زكي عبد المتعال الذي تولى وزارة المالية عقب هـذا التاريخ في وزارتي علي ماهر ونجيب الهلالي.

(١٠٨) انصرف الشاهد أحمد نجيب بعد هذا ورفعت الجلسة للاستراحة واصلت بعدها المحكمة مناقشتها مع الدكتور زكي عبد المتعال.

(١٠٩) أثارت هذه العبارة ضجة عنيفة لتضمنها مساسا بالقضاء.

(١١٠) يلاحظ أن رئيس المحكمة أدرك أن زكي عبد المتعال مصـر علـى أن يضمن شهادته أكبر مجموعة من الفضائح التي تشين حزب الوفد. ومـن هنا جاء هذا التعليق منه وهو يتضمن سخرية مقنعة من الشاهد.

(١١٠) راجع علي أمين ـ هكذا تحكم مصر.

(١١٢) يلاحظ أن السخرية في حديث رئيس المحكمة عن الشاهد.

(١١٣) انظر رد الأستاذ حسين أبو الفتح في ملاحق هذه الجلسة.

(١١٤) كانت السيدة قوت القلوب الدمرداشية على علاقة وثيقة بآل أبو الفـتح. راجع كتاب: الدكتور السيد أبو النجا "ذكريات عاريـة" – دار المعـارف، ١٩٧٤.

(١١٥) من الواضح أن رئيس المحكمة قد بدأ يتناول شهادة زكي عبد المتعـال بطريقة هزلية على النحو الذي يعكسه تعليقه الوارد هنا.

(١١٦) نشر هذا الرد بجريدة "المصري" بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٣ وقـد ذكـرت الجريدة أن حسين أبو الفتح أرسله إلى رئيس المحكمة.

(١١٧) كانت جريدة المصري تنشر وقائع الجلسات تحت مانشتات تعكس وجهة نظرها في وقائع المحاكمة، وهذا ما يشير إليه الشاهد هنا وبهـذه العبـارة تبدأ وقائع الجلسة الحادية عشر من المحاكمة بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٣.

(١١٨) كانت سرايا (قصر) عابدين هي المقر الرسمي للملك.

(١١٩) المتبع في أنظمة الحكم الملكية الدستورية أن الملك هو رمز الدولة وهو يملك ولا يحكم ويمارس سلطته عن طريق وزرائه. والمقارنة في الواقعـة الواردة هنا هي مقارنة بين سفر الملك فاروق في عام ١٩٥٠ باسم مستعار دون أن يصطحب معه وزير الخارجية، وبين إصرار عبد الخالق ثـورت على أن يصاحب الملك فؤاد حين سفره إلى أوروبا عام ١٩٢٧.

(١٢٠) إشارة إلى الملك جورج الخامس ملك إنجلترا الذي أصر على الـزواج من مطلقة أمريكية هي مسز سمبسون برغم معارضة مجلس الوزراء؛ مما أدى إلى تنازله عن العرش. راجع ـ مذكرات دوق وندسـور – كتـاب اليوم – ١٩٥١.

(١٢١) الجنرال وليم سليم كان قائد القوات الإمبراطورية البريطانية، وقد تـولى المفاوضة مع مصطفى النحاس عام ١٩٥٠ – ١٩٥١.

(١٢٢) الإشارة هنا إلى خضوع زكي عبد المتعال لأوامر السـراي، وتنفيـذه لمطالب الملك عقب لفت النظر الذي وجهه إليه بشأن مسألة القطن.

(١٢٣) النادي السعدي هو نادي حزب الوفد، وكان الوفديون يتخذون من بيـت سعد زغلول مقرا لهم إلى أن اختلاف أحمد ماهر والنقراشي مع مصـطفى النحاس فقررت أم المصريين أرملة سعد زغلول طردهم منه.

(١٢٤) هي قوانين مجانية التعليم التي قدمها الدكتور طه حسين حين كان وزيرا للمعارف في وزارة الوفد الأخيرة.

(١٢٥) إشارة إلى كلمة مشهورة لسعد زغلول زعيم ثورة ١٩١٩.

(١٢٦) كان نجيب سالم يتولى الشئون المالية الخاصة بالملك فاروق.

(١٢٧) مات حسين فهمي صادق في الوقت الذي كان فيه الملك خطـب ابنتـه ناريمان بشكل غير رسمي. وقد طلب من حسين سـري أن يسـير فـي الجنازة بصفته رئيسا للديوان الملكي ولكنه اعتذر بالمرض في الوقت الذي شوهد يتناول العشاء في نفس الليلة مع بعض الضيوف الأجانب.

(١٢٨) هي الملكة فريدة الزوجة الأولى للملك فاروق تزوجها في عـام ١٩٣٧ وطلقها في عام ١٩٤٨ لأنها لم تكن تنجب سوى إناث.

(١٢٩) كان الأمير عبد المنعم هو الابن الأكبر للخديو عباس حلمي الثاني الذي عزل عن العرش في عام ١٩١٤ بسبب تأييده للأتراك ضد الإنجليز فـي الحرب العالمية الأولى – وقد عين وصيا على العرش عقب عزل المـلك فاروق في ٢٦ يوليو ١٩٥٢.

(١٣٠) عاد رئيس المحكمة هنا لتحريض الشاهد على رواية مزيد من الفضائح المالية.

(١٣١) كان فؤاد سراج الدين قد سافر إلى الخارج في صيف ١٩٥١ في رحلـة طبية لتقليل وزنه، كانت محل هجوم شديد من الصحف المعارضة.

(١٣٢) كان أحمد كامل رئيسا لبوليس القصور الملكية وستأتي شهادته في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

(١٣٣) استقالت حكومة الوفد عام ١٩٣٠ بسبب فشل المفاوضات التي أجراهـا مصطفى النحاس مع هندرسون وزير الخارجية البريطاني بعد استئنافها.

(١٣٤) كانت المحكمة قد رفعت الجلسة للاستراحة، وهذا الجزء منها هو الـذي أعقب الاستراحة.

(١٣٥) إشارة إلى اعتقال فؤاد سراج الدين عقب الثورة.

(١٣٦) كان عزيز ميزرا صحفيا لبنانيا يتولى رئاسة تحرير الأهرام مع أحمـد الصاوي محمد حتى عام ١٩٥٧.

(١٣٧) لعب سليمان حافظ دورا هاما عقب الثورة وخاصة في تحديـد موقـف الضباط من حزب الوفد: إذ كان من مجموعة الحزب الـوطني المعاديـة للوفد ونجح في أن ينقل هذا العداء للضباط.

(١٣٨) بهذه الجلسة إنتت شهادة زكي عبد المتعال التي استغرقت أسبوعا كاملاً.